

اهداءات ۲۰۰۲

المستشار/فتحيي خليفة رئيس محكمة النقض



جهورية معتسرالعرزته

مِحْكِكُمُ النَّهِضِ عِنْ الكتبايني

مج وعبرا

الأحكام الصادرة مل لهيئذ العامة للموار المدنية ومن الدوائر المدنية و دائرة الأحوال كشيخصية

> السنة الثامنة والثلاثون الجسزء الأول من يناير الرمايو ١٩٨٧

العسساعمة **الهينة العا**مة لشئون المطابع الأمير

> مطبعة نوبار ١٩٩٢

BLIOTHECA ALEXANDRINA

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٢ « ميئة عامة »

برناسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين نواب رئيس الميحكمة :

وليم رزق بدوى ، محمه مختار متصور ، د• على فاضل حسن ، محمود شوقى أحمد شوقى ابراهيم عبد الحميد زغسو ، محمد رافت حسين خفاجى ، جرجس اسحق عبد السيد ، محمد أمن طعوم ، محمه عبد الحميد سند ، محمد عبد المنم حافظ خليل •

(\)

الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(۱ ، ۲) دعوي « انعقاد الخصومة » • اعلان • بطلان • استئناف « اعتبار الاستئناف كان لم يكن » • دفوع • حكم « تسبيبه » « عيــوب التدليل » •

- (١) انعقاد الخصومة شرطه اعلان المدعى عليه أو من في حكمه اعلانا صفيحا بصحيفة الدعرى • تحقق الفاية منه بالعلم اليقيض أو يتنازله الصريح أو الفسمنى عن حقه في الإعلان •
- (٢) ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستثناف في الميداد أو تنازلها عن الدى فيه • تسكها بالدفع باعتبار الاستثناف كان لـم يكن • القفساء برفض الدفع والفمسل في المرضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان • شنا •

ا بين المشرع في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء وإعلام الخصوم بها ، وأوجب على الحكمة ألا تقضى فيها إلا إذا رفعت بالطريق الذي رسمه القانون وأعلن بها المدعى عليه وذلك تنظيا للتقاضى من ناحية أخرى – وإذ كان المشرع في ظل ناحية أخرى به وإذ كان المشرع في ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين في إجراء واحد فنص في المادة ٢٩ منه على أن و ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين على ذلك من آثار – إلا بهام إعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد إعلانه على ذلك من آثار – إلا بهام إعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد إعلانه بها ، إلا أنه عدل عن ذلك في قانون المرافعات القائم رقم ١٩٣ سنة ١٩٦٨ منص فنص في المادة ٣٤ منه على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب

المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون علىغير ذلك ...» وفى المادة ٢٧ على أنَ « أ... وعلى قلم الكتاب فى اليوم التالى على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلامها ورد الأصل إليه...» وفىٰ المادة ٦٨ منه بأنه «على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه ...، فأصبحت الدعوى فى ظل قانون المرافعات الحالى تعتبر مرفوعة أمام القضاء ممجرد إيداع صحيفتها قلم الكتاب ، أما إعلان الحصم بها فقد أصبح إجراء منفصلا عن رفع الدعوى وتاليا له قصد به المشرع إعلامه بها وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرهاكي يعد دفاعه ومستنداته فإن هوأعلن قانونا بصحيفة الدعوى كان ذلك دليلاكافياً على علمه بها سواء علم بها فعلا أو لم يعلم وإيذاناً للقاضى بالمضى فى نظرها سواء مثل المدعى عليه فى الجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو بمن ينوب عنه أو لم يمثل أصلا أما إذا حضر ــ دون إعلان ــ بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها وتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه في إعلانه بصحيفتها كأن أقر بإستلامه صورة منها أو تسلم هذه الصورة بالجلسة بغير إعراض منه أو أبدى دفاعاً في الموضوع أو طلب أجلا لإبدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وبطلبات المدعي فيها وبمركزه القانه ني كان ذلك كافياً للمضى في نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى او قلم المحضرين بإعلانه بصحيفتها .

٢ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تعلن بصحيفة الاستئناف وخلت الأوراق مما يفيد أنها تنازلت صراحة أو ضمناً عن حقها في إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقسديمها إلى قلم الكتاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع - بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقسديمها إلى قلم الكتاب - وفصل في موضوع الاستئناف على سند من القول بأن حضورها بالجلسة من شأنه تصحيح البطلان يكون - وعلى ما سلف بيانه - قد خالف القانون :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيدالمستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٣ مدنى بلقاس بطلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليهم من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى والمؤجرة لمورتهم بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٤/٨١/١ وتسليمها إلها لتكرار التأخير فى الوفاء بالأجرة ، بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٧ حكمت المحكمة المنصورة الإبتدائية جدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة المنصورة الإبتدائية وبتاريخ عيد ١٩٨٤/٥/١ حكمت المحكمة بطرد المطعون ضدهم من الدين موضوع النزاع والتسليم ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة إستثناف المنصورة بالإستثناف رقم ٦١٨ لسنة ٣٦ ق . دفعت الطاعنة بإعتبار الاستثناف تأنون المرافعات .

وبتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلغ الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على دائرة المواد المدنية والتجارية في غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفيها التزمت النباية رأمها .

وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن رأت بحلسها المعقودة بتاريخ ١٩٩١/٦/١٧ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية للعدول عن أحد المبدأين اللذين سبق أن قررتهما الأحكام السابقة ويقضى أولهما بأن إعلان صيفة الدعوى إلى المدعى عليه أو إعلان صيفة الاستثناف إلى المستأنف عليه إجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفها ولا يجوز عند عدم القيام به أو تعييه الاستعاضة عنه أو تكلته بالعلم الفعلى ،

كما لا يصححه حضور المعلن إليه أو وكيله بالجلسة ومتابعة السير فى الدعوى : أما المبدأ الثاني فيقضى بأنه وإن كان الإعلان قد شرع لمصلحة المدعى عليه بإعتباره الوسيلة المثلى لإتصال علمه بالدعوى لتقوم المواجهة القضائية الني لا تنعقد الحصومة إلا مها ، غير أن مبدأ المواجهة كما يتحقق بالإعلان الصحيح يتحقق بالعلم اليقيني الذي يتمثل في حضور الحصم أمام القضاء ومتابعته السير في الدعوى وإبداء الدفاع في الشكل والموضوع على نحو يدل على إحاطته بموضوعها وبالطلبات فيها و عركزه القانوني بن أطراف الحصومة وبالتالي فإن الحصومة وبالتالية بهم المواجهة سواء تحققت مهذا السبيل أو بالإعلان الصحيح .

وحيث إن النيابة قدمت مذكرة التزمت فيها رأيها السابق .

وحيث إن المشرع بين في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء وإعلان الحصوم بها ، وأوجب على المحكمة ألا تقضى فها إلا إذا رفعت بالطريق الذى رسمه القانون وأعلن مها المدعى عليه وذلك تنظيما للتقاضي من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخري ـــ وإذاكان المشرع ف ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين في إجراء واحد فنص في المادة ٦٩ منه على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك، . فلم تكن الدعوى تعتبر مرفوعة – بكل ما يترتب على ذلك من أثار – إلا بهام إعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد إعلانه بها ، إلا أنه عدل عن ذلك في قانون المرافعات القسمائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فنص في المادة ٦٣ منه على أن وترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك م... ، وفي المادة ٦٧ على أن ﴿ ... وعلى قسلم الكتاب فى اليوم التالى على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها ليلى قلم ألمحضرين لإعلانها ورد الأصل إليه ، وفي حالة المادة ٦٨ منه بأنه «على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من

تاريخ تسليمها إليه ... المفاصب الدعوى في ظل قانون المرافعات الحالى تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صيفها قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم بها فقد أصبح إجراء منفصلا عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع إعلامه بها وبطلبات المدعى فها وبالجلسة المحددة لنظرها كى يعد دفاعه ومستنداته فإن هو أعلن قانوناً بصحيفة الدعوى ، كان ذلك دليلاكافياً على علمه بها سواء علم بها فعلا أو لم يعالم وإيداناً للقاضى بالمضى فى نظرها سواء مثل المدعى عليه فى الجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو بمنبوب عنه أو لم يمثل أصلا أما إذا حضر حدون إعلان حبالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء علمها وتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه فى إعلانه بصحيفها كأن أقر بإستلامه صورة مها أو تسلم هذه الصورة بالجلسة بغير إعتراض منه أو أبدى دفاعاً فى الموضوع أو طلب أجلا لإبدائه بما يدل على علمه اليقيمى تموضوع الدعوى وبطلبات المدعى فها و بمركزه القسانونى كان ذلك كافياً للمضى فى نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى أو قلم المحضرين المعضونة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببن تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه محالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إنها لم تعلن أصلا بصحيفة الاستئناف وإنها تمسكت بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعسدم إعلانها بها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقسديمها إلى قلم كتاب المحكمة وفقاً للمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، غر أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع وفصل فى موضوع الدعوى على سند من أنها حضرت بالجلسة بما يصحح بطلان إعلانها . في حين أن هذا الحضور بمجرده لا يسقط حقها فى إعلانها بالصحيفة أو توقيع الجزاء الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحسكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تعلن بصحيفة الاستثناف وخلت الأوراق مما يفيد أنها تنازلت صراحة أو ضمناً عن حقها فى إعلانها بها ، بل الثابت أنها دفعت بإعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقسد يمها إلى قلم الكتاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع وفصل فى موضوع الاستثناف على سند من القول بأن حضورها بالجلسة من شأنه تصحيح البطلان يكون – وعلى ما سلف بيانه – قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

الاحكسام الصسادرة فى طلبسات دجسال القضساء

(lek)

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٧

برناسة السيد / المستشار مرزوق فكرى ناقب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين سلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هائى أبو متصورة ، ومصطفى حسيب عباس ،

(7)

الطلب رقم ٤١ لسنة ٥٤ القضائية (رجال القضاء) (١ ، ٢) رجال القضاء « صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية : الاعانة الاضافية » •

(١) اصدار القرارات بتحديد الخدمات والقواعد التى يتعني اتباعها فى الإنفاق من صندوق الخدمات الصنيحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية • منوط بوزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية • المحادة الأولى من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ •

(۲) قرار وزير العدل رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۸۶ بأداء الاعانة الإضافية في حالات انتهاء الخدمة المبيئة بالمسادة ۲۵ منه • مناطه • زيادة منة الشعمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة • انطواؤه على قاعدة عامة يخضع لها كانة اعضاء الهيئات القضائية • لا تمييز فيها للبيض منهم على عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيها على احكام قانون السسلطة القدمسائية •

ا النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الحدمات الصحية والاجهاعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الحدمات الصحية والاجهاعية للأعضاء الحالين والسابقين للهيئات القضائية .. ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في إستيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الحدمات والقواعد التي يتعن إتباعها في الإنفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر ما قرارات بعد موافقة الحلس الأعلى للهيئات القضائية .

إن كانت القرارات الوزارية التي إنتظمت القواعد الحاصة بنظام
 إعانة نهاية الحدمة الذي إستحدث بديلا عن نظام التأمن السابق قد وردت

فى الفصل الأول من الباب الثالث من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الحدمات الصحية والاجماعية المعدل بالقرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام نظام إعانة نهاية الحدمة لأعضاء ليَّ الهيئات القضائية وطبقاً للمادة ٢٥ منه يلتزم الصندوق بأداء إعانة نهاية الحدمة لهؤلاء الأعضاء في حالات إنهاء الخدمة المبينة في هذه المادة وحددت المواد التالية شروط الاستفادة من نظام الإعانة عند إنهاء الحدمة لغىر هذه الأسباب سواء بالإستقالة أو بغيرها وإعتدت في شأنها بمدة الحدمة بالهيئات القضائية وما إذا كانت تبلغ خسةً وعشرين سنة أو تقل عن ذلك، وأوجبت المادة ٢٩ مكرراً المضافة بالقرار المطعون فيه أن يؤدى الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية في الحالات المبينة في المادة ٢٥ إعانة إضافية بواقع مثل ونصف المرتب الأساسي الشهرى الأخبر عن كل سنة من سنوات الحدمة التي تزيد على خمسة وعشرين سنة ، وكان ما أورده القرار المطعون فيه في خصوص الإعانة الإضافية يدل على أن وزير العدل إعمالا الاختصاص المقرر له فى التمانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الإلترام بأداء هذه الإعانة في حالات إنساء الحدمة المبينة في المادة ٢٠ مناطه أن تزيد مدة الحدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة وهي قاعدة يستهدف بها تحقيق ما تغياه المشرع من ذلك القانون ونخضع لهاكافة أعضاء الهيئات القضائية وفقآ لسبب إنهاء الخدمة ومدتها ولا تنطوى المغايرة بنن هؤلاء الأعضاء وفقآ لمدة الخدمة وتحديدها نخمسة وعشرين سنة على تمييز البعض مهم عن غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة كما لا يتأدى منها الحروج على أحكام قانون السلطةالقضائية ، والقول بإلغاء إشتراط هذه المدة لإستحقاق الإعانة الإضافية هو مما يتعارض مع طبيعتها ويترتب عليه افراغها من مضمونها بإعتبارها إعانة لاتؤدى إلا عن الزائد من سنوات الحدمة على خمسة وعشرين سسنة ويقسدر عدد هذه السنوات ، لما كان ذلك،فإن القرار المطعون فيه لا يكون فيما تضمنه نص المادة ٢٩ مكرراً منه قد خالف القانون أو معيباً بإساءة إستعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الأوراق ــ تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣١ تقدم المستشار ... بهذا الطلب وإنهى فيه إلى طلب الحكم بإلغاء قرار وزير العدل رقم ١٩٥٧ لَسنة ١٩٨٤ فيما تضمنته المادة ٢٩ مكرراً . التي أضيفت بموجبه إلى القرار رتم ٤٨٥٣ لسة ١٩٨١ – من إشتراط مدة تزيد على خمسة وعشرين سنة فى خدمة الحيثات القضائية لإستحقاق الإعانة الإضافية . وقال بياناً لطلبه إن قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحيةوالاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية الذيأنشيء بالقسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ إستحدث نظام إعانة نهاية الخدمة لهؤلاء الأعضاء وفي ١٩٨٤/٤/٣٠ أصدر الوزير القرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام هذا النظام و بموجبه أضاف إلى قراره السابق نص المادة ٢٩ مكرراً وتقضى بأن يؤدى الصندوق إعانة إضافية لكل عضو بواقع مثل ونصف الراتبالشهرى الأخــــــر عن كل سنة من سنوات الحدمة بالهيئات القضائية التي تزيد على خسة وعشرين سنة وإذكان إشتراط قضاء مدة تزيد على خمسة وعشرين سنة في خدمة الهيئات القضائية لإستحقاق الإعانة الإضافية ، ينطوى على تمييز طائفة من رجال القضاء عن بقية زملائهم الذين عينوا من المحاماة وغيرها من الجهات ويترتب عليه حرمانهم بغير مسوع من هذه الإعانة مع أنهم جميعاً متساوون فى أداء الاشتراكات التي الزمهم بدفعها للصندوق وهو مالا بجوز وفقاً للمادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية مما يعيب القرار المطعون فيه بمخالفة القانون وإساءة إستعمال السلطة ومن ثم تقــدم يطلبه . طلب الحاضہ عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك :

وحيث إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الحدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن وينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الحدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقيين للهيئات القضائية» ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينــة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهَيْئاتُ القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في إستيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغبرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعنن إتباعها في الانفاق من الصندوق لوزير العدل . يصدر بها قرارات بعد موافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية ولما كانت القرارات الوزارية الصادرة تنفيذآ لذلك والتي إنتظمت القواعد الحاصة بنظام إعانة نهاية الحدمة الذي إستحدث بديلا عن نظام التأمن السابق قد وردت في الفصل الأول من الباب الثالث من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الحدمات الصحية زُّ والاجتماعية المعدل بالقرار وقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحسكام نظام إعانة نهاية الخدمة لأعضاء الهيئات القضائية وطبقاً للمادة ٢٥ منه يلتزم الصندوق بأداء إعانة نهاية الخدمة لهؤلاء الأعضاء في حالات إنتهاء الحدمة المبينة في هذه المادة وحددت المواد التالية شروط الاستفادة من نظام الإعانة عند إنهاء الحدمة لغير هذه الأسباب سواء بالإستقالة أو بغرها واعتدت في شأنها بمدة الحدمة بالهيئات القضائية وما إذا كانت تبلغ خمسة وعشرين سنة أو تقل عن ذلك وأوجبت المادة ٢٩ مكرراً المضافة بالقرار المطعون فيه أن يؤ دى الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية في الحالات المبينة فى المادة ٢٥ إعانة إضافية بواقع مثل ونصف المرتب الأساسى الشهرى الأخبر عن كل سنة من سنوات الحدمة التي تزيد على خمسة وعشرين سنة، وكان ما أورده القرار المطعون فيه في خصوص الإعانة الإضافية يدل على أن

وزير العدل إعمالا للإختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الإلترام بأداء هذه الإعانة في حالات إنهاء الحدمة المبينة في المادة ٢٥ مناطه أن تزيد مدة الحدمة بالهيئات القضائية على خسة وعشرين سنة وهي قاعدة عامة يستهدف بها تحقيق ما تغياه المشرع من ذلك القانون وتخضع لها كافة أعضاء الهيئات القضائية وفقاً لمدب إنهاء الحدمة ومدتها ولا تنطوى سنة على تميز البعض مهم عن غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظرة كالا يتأدى منه الحروج على أحكام قانون السلطة القضائية والقول بإلغاء إشراط هذه المدة الإستحقاق الإعانة الإضافية هو مما يتعارض مع طبيعتها ويرتب عليه إفراغها من مضمونها بإعتبارها إعانة . لا تؤدى إلا عزائز الد من سنوات الحدمة على خسة وعشرين سنة . وبقسدر عدد هذه السنوات ، من سنوات الحدمة على خسة وعشرين سنة . وبقسدر عدد هذه السنوات ، مكرراً منه قد خالف القيانون أو معيباً بإساءة إستعال السلطة وينعين لذلك من رائطلك .

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس الهحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هانى أبر متصورة ومصطفى حسيب عبساس .

(4)

الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ القضائية «زجال القضساء» (١ ° ٢) رجال القضاء « ترقية » « تعين » « مجلس القضاء الاعلى » • قرار اداري • نقض « سلطة محكمة النقض » •اختصاص •

(۱) الترار الادارى · ماهيته · قرار وزير المدل بتعيني الطالبين · اختصاصي محكمة التقض بطلب الفائه · علمة ذلك ·

(۲) اشتراط موافقة مجلس القضاء الأملى على تعیق نواب رئیس محکمة النقص ، مؤداما ،
 اعتبار تاریخ التعیق من تاریخ ملم الحوافقة ، م 22 ق 7 / ۱۹۷۲ المسدل بن ۳۰ / ۱۹۸۶ .
 تمدیل تاریخ الحرافقة بقرار من توزیر العمل ، شطا ،

ا سالقرار الإدارى هو إفصاح الجهة الإدارية فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة عالها من سلطة مقتضى القوانين واللواقع بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً ، وإذكان قرار وزير العسدل رقم ٢٧٢٨ لسنة ١٩٥٥ قد صدر بماله من سلطة بمقتضى القوانين واللواقع على موظنى الجهاز الإدارى التابع له والمنوط به تنفيذ القرار بتعيين الطالبين في ونكون بهذه المثابة قراراً إدارياً صادراً في شأتها تختص عكمة النقض بالفصل في طلب إلغائه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٨٤ من قانون السلطة القضائية قرقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧

٢ - من شروط تعين نواب رئيس محكمة النقض موافقة مجلس القضاء الأعلى ويعتبر تاريخ التعين من تاريخ هذه الموافقة طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وإذ كان الثابت بالأوراق أن مجلس القضاء الأعلى قد وافق مجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٨ على تعين كل من الطالمين فى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ١٩٨٤/٩/١ ولم يعدل المجلس عن هذه الموافقة وإنما أكدها

وأحال عليها فى قراراته بجلسة ١٩٨٥/٤/٢٤ ، وكان لاحق لجهة الإدارة فى تمديل تاريخ هذا التعيين فإن قرار وزير العدل المطعون فيه إذ عدل من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى بأن جعله فى ١٩٨٤/٤/٢٤ بدلا من١٩٨٤/٩/٢٦ معير آلتاريخ الأول هو تاريخ تعيينهما فإنه يكون مخالفاً للواقع والقانون متعين الإفعاء.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ?

وحيث إن الوقائع تتحصل فى أنه بتساريخ ١٩٨٥/٨/٣ تقسدم المستشاران ، ... بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العسدل رقم ٢٧٧٨ لسنة ١٩٨٥ فيا تضمنه من اعتبار تعين كل منهما فى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض من تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ وباعتبار هذا النعين من تاريخ رئيس محكمة النقض من تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٦ أصدر مجلس القضاء الأعلى قراراً بالموافقة على تعين كل منهما فى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من تاريخ ١٩٨٤/٩/١٣ ثم أشار للى هذا القرار فى قراراته الصادرة مجلسة ١٩٨٤/٤/١٨ . وفى ١٩٨٥/٥/٢ ثم أشار صدر القرار الجمهورى رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٨٥/٤/١ . وفى ١٩٨٥/٦/١ أوفية : وفى ١٩٨٥/٦/١ أصدر وزير العدل القرار المطعون فيه باعتبار كل منهما معيناً فى تلك الوظيفة من ١٩٨٥/٤/١٤ وإذ خالف هذا القرار ما تقضى به معيناً فى تلك الوظيفة من ١٩٨٥/٤/١٤ وإذ خالف هذا القرار ما تقضى به الملاءة على السنة ١٩٨٥ تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى فقد تقدما بالطلب .

دفع محاى الحكومة بعدم قبول الطلب تأسيساً على أن القرار المطعون فيه قد صدر تنفيذاً للقرار الجمهورى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٥ فلا يعد من قبيسل القراراتالإدارية ولايجوز غاصمته إلامن خلال الطعن على القرار الجمهورى ذاته ، وطلب احتياطياً رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بقبوله . وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة فى غير محله ، ذلك أنه لما كان القرار الإدارى هو إفصاح الجهة الإدارية فى الشكل الذي يتطلبه القانون -- عن إداده الملازمة بما لها من إساطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون بمكناً وجائزاً وكان قرار وزير العدل رقم ٢٧٧٨ لسنة ١٩٨٥ قد صدر بما له من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح على موظفى الجهاز الإدارى التابع له والمنوط به تنفيذ القرار بتعيين الطالبين فإن القرار المطعون فيه يؤثر فى المركز القانونى للطالبين ويكون سده المثابة قراراً إدارياً صادراً في شأنهما بمنا تختص عجمة النقض بالفصل فى طلب إلغائه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٩٧٣ ويكون الدفع على غير أساس.

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان من شروط تعين نواب رئيس محكمة النقض موافقة علم القضاء الأعلى ويعتبر تاريخ التعين من تاريخ هذه الموافقة طبقاً لنص المده كئ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ . لعمدل بالقانون وافق بحلس الفضاء الأعلى قد وافق بحلسته ١٩٨٤ . وكان الثابت بالأوراق أن مجلس الفضاء الأعلى قد نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ١٩٨٤/٩/١٦ ولم يعدل المحلس عن هذه الموافقة وإنحا أكدها وأحال عليها في قراراته بجلسة ١٩٨٥/٤/٢٤. وكان لاحق لجهة الإدارة في تعديل تاريخ هذا التعين فإن قرار وزير العدل المطعون فيه إذ عدل من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى بأن جعله في ١٩٨٥/٤/٢٤. ولا معتبراً التاريخ الأول هو تاريخ تعييمها فإنه يكون عالماً للراقع والقانون متعن الإلغاء.

جلسة ۲۸ من ابريل سنة ۱۹۸۷

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين واقع قائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : مرزوق فكرى قائب رئيس المحكمة ، حسين محمد حسن ، مجمد عانى أبو منصورة ومصطفى حسيب عياسي •

(**§**)

الطلب رقم ۷۷ لسنة ٥٦ القضائية «رجال القضاء»

(۱) رجال القضاء « مقابل تميز الأداء » · قرار ادادى ·

طلب صرف مقابل تميز الاداء • من طلبات التسوية • مؤدى ذلك • الاوامس والتصرفات التى تصدرها الادارة بمناسبته • عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية • اثره • عدم تقيد الطلب بالمياد المتصوص عليه فى المسادة •٨ من قانون السلطة القصائية •

(r) رجال القضاء « مقابل تميز الآداء » •

متابل تميز الاداء لاعضاء الهيئات القضائية • قرار وزير المدل رقم ٢٤٣٥ - نسنة ١٩٨١ • الخرمان منه • حالاته • صـــدور قـــرار الحرمان من وزير العـــدل لاحالة الطالب الى مجلس الصلاحية • صحيح •

۱ - طلب صرف مقابل تمير الأداء لا يعدو أن يكون من قبيل طلبات التسوية التى تقدم استناداً إلى حق ذاتى مقرر مباشرة فى القانون والقرارات التنفيذية له وغير رهبن بإرادة الإدارة بما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بمناسبته مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة معينة ، فلا يكون هذا الإجراء من جانها قراراً إدارياً معناه القانونى ، ومن ثم فإن الطعن عليه لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه في المحادة ٥٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية .

٢ - إذ كان وزير العدل ممتضى ما نحوله له نص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع نظام للحوافز الممادية والمعنوية قد أصدر موافقة المحلس الأعلى للهيشات الفضائية القرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨١ بنظام متح مقابل تمنز أداء لأعضاء

الهيئات القضائية كحافز للانتاج محدداً حالات عدم استحقاقه في المادة الثانية منه ومن بينها .. (٣) المحالون إلى محاكم تأديبية أوجنائية أو لجنة الصلاحية أو من حصل على تقرير أعلى . وكان الثابت من الأوراق أن الطالب محال إلى تجلس الصلاحية في الدعـوى رقم 7 لسنة ١٩٨٦ عزمانه من الحوافز مفان قرار وزير العدل في ١٩٨٦/٣/٢٦ عرمانه من الحوافز لهذب بكون في محله ويكون الطلب على غير أساس .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقىرير الذى تلاه السيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يبن من الأوراق ـ تتحصل فى أنه بتداريخ الإمدارة الإمدارة تقدم الأستاذ ... « القاضى بمحكة دمهور الابتدائية ، سهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار بحرمانه من الحوافز المستحقة له من آخر فبراير سنة ١٩٨٦ وبصرفها إليه . وقال بياناً لطلبه إنه أحيل إلى مجلس الصلاحية فى دعوى الصلاحية رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ ولا زالت متداولة . وإذ كانت تلك اللحوى مجردة من سند وما زال مستمراً فى عمله دون أن يصدر قرار باعتباره فى إجازة حتمية فإن عدم استحقاقه لها يكون فى غير محله . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لرفعه بعد المبعاد واحتياطاً برفضه موضوعاً ، وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب لتقدعه بعد المبعاد في غير محله . ذلك لأن الطلب لا يعدو أن يكون من قبيل طلبات النسوية التي تقدم استناداً إلى حق ذاتى مقرر مباشرة في القانون والقرارات التنفيذية له وغير رهين بإرادة الإدارة مما مؤداه – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بمناسبته مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق الإدارة من أوامر أو تصرفات بمناسبته مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق

القانون على حالة معينة فلا يكون هذا الإجراء من جانبها قراراً إدارياً معناه القانوني ومن ثم فإن الطعن عليه لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه في الممادة ٥٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية ويكون اللغع على غبر أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إنه لما كان وزير العدل بمقتضى ما غوله له نص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية قد أصدر بموافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية القرار رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بنظام منح مقابل تميز أداء لأعضاء الهيئات القضائية كحافز للإنتاج محدداً حالات عدم استحقاقه في المادة الثانية منه ومن بيبه « (٣) المحالون إلى محاكم تأديبية أو جنائية أو جنائية أو بخنةالصلاحية أو من حصل على تقرير أعلى ...» أو من حصل على تقرير أقل من المتوسط إلى أن محصل على تقرير أعلى ...» وكان الثابت من الأوراق أن الطالب محال إلى مجلس الصلاحية في المعسوى رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ غرمانه من الحوافز رفضه .

جُلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محبد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح محبد أحبد ، حسين محبد حسن ، محبد هاني أبو متعسورة ومعسطاني حسسيب .

(0)

الطلب رقم 70 لسنة ٥٦ القضائية «رجان القضساء» رجال القضاء « صندوق الخدمات الصسحية والاجتماعية » • مصاش « الماش الاضافي » •

صنفوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية • ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ • عدم النص فى قانون انشائه على خدمات معينة أوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء • مؤداه• تمرك تحديد الخدمات والقراعد التى يتعين اتباعها فى الانفاق منه لوزير العدل • قرار وزير العسدل ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخصم ما يتقاضاه العضر من معاش عن مهنة مارسها من البلغ الاضافىالشهرى• عدم الطرائه على مخالفة لما استهداه ذلك القانون •

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الحدمات الصحية والاجهاعية لأعضاء الهيئات القضائية يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأغضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تبايت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم ، وإنما ترك تحديد هذه الحدمات والقواعد التي يتعين اتباعها من الإنفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة المحلس الأعلى الهيئات القضائية ، وإذ كان وزير العدل والاجهاعية لأعضاء الهيئات القضائية ثم أضاف إليه خس مواد جديدة بالقرار ولاجهاعية لأعضاء الهيئات القضائية ثم أضاف إليه خس مواد جديدة بالقرار لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... مبلغ شهرى إضافي مقداره خسة جنهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتفال بعد التخرج بعمل نظر أو بالماماة التي حسبت في المعاش ... فإذا الاشتفال بعد التخرج بعمل نظر أو بالماماة التي حسبت في المعاش ... فإذا لا بعد تركه عن عمل التحق به أو مهنة مارسها خصمت قيمته من المبلغ الشهرى كان العضو يتقاضي بالإضافة إلى معاشه - معاشاً استثنائياً أو معاشاً آخر صرف كله بعد تركه عن عمل التحق به أو مهنة مارسها خصمت قيمته من المبلغ الشهرى كان العمو يتقاضي بالإضافة إلى معاشه - معاشاً استثنائياً أو معاشاً آخر صرف كان العضو يتقاضي بالإضافة إلى معاشه - معاشاً استثنائياً أو معاشاً آخر صرف كان العضو يتقاضي ما لتحق به أو مهنة مارسها خصمت قيمته من المبلغ الشهرى

الإضافي ، يدل على أن وزير العدل إعمالا للاختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الالترام بأداء ذلك المبلغ الإضافي وتحديد مقداره وفتي شروط حددها في هذا النص من القرارات ومن بينها خصم ما يتقاضاه المستحق من معاش عن مهنة مارسها وهي قاعدة عامة لا تنطوى على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون.

المحكمسة

بعد الاطلاع علىالأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الأوراق ــ تتحصل فى أنه بـــاريخ ٥-١٩٨٦-٤٤ تقدم المستشار ... هذا الطلب للحكم له بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ سنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من خصم قيمة المعاش الذي يتقاضاه من نقابة المحامن من المبلغ الإضافي الشهرى الذي يصرف له مقتضي هذا القرار ، وبتعويضه بمبلغ خمسة آلاف جنيه عما أصابه من ضرر بسبب هذا الخصم مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لذلك إنه عمل بالمحاماة قبل تعيينسه بالقضاء ، وكذلك بعد إحالته إلى المعاش وقد قررت له نقابة المحامن معـاشاً شهرياً بمبلغ ١٥٠ جنهاً عن مدة اشتغاله بالمحاماة . وفى ٣٠ / ١ / ١٩٨٦ أصدر وزير العدل القرار المطعون فيه بإضافة خمس مواد جديدة إلى القرار رقم ٤٨٥٣ سنة ١٩٨١ بتنظم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء ألهيشات القضائية وتقضى بصرف مبلخ شهرى إضافى مقداره خسة جنبهات لكل من ومدد الاشتغال بعمل نظر أو المحاماة التي حسبت في المعاش . وإذ تضمن هذا القرار خصم ما يتقاضاه من معاش نقابة المحامين ممــا يستحقه ممقتضاه رغم اختلاف مصدرهما فإنه يكون محالفاً للقانون ومن ثم فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إن النص في المــادة الأولى من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الحدمات الصحية والاجتاعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة كمقويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحالبين والسابة للهيئات القضائية ... ويصدر بتنظيم الصندوق وقراعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقـة المحلس الأعلى للهيئات القضائيـة » . يتضح منه أن . المشرع لم يقرر خدمات معنية بذاتبا أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض الساواة بن هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغبرت ظروفهم وأوضاعهم وإنمـا ترك الأمر فى تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعنن أتباعها في الإنفاق من الصندوق لوزير العمدل يصدر بها قرارات بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى للهيئات القضائية . ولما كان وزير العدل قد أصدر قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الحدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ثم أضاف إليه خمس مواد جديدة بالقرار رقم ٤٤٠ سنة ١٩٨٦ وكان النص في مادته رقم ٣٤ مُجرراً (أ) على « يصرف لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... مبلغ شهرى إضافي مقداره خمسة جنهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الآشتغال بعد التخرج بعمل نظر أو بالمحاماة التي حسبت في المعاش ... ، فإذا كان العضو يتقاضى بالإضافة إلى معاشه ــ معاشاً استثنائياً أو معاشاً أخر صرف له بعد ترك الخدمة عن عمل التحق به أو مهنة مارسها خصمت قيمتــه من المبلغ الشهرى الإضافي ٥ . يدل على أن وزير العدل إعمالا للاختصاص المقرر له فى القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ جعل الالتزام بأداء ذلك المبلغ الإضافى وتحديد مقداره وفق شروط حددها فى هذا النص منالقرار المطعون فيه ومن بينها خصم ما يتقاضاه المستحق من معاش عن مهنة مارسها وهي قاعدة عمامة لا تنطوى على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون . لما كان ذلك فإن طلب إلغاء القرار المطعون فيه والتعويض عنه يكون على غير أساس متعنن الرفض .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشاد/ مرزوق فکری نائب رئیس الحسکمة ، وعضویة السسادة المستشارین/ صلاح محمد أحمد ، حسین محمد حسن ، مقید عانی أبو منصبورة ومصلحاتی حسیب ،

(7)

الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ القضائية « رجال القضاء » • (١- ٤) قضاء • معاش • تامينات اجتماعية •

(۱) القيد الزمنى الوارد بنص المسادة ۱۶۳ من قانون التأمين الاجتماعى ، عدم بدء سريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المماش بصفة نهائية •

 (۲) معاملة الوزير من حيث المعاض • اقتصارها في الوطائف القصائية على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استثناف الفاهرة والنائب العام •

(٣) معاملة ثائب رئيس محكمة التقض معاملة ثائب الوزير من حيث المعائن • شرطها •
 (٤) معاملة ثائب رئيس محكمة التقض معاملة ثائب الوزير من حيث المعاش طبقا للبندين
 اولا (٣) وثانيا من الفترة الاولى من المحادة ٣٠ من قانون الثامين الاجتماعي ٧٠ لسنة ١٩٧٥
 المعدل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٧ • شرطها •

١ – النص فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه ٥ مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٥٠ ، ٥٩) لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقروة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش صفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فيا عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم نهائى ، وكذلك الأخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية ... » مفاده أن القيد الزمني الوارد فى النص لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

٢ - معاملة الوزير من حيث المعاش قاصرة فى الوظائف القضائية على
 رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استشاف القاهرة والنائب العام ، وإذ لم

يشغل الطالب إحدى هذه الوظائف فلا يستحق أن يعامل فى المعاش معاملة الوزير .

" المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه منى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة النقض ... فى حدود الربط المالى لوظيفته ... المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر فى حكم درجة الأخير ويعامل معاملته من حيث المعاش وأنه يشترط لحريان تلك المعاملة على المتنفع مها أن يكون فى حكم درجة نائب الوزير عند المهاء خدمته .

٤ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب شغل وظيفة نائب رئيس المحكمة النقضى ١٩٧١/١٢/١٥ حتى إحالته للمعاش اعتباراً من ١٩٧١/١٢/١٥ وبلغ مرتبه السنوى ق تاريخ بداية شغله لهذه الوظيفة وفي حدود الربط المالى فيا مبلغ ٢٠٠٠ جنبه - وهو المرتب المحدد لنائب الوزير بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ - فإنه يستحق معاملته المسنة ١٩٥٠ - فإنه يستحق معاملته معاملة نائب الوزير من حيث المعاش . وإذا قضى أربع سنو ت متصلة بجبر كسور الشهر شهراً في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة الستراكه التأمين الحمس سنوات ، فإن معاملته في المعاش تكون طبقاً للبندين أولا (٣) وثانياً من الفقرة الأولى من المبادة ٣١ من قانون التأمن الاجماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاشه على هذا الأسام.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تــلاه السيد المستشــــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الأوراق – تتحصل فى أنه بتداريخ المسلم المستشار ... بهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه على أساس المعاملة المقررة للوزير واحتياطياً على أساس المعاملة المقررة للاؤير واحتياطياً على أساس المعاملة المقررة للاؤير واحتياطياً وقال بياناً لطلبه إنه شغل وظيفة نائب رئيس

محكة النقض اعتباراً من ١٩٧١/١٢/١٥ وحتى انتهاء خدمته ببلوغه سن التقاعد في ١٩٧٥/١١/٢٨ وجاوز مرتبه السنوى ألني جنيه لملرتب المقرر لنائب الوزير ثما ستحق معه أن يعامل في المعاش معاملة الوزير أو نائب الوزير . وإذ سوى معاشد خلافاً لذلك فقد تظلم من تلك التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلا أنها لم ترد على تظلمه دفع محامى الحكومة بعسدم قبول الطلب لانقضاء المعاد المنصوص عليه في المادة ١٤٢ من قانون التأمن الاجماعي وطلب رفض الطلب موضوعاً ، وأبدت النيابة الرأى بإجابة الطالب إلى طلبه الاحتياطي .

وحيث إن الدفع المبدى من محاى الحكومة في غير محله ، ذلك أن النص في المبادة ١٩٧٧ على أبه و ومع علم المبادة ١٩٧٠ على أبه و ومع عدم الإخلال بأحكام المبادتين (٥٦ و ٥٩) لا مجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة مهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطسار بربط المعاش بصفة بهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فيا عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم بهائى ، وكذلك الأخطاء المبادية التي تقع في الحساب عند التسوية ... » . مفاده أن القيد الزمى الوارد في النص لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة بهائية ، وكانت الأوراق خلواً من إخطار الطالب بالربط المهائى للمعاش فإن الدفع يكون على غير أساس متعناً رفضه .

وحيث إن الطلب استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن معاملة الوزير من حيث المعاش قاصرة في الوظائف القضائية على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استثناف القاهرة والنائب العام . وإذ لم يشغل الطالب إحدى هذه الوظائف فلايستحق أن يعامل في المعاشمعاملة الوزير . وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة النقض في حدود الربط المالي لوظيفت – المرتب المقرر النائب الوزير فإنه يعتبر في حكم درجة الأخير ويعامل معاملته من حيث المعاشر

وأنه يشرط لسر إن تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون في حكم درجة نائب الوزير عند انتهاء خدمته . وكان الثابت من الأوراق أن الطالب شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ١٩٧١/١٢/١٥ حتى إحالته للمعاش اعتباراً من نائب رئيس محكمة النقض في تاريخ بدأية شغله لهذه الوظيفة وفي حدود الربط المماني لهما مبلغ ٢٠٠٠ جنيه – وهو المرتب المحدد لنائب الوزير بالقانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٥٠ قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٨٠ – الماني معاملة معاملة المعاش ، وإذ قضى أربع سنوات متصلة بحر كسرر الشهر شهراً في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت سنوات متصلة بحر كسرر الشهر شهراً في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت لمدة اشتراكه في المعاش تكون طبقاً للبندين أولا (٣) وثانياً من الفقرة الأونى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجماعي رقم ٢٥ سنة ١٩٧٧ وبتمين تسوية معاشه على هذا الأساس .

جلسة ۲ من يونيو سنة ۱۹۸۷

رياسة السيد المستشار/ مرزوق فسكرى لاثب رئيس المحسكمة وعضرية السمسارة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسين ، محمد هائى أبو منصبورة ومصبطفى حسيب •

(\/)

الطلب رقم ٤١ لسنة ٤٥ القضائية « رجال القضاء »

(۱ ، ۲) رجال القضاء « ترقية » « تعيين » « مجلس القضاء الأعلى » •

(١) قرار وزير المدل بحرمان الطالب من مقابل تميز الآداء • رجوب تقديم طلب الفائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريعة الرسمية أو اعلان صاحب الشان به أو علمه به علما يقينيا • عدم نشر القرار بالجريعة الرسمية وخلو الأوراق مما يفيد اعلان الطالب به • اثره • قبول الطالب •

(۲) أوزير المدل حرمان المحالين للمحاكمة التاديبية أو الجنائية أو لجنة الصلاحية من مقابل تميز الآداء • القضاء برفض دعوى الصلاحية المقامة شد الطالب • أثره • وجوب الناء قراد وزير المدل بحرمانه من مقابل تميز الآداء •

١ - إذ كانت المادة ٨٥ من قانون الساطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٧ توجب تقديم طلب إلغاء قرار وزير العدل محرمان الطالب من مقابل تميز الأداء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً ، وكان قرار حرمان الطالب لم ينشر في الجريدة الرسمية وخات الأوراق مما يفيد إعلانه مهذا القرار أو علمه به علماً يقينياً في تاريخ معين سابق على تقديم الطلب بأكثر من ثلاثين يوماً فإن الطلب يكون مقدماً في المعاد .

٢ — لن كان وزير العدل مملك سلطة حرمان المحالين إلى محاكمة تأديبية و جنائية أو لجنة الصلاحية من مقابل تميز الأداء وفقاً للنظام الذي وضحه موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية لصرف مقابل تميز الأداء لأعضاء الهيئات القضائية وحالات الحرمان منه إلا أنه وقد ثبت من خطابي المستشار الفي لمكتب رئيس محكمة النقض المؤرخ ومساعد وزير العصدل لشؤن التقضائي بتاريخ والمقدمين من الطالب أن مجلس لشؤن من الطالب أن مجلس المقون من الطالب أن مجلس المدون من الطالب أن مجلس المدون المحتون من الطالب أن مجلس المدون المحتون من الطالب أن مجلس المدون المحتون من الطالب أن مجلس المحتون المحتون

تأديب القضاء قد رفض مجلسة دعوى الصلاحية المقامة ضده ، فإن قرار وزير العدل محرمانه من مقابل تميز الأداء يكون مجالماً للقسانون وبتعن إلغاة ه .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقسرير الذى تلاه السيد المستشمار المقرر والراؤسة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الأوراق – تتحصل فى أنه بتداريخ ١٩٧٦/٥/١٤ تقدم القاضى ... هذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل الصادر محرمانه من مقابل تمز الأداء مع ما يترتب على ذلك من آثار تأسيساً على أن وزير العدل لا مملك سلطة حرمانه منه ، كما أن مجلس تأديب القضاة رفض بجلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ دعوى الصلاحية المقامة ضده . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول التأب انقديمه بعد الميعاد وطلب احتياطياً رفضه وأبدت النياية الرأى برفضه كذلك .

وحيث إن الدفع المبدى عن الحكومة فى غير محله ذلك أنه لمسا كانت المادة ٨٥ من قانون السلطة الفضائية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٧ توجب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القسرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً، وكان قرار حرمان الطالب لم يغشر فى الجريدة الرسمية وخلت الأوراق مما يفيد إعلانه بهذا القرار أو علمه به علماً يقينياً فى تاريخ معين سابق على تقديم الطلب بأكثر من ثلاثين يوماً فإن الطلب يكون مقدماً فى الميعاد .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه ولنن كان وزير العدل بملك سلطة حرمان المحالين إلى محاكمة تأديبية أو جنائية أو لجنة الصلاحية من مقابل تمنز الأداءوفقاً للنظام الذى وضعه عوافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية لصرف مقابل بمنز الأداء لأعضاء الهيئات القضائية وحالات الحرمان منه إلا أنه وقد ثبت من خطابى المستشار الفي لمكتب رئيس محكمة النقض المؤرخ ١٩٨٧/٢/٣٣ ومساعد وزير البدل لشئون التفتيش القضائي بتاريخ ١٩٨٧/٣/١ والمقدمين من الطالب أن مجلس تأديب القضاة قد رفض مجلسة ١٩٨٧/٢/٢ دعوى الصلاحية المقامة ضده فإن قرار وزير العدل محرمانه من مقابل تميز الأداء يكون مخالفة للقانون ، ويتعن إلغاؤه.

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستدار/ مرزوق فكرى نائب وثيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسين ، مجمد عاني أبر منصورة ومصطفى حسيب .

(Λ)

الطلب رقم ٧٥ لسنة ٥٤ القضائية (رجال القضاء) (٢٠١) قضاه ((اجراءات)) (هماش))، تامينات اجتماعية،

(١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

عدم جواز اللجؤ بشأتها الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة المختصة لتسويتها بالطرق الودية · م ١٥٧ ق ٧٩ / ١٩٧٠ ·

 (۲) القيد الزمنى الوارد بالمادة ۱۶۲ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ / ١٩٧٥ ، عدم سريانه على الدعاوى التى ترفع بطلب اعادة تسوية الماش بالزيادة بناء على قانون يقرر هاد.
 الزيادة

(٣ ـ ٥) قضام « معاش » ٠

(٣) النص على سريان حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأثر رجعى على من انتهت خدمتهم من الوزراء ولوابهم ومن فى حكمهم قبل ١٩٧٥/٩/١ ـ مواده وجوب اعادة تسوية معاشاتهم طبقا له •

(٤) نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء متعاكم الاستثناف عدا رئيس محكمة استثناف
 القاهرة ... ونوابهم ... معاملة كل منهم معاملة ثاقب الوؤير عن حيث المعاش • شرطها •

(٥) معاملة كائب وليس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعانى وفقا للبند (ثالثاً) من الفترة الأولى من المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي ١٩٧٥/٧٦ . شرطها ١ انتهاء خدمته قبل القضاء سنة متصلة على اعتباره في حكم درجة ثائب الوزير ١ أثره ٠ تسوية معائده وفقا لمدة خدمته الفعلية وآخر مرتب تقافيلة ٠

(٦) « مماش » • تقادم « التقادم الخمسي » •

الماشأت . من الحلوق الدورية المتجددة . تقادمها بغسس سنوات . م ٣٧٥ / ١ مدني .

١ – مؤدى نص المادة ١٥ من قانون التأمن الاجباعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا بجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء تبل تقدم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض الزاع على لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لتسويته بالطرق الودية :

٧- النص في المادة ١٤٢ من قانون التأمن الاجباعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة هذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة هائية أو من تاريخ الصرفبالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيا عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي هائي ...» مفاده أن القيد الزمي الوارد في النص لا يسرى على الدعاوى التي ترفع بطلب إعادة تسوية المعاش بالزيادة بناء على قانون يقرر هذه الزيادة ...»

٣- النص فى المادة ٦ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجهاعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن ا يسرى حكم المادة (٣١) من قانون التأمين الاجهاعى المشار إليه فى شأن من انتهت خدمهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من سبق أن شغلوا مناصب الوزراء أو نواب الوزراء أو المناصب التي تقضى القوانين ععاملة شاغلها من حيث المعاش معاملة الوزراء أو نواهم ، وتصرف الفروق المالية المستحقة لهم أو المستحقن غهم نتيجة إعادة التسوية وفقاً لحكم الفقرة السابقة اعتباراً من تاريخ العمل سفا القانون » مفاده أن حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجهاعى المذكور يسرى بأثر رجعى على من انتهت خدمهم قبل ١٩٧٥/٩/١ وشغلوا مناصب الوزراء أو نواهم ومن فى حكمهم ، ويعاد تسوية معاشات هؤلاء طبقاً لمذال النص.

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء عاكم الاستثناف - عدا رئيس محكمة استثناف القاهرة - ونواب رؤساء عاكم الاستثناف يعامل كل مهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش مى بلغ مرتبه فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير وأنه يشرط لسريان تلك المعاملة أن يكون فى حكم درجة نائب الوزير عند إحالته إلى المعاش.

و _إذ كان الثابت في الأوراق أن مورث الطالبة كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغه سن التقاعد في ٢٠٧٠-١٩٧٥ وبلغ مرتبه في حدود الربط المالي لهما المقرر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ ألى جنيه وهو الربط النابت لرظيفة نائب الوزير والمحدد بالقانون رقم ١٩٧٣ ألى جنيه فإنه يعامل معاملته من حيث المعاش وبحق معه طلب إعادة تسوية المعساش الستحق عنه طبقاً ننص المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجهاعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وإذ كان مورث الطائبة قد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ١٩٧٥/١٢٢ وأحيل إلى المعاش في ١٩٧٥/١٢٠ أي بعد انقضاء أقل من سنة من اعتباره في حكم درجة نائب الوزير فإنه يعامل في المحاش وفقاً للبند (ثالثاً) من الفقرة الأولى من المادة ٣١ المشار إليها والذي بقضي بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة المحدمة إلى قضاها في هذين بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة المحدمة إلى قضاها في هذين المنصين القدر المشار إليه في البند أولا – وفقاً لمدة الاشتراك في التأمين وعلى هسذا الخراء وفات ثم يتعين تسوية معاش مورث الطالبة على هسذا الاسراس .

٦ - المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة الني تتقادم نخمس سنوات طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

المحكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعــة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبن من الأوراق -- تتحصل فى أن أرملة المرحوم المستشار ... تقدمت بهذا الطلب للحكم لها بإعادة تسوية معاش مورثها على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقالت بياناً لذلك إن مورثها عين نائباً لرئيس محكمة النقض وبلغ مرتبه السنوى ألنى جنيه وأحيل إلى المعاش فى ١٩٧٥/٧/٧٠ مما يستحق معه أن

يعامل معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقاً للمادة ٣١ من قانون التأمن الاجماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ . وإذ سوى معاشه دون تطبيق تلك المعاملة . فقد تظلمت من هذه التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمن والمعاشات إلا أنها أصدرت قرارها برفض النظام ومن ثم فقد تقدمت بطلها . دفع محاى الحكومة بعدم قبول الطلب لعدم سلوك الطالبة الطريق المنصوص عليه في المحادة ١٩٥٧ من قانون التأمين الاجماعي كما دفع بسقوط الحتى في تقدم الطلب لمضى أكثر من سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نمائية وحتى التقدم به طبقاً للمادة ١٩٤ من القانون المشار إليه . وبسقوط الحتى في فروق المعاش التي مضى على عدم المطالبة بها خس سنوات بالتقادم . ثم رفضه موضوعاً وأبدت النبابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطلب لعدم اتباع إجراءات المادة ١٩٧٧ من قانون التأميز الاجباعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ فإنه لما كان مؤدى هـذا النص – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاغ على لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لتسويته بالطرق الودية ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالبة قد تظلمت إلى رئيس لجنة فحص المنازعات بالهيئة تظلمها العامة للتأمين والمعاشات لإعادة تسوية معاش مورثها ورفضت اللجنة تظلمها فإن الدفع يكون على غير أساس متعن الرفض .

وحيث إنه عن الدفع بسقوط الحق فى تقديم هذا الطلب لمضى أكثر من سنتين من تاريخ الإخطار بالربط البائى للمعاش وحيى تقديم هذا الطلب فإنه لما كان النص فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجهاعي سالف الذكر على أنه د . . . لا بجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة مهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فها عدا حالات طلب إعادة تسوية هدفه الحصوف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فها عدا حالات طلب إعادة تسوية هدأ. ...»

مفاده أن القيد الزمني الوارد في النص لا يسرى علىالدعاوى التي ترفع بطلب إعادة تسوية المعاش بالزيادة بناء على قانون يقرر هذه الزيادة وإذ طلبت ـ الطالبة إعادة تسوية معاش مورثها بالزيادة استناداً إلى نص المادة ٦ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٧٠ بتسوية المادة ٣١ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٧٠ على هذه التسوية فإن الدفع بكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان النص فى المادة ٦ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٧٥ على أنه بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٦ سنة ١٩٧٥ على أنه « يسرى حكم المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه فى شأن من انتهت خدمتهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من سبق أن شغلوا مناصب الوزراء أو نواب الوزراء أو المناصب التى تقضى القوانين بمعاملة شاغلها من حيث المعاش معاملة الوزراء أو نوابهم ، وتصرف الفروق المالية المستحقة لم أو للمستحقن عنهم نتيجة إعادة التسوية وفقاً لحكم الفقرة السابقة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون بما مفاده أن حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى المذكور يسرى بأثر رجمى على من انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ وشغلوا مناصب الوزراء أو نوابهم ومن فى حكمهم — ويعاد تسوية معاشات هؤلاء طبقاً خذا النص .

وحيث إنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أننواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستثناف ــ عدا رئيس محكمة استثناف القاهرة ــ ونواب رؤساء محاكم الاستثناف يعامل كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه فى حدود الربط المسالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة أن يكون فى حكم درجة نائب الوزير عند إحالته إلى المعاش . وكان الثابت فى الأوراق أن مورث الطالبة كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغه سن التقاعد فى ١٩٧٥/٧/٢ وبلغ مرتبه فى حدود الربط المسالى لها المقرر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٧ ألنى جنيه وهو الربط المالى طا المقرر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٧ الني جنيه وهو الربط الثابت لوظيفة نائب الوزير والمحدد بالقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٥٧ ألنى جنيه وهو

يعامل معاملته من حيث المعاش . ويحق معه طلب إعادة تسوية المعاش المستحق عنه طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ وإذ كان مورث الطالبة قسد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ١٩٧٥/١/٢٢ أي بعد انقضاء أقل من سنة من اعتباره في حكم درجة نائب الوزير فإنه يعامل في المعاش وفقاً للبند « ثالثاً » من الفقرة الأولى من المادة ٣١ المشار إليها والذي يقضى بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة الحدمة التي قضاها في هذين المنصين القدر المشار إليه في البند أولا : وفقاً لمدة الاشتراك في التأمين وعلى آخسر أحر تقاضاه . ومن ثم يتمين تسوية معاش مورث الطالبة على هذا الأساس اعتباراً من ١٩٨٠/٥٤ تاريخ العمل بالمادة السادسة من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ سالفة البيان .

وحيث إنه عن الدفع بسقوط حق الطالبة في فروق المعاش التي مضى على المطالبة بها خس سنوات فإنه لما كانت المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم نحمس سنوات طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى وكان حق الطالبة في إعادة تسوية المعاش المستحق لهما عن مورثها قد تقرر بالمادة السادسة من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٨٠/٥/٤ وكان الثابت من الأوراق أنها تقدمت مهذا الطلب في الممار ١٩٨٠ أي قبل مضى خس سنوات على استحقاقها لأية فروق في المحاش فإن الدفع يكون على غر أساس متعيناً رفضه.

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / مرزوق فکری نائب رئیس المحکسة ، وعضبویة السـادة المستشارین/ صلاح محمد أحمد ، حسین محمد حسن ، محمد هانی أبو منصورة ومصــطفی حسیب .

(9)

الطلب رقم ٦٥ لسنة ٥٦ القضائية (رجال القضاء) قضاة ((نقل القضاة)) • قرار اداري •

ننل مستشارى محاكم الاستثناف • تحكمه أقدمية تميينهم وترتيب تلك المحاكم المعدد بنص المادة ٥٤ من قانون السلطة القضائية • نقلهم من محكمة استثناف القامرة الى محكمة أخرى أو بقاؤهم فى المحاكم التى يصلون بها • شرطه • خلو أماكن بالمحاكم المتقدمة فى الترتيب على تلك التى يصلون بها بعراعاة الأقدمية بين من حل عليهم الدور للطل •

يدل نص المادتين ٥٢ ، ٥٤ من قانون السلطة القضائية على أن نل مستشارى محاكم الاستثناف تحكمه أقدمية تعييهم والنرتيب المحدد لتلك المحاكم الوارد بالمـادة الأخبرة ، ومع ذلك فقد أجاز المشرع نقلهم من محكمة استثنافُ القاهرة إلى محكمة أخرى بناء على طلمهم و بموافقة مجلس القضاء الأعلى ، كما أجاز بقاءهم في المحاكم التي يعملون بها بناء على طلمهم وبموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وإذ كان مؤدى ذلك أن نقل هؤلاء لا يكون إلا لشغل الأماكن التي تخلو بالمحاكم المتقدمة في الترتيب على تلك التي يعملون بها ، وذلك مع مراعاة الأقدمية فيا بين من حل عليهم الدور للنقل سواء تبعاً لترتيبهم الأصلي أو لعدم تجديد احتفاظ من كان يعمل بإحدى المحاكم ، فينقل منهم الأقدم فالأقدم لشغل الأماكن الحالية التي اقتضت إجراء حركة التنقلات ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المستشارين الأقدم من الطالب قد شغلوا أماكن محكمة استثناف الإسماعيلية سواء كان ذلك بالنقل إلىها أو بتجديد احتفاظ العمل بها . وأن الأماكن الحالية في المحاكم المتقدمة في الرَّر تيب على هذه المحكمة عندما حل دور الطالب في تعيينه رئيس محكمة الاستئناف كانت بمحكمة استثناف المنصر, ة فإن القرار المطعون فيه بتعين الطالب بها لا يكون قد خالف القانون ويكون طالب إلغاثه والتعويض عنه على غير أساس .

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداواة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الأوراق – تتحصل فى أنه بتاريخ رجم المستشار بذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٩٦ فيا تضمنه من تحديد مقر عمله بمحكمة إستثناف المنصورة مع تعويضه عن هذا القرار . وقال بياناً لطلبه إنه لما كان قد ابدى رغبته فى تعين مقر عمله بمحكمة إستثناف الإساعيلية وهى محكمة أدفى من محكمة إستثناف المنصورة فإنه لا يجوز أن يزاحمه فى تلك المحكمة زميل آخر يسبقه فى الأقدمية ، وإذ صدر القرار المطعون فيه مخالفاً ذلك فقد تقدم بطلبه ، طلب على الحكومة رفض الطلب وابدت النيابة الرأى برفضه كذلك

وحيث إن النص في المادة ٢٥ من قانون الساطة القضائية على أنه الا بجوز نقسل القضاء أو ندسهم أو إعاربهم إلا في الأحوال وبالكيفية المبينة سمنا القانون » وفي الفقرة الأولى من المادة ٥٤ منه على أن « رؤساء دواثر محكة إستناف القساهرة ومستشاروها لا بجوز نقلهم إلى محكة أخرى إلا برضائهم وموافقة بجلس القضاء الأعلى أما مستشارو محاكم الاستئناف الأخرى فيكون نقلهم إلى محكة إستئناف القاهرة تبعاً لأقلمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكة إستئناف قنا إلى محكة إستئناف أسيوط ثم إلى بني سويف ثم إلى الإساعيلية ثم إلى المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الإسكندرية ، ومع ذلك بجوز بقاء رئيس الدائرة أو الستشار في المحكة التي يعمل ما بناء على طلبه وموافقة أقلمية تعييمهم والرتب المحدد لتلك المحاكم الوارد بهذا النص ومع ذلك فقد أجاز المشرع نقلهم من محكة إستثناف القاهرة إلى محكمة أخرى بنساء على طلهم ومموافقة بحاس القضاء الأعلى كما أجاز المشرع نقلهم من محكمة إستثناف القاهرة إلى محكمة أخرى بنساء على طلهم ومموافقة بحاس القضاء الأعلى كما أجاز المشرع نقلهم من محكمة إستثناف القاهرة إلى محكمة أخرى بنساء على طلهم ومموافقة بحاس القضاء الأعلى كما أجاز قاءهم في المحاكم التي يعملون مها

بناء على طلبهم و بموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وإذكان مؤدى ذلك أن نقسل هؤلاء لا يكون إلا لشغل الأماكن التي تخلو بالمحاكم المتقدمه في الترتيب على تلك التي يعملون بها ، وذلك مع مراعاة الأقدمية فيا بين من حل عليهم الدور للتقل سواء تبعاً لترتيبهم الأصلى أو لعدم تجديد إحتفاظ من كان يعمل بإحدى المحاكم فينقل منهم الأقحدم فالأقدم لشغل الأماكن الحالية التي إقتضت إجراء حركة التنقلات وإذكان الثابت من الأوراق أن المستشارين الأقدم من الطالب قد شغلوا أماكن عكمة إستتناف الإسهاعيلية سواء كان ذلك بالنقسل إليها الرتيب على هذه المحكمة عندما حسل دور الطالب في تعيينه رئيس محكمة الاستثناف المتصورة . فإن القرار المطعون فيه بتعين الطالب بها لا يكون قد خالف القانون ويكون طلب الغائه والتعويض عنه الطالب ما لا يكون قد خالف القانون ويكون طلب الغائه والتعويض عنه غر أساس .

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن ، محمد مانى أبو منصورة ومصطفى حسيب .

()

الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ القضائية (رجال القضاء)

(١) قضاء • دعوى « الصفة في النعوى » •

رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تنطق بأي شأن من شئونها • م 18 ق ١٩٧٥/٧٩ •

اختصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل غير مقبول •

۲۶) قفسسان ((معاش)) ۰

تحقق ما استهدف الطالب يطلبه من معاملته معاملة ثائب الوزير في المعاش المستحق له عن الأجر الأساسي والأجر المتغير • أثره • انتهاء الخصومة في الطلب •

۱ – إذكان رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئولها طبقاً للمادة ١٤ من قانون التأمين الاجهاعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ كان لا شأن لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة العدل بها فإن إختصامه في الطلب يكون غير مقبول.

٢ – إذ يبن من الاطلاع على ملف معاش الطالب المرفق بالأوراق أنه عومل معاملة نائب الوزير في المعاش المستحق له عن الأجر الأسساسي والأجر المتغير ، وهو ما اسهدفه بطلبه ، فإن الخصومة فيه تصبح غير ذات موضوع ويتعين بالتالى الحكم بإعبارها منهية .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعـــد المداولة . حيث إن الوقائع - على ما يبن من الأوراق - تتحصل فى أن المستشار تقدم مهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه المستحق عن الأجر الأساسى و الأجر المتغير على أساس المعامله المقرره لنائب الوزير مع ما يترتب على ذلك من آثار تأسيساً على أن خدمته إنهت بالإستقاله وهو نائب رئيس محكمة النقض مما يستحق معه أن يعامل معامله نائب الوزير فى المعاش . وإذ سوى معاشه دون تطبق تلك المعامله وتظلم من تلك التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلا أنها رفضت تظلمه فقد تقدم بطلب . طلب على ألحكومة عدم قبول الطلب بالنسبة لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة العسلل ارفعه على غير ذى صفة و فوض الرأى للمحكمة فيا عدا هذا وأبدت الناة المرأى رجابة الطلب .

وحيث إن اللغع المبدى من الحكومة فى محله ذلك أنه لماكان و أيس مجلس إدارة الهية العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شعوتها طبقاً للمادة ١٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ وكان لا شأن لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة العسدل سا فإن إختصامه فى الطلب يكون غير مقبول.

وحيث إن الطلب فها عدا هذا استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان يبن من الاطلاع على ملف معاش الطالب المرفق بالأوراق أنه عومل معاملة نائب الوزير في المعاش المستحق له عن الأجر الأساسي والأجر لمتغير وهو ما أسهدفه بطلبه فإن الحصومة فيه تصبح غير ذات موضوع وبتعن بالتالي الحكم بإعتبارها منتبة :

جلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمد أحمد ، وحسين محمد حسن ، محمد عانى أبو منصورة . ومصطفى حسيب •

()

الطلبات أرقام ١٠ ، ٦٤ لسنة ٥٥ القضائية ، ٩٩ لسنة ٥٦ القضائية (رجال القضاء) ٠

(۱) قضاه « تعين » • « استقالة » •

تعين الطالب بوطيفة معاون نيابة • تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة • لا وحه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها •

(۲) قضاه « اقدمية » « تعيين » ٠

خار قانون السلطة الفضائية من قواعد خاصة لتحديد اقدمية المبنين في وطائف معاوني النبابة • مؤداه • ترك أمر تقديرها للوزارة • شرطه • عدم اساءة استعمال السلطة •

۱ - إذكان الثابت من القرار الجمهورى يتعين الطالب في وظيفة معاون نيابة أنه تعين جديد منبت الصله بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ، ومن ثم فلا وجه لتحديه بما يثيره بشأن إستقالته من ذلك العمل من حيث دواعها وعيوب الرضاها.

٢ - لم يورد قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاونى النيابة العامة ، والأمر في ذلك -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة -- مروك لتقدير الوزارة ولا معقب عليها في ذلك ما لم يقم دليـــل على عيب إساءة إستعال السلطة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعـــد المداولة .

حيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ تقدم في ١٩٨٥/٣/١٤ بالطلب رقم ١٠ لسنة ٥٠ للحكم. له بتصحيح أقدميته بجعله سابقاً على الأستاذ مُع ما يترتب على ذلك من آثار . رقال بياناً لطلبه إنه بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦ عَن في وظيفة مندوب. مساعد بإدارة قضايا الحكومة بالقرار الجمهوري رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٨٢ . وفى ۲/۱/۱۸ مدر القرار الجمهوري رقم ٥٢ أسنة ١٩٨٥ بتعيينه في وظيفة معاون للنيابة العامة وتحددت أقدميته فها تأليًّا للأستاذ آخر من كان يشغل وظيفة معاون للنيابة العامة قبل تعيينه فيها . ولحساكان قد أكره على تقـــدىم إستقالته من عمله بإدارة قضايا الحكومة كشرط لتعيينه معاوناً للنيابة العامة فإن تعيينه في هذه الوظيفة لا يعدو أن يكون نقسلا من إدارة قضايا الحكومة إلى وظائف السلطة القضائية . وكان تعيينه في وظيفة مندوب مساعد بإدارة قضايا الحكومة في تاريخ سابق على تعيين الأستاذ ... في وظيفة معاون للنيابة العامة ممسا لازمه أن يكون سابقاً عليه فى الأقدمية ومن ثم فقسد تقسدم بطلبه . وبتاريخ ١٩٨٥/٩/٨ تقسدم الطالب بالطلب رقم ٦٤ لسنة ٥٥ لإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى وظيفة مساعد نيابة . وقال بياناً لذلك أنه ترتب على عدم تصحيح أقدميته وفق طلباته المبده بطلبه رقم ١٠ اسنة ٥٥ أن صدر القرار المُطعون فيُّه دون أن يشمله بالترقيه إلى وظيفة مساعد نيابة ببيا رقى إلـا زميله المقارن به سالف الذكر . وبتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٣ تقــدم الطالب بالطلب رقم ٩٩ لسنة ٥٦ للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣١٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى وظيفة وكيل للنيابة وذلك على سند من أقدميته بعد تعديلها في وظيفة معاون نيابة بالطلب الأول المثار إليه . طلبت الحكومة رفض الطلبات الثلاثة وأبدت النيابة الرأى برفضهم كذلك .

وحيث إنه بالنسبة للطلب رقم ١٠ لسنة ٥٥ ق : ن النابت من القرار المجمهورى المشار إليه بتعيين الطالب في وظيفة معاون نيابة أنه تعين جديد

منبت الصله بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ومن ثم فلا وجه لتحديه عما يشره بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها . لما كان ذلك وكان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة العامة والأمز في ذلك وعلى - ماجرى به قضاء هذه المحكة — مروك لتقدير الوزارة ولامعقب عليها في ذلك ما لم يقم دليل على عيب إساءة إستعال السلطة . وكان لم يقم دليل من الأوراق على أن تحديد أقدمية الطالب قد هدف إلى غير الصالح العام فإنه يتعن رفض الطلب .

وحيث إنه لما كانت أقدمية الطالب فى وظيفة معاون نيابة قد إستقرت على نحو ما تقدم فإنه لا حق له فى طلب تعديلها بمناسبة صدور الخرارين الجمهوريين رقمى ٣١٣ لسنة ١٩٨٥ و ٣١٨ لسنة ١٩٨٦ بما يتعين معه رفض الطلبن رقمى ٣٤ لسنة ٥٥ و ٩٩ لسنة ٥٦ .

جلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار محمد جلال الدين واقع نائب رئيس الحجكمة ، وعضوية الساوة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصسورة ومصلطني حسيب •

(17)

الطلبات ارقام ۲ ، ۱۷ ، ۱۲۱ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » ٠ (١) قضاة ٠ « ترقية » • قرار اداري « ميماد الطمن » ·

احتفاظ الوزارة للطالب بدرجته لعين البت في الشكارى المقدمة ضده ، عدم افصاح الوزارة عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهوري مضمما تربينه دون الرجوع باقدميته الى ما كانت عليه أصلا ، أثره ، وجوب احتساب ميعاد الطمر على القرار الجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاريخ نشره ،

(۲) قضاة « ترقية » « تعيين » •

المدين فى وطيفة وكيل ليابة فئة معتازة ، أساسه ، درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الاندمية ، درجة الأهلية ، عدم تقديرها بعتصر الكفاية الفئية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الراجب توافرها لتحقيق الأهلية ، قدام ما يدل على الانتقاص من أهلية الطالب ، أثره ، لجهة الحادة أن تتخطاه الى من يليه ،

۱ – إذ كانت وزارة العدل بالإشتر الد مع مجلس القضاء الأعلى قد قررت الاحتفاظ للطالب بدرجة لحن البت فى الشكاوى المقدمة ضده . وكانت الوزارة لم تكشف عن يتما فى مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة العالب إلا بصدور القرار الجمهورى رقم ... في ... ونشره فى الجربدة الرسمية فى ... مضمناً ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة ممتازة دون الرجوع بأقدميته إلى ما كات عليه أصلا . فإنه لا ينبغى حساب المبعاد الذى يعمن فيه تقسدهم طلب الغاء القرار الجمهورى المذكور إلا من التاريخ الذى أبدت فيه الوزارة رغبها فى العدول عن القاعدة المشار إلها .

٧ - التعيين فى وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة بجرى وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ والمادة ١٩٧ من قانون السلطة القضائية على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . وكانت درجة الأهلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقدر بعنصر الكفاية الفنية وحده ، بل بجميع العناصر

الأخرى الواجب توافر ها لتحقيق الأهلية، فإذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التي تستمدها من الأوراق والتقارير الحاصة بالقاضي سواء ماكان مودعاً مها بملفه السرى أم غير مودع بهذا الملف – ما يدل على إنتقاص أهليته ومجانبته للصفات التي تتطلبها طبيعة وظيفته، فإن لها نزولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الرقية إلى من يليه.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعـــد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبن من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ وكيل النائب العـــام قدم بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩ الطلب رقم ٦ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٣٥ اسنة ١٩٨٥ فيا تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة يه الممتازة . وقال بياناً لطلبه إن دوره في الترقية إلى هذه الوظيفة قد حل ولم تشمله الحركة القضائية الصادر بها القراز المطعون فيه ، وبتاريخ ١٩٨٦/١/٢٦ احطرته وزارة العدل محجز درجة له لأن حالته لم تستقر بعد بسبب الشكاوى المقدمه ضده . وإذ جاء هذا القرار مخالفاً للقانون لإنعدام سببه ولعدم إخطاره بسبب تخطيه في الترقية فقد تقــدم بطلبه ه كها تقدم في ١٩٨٦/٣/١٦ بالطلب رقم ١٧ لسنة ٥٦ ق للحكم بإلغاء القرارين الجمهوريين رقمي ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ و ٨٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه كل مهما من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة تأسيساً على أن التخطى في الترقية مع حفظ درجة لم ينص عليه في قانون السلطة القضائية وأن تأخر ترقيته بسبب شكاوى لم يبت في صحبها أمر ينطوى على اساءة إستعال السلطة . وإذ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٦ متضمناً ترقية الطالب إلى الوظيفة المشار اليها قدم الطلب رقم ١٢١ لسنة ٥٦ق للحكم إلغاء هذا القوار فيا تضمنه

من تحديد أقدميته بعد الأستاذ وقبل الأستاذ وبرد أقدميته الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم 830 لسنة 19۸٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار . دفع الحضر عن الحكومة بعدم قبول طلب الغاء القرار الجمهورى رقم 830 لسنة 19۸٥ لمرفعه بعد الميعادورفض الطلبين رقمي ١٢١،١٧٧ لسنة ٥٦ ق. وأبدت النيابة الرأى عما ينفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن الدفع بعدم قبول طلب الغاء القرار الجمهورى رقم 30% لسنة 1940 لرفعه بعد الميعاد مردود بأنه لما كانت وزارة العدل بالإشتر الله مع مجلس القضاء الأعلى قد قررت الاحتفاظ للطالب بدرجة لحين البت في الشكاوى المقدمه ضده وكانت الوزارة لم تكشف عن نيها في عالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب إلا يصدور القرار الجمهورى رقم 25% لسنة 1947 ونشره في الجريدة الرسمية في 47% 1947 متضمناً ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة ممتازة دون الرجوع باقدميته إلى ما كانت عليه أصلا، فإنه لا ينبغي حساب الميعاد الذي يتعين فيه تقسديم طلب الغاء القرار رغبها في العدول عن القاعدة المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الطالب قدم طلب بالغاء القرار رغبها في العدول عن القاعدة المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الطالب قدم طلبه بإلغاء القرار الجمهورى رقم 30% لسنة 1940 بتاريخ 1947/1941 فإن

وحيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إنه لماكان التعيين فى وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة بجرى وفقاً للفقرة الأخصرة من المادة ٤٩ والمادة ١١٧ من قانون السلطة القضائية على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، وكانت درجة الأهلية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ لا تقوم بعنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية فإنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأحرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية فإنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التى تستمدها من الأوراق والتقارير الحاصة بالقاضى سواء ما كان مودعاً مها مملفه السرى أم غير مودع بهذا الملف ـ ما يدل على إنتقاص أهليته وعانبته للصفات التى تتطلبا طبعة وظيفته ، فإن لها نزولا على مقتضيات

المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه.إذكان ذلك وكانت وزارة العدل قد استندت في تخطى الطالب في النرقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة إلى ما ثبت من فحص وتحقيقات الشكويين رقمي ٣٨٦ لسنة ١٩٨٣ و ١٧٣ لسنة ١٩٨٤ حصر شكاوي أعضاء النبابة العامة من سعيه لدي وكيلي نابة النزهة لسؤال مقسدمة احدى الشكاوى ععرفة مندوب إستيفاء النيابة دون إرسالها للشرطة وموالاة الاتصال بهما لحثهما على سرعةالتصرف في المحضر . وهو ما استوجب توجيه الملاحظة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٤ إليه هذا إلى التوجيه المرسل إليه رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٤ لإرساله في إستدعاء زوجةالمطعون ضده لسؤالها في طعن بالتزوير دون أن تكون طرفاً في الحصومة . وكان من شأن الاعتبارات المستمدة من هذه الوقائع أن تنتقص من اهليته للترقية إلى الدرجة التالية ، فإن تخطيه في الترقية إلها في المرة الأولى بالقرارالجمهوري رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ يكون مبرراً لا مخالفة فيه للقانون ولا مشوباً بإساءة|ستعمال السلطة. أما عن تخطيه فى المرة الثانية بالقـــرار الجمهورى رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٦ فإن المحكمة لا تجد فيما نسب إليه من وقائع ما يبرر العوده إلى هذا التخطى ، ومن ثم فإنها تقضى برفض طلب الغاء القرار الجمهورى المطعون فيه رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ وبإجابة طلب الغاء القرار الجمهورى رقم٠٨لسنة١٩٨٦ فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وهو مايقتضي أن تكون أقدميته في نطاق ما إستقرت عليه بعدالتخطى الأول ورفض طلب العوده مها إلى ماكانت عليه قبل هذا التخطى .

جلسة ۹ من يونيو سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين واقع تالب دليس المحكمة ، وعضورة السادة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصبورة ومصلماني حسسيب •

(14)

الطلب رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ القضائية ١ رجال القضاء) • قضاة « معاش * المبلغ الاضافي » •

المبلغ الاضافي • استحقاق عضو الهيئة القصائية له • شرطه • المبادة ٢٤ مكررا من فرار وزير العلى رقم 2847 لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ • استيقاء القاضي في بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائي في الثلاثين من يونية • م ٦٩ ق ١٩٧٢/٤٦ • عدم استحقاقه لهذا المبلغ مدة الاستيقاء •

النص في المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٨١ والمضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن «يصر ف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... وإنبت خدمته فيها للعجز . أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد ... ، مبلغ شهرى إضافي مقداره خسة جنبات عن كل سنة من مدد العضوية ... » صريح في أن من شروط استحقاق المبلغ الإضافي لعضو الهيئة القضائية أن يكون قد ترك الحدمة بها وهو ما مقتضاه أن القاضى الذي يستبقى في الحدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى بهاية القضائية رقم ٤٦ اسنة ١٩٧٧ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة إستبقائه في الحدمة القضائية رقم ٤٦ اسنة ١٩٧٧ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة إستبقائه في الحدمة والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية في جميع الأحوال لا يستحق المبلغ الشهرى الإضافي للعضو إلا إذا استحق معاشا ولا يصرف لمن بلغ سن الملغ الذيرى في ألمادة إلا منذ تركها».

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة »

حيث إن الطلب إستوفى أو ضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الأوراق – تتحصل في أن المستشار تقسدم مذا الطلب بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩ للحكم بأحقيته في صرف المبلغ الشهرى المضاف إلى معاش أعضاء الهيئات القضائية بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ إعتباراً من ١٩٨٦/١٠/٩ تاريخ بلوغه سن الإحالة إلى المعاش . وقال بياناً لطلبه إنه بلغ سن الإحالة إلى المعاش في ١٩٨٦/١٠/٩ وصدر قرار وزير العدل رقم ٤٠٨٨ لسنة ١٩٨٦ ببقائه في الخدمة حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ ومن ثم فإنه يستحق صرف المبلغ المشار إليهمن تاريخ بلوغه سن الستن . وإذكان رئيس مجلس إدارة صندوقالخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية قد رفض طلبه صرف هذا المبلغ إعتباراً من تاريخ بلوغه سن الإحالة إلى المعاش على سند من التعلمات الصادرة منه فى ٨٦/٦/٣٠ التي منعت صرف المبلغ الشهرى الإضافي لمن بلغ سنالتقاعد وبتي في الحدمة إلا منذ تركها ، وكانت هذه التعليات تخالف قرار وزير العــــدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ التي صدرت تنفيذًا له ومن ثم يتعن طرحهاوإعمال ما نص عليه في القرار المشار إليه من صرف المبلغ الشهرى الإضافي لكل من استحق معاشاً فقد قدم طلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إن النص فى المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العسدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ والمضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... وإنتهت خدمته فيها للعجز ، أو ترك الحدمة بها لبلوغ سن التقاعد ... ، ميلغ شهرى إضافى مقداره خسة جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ... ، صريح فى أن من شروط إستحقاق المبلغ الإضافي لعضوالهيئةالقضائية أن يكون قد ترك الحدمة بها وهو ما مقتضاه أن القاضى الذي يستبق في الحدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى بهاية العسام القضائي في الثلاثين من يونيه عملا محكم المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة استبقائه في الحدمة حتى هذا التاريخ. وهذا ما قررته تعليات رئيس صندوق الحدمات الصحية والاجهاعية لأعضاء الهيئات القضائية في ١٩٨٦/١٣٠ تنفيذا صحيحاً للقرار الوزاري المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه وفي جميسع الأحوال لا يستحق المبلغ الشهري الإضافي للعضو إلا إذا استحق معاشاً ولايصرف في الأوراق أن الطالب بلغ سن التقاعد وبتي في الحدمة إلا منذ تركها .ه لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطالب بلغ سن التقاعد في ١٩٨٦/١٠٩ وإستبق في الحدمة حتى ١٩٨٦/١٠٩ طبقاً لنص المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية فإنه لا يستحق المبلغ الشهرى الإضافي حتى هذا التاريخ ، ويكون طلب إستحقاقه من تاريخ بلوغه من التقاعد على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هانى أبو منصسورة ومصسطفى حسيب .

(12)

الطلبان رقما ١٠٤ ، ١٢٦ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » ٠

(١) قضاء ((تغتيش)) ٠

تقرير التفتيش على عمل الطالب • ثيوت أن ما يقى به من مآخذ بعد رفع بعضها لا يسوغ انجوط بتقرير كفايتة الى درجة أقل من المتوسط • أثره • وجوب رفعه الى درجة متوسط •

(۲) قضساة « ترقيسة » .

رفع درجة كفاية الطالب الى درجة متوسط · اثره · ترقيته الى وطيفة وكيل نيابة من الفتة المعتارة. أسوة بالخرائه والفاء الفرار المجمهورى المتضمن تفطيه فحى الترقية ·

١ - إذ يبن من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بذابة الأزبكية خلال الفترة من أول نوفير سنة ١٩٨٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ أن القيود والأوصاف وما إنهي إليه من تصرفات فيا عرض عليه من قضايا الجنع والمخالفات صحيحة في الجملة وكان ما وردبالتقرير بشأن التحقيقات التي اختص بها قد رفعت عبه بعض المآخذ ، وكان ما بني مبها لا يسوغ الهبوط بتقرير كفايته إلى درجة أقل من المتوسط فإن المحكة ترى أن تقدير كفايته بهذه الله بدجة منا علم خلال فترة التفتيش ويتعين لذلك رفع هذا التقرير إلى درجة متوسط.

٢ - إذ كان هذا التقرير الذى ارتأته المحكة يؤهل الطالب للترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أسوة بأقرائه الذين تحت ترقيتهم بالقرار الجمهورى المطعون فيه رقم فإن هذا القرار إذ تخطاه فى الترقية إليها يكون عنافاً للقانون ويتعن لذلك الغاؤه فى هذا الخصوص.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلبين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الأوراق ــ تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٥ تقدم الأستاذ وكيل النيابة بالطلب رقم ١٠٤ لسنة ٥٦ قَ الحكم برفع تقدير كفايته إلى درجة «متوسط» في تقرير التفتيش على عمله بنيابة الأزبكية خلال الفترة من أول نوفعر سنة ١٩٨٥ حتى آخر ديسمىر سنة ١٩٨٥ . كما تقدم في ١٩٨٦/١٠/٢٧ بالطلب رقم ١٢٦ لسنة ٥٦ ق للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٢٩ اسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تحطيه فى الترقيةُ إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لطلبيه أنه أجرى التفتيش على عمله بنيابة الأزبكية خلال الفسترة من ١٩٨٥/١١/١ إلى ١٩٨٥/١٢/٣١ وقدرت كفايته بدرجة أقل من المتوسط إسنة ١٩٨٦ لن تشمله بالترقية لوظيفة وكيل نيابة من الفثة الممتازة وقد تظلم أمام مجلس القضاء الأعلى من تقدير كفايته ومن تخطيه فى الترقية وأصدرً المجلس قراره برفض التظلم . وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/٨ صدر القرار الجمهورى المُطعون فيه بتخطيه في الترفية . ولما كانت المآخذ بتقرير التفتيش على عمله فى غير محلها وأن بعضها لا يعدو أن يكون إمن الهنات غير ذات أثر على سلامة تصرفه فيها اختص به من قضايا وهو مالا ينتقص من كفايته . الأمر الذي يكون معه تقسديرها بموجب هذا التقرير بدرجة أقل من المتوسط على غىر أساس ويكون القرار الجمهورى المتضمن تحطيه فى الترقية بناء على هذا التقرير على غبر سند من القانون ومن ثم فقد تقدم بطلبه . أمرت المحكمة بضم الطلب الثانى للأول للإرتباط وليصدر فيهما حكم واحد . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلبن وأبدت النيابة الرأى برفضهما كذلك.

وحيث إنه لماكان يبن من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بنيابة الأزبكية خلال الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٨٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ ألى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ ألى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ ألى القيود والأوصاف وما إنهى إليه من تصرفات فيا عرض عليه من قضايا الجنح والمخالفات صيحة فى الجملة وكان ما بنى مها لايسوغ المتحققات الى اختص مها قد رفعت عها بعض المآخذ وكان ما بنى مها لايسوغ الهبوط بتقدير كفايته إلى درجة أقل من المتوسط فإن المحكمة ترى أن تقدير كفايته لا يتناسب وحقيقة عمله خلال فرة التفتيش ويتعين لذلك كفايته مهذه الدرجة إلى درجة متوسط. ولما كان هذا التقدير الذى ارتأته المحكمة يؤهله للترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أسوة بأقرانه الذين يؤهله للترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أسوة بأقرانه الذين التورر إذ تخطاه فى الترقية إلها يكون مخالها للقانون ويتعين لذلك الغاؤه فى هذا الخصوص:

جِلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محيد جلال الدين والع قائب وثيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد ثائبي وثيس المحكمة ، حسين محمد حسى . ومصطفى حسيب •

() 0)

الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » •

(١) قضاة · حكم « حجية الحكم » · قوة الأمر المقضى ·

المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المنفى فيها • شرطه • وحدة المسألة في الدعويين • (٢) قضاة • دعوى « ترك التخصوهة » •

تنازل الطالب عن أحد الطلبات • لا تأثير له على الطلب الاخر •

(۳) قضاة ٠ قرار اداری ٠ تعویض ٠

قبول طلب التعريض امام ميكمة النقض • شرطه • أن يكون من قرار ادارى معا تختص بالفصل في طلب الغائه • القرارات الادارية • ماهيتها • اخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة النضائية لن تشجلة بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات • فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى • طلب التعويض عن حذا أو ذاك • غير مقبول •

(٤) قضاة « الجزاءات التأديبية : معوها » •

قانون السلطة القضائية ٠ لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية ٠

١ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، وإذ يبين من الاطلاع على الطلبين رقمي ... أن موضوعهما هو طلب الغاء التنبية رقم ... لسنة أن موضوعه هو طلب الحكم بإلغاء قرار تخطى الطالب في الترقية إلى درجة مستشار ، وكان الموضوع في الطلب الماثل مختلف عنه في الطلبات الثلاثة المتقدمة ، فن ثم يكون الدفع على غير أساس .

٢ – إذكان الثابت في إقرار الطالب المؤرخ ... أنه اقتصر في التنازل على الطلب رقم فإن الحكم بإثبات تنازله عن هذا الطلب لا تأثير له على الطلب المائل ويكون طلب إثبات تنازله عنه على غير أساس .

مفاد نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية أن من شروط قبول
 التعويض أمام هذه المحكمة أن يكون من قرار إدارى مما تختص بالفصل فى طلب

العائه ، والقرارات الإدارية هي تلك التي تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللواقح بقصد إحداث أثر قانوني ممن ، وإخطار وزير العسدل للقاضي بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لليس من قبيل تلك القرارات وإنحا هو لا يعدو أن يكون عملا تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانوني للقاضي والذي لا يتحدد إلا بصدور قرار جمهوري متضمناً تخطيه في الترقية ، وما يستند إليه الطالب في التعويض عن فقد ملفه لا يرجع إلى قرار إداري ، ومن ثم فإن طلب التعويض عن ذلك وعن إخطار وزير العسدل بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقية يكون غير مقبول .

٤ - المقرر - قضاء هذه المحكة - أن قانون السلطة القضائية الواجب التطبيق لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فإن طلب محو التنبيه الموجه للطالب يكون غير جائز القبول :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذىتلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الأوراق – تتحصل فى أن المستشار تقسد مهذا الطلب الحكم بتعويضه بمبلغ أحد عشر الفاّ من الجنهات عن إخطار وزارة العسدل بتخطه فى الترقية إلى وظيفة مستشار وبمبلغ خسة وعشرين الفاّ عن فقدان ملفه الأصلى وبمحو التنبيه رقم ١ لسنة ١٩٨٤ أخطرته الموجه إليه من وزير العسدل . وقال بياناً لطلبه إنه بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥ أخطرته وزارة العدل بالعزم على تحطيه فى الترقيه إلى درجة مستشار بسبب الوقائع المخدعة علفه السرى فتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى اللهى قرر بجلسة ١٩٨٦/٨/٥

الغاء تحظيه فى الترقيه . وإذكانت الواقعة التى وجه إليه بسبها التنبيه المشار إليه لا تبرر تحظيه فى الترقية وكان إخطاره بهذا التخطى مشوباً بمخالفة القانون وسوء إستمال السلطة والحتى به هو وفقدان ملفه السرى الأصلى أضراراً ماديه وأديبة يستحق التعويض عها وكان قد مضى على توجيه التنبيه المذكور إليه ثلاث شنوات فقد تقسدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة أصلياً بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه بالأحكام الصادرة فى الطلبات أرقام ٢٧ ، ثلا لسنة ٥٤ ق ، ٤٦ لسنة ٥٦ ق وطلب إحتياطياً إثبات تنازل الطالب عن طلبه أو رفضه موضوعاً . وأبدت النيابة الرأى بإثبات تنازل الطالب عن طلبه .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة مردود . ذلك أن المنع من إعادة في نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، وكان يبن من الاطلاع على الطلبن رقمى ٢٧، ٣١ لسنة ٥٤ ق أن موضوعهما هو طلب الغاء التنبيه رقم (١) لسنة ١٩٨٤ ، وعلى الطلب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق أن موضوعه هو طلب الحكم بإلغاء قرار تخطى الطالب في الترقيه إلى درجة مستشار فإن الموضوع في الطلب الماثل مختلف عنه في الطلبات المتقلمة ومن ثم يكون الدفع على غير أساس .

وحيث إنه لماكان الثابت في إقرار الطالب المؤرخ ١٩٨٦/٩/٣ أنه اقتصر في التنازل على الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٦ قى . فإن الحكم بإثبات ثنازله عن هذا الطلب لا تأثير له على الطلب الماثل ومن ثم يكون طلب إثبات تنازله عنه على غير أسساس .

وحيث إنه عن طلب التعويض. فإنه لما كان النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية على أن وتختص دوائر المواد المدنية والتجارية عجمكة النقض بالفصل في الطلبات التي يقسدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النبائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم كها تختص الدوائر المذكورة دون غير ما بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات ، ومفاده أن من شروط قرل طلب التعويص أمام هذه المحكمة أن يكون من قرار إداري مما تختص بالفصل

في طلب الغاثه وكانت القرارات الإدارية هي تلك التي تفصيح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة عا لهما من سلطة ممقتضى القوانين واللواقع بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وكان إخطار وزير العسدل للقاضي بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقيه وعلى ما جرى بهقضاء هذه المحكمة ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لايعدو أن يكون عملا تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانوني للقاضي والذي لا يتحدد إلا بصدور قرار جمهوري متضمناً تخطيه في الترقية ؛ وكان ما يستند إليه الطالب في التعويض عن فقدان ملفه لا يرجع إلى قرار إداري ، فإن طلبه التعويض عن ذلك وعن إخطار وزير العسدل له بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقية يكون غير مقبول ...

وحيث إنه عن طلب محو التنبيه الموجه إلى الطالب فإنه لما كان من المقرر ____ في قضاء هذه المحكمة ___ أن قانون السلطة القضائيةالواجب التطبيق لايعرف نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في نظام قانونالعاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإن الطلب يكون غير جائز القبول.

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

 برياسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المجكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمد احمد ثائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الحندى ، حسين محمد حسن ومصمسطانى
 حسميب -

(11)

الطلب رقم ٢٦ **لسنة ٥**٦ ق (**رجال القضاء**) « رجال القضاء » **٠ اجراءات ٠**

فرار التعيين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل الذي يتطلبه القانون مي السلطة الادارية المختصة باصداره • وجوب رفع ضلب الفائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمة أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينيا • مخالفة ذلك • أثره • عدم قبول الطلب • المخدمة المسكرية لا تعتبر بذاتها مانما قهريا يتعفر معه تقديم الطلب في الميماد طالما لم يدع المخالب أن طرفا محددا في مذه الخدمة اقصد عن مباشرة الطلب في مبعاده •

المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ توجب أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يتينياً وكان القرار الجمهورى رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٦ قمد نشر بالجريدة . الرسمية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧٧ ولم يتقدم الطالب بطلب إلغاثه إلافي ١٩٨٦/٢/٢٧٠ فإن الطلب يكون قد رفع بعد الميعاد الذي نص عليه القانون ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أنه كان مجنداً بالقوات المسلحة خلال الميعاد المقرر لتقدم الطلب . فلك أن مجرد الحدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعاً قهرياً يتعذر معه تقسديم الطلب في الميعاد طالما لم يدع الطالب أن ظرفاً محدداً في هذه الحدمة أقعده عن مباده .

المحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشمار المقرر وبعد المداولة . حيث إن الوقائع – على ما يبن من الأوراق -- تتحصل فى أنه بتساريخ /١٩٨٦/٤ تقدم الأستاذ ... « معاون النيابة » بهذا الطلب للحكم بتعديل ترتيب أقدميته فى القرار الجمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٦ ليكون تالياً مباشرة لزملائه الحاصلين على تقدير « حيد » وسابقاً على جميع زملائه الحاصلين على تقدير « مقبول » مع ما يرتب على ذلك من آثار . وقال بياناً للطلب إنه عين معاوناً للنيابة بحوجب القرار الجمهورى السالف الذكر إلا أنه لم يوضع بين زملائه فى ترتيب الأقدمية وفقاً لمجموع الدرجات الحاصل عليها وهو ما يعيب هذا القرار بمخالفة القانون ومن ثم تقدم بطلبه . طلب عماى الحكومة عدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد وأبدت النيابة الرأى بعدم قبوله كذلك.

وحيث إنه لما كانت المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ توجب أن يرفع الطلب خلال لسنة ١٩٨٧ توجب أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً،وكان القرار الجمهورى رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٦ قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٧٧ ولم يتقدم الطالب بطلب إلغائه إلا فى ١٩٨٦/٤/١ فإن الطلب يكون قد رفع بعد الميعاد المذى نص عليه القانون ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أنه كان مجنداً بالقوات المسلحة خلال الميعاد المقرر لتقديم الطلب وتقديمه كتاب الوحدة المسكرية بأنه كان مجنداً فى الفترة من ٤/١٩٨٦/٩/١ حتى ١٩٨٦/٩/١ ذلك أن مجرد الحدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعاً قهرياً يتعذر معه تقديم الطلب فى المعاد فى مبعاده ومن ثم يتمين الحكم بعدم قبول الطلب .

جلسة ١ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسه السيد المستشار/ محسم مجمود راسم نائب رئيس المحسكمة وعضسوية السيادة (سنشارين/ محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، الحسيني الكنائي ، محمد الحوّاد شرياش ومحمد عبد البر حسين صالم •

(\ \)

الطعن رقم ٨٧٨ سنة ٤٥ القضائية :

(۱ _ ۲) اعلان · تزوير · بطلان ·

 (۱) محضر الاعلان من المحررات الرسمية • حجيته مطلقة على ما دون به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته • عدم جواز المجادلة في صحتها ما لم يطمن بتزويرها •

 (۲) أوراق المحضرين ، بياناتها ، خلو صورة الإعلان من بعضها ، أثره بطلان الاعسلان ولي كان الاصل صحيحا ،

(٣) محكمة الموضوع • دعوى « اعادة الدعوى للمرافعة » •

(٤) ايجار « ايجار الأماكن » « أسباب الاخلاء » ٠٠

تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة · شرط لقبول طلب الإخلاء سوا، كان أصليا أو طلبا عارضا طالما كان سابقا على الطلب بخمسة عشر يوما ·

(٥) نقض « السبب الجديد » « الاسباب المتعلقة بالنظام العام »٠

الأسباب التملقة بالنظام العام • شرط قبولها الأول هرة أمام محكمة النقض • ألا يخالطها عنصر واقعى لم يسبق طرحه على محكمة الوضوع •

 ا حضر إعلان أوراق المحضرين وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة من المحررات الرسمية الى أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أسور باشرها محررها فى حدود مهمته مالم تبن تزويرها :

۲ - أوجب المشرع فى المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق الى يقوم المحضرون بإعلامًا ومنها صحف الدعاوى والاستشاف على بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر الذى باشر الإعلان وتوقيعه على كل من

الأحكام الصادرة في الواد الدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(ثانیسا)

الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلا ، وأن للمعلن إليه التمسك ببطـلان الصورة المعلنة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان .

٣ - لا تثريب على محكمة الموضوع - بحسب الأصل - إن هى لم تستجب للطلب المقدم إلىها لفتح باب المرافعة فى الدعوى والتصريح بتقديم مستندات لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته هو من إطلاقات تلك المحكمة فلا يعيب الحكم الالتفات عنه ، أو إغفال الإشارة إليه بما يعد رفضاً ضمنياً للطلب .

٤ - النص فى المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه
 « لا مجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها فى
 العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

(أ) إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر يدل على أن تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة فى ذمته هو شرط أساسى لقبول طلب المؤجر إخلاء العين المؤجرة بسبب التأخير فى سدادها يستوى فى ذلك أن يتقدم المؤجر بهذا الطلب فى دعوى أصلية يرفعها ضد المستأجر أو يتقدم به فى صورة طلب عارض من المدعى عليه طالما أن التكليف سابق على طلب الإخلاء مخمسة عشر يوماً.

اثن كان بطلان التكليف بالوفاء أمراً متعلقاً بالنظام العام إلا أن شرط قبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – ألا نخالطها أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

الحكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تـلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلمة .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١١٦٣ لسنة ١٩٨٢ مسدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها للحكم بتحرير عقد إيجار له عن الشقة المبينة بالصحيفة ، وقال بياناً لهـا إن والده كان يستأجر الشقّة محل النزاع بعقد إبجار مؤرخ ۲۸/۵/۸/۲۸ بأجرة شهرية قدرها ٤ جنيه و ٤٦٠ مليم وبوفاته امتد إليه العقد هو ووالدته، وبعد وفاتها ظل مقيماً فيها ، إلا أن المطعون ضدها أقامت عليه الدعوى رقم ٣٦٢٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة للحكم بإخلائه من العن محل النزاع لانتهاء عقد إبجـارها بوفاة والدته ، فحكمتُ المحكمة برفض الدعوى ، وَإِذْ تأيد هذا الحكم استئنافياً فقد أقام الدعوى . وبجلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ أقر وكيل المطعون ضدهًا بامتداد عقد الإنجار للطاعن، وقدم طلباً عارضاً للحكم بإخلائه من العين محل النزاع لعدم وفائه بإيجار الشقة منذ ١٩٧٩/٣/١ ، ولإحداثه تعديلات في العنن ضارة بالمبنى . وبتساريخ ١٩٨٣/٢/٢٢ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدها بتحرير عقد إبجار للطاعن عن الشقة محل النزاع وبعدم قبول الطلب العارض . استأنفت المطَّعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف برقم ٢٦٨٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ١٠/٢/٨٤ قضت المحكمة فى الدعوى الأصلية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف ضده (الطاعن) تمصاريفها . وفي الدعوى الفرعية بإلغائه وإخلاء الطاعن من الشقة محل النزاع . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة ــ في غرفة مشورة ــ حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلان إعلانه بصحيفة الاستثناف ، وفي بيان ذلك يقول إن المحضر الذي باشر إعلان صحيفة الاستثناف لم ينتقل إلى عمل إقامته ، وأثبت في ورقة الإعلان على خلاف الحقيقة غلق مسكنه هذا إلى أن صورتها المسلمة لجهة الإدارة قد خلت من بياناتها الجوهرية التي يوجب نص الملاة ٩

من قانون المرافعات أن تشتمل عليها ومنها اسم المحضر وتوقيعه وتاريخ الإعلان ومكانه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير مقبول ذلك أنه لمـا كان محضر إعلان أوراق المحضرين - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور باشرها محررها في حدود مهمته ما لم يتبن تزويرها فإنه لا يقبل من الطاعن المحادلة في صحة ما أثبته المحضر في أصَّل إعلان صحيفة الاستثناف من وجود مسكنه مغلقــًا وإعلانه بجهة الإدارة ما دام لم يطعن على هذه البيانات بالتزوير ، والنعي في شقه الثاني عار عن الدليل ذلك أنه ولئن كان المشرع قد أوجب في المــادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلاَّمها ومنها صحف الدعاوى والاستثناف على بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر الذي باشر الإعلان وتوقيعه على كل من الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلاً ، وأن للمعلن إليه التمسك ببطلان الصورة المعلنة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان إلا أنه لمما كانت الصورة المرفقة محافظة مستندات الطماعن المقدمة إلى محكمة النقض والتي يقسول إنها هي الصورة المعلنة من صحيفة الاستثناف قد جاءت خلواً من أية بيانات تكشف عن أنها هي بالفعل صورة الإعلان المسلمة إلى جهة الإدارة ، وعلى ذلك فلا مجديه الاستدلال يتلك الورقة لإثبات حقيقة ما يدعيه في هذا الخصوص ، ومن ثم يكون النعي برمته عــلى غىر أساس ...

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الإخلال عق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه قدم طلباً لفتح باب المرافعة لتقدم مستندات قاطعة فى الدعوى ولأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بصحيفة الاستثناف ورغم أن ذمته غير مشغولة بالأجرة المستحقة إلا أن المحكمة قضت بالإخلاء دون أن تستجب لطلبه أو ترد عليه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن ـــ المقرر فى قضاء هذه المحكمةـــ أنه لا تعريب على محكمة الموضوع ـــ بحسب الأصلــــ إن هى لم تستجب للطلب المقدم إليها لفتح باب المرافعة فى الدعوى والتصريح بتقديم مستندات ، لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته هو من إطلاقات تلك المحكمة فلا يعيب الحكم الالتفات عنه ، أو إغفال الإشارة إليه بما يعد رفضاً ضمنياً للطلب ومن ثم فإن النعى يكرن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه محالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إن دعوى الإخلاء التأخير فى سداد أجرة العين المؤجرة يشرط لقبولها وجود عقد إمجار مكتوب فلا يكفى صدور حكم بثبوت العلاقة الإمجارية ما لم ينفذ بتحرير عقد الإمجار، وإذ قضى الحسكم بإخلائه من الشقة محل النزاع لعدم سداد الأجرة استناداً إلى حكم ثبوت العلاقة الإمجارية دون أن تكون المطعون ضدها قد حررت له عقد إمجار مكتوب فإنه كون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النحى مردود ذلك أن الطاعن أقام الدعوى الماثلة على المطعون ضدها للحكم بتحرير عقد إيجار له عن الشقة محل النزاع استناداً إلى ثبوت العلاقة الإنجارية بيبما بالحكم الصادر فى الدعوى برقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة والذى تأيد استثنافياً لأحقيته فى امتداد عقد الإنجار الأصلى إليه خلفاً لله والديه وهو ما أقر به وكيل المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة الأمر الذى يسوغ لها طلبإخلاء الطاعن لعدم سداد الأجرة عملا بالمادة ١٩٨/ب من القانون رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ دون حاجة إلى وجود عقد إيجار مكتوب لصالحه طالما إن انعقد السابق قد امتد إليه بشروطه بإقرار الطون ومن م فإن النمى عليه فى هذا الحصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الدعوى الفرعية بالإخلاء المتأخير في سداد الأجرة يشترط لقبولها أن يكون التكليف بالوفاء مهذه الأجرة سابقاً على رفع الدعوى الأصلية محسة عشر يوماً ، ولما كان الحكم قد قضى بقبول الدعوى الفرعية بإخلائه من الشقة محل النزاع للتأخير في سداد الأجرة استناداً إلى تكليف بالوفاء اللاحق لرفع الدعوى الأصلية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون ، كما أن التكليف بالوفاء تضمن مبالغ أخرى متنازع عليها غير الأجرة الأصلية مما بجعل دعوى الإخلاء غير مقبولة .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود ذلك أن النص في المادة ١٨ /ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه 3 لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق علمها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتيــــــة : من تاريخ تكليْفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعملان على يد محضر يدل على أن تكليف المستأجر بالوفء بالأجرة المستحقة فى ذمته هو شرط أساسى لقبول طلب المؤجر إخلاء العنن المؤجرة بسبب التأخر في سدادها يستوى في ذلك أن يتقدم المؤجر سدا الطلب في دعوى أصلية يرفعها ضد المستأجر أو يتقدم به في صورة طلب عارض من الدعى عليه طالما أن التكليف سابق على طلب الإخلاء مخمسة عشر يوماً ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها قد قامت بتكليف الطاعن بالوفاء بالأجرة المستحقة عليه منذ ١ /٣ / ١٩٧٩ وذلك ممقتضي إنذار على يد محضر معلن إليه في ١٩٨٧/١٢/١ ثم تقدم وكيلها بجلسة ١٩٨٧/١٢/٢ بعد انقضاء أكثر من خسة عشر يوماً على حصول التكليف ـــ بطلب عارض أبداه شفاهة وفي مواجهة وكيل الطاعن أثناء نظر الدعوى الأصلية المقامة منه ، طالباً الحكم بإخلائه من العين المؤجرة له لتأخره في سداد الأجرة المستحقة اعتباراً من ٰ ١٩٧٩/٣/١ ومّن ثم فقد تحقق شرط قبــول الدعوى الفــرعية بالإخلاء ، دون حاجة لاشتراط أن يكون التكليف سابقاً على رفع الدصوى الأصلية المرفوعة من الطاعن كما يدعى ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإخلائه من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة المستحقة عليه بعد تكليفه بالوفاء سما فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والنعي في شقه الثاني غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كان بطلان التكليف بالوفاء أمراً متعلقاً بالنظام العام إلا أن شرط قبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ــ رعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ ألا نخالطها أى عنصر واقمى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، وكان ما يثيره الطاعن فى وجه النمى من بطلان التكليف بالوفاء لمـا اشتمـل عليه من مبالغ تزيد عن الأجرة المستحقة وإن كان سبباً قانونياً ــ يتعلق بمدى صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون إلا أنه يحالطه واقع لم يسبق عرضه عليها ، ومن ثم فلا بجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة } من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد الحرسي فتح الله قائب رئيس الهكمة وعضوية السمادة المستشارين / سعيد أحمد صفر ، وليم وزق يدوى قالبي رئيس المجيكمة ، أحمد ذكي غرابه ، وطه الشريف •

()

الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥٣ القضائية :

١ ـ دعوى « الصلحة في الدعوى » • نيابة قانونية « التمثيل القانوني » •
 الدعوى • مامنها • درط نبرلها •

٢ - مسئولية « مسئولية جنائية » • تزوير « دعوى التزوير الاصلية » • دعسوى •

مبدأ شخصية المقوبة · ماهيته · الاستنابه في المحاكمة الجنائية أو المقاب · غير جائز · الحكم بعلم قبول دعوى التزوير الاصلية القامة من الطاعنة يتزوير تحقيقات جنائية أجـــريت مع ابنها · صحيح في القانون · علة ذلك ·

۲ - يقوم التشريع الجنائى على مبدأ أساسى لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ، امتداداً لأصل عام هو شخصية المستولية الجنائية ، والجرامم لا يؤخذ بجويرها غر جناها والعقوبات لا تنفذ إلا فى نفس من أوقعها القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام لا يحتمل الاستنابة فى المحاكمة وأن العقاب لا يحتمل الاستنابة فى التنفيذ ، لما كان ذلك وكان الشارع فى المادة هم من قانون الإثبات قد خول لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر أن يختصم من بيده ذلك الحرر أو من يفيد منه لساع الحكم بترويره بمقتضى دعوى أصلية بعد وهى لا تعدو أن تكون وسيلة لحاية حق أو مركز قانونى للملحى ذاته ، وكانت الطاعنة لا تستند فى دعواها إلى هاية حق أو مركز قانونى ذاته ،

ولا تكنى القرابة للمنهم شفيعاً لهما للاستنابة عنه فى اتخاذ إجراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى

لا يكون قد خالف القانون .

لا يكون قد خالف القانون .

المحكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الـذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٣٨٠ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم برد وبطلان الأوراق المكونة لملف الجناية رقم لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا المعروف بجناية اغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات ذلك لنزويرها وقالت بيساناً . لدعواها إن المطعون ضدهم الثلاثة الآخر أصدروا في ١٩٨١/١١/١١ قراراً باتهام نجلها المدلازم أول في الجنساية المشمار إلهما بالاشتراك مع آخرين فى قتل الرئيس السابق محمد أنور السادات ونفر ممن كانوا عنصة العرض يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ والشروع في قتل آخرين وقسد أصيب بجلها المذكور بطلقات نارية في ساحة العرض العسكري وقت الحادث ونقل إلى المستشفى حيث استجوب بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٠ ثم صحح تاريخ افتتاحه إلى ١٩٨١/١٠/٩ ، ثم استجوب مرة أخرى في جو من الإرهـاب والتعذيب والإكراه كما طالب المدافعون عنه أثناء المرافعة طلبات عديدة تغىر وجه الرأى فى الدعوى ، فلم تثبت فى محاضر الجلسات وأن هذه المحاضر كانت تستبدل بغرها أو بجرى علمها الإضافات والإسقاطات ، وإذ كان من حـق والدة المتهم أن تلجأ إلى القضاء لإثبات هذا النزوير فقد أقامت الدعوى . قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، استأنفت الطاعنة هــذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٠٧٩ لسنة ٩٩ ق استثناف القاهرة وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم :

طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إن ما انتهى إليه الحكم المشار إليه من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجناية سالفة الذكر ومن عدم جواز الطعن بالتروير بدعوى أصلية على أوراق سبق التمسك بها أمام القضاء ، ومن عدم قبول الدعوى لانتفاء صفتها فى الطعن على هذه الأوراق بالتروير ، لا يقوم ذلك كله على سند صحيح ، إذ لم تكن الطاعنة طرفاً فى الحصومة الجنائية حتى تحاج بالحكم الصادر فيها ، أو تواجب بقعودها عن سلوك سبيل الادعاء الفرعى بالتروير ، فضلا عن كونها أم المهم وولية دمه قبول الدعوى وأقام قضاءه على هذه الأسباب مجتمعة دون أن يستمع إلى دفاع قبول الدعوى وأقام قضاءه على هذه الأسباب مجتمعة دون أن يستمع إلى دفاع الطاعنة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى إن هي إلا حق الالتجاء إلى القضاء لحاية الحق أو المركز القسانوني المدعى به ، ومن ثم فإنه يلزم لقبولها توافر الصفة الموضوعية لطرفي هذا الحتى ، بأن ترفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحاية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها ، لما كان ذلك وكان التشريع الجنائي يقوم على مبدأ أساسي لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ، امتداداً لأصل عام هو شخصية المشؤلية الجنائية ، والجرام لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبات لا تنفذ إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام

لا محتمل الاستنابة في المحاحة وأن العقاب لا محتمل الاستنابة في التنفيذ لماكان ذلك وكان الشارع في الممادة ٥٩ من قانون الإثبات قد خول لمن مخشى الاحتجاج عليه محرر أن مختصم من بيده المحرر أو من يفيد منه لسماع الحمح بزويره بمقتضى دعوى أصلية وهي لا تعدو أن تكون وسيلة لحماية حسق أو مركز قانوني للمدعى ذاته ، وكانت الطاعنة لا تستند في دعواها إلى حماية حق أو مركز قانوني ذاتي ، ولا تكني القرابة للمهم شفيعاً لها للاستنابة عنه في انحاز بحراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضي بعدم قبول الدعوى – لا نتفاء صفة الطاعنة في رفعها – وهي دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه – لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعفسوية السسادة المستشارين : محمد طعوم ، زكى المسرى نائبي رئيس المحكمة ، منع توفيق وعبد المنمم ابراهيم ،

(19)

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ١٥ القضائية :

شركات « شركات الأشخاص : انقضاء الشركات »

انفضاء شركات الاشتخاص بوفاة أحد الشركاء وخضوعها للتصفية وقسمة أموالها • بواز النص في عقد الشركة على استمرازها في حالة موت أحد الشركاء فيما بين الباقين منهم أو مم ورثة الشريك المتوفى • مؤدى ذلك •

شركة الأشخاص تنهى حنماً ومحكم القانون عوت أحد الشركاء ويتر تب على انتهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينسة بعقدها ، وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص علمها في المواد من ٣٣٠ إلى ٣٣٠ من القانون المدنى ، على أنه لا يوجد ما ممنع من أن ينص في عقد الشركة على استمرارها – في حالة موت أحد الشركاء – فها يسمن الباقين مهم أو مع ورثة الشريك المتوفى ، وفي الحالة الأولى تخضع حصة الشريك المتوفى وحده للتصفية حسب قيمها وقت الوفاة . أما إذا كان الباقي أمن الشركاء واحداً ولم يكن متفقاً بعقه للشركة على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى ، فإما تنهى حتماً ومحكم القانون وتخضع أمواله للتصفية بالطريقة المشار إلها آنفاً .

المحكمسة

بعد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الـذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أنَّ الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى جنوب القاهرة ــ بطلب الحكم بنصفية الشركة المحرر عنها العقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١ وبياناً لذلك قالوا إنه بتاريخ ٢٠/٥/٢٠ توفى والدهم المرحوم ... عن ورثة هم الطاعنون وشقيقهم المطعون ضـــده ووالدمهم المرحومة ... وترك ما يورث عنه محلا تمارياً ومخازن ملحقة به ــ ثم بتاريخ ١٩٦٣/٦/١ تنازل الطاعنون عن حستهم الموروثة فى المحل لوالدتهم الى كونت فى ذات التاريخ مع شقيقهم المذكور شركة تضامن عن هذا المحل ــ برأس مال قدره أربعة ً آلاف جنيه ــ ثم بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣ توفيت والدُّهم واستأثر المطعون ضده بإدارة الشركة وأرباحها مما محق لهم تصفيها . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة بتصفية الشركة وبتعين مصف من الجدول . استأنف المطعون ضده هـــذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٨٩ لسنة ٩٧ ق القاهرة ــ وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٨ قضت عجمة استثناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ــ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ــ وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحــد ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وتأويله ــ وفى بيان ذلك يقولون إنه لما كانت شركة الأشخاص تذبى بموت أحد الشركاء وكان يترتب على انهامها ــ فذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة فى عقدها ــ فإن الحكم المطعون فيه ــ بقضائه برفض طلب تصفية الشركة ــ محل النزاع ــ وهى شركة تضامن ــ رغم تسليمه بانهاتها بموت أحد الشركاء ــ وهى والدسم استناداً إلى انتقال موجودات تلك الشركة إلى الشريك الباقى ــ وهو المطعون ضده ــ حالة خلو عقدها من نص بحيز ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيس لقانون وتأويله

وحيث إن هذا النعي في محله ــ ذلك أنه لمـا كانت شركة الأشـخاص تنهي حتماً ومحكم القانون ــ بموت أحد الشركاء ــ وكان يترتب على انتهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالهما بالطريقة المبينة بعقدها وعنمد خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص عليها فى المواد من ٣٣٥ إلى٣٣٠ من القانونى المُدنى على أنه لا يوجد ما بمنع من أن ينص فى عقد الشركة على استمر ار هافي حالة موت أحدالشركاء فهايهن الباقين مهم أو مع ورثة الشريك المتوفى ــوفى الحالة الأولى تخضع حصة الشريك المتوفى ــوحدهـــ للتصفية حسب قيمتها وقت الوفاة أما إذا كان الباقى من الشركاء و'حداً ولم يكن متفقاً بعقــد الشركة – على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى – فإنها تنتهي حتماً وبحكم القانون وتخضع أموالهـا للتصفية بالطريقة المشار إلىها آنفاً ـــ لمـا كان ذلكُ وكانت الشركة محل النزاع – على ما هو ثابت بعقدها المؤرخ ١٩٦٣/٦/١ – والمرفق مملف الطعن – من شركات الأشخاص مكونة من المطعون ضده ومن والدته المرحومة ... ــ ولم يرد به اتفاقهما على استمرارها ــ في حــالة موت أحدهما مع ورثة الشريك المتوفى ــ ومن ثم فإنه بموت الشريكة .:. في ۱۹۷۳/۱۱/۱۳ تنتهي هذه الشركة وتخضع أموالهـا كلها للتصفية وإذ خلي عقدها المشار إليه من حكم خاص بالتصفية فإن الأحكام المنصوص علمها في المواد من ٩٣٣ إلى ٥٣٦ من القانون المدنى ــ تكون هي الواجبة الاتباع ــ وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى برفض طلب تصفية الشركة رغم تقريره بانتهائها ـ فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه.

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٧

بریاسة السّید المستشار / سید عبد الباقی سیف نائب رئیس المحکمة وعضویة السادة المستشارین/ عبد المنصف حاشم ، أحمد ابراهیم شابی نائبی رئیس المحکمة ، محمد جمال الدین شاقانی وصلاح محمود عویس

$(\Upsilon \bullet)$

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ القضائية :

حجز • تنفيذ • التزام « انقضاء الانتزام : السوفاء مع الحلول » • ينفيذ عتساري •

حلول الغير مانونا أو اتفاعا محل الدائن في حقه • مؤداه • أحقيته في الحلول محله فيما "تغذه عبر أو أحد الدائنين الأخرين من اجراءات التنفيذ • وقوع الننفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على عقار • لا أثر له • اخلاف هذا الحلول عن الحلول في اجسراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه •

النص في المحادث ٢٨٣من قانون المرافعات على أن « من حل قانوناً أو اتفاقاً على الدائن في حقه حل محله فيا اتخذ من إجراءات التنفيذ » يدل – وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع خول من حل محل الدائن الحاجز سواء كان هذا الحلول قانونياً أو اتفاقياً الحق في الحلول محله فيا اتخذ من إجراءات التنفيذ ، وذلك سواء كان الدائن الحاجز هو الدائن مبساشر أو أحد الدائنن الحاجزين الآخرين ، وسواء أكان التنفيذ على حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو بطريق التنفيذ على حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو بطريق التنفيذ على العقار . وسواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً . وحكمة هذا النص هي تفادى إعادة إجراءات التنفيذ مرة أخرى ممن حل على الدائن واقتصاداً في المصروفات التي يتحملها في المهاية المدين المحجوز عليه ، إذ يستكمل المحال له ما بدأه الدائن ألحاجز من إجراءات . فضلا عن أن هذا النص يتمشى مع ما متقفى به المحادة وي ضماناته وتوابعه والحلول في هذه الحالة هوحلول شخص آخر على الدائن الحاجز في ذات الحق الذي بحرى التنفيذ اقتضاء له ، وهذا مختلف عن الحلول في إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه والذي خول الحلول في إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه والذي خول الحلول في وهذا الحلول في إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه والذي خول الحلول في إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه والذي خول

المشرع فيه الحاجز الثانى الحلول على الدائن الحاجز مباشر الإجراءات بشرط أن يكون دائناً حاجزاً لذات العقار المحجوز وسبق له أن أعلن تنبيهاً بغرع ملكيته وقام بتسجيل هذا التنبيه .

المحكمية

بعــد الاطــالاع على الأوراق وسماع التقرير ال**ذى تلاه السـيد المستشــ**ار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المدا**ولة** :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٠١١ سنة ١٩٨١ مدنى دمهور الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لها تعويضاً مقداره ٢٠٠٠٠ جنيه وقالا بياناً لهـا إنه بمناسبة قيامه بانخاذ إجراءات نزع ملكية عقارات مورثهما المرحوم ... وآخرين في القضية التي آل قيدها إلى رقم ٣٦ سنة ١٩٦٩ بيوع بندر دمنهور وسارت الإجراءات فها حتى تحـديد جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦ لإجراء البيع وقام الطاعنان وبعض إخوتهما بســــداد الدين المحجوز من أجله للمطعون عليه ومقداره ٣٠٤٩٩,٦٣٠ جنيه وحررا معه عقداً رسمياً بشطب الرهن وحلولها محله فى الدين والرهن وإجراءات نزع الملكية بالنسبة لباق المدينين غير أنه بدلا من أن يقر أمام المحكمة بالتخالص وبهذا الحلول طلب الحكم بترك الحصومة فقضت له المحكمة بإثبات الترك ثم قضت ترتيباً عليه ببطلان تعجيلهما السر في الإجراءات وبذلك أخل بالنزامه قبلهما بأن حال بينهما وبين الحلول محله فى إجراءات نزع الملكية وأضماع عليهما انتفاعهما بما سدداه عن باقي المدينين فضلا عما أصابهما نفسياً من جراء هذا الإخلال الجسيم مما يقدرانه بالمبلغ المطـــــــالب به . وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى عكمة استثناف الإسكندرية (مأمورية دمهور) بالاستثناف رقم ٥٠٧

سنه ٣٧ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٩ حكمت الحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في – هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النهاية مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشـورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن تما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون إذ ذهب إلى أسما لا كلان محل المطعون عليه في مباشرة إجراءات الحجز إلا إذا قاما بتسجيل التنبيه بنرع الملكية ورتب على ذلك أن ترك المطعون عليه للخصومة في قضية الإجراءات لا يشكل إخلالا بما التزم به قبلهما ، في حين أنه يترتب على قيامهما بسداد الدين المنفذ به حلولها محل المطعون عليه في هذا الدين وفي مباشرة إجراءات الحجز من آخر إجراء صحيح قام المطعون عليه بمشرته وفقاً لنص المحادة ٣٨٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هـ لما النهي في محـــاله ذلك أن النص في المادة ٨٢٣ من قانو ن المرافعات على أن لا من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن في حقه حل محله فيها اتخذ من إجراءات التنفيذ» يدل ــ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ـ قانونياً أو اتفاقياً الحق في الحلول محله فيما انخذ من إجراءات التنفيذ ، وذلك سواء كان الدائن الحساجر هو الدائن مباشر الإجراءات أو أحد الدائنين الحاجزين الآخرين وسواء أكان التنفيذ بطريق حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو بطريق التنفيذ على العقار وسواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً . وحكمة هذا النص هي تفادي إعادة إجراءات التنفيذ مرة أخرى ممن حل محل الدائن واقتصاداً في المصروفات التي يتحملها في النهاية المدين المحجوز عليه إذ يستكمل المحال له ما بدأه الدائن الحاجز من إجراءات فضلا عن أن هذا النص يتمشى مع ما تقضى به المادة ٣٢٩ من المجموعة المدنية من حلول المحال له محل الدائن في خصائص حقه وفي ضماناته وتوابعه ، والحلول في هذه الحالة هو حلول شخص آخر محل الدائن الحاجز في ذات الحق الذي بجرى التنفيذ اقتضاء له ، وهذا مختلف عن الحلول في إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه والذي خول المشرع فيه الحاجز الثانى [الحلول على الدائن الحاجز مباشر الإجراءات بشرط أن يكون دائناً حاجزاً للنات العقار المحجوز وسبق له أن أعلن تنبياً بنزع ملكيته وقام بتسجيل هذا التنبيه وإذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قاما بسداد الدين المحجوز من أجله في القضية رقم ٣٦ سنة ١٩٦٩ بروع بندر دمهور إلى باشر المطعون عليه إجراءات مما مقتضاه أن كلا محله في استكمالها دون حاجة إلى إعادة ما تم الإجراءات مما مقتضاه أن كلا محله في استكمالها دون حاجة إلى إعادة ما تم لا بحوز لها الحلول على المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وذهب إلى أن الطاعنين لا بحوز لها الحلول على المطعون عليه في إجراءات الحجز إلا إذا قاما بإعلان تنبيه جديد بنزع الملكية وبتسجيل هذا التنبيه ورتب على ذلك أن ترك المطعون عليه للخصومة في قضية البيوع سالفة البيان لا يشكل إخلالا عما الزم به قبلهما رغم ما يتضمنه هذا الرك من التنازل عن هذا الحجز الذي اتفق المطعون عليه معهما على حلولها فيه محله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه هذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الياقى سيف نائب رئيس المجكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنصف هاشم ، أحمد ابراهيم شلبى نائين رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وصلاح محمود عويس •

(71)

الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ القضائية :

ملكية (اللكية الأدبية والفنية)) . حكم « تسبيب الحكم » .

النص في انفقرة الأوفى من المحادة التاسعة من القانون رقم 304 لسنة 1904 المصدار قانون خماية حق المؤلف على أن و المؤلف وحده الحق في أن ينسب الى مصنفه وفي أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق ... » يدل على أن المؤلف الحق دائماً في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره بنفسه أو بواسطة غيره وفي خميم الإعلانات عن هذا المصنف بغير حاجة إلى إبرام اتفاق مع الغير على ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قسد خالف هذا النظر و ذهب إلى أن هذا النص لا يدل على وجوب ذكر اسم المؤلف كلا ذكر المصنف الذي قام بتأليفه وأن المطنون عليه بصفته المشرف الذي على المسرحية موضوع النزاع لا يكون مخطئاً بعدم كتابته اسمى الطاعنين في مواد الدعاية و الإعلانات عنها لاتنفاء الظروف التي توحى برغبة المطعون عليه في إهمال الطاعنين أو التقليل من شأمهما وخلو الاتفاق المرم بن الطرفين من الزام المطعون عليه بذكر اسمهما في الإعلانات فإنه يكون قد أخطأ في عليس التماون

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رُقم ٤٢٦ه سنة ١٩٧٦ مدني جنوب النَّاهِرة الابتدائية ضد المطعون عليه وانتهيا فيها إلى طلب الحكم بإلز امه بأن يدفع لما مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، وقالا بياناً لهـا إن المطعون عليه تعاقد معهما على تأليف مسرّحية بعنوان « حدوتة الأرنب سفروت » التي سميت بعــد ذلك 1 شاهد ما شافش حاجـة ، واتفتًا معـه على أن يشرف فنياً على النص المسرحي وأن يذكر اسمه في إعلانات الدعاية ودفع لها مبلغاً زهيداً مقداره ٣٠٠ جنيه روعي في تقديره أنه باكورة إنتاجهما الذي سيعم اسمهما في ذهن الجمهور كمؤلفين مسرحين إلا أنهما فوجنا بأن المطعون عليه يعرض المسرحية مغفلا اسميهما في مواد الدعاية والإعلانات عن سوء قصد إذ رفض نسبة المؤلف المسرحي إليهما رغم تكرار مطالبتهما إياه بذلك في المحضر رقم ٢٦٧ه سنة ١٩٧٦ إدارى عابدين ، وقد لحق سهما من جراء ذلك ضرر جسيم يقدرانه بالمبلغ المذكور . وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٩ حكمت المحكمة بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استتناف القاهرة بالاستثناف رقم ٦٩٠٥ سنة ٩٩ ق ملتى. كما استأنفه الطباعنسان بالاستثناف رقم ٦١٢٣ مُسنة ٩٩ق مدنى وبعد أن أمرَ ت المحكمة بضمهما حكمت بإلغاء الحكم المُستَّانف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقض ، وَقُلَمَتُ النَّيَابَةُ مَذْ كَرَةً أَبَلَتَ فَيهَا الرَّأَى بِنَقْضَ الحَكُمُ المُطعُونُ فَيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه أجدير بالنظــــر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها . وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم ذهب إلى أن المحظور طبقاً لنص المادة التاسعة من قانون خاية حق المؤلف رقم ١٩٥٤ هو نسبة المصنف الى غير من قام بوضعه ، وأما عدم ذكر اسم المؤلف قرين اسم المصنف لا يعسد بذاته خطأ مفضياً إلى المسئولية إلا إذا دلت الظروف الملابسة على الرغبة في إهمال اسم صاحب المصنف أو النقليل من شأنه ، في حين أن هذا النص لا يدل على ذلك وإنما يوجب ذكر اسم المؤلف قرين اسم المصنف الذي وضعه كلما ذكر هذا المصنف بغير حاجة إلى وجود اتفاق على ذلك فأخطأ الحكم في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى صحيح ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة الناسعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف على أن لا للمؤلف وحده الحق فى أن ينسب إلى مصنفه وفى أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق ... » يدل على أن للمؤلف الحق دائماً فى أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذى ينشره بنفسه أو بواسطة غيره وفى حميح الإعلانات عن هذا المصنف بغير حاجة إلى إبرام اتفاق مع الغير على ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب إلى أن هذا النص لا يدل على وجوب ذكر اسم المؤلف كلا ذكر المصنف الذى قام بتأليفه وأن المطعون عليه بصفته المشرف الفي على المسرحية موضوع النزاع لا يكون غطئاً بعدم كتابته أسمى الطاعنين فى مواد الدعاية والإعلانات عبا لا تتفاء الظروف التي توحى برغبة المطعون عليه فى إهمال الطاعنين أو التقليل من شأنهما وخلو الاتفاق المبرم بين الطرفين من النزام المطعون عليه بذكر اسميما فى الإعلانات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه المدب دون حاجة إلى عث باقى أسباب الطعن.

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد محسود راسم نائب رئيس المحسكمة وعضوية الســـازة المستشارين/ محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، الحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرباش ومحمد عبد البر حسين سالم •

(77)

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ القضائية :

- (۱ .. °) ايجار « انهاء عقد الايجار » صورية نقض « السسبب الجديد » • دعوى « نقدير قيمة الدعوى » « الطلبات في الدعوى » • اختصاص « الاختصاص القيمي » • استثناف •
- (١) طلب انهاء عقد إيجار الارس النضاء لانتهاء مدته عدم منازعه الطاعن فيه أساء محكمة الموضوع • النمى عليه بالصورية • سبب جديد • عدم جواز التيجدى به لاول مرة آمام محكمة النقش •
- (٢) ثبوت ان عقد الايجار معتود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها ماثنى قرش لدين لا تغضع لاحكام قانون ايجار الاماكن • الدعوى بطلب انهائه • دخولها فى حدود الاختصاص الانتهائى للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استثناف الحكم الصادر فيها •
- (٣) الطلبات المندمجة في الطلب الاصلى · تقدير قيمتها بقيمة مفذا الطلب وحده · شرط
 ذلك · عدم اثارة نزاع خاص بشائها ·
- (٤) الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضاء والتسليم اشتمالها على طلب أصلى وطلب مندمج • المنازعة بشأن الطلب المندمج • أثره • عدم اعتباره كذلك • وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصبل •
- (٥) الاصل فى الدعارى انها معلومة القيمة الاستثناء الدعارى المرقسوعة بطلب غير قابل للتغدير • اعتبارها مجهولة القيمة • الدعوى بطلب الاخلام والتسليم • غير مقدرة القيمة • اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها • جواز استثناف المحكم الصادر فيها • ٢١٩ مرافعات •

۱ - إذ كانت المطعون ضدها قد استهدفت من دعواها الحكم بانتهاء عقد الإبجار محل النزاع لوروده على أرض فضاء بعد انتهاء مدته وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن محل هذا العقد هو من المبانى الخاضعة لأحكام قانون إيجار الأماكن بما مقتضاه امتداده بقوة القانون إلى مدة غير محدة ، وكان ما ينعى به من صورية ما ورد بالعقد من أنها أرض فضاء هو سبب

جديد لا بجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتضمنه هذا الدفاع من واقع كان بجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من طبيعة العن محل النزاع .

٧ - إذ كان الثابت عدونات الحكم المطعون فيه أن مدة عقد الإبجار موضوع الدعوى مشاهرة مقابل أجرة شهرية قدرها مائني قرش ، وكانت عن التداعى باعتبارها من الأراضى الفضاء لا تخضع لأحكام قانون إبجار الأماكن فإنه وفقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٧/٣٧ تكون قيمة الدعوى في شقها الحاص بإنهاء العقد هي مما يدخل في حدود الاختصاص الهافي للمحكمة الابتدائية مما لا بجوز معه الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق الاستثناف .

٣ - بالنسبة المشق المتعلق بإخلاء العين والتسليم ، فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه « إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلى فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده ، وقد أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن هذه الفقرة قد استحدثت حتى لا يكون للطلبات المندمجة في الطلب الأصلى تقدير مستقل عنه ، وأوردت بلذكرة مثالا لهما بدعوى براءة الذمة وطلب شطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءة ذمته من دين الأجرة والغاء الحجز وأضافت بأنه في كل حالة من هذه الأحوال يعد الطلب الأحسير مندمجاً في الطلب الأول عيث يعتبر من هذه الأحوال يعد الطلب الأعلى ، فلا بجوز أن يكون للطلب الثانى ، فلا بحوز أن يكون للطلب الثانى تقسدير مستقل ، غير أن مثل هذه الطلبات لا تعتبر مندمجه إذا قام حولها نزاع خاص وكان الفصل في الطلب الأصلى لا يستتبع نفس المصير بصدده ... وفي هذه الأحوال بجب تقسدير كل طلب على حدة .

٤ - إذا كان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضدها قد أقامت دعواها بطلب إخلاء الأرض الفضاء محل النزاع وتسليمها إليها خالية وكأن التكييف الصحيح لهذه الطلبات أنها تشتمل ضمنياً على طلب أصلى بإنهاء عقد الإيجار بسبب إنتهاء مدته ، وطلب خر بإخلاء العين وتسليمها خالية ، وهذا الطلب

الأخير يعد طلباً مندمجاً في الطلب الأصلى إذ هو متر تب عليه والقضاء فيه يعد قضاء في الطلب الآخر ، فهو بحسب الأصل لا يعتدبقيمته إلا أنه لماكان الطاعن قد أثار نزاعاً سأن هذا الطلب أمام محكة أول درجة في مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٨٠/١/٦ إذ تمسك فيها بملكيته للأرض محل النزاع بطريق الشراء ووضع البد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية من سنة ١٩٦٣ وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأنه هو المالك للأرض ، كما أشار الحكم الابتدائي في مدوناته إلى إطراح هذا الطلب لعدم تقديم الطاعن ما يؤيد دفاعه وأن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بعد أن قدمت المطعون ضدها مستنداتها ودفاعها بشأن ملكيتها دون الطاعن لعن التداعى ، ومن ثم فإن طلب الإخلاء والتسليم لا يعد – بعد ذلك المنازعة التي ثارت بين الطرفين ، طلباً مندجاً ويتعن تقديره تقديراً مستقلاعن الطلب الأصلى .

ه - مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات أن الأصل في الدعاوى الم معلومة القيمة ، ولا نخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وهي لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب فيها مما لا يمكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي أوردها المشرع في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان طلب الإخلاء والتسلم ليس من بين الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات في المواد سالفة البيان فإن الدعوى في شقها الحاص بهذا الطلب تعتبر قيمها زائدة على خميائة جنيه وهو ما يدخل في حدود الاعتصاص الابتدائي للمحكمة الابتدائية ولا يعد حكمها فيه إنهائياً علا بنص المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات بمسا يجوز معه للطاعن إستثناف علا بنص المدوى تطبيقاً لنص المادة ٢١٩ من القانون المرافعات عمسا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستثناف الحسكم المصادر من عكمة أول درجة بإخلاء عن النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها على سند من أن الحكم بمؤتهاء عقد الإيجار غيرجائز إستثناف رغم وجوب تقدير الصادر من عكمة أول درجة بإخلاء عن النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها على سند من أن الحكم بمؤتهاء عقد الإيجار غيرجائز إستثناف رغم وجوب تقدير

كل طلب منهما على حده على ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٨٢١ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى إسكندرية على الطاعن للحكم بإخلاء الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة وتسليمها لها ، وقالت في بيانها أن الطاعن استأجر منهاالأرض الفضاء محل النزاع بعقد إبجار مؤرخ ١٩٧٠/٣/١ لقاء أجر قسنوية قدرها -٤٢٦ ج تدفع بواقع جنبين شهرياً لإستعالها مخزناً ، وبتاريخ ٢١/٩/٣/١ انذرت الطاعن بعدم رغبها في تجديد العقد وتسليم الهين المؤجرة في موعد أقصاه آخر إبريل سنة ١٩٧٩ لإنتهاء مدته ثم أقامت الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨ حكمت المحكمة بإخلاء عين النزاع وتسليمها لها ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٠٥ لسنة ٣٦٩ في إسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨١/١/٢/٢ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة – في غرفة مشورة – حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة دأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبيين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه غالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أن عقد الإبجار سند الدعوى مزور عليه ولا تربطه بالمطعون ضدها أية علاقة وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع بده على الأرض بوصفه مالكاً لهـا إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه، ولما كانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها إستناداً إلى أن العين المؤجرة أرض فضاء في حين أنها مقام علمها مبان وبإفتراض أن العقد غير مزور فهو عقد صورى قصد به التحايل على أحكام قانون إيجار الأماكن ، وإذ أعمل الحكم المطعون فيه نص المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات قد حددت كيفية تقسدير قيمة الدعوى في المنازعات المتعلقة بالعقود المستمرة ومنها عقد الإبجار فنصت على أنه « إذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد العقد كان التقدير بإعتبار المقابل النقدى للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها » . وكان طلب إنهاء عقد الإنجار لإنتهاء المدة المتفق علمها هو طلب بعدم إمتداد العقد، وإذ كانت المطعون ضدها قد إسهدفت من دعواها الحكم بإنهاء عقد الإبجار محل النزاع لوروده على أرض فضاء بعد أن إنهت مدته وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن محل هذا العقد هو من المبانى الخاضعة لأحكام قانون إنجار الأماكن بما مقتضاه إمتداده بقوة القانون إلى مدة غير محددة ، وكان ما ينعى به من صورية ما ورد بالعقد من أنها أرض فضاءً هو سبب جديد لا بجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقضلما يتضمنه هذا الدفاع من واقع كان بجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق منطبيعة العين محل النزاع ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن مدة عقد الإبجار موضوع الدعوى مشاهرة مقابل أجرة شهرية قدرها مائتي قرش ، وكانت غمن التداعي بإعتبارها من الأراضي الفضاء لا تخضع لأحكام قانون إبجار الأماكن فإنه وفقاً للقاعدة العامة المنصوص علمها في المادة ٨/٣٧ المشار إلىها تكون قيمة الدعوى في شقها الخاص بإنهاء العقد هي ممايدخل في حدود الاختصاص البائى للمحكمة الابتدائية ممسا لا بجوز معه الطعن فى الحكم الصادر فيها بطريق الاستثناف إلا أنه بالنسبة للشق الثانى من الطلبات المتعلقة بإخلاء العنن والتسلم فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه وإذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجه فى الطلب الأصلى فتقدر

قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده » . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن هذه الفقرة قد استحدثت حتى لا يكون للطلبات المندمجة في الطلب الأصلي تقدير مستقل عنه ، واوردت المذكرة لها بدعوى براءة الذمة وطلب شطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءة ذمته من دين الأجرة والغاء الحجز وأضافت بأنه «في كل حالة من هذه الأحوال بعد الطلب الأخير مندمجاً في الطلب الأول محيث يعتبر القضاء في هذا الطلب قضاء في الطلُّب الثاني ، فلا مجوز أن يكون للطلب الثانى تقـــدير مستقل ، غير أن مثل هذهالطلبات لا تعتبر مندمجه إذا قام حولها نزاع خاص وكان الفصل في الطلب الأصلى لا يستنتج نفس المصير بصدده ... وفي هذه الأحوال بجب تقدير كل طلب على حدة » . وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدها قد أقامت دعواها بطلب إخلاء الأرض الفضاء محل النزاع وتسليمها إلىها خالبة وكان التكييف الصحيح لهذه الطلبات أنها تشتمل ضمناً على طلب أصلى بإنهاء عقد الإنجار بسبب إنباء مدته ، وطلب آخر بإخلاء العنن وتسليمها خالية ، وهذا الطلب الأخير يعد طلباً مندمجاً في الطلب الأصلى إذَّ هو مترتبعليه والقضاء فيه يعد قضاء في الطلب الآخر ، فهو خسب الأصل لا يعتد بقيمته إلا أنه لما كان الطاعن قد آثار نزاعاً بشأن هذا الطلب أمام محكمة أول درجة في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨٠/١/٦ إذتمسك فها مملكيته للأرض محل النزاع بطريق الشراء ووضع اليد علمها المدة الطويلة المكسبةللملكية من سنة ١٩٦٣ وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك. ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأنه هو المالك للأرض، كما أشار الحكم الابتدائى فى مدوناته إلى إطراح هذا الطلب لعدم تقـــدىم الطاعن ما يؤيد دفاعه وأن في أوراق الدعوى ما يكني لتكوين عقيدتها بعد أنقدمت المطعون ضدها مستنداتها ودفاعها بشأن ملكيتها دون الطاعن لعنن التداعى، ومن ثم فإن طلب الإخلاء والتسليم لا يعد ــ بعد تلك المنازعة التي ثارت بين الطرفين ــ طلباً مندمجاً ويتعنن تقسمدير قيمته تقديراً مستقلا عن الطلب الأصلي ، وكان مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات أن الأصل في الدعاوي أنها معلومة القيمة ،

ولا نخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعترُ مجهولة القيمة ، وهي لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب فها ممالا ممكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقسدير الدعاوى التي أوردها المشرع في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان طلب الإخلاء والتسليم ليس من بنن الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات فى المواد سالفة البيان فإن الدعوى فى شقها الحاص مهذا الطلب تعتبر قيمتها زائدة على خسمائة جنيه وهو ما يدخل في حدود الاختصاص الابتدائي للمحكمة الابتدائية ولا يعد حكمها فيه إنتهائياً عملا بنص المادة ١/٤٧ من قانون المرافعات مما بجوز معه للطاعن إستثناف هذا الشق من الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢١٩ من القانون المذكور وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستثناف الحكم الصادر منمحكمة أول درجة بإخلاء عن النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها علىسند من أن الحكم بإنهاء عقــد الإبجار غير جائز إستثنافه رغم وجوب تقسدير كلطلب مهما على حدة على ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ حجبه ذلك عن محث موضوع النزاع الذي أثارهالطاعن في شأنطلب إخلاء العبن والتسليم بدعوى ملكيته لها ، ومن ثم فإن النعى في هذا الخصوص يكون في محله تما يتعين معه نقض الحسكم.

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياه عبد الرافق عبد نائب رئيس المحكمه وعفسوية السادة المستشارين/ الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمن صادف ، محمد عبد القادر سمع وعبد العال السمان •

(74)

الطعن ٩٨ لسنة ٥١ القضائية:

عمل « العاملون بالاتحاد التعاوني الزراعي » « تسعوية » « تعيين » • حفر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في الفئة والاقدية بالجهسات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زمالتهم لنظرائهم المتساوين معهم في المؤمل الدرامي من الماملين بهذه الجهات الا من وقت مذا التعيين • ق 27 لسنة 1978 •

مفاد نص المادتين الأولى والثانية منالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ يتعيين العاملين بالإنحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والإتحادات الإقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي أو أي جهة أخرى وتسوية أوضاعهم أن المشرع أرجع فىالمادة الأولىمن هذا القانون تاريخ تعيين العاملين الخاضعين لأحكامه في الجهات التي يعينون بها إلى تاريخ التحاقهم مخدمة الإنحاد التعاوني ، ثم وضع في المادة الثانية قواعد خاصة لتسوية أوضاع هؤلاء العاملين بالنسبة للفثات المالية التي يعينون بها وأقدمياتهم لها وترقياتهم إلى الفتات الأعلى بموجب القوانين التي أشار إلها ، إلا أنه لم يشأ تطبيق هذه القواعد على إطلاقها حتى لا يصيب الضرر أنظراءهم في الجهات التي يعينون لها ، فجاء في الفقرة الأخيرة من هذه المادة يفيد حظر تموجبه أن يترتب على تطبيقها سبق العامل لزملاءه في الجهة التي يعينون بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية ــ وإذ كان المركز القانوني للعاملين الحاضعين لأحكام هذا القانون لا ينشأ لهم في الجهات التي يعينون بها إلا من تاريخ التعيين فإن زمالهم لنظر الهم المعينين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين في هذه الجهات لا تتحقق إلا من وقت هذا التعيين . ومن ثم فإن الزميل الذي قصد إليه المشرع في الفقرة الأخبرة من تلك المادة هو من عن في تاريخيتفق وتعين نظيره المتساوى معه في المؤهل مخدمة الإتحاد التعاوني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى دمهور على البنك الطاعن طالبًا الحكم بتسوية حالته وتحديد أقدميته وفقاً لأحكام القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى الاتحاد التعاونى بمؤهل فوق المتوسط وبعد حل الاتحاد وتصفيته نقل إلى البنك الطاعن الذي أجرى تسوية حالته بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ٧٨ فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، ندبت الحكمة خبراً وبعد أن قدم تقريره عدل المطعون ضده طلباته إلى أحقيته للفثة السابعة إعتباراً من ١/١/٨/١/ ورجوع أقدميته لهذا التاريخ والزام الطاعن أن يؤدى له مبلغ ٧٠٠و٩٦ جنهاً وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨قضت المحكمة بأحقية المطعون ضده للفئة السابعة إعتباراً من ١٩٧٨/١/١ وإرجاع أقدميته لهذا التاريخ وبإلزام الطاعن أن يؤدى له مبلغ ٧٦,٧٠٠ جنهاً .أستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف إسكندرية «مأمورية دمهور» وقيد إستثنافه برقم ٣٩٥ ق لسنة ٣٦ ق إسكندرية مأمورية دمهور وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضالطعن عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فىتطبيقه وتأويله وبياناً لذلك يقول أنه لما كانت أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ٧٨ تحظر أن يترتب على تطبيق قواعد التسويات الواردة فيه أن يسبق العامل زملاءه المعينين فى الجهة المعين بها فى تاريخ تعيينه بغير قياس بزميل معين وأن تم تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٨٧٥ وإذ قضى الحسكم القانون يفي ١٨٧٥/١١ وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده للفئة السابعة في ١٩٧٨/١/١ إعمالا لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٨ والمادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ دون مراعاة ألا يترتب على ذلك أن يسبق رملاءه المعينين الدى البنك الطاعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعين العالمين بالإنحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه والإنحادات الإقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعى أو أى جهة أخرى وتسوية أوضاعهم قد نص فى المادة الأولى منه على أن يعن العاملون الموجودون فى تاريخ نفاذ هسذا القانون محدمة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه بالأقالم والاتحادات الإقليمية فى وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أى جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة مى كانوا أو أى جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة مى كانوا بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العسام الصادر بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العسام الهادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال وذلك فها عدا شرط الهادة السابقة وفقاً لقواعد الآتية :

۱ – تعبين حملة المؤهلات الدراسية فى الفئات المالية المقررة لمؤهلاتهم بالجهات التى يتم تعبيبهم فيها وتحدد أقدمياتهم بواقع ٢ المسدة من تاريخ تخرجهم حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات – سالفة الذكر ٢ – ٣ – ٤ – يرقى من يستوفى من العاملين المشار إليهم فى الفقر ات السابقة حتى ٣ – ١ المدحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إحدى المدد الكلية المنصوص عليها فى الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة إلى الفئات الأعلى طبقاً المحدول وتعتبر أقدمية العامل فى الفئة المرقى إليها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ . . . ولا بجوز أن يترتب على تطبيق القواعد السابقة حصول العامل سنة ١٩٧٨ . . . ولا بجوز أن يترتب على تطبيق القواعد السابقة حصول العامل

على فئة أعلى من الفئة الثالثة (٦٨٤ - ١٤٤٠) أو أن يسبق زملاءه في الجهة التابعين لهما سواء من حيث الفثة أو ترتيب الأقدمية وكان مفاد ذلك وعملي ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع في المادة الأولى من هذا القانون أرجع تاريخ تعيين العاملين الخاضعين لأحكامه في الجهات التي يعينون بها إلى تاريخ التحاقهم تخدمة الاتحاد التعاونى ثم وضع نن المادة الثانية قواعد خاصة لتسوية أوضاع هؤلاء العاملين بالنسبة للفئات المالية التي يعينون بها وأقدمياتهم لهما وترقياتهم إلى الفئات الأعلى بموجب القوانين التي أشار إلها إلا أنه لم يشأ تطبيق هذه القواعد على إطلاقها حتى لا يصيب الضرر نظراً عمم في الجهات الى يعينون مها فجاء في الفقرة الأخبرة من هذه المادة بقيد حظر بموجبه أن يترتب على تطبيقها سبق العامل لزملاءه في الجهة الني يعينون مها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية ـ وإذ كان المركز القانوني للعاملين الحاضعين لأحكام هذا القانون لا ينشأ لهم في الجهات التي يعينون بها إلا من تاريخ التعيين فإن زمالتهم لنظر البهم المعينين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين في هذه الجهات لا تتحقّق إلا من وقت هذا التعين ومن ثم فإن الزميل الذي قصد إليه المشرع فىالفقرة الأخبرة من تلك المادة هو من عين في تاريخ يتفق وتعيين نظيره المتساوى معه فى المؤهل مخدمة الاتحاد التعاونى ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده للفئة المالية السابعة اعتبساراً من ١٩٧٨/١/١ حيث أنه بذلك لم يسبق أحداً من زملائه المتساويين معه في المؤهل والمتعينين معه فى تاريخ التعيين بالاتحاد التعاونى فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله يكون على غىر أساس :

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ د٠ أحـمه حسنى الله رئيس المحـكمة وعشــوية السـاوة المستشارين / محمد طعوم الله رئيس المحكمة ، منير توفيق عبد المنحم ابراهيم ومحمد السـكرى،

(37)

الطَعن رقم ٦٨} لسنة ٥١ القفسائية نقض « اسباب الطعن : السبب غير المنتج » •

مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الشرائب التي تم تجنيبها في دركته المؤسة على سند من أنها غير مستحقة عليه • رفض الحكم المعلمون فيه هذا الطلب لزيادة الفرائب المستحقة عليه عن مخصص الشرائب الذي تم احتجازه • كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم • نمى الطاعن عليه اغفال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الفرائب المستحقة عليه • غير متتج •

لما كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه ابتداء مطالباً ممبلغ ٦١٩٣٦ جنيه المستقبلة وفي حصص الضرائب التي تم تجنيبا ولم تكن مستحقة عليه فأجمابته عكمة أول درجة إلى طلباته إلا أن محكمة الاستثناف قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للش الحاص بالأرباح واحتياطي المشروعات المستقبلة بتأييد الحكم المستأنف وبالنسبة لمبلغ ١١٧٧٦/٢٢ جنيه قيمة محصص الضرائب ندبت خيراً وبعد أن قام تقريره قضت بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لهذا الشق ورفض الدعوى بالنسبة له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على ما جاء بتقرير الخير الذي أخذت به المحكمة من أن مخصص الضرائب الذي تم احتجازه من الأرباح في قرار التقيم بتاريخ ١٩٣٣/١/٩٣٩؛ في حين أن الضرائب التي ربطت على الشركة في قيمته عادي ١٩٣٥/١/٩٩٩؛ المشرقب الذي تاحد وهو ما يزبد عن الخصص قيمته زلا للضرائب والذي يطالب الطاس بنصيبه فيه ، وكانت هذه الدعامة لم تعيب وكافية وحدها لحمل قضاء الحكم فإن النعي عليه بإغفال الرد على الدفع بالمقاصة أنا كان وجه الرأى فيه سركون غير منتج ،

المحكمية

بعد الاطبلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبيد المستشسار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٧٥ تجارى كلى شمال القاهرة بطلب إلزام للطعون ضدهما بأن يؤديا له مبلغ ٩٣٨,٩٣٨ جنيه وقال بياناً لذلك إن شركة أدوية معامل نصار المملوكة له قد أممت تأمها جزئياً طبقاً للقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ ثم أممت كلياً طبقاً للقانون رقم ٦٥ سنة١٩٦٣ ووفقاً لقرار التقييم يستحق له المبلغ المطالببه باعتباره قيمة نصيبه فى أرباح السنة السابقة على التأميم الكلي وفي احتياطي المشروعات المستقبلة في الفترة من ١٩٦١/٧/٢٠ حتى ١٩٦٣/٦/٦٣ ــ تاريخ التأميم الكلي ــ ونصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيها دون أن تكون مستحقة عليه . ومحكمة أول درجـــة ندبت خبيراً لتصفية الحساب بين الطرفين وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت ف ١٩٧٩/٢/٢٨ بإجابة الطاعن إلى طلباته . استأنفت المطور ن ضدها الأولى (شركة الإسكندرية للأدوية والصناعات الكياوية) هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٠٣ سنة ٩٦ ق أمام محكمة استثناف القاهرة التي حكمت في ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للشق الحاص بالأرباح واحتياطى المشروعات بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لمبلغ ٠٤١٠,٤٥٠ وجنيه وبالنسبة للشق الحاص بحصص الضرأئب وقيمته ١١٧٢٦,٢٨٢ جنيه بإعادة المأمورية إلى الخبير للاطلاع على ملف الضرائب لبيان ما سدد من حصص الضرائب التي تم تجنيبها لهذا الغرض وبعد أن أودع الحبر تقريره حكمت محكمة الاستثناف في ١٩٨٠/١٢/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لمبلغ ١١٧٢٦,٢٨٢ قيمة حصة مخصص الضرائب ورفض الدعوى بالنسبة لهذا الطلب طعن الطاعن فى هذا الحكيم الأخر بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفضُ الطعنُ وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددتجلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأسها-

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى سما الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستلال ومحالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب والإخلال عق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إنه تقدم خلال فترة حجز الدعوى للحكم عذكرة تمسك فيها بالدفع بالمقاصة القانونية بين ديون أرباحه المقيدة عسابه الجارى لدى الشركة المطعون ضدها الأولى وقدرها ٢٠١١٦,٣٣٣ جنيه وبن الفيرائب المستحقة عليه أثناء فترة التأميم النصفي إلا أن محكمة الاستئناف لم تلفت إلى تقدم هذه المذكرة وبالتالي لم ترد على هذا الدفاع الجوهرى الذي من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى:

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه ابتداء مطالباً بمبلغ ٦١٩٣٦,٩٣٨ قيمة نصيبه في الأرباح عن فــرَّة التأميم النصني وفى احتباطي المشروعات المستقبلة وفى حصص الضرائب التي تم تجنيها ولم تكن مستحقة عليه فأجابته محكمة أول درجة إلى طلباته إلا أن عكمة الاستثناف قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للشق الحاص بالأرباح واحتياطى المشروعات المستقبلة بتأييد الحكم المستأنفو بالنسبة لمبلغ ١١٧٢٦,٢٨٢ آ جنيه قيمة مخصص الضرائب ندبت خبراً وبعد أن قدم تقريره قضت بإلغاء الحكم المستأنف لهذا الشق ورفض الدعوى بالنسبة له ، لمــا كان ذلك وكان الحكمُ المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على ما جاء بتقرير الحبر الذي أخذت به المحكمة من أن مخصص الضرائب الذي تم احتجازه من الأرباح في قـــرار التقييم بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣ قيمته ٢٣٤٥٢,٦٥ جنيه في حنن أن الضرائب التي ربطت على الشركة في المدة ١٩٦٢/١٩٦٢ بلغت ٢٥٣٥٤,٥٥٨ جنيسه وهو ما يزيد عن المخصص المحتجز للضرائب والذي يطالب الطاعن بنصيبه فيه ، وكانت هذه الدعامة لم تعيب وكافية وحدها لحمل قضاء الحكم ، فإن النعى عليه بإغفال الرد على الدفع بالمقاصة أيًّا كان وجه الرأى فيه يكون غبر منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يحسي الرضاعي نائب رئيس المحكمة وعفسوية السادة المستشارين/ د- ودمت عبد المجيد ، السيد السنباطي ؛ أحمد مكن ومحمد وليد النصر ·

(70)

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٣ القضائية : بطلان ((بطلان الاجراءات)) .

بطلان اجراءات االخصومة لنقص اهلية أحد الحرافها · نسبى · تصحيحه بالنزول عنه صراحة أو خسمنا · أشره · مسقوط الحق في التمسك به اذا لم يبدء الطاعن في صحيفة الطفن · م ١٠٨ مرافعات · لا يجوز لمن نزل عنه أو أسقط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به أو أن تنظي به المحكمة من تلقاه قلسها ·

لئن كان بطلان إجراءات الخصومة لنقص أهلية أحد أطرافها هو مما يقع عكم القانون ، إلا أنه بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته ، فيصحح بنزوله عنه صراحة أو ضهناً : كإ يسقط الحق في التمسك به إذا نم يبده للطاعن في صحيفة طعنه عملا بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات، ولا يكون لمن نزل عنه أو أسقط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به ، كما لا يكون للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ?

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى الجيزة على نسب. وانتهى فها إلى طلب الحكم بصحة توقيع المذكور على كل من عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٨٠/٢٢٣ وملحقه المؤرخ ١٩٨٠/٢٢٣ ،

والإقرار المؤرخ ١٩٨٠/١/١٢ . وقال بياناً لذلك أنه بموجب ذلك العقد باع له المدعى عليه قطعة الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة لقاء ثمن قسده ١٢٤٨ جنيه دفع منه مبلغ ٤٤٠٠ بمجلس العقد ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه بذلك الملحق ومبلغ ١٠٠٠ جنيه بالإقرار المشار إليه وأودع باق النمن مضافاً إليه قيمة ما ظهر من زيادة في مساحة الأرض المبيعة . دفع الحاضر عن المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي كامل أهلية ، تأسيساً على أنه مطلوب الحجر عليه وتم تسجيل طلب الحجر قبل رفع الدعوى . ومحكة أول علم المدعى عليه حكت في ١٩٨٨/٣/١٨ بالطلبات . طعن المطعون ضده بيصفته قيماً على المدعى عليه في ١٩٨٨/٣/١٨ بالطلبات . طعن المطعون ضده بيصفته قيماً وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٧ حكت محكة الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي كامل أهلية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن ثما ينعاد الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول إن محكمة الاستثناف قضت من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى كامل أهلية فى حين إن الدفع ببطلان الإجراءات المبنى على نقص أهلية أحد الحصوم هو من الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات والتى يسقط الحق فى إيدائها إذا لم يتمسك با الطاعن فى صحيفة اللعمن وإذ لم يتمسك المطعون ضده بصفته فى صحيفة الاستثناف بالدفع المشار إليه ، فإن حقه فيه يكون قد سقط عملا بنص الممادة ١٠٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النمى فى محله ، ذلك أنه وإن كان بطلان إجراءات الخصومة لنقص أهلية أحد أطرافها هو ثما يقع محكم القانون ، إلا أنه بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحابته ، فيصحح بنزوله عنه صراحة أو ضمناً ، كما يسقط الحق فى التمسك به إذا لم بده الطاعن فى محميفة طعنه - عملا بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات - ولا يكون لمن نزل عنه أو أسقط حقه في التمسك به أن يعود التمسك به ، كما لا يكون المحكمة بعدئذ أن تقضى به من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان البن من الأوراق أن صيغة الطعن بالاستئناف خلت من التمسك بالمطلان المشار إليه مما مؤداه سقوط خي المستأنف - المطعون ضده - في التمسك بهذا البطلان ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه بذلك عن نظر موضوع الاستئناف، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله عمايستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لمناقشة باق أسباب الطعن :

جلسة ١٤ من يناير ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ غيد المتصف عائم ، أحمد ابراهيم شطبى ثائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شاتمانى ومحمد رشاد ميروك -

(21)

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) محكمة الوضوع ، حكم ((تسبيب الحكم)) ، اثبات.

تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها • من سلطة محكمة الموضوع • شرطه • افساحها عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفجواها ومأخذها من الأوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها • علة ذلك •

(٢) أحوال شخصية « الولاية على المال » • بطلان • عقد • « الإجازة » •

الاجازة الضحنية لعقد البيع القابل للابطال • من أعمال التصرف • لا يملكها القيم عـل المحجور عليه ولا الوصى على القامر الا بالذن محكمة الأحوال المسخصية للولاية على المال • أثره • عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب إبطال المقد الصادر من المحجوز عليه أجازة ضحنية كه •

ا - لن كان نحكة الموضوع الحق فى تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه ينعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة الني كونت منها عقيدتها وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها ، وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابها على سداد الحكم وأن الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائقة لهما أصلها الثابت بالأوراق وتتأدى بالأوراق مع النتيجة التي خلص إليها

٧ - مفاد نص المادتين ٣٩ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن الولي عسلى شأن الولي عسلى المحجور عليه شأنه شأن الولي عسلى القاصر لا يملك إجازة العقد (عقد البيع) القابل للإبطال ضمناً ، لأن هذه الإجازة باعتبارها من أعمال التصرف لا تكون إلا بناء على إذن من محكمة الإجازة باعتبارها من أعمال التصرف لا تكون إلا بناء على إذن من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه ... اعتبر سكوت الطاعن (القيم) مدة طويلة عن طلب إبطال

العقد الصادر من محجوره بمثابة إجازة ضمنية له ، فإنه يكون معيباً بالحطأ . في تطبيق القانون .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيـد المستشــار المقرر والمرافعــة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٣٥٥١ لسنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الابتدائية وطلب الحكم أصلياً ــ ببطلان عقد البيع المســجل برقم ٧٤٩٥ سنة ١٩٦٤ شهر عقارى سوهاج ومحو كافة التسجيلات الموقعة بناء عليه والتسلم ، واحتياطياً ــ بطلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٤/١/٤ ومحو كافة التسجيلات الموقعة على الأرض المبيعة بموجبه واعتبارها كأن لم تكن والتسلم ، وقال بياناً لهـا إن المحجور عليه المشمول بقوامته باع بموجب هذا العقد الذي أفرغ في العقد المسجل برقم٥٧٤٩ سنة ۱۹۶۶ شهر عقاری سوهاج إلى مورث المطعون علمهم مساحة ١٣١٠ مبينة به لقاء ئمن سمى به على غير الحقيقة أنه ٤٢٥ جنيه ، وقد وقع هـــــــــا البيع باطلا لصدوره بعد ٨/١٥ سَنة ١٩٦٤ تاريخ تسجيل طلب الحجر على البائع ونتيجة استغلال وتواطؤ ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين نفاذاً لحكم التحقيق الذي أصدرته لإثبات ونعي صورته وأن التاريخ ١٩٦٤/١/٤ الوارْد به مخالف الحقيقة وأنه جاء نتيجة استغلال وتواطؤ ــ حكمت بتــاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٠ ببطلانه ومحو التسجيلات الموقعة بالعقد المسجل برقم ٧٤٩٥ سنة ١٩٦٤ على المساحة المبيعة والتسليم . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استثناف أسيوط (مأمورية سوهاج) بالاستثناف رقم ٧٠ سنة٥٦ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على عدم صورية التاريخ 1/2 سنة ١٩٦٤ المعطى لعقد البيم موضوعها بدلالة المستندات وأقوال شهود الإثبات وعلى إجازته الضمنية له والى استقاها من سكوته مدة طويلة عن طلب إبطاله دون أن يناقش دلالة تلك المستندات وأقوال هؤلاء الشهود وبيين أن ما استخلصه مها يؤدى إلى النتيجة الى انهى إلها ، ورغم أن سكوت القيم عن طلب إبطال التصرف الصادر من المحجور عليه مهما طالت مدته لا يعتبر عنابة إجازة ضمنية لهذا التصرف وهو ما يعيب الحما في تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في عله ، ذلك أنه لتن كان محكمة الموضوع الحسق في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع مها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التي كونت مها عقيدتها وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها ، وذلك حتى يتأتي لحكمة النقض أن تعمل رقابها على سداد الحكم وأن الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق وتسأدى بالأوراق مع النتيجة التي خلص إليها وكان مفاد نص المادتين ٣٩ و ٨٧ من المرسوم بقانون رقم 111 لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال أن القيم على المحبور عليه شأنه شأن الوصى على القاصر لا يملك إجازة العقد القابل لايطال ضمناً لأن هذه الإجازة باعتبارها من أعمال التصرف لا تكون إلا بناء على إذن من عكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ، لما كان ذلك ، وكان الدين من الحكم المطعون فيه انه أطرح أقوال شهود الإثبات وما تقدم به الطاعن من مستندات نحرد القول بأنها لا تفيد صورية التاريخ المعطى لعقد الطاعن من مستندات نحرد القول بأنها لا تفيد صورية التاريخ المعطى لعقد الليم المؤرخ ١٩٠٤/١٤ وذلك دون أن غضع أقوال هؤلاء المعبود ودلالة المبهود ودلالة المبهود ودلالة

نلك المستندات لتقديره ويبين أن ما استخلصه منها يتسق مع النتيجة التي انتهى المها عن اللها ، كما اعتبر سكوت الطاعن مدة طويلة عن طلب إبطال العقد الصادر من محجوره – مثابة إجازة ضمنية له ، فإنه يكون معيباً بالحطأ في تطبيستي القانون والقصور في التسييب عما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى عش باق أسباب الطعن :

جلسة ١٤ من يناير ١٩٨٧

برياسة السيد/ المستشار أحمد كمال مسالم بانب رئيس المحمكمه وعضوية المسادة المستشارين/ ماهر قلادة واصف نائب رئيس المجمكمة ، همطفى زعزوع ، حسين عمل حمييز وحمدى محمد على •

(77)

الطعن رقم ٨٩} لسنة ٥٥ القضائية :

۱۱) اثبات « عب لاثبات » · نقض « اسباب النقض » ·

الاصل فى الاجراءات انها روعيت · عبه اثبات من يدعى خــــلاف ذلك وقوعه على عاتق مدعيه · نعى عار من الدليل · غير مقبول ·

۲۱) قضاء « رد القضاء » • دعوى « وقف الدعوى » •

تقديم طلب لرد الفاضى ، أثره ، وقف الدعوى يقوة القانون الى أن يحكم فى الطلب بنائيا ، تقديم طلب آخر بعد القضاء برعض الطلب الأول أو سقوط الحق فيه أو عدم تيوله أو بائيات التنازل عنه ، لا يترتب عليه وقف الدعوى ولو وجه الى فاضى آخر ، حواز انحكم بالوقف من المحكمة التى تنظر الدعوى ،

(٣) ایجار « ایجار آماکن » « أرض فضاء » · عقد · قانون ·

ا يجاد الأرض النضاء • عدم خضوعه نموانين ايجار الأماكن • طبيعة الارص الخرجرة . العبرة فيها بما ورد بالمقد وقت التماقد متى كان مطابقاً للمحقيقة ولارادة المتماقدين • لا عبرة بالغرض الذي استؤجرت من أجله ولا بما يطرأ عليها •

(٤) حكم · نقض · ايجار « ايجار الاماكن » « الملحقات » « ارض فضاء » ·

ملحقات المقار ، تأجيرها على استقلال ، أثره ، وجوب النظر الى طبيعتها لتحديد ما إذا كانت مكانا أو أرضا فضاء ،

ا - لما كان الثابت من محضر جلسة ١٩٨٤/١٢/٩ المخددة للنطق بالحكم أن المحكمة عقدت الجلسة ونطقت بالحكم علانية وكان الطاعن لم يثبت عدم صحة هذا البيان ، وكان حضور الخصوم بالجلسة أو غياجم غير ذى أثر فى هــذا الخصوص فإن النحى بغيره يكون غير مقبول عار من الدليل .

۲ - النص فى المادة ١٦٢ مرافعات ، ١٦٢ مكرر المضافة بالقانون
 رقم ٩٥ سنة ١٩٧٩ بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن

المشرع قصد من استحداث النص الأخير – وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية – خلاج الحالات ألى قد يعمد فيها الحصوم إلى تعطيل سبر الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة وذلك بأن جعل وقف السبر فيها يقع بقوة القانون كأثر لأول طلب رد موجه إلى قاضى بنظرها ، فإذا قضى فى هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أى طلب آخر بالرد من أى من الحصوم ولو كان موجها إلى قاضى آخرة لا يترتب على مجرد تقدعه وقف السبر فيها ، وإنحا يكون وقفها فى هذه الحالة أمراً جوازياً للمحكمة الى تنظر طلب الرد .

٣ - استثنت المادة الأولى من قوانين الإبجار المتعاقبة من تطبيق حكمها الأرض الفضاء والضابط في تحديد وصف العين وعلى ما جرى به قضاء هذه انحكمة حرده إلى عقد الإبجار ذاته شريطة أن تكون ما ورد في هذا الشأن حقيقاً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين وإلى طبيعة العين وقت التعاقد دون ما يطرأ علمها بعد ذلك ، وأنه لا عبره في تحديد طبيعها بالغرض الذي استؤجرت من أجله . لملحقات إذا ما أجرت للاستغلال منفردة عن العقار الملحقة به فإنها قد تعد مكاناً أو أرضاً فضاء بحسب طبيعها .

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعـة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٦٤٣ سنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضده الثانى بطلب الحكم – فى مواجهة المطعون ضدها الأولى – بتمكينه من إعادة وضع يده على الممر الكائن بالعقار رقم ٣٩ شارع قصر النيل بطول ثلاثين مرآ ، وقال بياناً لهدا أنه استأجر هذا الملم عرجب عقد مؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ من المطعون ضده الثاني ووالدته التي . توفيت وانحصر إرثها فى ولدها المذكور ، وقد فوجئ باستصدار المطعون ضده الثانى حكماً بطرده منه فى الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٦ مستعجل القاهرة على سند من تأخره في سداد الأجرة عن المدة من ١٩٧٥/١/١ حتى ٧٦/١/٣١ مع أن العقد خلا من بيان تاريخ بدء الإمجارة ولم يكن قد تمكن من الانتضاع به وبالتالى لا تستحق أجرة فى ذمته ، فاستأنف هذا الحكم ثم أقام الدعــوى رقم ٦٨٦٦ سنة ١٩٧٦ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية برد وبطلان نسمخة عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ المقدمة من المطعون ضده الثاني قضي فها نهائياً برد وبطلان هذا العقد فيما تضمنه فقط من إضافة رقم ٧٥ إلى رقم ١٩ ليصبح تاريخ بدء العقد سنة ١٩٧٥ ، ولما كانت الأحكام المستعجلة لأ حجية لهــا أمام القضاء الموضوعي وكانت المطعون ضدها الأولى تدعى استثجارها عىن النزاع من مالكي العقار المؤجرين له ، فقد أقام المدعـــوى ، وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام المطعون ضده الثاني ـــ في مواجهة المطعون ضدها الأولى ــ بتمكن الطاعن من وضع يده على عـــن النزاع ، استأنفت المطعون ضدها الأولى وحدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٧٤٤ سنة ٩٨ ق القاهرة ، وأثناء نظره قدم الطاعن طلبينٌ بود الدائرتين اللتين نظرتاه بتاريخ ٨١/٦/١٧ ، ١٩٨٢/٢/١٣ قضى فهما بالرفض ثم قدمت المُسْتَأْنَفَة ﴿ المُطعُونَ صَدَهَا الْأُولَى ﴾ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ طلب رد ثالث ، وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٩ حكمت محكمة الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة المحكمةً في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيهما النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك أن محكمة الاستثناف أفردت للجلسة المحددة للطعن بالحكم محضراً مستقلا أثبتت فيه أن الجلسة علنية وأنها اطلعت على طلبات الرد المقدمة فى الاستثناف ونطقت بالحكم المطعون فيه فى حين أن هذه الجلسة عقدت فى غيبة الجحصوم ، ولم يكن طلب الرد المقدم من المطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٩٨٤/١٢٨ قد فصل فيه ، ولا يغير من ذلك ما دونته الهكمة بمحضر الجلسة سالف الذكر من أنها عقدت علانية وأنه بجوز للمحكمة طبقاً المادة ١٩٦٢ مكرر من قمانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ أن تفصل في المدعوى قبل الفصل نهائياً في طلب الرد الأخير ذلك أن بجال أعمال هذا النص يقتصر على حالات الرد المتعاقبة بالنسبة لقاضى بذاته سبق أن قضى برفض طلب رده ولا تندرج فيه حالة تقديم طلب برد قاضى آخر لم يسبق طلب رده عن نظر والدعوى:

وحيث إن النعى في شقة الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الشابت من محضر جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩ المحددة للنطق بالحكم أن المحكمة عقدت الجلسة ونطقت بالحكم علانية وكان الطاعن لم يثبت عدم صحة هذا البيان ، وكان حضور الخصوم بالجلسة أو غيامهم غر ذى أثر فى هذا الخصوص فإن النمى في هذا الشتى يكون عارياً من دليله، والنعي في شقة الثاني غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أنه ﴿ يَرْ تَبُّ عَلَى تَقَدَّمُ طَلَبُ الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً ... ، وفي المادة ١٦٢ مكرر منه والمضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه ﴿ إذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الأصلية، ومع ذلك بجوز للمحكمة التي تنظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد ذوى الشآن بوقفّ السر فىالدعوى الأصلية .:: ، يدل وفقاً للمقرر في قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قصد من استحداث النص الأخير ــ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ــ علاج الحالات التي قد يعمد فيا الخصوم إلى تعطيل سبر الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة ، وذلك بأن جعل وقف السير فيها يقع بقوة القانون كأثر لأول طلب رد موجه إلى قاضي ينظرها ، فإذا قضي في هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أى طلب آخر بالرد من أى من الخصوم ولو كان موجهاً إلى قاضي آخر لا يترتب عسلى مجرد تقديمه وقف السير فمها ، وإنما يكون وقفها في هذهالحالة أمرآ جوازياً

للمحكمة التى تنظر طلب الرد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه سبق تقديم طلبى رد فى الاستئناف قيد الأول برقم ٢٩٩٩ سنة ٩٧ ق القاهرة، وقررت المحكمة بجلسة ١٩٨١/٦/١٧ وقت السير فى الدعوى الأصلية حتى يفصل فيه ثم قضى برفضه . ثم قضى بجلسة ١٩٨٢/٥/١٧ برفض طلب الرد الثاني المقيد برقم ١٩٨٤/١٠ سنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ قدم طلب رد ثالث ومن ثم فلا على محكمة الاستثناف إن مضت فى نظر الدعوى وأصدرت حكمها المطعون فيه طالما لم يثبت من الأوراق صدور أمر بوقف السير فيا من الحكمة التى تنظر طلب الرد الأحير ويكون الحكم فيه عمتأى عن قال المطلان ، وبكون النعى بمذا الشق على غير أساس ،

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفســاد في الاستدلال الذي أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم انهى في قضائه إلى أن العين المؤجرة أرض فضاء فلا تسرى عليها أحكام القـــانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وما صت المادة ٢٤ منه ببطلان عقد الإمجار اللاحق في حن أن الثابت بالأوراق وبعقد استثجار الطاعن لعين النزاع إنها جزء من العقار رقم ٣٩ ومكملة له ومسورة ومحددة وهو وصف يقطع بأنها جزء من مكان بمـا تسرى عليه أحكام هذا القانون ، وأنها لو كانت أرضاً فضاء كما ذهب الحكم لكان أولى بالمؤجر أن ينص في عقده على ذلك ، هذا إلى أن الحكم رد على مذكرته المقدمة لجاسة ١٩٨١/١١/٣٥ التي جاء بها أن الممر المؤجر يعتر جزء من مكان معد للسكني ومحصور بين عقارين مملوكين لذات المـالك وأنه مسقوف ويعد مدخلا لها بقوله إنه يُشترط لاعتبار الممر من ملحقات العين المعدة للسكني استعاله فيما خصص له وهو المرور ، مع أن استعال المكان أو عدم استعاله في الغرض الذي أعد له أصلا لا يغير من طبيعته ولما كانت المطعون ضدها الأولى لم تنف ما ورد ممذكرته سالفة الذكر في وصف العين المؤجرة والمؤدى إلى اعتبارها مكاناً فإن اعتبار الحكم هذه العين أرضاً فضاء يكون معيباً بالفساد في الاستدلال الذي أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون ۽ 🖫

وحيث إن هذا النص في محله ، ذلك أن المادة الأولى من قوانين إبجار الأماكن المتعاقبة أرقام ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٤٩ لسنة ٧٧ نصت على أن أحكامها تسرى على الأماكر وأجزاء الأماكن المؤجرة أو المعدة للسكني أو لغير ذلك من الأغراض ، واستثنت هذه المواد صراحة من تطبيــق حكمها الأرض الفضاء ، والضابط في تحديد وصف العين ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ مرده إلى عقد الإبجار ذاته شريطة أن يكون ما ورد به في هذا الشأن حقيقياً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين وإلى طبيعة العن وقت التعاقد دون ما يطرأ علمها بعد ذلك ، وأنه لا عرة فى تحديد طبيعتها بالغرض الذي استؤجرت من أجَّله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ممدوناته « إن عن النزاع وصفت بعقد استئجارها المقدم من المستأنف ضده الأول (الطاعن) والمؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ بأنها كامل الممر الكائن بالعقار رقم ٣٩ شارع قصر النيل بطول ثلاثين متراً بين العقار ومحلات الغليون مع التصريح للمستأجر بكافة أنواع الاستغلال المشروعة والقانونية وإقامة المنشآت التي تقتَّضها شرعاً ومؤدى هذا الوصف لعن النزاع أن العن المؤجرة أرض فضاء مما تنحصر عن عقيد استئجارها أحكام قوانين إبجار الأماكن ، ولا ينال من ذلك قول محامى المستأنف ضده الأول (الطاعن) ممذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨١/١١/٢٥ أن الممر المؤجر يعتبر جزء من مكان معد للسكني محصور بين عقارين مملوكين لذات المالك وأنه مسقوف ويعد مدخلا لهم لا بمكن فصله عنها ، ذلك أن شرط اعتبار المر من ملحقات العن المؤجرة الكائن بداخلها استعاله فما خصص من أجله وهو المرور ، وكان الثابت أن ممر النزاع يستعمل فىالتأجير للغير لاستغلاله وإقامة منشآت عليه مما لازمه أنه لا يستغل فى المرور فإن مثله لا يُعتبر من ملحقات العين المؤجرة » وكان هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه لا يؤدى بذاته ومجرده إلى اعتبار العن المؤجرة أرضأ فضاء لا محسب الثابت بشأنها بعقد استئجارها المؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ الذي لم يرد به أنها أرض فضاء ، ولا حسب كونها من ملحقات العقار ذلك أن الملحقات إذا ما أجرت للاستغلال منفردة عن العقــار الملحقة به فإنها قد تعــد مكانآ أو أرضاً فضاء عسب طبيعها ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القامم

على أن العين المؤجرة تنحصر بين عقارين مملوكين لذات المالك وأنها مسقوفة رتعد مدخلا لها ولا يمكن فصلها عنها ، بقوله إنها لم تعد تستعمل ممراً مع أن عدم استعالها في هذا الغرض لا يؤدى إلى صحة ما وصفها به الحكم من اعتبارها أرضاً فضاء لكون العبرة في ذلك – وعلى ما سلف البيان – وهي بطبيعة العمن ذاتها . فإنه يكون معبباً بالفساد في الاستدلال بمنا يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمحث باتي أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من يناير ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنصف هاشم ، أحمد ابراهيم شابى نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وصلاح محمود عويس .

(TA)

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) اثبات « مبدأ الثبوت بالكتابة » • محكمة الموضوع • وكالة • نقفى
 « سلطة محكمة النقفى » •

اعتيار الورقة ميداً ثيرت بالكتابة • شرطه • صدورها من الخصم الذي يعتبع بها عليه وأن تجعل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال • تقدير ذلك • من سلطة قاضي الموضوع • لا رقابة عليه من صحكمة النقض متى كان استخلاصه سائقا • مثال : بشأن استخلاص ثبوت الركالة •

٢١) خبرة ٠ محكمة الموضوع ٠ حكم « تسبيب الحكم » ٠

تندير عمل الخبير · من سلطة محكمة الموضوع · عدم التزامها ـ اذا أخذت به ـ بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيا عليه أو اجابة طلبهم اعادة المأمورية إلى الخبير · غرطه ·

- (٣) دعوى « شطب الدعوى » البات « الالبات بالبيئة » بطلان •
- قرار الشطب الذي يصدره القاشي المنتدب للتحقيق · باطل · أثره · للخصوم تعجيل السير في الدعوي دون النقيد بالمعاد المنصوص عليه بالمادة AY مراقمات ·
 - (٤) نقض (انعى غير منتج) ، حكم ((تسبيب الحكم)) ،

انتهاء الحكم صحيحا في قضائه • اشتماله على أخطاء قانونية لا يبطله • علة ذلك •

(a) حكم · نقض « المسلحة في الطمن » ·

تمسك الطاعن بنمي لا يتعقق له سوى مصلحة نظرية بحتة · غير مقبول · علة ذلك ·

١ ـ يدل نص المادة ٦٢ من قانون الإثبات الصادر بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ـ على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة فى الإثبات متى أكمله الحصوم بشهادة الشهود ويستوى فى ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشرطاً بنص القانون أو بإتفاق الحصوم وأن القانون لا بتطلب بيانات معينة فى الورقة لإعتبارها

مبدأ ثبوت بالكتابة ويكنى أن تكون صادرة من الخصم الذي محتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال وأن تقدير ما إذاكانت الورقة التي يو اد إعتبار هاكذلك من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال ، هو إجبَّاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابه عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائغاً . وإذَّكان الحكم الابتدائى الذي أيده الحكم المطعون فيه في صدد ثبوت وكالة الطاعن عن مورث المطعون عليهما قد إستند في إعتبار الحطابات المرسله من الطباعن لمورث المطعون علهما والتي أقر بصدورها منه وتوقيعه عالما مبدأ ثبوت بالكتابة إلى ماخاص إليه من عباراتها ، أن الطاعن كان يقوم بتحصيل مبالغ لحساب ذلك المورث يودعها حسابه فى البنك وبرد مبالغ للمستأجرين مودعه كتأمين وبدفع أجرة سمسره ويقوم بإصلاح بعض أثاث الفيلات وبتأجيرها للغر وتضمن أحدها تقريراً مفصلا عن الإيرادات والمصروفات ثم أُجاز تكمُّلة الدليل بشهادة الشبود ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخاص في حدود سلطته التقديرية من أقوال شاهد المطعون علمهما ومن عبارات تلك الخطابات أن الطاعن كان وكيلا عن مورث المطعون عليهما ورتب على ذلك الزامه بتقـــديم كشف حساب عن تلك الوكالة وأداء ما أسفرت عنه تصفية الحساب بينهما وكان إستخلاصه فى هذا المقام سائغاً فإن ما يثيره الطاعن .. لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيًّا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

٢ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقسدير عمل أهل الحبرة متروك شكمة الموضوع في أطمأنت إلى تقرير الحبير وأخذت به فلا عليها إن هي لم ترد إستقلالا على ما يسوقه الحصوم نعياً على هـــذا التقرير لأن في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر ممـــا تضمنه التقرير وأن محكمة الموضوع غير ملزمه بإجابة الطاعـن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الحبير متى أقتنعت بكفاية الأمحاث التي أجراها وسلامة الأسس التي بي عليها رأيه .

٣ -- النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه ١٩إذا لم يحضر

المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة فى الدعوى إذا كانت صالحه للفصل فيها وإلا قررت شطبها فإذا بقيت مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحدالحصوم السر فيا إعتبرت كأن لم تكن به . وفى المادة ٧٧ من قانون الإثبات على أن بيكون التحقيق أمام المحكمة وبجوز لها عندالاقتضاء أن تندب أحد قضابها لإجرائه وفى المادة ٩٥ منه على أنه «بمجرد إنهاء التحقيق أو إنقضاء المعاد المحدد لإنمامه يعين القاضى المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الحصم الغائب، يدل على أن القاضى المنتدبالتحقيق لا مملك إصدار قرار بشطب الدعوى ، وأن الذى يملك إصداره هو المحكمة ومن نم فإن قرار الشطب الذي يصدره ذلك القاضى يقع باطلا لصدوره بمن لا مملكه، ويتح القرار الباطل بشطب الدعوى ، لأى من الحصوم تعجيل السر فها دون التقيد بالمعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٦ من قانون المرافعات سالفة دون المؤادة .

٤ - منى إنهى الحكم صحيحاً فى قضائه ، فإنه لا بيطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تقضه.

ه – إذ كان تمسك الطاعن خطأ الحكم فى قضائه بعدم جواز الاستشاف الفرعى المقام منه لا تحقق له أن صح تمسكه بجواز هذا الاستشاف سوى مصلحة نظرية محته لا تصلح أساساً للطعن ، فإن النعى على الحسكم المطعون فيه بذا السبب يكون غبر مقبول .

الحكمية

. بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعـــد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل فى أن مورث المطعون عليهما أقام الدعوى رقم ٨٣٤٧ سنة ٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بتقدم كشف حساب مؤيداً بالمستندات عن المتحصل والمنصرف من أيواد العقارات المملوكه له والمبينة بها خلال مدة إدارته لهـــا وعلى الأخص سنتي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ثم الزامه بأداء ما يسفر عنه تصفية الحساب بمقولة أنه كان وكيلا عنه في إدارة تلك العقارات ولم يقدم له كشف حساب عند إنتهاء تلك الوكالة . بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونني الوكالة وندبت لإجرائه عضو يسار الدائرة وحددت لبدئه جلسة ١٩٧٣/١٠/١٠ وبهذه الجلسة قرر القساضي المنتدب شطب الدعوى لتخلف مورث المطعون عليهما عن الحضور فيها . فطلب السير فيها بصحيفة أعلمها للطاعن بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨ لجلسة ١٩٧٤/١/١٦ فدفع الطاعن مهذه الجاسة بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانه بصحيفة تجديدها من الشطب خلال الميعاد القانوني , ثم توفى ذلك المورث فحكمت انحكمة بإنقطاع سىر الخصومة : فعجل المطعون علمهما السر فها ، فحكمت بتــــاريخ ٢٧-٢-٢١ برفض ذلك الدفع وبإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين ، حكمت بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧ برفضها . إستأنف المطعون علمهما هذا الحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٣٧٠٧ سنة ٩٤ ق : يتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكيم المستأنف وبإلزام الطاعن أن يقدم للمطعون علمهما كشف حساب عن مدة وكالته لمورتهما وحددت جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧ لنظر دعوى الحساب وبجلسة ١٩٨١/٢/١٨ قدم الطاعن كشف حساب وأقام إستَنْنافاً فَرعياً دفع فيه بإعتبار الدعوى كأن لم تكن وثى الموضوع برفضها . بتاريخ ٩٨١/٦/٢٩ حكمت المحكمة بعدم جواز ا لاستثناف الفرعى وندبت خبر لأداء المأمورية الوضحة بمنطوق ذلك الحسكم ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٨ وبعد أن قدم الحبير تقريره . حكمت بإلزام الطاعن

مليم جيه بأن يؤدى للمطعون عليهما مبلغ ٣٠,٠٥٥ ، طعن الطاعن فى هذا الحمكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة

لنظره وفها التزمت النيابة رأسها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانُون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه تأسيساً على أنه كان وكيلا عن مورث المطعون علىهما ، مستدلا على ذلك بأن ما ورد بالحطابات المتبادلة بينه وبىن ذلك المورث يشكل مبدأ ثبوت بالكتابة بجوز تكملته بشهادة الشهود ، حالة أنه لا بجوز إثبات هذه الوكالة إلا بالكتابة لأن قيمتها تزيد على نصاب البينة ، وأنَّ عبارات تلك الخطابات لا تدل علمها فلا تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة ، وأن الثابت من شهادة شاهد المطعون علمهما أنه كان للمورث وكيلان آخران كان دوره بالنسبة لهما مجرد إبداء النصح والإرشاد إن طلبا ذلك وهو عمل مادى لا ينعقد به عقد الوكاله التي يوجب القانون أن يكون محلها تصرفاً قانونياً فلا يلتزم بتقديم كشف حساب ، وأنه تمسك في دفاعه بأن المطعون علمهما أقرا أمام الحبر بأنه كان يستوفي من مورثهما المصروفات التي كان ينفقها فور ذلك مدللا به على أنه لا يعتىر وكيلا لأن طبيعة عمل الوكيل أن يستوفى المصروفات من الإيرادات ثم يوفى الموكل بالصافى من حسامهما وإذ خالف الجكم المطعون فيه هذاالنظر ولم يردعلى دفاعه سالف البيان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى مردود . ذلك أن النص فى المادة ٦٣ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٦٨ على أنه «يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيا كان بجب إثباته بالكتابه إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة وكل كتابه تصدر من الحسم ويكون من شأنها أن تجعل التصرفالمدعى به قريب الاحمال تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة » . يدل ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة وللكتابه من قوة فى الإثبات مى أكمله الحصوم بشهادة الشهود ، ويستوى فى ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشرطاً بنص القانون أو بإتفاق الحصوم وأن القانون لا يتطلب بانات معينه في الورقه لإعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكني أن تكون صادرة من الحص

الذي محتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال . وأن تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد إعتبارها كذلك من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته ، قريب الاحتمال ، هو إجتهاد فى فهم الواقع يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابه عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغاً . وإذكان الحكم الابتدائى ــ الذى أيده الحكم المطعون فيه فى صدد ثبوت وكالة الطاعن عن مُورث المطعون علمهما ـ قد استند في إعتبار الحطابات المرسلة من الطاعن لمورث المطعون عليهما ، والتي أقر بصدورها منه وتوقيعه علمها ، مبدأ ثبوت بالكتابة إلى ما خلص إليه من عباراتها ، أن الطاعن كان يقوم بتحصيل مبالغ لحساب ذلك المورث يودعها حسابه فى البنك ويرد مبالغ للمستأجرين مودعه كتأمين ويدفع أجره سمسره ويقوم بإصلاح بعض أثاث الفيلات وبتأجرها وتضمن أحدها تقريراً مفصلا عن الإبرادات والمصروفات ، ثم أجاز تكملة الدليل بشهادة الشهود ، وإذكان الحكم المطعون فيه قد استخلص ، في حدود سلطته التقديرية، من أقوال شاهد المطعون علمهما ومن عبارات تلك الحطابات أن الطاعن كان وكيلا عن مورث المطعون عليهما ورتب على ذلك ألزامه بتقديم كشف حساب عن تلك الوكالة وأداء ما أسفرت عنه تصفية الحساب بينهما ، وكان إستخلاصه في هذا المقام سائغاً فإن ما يشره الطاعن مهذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ومن ثم فإن هذا النعي يكون غير سديدً .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبب و الإخسلال محق الدفاع ذلك أنه طلب أمام محكمة الاستئناف إعادة المأمورية التى مكتب الحبراء لبحث إعراضاته على تقرير الحبر المتدب فى الدعوى والتى تقوم على خطئة فى حساب إيراد الهيلات المملوكة لمورث المطعون عليهما سواء فى ذلك المؤجر مها خالياً أو مفروشاً وإغفاله خصم مبالغ أو دعها لحساب ذلك المورث، غير أن الحكم مفروشاً وإغفاله خصم مبالغ أو دعها لحساب ذلك التقرير أساساً لقضائه رغم المطعون فيه لم يجبه إلى هذا الطلب وإنخذ ذلك التقرير أساساً لقضائه رغم قصوره ولم يرد على دفاعه فى هذا الصدد فجاء مشوباً بالقصور فى التسبيب والإخلال محقه فى الله المعدد فياء مشوباً بالقصور فى التسبيب

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن تقسدير عمل أهل الحبرة متروك لمحكمة الموضوع ، فحى أطمأنت إلى تقرير الحبير وأخلت به فلا عليها أن هى لم ترد إستقلالا على ما يسوقه أ الحصوم نعياً على هذا التقرير لأن في أخدها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم نجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وأن محكمة الموضوع غير ملزمه بإجابة الطاعن إلى طلبإعادة المأمورية إلى الحبير متى إقتنعت بكفاية الأبحاث التي أجراها وبسلامة الأسس التي بني عليها رأيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعه الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما جاء بتقرير الحبراء الثلاثة المتدبين في الدعوى وكان هذا التقرير قد واجه كل ما ساقه الطاعن بهذا السبب فإن تعييه في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقسدير كفاية الدليل وهو مالا بجوز إثارته أمام محكمة المقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانه بتجديدها من الشطب خلال الميعاد القانونى غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع محقولة إنه أبداه بعد التحدث فى الموضوع وإذ كان الثابت من الأوراق أنه تحسك مبذا الدفع أمام محكمة أول درجــة وإبداء فى مذكراته أمام محكمة الاستتناف قبل التكلم فى الموضوع فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق.

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٨٧ من قانون المرافعات على أنه وإذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة فى الدعوى إذا كانت صالحه للفصل فيا وإلا قررت شطبا فإذا بقيت الدعوى مشطوبه ستن يوماً ولم يطلب أحد الحصوم السير فها إعتبرت كأن لم تكن » وفى المادة ٧٧ من قانون الإثبات على أن ويكون التحقيق أمام المحكمة وبجوز لها عند الاقتضاء أن تندب أحد قضائها الإجرائه ». وفى المادة ٩٥ منه على أنه وعجود إنهاء التحقيق أو إنقضاء المبعاد المحدد الإنمامه يعين القاضى المتدب

أقرب جلسة لنظر الدعـــوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الحصم الغائب » يدل على أن القاضى المنتدب للتحقيق لا بملك إصدار قرار بشطب الدعوى ، وأن الذي يملك إصداره هو المحكمة ومن ثم فإن قرار الشطب الذي يصدو ذلك القاضى يقع باطلا لصدوره ممن لا بملكه ، وإذكان القرار الباطل بشطب الدعوى يتيح لأى من الحصوم تعجيل السير فيها دون التقيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٢ من قانون المرافعات سالفة الإشارة . وكان الثابث من الأوراق أن قرار شطب الدعوى الذي صدر بجلسة ١٠/١٠/١٠ أصدره القاضى المنتدب لإجراء التحقيق ولم تصدره المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ إنهى المنتدب لإجراء التحقيق ولم تصدره المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ إنهى عصيحاً إلى رفض الدفع بإعتبار الدعوى كأن لم تكن فإن تعييه فيا أقام عليه متى إنهى الحكم صحيحاً في قضائه فإنه لا يبطله ما يكون غير منتج ذلك أنه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن أسبابه من أخطاء قانونية إذ لحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الحطأ في تأويل القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه أقام إستئنافاً فرعياً عن حكم محكمة أول درجة فيا قضى به من رفض الدفع المبدى منه بإعتبار الدعوى كأن لم تكن ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز هذا الاستئناف تأسيساً على أنه طلب في مذكرتيه رفض الاستئناف الأصلى وتأييد الحكم المستأنف وإذ كان ما ورد عذكرتيه المشار إلهما ينصرف إلى قضاء الحكم برفض للدعوى ، وليس إلى قضائه في الدفع وأن الثابت مهما تمسكه بالدفع قبل إبداء هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه أياً كان وجه الرأى فى جواز هذا الاستثناف الفرعى أو عدم جوازه – فإنه لماكان الطاعن قد أقامه مبتغياً القضاء بقبول الدفع الذى أبداه أمام محكمة أول درجة بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تعجيلها من الشطب فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من قانون المرافعات ، وكان هذا الدفع – على ما يبن من الرد على السبب الحامس من

أسباب الطعن – لا يقوم على سند صحيح من القانون منعبناً رفضه فإن تمسك الطاعن بخطأ الحكم في قضائه بعدم جواز الاستثناف الفرعي المقام منه لا يحقق له أن صح تمسكه بجواز الاستثناف الفرعي – سوى مصلحة نظر بة محته لا تصلح أساساً للطعن ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مقول :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقى سيف نائب دئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنصف عاشب ، أحمد ابراهيم شلبى ثائبى دئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقانى وصلاح محمود عريس ·

(79)

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱ و ۲) نقش « السبب الجديد » • دعوى « الصفة في الدعوى » • دفوع « الدفع بعدم القبول » • تجزئة •

 (١) دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع · سبب جديد · عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة اللقض ·

(۲) الدفع يعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصام شريك المطمون عليه في عقد البدل وسائر المستأجرين للأرض • مغاير للدفع بعدم قبول الدعوى لرقمها من غير ذى كامل صفة المؤسس على أن ذلك يعضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة _ وذلك في مضمونه ومبناه •

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النعى الذى يقوم على دفاع خالطه
 واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إبداؤه
 لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - البن من مطالعة الأوراق أن ما ذهب إليه الطاعن من أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة على أساس أن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة نحيث لا يقبل إنفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لحصته غير صحيح فى مجموعة إذ أن ما تمسك به الطاعن أمام تلك المحكمة بدرجتها هو الدفع بعدم قبول الدعوى بحالها لعدم اختصام شريكه فى ذلك العقد وسائر المستأجرين للأرض وهو دفع مغاير للدفع الأول الذى خلت الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن به أمام تلك المحكمة فى مضمونه ومبناه.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيدالمستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٢٤٧ سنة ١٩٨١ مدنى الإسكندرية الابتدائية ضد الطاءن بطلب الحكم بفسخ عقد البدل المؤرخ ١٩٦٩/١/١ ، وقال بياناً لها أنه عوجب ذلك العقد تبادل هو وشقيقه كطرف مع الطاعن كطرف ثان على مساحة ١٦ ط ٤ ف يقدمها كل من الطرفين فقدم من ملكه للطاعن مساحة ١١ س ، ٢٠ ط ، ٢ ف واختص بدلا مُمّا مساحة ١١ س ، ٢ ط ، ٢ ف من ملك الطاعن . غير أنه أخل بما التزم به في هذا العقد إذ لم يقم بإعداد مشروع العقد النبائي وإمتنع عن تسليمه الأرض الى تسلمها منه بطريق البدل رغم تسجيل هذا الإخلال عليه بإندار أعلنه إليه فى ٩٩٧١/١٠/١٠ وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة إستثناف الإسكندرية بالإستثناف رقم ١٤٣ سنة ٣٨ ق مدنى وبتأريخ ١٩٨٣/٢/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد البدل المؤرخ ١٩٦٩/١/١ والتسلم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، فرأت أنَّه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة

وحيث إن الطعن أقيم على سبيين حاصل أولهما أن الحسكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب ذلك أنه دفع أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة لأن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة بحيث يكون إنفراد المطعون عليه بطلب المحكم بفسخه بالنسبة لحصته فيه غير مقبول غير أن الحكم لم يعرض له أو يرد

عليه . وحاصل ثانهما محالفة الحكم المطعون فيه المقانون والحطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه بفسخ ذلك العقد على قيام الشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فيه في حين أن إستطالة المدة بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ رفع دعوى الفسخ إلى ما يزيد عن عشر سنوات يدل على تنازل طرفيه عن إعمال هذا الشرط ، وأن عدم قيام الطاعن بتنفيذ النزامه بإعداد العقد الهائى يرجع إلى قعود المطعون عليه وشريكه عن تقسدم الأوراق المطلوبة التسجيل فجاء الحكم مشوباً بالقصور في التسبيل فجاء

وحيث إن هذا النعي بسببه غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النعى الذي يقوم على دفاع نخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر سبباً جديداً لا بجوز إبداؤه لأولُّ مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البن من مطالعة الأوراق أن ماذهب إليه الطاعن بالسبب الأول من أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة على أساس أن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئه خيث لا يقبل إنفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لحصته غير صحيح فى مجموعه إذ أن ما تمسك به الطاعن أمام تلك المحكمة بدرجتها هو الدفع بعدم قبول الدعوى محالها لعدم إختصام شريكه فى ذلك العقد وسائر المستأجرين للأرض وهو دفع مغاير للدفع الأول ــ الذي خلت الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن به أمام تلك المحكمة فى مضمونيه ومبناه ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت أيضاً مما يدل على تمسكه بالسبب الثانى من أسباب النعى أمام محكمة الموضوع رغم أنه بسببه يتضمن دفاعاً بحالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فيعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض : وحيث إنه لما تقـــدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسه السيد المستشار/ يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضدوية السسادة المستشارين/ أحمد نصر الجمعدى . د · محمد بها، الدين باشات ، محمد خيرى الجمعدى واحمد أبو العجاج ·

(T+)

الطعنان رقما ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) شفعة (اسبابها) ((الجواز)) • محكمة الوضوع ((مسائل الواقسع)) •

الجوار الذي يجيز الأخذ بالشفعة • تقديره • استقلال محكمة المرضوع به • حسبها اداءه فضائها على أسباب سائفة •

(٢) نقض ((أسباب الطعن)) ((السبب المجهل)) •

اسباب الطمن • وجوب تحديدها للعيب الذي يصروه الطباعن الى العكم المضون فيه وموسعة منه واثره في قضائه •

(٣) اختصاص « الاختصاص الولائي » · تعكيم « هيئات التحكيم » ·

مينات التحكيم ٠ عسدم اختصاصها بالمنازعات التي يكون بي اطسرافها شخص شبيعي ١٠ بعرافقته ١٩٠٠ ق ١٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨١ ٠

(٤) نقض « أسباب الطعن » « الاسباب المتعلقة بالنظام العام » • نظام عام •

التمسك أمنام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى متعلق بالنظام العنام · شرطه . أن تكون عناصره المرضوعية مطروحة على محكمة المرضوع ·

(٥) قانون « تفسير القانون » • شفعة « من لهم حق الشفعة » •

البحق في الشفعة • ثيرته للشخص الاعتباري أصوة بالشخص الطبيعي • م ٩٣٦ مدى • علم ذلك • النص الفانوني الواضع لا محل للخروج علمه أو تأويله بدعوى الاسبهداء بمحكمه الشريه وقصد الشارع عنه •

(٦) شفعة • شركات •

الشخصية الاعتبارية • تبوتها للمولة والوحدات التابعة لها وللشركات • المادتان ٢٠ . ٦٠ مدنى • مؤداه • استقلال الشخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للمولة • أثر ذلك • أحقيتها في طلب الشفعة في العقار المبيع من المولة لاى وحدة تابعة ليا باعتبارها من المند • المقدة •

(V) خبرة · محكمة الوضوع ·

۱ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير المقود ما هو أوق لنية عاقدها مي كان ذلك التفسير تحتمله عبارات العقد ، وأما تستقل بتقدير الأدلة في الدعوى وبتقدير الجوار الذي مجيز الأحذ بالشفعه بإعتباره متعلق بفهم الواقع مي أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وحسبا في ذلك أن تبين الحقيقة الى أقتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الحصوم في مناحى دفاعهم مادام في هذه الحقيقة الرد الضمي المسقط لما علائهها .

٢ ــ أسباب الطعن بجب أن تعرف تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض
 والجهالة محيث يبين منها العيب الذي يعزى للحكم وموضعه منه وأثره في
 قضائه .

٣ المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن النزاع فى دعوى الشفعة يدور بن أطراف ثلاثة هم الشفيع والمشترى والبائع فيتعن اختصامهم جميعاً ، وأنه وعلى ما جرى به نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ الذي محكم واقعه النزاع قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ إنه لا إختصاص لهيئات التحكيم بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبعي إلا بموافقته .

٤ - إذ كان مناط النمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بدفاع متعلق بالنظام العام أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع ، وكان ما ثاره الطاعن بهذا الرجه ولأول مرة أمام هذه المحكمة - من أن العقار المبيع محصص للمنفعة العامة وإن تعلق بالنظام العام إلا إن الثابت من الأوراق أثها لم تتضمن ما يدل على تخصيص الأرض المشفوع فيها للمنفعة العامة ومن ثم لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع فإن النعى به يكون غير مقبول.

 المقرر فى قضاء هذه المحكة أنه لا بجوز تقييد مطلق النص بغير محصص محيث أن كان صريحاً جلياً قاطعاً فى الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمةالى أملته وقصد الشارع .. لأن ذلك لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ونص المادة ٩٣٦ من القانون المدنى قد اطلق بيان من لهالحق فى الشفعة دون تخصيصه بالأشخاص الطبيعين . مما مفاده أن حق الشفعة يثبت الشخص الطبيعى و المعنوى على حسط سواء .

7 - النص في المادة ٢٥ من القانون المدنى على أن الأشخاص الاعتبارية هي : (١) الدولة وكذلك المدبريات والمدن والقرى بالشروط التي محددها التانون ... - الشركات التجارية والمدنية... وفي المادة ٩٣ من ذات القانون على أن «الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ماكان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية وذلك في الحدود التي قررها القانون ... عدل على أن لكل من الدولة ووحداتها المذكورة وللشركات التجارية والمدنية شخصية إعتبارية مستقلة عن الأخرى تتمتع أصلا مجميع الحقوق في الحدود التي قررها القانون أن تبعية أي من هذه الوحدات أو تلك للدولة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، ومناط الغيرية في التصرفات القانونية تغاير الأشخاص القانونية في تلك التصرفات ومن شأن إستقلال شخصية الشركة الشفيعة عن شخصية الدولة أن مجعل هذه الشركة - في خصوص شفعها في العقار المبيع - من الغير بالنسبة لطرق العقد الوارد عنه .

٧- أخذ محكة الموضوع بتقرير الحبير محمولا على أسبابه مؤداه إعتبار هذه الأسباب جزء مكملا لأسسباب هـــذا الحـــكم بمـــا يجعل المحادلة في شأن عدم كفاية الدليل المستمد من هـــذا التقرير جــدلا موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكة النقض :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

تتحصل في أن شركة الدلتا للغزل والنسيج أقامت الدعوى زقم ١٩٧٨/٤٩١٦ مبنى كلي طنطا على رثيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا بصفته وكلاً من بصفته وكيلا عن ، ... طالبة الحكم بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة الأرض المينة بالصحيفة ومساحبًا ٢٢س، ١٤ ط ، ١٧ف مقابل ثمن مقداره ٧٨١٠٧,٦٢٣ ج وقالت بياناً لهـــا أنها تجاور هذه الأرض وقد باعها المدعى علىهما الأخرران للمدعى عليه الأول وأنها اعلنتهم برغبتها فى أخسذها بالشفعة وأودعت النُّمن خزانة المحكمة . وندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ بأحقية الشركة في أن تأخذ بالشفعة مساحة ١١ ف المباعة من المدعى علمها الثالثة للمدعى الأول بالعقد الابتدائي المؤرخ ٢٣/٤/٣٣ وبرفض دعوى الشركة بالنسبة لمساحة ٢٢ س ، ١٤ ط ، ٦ ف المباعة من المدعى عليه الثانى للمدعى عليه الأول بالعقد الابتدائى المؤرخ ٧٨/٤/٢٣ ، إستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة إستثناف طنطا بآلإستثناف رقم ٣١/٣٩٧ ق طالبة تعديله إلى الحسكم لهـا بكل طلباتها وإستأنفه رئيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا بالإستثناف رقم ٣١/٤١٠ ق طالباً الغاءه والحسكم أصلياً بسقوط حق الشركة في الأخذ بالشفعة وإحتياطياً برفض دعواها. ضمت المحكمة الاستثناف الأخير للأول ثم قضت فيهما بتساريخ ١٩٨٢/٦/١٤ بالرفض والتأبيد . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢/٢٢٤٣ق كما طعن فيه رئيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا مذات الطـــريق بالطمعـن رقم ٥٢/٢٣٦٥ ق . أودعت النيابة مذكرة في الطعنين أبدت فهما الرأى برفَضهما . أمرت هذه المحكمة بضم الطعن الأخير للأول . عرضَ الطعنان على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن رقم ٥٧/٢٢٤٣ ق أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ومحالفة القانون والقصور وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستثناف بأن الثابت من عبارات البند الثانى لكل من عقدى بيع الأرض المشفوع فيها رومين الرسمال خطيطي الوار ومتقرير الحبير لمن ملكية البائعين للأرض المشفوع فها بآكملها هي ملكية شائعة بينهما مما بجعلها مسطحاً واحداً مشرك في حد واحد مع عقارها المشفوع به ويعطها الحتى في اخذها جميعها بالشفعة حتى وأن ببعت بعقدين مستقلن وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وفسر عبارات عقدي البيع – خلافاً لظاهرها – على أن كلا منهما أنصب على مساحة مستقلة في حدودها عن الأخرى ورتب على ذلك إنتفاء قيام الحد المشرك بين عقارها المشفوع به والمساحة الواردة بعقد المطعون ضده الثاني ومن ثم رفض دعواها بالنسبة لهذه المساحة بكون فضلا عن قصوره قد خالف الثابت بالأوراق والقانون.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك إنه لماكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسر العقود نما هو أونى لنية عاقديها متى كان ذلك التفسير تحتمله عبارات العقد وأنها تستقل بتقدير الأدلة في الدَّعوى وبتقدير الجوارُّ الذي بجنز الأخذ بالشفعة بإعتباره متعلقاً بفهم الواقع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكنى لحمله وحسبا فى ذلك أن تبن الحقيقة التي أقتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الخصوم في مناحي دفاعهم مادام في هذه الحقيقة الرد الضمني المسقط لمسا نخالفها ، وكان الحكم المطعونفيه قد استخلص فى حدود سلطته الموضوعية من... عقدى بيع الأرض المشفوع فها أن كلا مهما صدر من بانع مختلفعن الآخر وأنصب عَلَى قطعة مستقلة في حدودها عن الأخرى وكذلك من تقرير الحبير إلى أنَّ أرض الطاعنة لا تحد إلا أرض المطعون ضدها الثالثة بما لا بحق لها أن تشفع إلا في هذه الأرض دون أرض المطعون ضده الثاني ، لما كان ذلك وكان هذا الذى إستخلصه الحكم المطعون فيه تؤدى إليه عبارات العقدين كما أن له أصله الثابت في الأوراق وفيه الرد الضمني المسقط لما محالفه ويكني لحمل قضاء الحكم فإن النعي عليه لهذه الأسباب لا يعدو كونه جدلا موضوعياً فها تستقل به محكمة الموضوع تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى على غىر أساس .

وحيث إن الطاعنة تقول في بيان السبب الأخير من أسباب طعها أن

المطعون ضده الأول تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه إشترى من كل من البائعين له حصة مفرزة عن الأخرى وبأنه لا يوجد قانوناً ما يمنع اتفاق ملاك العقار على الشيوع على فرزه وقسمته فيا بينهم وبيع كل مقتسم حصته على إستقلال ، وإذ كان هذا الدفاع من المطعون ضده الأول مردود بأن الأوراق لم يرد بها ما يدل على حصول قسمة نهائية للأرض المشفوع فيها وبأنه حتى بفرض حصولها فالشركة الطاغنة تعتبر من الغير فلا محتج عليها بالقسمة إلا إذا سحلت فإنه يكون حتى الطاعنة أن تعتبر الأرض المشفوع فيها لا تزال على الشيوع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اسباب الطعن بجب أن تعرف تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة نحيث يبن فبها العيب الذي يعزى للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه وكانت الشركة الطاعنة في سبب النعى تعيب دفاع المطعون ضده الأول أمام محكمة الاستئناف دون أن تنسب للحكم المطعون فيه ثمة عيب مخصوصه فإن النعى به يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول.

وحيث إن الطعن رقم ٥٢/٢٣٥ ق أقيم على سبين يعمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك بقول أن النزاع فى دعوى الشفعة يدور فى جوهره بين الشفيع والمشترى وهما فى الدعوى المائلة إحدى شركات القطاع العام وإحدى وحدات الحكم المحلى فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظره لهيئات التحكيم طبقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧١/٦٠ حتى وأن كان البائع شخصاً طبيعياً ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى الذى رفض دفع الطاعن يعدم الاختصاص ولاثياً بنظر الدعوى يكون قد خالف القانون .

وحیث إن هذا النمی غیرسدید ذلك أنه لماكان من المقسرر وعلی ما جری به قضاء هذه المحكمة ــ أن النزاع فی دعوی الشفعة یدور بین أطراف ثلاثة هم الشفیع والمشری والبائع فیتعین أختصامهم جمیعاً وأنه وعلی ما جری به نص المادة ۲۰ من القانون رقم ۱۹۷۱/۳۰ الذی یحکم واقعة النزاع وقبل تعدیله بالقانون رقم ۱۲ استة ۱۹۸۱ أنه لا أختصاص لهیئات التحکم

بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعي إلا بموافقته وكان البائعان في الدعوى المائلة شخصين طبيعين وقد خلت الأوراق من موافقتها على أختصاص هيئات التحكيم بنظر هذا الزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم الابتدائي برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي يكون قد النزم صحيح القانون ويكون النمى عليه مهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه والقصور من أربعة وجوه يقول في بيان (أولها) أن الثابت من المستندات المقدمة إلى محكمة الموضوع ومن تقدير الخبير أن الأرض المشفوع فها مخصصة للمنفعة العامة فلا تجوز الشفعة فها وهي مسألة كانت مطروحة على المحكمة ــ من خلال ذلك التقرير والمستندات ــ لكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها وقضى بأحقية الشركة المطعرن ضدها الآولى فى الأخد بالشفعة بما يعيبه بالقصور والحطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان (ثانها) أن الشفعة تثبت للشخص الطبيعي دون المعنوي وقد تصدت المادة ٩٣٦ من القانون المدنى إلى هذا المعنى حين أجازت للجار المالك الأخذ بالشفعة لكن الحكم المطعون فيه مخالف هذا النظر وقضى بالشفعةللشركة المذكررة وهى شخص معنوى نما يعيبه بمخالفة القانون . ويقول في بيان (ثالمها) أنه يتعن أن يكون الثفيع من الغير بالنسبة للتصرف المشفوع فيه وهو مالا يتوافر في شأن الشركة الشفيعة لأنها والمشفوع ضده من وحدات الدولة ، ويقول في بيان (رابعها) أن الحكم المطعون فيه آقام قضاءه بالشفعة على أن الأرض المشفوع فيها من أراضي البناء التي يكفي لثبوت الحق في الشفعة فيها إشتراكها مع العقار المشفوع به في حد واحد دون أن يكون في الأوراق ما يثبت ذلك ورغم وجود مستندات قدمها هو تثبت أن الأرض المشفوع فيها من الأراضي الزراعية التي بجب للشفعة فيها إشتراكها مع العقار المشفوع به من جهتين فيكون الحكم معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول فى وجهه الأول ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بدفاع متعلق بالنظام العام أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع وكان ما أثاره الطاعن بهذا الوجه ولأول مرة أمام هذه المحكمة من أن العقسار المبيع محصص المعنفعة العامة وان تعلق بالنظام العام إلا أن الثابت من الأوراق أثها لم تتضمن ما يدل على تخصيص الأرض المشفوع فيها للمنفعة العامة فن ثم لم تكن عناصره الموضوعيسة مطروحة على محكمة الموضوع ، فإن النعى به يكون غير مقبول ، كما أن النعى غير سديد في وجهه الثانى ذلك أنه الملكمة أنه لا مجوز تقبيد مطلق النص بغير مخصص من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا مجوز تقبيد مطلق النص بغير مخصص عيث إن كان صريحاً جلياً قاطماً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاسبداء بالمحكمة التي أملته وقصد الشارع منه لأن ذلك من القانون المدنى قد أطلق بيان من له الحق في الشفعة دون تخصيصه بالأشخاص الطبيعي والمعنوى على حسد سواء فإن النعى غير المطعون فيه مهذا الوجه يكون على غير أساس . كذلك فإن النعى غير سديد في وجهه الشالث ذلك أنه لما كان النص في المحادة ١٥ من القانون المدنى على المذلك فإن النعى غير سديد في وجهه الشالث ذلك أنه لما كان النص في المحادة ١٥ من القانون المدنى على أن « الأشخاص الاعتبارية هي :

١ – الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط الى محدها القانون ٤ – الشركات التجارية والمدنية ... » . وفى المادة ٣٥ من ذات القانون على أن « الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان مها لازماً لصفة الإنسان الطبيعة ، وكذلك فى الحدود التى قررها القانون ... » يدل على أن لكل من الدولة ووحداتها المذكورة وللشركات التجارية والمدنية شخصية اعتبارية مستقلة عن الاخرى تتمتع أصلا بجميع الحقوق التى قررها القانون وأن تبعية أى من هذه الوحدات أو تلك الشركات للدولة لا يفقيدها شخصية الاعتبارية المستقلة وكان مناط الغريه فى التصرفات القانونية تغاير شخصية الشركة وكان من شأن استقلال شخصية الشركة الشركة الشركة حى شخصية الدولة أن نجعل هذه الشركة - فى خصوص شفعها فى العقد الوارد عليه خصوص شفعها فى العقد الوارد عليه خصوص شفعها فى العقد الوارد عليه خوا النعى مردود فى

وجهه الرابع ذلك أنه لما كان و المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أخذ محكمة الموضوع بتقرير الحير محمولا على أسبابه مؤداه اعتبار هذه الأسباب جزءاً مكملا لأسباب هذا الحكم بما بحمل المجادلة فى شأن عدم كفاية الدليل المستمد من هذا التقرير جدلا موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكان تقرير الحبير الذى عول عليه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه قد خلص سائعاً إلى أن الأرض المشفوع فيها هى أرض مبان فإن النعى عليه بالوجسه الرابع يكون جنلا موضوعياً غير جائز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم ينعين رفض الطعنين ۽

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق عبد نائب رئيس المحكمه وعفـــوية السادة المستشارين/ عبد المنعم أحمد بركة ، الدكتور عل فاضل حسن نائبي رئيس المحكمة طلمت أمين صادق ومجيد عبد القادر صعير ·

(41)

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(١ - ٢) عمل « تنظيم ساعات العمل » أجر « الأجر الاضافي » .

- (۱) القانون ۱۳۳ لسنة ۱۹۶۱ والقسانون ۱۷۰ لسسنة ۱۹۶۱ نطاق سريانهما •
 المؤسسات الصناعية التي يحدوها وزير الصناعة •
- (٢) ملعقات الاجر غير الدائمة ماميتها الاجر الاضافى مقابل الزيادة فى سساعات العمل المقررة - أجر متفير مرتبط بالظروف الطارئة -

ا - مؤدى نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم تشغيل العال فى المؤسسات الصناعية والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩١ بتعمديل القانون السابق ، أن الأحكام التى تضمنتها هاتان الممادتان لا تسرى إلا على المؤسسات الصناعية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة .

٢ - لما كان الأصل فى استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لهما صفة الثبات والاستمرار ، وكان الأجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إيما يقسابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو مهذه المثابة يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقضيه من زبادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

الحكمة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٦٧ مدنى جزئى السويس على الشركة الطاعنة طالبين الحكم بإلزامها أن تدفع لكل مهم أجر ساعتن بواقع ٢٥٪ من أجورهم الشاملة في ١٩٦٧/٧/٢٨ اعتبــارآ من ١٩٦٢/٧/١ حتى ١٩٦٧/٤/٣٠ وما يستجد حنى الفصل في الدعوى ، وقالوا فى بيان دعواهم إن الطاعنة أصدرت الأمر رقم 7 لسنة ١٩٦٢ وقررت عوجبه منح العال الذين لا ينطبق عليهم القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ أجر ساعتين من المرتب الشامل وصرف فروق المرتب اعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ ، وإذ امتنعت عن إعمال هذا الأمر فى حقهم رغم أنها طبقته على حميع العاملين لدمها ممن كانوا يتقاضون أجوراً إضافية لم تصل نسبتها ٩٠٪ من أيام العمل خلال المدة المحددة مهذا القانون فقد أقاموا الدعوى بالطلبات آنفة البيان . قضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وأحالها إلى محكمة السويس الابتدائية حيث قيدت برقم ٩ لسنة ١٩٧١ مدنى كلي ، ندبت المحكمة خبراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ٢٦/٥/٥/٢٦ بإلزام الطَّاعنة أن تدفع لكل من المطعون ضدَّهم المبلغ المبين بمنطوق الحكم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف الإساعيلية ، وقيد الاستثناف برقم ٨٤ لسنة ٢ ق ، وبتاريخ ٨/ه/١٩٧٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنفُ . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وفدمت النيابة العامة مذكرة • أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشــورة حددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ

ى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقــول إن المــادة الأولى من القــانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقيم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ قد قصرت سريان أحكامه على المؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة ، وقد أصدر وزير الصناعة القرارات أرقام ٣٨٨ و ٣٩٣ و ٤٠٣ لسنة ١٩٦١ مرفقاً ہا الكشوف الخاصة بتحديد المؤسسات الصناعية التي تخضع لأحكام القانون المشار إليه وليس من بينها شركة بواخر البوستة الحديوية بالسويس • حالياً الشركة الطاعنة ، مما مؤداه إن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ لا يسرى عـلى العاملين لديها وبالتالى يكون الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر عنح العمال الذين لا ينطبق عليهم القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ أجر ساعتين من المرتب الشامل منعدم الأثرُ نخالفته أحكامُ هذا القانون ، هذا إلى أنَّ القواعد العامة التي تضمنها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأن الأجر لقاء العمل وأنه بجوز تشغيل العامل تشغيلًا فعلياً لمدة ثمان ساعات في اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة فَى الأسبوع ، وقد جاءت المـادة الأولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ استثناء من أحكام قانون العمل إذ حظرت تشغيل العامل تشغيلا فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ومن ثم لا يجوز التوسع في تفسير هذا الاستثناء أو القياس عليه ، وإذ أهدر الحكم الابتدائى المؤيّد لأسبابه بالحكم المطعمون فيه دفاعها المؤسس على عدم صدور قرار من وزير الصناعة بتحديدها ضمن المؤسسات الصناعية التي يسرى علمها أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ عقولة أنه جاء مرسلا ولم يتأيد بدليل ، كما عول على أحكام القانون الاستثنائى بأن قضى بزيادة أجر المطعون ضدهم دون أن يقابلها عمل فعلى وقياساً عــــلى شركات أخرى صدر بتحديدها قرار وزير الصناعة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه ولتن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن ننظم تشغيل العال فى المؤسسات الصناعية قد نصت على أنه ٥ استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا بجسوز للمؤسسات الصناعية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة المركزى تشغيل العامل تشغيلا فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة فى الأسبوع ولا تدخل فهسا الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة » . كما نصت الممادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون السابق على أن « تضاف إلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه مادة جديدة برقم ١ مكرراً نصها الآتى :

مادة ١ مكرراً ـ لا يترتب على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل . ويأخذ حكم الأجر في تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الإضافي الذي كان العامل محصل عليه بصفة مستمرة . ويعتبر الأجر الإضافي مستمرآ في تطبيق أحكام هذه المادة إذا كان العامل حصل عليه في ٩٠٪ على الأقل من أيام العمــل خلال ستة الأشهر الســابقة على يوم ٢٨ يولية سنة ١٩٦١ » و.ؤدى ذلك أن الأحكام التي تضمنتها هاتان المـادتان لا تسرى إلا عــلى المؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة قد أصدرت بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٨ الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ونص في البند (أ) منه على أن « تمنح العمال الذين لا ينطبق علمهم القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ أجر ساعتين من المرتب الشامل ثابت بالصورة الرسمية لصحيفة الدعوى ــ تقوم على سندُ من أن الطاعنة أصدرت هذا الأمر لتطبقه على فئة العاملين الذين حصلوا على أجوراً إضافية لم تبلغ نسبتها ٩٠٪ من أيام العمل خلال المدة المحددة بالمــادة الأولى مكرراً من القرار بقانون رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹٦۱ ، وهي حالة تختلف عما نص عليه مهذه المادة ، مما مفاده أن دعوى المطعون ضدهم لا تستند في أساسها إلى المطالبة قرار من وزير الصناعة بإدراج الطاعنة ضمن المؤسسات الصناعبة التي تخضع لأحكامه ، لئن كان ذلك ، إلا أنه لما كان الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جــرى به نص المــادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقــانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقرم به العامل ، وأما ملحقات الأجر ْ فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لهــا صفة الثبات والاستمرار ، ركان الأجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة ــ إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه وهو مهذه المثابة يعتىر أجرآ متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارثة للإنتاج بمـا قد نقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية ، لمــا كان ما تقدم ، وكان المطعون ضدهم لا مجادلون في تقاضيهم للأجر الإضاقي عن أيام العمل الإضافية السابقة على صدور الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ، وكان الثابت بتقرير الحبير أنه احتسب للمطعون ضدهم فروقاً مالية تمثل أجراً إضافياً عن المدة من ١٩٦٢/٧/١ حتى ١٩٦٧/٥/٣١ وأضاف إلى أجر كل منهم مبلغاً ثابتاً اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١ عقولة أن الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ينطبق على حالمهم لاشتغالم أياماً إضافية في الستة أشهر السابقة على ١٩٦١/٧/٢٨ تقل عن ٩٠٪ من أيام العمل ، وهو ما مؤداه أنه اعتبر الأجر الإضافي « أجسر الساعتين ، – وطبقاً للأمر المشار إليه – جنزءاً من الأجسر الأصلي ويتعين إضافته إليه بصفة دائمة ولو لم يقابله زيادة فعلية فى ساعات العمل ، مع أنه لا يعتد في هذا الشأن بالأمر سالف البيان فيما يناهض أحكام القانون ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعبين فيه قد أقام قضاءه في الدعـوى على ما جاء سِذَا التقرير فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ۽

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٨٤ لسنة ٢ ق الإساعيلية بإلغاء الحكم المستأنف و د فضر اللحدى:

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ محمد طعوم ، زكن المصرى نائين رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنمم ابراهيم -

(44)

الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٦ القضائية : ضرائب « الضرائب العامة على الدخل »

مبلغ الاعفاء المفرر للاعباء العائلية في الضريبة على المرتبات · م ٦٠ ف ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ · عدم خضوعة للطمريبة العامة على الدخل · علة ذلك ·

لما كانت المادة ٩٥ من قانون الفرائب على الدخل – الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ – قد بينت المقصود بالإيراد فى نطاق الفريبة العامة على الدخل، بأنه الدخل الخاضع لإحدى الفرائب النوعية بالإضافة إلى دخول أخرى أوردتها على سبيل الحصر ، وكانت المادة ١٠٠ من ذات القانون قد جاءت صريحة فى عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية وذلك مع عدم الإخلال محكم المادة ٩٥ ، وكان المشرع قد قدر بصريح نص المادة ٢٠ من ذلك القانون مبائغ محددة مقابل الأعماء العائلية نختلف مقدارها باختلاف الحالة الاجتماعية للممول الخاضع المضريبة على المرتبات ، ورأى إعفاءها من الخضوع لتلك الضريبة باعتبارها حداً أدنى لنفقات المعيشة – ومن ثم فإن حد الإعفاء المقرر للأعماء العائلية الوردة بنص المادة ٢٠ – المشار إلها – لا مخضع بدوره للضريبة العامة على الدخل .

الحكمــة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق

الطعن ـ تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المهن غير التجارية بالإسكندرية قدرت صافى وعاء الضريبة العامة على دخل المطعون ضده فى ســـنة ١٩٨٠ عبلغ ۱۹۸۳٬۲٤۲ جنیمه – وفی سسنة ۱۹۸۱ عبلغ ۳۳۱۷٬۲۷۱ جنیمه 🛴 . فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٣/١٧/٨ بتعديل صافى هذا اللخل فى سنة ١٩٨٠ إلى ميلغ ٢٨٨ جنيه ــ وفى سنة١٩٨١ إلى مبلغ ٣٥٤٥ جنيه مع حفظ حق المطعون ضَّده في خصم حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية وفقاً لحالته الاجهاعية في سنة ١٩٨٠ ــ طعن المطعون ضــده في هذا القرار فيما تضمنه من عدم خصم الحد المقرر للإعفاء للأعباء العماثلية فى سنة ١٩٨١ – وذلك بالدعرى رقم ١٥١ أسنة ١٩٨٤ ضرائب الإسكندرية ــ وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بتعديل صمافى دخل المطعون ضده في سنة ١٩٨١ إلى مبلغ ٢٥٨٥ جنيه ــ استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٠٥ لسنة ٤١ ق . وبتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩ قضت محكمة استثناف الإسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ــ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فها رفض الطعن – وإذ عرض الفعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره – وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد - تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه - مخالفة النانون والحطأ فى تطبيقه وتأويله - وفى بيان ذلك تقول إنه وإن كان الأصل - طبقاً للمادتين ٩٥ ، ١٠٥ من القسانون رقم ١٩٥٧ لينة ا١٩٨١ إن ما يعنى من ضريبة نوعية لا تسرى عليه الضريبة العامة على الدخل - إلا أن المشرع رأى لاعتبارات عناها - الحروج على هذا الأصل - بأن نص فى المادة ٣/٩٨ منه على أن - " محدد وعاء الأرباح التجارية والصناعية ووعاء المرتبات ووعاء المهن غير التجارية على أسلم الربط الضريبة النوعية قبل خصم الإعفاء المقرر للأعباء الحالية من الوعاء المرتبات في وعاء المضريبة العامة على الدخل - لا يخصم من الوعاء الأول الحد المقرر للإعفاء للأعباء العامة على الدخل - لا يخصم من الوعاء الأول الحد المقرر للإعفاء للأعباء العاملة على الدخل - لا يخصم من الوعاء الأول الحد المقرر للإعفاء للأعباء العاملة على الدخل - لا يخصم من الوعاء الأول الحد المقرر للإعفاء للأعباء العاملة على الدخل - لا يخصم من الوعاء الأول الحد المقرر للإعفاء للأعباء العاملة على الدخل - لا يغم من الوعاء الأول الحد المقرر للإعفاء للأول الحد المقرر الإعفاء المأول المحد المقرر المناد ا

وإلى تكرار خصم حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلة – مرة من وعاء ضريبة المرتبات – ومرة أخرى من وعاء الضريبة العامة على الدخل – وهو ما لا بجوز وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك – وجرى فى قضائه على عسدم سريان الضريبة العامة على الدخل على حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليه فى المادة ٦٠ من القانون المشار إليه – فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله.

وحيث إن هذا النعي غر سديد ــ ذلك أنه لما كانت المادة ٩٥ من قانون الضرائب على الدخل ــ الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ــ قــد بينت المقصود بالإيراد في نطاق الضريبة العامة على الدخل_ بأنه الدخل الحاضع لإحدى الضرائب النوعية بالإضافة إلى دخول أخرى أوردتها على سبيل الحصر وكانت المادة ١٠٠ من ذات القانون ــ قد جاءت صريحة في عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية وذلك مع عدم الإخلال محكم المادة ٩٥ وكان المشرع قد قدر بصريح نص المادة ٦٠ من ذلك القانون ــ مبالغ محددة مقابل الأعباء العائلية ــ مختلف مقدارهــا باختلاف الحالة الاجماعية للممول الخاضع للضريبة على المرتبات . ورأى إعفاءها من الخضوع لتلك الضريبة – باعتبارها حداً أدنى لنفقات المعيشة – ومن ثم فإن حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية الوارد بنص الممادة ٦٠ ـــ المشار إلها – لا نخضع – بدوره – للضريبة العامة على الدخل – يؤيد ذلك ما جاء بالأعمال التحضرية للقانون المذكور – من قيام مجلس الشعب بتعديل نص المادة ١٠٠ – عما كانت عليه بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الحطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب بما محقق طلب بعض الأعضاء ــ بإعفاء الحد المقرر للأعباء العائلية من الضريبة العامة على الدخل وذلك محذف الإشارة إلى المادة ٤/٩٨ (التي أصبحت فها بعد ٣/٩٨) من نص المادة ١٠٠ – اكتفاء بالإشارة إلى المادة ٩٥ – والقول مخلاف ذلك بجعل القانون الملغى رتم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ــ أيسر للممول وأفضــل من القانون الحالى ــ لمـا كان يسمح به القانون الأول من خصم حد للأعبـاء العائلية من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ا مجانب وضع حد أدنى لا نحضع

لهذه الضريبة - فضلا عن الإعفاءات المقررة للأعباء العائلية في الضريبة على المرتبات لم تكن تدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد ــ وهو ما لم يقصده المشرع عند إصدار القانون الحالى – الذي استهدف – على نحو ما أقصحت عنه مُذَكرته الإيضاحية تحقيق عدالة التوزيع والتيسير على الممولين ـــ خاصة ذوى الدخول المحدودة ـ وذلك بتقرير كثير من الإعفاءات لم تكن موجودة فى القانون الملغى ــ إلى جانب تحقيق مورد للخزانة العامة ــ ولا محل للقــول بأن الأخذ بالنظر السابق يؤدي إلى إهمال الحكم المستفاد من دلالة نص المــادة ٣ / ٩٨ ـ وهو عدم خصم الإعفاء المقرر للأعباء العائلية من وعاء ضريبة المرتبات عند دخول هذا الوعاء في وعاء الضريبة العامة على الدخل لأنهـ فضلا عن أن الحكم الثابت بصريح عبــارة نص المــادة ١٠٠ ـــ وهو عـــدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية ـــ مقدم ـــ على الحكم الثابت بدلالة نص المادة ٣/٩٨ ــ فإن مجال تطبيق نص المادة ٣/٩٨ يكُون عند تعدد الأوعية النوعية حال دخولهـا في وعاء الضريبة العامة على الدخل على نحو ما تقضى به المـادة ٢/١٥٠ من القانون رقم١٥٧لسنة١٩٨١ ــ وأيضاً ــ عند تحديد هذه الأوعية لربط الضريبة العامة على الدخل عــــلى ما يتبتى منها بعد خصم الإعفاءات المقررة في المادتين ٩٩ ، ١٠٠ من ذات القانون . كما لا محل اللَّقول – كذلك – بأن مؤدى نصُّ المـادة ٣/٩٨ – يعتبر قيداً واستثناء على مطلق القاعدة الواردة بنص المــادة ١٠٠ – فيحمل المطلق على المقيد لعدم الارتباط بين حكمي النصين إذ لكل مهما ــ وعلى ما سلف بيانه – بجال تطبيقه . لمـا كان ذلك وكان الحكيم المطعون فيه قــــد جرى في قضائه على عدم سريان الضريبة العامة على اللخل على حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليه في المــادة ٦٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بمــا ورد بسبب الطعن على غىر أساس :

ولمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضرية السادة المستشارين: سلاح محمد أحمد ، حسين محمد حمن ، محمد عالى أبر متصورة ومصطفى حسيب عباس محمود

(44)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٦ القضائية :

(۱ ـ ۲) نقض « حالات الطعن بالنقض » •

(١) الطعن بالتقفي في الحكم الصادر من محكمة ابتدائيه بهيئة استثنافية • شرطه •
 ٢٩ مرافعات •

(٣) النعى ببطلان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استثنافية بسبب نظر الدعوى
 نر جلسة علنية ١ الطمن بالتقض لهذا السبب ١ غير جائز ١ علة ذلك ٠

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استثنافية وكان لا مجوز وفقاً لنص المبادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن في هسذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بسين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى وكان الطاعن قد أقام طعنه استناداً إلى ذلك النص على سند من القول أن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم جنائي بهائي سابق بين ذات الخصوم وهو الحكم الصادر في الجنحة رقم في مسين الكوم والقاضى يعراءته من الهامه بقيديد أعيان جهاز المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم الجنائي اللهائي وكان هذا المطعن لا يعد نعياً بأن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم سابق اتحد معه في الحصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضى ، بل يعد تعيياً للحكم المطعون فيه بالحطأ في تطبيق نص المبادتين ١٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه بالحصوم أنفسهم .

٢ -- النعى بأن الحكم المطعون فيه وقع باطالا بسبب نظر الدعوى فى
 جلسات علنية هو سبب يخرج عن الحالة التي يجوز الطعن فيها بالنقض فى
 لأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية سبئة استثنافية :

المحكمة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السـيد المستشـار المترو والم افعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل في أن المطعون ضدها أقاءت الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ أحوال
شخصية بندر شبن الكوم ضد الطاعن للحكم بإلزامه بتسليمها أعيان جهازها
أو قيمها . وفي ١٩٨٤/٦/١٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت
المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة شبن الكوم – سيئة استثنافية بالاستئناف
رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٤ س نفس شبن الكوم . وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٩ أحالت
المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفن حكمت في ١٩٨٥/١٢/١٤ أحالت
بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بتسليم المطعون ضدها أعيان جهازها
أو دفع قيمها وقدرها ٢٥٦٨ جنها . طعن الطاعن في هذا الحكم يطريق النقض
بقده بن محكمة ابتدائية سيئة استثنافية في حالة لا بحوز فها الطعن بالنقض .
عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها
النزمت النيابة وأمها .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعرن فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئةاستثنافية وكان لا بجوز وفقاً لنص المدادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل لم في نزاع خلافاً لحكم آخر سبى أن صدر بين الحصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وكان الطاعن في السبب الأول من سببى الطعن أقام طعنه استناداً إلى ذلك النص على سند من القول إن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم جنائي سابق بين ذات الحصوم وهو الحكم الصادر في الجنحة رقم ٧١٥ لسنة ١٩٨٣ قسم شبن الكوم والقاضى ببراء: من أتهامه بتبديد أعيان جهاز المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف المقانون المحكم المطعون فيه شعالف

حجية حكم سابق اتحد معه فى الحصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضى ، بل يعد تعييباً للحكم المطعون فيه بالحطأ فى تطبيق نص المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات و ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكماً سابقاً صدر فى نزاع بين الحصوم أنفسهم . وكان ما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى من أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا بسبب نظر الدعوى فى جلسات علنية هو سبب يخرج عن الحالة التي يجوز الطمن فها بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيشة استنافية . فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية الساوة المستشارين/ عبد المنصف عائم ، أحمد ابراهيم شطبى نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال المدين شخفاني وصلاح محمود عويس ،

(45)

الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ القضائية :

 (١) صورية « الصورية بطريق التسخير » • دعسوى « التسخير في افسامة الدوى » • وكالة « التسخير » •

التسخير في الصورية • علم اقتصاره على التصرفات • جوازه في الخصومة والاجسراءات القضائية • شرطه • ألا يقصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع •

 (7) محكمة الموضوع • دعوى « الاحسالة الى التحقيق » • البسات « الاثبسات بالبينة » •

عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاتبات ما يجوز اثباته بشسمهادة الشهود • شرطه • أن تبين في حكمها ما يسوخ ولفمه •

 ١ -- التسخر غير قاصر على انتصرفات القانونية وحدها ، بل بجوز في الحصومة والإجراءات القضائية أيضاً إلا إذا قصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع .

٧ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشبادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه :

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشـــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حبث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن – نتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعسوى رقم 771 سنة 197۸ مدنى بني سويف الابتدائية طلباً الشفعة في مساحة 18 فدان باعها المطعون عليهما الثانية والثالثة ومورثة المطعون عليهما الرابع والخامس المطاعتين مشاعاً في مساحة ٢٧٧ سالا ١٩٧٨ الرضاً زراعية مبينة بها بعقد بيع عرفي مؤرخ ثمن مقداره ١٩٧٧ وسيحل برقم ٢٢٣٠ سنة ١٩٧٧ بني سويف نظر ما يقابلها من مقداره ١٩٩٧ جنيه والتسليم . وقالت بياناً لهما إلى شريكة على الشيوع مع البائعات في تلك الأرض وإذ توافرت لهما أسباب أخذها بالشفعة فقد أعلنها سالف البيان . وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١ أجابت المحكمة المطعون عليها بطلبها استأنف المطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استثناف بني سويف بالاستثنافين رقمي ١٩٨٧/١٥ ، ١٨٩٧ ق وبتاريخ ١٩٨٧/٦/٨ و بعد أن بالاستثنافين رقمي ١٩٨٧/٦/٥ ، ١٨٩٧ ق وبتاريخ ١٩٨٧/٦/٨ وبعد أن المحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه الدائرة في غو فة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفتها الذرامت النيابة رأمها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع إذ رفض إجابهم إلى طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية اسم الشفيعة وأنها مسخرة فى إقامة الدعوى ممن يدعى ... وآخرون ولا تتوافر لهم أسباب الأخذ بالشفعة بدعوى أن ما تمسك به الطاعنون ليس من حالات الصورية بطريق التسخير وأنهم لم يقدموا أية قرينة يظهر مها مدى مساهمة هذا المستتر فى تحربك الدعوى وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والإخلال محق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أن التسخير غير قاصر على التصرفات القانونية وحدها ، بل مجوز فى الحصومة والإجراءات القضائية أيضاً إلا إذا قصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع . لما كان ذلك ــ وكان من المقرر.. في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة بإجابة

الحصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض طلب الطاعنين به المستأنفون (الطاعنون) أن شخصاً آخر استعار اسم الشفيعة أو هي أعارته اسمها ليس من صورها هذا الذي قالوا به ... يستلزم أن يكون هذا الأخير السمها ليس من صورها هذا الذي قالوا به ... يستلزم أن يكون هذا الأخير الذي أعير واستعار اسم الشفيعة ... هو حامل لواء الحصومة ويتكفل بكل الذي أعير واستعار اسم الشفيعة ... هو حامل لواء الحصومة ويتكفل بكل يفتهر مبا مدى مساهمة هذا المستر في تحريك الدعوى أو مدى قدراته على يشهر مبا مدى مساهمة هذا المستر في تحريك الدعوى أو مدى قدراته على المساهمة في نفقاتها فن إطلاقات المحكمة أنذ تجيبهم إلى طلب تحقيق ذلك ...) وكان هذا الذي قرزه الحكم – فضلا من كونه غير سديد قانوناً لأن ما قال لرفض طلب الإحالة إلى التحقيق فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ بذلك في تطبيق القانون وأخل عن الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقضه له ذا السب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنصف عاشم ، أحمد ابراهيم صُلبي نائبي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين المستقاني ومحمد رشاد مهووك ه

(40)

الطمن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ القضائية :

 (١) مسئولية « المسئولية التقصيرية » • تامين « التامين الاجبارى من حوادث السيارات » •

التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل • شموله الراكبان المسموح بركوبهما سواء فى كابينتها أو فى صندوقها صاعدين اليها أو تأولين منها • عدم اشتراط أن يكونا من أصنحاب البضاعة المحمولة أو من النائبين عنهم • علة ذلك •

(۲) دستور ۰ قانون ۰ « دستوریة القوانین » ۰ فوائه ۰

تعديل المحادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادىء الشريعة الاسلامية د المســـد الرئيس للتشريع ء العمرافة الى التشريعات التى تصدر بعد تاريخ منا التعديل في١٩٨٠/٥٢٢ ندم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٣٣٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد • حكم الهحكة الدستورية العلبا رقم ٢٠ لسنة ١ قادمعووية •

المردى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن التأمن على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (ه) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أيما كانا في داخل السيارة سواء في كابيتها أو في صندوقها صاعدين إلها أو نازلين مها دون تخصيصه بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائين عهم ، وما دام لفظ و الراكبين ، قد ورد في النص عاماً ولم يقم الدليل على تخصيصه فيتمين حمله على عمومه .

٢ - قضت المحكمة اللستورية العليا برفض الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق
 دستورية - تأسيساً على أن النص في المادة الثانية من اللستور - بعد تعديلها
 بتاريخ ٢٧/٥/٢٧ - على أن مبادئ الشريعة الإسلامية و المصدر الرئيسي

للتشريع ، لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد هذا التاريخ ، أما التشريعات التي تقضى باستحقاق الهوائد — التى تقضى باستحقاق الفوائد — فلا ينطبق علمها ، أياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون عليهما وآخر أقاموا اللاعوى رقم ١٩٨٤ سنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الشركة الطاعنة بطلب الحديم بإلزامها بأن تدفع لم مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً عن وفاة ابهما المرحوم . . . فى حادث سيارة نقل مؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة. كان يقودها سائقها عالة ينجم عنها الخطر فهوت به وبذلك الابن الذى كان يركب فيها فى ترعة الإبراهيمية ففرقا . وبتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تقودى للمطعون عليهما مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً موروثاً . . . ومبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً أدبياً مع الفوائد القانونية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى عكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣٧٦٥ سنة ٩٩ ق مدنى . وبتاريخ عكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣٧٦٥ سنة ٩٩ ق مدنى . وبتاريخ الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأى بر فض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقيم على سبين تنعى الطاعنة بالأول مهما على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن المــادة الأولى منالنموذج الموحد لوثيقة التأمين الإجبارى الصادرعن وزارة المــالية والاقتصاد بالقرار رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۵۰ تنفيذاً المادنية من القانون رقم ۱۹۳ لسنه ۱۹۳۵ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات تقصر الترام الشركة المؤمنة بتغطية حوادث سيارات النقبل على الراكبين المصرح بركوبهما وهما صاحبا الحمولة أو مرافقاها وقد ثبت من التحقيقات أن سيارة النقل لم تكن محملة بالبضاعة فلا يكون المحتى عليه من الراكبين المسموح بركوبهما في سيارة النقل ، ولما كانت الأوراق قد خلت من الدليل على أن سيارة النقل أداة الحادث مصرح لهما بنقل الأشخاص في الأحوال الأخرى التي نص علمها القانون فيكون المحتى عليه من غير المصرح لهم بركوبها ولا تكون الطاعنة ملزمة بتعطية التعويض الناشئ عن وفاته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك – وذهب إلى الترام الطاعنة مهذا التعويض ولو لم يكن المحتى عليه صاحب البضاعة أو مرافقاً لهما ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى الحالية المطابقة للمنوذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٩٥٢ السنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للإدة الثانية من القسانون والاقتصاد رقم ١٩٥٦ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤلية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جاء مطابقاً لما نص عليه في قانون التأمين الإجبارى بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤلية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارات المؤمن عليها ويسرى هسذا الالنزام لمصالح الفتر من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيا يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً أيضاً من حوادث سيارات النقل فيا يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً التأمين المنصوص عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٨ لسنة ١٩٥٠ ، الم يشملها أية إصابة بدنية تلحق زوجة قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه . ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلا مها ، ولا يشسمل التأمين عمال السيارة ، فإن مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — التأمين عمال السيارة ، فإن مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة —

أن التأمين عن المستولية المدنية على سيبارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركومهما طبقاً للفقرة (ه) من المسادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينا كانا فى داخل السيارة فى كابينتها أو فى صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائبين عنهم . وما دام لفظ « الراكبين » قد ورد فى النص عاماً ولم يقم الدليل على تخصيصه فيتعين حمله على عمومه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحالًا فى تطبيق القانون ، ذلك أنها تمسكت بأن هناك دعوى مرفوعة أمام المحكسة الدستورية العليا برقم ٢٠ سنة ١ ق دستورية بطلب الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المدنى التي تقضى باستحقاق الفوائد لأنها تخالف المسدر الرئيسي من الدستور التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وهي تقضى بتحريم الربا ومن ثم فإنه يتعن إهدارها أو إبقاء الفصل في طلب الفوائد حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في تلك الدعوى ، غير أن الحكمة الدستورية العليا في تلك الدعوى ، غير أن الحكمة الدستورية العليا في تطلك الدعوى ، غير أن الحكمة الدستورية العليا في تطلك الدعوى ، غير أن الحكمة الدستورية العليا في تطلك الدعوى ، غير أن الحكمة الدستورية العليا في تطلك الدعوى ، غير الحكمة الدستورية العليا في تطلك الدعوى ، غير المحتود فيه رفض هذا الدفاع فأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى قد أضحى غير ذى موضوع ، إذ قضت المحكمة الدستورية العليا ــ برفض الدعوى رقم ٢٠ سنة ١ ق دستورية تأسيساً على أن النستور بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سسنة ١٩٨٠ على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصسلو الرئيسي للتشريعات الا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد هذا التاريخ ، أما التشريعات السابقة على ومنها المادة ٢٢٦ من القانون المدنى آنفة البيان فلا ينطبق عليها أياً كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السيادة المستشارين / ابراهيم زغـو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفى ، لطفى عبد المســـزيز وابراهيم بركات •

(27)

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) قضاة « رد القاضي » • وكالة « التوكيل في الرد » •

شب الرد المقدم من الوكيل • لزوم أن يكون مرفقا به توكيله الخاص المفوص فيه برد قاض بعينه أو **حيثة بعينها في دعوى يلاتها ، ولو كان الرد في حق قاضي يجلس** لاول مسرة لسماعه الدعوى بمذكرة مفدمة لكاتب الجلسة • م ١٠٥٤ مرافعات • علة ذلك •

(٢) بطلان (بطلان الاجراءات » . وكالة ((التوكيل بالرد)) . قضاة .

تصحيح الإجراء الباطل ، وجوب اتبامه في ذات مرحلة التقاضى التي اتخذ فيها هسندا الإجراء ، عدم اوفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمية ال درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد ، تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء ، سحجمه حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد ، تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء ،

(٣) نقض ((سلطة محكمة النقض)) •

انتها، الحكم الى نتيجة صحيحه مع اشتماله على تقريرات قانونية خاطئة • لمحكمة النقض نسحمها دون أن تقطعه •

١- المستفاد من نصوص المواد ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٠ ، ١٥٧ من قانون المرافعات الحاصة بإجراءات نظر طلب الرد أن المشرع خرج بها المباشر لطبيعة هذا الطلب حن الإجراءات العادية لرفع الدعوى والنص في المبادة ٧٦ من هذا القانون على أن و لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار بالحق المدعى به ولا يتنازل عنه ... ولا رد القاضى ولا مخاصمته ... ، وفي المبادة ١٥٣ منه على أن و محصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص ير فق بالتقرير ... ، يدل على أنه بجب لغبول طلب الرد من الوكيل أن يقدم عند التقرير به توكيلا خاصاً برد قاض بعينه أو هيئة معنها في دعوى بدائها لما في طلب رد القاضى من طبعة خاصة بعينه أو هيئة معنها في دعوى بدائها لما في طلب رد القاضى من طبعة خاصة

تبعله حقاً شخصياً للخصم نفسه وليس لمحاميه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص بالمعنى سالف الذكر . وإذا كانت المسادة ١٥٤ من ذات القانون تجبر لطالب الرد عندما يكون فى حق قاض بجلس لأول مرة لسياع الدعوى أن يبديه عذكرة تسلم لكاتب الجلسة ويتعن عليه قيده بقلم الكتاب فى اليوم نفسه أو فى اليوم التالى وإلا سقط الحق فيه فإنما لا تعنى وكيل طالب الرد من إرفاق التوكيل الخاص المفوض فيه بذلك لدى التقرير بالرد .

٢ ــ لئن كان بجوز تصحيح الإجراء الباطل عملا بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات إلا أن هذا التصحيح ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ بجب أن يتم فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها الإجراء محل التصحيح . والثابت أن وكيل الطاعن لم يرفق توكيلا خاصاً بالرد لدى التقرير به ولم يقدم مثل هذا التوكيل أمام محكمة أول درجة حتى صدور حكمها بعدم قبول طلب الرد ، فإن الحكيم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون صحيح النتيجة :

٣ ــ إذ جاء الحكم المطعون فيه صحيح النتيجـــة فلا يعيبه ما ورد ببعض
 أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة فلمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه.

الحكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٧ مسلف كلى الفيوم للحكم برد المطعون ضده الرئيس بمحكمة الفيوم الابتدائية عن نظر الدعوى رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٩ بيوع أطسا تأسيساً على أنه كان قد تقدم بشكوى ضد الدائرة التى كان يرأمها أثناء نظر الدعوى ٢٧٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف الفيوم مما نتج عنه خصومة بينه وبين هذه الدائرة يرجح مها عدم استطاعته الحكم بغير ميل . وبتاريخ ١٩٨٧/٢/٧٧ حكمت المحكمة بعدم قبول طلب الرد . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف بنى سويف بالاستثناف رقم ١ لسنة ١٨ ق مدنى و مأمورية الفيوم » . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هــذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه . وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الرئمت النيابة رأبها ه

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استزم إرفاق توكيل خاص عند التقرير في قلم الكتاب برد المطعون ضده طبقاً للمادة ١٩٥٣ من قانون المرافعات في حين أن المطعون ضده كان بجلس لأول مرة لسهاع الدعوى مما يجوز معه أن يحصل الرد بمذكرة تسلم لكاتب الجلسة مع تقييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي طبقاً للمادة ١٩٥٤ مرافعات والتي لم تستلزم إرفاق توكيل عند تقييد الطلب وإذ تم الرد بذا الطريق بأن سلم شقيق الطاعن وكيله مذكرة إلى كاتب الجلسة ثم قام بقيد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه طبقاً للمادة ١٩٥٤ المشار إليها ثم أرفق صورة من توكيل عام في الاستثناف فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل في حقه حكم الملاءة م قام ويتب على عدم إرفاق توكيل خاص عند التقرير بقلم الكتاب عدم قبول الطلب يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ?

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان المستفاد من نصوص المواد ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٥ من قانون المرافعات الحاصة بإجراءات نظر طلب الرد أن المشرع خرج بها – بالنظر لطبيعة هذا الطلب – عسن الإجراءات العادية لرفع الدعوى . وكان النص فى المادة ٧٦ من هذا القانون على أن « لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ... ولا رد القاضى ولا مخاصمته ... » . وفى المادة ١٥٣ منه على أن « يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ... » يدل على أنه يجب لقبول طلب الرد من

الوكيل أن يقدم عند التقرير به توكيلا خاصةً برد قاض بعينه أو هيئة بعينهـا في دعوى بذاتها لمـا في طلب رد القاضي من طبيعة خاصة تجعله حقاً شـخصياً للخصير نفسه وليس لمحاميه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص بالمعني سالف الذكر أو إذا كانت المادة ١٥٤ من ذات القانون تجنز لطالب الرد عندما يكون في حق قاض جلس لأول مرة لسماع الدعوى أن يبديه بمذكرة تسلم لكاتب الجلسة ويتعين عليه تقييده بتقرير بقلم الكتاب فى اليوم نفسه أو فى اليوم التالى وإلا سقط الحق فيه فإنها لا تعفى وكيل طالب الرد من إرفاق التوكيل الحاص المفوض فيه بذلك لدى التقرير بالرد. وإذا كان بجوز تصحيح الإجراء الباطل عملا بالمـادة ٢٣ من القانون سالف الذكر فإن هذا التصحيح ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ بجب أن يتم فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فها الإجراء محل التصحيح . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن وكيّل الطاعن لم يرفق توكيلا خاصاً بالرد لدى التقرير به ولم يقدم مثل هذا التوكيل أمام محكمة أول درجة حتى صدور حكمها المستأنف بعدم قبول طلب الرد فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكونصحيح النتيجة ولايعيبه ما ورد ببعض أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة فلمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه ويكون النعي غير منتج .

و لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الراؤق عبد نائب رئيس المحكمة ، وعفسوية السادة المستشارين/ غبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محسمد عبد القادر سمع وعبد العال السمان .

(TV)

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ القضائية :

(۱ ــ ۲) عمل « تصحيح اوضاع العاملين : » • تسوية • قانون « نطاق تطبيق القانون » •

(١) تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلية وفقا للمادتين التابية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ • مجال تطبيقها • الهينون على درجات أو فنات أدنى من الدرجات المتروة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ • والهينين على اعتمادات الاجـــــور والمكافآت الشاملة ، والهينين دون تعديل أقدمياتهم • اعتيار أقدمياتهم من تاريخ دخــولهم العدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب •

(۲) العاملون الذين يسرى فى شانهم القانون ۳۵ لسنة ۱۹۲۷ - وجوب تسوية حالانهم على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم المبينين على ذات الدرجسات المتروة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم هجال تطبيق القانون ٣٥ أسنة ١٩٦٧ المشار اليه • علة ذلك •

1 - يدل نص المادة الثانية والمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسته١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ، أن هذا القانون إنما يسرى على العاملين المعينين في درجات أو فئات أدنى من الدرجات الى قررها لمؤهلاتهم العلمية مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣، وكذلك العاملين المعينين على اعمادات الاجور والمكافآت الشاملة والعاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات القررة لمؤهلاتهم بطريق الرقية من الدرجة الأدنى أو بإعادة التعين ولم تسمح قواعد ضم مدد العمل السابق بتعديل أقدمياتهم ، ممن ارتأى المشرع - وعلى ما أقصحت عنه المذكرة الإيضاحية - إعمال قواعد المساواة بيهم وبين من أقصحت عنه المذكرة الإيضاحية - إعمال قواعد المساواة بيهم وبين من أو تاريخ دخولهم المحلمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أهما أقرب .

٢ - مفاد نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين
 بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار الوزير

المختص بالتنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ، أن تسوية حالة العاملين اللين تسرى في شأبهم أحكام القسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقتضى وضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ أو في الفتات المعدلة لها بالهيئات العامة وذلك اعتباراً من تاريخ دخو لهم في الحسسسلمة أو حصو لهم على المؤهل أبهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعملاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم الحاصلين على ذات مؤهلاتهم والمعينين في التساريخ المذكور على ذات الدرجات المقررة لهذه المؤهلات بالتطبيق للمرسوم المشار إليه ولم يشملهم مجال انطباق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بسبب ما كان قائماً من تفرقة بين هؤلاء الزملاء وبين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم أو عينوا في هذه الدرجات ولكن في تاريخ لاحتى ، تلك التفرقة الى قصد المشرع إذالها بتسوية حالاتهم وضم مدد خدماتهم السابقة :

الحكمة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن النقابة – المطعون ضدها – قدمت طلباً إلى مكتب العمل علوان قالت فيه أنه بصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قامت الشركة الطاعنة بتسوية حالات العاملين لديها الذين يسرى في شأبهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ من القسانون بمفهوم خاطئ لمدلول الزميل المقارن به والمقصود بالمادة ١٤ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر فقد فسرت هذا الزميل بأنه الحاصل على ذات المؤهل الذي حصل عليه العامل الذي تسوى حالته طبقاً لهذا النص ، في حين أن هذا التفسير غالف ما ورد بالمادة الحاسمة من هذا القانون من أن عدد السنوات الدراسية المقررة للحصول على المؤهل هي الأصل في تحديد أن عدد السنوات الدراسية المقررة للحصول على المؤهل هي الأصل في تحديد أن عدد السنوات الدراسية المقررة للحصول على المؤهل هي ومؤهل متوسط أثمر وإذ كان هذا التفسير قد أضر بهؤلاء العاملين فقد طلبت النقابة الحكم اتحر وإذ كان هذا التفسير قد أضر بهؤلاء العاملين فقد طلبت النقابة الحكم

بأحقية العاملين بالشركة الطاعنة الذين يسرى في شأمم أحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في المساواة بأقرائهم الحاصلين عسلى مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم وفقاً للمعيار الوارد في المادة الخامسة من هسذا القانون ، وإذ لم يتم تسوية النزاع ودياً فقد أخيل إلى لجنة التوفيق التي أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استثناف القاهرة حيث قيسد برقم ٧٦ لسنة ٨٠ ق. وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦ قررت الهيئة أحقية العاملين بالشركة الطاعنة الذين يسرى في شأنهم حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في المساواة بأقرائهم الحاصلين على مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم وفقاً للمعيار الوارد بالمادة الحامسة من ذات القانون على أساس عدد السنوات المقررة للحصول على المؤهل والمحدد لما ذات الفئة المالية عند التعين وتحديد الأقدمية: طعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة مذكــــرة أبدت خيسة لنظره وفها المؤمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن القرار أقام قضاءه بأحقية العاملين لدبها الذين يسرى في شأجم حكم الممادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ في المساواة بأقرابهم الحاصلين على مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم على أساس عدد السنوات المقررة للحصول على المؤهل والمحدد لحما ذات الفئة الممالية عند التعيين وتحديد الأقدمية عملا بتص الممادة الحامسة من القانون سالف الذكر ، في حين أنه يشرط لتسوية حالة العامل الذي يسرى في شأنه أحكام القسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ طبقاً لنص الممادة ١٤ سالفة الذكر أن يتساوى مع المقارن به من حيث المؤهل وبداية درجة التعيين وتاريخ هذا التعيين وأن يكون معيناً في المحموعة الوظيفية المعين جما المقارن به وأن لا يكون المقارن به قد طبق في شأنه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهو ما يعيب القرار بالحطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ؟

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من القانون

رة م ٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تنص على أن « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملسين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعين المؤهلات العلمية التي يعتمد علما للتعين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعباد الأجور والمكافآت الشاملة نى الدرجات المقرر لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم أو فى الفثات المعــــادلة لهـــا بالهيئات العامة ... » ونصت المـادة الرابعة من هذا القانون على أن • تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب... ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم ... » مما يدل على أن هذا القانون إنما يسرى على العاملين المعينين في درجات أو فثات أدنى من الدرجات الَّتي قررها لمؤهلاتهم العلمية مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وكذلك العاملين المعينين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة والعاملين الذين سبق حصولهم على الدرجــات والفئات المقررة لمؤهلاتهم بطريق الترقية من الدرجة الأدنى أو بإعادة التعين ولم تسمح قواعد ضم مدد العمل السابق بتعديل أقدمياتهم ، ممن ارتأى المشرع ــ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ــ إعمـال قو اعد المساواة بينهم وبن من لم يوضع بعد فى الدرجة وذلك باعتبار أقدميامهم من تاريخ دخولهم ألحدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهـــــلاتهم أيهما أقرب .' وكانت المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصَّت على أن « تسوى حمالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الحدمة أو حصولهم على المؤهل أبهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين فى التاريخ المذكور ، وإذ لم يكن للعامل زميل فى ذات الوحدة الإدارية التي يعمل ما تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل مها قبل الجهة الأخرة فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة

التي محددها الوزير المختص بالتنمية الإدارية ». وقد صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ويقضى بأنه بالنسبة للعامل الذي طبق في شأنه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ولا يوجد له زميل في جهة عمله ألحـــالية أو السابقة يتفق مُعه في التاريخ الفرضي لدرجة التعين تسوى حالة هذا العامل بالمقارنة بالزميل الأحدث منه مباشرة في أقدمية فئة التعيين في الجهة التي يعمل مها . وأوردت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه ﴿ ورغَم ما أثير حول فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بشأن إجراء تسويات طبقآ لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم مثل زملائهم المعينين فى ذات التاريخ الذي ترجع أقدميامهم إليه وفقاً لأحكام القانون المذكور ، فقد رأت اللجنة تقنين هذه الفتوى لمـا يقوم عليه من اعتبارات العدالة ولتطبيقها بالفعل على عدد كبر من العاملين وتعميمها بالنسبة لكافة من يسرى علمهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه » . فإن مفاد ذلك أن تسوية حمالة العاملين الذين تسرى فى شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقتضى وضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ أو فى الفئات المعادلة لهـا بالهيئات العامة وذلك اعتباراً من تاريخ دخولهم الحدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم ، وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم الحاصلين على ذات مؤهلاتهم والمعينين فىالتاريخ المذكور على ذاتالدرجات المقررة لهذه المؤهلات بالتطبيق للمرسوم المشار إليه ولم يشملهم مجال انطباق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بسبب ما كان قائماً من تفرقة بين هؤلاء الزملاء وبين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجــات المقررة لمؤهلاتهم أو عينوا في هذه الدرجاتُ ولكن في تاريخ لاحق ، تلك التفرقة التي قصد المشرع إزالها بتسوية حالاتهم وضم مدد خدماتهم السابقة ، وإذ حالف القرار المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أنه لا يشـــرط ف الزميـل المقصود بالمـادة ١٤ من القـانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يكون حاصلا على ذات مؤهل العامل طالب التسوية وإنما يكني أن يتحد معه في المجموعة الوظيفية وفي تاريخ التعين باعتبار أن النعين فى المحموعة الوظيفية

الراحدة لا يكون إلا من بين خملة المؤهلات التي تم الحصول علمها بعد الدراسة اللازمة لذلك على الأقل والمقرر لها عند بدء التعيين درجة بداية تعيين واحدة عملا بنص الممادة الحامسة من هذا القانون ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيستي القانون وفي تأويله بمما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ،

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولما تقدم يتعن القضاء في موضوع التحكم رقم ٧٦ اسنة ٨٠ ق استثناف القاهرة بإلغاء القرار المطعون فيه وبرفض دعوى المطعون ضدها.

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عبد نائب رئيس الميكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلمت أمين صسادق مجيد عبد القادر سمر وعبد المال السمان •

(TA)

الطمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١-٣) عمل ٠ انقطاع عن العمل (سلطة جهة العمل)) •حكم٠ ((تسبيب الحكم » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

 (١) سلطة جهة العمل في تقدير أسباب انقطاع العامل شالا يتخدها غير اساءة استعمال السلطة ، التزام العامل باثبات مشروعية غيابه .

(۲) معة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة أجازة مرضية ٠ قـراره في شــانها
 نهاني مهما كان رأى الطبيب القاص ٠

 (٣) اقامة المحكمة تضادها على أسباب تكفى لحمله ، عسدم التزامها بتعقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا •

١ - يدل نص المادة ٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن المشرع منع جهة العمل سلطة تقدير أسباب الانقطاع التي يقدمها لا يحدها في ذلك غير إساءة استعال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعاً ، وأن مجرد تقديم العامل عذراً عن سبب غيابه لا يعفيه من إثبات صحته ومشر وعيته ?

٢ ــ من المقرر قانوناً ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ أن مدة الانقطاع التي لم محتسبها طبيب الشركة أجازة مرضية قراره في شأتها نهائي مهما كان رأى الطبيب الخارجي عملا بنص المادتين ٣٦ و ٦٤ من القانون ٢١ لسنة ١٩٧١

٣- استقر قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتيع الخصوم فى مناحى أقوالهم وحججهم ومستنداتهم والرد عليها استقلالا ما دام قيام الحقيقة التى اقتنعت بها المحكمة وأوردت دليلها فيه التعليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها :

المحكمة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ علىما يبىن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٧٧ عمال كلي أسيوط على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم ببطلان قرار إنهاء خدمته الصسادر في ١٩٧٦/١٠/١٦ واعتباره كأن لم يكن بكل ما يترتب عليه من آثار مع إلزام الشركة بأن تؤدى له مبلغ ٥٠٠ جنيه كتعويض عما أصابه من ضرر نتيجة إنهاء خدمته وقال بيانآ لدعواه أنه كان يعمل بالشركة وأدخل مستشي المرة بأسبوط في ١٩٧٦/٦/٢٧ لإصابته بمرض عصبي وخرج منهـــا في ١٩٧٦/٧/١٨ مع منحه أجازة لمدة خسة عشر يوماً ولكن حالته الصحية لم تمكنه من العودة إلى عمله وأبرق للشركة في ١٩٧٦/٨/٥ طالباً تحويله إلى مستشفى المبرة لعلاجه ولكن الشركة أنذرته بالفصل إذا لم يعد إلى عمله ثم أصدرت قرارها بإنهاء خدمته من تاريخ انقطاعه عن العمل فتظلم من هذا القرار ورفض تظلمه فأقام دعواه بالطلبات سالفة الذكر ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٧ لسنة ٥٤ ق أسيوط وبجلسة ١٩٨٠/١٢/١٨ قضت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها :

وحث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن سما على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والإخلال عن الدفاع والقصور فى انسبيب وبياناً لذلك يقول إن الحكم المطعون فيه لم يعن عما تمسك به الطاعن من أن ادعماء الشركة بنارضه طبقاً لما قرره طبيب الشركة لا يوجب إنهاء خدمته طبقاً لقاعدة القانونية التي تمنع رب العمل من إنهاء خدمة العامل المقطع عن عمله طالما أنه يبادر بإخطاره بسبب انقطاعه ولو كان هذا العلو غير صحيح ، تلك القاعدة التي تقوم على أساس أن انقطاع العامل عن عمله يعد قرينة قانونية على اعتبار العامل مستقيلا ، فإذا أبدى العامل العلو لانقطاعه ، تنتي قرينة الاستقالة حتى ولو ثبت فيا بعد أن الأعذار التي تنوع بها كانت غير صحيحة فضلا عن أن الحكم لم يرد على دفاع جوهرى تمسك به الطاعسن بعرض المستندات الدالة على مرضه على جهة محايدة للتأكد من صحها مما يتغير به وجه الرأى في الدعوى إن صحع يكون إخلالا عتى الدفاع :

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في المــادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ـــ المنطبق على واقعة الدعوى ـــ جرىعلى أن تنتهى خدمة العامل الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ...ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى ، يدل على أن المشرع منح جهة العمل سلطة تقدير أسباب الانقطاع التي يقدمها العامل لا محدها في ذلك غر إساءة استعال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعاً وأن مجرد تقديم العامل عذراً عن سبب غيابه لا يعفيه من إثبات صحته ومشروعيته ومن المقرّر قانوناً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة إجازة مرضية قراره في شأمها نهائي مهما كان رأى الطبيب الحارجي عملا بنص المادتين ٣٦، ٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع الحصوم فى مناحى أقوالهم وحججهم ومستنداتهم والرد علىها استقلالا ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة وأوردت دليلها فيه التعليل الضمني المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه « ... وحيث إن الثابت من الأوراق أنه أثر انْقطاع المستأنف عن عمله ومخاطبته للشركة المدعى علىها قام رئيس القسم الطبي بها بالانتقال إليه في القاهرة وناظره وقدم تقريراً بأن حالته الصحية : جيدة وليس هناك مبرر لانقطاعه عن عمله وذلك فى تاريخ ٢٣ /١٩٧٦/٨ وأنه يتحايل لعدم تنفيذ الأمر الصادر بنقله وأنه إزاء استمرار المستأنف في انقطاعه عن العمل دون مبرر المدة المقررة قانوناً ورغم قيام الشركة بإنداره بالفصل فلم تجد الشركة مانعاً من إسهاء خدمته طبقاً لأحكام القانون، وكان ما أورده الحكم يتفق وصحيح القانون وكافياً لحمل قضائه يلحض دعوى الطاعن بأن المتعى عليه بالحطأ فى تطبيق القانون أو الإخلال محق الدفاع يكون على غير الساس :

ولمنا تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / محمد طموم ، ذكى المصرى نائبي رئيس المحكمة متير توفيق وعبد المتم إبراهيم .

(44)

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٢ القضائية :

جمارك • رسسوم •

رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ · سريانه على البضاعة المستوردة التي **لم يكن قد تم الافراج عنها قبل تفاده حتى أو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك** لا يفع من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجمارك لهذا الرسم قبل الافسراج عن البضساعة · علة ذ**لك •**

لما كان مفاد النص في المـادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسم استهلاك على السلع المبينة بالجدول المرافق له ومنها أجهــزة التليفزيون المستوردة ــ وفي مادته الثالثة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٣ يناير سنة ١٩٧٧ ، أن هذا الرسم يسرى على البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه باعتبار أن الإفراج عن البضاعة في هذه الحالة هو الواقعة المنشئة لحق الخزانة العامة في اقتضائه حتى لو كان وصولهـا إلى البلاد سابقاً على ذلك ، وكان البن مـــن مدونات الحكم المطعون فيه أن الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة النزاع قد سددت لخزانة حمرك بور سعيد في ١٩٧٧/١/٣١ طبقاً لشهادة الإجراءات رقم ٤٨٩ أى بعد العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، فإن هذه الرسالة يسرى عليها رسم الاستهلاك المقرر بمقتضاه ، ولا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجارك لهذا الرسم قبل الإفراج عن البضاعة ذلك أن حسق مصلحة الجارك في الرسم المستحق على البضاعة المستوردة ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا يسقط لمحرد عدم تحصيله قبل الإفراج ، فالحقـوق لا تسقط بغير نص وليس في القانون العام ولا في القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعمدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة ، ولا يعتبر ذلك من جانبها خطأ فى حق المستورد بمكن أن يتذرع به للفكاك من الرسم مى كان مستحقاً عليه وقت دخول البضاعة المستوردة ، وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنّ الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعـوى رقم٧٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى جزئى الأزبكية على الطاعنين والبنك المطعون ضده السانى بطلب الحكم ببراءة ذمها من مبلغ ٤٣٧٠،٩٧٦ جنيـه ، وإلغاء الحجز المتوقع ف ۱۹۷۸/٤/۱۱ واعتباره كأنَّ لم يكن ، وقالت بياناً لذلك إنها استوردتَ عشر صناديق أجهزة تليفزيونية وصلت ميناء بور سعيد في ١٩٧٦/١٢/١٥ حيث تم تخزينها لدى الشركة العامة للصوامع إلى أن أفرج عنها بعد سداد كاول الضرائب والرسوم المستحقة في ١٩٧٧/١/٣١ ، وبعد أن تصرفت الشركة فمها بالبيع طالبتها مراقبة الإجراءات والتعريفة بجمرك بور سعيد في ١٩٧٨/٨/٢٧ بدفع مبلغ ٤٣٧٠,٩٥٦ جنيه قيمة فروق رسوم عن هذه البضاعة نم أوقعت مصلحة الجارك الحجز الإداري التنفيذي في ١٩٧٨/٤/١١ على ماكينتين مقر ورشها وفاءً لهذا المبلغ ، ولما كان من غير الجائز الرجوع على الشركة بأية فروق للرسوم بعد سدادها كاملة عند الإفراج عن البضاعة ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٧٩/٥/٢٤ برفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستتشاف رقم ٤١٢٤ لسنة ٩٦ ق أمام محكمة استئناف القساهرة التي قضت في ٨١/١/٢٤ بندب حبر في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨٢/١/٢٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبإجابة الشركة المذكورة إلى طلباتها. طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها :

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بالسبب الثانى للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه ، وبياناً لذلك يقولون أنه لما كانت فروق رسوم الاستهلاك المطالب بها تستحق طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المعمول به في ١٩٧٧/١/١٧ على البضائع التي يفرج عنها من الدائرة الجمركية ابتداءاً من هذا التاريخ حتى لو كان وصولها للبلاد سابقاً عليه ، باعتبار أن الإفراج عنها هو الواقعة المنشئة لحق الخزانة العامة فى اقتضاء الرسم ، فإن ألكم المطعون فيه إذ جرى فى قضائه على عدم استحقاق مصلحة الجارك لفروق الرسوم عمل النزاع على سند من أن البضاعة محل النزاع وصلت ميناء بور سعيد فى ١٩٧٧/١٢/١٥ قبل نفاذ أحكام القانون المشار إليه ، يكون مشرباً مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أنه لما كان مفاد النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسم استهلاك على السلع المينة بالجدول المرافق له – ومنها أجهزة التليفزيون المستوردة – وفى مادته الثالثة على أن و ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ ع. إن هذا الرسم يسرى على البضاعة المستوردة التى لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه باعتبار أن الإفراج عن البضاعة فى هذه الحالة هو الواقعة المنشئة لحق الخز انة العامة فى اقتضائه حتى لو كان وصولها إلى البلاد سابقاً على ذلك ، وكان البن من مدونات الحكم المطعون فيه أن الرسوم الجمركة المستحقة على رسالة النزاع قد سددت لخزانة حمرك بور سعيد فى الجمركة المستحقة على رسالة الزاع قد سددت لخزانة حمرك بور سعيد فى المحمركة المستحدة على رسالة الزاع قد سددت لخزانة حمرك بور سعيد فى المحمر رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، فإن هذه الرسالة يسرى عليها رسم الاستهلاك المقرر بمقتضاه ، ولا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجارك لهذا الرسم المتحرد مقتضاه ، ولا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجارك لهذا الرسم المتحدد المجاركة المشار المنا عدم تحصيل مصلحة الجارك لهذا الرسوم

قبل الإفراج عن البضاعة ، ذلك أن حق مصلحة الجارك في الرسم المستحق على البضاعة المستوردة – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لا يسقط خرد عدم تحصيله قبل الإفراج عها فالحقوق لا تسقط بغير نص وليس في القانون العام ولا في القوانين الحاصة بالمسائل الجمركية ما عنع مصلحة الجارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة ، ولا يعتبر ذلك من جانبا خطأ في حق المستورد يمكن أن يتلوع به للفكاك من الرسم مي كان مستحقاً عليه وقت دخول البضاعة المستوردة وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به . وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم سريان رسم الاسهلاك المنصوص عليه في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ على رسالة النزاع استناداً إلى وصولها للم ميناء بور سعيد في ١٩٧٥/١٢/١٥ قبل العمل به ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، عما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول للطعين .

وحيث إنه لما تقدم بتعين نقض الحكم :

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين مرؤوق فكرى تائب رئيس المحكمة وصلاح محمد أحمد وحسين محمد حسن ومحمد ماني أبو عصووه •

(£+)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ قضائية « احوال شخصية » .

(١) نقض « اجراءات الطعن » ٠

الطمن بالتقص في مسائل الاحوال الشخصية · خضوعة للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتمارض مع التصوص الواروة بالكتاب الرابع · مؤدى ذلك · عدم التسزام الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه · م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بق ٢١٨ لسنة ١٩٨٨ ·

(٢) اثبات «طرق الاثبات: الكتابة: حجية الأوراق الرسمية » •

شهادة المبلاد لها حجيتها في اثبات واقعة الميلاد • انتفاء حجيتها في اثبات الوفساة والبيانات المتعلقة بها «

- (٣) احوال شخصية « اسم الشهرة » •
- جواز اتفاد الشخص اسما غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد · شرطه ·
- ()) اثبات « اجراءات الاثبات : الاحالة التحقيق » . محكمة الوضوع ·

متيكية الموضوع • عدم النزامها باجابة طلب التحقيق متى رأت من طروف الدعـــــوى والادلة التي استنفت اليها ما يكفي لتكوين عليدتها •

ا ـ مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة فى الكتاب الرابع منه الحاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة و أن الطعن بطريق النقض فى مسائل الأحوال الشخصية تحكمه القواعد العامة المقررة فى قانون المرافعات فيا لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع ، والفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ والذي عمل به من ٢١٨/١٢/٢٩ نست على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن مها أو وصولها إليه ضم ملف القضية بجميع مفردا المداع على قلم وصولها الله ضم ملف القضية بجميع مفردا المداع المناسبة المقضية المنفضة بجميع مفردا المناسبة المناسب

وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن ترسل الملف ... » وإذ تقرر الطعن بالنقض بصحيفة أودعت في ١٩٨١/٥/٧ فإن هذه المبادة هي التي تمحكم إجراءاته والتي لا توجب على الطاعن أن بودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطمون فيه .

 ٢ - شهادة الميلاد وإن كانت لهما حجيبها فيها أعدت لإثباته طبقاً لأحكام قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقمانون رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ وهي واقعة الميلاد إلا أنها ليست حجه في إثبات الوفاة والبيمانات المتعلقة مها .

٣ ــ لكل شخص أن يتخذ لنفسه اسماً غير الاسم المسمى به فى شهادة الميلاد يذيعه فى الناس بالطريقة التى يراها ما دام هذا الاسم لم يكن معروفاً انتحله قصداً لغرض خاص .

 ٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق منى وأت أن من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكني لتكوين عقيدتها

المحمية

بعد الاطــلاع على الأور:ق ومباع التقرير الذ**ى تلاء ان**سـيد المس**ئشــار** المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية أمام عكمة بور سعيد الابتدائة ضد المطعون عليم طالباً الحكم بإلغاء إشهاد الوفاة والوراثة الصادر من محكة بور سعيد الجزئية للأحوال الشخصية فى المادة ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ وراثات وثبوت وفاة المرحوم ... بتاريخ ١٩٧٦/٣/١ وانحصار يرثه فيه باعتباره الابن الوحيد له دون شريك ولا وارث له سواه . وقال بيانا لدعواه إن والده المرحوم ... توفى فى ١٩٧٦/٣/١ عن الركة المبينة بصحيفة للدعوى وانحصر إرثه فيه إلا أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول استصدروا إعلاما شرعاً رقم ١٤٥١ لسنة ١٩٧٦ أحوال شخصية بور سعيد الجزئية بثبوت وفاة شرعاً رقم ١٤٥١ لسنة ١٩٧٦ أحوال شخصية بور سعيد الجزئية بثبوت وفاة عه المرحوم ... وانحصار إرثه فيهم وزعوا أنه هو المتوفى فى التاريخ المذكور ومشهور باسم ... فى حين أن المتوفى هو والده ... الذى لم يكن له اسم شهرة وانحصر إرثه فيه وحده ومن ثم فقــــد أقام الدعوى . حكمت المحكمة فى رقم ١ لسنة ١٩٨٠/٢/١٩ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هــــذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ٨٠ ق « أحوال شخصية بورسعيد » وفى ١٩٨١/٣/١١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون ضده الثانى مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن . وأبدت النيابة العامة الرأى ببطلانه كذلك . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة النيابة العامة الرأى ببطلانه كذلك . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحیث إن مبنی الدفع ببطلان الطعن أن الطاعن لم یودع مع تقریر الطعن صورة رسمیة من الحکم المطعون فیه والحکم الابتدائی المؤید لأسبابه طبقاً لنص المــادة ۸۸۱ من قانون المرافعات السابق رقم ۷۷ لسنة ۱۹۶۹ وهی من بین المواد التی أبقی علیها قانون المرافعات الحالی .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع منه الخاص بالإجراءات المتعلقة عسائل الأحوال الشخصية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – إن الطعن بعطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية تحكمه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيا لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع ، وكانت الفقرة الثانية من المحادة ٥٥٠ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٢١٨ كتاب عممة النقض أن يطلب خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن بها أو وصولها إليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن ترسل الملف ... » وإذ تقرر الطعن بالنقض بصحيفة أودعت في ١٩٨١/٥/١ فإن هذه المحادة هي التي تحكم إجراءاته والتي لا نوجب على الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن ثم يا الطاعن أن يودع مع

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالأربعة الأخيرة منها الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه قدم أمام محكمة الموضوع مورة رسمية من شهادة ميلاد كل من والده ... المولود بتاريخ ١٨٩٦/١١/٢ وليس لأجما اسم شهرة . كما أنكر تقدم طلب منه إلى محكمة مصر القديمة يقر فيه بوفاة والده وانحصار إرثه فيه وفي المطعون ضدهم . هذا إلى أن المطعون ضدهم قدموا مستندات تفيد أن مورثهم وشهرته وإذ أهدر الحكم المطعون فيه ما لشهادتي الميلاد المقدمتين لمنه من حجية الورقة الرسمية مخالفاً بلاك المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ . واعتد في قضائه بالطلب المشار إليه رغم إنكاره له وانهي إلى أن اسم المورث ... وشهرته ... فإنه يكون معيناً بالخطأ في تطبيق القسانون وغالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى مر دود ذلك أن شهادة الميلاد وإن كانت لها حجيبها فيا أعدت لإثباته _ طبقاً لأحكام قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٠٠ وهي واقعة الميلاد إلا أنها ليست حجة في إثبات الرفاة والبيانات المتعلقة بها ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه وهو بصدد الفصل في دعوى وفاة ووراثة إن هو التفت عن حجية شهادتي الميلاد المشار إليهما . لما كان ذلك وكان لكل شخص أن يتخذ لنفسه اسما غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد يذبعه في الناس بالطريقة التي يراها ما دام عذا الاسم لم يكن اسماً معروفاً انتحله قصداً لغرض خاص ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلب الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلب وعسها أن تبن الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقم قضاءها على أسباب سائفة تكنى لحمله وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التي قدمها الطرفان قد أقام قضاءه بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعن على قواله : « ... قضت محكمة أول درجة برفض لدعوى .. لأسباب حاصلها،

أن المادة رقم ٣٦١ من اللائحة نصت على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجـة في خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى بإخراج بعض الورثة ، أو بإدخال آخرين وأن الطريق الوحيد لإهدار حجيته صدور حكم قضائي على خلافه وقد أوجب القانون على الطالب إعلان خميع الورثة فإن لم يحضروا اهتروا مصادقين والثابت من الأوراق أن المستأنف (الطاعن) أعلن قانوناً في المادة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ وراثات بور سعيد ولم محضر واكتني بتقدم خطابين للسيد قاضي المحكمة وكاتب أول المحكمة يطلب فهما شطب الدعـوي وعدم إصدار الوراثة بمقولة قيامه بتقديم طلب إلى محكمة مصر القديمة لتحقيق مادة الوفاة والوراثة دون أن يقدم دليلا على أقواله ولم تلتفت محكمة بور سعيد إلى طلبه . وتسايرها المحكمة في ذلك وفيما انتهت إليه من إصدارها لقرارها ف ١٩٧٦/٤/٢١ (قـرار ضبط الإعلام الشرعي رقم ١٥٦ لسنــة ١٩٧٦ بور سعيد الجزئية) لأن عدم حضوره بتلك الجلسة رغم إعلانه قرينة على عدم صحة دعواه ومن ثم يكون الإشهاد الشرعي الصادر في ١٩٧٦/٤/٢١ حجة عليه ... والمستندات المقدمة من المستأنف عليه الثانى تثبت أن المرحوم كان له اسم شهرة هو. وأنه كان يوقع باسم شهرته وقد ثبت ذلك من بطاقته الشخصية الصادرة بتاريخ ١٩٥٤/٦/٨ من قسم الوایلی ووثیقی عقد زواجه بکل من و ومن الصورة الرسمية للإقرار القضائى الصادر منه بتاريخ ١٩٤٠/٩/٧ بأنه على قيد الحياة هو وزوجته وأولاده . . . و . . . و: . . ووالدته ووثيقة عقد زواج ابنته. . . . وصورة قيد ميلاد ابنته ، ، فضلا عن أن المستأنف أوضح فى طلبه رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٦ مصر القديمة أن والده المرحوم : توفى فى ١٩٧٦/٣/٦ وانحصر إرثه الشرعي في زوجه لل وأولاده البلغ و منته. و و المستأنف والمستأنف ضدهم ــ ومن ثم يكون المستأنف ناقض نفسه فى دعواه من أنه الوارث الوحيد لوالدهٰ المذكور وأقر بأحقية المستأنف ضدهم للإرث .:. وحيث إن الحكم المستأنف صميح وأسابه صيحة ولم يأت المستأنف بمسا بوجب إلغاؤه ، وحيث إن الطلبين

المرسلين منه إلى محكة بور سعيد الجزئية ليس فيهما ما يدل على النزاع وإنكار الوفاة والوراثة وقد تضمنا أنه قدم طلباً لمحكة مصر القديمة لإثبهات الوفاة والوراثة وطلبه المذكور أقر فيه صراحة بجميع الورثة – وصورة البطاقةالعائلية المقدمة من المستأنف عليه الثانى أمام محكمة أول درجة موضح بها أفراد أسرته وهم زوجته وأولاده وكشف توزيع مصروفات جنازة المرحوم موقع عليه من حميع الورثة بما فيهم المستأنف بما يؤكد أن الدعوى قائمة على غير أسساس ويتعين القضاء برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف به . وهو من الحمكم المستخلص موضوعي سائغ مما له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها وفيه الرد الضمني المسقط لكل قول أو حجة مخالفة ساقها الطاعن بما يكون معه النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في عليق القانون والإخلال عن الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة كانت قد حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ولتخلفه عن الحضور قررت المحكمة شطب الدعوى ، فقام بتجديدها خلال الأجل المحدد لسماع الشهود تمسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أن المحكمة لم تجه إليه مما يشوب المحكم بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال عن الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت محكمة الموضوع غير المزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت أن من ظروف الدعوى والأدلة التى استندت إليها ما يكني لتكوين عقيدتها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما استخلصه سائغاً من المستندات المقدمة فيها ويكني لحمل قضائه حلى نحو ما ورد فى الرد عسلى النعى السابق ح فإن النعى يكون من على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة · وعضوية الساوة المستشارين / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وصلاح محمد أحمد ، وحسين محمد حسسين ومحمد ماني أبو ع**تمورة ·**

({{})

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ قضائية ((احوال شخصية)) .

(۱) قانون ((القانون الواجب التطبيق)) • دعوى • ((تكييف الدعوى)) •
 أحوال شخصية ((حضائة)) ((طلاق))

تكييف التغريق بني الزوجين يسبب اعتناق الزوجة الاسلام واباء الزوج الدخول فيه _ خضرعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية ٠ م ١٠ مدنى ٠ اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد (مثال في حضانة)٠

(r) نقض « النعي غير المنتج » • حكم « تسبيب الحكم » •

اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه • النمى على ما استطرد اليه في أسبايه تزيدا ويستقيم الحكم بعوته • غير منتج •

١ - إذ كان المرجع في تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الإسلام وإياء الزوج الدخول فيه هو الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون المصرى العام في مسائل الأحوال الشخصية وذلك وفقاً للمادة ١٠ من القانون المدنى . وهذا التفريق – وعلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة – يعتبر طلاقاً وليس بطلاناً للزواج يعود إلى بداية العقد وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٠٥٣ من القانون المدنى اليونانى تنص على أنه :

« إذا حكم بالطلاق حال حياة الزوجين فإن حضانة الطفل تكون لمدى الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما » وإذ كان الثابت بالأوراق أن المطعرن عليها بعد أن اعتنقت الإسلام أقامت الدعوى رقم ... كلى أحوال شخصية أجانب الإسكندرية ضد الطاعن للحكم بالتفريق بينهما بسبب إبائه الإسلام وقضى لها بالتفريق أى بالطلاق ولم يكن فى جانها أى خطأ فإن حضانة ابنها من الطاعن تكرن لها طبقاً نبص الفقرة الأولى من المادة ١٩٠٣ من القانون الملك اليونانى المشار إليها ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض

Y _ إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بتأبيد الحكم الابتدائى برفض الدعوى _ وعلى ما سلف بيانه فى الرد على سببى الطعن الأول والثانى - أن الطاعن لا حق له فى حضانة الصغير وأن حضانته للمطعون علها باعتبارها مدعية الطلاق ولم ينسب إلها خطأ ما وذلك طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠٥٣ من القانون المدنى اليونانى ، وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضائه فإن النعى عليه فها استطرد إليه فى أسبابه من أن مصلحة الصغير تقتضى حضانته لأمه لا يعدو أن يكون تزيداً يستقم الحكم بدونه ، ويكون النعى عبدا السبب _ وأياً كان وجه الرأى فيه _ غير منتج .

الحكمـة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقــرير الذى تلاه الســيد المستشار المقـر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٨١ أحوال شخصية أجانب
أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإلزامها
بتسلم الصغير « نيقولا » إليه وقال بياناً لها أنهما يونانيان الجنسية وأنه تزوجها
فى ١٩٧٧/١٠/١ وفقاً لشريعة طائفة الروم الأرثوذكس وبعد ذلك اعتنقت
دين الإسلام وصدر فى ١٩٧٣/١/٢٨ الحكم فى الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ الحكم المنافقة بفسخ عقد زواجهما
أحوال شخصية (أجانب) الإسكندرية الابتدائية بفسخ عقد زواجهما
وإذ كان صغيره منها (نيقولا) ما زال فى حضانها وقد جاوز عمره العشر
سنوات وعق له طلب حضانته وفقاً لأحكام القانون المدنى اليوناني فقد أقمام
الدعوى وفى ١٩٨٢/٤٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطماعن

هذا الحكم بالاستثناف رقم 1 لسنة ١٩٨٢ق أحوال شخصية أجانب الإسكندرية وفي ١٩٨٣/٦/٢٩ حكمت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فهما الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن المادة بالعلاق فإن حضانة الطفل تكون لمدعى الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما وتقضى فقرتها الثانية بأنه إذا حكم بالطلاق لحطأ الزوجين المشترك فإن حضانة الابن الذى جاوز العاشرة تكون للأب ويسرى حكم هذه الفقرة فى حالة صدور حكم ببطلان الزواج وذلك طبقاً للادة ١٥٠٥ من القانون المذكور ، ولما كانت المطعون عليها قد اعتنقت الإسلام واستصدرت حكماً ببطلان زواجه مها العاشرة من عمره ومن ثم يحق له حضانته طبقاً للمادت برفض دعواه محقه فى حضانة ابنه على سند من حكم الفقرة الأولى من وقضى برفض دعواه محقه فى حضانة ابنه على سند من حكم الفقرة الأولى من المادة المشار إليها باعتبار أن طلاق المطعون عليها منه بسبب اعتناقها الإسلام ليس فيه خطأ من جانها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أنه لمما كان المرجع فى تكييف التفريق بن الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الإسلام وإباء الزوج الدخول فيه هو الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون المصرى العام فى مسائل الأحوال الشخصية وذلك وفقاً للمادة ١٠ من القانون المدنى وكان هذا التفريق – وعلى أرجع الأقوال من مذهب أبى حنيفة – يعتبر طلاقاً وليس بطلاناً للزواج يعود إلى بداية العقد وكانت الفقرة الأولى من الممادة ١٥٠٣ من القانون المدنى الونانى تنص على أنه : وإذا حكم بالطلاق حال حياة الزوجين فإن حضانة الطفل تكون لملحى الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما وكان الثابت بالأوراق أن المطعون

علما بعد أن اعتقت الإسلام أقامت الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ كلى أحوال شخصية أجانب الإسكندرية ضد الطاعن للحكم بالتفريق بيسما بسبب إبائه الإسلام وقضى لها بالتفريق أى بالطلاق ولم يكن من جانبا أى خطأ ، فإن حضانة ابها من الطاعن تكون لها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى المشار إليها وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظسر وأقام قضاءه برفض دعوى الطاعن نحقه فى حضانة الابن على قوله : « ... بأن نص المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى الواجب النطبيق على واقعات الدعوى والمقدم حافظة مستندات المستأنف (الطاعن) قد نصت على أنه : « ... ومعى ذلك أن حضانة الطفل حتى ولو بلغ سنه أكثر من العاشرة تكون لمدعى الطلاق وهي هنا المستأنف عليها (المطعون عليها) إذ لم ينسب إليها خطأ لمدعى الطلاق وهي هنا المستأنف عليها (المطعون عليها) إذ لم ينسب إليها خطأ ما وأن سبب الطلاق هو اعتناق الإسلام وهو أمر فى حد ذاته لا يعد خطأ منا ... ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعمى بالسبب انتالت للطعن على الحكم المطعون فيسه القصور فى التسبيب والإخلال عق الدفاع وفى بيان ذلك يقول : إن الحسكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى الذى قضى برفض الدعوى فقد جرى فى قضائه على أن مصلحة الصغر تقتضى أن يكون فى حضانة أمه إعمالا لمرخصة المقررة للمحكمة عوجب الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٥١ من القانون المسلف الونانى فى حين خلت أوراق الدعوى من دليل على قيام هذه المصلحة ، كما وأن محكمة الاستئناف أثارت هسذا السبب الجديد من تلقاء نفسها دون أن تطرحه على الحصوم أثناء المرافعة لتمكيم من تحقيق عناصره الواقعية إثباتاً وهو ما أعجز الطاعن عن إبداء دفاعه بشأنه مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والإخلال محق الدفاع :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لمما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدعوى ــ وعلى ما سلف بيانه فى الرد على سببى الطعن الأول والثانى ــ إن الطاعن لا حق له فى حضانة الصغير وأن حضانته للمطعون علمها باعتبارها مدعية الطلاق ولم ينسب إليها خطأ ما وذلك طبقاً للفقرة الأوتى من المـادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضائه فإن النمى عليه فيا استطرد إليـه فى أسبايه من أن مصلحة الصغير تقتضى حضانته لأمه لا يعدو أن يكون تزيداً يستقيم الحكم بدونه ويكون النمى جذا السبب ـ وأياً كان وجه الرأى فيه _ غير منتج وغير مقبول .

و حيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۷ من يناير سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار // مجید جلال الدین رافع نائب رئیس المحکمة ، وعضویة السادة المستشارین / مرزوق فکری نائب رئیس المحکمة وصلاح محید أحمد ، حصین محمد حسسن ومحمد مانی ابو متصورة ۰

(27)

الطعن رقم }7 لسنة ٥٥ قضائية ((أحوال شخصية)) . (٢٠١) دستور « المحكمة الدسـتورية العليا » • احوال شخصية « طـلاق : متمة)) .

(۱) صدور حكم بعدم دستورية نص تشريص • أثره • عدم جواذ تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشر الحكم في الجريدة الرسمية • م ۱۷۸ من الدستور ، م 21 من قانون المحكمــة الدستورية العليا • مؤدى ذلك • عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاذ قوة الامر المقطى •

(مثال بشأن حكم نهائي في متعة) •

(۲) أحوال شخصية ، حكم «بيانات الحكم » .

الاصل فى الاجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك • خلو معضر الجلسات مما يشير الى عقدماً فى علانية • مفاده • أن المعوى نظرت فن غرفة المصورة • سبق نظرها فى جلسات علنية • لا أثر له طالما نظرت أخبرا فى جلسة منعقدة فى غرفة المسسورة وتقرر حجزها للحكم فيها •

(۲) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الادلة » •

تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيع ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تقننع به · من سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم حكمها على أسباب ســــالفة تؤدى الى النتيجــــة التي ينتهى الهها ·

١ - مفاد المادتين ١٧٨ من الدستور ، ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الرسمية ، فلا يجوز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ، ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالحقوق والمراكز التى نكون قد استقرت من قبل محكم حاز قوة الامر المقضى .

وإد كان الحُكَم المطعون فيه قد صلو من محكمة استثناف طنطا و مأمورية

بها ، في ١٩٨٥/٣/٢١ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعاً لعـدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الاعتبادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يمس يحق المطعون ضدها في المتعة المقضى ما بالحكم المطعون فيه .

٧ – الأصل فى الإجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمى أول درجة والاستئناف أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة فى عدة جلسات آخرها فى التي تقرر فيها حجزها للحكم وفى الاستئناف بحلسى وفيها تم حجرز الاستئناف للحكم ولم يشر فى محاضر هذه الجلسات إلى عقدها فى علانية تما يفيد أنهما انعقدت فى غرفة المشورة ما دام أن الطاعن لم يقدم الدليل على خلاف ذلك . فإن النعى يكون على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد طرحت من قبل أمام محكمى أول درجة والاستئناف فى جلسات علنية طلما أنها عرضت أخيراً فى جلسة منعقدة فى غرفة المشورة ونظرت فيها .

٣- لحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واستخلاص ما تقتيم به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائفة تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها .

المحكمية

بعمد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السبيد المستشمار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨٧ كلى أحوال شخصية بها دائرة قليوب - ضد الطاعن للحكم بإلزامه بأن يؤدى لها متعة . وقالت شرحاً لها أنه دخل بها فى زواج صحيح وإذ طلقها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٤/١/١٩ بإلزام الطاعن بأن يؤدى إلى المطعون علمها مبلغ ٧٢٠ جنها متعة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ١٧ ق أحوال شخصية طنطا - مأمورية بها - وبتاريخ فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الرمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقرل إن الحكم فرض المنعة بالتطبيق لنص المادة ١٩٢٩ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ وإذ قضت المحكمة الدستورية المعليا بعدم دستورية هدذا القرار بقانون مما يمتنع معه تطبيقه ، فإن الحليا بعدم دستورية وقد أقام قضاءه على سند من نصوصه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ١٧٨ من الدستور على أن « ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسر النصوص النشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار ، وفى الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أنه : « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم » مفاده أنه مى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى فلا بجوز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالى لنشر هسدا الحكم فى الجريدة الرسعية ، ومن ثم فإنه لا يمس — وعلى ما أفصحت عنسه

المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة اللمستورية العليا رقم 48 لسنة 1979 – الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل محكم حاز قوة الأمر المقضى لمل كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة استئناف طنطا «مأمورية بنها» في ١٩٨٥/٣/٢١ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعاً لعدم جواز الطعن فيسه بطرق الطعن الاعتبادية وذلك من قبل نشر حكم الحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١ فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يمس محق المطعون ضدها في المتمة المقضى بها بلك كم المطعون فيه ويضحى النهى ولا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقول إن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة وفى الاستثناف فى جلسات علنية بالمخالفة لنص الممادة ٨٧١ من قانون المرافعات التى توجب نظر دعاوى الأحوال الشخصية فى غرفة مشورة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الأصل فى الإجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم النائيل على خلاف ذلك وكان الثابت من محساضر جلسات محكمى أول درجة والاستثناف أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة فى عدة جلسات آخرها فى ١٩٨٣/١١/١٧ التى تقرر فيها حجزها للحكم وفى الاستثناف بجلسى ١٩٨٤/١٠/١٨ و ١٩٨٥/١/٣٣ وفيها تم حجسز

الاستئناف للحكم ولم يشر فى محاضر هذه الجلسات إلىعقدها فى علانية مما يفيد أنها انعقدت فى غرفة المشورة ما دام أن الطاعن لم يقدم الدليل على خلاف ذلك ، فإن النمى يكون على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد طرحت من قبل أمام محكمنى أول درجة والاستئناف فى جلسات علنية طالما أنها عرضت أخيراً فى جلسة منعقدة فى غرفة المشورة ونظرت فيها وتقرر حجزها للحكم فها .

وحيث إن الطاعن ينعى بباق أسباب الطعن على الحكم المطعرن فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقرل إن الحكم المطعرن فيه عول فى قضائه بالمتعة للمطعون علمها على أقوال شاهدمها مع أنهما لم يبينا فى شهادتهما سبب الطلاق ، واستبعد الحكم سبباً لهذا الطلاق ما ثبت فى الجنحة وتم ٢٠٠٤ لسنة ١٩٧٩ قسم ثانى شهرا الحيمة من أن المطعون علمها مكنت زوج ابنتها من الدخول مها عنوة بمما مخالف قواعد الشريعة الإسلامية والعرف كما استدل الحكم على يساره من الحكم رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ أحوال شخصية مركز بها الصادر بنفقة المطعون علمها ضده رغم أن مقدرته المالية تغيرت لزواجه بأخرى بما يشوب الحكم بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب.

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إلها منهسا واستخلاص ما تقتنع به ما دامت نقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التي ينتهي إلَمَّا.وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التي قدمها الطرفان وأقوال شبودهما قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى بفرض متعة للمطعون علمها على قوله: ﴿ وحيث أنه عن موضوع الاستثناف فإنه عراجعة أقوال شاهدى المستأنف علمها وهي المكلفة بالإثبات تبنن أشهدا أن المستأنف تزوج بالمستأنف علمها ودامت العشرة بينهما نحو ثلاثين سنة وأنه طلقها لزواجه بأخرى حديثة السَّروأن المستأنفهوالمتسبب في الطلاق والشهادة سده المثابة كافية في إثبات عناصر الدعوى حيث يشترط لاستحقاق المتعة ألا يكون الطلاق برضا المطلقة ولا بسبب من قبلها والطلاق الغيابى يدل على أن الطلاق كان بغر رضاها والبينة أثبتت أنه بدون سبب من قبلها وبينـــه الإثبات مقدمة على النبي فضلا عن أن ما ساقه شاهد المستأنف وما ورد بالجنحة المقدم صورتها من المستأنف ليس فها من الدلالة القاطعة بأن المستأنف علمها كان لهـا يد في مسألة الدخول بابنة الطرفين لأن زوج البنت كان قد عقد قراسًا فعلا قبل الدخول بوكالة والدها وهذه مسائل تحصل كثيراً ومفاد ذلك أن زواج بنتهما تم برضا المستأنف يضاف إلى ذلك أن دخول زوج البنت جاكان في عام سُنة ١٩٧٩ والطلاق في ١٩٨١/٣/٢٧ وقد تبين من حكم النفقة أنه حكم عليه بنفقة قدرها عشرون جنهاً شهرياً ولم يثبت أن حالته تغيرت من

وقت فرض النفقة ، فإذاما قضى الحكم المستأنف بالمتعة بمثل ما فرض للنفقة المرادة المرادة المرادة الروجة وهى نحو ثلاثين عاماً فإن فحكم المستأنف يكون قد جاء صحيحاً مطابقاً للقانون والواقع ، وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت فى الأوراق ومؤدى إلى النيجة التى انهى إلها ويكنى لحمل قضائه فإن النمى عليه بالفساد فى الاستدلال والقصور المهيب يكون على غر أساس!

وحبث إنه لما تقدم يتعين وفض الطعن ۽

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ، وعضموية السسسادة المستشارين / جرجس اسحق ، د و رفعت عبد المبيد ، السيد السنياطي واحمد مكي -

(£ \mathfrak{\pi}{2})

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ قضائية :

قانون ((التفسير التشريمي)) ((سريان القانون من حيث الزمان)) • حكم ((تسبيبه)) •

مبانى الفنادق والمحلات التجازية والمنشأت السياحية ، عدم دخولها في مدلول عبارة المبانى السكنية ومبانى الاسكان الادارى الواردة بالفقرة الاولى من الحادة السادحة من المقانون الاسكنية ١٩٧٦ ، نص الحادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٦ ، نظم من جديد الحسالات التي يخضع الترفيص ببنائها لمرض الاكتتاب في صندات الاكتتاب ، عدم اعتباره تفسيرا تحريبالنص تلك القفرة التي المقاما ، فؤداد ، عدم خضوع الرخيص بمبانى الفتادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب في صندات الاسكان ، مخالفة ذلك ، خطاً ،

يدل نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٩ ،

المعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل تعديله بالقوانين ٣٤ لسنة ١٩٧٩ وقبل تعديله بالقوانين ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ،

لا نسنة ١٩٨٧ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ – على أن لكل من عبارتى « المبانى السكنية » و « مبانى الإسكان الإدارى » مدلولا مختلف عن مدلول العبارة الأخرى ،

ولما كان البين من نص الفقرة الرابعة من المادة الحامسة من اللائحة التنفيسلاية ولم المنازة الحاملة ، ومن المادة الرابعة عشرة من هذه اللائحة والنماذج الملحقة بها ، ومن أحكام المادتين ٤٩ ، ١٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٦ – الواردتين في الفصل الأول من الباب الثاني في شأن هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع – أن عبارة « المباني في شأن هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع – أن عبارة « المباني الدائم من « مبانى الإسكان الاقتصادى و المتوسط وفوق المتوسط والفاخر » ، المدائم من « مبانى الإسكان الاقتصادى و المتوسط وفوق المتوسط والفاخر » ، والتجارية والثقافية والسياحية أو الفندقية والرياضية والاجهاعية والدينيسة والمتجارية والمغان السياحية لا تفخل معلمة والمائي السكنية ، عام مفاده أن الفنادق والمحبان والتجارية والمنافيسة والمتجارية والمنافيسة والمتحدية والمنافيسة ، مما مفاده أن الفنادق والمحبان والتجارية والمنات السياحية لا تفخل مؤلى عبارة « المبانى السياحية لا تفخل مؤلى عبارة « المبانى السياحية والمنافيسة » ما مفاده أن الفنادق والمحبان والمنافية وا

وكانت تشريعات الإسكان والمبانى المشار إلىها قد خلت من تحديد معنى خاص لمبارة مبانى الإسكان الإدارى، وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بدأتها لا يتسم أيضاً لمبانى الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية ــ وهو ما أكده منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ فيما نص عليه من أنه « يقصــد بالمبانى السكنية ومبانى الإسكان الإدارى ، فى تطبيق حكم المــادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، المبانى التي تضم وحدات تخصص لأغراض السكن الدائم « شقق سكنية » والوحدات التي تخصص لشغلها بواسطـة المكاتب . ولا تعتىر في حكمها مبانى الفنادق والمنشآت التجارية والصناعية والمبانى الملحقة بها ، لما كان ذلك ، فإن مبانى الفنادق لا تكون داخلة في مدلول عبارة . « المبانى السكنية ومبانى الإسكان الإدارى » الواردة بنص المادة السادسة المشار إلها ، ولا وجه للقول بأن المــادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد تضمنت تفسراً تشريعياً لعبارة « مبانى الإسكان الإدارى » يتعن العمل به منذ العمل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ذلك أن التفسر التشريعي هو التفسر الذي يضعه المشرع ليكشف به عن حقيقة مراده من المعانى التي محتملها تشريع سابق ، فيعتبره جزءاً منه بجلو به ما يكتنفه من ذلك الغموض والإبهام بمــا يتعين معه تطبيق التشريع الأصلي بالمعني الذي يحدده هذا التفسير على كافة الوقائع الى حدثت منذ صدور ذلك التشريع ما لم تكن قد صدرت بشأنها أحكام قضائية مهائية ، ولا يعد تفسر أ تشريعياً ذلك الذي مخرج على أحكام نص سابق أو يلغيه أو يعدله محكم مخالفه أو يستحدث معنى جديداً لم تكن تحتمله عباراته دون أن ينص على سريانه استثناء بأثر رجعي فلا ينعطف أثره على الماضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه ، ولما كانت المـادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمــادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن : « يكون الاكتتاب في سـندات الإسكان المنصوص علمها في المادة (٦) من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... مقصوراً على مبانى الإسكان الإدارى ومبانى الإسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ، ويقصد بالإسكان الإداري في تطبيق هذا الحكم ــ مبانى المكاتب والمحال التعجارية والفنادق والمنشآت السياحية ، وكان مؤدى هذا النص أن المشمرع

نظم به من جديد الحالات الى محضع الترخيص بينائها لشرط الاكتتاب ــ فاستبعد مبانى الإسكان الاقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط من الخضبوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمها - بعد أن كانت خاضعة له مني بلغت قيمها خسين ألف جنبه فأكثر ــ وأخضع لهذا الشرط مبانى الإسكان الفاخر ولو قلت قيمها عن النصاب المشار إليه ـ بعد أن كان خضوعها منوطاً ببلوغ هــذا النصاب - كما أخضع لهذا الشرط ، وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً ، مبانى المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية التى اعتىرها فى تطبيق هذا التنظيم الجديد من مبانى الإسكان الإدارى – بعد أن كانت عـــدا – النوع الأول منها غير خاضعة له ولم تكن تحتملها عبارات النص السابق ــ وكان هذا التنظيم الجديد لَّاحوال الاكتتاب من شأنه أن يلغى التنظيم السابق المنصوص عليه في الْفَقْرَة الأولى من المـادة السادسة من القانون ١٠٧ لْسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون المدنى ، فإن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يكون نصاً تفسيرياً لتلك الفقرة التي ألغاها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الترخيص ببناء الفندق موضوع الدعوى نخضع لشرط الاكتتاب المنصوص عليه بالمادة السادسة سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأوبله .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرو والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استرنى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن محافظة القاهرة (المطعون ضدها) أقامت الدعوى ١٠١٧٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لهما مبلغ مليون وأربعائة وستين ألف جنيه قيمة الاكتتاب فى سمندات رحللإسكانيند. وقالت بياناً للثالث إن المادة المسادسة من القانون ١٠٠٤ المستعام ١٩٧٦

اشترطت الترخيص ببناء " المبانى السكنية ومبانى الإسكان الإدارى ، التي تبلغ قيمتها خسن ألف جنيه فأكثر أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتتاب بنسبة ١٠٪ من قيمة المبنى في سندات الإسكان- التي تصدرها وزارة المالية وتحدد فائدتها وفقآ للسعر السائد محليآ وذلك بموجب الممادتين الرابعة والخامسة من القانون المشار إليه ــ وأن الشركة الطاعنة استصدرتٌ في ١٩٧٨/٨/١٠ ترخيصاً برقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ببناء فندق شىراتون الجزيرة بتكلفة إجاليـة قدرها أربعة عشر مليوناً وسيمائة ألف جنيه دون أن تقدم ما يدل على قيامها . بذلك الاكتتاب ــ تأسيساً على أن الفنادق لا تدخل في مدلول المباني التي تخضع لهذا الشرط . ولمـا كانت المـادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد اعتبرت الفنادق من تلك المبانى ــ وهو ما يعد تفسراً تشريعياً للنص السابق ويتعن العمل به من تاريخ نفاذ القــانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، وكانت الشركة الطَّاعنة قــد رفضت هذا النظر فقد أقامت علمها دعواها بالطلبات السالفة ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٤/٦/٢٤ إلىهاد الطلبات . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستثناف ٩٢٥ لسنة ١٠١ق . ومحكمة الاستثناف حكمت في ١٩٨٥/١١/١٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة ممذكرُة أبدت فها الرأى برفض الطعن وعرضُ الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها : وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ـــ وتقول فى بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه على أنَ

الفنادق تدخل في عموم عبارة و المبانى السكنية ، المنصوص عليها بالمادة السادسة من القانون ١٩٠٧ لسنة ١٩٧٦ و تدخل أيضاً في مدلول عبارة و مبانى الإسكان الإدارى ، الواردة بالنص ذاته ، لأن القانون ٢ لسنة ١٩٨٧ تضمن تفسيراً تشريعياً لهما قضى بذلك في حين أن هذا القانون استحدث حكماً جديداً للمبانى التي تخضع لشرط الاكتتاب و تعريفاً لتلك العبارة ويغاير مفهومها السابق وقصر العمل بذا التعريف على تطبيق ذلك الحكم فلا يعد نفسيراً تشريعياً للنص السابق وحيث إن هذا النعى في علمه ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة وحيث من القانون ٢٠٠ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون ٢٠٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل

تعديله بالقوانش ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ٢ لسنة ١٩٨٧ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ عـلي أنه ﴿ يَشْتُرُ طُ لَلْتُرْحِيصُ بَيْنَاءُ الْمِبْلَىٰ السَّكَنيَّةِ وَمَبَّانِي الْإِسْكَانَ الْإِدَارَى الَّتِي تَيْلُغُ قيمتها خسن ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الأرض أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتتاب في سندات الإسكان بواقع عشرة في الماثة من قيمة المبنى »يدل على أن لكل من عبارتى «المبانى السكنية» و «مبانى الإسكان الإدارى ، مدلولا نختلف عن مدلول العبارة الأخرى . ولمما كان البين من نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون 107 لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ــ الذي صدر القــانون ١٠٧ لسة ١٩٧٦ مرتبطاً به ومكملا له في مجاله ــ ومن نص المــادة الرابعة عشرة من هذه اللائحة والداذج الملحقة بها ، ومن أحكام المـادتن ٤٩ ، ٥١ من القانون 24 لسنة ١٩٧٧ ـــ الواردتين في الفصل الأولُّ من البَّابِ الثاني في شأن هــدم المبانى غر السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع - إن عبارة « المباني السكنية » تنصرف في هذا المحال إلى المباني التي يرخص ببنائها لغرض السكن الدائم من « ماني الإسكان الاقتصادي والمتوسط وفوق المترسط والفاخر » ، وإن عبارة «المبانى غر السكنية» تشمل ما عدا ذلك من المبانى « الصناعية والتجارية والثقافية والسياحية أو الفندقية والرياضية والاجماعية والدينية والمستشفيات والمدارس والملاهى وغرها ، . مما مفاده أن الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية لا تلخل في مدلول عبارة « المباني السكنية » ، وكانت تشريعات الإسكان والمبانى المشار إلىها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة و مبانى الإسكان الإدارى ، ، وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بذاتها لا يتسع أيضاً لمبانى الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية ـ وهو ما أكده منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ فيا نص عليه من أنه و يقصد بالمباني السكنية ومبانى الإسكان الإداري في تطبيق حكم المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المبانى التي تضم وحدات تخصص لغرض السكن الدامم (شــقق سكنية) والوحدات الى تخصص لشغلها بواسطة المكاتب . ولا تعتبر في حِكُمُهَا مِبْانِي الفنادق والمنشآت النجارية والصناعية والمباني الملحقة ما ، ، ﻠﯩﺎ ﻛَﺎﻥ ﺫﻟﻚ ، ﻓﺎﻥ ﻣﺎﻧﻰ ﺍﻟﻔﻨﺎﺩﻕ ﻻ ﺗﻜﻮﻥ ﺩﺍﺧﻠﺔ ﻓﻰ ﻣﺪﻟﻮﻝ ﻋﺒﺎﺭﺓ ﻫ المبـانى

السكنية ومبانى الإسكان الإدارى » الواردة بنص المادة السادسة المشار إلها. ولا وجه للقول بأن المــادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد تضمنت تفسراً تشريعياً لعبارة « مباتى الإسكان الإدارى » يتعن العمل به منذ العمل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، وذلك أن التفسير التشريعي هو التفسير الذي يضعه المشرع ليكشف به حقيقة مراده من المعانى التي محتملها تشريع سابق فيعتره جزء منه بجلو به ما يكتنفه من ذلك الغموض والإسهام بمما يتعين معــه تطــق التشريع ألأصلي بالمعنى الذي محدده هذا التفسر _ على كافة الوقائع التي حدثت منذ صدور ذلك التشريع ما لم تكن قد صدرت بشأنها أحكام قضائية نهائية ولا يعد تفسيراً تشريعياً ذلك الذي بخرج على أحكام نص سابق أو يلغيه أو يعدله محكم مخالف أو يستحدث معنى جديداً لم تكن تحتمله عباراته دون أن ينص عـلى . سريانه استثناء بأثر رجعي فلا ينعطف أثره على المـاضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمـادة السادسة من القـانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن « يكون الاكتتاب في سندات الإسكان ﴿ المنصوص علمها في المـادة (٦) من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... مقصوراً على مبانى الإسكان الإدارى ومبانى الإسكان الفاخر وذلك مهما بالغت قيمتها . ويقصد بالإسكان الإدارى ــ فى تطبيق هذا الحكم ــ مبانى المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية » ، وكان مؤدى هذا النص أن المشرع نظم به من جديد الحالات التي يخضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتـاب - فاستبعد مبانى الإسكان الاقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط من الخضوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها ــ بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيم با خسن ألف جنيه فأكثر وأخضع لهذا الشرط مبانى الإسكان الإدارى ومبانى الإسكان الفاخر ولو قلت قيمتها عن النصاب المشار إليه - بعد أن كان خضوعها منوطاً ببلوغ هذا النصاب ــ كما أخضع لهذا الشرط ، وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً ، مبانى المكاتب والحال التجارية والفنادق ، والمنشآت السياحية التي اعتبرها في تطبيق هذا التنظيم الجديد من مبانى الإسكان الإداري _ بعد أن كانت عدا النوع الأول منها غير خاضعة له _ ولم تكن

لمناقشة باقى أوجه الطعن .

تحتملها عبارات النص السابق _ وكان هذا التنظم الجديد لأحوال الاكتتاب؟ من شأنه أن يلغى التنظم السابق المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المسادة السادسة من القانون ١٠٧١ لسنة ١٩٧٦ و ذلك تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون المدنى ، فإن نص المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٨٧ لا يكون نصا تفسرياً لتلك الفقرة التى ألغاها ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الترخيص ببناء الفندق موضوع الدعوى مخضم لشروط الاكتتاب المنصوص عليه بالمادة السادسة سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و تأويله عما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة قد أخطأ فى تطبيق القانون و تأويله عما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ووفض الدعوى :

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

({ { { { { { } { } { } { } { } { } } } }

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ القضائية :

دعوى « التدفاع في الدعوى » . حكم « تسبيب الحكم » . محكمة الموضوع. يسح « التسليم » •

الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها • شرطه-نسبك المسترى بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المسترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يعه • دفاع جوهرى • الخفال الرد عليه • قصور •

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إلها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه ما يجوز أن يتر تب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى بجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه فى أسباب الحبكم ... لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك ... - أمام - محكمة الاستئناف ... بأنه لا بجوز للمطعون عليها الأولى أن تنزع منزل النراع من يده طالما لم تنتقل إلها ملكيته بالتسجيل لأنه يضع اليد عليه باعتباره مشرياً له من ذات البائع إليها بعقد ... قضى مصحته ونفاذه ... ، وكان هذا الدفاع جوهرياً إذ قد يتر تب على محته وتحقيقه نغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناوله وأغفل الرد عليه يكون قد عاره القصور فى النسبيب .

الحكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . ِ

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٩٧١ سنة ١٩٧٩ مدنى دمهور الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعن وباقى المطعون عليهم بأن يسلموا لهما المنزل المبين بها ، وقالت بياناً لهما إنها الشرقه من مورجم المرحوم بعقد مؤرخ ١٩٦٥/١/١ قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٢٨٨ سنة ١٩٧٠ مدنى دمنهور الابتدائية ، غير أنه وورثته من بعده امتنعوا عن تسليمه إليها ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨ حكمت المحكمة بالتسليم . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف الإسكنلوية (مأمورية دمبور) بالاستثناف رقم ٤٤٩ سنة ٣٦ قى مدنى ، وبعد أن قدم الحيير الذى ندبته المحكمة تقريره — حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيا الرأى برفض الطعن : وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة أبدت فيا الرأى برفض الطعن : وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة أبها.

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه لا يجوز للمطعسون عليها الأولى أن تطاب إلزامه بتسليمها منزل النزاع لأنه يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف الصادر إليها عنه ، إذ سبق أن اشتراه من ذات البائع لها بعقد مؤرخ ١٩٦٣/٣/٢ قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٧٠ مدنى كوم حادة وبأنه الأجدر بالحابة طالما أن ملكيته لم تنتقل إليها ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع فيكون معية بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطاب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه بجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه فى أسباب الحكم، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك فى المذكرة المؤرخة بأنه لا بجوز الدعوى المحكم، بأنه لا بجوز الدعون علم الأولى أن تنزع منزل النزاع من يده طالما لم تنتقل

إليها ملكيته بالتسجيل لأنه يضع اليد عليه باعتباره مشترياً له من ذات البائعة. لما بعقد مؤرخ ٢ ١٩٧٧ قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٥ ٣ سنة ١٩٧٠ الملنى كوم حمادة ، وكان هذا الدفاع جوهرياً إذ قد يترتب على عثه وتحقيقه تغيير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناوله وأغفل الردعليه بكون قد عاره القصير فى التسبيب عما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث عليه بكون العلمين.

جلسة ۲۸ من يناير سنة ۱۹۸۷

جریاسة السید المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئیس المحكمة ، وعفسویة السسادة المستشارین ماهر قلادة نائب رئیس المحكمة ، مصطفی زعزوع ، حسین علی حسین ، وحمدی محمد علی -

$(\xi \circ)$

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٢ القضائية :

حكم ((تسبيب الحكم)) ((التسبيب العيب)) .

طلب المستأجى التعويض لطرده من الدين المؤجرة • تأسيس ذلك على اخفاه المؤجرة عنه بسوء قصد أن الدين مؤجرة لأخر قفى بطرده ابتدائيا من القضاء المستعجل • رفض دعرى التعريض استفادا الى حق المؤجرة فى التأجير لاخر بعد صدور الحكم ابتدائى بطرد المستأجر • قصور • علة ذلك •

المقرر فى قضاء هذه المحكة أنه يشرط لصحة الحكم أن تكون أسبابه منصبة على مقطع النزاع فى الدعوى ، فإذا لم تكن كذلك ، بل كانت دائرة حول نقطة غير جوهرية فيها ، كان قاصر الأسباب لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن الطاعن أقامها طالباً الحكم بإلزام المطعون ضده بتعويضه عن الأضرار التى أصابته نتيجة طرده من شقة الزاع ، التى اجرته إياها ، وأسس ذلك على أنها أخفت عنه بسوء قصد أن الشقة كانت مؤجرة لآخر قضى بطرده منها محكم من القضاء المستعجل بنى على إجراءات باطلة ، وأنها قامت بقنيذه قبل أن يصبح نهائياً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتجه إلى محت حق المطعون ضدها فى تأجر شقة الزاع قبل صرورة الحكم بطرد المستأجر السابق نهائياً ، ولم يعن ببحث الواقعة الجوهرية التى أسس عليها الطاعن طلب التعويض. وهى واقعة إن صحت قد يتغير بها وجه الرأى فيا انهى إليه الحكم من ننى الحطأ المرجب لمسؤلية المطعون ضدها ، فإنه يكون قاصر التسبيب .

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراقِ وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار لمقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ نتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى جنسوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى إليــه مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقَّت والفوائد القانونية من ناريخ وفع الدعـــوى حتى تاريخ الســـداد _ تأسيساً على أنها أجرت له الشقـة المبينة بالصحيفة ، وأخفت عنـه أن هناك مستأجراً سابقاً للعنن ، حصلت على حكم مستعجل بطرده منها بناء على إعلان باطل ، وأنه فُوجئ بعد إقامته مها ، بعودة ذلك المستأجر إليها ، تنفيذاً لحكم صدر له فى الاستثناف بالغاء الحكم المستأنف ، وقد ترتب على ذلك أن طرد الطاعن من العين بعــد أن استقر بها وأنفق علمها الكثير وكانت المطعون ضدها قد تقاضت منه مبلغ ٤٢٠٠ جنيـه « بدل إخلاء ، قضت محكمة الدرجة الأولى ببطلان عقد الإبجار المحرر بين الطاعن والمطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥ وبإلزامها بأن تدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثنافين رقمي ٨٦٦٥ لسنة ٩٧ ق ، ١٧٩ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٣/٥/٢٣ حكمت محكمة الاستثناف بعد ضم الاستثنافين بإلغاء الحكم الابتدائى وبرفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض دعواه بالتعويض على أساس عدم وقوع خطأ من جانب المطعون ضدها يرتب مسئوليها عن الضرر الذي أصابه، في حين أن هذا الحطأ يتمثل في إخفائها عنه بسوء نية سبق تأجيرها شقة النزاع لآخر قضى بطرده مها محكم من القضاء المستعجل قبل صيرورته نهائياً.

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشرط الحكم أن تكون أسبابه منصبة على مقطع النراع في الدعوى ،فإذا لم تكن كذلك ، بل كانت دائرة حول نقطة غير جوهرية فيها ، كان قاصر الأسباب لما كان ذلك وكسان الذَّبت في الدَّعوى أن الطَّاعن أقامها طالبًا الحكم بإلزام المطعون ضدها بتعويضه عن الأضرار التي أصابته نتيجة طرده من شُقة النزاع ، التي أجرته إياها ، وأسس ذلك على أنها أخفت عنه بسوء قصد أن الشقة كانت مؤجرة لآخر قضي بطرده مها محكم من القضاء المستعجل بني على إجراءات باطلة وأنها قامت بتنفيذه قبل أن يصبح نهائـــــــ ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتجه إلى محث حق المطعون ضدها في تأجير شقة النزاع قبل صرورة الحكم بطرد المستأجر السابق نهائياً ، وإلى محث أثر بنساء ، ذلك الحكم على إجراءات باطلة في حق الطاعن ، ولم يعن ببحث الواقعــة الجوهرية أتى أسس علمها الطاعن طلب التعويض ، وهي الادعاء بإخفاء المطعون ضدها عنه واقعة الإجارة السابقة ، وأن النزاع بشأنها لم يكن قد حسم بعد ، وهي واقعة إن صحت قد يتغير بها وجه الرأى فيما إنتهي إليه الحكم من نْي الحطأ الموجب لمسئولية المطعون ضدها ، فإنه يكون قاصر التسبيب ، بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة ،

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

. بوياسة السنيد المستشار / صيد عبد الباقى صيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ عبد المتصف عاشم ، وأحمد ابراهيم شابى نائبى رئيس المجيكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ومحمد وشاد مبروك -

(27)

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) تزوير . اثبات . اعلان . استئناف . بطلان .

الحكم بصحه المحرر _ أيا كان نوعه _ وفى الموضوع معا • غير جائز • م £ البيات • علة ذلك • عجز المستانف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطمن بالاستثناف • لايستتبع بطريق اللزوم سقوط حفه فى الاستثناف • تمسكه من بعســـد ببطلان ذلك الاعلان • جائز •

(٢) محكمة الموضوع · اثبات « اثبات بالبينة » ·

تعصيل فهم الواقع في المنتوى • من سلطة معكمة الموضوع • شرطه • ألا تخرج بأقوال الشهود عما يقيمه مقا**رفها •**

1 – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن مفاد نص المادة ؟ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا بجوز الحكم بصحة المحرر – أيا كان نوعه – وفى موضوع الدعوى معاً ، بل بجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم فى الموضوع ، وذلك حتى لا محرم الحصم الذى أخفق فى إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى فى الادعاء بالنروير ما يغنى عها ، وأن عجز مدعى تزوير إعلائه بالحكم المستناف – والذى من تاريخ حصوله يبدأ سريان مبعاد الطعن بالاستناف بالنسبة له – عن إثباته ، لا يستقيع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه باذ ليس فى القانون ما محول دون تمسكه ببطلان ذلك الإعلان – بعمد الحكم برفض الادعاء بالزوير لاختلاف نطاق ومرى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه .

. . لا لغي كان لحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الوقائع في

الدعوى والأخذ عما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالاتطمئن إليه مها ، إلا أنه ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت من الأوراق وألا تخرج بأقوال الشبود عما يفيسده مدلولهما .

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٤٣١ سنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٧٨/٢/١٤ وقال بياناً لهـا إن الطاعن باع له عوجب هذا العقد مساحة ٦ قراريط مبينة به لقاء ثمن مقداره ٧٥٠ جنيه ، غير أنه تقاعس عن تحرير العقد النهائي والتصديق عليه ، وبتاريخ ٢١/٦/٨٧٨ حكمت المحكمـة بصحة ونفـاذ ذلك العقد . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف أسيوط (مأمورية سوهاج) بالاستثناف رقم ٢٠٦ سنة ٥٥ ق مدنى ، ثم ادعى بتزوير إعلانه لهذا الحكم ، وبعد أن سمعتُ المحكمة شهود الطرفين نفاذاً لحكم النحقيقالذي أصدرته لإثبات ونني أن المحضر لم ينتقل إلى محل إقامة الطاعن وأنه سلم إعلان الحكم سالف الإشارة إلى شخص لا يقيم معه وليس من أقاربه أو أصهاره ــ حكمت بتـــاريخ ٢/١٣ سنة ١٩٨٣ برفضُ الادعاء بالتزوير وبسقوط حتى الطاعن في الاستثناف لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة_ مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه " الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جُدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ـ التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه

خالف نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات عندما قضى محكم واحد برفض الادعاء بتزوير ورقة إعلانه بالحكم المستأنف وبسقوط حقه فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وحرمه بذلك من إبداء أوجه بطلان هذا الإعلان ، وعول فى قضائه هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر فى أقواله أن المحضر انتقل إلى على إقامته فى ربع أولاد أحمد بجهينة الغربية وسلم ذلك الإعلان إلى ابن عمه ، فى حين أن هذا الشاهد لم يقرر أن المحضر انتقل إلى هذه الجهة وقرر أن من تسلم الإعلان لا يقيم معه ، وعلى أنه لم بججد أن هذا الإعلان قد تم فى ذات تسلم الإعلان قد تم فى ذات الموطن الذى أعلن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة افتتاح الدعوى على أساس أن من قد صحيفة الاستئناف ببطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى على أساس أن من تسلم الإعلان غير مقيم معه ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المـادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحـكم بصحة المحرر ــ أياً كان نوعه ــ وفى موضوع الدعوى معاً ، بل بجب أنْ يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الادعاء بالتزوير ما يغني عنها ، وأن عجز [مدعى تزوير إعلانه بالحكم المستأنف ــ والذى من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستثناف بالنسبة له ـ عن إثباته لا يستتبع بطريق اللزوم أن بكون قد سقط حقه فيه ، إذ ليس في القانون ما محول دون تمسكه ببطلان ذلك الإعلان ــ بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنن عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه ، وأنه ولئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن إليه منها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت من الأوراق وألا تخرج بأقوال الشهود عما يفيده مدلولها ، لما كانَّ ذلك ، وكان الحكم المطعون فَيه قد قضى في الادعاء بالنزوير وفي شكل الاستثناف ــ وهو ذاته

المبنى على الادعاء بالتزوير - مما ، وأقام قضاءه هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر في أقواله أن المحضر انتقل إلى محل إقامة الطاعن في جهيئة الغربية ربع أولاد أحمد وسلم إعلان الحكم المستأنف إلى ابن هم الذى تواجد بالمتزل وأن الأعر سلمه إلى الطاعن ، وعلى أن هذه الأقسوال تأمدت بأن إعلان ذلك الحكم ثم في نفس الموطن الذي أعلن الطاعن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة افتتاح الدعوى وهو ما لم بجحده ، رغم أن هذا الشاهد على ما يبعن من مطاأمة أقواله بمحضر التحقيق - لم يذكر أن الطاعن أعلن حيث يقيم مجموعة الغربية ربع أولاد أحمد وإنحا قرر أنه يقيم محوض الحراز وأن الحضر سلم الإعلان إلى ابن عمه في الطريق أمام منزله ، وأن الطاعن تمسك في صيفة الاستثناف ببطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى ، فإنه يكون قد حصل أقوال الشاهد المذكور تحصيلا فاسداً وخرج بها عن مدلولها وهو ما يعبيسه المخالفة القانون والتابت بالأوراق والفساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه له السبب دون حاجة إلى عث باق أسباب الطعن :

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار ٪ ابراهيم زغو نالب رئيس المحكمة . وعضـــوية الســـادة المــتشارين / مجمد حسن العليقي ، معدوح السجيد ، لطفي عبد العزيز ، ابراهيم بركات ·

(**{ { { } ()** }

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ القضائية : رســوم • اختصاص •

قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته - صحيح - علة ذلك - له اختصــــاصات الوزير في الشئون المبالية - م ٢٤ ق العكم المحل رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ -

النص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ بشأن الحكم المحلى على أن « يكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة فى الشئون المالية والإدارية بالنسبة لمحالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة ... وإذ كان قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة والقرى وموافقة المحلس التنفيذى ونص فى المادة الأولى منه بفرض الرسوم المحلية بدائرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقاً للفئات والأوعية الموضحة بالمجداول المرفقة بقرار السيد وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧١ وكان هذا القرار قد تضمنت ديباجته موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فإن قرار محافظ الشرقية المشار إليه والصادر عا له من اختصاص الوزير فى الشتون المالية يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه .

الحكمية

بعمد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل بالقدر اللازم للفصل فى الطعن ــ فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٣ سنة ١٩٨٨ معنى الرقاديق الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضعه الثاني بصفته أن يؤدى إليه مبلغ ٢٠٤٥،٠٢٠ جنيه ، وقال بياناً لذلك أنه إذ رسا عليه مزاد استغلال السوق الحكوى ممدينة ديرب نجم عن الفقرة من ١٩٧٤/٥/١٥/١٨ حتى ١٩٧٤/٥/١٨ وققد طالب المطعون ضده الثاني – بعد انتهاء تلك الفترة بالمبلغ المطالب به المتبقى من التأمن الذي كان قد أداه عند بدء استغلال السوق ، ومن ثم نقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٣ حكمت المحكمة برفضها ، استأنف نقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢ حكمت المحكمة برفضها ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف المنصورة بالاستثناف رقم ١١٧ سنة ٢٥ ق مدنى « مأمورية الزقازيق » وطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة الدت جلسة لنظره وفها الذرمت النبابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٧ بنظام الحكم المحلى قد أحال بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية على قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المحلمة له وكان مفاد نص المادة ٣٥ من القانون المذكور وقرار وزير الإدارة المحلية المشار إليه أن المشرع وإن فوض مجالس المحافظات والمحالس المحلية فى فرض رسوم ذات طابع محلى إلا أنه اشترط لسريان قرارها فى هذا الحصوص استصدار قرار وزارى به وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه بما يعيبه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أنه لما كان قانون الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ – المنطبق على واقعة الدعوى – قد استبدل المحالس التنفيذية فى المحافظات عجالس المحافظات المنشأة بنظام الإدارة المحلية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ واستبتى فى الممادة ٥٦ منه من أحكام القانون الأخر ما لا يتعارض مع أحكامه واللوائح الصادرة تنفيذاً لمه ، وكان من بين ما تشمله المواد دالممالية

لمحلس المدينة حسما أوردته المـادة ٤٠ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتي لا تتعارض مع أحكام القانون لسنة ٥٧ لسنة ١٩٧١ بأن للمجلس أن يفرض في دائرته رسوماً على ... » ح « الأسواق المرخص في إدارتها للأفراد والهيئات والشركات » . ونصت المادة ٤٣ منه على ألا يكون قرار المحلس في شأن فرض الرسموم المنصوص علمها في المواد السابقة نافذاً إلا بقسرار من الوزير المختص ... » . كما تنص المادة ٨٩ مناللائحة التنفيذية لهذا القانون الصمادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ نسنة ١٩٦٠ على أن الرسوم التي يفرضها مجلس مدينة أو مجلس قروىُ بجب لنفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئيًّا على وعائبًا وسعرها وطرق التظلم ووجوه الإعفاء منها ... » . ونصت المــادة ٣ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٠١ في شأن الحكم المحلى على اختصاص اللجنسة الوزارية للحكم المحلى : (١) (٢) (٣) (٤) الموافقة على فرض الرسوم المحلية والضرائب الإضافية لصالح المحليات التي تزيد نسبتها عن ٥٪ من قيمة الضرائب الأصلية ... » . ونص في المادة ٢٤ منه على أن « يكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في الشئون المالية والإدارية بالنسبة لمحالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة ... ، ولما كان قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة محافظة الشرقية حسما يبن من ديباجته قد صدر بناء على قرارات مجالس المدن والقرى وموافقة المحلسُ التنفيذي ونص في المادة الأولى منه بفرض الرمسوم المحلية بداثرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقآ للفئات والأوعية الموضدحة بالجداول المرفقة بقرار السيد وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وكان هذا القرار قد تضمنت ديباجته موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فإن قرار محافظ الشرقية المشار إليه والصادر بما له من اختصاص الوزير فى الشئون المالية يكون قد استوقى أوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر وكان لا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية منى انهى إلى النتيجة السليمة وحسب محكمة النقض أن أر تستوفى هذا القصور ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ١ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله قائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / سعيد أحمد سقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أعمد زكى غرابه ، طه الشريف •

(()

الطمن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

وقف ((أثبات الوقف)) ((دعاوى الوقف)) ، دعوى ((عدم سيماع الدعوى)) ، حكم ، اثبات ((الاقرار)) ،

منع سماع دعوى الوقف عنه الاتكار ما لم يوجد اشهاد به أو يكون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية • لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٠ • عدم الاعتداد بالاتكار اذا كان ثمة اقرار يحاج به المخصم المتكر ولو فى غير الخصومة المدفوعة بالاتكار •

ا ــ لئن كانت الشريعة الإسلامية لا تشرط التوثيق لإنشاء الوقف ، ولا تمنع ساع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً، ولذلك كان من الجائز إثباته بكافة الأدلة المقبولة شرعاً إلى أن صدرت لائحة المحاكم الشرعية فى ــ المماره/٢٧ أفنعت ماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد بالوقف ممن علكه محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وأن يكون مقيداً بدفاتر إحدى الحاكم الشرعية ، لأن الإنكار المعنى فى اللائحة الشرعية هو الإنكار المعلى المطرد عيث لو كان ثمة إقرار محاج به المحصم المنكر ولو فى غير الحصومة المدفوعة بالإنكار، فإنه لا يعتد بإنكاره.

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطَّعِن استِوق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ماريين من الجكم المطيون فيه وصافر أوراق

الطعن ــ تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٢٩٤٩ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بأحقيته في أخذ الأرضُ المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة بالشفعة وما يترتب على ذلك قانوناً وشهر الحكم والتأشر بمــا يفيد محو البيع الحاصل بين المطعون ضدهما والتسليم ، وذلك فى مقابل الثمن المودع خزينة المحكمة ، وقال بياناً لهـا أن المطعون ضدها الأولى باعت إلى الثانية الأرض موضوع التداعي بموجب عقد مؤرخ ١٨/٥/١٨. وإذ كانت تلك الأرض هي أرض حكر ويضع هو اليد عليها بموجب عقـــد مؤرخ في ١/٥٧/٥/١ ومملك المبانى المقامة عليها بموجب عقد بيع صدر حكم بصحته ونفاذه في الدعــوى رقم ٥٨٥٥ سنة ١٩٧٩ مدنى شـــرا ، وكان له استناداً إلى ذلك الحق في الشفعة فقد أقام الدعوى بطلباته ، وبعد أن ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وقدم تقريره ــ قضت برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذًا الحكم بالاستثناف رقم ٢٥٥٤ سنة ٦٩ ق القاهرة ، وبشاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٥ حُكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرضُ الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفهــا التزمت النبابة رأمها ه

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى سما الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قد أقام قضاءه برفض الدعوى على أن حق الحكر – سنده في طلب الشفعة – قد انهي قبل بيع أرض النراع وذلك بروال صفة الوقف عها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ ، في حين أن هذه الأرض لم تكن موقوفة ووقة أهلياً وإيما مملوكة ملكية خاصة المرحوم ومن بعده ورثته ، والأوراق خلو من وجود حجة شرعية تثبت قيام الوقت بالنسبة لأرض النراع ولم يقدم أي من الحصوم الدليل على ذلك ، ومن تم يكون الحكم قد استند إلى واقعة لا سند لها في الأوراق وهو ما يعيبه بالحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ،

وحيت إن النعي بسببي الطعن مردود ، ذلك أنه وائن كانت الشريعـــة الإسلامية لا تشرط التوثيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً ، ولذلك كان من الجائز إثباته بكافة الأدلة المقبولة شرعاً إلى أنَّ صدَّرت لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ فمنعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ١٠ لم يوجد إشهاد بالوقف ممن عملكه محرر على بد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وأن يكون مقداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية إلا أن الإنكار المعنى في اللائحة المشار إلها هو الإنكار القاطع المضطرد حِيث لو كان ثمة إقرار يحاج ، الخصم المنكر ولو فى غير الخصومة المدفوعة بالإنكار ، فإنه لا يعتد بإنكاره ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده في مدوناته من أن ٤ ... لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المتقدم أمام محكمة أول درجة والمرفق,أوراق الدعوى أن أرض النزاع كانت أرض حكر إلا أن ذلك الحكر قد أنهي سنة ١٩٥٢ تطبيقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٧ قبل بيع أرض النزاع من المستأنف علمها الأولى للمستأنف عليه الثانى بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٨/٥/١٨ سبب الشفعة وبالتالى لا يكونَ للمستأنف الحقّ فى أخذ الأرض المبيعة بالشفعة نزوال صفـة الحكر عن الأرض موضوع النزاع وقت بيعها ... » . وكان الطاعن قد أقر بأن أرض النزاع تقع ضمن وقف المرحوم … … والموقوفة وقفاً أهلياً وذلك على ما هو ثابت بإنذار الرغبة في الشفعةالمعلن للمطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٩ وبصحيفة افتتاح الدعوى ، فضلا عما ورد بصحيفة الدعوى رقم ٨١١٦ سنة ١٩٧٩ مدنئ كلى شمال القاهرة والمشهرة برقم ٧٠٢٧ في ١٩٧٩/٨/٣٠ والمقلمة من الطاعن إلى محكمة أول درجة من أن أرض الزاع تقع ضمن وقف عوجب حجة الوقف المسجلة تحت رقم ١٩ مسلسل٥٨ مادة ٣٥ جزء ثاني بمحكمة الضواحي الشرعية ، فإن النعى عملى الحسكم بالاستناد إلى ما ساقه الطاعن بسببي الطعن يكون عملي غر أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة } من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / عبد المتصف هاشم ، وأحمد ابراهيم شلبى نائبى رئيس المحكمة ومحمد جمال الدين شلقائي وصلاح محمود هويسي •

(29)

الطمن رقم ١٦٨ لسنة ١٥ القضائية :

(١و٢) قوة الأمر القضى ، حكم « حجيسة الحكم » ، اثبات « القسرائن القانونية » ، محكمة الوضوع ، دفوع « الدفع بمدم جواز نظر الدعسوى لسابقة النصل فيها » ، فوائد ، حراسة ، تنفيذ ، تأميم ،

 ١ ـ قرينة قوة الاس المتفى • م ١٠١ / ١ اثبات • شرطها • رحدة الموضوع فى كل من المحويين • استقلال محكمة الموضوع ببحث علم الوحدة متى استندت الى أسسباب تؤدى الى المتيجة التى التهت اليها •

٢ ـ منازعة المدينين في القوائد التي الزهيم بها أهر الاداء بعد أن سار نهائيا • اسستخلاص الحكم المطون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية تتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم معتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الاحر القطي • سائغ •

(٣) نقض ((اسباب الطمن)) • بطلان • حكم ((الطمن في الحكم بالنقض))•

وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض عن بيان أسباب الطمن والاكان بأطلا • م ٣٥٣ مرافعات • مقصودم • تحديد أسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنهسا انضوض والجهالة • علة ذلك •

(٤) حراسسه ، تلميم ،

الغانون ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة سريان أحكامه على من فرضت الحراسة على أموالهم ومعتلكاتهم استنادا الى القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، سواء رفعت علم الحراسة قبل صحيدور القيانون ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٤ او آلت الاموال والمتلكات المفروض عليها الحراسة الى الدولة بمتضى علما القانون .

(٥) فواتد ، حراسه ، تأميم ،

الفرائد التأخيرية المستحقة عل ديون الماملين باحكام الفائون رقم 19 لسنة ١٩٧٠ . وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ منه أيا كان سبب استحقاقها م 10 تن 19 لسنة ١٩٧٤ . ١ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة بـ أن من شروط الأخذ بقرينة قسوة . الأمر المقضى وفقاً للفقرة الأولى من المبادة ١٠١ من قانون الإثبات بـ وحدة الموضوع فى كل من الدعوين ، وأن بحث هذه الوحدة يعد فصلا فى مسألة موضوعية تستقل بها محكمة المرضوع بغير معقب عليها متى كانت قد اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إلها أ.

٧ - مى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى أمر الأداء رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من محكة القاهرة الابتدائية استناداً إلى أن الدعوى لا تمثل منازعة فى الدين الصادر به ذلك الأمر ولا فى الفوائد التى قضى بها وإنما هى تمثل منازعة موضوعية فى تنفيذه باعتبار أن عقبة قانونية صادفت تنفيذه تتمثل فى فرض الحراسة على المدينين وتأميم ممتلكاتهم وأن البحث فيها هو بيان ما إذا كان لهذه العقبة أثر فى تنفيذ الزام المدينين بالفوائد منذ سنة ١٩٦٧ من عدمه - فإن هذه الأسباب تكون سائفة وتؤدى إلى القول بعدم وحدة الموضوع بين الدعوى وأمر الأداء آنف البيان ته

٣- إذ أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى علمها الطعن وإلا كان باطلا ، إنما قصدت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة يحيث يبن مبا العبب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه .

٤ -- يدل نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، والمادة الثانية والفقرة الشائية من المحادة الرابعة منه ، على أن أحكامه تسرى على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استناداً إلى القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت

الأموال والممتلكات المقروضة علمها الخراسة إلى الدولة بناء على هذا القانون وخضمت بالتالى للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ الذى تطبق أحكامه فما لايتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤

٥ — النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ على أن : لا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون العاملين جذا القانون والتى يصدر بالاعتداد بها قر ار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل جذا القانون ... » ، وفى المادة ١١ منه على أن : « فى غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام و الهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمشرية للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التى آلت إلى اللولة ... » — مفاده أن الفوائد التأخيرية التى يقف سريانها هى المستحقة على كافة ديون المعاملين بأحكام هذا القانون — أياً كان سبب استحقاقها للجهات المنصوص علها فى المادة ١١ من ذات القانون وأن الإحالة إلى هذه المادة ليس معناها أن هذه الديون مقصورة على تلك المستحقة للجهات المبينة بها باعتبارها مشرية للمقارات المبينة من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة :

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقر ر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ــ تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى الى انهت إلى قيدها برقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى تنفيذ عابدين بطلب الحكم بإلزام البنك الطساعن بقصر دينه قبله على مبلغ ١٣٠٤٢،٢١٩ جنيه وإسقاط الفوائد التأخير بة على

هذا المبلغ ، وقال بياناً لهـا أنه مدين للطاعن بالتضامن مع أشقائه بذلك المبلغ حبى ١٩٦٢/١/٣١ ، وأثر فرض الحراسة على أموالهم بموجب الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ــ الذي صدر استناداً إلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ استصدر الطاعن حكماً من هيئة التحكيم في الدعوى رقم١٢٩٩ سنة ١٩٦٧ قضى بإلزام وزارة التموين المطعون علمها الثانية بأن تدفع له مبلغ ١٥٣٠٤,٥٥٤ جنيـه والفوائد بواقع ٧٪ على مبلغ ١٠٠١٥,٧٨٤ اعتباراً من ١٩٦٤/٥/١ حتى تمام السداد خصماً من المبلغ المدينــة به لهم ومقداره ٣٥٣٣٩,١٤٢ جنيـه ، وأنه وإخوته لا محاجون بهذا الحكم محسباتهم أشخاصاً طبيعيين – لا مخضعون لنظام التحكيم إلا بموافقتهم وأن القـانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد أعفاهم من الفوائد التأخيرية ، وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١ حكمت المحكمة بإجابة المطعون عليه الأول إلى طلبانه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٤٠٩ سنة ٩٧ ق مـدنى ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بالأول مهما على الحسكم المطعون فيه محالفة القانون ، وتى بيان ذلك يقول أنه دفع بعدم جواز نظر المدعوى لسابقة الفصل فيها فى أمر الأداء رقم ٧٣٦ سنة ١٩٥٧ الصادر من عكمة القاهرة الابتدائية ــ تأسيساً على أن هذا الأمر حسم نهائياً مسألة المديوبية واستحقاق الفوائد وتاريخ بدء سريانها ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن الدعوى المطروحة هى منازعة موضوعية فى تنفيذ أمر الأداء سالف الإشارة ولا تمثل منازعة فى الدين الصادر به هذا الأمر ، ولا فى الفوائد التى قضى بها ، فيكون قد أهدر حجية الشيء المحكوم فيه وهو ما يعيبه بمخافة القانون :

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة

أن من شروط الأعذ بقرينة قوة الأمر المقضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الإثبات وحدة الموضوع فى كل من الدعويين ، وأن بحث هذه الوحدة يعد فصلا فى مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب علمها متى كانت قد اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رئيت إليها ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لسنة ١٩٥٧ الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية — استناداً إلى أن الدعوى لما منازعة في الدين الصادر به ذلك الأمر ولا فى الفوائد التى قضى سها وإنما هى بمثل منازعة موضوعية فى تنفيذه باعتبار أن عقبة قانونية صادفت تنفيذه تتمثل فى فرض الحراسة على المدينين وتأميم ممتلكاتهم وأن البحث فيها هو بيان ما إذا كان لهذه العقبة أثر فى تنفيله النزام المدينين بالفوائد منه معاد سنة ١٩٩٧ من عدمه ، وكانت هذه الأسباب سائعة وتؤدى إلى القول بعدم وحدة الموضوع بين الدعوى وأمر الأداء آنف البيان ، فإن هذا النعى لا يعدو وحدة الموضوع بين الدعوى وأمر الأداء آنف البيان ، فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون محاولة موضوعية لا تقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ ذهب لدى تطبيقه القانون رقم 79 لسنة 1974 فيه الحل المطعون عليه الأول غلت يده عن إدارة أمواله بعد فرض الحراسة عليها – رغم أن المدين الأصلى وهو شقيقه المرحوم من تموض الحواسة على أمواله لوفاته بتاريخ ٢/١/١/١٧ وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قسانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب الى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا – إنما قصلت – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبن منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، لما كان ذلك ،

وكان الطاعن لم يوضح العيب الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه بالتفاته عن وفاة المدين الأصلى قبل فرض الحراسة على أمواله وموضعه منه وأثره فى قضائه ، فإن هذا النجى يكون مجهلا غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحكام القانون رقم 79 لسنة ١٩٧٤ لا تسرى — وفقاً لنص المحادة ٢/٢ منه — إلا على الحالات المنظورة أمام اللجان القضائية طبقاً للقانون رقم 93 لسنة ١٩٧١ وعلى الدعاوى والطعون المرفوعة أمام المحاكم ما لم تكن قد صدرت فيها أحكام بهائية ، وأن حالة المطعون عليه الأول لم تكن مطروحة أمام إحدى تلك اللجان وأن أمر الأداء الصادر بالدين والقوائد ضد المدين الأصلى وضامنيه أصبح بهائياً ، وبذلك تحرج حالة المطعون عليه المذكور عن نطاق تطبيستى القانون رقم 79 سنة ١٩٧٤ ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع وانهى إلى انطباقه على حالته فيكون معيباً بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم 19 لسنة 19٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن « تسوى طبقاً لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعين والاعتباريين استناداً إلى القانون ورقم 177 لسنة 1904 بشأن حالة الطوارئ » ، وفي المادة الثانية منه على أن ومتلكات الحاضعين لأحكام القانون رقم 197 لسنة 1972 - فيا لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق ، وعلى جهاز التصفية إعادة تسوية مراكز الحاضعين اللبان صدرت في شأنهم قرارات من اللبان القضائية وذلك طبقاً لأحكام القانون المرافق ، وتسرى أحكام هذا القانون على الحالات المنظورة أمام اللبان القضائية طبقاً للقانون رقم 29 لسنة 1971 المشار إليه ، كما تسرى على اللبعاوى والطعون المرفوعة أمام المجاكم ما لم تكن قد صدرت فيها أحكام مثل العمل مهذا القانون ع الفقرة الثانية من المنادة الرابعة منه المعل مهذا القانون » ، ثم النص في الفقرة الثانية من المنادة الرابعة منه المعل مهذا القانون » ، ثم النص في الفقرة الثانية من المنادة الرابعة منه المعل مهذا القانون » ، ثم النص في الفقرة الثانية من المنادة الرابعة منه قبل العمل مهذا القانون » ، ثم النص في الفقرة الثانية من المنادة الرابعة منه المناد المهادي والمعل مهذا القانون » ، ثم النص في الفقرة الثانية من المنادة الرابعة منه المناد المناد المناد المناد الرابعة منه المناد ا

بعد أن حدد فى المادة الثالثة الأشخاص الذين لا تسرى عليهم أحكامه على أن و وينتفع بأحكام القانون المرافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ... » ، يدل على أن أحكامه تسرى على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الأموال والممتلكات المفروضة عليها الحراسة إلى الدولة بناء على هذا القانون وخضعت بالتالى للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر فإنه يكون قد التزم صعيح القانون ، ويكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الفوائد التأخيرية التى نصت المحادة ١٥٥ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ على عدم سريانها من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العصل به — هى التى تستحق للجهات المشترية للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة وفرض عليها هذا القانون إعادتها إلى أصحابها الأصليين وإذ كان الطاعن ليس من بن تلك الجهات المحددة على سبيل الحصر فى المحادة ١١ من ذلك القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستفادة المطعون عليه الأول من أحكام القانون سالف الإشارة — يكون معيباً بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على أن « لا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون المعاملين بنا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ... ، ، وفى المادة ١١ منه على أنه « فى غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات التابعة لها. والمشتربة الإدارة المحلة والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها. والمشتربة .

لعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ... »
مفاده أن الفوائد التأخيرية التي يقف سريانها هي المستحقة على كافة ديون
المعاملين بأحكام هذا القانون – أيا كان سبب استحقاقها – للجهات المنصوص
عليها في المادة ١١ من ذات القانون وأن الإحالة إلى هذه المادة ليس معناها
أن هذه الديون مقصورة على تلك المستحقة للجهات المبينة بها باعتبارها مشترية
للمقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ،
لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة – يكون قد
أعمل صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتع الله نائب دليس المحكمة وعفسوية السادة المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب وثيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد ذكى غرابة ولمه الشريف •

(a+)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ القضائية:

دعوى ((دعوى منع التعرض)) • حيازة •

التعرض الذي يبيع ليخائز العقار رفع دعوى منع التعرض ، ماهيته ، وجوب رفعها خسلال سنة من حصول التعرض ، م ٩٦١ مدنى ، تتابع أعمال التعرض الصادرة من شخص واحسد وترابطها ، سرياته ، احتساب مدة السنة منازيخ آخر عمل منها ، احتساب مدة السنة منازيخ أول عمل منها ، شرطه ، أن يكون ما يكنى لاعتبارها تعرضا أو اذا تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الاخر أو صدورها عن أشخاص مختلفين ،

التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المادى أو القانوني الموجه إلى واضع اليد بادعاء حتى يتعارض مع حقه في الحيازة وقد أوجب المشرع في المادة ٩٦١ من القانون المدنى رفع دعوى منع التعرض خلال سنة من حصول التعرض ، فإذا تتابعت الأعمال وتر ابطت وصدرت عن شخص واحد بحيث تكون فعل التعرض من مجموعها فإن احتساب مدة السنة أبيداً من تاريخ وقوع آخر عمل من هذه الأعمال فيكون بإضافته إلى ما قبله من أعمال قيام الادعاء الجدى بالحتى المتعارض مع الحائز في الحيازة، أما إذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكنى بذاته لاعتباره تعرضاً احتسبت مدة السنة من تاريخ أول عمل مها إذا صدرت الأفعال من متحددين أو من حائزين مختلفن فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر متقاماً بذاته وتتعدد فها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال ، وتحسب مدة النسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذي يترتب عليه الحق في إقامها ،

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــاز المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ المطعون ضدهم السبعة الأول أقاموا على الطاعنة ـــالهيثة العامة للأوقاف ــ وباقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى أسيوط بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعنة لهم فى الأرض موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة ، وقالوا بياناً لذلك أنهم يضعون اليد على تلك الأرض منذ سنة ١٩٣١ وضع يد هادئ ظاهر مستمر وبنية التملك ، وبؤجرونها إلى باق المطعون ضدهم ، وأنه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ تعرضت لهم الطاعنة فى وضع يدهم عليها بالتنبيه على المستأجرين منهم بعدم سداد الإيجار إليهم على سند من أن تَلْكَ ٱلأَرْضَ تدخـــل ضمن أراضي وقف السيدة / ، حالَّة أن نصيب الطاعنة في تلك الأرض يقع في الجزء المجاو. لأرض النزاع وإلى الناحية القبلية منها وذلك طبقاً لعقد القسمة المؤرخ ١٩٣١/١١/٣٣ ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم وبعد أن ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره قضت للمطعون ضدهم السبعة الأول إلى طلباتهم ، استأنفت الهيئـة الطاعنة هذا الحكم بالاستثنافُ رقم ١٤٠ سنة ٥٦ ق أسيوط ، وبتـــاريخ ١٩٨٢/١١/٦ حَمَّتُ المحكمة بتأييدُ الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هــــذَا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكَّرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأسها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين تنعى سهما الطاعنة على الحكم المطعمون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الثابت بالأوراق أنها تسلمت أرض السراع بموجب محضر رسسمى فى ٥/٣/٣٧١ وهو ما يشكل – على سبيل العرض الجدل – تعرضاً للمطعون ضدهم فى حيازتهم أرض النزاع مما كان يتعين معه رفع دعوى منع التعرض خلال عام من ذلك التاريخ عملا بنص المادة ٩٦١ من القانون المدنى ، وإذ لم توفع فى هذا الشأن إلا بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٨ فإنها تكون قد رفعت بعد الميعاد، إلا أن الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع المبدى منها بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وقضى للمطعون ضدهم بطلباتهم على سند من أن تمة تعرضاً آخو حدث منها للمطعون ضدهم فى ١٩٧٨/١/٢/٨ ، وذلك دون أن يورد بأسبابه ما إذا كان التعرض الحاصل منها فى ١٩٧٣/٣٠ ، وذلك دون أن يورد بأسبابه أعمالا متعاقبة ومتر ابطة وصادرة عن شخص واحد أو أن التعرض الحاصل فى التاريخ الذي حدث بتساريخ فى التاريخ الأخير هو تعرض يستقل بذاته عن ذلك الذي حدث بتساريخ الدعوى خلالها يبدأ احتسابها منذ الواقعة الأولى فى ١٩٧٣/٣/٥ أم الواقعة الأخيرة فى ١٩٧٣/٣/١ أم الواقعة الأخيرة فى ١٩٧٣/٣/١ أم الواقعة خطأ فى القانون .

وحيث إن النمى بهذين السبين فى غر محله ، ذلك أنه لما كان التعرض الذى يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المادى أو القانونى المرجه إلى اضم البد بادعاء حق يتعارض مع حقه فى الحيازة ، وقسد أوجب المشرع فى المسادة ٩٦١ من القسانون المدنى وفعها خسلال سنة من حصول التعرض ، فإذا تتابعت الأعمال وترابطت وصدرت عن شخص واحد عيث يتكون فعل التعرض من مجموعها ، فإن احتساب مدة السنة يبدأ من تاريخ وقوع آخر عمل من هذه الأعمال يتكون بإضافته إلى ما قبله من أعمال قيام الادعاء الجدى بالحق المتعارض مع حق الحائز فى الحيازة أما إذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكنى بذاته لاعتباره تعرضاً احتسبت أما إذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكنى بذاته لاعتباره تعرضاً احتسبت أو ضد حائزين مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر قائماً بذاته وتتعدد فها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال ، وتحتسب مدة السنة بالنسبة فها دعاوى من تاريخ وقوع التعرض الذى يترتب عليه الحق فى إقامها ،

ولما كان الواقع فى الدعوى أن الهيئة الطاعنة قد ادعت فى ١٩٧٣/٣٥ فى والجهة والذى كان بحوز أرض النزاع لحسابه باعتباره مشرياً لها _ ملكينها لتلك الأرض مما حدا به إلى فسخ عقد البيع الصادر إليه من المطعون ضدهم السبعة الأول واستعاد الأخيرون حيازتهم لها ثم تعرضت للم الهيئة الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٨ وتمثل ذلك فى تحرير عقود إيجار أخرى لستأجرين آخرين من أرض المنزاع وتكليفهم بعدم الوفاء بالإيجار إلى المطعون ضدهم السبعة الأول على سند من أن هذه الأرض مملوكة لها باعتبارها جوءاً من وقف السيدة ، ، فإن هذه التعرض الأخير بعتر تعرضاً مستقلا عن التعرض السابق لا تحتسب فيه مدة السنة فى حق المطعون ضدهم إلا من تاريخ وقوعه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب مدة السنة اعتباراً من تاريخ هذه الواقعة الأخيرة باعتبارها تعرضاً فضلا عن التعرض للحائز السابق قبل فسخ عقد البيع ، فإنه يكون قد أصاب فصيح القانون وبكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ۹ من فيراير سسنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار الدكتور/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد طعوم ، ذكى الحسرى نائبي رئيس المحكمة ، منع توفيق ، وعبد المعم ابراهيم ٠

(01)

الطمن رقم ۱۰۲٦ أسنة ٥١ القضائية : نقـــل بحرى .

التحفظ الذي يدرجه الناقل في سند الشحيّ تدليلا على جهله بصحة البيانات المدرنة والمتعلقة بالبشائع المسلمة اليه - عندم الاعتداد به في رفع مسئوليته عن ققد صده البشسائم

الا بالنسبة للبيان الذي ادرج التحفظ من أجله •

ماد الفقرة الثالثة من االمادة الثالثة من معاهدة بروكسل لسندات الشمن لسنة ١٩٢٤ _ النطبقة على النزاع _ ان التحفظ الذي يدوجه الثاقل في سند الشمن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة به والتملقة بالبضائع المسلمة اليه لا يعتد به ولا يسرى اثره في رفع مسئوليته عن فقد هذه البضائع الا بالنسبة للبيان الذي ادرج التحفظ من أجله ·

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٢٦٥٥ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى الإسكندرية انتهت فها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٧٧٩٥،٦٦٥ جنيه والفوائد القانونية وبياناً لذلك قالت إن الشركة التجارية للأخشاب شحنت على السفينة – جوران كوفاسيس – رسالة أخشاب – وعند تفريغها فى ميناء الإسكندرية وجد مها عجز يقدر التعويض عنه بالمبلغ المطالب به – وإذ كانت هذه الرسالة مؤمناً عليها لدى الشركة الطاعنة فقد أوفت مهذه القيمة للشركة المستوردة – الى عليها لدى الشركة المستوردة – الى

أحالت لها حقوقها قبل الشركة المطعون ضدها وبعد أن ندبت محكمة أول درجة خبراً وقدم تقريره – قضت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٩ للشركة الطاعنة بطلبام ا ستأنف الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ ق – وبتاريخ ١٩٨١/٢/٧ قضت محكمة استثناف الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى – طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة – رأت فها نقض الحكم المطعون فيه – وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرقة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الأول – على الحكم المطعون فيه – مخالفة الثابت بالأوراق – وفى بيان ذلك تقول إن تحفظ الناقل فيا يتصل بجهله بوزن ومحتويات البضاعة المسلمة إليه – لم يلارج فى جميع سندات الشحن ، بل وردت بعضها دون البعض الآخر – وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن سندات الشحن جميعها اشتمات على هذا التحفظ فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق:

وحيث إن هذا النعى غير صحيح — ذلك أنه لمما كان الثابت من مطالعة سندات الشحن السبع — المرفقة مملف الطعن — أنه قد ورد فيها حميعها تحفظ الناقل بجهله بوزن ومحتويات البضاعة المسلمة إليه ومن ثم يكون ما جاء بوجه النعى غير صحيح .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الرابع — على الحكم المطعون فيه غالفة القانون — وفى بيان ذلك تقول إنه لما كانت البيانات المدونة عن البضاعة بسندات الشحن متعلقة بالوزن والعدد والمحتويات — وكان الناقل لم يتحفظ للا على الوزن والمحتويات فإن قيام الحكم بسحب أثر التحفظ على عدد البضاعة وما رتبه على ذلك من رفع مسئولية الناقل يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ــ ذلك أنه لمــا كانت الفقرة الثالثة من المــادة الثالثة من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة ١٩٢٤ ـــ المنطبقة على النز اع

بعد أن أوجبت على الناقل أو الربان أو وكيل الناقل أن يسلم إلى الشاحن ــ بناء على طلبه ـ بعد استلام البضائع وأخذها في عهدته ــ سند شحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود أ ، ب ، ج ــ منها ــ قضت على أنه « ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزماً بأن يثبت في سندات الشحَّن أو يدون فها علامات أو عدد أو كمية أو وزن إذا توافر لديه سبب جدى محمله على الشك من عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلا أو عنــدما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك ــ فإن مفاد ذلك أن التحفظ الذي يدرجه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة به والمتعلقة بالبضائع المسلمة إليه لا يعتد به ولا يسرىأثره فى رفع مســـثوليته عن فقد هذه البضائع إلا بالنسبة للبيان الذي أدرج التحفظ من أجله- لما كان ذلك وكان الثابت من صور سندات الشحن ــ موضوع النزاع ــ المقدمة من الطاعنة والمرفقة بملف الطعن- أنها تضمنت بيانات تتعلَّق بعدد ونوع ووصف ووزن وحجم البضاعة المشحمونة Number, Kind, Description, . Weight, Measurment ، بينا التحفظ المسدرج بهذه السندات يتعلم بالجهمل بوزن وتحتمويات البضاعة فقمط ما فإن الشمركة المطعون ضدها ــ الناقلة ــ لا تفيد من التحفظ المشار إليه ــ على فرض توافر شروط أعماله ــ إلا بالنسبة لهذين البيانين فقط وتكون مسئولة عن تسليم البضاعة طبقاً للعدد المدرج بسندات الشحن والذى لم يرد عليه التحفـظُ وإذ خالف الحكيم المطعون فيه هذا النظر وسحب أثر التحفظ على البيان الخاص بعدد البضاعة ورتب على ذلك قضاءه بعدم مسئولية المطعون ضدها عن العجز العددي المدعى به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ،

جلسة ۹ من فبراير سـنة ۱۹۸۷

برياسة السيد / المستشار الدكتور أحمد حسنى نائب وئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ميجمد طموم ، زكن المصرى نائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق ، ومحمد السكرى ،

(07)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(1 ، 7) نقل بحرى . خكم ((عيوب التعليل: الفساد في الاستعلال) .

١ ـ التزام الساقل البحرى • التزام يتحقيق غاية • التحلل من مستوليته عن ذلك .
 وسيلته • اقامة الدليل على استلام المرسل اليه البضاعة أو أن المجز أو التلف يرجع الى عبد فيها أو قوة قاهرة أو خطأ مرسلها •

٢ _ تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم ١٠ يدل بذاته عن االتسليم الفعل قبل التغريغ • اقامة التجكم قضاء ينفى مسئولية الناقل عن العجز فى البضاعة على سند من ألها وودت تحت نظام « قرى الوت » واعداره دلالة الشهادة الجعركية فى اثبات العجز • خطا •
ملة 210 ح

١ – النزام الناقل البحرى – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – هو النزام بتحقيق غاية هى تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول أياً كانت الطريقة المتفق علمها فى العقد لهذا التسليم ، ويقع على عاتق الأخير إثبات عدم تنفيذ هذا الالنزام ، فإذا ما قام بذلك عد الناقل مرتكباً لخطأ يرتب مسئوليته التعاقدية ، ولا يمكنه التحلل من هذه المسئولية إلا إذا أقام الدليل على استلام المرسل إليه البضاعة أو أن العجز أو التاغيم المرجع إلى عبب فى ذات الأشياء المنقولة أو سبب قوة قاهرة أو خطاً مرسلها .

٢ ــ لما كان تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل إليه لا يدل بداته على أنه تسلم البضاعة تسليماً فعلياً قبل التفريغ وتمكن من فحصها والتحقق من حالمها على نحو يرتب اعتبار العجز أو التلف الذى يتم اكتشافه بعد التفريغ حاصلا أثناء عملية التفريغ وسبها ، لما كان ذلك وكان البن من مدونات

الحكيم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة وقدمت شهادة رسمية صادرة من حمرك المحمودية تحت رقم ٥٣٧ في ١٩٧٧/٩/٢١ تضمنت أن الإجراءات الجمركية قد تمت بالنسبة لرسالة النزاع في ١٩٧٧/٨/٩ وأعطيت عنها شهادة قيمية بعد خصم قيمة عجز لم يرد بعدد ٥٥٢٠ جــوال ساد عوجب استارة مصرفيــة في ١٩٧٧/٣/١٣ وهو ما يدل على ثبوت العجز في الرسالة بعد أقل من شهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ وليس في تاريخ تحرير الشهادة الجمركية وبذلك تكون الشركة الطاعنة قد أقامت الدليل على وجود العجز بالرسالة ، وإذ لم تقدم الشركة المطعون ضدها ــ الناقلة ــ ما يفيد تسليمها للرسالة كاملة ولم تزعم أن هذا العجز يرجع إلى سبب أجنبي لايد لهــا فيه ، فإنها تبقى مسئولة عنه ولا يغير من ذلك أن الرسالة وردت تحت نظــــام « فرى أوت » Free Out ذَلك أن هذا النظام وبافتر اض صحة الاتفاق عليه يعنى أن الناقل لا يتحمل مصروفات التفريغ فحسب ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول ، لمـا كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن تسليماً قانونياً تم على ظهر السفينة قبل التفريغ ، وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه على أن ورود رسالة إلنزاع تحت نظام « فرى أوت » يدل على أن استلام المستورد لهـا داخل السفينة وإطراح دلالة الشهادة الجمركية فى إثبات العجز مقولة أنه لا يستفاد منها أن الرسالة سلمت ومها هذا العجز باعتبار أنها كانت في ١٩٧٧/٩/٢١ بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ ــ رغم ما نقله عن تلك الشهادة من أن قيمة العجز قد خصمت في ١٩٧٧/٣/١٣ ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه :

المحكمـة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٢٩لسنة ١٩٧٧ تجارى جزئى الإسكندرية ــ التي قيدت فيما بعد برقم ٣٧٢٩لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى الإسكندرية – على الشركة الطاعنة وانتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لهـا مبلغ ٩٥٤٣,٨٤٠ جنيـه وفوائده القانونية ، وقالت بياناً لذلك أن المؤسسة المصرية العامة للاثبان الزراعى استوردت رسالة سماد يوريا داخل ١٦٤٥٦٠ جوالا شحنت على الباخرة ﴿ المنر ﴾ التابعة للشركة المطعون ضدها من ميناء « كدنستانز ا » ولدى وصول الباخرة فى ١٩٧٧/٢/١٥ وعند تفريغ الرسالة لتسليمها لأصحامها تبن أن مها عجزاً تقدر قيمته بالمبلغ المطالب به وقد تنازلت المؤسسة صاحبة الرسالة للطاعنة عن كافة حقوقها ودعاومها قبل الغنر المسئول عن الحادث بموجب حوالة حق ، ولمما كانت الشركة المطعون ضدها مسئولة عن تعويض هسذا الضرر بصفها أمينة النقل البحرى الملزمة بتسليم الرسالة كاملة وسليمة ، فقد أقامت الطاعنة الدعوى بطلباتها السالفة ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٧٩/٥/١٤ بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدى إلى الشركة الطاعنة مبلغ ٩٥٤٣,٣٤٥ جنيـه وفوائده القانونية . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٣٤ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة استثناف الإسكندرية التي ْقضت في ١٩٨١/١١/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريقُ النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذْ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها . وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بأسباب الطعن الثلاثة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق ، وبياناً لذلك تقول أنه لمما كانت مسئولية الناقل البحرى لا تنتهى إلا بتسليم الرسالة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه تسليماً فعلياً ، وهـو ما لا يستفاد من مجـرد تفريغ البضاعة من الباخرة بالدائرة الجمركية ، ولا ترتفع هذه المسئولية إلا بتقديم الإيصال الدال على تنفيذ الناقل التزامه بالتسليم عملًا بنص المــادة ١٠٣ من قانون التجارة البحرية أو إثباته توافر عيب ذاتَّى في البضاعة أو القوة القاهرة أو خطأ الغير ، وكان ورود الرسالة تحت نظام « فرى أوت » Free Out لا شأن له يمسئولية الناقل ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وانتهى إلى عدم مسئولية الشركة المطعون ضدها عن العجز في رسالة النزاع ، عقه لة أن البضاعة قد وردت تحت هذا النظام الذي يقع التفريغ طبقاً له على عانق المرسل إلها ، وأن ما ورد بالشهادة الجمركية من خصم قيمة العجز لا يعنى أن مصلحة الجارك هي التي قامت بالتحقق من وجوده لدى تفريغ البضاعة وبالتالى فلا ينهض دليلا على أن العجز كان سابقاً على تسليم الرسالة بالنظر إلى أن تلك الشهادة كانت بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة فى حين أنها قد تضمنت أن خصم قيمة العجز كان قبل مرور شهر من تاريخ وصول السفينة ، الأمر الذي لا ينال من توافر مسئولية الناقل ، بما يعيب الحكم بمخالفة القانون والحطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أنه لما كان النزام الناقل البحرى
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – هو النزام بتحقيق غاية هى تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول أياً كانت الطريقة المتفق عليها فى العقد لهذا التسليم ، ويقع على عانق الأخير إثبات عدم تنفيذ هذا الالنزام ، فإذا ما قام بذلك عد الناقل مرتكباً لحطأ يرتب مسئوليته التعاقدية ، ولا يمكنه التحلل من هذه المسئولية إلا إذا أقام الدليل على استلام المرسل إليه البضاعة أو أن العجز أو التلف إنما يرجع إلى عيب فى ذات الأشياء المرسل إليه البضاعة أو أن العجز أو التلف إنما يرجع إلى عيب فى ذات الأشياء المنقولة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ مرسلها ، وكانت المادة ١٠٠٣ من قانون

التجارة البحرى قد نصت على أنه « مجب على القبودان أن يطلب ممن استلم البضائع وصلا باستلامها وإذا لم يكنّ موجوداً فعليه أن يتحصل على شهادة من ديوان الجمرك تثبت إخراج البضائع المذكورة فى سندالمشحونات وإلا كان ملزماً بجميع التعويضات لملاك البضائع أو لمستلمها ﴾ مما مفاده أن على الناقل تقديم دليل استلام المرسل إليه للبضاعة د فعاً لمستوليته ، ولمما كان تفريخ البضّاعة من السفينة ععرفة المرسل إليه لا يدل بذاته على أنه تسلم البضاعة تسليماً فعلياً قبل التفريغ وتمكن من فحصها والتحقق من حالبها على نحسو يرتب اعتبار العجز أو التلف الذي يتم اكتشافه بعد التفريغ حاصلا أثناء عملية التفريغ وبسببها ، لمـا كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة قدمت شهادة رسمية صادرة من حمرك المحمودية تحت رقم ٧٣٥ في ١٩٧٧/٩/٢١ تضمنت أن الإجراءات الجمركية قد تمت بالنسبة لرسالة النزاع في ١٩٧٧/٨/٩ وأعطيت عنها شهادة قيمية بعد خصم قيمسة عجز لم يرد بعدد ٥٥٢٠ جوال سهاد بموجب استمارة مصرفية في١٩٧٧/٣/١٣_ وهو ما يدل على ثبوت العجز فى الرسالة بعد أقل من شهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ وليس في تاريخ تحرير الشهادة الجمركيَّة ـــ وبذلك تكون الشركة الطاعنة قد أقامت الدليل على وجود العجز بالرسالة ، وإذ لم تقدم الشركة المطعون ضدها – الناقلة – ما يفيد تسليمها للرسالة كاملة ولم تزعم أن هذا العجز يرجع إلى سبب أجنبي لا يدلهـا فيه ، فإنها تبتى مســـثولة عنه ، ولا يغير من ذلك أن الرسالة وردت تحت نظام و فرى أوت Free Out ذلك أن هذا النظام وبافتراض صحة الاتفاق عليمه يعني أن الناقل لا يتحمــل مصروفات التفريغ فحسب ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، لما كان أ ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن تسليماً قانونياً تم على ظهر السفينة قبل التفريغ ، وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه على أن ورود رسالة النزاع تحت نظام « فرى أوت » يدل على استلام المستوردة لهــا داخل السفينة ، له وإطراح دلالة الشهادة الجمركية في إثبات العجز مقولة أنه لا يستفاد منها أن الرسالة سلمت وبها هذا العجز باعتبار أنها كانت فى ١٩٧٧/٩/٢١ بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة فى ١٩٧٧/٣/١٥ – رغم ما نقله عن تلك الشهادة من أن قيمة العجز قد خصمت فى ١٩٧٧/٣/١٣ – ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع فى الدعوى وخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / مصطنى صالح سليم قائب وئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم زغو قائب وثيس المحكمة ، محمه حسن العقيلى ، لطفى عبد العزيز وزبراهيم بركات ه

(04)

الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ قضائية :

(١) تقادم ٠ حيازة ٠

تاعدة ضم حيازة السلف ال حيازة الخلف · عدم سريانها الا اذا اراد المتمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باح له أو غير من تلقى الحق ممن باح له · السلف المُسترك · عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف ·

(٢) تنفيد عقارى ٠ تسجيل ٠ بيع ٠ حجز ٠

المبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عـنم نفاذه في حق العاجزين ومن حكم يايقاع البيع عليه مي بشهرة أو عدمه قبل تسجيل تعبيه لزع الملكية • عدم نفاذ العكم بسيحة التصرف مادام لم يشسهر أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسمجيل صحيفة المدي قبل تسجيل التعبيه • علة ذلك :«

(٣) خلف · حكم «حجية الحكم» ·

الأحكام الصادرة على السلف • حجه على الخلف بشأن الحق الذى تلقاء منه اذا صدرت قبل انتقال الحق الى الخلف • الأحكام الصحادرة بعد ذلك • لا حجية لها على الخلف الخاص • علة ذلك •

٤١) إنقض « السبب المفتقر للدليل » •

عدم بيان الطاعنين أدلتهم على ادعائهم بالمسروية أمام محكمة الاستثناف على النحو الذي أثاروء بوجه النمى · نمى غير مقبول لما يخالطه من واقع تستقل محكمة المرضوع بتحقيقه ·

(٥) نقض « مالا يصلح سببا للطعن » ٠

ورود النمى على الحكم الابتدائي • قضاء الحكم المطمون فيه بالرد على هذا النمى بأسباب خاصة • اثره • عدم قبول النمى •

١ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الحلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن محتج به قبل غبر من باع له أو غبر من تلى الحق ممن باع له ، محيث إذا كان السلف مشركاً فلا مجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الحمسة عشر سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلى حقه عن هذا السلف

٢ - مفاد المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أن القانون قد جعل العسرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحا-زين عموماً ومن حكم بإيقاع البيع عليه هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسمجيل تنبيه نزع الملكية ، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء ، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التُّنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فلا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه ، وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين تلك التي لا تنفذ في حقهم أياً كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بن الحاجزين دائنن عادين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة . فالتصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل التنبيه لا ينفذ في حق الحاجز ، فإن صدر حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة هذا التصرف إذا كانت قد محلت قبل تسجيل التنبيه ، إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحاً ونافذاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه ، وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية استناداً إلى القسول بأنه ما دام البيع حجة على البسائع فهو حجة على دائنه العادى المعتبر خلفاً عاماً .

 ٣ ــ الأحكام الصادرة في مواجهة السلف حجة على الحلف بشأن الحق الذي تلقاه منه إذا صدر قبل انتقال الحق إلى الحلف واكتسابه الحق عليه . أما إذا صدر الحكم فيها بعد ذلك فإنهــوعلىما جرى به قضاء هذه المحكمة ــــ لا يتعدى أثره ولا تمتد حجيته إلى الخلف الخاص فيعتبر من الغير بالنسبة له .

٤ - عدم بيان الطاعنين في دفاعهم أمام محكمة الاستثناف أدلتهم عملى
 ادعائهم بالصورية على نحو ما أثاروه بوجه النعى فإن هذا الوجه يكون غير
 مقبول لما مخالطه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .

 عدم قبول النعى إذا كان وارداً على الحكم الابتدائى وتكفل الحكم المطمون فيه الذى قضى بتأييده بالرد عليه بأسباب خاصة .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل فى أن مورث الطاعنين المرحوم أقيام
الدعوى رقم ١٠٢٧ سنة ١٩٧٩ مدنى مركز الزقازيق الجزئية بطلب الحكم
بأحقيته للأطبان المبينة بالصحيفة وبطلان إجراء التنفيذ عليها وعو ما تم من
تسجيلات وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد ابتدائى مؤرخ ١٩٣٧/١٢/١٨
اشترى هذه الأطيان من المطعون ضدهما الثالث والرابع اللذين اشرياها من
المترى هذه الأطيان من المطعون ضدهما الثالث والرابع اللذين اشرياها من
رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٩٨ مدنى كلى الزقازيق بصحة ونفاذ هذين العقدين وأنه
كملك الأطيان المبيعة بالتقادم المكسب الطويل المدة، وأن المطعون ضدها الأولى
تواطأت مع زوجها المطعون ضده الثانى واتخذت إجراءات نزع ملكية ١٢
تواطأت مع زوجها المطعون ضده الثانى واتخذت إجراءات نزع ملكية ١٢
توطأت مركز الزقازيق بإيقاع البيع وتم تسجيل ذلك الحكم ، فلخل المطعون
ضده الخامس فى الدعوى بطلب رفضها ، وبتاريخ ١٩٥٨/١ الدبت

المحكمة خيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٠ بعدم اختصاصها قيمياً بنظرها وبإحالها إلى محكمة الزقازيق الابتدائية ، حيث قدت برقم ١٩٨٧/٦/١ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى الزقازيق وبتاريخ ١٩٨٧/٦/١ حكمت هذه المحكمة برفض الدعوى ، استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٥ لسنة ٢٥ ق استثناف المنصورة ، « مأمورية الزقازيق » وبعد أن قضى بانقطاع سر الحصومة لوفاة المستأنف قام ورثة « الطاعنون » بتعجيلها . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢ حكمت المحكمة الاستثنافية بتأييد الحسكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيبان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه رفض دفاعهم بتملك مورثهم أرض النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة تأسيساً على أنه لا بجوز ضم حيازة السلف لعمدم تعاقب الحيازة محسبان أن البائعين لمورثهم المطعون ضدهما الثالث والرابع منها يدهما على أرض النزاع فضلا عن أن المطعون ضدها الأولى تلقت حقها من نفس السلف و المطعون ضده الثانى » البائع للبائعين لمورث الطاعنين في حين أن القانون لا يشترط الحيازة المادية وأن المطعون ضدها الثالث والرابع تسلما تلك الأطيان من البائع لما المطعون ضده الثانى منذ شرائها بتاريخ والرابع تسلما تلك الأطيان من ذلك التاريخ مدة اثنى عشر عاماً من قبل إقامة المطعون ضدها الأولى لدعوى البيسوع عايعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعـــدم اكتهال مدة التقادم ــ على ما صرح به فى أسبابه ــ على دعامتين مستقلتين أحدهما عن الأعرى أولاهما أن التقادم لا يتحقق بضم الملدد إلا إذا تعــاقبت الحيازة بن السلف والخلف والثابت من تقرير خيير الدعـــوى أن المطعون

ضدهما الثالث والرابع ـــ البائعين لمورث الطاعنين ـــ لم يضعا يدهما على الأرض موضوع التداعي والدعامة الثانية أن ضم حيازة السلف لا تسرى قبل المطعون ضدها الأولى وهي متلقية حقها عن المطعون ضده الثاني البائع للبائعين لمورث الطاعنين . لما كان ذلك ، وكانت قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحـق ممن باع له بحيث إذا كان السلُّف مشــــركاً فلا مجــوز للحـــاثز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمسة عشر سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلتى حقه عن هذا السلف وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنين قد اشترى أرض النزاع من المطعون ضدهما الثالث والرابع بعقد آغير مسجل مؤرخ ١٢/١٨/١٢/١٨ وكان هذان الأخيران قد اشترياها بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١ من المطعون ضده الشانى الذي تلقتُ عنه المطعون ضدها الأولى حقها فإن الطاعنين لا يحق لهم التمسك قبل المطعون ضدها الأولى بضم مدة وضع يد السلف المشترك « المطعون ضده الثانى » إلى مدة وضع يدهم وليس لهم أن يستفيدوا إلا بمدة وضع يدهم وحده والتي بدأت من ١٩٩٧/١٢/١ ومن ثم فإن التقادم لا يكون قد أكتمل حتى تاريخ رفع الدعوى سنة ١٩٧٩ إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قمد البّرم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون وإذ كانت هذه الدعامة تكفي وحدها لحمل الحكم ، فإن النعي عليه فيما تضمنه عن الدعامة الأولى بفرض صحته یکون غیر منتج .

وحيث إن الطاعنين يندون بالوجهين الثانى والثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون إلى حقهم على الحرض الذاع ثابت با حكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٠١٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق والذى قصى بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٧/١٢/١ كلى الزقازيق والذى قصى بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٧/١٢/١ الصادر أولها من المطعون ضده الثانى للمطعون ضدهما الثالث والرابع وثانهما من الأخورين لمورشم وبذلك يكون حقهم سابقاً على الحافة المطعون ضده الثانى فيكون للمطعون ضده الثانى فيكون

هذا الحكم حجه عليها باعتبارها خلفاً لمدينها ، كما وأنهم تقدموا لمحكمة الاستثناف بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٢٩٦ سنة ٨٠ مدنى كلى الزقازيق والذى تضمنت أسبابه قضاءاً بملكية مورثهم لأرض النزاع موضوع اليد المدن الطويلة غير أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بالحكمين سالني الذكر . مما يعيب بالحطأ فى تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المــادة ٤٠٥ من قانون المرافعات تقضى بأن تصرف المدين أو الحائز أو الكفيل العبني في عقار لا ينفذ في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا فى حق من حكم بإيقاع البيع عليه إذ كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية مما مفاده أن القانون قد جعل العرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين عموماً ومن حكم بإيقاع البيع عليه هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً فى حق هؤلاء ، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر عـلى الإطلاق فإنه لا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيــه وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بنن التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين تلك التي لا تنفذ في حقهم أيّاً كان الشخص الذي يصدر مسه التصرُّف مَديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بن الحاجزين دائنن عادين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة فالتصرف الذَّى لم يشهر قبل تسجيل التنبيه لا ينفذ فى حق الحاجز فإن صدر حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش التسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بطلب صحة هذا التصرف إذا كانت قد سحلت قبل تسجيل التنبيه إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحاً ونافذاً بن طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه وعلى ذلك فلا يصح لم. لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج ' بعقده على نازع الماكية استناداً إلى القول بأنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائنه العادى المعتر خلفاً

عاماً له ولمـا كان الثابت من تقريرات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن عقــدى البيع المؤرخين ١٩٦٧/١٢/١ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ اللذين يستنــد الطاعنون إليهما لم يشهراكما لم ـ يشهر الحكم الصادر فىالدعوى رقم19. سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق الصادر بصحتهما ونفاذهما، فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه إذ أقام قضاءه على أن هذا التصرفُ لا ينفـــذ في حق الدائنة نازعه الملكية ــ المطعون ضدها الأولى ــ لعدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية يكون قد طبق القانون فى هذا الخصوص تطبيقاً صحيحاً وكانت الأحكام الصادرة فى موآجهة السلف حجة على الخلف بشأن الحـق الذي تلقاه منه إذا صدر قبل انتقال الحق إلى الخلف واكتسابه الحق عليــه أما إذا صدر الحكم فيها بعد ذلك فإنه ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه إلحكمة ــ لا يتعدى أثره ولا تمتد حجيته إلى الخلف الخاص فيعتبر من الغبر بالنسبة له لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى لم تختصم فى الدعوى رقم ٢٢٩٦ سنة ٨٠ مدنى كلى الزقازيق وصــدر الحكم فها بتاريخ ١٩٨١/١١/١٨ فلا يسوغ فى القانون أن تحاج المطعون ضدها الأولى بهذا الحكم تبعاً لصدوره في تاريخ لاحق لانتقال ملكية العقار النزاع إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الحكم الصادر فى تلك الدعوى لا تمتد حجبته إلى المطعون ضدها الأولى فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى بوجهيه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النحى بالوجه الرابع من السبب الأول القصور في السبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستثناف بصورية إجراءات التنفيذ التي اتخذتها المطمون ضدها الأولى قبل المطمون ضده الثانى ودون أن تختصم مورثهم فيها وحكم نفقة لأولادها منذ سنة ١٩٦٩ بعد أن بلغوا سن الرشد ومما يؤكد ذلك صدور حكم إيقاع البيع من أول جلسة دون اعبراض من المدين وأن الحكم المنفذ به قد سقط لمودة المطمون ضدها الأولى لمنزل الزوجية غير أن الحكم المطمون فيه لم يعن بتمحيص هذا اللفاع ورد علم باعتباره دفعاً بصورية علاقة الزوجية عما يعبيه بالقصور في التسبيب

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بصورية إجراءات التنفيذ التى اتخذتها المطعون ضدها الأولى ضد زوجها المطعون ضده الثانى و بأن علاقة الزوجية وحدها لا تكنى لإثبات الصورية هذا فضلا عن أن المستأنف ضدها الأولى و المطعون ضدها الأولى » قدمت صورة ضوئية لإشهار طلاق لم يعرض علها أحد يفيد طلاقها في ١٩٧٢/٨/١٩ قبل اتخاذ إجراءات العرفية و وكان الطاعنون لم يبينوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف أدلهم على ادهائهم بالصورية على نحو ما أثاروه بالنص . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه يكون غير مقبول لما مخالطه من واقع تستقل شتقل شحكة الموضوع بتحقيقه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ الم تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواهم على أن سند ملكيتهم لأرض النزاع لم يشهر وأنه بالرغم من تمسك مورثهم أمام محكمة أول درجة بتملكه أرض النزاع يوضع اليد المدة الطويلة إلا أن تلك المحكمة لم ترد على هذا الدفاع باعتباره سبباً مستقبلا لكسب الملكية .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ذلك أنه يرد على الحكم الابتدائى ، بينا البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييده فقد رد على دفساع الطاعنين المشار إليه بسبب النمى بأسباب خاصة . ولمساتقدم يكون الطعن برمته على غير أساس :

جلسة ١١ من فبراير سسنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف تائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / عبد المنصف عاشم ، أحمد ابراهيم شبليي قائبي رئيس المحكمة ، محمد جمال شبلةاني ، وصلاح خقهود عويس •

(o {)

الطمن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥٢ القضائية : رسوم ((الرسوم القضائية)) • شركات •

تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ يقيمة الأشياء المتنازع عليها - م ٢٠/٧ق ٩٠ اسنة ١٩٤٤ - مناده - وجوب تقدير رسوم طلب فسخ عقد الشركة بقيمة رأس مال الشركة النابت في العقد المطلوب فسخه •

المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن من مقتضى الفقرة الثالثة من المحادة ٧٥ من الفانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها ، مما مفاده – فى خصوص طلب فسخ عقد الشركة – وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت فى العقيد المطلوب فسخه .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨١/ /١٩٨١ استصدر قلم كتاب محكمة استثناف المنصورة أمراً بتقدير الرسوم فى الاستئناف رقم ٣٦٠ سنة ٣٣ ق مدنى المنصورة – قضى بإلزام المطعون عليه بأن يؤدى للخزانة مبلغ ٣٢٥ جنيه على أساس أن قيمة رأس مال الشركة المحكوم فى هذا الاستئناف محلها هو الهمر، وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٤٤

حكمت محكمة استثناف المنصورة بإلغاء أمر التقدير المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ف أت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النرمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيانه يقولان أنه وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ يقدر الرسم النسبى فى دعاوى الفسخ بقيمة العقد المتنازع فيه ، وإذ كانت قيمة عقد الشركة مثار الزاع هى ١٩٠٠ جنيه ، وأقام ألحكم المطعون فيه قضاءه على أن قيمة الدعوى هى ٢٠٠٠ جنيه يمثل نصيب الشريك الذى أقام الدعوى فى رأس مال الشركة ، فإنه يكون معياً عمثالفة القانون والحطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النمى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من مقتضى الفقرة الثالثة من-المحادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها ، بما مفاده – فى خصوص طلب فسخ عقد الشركة – وجو ب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت فى العقد المطلوب فسخه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن رأس مال الشركة – التى قضى الحكم الصادر فى الاستئناف من الأوراق أن رأس مال الشركة – التى قضى الحكم الصادر فى الاستئناف الشريك الذى أقام الدعوى بطلب القسخ فيه تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تدفع بواقع ٥٠٠ جنيه سنوياً مقابل حصة فى الأرباح تقدر بالربع وحصة المطعون فيه عليه فى الشركة عينية مقابل ثلاثة أرباع الربح ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قدر قيمة الدعوى بقيمة نصيب الشريك المذكور باعتبار أنه القدر المتنازع فيه فيه ، فإنه يكون معيباً مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيـه ، ولمـا تقدم يتعين الحـكم فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد قائمة الرسوم المعارض فها :

جلسة ١٢ من فبراير سسنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ابراميم، زغر نائب رئيس المحكمة ، محمــد حسن العفيفى ، لطفى عبد العــزيز وابراميم بركات -

(00)

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ قضائية :

(۱٬ ۲٬ ۳) دعـــوی ۰ تقادم « تقادم مسقط » ۰ حیازة « دعـــوی استرداد الحیازة » ۰

(١) فوات منة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيازة ٠ م ٩٥٨ مدنى ٠ مؤداه ١ انفضاه
 المحق في رفعها ٠ انقطاع هذه المدة بالطالبة القضائية ٠ م ٣٨٣ مدنى ٠ اعتبار الدعوى مرفوعة
 بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة ٠ م ٦٣ مراقعات ٠

(۲) دعوى استرداد الحيازة • قيامها على الاعتداء غير المشروع • عدم استراط نية التملك عند واضع الية والمقار على المتروب الدين المتروب الله والمتروب المتروب المين المتروب الحيازة بما يشبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت تهستعالية •

(٣) دعوی استرداد الحیازة ۱۰ لا یشترط لقبولها أن یکون سلبها مصحوبا باید او تمد
 علی شخص البجائز أو غیره ۰ کتابة سلبها قهرا ۰

ا – النص فى الفقرة الأولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدنى على أن و لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدها ردها إله ... » يدل على أن فوات هذه المدة دون رفع الدعوى يؤدى إلى انقضاء الحق فيها ، وبالتالى فهى مدة تقادم خاص وينقطع بالمطالبة القضائية عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى ، وإذ تقضى المادة ٣٣ من قانون المرافعات بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكانت المدادة ٩٥٨ من القانون المدنى المشار إلها لم ترسم طريقاً عميناً لرفع الدعوى باسترداد الحيازة فإنها تعتبر مرفوعة من تاريخ إبداع عصوضاء

٧ — دعوى استر داد الحيازة. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضع البد، فلا يشترط توافر نية التملك عنده ، ويكنى لقبولها أن يكون لر افعها حيازة مادية حالة تجعل يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعلياً قائماً فى حالة وقوع الغصب، والعبرة فى ثبوت هذه الحيازة — وهى واقعة مادية — بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت بمستندات.

 ٣ ــ لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلبها مصحوباً بإيذاء أو تعــد على شخص الحائز أو غبره ، بل يكنى أن تكون الحيازة قــد سلبت قهراً .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – وعلى ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٧٤٧ لسنة ١٩٧٩
مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم برد حيازتها للمقار المبن في الأوراق
وقالت شرحاً لها أنها تضع اليد على هذا العقار بصفة هادئة وغير منقطعة مبر اثا
عن والدها منذ أكثر من ستن عاماً . إلى أن قام الطاعن بسلب حيازة هسذا
العقار مها بالقوة فتم إيلاغ الشرطة ضده وأقامت الدعوى ، تدخلت المطعون
ضدها الثانية في الدعوى بطلب وفضها ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى
نرفعها بعد أكثر من سنة . وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤ حكمت المحكمة بقبول
تدخل المطعون ضدها الثانية وبرفض الدفع المسدى من الطاعن والممطعون
ضدها الأولى بطلباتها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة
بالاستثناف رقم ٢١٣ س ٩٩ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٧/٣/٢ حكمت المحكمة
بالاستثناف رقم ٢١٣ س ٩٩ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٧/٣/٢ حكمت المحكمة الحكمة المحكمة المحكمة الحكمة المحكمة المحكمة الحكمة المحكمة المحكمة الحكمة الحكمة الحكمة المحكمة المحكم

بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون حين رفضت محكمة الموضوع دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد انقضاء أكثر من سنة من فقد الحيازة ، بقولها إن صحيفة الدعوى قد قدمت فى غضون هذه المدة فى حين أن المدة سالفة الذكر مدة سقوط يتعين أن يتم الإعلان خلالها ، وإذ لم محصل هذا الإعلان إبانها فإن الدعوى تضحى غير مقبولة ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف همذا النظر قد أخطأ فى تطبيق القانون عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدنى على أن « لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة النالية لفقدها ردها إليه ... » إنما يدل على أن فوات هذه المدة دون رفع الدعوى يؤدى إلى انقضاء الحق فيها ، وبالتالى فهي مدة تقادم خاص وينقطع بالمطالبة القضائية عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى . لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٦٣ من القانون المدنى . لما كان ذلك، تورع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكانت المادة ٩٥٨ من القانون المدنى المشار إليها لم ترسم طريقاً معيناً لرفع الدعوى باسترداد الحيازة ، فإنها مرفوعة من تاريخ إيداع صحيفها قلم كتاب المحكمة ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون الدي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بباق أسباب الطمن أن الحكم المطعون فيه قمد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن سلب الحيازة بالقوة شرط لقبول الدعوى باستر دادها وإذ كان وضع يده قد تم منذ أكثر من سنة قبل رفع الدعوى دون عنف أو قوة نتيجة تمخل المطعون ضدها الأولى بكامل حريتها عن حيازة العقار والذي كانت تحوزه حيازة مادية دون قصد التملك مستدلا على ذلك بمستندات رسعية مستخرجة من سجلات مصلحة الضرائب العقارية فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن ذلك كله منهياً إلى أن مجرد ترك المطعون ضدها الأولى للعين بغير انتفاع لا يترتب عليه فقد حيازتها ما دام أن أحداً لم يستول عليها في ذلك إلى تحقيقات الشكوى رقم ٤٤٨٨ سنة ١٩٧٨ إدارى شهرا والتي لا تؤدى إلى ما انتهى إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن دعوى استرداد الحيازة ــ وعــلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى صفة واضع اليد فلا يشترط توافر نية التملك عندُه ، ويكفى لقبولهـا أن يكون لرافعها حبازة مادية حالة تجعل يد الحائز متصلة بالعقــارَ اتصالا فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب ، والعبرة في ثبوت هذه الحيازة وهي واقعة مادية - بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت بمستندات ، لما كان ذلك ، وكان يبنن من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن استظهر التحقيقات الإدارية الني كانت صورها منضمة إلى الدعوى وأقوال الشهود فهما ، أثبت أنه كان للمطعون ضدها الأولى حيازة مادية على العقار المتنازع عليه وقت فقد الحيازة الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/٤/٣٠ وأقامت الدعوى ــ وعلى نحو ما ورد بالرد على السبب الأول ــ بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ وخلص من كل ذلك إلى أن الطاعن قـــد حضر إلى الأرض ومعه العال الذين قاموا برفع القاذورات وتسوير الأرض وهو ما عثل عنصم القوة والإكراه الذي لجأ إليها الطاعن في الاستيلاء على الأرض وأضاف الحكم المطعون أنه ﴿ يَكُنَّى المُسْتَأَنَّفَ (الطاعن) أنه استولى على الأرض دون رضاء المسأنف علمها الحائزة (المطعون ضدها الأولى) ، ودون علمها وكان هذا السلب عقبة أمامها لا تستطيع مفاداتها إلا إذا لجأت إلى العنف ... ، فإنه بذلك يكون قد استظهر بجلاء أن الحيازة قد سلبت قهراً وأن المطعون ضدها الأولى قد أقامت دعواها قبل مضى سنة على سلب حيازتها وإذ كان ذلك وكان لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلها مصحوباً بإيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره ، بل يكنى أن تكون الحيازة قد سلبت قهراً ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم مهذه الأسباب يكون في غير محله .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعبن رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سسنة ١٩٨٧.

بریاسة السید المستشار/ یوسف أب وزید نائب رئیس المحکمة ، وعضویة السادة المستشارین / ولیم رزق بدوی نائب رئیس، المحکمة ، أحمد نصر الجندی ، د · محمد بها، الدین باشات ، ومحمد خیری الجندی ·

(67)

الطعن رقم ٢١ه لسنة ٥٣ القضائية :

نقض « اجراءات الطعن » « ايداع الكفالة » • بطلان « بطلان الطعن » •

ايداع كفالة الطمن • عدم شحقته الا بتـوريد الكفـالة فصـــلا الى خــــزانة المحكمة خلال ميداد الطمن • لا يفنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميحاد بقبـولها وتوريدما • م ١/٣٥٤ مرافعات •

النص فى المادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه « بجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إليها بصحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خسة وعشرين جنها إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خسة عشرجنها إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهرى يؤدى إغفاله إلى بطلان الطعن بطلاناً بجوز لكل ذى مصلحة التمسك به وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإذ كان الطاعن لم يودع صحيفة طعنه محكمة النقض مباشرة ، بل اختار عملا محقه المقرر فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات بداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه والتي بها موطنه إلي المناف معه لموعد طعنه ميعاد مسافة ، وكان إيداع الكفالة الذى قصد إلى بتوريدها فعلا إلى حزانة الهحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغي عن ذلك يعرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولها وتوريدها ، لما كان يقل وكان الثابت من أوراق حافظة إبداع صحيفة الطعن أنه وإن تأشر للطاعن من قلم كتاب محكمة استناف طنطا بوم ه/١٩٨٧ وهو اليوم الأخير في من قلم كتاب محكمة استناف طنطا بوم ه/١٩٨٧ وهو اليوم الأخير في

ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده فى اليوم التالى إلا أن الثابت أيضاً أن الطاعن لم يودع الكفالة خزانة المحكمة إلا فى يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالى لانتهاء مبعاد الطعن ، فإن الطعن يكون باطلا ومن ثم غبر مقبول .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وبالقدر اللازم للفصّل في الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٨٠/٣٦٨٢ مدنى كلي طنطا على الطاعن وباقي المطعون ضدهم طالباً الحكم له بأحقيته في صرف نصف ملغ ١٦٣٥٨ جنيه قيمة الزيادة في التعويض والمحكوم به عن نزع ملكية الأرضّ المبينة بالصحيفة والتي اشتراها من الطاعن بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٧٦/٤/٢ ثم نزعت ملكيتها للمنفعة العامة ، وأوقع من بعد ذلك حجزاً تحفظياً على ما للطاعن لدى المطعون ضده الشانى وفاء للمبلغ المذكور ثم تقدم للرئيس بمحكمة طنطا الابتدائية بطلب لإصداره أمره ضد الطاعن والمطعون ضده الثانى بإلزامها بأداء هذا المبلغ له وبتثبيت الحجز التحفظي فرفض وقيدت الأوراق دعوى برقم ٢٩٨١/٢٩٦٤ مدنى كلى طنطا . أقام الطاعن أيضاً الدعوى رقم ١٩٨١/٥٦٤٤ مدنى كلى طنطــا على المطعون ضدَهم الثلاثة الأول طالباً الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٤/٢ المتضمن بيعه للمطعون ضده الأول الأرض المنزوع ملكيتها سالفة الذكر . أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاث وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ قضت فى الأولى بطلبات المطعون ضده الأول وفى الثانية بصحة إجراءات الحجز وبتثبيته وفى الثالثة برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا بالاستثناف رقم ٣٢/١٨٩ ق طالباً إلغاءه ورفض اللُّعويين الأولى والثانية والحكم له بطلباته في الدعوى الثالثة . بتاريخ ١٩٨٣/١/٤ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به فى الدعوى الأولى إلى أحقية المطعون ضده الأولى فى صرف مبلغ مماكية الأرض المبيعة وبتأييده فيا عدا ذلك . طعن الطاعن المحكوم به عن نزع ملكية الأرض المبيعة وبتأييده فيا عدا ذلك . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لعدم إيداع الكفالة إلا بعد انقضاء ميعاد الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن النص فى المــادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه « بجبُّ على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إلها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استثناف أو خمسة عشر جنهاً إذا كان صــادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية ... » يدل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهرى يؤدى إغفاله إلى بطلان الطعن بطلاناً بجوز لكل ذى مصلحة التمسك به وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وإذ كان الطاعن لم يودع صحيفة طعنه محكمة النقض مباشرة ، بل اختار عملا نحقه المقرر ى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إيداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه والتي بها موطنه بما لا يضاف معه لموعد طعنه ميعاد مسافة وكان إيداع الكفالة الذي قصــد إليه المشرع في المــادة ٢٥٤ سالفــة الذكر لا يتحقق كإجراء جوهري مرعى إلا بتوريدها فعلا إلى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغنى عن ذلك مجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولهـا وتوريدها . لمـا كان ذلك وكان الثابت من أوراق حافظة إيداع صحيفة الطعن أنه وإن تأشر للطاعن من قلم كتاب محكمة استثناف طنطــا يوم ٥/٣/٣/ وهو اليوم الأخير في ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده في اليوم التالى إلا أن الثابت أيضاً أن الطاعن لم يودع الكفالة خزانة المحكمة إلا فى يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالى لانتهاء ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون باطلا ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين عدم قبول الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / محمد المرسی فتح الله نائب رئیس المحکمة ، وعضویة السادة المستشارین/ سعید أحمد صفر نائب رئیس المحکمة ، أحمسه ذکی غوابة ، طبه الشریف ، وابراهیم الفهیری •

(**6V**)

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ - ٢) اثبات . خبرة . محكمة الوضوع .

(١) عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى • خضوعه لتقدير محكمة الهوضوع • أضفها يتقريره محمولا على أسبابه يفيد أنها لسبح تجد في المطاعن الموجهة البه ما يستحق الرد عليه باكثر مما تضمنه • الخبير غير ملزم بأداء عمله على وجه محدد • شرطه • تحقق القاية من ثديه •

 (۲) الاعتراض على شخص الخبير أو عمله • وجوب ابدائه أمام الخبير أو أمام محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته الأول مرة أمام محكمة النقض • علة ذلك •

(٣) نقض « السبب الجديد » • محكمة الموضوع .

دفاع قانونی یخالطه واقع لم یسبق طرحه علی محکمة الموضوع • عدم جواز اثارته لأول مرة امام محکمة ا**لتفنی •**

ا القرر فى قضاء هذه المحكمة أن عمل الحبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات الواقعية فى الدعوى محضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها سلطة الأخذ بما انهى إليه إذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق وما رأت أنه وجه الحق فى الدعوى : ما دام قاعاً على أسباب له.ا أصفها وتؤدى إلى ما انهى اليه ، وأن فى أخذها بالتقرير محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليه بأكر مما يتضمنه التقرير دون ما إلزام علمها بتعقب تلك المطاعن على استقلال ولا إلزام فى القانون على الحبير بأداء عمله على وجه محدد إذ تحسه أن يقوم بما ندب له على النحو الذى يراه محققاً للغاية من ندبه ما دام عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التي يحق لها الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكني لجلاء وجه الحق فى الدعوى.

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى الاعبر اض على شخص الحبر أو على مباشرته لمهمته فعليه أن يثبت هدذا الاعبر اض عند قيام الحبر بعمله ، فإن فاته ذلك فعليه أن يبديه لدى محكمة الموضوع ، فإن أغفل ذلك فلا يجديه الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً لا يجوز له التمسك به .

٣ ــ الدفاع القانونى الذي نخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع
 لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمية

بعمد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على مورث الطاعنين المرحوم اللحوى رقم ٤٠٠٧ استة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة وطابوا الحكم بإلزامه أن يقدم كشوف الحساب عن الأطيان حراسته في السنوات من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٧ وأن يدفع لم ما يسفر عنه الحساب من مبالغ وفوائده القانونية . وقالوا في بيان دعواهم إنه عوجب الحكم رقم ١٦ استة ١٩٥٦ مستأنف القاهرة عين مورث الطاعنين حارساً قضائياً على أطيان زراعية عص المعلمون ضده الأولى مها ١٦ قبراط و ١٨ فدان وكل من المطعون ضدهما الثاني والثالث ٦ قراريط و ٩ أفدنة على أن يقدم كشف حساب عن إدارته كل ستة أشهر إلا أنه لم يقدم هذه الكشوف عن السنوات المشار إلها ولم يدفع إليهم مستحقامهم ومن ثم أقاموا الدعوى بطلبام سالفة البيان . ندبت المحكمة خبراً في الدعوى قدم تقريره ثم حكت بإلزام مورث الطاعنين أن يؤدى للمطعون ضده الأول ٢٢٥٥،٢٧٠ جنهاً وللثاني ٢٢٠١٦٣٤ جنهاً وللشالث

100/910 جنيهاً والفوائد بو اقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية : استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٠٤ لسنة ٩٠ قضائية القاهرة ، وبعد أن ندبت المحكمة خبيراً قدم تقريره ، قضت في ١٩٨٢/١٧/٢٥ بتأليد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة ألم مشورة فحددت جلسة لنظره وفيا الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال عن الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم عول في قضائه على تقرير الحبر رغم ما شابه من أخطاء تتعلق مقدار المساحة المسلمة لمورثهما وعدم معاينتها على الطبيعة وتحقيق وضع البد عليها ولكون يعضها منزرعاً بأشجار للأخشاب والفاكهة نما ينني كونها مؤجرة فضلا عن أن الحبير لم يجب مورثهما إلى طلب إعادة إجراء المعاينة .

وحيث إن هذا النحى فى غر محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عمل الحبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات الواقعية فى الدعوى محضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها سلطة الأخذ بما انهى إليه إذ رأت فيه ما يقنعها ويتفق وما رأت أنه وجه الحق فى الدعوى ، ما دام قائماً على أسباب لها أصلها وتؤدى إلى ما انهى إليه ، وأن فى أخدها بالتقرير عحمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير دون ما إلزام عليها يتعقب تلك المطاعن على المستقلال ، وكان لا إلزام فى القانون على الحبر بأداء عمله على وجه محدد المتعمد أن يقوم بما ندب له على النحو الذي يراه محققاً للغابة من ندبه ما دام عمله خاضماً لتقدير المحكمة التى خق لهما الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكنى لجلاءه وجه الحق فى الدعوى حمولا على أسبابه ، كما الملحون فيه قد أخذ بتقرير الحبر المنتدب فى الدعوى محمولا على أسبابه ، كما الملود فيه قد أخذ بتقرير الحبر المنتدب فى الدعوى محمولا على أسبابه ، كما نقول الرد على اعتراضات الطاعنين عليه بالنسبة لمساحة الأرض المسلمة إلى مورمهما ولنتيجة الحساب التى خلص إلها الحبر ، قان النعي عليه مهذا السبب كرن على غرر أسامي

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان ، وى بيان ذلك يقولان إن تقرير الحبير الذى أخذ به الحكم وضعه ثلاثة من الحبراء الزراعيين في حين أن الحكم الصادر في ١٩٧٥/٥/١٠ قضى بندب خبر حساني .

وحيث إن هذا النحى مردود بأنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى الاعتراض على شخص الحبر أو على مباشرته لمهمته فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند قيام الحبير بعمله ، فإن فاته ذلك فعليه أن يبديه لدى محكمة الموضوع ، فإن أغفل ذلك فلا بحديه الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً لا بجوز له التمسك به . وإذ كان البن من الأوراق أن مورث الطاعنين وهما من بعده لم يعترضا على مباشرة الحراء واضعى التقرير للمأمورية سواء عند قيامهم بها أو أمام محكمة الموضوع بعد إيداع التقرير فإنه لا يقبل منهما التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض :

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والدستور من شقين الأول : أن الحكم قضى بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٦٧/٣/١٤ حال أن المطعون ضدهم لم يطالبوا بها إلا من ١٩٦٩/٩/٤ ، كما أنها لا تستحق إلا من وقت مطالبة ،ورثهما بالمبالغ المستحقة للمطعون ضدهم . والثانى : أن الحكم قضى بالفوائد استناداً إلى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى مع أنها ربا محرم شرعاً ومن ثم تخالف حكم المددة ٢٠ من الدستور .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول مردود بأنه دفاع قانونى بخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . ومن ثم فلا بجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعى فى شقه الثانى مردود بأن قضاء المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٠ سبنة ١ قضائية دستورية الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤ من القانون المدنى لحكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لحكم المادة الثانية من الدستور فإن النعى جذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد / المستشار الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد طعوم ، ذكن المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق ، وعبد المنعم ابراهيم ،

(o 🔨)

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ القضائية:

(1) دعوى « سبب العوى » ٠

سبب الدعوى • ماهيته • الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب عدم تغير. يتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم •

(٢ ، ٣) التزام « تجديد الالتزام » • تقادم •

 (۲) كتابة سند بدين موجود من قبـل أو تفيير الالتـزام الذي لا يتنـاول الا زمـان الوفاء أو كيفيته · لا يستفاد منه تجديد الالتزام ·

(٣) مطالبة الشركة المطمون ضدها للطاعن بصفته أمينا للنقل بالتمويض عن العجز في البحرة في المساعة التي عهدت اليه بنقلها ، سقوطم هذه الدعوى بعض المدد المتصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة اقرار الطاعن اللاحق على المقد بقبوله خصم قيمة العجز- من مستحقاته لدى الشركة المطمون ضدها ١٠ لا يعتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقل بحيث يخضم للتقادم الطويل وانما قاطعا للتقادم الأول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة .

 ا ـ قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد مها المدعى الحق في الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إلها الحصد م .

 ٢ - تجديد الالنزام وفقاً للمادة ٣٥٤ من القانون المدنى لايستفاد من كتابة سند بدين ووجود قبل ذلك ولا مما يحدث فى الالتزام من تغيير لا يتشاول إلا زمان الوفاء أو كيفيته .

٣ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى والحكم الطعبون فيه
أن الشركة المطعون ضدها قد أقامت دعواها على الطاعن بطلب إلزامه بصفته
أميناً النقل - بالتعويض عن العجز فى البضاعة التى عهدت إليه بنقلها نموجب

بضهان تسليم البضاعة في جهة الوصول ــ كاملة وسليمة ــ ومن ثم فإن عقد النقل المشار إليه يكون سبب الدعوى ، وإذ كانت الدعوى المستندة إلى هذا السبب تسقط ــ طبقاً للمادة ١٠٤ من قانون التجارة بمضى مائة وتمانين يوماً _ فيما مختص بالنقل داخل البلاد من اليوم الذي كان نجب فيه نقسل البضاعة ــ في حالة الهلاك الكلى ومن يوم تسليمها فعلا إلى المُرسل إليه ــ في حالة التلف ـــ وذلك ما لم يصدر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فإنها تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور خدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان إقرار الطاعنُ اللاحق على عقد النقل– بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها ـــ لا يعتبر تجديداً للالتزام المتولد من عقد النقل بتعويض الضرر الناشيُّ عن العجزــــ وإنما اعترافاً بهذا الالنزام ــ بهدف اعتبار هذا التعويض ثابتاً في ذمته وليس بهدف تغيير مصدره من عقد النقل إلى الإرادة المنفردة ، ومن ثم فلا يترتب عليه أن يصبح التعويض في هذه الحالة ديناً عادياً بخضع للتقادم الطويل وإنما يبقى خاضعاً للتقادم الوارد بنص المـادة ١٠٤ من قانون التجارة ، ويعتبر الإقرار المشار إليه في ذات الوقت إجراءاً قاطعاً لدعوى مسئولية الطاعن _ كأمن للنقل _ يبدأ به تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الأول.

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاء السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاء، الشكلبة .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل فى أن الشركة المطعون ضارها أقامت ابتداء الدعوى رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى الإسكندرية ــ على الطاعن يطلب إلزامه

بأن يؤدى لهـا مبلغ ٦٤١٢،٠٥٤ جنيـه – وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد دؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ عهدت إليه بنقل كمية من الصفيح من الإسكندرية إلى شركة بالقاهرة إلا أنه تبين عند تسليم الرسالة بتاريخ ٢١,٧٧٩ وج. د عجز لها قدره ٢١,٧٧٩ طن ــ يقدر التعويض عنه بالمبلغ المطالب به ـ دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى طبقاً للإدة ٩٩ من قانون التجارة . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠ قضت المحكمة برفصالدفع وبندب خبير في الدعوى الذي انهيي في تقريره إلى أن قيمة العجز ٤٠٤٦,٣٨١ جنيــه وأن الطاعن قبل خصم مبلغ ٧٨١, ٣٦٨٤ دنيه من مستحقاته لدىالشركة المطعون ضدها . و بتاريخ ١٩٧٨/٢/١ قررت المحكمة شطب الدعوى . فأقامتالشركة المطعون ضدها الدعوى الحالية رقم ١٠١١ لسنة ١٩٧٩ تجارى كليالإسكندرية على الطاعن بطاب إلزامه بأن بدفع لهــا مبلغ ٣٦١.٦٠٠ جنيه ـــ وهو الفرق بين انتحويض المستحق لهـا عن العجز فى رَسَالة الصفيح وبين رصيد الطاعن لديها والذي قبل خصمه دفع الطاعن بسقوط الدعوى عملا بالمــادة ١٠٤ من قانون التجارة . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٦ قبلت محكمة أول درجة هذا الدفع . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٠ لسنة ٣٦ ق . وبتاريخ/١٨/٥/١٨ قضت محكمة استثناف الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدنمع للشركة المطعون ضدهـــا مبلغ ٣٦١,٦٠٠ جنيه طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض – وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فها نقض الحكم المتلعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره ــ وفيها النزمت اليابة رأمها .

وحيث إن الناعن ينعى بالسبب الثانى من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه – القصور فى التسبيب والحطأ فى الإسناد – ونى بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر النزام، بتعويض الضرر عن العجز فى البضاعة التى قام بنقلها قد تغير مصدره من عقد انتقل المؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ – إلى إقراره اللاحق عليه بقبوله خصم قيمة هذا العجز من قيدة مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها – فيمة هذا الإقراد حبب الدعوى ورتب على ذلك عدم خضوعها التقادم

المنصوص عليه فى المدادة ١٠٤ من قانون التجارة وخضوعها لتقادم آخــر طويل المدة طبقاً للقواعد العامة فى القانون المدنى ــ فى حين أن سبب الدعوى هو عقمد النقل المشار إليه وما إقراره اللاحق عليه بالعجز إلا إجراء قاطع لتقادم دعوى مسئوليته ــ كأمين للنقل ــ يبدأ به تقادم جديد مدته هى مدة التقادم الأول وهى مائة و ثمانين يوماً من تاريخ تسليم البضاعة ــ لأن التقادم فى هذه الحالة لا يستند إلى قربنة الوفاء وإنما إلى الرغبة فى تصفية المنازعات التي نشأ عن عمليات النقل العديدة التي يقوم بها الناقل .

وحيث إن هذا النعى سديد . ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى - على أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد مها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الحصوم فى دفاعهم - وأن تجديد الالترام وفقاً المادة ٣٥٤ من القانون المدنى - لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ولا ١٤ محدث فى الالترام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو كيفيته - وكان النابت من ملونات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها قد أقامت دعواها على الطاعن بطلب إلزامه - بصفته أميناً للنقل - بالتعويض عن المجز فى البضاعة التى عهدت إليه بنقلها عوجب عقد النقل المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ فى الستناداً إلى الترامه الناشئ عن هذا العقد بضان تسليم البضاعة فى جهة الوصول - استفاداً إلى الترامه الناشئ عن هذا العقد بضان تسليم البضاعة فى جهة الوصول - كاملة وسليدة . ومن ثم فإن عقد النقل المشار إليه يكون سبب الدعوى .

وإذ كانت الدعوى – المستندة إلى هذا السبب تسقط – طبقاً المادة 10 من قانون التجارة – يمضى ماثة و تمانين يوماً – فيا ختص بالنقل داخل البلاد – من اليوم الذي كان بجب فيه نقل البضاعة – في حالة الهلاك الكلى – ومن يوم تسليمها فعلا إلى المرسل إليه – في حالة التلف – وذلك مالم يصدر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فإنها تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم اللذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المستول عنه – وكان إقرار الطاعن اللاحق على عقد النقل – بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطون ضدها لا يعتبر تجديداً للالترام المتولد من عقد انقل بدويض الضرر

الناشي عن العجز - وإنما اعترافاً منه بهذا الالتزام - بهدف اعتبار هـذا التعويض ثابتاً في ذمته وليس لهدف تغيير مصدره من عقد النقل إلى الإرادة المنفردة . ومن ثم فلا يُرتب عليه أن يصبح التعويض في هذه الحالة ـــ ديناً عادياً مخضع للتقادم الطويل وإنمــا يبقى خاضعاً للتقادم الوارد بنص المــادة ١٠٤ من قانون التجارة ويعتر الإقرار المشار إليه في ذات الوقت ــ إجراءاً قاطعاً لدعوى مسئولية الطاعن ــ كأمن للنقل ــ يبدأ به تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الأول ــ لمـا كان ذلك وكانت الشركة المطعون ضدها لم تدع بوقوع غش أو خيانة من الطاعن أو تابعيه وكانت قد أقامت دعواها الراهنة بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١ بعد شطب دعواها السابقة رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى الإسكندريّة بتاريخ ١٩٧٨/٢/١ – أي بعد مضي مائة وثمانين يوماً من قرار الشطب ــ باعتباره آخر إجراء صحيح تم فى الدعوى ومن ثم فإن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تكون قد سقطت بالتقادم المنصرص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة – ولمما كان الطاعن قد تمسك ــ أمام محكمة الموضوع مهذا التقادم ــ وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاعه في هذا الصدد استناداً إلى أن النزامه بالتعويض عن العجز في البضاعة قد تغير مصدره من عقد النقل إلى الإقرار اللاحق عليه بالعجز واعتبر هذا الإقرار سبرأ للدعوى ورتب على ذلك عدم خضوعها للتقادم المنصوص عنيه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة وخضوعها للتقادم الطويل طبقاً للقواعد العامة في القانون المدنى وقضاءه في موضوع الدعوى بالتعويض ــ فإنه يكون قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد بما يوجب نقضه ــ دون حاجة لبحث السبب الأول من سببي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل في، ولمـا تقدم .

جلسة ١٦ من فبراير سسنة ١٩٨٧

برياسة السيد / المستشار د • متصول وجيسه نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمسه ضوّاد بدر نائب رئيس المحكمة ، عبسه النبي خمخم ، كمال نافع ، محمد عصبهاح •

(09)

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ القضائية :

(۱ - ۳) قانون « سریان القانون من حیث الزمان » نظام عام . ایچـــار « ایجار الاماکن » « التاجی مفروش » .

(۱) القانون • سريانه ياثر فورى على ما يقسح من تاريخ نضاده مالم ينص فيه على خلاف دال • آثار العقد خضوعها الاحكام القانون الذى أيرم فى طله مالم تكن احكام القانون الذى أيرم فى طله مالم تكن احكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العسام • سريانها بائسر فسورى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية • قوانين ايجار الأماكن • سريانها بائر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به •

(۲) حق التأجير المشروش • قصره على الملاك والمستأجرين المصريين فقط والأجانب ليس
 ا ق 2 لسنة ١٩٧٧ • المحمد المواكل أو مشتأجرين المواد ٣١ - ١٤ ، ١٨ / ١ ق 2 لسنة ١٩٧٧ • الملقات التي تشأت قبسل صدور القانون المذكور •
 علة ذلك بالنظام العام • سريانه على العلاقات التي نشأت قبسل صدور القانون المذكور •

(٣) حكم « الطعن في الحكم » . نقض « الاحكام غير الجائز الطعن عليها ».

الأحكام الصادرة من المحساكم الابتدائية بوصسفها محكمة الدرجة الأولى • عدم جسواز الطمن فيها بطريق/التقض •

١ – المقرر طبقاً للعبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها وتنعطف آثارها على ما وقع عليها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلة للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت سارية فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت سارية

عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المبدأ وبين قادة عدم رجعية القوانين وإذ كانت أحكام قوانين إنجار الأماكن الاستثنائية المتتابعة آمرة ومتعلقة بالنامام العام فإنها تسرى بأثر مباشر فورى من تاريخ العمل مها على حميع الآثار المترتبة على عقود الإنجار حتى ولو كانت مرمة قبل العمل مها على حميع الآثار المترتبة على عقود الإنجار حتى ولو كانت مرمة قبل العمل مها

٢ ــ النص في المواد ٣١ ، ٤٠ ، ١/٤٨ من القانون رقيم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أنه إذا أذن المؤجر بالتأجر من الباطن مفروشاً . أو أجاز القـانون ذلك للمستأجر – وغيم عدم موافقة المؤجر لاعتبارات رآها المشرع إنما أراد تحديد جنسية من يرخص له بالتأجير مفروشاً في الحالات سالفة البيان ، سواء كان مالكاً أو مُستأجراً ، وسواء أكانت هذه الرخصة مقررة بنص القانون في الفصل الرابع منه أو عوافقة المؤجر المنصوص علمها في المادة ٣١ منه ، يؤكد صواب ذَّلك ، أن نص المـادة ٤٨ سوى بن المـالك الأجنبي والمستأجر الأجنى ولا ستساغ عقلا أن بكون لهذا الأخبر أكثر مما للأول ، إذ علة هذا الحظر أنه ليس للأجنى مالكاً أو مستأجراً الاستثمار في تأجيو الأماكن المفروشة فى تلك الحالات وهو ما أفصحت عنه مناقشة مشروع هذا القانون في مجلس الشعب ، وما دام الأمر كذلك فإن علة منع المستأجر الأجنبي من التأجير مفروشاً يتوافر في حميع الحالات الواردة بالمـادة ٤٠ متقدمة البيان ، وهى الحالات الَّتي يستمد الحق فها من القانون مباشرة ولو أجاز المؤجر هذا التأجير أو أذن به وإذا كان قصد المشرع من القاعدة القانونية التي أفرغها في المسادة ١/٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمنع غير المصريين من استبار أموالهم ونشاطهم فى التأجير المفروش هو أن يضيق قدر المستطاع من مجمال المضاربة في هذا النوع من النشاط حتى تتوافر الأماكن الخالية لطالبي السكني التزاماً بمقتضيات الصالح العام وترجيحاً لهـا على ما قد يكون للأفراد من مصالح مغايرة فإن هذه القاعدة تكون من قواعد النظام العام ولا بجوز الاتفاق على مَا مُخالفها ، كما وأنها تحكم العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون الذي قرها. ٣ - مؤدى المادتن ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانهائية أيا كانت المحكمة الى أصدرها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها عكمة الدرجة الأولى فلا بجوز الطعن في المحكمة السبقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المترر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٧٣٣ لسنة ١٩٧٨ مدنى
شمال القاهرة ضد الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالث بطلب الحكم بإخلائهم
من الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها خالية ، وقال بياناً لذلك أن المطعون ضده
الثانى السورى الجنسية استأجر منه تلك الشقة بعقد مؤرخ ١٩٧١/٧٢١ نص
في بنده السادم على حظر تنازل المستأجر عن الإيجار أو تأجر العن من الباطن
بغير إذن كتابى من المؤجر ، ورغم ذلك أجرها إلى المطعون ضده الثالث
اللبنانى الجنسية من يوليو إلى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ثم استأجر بها الطاعنة - وهي
حكت المحكمة بإخلاء الطاعنة و المطعون ضده الثانى والثالث من شقة الذاح
حكت المحكمة بإخلاء الطاعنة والمطعون ضده الثانى والثالث من شقة الذاح
وتسليمها إلى المطعون ضده الأول . استأنف الطاعنة مذا الحكم أمام عكمة
استئاف القاهرة ، وقيد استشافها برقم ٢٩٥٢ سنة ٩٦ ق ، وبتاريخ
المختر بطريق القض . وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض

الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها النرمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب ، تنعى الطاعنة بالثلاث الأول والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن المطعون ضده الثاني أجر لهـا عين النزاع مفروشة فى المدة من ١٩٧٦/٧/٤ إلى ١٩٧٨/٧/٣ فتكونُ العَلاقة الإُنجارية قد نشأت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنفــذ اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٨ ، بما لا يجوز معه إخضاع تلك العلاقة لنص المادة ٤٨ من هذا القانون إذ قامت في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي لم يكن بمنعها وكان ينظم أحكام التأجير المفروش في المواد من ٢٦ إلى٢٩ منه دون ما يُنبئ عن قصد إلى قصر أحكامها على المصريين وحدهم ، كما لا بحوز سحب أثر النص المستحدث علمها لأنه يتضمن تعديلا لما اتفى عليــه أطراف العقد مما لا نخالف قواعد النظـام العام ، وهــو ما ىكشف عنه نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي أوجبت على الملاك والمستأجرين والمؤجرين لأماكن مفروشة حتى تاريخ العمل بالقانون تعديل أوضاعهم وفقاً لأحكامه فى مدى ستة شهور من تاريخ صدوره أو انتهاء مدد العقـود أمهما أقرب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالاخلاء تأسيساً على ثبوت واقعة التأجير المفروش بالمخالفة لنص المــادة ٤٨ من القانون رقم٤٩ لسنة ١٩٧٧ مع قيامهاً قبل العمل بأحكام هذا القانون ، كما تقدم البيان بمقولة أن هذا النص كاشف لمراد الشارع معيب بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر طبقاً للميادئ البستورية المتوافق المتفافون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلة للمواكر القانون الحاصة ، إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظلم الما مكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار

(ج) إذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر أو أجره من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المـالك للمستأجر الأصلي ... ، : وفي المـادة ٤٠ الواردة في الفصل الرابع من ذات القانون ﴿ على أنه لا بجوز للمستأجر في غير المصايف والمشاتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يُؤجر المكان ــ المؤجّر له مفروشاً أو خالياً إلا في حالات حددها ، ، يدل على أنه إذا أذن المؤجر بالتأجير من الباطن مفروشاً ، أو أجاز القانون ذلك للمستأجر ــ رغم عــدم موافقة المؤجر ــ لاعتبارات رآها المشرع ، فإن النص في المــادة ١/٤٨ ألواردة بالفصل الرابع من القانون المذكرر على أنه 1 لا يفيد من أحكام هذا الفصــل سوى الملاك والمستأجرين المصريين ﴾ ــ ويدل على أن المشرع إنمــا أراد تحديد جنسية من يرخص له بالتأجر مفروشاً في الحالات سالفة البيان ، سواء كان مالكاً أو مستأجراً ، وسواء أكانت هذه الرخصة مقررة بنص القانون في الفصل الرابع منه أو بموافقة المؤجـر المنصوص علمها في المــادة ٣١ منه ، بؤكد صواب ذلك ، أنَّ نص المــادة ٤٨ سوى بنن المــالك الأجنبي والمستأجر الأجنبي ولا يستساغ عقلا أن يكون لهذا الأخبر أكثر ممــا للأول ، إذ علة هذا الحظر أنه ليس للأجنى مالكاً أو مستأجراً . الاستثمار في تأجير الأماكن مفروشة في تلك الحالات وهو ما أفصحت عنه مناقشة مشروع هذا القانون

في مجلس الشعب ، وما دام الأمر كذلك فإن علة منع المستأجر الأجنى من التأجير مفروشاً يتوافر في حميع الحالات الواردة بالمــادة ٤٠ متقدمة البيان ، وهي الحالات التي يستمد الحقّ فها من القانون مباشرة ولو أجاز المؤجر هذا التأجير أو أذن به ، وإذ كان قصد المشرع من القاعدة القانونية التي أفرغهــا في المُسادة ١/٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمنع غير المصريين من استثمار أموالهم ونشاطهم في التأجير المفروش هو أن يضيق قدر المستطاع من مجـال المضاربة في هذا النوع من النشاط حتى تتوافر الأماكن الحالية لطالبي السكني النزاماً بمقتضيات الصالح العام وترجيحاً لهـا على ما قد يكون للأفراد من مصالح مغايرة فإن هذه القاعدة تكون من قواعد النظام العام ولا بجوز الاتفاق على ما يخالفها ، كما وأنها تحكم العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون الذي قررها ، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون فى قضائه بإخلاء الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالث من عنن النزاع إعمالا لنص المسادة ١/٤٨ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا ينسال من ذلك باعتباره غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، ويكون النعي بالأسباب المتقدمة من ثم على غىر أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الرابع للطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن وكيلها تقدم إلى محكمة أول درجة بطلب خلال فترة حجز الدعوى للحكم ضمنه زوال صفة المطعون ضده الأول كوكيل عن باقى ملاك العقار الذين ألغوا توكيلاتهم إليه بعد رفع الدعوى مما كان يوجب على المحكمة الحكم بانقطاع سير الحصومة ، وإذ لم تقصد المحكمة بلك ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير مقبول ، ذلك أنه لمـا كان مؤدى المـادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من مجاكم الاستثناف وعلى الأحكام الانهائية أياً كانت الحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المجكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنمنا يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغائها أو بتعديلها ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى أنه صدر لصالح المطعون ضده الأولى عن نفسه وبصفته وبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أقامت استثنافها تبل المطعون ضده الأولى عن نفسه ولم توجهه إليه بصفته التي كان قد خاصمها ما أمام محكمة أول درجة فيكون الحكم الابتدائي أصبح بهائياً في هذا الشق منه لعدم استثناف الطاعنة إياه فيه ، وإذ ينصرف نعى الطاعنة إلى قضاء الحكم الابتدائي فإنه يكون غير جائز.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس للطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وطلبت وقف السبر في الدعوى والتصريح لهما بالالتجاء إلى المحكمة الابتدائي مؤيداً بالحكم المطعون فيه اكتفيا في الرد على هذا العلم بعدم جديته مما يعيبه بالقصور الذي يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أنه يبن من مدونات الحكم الابتدائى أنه تناول الدفع المشار إليه بسبب النحى مبيئاً أن رقابة القضاء على دستورية القوانين واللوائح قبل إنشاء المحكمة العليا ما كانت إلا بدفع من صاحب الشأن تفصل فيه محكمة الموضوع قبل الفصل فى الدعوى ولم يكن الممحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها وقد قن المشرع هذه القواعد بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشاء المحكمة العليا والى اختصها دون غيرها بالفصل فى عدم دستورية القوانين إذ بتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع ، فإن هي قدرت جديته حددت لصاحب أجلا لرفع الأمر بشأنه للمحكمة العليا الحكمة العليا المحكمة العليا عكمة الموضوع ، فإن ها الدفع ، ثم خلصت المحكمة العليا

المذكورة إلى تقدير عدم جدية ذلك الدفع ، ويبن من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتنق أسباب الحكم المستأنف فى الرد على الدفع المذكور وزاد عليها أن واقعة تأجر المطعون ضده الثانى لعمن النزاع مفر وشة للطاعنة وإن بدأت فى المعمون عدم العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧/٩/١ إلا أنها استمرت قائمة بعد هذا التاريخ عما يوجب إخضاعها إعمالا للأثر الفورى لها باعتبارها متعلقة بالنظام العام وذلك برغم قيام العلاقة التعاقدية قبل تاريخ تفاذ القانون وأن هذه قواعد قانونية مستقرة وينعت كل وصف يؤسس على المحادلة فها بعدم الجدية ، ولما كان ذلك وكانت هذه الأسباب سائغة وتكنى لحمل فيها بعدم الجدية ، ولما كان ذلك وكانت هذه الأسباب سائغة وتكنى لحمل الآنف بيانه وتمكيبها من رفع منازعها فيه إلى المحكمة المختصة ، فإن ما تنصاه الطاعنة عليه بسبب النعى يكون على غير أساس ج

ولمـا تقدم يتعنن رفض الطعن .

- جلسة ١٩٨٧ من فبراير سنة ١٩٨٧

- بريامة السيد المستشار/ مرزوق فكرى كاتب رئيس المحكمة وعضوية السيادة المستشارين/ صلاح محمد أحمد وحسين محمد حسن ، محمد هائى أبر متصورة ، ومصطلى حسيب عياس ه

(4)

الطمئان رقما ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ قضائية « أحوال شخصية » :

(١) احوال شخصية ٠ ارث ٠ دعوى « سماع النعوى » ٠

سماع دعوى الارث · مناطه ·

(٢) احوال شخصية « نسب » . دعوى « سماع الدعوى » .

سماع دعوى النسب بعد وفاة المورث • شرطه •

(٣) محكمة الوضوع « سلطتها في تقدير الادلة » • تزوير ـ اثبات ـ خبرة

لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقة المدى يتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من طروف الدعوى وملابساتها • عدم التزامه بالسير فى اجراءات التحقيق أو نلب شهير *

(}) نقض (السبب الجهل) •

عدم بيان الطاعنة ماهيه ما تمزوه الى الحكم المطمون فيه من خطأ وموضع هذا الميب منه واثره في قضائه - تمي مجهل فير مقبول -

(o) نقض « الخصوم في الطمن » .

اختصام الطاعنين للسحكوم عليهم مثلهم أو لمن لم يكن لهم طلبات قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم • غير مقبول •

" ٢ أــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أله دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالا ، وبالنسب وحده ، بل يجب أن تكون ضمن حق في التركة بطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه :

٣- لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى الحسكم بصحة الروقة المدعى
 بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى
 وملابسانها دون أن يكون ملزماً بالسير فى إجراءات التحقيق أو ندب خبير:

 إذ كانت الطاعنة لم تبين في أسباب النعى ماهية ما تعزوه إلى الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون وموضع هذا العيب منه وأثره في قضائه ، فإن النعى بها يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

 ه - الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - يكون غير مقبول بالنسبة إلى من اختصموا فيه وكانوا من المحكوم عليهم شأنهم شأن الطاعنين ، وبالنسبة إلى من اختصمهم الطاعنون ولم يكن لأى طرف منها طلبات قبل الآخر أمام محكة الموضوع ولم ينازع أى منهما الآخر في طلباته .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ ق قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة فى الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ قى عن نفسها وبصفها وصية على القاصر ... أقامت الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ كيل أحوال شخصية الجيزة ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بثبوت نسب الصغير ... إلى والمده المرحوم وقالت بياناً لللك أنها كانت زوجة للمتوفى وأتت بهذا الصغير على فراش الزوجية وإذ أنكر المطعون عليه هذا النسب

فقد أقامت الدعوى ــ كما أقام المطعون عليهم الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجرة ضد الطاعنة بطلب الحكم ببطلان إشهاد الوفاة والوراثة رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٦ بندر إمبابة الجزئية . وقالوا بياناً لذلك أنه بتاريخ ١١/٦/٦/١١ توفى المرحوم وانحصر إرثه فهم وحدهم دون شريك لهم فيه إلا أن الطاعنة استصدرت ذلك الإعلام الشرعى بأنها زُوْجة المتوفى وترث تركته هي وابنها الصغير ... ، ومن ثم فقد أقاموا الدعوى . قررت المحكمة ضم هذه الدعوى إلى الدَّعوى رقم ٣٠٠ لُسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجنزة وفي ١٩٧٧/٦/٢٦ حكمت ببوت نسب الولد ... إلى والده المرحوم وبرفضالدعوى رقم ٣٥٦ لسنة١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجنزة . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستتنافين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنَّة ٩٤ ق القاهرة . قررتُ محكمة الاستثناف ضُم الاستثناف الثانى إلى الأول وبتاريخ ١٠/٥/٥/١ حكمت برفضالطعن بالتزوير المقدم من المستأنف ضدها « الطاعنة » وبصحة وثيقة زواجها من ... وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ وفى الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦ ببطلان الإشهاد الشرعى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٦ وراثات بندر إمبابة الجزئية « بالنسبة لصفة ووراثة الطاعنة في المتوفى وبالنسبة لوصف القاصر ... بأنه ابنه منها وتعديل ورثته بالآتى : وانحصار إرثه الشرعى في ابنه ... القاصر ويستحق كل تركته تعصيباً من غير شريك ولا وارث له سواه . ورفض الاستئنافين موضوعاً فيما عدا ذلك وتأييد الحكم المستأنف » . طعنت الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها القاصر في هـذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ ق . وطعن المطعون عليهم في هذا الحكم أيضاً بطريق النقضُ بالطعن رقم ٨١ لسنة ٥٤ ق . قدمت النيابة العامة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فهما الرأى برفض الطعن الأول وبعدم قبول الثانى ، وإذ عرض الطُّعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، رأت أنهما جديران بالنظر فحددت جلسة لنظرهما وفها أمرت بضم ثانهما إلى الأول والنزمت النيابة رأمها .

وسيث إن الطمن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق أقيم على الني عشر سبباً تنفى الطاعة بالسبب الحامس مها على الحكم المطفون فية الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن دعوى الإرث لا تسمع إلا تمن كان وارئاً. وإذ ثبت بالحكم المطعون فيه أن إخوة المورث وأولادهم المطعون عليم محجوبون بابنه حجب حرمان فكان يتعين الحكم بعدم سماع دعواهم بإنكار حقها في إرثه لأسم ليسوا بورثة له . وإذ قضى الحكم رغم ذلك بسماع دعواهم وبعدم حقها في الإرث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن دعوى الإرث تكون مسموعة من جانب رافعها متى وجدت الصلة المورثة بينه وبين المورث حتى وإن حجيه غيره من الورثة . وإذ كانت أسباب الإرث هى الزوجية والقرابة والعصوبة السبية طبقاً للمادة ٧ من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، وكان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعنة من إخوة المورث بما يوفر فهم الصلة المورثة فإن دعواهم بالإرث فيه وبإنكار حقها فى ذلك تكون مسموعة ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بعدم ساع دعواها رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية والتي أقامها بطلب الحكم بشوت نسب ابها ... إلى والده المرحوم ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ على سند من أنها لم تين أموال المورث ولم تطلب الحكم بالورائة . مع أن هذه الأموال لم تكن عل خلاف بينها وبن المطعون عليهم وإنما كان الحلاف حول ثبوت النسب وصفة الورائة ولم تتطلب المنازعة فى هذه المرحلة بياناً بأموال المورث وإذ خالف الحكم هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه الحكمة أن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالا ، وبالنسب وحده ، بل بجب أن تكون ضمن حق في الركة بطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه ، وكان الثابت أن الطاعنة أقامت دعواها رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجنرة بطلب الحكم بثبوت نسب الصغير ... إلى والده المرحوم ودون طلب أى حق له فى التركة فإن دعواها مجردة بالنسب تكون غير مسموعة ، كما أنهى إلى ذلك الحكم المطعون فيمه صحيحاً ويكون النمى على غير أساس .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف اللعوى وملابسانها دون أن يكون ملزماً بالسر فى إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، وكان الثابت بالحكم المطمون فيه أن عكمة الموضوع فى حدود سلطنها التقديرية. قد أقامت قضاءها بصحة عقد زواج الطاعنة من المدصو على سند مما استخلصته من أقوال المأذون الذى وثن العقد وما اتحذه من اجراءات فى ذلك ومن قيام المرحوم ورد ... الذى ادعت الطاعنة الجراءات فى ذلك ومن قيام المرحوم ... ورد ... وراية الدي العقد وما المحلوم

زواجها منه ــ بمباشرة العقد وكيلا عبها وهو ما يكنى لحمل قضاء الحكم فى هذا الجصرص فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بباق أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون واقتصرت في بيان ذلك على قولها إن المطغون عليهم تمسكوا في دفاعهم بعدم سباع الدعوى بثبوت نسب الصغير ... إلى والله المرحوم سبب عدم وجود وثيقة زواج رسمية بيها وبين والله المنا التواج . وأضافت أن المشرع لم يشترط لسباع دعوى النسب وجود وثيقة زواج رسمية ، وأنها طعنت بالتزوير على العقد المقدم من المطعون عليم وأن المرحوم قد أقر بأن الصغير ... ابنه وهو ما يفسر وفا المطعون عليم بني هذا النسب :

وحيث إنه لما كانت الطاعنة لم تين فى هذه الأسباب ماهية ما تعزوه إلى الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق القانون وموضع هـذا العيب منـه وأثره فى قضائه فإن النعى بها يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه عن الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٤ ق فإن الطعن بالنقض – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – يكون غير مقبول بالنسبة إلى من اختصموا فيه وكانوا من المحكوم عليم شأبه شأن الطاعنين ، وبالنسبة إلى من اختصمهم الطاعنون ولم يكن لأى طرف مهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ولم ينازع أى مهما الآخر في طلباته . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين عليها مثلهم ، واختصموا بافي المطعون عليم بصفاتهم الثاني مدير عام مصلحة عليها مثلهم ، واختصموا بافي المطعون عليم بصفاتهم الثاني مدير عام مصلحة الضرائي والثالث مراقب ضرائب تركات الجيزة والرابع رئيس مجلس إدارة زيئك مصروكان هؤلاء قد اختصموا أمام محكمة الاستثناف دون أن توجه اليم مقارع وكان موقفهم من الحصومة سلبياً ولم تصدر مهم عنازعة أو يثبت المهم خالم عكم علم أو علهم يثيء ، فإن الطعن يكون بالنسبة إلى حميم خلطعين عليه غير مقبول .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسَة السيد / المستشار سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / عبد المتصف هاشم ، أحمد ابراهيم شطبى نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقانى ، وصلاح محمود هوچس ه

(71)

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) الأصل تنفيذ الالتزام عينا • الاستماضة عنه بالتمويض • شرطه • استحالة التنفيذ
 المبني أو اتفاق الدائن والمدين على التعويض صراحة أو ضمنا • المدتان ١/٢٠٧ و٢١٥ مدنى •

(۲) التزام الطاعن باقدراره أن يؤدى للعطون عليها قيمة مصوغاتها المردعة عند. بحرجب قائمة متولات الزوجية ، مؤداه ، استماضتهما عن التنفيذ البنى بالتعويض ، قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع صعر اللحب وقت التقاضى ، قضاء بما طلبه الخصوم ، أثره ، لا يطلان »

١ - مفاد نص المادتن ١/٢٠٣ و ٢١٥ من القانون المدنى - وعمل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل هو تنفيذ الالترام عيناً ، ويصار إلى عوضه أى التنفيذ ممقابل إذا استحال العينى أو اتفق الدائن والمدين عملى الاستعاضة بالتعويض عن التنفيذ العينى سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً.

 سعر الذهب وقت التقاضى عنه وقت استلام الطاعن للمصوغات المطالب بقيمتها ، لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ويكون النمى عليه بالبطلان ...: غىر سديد :

المحكمـة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليا تقدمت بطلب استصدار أمر بالآداء يزم الطاعن بأن يؤدى لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه . وقالت بياناً له أنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٨١/٣/٢٥ تعهد الطاعن بأن يؤدى لها قيمة المصوغات التى تسلمها مها إبان قيام الزوجية بيهما وأنها تقدرها بالمبلغ المطالب به . وإذ رفض طلب الآداء وقيدت الدعوى برقم ١٩٨٥ سنة ١٩٨١ مدنى طنطا الابتدائية ، حكت المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٧ بإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليا ١٩٨٠ جنيه . استأنفت المطعون عليا هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا بالاستئناف رقم ١٩٥٥ سنة ٣٦ ق مدنى ، بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣ حكمت المحكمة بعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليا ١٠٠٠ جنيه : طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النرمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينمى الطاعن سهما على الحكم المطعون فيه البطلان . وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليها أقامت الدعوى بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدى لها قيمة مصوغاتها نقداً تنفيذاً لالترامه اللي تضمته الإقرار الموقع منه والمؤرخ ١٩٨١/٣/٢٥ ولم تطلب الحكم لها بالتعويض ،

وإذ كانت تلك المصوغات قد قدرت قيمتها بقائمة منقولات الزوجية المشار إليها فى ذلك الإقرار بمبلغ ٩١ جنيه وكان هذا المبلغ هو كل ما يلمزم بأدائه للمطعون عليها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بهالزامه بأن يؤدى لها ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض بكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وهو ما يصمه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن البين من الأوراق أن المطعون عليها أقامت دعواها بطلب إلزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه هي قيمة المصاغ ، وقت طلب الأمر بالأداء ، فإن طلما هذا لا يعدوا أن يكرن طلباً بالتنفيذ عن طريق التعويض . لما كان ذلك وكان مفاد نص المبادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدنى ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن الأصل هو تنفيذ الالترام عيناً ، ويصار إلى عوضه أي التنفيذ عقابل إذا استحال التنفيذ العيبي أو اتفق الدائن والمدين على الاستعاضه بالتعويض عن التنفيــذ العيني سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً . وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن النزم بموجب الإقرار المؤرخ ١٩٨١/٣/٢٥ بأن يؤدي للمطعون علما قيمة مصوغاتها المودعة عنده والمبينة بقائمة منقولاتها ، نقداً ، فإن مؤدى ذلك أنهما استعاضا بالتعويض عن تنفيذ النرامه برد تلك المصوغات عيناً ، وإذ كان ذلك الاتفاق لم يتضمن تحديداً لقيمة التعويض المستجق للمطعون علمها ولا يوجد نص فى القانون يوجب اتباع معايىر معينة لتقديره ، فإن الحكم المطعون فيــه `` إذ انتهى – في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية ــ إلى تقدير التعويض عبلغ ١٠٠٠ جنيه مراعياً في ذلك ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي عنه وقت استلام الطاعن للمصوغات المطالب بقيمها ، لا يكون قد قضي عما لم يطلبه الخصوم ويكون النعى عليه بالبطلان لهذنن السببين غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعبن رفض الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد / المستشار سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / عبد المتصف حاشم ، أحمد ابراهيم شابي نائبي رئيس المحكمة ، محمــد جمال الدين شاتماني ، ومحمد رشاد ميروك ·

(77)

الطمن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٤) حكم « الطمن في الحكم » • استثناف • نقض « الأحكام الجائز الطمن فيها » •

(١) عدم جواز الطمن في الإحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختاص المنهى
 لها عدا الإحكام الوقتية والمستمجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجيرى • م ٢١٢
 مرافعات • علة ذلك •

 (۲) الخصومة التي ينظر الى انتهائها أعمالا للعادة ٢١٦ مرافعات • ماهيتها • الخصومة الأصلية المرودة بين طبوقي التداعي لا الخصيومة حسب نطاقها الذي وفعت به أمنام محكمة الاستثناف •

(٣) الحكم الذي يجوز الطين فيه ، ماهيته ، ما ينتهى به موضوع الخصومة برمته ، مؤدى ذلك ، عدم جواز الطمن في الحكم الصادر في شتى منها أو في مسالة غارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة ، اختلاف الطلبات في أسبابها أو تعدد الخصوم فيها ، لا أثر له ، علة ذلك .

(٤) الحكم بعدم جواز الاستثناف المرفوع عن حكم منحكمة أول درجة الصادر بصحة ونفاذ
 عقد ألبيع والتصليم مع لفب خبير لتحقيق طلب الربع • عدم جواز الطمن فيه بالنقض •

ا ــ يدل نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ــ وعلى ما أفصحت عنه الملذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الحصومة قبل الحكم الحتامى المهمى لها ذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر فى شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين عتلف الحاكم مما قد يؤدى إلى تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يتر تب حتماً من زيادة نفقات التقاضى ت

٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يعتد بانتهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام حكمة الاستثناف ذلك لأن الحصومة الى ينظر إلى انتهائها إعمالا لنص المسادة ٢١٧ مر افعات - هي الحصومة الأصلية المنعقدة بين طرق التداعي .

۳- الحكم الذى بجوز الطعن فيه هو الحكم الحتاى الذى ينهي به موضوع الحصومة برمته وليس الحكم الذى يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة علمها ، ولا بجوز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سبر الدعوى ولو اختلفت الطلبات في أسبابها وتعدد الحصوم فيها إلا مع الطعن في الحكم المهي للخصومة كلها ذلك أن الحكم المهي للخصومة هو الذى ينهى به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستثناف المرفوع عن حكم محكة أول درجة الصادر ... بصحة ونفاذ عقود البيع موضوع الدعوى والتسليم ورفض طلب النفاذ المستعجل وندب خبيراً لتحقيق ربيع الأطيان موضوع هذه العقود ، وكان لا يجوز لهذه المحكة أن تتصدى لبحث مدى صواب أو خطأ قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز بداءة سلوك طريق الطمن بالنقض وفقاً للقاعدة المقررة بنص المادة ٢١٢ موافعات :: وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به كل الحصومة الأصلية التي تعلق الذراع فيا حفلا عن صحة نفاذ عقود البيع والتسليم - بطلب ربع الأطيان موضوع والتسليم لا تندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن عليا استثناء ، والتسليم لا تندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن عليا استثناء ،

المكمنة

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المترر والمرافعة وبعد المداولة ،

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون علمهما الأول والثاني وورثة المرحوم أقاموا الدعوى رقم ٢٠١٠ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى المنصورة ضا مورث الطاعنين بطلب الحكم بثبوت عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٣/٢٦ المتضمن بيعه للمطعون علها الأولى الأربعة الأفدنة المبينة بها مقابل ثمن مقداره ١٢٠٠ جنيه ونفاذه وإلزامه بالتسليم ومبلغ ٧٦٠ جنيه ريعاً لهـا وبصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٥/٦/١٠ ، ١٩٦٦/٣/٤ المتضمنين بيع المطعون عليهــا الأولى للمطعون عليه الثانى والمرحوم سالف الذكر فدارر من تلك المساحة نظير ثمن مقداره ٧٧٥ جنيه وإلزامه بالتسليم ومبلغ ٤٦٠ جنيه ريعاً لها . وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧ حكمت المحكمة بثبوت عَشُود البيسع الثلاثة ونفاذها والتسليم وندبت خبيراً في الدعوى لبيان استحقاق الربيع من علما ومقداره ومقدار ما يخص كل مهم فيه ورفضت طلب شمول الحكمُ بالنفاذ المعجل.استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استثناف المنصورة بالاستثناف رقم ٣٠/٢٧٧ ق وبتاريخ ٨٨٢/٢/٤ حكمت بعدم جواز الاستثناف ــ طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فهما الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيآبة رأيها .

حيث إنه لما كان النص في المادة ٢١٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى سها الحصومة إلا بعد صدور الحكم المهي للخصومة كلها وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة

عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سر الحصومة قبل الحكم الختاى المهي لهما وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجيرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بن مختلف المحاكم مما قد يؤدى إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك حتماً من زيادة نفقات التقاضي . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستثناف المرفوع عن حكم محكمة أولُ درجة الصادر بتاريخ ٢/٢/١/٧٧ بصحة ونفاذ عقود البيع موضوع الدعوى والتسليم ورفض طلّب النفاذ المعجل وندب خبراً لتحقيق ريع الأطيـــان موضوع هذه العقود وكان لا بجوز لهذه المحكمة أن تتصدى لبحث مدى صواب أو خطأً قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز بداءة سلوك طريق الطعن فيه بالنقض وٰفقاً للقاعدة المقررة بنص المادة آنفة الذكر وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعتد في هذا الصدد بانتهاء الحصومة حسب نطاقها الذى رفعت به أمام محكمة الاستثناف ذلك لأن الحصومة الى ينظسر إلى انتهائها وإعمالا لهذا النصُّ هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرقى التداعى و الحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الحتاى الذي ينهي به موضوع هذه الحصومة برمته وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها، وأنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطَّلبات في أسبَّامها وتعدد الحصوم فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهي للخصومة ﴿ كلها ذلك أن الحكم المنهي للخصومة هو الذَّى ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى ــ وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به كل الخصــومة الأصلية التي تعلق النزاع فيها ــ فضلا عن صحة ونفاذ عقود البيع والتسليم بطلب ربع الأطيان موضوع هذه العقود والذى لم يفصل فيه الحكم المستأنف ، كما أن قضاء هذا الحكم بصحة ونفاذ هذه العقود والتسليم لا تندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن علمها استثناء ــ فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

ولما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن :

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم زغر نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العقيفى ، لطفى عبد العســزيز ، وابراهيم بركات ·

(75)

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ١٥ القضائية :

(1) قضاة « دعوى المخاصمة » . دعوى . محكمة الموضوع .

دعوی المخاصمة • فصل المحكمة فی تعلق أوجه المخاصمة بالدعوی وجدواز قبولها • أساسه • ما پرد فی تقریر المخاصمة والأوراق الموعة معه • عدم جواز تقدیم أوراق ومستندان أخری • المادتان ٤٩٠ و ٤٩٦ مرافعات • ضم أوراق أمر وقتی به أصول المستندان • مخالفة للقانون •

 (۲) قضاة « دعوى المخاصمة » • دعوى « مستندات الدعوى » • معكمة الموضوع • اثبات •

تقديم صورة شمسية للأحكام والأوراق محل المخاصمة · استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة · لا خطأ · علة ذلك ·

(٣) قضاة ((دعوى الخاصمة)) • محكمة الوضوع •

دعوى المخاصمة • سماح أقرال القاشى أو عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة فى تملق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها • مقرر الصلحتهما • ليس لترهما التمسك به •

ا - مؤدى نص المادتين ٤٩٥ و ٤٩٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفصل فى دعوى المخاصمة وهى فى مرحلها الأولى - مرحلة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها - لا يكون إلا على أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معمه ، وأنه لا يجوز فى هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التى أودعت مع التقرير ، الأمر الذى ينبى عليه أن يكون ضم قلم كتاب عكمة الاستثناف لملف الأمر الوقى رقم ... والأوراق المتعلقة به والذى قال الطاعنان أنه يحوى أصول المستندات المؤيدة لدعواهما محالفاً لصريح القانون :

٧ - إذ كان ما قدمه الطاعنان عند التقرير بدعوى المخاصمة من أوراق لا يعدو أن يكون صورة شمسية للأحكام والأوراق على المخاصمة وكانت تلك الأوراق محالمها ليست لهما أى حجية لأن الأصل أنه لا حجية لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذائها رسمية طبقاً لنص المادتين ١٣، ١٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من فإنه لاتريب على المحكمة إن هي لم تر الأخذ بهذه الصور التدليل مها في الدعوى.

" - لئن كان المشرع قد قضى فى المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بأن محكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبو لها بعد سباع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاصم إلا أن سباع أقبوال همذا القاضى أو عضو النيابة - فى هذا الصدد - إنما هو أمر مقرر لمصلحهما فلا مجهوز لغيرهما التمسك به ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين تعييب الحكم المطعون فيه لسبب لا مصلحة لها فيه .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥ استصدر الحكم فى الله المؤجرة الله المؤجرة بتمكينه من العين المؤجرة الموضحة بصحيفة هذه الدعوى وعقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٨/١٠/١ وتسليمها الموضحة بتفيذ هذا الحكم بموجب محضر التمكن المؤرخ ١٩٧٨/٥/٠ وتسليمها إلا أن الطاعن الأول بادعاء منه أنه قام بشراء هذه العين من الطاعنة الثانية — كان قد استصدر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١ قراراً من النائب العام بتمكينه من العين المشار إليها فأقام الدعوى رقم ١٩٥٥ سنة ١٩٧٩ مدنى الجيرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١ وتمكينه من عين النزاع وعدم الاعتداد بقرار النائب العام سالف الذكر ، فلما صدر له الحكم بذلك بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠ لجأ إلى المطعون ضده بوصفه قاضياً للتنفيذ بمحكمة الجيزة الابتدائية بطلب صدور أمر على عريضة بالاستمرار فى لننفيذ حكم التمكن الصادر فى الدعوى رقم ٢٢١٧ سنة ١٩٧٨ مستعجل الجيزة، فصدر له الأمر بذلك بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٧ برقم ١٩٨٠/٧/٣٠ قرر الطاعنان فى قلم كتاب محكمة استثناف القاهرة بمخاصمة المطعون ضده لوقوع خطأ مهى جسيم وقيدت دعوى المخاصمة برقم ٤٩٨٦ سنة ٩٧ قى استثناف القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٩ حكمت المحكمة بعدم جواز المخاصمة وتغريم كل من الطاعنين مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق انفض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشررة فرأت أنه جدير النظر وحددت جلسة لنظره وفيها النرمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب ينعى الطاعنان بالأربعة الأول – مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والبطلان وفى يبان ذلك يقولان إن الحكم قد استلزم أن تكون الأوراق المودعة مع التقرير بالمخاصمة رسمية ، وإذ كان القانون لم يوجب إلا إبداع الأوراق المؤيدة لتقرير المخاصمة دون تخصيص ينوعها فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعول على الصور الشمسية المقدمة رفق التقرير ولم تحسن مطابقة المستندات الرسمية المقدمة بعد ذلك فى جلسات المحاكمة على هذه الصور ولم يقم بضم ملف الدعوى الأصلية الجارى المخاصمة بشأتها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون والبطلان عما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أن المادة 40 من قانون المرافعات توجب على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها ، الأوراق المؤيدة لها وتقضى الممادة 211 من ذات القانون على أن المحكمة تمكم فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سماع أقوال الطرفين والنابة العامة إذا تدخلت فى الدعوى ، فإن مؤدى ذلك – وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة — أن الفصل فى دعوى المخاصمة وهى فى مرحلتها الأولى — مرحلة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة باللدعوى وجواز قبولها — لا يكون ألا على أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه، وأنه لامجوز فى هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التى أودعت مع التقرير ، الأمر الوقى اللذى ينبى عليه أن يكون ضم قلم كتاب محكمة الاستئناف لملف الأمر الوقى أصول المستندات المؤيدة لدعواهما مخالفاً لصريح القانون — لما كان ذلك ، أصول المستندات المؤيدة لدعواهما مخالفاً لصريح القانون — لما كان ذلك ، يكون صوراً شهسية للأحكام والأوراق على المخاصمة من أوراق لا يعدو أن يكون صوراً شهسية للأحكام والأوراق على المخاصمة وكانت تلك الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية طبقاً لنص المادتين ١٢ ، ١٣ من ما تأمر بب على المحكمة إن هى لم تر الأخذ بهذه الصور للتدليل بها فى الدعوى . كا وأنه لا عليها إن هى لم تأمر بضم أصل الملف المشار المسه بوجه النمى ، كا وأنه لا عليها إن هى لم تأمر بضم أصل الملف المشار المسه بوجه النمى ، كا وأنه لا عليها إن هى لم تأمر بضم أصل الملف المشار المسه بوجه النمى ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذه الأسباب على غير أساس ،

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الحامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى فى الدعوى دون سياع المطعون ضده القاضى المخاصم بالمخالفة لحكم المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بما يعببه ويستوجب نقضه ٦

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه لثن كان المشرع قد قضى فى المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بأن نحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سهاع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاصم إلا أن سهاع أقوال هذا القاضى أو عضو النيابة فى هذا الصدد إنما هو أمر مقرر لمصاحبهما فلا يجوز لغيرهما المسلك به ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين تعييب الحكم المطعون فيه لسبب لا مصلحة لها فيه ، ومن ثم يكون هذا النعى غير مقبول .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ۱۹ من فبراير سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / يومسسف أبو زيه تالب وئيس المحكمة ، وعدوية الســـادة المستشارين / وليم وزق بعوى تانب رئيس المحكمة ، أحمد تصر الجندى ، د- محمد بهاء الدين باشات و أحمد أبو الحجاج •

(72)

الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) عقد (شرط المنع من التصرف) ، بطلان ، بيع ،

بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف · عدم جواز التمسك به الا ممن وضع النبرط المسلحته · علة ذلك ·

(Y) بطلان . بيع . جمعيات . عقد « شرط المنع من التصرف » .

حظر التصرف الذي كان متردا بالسادة ٩ من أمر نائب الحاكم المسكري رقم 3 لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السكلية المتصملة من الجمعية التماوتية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها • عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في حزء من المباني التي الانمها على تلك الارض •

۱ – مؤدى نص المادة ٣٨ من النظام الأساسي للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة والفقرة (د) من الممادة السادسة من العقد المرم بن تلك الجمعية والطاعن المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ أنهما تضمنا شرطاً مانعاً من التصرف وهو شرط وضع أساساً لمصلحة الجمعية ذاتها ولا يجوز لغيرها التمسك بالبطلان لمخالفته لنص الممادتين سالفي الذكر لأن البطلان هنا – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز التمسك به إلا ممن شرع لمصلحته .

٢ – الحظر الوارد بنص المادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الذي كان سارياً وقت تعاقد الطاعن مع المطعون ضدها الأولى ــ ينصرف إلى الأراضى والوحدات السكنية المخصصة للعضو من الجمعية التي ينتمى إليها بوصفه عضواً تعاونياً – أى أن المنع برد أساساً على ما خصص ...

للعضو عن طريق الجمعية سواء أكمان هذا التخصيص ينصب على أراضى البناء أو وحدات سكنية ، وإذ كان الثابت أن التصرف بالبيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى لم يشمل قطعة الأرض أو جزء منها المحصصة لم من الجمعية التعاونية المطعون ضدها الثانية — وإنما ورد على جزء من الميانى التى أقامها الطاعنون على تلك الأرض ، ومن ثم فإن ما ورد بنص المادة ٩ من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ لا ينطبق على واقعة الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٩٣٦ سنة ١٩٧٩ أقد
مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنين والمطعون ضده الثانى بصفته بطلب
الحكم أولا : بصحة ونفاذ عقد البيع العرق المؤرخ ١٩٦١/١/٢٦ الصادر
من الجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء إلى الطاعنين المتضمن بيع
قطعة الأرض الفضاء المبينة به لمم بثمن قلره ١٩٣٥/٥١ جنيه . ثانياً : بصحة
ونفاذ عقد البيع العرق المؤرخ ١٩٧٧/٦/١١ الصادر من الطاعنين إلها
بالصحيفة لقاء ثمن قسدره ١٨٠٠٠ جنيه و قالت بياناً لدعواها إن الطاعنين
اشروا من الجمعية المطعون ضدها الثانية بالعقد المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ قطعة
الأرض المبينة به وأقاموا علها منز لا ثم باعها الطاعنون مبانى الدور الأول من
المتراد عوجب العقد المؤرخ ١٩٧٧/١/١١ وأن الطاعنين امتنعوا عن إنمام
المقد المهاني وأنذروها بطلب فسخ العقد لقيام مانع وهو رفض الجمعية المطعون
المقد المهاني وأنذروها بطلب فسخ العقد لقيام مانع وهو رفض الجمعية المطعون
المقد المهاني وأنذروها بطلب فسخ العقد لقيام مانع وهو رفض الجمعية المطعون
المقد المهاني وأنذروها بطلب فسخ العقد لقيام مانع وهو رفض الجمعية المطعون

ضدها الثانية الموافقة على البيع فأقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان ، بتداريخ الإستئناف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٢/١٢/١ قضت بالطلبات ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف القاهرة بالتأييد . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى الطاعنون بالأول مهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أنهم بمسكوا أمام محكمة الاستثناف ببطلان عقد البيع بطلاناً مطلقاً لمنافته لنص المادة ٣٨ من عقد التأسيس والنظام الداخلي للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء وكذلك نخالفته لنص الفقرة (د) من البند السادس لعقد البيع المرم بين الطاعنين والجمعية ومؤدى هذين النصين أنهما تضمنا شرطاً مانعاً من التصرف في معنى المادتين ٨٢٤ ، ٨٢٤ من القانون الملدي إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع على مجرد أن ما ورد سهما لا يعد شرطاً مانعاً من التصرف وأن نفاذ تصرف الطاعنين المخالف يبنى معلقاً على شرط إجازة الجمعية له وقد أجازته بإقرارها دون أن يبن سنده في ذلك على شرط ايعيه بالقصور و عالفة القانون والحطأ في تطبيقه عا يستوجب نقضه و

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مؤدى نص المادة ٣٨ من النظام الأساسى للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة والفقرة (د) من المادة السادسة من العقد المرم بين تلك الجمعية والطاعنين المسؤرخ المعرف وهو شرط وضع أساساً لمصلحة الجمعية ذاتها ولا بجوز لفرها العسك بالبطلان نخالفته لنص المادتين سالفي الذكر لأن البطلان هنا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يتعلق بالنظام العام ولا بجوز العملك به إلا من شرع لمصلحته ، وإذ كان ذلك وكانت الجمعية المعلون ضدها الثانية لم تتمسك بهذا البطلان ، بل قامت ممثلة في مجلس

إدارتها بجلسة ١٩٨٠/١١/٢ بإجازة البيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٩٨٠/١٦/١ فلا يقبل من الطاعنين التمسك ببطلان هذا العقد ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالبطلان وهو ما يتفتى ونتيجته مع الحكم بعدم قبوله يكون قد الترم صبيح القانون وإن كانت قد اشتملت أسبابه على أخطاء قانونية ، فلمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه ومن ثم يضحى النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور وغالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الاستثناف ببطلان عقد البيع الصادر منهم إلى المطعون ضدها الأولى بطلانا مطلقاً لمخالفته لنص المادة التاسعة من أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ الذي بحظر على عضو الجمعية التصرف في الأراضي أو الوحدات المخصصة له بوصفه عضواً تعاونياً لفير أعضاء الجمعية التي يشترك فيها وفقاً لنظامها الداخلي إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن النص لا يسرى إلا على أعضاء الجمعية المخصصة لهم أراضي أو وحدات سكنية مع بقاء ملكيها ملكية تعاونية وأن الجمعية المطعون ضدها الثانية باعت إلى الطاعنن قطعة الأرض المقام علم الغزاع وليس مجود تخصيص لهم ، الطاعنن قطعة الأرض التي خصصت لهم بما علمها من بناء لم تنتقل إليم لوحدة سكنية مقامة على الأرض المخصصة لهم قد وقع باطلا بطلاناً مطلقاً في ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور ومخالفة القانون والحطأ في نطبيقه بما يستوجب نقضه:

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أن الحظر الوارد بنص المادة ٩ من أمر ناثب الحاكم العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ الذى كان سارياً وقت تعاقد الطاعن مع المطعون ضدها الأولى ينصرف إلى الأراضى والوحدات السكنية الخصصة للعضو من الجمعية التى ينتمى إلها بوصفه عضواً تعاونياً ، أى أن

المنع يرد أساساً على ما خصص العضو عن طريق الجمعية سواء أكان هسلما التخصيص ينصب على أراضى البناء أو وحدات سكنية ، وإذ كان الثابت أن التصرف بالبيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى لم يشمل قطعة الأرض أو جزء مها المخصصة لهم من الجمعية التعاونية المطعون ضدها الثانية وإنما ورد على جزء من المبانى التى أقامها الطاعنون على تلك الأرض ، ومن ثم فإن ما ورد بنص المادة ٩ من الأمر العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ لا ينطبق على واقعة الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى النبى عليه مهذا السبب على غير أساس.

ولمنا تقدم بتعين رفض الطعن ۽

جلسة ۲۲ من فبراير سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عبد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / وليم رزق بدوى نائب رئيس المحكمة وطلمت أمين صادق ومحمد عبد القادر سعير وعبد العال المسمان •

(70)

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » •

مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وقفا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ · العبرة فيها • عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاويخ تحيينه في الجهة المرجود بها رقت نخبيق مذا القانون • مضافا اليها مالم يحسب في مذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشافر الهه ٣٠

لما كانت مدد الحدمة الكلية اللازمة المترقية في حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول المرافق – وعلى ما جرى عليه قضاء هـله المحكمة ألله عدد سنوات الحدمة المحسوبة في أقدمية العامل في تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إلها ما لم محسب في هذه الأقدمية من مدد الحدمة السابقة في الجهات المنصوص علها في المحادة ١٨ إذا توافرت فها الشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر وكان من بن هذه الشروط ضرورة ألا تقل مدة الحدمة عن سنة كاملة متصلة :

المحمسة

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الوقائع ــ على ما ببين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٨٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى

كلى الفيوم على المطعون عليها بطلب الحكم بأحقيها للدرجة السابعة بمرتب شهرى قدره عشرون جنبها من ١٩٧٦/٨/١ مع ما يترتب على ذلك من علاوات ومستحقات وبأن يدفعا لهـا مبلغ ٢٣٥ جنيه قيَّمة فروق عن المدة من ١/٨/١ حتى ١٩٧٦/١٢/١ وما يستجد وقالت بياناً للدعوى إنهاحاصلة على دبلوم التجارة الثانوية سنة ١٩٧٠ وعينت في ١٩٧٠/٩/١ لدى الشركة المطعون ضدهًا الأولى حتى ١٩٧٣/٤/١٠ تاريخ تعيينها بالقوى العاملة فى شركة أخرى بالدرجــة الثامنة بمرتب أساسي ١٥ جنيه ثم نقلت في ١٩٧٧/١/١ إلى الشركة الأولى وتمت ترقيتها إلى الفئة السابعة في ١٩٧٩/٩/١ عرتب ٣٠ جنيه ونظراً لأنها تستحق الفثة السابعة اعتباراً من ١ /١٩٧٦/٨ تنفيذاً للقانون رقم ١١ لسنة١٩٧٥ نقد أقامت دعواها ندبت المحكمة خبيراً ومجلسة ١٩٨١/١١/٣٠ بعد أن أودع الحبير تقربره قضت بإلزام المطعون ضدها الأولى بتسكنن الطاعنة بالفئسة السابعة اعتباراً من ١٩٧٦/١١/١ بمرتب أساسي عشرون جنهاً وبأن تدفع لهـا مبلغ ١٩٠ جنيه وألزمت المطعون ضدها الثانية بأن تدفع لهـا مبلغ ثمانية جنهات استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩ لسنة ١٨ ق م الفيوم وبجلسة ١٩٨٢/٤/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض . قدمت النيابة مذكرة دفعت فها بعدم جواز الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية لعدم اختصامها أمام محكمة الدرجة الثانية وأبدت الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هــذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية في محله إذ المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا مجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الاستثناف ولما كان الثابت أن المطعون ضدها الثانية لم تكن مختصمة أمام محكمة الاستثناف فإنه لا يكون مقبولا اختصامها في الطعن بالنقض:

وحيث إن الطعن ــ فيما عدا ما تقدم ــ استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين تنمى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه محالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على أن مدد خدمة الطاعنة لدى المطعون ضدها لا تتوافر فها شروط تطبيق المادة ١٩٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ – وأنها ترتبط بالشركة بعقود عمل موسمية تنتهى بنهاية موسم حليج الأقطان ، بينها الثابت بتقرير الحبير أن مجموع مدد خدمها ١٩٧٣م ه شهر ٢ سنة وهى متصلة لم يتخلها سوى أيام لائل انقطعت فها عن العمل عما يفيد أن نية الطرفين اتجهت إلى تجديد عقد العمل لمدة غير محدة ولا يسوغ حرمانها من الاستفادة بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بسبب الأيام الى انقطعت فها عن العمل فضلا عن أن العمل فى الشركة المطعون ضدها بطبيعته موسمى ، لأن نشاطها يقوم على تجارة فى الشركة المطعون ضدها بطبيعته موسمى ، لأن نشاطها يقوم على تجارة فى الشركة المطعون ضدها بطبيعته موسمى ، لأن نشاطها يقوم على تجارة

وحيث إن النمى بسبيه غبر سديد ذلك أنه لما كانت مدد الحدمة الكاية اللازمة للترقية في حكم المحادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجلول المرافق وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو عدد سنوات الحدمة المحسوبة في أقلمية الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم حسب في هذه الأقلمية من مدد الحدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المحادة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمحادة ١٩ من القانون سالف الذكر وكان من بين هذه الشروط ضرورة أن لا تقل مدة الحدمة عن سنة كاملة متصلة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر بأن أورد بأسبابه أن المستأنف عليها كانت تعمل بعقود عمل موسمية عددة المدة المنسى والعقد الجديد ، كما أن مدد العمل باليومية لم تكن متصلة ما بن العقد الموسمى السابق أو اللاحق . . : مما غرج بتلك العقود عن نطاق المحادة ١٧ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ وإذ كانت المدد التي عملت فيها المستأنف عليها بالشركة المستأنف عليها المهنوز عم تلك المستأنف عليها المهنوز عم الموروز ضم تلك المستأنف عليها المهنوز عم تلك المستأنف عليها المهنوز عم المهنوز عم تلك

المدد إلى مدة خدمة المستأنف عليها فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ؟ ولا يغير من ذلك ما تذهب إليه الطاعنة من أن مدة خدمتها لم يتخالها سـوى أيام قلائل بدون عمل إذ أن الفاصل الزمني أيا كانت مدته يقطع اتصال مدة الحدمة وتنعين لحساب أى منها بالتعلييق لحسكم المدادتان ١٨ ، ١٩ من القانون رقم 11 لسنة 1970 أن تستمر لمدة سنة ؟

ولمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۲ من فيراير سنة ۱۹۸۷.

برياسة انسيد المستشار / أحده شيا^م عيد الرازق تالب رئيس المحكمة ، وعضوية السارة المستشارين / وليم وزق يدوى نائب رئيس المحكمة وطلمت أمين صادق ومحمد عبد التـــادر سعير رعبد الع**ال السمال •**

(77)

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ده القضائية :

(۱ - ۲ - ۳) قانون « نطاق تطبيق القانون » • عمل « التزامات العامل » • دعوى « تكييف العصوى)) •

۱ ــ القانون ۱۳ لسنة ۱۹۷۱ يقيظر شرب الخمر • نطاق الحظر الوارد به • عدم امتداده الى نقل أو ي**يج الخمر** •

٢ ــ النزام العامل باطاعة أوامر جهة العمل طالمة لاتخالف القانون واللوائح والنظم .

٣ ــ معكمة الموضوع فير مقيمة في تكييف الطلبان يومف الخصوم لها • التزامها بالتكويف
 التانوني الصحيح •

١ - مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الحمر وتقرير لجنة الشئون الاجهاعية والأوقاف والشئون الدينية عن الاقتراح بمشروع هذا القانون ، أن القانون المذكور وكما هو واضح من تسميته قد صدر لحظر شرب الحمر وقصر هذا الحظر على تناولها علانية أو تقديمها بمقابل أو بغير مقابل بقصد هذا التناول في الأماكن والمحال العامة غير المسئثثاة بهذا النص وقرر عقوبة على من مخالف ذلك إلا أنه لم محظر نقلها أو بيعها وهما فعلان مهايزان عن التناول والتقديم فلا يسوغ مد الحظر الوارد به إلهما وتأثيمهما بدون نص .

٧ - مفاد نص المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المادة ٦٨٠ من القانون المدنى والمادة ٥٨ من قانون العمل رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٨١ ، أن العامل يلزم بإطاعة جهة العمل فيا تصدره من أوامر إليه بصدد العمل القائم على تنفيذه فى حدود وظيفته طالما أنها لا تتضمن ما مخالف القانون واللواجع والنظم المعمول مها :

٣- يحكمة الموضوع - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - غير مقيدة فى تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الحصوم لهـ وإنما تلزم بالتكييف الصحيح الذى تتبينه من وقائم للاعوى وتطبيق القانون علمها.

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه انسـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنّ الطاعنين الأربعة عشر الأول أقاموا الدعوى رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٨١ عمال كلي شمال القاهرة ــ والتي تدخل فمها باقى الطاعنين لخصوماً منضمن إلهم في طلباتهم – على المطعون ضدها بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف نقل وتقديم وبيع وتناول الخمور على حميع الرحلاتالداخلية والحارجية الى تقوم بها طائراتها حتى الفصل فى موضوع الدعوى وفى الموضوع بإلزام المطعون ضدها بالامتناع نهائياً عن ممارسة شيء من الأنشطة السابقة يتعملق بالحمور المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الحاص محظر تناول أو تقدم الحمور في الأماكن العامة وما يضاف إليه منها . وقالوا بياناً للدعوى أن تِقِدم الحمور وتناولهما في الأماكن العامة مؤثمين طبقاً لأحكام القانون المذكور الذي لم يستنن من التأثيم طائرات المطعون ضدها ، وإذ يتجافى إكراههم على ممارسة هذا النشاط مع أحكام الدستور واتجاه المشرع ، كما يتعارض مع قواعد العمل التي تربطهم بالمطعون ضدها فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . وفي ١٩٨٢/٣/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم اختصاص المحكمة ولاثياً بنظر الدعوى وياختصاصها وبالزام المطعون ضدها بالامتناع عن نقل أو تقديم الحبور بكافة أنواعها الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الجمير،،

وما قد يضاف إليه من أنواع أخرى أو بيعها أو تناولهـا فى رحلات طائراتها على الخطوط الداخليـة والخارجية . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٦٦٢ لسنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادى ولائيأ بنظسر الدعوى وإحالتها محالتها إلى محكمة القضاء الإدارى مجلس الدولة المحتصمة بنظرها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ١٠٦٦ لسنة ٥٣ ق . وبتاريخ ١٩٨٤/١/٢٩ نَفْضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت ف الاستثناف رقم ٦٦٢ لسنة ٩٩ ق القاه ِة بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى به من رفض الطعن المبدى من المطعون ضدها بعدم اختصاص المحكمة ولاثياً بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة للفصل فى موضوعها . وبتاريخ ١٩٨٥/١/١٦ قضت محكمة الاستثناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها بعدم تكليف المستأنف عليهم والمحكوم بقبول تدخلهم منضمين لهم فى الاستثناف بتقديم الحمور بكافة أنواعهما الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ إلى ركاب طاثراتهما لتناولهـا وذلك إبان عملهم في رخلات تلك الطائرات على الحطوط الداخلية والحارجية وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فيها عدا ذلك طعن الطاعنون ف هذا الحكم بطريق الْنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبين بنى بهما الطاعون على الحكم المطعون فيه يخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ لم يحظر نقل الحمور أو بيمها فى أوان مغلقة وإنما اقتصر الحظر الوارد به على واقعى تناول الحمور أو تقديمها بقصد هذا التناول فى الأماكن العامة المبينة به ورتب على ذلك أنه ليس للطاعنن عملا بنص المادة ٢/٥٨ من قانون العمل سوى الحق فى طلب منع المطعون ضدها من تكليفهم بتقديم الحسمور بكافة أنواعها إلى ركاب طائر ابها لتناولها بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، حين أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن الحظر الوارد في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ينصرف إلى كل ما يتعلق ببيع أو نقل أو تقديم أو تناول الحمور ويترتب على ذلك أنه لا بحوز للمطعون ضدها بصفة مطلقة ممارسة بيع أو نقل أو تقديم أو تناول الحمورعلى طائر ابها سواء كان ذلك بواسطة الطاعنين أو بواسطة غيرهم بالمخالفة لأحكام هذا القانون والتي تتعلق بالنظام منعها من إجراء ذلك على طائر ابها سواء في رحلاتها الحارجية أو الداخلية باعتبار أنهم لن يستوفوا كافة حقوقهم أسوة بزملائهم الذين يقومون بهذا الإجراء من حيث ساعات الطبران ونوعية الحطوط والمنزات المادية إلا بهذا المنع وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون فضلا عن قصوره في السبيب قد خالف المانون وأخطأ في تطبيقه

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أنه لما كانت الممادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الحمر تنص على أن « يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية والمحمرة فى الأماكن العامة أو المحال العامة ، ويستنى من هذا الحكم :

(أ) الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية

(ب) الأندية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة » .

وقد جاء فى تقرير لجنة الشئون الاجهاعية والأوقاف والشئون الدينية عن الاقتراح بمشروع هذا القانون أن اللجنة «قد وافقت من حيث المبدأ على حظر علانية شرب الحمر أخذاً عبدأ الندرج نحو الحظر الكامل » . ومفاد ذلك أن هذا القانون وكها هو واضح من تسميته قد صدر لحظر شرب الحمر

وقصر هذا الحظر على تناولهـا علانية أو تقديمها بمقابل أو بغير مقابل بقصــد هذا التناول في الأماكن والمحال العامة غير المستثناة لهذا النص وقرر عقوبة على من مخالف ذلك إلا أنه لم محظـر نقلهـا أو بيعها وهما فعلان مبايزان عن التناول والتقديم فلا يسوغ مد الحظر الوارد به إلىهما وتأثيمهما بدون نص . لما كان ذلك وكانت المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المـادة ٦٨٥ من القانون المدنّى والمـادة ٥٨ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « بجب على العامل مراعاة الأحكام الآتية ... (٨) أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها ... ٥ . وكان مفاد هذا النص أن العامل يلترم بإطاعة جهة العمل فيما تصدره من أوامر إليه بصدد العمل القائم بتنفيذه في حدود وظيفته طالمًا أنها لا تتضمن ما نخالف القانون واللوائح والنظم المعمول مها . لمـا كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع ــ وعلى ما جرى عليه قضـاء هذه المحكمة ـ غير مقيدة في تكييف الطلبات المعروضة علها بوصف الخصوم لهـا وأنها تلتزم بالتكييف الصحيح الذي تتبينه من وقائع الدعوى وتطبيـق القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص فى قضائه إلى أن المشرع قصر الحظر الوارد في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الحمر على واقعتى تناولها أو تقديمها بقصد هذا التناول فى الأماكن العامة المبينة به ورتب على ذلك أن الطاعنين ليس لهم في حدود صلة العمــل التي تربطهم بالمطعــون ضدها سوى الحق فى طلب إلزامها بعدم تكليقهم بتقديم الحمور بكافة أنواعها بقصد تناولهـا في طائراتها على حميع خطوطها بالمحالفة لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه مهذين السببين غير سديد :

وحيث إنه لمـا تقدم يتعنن رفض الطعن :

جلسة ۲۳ من فبراير سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار / الدکتور احمد حسنی نائب رئیس الجیکمة وعضویة السادة المستشارین / خحمد طعوم ، د کلی الهمری تالین رئیس المحکمة ، متیر توفیق ومحمد السکری ،

(7V)

الطمن رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ القضائية :

شركسات ه

تكوين الشركة • أثره • ان تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها • مؤوى ذلك • توقيع مديرها أو من يمثله بعنوالها ينصرف أثره اليهـــا ولا ينصرف اليه بسنته الفـــغصمة •

لما كانت الشركة تعتبر مجرد تكويبها شخصاً اعتبارياً. وكان يرتب على ذلك أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذم الشركاء فيها ، وكان التوقيع بعنوامها من مديرها أو ممن ممثله لا ينصرف أثره إليه ، بل ينصرف إلها ، وكان الثابت من مطالعة السندات الإذنية – عمل النزاع والمرفق مملف الطمن – أن توقيع الطاعن علمها كان بعنوان الشركة ومن ثم فإن أثر هذا التوقيسع لا ينصرف إلى الطاعن بصفته الشخصية بل ينصرف إلى الشركة المذكورة .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – نتحصل أ: أن المطعون ضده – بعد رفض طابه الأمر بالأداء – أقام الدعوى رقم ١٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى دمياط حلى الطاعن التهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامه بصفته الشخصية بأن يدفع له مبلغ ٧٤٠٥ جنيه حاسياً على أنه يداينه في هدا المبلغ عرجب سندات إذنية حل ميعاد استحقاقها حفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غر ذى صفة وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٣٠ قضت محكمة أول درجة للمطعون ضده بطلباته استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦ لسنة ١٣ ق و وتساريخ استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦ لسنة ١٩ ق و وتساريخ الحكم المستأنف حطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة الحكم المستأنف على هذه المحكم بطريق النقض وقدمت النيابة على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره و وفيها النرمت النيابة رأمها.

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب - ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق والقصور فى التسبيب - وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه - أمام محكمة الموضوع - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - لأن توقيعه غلى السندات الإذنية - محل النزاع - لم يكن بصفته الشخصية بل كان بصفته نائباً عن الممثل القانونى للشركة الإلكرونية ولهذا فإن الالنزام الثابت بها لا ينصرف إليه به ينصرف إلى تلك الشركة وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بإلزامه شخصياً بالدين الثابت بتلك السندات تأسيساً على أن توقيعه عليها كان بصفته الشخصية - فإنه يكون قد حالف الثابت فى الأوراق وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله – ذلك أنه لمما كانت الشركة تعتبر بمجرد تكويبها شخصاً اعتبارياً – وكان يترتب على ذلك أن تكون لهما ذمة مالية مستقلة عن ذم الشركاء فيها – وكان التوقيع بعنوانها من مديرها أو من بمثله لا ينصرف أثره إليه بل ينصرف إليها – وكان الثابت من مطالعة السندات الإذنية – محل النزاع والمرافقة بملف الطعن – أن توقيع الطاعن عليها كان بعنوان الشركة الإلكرونية ، ومن ثم فإن أثر هذا التوقيع لا ينصرف إلى

الطاعن بصفته الشخصية ، بل ينصرف إلى الشركة المذكورة وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وبنى قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبإلزام الطاعن شخصياً بالدين على أن توقيعه على السندات الإذنية كان بصفته الشخصية فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وشابه القصور فى التسبيب عما يوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من فيراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين محمد ظُموم ، زكى المحرى نائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق و عبد المنم ابراهيم ·

$(\Lambda \Lambda)$

الطمن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٣ القضائية :

ضرائب « الضريبة على التصرفات العقارية » .

سريان الفريبة على التصرفات المقارية التى تم شهرها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ · م ٥٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ · عدم سريانها على المقرد العرفية التى تم التعديق على التوقيعات فيها رسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت بأتى اجراءات التسجيل الى ما بعد مذا التاريخ · علة ذلك ·

يدل النص في البند رقم ١ من المحادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ ، والنص في المحادة ٥ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية على أن الضريبة على التصرفات العقارية المقر وقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ – باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها – تسرى على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع رسوم التوثيق والشهر بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقاري بذات – إجراءات هذه الرسوم الأخترة ، ولما كانت الواقعة المنشئة لرسم التسجيل والتي يتحدد موجها المركز القانوني للشخص هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعت التصديق على التوقيعات في العقود العرفية إذ أوجب المشرع في المحادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٤ على تحصيل رسم التسجيل مقدماً عند التوثيق على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تواخت على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تواخت بنقرير اللجنة المشركة من لجنة الحطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية بتقرير اللجنة المشركة من لجنة الحطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية بتقرير اللجنة المشركة من لجنة

عن مشروع قانون العدالة الضريبية من أن إرجاع الضريبة على التصرفات العقارية إلى أول بناير سنة ١٩٧٤ قصد به مواجهة ظاهرة إثراء مفاجئ نشأت عن تغيير الظروف بعد الأخذ بسياسة الانفتاح في أواخر عام ١٩٧٣

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه الســيد المستشــار المرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٧٨ كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٤٠٦٥،٤٠٠ جنيـه قيمة ضريبة التصرفات العقارية عن عقد البيع المسجل رقم ٧١٢ بتاريخ ٢٠/٢/٢٠ . واحتياطياً بإلزام المطعون ضدهما الثالث والرابع بأن يدفعا له المبلغ المذكور وقال بيانآ لذلك أن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بالجنزة طالبته بسداد مبلغ ٤٠٦٥،٠٠ جنيـه بموجب المطالبة رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ قيمة ضريبة التصرفات العقارية المقرر بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية عن عقد البيع المسجل سالف البيان الذي باع بموجبه الطاعن وآخرون عقاراً إلى المطعون ضدهما الثالث والرابع وإذ تم البيع والتوقيع على العقد النهائى فى سنة ١٩٧٢ فإنه لا نخضع اللضريبة المشار إلها إذ أن تراخى إجراءات انتسجيل حتى سنة ١٩٧٤ كان بسبب تقاعس المشترينُ وهو أمر لا يسأل عنه الطاعن . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ ندبت محكمة أول درجة خبراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت في ١٩٨٢/٣/١٤ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٤٨٩ سنة ٩٩ق أمام محكمة استثناف القاهرة التي حكمت في ١٩٨٣/١/١٩ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعسرض الطعن على هـذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن التصرف الصادر من الطاعن قد تم شهره في سنة ١٩٧٤ ورتب على ذلك استحقاق ضريبة التصرفات العقارية الواردة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، في حين أن العبرة في استحقاق الضريبة في هذه الحالة هو بالتصرف في العقار وإذ كان الثابت أنه صدق على العقد بتاريخ المعارف التصرف لا مخضع للضريبة المشار إلها :

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في البند رقم ١ من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ على التصريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف علمها عالتها أو بعد إقامة منشآت عليها... وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الفريبة بعد رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بندات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذي يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلا كل اتفاق أو شرط يقضي بنقل عبء الضريبة إلى المتحرف إليه ». والنص في المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن المدود ٢٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن المدود ٢٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بمتضي المادة الثانية على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ... » بدل على أن الضريبة على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول بناير سنة ١٩٧٤ ... » بدل على أن الضريبة على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول بناير سنة ١٩٧٤ ... ١٩٧٨ - سرى المتعبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها – تسرى على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول بناير سنة ١٩٧٤ ... ١٩٧٨ وتحصل مع باعتبارها ضراية ما شهرها على التعرف أول بناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول بناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول بناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول بناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع

رسوم التوثيق والشهر بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقارى بذات إجراءات هذه الرسوم الأخرة ، ولما كانت الواقعة المنشئة لرسم التسجيل والتي يتحدد بموجها المركز القيانونى للشخص هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات فى العقود العرفية إذ أوجب المشرع فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنــة ١٩٦٤ تحصيــل رسم التسجيل مقدماً عند التوثيق أو التصديق ، فإن هذه الضريبة لا تسرى على العقود العرفية التي تم التصديق على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت باقى إجراءات التسجيل إلى ما بعد هذا التاريخ ، وهو ما يتفق مع ما جـاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الحطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية عن مشروع قانون العدالة الضريبية من أن إرجاع الضريبة على التصرفات العقارية إلى أول يناير سنة ١٩٧٤ قصد به مواجهة ظاهرة إثراء مفاجئ نشأت عن تغيير الظروف بعد الأخذ بسياسة الانفتاح في أواخر عام ١٩٧٣ ، لما كان ذلك وكان الثابت أن التصرف موضوع النزاع قد تم التصديق على التوقيعات فى العقد العرقى المحرر بشأنه بتاريخ ١٦/٧٢/٧/ فإنه لا نخضع للضريبة المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ حتى ولو تراخت باقى إجراءات التسـجيل إلى ١٩٧٤/٢/٢٠ . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثانى للطعن :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

جلسة ۲۳ من فبراير سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / صحمه طعوم ، زكى المصرى نائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق ، عبد المتمم ابراهيم ·

(79)

الطمن رقم ٢٠} لسنة ٥٢ القضائية :

(١) اوراق تجارية ، بنوك ، تقادم ،

التقادم الخسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة • لا يسرى الا عبل المعادى الصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية • الدعادى غير الصرفية • خضـــوعها للتقادم العابق م

(٢) بنسوك ، اوراق تجارية ،

صيرورة الحساب الجارى دينا عاديا باتفاله • مؤداه • خصوع رصيده للتقادم المسادى حتى ولو كان مليدا فى الحساب قيمة ورقة تجارية • علة ذلك •

التقانون المدنى المنتقادم بانقضاء خس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٢٧٤ من أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٢٩٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل فى المادة ١٩٤ من من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ، ويقوم هذا التقادم على قرينة قانونية هى أن المدين أوفى بما تعهد به . لذا يشترط لإعماله ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الحاصة للالترامات الصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي يناط سما حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالررقة التجارية ، بالمروقة التجارية ،

 ٢ -- الحساب الجارى تزول عنه صفته بإقفاله ويصبح رصيده ديناً عادياً عضع للتقادم العادى حى ولو كان مقيداً فى الحساب قيمة ورقة تجارية لأن الورقة حينك تكون قد فقدت ذائيها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الرصيد:

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعويبين رقمي ٢٤٣٠ لسنة ١٩٧٠ ، ٩٦١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلي إسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالباً في الأولى إلزامها بتقديم كشف حساب مؤيداً بالمستندات وبأن تؤدى له ما يسفر عنه فحص الحساب من مبائغ مستحقة له وفي الدعوى الثانية طلب الحكم بعراءة ذمته من مبلغ ۲۰۰۰۰ جنیـه قیمـة الشیکـن رقمی ۲۳۳٤٥۱ ، ۳۳٤٥٢ ق الصادرين منه لصالح الشركة . وبياناً لذَّلك قال إنه في غضون الفترة من ١٩٦٨/٨/١ حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ كانت الشركة المطعون ضدها تورد له أقمشة ومنسوجات مقابل تحريره سندات لصالحها بقيمة مايتم الاتفاق على توريده إليه . وإذ تبن له أن المطعون ضدها لم تستنزل منحساب مديونيته قيمة البضاعة المرتجعة وقيمة الشيكين المشار إلىهما بعد سداده قيمتهما فضلا عن تكرارها قيد بعض الفواتير في هذا الحساب وقيدها البعض الآخر بما لا يتفق وحقيقة البضاعة المرسلة إليه بالإضافة إلى أن بعض السندات التي حررها لم يكن يتسلم البضاعة مقابلها مما ترتب عليه زيادة رصيد مديونيته المدون بدفاتر الشركة عن الحجم الحقيق للمديونية، ومن ثم فقد أقام الدعويين بطلباته السالفة. قضت محكمة أولُ درجة في الدعوى رقم ٢٤٣٠ لسنة ١٩٧٠ تجماري كلي إسكندرية بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تقدم كشف حساب مؤيمدآ بالمسندات . وبعد ضم الدعويين قضت بندب خبير وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨ أعادت المأمورية للخبير لفحص اعتراضات الطاعن التي أبداها ني مذكراته وعلى ضوء مستنداته وإذ قدم الحبير تقريره الأخبر أقامت الشركة الدعـوى رقم ۲۳۵۷ لسنة ۱۹۸۰ تجاری کلی إسکندرية بطلب إلزام الطاعن بأن يؤدی لها مبلغ ١٢٥٠٣.٥٣٧ جنيه قيمة مديونيته التي أسفر عبا تصفية الحساب بيهما . أمرت محكة أول درجة بضم هذه الدعوى إلى الدعويين الأولى والثانية وبتاريخ ١٩٨١/٢/١١ قضت (أولا) برفض الدعويين ٢٤٣٠ لسنة ١٩٧٠ ، المحتدرية . (ثانياً) في الدعوى ٢٣٥٧ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلي إسكندرية . (ثانياً) في الدعوى ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلي إسكندرية بإلزام الطاعن بأن يؤدى للشركة المطعون ضدها مبلغ ١٩٧٥,٣٥٧ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقع ٣٣٤ لسنة ٣٧ وبحلسة ١٩٨١/١٢/١ حكمت محكمة استثناف إسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض : وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعين . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرقة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه غالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك يقول إن الحكم أقام مضاءه برفض الدفع بسقوط حق الشركة المطعون ضدها فى المطالبة بقيمسة سندين إذنين مستحى الدفع ١٥٠، ١٩٧٠/٤/٣٠ بالتقادم الحمسى المنصوص عليه فى المدادة ١٩٤ من قانون التجارة على أساس أن هذا التقادم لا يلحق إلا الدعاوى التي تقوم على حق صرفى ناشئ مباشرة عن السندات الإذنية وأن دعوى الشركة تستند إلى ما أسفرت عنه تصفية الخير للحساب من مدبونية الطاعن لها بالمبلغ المطالب به ، كما أن دفاع الطاعن المؤسس على أن هدنين السندين لا عثلان مدبونية حقيقية يتنافى مع قرينة الوفاء التي يقوم علها هذا التقادم فى حين أنه أسس دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها على وفائه بكافة مستحقات الشركة المعمون ضدها بالتقادم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ حقيقية .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لمـا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل فى الالتزام مدنيًا كان أو تجاريًا أن يتقادم بانقضاء خمس . عشرة سنة وفقاً لنص المــادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل فى المــادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصرا مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويقوم هـذا التقادم على قرينة قانونية هي أن المدين أوفى بما تعهد به . لذا يشترط لإعماله ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الخاصة للالتزامات الصرفية مما يتعبن معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي يناط بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتخضع للتقادم العادى وإذ كان من المقرر أن الحساب الجارى تزول عنه صفته بإقفاله ويصبح رصيده ديناً عادياً يخضع للتقادم العادى حتى ولو كان مقيداً فى الحساب قيمة ورقة تجارية لأن الورقة حينئذ تكون قد فقدت ذاتيتها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الرصيد وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظروقضي برفض الدفع بالتقادم الخمسي تأسيساً على أن دعوى الشركة المطعون ضدها تقوم على المطالبة بما أسفرت عنه تصفية الحساب الجارى بينها وبن الطاعن بعد قفله بما يعنى أنها ليست ناشئة مباشرة عن ورقة تجارية فضلاً عن أن وصف الطاعن لما كان مدرجاً في الحساب من سندات بأنبا لا تمثل مديونية حقيقية يتنافي وما يقوم به التقادم الخمس من قرينة الوفاء فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويعدو النعي عليه ولا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بدلالة خطاب الشركة المطعون ضدها المؤرخ ١٩٧٠/١٠/٣٠ والذى أوسلته إليه بعد قفل الحساب تطالبه فيه بسداد مبلغ ٢٧١,٢٠٤ وجنيه فحسب مما يدحض ادعاء الشركة ممديونيته لها بالمبلغ الذى أقامت به دعواها ، كما قدم لحكمة الاستشاف الشركة ممديونيته لها بالمبلغ الذى أقامت به دعواها ، كما قدم لحكمة الاستشاف خلسة ١٩٨٠/١/٢١ تبلغه فيه الشركة المطعون ضدها بعدم إمكان خصم مبلغ ٣٣٥٢٤/٢١ تبلغه فيه الشركة المطعون ضدها بعدم إمكان خصم مبلغ ٣٣٥٢٤/٢١ جنيه قيمة بضاعة ردها إلها – من

الحساب لسبق معايقته لها وتعهدت فيه أيضاً أن تقيد محسابه الدائن الشيكين الصادرين منه لصالحها برقمي ٩٣٣٤٥٢،٩٣٣٤٥١ في ٢٥، ١٩٦٩/١٠/٣١ بمبلغ عشرين ألف جنيه إلا أن المحكمة أخذت بمنا انهي إليه الخبر ولم تلتفت إلى هذين المستندين ودلالتهما بما يعيب حكمها بالقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لمـا كان من المقرر أن لمحكمــة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الحبير متى اقتنعت بصحته دون أنَّ تلتزم بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في الطعون التي وجهت إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وليس علمها أن تتحسدث استقلالا عن كل مستند قدم إليها أو تفند كل قرينة مطروحة علمها ما دام حكمها قد انتهى إلى ما خلص إليه بأدلة تحمله لأن فى أخذه مها يتضَّمن الردُّ المسقط لمـا نخالفها وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ركن في قضائه إلى تقرير الحبر واعتبره جزءاً له متمماً وكان الثابت من هذا التقرير أنه تكفل بالرد على أعتراضات الطاعن التي يشرها بسبب النعي وانتهى إلى أن الطاعن أقر بأن كل البضاعة المرتدة منه للشركة قد أدرجت في الجانب الدائن لحسابه وأن الطباعن تسلم الشيكين المشبار إليهما مقابل خصم قيمتها من بضاعة مرتدة للشركة وأن ما ورد بخطامها المؤرخ ١٩٧٠/٦/٣٠ من مديونية هو جزء من رصيده المدين لديها بعد خصم قيمة السند الإذنى المرفوعة به دعوى شهر الإفلاس . وكانت هذَّه الأسباب سائغة ولها أصلها الشابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي انهي إليها الحبير والتي أخذ بها الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن النمى لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمةالنقض.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين / محمد طموم ، زكى المصرى نائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق ، عبد المنعم ابراهيم ،

(\(\psi\)

الطمن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٢ القضائية : شركات . تاميم .

الغاء تصريح المصانع والمنشأت المبينة في الجدول رقم ٣ المرافق للقانون رقم ٦٥ لسـنة ١٩٦٣ · مؤداء · توقف تلك المصانع والمنشأت عن نشاطها وعدم امتداد اثر هذا الالفـــاء الى المساس بملكية اصحابها لموجودات هذه المصانع المادية والمعنوية بما فيها العلامات التجارية · لا يقير من ذلك وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للادوية · علة ذلك ·

لما كانت المادة الشائة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 10 لسنة 1977 قد نصت على إلغاء تصاريح المصانع والمنشآت المبينة فى الجدول رقم ٣ المرافق لهذا القانون ومن بيها معامل أدوية الدلتا المملوكة لمورث الطاعتين ، وكان مؤدى إلغاء هذه التصاريح أن تتوقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها الذى كانت تزاوله ولا يمتد أثر هذا الإلغاء إلى المساس علكية أصحابها لموجودات هذه المصانع سواء المادية أو المعنوية بما فى ذلك العلامات التجارية التى كانوا يستعملوبها من قبل ، وإنما تبقى هذه مملوكة لهم يتمتعون بشأبها بما يكفله القانون لهم من حماية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون المشار إليه من وضع تلك المعامل تحت إشراف المؤسسة المورية لأن هذا الإشراف لا يكون إلا على المعامل المؤتمة الوارد بيانها فى الجدواين رقمي ١ ، ٢ المرافقين للقانون المذكور .

المحكمة

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداونة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بـ

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بندب حبر لتقدير قيمة مبيعـات الشركة المطعون ضدها الأولى للأدوية المبينة بصحيفة الدعوى خـلال الفــرة من ١٩٦٣/٦/١٣ إلى ١٩٧٣/٩/٧ وبإلزام هذه الشركة بأن تدفع لها نسبة قدرها هـ/ من المبالغ التي يستظهرها الحبير ــ و ذلك في مواجهة المطعون ضده بصفته _ وبياناً لذلك قالا _ إن مورثهما كان مملك معامل أدوية الدلتما وكان يستعمل لتمييز منتجاته من الأدوية ثلاث علَّامات تجاريَّة سحلها باسمه وهي ـــ لوكسيول ، يورد سلفن ، أفر وتون ـــ وبعد إلغاء تراخيص هذه المعامل في ١٩٦٣/٦/١٣ بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ – قامت الشركة المطعون ضدها الأولى بإنتاج ذات الأدوية ووضع العلامات السابقة علمها وطرحها في السوق ــ مما يعد اعتداء على ملكية مورَّمهما لهذه العلامات التجارية وبعد أن ندبت محكمة أول درجة خبىراً وقدم تقريره ــ قضت بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٣٠ برفض الدعوى ــ استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناف رقم ٤٠٣ه لسنة ٩٧ ق وبتاريخ ١٩٨٢/١/١٨ قضت محكمة استثناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف ــ طعن آلطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ــ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فها نقض الحكم المطعون فيه ــ وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسها

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ... ينعى بها الطاعنان على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والحطأ فى تطبيق القانون ... وفى بيان ذلك يقولان إن إلغاء تراخيص معامل الأدوية التى كان يمتلكها مورثهما بموجب القانون رقم 18 لسنة 197 ... يقتصر أثره على وقف مزاولة إنتاج الأدوية ولا يمس ملكية المورث للمسلامات التجارية التى كان يستعملها لتميز تلك الاحوية ... كما أن إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية على المعامل المشار إلها بالجدول المرافق للقانون المذكور لا ينصرف إلى معامل الأدوية المؤمة ... وألحال غير ذلك بالنسبة لمعامل الأدوية المملوكة لمورثهما حيث اقتصر ذلك القانون فيه على

إلغاء تراخيص همانه المعامل – خضوعها لإشراف المؤسسة المصرية العمامة للأدوية زوال ملكية مورثهما للعلامات التجارية – محل النزاع – فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعي سديد ــ ذلك أنه لمـا كانت المـادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ ــ قد نصت على إلغـــاء تصاريح المصانع والمنشآت المبنية فى الجدول رقم ٣ المرافق لهذا القانون ومن بينها معامل أدوية الدلتا المملوكة لمورث الطاعنين – وكان مؤدى إلغاء هـذه التصاريح أن تتوقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها الذى كانت تزاوله ولا ممتد أثر هذا الإلغاء إلى المساس مملكية أصحابها لموجوَّدات هذه المصانع سواء المادية أو المعنوية عما في ذلك العلامات التجارية التي كانوا يستعملونها من قبل ــ وإنمــا تبتى هذه مملوكة لهم يتمتعون بشأنها بمــا يكفله القانون لهم من حماية ــ ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المــادة الرابعة من القانون المشار إليه ــ من وضع تلك المعامل تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية ــ لأن هذا الإشرافُ لا يكون إلا على المعامل المؤممة الوارد بيانها في الجدولين رقمي ٢٠١ المرافقين للقانون المذكور ــ لمـا كان ذلك وكان الثابت أن مُورث الطاعنين كان يستعمل العلامات التجارية - محل النزاع - وأنه سحلها باسمه قبل صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ – وأن الشركة المطعون ضدها قامت باستعال هذه العلامات على منتجاتها من الأدوية دون أن تكتسب علماً حقاً ما طبقاً للقانون ودون موافقة مالكها المذكور ــ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيـــه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين تأسيساً على أن إلغاء تصاريح معامل مورشهما ووضعها تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية ينطوى على إلغاء حق الطاعنين في استعال كل ما يتعلق لمن المعامل من علامات تجارية ــ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بمما يستوجب نقضه بم

جلسة ۲۶ من فبراير سنة ۱۹۸۷

. برياسة السيد المستشاد / مرزوق فكرى قالب دليس المحكمة ، وعفسسوية السسادة المستشارين / صلاح محمد أهبد و حسين محمد حسن ، محمد هانى أإبر متصوره ومصسطاى حسيب عماس •

(VV)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ قضائية ﴿ أحوال شخصية ﴾ :

(١) احوال شخصية « السائل الخاصة بالمرين غير السلمن » • طلاق • قانون « القانون الواجب التطبيق » •

الشريعة الاسلامية • تطبيقها فى المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة أو المله • أحكامها لا تجيز للزوجة طلب التطريق إذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمى ا**ليها الأوج ***

(٢) احسوال شسسخصية ((السسائل الخاصة بغير المسلمين) (و الطبات الجديدة) .

إقامة الزوجة دعواها بالتطليق لاختلافها عن الزوج طائفة • اضافتها امام محكمة الاستثناف التطليق للشعر • اعتباره طلبا جديدا • عدم جوال قبوله م ٣٣١ من لاقعة ترتيب المحساكم العرفيسة •

١ - إذ كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية المصريين غبر المسلمين المختلق الطائفة أو الملة ، وكانت أحكام هذه الشريعة لا تجز الزوجة طلب التضريق إذا غرت طائفتها عن التي ينتمي إليها الزوج . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض دعوى الطاعنة بالتطليق على صند من أن اختلافها مع المطعون على طائفة لا يرتب بذاته تطليقها عليه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذ كانت الطاعنة قد أقامت دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطليقها منه على سند من أنها صارت تختلف عنه طائفة ، وكان ما أضافته أمام محكمة الاستثناف من أن المطعون عليه أساء معاملتها ودأب على إيدائها بعد طلباً جديداً

يحتلف فى موضوعه عن الطلب الأول لأن الطلاق للضرر له أحكامه الحاصة الواردة فى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ وبالتالى فلا بجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستثناف عملا بما تقضى به المادة ٣٣١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لا بجوز للخصوم أن يقدموا فى الاستثناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية ، وإذ الزم الحكم المطمون فيه هذا النظر فى قضائه بعدم قبول طلب التطليق للضرر أمام محكمة الاستثناف ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبق القانون ،

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى ثلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٧٥ سنة ١٩٧٩ كلى أحوال
شخصية شمال القاهرة ضد المطعون عليه للحكم بتطليقها منه . وقالت بيانا
للحواها أنه تزوجها وهما قبطيان أرثوذكسيان وإذ انضمت لطائفة الإنجلين
واختلفا بذلك طائفة فلا بجوز استمرار الزواج بينهما فقد أقامت الدعوى .
وفي ١٩٨٠/١٢/١٤ حكمت المحكمة بر فض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا
الحكم بالاستثناف رقم ١٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦٨ حكمت
عكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق
المقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض
الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأمها .

. وحيث إن الطعن أقيم على سبين تنمى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إن اختلافها مع المطعون عليه طــاثفة يوجب تطليقها منه وإذ خالف الحكم هذا النظر فى قضائه برفض دعواها بالتطليق فإنه يكون مشوباً بمخالفة القانون .

وحبث إن النمى مردود ذلك أنه لما كان مؤدى نص الممادة السادسة من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشحصية للمصريين غبر المسلمين المختلف الطائفة أو الملة . وكانت أحكام هذه الشريعة لا تجيز الزوجة طلب التفريق إذا غيرت طائفها عن تلك التي ينتمي إلها الزوج فإن الحكم المطعون فيه . إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بالتطليق على سند من أن اختلافها مع المطعون عليه طائفة لا يرتب بذاته تطليقها عليه فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنها طلبت أمام محكمة أول درجة ضم الدعوى رقم ٢٩٧٧ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة وقد ثبت في هذه الدعوى أن المطعون عليه أساء معاملتها ودأب على إيذائها عما يستحيل معه دوام العشرة بينهما وهو وسيلة دفاع في الدعوى . تبرر طلبها بالتطليق إلا أن الحكم اعتبر هذا سبباً جديداً لا مجوز إبداؤه في الاستئناف عما يشوبه بالحطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه لما كانت الطاعنة قد أقسامت دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطليقها منه على سند من أنها صارت تختلف عنه طائفة . وكان ما أضافته أمام محكمة الاستثناف من أن المطعون عليه أساء معاملتها ودأب على إيذائها يعد طلباً جديداً يختلف فى موضوعه عن الطلب الأول لأن الطلاق للضرر له أحكامه الخاصة الواردة فى الملاق السادسة من

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وبالتالى فلا بجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام عكمة الاستثناف عملا ما تقضى به المادة ٣٢١ من لائحة تر تيب المحاكم الشرعية من أنه لا بحوز للخصوم أن يقدموا فى الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية . وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه بعدم قبول طلب التطليق للضرر أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد للستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارينُ / عبد المنصف هاشم ، أحمد ابراهيم شطبي تائبي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقائي وصلاح محمود عربس -

(VY)

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ _ ٣) خبرة . اثبات « الاثبات بالبينة » . محكمة موضـــوع . حكم « تسبب الحكم » .

 ١ ـ ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاه لانها مطبوسة ١٠ لا يحول دون توقيق صحتها بقراعد الاثبات الاخرى ٠

٢ ــ تقدير أقوال الشهود ٠ مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاض الموضوع ٠ شرطه ١ الالخرج
 بها عما يؤدى اليه مداولها ٠

٣ - الالبات بشهادة الشهود ٠ م ١٧ البات ٠ ابتنازه على ركنين : تعلق الوقائع المسواد الذين الباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها ٠ مؤدى ذلك ١ استخلاص المحكمة من أقوال الشسسهود الذين مسمعتم دليلا على ثبوت أو نفى واقعة لم يعناولها منطوق حكم التحقيق ١ تمسك الخصم ببطلائه مؤداه ١ عنيار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون ٠ علة ذلك ٠

١ ــ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ذكر الحير فى تقريره أن البصمة
 لا تصلح للمضاهاه لأتها مطموسة لا محول دون تحقيق صحمها بقواعد الإثبات
 الأحيد ى :

٢ ــ تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع
 ولا سلطان عليه فى ذلك إلا أن مخرج بما عما يؤدى إليه مدلولها

٣ ــ يدل النص فى المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين ، تعلق الوقائع المراد إثبائها بالدعوى ، وكونها منتجة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مبينة بالمعقة والضبط لمنحصر فها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف بإثبائه

أو بنفيه ، فإذا استخلصت المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم دليلا على ثبوت أو ننى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق وتمسك الخصم بيطلان هذا الدليل ، فإن استخلاصها هذا يكون نحالفاً للقانون إذ أنها انترعت من التحقيق دليلا على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، لما كان ذلك وكان البين من منطوق حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة الدرجة الأولى ... أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المطعون عليم صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع موضوع النزاع ومع ذلك انتهى الحكم الابتدائى الذي أيده الحكم المطعون فيه إلى عدم صحة دفاع الطاعنة بصورية عقد البيع بصدوره في مرض الموت اعتاداً على هذا التحقيق رغم تمسك الطاعنة بعدم صلاحيته في هذا الخصوص وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق الإثبات دفاعها فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المُستشــار المقرر نائب رئيس الحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٢١ سنة ١٩٨٠ مدنى دمهور الابتدائية ضد الطاعنة وآخر بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/٥/١٥ ، وقالوا بياناً لها إن مورث الطاعنة المرحوم باع لم عوجب هذا العقد الحصص العقارية الموضحة بهالقاء ثمن مقداره ١٢٠٠ جنيه . دفعت الطاعنة جهالها لتوقيع المورث بالمصمة للنبوبة إليه على ذلك العقد . وبعد أن قدم الحبير الذي ندبته المحكمة الإجراء للمضاهاة تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/١٨٤١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لملانات وبعد شعة هذه البصمة ، وبعد ساع شاهدى المعلمون عليم حكمت

بتاريخ ١٩٨٢/١/١ برفض الدفع بالجهالة وبصحة توقيع البائع على عقد البيع وتحديد جلسة لنظر الموضوع فدفعت الطاعنة بصورية عقد البيع بصدوره من المورث البائع فى مرض الموت . وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩ حكمت برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هدا الحكم لمدى محمكة استثناف الإسكندرية (مأمورية دمهور (بالاستثناف رقم ٣٢٥ سنة ٣٨ق مدنى ، وبتاريخ المهمر/ ١٩٨٣/٢/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طمنت الطاعنة فى هدا الحكم بطريق النقض : وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدبر بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النرمت النبابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين تنمى الطاعنة بالوجه الأول من كل مسهما على الحكم المطعون فيه محالفة القانون . وفى بيان ذلك تقول إنه انتهى إلى صحة توقيع المورث ببصمة إبهامه على عقد البيع موضوع النزاع استناداً إلى أقوال شاهدى المطعون عليهم رغم أنها أقوال مشكوك فى صحبًا ، وأطرح ما انهى إليه الحبر فى تقريره من أن البصمة المنسوبة إلى المورث على عقد البيع خانية من أية علامات مميزة بما مؤداه أنها ليست بصمة أصلا وكان يتعن من ثم الأخذ من التقرير وإطراح أقوال الشهود مخالف الحكم المطعون فيه القانون .

وحيث إن هذا النمع غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكة أن ذكر الخبير فى تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لأنها مطموسة لا يحول دون تحقيق صحبا بقواعد الإثبات الأخرى . وإن تقدير أقوال الشهود مرهون عا يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ولا سلطان عليه فى ذلك إلا أن يحرب ما عما يؤدى إليه مدلولهما . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت فى حدود سلطها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فها إلى صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع موضوع النزاع استناداً إلى أقدوال شاهدى المطعون عليم التى اطمأنت المحكمة إليها بأن المورث وقع بها على هذا العقد ، ولم تعول حلى تقوير الخبير اللى انتها إلى أن تلك البصمة لا تتواقر فها العلامات

الميميزة الكافية لإجراء المضاهاة وأقامت قضاءها على ما يكثى لحمله ، فإن النعى لا يعلبو أن يكون فى حقيقته جدلا موضوعياً فى تقلير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا النعى غير مقبول .

وحبث إن تما تنعاه الطاعنة بباقى سبى الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة أول درجة بصورية عقد البيع موضوع الزاع بصدوره في مرض الموت وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع غير أن تلك المحكمة رفضت هذا الطلب على سند من القول بأن التحقيق الذي أجرته كاف لبيان جدية عقد البيع وعدم صدوره في مرض الموت في حين أن المحكمة قد حكمت بهذا التحقيق لإثبات ونني صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع ولم تضمنه تحقيق صورية هذا العقد أو صدوره في مرض الموت ، وإذ أبدت محكمة الاستثناف عكمة أول درجة في قضائها برفض هذا الداعوى إلى التحقيق المشار إليه التحقيق المدى أجرته محكمة أول درجة لإثبات ونني صحة التوقيع بالبصمة دليلا وسحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة لإثبات ونني صحة التوقيع بالبصمة دليلا على ثبوت أو نني صورة عقد البيع أو صدوره في مرض الموت ، ومن ثم عكن ثبوت أو نني صورة عقد البيع أو صدوره في مرض الموت ، ومن ثم يكون الدليل المستمد منه بإطلا وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالحطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه بجب أن يبن في منطوق الحكم اللى يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلا يدل – وعلى ما جاء بالمذكرة التفسرية لقانون المرافعات الملفى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بصدد المادة ١٩١١ منه المطابقة لها في الحكم على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركتين ، تعلق الوقائع المرادد إثباتها بالملحوى ، وكي با مستجة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مينة بالدقة والشبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم حكل طرفيها هو مكلف بإثباته أو بنفيه ، فإنها استخلصت

المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم دليلا على ثبوت أو نهى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق وتمسك الحصم ببطلان هذا الدليل ، فإن استخلاصها هذا يكون غالف للقانون إذ أنها انترعت من التحقيق دليلا على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، إذ كان ذلك وكان البن من منطوق حكم التحقيق الذى أصدرته محكمة اللارجة الأولى بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٩ أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيسع موضوع النراع ومع ذلك انهى الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه إلى عدم صحة دفاع الطاعنة بصورية عقد البيع بصدوره في مرض الموت اعباداً على هذا التحقيق رغم تمسك الطاعنة بعدم صلاحيته في هذا الحصوص وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعها فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ وحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات دفاعها فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى عث باقر أسباب الطعون

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الياض سيف نانب رئيس المحكمة وعضوية السحادة المستشارين / عبد المنصف هاشم ، أحمد ابراهيم شلبى نائيي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وصلاح محمود عويس *

(VT)

الطمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) تسجيل «السجل الميني» . شهر عقاري ، بيع ، دعوي « دعـوي صحة التعاقد » ،

التانير بالعكم النهائي الصادر في المعنوى التي قيدت صحيفتها في السجل العيني خطال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا • أثره • اعتباره حجه على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على المقار وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسجب الى وقت قيسسه صحيفة الدعرى • الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشربها • وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به • م ٣٣ مته •

۲۱) دعوى » الدفاع في الدعوى « ٠ محكمة الموضوع ٠ اثبات ٠

الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه • ماهمته •

(٣) حيازة · تقادم « التقــادم الكســب » · ملكية « اكتســــاب المكية بالتقادم » · يــــع ·

قاعدة ضم حيازة السلف ال الخلف · عدم جواز التمسسك بها قبل البائع أو من تلقى العسق منه ·

(}) صورية ، محكمة الموضوع ، اثبات ،

تغدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها · سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها · شرن ·

۱۹ - يدل نص الحادة ٣٥ من قانون السجل الدينى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه إذا تم التأشر بالحكم الهائى الصادر فى الدعوى التي قيدت صيفتها في ألسجل العينى وفقاً لنص المحادة ٣٣ من قانون السجل العينى - في خلال خس سنوات من تاريخ صيرورته نهائياً - يكون حجة على الغير ممن ترتبت لهم

حقوق عينية على العقار وأثبتت لمصلحهم بيانات فى السجل العينى بأثر رجعى ينسحب إلى وقت قيد صحيفة الدعوى وأن الأحكام التى صدرت قبل العمسل بقانون السجل العينى ولم تكن قد أشر مها طبقاً لأحكام قانون الشهر العقسارى ينسحب عليها قانون السجل العينى بأثر رجعى ويتعين التأشير مها فى خلال خمس سنوات من وقت العمل بالقانون الأخير .

٢ ـــ الدفاع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج في الدعوي .

٣ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الحلف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن محتج به قبل غير من باع له أو غير من تلتى الحق ممن باع له محيث إذا كان السلف مشركاً فلا بجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإ عام مدة الحمس عشرة سنة اللازمة لا كتساب الملك بالتقادم قبل من تلتى حقه عن هذا السلف .

٤ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن لمحكمة الموضوع مطلق السلطة فى تقدير الوالم المجاود الأدلة التى تأخذ ما فى ثبوت الصورية أو نفها وفى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ولا معقب علمها فى تكوين عقيدتها مما يدلى به شهود الطرفين ما دامت لم تحرج بذلك عما محتمله أقوالهم .

العكمـة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السـيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٨٣١.ستة١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٨/٩ جنيه . المتضمن بيع المطعون عليه الثانى له المترل المين به لقاء تمن مقداره ٥٥٠ جنيه . تنخلت الطاعنة فى الدعوى وطلبت الحكم برفضها وتثبيت ملكيتها لهذا المترل وعو ما توقع عليه من تسجيلات استناداً إلى أنها تماكته عوجب حكمن صدرا لصالحها فى الدعويين رقعى ٢٢٤ سنة ١٩٧٧ مدنى بسيون ، ١٩٧٩ سنة ١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية وإلى أنها قامت بقيد ملكيتها له بالسجل العينى ونقلت التكليف إلى اسمها ، وبعد أن قدم الحبر الذى ندبته المحكمة تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١١/٣٠ بقبول تدخل الطاعنة وبرفض طلباتها ويصحة ونفاذ عقد البيع سالف الإشارة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا بالاستثناف رقم ١٤٤ سنة ٥٠ ق مدنى ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدى صورية نفاذاً لحكم المتأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم المعربي النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم الماؤة وعددت جلسة لنظره وقبا الذمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ، تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إبا تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن ملكية منزل النزاع آلت إليها طبقاً لأحكام قانون السجل العيني بقيد الحكمن الصادرين لصالحها فى الدعويين رقمى ٢٧٤ سنة ١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية بالسجل العيني تحت رقم ١٩٧٧ مدنى بسيون ، ١٩٧٩ عبر أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا العيني تحت رقم ١١ بتاريخ ٢٤٧٩/٤/١ غير أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الداع وطبق على واقعة الدعوى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظم الشهر العقارى وخلص من ذلك إلى أن الملكية لم تنتقل البها لمنتقل المباؤ وفق أحكام هذا القانون وهو ما يعيه بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٣٥ من قانون

السجل العيني رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه د يترتب على التأشير بالدعاوي في السجل العيني أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون خلال خَسَ سنوات من تاریخ صرورته نهائیاً ، یکون حجة علی من ترتبت لهم الدعاوى في السجل ، وتُبدأ مدة الحمس السنوات بالنسبة إلى الأحكام النهائية القائمة وقت العمل مهذا القانون من تاريخ نفاذ القرار المشار إليه فى المــادة الثانية من قانون الإصدار ، ، يدل على أنه إذا تم التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها في السجل العيني ــ وفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون السجل العيني ــ في خلال خمس سنوات من تاريخ صبرورته نهائياً ــ يكون حجة على الغير ممن ترتبت لمم حقوق عينية على العقار وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العبني بأثر رجعيٰ ينسحب إلى وقت قيد صحيفة الدعــوى ، وأن الأحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشر بها طبقاً لأحكام قانون الشهر العقارى ــ ينسحب علمها قانون السجل العيني بأثر رجعي ويتعين التأشر بها في خلال خس سنوات من وقت العمل بالقانون الأخر ، لما كان ذلك ، وكان البن من مدونات الحكم الابتدائى المؤيسة لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعنة اكتفت بتسجيل صحيفة الدعوى رقم٢٢٤ سنة ١٩٧٧ مُدْنَى بسبون التي أقامتها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الْبيسع المؤرخ ١٩٧٠/٧/٣٣ المتضمن شراءها جزءاً من منزل النزاع من المطعمون عليه الثانى ، وبقيد صورة صحيفة الدعوى رقم ٤٧٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى طنطا الابتدائية التي أقامتها ضد المطعون عليه المذكور بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لبــاق منزل النزاع ، ولم تقــدم ما يثبت قيامها بالتأشير بالحُكُمين الصادرين لصالحها فى هاتين الدعويين بالسجل العينى ، فإن ملكيَّة ذلك المَّزل لا تكون قد انتقلت إليها وفقاً لأحكام القانون المشار إليه ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النمي بهذا السبب على غر أساس^{نا}:

وحِيث إن الطاعنة تنمى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون

فيه القصور فى التسبيب إذ التفتت عن تحقيق أو الرد على ما تمسكت به من اكتسامها ملكية منزل النزاع بوضع اليد عليه هي والبائع لهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة وضع يد هادئ ظاهر مستمر بنية التملك ، وهو ما يعيسه بالقصور فى التسبيب ،

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ، ذلك أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهرى المتتج فى الدعوى ، لما كان ذلك وكانت قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن محتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له محيث إذا كان السلف مشتركاً فلا مجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفة لإتمام مدة الحمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف ، وكان الثابت من الأوراق أن المطمون عليه الثانى باع لكل من الطاعنة السلف ، عليه الأول منزل النزاع و من ثم يعد سلفاً مشتركاً لها لا تستفيد الطاعنة من حيازته لإنمام المدة اللازمة لاكتساب ملكية ذلك المنزل قبل المطمون عليه الأول ، ولا على المحكمة إن هى التفتت عن تحقيق دفاع الطاعنة فى همذا الحصوص أو الرد عليه طالما كان لا يشكل دفاعاً جوهرياً مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فها لو تعرضت له ، لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطمون فيه بالقصور فى التسبيب يكون غير سديد ه

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصسور في التسبيب ومحالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك تقول إنها دفعت بصورية عقد البيع المؤرخ ٩ /٩٧٦/٨٩ صورية مطلقة ، وجاءت أقوال شاهدها صريحة وواضحة فى إثبات هذه الصورية وتأيدت بعقد الإيجار الذى استأجر بمقتضاه المطعون عليه الثانى منها دكاناً وعزناً بمزل الذاع ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن دلالة هذا العقد ولم يعول على تلك الأقوال بدعوى عدم الاطمئنان إليا ولأنها لم تتأيد بأدلة مادية تعززها وهو مايعيبه بالقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوواق ،

وحيث إن هذا النمي غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي تأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها وفي تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ولا معقب عليها في تكوين عقيدتها بما يدلى به شهود الطرفين ما دامت لم تخرج بذلك عما تحتمله أقوالم ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيا لم تعول على أقوال شاهدى الطاعنة لما شابها من تناقض في كثير من المواضع التي أشارت إليها ولما قرراه من عدم معرفهما لشيء عن عقد البيع المؤرخ مجزت عن إثبات هذه الصورية وأقامت قضاءها في هذا لحصوص على أسباب عجزت عن إثبات هذه الصورية وأقامت قضاءها في هذا لحصوص على أسباب سائفة تكفي لحمله ، فإن هذا النمي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن ،

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد كمــال ســالم نائب وئيس المحكمة وعضوية الســـادة المستشارين / ماهر قلادة واصف نائب رئيس المحكمة مصطفى زعـــزوع ، حســــين على حســـين ، عبد الحديد سليمان •

(VE)

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٥ القضائية :

ايجار « ايجار اماكن » « المساكن الشعبية الاقتصادية والتوسطة » • ملكية « ماكية الساكن الشعبية الاقتصادية والتوسطة » •

تعليك المساكن التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون 21 سنة ٧٧ · شرطة · عدم التنازل عنها الا بالاداة القانونية السليمة · التأجير من الباطن لا يحول دون تعلكيها بخسلاف الهرضع بالنصبة للمساكن التي شغلت بعد ١٩٧٧/٦/٩ · قرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٧٧٨

يدل النص في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ والمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٨ وفي البند ثانياً من الملحق رقم ١ وقمي ٧٧٥ لسنة ١٩٧٨ على المنتج ١٩٨١ وفي البند ثانياً من الملحق رقم ١ المرافقة لهمذا القرار على أن التصرف المحظور على مستأجر المسكن الشعب الاقتصادي أو المنوسط الذي تم شغله قبل العمل بأحكام القانون في حقه هو لسنة ١٩٧٧ والمانع من إعمال أحكام المادة ٧٧ من هذا القانون في حقه هو أن يكون قد تنازل عن المكان المؤجر أو تركه للغير بقصد الاستغناء عنه شائياً أن يكون قد تنازل عن المكان المؤجر أو تركه للغير بقصد الاستغناء عنه شائياً النص في البند ثانياً المنوه عنه آنهاً على أن و تتم إجراءات التمليك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلتي عنه حق الإبجار بالأداة القانونية السايمة » لا ينصرف أو خلفه العام أو من تلتي عنه حق الإبجار بالأداة القانونية السايمة » لا ينصرف مفروشاً أو غير مفروش ، يؤكد ذلك أن قرار رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه آنهاً أورد في الملحق رقم ٧ الخاص بتمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة الذي أقامها و تقيمها المحافظات و تشغل بعد ١٩٧٧/٩٧ نصاً يقضي بألا يؤجر

راغب التمليك المسكن مفروشاً ، ولو أنه قصد إعمال هــذا الشرط بالنسبة المساكن الى شغلت قبل هذا التاريخ لحرص على النص عليه فى الملحق الأول الجاض مهذه المساكن :

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٦١لسنة ١٩٧١ أمام محكمة شبن الكوم الابتدائية على الطاعن والمطعون ضده الثاني للحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٣/٦٦ وإخلاء الشقة المبينة بصحيفها ، وقال شرحاً للدعوى إن الطاعن خالف شروط العقد والقانون بتأجيره الشقة مفروشة من باطنه للمطعون ضده الثاني . وبتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ حكمت المحكمة برفض من باطنه للمطعون ضده الثاني . وبتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ حكمت المحكمة برفض سنة ١٣ ق طنطا (مأمورية شبن الكوم) . ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن عندم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١ بإلغاء الحكم المستأنف وبالفسيخ والإخلاء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فعددت جاسة لنظره وفيها الترءت النيابة رأبها ،

وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحلطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بتملكه شقة النزاع طبقاً للمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فبحق له أن يؤجرها مغروشة وذلك بفرض صحة ما ذهب إليه الخبير المنتدب في الدعوي من حصول

هذا التأجير للمطعون ضده الثانى ، إلا أن الحكم اعتبر هذا التأجير مانماً من امتلاكها وفقاً للنص المتقدم وطبقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ في حين أن هذا القرار لم يجعل التأجير مفروشاً مانماً من التملك إلا بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية والاقتصادية التي تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر دون الوحدات التي أقيمت وأجرت قبل هذا التاريخ وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه وستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن النص في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن (تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل مهذا القانون ، نظر أجمرة تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجر بها على أساس سداد الأجـرة المحفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء) . وفي المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ ـــ المعدل بالقرارين رقمي ٧٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١-على أنه (بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجسرة القانونية ... يتم تمليكها وفقاً لأحكام المـادة ٧٢ من القـانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ... وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم ١ المرافق لهذا القسرار) . وفي البنـد ثانياً من الملحق المشار إليه على أن (تُتم إجراءات تمليك المساكن الشعبية ... يحالبها وقت التمليك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلتى عنه حق الإنجار بالأداة القانونية السليمة على أساس استيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإبجارية الشهرية الموحدة اعتباراً من تاريخ شغله لهما وبشرط أن يكون قد أوفى بجميع النزاماته المتعلقة بالعين) يدل على أن التصرف المحظور على مستأجر المسكن الشعبي الاقتصادي أو المتوسط الذي تم شفله قبل العمـل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و المـانع من إعمـال أحكام الحادة ٧٧ من هذا القانون في حقه هو أن يكون قد تنازُّل عن المكان المؤجرُ أو تركه للغير بقصد الاستغناء عنه نهائياً دون اتباع الأداة القانونية السليمة الى تجرّ هذا التّنازل أو الترك ، ذلك أن النص في البّند ثانياً المنوه عنه آنفاً على أنّ (تُمْ إجراءات التمليك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلتى عنه حتى الإنجار بالأداة القانونية السليمة) لا ينصرف إلا إلى معى التخلى عن الإيجار كلبة فيخرج من هذا الحظر التأجر من الباطن سواء كان مفروشاً أو غير مفروش، ويؤكد ذلك أن قرار رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه آنفاً أورد في الملحق رقم ٢ الخاص بتمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ٩/٩/٧/٩ نصاً يقضى بألا يؤجر راغب التمليكالمسكن مفروشاً ، ولو أنه قصد إعمال هذا الشرط بالنسبة للمساكن التي شغلت قبل هذا التاريخ لحرص على النص عليه في الملحق الأول الحاص مهذه المساكن ، هذا إلى أنه ولئن كان التأجر من الباطن أحد الأسباب التي تبيع للمؤجر طلب الإخلاء إذا تم بغير إذن منه أو في غير الحالات التي بجنزها القانون إلا أنه طالمًا لم يصدر حكم نهائى بالإخلاء في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ وقرار رثيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر فإن المستأجر يكتسب بصدور هذا القانون وذلك القرار حقاً في التملك محول دون إخلائه طالما أن العقد لازال قائماً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قمد قضى بالإخلاء لتأجير الطاعن للمطعون ضده الثاني مسكن النزاع مفروشاً باعتبار ذلك مانعاً من تطبيق حكم المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عا يوجب نُقضه هون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار (احمد کمسال سسالم نائب رئیس المحکمة وعضویة السسادة المستشارین / مصطفی زعزوع ، حسین علی حسین ، حمدی محمد علی وعید الحصید سلیمان ،

(Va)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ القضائية :

ايجار ((ايجار اماكن)) ((المساكن الشعبية)) ((التنازل عن الايجار)) . ملكية.

تعليك المساكن التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ م ٧٢ ق 21 لسنة ١٩٧٧ . يكين للمستأجر أو خلفه العام أو لمن تلقى عنه الحق بأداة قانونية سليمة • شرط ذلك • شغل المسكن منذ ذلك القاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسسنة ١٩٧٨ • تنازل المستأجر يغير الادارة القانونية السليمة • للجية الاحكومية طلب اخلائه طبقا لتموط عقد الإيجار •

مفاد النص في المادة ٧٧ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، والمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ سنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي ٧٧٠ سنة ١٩٨٠ ، ٤ سنة ١٩٨١ وفي البند ثانياً من الملحق رقم (١) المرافق لهذا القرار أن تمليك المساكن الشعسة الاقتصادية والمتوسطة التي أقامها المحافظات وتم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ منوط بأن يكون المسكن مشغولا في هذا التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ سنة ١٩٧٨ ــ الذي حدد شروط التمليك والتي لا بمكن إعمال المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر دون بيامها بالمستأجر الأصلي أو خلفه العام أو من تلتى عنه حق الإبجار بالأداة القانونية السليمة ، فإذا تنازل المستأجر الأصلي عن العن المؤجرة بغير تلك الأداة امتنع عليه وعلى المتنازل له أن يتمسكا بحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولو توافرت الشروط الأخرى المنصوص عليها به وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ سنة١٩٧٨ سالف الذكر ، وعق للجهة الحكومية المالكة إعمال شروط عقد الإمجـار وما توجبه أحكام قانون إبجار الأماكن في حق المستأجر الأصلي ، ومنها طلب إخلاء العن لتنازله عن المكان المؤجر بغمر إذن كتابي صريح من المالك أو لغير ذلك من أسباب الإخلاء .

المحكمة

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــارَ المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ أمام محكمة بور سعيد الابتدائية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بفسخ عقد الإبجار المؤرخ ١٩٨٧ أبد ١٩٩٢/١٢/١ مع الإخلاء والتسليم وقال بياناً لذلك أنه بموجب العقد سالف الذكر أجر للمطعون ضده الأول المسكن المبين بصحيفتها واتفتى فى العقد على أنه لا بجوز التنازل عن الإيجار للغير وإلا اعتبر العقد مفسوخاً ، ولما كان المطعون ضده الأول قد تنازل للمطعون ضده الثانى عن العين نحالفاً بذلك شروط العقد ونصوص القانون فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . قضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، ثم عادت وقضت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا القضاء بالاستثناف رقم ٨٧ سنة ٢١ قى الإسهاعيلية (مأمورية بور سعيد) . ندبت محكمة الاستثناف خيراً ، وبتاريخ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة مذكرة أبدت فيها أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأبها :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ أن تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ لا يكون إلا للمستأجر الأصلى أو خلفه العام أو لمن تلتى عنه الحتى بالأداة القانونيسة السليمة وبشرط الوفاء بجميع الالتزاعات وتحقيق جميع الشروط المقررة مهذا القانون وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٧ وإذ دُهب الحكم

المطعون فيه إلى توافر شروط القليك فى المطعون ضده الأول رغم إخسلاله بشروط عقد الإنجار وعالفته لنصوص القانون بتنازله عن العين محل النزاع للمطعون ضده الثاني فإنه يكون معيهاً مما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي في هم ، ذلك أن النص في المبادة ٧٧ من القيانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ على أن (آلك المساكن الشعبة الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل مهذا القانون ، نظير أجرة تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خسة عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء) . وفي المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي ٧٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١ – على أنه (بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة القانونية ... يتم تمليكها طبقاً لأحكام المـادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ... وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم(١) المرافق لهـذا القـرار) . وفي البند ثانياً من الملحق المشار إليه على أن (تتم إجراءات تمليك وحدات المساكن الشعبية ... محالها وقت التمليك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإمجار بالأداة القانونية السليمة وعلى أساس استيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإنجارية الشهرية الموحدة اعتباراً من تاريخ شغله لها وبشرط أن يكون قد أوفى بجميع النزاماته المتعلقة بالعين) مفاده أن تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة الني أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ منوط بأن يكون المسكن مشغولا في هذا التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ ــ الـذى حدد شروط العمليك والتي لا يمكن إعمــال المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر دون بيامها ، بالمستأجر الأصلى أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإبجار بالأداة القانونية السليمة ، فإذا تنازل المستأجر الأصلي عن العين المؤجرة بغير تلك الأداة امتنع عليه وعلى المتنازل له أن يتمسكا محكم المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولو توافرت الشروط الأعرى المنصوص علبها به وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، وعتى للجهة الحكومية الممالكة إعمال شروط عقد الإعجار ، ومها طلب وما توجيه أحكام قانون إيجار الأماكن في حق المستأجر الأصلى ، ومها طلب إخلاء العين لتنازله عن الممكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من الممالك أو لغير ذلك من أسباب الإخلاء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أنام قضاءه على أن المطعون ضده الأول قد تملك عين الزاع بقوة القمانون وأن تنازله عبها للمطعون ضده الثاني صدر منه بوصفه الممالك لها دون أن يعرض لتاريخ هذا التنازل وما إذا كان قد تم بالأداة القانونية السليمة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باق أوجه الطعر :

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسّة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضـوية الســـادة المستشارين / ايراهيم رغـــو نائب رئيس المحكمة ، محمــد حسن العفيفى ، معدوح الســـعيد لطفى عبد المســزيز •

(٧٦)

الطمن رقم ه ١٩ لسنة ١٥ القضائية:

(١) تامين « التأمين الاجباري » . مسئولية .

وثيقة التأمين الاجبارى على السيارات · سريانها للمدة المؤداء عنها الضريبة مضافا اليها مهلة الثلاثين يرما التالية لانتهاء تلك المدة · م \$ ق ٦٥٣ لسنة ١٩٥٥ ·

(٢) حكم « عيوب التعليل: ما يعد قصورا » . نقض .

انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيفة • لا يعيبه القصور في بعض اسبابه القانونية • لمحكمــة النقض تصحيحها •

١ - يدل نص الحمادة الرابعة من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات تغطى المدة التي تؤدى علم الضريبة على السيارة ، وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء تلك المدة .

٢ - إذ خاص الحكم إلى أن وثيقة التأمين الإجبارى تغطى الحادث فإنه يكون صحيح النتيجة ولا يعيبه القصور فى بعض أسبابه القانونية ، وحسب هذه الحكمة أن تستوفى هذا القصور :

المحكمية

بعــد الاطـــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشـــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٨٧٩ منة ١٩٧٨ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأنحرين متضامنين والطاعن بصفته بالتضامم معهما أن يدفعوا إليه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، تأسيساً على أنه بتاريخ ٢٩٧٧/٤/٢٦ تسبب تابع المطعون ضدهما المذكورين نفطته – أثناء قيادته السيارة رقم ١٩١٨ رمسيس – إسكندرية المملوكة لها والمؤمن علمها لدى الطاعن – في إصابة المطعون ضده الأول ، وإذ صدر حكم جنائي بإدانة التابع عن هذه الواقعة ، فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ تفضت المحكمة بإلزام المطعون ضدها سالتي الذكر متضامنين والطاعن بالتضام معهما أن يدفعوا إلى المطعون ضده الأول ١٩٠٠ جنيه ، استأنف الأحير والطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف الإسكندرية وقيد الاستئناف الأول بوتم ٢٩٥٥ سنة ٣٨ ق مدنى . وبتاريخ برقم ١٩٨٤/٢/٨ حكمت الحكمة برفض الاستئنافين ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فهما الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت اجلسة لنظره وفها الذرمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببن ينمى الطاعن بهما على الحكم المطمون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم وجود تأمين على السيارة فى تاريخ الحدد استناداً إلى أن التأمين لديه عها لا يغطى سوى الفترة من ١٩٧١/٤/٣ حتى ١٩٧٢/٤/٣ وينحل ضمنها الثلاثون يوماً التالية لنهاية الترخيص ، ولما كان الحادث وقع بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣ فإن هذا التأمين لا يغطيه وبالتالى لا يكون مسئولا عن التعويض المحكوم به عليه ، هذا إلى أن شهادة المروراتي قدمها المطعون ضده الأول ثابت بها أن وثيقة التأمين المؤرخة ١٩٧٢/٣/٩ وليس من المقبول عقلا أو منطقاً أن يكون تاريخ الوثيقة لاحقاً لبداية الفترة المسدد عها الضرية عوالى عام ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزمه بالتعويض على سند من أن العمل جرى على أن وثيقة التأمين تغطى مدة الترخيص مضافاً إلها مهلة ثلاثين يوماً ، وأن الطاعن تقاعس عن إثبات أن

السيارة لم يكن مؤمناً عليها فى تاريخ الحادث حالة أن عبء إثبات التأمين عليها فى هذا التاريخ يقع على عاتق المطعون ضده الأول ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة الرابعة ، من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٥ يشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، على أن 🛚 يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤدَّة عنها الضريبة ، وتمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء تلك المدة ، ويسرى مفعول الإخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مدة التأمن السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يومأ التالية لانتهـــاء َ المدة المؤداة عبا الضريبة ... » فقد دل على أن وثيقة التأمن الإجباري على السيارات تغطى المدة التي تؤدى عنها الضريبة على السيارة ، وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء تلك المدة ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول قدم الدليل على أن السيارة التي ارتكب سا الحادث قد تسدد عنها الضريبة عن المدة من ١٩٧١/٤/٤ حتى ١٩٧٧/٤/٣ ومؤمن عليها لدى الطاعن بالوثيقة رقم ٧٣٧٤ ، وكان الطاعن لم يقدم ما يناقض هذا الظاهر ، فإن الحكم وقد خلص إلى أن تلك الوثيقة تغطى الحادث الذي وقع بتاريخ ٢٦/٤/٢٦ يكون صحيح النتيجة ولا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية ، وحسب هذه المحكمة أن تستوفي هذا القصور وإذ كان الطاعن لم يسبق له طرح ما نعى به على تاريخ صدور وثيقة التأمين على محكمة الموضوع فإنه لا يجـوز له إثارته لأول مـرة أمام محكمة النقض ، وبالتالى يكون النعي برمته على غير أساس ۽

ولمنا تقندم يتعين رفض الطعن •

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة العبيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المعكمة وعفسرية السسادة المستشارين / ابراهيم زغو نائب رئيس المعكمة ، محمه حسسن العفيفى ، مسبوح السسميد . ابراهيم بركات •

·(**VV**)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) محاماة • وكالة •

مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به • عدم جواز اعتراض خصــمه بان الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء • علمة ذلك •

(٢) حكم ((تسييب الحكم)) • نقض •

اقامة العكم على دعامتين احداهما صحيحة تكفي لحمله · النمي عليه في الاخسرى · غسير منتسج ·

(٣) نقد «نقد اجنبي» • نظام عام • التزام «تنفيذ الالتزام» •
 بيع « دعوى صحة التعاقد : الوفاء بالثمن » •

المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها البه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك ٠ مؤداه تسليم ثمن البيم لوكيل البائع غير المقيم ٠ غير مبرى، للمة المشترى ٠ علة ذلك ٠ تسلق النصوص الخاصة بالرقابة على التقد بالنظام العام ٠

۱ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا بجوز أن تتصدى المحكمة لعملاقة الحصوم بوكلانهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن فى ذلك تجاوزاً فى الاستدلال ضار محقوق الناس فإذا باشر المحامى إجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتحاذ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

 ٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بني الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداهما وحدها ، فإن النعى عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج ٣- إذ كانت النصوص الحاصة بالرقابة على حمليات النقد نصوصاً آمرة ومتعلقة بالنظام العام وكان ثمن الأرض المبيعة ديناً مستحقاً على مدينين في مصر لدائن في الحارج محظوراً تحويل قيمته إليه طبقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لذائن في الحارج محظوراً تحويل قيمته إليه طبقاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٧ له بذلك في مصر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - الوسيلة الوحيدة المرتة للمة هذين المدينين طالما أن الإدارة العامة للنقد لم تحدد طريقة أخرى بعقضي تعليات عامة أو موافقة خاصة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بصحة ونفاذ العقد تأسيساً على أن المطعون ضده سعودي الجنسية وغير مقم ضمر وإن ولى الطاعنين أقام دعواه على أنه دفع التمن إلى وكيل المطعون فده وليس بإيداعه لصالحه في حساب غير مقم في مصرف مرخص له بذلك ودون أن يقدم ما يفيد أن الإدارة العامة للنقد قد حددت طريقة أخرى للدفع مقتضى تعليات عامة أو بموافقة خاصة وهذه الدعامة لم تكن محل نعى من الطاعن وكافية لحمل قضاء الحكم فإنه يضحى غير ذى أثر ما وجهه الطاعنان الملاعة الأخرى الخاصة بروبر عقد الميع ويكون النعى غير متج ه

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يهن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن والد الطاعنين – بصفته ولياً طبيعياً عليهما – أقام الدعسوى رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ المقد المؤرخ ١٩٧٤/٢/١٩ المتضمن بيع المرحوم بعضته وكيلا عن المطعون ضده إليه قطعة الأرض المبينة بالأوراق نظير ثمن مقداره عشرة آلاف جنهاً ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٩ حكمت المحكمة بالطلبات .

استأنف المطعون ضده ووكيله المذكور عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً عملى ولديه ووكيلا عن المطعون ضده هـذا الحكم لدى محكمة استثناف القـاهرة بالاستثناف رقم ١٩١١ لسنة ٥٢ ق مدنى . مثلت زوجة وكيل المطعون ضده أمام المحكمة وادعت بتزوير عقد الببع محل التداعى فدفع والد الطاعنين بعدم قبول هذا الادعاء وبعدم قبول الاستثناف شكلا . وبتاريخ ١٩٧٧/١/٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستثناف المرفوع من ٤.. .:. ::: بصفته الشخصية وبصفته ولياً طبيعياً على ولديه وبقبوله فما عدا ذلك . وبتاربخ ١٩٧٧/٣/٧ عادت وحكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي أن عقد البيع المدعى بتزويره استبدل به غيره بعد هذا الادعاء وبعد أن تنفذ هذا الحكم بسماع الشهود حكمت بتاريخ ٩/٥/١٩٧٨ باستجواب الخصوم ، ثم حكمتُ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢ بعدم قبول الادعاء بالنزوير بالنسبة للورقة الثانية من عقد البيع وبقبوله بالنسبة للورقتين الأولى والثالثة منه ، وكذلك بالنسبة لطلب البيان المساحى المؤرخ ١٩٧٤/٢/١٩ وندبت خبراً فى الدعوى بشأنهم وبعد أن قلم تقريره قررت المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ شطب الاستثناف إلا أنه وقبل انقضاء الجلسة الصادر فها القرار المذكور حضرته ... ::: باعتبارها وكيلة عن المطعون ضده المستأنف فقررت المحكمة اعتبار قرارها بالشطب كأن لم يكن مع التأجيل لجلسة ١٩٨١/٢/٧ وفيها دفع والد الطاعنين ببطلان إجراءات الخصومة لانعـدام صفة ..: ٢٥٦ وباعتبـــار الاستئشاف كأن لم يكن لبقائه مشطىوباً بأكثر من سنن يوماً . وبشاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكنُّ وبرد وبطلان عقد البيع والبيان المساحى . وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق التقض وُقلمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن : وإذعرض علىهله الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترمث النيابة رأيها :

. وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول

والوجه الأول من السبب النالث على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن أياً من المحامن الحاضرين عن المطعون ضده لم يكن موكلا عنه وعن وكيله إبراهيم حسين حربي بهذه الصفة كما وأن وهي ليست من المحامي – كانت تنوب في الحضور عن زوجها الوكيل المذكور بصفته الشخصية مما يجعل المطعون ضده غير ممثل في الحصومة كمستأنف تمثيلا صحيحاً لا يغير من ذلك صدور توكيل لا حق لها أو إلى أحد المحامن وإذ اعترت المحكمة الحصومة رغم ذلك قائمة ولم تعول على ما تم التمسك به من اعتبار قرار الشطب قائماً وبالتالى اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لبقائه في دن تجديد من ذي صفة خلال الأجل المقرر قانوناً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا بجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الحصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن في ذلك تجاوزاً في الاستدلال ضار بحقوق الناس ، فإذا باشر المحاي إجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر عسبان أن المطعون ضده لم ينكر علاقته بأى ممن وكلهم ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى والوجه الثانى من السبب الشالث راقصور فى التسبيب والإخلال عق الدفاع وفى بيانهما يقول الطاعنان أنهما تمسكا بأن باشرت الادعاء بالتزوير رغم انتضاء صفتها فى الخصومة المرددة بيهما وبين المطعون ضده على نحو ما سبق ذكره فى النمى الخصومة المرددة بيهما وبين المطعون ضده على نحو ما سبق ذكره فى النمى أرائني وبالتالى عدم قيام هذا الادعاء فضلا عما ورد بتقرير الحبير ومن قرائن أخوى نفيد عدم وجود مؤثر للعقد ومن استيفائه لأركانه رغم استبعاد ما قضى أنخرى نفيد عدم وجود مؤثر للعقد ومن استيفائه لأركانه رغم استبعاد ما قضى أنه بتزويره من صفحات هذا العقد، فإن المحكمة إذا التفتت عن كل ذلك وأحرضت

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه . المحكمة ــ أنه إذا بني الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداهما وحدها فإن النعىعليه فىالدعامة الأخرى يكون غر منتج ، لمما كان ذلك وكانت المـادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥١ المنطبق على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظم التعامل بالنقد الأجنبي المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ نصت في فقرتها الثانية والثالثة على أن ٥ عظر على غير المقيمين في مصر أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تعويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التي تعن بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لهما منه في ذلك ، ولا بجوز بأى حال استعال العملة المفرج عنها لغير الغرض المعين لهما ، ونصت المـادة الحامسة من القانون ذاته على أن و المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها إلهم طبقاً لأحكام هذا القانون ، يعتبر أمبرنا للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إلىها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر ، وتكون هذه رَالْحَسَابِاتَ مِجْمَدَةُ وَقُرُوتَ المَادَةُ ٣٤ مَنْ قُرَارُوزِيرُ الْاقتصادُ رَقْمُ ٨٩٣ أَلْسَنَةُ ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على النقد أن و تجرى المدفوعات إلى المتيمين وفقاً لطبيعة العملية الى ترتب عليها الدفع بإحدى الوسائل الآتية :

- (أ) عملة البلد المستفيدة عند توافرها :
 - (ب) إحدى العملات الحرة :
- (ج) بالجنبات المصرية بالإضافة إلى حساب غير مقيم مناسب :
- (د) أية طريقة أخرى تحددها الإدارة العامة للنقد بمقتضى تعليات عامة أو •رافقة خاصة :

ولما كانت النصوص الخاصة بالرقابة على عمليات التقد نصوصاً آمرة ومتعلقة بالنظام العام وكان ثمن الأرض المبيعة ديناً مستحقاً على مدينين في مصر والطاعنين ، لدائن في الخارج و المطعون ضده ، عظوراً تحويل قيمته إليه طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٠ لمسنة ١٩٤٧ فإن دفعه في حساب مفتوح لصالحه وحساب غير مقم ، في مصرف مرخص له بذلك في مصر هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – الوسيلة الوحيدة المبرئة للمة هلمين المدينين طالما أن الإدارة العامة للنقد لم تحدد طريقة أخرى مقتضى تعليات عامة أو محوافقة خاصة . فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بصحة ونفاذ العقد تأسيساً على أن المطعون ضده سعودى الجنسية وغير مقم في مصر وإن ولى الطاعنين أقمام دعواه على أنه دفع النمن إلى وكيل المطعون ضده وليس بإيداعه لصالحه في دعواء على أنه دفع النمن إلى وكيل المطعون ضده وليس بإيداعه لصالحه في حساب غير مقم في مصرف مرخص له بذلك ودون أن يقمدم ما يفيد أن الإدارة العامة للنقد قد حددت طريقة أخرى للدفع بمقتضى تعليات عمامة أو موافقة خاصة وهذه الدعامة لم تكن محل نعى من الطاعن وكافية لحمل أو موافقة ناصة وهذه الدعامة لم تكن محل نعى من الطاعن وكافية لحمل الحاصة بزوير عقد البيع ويكون النعى غير متبع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١ من مارس سنة ١٩٨٧

بهرياسة المسيد المستشار / أحمد ضياء الرازق فائب رئيس المحكمة وعضوية السمسادة المستشارين/ عبد المنعم أحمد بركة والدكتور على فاضل حسن نائبي رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ومحمد عبد القادو مسيع •

(N)

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل ((العاملون بشركات القطاع العام)) ترقية .

(١) ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمى وفى الوظيفة الاعلى مباشرة • قوامها •
 توافى الشروط فيمن يوشع لها •

(٢) الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل · خضوعها لتقدير الوحدة الاقتصادية · توافر شروط الترقية في العامل وثبوت أحقيته فيها مع وجود الوظيفة الخالية · أثره · عدم جـواز حرمانه من الترقية _ عند اجراء حركة الترقيات بها _ بغير سبب يبرر ذلك ·

 ١ -- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المدادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن الترقية لا تكون إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة مع توافر شروط الترقية فيمن يرشح لها.

٧ -- الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل يتحم إجابته إليه ، إذ أن الوحدة الاقتصادية لها السلطة التقديرية في تحديد الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقيات وبالشروط التي تضمها لذلك بالمطابقة لأحكام القانون ، إلا أنه إذا توافرت في العامل شروط البرقية وثبتت أحقيته فيا طبقاً لهذه الشروط ، مع وجود الوظيفة الحائلية بالهيكل التنظيمي التي يحق للعامل الترقية إليها ، فإنه ليس لجهة العمل في هذه الحالة أن تحرم العامل من الترقية عند إجراء حركة الترقيات مها بغير سبب يور لهما ذلك :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٤ كلي الجيزة على الطاعنة ــ شركة القاهرة للمنتجات المعدنية بطلب الحكم بترقيته إلى الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٣/١٢/٣٠ والآثار المالية ، وقال بياناً للدعوى أنه كان يعمل لدى شركة مطاحن جنوب القاهرة والجنزة وشغل مها الفئة السابعة منذ ١٩٧١/٩/١٦ حتى نقل إلى الطاعنة بتاريخ ١١/٩/١١ بوظيفة كاتب أول حسابات ، وقد أجرت الطاعنة في ١٩٧٣/١٧/٣٠ حركة ترقيات ولم تقم بترقيته للفئة السادسة بالرغم من أنه يستحتى الترقية عليها طبقاً للشروط التي حددتها ولذلك أقام الدعوى بطلباته سائفة البيــان . بتــاريخ ١٩٧٤/١١/١٦ ندبت المحكمة خبراً وبعد أن أودع الحبير تقريره حكمت في ١٩٧٥/١٢/٦ بأحقية المطعون ضده في شغل وظيفة من الفئة المـالية السادسة وترقيته علمها من ١٩٧٣/١٢/٣٠ وألزمت الطاعنة أن تدفع له مبلغ ٧٤ جنيه الفروق المـالية من تاريخ الترقية وحتى ١٩٧٥/٤/٣٠ ــ استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف القـاهرة وقيد برقم ٧٦ لسنة ٩٣ ق . وبتــاريخ ١٩٧٦/١/١٨ ندبت المحكمة خبراً قبل الفصل في موضوع الاستثناف لتحقيق دَفَّاعَ الطاعنة من أنه لا توجد وظائف ودرجات مالية خالية تمكن ترقيــة المطعون ضده علمها ، وأعاد الحبير المأمورية لمنا قعدت الطاعنة عن [ثبسات دَفَاعِهَا ، ثُمُ أَعَادَتَ ٱلْحَكَمَةُ بِتَارَيْخَ ١٩٧٩/١/٣١ الْمَـأْمُورِيَة للخبر كَـطَلَبْ الطاعنة لتحقيقُ دَفاعها ، وبعدُ أن أودعُ الحبر تقريره قضتُ في ٢١٠/٥/١٪ بَتَأْيِيدُ الْحُكُمُ الْمُسْتَأْنَفُ . طعنت الطَّاعنةُ في هَذَّا الحُكُمُ بَطُرَيقَ النَّفْضُ ، وَقَدَمْتُ النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ، وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالسبين الأول والثانى مها على الحكم المطغون فيه محالفة القانون و الحطأ فى تطبيقه ، وبياناً للملك تقول إن الحكم قضى بترقية المطعون ضده إلى وظيفة بالفتة المالية السادسة دون تحديد لمبهاها فى حين أن ترقية العاملين ، وفتى أحكام القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، ليس حقاً مكتسباً لهم يتعن إجابهم إليه ، كما أنه لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية هي الوظيفة الأعملي ، ماشرة ولا الزام على جهمة العمل بإجراء السرقية بالنسبة لجميع العاملين فى واحد مما يعبب الحكم ، عالفة القانون والحطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غبر محله ، ذلك أنه لمـا كان المقرر في قضـاء هذه المحكمة أن مفاد نص المــادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن الترقيمة لا تكون إلا لوظيفة خاليمة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة مع توافر شروط الترقية فيمن يرشح لهـا ، كما أن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعـامل يتحمّ إجابته إليه ، إذ أن الوحدة الاقتصادية لهـا السلطة التقديرية في تحــديد الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقيات وبالشروط التي تضعها لذلك بالمطابقة لأحكام القانون ، إلا أنه إذا توافرت في العامل شروط الترقية وثبتت أحقيته فها طبقاً لهذه الشروط ، مع وجود الوظيفة الحالية بالهيكل التنظيمي ، التي يحق للعامل الترقية إليها ، فإنه ليس لجهة العمل في هذه الحالة أن تحرم العامل من الترقية عند إجراء حركة الترقيات بغير سبب يبرر لهـا ذلك ، لمـا كان ذلك وكان جوهر دفاع الطاعنة الذي تمسكت به أمام محكمة الاستثناف يدور حول عدم وجود وظائف خالية بالدرجة المالية السادسة بالهيكل التنظيمى لْلَشِرَكَةُ يَمَكُنَ تَرْقِيةِ الْمُطْعِرِنَ صَدَّهُ عَلَمًا ، وذلك خلافاً لما أثبته الحكم الابتدائى آخِذاً يتقرير الجبير إلَّذي ندبته المحكمة الابتدائية ، وقد أجابت محكمة الاستثناف الطاعنة إلى طلب ندب خبر لتحقيق هذا الدفاع ، وذلك محكمها الصادر في ١٩٧٦/١١/١٨ وإذ عجزت الطاعنة عن إثبات صحة ما تدعيه ، طلبت مرة أخرى من محكمة الاستثناف إعادة المأمورية إلى الخبير لتحقيق دفاعها فأجابتها

إلى ذلك محكمها الصادر في ١٩٧٩/١/٣١ ، وإذا أخفقت الطاعنة مرة أخرى في هذا الإثبات قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى ، لما كان ما تقدم وكانت الطاعنة لا تجادل في توافر شروط الترقية لدى المطعون ضده وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن و... اليين من عاضر أعمال الحبير أن هناك سنة وظائف خالية في المد الفئة – أى التي يطالب المدعى (الطاعن) بالترقية عليها – ، وأن المدعى الطاعن) بالترقية عليها – ، وأن المدعى المنات من توافر عناصرها فيه ، مما يتعمن معه إجابته إلى طلبه وترقيته إلى الفئة ثابتاً من توافر وظائف خالية وبالفئة المالية السادسة موضوع الحصومة ، ومن توافر شروط الترقية إليها لدى المطعون ضده ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوع إلا بجوز إعادة طرحه أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس «

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيانه تقول إن الحكم الابتدائى قد استخلص من تقرير الحير أنه لا بجوز مقارنة المطعون ضده بزميله لاختلافهما في ظروف العمل والوظيفة وأنه بذلك غير محق في طلب الترقية على أساس المقارنة ، وإذ خلص الحسكم المطعون فيه مع ذلك إلى تأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بأحقية المطعون ضده للترقية ، فإنه يكون معية بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامة أخرى غير ما ورد بسبب النعى سبق بيامًا فى الرد على السبين الأول والثانى وتكنى لحمل قضائه ، فإن النعى علما السبب على ما أورده بشأن مقارنة المطعون ضده بزميله لا يصادف محلا فى قضاء الحكم المطعون فيه ،

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ أحمد حسفى قائمية وقيس المحكمة وهفرية السادة المستشارين/ محمد طموم ، ذكى المصرئ قائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق و عبد المنم ابراهيم •

(\9)

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ القضائية :

 (۱ س) ضرائب « الضريبة على المرتبات » • حكم « عيوب التدليل : ما يعد قصورا » •

(١) الغريبة على المرتبات • وعاؤها • المزايا المنوحة عوضاً عن نفقات يتكبدها صاحب الشأن في
 سبيل أدائه ألعمله ليست دخلا • مؤدى ذلك • عدم خضوعها للغريبة •

(٢) بدل الاغتراب • خضوعه للضريبة • شرطه •

(٣) اعتداد الحكم المطمون فيه بعسمى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو ثابت فى الأوراق من تحقمل الشركة المطمون ضدما بمصروفات اقامة مدير فرعها فى مصر وسفره اليها • مخالفة للقانون وقصوره •

١ - مؤدى نص المادتن ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - أن الضريبة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلا له أما المزايا التي تمنح له عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل أدائه عمله فلا تكون فى حقيقتها دخلا وبالتالى لا تخضم للضريبة :

٧ - بدل الاغتراب إما أن يعطى للعامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لعمله فلا يعتر جزء من الأجرة ولا يتبعه فى حكمه من خضوءه للضريبة وإما أن يعطى له كحافز للعمل بعيداً عن موطنه ، فيعتر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودهما وتصييه الضم يه و

٣ - بِعَمَنَ للتعرفُ على طبيعة بدل الاغتراب - بغرض فرض الضريبة

عليه ـ الوقوف على سبب تقريره أو ظروف انفاقه وإذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها كانت تتحمل بكافة مصروفات إقامة مدير فرعها الأجنبي في مصر وسفره إلّها ، ومن ثم فإن بدل الاغتراب الذي كانت تمنحه له يعتبر مزية نقدية نخضع للضرية على المرتبات وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بمسمى هذا البدل دون أن يقف على سبب تقريره أو وجوه أتفاقه ودون أن يعتد بما هو ثابت في الأوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره إليها ، يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

الحكمية

بعــد الاطــالاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشـــار . المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٥٥ لمسنة ١٩٧٩ جارى كلى الإسكندرية على مصلحة الضرائب بطلب الحكم بعدم استحقاقها مبلغ ١٩٧٤ جنبيه وبياناً لذلك قالت إن بدل الإغتراب الذي كانت تمنحه لمدير فرعها في مصر في السنوات من ١٩٧١ إلى ١٩٧٤ لا تخضع للضرية على المرتبات لأنه لا يتصف بالدورية ولأنه مخصص لأعباء وتكاليف إقامة هذا المدير في مصر – وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٣ قضت عكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت الشركة المظعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٠٠ق . وبتاريخ ١٩٨١/١/١٩ قضت عكمة استشاف الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبطلبات الشركة المطعون ضدها أمام حكمة المتشاف المرحة، طعنت مصلحة الفرائب في هذا الحكم بطريق البقض ـ وقلمت أرك درجة، طعنت مصلحة الفرائب في هذا الحكم بطريق البقض ـ وقلمت

وحيث إن المصلحة الطاعنة تنعى بالسبب الأول من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم خضوع بدل الاغتراب الذى كانت الشركة المطعون ضدها تمنحه لمدير فرعها فى مصر – المضرية على المرتبات – على أن هذا البدل حسب تسميته – لا يعتبر مزية نقدية تأخذ حكم الأجر – لأنه عصص لمواجهة ما يتحمله هذا المدير من أعباء ما كان ليتحملها لولا اغترابه عن موطنه – وإذ كان الحكم لم يقف على سبب تقرير هذا البدل أو ظروف إنفاقه اكتفاء عسماه ودون أن محدد الأعباء التى يتحملها هذا المدير سبب اغترابه وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها هى التى كانت تتحمل بكافة مصروفات مديرها فى مصر وسفره إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في عله - ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتن المادين من القانون رقم 18 لسنة ١٩٣٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - النافرية على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلا له . أما المزايا التي تمنح له عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل أدائه عمله فلا تكون في حقيقتها دخلا - وبالنالى لا تخضع المضريبة في سبيل أدائه عمله فلا يعتبر جزء من الأجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه في سبيل تنفيذه لعمله فلا يعتبر جزء من الأجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه للمضريبة - وإما أن يعطى له كحافز للعمل بعيداً عن موطنه - فيعتبر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره - فيستحتى بوجودها وتصيبه الفريبة - لما كان ذلك وكان يتعين للتعرف على طبيعة بدل الاغتراب وتصيبه الفريبة عليه - الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه - بغض فرض الضريبة عليه - الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه - بغض فرض الضريبة عليه - الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه - وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها كانت تتحمل بكافة

مصروفات إقامة مدير فرعها الأجنبي في مصر وسفره إليها ، ومن ثم فإن بدل الاغتراب الذي كانت تمنحه له يعتبر مزية نقدية نخضع للضريبة على المرتبات ـ وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بمسمى هذا البدل دون أن يقف على سبب تقريره أو وجوه إنفاقه ودون أن يقيد بما هو ثابت في الأوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره إليها ويكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب عمل يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن

جلسة و من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المبتشار / محد محدود راسم نائب رئيس المحكة وعضوية السارة المرتشارين/ الحسيني الكناني ، ميمد فؤاد شرباش ، محد عبد البر حسين سالم ومحد محد طبطه

$(\Lambda +)$

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الاماكن » « التأجير المفروش »

الترخيص للمستأجر باستعمال الكان المؤجر فنفقاً · انطواؤه على النصريع له بالتاجير مفروشي. حق المؤجر في اقتضاء الاجرة الاضافية المقررة قانونا · م ه في وي 21 لسنة ١٩٧٧ · علم ذلك ·

 (۲ – ۳) ایجاد « ایجاد الاماکن » الاخلاء لعدم سداد الاجسرة « التکلیف بالوفاء بالاجرة » • دعوی « قبول الدعوی » • تقادم « التقادم المسقط » •

(۲) دعوى المؤجر باخلاه المستأجر للتأخر في سداد الإجرة • شرط قبولها • تكليف المستاجي بالوفاء بها • التكليف بوفاء أجرة متنازع عليها • لا بطلان طالما استند ادعاء المؤجر الى اسساس من الواقع أو الفانون •

(٣) تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوقاء بالنقسادم المفسى • لا يرتب بطلان التكليف • علة ذلك • عدم تعلق التقادم المسقط بالنظام العام • جواز النوول عنه بعد ثبوت الحق قيه •

(} - 7) أيجار (أيجار الاماكن » (عدم الوفاء بالاجرة » .

 (٤) حق المؤجر في اخلاء المستاجر لعدم الوفاء بالاجرة • سقوطه • بسداد المستاجر الاجسرة المستحقة وملحقاتها الى ما قبل اقفال باب المرافعة ولو امام محكمة الاستثناف •

 (*) الاخلاء لعدم الوقاء بالاجرة • منازعة المستاجر جديا في مقدار الاجرة المستحقة • وجوب بحث علم المسألة الاولية • عدم التزام المحكمة بالقضاء استقلالا في علم المنازعة سواء كانت يدعوى مبتدأء أم مجرد دفاع في دعوى الاخلاء • علة ذلك •

(٦) الرفاه بالإجرة اللاحق على القال باب المرافعة في الدعوى • غير ماتع من الدكم بالإخلاء •
 عرض الطاعنة الإجرة بمد صدور الحكم الملمون فيه لا أثر له في حكم الإخلاء • علة ذلك •

 الحرر في قضاء هذه المحكمة أن الترخيص للمستأجر باستمال المكان فندقاً ينطوى على التصريح له بالتأجير مفروشاً ، فيحق للمؤجر زيادة الأجرة من ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسب الى خددها في المادة ٥٤ منه ، وذلك استصحابًا لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهـذا القانون من أن الأحكام التي تتضمها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الاستعال الأغلب الأعم للأماكن ، وهو السَّكَّني ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام ، وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض وبالذات في الأغراض التجارية والمهنية التي تدر عائداً عجزياً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك لما محيط بالاستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الإسكان مجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ . لسنة ١٩٧٧ ، فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور المفروش ، ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات ، فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق عن مدة التأجير مفروشاً ، في كل صـــور التأجير المفروش ومها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات سو اء اتفق عليمه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العن المؤجرة قد أجرت لاستعالها فندقاً ، ولا خلاف بن الخصوم فى أنها أنشَّلْت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، من ثم فإنه يسرى عليها حكم المادة ٤٥ من القانون المشار إليه ، ويستحق المطعون ضدهم الأجرَّة الإضَّافية بواقـع ٠٠٠٪ من الأجرة القانونية .

٢ - انس فى المادة ١٨ /ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن الملاقة بين المؤجر والمستأجر على جواز طلب إخلاء المكان المؤجر الذا لم يقم المستأجر المواء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر بوماً من تاريخ تكليف بلك بكتاب موصى عليه مصجوب بعلم الوصول دون مظروف ، أو بإعلان على يد محضر ... ، يدل على أن التكليف المشار إليه يعتبر شرطا أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة ، فإن خلت منه الدعوى أو رفع باطلا تعن الحكم بعدم قبول الدعوى ، ولو لم يتمسك المستأجر بلك ، ولنن جاءت المادة خلواً من البيانات التى يجب أن يضمنها التكليف بالوفاء ، إلا أنه لما كان القصد منه إعدار المستأجر بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء ، إلا أنه لما كان القصد منه إعدار المستأجر بالوفاء بالمتأخر عليه من

الأجرة فإنه بجب أن يذكر فيه مقدار الآجرة المطالب به ، ويكفيه بيان القدر اللّجرة فإنه بجب أن يذكر فيه مقدار الآجرة المطالب بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقدار المذكور في التكليف ، مما يعني أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلاطالما أن ادعاء المؤجر يستند إلى أساس جدى من الواقع أو القانون :

" — تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الأجرة المثنار إليها بالتكليف بالتقادم الحمس لا يترتب عليه بطلان هذا التكليف ذلك أن التقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام ، وبجوز لصاحب المصلحة النرول عنه يعد ثبوت الحق فيه ، وأوجب القانون على ذى المصلحة التمسك به لاعمال أثرة ومن ثم فإنه لا يكون من شأن ترتيب هذا الأثر بتقرير سقوط جزء من دين الأجرة أى تأثر على ما تم من إجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدعوى بالإعلاء

٤ – النص فى المادة ١٩٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه «... ولا محكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ، يدل على أن المشرع رغبة منه فى التيسير على المستأجرين أفسح لهم مجال الوفاء بالأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف لتفادى الحكم عليه بالإخلاء .

المقرر في قضاء هذه المحكة أنه من ثار الجلاف بن المؤجر والستأجر على مقدار الأجرة القانونية المستحقة ، فإنه يتعين على المحكة أن تقول كلمتها في ذلك باعتبارها مسألة أولية لازمة المصحفة قانونا تمهيداً لتحديد مدى تشير قبل القضاء فيه من مقدار الأجرة المستحقة قانونا تمهيداً لتحديد مدى مستقم قضاؤها بالإخلاء بجزاء على مقدا التأخير ، دون الترام عليها بالقضاء استقلالا في هذه المنازعة ، ثم إياحة الفرصة المستأجر بسداد الأجرة وملحقاتها بتحديد جلسة تالية وذلك سواء

كانت هذه المنازعة بدعوى مبتدأة أمام ذات المحكمة المعروض عليها دصوى الإخلاء ، أم كانت مجرد دفاع فيها ، إذ أن الوفاء بالأجرة القانونية لتموقى الإخلاء إنحا يقع على مسئولية المستأجر وحده :

٣- إذ كان الوفاء بالأجرة اللاحق على قفل باب المرافعة ، ولا يعتد به لتوقى الحكم بالإخلاء ، وبالتالى فإن الإندار المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٢١ بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر من الشركة الطاعنة ، والمرفق عافظة المستندات المقدمة إلى محكمة النقض ، والمتضمن عرض مبلغ ... على المطعون ضدهم يكون ولا أثر له في هذا الحصوص ، باعتبار أن محكمة النقض ليست ضدهم يكون ولا أثر له في هذا الحصوص ، باعتبار أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضى ، إذ تقتصر على مراقبة صحة تعليق الحاكم للقانون عما لا مجوز معه للخصوم أن يطرحوا علمها وقائع جديدة لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع :

الحكمة

بعـد الاطـلاع على الأوراق ، وساع التقرير الذى ثلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

 أجرة شهرية أصبحت ٩٨,٠١٦ جنيه ، وإذ طلب المطعون ضدهم زيادتها بنسبة • • ٤٪ في حمن أن الزيادة القانونية تقدر بنسبة ٣٠٪ فقط وفقاً لحكم المــادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتبار أن العن المؤجرة أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، فقد أقامت الدعوى . كما أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٤٦٤ سنة ١٩٨٤ مــدنى كل إسكندرية طالبين الحـكم بطرد الشركة الطاعنة من ذات العين محل النزاع وتسليمها لهم خالية ، وذلك استناداً إلى عدم سداد الأجرة المستحقة علمها والزيادة المقررة في المــادة ٤٥ من القانون رقم 23 سنة ١٩٧٧ بواقع ٤٠٠٪ عن المدة من ١٩٧١/١٠/١ حتى ٩٨٤/٥/٣١ وقدرها ١٠٢٧٠,٩٥١ جنيــه رغم تكليفها بالوفــاء بها على يد محضر فى ١٩٨٤/٥/٣ ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعو تين حكمت بتاريخ ١٨ /١٩٨٥/٤ برفض دعوى الطاعنة وباخلائها من الأعيان المؤجـــرة ، وتسليمها خاليـــة إلى المطعون ضدهم . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٠٣ سنة ٤١ ق إسكنلرية . وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/٨ قضتُ الحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على خسة أسباب تنمى الطاعنة بالسبين الأول والثانى مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم اعتبر أن العمن المؤجرة شقق معدة للسكنى ، وأخضعها لحكم المادة ه عن القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧، وليس لحكم المادة السابعة من القانون رقم ١٩٣١ الواجبة التطبيق ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه دفاع الشركة بأن للعمن المؤجرة وإن وصفت بأنها شققاً إلا أنها فى حقيقها ليست بالوحدات السكنية التى يمكن تأجرها حالية أو مفروشة باعتبارها مكونة من عدد من الغرف والحامات والمطابخ أعدت لاستغلالها فندقاً ، فإن الحكم فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون ، ويكون قد شابه القصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الترخيص المستأجر باستعال المكان فندقاً ينطوى على التصريح له بالتأخير مفروشاً ، فيحق المؤجر زيادة الأجرة من ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بالنسب الى حددها فى المادة ٤٥ منه والى نصت على أنه و فى حميع الأحوال الى بجوز فها المستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان مفروشاً بواقع المكان مفروشاً بواقع من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتى :

(أ) ٤٠٠٪ من الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ : ، ، وذلك استصحاباً لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التي تتضمنها قوانين الإبجارات تأخذ في حسابها الاستعال الأغلب الأعم للأماكن ، وهو السكني ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام ، وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمُّل في غير هذا الغرض وبالذات في الأغراض التجارية والمهنية التي تدر عائداً مجزياً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك لمـا محيط بالاستعال لغر السكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نظاق تطبيق المــادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور الفروش ، ومها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات ، فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق عن مسدة التأجير مفروشاً ، في كل صور التأجير المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات سواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، لما كان ذلك ، وكان الشابت من الأوراق أن العن المؤجرة قد أجرت لاستعالها فندقاً ، ولا خلاف بن الحصوم في أنها أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، ومن ثم فإنه لا يسرى علمها حكم المــادة ٤٥ من القانون المشار إليه ، ويستحق المطعون ضدهم الأجرة الإضافية بواقع ٤٠٠٪ من الأجرة القانونية ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بكون على غير أساس ه وحبث إن الشركة الطاعنة تنمى بالسبب الحامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والتناقض ، وفى بيان ذلك تقول إنها وقد تمسكت أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق فى المطالبة بالأجرة الى مضى "أ على استحقاقها خس سنوات ، وأقرتها المحكمة على ذلك ، فإنه كان لزاماً علم الا تعتد بالتكليف بالوفاء لاشاله على المطالبة بأجرة تجاوز الأجرة المستحقة قانوناً ، وإذ اتخذ الحكم المطعون فيه من هذا التكليف سنداً لقضائه بإخلاء العين المؤجرة رغم ما شابه من عموض فى تحديد القيمة الإبجارية ، فإنه يكون معياً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هـذا النعي مـردود ، ذلك أن النص في المـادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على جواز طلب إخلاء المكان المؤجر ﴿ إذا لم يُتَّم المستأجَّر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر يدل على أن التكليف المشار إليه يعتبر شرطاً أساسياً ثقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ، فإن خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المستأجر بذلك ، ولئن جَاءت المـادّة خلواً من البيانات التي بجب أن بتضمها التكليف بالوفاء إلا أنه لما كان القصد منه إعذار المستأجر بالوفاء بالمتأخر عليه من الأجرة فإنه بجب أن يذكر فيه مقدار الأجرة المطالب به ، ويكفيه بيان القدر الذي يعتقد أن ذمة المستأجر مشغولة به ، حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعـه أقل من المقــدار المذكور في التكليف ، مما يعنى أن التكليف بأجرة متنازع علمها لا يقع باطلا طالما أن ادعاء المؤجر يستند إلى أساس جدى من الواقع أو القانون ، لمـا كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن التكليف بالوفاء المعلن إلى الشركة الطاعنة على يد محضر بتاريخ ٣/٥/١٩٨٤ قد حدد الأجرة المستحقة عبلغ ١٠٢٠،٩٥١ جنيه عن المدة من أكتوبير سنة ١٩٧٧ حتى آخر مايو سنة ١٩٨٤ بمـا في ذلك الأجرة الإضافية بواقع ٤٠٠٪ شهرياً ، وكانت منازعة الطاعنة إنما تقتصر على نسبة

الزيادة المطالب بها ، بدعوى أنها تقتصر على ٣٠٪ فحسب ، ومن ثم فإن تمسكها بسقوط جزء من الأجرة المشار إليها بالتكليف بالتقادم الحمسى ، لا يتر تب عليه بطلان هذا التكليف ذلك أن التقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام ، وبجوز لصاحب المصلحة الزول عنه بعد ثبوت الحق فيه ، وأوجب القانون على ذى المصلحة القسك به لإعمال أثره . ومن ثم فإنه لا يكون من شأن ترتيب هذا الأثر بتقدير سقوط جزء من دين الأجرة أى تأثير على ما تم من إجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدعوى بالإخلاء ، وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن حاصل النعى بالسبين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال محق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها وقد رفعت دعوى مستقلة بطلب تحديد الزيادة في الأجرة التي تاثرم مها ، فإنه كان يتعن على المحكمة أن تفصل فيها استقلالا قبل أن تعرض لدعوى الإخلاء المرفوعة من المطعون ضدهم ، إلا أن الحكم فصل في الدعويين معا مكم واحد ، دون أن يعرض للمبالغ التي سبق عرضها على المطعون ضدهم ، عا أخل عن الطاعة في توقى الإخلاء بسداد الأجرة القانونية ، قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النمى مردود، ذلك أن النص فى المادة ١٨ /ب من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ السالف الإشارة إليها على أنه د ... ولا يحكم بالإخداد إذا قيام المستأجر قبل إقضال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ، يدل على أن المشرع رغبة منه فى التيسير على المستأجرين أفسح لم مجال الوفاء بالأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولو أسام محكمة الاستثناف لتفادى الحكم عليه بالإخلاء ، . ومن المقرر فى قضاء هذه الهكمة أنه متى ثار الخلاف بين المؤجر والمستأجر على مقدار الأجرة القانونية المستحقة ، فإنه يتعين على إلحكمة أن

تقول كلمتها في ذلك باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء ، وعلمها أن تتثبت قبل القضاء فيه من مقدار الأجرة المستحقة قانوناً تمهيداً لتحديد مدى صحة الادعاء بالتأخير فى الوفاء مها حيى يستقيم قضاؤها بالإخلاء جزاء على هذا التأخير ، دون الزام عليها بالقضاء استقلالًا في هذه المنازعة ، ثم إتاحة الفرصة للمستأجر بسداد الأجرة وملحقاتها بتحديد جلسة تالية وذلك سواء كانت هذه المنازعة بدعوى مبتدأة أمام ذات المحكمة المعروض عليهسا دعوى الإخلاء ، أم كانت مجرد دفاع فيها ، إذ أن الوفاء بالأجرة القــانونية لتوقى الإخلاء إنمـا يقع على مسئولية المستأجر وحده ، لمـا كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أنَّ المطعون ضدهم طلبوا الحكم بإخلاء الطاعنة من العين المُؤجرة لتأخرها في سداد مبلغ ٩٥١ مر١٠٢٧٠ جنيه قيمة الأجرة الأصلية ، فضلا عن الأجرة الإضافية من أكتوبر سنة ١٩٧٧ حتى نهاية شهر مايو سنة ١٩٥٨ مخلاف ما يستجد منها ، وكانت الشركة الطاعنة قد عرضت على على التوالى : ٦٥٠,٢٩٦ جنيه في ١٩٨٤/٤/١٧ ، ٧٧٣,١٩٢ جنيه في ۱۹۸۵/۱۰/۱۷ جنیه فی ۱۹/۵/۵۸۱، ۷۳۸ جنیه فی ۱۹/۰/۱۰۸۸ وقد تم إيداع هذه المبالغ خزينة المحكمة المختصة، وإذ لم تتضمن هذه الإنذارات عرضاً بوفاء الأجرة الإضافية المستحقة قانوناً على الشركة الطاعنة بواقع ٤٠٠٪ على ما سلف بيانه فى الرد على السبين الأولين من أسباب الطعن ، ومن ثم فلا تبرأ ذمتها من كامل الأجرة المستحقة علما في الشهور المشار إلها بالإنذارات المذكورة ، ولا يخولهـا هذا العرض الناقص الحق فى توقى الحكم بالإخلاء ، لعدم ثبوت قيامها بأداء الأجرة وملحقاتها كاملة قبل إقفال باب المرافعة أمام عكمة الاستثناف فى شهر نوفمر سنة ١٩٨٥ ، ولمـا كان الوفاء بالأجرة اللاحق على قفل باب المرافعة فى تلك المرحلة لا يعتد به لتوقى الحكم بالإخلاء ، وبالتالى ۗ فإن الإنذار المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٢١ بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر من الشركة الطاعنة، والمرفق محافظة المستندات المقدمة إلى عكمة النقض ، والمتضمن عسرض مبلغ ١١٦٠٠ جنيه على المطعون ضدهم يكون ولا أثر له فى هـذا

الحصوص ، باعتبار أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاض ، يد تقتصر مهمها على مراقبة صحة تطبيق المحاكم للقانون ، بما لا بجوز معمه للخصوم أن يطرحوا عليها وقائع جديدة لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع ، وإذ انهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى انشغال ذمة الشركة الطاعنة بالأجسرة المستحقة مضافاً إليها الأجرة الإضافية بواقع ٠٤٪ شهرياً ، على سند من أن العرض الناقص للأجرة غير مبرئ للمها ولا يلتزم المطعون ضدهم بقبول العرض الناقص ، على نحو ما ورد بمدونات الحكم الابتدائي الذي أحال الما الحكم بإخلاء الشركة الطاعنة من العين المؤجرة ، فإنه لا يعيبه عدم تحديد المبالغ الواردة بإندارات العرض ، طالما أنه لم يعتد بها أصلا ، لما كان ذلك فإن النعى عليه بالقصور في السبيب والإخلال محق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ۽

.. چلسة ۸ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار // آحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ وليم بزرق بدوى نائب رئيس المحكمة ، طلمت أمن صادق ، محمد عبد القادر سمير وعبد الع**ال السمان »**

$(\Lambda 1)$

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « أجر العامل : عالاوات دورية » • تقادم « التقادم السقط » •

(١) التقادم الخمس للحقوق الدورية المتجددة - ٩٥٥ مدنى - اختلاف فى أحكامه وسيناه
 عن التقادم الحولى - م ٣٧٨ مدنى - المقصود بالمهايا والاجور - شمولها أجور الممال والموظفين
 والمستخدمين -

(٣) فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل · خضوعها للتقادم الخمسى ·

ا ــ الما كان التقادم الحمسى للحقوق الدورية المتجددة المتصوص علمه في المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنيب المدين عبء الوفاء عما تراكم من تلك الديون لو تركت بغر مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات وللمك جعل له أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته ، بينا يقوم التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ١٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤدمها المدين أو ورثته وكان بين من ذلك أن هنين النوعين من التقادم محتلف كل مهما عن الآخر في أحكامه ومبناه ، وكان التمير بكلمتي و المهايا والأجور » في نص المادة ١٣٧٥ المشار إلها أجور العالمين سواء كانوا من العال أو الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لمعوم النص بغير محصص وهو ما لا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور الهال وما يضاف إلها من علاوات دورية تخضع لكل من التقادم الحميى والتقادم الحولى المنصوص عليهما في المادتين ٢٧٥ لكل من التقادم الحميى والتقادم الحولى المنصوص عليهما في المادتين ٢٧٥٠ سلمتي المذكرة و

٢ ــ لما كان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده فى فروق العلاوات الدورية عن المدة السابقة على ... بالتقادم الحمسى بمقولة أنها بمنأى عن أحكامه ثم قضى له جذه الفروق على أساس نكولها عن أداء اليمن وفقاً لأحكام التقادم الحولى ، وحجب نفسه بذلك عن بحث ما إذا كان الحق فى المطالبة جذه الفروق قد سقط بالتقادم الحمسى فإنه بكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٥٥٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى بها على الشركة الطاعنة طالباً الحكم بإلزامها أن تؤدى إليه اعتباراً من يناير سنة ١٩٧٥ مبلغ ١٩٧٠ حنيه شهرياً قيمة العلاوة الدورية المستحقة له عن الفئة العاشرة بدلا من الفئة الحادية عشر وإضافتها إلى مرتبة الشهرى ، ومبلغ ب ١٩٣٥/١٢/٣١ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ على الفئة ١٩٧٤/١٢/٣١ عن المدة من ١٧/١٩٥١ حتى ١٩٣٤/١٢/٣١ على الفئة العاشرة اعتباراً من ١٩٦٤/١/١١ ، وإذ كتق له يحوجب هذا الحكم صرف العاشرة الدورية على أساس استحقاقه للفئة العاشرة بدلا من الفئة الحادية عشر ، العلاوة الدورية على أساس استحقاقه للفئة على ١٩٧٨/١٢ من الفئة الحادية عشر ، فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان . دفعت الطاعنة بسقوط حتى المطعون ضده في فروق العلاوات عن المدة السابقة على ١٩٦٤/١٢/١٤ بالتقادم الخمسي ندبت الحكمة خبراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الحير تقريره قضت بتاريخ نبيب المهدورة الطاعنة أن تؤدى المطعون ضده مبلغ ٥٠٥/١٠٠٠ جنيسه قيمة الفروق المستحقة حتى آخر فبرايرسنة ١٩٩٨، وبإضافة مبلغ ١٥٥/٠٠٠ جنيه قيمة الفروق المستحقة حتى آخر فبرايرسنة ١٩٩٨، وبإضافة مبلغ ١٥٥/٠٠ جنيه

جنيه إلى مرتبه اعتباراً من ١٩٧٨/٣١ ، وخلصت في أسباب حكمها إلى رفض الدفع بالتقادم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف طنطا مأمورية بنها – وقيد الاستثناف برقم ١٠٩ لسنة ١١ ق . حكمت المحكمة سبالنسبة للدفع بالتقادم – بتوجيه بمن الاستيثاق إلى الطاعنة وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من القانون المملد في ، وإزاء نكولها عن أداء اليمن قضت بتاريخ المحكم بالمستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم ، وفها التعرض على المحكمة في غرقة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها الزئومت النبابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم قضى برفض الدفع المبدى مها بسقوط حق المطعون ضده فى فروق العلاوات الدورية عن المسلمة السابقة على ١٩٦٩/١٢/٢٤ بالتقادم الحمسى المنصوص عليه فى المسادة ٣٧٥ من القانون المدنى تأسيساً على أن هذا النوع من التقادم لا يسرى إلا على المهايا والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين. أما العال و مهم المطعون ضده والأجورهم بمدة سنة بشرط أن يؤدى المدين اليمن المنصوص علها فى الممادة ٣٧٥ من ذات القانون، فى حن أن المادة ٣٧٥ المفار إلها يتسم نطاقها ليشمل كل حسق دورى متجدد يكون مستحقاً للعامل كالعلاوات الدورية ولا بجوز قصر حكمها على المهابا والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين دون العالى .

وحيث إن هذا النحى فى علمه ، ذلك أنه لما كان التقادم الحمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه فى الممادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع فى أساسه إلى تجنيب المدين عب الوفاء مما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات وللملك جعل له أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين فى فمته ، بيما يقوم التقادم الحول المنصوص عليه فى المحادة ٣٧٨ من فات

القبانون على قرينة الوفاءوهي منظنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤدمها المدين أو ورئته ، وكان يس من ذلك أن هذين النوعين من التقادم مختلف كل منهما عَنْ الآخر في أحكامه ومبناه ، وكان التعبر بكلمتي ﴿ المهابا والأجور ﴾ في نص المادة ٣٧٥ المشار إلها ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ قد ورد بصيغة عامة محيث يشمل أجور حميع العاملين سواء كانوا من العال أو الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أُجور الأخبرين تخصيصاً لعموم النص يَغْسر. نحصص وهو ما لا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العال وما يضاف." إلها من علاوات دورية تخضع لكل من التقادم الحمسي والتقادم الحولي المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ سالفي الذكر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنـة بسقوط حق المطعون ضده في فروق العلاوات الدوريـة عن المدة السابقة من ١٩٦٩/١٢/٢٤ بالتقادم الحمسي عقولة أنها عناى عن أحكامه ثم قضى له سنده الفروق على أساس نكولها عن أداء العمن وفقاً لأحكام التقادم الحولى ، وحجب نفسه بذلك عن بحث ما إذا كانَّ الحق في المطالبة مهذه الفروق قد سقط بالتقادم الحمسي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة :

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الوازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارين / عبد المنم بركة والدكتور على فاضل حسن نائبي رئيس المحكمة وطلعت أمين صادق ومحمد عبد القادر صبع 4

(XY)

الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين بالقطاع العام » • ضم مدة الحدمة السابقة • « اجراءاته » •

طلب ضم مدد الخدمة السابقة المستبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المدل بشأن تصحيح أوضاع العاملين • وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال تلاتين يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه • عدم كفاية ثبوت تلك المدد بعلف خدمة العامل وقت التعيين •

مفاد نصوص المواد ؛ و ١٨ و ١٩٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وكذلك المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، المناه المدى يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ إحدى المدد الكلية المشترطة للرقية في المادة ١٩٧ من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ أو في الجداول ألمالمتحقة به على أساس احتساب ما لم يحسب من قبل من مدد خدمته يلزم الأان المحقة به على أساس احتساب المالمين المختصة لحسابها خلال أراد احتسابها بالتقدم بطلب إلى لجنة شئون العاملين المختصة لحسابها خلال الملاني يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٩٥/٥٠ حتى يمكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجية ويترتب على عدم مراعاة همذا المعاد عدم جواز النظر في احتسابها ، ولا يغني عن التقدم بالطلب المشار المه ثبوت هذه المدد علمف خدمة العامل وقت التعين .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون منه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنّ الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٧٧ عمال كلي إسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحقيته للترقية إلى الفشة المالية الحامسة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٢ وما يترتب على ذلك من آثار مالية وقال بياناً لدعواه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها فى وظيفة ملاحظ فنى من الفئة المالية الثامنة اعتباراً من ٢٦/٥/٥/٢٦ على أساس أن له مدة خيرة سابقة قضاها بعد حصوله على دبلوم المدارس الصناعية عام ١٩٥٩ في سلاح المركبات خلال الفترة من ١٩٥٩/٩/١٢ حتى ١٩٦١/٤/١ وفي شركة النحاس المصرية خلال الفترة من ١٩٦٦/٩/١٢ حتى ١٩٦٣/٢/٢٢ وفي المقياولين العرب بالسد العالى اعتباراً من ١٩٦٣/٢/٣٣ حتى ٢٣/٥/٥٢٣ ، وفي ١٩٦٩/٥/١٨ رقته المطعون ضدها إلى الفئة المـالية السابعة ، وبصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رقته إلى الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٥/١/١ دون أن تحتسب له مدة خبرته السابقة وإذ محق له احتساب هذه المدة ضمن مدة خدمته الكلية عملا بأحكام هذا القانون وترقيته على هذا الأساس إلى الفثة المـالية الخامسة اعتباراً من ١٢/٠/١٠/١٠ فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان. ندبت المحكمة خبراً فى الدعوى . وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت فى ١٩٨١/٢/٨ بأحقية الطاعن للفئة المالية الخامسة اعتباراً من ١٩٧٦/٤/١ : وما يترتب على ذلك من آثار وإلزام المطعون ضدها أن تؤدى له مبلغ • ٣,٤٠٠ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٧٧/١/١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق إسكندرية . وبتاريخ ٨/٢/٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء ألحمكم المستأنف وبرفض دعرى الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أساب ينمى بها الطاعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والإخلال عق الدفاع والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن ملف خدمة قد خلا مما يندل على أنه قدم للمطعون ضدها ما يفيد أن له مدة خدمة سابقة بشركة النحاس المصرية أو السد العالى ولا تتوافر في حالته بالتالى شروط إعمال أحكام المادتين عكمة الموضوع بأنه بعد حصوله على دباوم المدارس الصناعية عام ١٩٥٩ عمل بسلاح المركبات وبشركة النحاس المصرية وبشركة المقاولون العرب بالسد بالملى ، وقد اعتدت المطعون ضدها عدة خدمته لدى هذه الجهات عندما العالى ، وقد اعتدت المطعون ضدها عدة خدمته لدى هذه الجهات عندما القانون رقم ١١ لسنة ما ١٩٥٨ إلا أنها لم ترقه إلى الفئة المالية المادسة وإنما رقته إلى الفئة المالية السادسة ، هذا إلى أن هذه المدة حكا جاء بتقرير الجبر للها الفئة من الكتاب الذي أرسلته المطعون ضدها للمباحث العامة لأحد رأبها في تعلين القانون فضلا عن تصوره في التسبيب وإخلاله عن الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام تنص على أن و يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمر سنة ١٩٧٥ . ويجب العمل بنظام توظيف وتقيم وترتيب الوظائف في الجهات التي لم يتم فيا ذلك في موعد غايته ٣١ من ديسمر سنة ١٩٧٥ . . . ، وتنص المادة الثامنة عشر منه على أن و يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص علما في

المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسامها فى الأقدمية من المدد الآتية : (أ) ... (ب) مدة خدمة العامل الفني أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح عند دخوله الحدمة أو عند نقله إلى العمل الفني وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ... وذلك اعتباراً من تاريخ نجاحه في الامتحان الفني ، . وتنص المــادة التاسعة عشر على أن 1 يشترط لحساب المدد المبينة في المــادة السابقة ما يأتي : (أ) ... (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خيرة في وظيفته الحالية ... ويصدر باحتساب المدد المشار إلىها وفقاً للقواعد السَّابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون. ولابجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة ، . وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تنص على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي : • يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، و تنص المادة الرابعة منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وكانت المــادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعدِّيل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص علىٰ أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المــادة الرابعة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتى : « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧» ، وتنص المادة الثامنة منه على أن ﴿ يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ﴾ . فإن مفاد ذلك ــ وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة١٩٧٧

₹وكذلك المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ـــ أن العامل [الذي يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ إحدى المدد الكلية المشترطة للرَّوقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أوفي الجداول الملحقة به على أساس احتساب ما لم يحسب من قبل من مدد خدمته يلتزم ــ إذا أراد احتسامها ــ بالتقدم بطلب إلى لجنة شئون العاملين المختصة لحسامها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٩٧٥/٥/١٠ حتى ممكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة ويترتب على عدم مراعاة هـذا الميعاد عدم جواز النظر في احتسامًا ، ولا يغني عن التقدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدد مملف خدمة العامل وقت التعبين ، لمـا كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع فى أنه لم يتقدم إلى لجنة شئون العاملين بالشركة المطعون ضدها بطلب احتساب مدة خدمته السابقة في الجهات المشار إلها في نعيه في الميعاد الذي حدده القانون لهذا الغرض وكانت المطعون ضدها كما هو ثابت فى الدعوى لم تقم باحتسامها عندما قامت بتسوية حالته على الفئة المـالية السادسة طبقاً لأحكام هذاً. القانون لأنه لم يتقدم بشهادات خبرة في الميعاد المحدد بذلك القانون ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص في قضائه إلى أن ملف خدمة الطاعن قد خلايما يثبت أنه قدم للمطعون ضدها ما يفيد أن له مدة خدمة سابقة لدى شركة النحاس المصرية أو السد العالى ورتب على ذلك عدم أحقيته للرقية للفثة المسالية الحامسة المطالب بها يكون قد التزم صحيح القانون . ولا يغير من ذلك ما ورد بالاستمارة الصادرة عن المعطون ضدها لاستطلاع رأى المباحث العامة في شأن تعين الطاعن لديها والتي استند إليها الحبير في تقريره من أن له مدة خبرة في السد العالى وشركة النحاس المصرية ذلك أنه فضلا عن أن هذه الاستارة في حمد ذاتبا لا تهض دليلا على عمله ماتين الجهتين ، فإما لا تغيى عن التقدم بالطلب سالف الذكر في الميعاد الذي حدده القانون ، لما كان ذلك كله ، فإن النعي على الحكيم المطعون فيه بأسباب الطعن حميعها تكون على غبر أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۹ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى كاثب وثيس الححكمة وعضوية السحادة المستشارين / محمد طعوم ، ذكن المسرى ثائبى رئيس الححكمة ، عبد المنم ابراهيم و محمدالسكرى.

(74)

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ ـ ۳) حكم « تنفيذ الحكم » • اعلان •

(١) شرط اعلان الخصوم في الحكم الإجنبي على الوجه الصحيح • وجوب التخفق من توافره
 قبل ان يصدر الامر بتلييله بالصيفة التنهلية •

(٢) التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صسدر
 فيه الحكم • م ٢٢ مدني • منوط بالمحكمة المختصة بشمول الحكم الاجتبى بالصيفة التنفيذية •

(٣) تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الاجنبى فى مصر وصيرورة حكمها ـ الصادر بشمول الحكم الاجنبى بالصيفة التعليقية ـ نهائيا - طرداه · عدم جواز التعرض له أو اعادة بحثه من أى مجتملة أخرى طالما انه لم يتجرد من اركانه الاساسية ·

١ ــ شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما بجب التحقق من توافره في الحكم الأجنى قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية وذلك علا بما تقسره المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بن دول الجامعة العربية بالمادة الثانية فقرة (ب) منها:

٧ - إذ كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٧ من القانون المدنى تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيه فإن إعلان الخصوم بالدعوى هو مما يدخل فى نطاق هذه الإجراءات ، والتحقق من إعلان الحصوم وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم الأجني منوط بالمحكمة المختصة بالحكم بشمول الحكم الأجنى بالصيغة التنفيذية ٥ مد

٣ -- إذ كان البين من الحبكم الصادر فى الدعــوى رقم ... مدتى كلى
 شبين الكوم -- المرفق عملف الطعن -- والقاضى بشمول الحكم الصادر من
 عكمة بداية بيروت بالصيغة التنفيذية أنه عرض لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ

الحكم الأجنبي في مصر وفقاً للاتفاقية المعقودة بنن دول الجامعة العربية في ١٩٥٤/٨/٢٨ التي وافق مجلس الوزراء على العمل بها اعتباراً من ١٩٥٤/٨/٢٨ وكان هذا الحكم قد صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى فلا يجوز لمحكمة أخرى التعرض له أو إعادة محثه طالما أنه لم يتجرد من أركانه الأساسية بما يفقده صفته كحكم ومحول دون اعتباره موجوداً منذ صدوره.

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن الطاعن بصفته وكيـلا للدائنين فى تفليسة المرحوم حاصم المطعون ضـده فى الدعوى رقم ١٩٧٨ ألله 19۷٩ تجارى كلى جنوب القاهرة – طالباً الحكم بإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه وقال بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٩٧٥/٧٣٣ توفى المرحوم ميلغ عن دفع ديونه التجارية فى لميهورية مصر العربية ولما كان متوفقاً عن دفع ديونه التجارية فى لبنان حيث مركز نشاطه التجارى فقد صدر بإشهار إفلاسه وتعين الطاعن وكيلا للدائنين فاستصدر الحكم رقم ه لسنة ١٩٧٧ بإشهار إفلاسه وتعين الطاعن وكيلا للدائنين فاستصدر الحكم رقم ه لسنة ١٩٧٧ بإشهار إفلاس المشار إليه بالصيغة التنفيذية ، ولما كان من بين عتويات الأحراز الى وجدت مع المفلس وقت الحادث – الشيك رقم ١٩٧٩/٣/٣ بشمول حكم الإفلاس المشار المعلس وقت الحادث – الشيك رقم ١٩٧٩/٣/٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ الصادر من المطعون ضده لحامله والمسحوب على البنك الأهلى المصرى عبلغ ٢٠٠٠ من المطعون ضده لحامله والمسحوب على البنك الأهلى المصرى عبلغ ٢٠٠٠ أجابت عكمة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المطعون ضده هـ لما

الحكم بالاستئناف رقم ٣٥ سنة ٩٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة الني حكمت في المحكم بالاستئناف القاهرة الني حكمت في العامرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابه العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه عنالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن على عدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة شبن الكوم الكلية فى ١٩٧٩/٣/١٣ بوضع الصيغة التنفيلية على الحكم الصادر من محكمة بداية بعروت بشهر إفلاس المرحوم ... : وذلك لانعدام حكم الإفلاس المشار إليه لعدم اختصام ورثة المفلس ، فى حين إن الحكم الأجنى المشمول بالصيغة التنفيلية فى مصر بموجب حكم صادر من محكمة مصرية بكون له قوة الأمر المقضى بما لا بجوز معه التصدى له وعثه من جديد .

وحيث إن هذا النمى سديد ذلك أنه لما كان شرط إعلان الحصوم على الوجه الصحيح هو بما بجب التحقق من توافره فى الحكم الأجنبى قبل أن يصلو الأمر بتذبيله بالصيفة التنفيذية وذلك عملا بما تقرره المادة (٢٩٨ من قمانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقردة بين دول الجامعة العربية بالمادة الثانية فقرة (ب) مها ، وكانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون الملذي تنص على أن يسرى على حميع المسائل الحاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجوى مباشرها فيه ، فإن إعلان الحصوم وفقاً لقانون مباشرها فيه ، فإن إعلان الحصوم بالدعوى صرعاً هو مما يدخل فى نطاق مباشرها فيه ، فإن إعلان الحضوم وفقاً لقانون المبلد الذي صدر فيه الحكم الأجنبي منوط بالمحكمة المختصة بالحكم بشمول الحكم اللجنبي بالصيغة التنفيذية وكان البين من الحكم الصادر فى الدعوى رقم هسمول سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شبين الكوم — المرفق علف الطمن والقاضي بشمول من عليه المحكم التحافي والقاضي بشمول

الحكم الصادر من محكمة بداية بيروت بالصيغة التنفيذية أنه عرض لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الأجنى فى مصر وفقاً للاتفاقية المعقودة بين دول الجامعة العربية فى ١٩٥٣/٦/٩ إلى وافق مجلس الوزراء على العمل مها اعتباراً من ١٩٥٤/٨/٢٨ وكان هذا الحكم قد صار بهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى فلا بجوز لمحكمة أخرى التعرض له أو إعادة محله طالما أنه لم يتجرد من أركانه الأساسية بما يفقده صفة الحكم وبحول دون اعتباره موجوداً منذ صدوره وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتعرض لبحث مدى سلامة الحكم الأجنى وانهى إلى عدم الاعتداد به رغم شموله بالصيغة التنفيذية من محكمة مصرية محكمة مهافى حائز لقوة الأمر المقضى فإنه يكون قد خالف القانون ما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول.

جلسة ۱۲ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد ثائب رئيس المحكمة وعضوية الســــادة المستشارين / وليم رزق بدوى ثائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د- محمد بهاء الدين باشات و محمد خيرى الجندى •

(AE)

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) حكم « الاحكام غير الجائز الطعن فيها » نقض ·

عدم جواز الطعن استقلالا في الإحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختـــامي المنهى للخصومة كلها • الاستثناء • حالاته م ٢٦٢ مرافعات •

(٢) خبرة « محكمة الموضوع » •

تميين الخبير في الدعوى • رخصة لقاض الموضوع • له رفض اجاية طلبه متى كان الرفض ميروا •

٣) محكمة الموضوع • اثبات •

تقدير كفاية الادلة من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاءها على ما يكفي لحمله .

(٤) التزام « الوفاء » •

الايداع وفقا للمادة ٣٣٦ مدنى عدم وجوب استصدار المدين حكما بصحته • جواز ايداعه الشيء المين بذاته مع الذار الدائن بتسلمه • المتازعة في صحة الوفاء • خضوعها لرقابة القضاء •

(٥) عقد « تفسير العقد » • محكمة الموضوع •

تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظا**عر لها •**

۱ — النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه و لا بجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى مها الحصومة إلا بعد صدور الحكم المهي للخصومة كلها وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم

جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سر الحصومة قبل الحتمى الحتمى المبيى لها فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصدادرة بوقف السدعوى ، وكذلك الأحكام الى تصدير فى شق من الدعوى مى كانت قابلة للتنفيذ الجرى .

٢ - تعين الحبير فى الدعوى من الرخص المحولة لقاضى الموضوع فله
 وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه فى ذلك مى
 كان وفضه إجابة طلب تعين الحبير قائماً على أسباب مبررة.

 ٣ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة ــ أن تقدير كفاية الأدلة من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على ما يكنى لحمله .

٤ – استصدار المدين حكماً من القضاء بالإيداع وفقاً للمادة ٣٣٦ من القانون المدنى — لا يعد من الشروط الحتمية لصحته فيجوز المدين إيـداع الشيء المعين بذاته مع إنذار الدائن بتسلمه على أن نخضع الأمر بعد ذلك لرقابة القضاء عند المنازعة في محمة الرفاء.

ه ـ تفسر العقود والشروط للتعرف على مقصود المتعاقدين من سلطة
 محكة الموضوع ولا رقابة لمحكة النقض عليها منى كان تفسرها مما تحتمله
 عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها.

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطغون ضدها الثانية بصفها وكيلة عن المطعون ضده الأول .أقامت الدعوى رقم ٦٨٢٧ تستة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن

طالبة النصريح لهـا ببيع الأخشاب والمعدات الحاصة بالأخبر والمبينة بالأوراق بالمزاد العلني بواسطة أحد الساسرة المتخصصين وإيداع الثمن خزينة المحكمة حتى يفصل في النزاع القامم بينهما ، وقالت بياناً لهـا إنها تعاقدت مع الطاعن بموجب عقد مقاولةً في ١٩٧٩/٥/١٢ على بناء الدورين الثالث وآلرابع من . المنزل المملوك لشقيقها المطعون ضده الأول المبين بصحيفة الدعوى وعلى بناء غرفتين بالسطح ، إلا أنه بعد إتمام العمل امتنع عن رفع المهمات سالفة الذكر والمملوكة له من الموقع مما دعاها إلى الشكوى لدى الشرطة وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٩٦٨ لسنة -١٩٨٠ إدارى النزهة وصدر فيه قرار من النيسابة بالتنبيه عليه بإخلائها أو وضعها في مكان أمن على ذمته ، ولامتناعه عـن استلامها أودعت المهمات في أحد المخازن ، وأنه لما كانت قبمة تلك المهمات تقل بمرور الوقت فضلا عن تكبدها لمصاريف التخزين فقد أقامت الدعــوى ليحكم لهـا بطلباتها ، كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٩٠٩٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهما طالباً الحكم بالزامها متضامنين بأن يدفعا له مبلغ ٦٢٠٤٨٫٨١٨ جنهاً على سند من أنهما لم يوفياه مستحقاته بعد أن أتم العمل الموكل إليه تنفيذه عوجب عقد المقاولة المحرر بينهما وقاما بإلقاء مهماته بشكل ضار مما يرتب مسئوليتهما عن التعويض عنها ولدى نظر الدعوى تقدم المطعون ضدهما بطلب عارض طالبين الحكم بإلزام الطاعن بأن يؤدى لهما مبلغ ٣١٢٣٥ جنهاً مقابل نقل وتخزين الآخشاب والمهمات منذ ١٩٨٠/٣/١٩ وحتى تاريخ إبداء الطلب وما يستجد . ضمت المحكمة الدعوى الأخبرة للأولى للارتباط ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٠ قضت في الدعوى رقم ٦٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة بإجابة المطعون ضدها الثانية إلىٰ طلباتها وفى الدعوى رقم ٩٠٩٤ سنة ١٩٨١ مدنى كل شمال القاهرة برفضها وبندب خبير فى الطلب العارض المقدم من المطعون ضدهما . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣١٧٧ سنة ٩٩ ق طالباً الغاءه والحكم برفض الدعوى رقم ١٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدنى كل شمال القاهرة والقضاء بطلياته في الدعوى رقم ١٩٤٤ سنة ١٩٨٨ مِدنى كُلِّ شِمَال القاهرة ورفض الطلب العارض . بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤ قضت المحكمة بعدم جواز الاستثناف عن الحكم فى الطلب العارض بندب الحبير وفى الدعويين بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، أودعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن النص في المــادة ٢١٢ من فانون المرافعات على أنه « لا بجوز الطَّعن في الأحكام التي تصدر أثناء سبر الدعوى ولا تنتهي مها الخصومة إلاَّ بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يدل – وعـــلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ على أن المشرع قد وضّع قاعدة تقضى بعدم جُواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتامى المنهى لهما ، وذلك فها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك التي تصدر في شق الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجرى لما كان ذلك ولثن كان الحكم المطعون فيه قد صدر منهياً الحصومة فى الدعوى رقم ٦٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب التصريح للمطعون ضدهما ببيع الأدوات والمهمات المبينة بالأوراق وقضى بإجابهما لطلمهما وشمل هذا القضاء بالنفاذ المعجل ، كما قضى برفض دعوى الطاعن رقم ٩٠٩٤ سنة١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة بالمطالبة بباقى مستحقاته والتعويض عن التلف الحاصل بالمعدات المذكورة ، إلا أن الطلب العارض المبدى من المطعون ضدهما بإلزام الطاعن عقابل نقل وتخزين للأخشاب ــ لا زال قائمًا أمام محكمة أول درجة ــ بعد إحالته للخبىر لتحقيق عناصره ــ لم يفصل فيه فإن الحكم المطعون فيه يكون غير منه للخصومة بالنسبة لهذا الشق من النزاع ، كما أنه ليس من بين الأحوال المستثناة بالمادة ٢١٢ سالفة الذكر ، ويكون الطعن فما قضى به بالنسبة لهذا الشق غير جائز استقلالا ، ويتعين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

بســوجيت إن الطعن فيا عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن ــ على ما جاز الطعن فيه من قضاء الحكم المطعون فيه قد أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الثانى منّ السبب الأوُّل وبالسّبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه محالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور وفى بيانهما يقول أنه تمسك أمام عكمة الموضوع بدرجتهما بأنه قد تسلم المعدات الخاصة به وأودعها رصيف الطريق وعن حارساً علمها لكن المطعون ضدها الثانية استولت علمها بالقوة واستصدرت إذنآ من النيابة العامة بإيداعها أحد المخازن فضلا عن أن هذه المعدات تبتى بحالتها سنوات عديدة لا يمتــد إلىها تلف وبالتالى تخرج عن نطاق تطبيق المــادة ٣٣٦ مدنى التي تجنز للمــدين الحصول على ترخيص بإيداعها ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خبير لتحقيق ذلك الدفاع وما طرح من طلبات فى الدعوى رقم ٩٠٩٤ سنة ٨١ مدنى كلى شمال القاهرة فى شأن عقد المقاولة المرم بينه وبين المطعون ضدها لكن الحكم المطعون فيه رفض إجابته إلى هذا الطلب مستنداً إلى ما جاء بتقرير الحبير في دعوى إثبات الحالة رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة في حين أن الطلبات المشار إلها لم يتناولهـا التقرير سالف الذكر ، فإن الحكيم المطعون فيه يكون معيباً بمخالَّفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور نما يُستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر _ في قضاء هذه المحكمة _ أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق مي رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إلها ما يكني لتكوين عقيدتها ، وأن تعين الحير في الدعوى من الرخص المحولة لقاضي الموضوع فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعين الحيير قائماً على أسباب مبررة وكان الحكم المطعون فيه قلد استخلص رفض الطاعن استلام الأدوات والمهمات الحاصة بأعمال المقاولة دون معرر من الإندارين المؤرخين ١٩٨٠/٣/٣ ، ١٩٨٠/٧١١ الموجهين من المطعون ضدها الأولى له بعرض الأدوات المذكورة عليه عرضاً فعلياً فيصور الميداعها أحد المحازن لرفضه الاستلام ، ومن عرضها عليه عرضاً فعلياً فعلياً فعد

مشروط والذي تم أمام محكمة أول درجة وهو منه استخلاص سائغ يكنى لحمل قضاء الحكم ببيع تلك المعدات ، كما أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من تقريرى الحبير المقدمين في الدعويين رقسي ١٠٥٩ سنة ١٩٨٠ ٢٥٤١ من تقريرى الحبير المقدمين في الدعويين رقسي ١٩٨٠ سنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة — بين ذات الحصوم — والمودعين ملف الدعوى - تكاليف تخزيبها ، وأن التلف الحاصل بها يرجع إلى التخزين وحده وأن تكاليف تخزيبها ، وأن التلف الحاصل بها يرجع إلى التخزين وحده وأن ما عرضه المطعون ضدهما على الطاعن من مبالغ عرضاً صحيحاً تجاوز ما هو مستحق له طبقاً لعقد المقاولة المحرم بينهما وإذ كان المقرر في قضاء هذه الحكمة أن تقدير كفاية الأدلة من سلطة محكمة الموضوع ميى أقامت قضاءها عسلى ما يكنى لحمله ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من التقريرين المشار المهما هو استخلاص سائغ وبكنى لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه بعسدم الجابة الطاعن لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خير لفحص حسابه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً فيا تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفى بيانه يقول إن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإجابة المطعون ضدهما لطلباتهما فى الدعوى رقم ١٩٨٧ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال وبرفض طلب الطاعن تعويضه عن التلف الحاصل بالمعدات محل الدعوى رقم ١٩٨٤ مسائل مدنى كلى شمال القاهرة على أن المطعون ضدها الثانية عرضت على الطاعن معداته وأخشابه بإندارين رسمين وأنه اعتصم بالرفض واعترت ذلك الإجراء عرضاً صحيحاً ترتب عليه آثارة ومها تحمله قيمة المملاك في حين أن إيداع عرضاً صحيحاً ترتب عليه آثارة ومها تحمله قيمة المملاك في حين أن إيداع الأدوات أحد المخازن لم يصدر به تصريح من القضاء ولا تتوفر به الشروط التي نصت عليها الممادة المخول لهما ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير سدد ذلك أنه لما كان من المقرر – على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن استصدار المدين حكماً من القضاء بالإيداع وفقاً للادة ٣٣٦ من القانون المدنى لا يعد من الشروط الحتمية لصحته فيجوز للمدين إيداع الشيء المعن بذاته مع إنذار الدائن بتسلمه على أن مخضع الأمر بعد ذلك لرقابة القضاء عند المنازعة في صحة الوفاء ، وكان حكم عكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استخلص سائفاً في نطاق سلطة عكمة الموضوع التقديرية – وعلى ما بين من الرد على الوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثالث أنه عندما عرضت المطعون ضدها الثانية على الطاعن أدواته ومهماته بإنذار رسمي بعد انهاء أعمال المقاولة رفض الاستلام بدون مبرر ومهماته بإندار رسمي بعد انهاء أعمال المقاولة رفض الاستلام بدون مبرر قامت بإيداعها أحد الخازن ثم أنذرته بالإيداع وصرحت له باستلامها بغسر في وكد ولا شرط : فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الإجراء مماثلا للإيداع فإنه في حكم المادة ٣٣٩ مدني ويؤكد صحة العرض ويتو افو فيه موجب الإيداع فإنه يكون قد الزم صحيح القانون ويكون النمي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحامل المتفق عليها في الحطاق المارم بينه وبن المطعون ضدها الثانية قد المقاولة المؤرخ ١٩٧٩/٥/١٢ المرم بينه وبن المطعون ضدها الثانية قد اقرن به صدور توكيل من المطعون ضدها المذكورة المطاعن مخوله صرف المواد المخوينية اللازمة البناء عما يفيد أن الأسعار المتضق عليها قد روعى في تقديرها قيام تلك الوكالة ولكن المطعون ضدها الثانية ألغت تلك الوكالة ما اضطوال المناء، وإذ استخلص الحكم المطعون فيه حصول الاتفاق على غير تحديد الأسعار دون مراعاة الإلغاء تلك الوكالة ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن المطالبة بمستحقاته تلك الوكالة ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن المطالبة بمستحقاته على عبد عقود المقاولة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون نما يستوجب نقضه .

[.] وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن تفسر العقود والشروط للتعرف على مقصود المتعاقبين من صلطة

محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى الرد على ما تمسك به الطاعن من تحمله لفروق أسعار لشراءه مـواد ، البناء من السوق الحرة نتيجة إلغاء التوكيل الصادر له من المطعون ضدها الثانية والذى بجنز له صرف الحصة التموينبة المقررة للمبنى الآتى : « الثابت أصلا من عقد الاتفاق المؤرخ ١٢/٥/١٧ ... في بنده الرابع فقسرة (ه) أن المقاول المستأنف التزم بتدبير المواد والآلات اللازمة للعملية مضمون الاتفاق ممعرفته وتحت مسئوليته وأنه ليس له أن يتخذ من تعذر حصوله على شيء مُما يلزم العمل سنداً للمطالبة بإخلائه من المسئولية مما يقطع في صريح دلالته بأن المستأنف تحمل مسئولية إحضار المواد الأولية دون ثمة تحفظ في صمورة مطلقة ؛ وكان الطاعن لا يشازع فى صواب ما استظهره الحكم المطعون فيه من نص العقد الذى ينظم الالتزام بإعداد المواد اللازمة للبناء وإذ كان تفسير ﴿ الحكم لهذا النص من العقد هو مما تحتمله عباراته ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتبه عليه الحكم من تحمل الطاعن وحده بهذا الالنزام دون أى أعباء على المطعون ضدهما ، فإن مجادلة الطاعن فى هذا التفسير لا تعدو أن تكون جدلا موضوعياً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره بغير معقب عليها من محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه مهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۱۲ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمد محمود راسم تائب رئيس المحكّبة وغضرية الســـــادة المستشارين / محمد رأفت خفاجى قائب رئيس المجكمة ، الحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرياش ومحمد محمد طبطه •

$(\Lambda \circ)$

الطعن رقم ١٣٨٧ سنة ٥٠ القضائية :

ايجار « التزامات المؤجر » ٠

ضمان المؤجر للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر اخر • عدم اقتصاره على التعرض المستند الى ادعاء حق • امتداده الى التعرض المسادى متى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس الؤجر • علة ذلك •

إذ نصت المادة ٧١٥ من القانون المدنى و على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن عول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير على بهذا الانتفاع ، ولا يقتصر ضهان المؤجر على الأعمال التى تصدر منه أو من أتباعه ، بل يمند هذا الفيان إلى كل تعرض أو إضرار مبى على سبب قانونى يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستند للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستند إلى ادعاء حق ، بل يمند كذلك إلى التعرض المادى منى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس المؤجر ، إذ أنه فى هذه الحالة يكون من أتباعه طالما كان التأجر هو الذى هيأ له سبب التعرض ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التميدى للمادى الصادر من الجيران إلا إذا كان هو لا يكون مسئولا عن التعرض المحادد من الجيران إلا إذا كان هو الذى أخر لم فيكونون فى حكم أتباعه ع.

المحكمة

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداواة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع تتحصل ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وســائر الأوراق ــ فى أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٨٠٥١ سنة ١٩٧٧ كلي جنوب القاهرة بطلب الحكم بمنع التعرض له في العنن المبينة بالصحيفة وتمكينه من الانتفاع بها على الوجه الدَّى كفله القانون ، وقال في بيان دعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٦ استأجر من الشركة الطاعنة العن محل النزاع ، ثم تبن أن الطاعنة أجرت لمن يدعى ... جزءاً من مدخل العقار المؤدى إلى هذه العين ليضع به « ثلاجة » للمشروبات ــ بانحالفة لقوانين المبانئ ــ وقد وضع هذا المستأجر صناديق المشروبات بالمكان وتجمع به العملاء مما ترتب عليه إعاقة المرور إلى علمالذي أقامه بالعين المؤجرة له وحجب الرؤية عنه مما يشكل تعرضاً له في الانتفاع بالعن تضمنه الشركة المؤجرة ، ومن ثم فقد أقام الدعوى ، وبتــاريخ ٢٥/٥/٢٥ ندبت المحكمــة مكتب الخبراء لمعاينة العَمن محل النزاع وبيان حقيقة التعرض المدعى به ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حُكمت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٩٩ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبشاريخ ١٩٨٠/٤/١٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة الطاعنة بمنع مستأجر مكان الثلاجة من وضع صناديق أو معوقات مرور بمدخل ممر العقار . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعرن فيه الحطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم استند فى . قضائه إلى أن وضع مستأجر المكان الواقع بممر العقار الكائنة به العين محل النزاع صناديق المثلجات داخل الممر بما يعوق مرور العملاء إلى انحل المؤجر للمطعر ن ضده مما يعتبر تعرضاً له من هذا المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة له تسأل عنه الشركة الطاعنة باعتبار أن هذا المعرض صادر من مستأجر آخر مها يعتبر تابعاً لها ، بينما المقرر وفقاً لنص المادة ٧١٥ من القانون المدنى أن المؤجر لا يضمن التعرض الصادر من مستأجر لمستأجر آخر منه إلا إذا كان هسذا التعرض مبنياً على سبب قازنى ، وذلك دون التعرض المادى إذ هو منب الطمة بعقد الإيجار ولا يستند فيه المتعرض إلى حق مستمد من هذا العقد ، الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه ،

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٧٧٥ من القانون المدن إذ نصت على أنه و على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحرل دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو يماده الم تغيير غل مبذا الانتفاع ، ولا يقتصر ضهان المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من أتباعه ، بل يمتد هذا الفهان إلى كل تعرض أو إضراز مبنى على سبب قانوني يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلتي الحق عن المؤجر فقد دلت على أن ضهان المؤجر للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستأجر من نفس المستأجر ، إذ أنه ألمادى مني كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس المستأجر ، إذ أنه هداه الحالة يكرن من أتباعه طالما كان التأجر هو السدى هيأ له سبيل التعرض ، وهر ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للمادي التعرض ، وهر ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للمادي التعرض ، وهر ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للمادي المحدون بقولها : «ويلاحظ أن المؤجر لا يكون مسئولا عن التعرض المحدون في حكم أتباعه » . الماكان ذلك ، وكان الحكم المطعرن فيه قد الآزم هذا النظر فإن النعى عليه الماكان ذلك ، وكان الحكم المطعرن فيه قد الآزم هذا النظر فإن النعى عليه السبب يكون على غير أساس .

ولمـا تقدم يتعن رفض الطعن ه

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المجكمة وعضوية السيادة المستشارين/ الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد التأور صبير وعبد العال السمال •

$(\Lambda \Lambda)$

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(١-٣-٣) عمل « تصحيح اوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » • حكم •
 « تسبيب الحكم » • محكمة الموضوع •

(١) المدد اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ • وجوب أن تكون مدد خدمة فعلية.
 وفي الجهات المنصوص عليها في المحادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالمحادثين ١٩ و ٢١ من القانون المشاد الميه •

 (۲) سوء سلوك العامل المؤدى الى انهاء خدمته • الاعتداد به عند احتساب مدد الخسدمة الفعلية سواء وقع في مجال العمل أو خارجه • علة ذلك •

(٣) محكمة المرضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها • حسبها ان يكون
 استخلاصها سائفا •

١ - مفاد نصرص المراد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتد فى الترقية طبقاً للقانون المشار إليه عمدد الحدمة الفعلية التى قضاها العامل فى الجهات المنصوص عليها فى المحادة الثامنة عشر وبالشروط الوأردة بها وبالمحادتين التاسعة عشر والحادية والعشرين ومنها ألا تكون مدة خدمته السابقة قد انتهت بسبب سوء السلوك ، وقد جاءت عبارة النص مطلقة فلم تشترط أن يكرن سوء السلوك الدى أنتهت بسببه الحدمة قد وقع من العامل فى مجال العمل تحديداً.

 ٢ ــ صفة سوء السلوك في ذاتها هي صفة لصيقة بالشخص فإذا ما شابت العنامل خارج الوظيفة فإن ذلك من شأنه أن ينعكس على عمله ويؤدى إلى الإخلال بكرامته ومقتضياته ويستوى بعد ذلك أن يكون سوء السلوك قد وقع فى مجال العمل أو خارجه طالمــا أن الحدمة قد انتهت بسببه .

٣- لحكمة الموضوع السلطة التامة في يحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفى استخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع منى كان استخلاصها سائغاً ويؤدى إلى النتيجة التي انتهت إلها .

الحكمية

بعــد الاطـــلاع على الأوراق ، وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشـــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى طنطا على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحقيته في الترقية للفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٧/٢/١ وقال بياناً لدعواه أنه يعمل المالية المترتبة على الترقية اعتباراً من ١٩٧٥/٢/١ وقال بياناً لدعواه أنه يعمل للدي المطعون ضدها في وظيفة مباشر تحضيرات وإذ يحق له الترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٧/٢/١ عملا بأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الملعل لأحكام الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ واستناداً إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ عمل كلي الذي احتفظ له في أسبابه بأحقيته في هذه الترقية إلى الفئة الميان ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الحبير تقريريه حكمت في ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الحبير تقريريه حكمت في المراز وقل المالية السابعة اعتباراً من المعمون ضدها بأن تدفع له مبلغ — ٢٥٧/٤/٢ جنبه قيمة القراق المستحقة له عن المدة من ١٩٧٧/٢/١ حتيه قيمة

استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٢٥ لسنة ٣١ ق طنطا وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعـوى الطاعن. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشـورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى تفسيره وتأويله وفى بيان ذلك يقـول أن الحكم أقام قضاءه على أن مدة خدمته السابقة بالشركة المطعون ضدها قد انتهت بسبب سرء سلركه لهروبه من الحدمة العسكرية والحكم عليه لذلك بالحبس المما غولها الحق فى عدم احتسامها ضمن مدة خدمته الكلية عملا بأحكام المادة الحم من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ فى حين أنه سبق أن قدم للخبير السذى أخذت بتقريره محكمة أول درجة شهادة صادرة عن القرات المسلحة تفيد بأن الهروب من الحدمة العسكرية لا يعتبر محلا بالشرف والأمانة ولا تأثير على عمله المدنى ، كما أنه حصل فى نهاية خدمته العسكرية على شهادة بأنه قدوة حسة وهو ما يعيب الحكم بالحطأ فى تطبيق القانون وفى تفسره وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة ١٥ منه على أن « يعتبر من أمضى أو بمضى من العاملين الموجر دين بالحدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالحداول المرفقة مرقى فى نفس بحموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... » وفي المادة الماية وفي الجداول المرفقة المدد الى لم يسبق حسابها فى الأقدمية من الملدد الآتية : (أ) (ب) مدة حدمة العامل الفيى أو المهى الذي أدى الامتحان ينجاح عند دخوله أو عند نقله إلى العمل الفي وذلك فى الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الرحدات التابعة لها ... وذلك من

تاريخ نجاحه فى الامتحان الفنى ... ، ، وفى المادة التاسعة عشر على أن ويشترط لحساب المدد المبينة فى الممادة السابقة ما يأتى :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة ،

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في
 وظيفته الحالية :

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الحدمة السابقة سوء السلوك ... ، •

وبينتالمادة ٢١ القواعد الواجب اتباعها عند حسابالمدد الكلية مما مفاده ــ وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ــ أن المشرع اعتد في الترقية طبقــاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عدد الحدمة الفعلية التي قضاها العامل في الجهات المنصوص علمها في المادة الشامنة عشر وبالشروط الواردة بها وبالمادتين التاسعة عشر والحادية والعشرين ومنها ألا تكون مدة خدمته السابقة قد انتهت بسبب سوء السارك وإذ كانت عبارة النص قد جاءت مطلقة فلم تشرط أن يكون سوء السلر ك الذي انتهت بسببه الخدمة قد وقع من العامل في عجال العمل تحديداً وكانت صفة سوء السلرك في ذائها هي صفة لصيقة بالشخص ، فإذا ﴿ ما شابت العامل خارج الوظيفة فإن ذلك من شأنه أن ينعكس على عمله ويؤدى إلى الإخلال بكرامته ومقتضياته ويسترى بعد ذلك أن يكرن سوء السلوك قد وقع في مجال العمل أو خارجه طالما أن الحدمة قد انتهت بسببه . لما كان ذلك وكان لمحكمة المرضرع السلطة التامة في محث الدلائل والمستندات المقدمة لهـا وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع الراقع منى كان استخلاصها سائغاً ويؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن « الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنف ضده عمل بالشركة المستأنفة مــن ١٩٦١/٩/١ ثم صدر قسرار إنهاء خدمته في ١٩٧١/١/٢٨ بسبب هروبه من الحدمة العسكرية حال تجنيده وأثناء حالة الحسرب بنن مصر وإسرائيل وقسام للمحاكمة وانتهت المحكمة إلى ثبوت النهمة في حقه وحكمت عبسه ستة أشهر مع الشفل وتبعياً رفته من الحلمة العسكريه وقد تم تنفيذ العقوبة الأصسلية `

والتبعية ومن ثم يكون سبب الانتهاء سوء السارك ولا تثريب على الشركة المستأنفة إذ لم تعتد عدة خدمة المستأنف ضده السابقة من ١٩٦١/٩/١ حتى ١٩٧١/١/٢٨ ولم تحسمها عملا بالحق المخول لها بالمسادة ١٩/ ج في القانون رقم١١ لسنة ١٩٧٥ وتكرن مدة خدمة المستأنف ضده من تاريخ تعيينه في ١٩٧٢/٥/١ حتى إعمال القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ والقرانين المكملة له لا تتعدى خمس سنرات وبضعة شهور فلا يستحق الدرجة السابعة المطالب بها لعدم ترافر مدة ١٣ سنة خدمة لدمها والتي اشترطها القانرن المذكرر للترقية للدرجة المذكررة » ولما كان يبين من هـــذا الذى أورده الحكم أنه استخلص من إنهاء الشركة المطعرن ضدُّها لخدمة الطاعن في ١٩٧١/١/٢٨ لهروبه من خدمة القرات المسلحة وقت الحرب وحبسه لذلك ــ وهر ما لم ينازع فيه الطاعن ــ أن هذا الإنهاء كان بسبب سوء السلرك وهو استخلاص سائغ له أصله الثابت فى أوراق الدعرى ويؤدى إلى ما رتبه الحكم عليه من عدم أحقية الطاعن فى ضم المدة السابقة على الإنهاء إلى مدة خدمته الكلية بالشركة المطعرن ضدها عملا بنص المسادة ١٩/ج من القانر ن رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ و إذ كان ذلك فإن ما يشره الطاعن في نعيه بصدد الشهادتين الصادرتين عن القرات المسلحة لا يعمدو أن يكرن مجادلة فى تقدير محكمة المرضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غىر التي أخذت مها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩٨٧ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله فاثب رئيس المحكمة وعضوية السـادة المستشارين / سعيد أحمد صقر قائب رئيس المحكمة ، أحمد زكى غرابه ، طه الشريف ، ابراهيم الفـــهيرى •

$(\wedge \vee)$

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٠ القضائية :

تزوير « الادعاء بالتزوير » • اثبات • شسفعة •

انها، اجراءات الادعاء الغرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المطمون فيها ٠ م ٧٥ اثبات · مؤداه · استيمادها من النحوى الاصلية واسقاط حجيتها · لازم ذلك · توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة · التنازل عن التمسك بها · وجوب أن يكون من جميم المخصوم المتمسكين بها أن التنازل الصادر من بعضهم · لا أثر له على الباقين · لهم اثبات صحتها · (مثال في شفعة) ·

المقصود بالادعاء الفرعى بالتروير وبإماء إجراءاته للتنازل عن المسك بالورقة المطعون فها والمنصوص عليه فى المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو استبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيها ، ولازم ذلك أن الادعاء بالتروير بجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى فى ذلك أن يكون هو الذى قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره ، كما يستوى أن يكون هو الحصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصمياً آخسر عالم بذا التزوير – طالما كانت له مصلحة قانونية فى المسك بها ، وأن يكون التنازل عن المسك بالورقة المعتبرة أساساً لإنهاء إجراءات بها ، وأن يكون التنازل الصادر من بعضهم أساساً للاحاء بالتروير المنصوص عليه فى المادة سالفة الذكر هو التنازل الصادر من بعضهم أساساً لفرض آثاره على الآخرين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حتى من تمسك بالورقة المطعون فيها أن بمضى فى إثبات صحبها لإعمال آثارها دون أن محاج بموقف غيره من الحصوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع — عكم أنه صاحب حتى فى أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لاستعال حقد عيث عصل أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لاستعال حقد عيث على

يحل المشترى فيا تضمنه هذا البيع من حقوق والتزامات جبراً عن طرفيه، فإن من حقه – بعد تسجيل رغبته فى الأخذ بالشفعة – أن يستعصم بسند البيع باعتباره دعامته الأساسية فى إثبات التصرف وعلى الهكمة أن تمضى فى إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن محاج الشفيع بتنازل المشترى عن هذا السند.

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المَـرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما ببين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى المجتزة على المطعون ضدهم الأربعة الأول ، بطلب الحكم بأحقيته في أخدا العقار المبين بالصحيفة بالشفعة والتسليم ، وقال بياناً لدعواه أن المطعون علين الثلاثة الأول بعن للمطعون عليه الرابع قطعة أرض فضاء مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وهي معدة للبناء ولأنه بمثلك العقار الملاصق للعقار المبيع من الناحية البحرية بموجب عقد بيع مسجل فن حقه أخذه بالشفعة وإذ قام بإعلان البائعات والمشترى برغبته في ذلك وأودع النمن المسمى خزينة المحكة – فقد أقام دعواه .

تدخل كل من المطعون ضدهما الحامس والسادس بصفهما فى الدعـوى طالبين رفضها وبعد أن ندبت المحكمة خيراً ، حكمت بعـدم قبول الدعـوى لرفعها قبل الأوان .

ما استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٣٢ لسنة ٩٥ ق استثناف القاهرة وادعى المطعون ضدهن الثلاث الأوليات النزوير على عقد البيع المقدم عن المسك بالورقة المثبتة

للعقد فحكمت المحكمة بإنهاء إجراءات الادعـاء بالنزوير ، ثم قضـت فى ١٩٨٢/١٢/٢١ بتعديل الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية مذكرة رأت فها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن نزول المشترى عن القسك بالورقة المطعون فيه بعد الادعاء بنزويرها أن تفقد الورقة أثرها القانوني بالنسبة للخصوم في الدعوى بما فهم الشفيع ، حالة أن التنازل عن التمسك بالورقة الصادرة من المشترى لا يسرى في شأنه بعد تسجيل رغبته في الشفعة إذ يتعلق بها حقه وهو ما يجيز له إثبات صحبها للاحتجاج بها قبل الغير وإذ حجب الحكم عن الشفيع حتى إثبات صحة الورقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المقصود بالادعاء الفرعي بالنزوير وبإسهاء إجراءاته المتنازل عن النمسك بالورقة المطعود فيها المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو استبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيها ولازم ذلك أن الادعاء بالنزوير بجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذى قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره كما يستوى أن يكون هو الحصم المنسوب إلى تزويرها أو يكون خصماً آخر عالماً أو غير عالم بهذا النزوير طالما كانت له مصلحة قانونية في الحسك بها وأن يكون التنازل عن المسكبالورقة المعتبر أساساً لإبهاء إجراءات الادعاء بالنزوير المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر، هو التنازل الصادر من جميع الحصوم المتمسكين بها، ولا يصلح التنازل الصادر من بعضهم المساساً لفرض آثاره على الآخرين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حق من تمسك بالورقة المطعون فها أن عضى في إثبات صحباً لإعمال آثارها دون أن محاجب بالورقة المطعون فها أن عضى في إثبات صحباً لإعمال آثارها دون أن محاجب بالورقة المطعون فها أن عضى في إثبات صحباً لإعمال آثارها دون أن محاجب بالورقة المطعون فها أن عضى في إثبات صحباً لإعمال آثارها دون أن محاجب بالورقة المطعون فها أن عضى في إثبات صحباً لإعمال آثارها دون أن محاجب بموقف غيره من الحصوم . لما كان ذلك وكان الشفيع حرب عمكم أنه صاحب

حق في أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لاستعهال حقه محيث على عمل المشترى فيا تضمنه هذا البيع من حقوق والترامات جبراً عن طرفيه ، فإن من حقه _ بعد تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة _ أن يستعصم بسند البيع بعتباره دعامته الأساسية في إثبات التصرف وعلى الحكة أن يحقى في إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن محاج الشفيع بتنازل المشترى عن هذا السند ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قمد بني قضاءه على أن مجرد تنازل المشترى عن التمسك بالسند المطعون فيه قمد بني قضاءه على أن مجرد تنازل في إثبات البيع ، وأبد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق في إثبات التصرف واتخذ من قعود الطاعن عن ولوج هذا الطريق من طرق الإثبات دعامة لرفض الدعوى ، فإنه يكون قد حجب عن الشفيع حقه في إثبات حقة السند والركون إليه ويكون _ بقضائه هذا قد أهدر دليلا كتابياً _ إن صح فإنه قد يتغير به وجه النظر في الدعوى عما يعيبه عمخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وهدو ما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، على أن يكون مم النقض الإحالة :

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السيسادة المستشارين / مجمد طعوم وذكى المصرى نائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم ·

$(\Lambda\Lambda)$

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ القضائية :

(١-٢) شركات · ايجار « ايجار الاماكن » « التنازل عن عقد الايجار »

(١) الشركة · ماهيتها · محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك من هجموع حصص الشركاء بقصد استغلاله للعصول على ربع يوزع بينهم لا رابطة بين ذلــــك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنضاطهم المشترك في عين يستأجرها أحدهم · علة ذلك ·

(۲) قيام مستاجر العين باشراك أخر مه فى النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طسريق تكوين شركة بينهما • ماهيته ـ عدم انطواه ذلك بدأته على معنى تحفل المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المالى •

۱ – الشركة عقد ينتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما ينشأ من هـ أل المشروع من ربح أو خسارة ، مما مؤداه أن محل هذا العقد هو تكوين رأس مال مشرك من مجموع حصص الشركاء وذلك بقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم ، ولا رابطة بين هذا المؤدى وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشرك في عن يستأجرها أحدهم لانتفاء التلازم بين قيام الشركة وبين وجود تلك العين أو تحقق ذلك النشاط فها .

٧ - قيام مستأجر العن بإشراك آخر معه فى النساط المالى الذى يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما ، لا يصدو أن يكون متبابعة من جانب المستأجر للانتفاع بالعين فيا أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستشمر فيها حصة لآخر على سبيل المشاركة فى استغلال هذا المال المشترك دون أن ينظرى هذا بذاته على معى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتضاع بها سواء كلها أو بعضها إلى شريكه فى المشروع المالى بأى طريق من طرق التخلى لانتفاء مقتضى ذلك قائرناً.

الحكمة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع ـعلى ما يبين من الحكم المطعرن فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعري رقم ٦٨٣ سنة ١٩٨٣ تجاري كلى الإسكندرية على المطعرن ضدهما بطلب الحكم بتعيين مصف لتصفيـة شركمة الإسكندرية للتجارة والتوريـدات (... وشريكتهما) ورد المحل الذي اتخذته الشركة مقراً لهــا للطاعن وقسمة صــافي الناتج على الشركاء بالتساوى ، وقال بياناً لذلك أنه بمرجب عقـد مــــــررخ ١٩٧٠/١٢/١ تكرنت شركة تضامن بينه وبنن المطعرن ضدهما للإنجار في الحدايد والبويات وأدوات التنجيد وسمح الطاعن للشركة بمزاولة نشاطها فى المحل الذي يستأجره وذلك على سبيل عارية الاستعال دون أن يتنازل عنه لهـا أو يقدمه كحصة عينية في رأس مالهـا وقبل انتهاء مدة الشركة بستة أشهر قام بإنذار المطعون ضدهما بعدم رغبته فى تجديدها فأصبح العقد منهيآ طبقآ لشروط التعاقد وإذ تعرض له المطعون ضدهما في حيازة المحل وانتهي الأمر برضم الأختام عليه أقام دعرِ اه بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٤/٩٨٥/٣/٢٤ أجابتُ محكمة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم – فى شقه الخاص برد المحل للطاعن ــ بالاستثناف رقم ٦٦٢ سنة ٤١ ٰق الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠ حكمت محكمة استثناف الإسكندرية بتعديل الحكم المستأنف بجعل تصفية الشركة شاملة المحل الذى اتخذته مقرآ لها باعتباره عنصراً من عناصرها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشررة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأما :

وحيث إن مما ينعى به الطاعن بالسبب الأول من سببى الطعن على الحكم

المطع أن فيه مخالفة القائر أن وفي بيان ذلك يقرل أن الحكم اعتبر إن مجرد النص في عقد الشركة على اتخاذ المحل موضرع النزاع مركزاً لها مجمله بالضرورة مما كا لها سواء أكان مقدماً من أحد الشركاء على سبيل التسامخ أو ممقابل في حن أن مقر الشركة قد يكرن مستأجراً أو مستعاراً من أحد الشركاء أو من الفر ، ولما كان تنازل الطاعن عن حقه في الانتفاع بالمحل إلى الشركة لا يفترض وكانت الأوراق خاراً مما يفيد هذا التنازل ولم يرد بشروط عقد الشركة أن الحل قدم كحصة عينية في رأس المال فإن الحكم إذ إفترض هذا التنازل يكرن قد خالف القائرن .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لمـا كانت الشركة عقداً يلتزم ممقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل مهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربح أو من حسارة مما مؤداه أن محل هذا العقد هر تكرين رأس مال مشترك من مجمرع حصص الشركاء وذلك بقصد استغلاله للحصرل على ربح يرزع بينهم ، وكان لا رابطة بىن هذا المؤدى وبن ما قد يكرن من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشترك في عين يستأجرها أحدهم ، لانتفاء التلازم بين قيام الشركة وبين وجود تلك العـين أو تحقق ذلك النشاط فيها ، وكان قبام مستأجر العين بإشراك آخر معه في النشاط المالى الذي يباشره فها عن طريق تكرين شركة بينهما ، لا يعدو أن يكرن متابعة من جانب المستأجر للانتفاع بالعين فيما أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستثمر فها حصة لآخر على سبيل المشاركة في استغلال هذا المال المشترك ، دون أن ينطرى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سراء كلها أو بعضها إلى شريكه في المشروع المــالى بأي طريق من طرق التخلي لانتفاء مقتضي ذلك قانرناً . وإذ خالف الحكم المطعرن فيه هذا النظر وأقام قضاءه بامتداد التصفية إلى المحل موضرع النزاع تأسيساً على أن مجرد اتخاذ هذا المحل مرطناً للشركة مجعله من مقرماتها سراء كان مقدماً لهـا من أحد الشركاء على سبيل التسامح أو بمقايل فإنه يكرن قد خالف القانون مما يرجب نقضه .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٧

$(\Lambda \P)$

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٥٢ القضائية :

ضرائب « التقادم الضريبي » ك

التقادم الفعريسى • يده سريانه من اليوم التالى لانتهاء ميعاد تقديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المعول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار • الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاء • معريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الفعرائب بذلك • م 22 مكررا ، ٩٧ / ١ ، ٩٧ مكرر (١) ، ٢ من تى ١٤ لسلة ١٩٣٩ •

نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ٦٩ والفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانرِن ، والفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٧ المعمول به في ١٩٥٣/١/٢٢ ، والفقرتين الأولى والثانية من المــادة ٧٧ مكر ر من ذات القانر ن المضافتين الأولى بالقانو ن٧٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول مه في /٧/٥٥٥٨ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمر ل به من ٦٩/٨/٢٨ يدل على أن الشارع الضريبي وإن حدد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عنـــد إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا أنه لم محدد بداية سريانه ثم حددها بالقانرن رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المــادة ٩٧ مكرر والفقرة الثمانية من المادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان التقادم من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممول للمصلحة في حالة عدم تقدعه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط مخني أو عناصر محفاة فإن التقادم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بتلك العناصر وهر ما يقضي به صراحة نصُ المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان ، يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بين المواد التي عددتها المادة ٩٧ مكرر.

الحكمية

بعمد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه الستيد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ."

حيث إن الطعن استز فى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن مأمر رية صرائب بني سويف قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه في استغلال جرار زراعي في كل سنة من السنر ات ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦ بمبلغ ١٢٥٠ جنيه . فاعترض وأحيل الحلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تخفيض التقدير إنى مبلغ ٤٩٢ جنيه . أقام المطعون ضده الدعوى رقم٩٢ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلي بني سريف طعناً في قسراري اللجنة ابتغاء الحُكم بإلغائهما وبسقرط حق المصلحة الطاعنة فى الضريبة عن السنرات من ١٩٧٠ ِ إنى ١٩٧٣ بالتقادم . وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤ قضت محكمة أول درجة بندب خبير وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨١/١/٢٩ بإلغاء القرارين المشار إلهما لعدم ثبوت مزاولة المطعرن ضده النشاط . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف ٣٣ لسنة ١٩ ق تجارى أمام محكمة استثناف بني سريف التي قضتُ بتاريخ٣/١/٣ بسقرط حق المصلحة في الضريبة عن سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ بالتقادم وبتأييد القرارين المطعرن فهما عن باقى سنوات النزاع : طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم ــ فيما قضى به من سقوط حقهما في الضريبة عن سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ – بالتقادم – بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم المطعرن فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشررة حددت جلسة لنظره وفهما التزمت . النيابة رأمها ."

وحبث إنه ثما تنتى به المصلحة الطاعنة بالرّجه الثالث من سبب الطعن على الحكم المطعرن فيه محالفة القانرن والحي<u>طاً في</u> تطبيقه وفى بيان ذلك تقول آنه لما كان الثابت أن المطعر ن ضده لم يقدم إليها الإقرار الضربي عن نشاطه على النزاع في كل من سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٧ ولم يخطرها بهذا النشاط وإن علم به كان عن طريق تحريات جهة الإدارة فإنه عملا بالفقرة الثانية من المادة علم به كان عن طريق تحريات ١٩٦٩ المضافة بالقازن ٧٧ لسنة ١٩٦٩ لا تكرن مدة تقادم الضريبة قد بدأت بعد . وإذ لم يلنزم الحكم المطعر ن فيه هاتين هذا النظر وجرى في قضائه بتقادم الضريبة عن نشاط المطعر ن ضده في هاتين السنين على حساب مدة التقادم بدءاً من اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم المسول الإقرار الضرببي عن كل منهما فإنه يكون قد خالف القازن وأخطأ في قطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المـادة ٤٧ مكـرر من القانرن رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقــانـر ن رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن ۽ يعتبر التنبيه على الممرل بالدفع قطعياً ومع ذلك فللمصلحة دون إخلال بأجل التقادم المنصرص عليه في المــادة ٩٧ أن تجرى ربطاً إضافياً وذلك إذا تحققت أن الممرل لم يقـدم إقـراراً صحيحاً شاملا بأن أخبى مبالغ مما تسرى الضريبة علها أو نشاطاً أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقاً احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها..الخ» وفي الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانر ن على أن « يسقط حق الحكرمة في المطالبة بمنا هر مستحق لهنا بمقتضى هذا القانرِ ن بمضى خمس سنر ات ... ٩ وفى الفقرة الأولى من المــادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانر ن رقم ٣٣٩ لستة ١٩٥٢ المعمول به في ١٩٥٣/١/٢٢ على أن « تبدأ المدة المنصر ص علمها في الفقــرة الأولى من المادة ٩٧ من اليوم التالى لانتهاء الأجمل المحمدد لتقديم الإقرار المنصرِ ص عليه في المراد ٤٣ ، ٤٨ ، ٧٥ ، وفي الفقرتين الأولَى والشانية من المادة ٩٧ مكرر (١) من ذات القانرن المضافتين الأولى بالقانرن ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمر ل به في ٧/٥/٥٥٥ والثانية بالقانرن ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمر ل به من ١٩٦٩/٨/٢٨ على أن « تبدأ مدة التقادم في الحالات المنص ص عليها فى المـانة ٤٧ مكرراً من تاريخ العلم بالعناصر المحفاة وتبدأ مدة التقــادم بالنسبة إلى الممرل الذي يقدم إقراراً منتاريخ إخطاره لمصلحة الضرائب بمزاولة النشاط » . يدل على أن الشارع الضريبي وإن حدد في القـانرن رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا أنه لم محدد بداية سريانه ثم حددها بالقانونين رقمي ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المادة ٩٧ مكرر والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان التقادم من اله ِ م التالى لانتهاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممرل للمصلحة في حالة عدم تقديمه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط مخفى أو عن عناصر مخفاة فإن التقادم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بتلك العناصر وهر ما يقضي به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بن المراد التي عددتها المادة ٩٧ مكرر . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعرن ضده لم يتقدم للمصلحة الطاعنة بالإقرار الضريبي عن نشاطه فی استغلال الجرار الزراعی ولم يخطرها به ولم تعلم الطاعنة بهـذا النشاط إلا بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ تاريخ ورود نتيجة تحريات جهة الإدارة إلى مأمررية الضرائب ــ فإن تقادم الضريبة عن هذا النشاط في سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ لا يبدأ سريانه إلا من التاريخ الأخبر وإذ كانت مصلحة الضرائب قد اتخذت إجراءات الربط وأخطرت المطعرن ضده بالنمرذج ١٩ ضرائب فى ١٩٧٧/١/١١ أى قبل اكتمال مدة التقادم فإن الحكم المطعر ن فيه إذ قضى بتقادم الضريبة المستحقة عن أرباح هاتين السنتين مغفلا حكم المــادة ٩٧ مكرر (١) الواجب التطبيق يكرن قد أخطأ في تطبيق القانرن عا يوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار/ مرزوق فکری نائب وئیس المحسکمة وعفسویة المسادة المنتشارین / صلاح محمد احمد ، حسین محمد حسن ، میمد مانی ابو منصورة ومصسطفی حسیب عباس محمود •

(9+)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) نقض « الخصوم في الطعن » • تجزئة • تضامن • وكالة • محاماة •

عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضوع غير قابل للتجرئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصام اشخاص معينين ، لا أثر له على شكل الطمن المرفوع صحيحا من أحدهم ، علمة ذلك ،

(٢-٣) وصية • دعوى « سماع اللعوى » • اثبات « الأوراق الرسمية » •

(۲) ما أوجيته المادة ۲ ق ۷۱ لسنة ۱۹۶۱ من شكل خاصللوصية الواقعة بعد صنة ۱۹۱۱ شرط لسماع الدعوى بها عند الانكاو وليس ركنا فيها ولا صلة له بانتفادها

(٣) دعوى الوصية • شرط سماعها • وجود أوراق رسمية تدل عليها • كفاية ذكرها أو الاشارة الى وجودها فى محضر أو تعقيق رسمى دون استظرام وجود ورقة الوصية ذاتها • نفاذ الوصية فى حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة •

(٤) وصية 🗓 تسجيل ٠

اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة أحق من العقوق العينية • مؤداه • عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل • المادتان ٩٣٤ مدنى • ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم المسمسهر المقارى • للموصى له عند امتناع الورقة عن اتباذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضمسماء للحصول على حكم بصحة وتفاذ الوصية يكون من شائه بعد تبسيبك نقل الملكية اليه •

(ه) أحوال شخصية • اختصاص « الاختصاص النّوعي » • أ

تشكيل هوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية • دخوله في نطاق التنظيم الداخل لكل محكمة • عدم تعلقة بالاختصاص النوعي •

١ ــ إذ كان البين من مدونات الحكم المطعرن فيه أنه صادر فى مرضرع قوامه صحة ونفاذ الوصية الصادرة من مورث الطاعنين والذين يعدون حميعـاً سه اء في المركز القازني ما دامرا يستمدونه من مصدر واحمد هر حقهم في المبراث ولا محتمل الفصل في طعنهم على تصرف مررثهم غير حل واحد فيكرن المرضرع ــ في صررة الدعري ــ غير قابل للتجزئة ، وكان لا يلزم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ في حالة تعدد المحكر م علمهم أن يرفع الطعن مهم حميعاً ، بل يصح رفعه من بعضهم ولو كان المرضرع الذي يدور حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو النزاماً بالتضامن أو كانت الدعري مماير جب القانرن فها اختصام أشخاص معينن وإن جاز لمن فرت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحكم أن يُطعن فيه أثناء ٌ نظر الطعن المدَّم من غيره أو أن يتدخل فيه منضها إليه ولكنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن الذي أقسم من غره صيحاً في الميعاد بما ينبي عليه أن بطلان الطعين من واحد أو أكبر مين الطباعنين لا بحرِل دون قيبامه مي صح اً بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر ، ومن ثم يكرِّن من غير المنتج البحث فيما أبدته النيابة بشـأن عدم قبرل الطعن بالنسبة للطاعنتين الأُولى والشالثة نعذُم إيداع المحامى التركيل الصادر مبهما عند تقديم صحيفة الطعن أو أثناء نظره بالجلسات طالمًا يكني أن الطعن قد رفع صحيحاً من الطاعن الثانى :

٢ - ما شرعه نص الحمادة الثانية من قاز ن الرصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الرصية الراقعة بعد سنة ١٩١١ شكلا معيناً بأن تحرر بها ورقة رسمية أو ورقة عرفية مصدق فيها على إمضاء المرصى أو ختمه أو تحور بها ورقة عرفية مكتر بة كلها يخط المرصى ومرقعاً عليها بإمضائه مطلوباً وعلى ما جرىبه قضاءهذه المحكمة - لجر از سماع الدعرى بالرصية عند الإنكار وليس ركاً فى الرصية ولا صلة له بانعقادها .

٣ ــ يشترطأن يتضمن مسرغ ساع الدعرى ما يبنى عن محتها درءاً الافتراء
 الوصايا وتحرزاً من شهة تزويرها ، كما وأن مفاد طلب أوراق رسمية تدل

أعلى الوصية كمسوغ لساع الدعوى بها يكنى فيه مجرد ذكرها عرضاً في محضر رسمى أو الإشارة إلى وجردها في تحقيق رسمى أدلى فيه المرصى بقوله على يد موظف مختص أو نحو ذلك ولا يلزم وجرد ورقة الرصية ذابها حتى تسمع الدعوى بها ، والرصية وفقاً المادتين ٣٧ ، ٤٤ من قاز ن الرصية السالف الذكر – وعلى ما جاء بمذكرته الإيضاحية – تصح بالثلث المرارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الررثة ، فإذا كان المرصى قد أوصى لحم بسهم شائع في المركة كلها لا يزيد على المنها استحق المرصى له سهمه فيها .

٤ ــ تقضى المادة ٩٣٤ من القانون المدنى بأنه فى المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فما بن المتعاقدين أم كان في حق الغير إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري وأن . هذا القانون هو الذي يبن التصرفات والأحكام والسنداّت الّي بجب شهرها سواء أكانت ناقلة للملكيَّة أم غير ناقلة ويقرر الأحكام المتعلقة بَهذا الشهر ، وتوجب المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن تشهر بطريق التسجيل حميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية الأصلية أو نقله أو تغيَّره أو زواله ، وكذلك الأحكام النهائية المثبتـة لشيء من ذلك ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية ، ولما كانت الملكية لا تنتقل إلى الموصى له إلا بالتسجيل ، وكانت الوصية غير المسجلة ممجرد وفاة الموصى ترتب وطبقاً للمادتين الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ لَسنة ١٩٤٣ ، ٣٧ من قانون الوصيــةُ رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في ذمــة الورثة باعتبارهم ممثلين للتركة النزامات شخصية منها الالنزام باتخاذ الإجسراءات الضرورية لنقل ملكية العقار أو الحق العيني إلى الموصى له عن طريق التسجيل وفقاً للقانون ، ومن ثم تكون للموصى له الذى قبل الوصية ركم يردها أن يطالب بتنفيذ الالتزامات الشخصية المرتبة عليها قبل الورثة ، فإذا امتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية إليه تطبيقاً للمادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٠ من القانون المنك :

 هـ المقرر في قضاءهذه المحكمة ـ أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل في نطباق التنظيم الداخلي لكل محكمة ثما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالاختصاص النوعي .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقـرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون عليه الأولُّ أقام الدعوٰى رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة ضد الطاعنين والمطعون عليهما الثانية والثالثة بطلب الحسكم بصحة ونفاذ إقرار الوصية الصادرة من المرحوم ه ، فى ١٩٧٠/١٢/٥ بالإيصاء له بثلث تركته من العقارات والمنقولات وإلزام ورثته ـــ الطاعنىن والمطعون علمها الثانية ــ بتسليمه الأعيان الموصى بها ، وقال بياناً لدعواه أنه فی ۱۹۷۰/۱۲/۰ أوصى له « » فی محرر مكتوب نخطه ومذیل بته قیعه بثلث تركته من العقارات والمنقولات وأودع هذه الوصية مكتب توثيق مصر الجديدة بالمحضر رقم ٤١١٦ لسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/١٢/٨ وإذ توفى إلى رحمة الله فى ١٩٧١/٦/٣ مصراً على وصيته وقام ورثته باستصدار إشهاد بالوفاة والوراثة منكرين عليه حقه فى تنفيذ الوصية وتخلفوا عن حضور إجراءات فتحها فقد أقام الدعوى ، ندبت المحكمة خبراً ثم حكمت في ١٩٧٤/٥/٢٧ بصحة ونفاذ الوصية الصادرة من المرحوم و ، في ١٩٧٠/١٢/٥ للمطعون عليه الأول في حدود ثلث ما خلف من عقار ومنقول ، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣٧٢١ لسنة ٩١ ق وفى ٢٣/٥/١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأولى والثالثة لرفعه من غير ذي صفة وأبدت الرأى في الموضوع بنقض الحسكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأولى والثالثة أن المحامى الذى قرر بالطعن لم يقسدم التوكيل الصادر له من الطاعنة الثالثة للطاعن الثانى الذى وكله فى رفع الطعن عنها .

وحيث إن الدفع فى غبر محله ذلك أنه لماكان البن من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه صَادر في موضوع قوامه صحة ونفاذ الوصية الصادرة من مورث الطاعنىن والذين يعدون جميعاً سواء فى المركز القانونى ماداموا يستمدونه من مصدر واحسد هوحقهم فى الميراث ولا محتمسل الفصل فى طعهم على تصرف مورثهم غير حل واحد فيكون الموضوع ــ في صورة الدعوى ــ غير قابل للتجزئة وكان لا يلزم ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ في حالة تعدد المحكوم علمهم أن يرفع الطعن منهم جميعاً بل يصح رفعه من بعضهم ولوكان الموضوع الذى يدور حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو النزاماً بالتضامن أو كانت الدعوى مما يوجب القانون فيها إختصام أشخاص معينين وإن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحسكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره أو أن يتدخل فيه منضها إليه ولكنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن الذي أقم من غيره صحيحاً في الميعاد بما ينبيي عليه أن بطلان الطعن من واحد أو أكثر من الطاعنين لا محول دون قيامه متى صح بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر ، لماكان ذلك فإنه يكون غير منتج البحث فيها أبدته النيابة بشأن عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأولى والثالثة لعدم إبداع المحامى التوكيل الصادر مهما عند تقديم صيفة الطعن أو أثناء نظره بالجلسات طالمًا يكفي أن الطعن قد رفع صحيحاً من الطاعن الثاني .

وحيث إنَّ الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسببين الأول

والثانى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون أنه لماكان الحسكم الابتدائى قد قضى بصحة ونفاذ الوصية دون أن تطلع الحكة على أصل سند الوصية ذاته للتحقق من ماهية التصرف الذى صدر من الموصى وتوافر أركان الوصية فيه وبغير أن تحيط بجميع عناصر التركة لتقدير الثلث الجائز الإيصاء به وكان الحكم المطعون فيه إذ أيده وأحال إلى أسبابه قد اكتى بالقول بأن الوصية قد صدرت من الموصى وقى حدود ثلث تركته لا أكثر ولا أقل ولم يعن بالرجوع إلى أصل السند المثبت لهذه الوصية كما لم يتحقق من عناصر تركة الموصى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب.

وحيث إن النعي مردود ذلك أنه لمـاكان ما شرعه نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ شكلاً معيناً بأن تحرر بها ورقة رسمية أو ورقة عرفية مصدق فها على إمضاء الموصى أو ختمه أو تحرر بها ورقة عرفية مكتوبه كلها محط الموصى وموقعاً عليها بإمضائه مطلوباً _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار وليس ركناً في الوصية ولا صلة له بإنعقادها وكان يشترط أن يتضمن مسوغ سهاع الدعوى ما ينبيء عن صحتها درءًا لافتراء الوصايا وتحرزًا من شهة تزويرها كما وأن مفاد طلب أوراق رسمية تدل على الوصية كمسوغ لسماع الدعرى بها يكنى فيه مجرد ذكرها عرضاً في محضر رسمي أو الإشارة إلى وجودها في تحقيق رسمي أدلى فيه الموصى بقوله على يد موظف مختص أو نحو ذلك ولا يلزم وجود ورقة الوصية ذاتها حتى تسمع الدعوى مها وكانت الوصية وفقاً للمادتين ٣٧ ، ٤٤ من قانون الوصية السالف الذكر ـ وعلى ما جاء بمذكرته الإيضاحية ـ تصح بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة فإذا كان الموصى قد أوصى بسهم شائع في الركة كلها لا يزيد على ثلثها إستحق الموصى له سهمه فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات كل من الحسكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول قدم صورة وسمية من محضر مؤرخ ١٩٧١/١٠/٢٧ تنفيذاً للحكم الصادر من عكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة في الدعوى رقم ٦٣٥٢ لسنة ١٩٧١ مستعجل بفتح وصية مغلقة مودعة بمكتب توثيق مصر الجـــديدة ، برقم ٤١١٦ لسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/١٢/٨ ويبن منها أنها إقسرار محرر في ٥/١١/٧ نخط الموصى ... وبتوقيع بإمضائه كما وقع عليه شاهدان ويتضمن أنه يوصي بعد وفاته بثلث تركته من عقار ومنقول للمطعون عليه الأول فإن هذا المحضر وهو ورقة رسمية لم ينازع الطاعنون فيا تضمنه من البيانات الخاصة بإقرار الوصية الصادر من الموصى ولم يبد لهمّ أى مطعن على تصر ف مورثهم من حيث صحته أو بطلانه يصلح سنداً لصحة صدور الوصية من الموصى ، لما كان ذلك وكان المحضر المشارإليه وصيغة الوصية الواردة به تظهر إرادة الموصى وتبن مقصوده منها وتوضح الموصى إليه وأن الموصى قد أوصى له بالثلث في تركته من عقار ومنقول وهو ما لا بجدى معه ما أثاره الطاعنون بشأن عدم إطلاع المحكمة على ورقة الوصية ذاتها وعدم إحاطها بجميع عناصر التركة فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى صدور الوصية من مورث الطاعنين وصحتها ونفاذها لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القاتون أو شابه القصور فى التسبيب ويكون النعى على غىر أساس .

وحيث إن الطاعنون ينعون بالسبب الثالث على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن المقصود بدعاوى صحة ونفاذ العقود الدعاوى التى ترفع بشأن عقود البيع وحدها ولا يتأدى تطبيقها على الوصية ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى قضى بصحة ونفاذ الوصية على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٩٣٤ من القانون المدنى تقضى بأنه فى المواد العقارية لاتنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيا بين المتعاقدين أم كان فى حتى الغير إلا إذا روعيت الأحسكام المبينة فى قانون تنظيم الشهر العقارى وأن هذا القانون هو الذى يبين التصرفات و الأحكام والسندات التى يجب شهرها سواء أكانت ناقلة للملكية أم غير ناقلة

ويقرر الأحكام المتعلقــة صدا الشهروتوجب المادة التاسعــة من القانون رقم١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظم الشهر العقارى أن تشهر بطريق التسجيل جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبته لشيء من ذلك ويدخـــل في هذه التصرفات الوقف والوصية . ولما كانت الملكية لا تنتقل على هذا النحو إلى الموصى له إلا بالتسجيل وكانت الوصية غير المسجلة بمجرد وفاة الموصى ترتب وطبقاً للمادتين الرابعة منقانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ و ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى ذمة الورثة بإعتبارهم ممثلين للتركة النزامات شخصية منها الإلنزام بإتخاذ الإجراءات الضرورية لنقسل ملكية العقار أو الحق العيني إلى الموصى له عن طريق التسجيل وفقاً للقانون ومن ثم يكون للموصى له الذى قبل الوصية ولم يردها أن يطالب بتنفيذ الإلتزامات الشخصية المترتبة علمها قبل الورثة فإذا إمتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية إليه تطبيقاً للمادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٠ من القانون المدنى ، لما يأ كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فإنه يكون قسد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعى به الطاعنون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان على سند من القول بأنه صدر من دائرة الأحوال الشخصية فى حين أن الحسكم الابتدائى أصدرته دائرة مدنية .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل فى نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتسعلن بالإختصاص النوعى وكانت الوصية تعد من مسائل الأحوال الشخصية وقد صدر الحكم المطعون فيه من دائرة الأحوال الشخصية فإن النمى عليه مهذا السبب لا يكون له محلا من قضائه.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۱۸ من مارس سنة ۱۹۸۷

بریاسهٔ السید المستشار / احمد کمال سالم فائب رئیس المحکمة وعضویة الســـادة المستشارین / ماهر قلادة واصف ، مصطفی زعزوع نائبی رئیس المحکمة ، حسین على حسین وحمدی متجمد على •

(91)

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) ایجار « ایجار اماکن » • قانون •

أحكام القانون المدنى • وجوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعات ايجاد الاماكن نص خاص يتمارض معها • عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالمقار الجديد • لا تصلح للفرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة • مؤداه • تطبيق أحكام القانون المدنى • عملة ذلك •

٢ _ عقد « الشرط الجزائي » . اثبات .

١ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة الواردة فى القانون الملد هى الواجبة التطبيق فى الأصل ما لم يرد فى تشريعات إيجار الأماكن نص خاص يتعارض معها ، لماكان ذلك وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لم يورد فى الفصل الأول من الباب الثانى الحاص مهدم المبانى غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع ، قاعدة تحدد التعويض فى حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقارة؛ الجديد لا تصلح لذات الغرض الذى كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة ولم يعرض لحالة إتفاق الممالك والمستأجر على مواصفات خارجية بالوحدة الجديدة ، فإن أحكام القانون المدنى تكون هى واجبة التطبيق فى هذه الحالة :

٢ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى أنه منى وجد شرط جزائى فى العقد ، فإن تحقق بجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن بإئباته وإنما يقع على المدين إثبات أن الضرر لم يقع وأن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٣٩١١ لسنة ١٩٧٩ مدنى أسيوط الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يؤدى له مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضاً عن إخلاله بتنفيذ النزامه التعاقدى تأسيساً على أنه إستأجر من الطاعن دَكَانًا مساحته ١١م٢ ، وقد قام الأخبر مهدم العقار لإعادة بنائه ، بعد أن تعهد بتسليمه دكاناً آخر فى العقار الجديد مساحته ٢×٣٠٥ م٢ أو دفع المبلغ المذكور في حالة عدم التنفيذ أو الإخلال بأى وصف من أوصاف المحل الواردة بالإتفاق المرم بينهما في ١٩٧٩/٥/٥ . ونظراً لأن الطاعن قد أخل بإلنزامه وسلمه الدكان بأبعاد تقل عن تلك المتفق عليها ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ندبت محكمة الدرجة الأولى خبرآ ثم قضت بإجابة المطعون ضده إلى طلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢٤٠ لسنة ٥٦ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٤ حكمت محكمة الاستثناف بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضده مبلغ ١٢٥٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ، أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت أنه جدير بالنظر ، فحددت جلسة لنظره وفمها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى مها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم إذ أعمل شروط الاتفاق المؤرخ ٥/٥/١٩٧٨ و قضى للمطعون ضده بتعويضُ قدره ١٢٥٠ ج عقولة أنالطاعن قد أخل بإلتزامه بتسلم العنالمؤجرة بالمواصفات المتفق علمها بإنقاص مساحبها ، يكون قد خالف أحكام المادتين ٤٩ ، ٥٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اللتين حدد فيها المشرع حالتي إستحقاق المستأجر الذى يشغل وحدة غىر سكنية فى عقار عند هدمه لإعادة بنائه بشكل أوسع للتعويض ، وهما حالة عدم قيام المالك بتوفير وحدة مناسبة بأجر مماثل لىمارس المستأجر فها نشاطه ، وحالة عدم تسليمه وحسدة في العقار الجديد تصلح لذات الغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة ، ولم يوجب الحكم بالتعويض فى حالة تسليم الوحدة فى العقار الجديد وبها نقص في المساحة هذا إلى أنه يشترط لإعمال الشرط الجزائي أن يثبت أن هناك خطأ فى جانب الطاعن ترتب عليه ضرر للمطعون ضده ، والثابت من الأوراق وتقرير الخبر أن نقص المساحة فى العين مرجعه إلى قرار الإدارة الهندسية بوجوب الأرتداد بالبناء وهو سبب أُجنبي عن الطاعن ، كما أثبت تقرير الحبير أنه لم محدث للمطعمون ضده ضرر نتيجة إختلاف الأبعاد . وعلى ذلك فلم يكن للمطَّعون ضده فى هذه الحالة إلا أن يطلب إنقاص القيمة الإبجارية وهو طلب غير وارد لأن القيمة الإبجارية هنا تحدد طبقاً لقرار اللجنة . هذا بالإضافة إلى أن المطعون ضده قد قبل التنفيذ العينى وتسلم العين بمساحتها الفعلية ولم يتمسك في عقد الإنجـــار بالأبعـــاد الواردة بالإنفاق ، فلا موجب للقضاء بالتعويض ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه قصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لماكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة الواردة فى القانون المدنى هى الواجبة التطبيق فى الأصل ما لم ير د فى تشريعات إيجار الأماكن نص خاص يتعارض معها ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة

بن المالك والمستأجر لم يورد في الفصل الأول من الباب الثاني الحاص لهدم الْمِانِي غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع ، قاعدة تحدد التعويض في حالة تسلم المالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد لا تصلح لذات الغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة ، ولم يعرض لحالة إتفاق المالك والمستأجر على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة ، وعدم تنفيذ المالك النزامه بتلك المواصفات فإن أحكام القانون المدنى تكون هى الواجبة التطبيق فى هذه الحالة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدي على النحو المتفق عليه فيه ، يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسئوليته ، ما لم يثبت أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنى لايد له فيه ، ولمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير قيام هذا السبب ، حساً يتبن لهـــا من الأدلة المقدمة في الدعوى ، ولا رقابة لمحكمة النقض علمها فى هذا التقدير منى كان سائغاً،كما أنه من المقرر فىقضاء هذه المحكمة أن مؤدىحكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى أنه متى وجد شرط جزائى فى العقد ، فإن تحققه بجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن بإثباته ، وإنما يقع على المدين إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة ، ولما كان الثابت بالإتفاق المؤرخ ٥/٥/٩٧٩ أن الطاعن التزم بأن يسلم المطعون ضده محلا بالعقار بعد إعادة بنائه بأبعاد رأوصاف محددة،وإلا النزم بالتعويض المتفق عليه في حالة عدم التسليم أوفى حالة الإخلال بهذه الأوصاف وكان البينمن مدر نات الحكم الابتدائى-المؤيد بالحكم المطعون فيه من حيث مبدأ القضاء بالتعويض_أنه أقامُ قضاءه على سند مما ثبت بتقرير الحبر المنتدب من أن الطاعن لم يلتزم بنصوص الاتفاق المبرم بينه وبين المطعون ضده فيما يتعلق بأبعاد مسطح المحل المتفق عليها ، وأن ما دفع به من أن عدم تنفيذ النز أمه بتلك الأبعادكان نتيجة الإرتداد الذَّى فرض عليه طبقاً لحطوط التنظيم ، غير صحيح ، إذ كان بوسعه تنفيذ البرامه بالحدود المتفق عليها لو لم يسرف في تحديد أبعاد محله المحاور لمحل المطعون ضده على حساب أبعاد هذا المحل الأخبر ، وحدد النقص في المساحة بنسية ٢٤٪ من القدر المتفق عليه ، وخلص الحكم من ذلك إلى توافر زكن الخطأ فى حق الطاعن وقيام رابطة السبيه بينه وبن الضرر الذى لحق المطعون ضده نتيجة هذا الإخلال ، بأوصاف المحل ، ورتب على ذلك القضاء لهذا الاختر عميلغ التعويض المطالب به ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل مبلغ التعويض الذى التزم به الطاعن إلى مبلغ ١٢٥٠ ج بدلا من ٥٠٠٠ ج المتغنى عليه فى الشرط الجزائى وذلك بإعتبار أن النقص فى المساحة يعادل الربع تقريباً من المساحة الكلية المتفق عليا فإنه يكون قد أعمل الشرط الجزائى بعد التثبت من تحققه ، وأنقص مقدار التعويض المقضى به حتى يكون مناسباً للضرر الذى حاق بالمطعون ضده ، وأقام قضاءه على أسباب سائعة لها أصلها التابت بالأوراق ، وتتفق وصبيح القانون فإن النعى عليه مهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۱۹ من مارس سنة ۱۹۸۷

ريامة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم زغر نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العقيلى ، بمدوح السمعيد و لطنى عبد الصرير •

(97)

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ القضائية:

(۱) دعوى « دءوى صحة التوقيع » •

دعوى صنحة التوقيع • الفرض منها •

(٢) تسزوير ٠

تغيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقوع التغيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى • تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح •

(٣) قض ((أثر نقض الحكم)) .

نقض الحكم • أثره • نقض جميع الإحكام التي كان ذلك الحكم أساسا لها • مادة ٢٧١ من قانون المراقعات •

۱ – دعوى صحة التوقيع – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – إنما شرعت ليطمئن من بيده سند عرفى على آخر إلى أن التوقيع الثابت مهذا السند توقيع صحيح ولن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع في هذه الصحة .

٢٠ – التوقيع على بياض هو نوقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات الى ستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية ، وإدعاء تغيير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة مى كان من وقعها قد سلمها إختياراً ، إلا أنه إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقــة أخرى خلاف التسليم الاختيارى فعندئذ يكون تغير الحقيقة فيها تزؤيراً ويعتبر التوقيع نفسه غير صحيح يم

٣ ـ إذ كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق قد تأسس قضاؤه ـ وعلى ما يبين من مدوناته ـ على ما حكم به في الاستئناف رقم ١٨٨ لسنة ٢٤ ق الذي خلصت المحكمة إلى نقضه فإن لازم ذلك _ وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات ـ وجوب نقض الحكم في الاستئناف رقم ٢١٥ لسنة ٥٢ ق.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المرحومة مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول أقامت الدعوى رقم ٢٩٤٨ لسنة ١٩٧١ مدنى طنطا الإبتدائية بطلب الحكم بصحة توقيع الطاعن على الإقرار الصادر منه والمؤرخ ٥/٩٧١ والمتضمن بقراره بأن يسلم إليها الأرض المبينة فيه والتى يضع يده على جزء مها بموجب توكيل إدارة صادر إليه مها والباق بإعتباره مستأجراً له من المطعون ضده الحامس كما أقامت الدعوى رقم ٢٧٦٧ سنة ١٩٧١ مدنى طنطا الإبتدائية بطلب الحكم وكلا. وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت بتاريخ ٤/٤/١٩٧٩ بإحالهما إلى التحقيق وبعد أن استمعت المحكمة إلى الشهود عادت وبتاريخ ١٩٧٤/١٩٧٩ بإحالهما فحكمت في الدعوى ٢٩٤٨ سنة ١٩٧١ بيصحة توقيع الطاعن على الإقرار المار إليه وفى الدعوى ٢٧٦٧ سنة ١٩٧١ بندب خبر فيها . فأقامت مورثة المطعون ضده السادس الدعوى رقم ٢٩٧٧ لسنة ١٩٨١ «مدنى طنطا الإبتدائية» بطلب الحكم برفع الحراسة القطائية المفروضة بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٠ مستعجل رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٠ مستعجل رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٠ مستعجل القضائية المفروضة بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٠ مستعجل القضائية المفروضة بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٠ مستعجل القضائية المفروضة بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٠ مستعجل القضائية المفروضة بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٠ مستعجل

طنطا والقاضى بتعين المطعون ضده السادس حارساً على الأرض محل النزاع وتسليمها إليها . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ حكمت المحكمة لهـــا مهذه الطلبات . وكات الطاعن قد إستأنف الحكم الصادر فى الدعوى برقم ٢٩٤٨ سنة ١٩٧١ المشار إليه لدى محكمة إستثناف طنطا بالإستئناف رقم ١٩٨١ س ٢٤ ق مدنى . كما إستأنف الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٧٧ سنة ١٩٨١ لدى ذات المحكمة بالإستئناف رقم ٢١٥ س ٣٣ ق قررت المحكمة ضم الاستئنافين سالني الذكر ، لتحقيق هذا الإدعاء وبعد أن قدم الحبير تقريره والذى خلص فيه إلى أن لتحقيق هذا الإدعاء وبعد أن قدم الحبير تقريره والذى خلص فيه إلى أن حكت المحكمة بتاريخ ٥/٣/١/١ فى الإستئناف رقم ١٨٨ س ٢٤ ق برفض حكمت المحكمة بتاريخ ٥/٣/٣/١ فى الإستئناف رقم ١٨٨ س ٢٤ ق برفض بتأييد الحكم المستأنف . وفى الاستثناف رقم ١٢٥ س ٣٣ ق برفض بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الحام على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن نما ينعاه الطاعن على الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٨٨ من ٢٤ ق القصور فى التسبيب والإخلال محق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكة الموضوع بأنه لا توجد بينه وبن مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول أبة علاقة وأن توقيعه على الإقرار محل التداعى بفرض صحته قد أخذ منه خلسه وبطريق الغش بواسطة ابن شقيقها المطعون ضده الخامس المؤجر الأصلى لأرض النزاع إليه وبالتالى يعد توقيعاً غير صحيح وقد تأيد ذلك عاجاء بتقرير خير الخطوط من أنه وإن كان هو الكاتب لتوقيعه إلا أنه كان توقيعاً على بياض ، فإذا ما جاء الحكم المطعون فيه واكتبى عا جاء بهذا التقرير من أن الطاعن هو الموقع على الإقرار للحكم بصحة التوقيع واعتبر دفاعه بشأن الحصول على هذا التوقيع بطريق الغش غير منتج فإنه يكون دفاعه بشأن الحصول على هذا التوقيع بطريق الغش غير منتج فإنه يكون قد شابه القصور والإخلال محق الدفاع عا يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن دعوى صحه التوقيع ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما شرعت ليطمئن من بيده سند عرفي على آخر إلى أن التوقيع الثابت لهذا السند توقيع صحيح ولن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع في هذه الصحة ، وإذ كان النوقيع على بياض هو توقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات التي ستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية ، وكان إدعاء تغير الحقيقة فها ممن إستؤمن علمها نوع من خيانة الأمانة منى كان من وقعها قد سلمها إختياراً ، إلا أنه إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل علمها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسلم الاختيارى فعندثذ يكون تغيىر الحقيقة فها تزوير ويعتبر التوقيع نفسه غر صحيح . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الأوراق أن الطاعن إدعى تزوير الإقرار على سند من أن توقيعه الثابت عليه قد حصل عليه المطعون ضده الحامس منه على بياض محجة إنهاء إجراءات التنازل عن الأرض التي بستأجرها الطاعن منه . فقام بتسليمه إلى مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول متواطأ معها والتي قامت بملء بياناته على خلاف الحقيقة بطريق الغش بما مفاده أن الطاعن لم يسلم السند الذى وقع عليه على بياض بإختياره إلىها ، فإن الواقعة لهذه الصورة تعتبر تزويراً وبالتالى بجعل التوقيع غير صحيح ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ضرب صفحاً عن هذا الدفاع بما أورده من أنه غبر منتج فى دعوى صحة التوقيع والتى قوامها التوقيع دون سواه مع أنه دفاع جوهرى لو أن المحكمة محصته لجاز أن يتغر به وجه الرأى في الدعوى ، قد شابه القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه . ولما كان الحسكم الصادر في الاستثناف رقم ٥٢١ س ٣٢ ق قد تأسس قضاؤه ــ وعلى ما ببين من مدوناته – على مَا حكم به فى الاستثناف رقم ١٨٨ س ٢٤ ق المشار إليه والذى خلصت المحكمة إلى نقضه فإن لازم ذلك ــ وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ . من قانون المرافعات وجوب نقض الحكم الصادر فى الاستثناف رقم ٥٢١ لسنة ٣٢ ق:

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحمد ضيا^ء عبد الرازق تأثب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن تأثب رئيس المحـكمة ، طلعت أمين صسـادق ، محمــد عبد القادر معبر وعبد العال ا**لسمان •**

(94)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « العاملون بشركات القطاع العام : ترقية » •

ترقية العاملين بشركات القطاع العام • اتعامها لوظيفة تالية مباشرة للوظيفة المرقى منها . مع توافر شروط شفلها فيمن يرشح اليها • م ٣٣ • ٣٣ ق 28 لسنة ١٩٧٨ •

يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ والمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بشركات القطاع العام على أن ترقية العاملين بشركات القطاع العام تم لوظيفة تالية مباشرة للوظيفة المرقى مها في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إلها تتوافر فيمن يرشح إلها إشراطات شغلها.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستو فى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٥٣ السنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر بترقية زملائه المشار إليهم بالصحيفة وإعتبار أقدميته في المستوى الثاني راجعة إلى ١٩٨٠/٥/٣ وترقبته إعتباراً من هذا التناريخ مم ما يترتب على

ذلك من فروق مالية وقال بياناً لدعواه إنه النحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها بمؤهل دبلوم تجارة سنة ١٩٦٣ وتدرج فى الترقية حتى الدرجة السابعة فى ١٩٧٥/٣/١ وإذ رفضت المطعون ضدها ترقيته إلى المستوى الثانى مع من يتساوون معه فى الأقدمية ومع من هم أحدث منه فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان قضت المحكمة بندب خير — وبعد أن قدم تقريره حكمت بأحقية الطاعن فى الترقية إلى الدرجة الثانية إعتباراً من ١٩٨٠/٥/١ ومبسلغ معرف ما يستجد — استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف خلاف ما يستجد — استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، عرض بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، عرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جاسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى بهما الطاعن على الحسكم المطعون فيه محالفة القانون والحطأ في تطبيقه ويقول بياناً لذلك أن الحكم أسس قضاءه على أن وظيفته ودرجة كفايته في السنين السابقتين على الرقية تختلفان عن وظيفة ودرجة كفاية المقارن بهم في حين أن الثابت من قرار رئيس مجاس إدارة الشركة الصادر في ١٩٧٣/١٢/٣١ الذي إستند إليه الحكم في قضائه أن هذا القرار تصمن شغل إثنين من زملاته المقارن بهم لوظيفة محاسب مبتدى ولا أنه لم يتضمن ثالثهم وإذ كانت أقدميته سابقة على أقدمية الأخير فإن حقه الرقية بالمقارنة به يظل قائماً بالنسبة لههذا إلى أنه لا مجال لمقارنة درجات الكفاية مي كانت الرقية بالأقدمية وإذ كان الثابت من تقرير الجبر المقدم في الدعوى أنه والمقارن بهم كانوا عندإجراء الرقية بشغلون الدرجة الثائنة في السابقة مباشرة الوظيفة المرق إليها في الدرجة والمحموعة النوعية التي تنتمي إلها السابقة مباشرة الموظيفة المرق إليها في الدرجة والمحموعة المؤلفة المرقعة بدرجة ممتازينها لا مجال المذا الشرط إلا في حالة وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى انه يشرط في الرقية بالأقدمية أن تكون تقرير كفاية المرشح للترقية بدرجة ممتازينها لا مجال المذا الشرط إلا في حالة وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى الدرجة عالرقية المرشح المذا الشرط إلا في حالة وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى الهوري كفاية المرشح للترقية بدرجة ممتازينها لا مجال المذا الشرط إلا في حالة وقادر كفاية المرشح للترقية بدرجة ممتازينها لا مجال المذا الشرط إلا في حالة

الترقية بالإختيار فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ه

وحيث إن هذا النعي في غبر محله ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن همع مراعاة إستيفاء العامل الإشتر اطات شغل الوظيفة المرق إلها تكون الترقية إلَها من الوظيفة الى تسبقها مباشرة في الدرجة والمحموعة النوعية التي تنتمي إلَيها، وفي المادة ٣٣ على أن وم ع مراعاة حكم المادة ١٢ من هذا القانون تكون الرُّقية إلى وظائف الدرجة الأُولى فما فوقها بالإختيار ويستهدى في ذلك مما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالإختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرافق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حده على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويشترط في ذلك أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في تقــدير الكفاية عن السنتين الأخرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز السنوات السابقة علىهما مباشرة وذلك مم التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية، يدل على أن ترقية العاملين بشركات القطاع العام تتم لوظيفة تالية مباشرة للوظيفه المرقى منها فى الدرجة والمحموعة النوعية التي تنتمي إليها تتوافر فيمن يرشح إليها إشتراطات شغلها ــ وإذكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن الشركة المستأنفة قدمت مذكرة بدفاعها – دون فها ما جاء بصحيفة إستثنافهـا من دفاع وطلبات ومن حيث أن الشركة المستأنفة قدمت أمام محكمة أول درجة ما يفيد ترقيسة المستأنف عليه إلى الفئة الثامنة بالأقدمية في وظيفة كاتب ثاني إعتباراً مسن ١٩٧١/٦/٣٠ كما قدمت قرار رئيس مجلس إدارتها الصادر في ١٢/٣١ /٣٧ الذي تضمن شغل كل من ... و ... و لوظيفة محاسب مبتدىء بالإدارة العامة للشئون المالية ومن ثم بين صحة ما أورده المستأنف بصفته في صحيفة إستتنافه فى أن المستأنف يشغل وظيفة تختلف عن وظيفة المستشهد بهم مما مفاده أن الحكم أقام قضاءه على إختلاف المحموعة النوعية الني ينتمي إلىها الطاعن عن تلك التى ينتمى إليها المقارن مهم وإذكانت عبارات الحكم سالفة البيان تفيد أن حالة المقارن به الثالث كانت تحت نظر المحكمة عند القضاء فى الدعوى برفضها بدلالة إستخدامها لصيغة الجمع وإن لم يذكر اسم المقارن به الثالث صراحة بأسباسها – لما كان ذلك وكان الحكم قد الترم النظر المتقدم وأقام قضاءه على ما هو كاف لحمله فإن النمى على ما إستطرد إليه تزيداً بشأن تقارير الكفاية يكون غير متبع.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / الدكتور متصور وجيه ثاقب رئيس المحكمة وُضُونِهُ السَّادة المستشارين / محمد فؤاد مدر ثائب رئيس المحكمة ، فهمي الخياط ، كمال نافع و مجمدعمياح ،

(95)

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ القضائية :

محكمة الموضوع « مسائل الواقع : في العقود » • نقض « سلطة محكمة الثقف » • ايجار _ « ايجار الأماكن : احتجاز آكثر من سكن » • `

تعصين فهم الواقع فى الدعوى والتعرف على قصد المتعاقدين • من سلطة معكمة الموضوع • متى أقام قضاء على ما يكفى لحلمه • (مثال بشأن ادماج شقتين فى عقار واحد وعدم اعتباره احتجاز اكثر من مسكن) •

تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على حقيقة ما عناه المتعاقدان في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ولا مخضع فيه لرقابة محكة النقض متى أقام قضاء على ما يكني لحمله ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه على ما إستخلصه ... في حدود سلطته التقديرية - من أن المطعون ضده قضائه على ما إستخلصه ... في حدود سلطته التقديرية - من أن المطعون ضده ١٣ المؤجر تين له في تاريخ واحد هو ١٩٨٦/٨/١٣ وفقدت كل منهما ذاتيتها كمسكن مستقل وصارة مسكناً واحداً مناسباً كما حدث في بعض شقق العقار المؤخري وتم ذلك بفعل المقاول الذي قام بأعمال البناء وتحت إشراف زوج شقيقها المهندس الذي أشرف على البناء حسبا تبين من المحضر رقم الذي حروه المطعون ضده لتسجيل هذه الوقائع بعد أن أقامت الطاعنة دعواها الراهنة وخلص من ذلك إلى إنتفاء شرط تعدد المساكن المحتجزة بالمخالفة لنص المادة ٨/١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٩٧ وإذكان هذا الاستخلاص سائعاً وله أصله الثابت في الأوراق فإن النعى عليه بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلا ووضوعياً

الحكمة

بَعْد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعّد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ فى أنّ الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨١٢ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة على المطعون ضده بطلب الحسكم ببطلان عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٦/٨/١٣ الحاص بالشقة رقم ١٣ من عقارُها المبين بالصحيَّة وإخلامًها وتسليمها إلىها وقالت بياناً لذلك أنه نموجب عقدى إنجار مؤرخين ١٣/٨/١٣ استأجر المطعون ضده الشقتان رقمي ١٢ ، ١٣ من ذَّلُكُ العقار بقصد إستعالها مسكناً خاصاً له ونفذ الـهَدُّ وتسليم انشقتين ومن ثم صار محتجزاً لسكناه أكثر من مسكن في البلد الواحد بالمخالفة لنصالمادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ لحسق العقد المحرر عن الشقة رقم ١٣ بطلان يتعلق بالنظام العام فقد أقامت الدعوى بطلباتها ، وبتاريخ ٢٦/٦/٢٦ حكمت المحكمة بإخلاء المطعون ضده من الشقة رقم ١٣ المبينة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٨/١٣ ، إستأنف المطعون ضده هذا ألحكم بالإستثناف رقم ٤٩٠٤ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٦ حكمت المحكمة ؛إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين تنعى سهما الطاعنة على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن العلاقة الإجارية وردت على وحدتين مستقلتين على ما أثبتته الأدلة والمستندات التى قدمها وإذ ذهب الحكم المطعون فيه رداً على ذلك بأن العين تعتبر وحدة واحدة على ما إستخلصه من أنها عرضت على المطعون ضده تأجر الشقة رقم ١٣

ما يعد إجازة لعقد إبجار هذه الشقة وأن الثابت من الشكوى الإدارى رقم \$٧٥ سنة ١٩٧٩ إدارى مصر الجديدة أن العين المؤجرة وحدة واحدة أنه يكون فضلا عما شابه من محالفة القانون لأن هذه الاجازة لا تصحح العقد الباطل ، قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى إذ الثابت أن وكيلها هو الذى تعاقد مع المطعون ضده وأنها لم تواجه بالشكوى التى إستدل بها الحكم فى قضائه والتى أصطنعت خدمة للدعوى مما يعيبه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والتعرف على حقيقة ما عناه المتعاقدان فى العقد هو مما يدخل فى سلطة قاضى المرضوع ولا مخضع فيه لرقابة محكة النقض مى أقام قضاءه على ما يستخلصه ما يكنى لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستخلصه وفى حدود سلطته التقديرية – من أن المطعون ضده لا محتجز فى عقار الطاعنه سوى مسكناً واحداً بعد أن أدمجت الشقتان رقمى ١٢ ، ١٣ المؤجرتين له فى تاريخ واحد هو ١٩٧٦/٨/١٣ وفقدت كل منهما ذاتيها كمسكن مستقل وصارتا مسكنا واحداً مناسباً كها حدث فى بعض شقق العقار الأخرى وتم ذلك بفعل المقاول الذى قام بأعمال البناء وتحت إشراف زوج شقيقها المهندس مصر الجديدة الذى حرره المطعون ضده لتسجيل هذه الوقائع بعد أن أقامت مصر الجديدة الذى حرره المطعون ضده لتسجيل هذه الوقائع بعد أن أقامت الطاعنة دعواها الراهنه وخلص من ذلك إلى إنتفاء شرط تعدد المساكن المحتجزة بالمخالفة لنص المادة ١٨/١ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ وإذ كان هسذا الا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكة النقض .

ولمسا تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى كالهد وثيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد طعرم وزكى المصرى كاثبي وثيس المحكمة ، متر توقيق ، وعيد المتعم ابراهيم ·

(90)

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) قوة الأمر القضى · حكم « حجية الحكم » ·

اكتساب القضاء النهائي قوة الامر المقضى • شرطه • ما لم تنظر فيه المحكمة بالغمل لايمكن أن يكون موضوعا ليجكم يحوز قوة الامر المقضى •

(۲ ، ۲) شركات « الشركة الفعلية » .

 (۲) الشركة الباطلة لمدم شهر ونشر عقدما • اعتبارها قائمة فعلا فيما بين الشركاء فر
 الفترة من تكوينها الى طلب البطلان • م ١٥ ، ٥٤ من قانون التجارة • شرطه • أن تكون ملم الشركة قد باشرت بعض اعدالها قعلا •

(٣) بطلان عقد الشركة لعدم شهور ونشره • ثيوت انها لم تباشر نشاطها الذى تكونت من أجله • مؤداد • رجمية أثر عام المبطلان قيما بين الشركاء وعودتهم الى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد واسترداد كل منهم حصته التى قدمها سواء كانت تقدا أو عينا •

السلماكان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيا ثار بن الحصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصورة صريحة أو ضمنية حتمية فما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم بحوز قوة الأمر المقضى :

٧ - مؤدى المواد ٨٤ ، ٩٥ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٥ من قانون التجارة أن المشرع حيبا إعتبر الشركة باطلة - لعدم شهر ونشر عقدها - قائمة فعلا فيا بنن الشركاء في الفترة من تكويها إلى طلب البطلان ، قد إشترط أن تكون هذه الشركةقد باشرت بعض أعملها فعلا بأن إكتسبت حقوقاً والترمت بتعهدات ، وذلك حتى بمكن القول بوجود كيان لها في الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العمليات المشركة فلا ينفرد بنتائجها من أربح أو خسارة من ذلك إلى تصفية العمليات المشركة فلا ينفرد بنتائجها من أربح أو خسارة ...

احدهم دون الباقين وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية ، أما إذا كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها – لعدم إنخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها – ولم تكن قد زاولت أي عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لهساكيان في الواقع في الفسترة السابقة لطسلب البطلان ولا يمكن بداهة إعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعي للسطلان منتفة في هذه الحالة .

٣ - إذكان الثابت من تقرير المصنى المودع مملف الطعن أن الشركة محل النزاع لم تباشر نشاطها الذى تكونت من أجله ، وكان إسهلاك بعض رأس مالها في تأثيث مقرها وسداد أجرته لا يعنى أنها باشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشره شركة فعلية ولذلك يكون لهذا البطلان أثر رجعى - فيا بن نشركاء - فيعود هؤلاء إلى الحالة التي كانوا علبا قبل التعاقد ويستردكل مهم حصته التي قدمها سواء كانت نقسداً أو عيناً .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٢٩٦٦ لينة ١٩٧٩ أبيانياء الجريكم بإلغاء الأمر الصادر من رئيس محكمة جنوبالقاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ بيع الشقة المبينة بالصحيفة مع ما يترتب على ذلك من آثار وبياناً لملك قال

أنه إستصدر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠ حكماً في الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة ببطلان عقد الشركة التي كانت بينه وبن الطاعنين لعدم شهر ونشر ذلك العقد وبتعين المطعون ضده الثانى مصفياً وبتاريخ ١٠/٥/١٩٧ إستصدر الأخبر أمراً من رئيس المحكمة ببيع الشقة مقر الشركة. وإذكانت تلك الشقة حصته في رأس مال تلك الشركة وكانت الشركة لم تباشر نشاطها منذ تكوينها فإن من حقه إسترداد الشقة كأثر من آثار طلان عقد الشركة وبعد أن قر رتمحكمة أول درجة ضم هذه اندعوى إلى الدعوى رقم ٩٩٥ اسنة ١٩٧٧ تجارى كلي جنوب القاهرة قضت بتاريخ ١٩٨٠/١/٣ (أولا) في الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجاري كلي جنوب القاهرة بإعباد محضر مزاد بيع الشقة وبتسليمها لمن رسي مزاد بيعهاعليه (ثانياً) برفض الدعوى رقم ۲۹۲ لسنة ۱۹۷۹ تجاری کلی جنوب القاهرة . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستشاف رقم ٤٥ لسنة ٩٧ ق وبتاريخ ٩٩٨٠/٤/٣٠ قضت محكمة إستثناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١/٣ وبإلغاء محضر مزاد بيع الشقة وأمر البيع الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ وبأحقية المطعون ضده الأولُّ للشقة طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه محالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون أنه لمساكان نطاق تصفية الشركة قد تحدد تموجب الحكم الصادر بين نفس الحصوم بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠ تجارى كلى جنوب ألقاهرة وكان هذا الحكم فيا قضى به فى هذا الخصوص قد حاز قوة الأمر المقضى لعدم إستثنافه فإنه ماكان مجوز للمطعون ضده الأول أن ينازع من جديد فى المدعوى رقم ٢٩٦٠ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة فى نطاق تصفية الشركة ومدى دخول مقرها فى هذا النطاق ، لأن هذه المسألة سبق الفصل فيا بالحكم المشار إليه وإذ سايره الحكم المطون فيه فى إعادة مناقشها الفصل فيا بالحكم المشار إليه وإذ سايره الحكم المطون فيه فى إعادة مناقشها الفصل فيا بالحكم المشار إليه وإذ سايره الحكم المطون فيه فى إعادة مناقشها

والقضاء على خلافها بإلغاء أمر البيع وإستحقاق المطعون ضده الأول الشقة مقر الشركة فإنه يكون قد خالف القانون :

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القضاء الهائى لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيا ثار بين الحصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصورة صريحة أو ضمنية حتمية فيا لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠ في الدعوى رقم ١٩٤٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة أنها خلت مما يفيد طرح مسألة أحقية المطعون ضده الأول للشقة مقر الشركة على المحكمة أو إنها كانت موضوعاً لحكمها المذكور ، فإذ لا يحوز قوة الأمر المقضى في الذراع المطروح ، وإذ الزم الحكم المطعون فيه ذلك فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس با

وحيث إن الطاعن ينعون بالسبين الأول والثانى على الحكم المطعون المبدئ المناف الله الحكم المطعون المبدئ القانون والحطأ في فهم الواقع وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم جعل لبطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره أثر أرجعياً فيا بن الشركاء طبقاً للقواعد العامة في القانون المدنى إستناداً إلى أنه لم يتخلف عن البطلان في هذه الحسالة شركة فعلية إذ لم يثبت أمها باشرت نشاطها منذ تكويها ورتب على ذلك إعادة الشركاء إلى المطعون ضده الأول بإعتبارها الحصة التي كان قدمها في رأس مالها في حن أن بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحن ميعاد إنقضائها ولذلك فليس له طبقاً لأحكام قانون التجارة من أثر في بن الشركاء إلا من وقت القضاء به عا يترتب عليه أن يظل عقد الشركة في بن الشركاء إلا من وقت القضاء به عا يترتب عليه أن يظل عقد الشركة رغم بطلانه منظا لحقوق الشركاء بإعتبار الشركة في هذه الحالة منذ تكويها إلى الحكم ببطلان عقدها سفركة فعلية حتى ولو لم تياشر نشاطها . ولماكان الثابت بعقد الشركة أن حصة المطعون ضده الأول في رأس مالها هي حصة نقدية بعد المؤرخة والمنتاذ المناث وتليفون وكانت بعد المناف وتليفون وكانت

هذه الحصة بمجرد تقسديمها قد أصبحت مالا مشتركا للشركاء يتقاسمونه عند التصفية ومن ثم فإن الحسكم المطعون ضده الأحول في رأن حصة المطعون ضده الأول في رأس مال الشركة هي الشقة محل النزاع – وجعل لبطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره أثراً رجعياً وإشترط للأخذبفكرة الشركة الفعلية في هذه الحالة أن تكون قد باشرت نشاطاً فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان المشرع بعد أن تناول في المواد ٤٨ ، ٩٩ ، ٥٠ من قانون التجارة بيان إجراءات شهر ونشر عقد شركة التضامن أو شركة التوصية وقرر في المادة ٥١ من ذات القانون جز اء البطلان على عدم إستيفاء هذه الإجراءات نص في المادة ٥٤ على أنه ﴿ إِذَا حَسَكُمُ بالبطلانُ يتبع في تسوية حقرق الشركاء في الأعمــــال التي حصلت قبل طلبه نص المشارطة التي حكم ببطلانها ». وكان مؤدى ذلك أن المشرع ـ حينا إعتبر الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها قائمة فعلا فيما بنن الشركاء في الفترة من تكويمًا إلى طلب البطلان قد إشرط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا بأن أكتسبت حقوقا والتزمت بتعهدات وذلك حتى ممكن القول بوجود كيان لها من الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العملياتِ المشتركةِ فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقين . وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية أما إذاكانت الشركة لم يبدأ فى تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها لعدم إتخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها ولم تكن قد زاولت أى عمل ٰ من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لهاكيان فى الواقع فى الفررة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة إعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطلان منتفية في هــــذه الحالة . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير المصنى المودع بملف الطعن أن الشركة محل النزاع لم تباشر نشاطها الذى تكونت من أجله وكان إستبلاك بعض رأس مالها في تُأثيث مقرها وسداد أجرته لا يعني أنها باشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشرمــ شركة فعليةـــوالمالك يكون لهذا البطلان أثر رجمى فيما بين الشركاء فيعود هؤلاء إلى الحالة التي

كانوا علمه قبل التعاقد ويستر دكل مهم حصته التي قدمها سواء كانت نقدة أو عيناً ولما كان الثابت بصورة عقد الشركة المرفق أن حصة المطيون ضفه الأول في رأس مال الشركة كانت الشقة التي تنازل عبه لتكون مقراً لحساءً. وكان تقييمها بالنقود في هذا العقد لا يغرمن طبيعها وأنها كانت عينية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقيته لها لا يكون قد خالف القسائون أو أخطأ في فهم الواقع ويكون النعى عليه عما ورد بسببي الطعن على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعون بالسب الرابع على الحاكم المطعون فيه خالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أنه لما كانت طلبات المطعون ضده الأول قد تحددت في الدعوى رقم ٢٩٦٦ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة في طلب الناء الأمر الولائي الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ببيع الشقة مقسر الشركة مع ما يترتب على ذلك من آثار . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أجابه إلى هذا انطلب قضى له عمداً وعن إدراك بأحقيته لهذه الشقة فإنه يكون قد قضى له بشيء لم يشله .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه لما كان المطعون ضده الأول والمطلب فى الدعوى رقم ٢٩٦٦ لسنة ١٩٧٩ بجارى كلى جنوب القاهرة الغم الولائى الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ببيع الشقة مقسر الشركة قد إستند فى ذلك إلى حقه فى إستردادها كأثر من آثار الحسكم له من قسبل ببطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره ومن ثم فإن مسألة أحقيته لتلك الشقة تعتبر فى هذه الحالة داخلة ضمناً فى طلبه الغاء الأمر ببيعها وإذ عسرض الحكم المطعون فيه لها وقضى بها بصفة صريحة فى منطوقه فإنه لا يكون قد خرج عن نطاق الطلبات المعروضة عله فى الدعوى ويضحى النعى عليه بأنه قضى عالم يطلبه الخصوم على غير أساس.

وحيث إنه لما تقسدم يتعنن رفض الطعن.

ُجِلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٧َ

بريّاسة السّيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السّسادة المستمارين / محمد طعوم وذكى المصرى نائبي رئيس المحكمة ، مندٍ توفيق وعبد المنم ابراهيم ،

(99)

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ القضائية :

نقل بحرى • دعوى « سقوط الدعوى » • معاهدات • نظام عام •

انطبان معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها او للانفاق فى سند الشحن على خفسسُوعه لها * أثره * سريان أحكام هذه المعاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الاجراءات واستبعاد أحكام المسادتين ٢٧٤، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى * علمة ذلك .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكة أن معاهدة بروكسل الدولية في سندات الشحن المؤرخه ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ وقد أصبحت تشريعاً نافذ المفعول في مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ وإن توافر شروط إطباقها المنصوص عليها في مادتها العاشرة يؤدى إلى إستبعاد تطبيق المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المتعلقتين بالإجراءات عيث تكون دعوى المسئولية قبل الناقل مقبولة إذا رفعت قبل مضى المدة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة وهي سنة من تاريخ تسليم البضاءة ، أو من التاريخ الذي ينبغي تسليمها فيه وكان من الجائز لطرفي عقد النقل إذا كان سند الشجن لا مخضع للمعاهدة وكان من الجائز لطرفي عقد النقل إذا كان سند الشجن لا مخضع للمعاهدة سواء طبقاً للشروطها أو للإتفاق في سند الشحن على خضوعه لحسا فإن أجكام المعاهدة وحدها تنظيق سواء ما تعلق مها بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة بالإجراءات ، وهو ما يؤدى دائماً إلى استبعاد أحكام الملادتين ٢٧٤ ، ٢٧٤ من قانون التجارة البحري ذلك أن الأحكام المادتين ٢٧٤ عن ٢٧٤ من قانون التجارة البحري ذلك أن الأحكام المادت في هاتين لمادتين ٢٧٠ عن ٢٧٤ من قانون التجارة البحري ذلك أن الأحكام المادتين ٢٧٤ عن ٢٧٤ من قانون التجارة البحري ذلك أن الأحكام المادتين على تحضوعه في المتحدين ٢٠٤٠ م ٢٧٤ من قانون التجارة البحري ذلك أن الأحكام المادرة في هاتين لمادتين ٢٧٠ عن ٢٧٥ من قانون التجارة البحري ذلك أن الأحكام المادرة في هاتين لمادتين وحول

ماجرى به قضاء المحكمة وانكانت لهـــا صفة الإجراءات إلا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرفى العقد الاتفاقءلمي إستبعادها وإعمال الإجراءات والمواعيد الواردة مماهدة بروكسل .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مدنی جزئی میناء بور سعید ــ والتی قیدت فیما بعد برقم ٤٩ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى بور سعيد على الشركة المطعون ضدها وإنهت إلى طلب الحسكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٩٥١٥٫٦٠٠ ج وفوائده القانونية ، وقالت بياناً لذلك أنها قامت بالتأمن على رسالة سكر إستوردتها شركة التجارة عير البحار من البرازيل على السفينة (نيو كرست) التابعة للشركة المطعون ضدها ــ التي وصلت ميناء بور سعيد في ١٩٧٨/٩/٢٨ ، ولدى إستلام الرسالة تبين أن بها عجز وتلف تقدر قيمته بالمبلغ المطالب به ، وإذ أحالت المستوردة كافة حقوقها عن الواقعة للطاعنة بموجب حوالة حتى فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة . دفعت الشركة الناقلة بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٨٠/٣/٢٩ بقبول هذا الدفع . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستثناف رقم ٧٨ لسنة ٢١ ق تجارى أمام محكمة إستثناف الإسماعيلية ــ مأمورية بور سعيد الى قضت في ١٩٨٢/١/١٩ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هــــــذا الحــــكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النّزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنمى بالوجه الثانى من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وبياناً لذلك تقول أنه لما كانت أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى لا تتصل بالنظام العام فيجوز الاتفاق على محالفها ، وكان الثابت من سند شحن رسالة النزاع إتفاق طرفيه على تطبيق أحكام معاهدة بروكسل لسندات الشحن والتي أصبحت تشريعاً نافذاً عصر ، وهو ما يوجب إعمال جميع قواعدها سواء أمها الإجرائية أو الموضوعية وبالتالى إستبعاد تطبيق المواعد والإجراءات المنصوص عليها في هاتين المادتين ، وإذ جرى الحكم في قضائه على إهدار ما إتفق عليه في هذا السند مقولة إنه ينصرف إلى القواعد الموضوعية دون الإجرائية ، ورتب على ذلك تأييده قضاء الحسكم المستأنف بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادتين المندون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معاهدة بروكسل الدولية في شأن سندات الشحن المؤرخة ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٤ وقد أصبحت تشريعاً نافذ المفعول في مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ ، فإن توافر شروط إنطباقها المنصوص عليها في ماديها العاشرة يؤدى إلى إستبعاد تطبيق المادتين ٢٧٤ ، المنصوص عليها في ماديها الماشولية قبل الناقل مقبولة إذا رفعت قبل مضى المدة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة المثالثة من تلك المعاهدة وهي سنه من تاريخ تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي ينبغي تسليمها فيه ، وكان من الجائز لطرفي عقد الشفاع إذا كان سند الشحن لا مخضع للمعاهدة – طبقاً للشروط التي أوردتها النقل إذا كان سند الشحن لا مخضع للمعاهدة – طبقاً للشروط التي أوردتها

المادة العاشرة مبا – أن يتفقا فيه على خضوعه لها بتضمينه شرط وبار امونت ، فإن مفاد ذلك أنه كلا إنطبقت المعاهدة سواء لتوافر شروطها أو للإتفاق في سند الشحن على خضوعه لها فإن أحكام المعاهدة وحدها هي التي تنظبق سواء ما تعلق مبا بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة بالإجراءات ، وهو ما يؤدى دائماً إلى استبعاد أحكام المادتين ٢٧٥ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى ، ذلك أن الأحكام الواردة في هاتين المادتين – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – وإن كانت لها صفة الإجراءات إلا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرفي العقد الاتفاق على استبعادها وإعمال الإجراءات والمواعيد الوادة معاهدة بروكسل . لما كان ذلك وكان الثابت من سند الشحن اتفاق طرفيه على خضوعه لأحكام المعاهدة بتضمينه شرط « بارامونت » ، وهمو طرفيه على خضوعه لأحكام المعاهدة بتضمينه شرط « بارامونت » ، وهمو ما تحسكت به الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع ، فإن أحكامها تكون هي الواجبة التطبيق ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قمل خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عما يوجب نقضه .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ۲۶ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشاد / يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعفـــوية الســــاوة المستشارين / جرجس اسيجق نائب رئيس المحكمة ، د· رفعت عبد المجيد ، السيد الســـنياطي و محمد وليد الجارحي ·

(94)

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) اثبات « طرق الاثبات : القرائن » · محكمة الموضوع · صورية ·

التفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى ٧ لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية أخرى ٠ استقلال قاض الموضوع بتقسدير مند القرائن ٠ مند القرائن ٠ مند القرائن ٠

٢١) عقد ٠ صورية ٠ أرث ٠ وصية ؛ خلف ٠

حق دالتي المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالمقد الطبقي طبقاً لاحكام الصورية م ٢٤٤ هدفي - تقدمه على حق الوارث الذي يعطن على بالمقد الطبقية على وصية - علة ذلك - الوارث يستمد حقه من تواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقي - عدم اعتباره من ذوى الشمسان الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقاً لها - مؤداه - عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارت -

۱ - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص علمها فى المادة ٩٩٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا بحول دون استنباط إضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية ، وتقدير الأدلة والقرائن هو مما يستقل به قاضى الموضوع .

٧ -- نظم المشرع بنص المادتين ٢٤٤ ، ٢٤٥ من القانون المدني أحكام الصورية سواء فيا بين المتعاقدين والحلف العام أو فيا بينهما وبين دائنهم والحلف الحاص ، أو فيا بين هؤلاء الأخيرين ، وإذ كان حق دائى المتعاقدين والحلف الحاص في النسك بالعقد الظاهر طبقاً لهذه الأحكام هو حق استثنائي.

مقرر لهؤلاء وأو لئك فى مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي و ذلك على خلاف القواعد العامة _ إذ يستمد من عقد لا وجود له قانوناً _فيحين أن حتى الوارث الذى يطعن على تصرف مورثه بأنه يخيى وصية هو حتى أصلى يستمده من قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام وتجعل واقعة وفاة المورث سبباً مستقلا لكسب الملكية ، ولا يستمده من المورث ولا من العقد الحقيقي ، ومن ثم لا يعد هذا الوارث طرفاً فى أية علاقة من تلك التي تنظمها أحكام الصورية المشار إليها ، ولا يعتبر لذلك من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ سالفة الذكر وهم دائنو المتعاقدين والحلف الخاص _ فلا يقبل من هؤلاء وأولئك انهسك بالعقد الظاهر فى مواجهة حقه فى هذا الشأن .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاتع - على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ١١٧٥ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى
شين الكوم على الطاعين الأولين بطلب الحكم بتثبيت ملكيها لحصة ميراثية
مقدارها التمن في نصف المنزل وقطعة الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة . وقالت
شرحاً لدعواها إن زوجها المرحوم توفى بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٢ عها
وعن ولديه الطاعين الأولين ، ولما كانت تستحق النمن فى تركته المشار إلها
فقد أقامت دعواها بالطلبات السائفة . كما أقام الطاعن الثالث الدعوى ١٩٧٣/٩
سنة ١٩٧٤ مدنى كلى شين الكوم على الطاعين الأولين بطلب الحكم بصحة

ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٧/٨ المتضمن بيعهما له ٣٥٧ مترآ مربعاً من قطعة الأرض المشار إلها التي قررا أنها آلت إلهما بطريق الشراء من والدهما بعقدی بیع مؤرخین ۱۹۷۲/۲/۲۷ وأنهما استصدرا ضده حکماً بصحبهما ونفاذهما في الدعوى ٣٥٣١ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلي شبن الكوم ــ تدخلت المطعون ضدها في هذه الدعوى ودفعت بصورية هذين العقدين صورية نسبية بطريق التستر لكونهما يشملان كل ما كان علكه زوجها ويستهدفان حرمانها من حقهـا في الارث . ومحكمـة أول درجـة ضمت الدعوبين وندبت في ١٩٧٥/٤/٧ خبراً لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٧/٤/٤ بإحالتهما إلى التحقيق لإثبات ونني تلك الصورية وبعد سهاع الشهود حكمت في ١٩٧٨/٢/٢٠ برفض طلبات المطعون ضـدها فى الدعويين وبصحة ونفاذ عقد شراء الطاعن الثالث . استأنفت المطعونضدها هذا الحكم بالاستثناف ١٥١ لسنة ١١ ق طنطا . وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ قضت محكمة الاستثناف بإلغاء الحسكم المستأنف وبإجابة المطعون ضدها إلى طلباتها وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٧/٨ بالنسبة لمساحة ٩٢٣ و ٢١٨ متراً مربعاً لقاء ما يقابلها من الثمن . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة ــ فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد من وجهين حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك أنه أقام قضاء على صورية عقدى البيع المؤرخين بتوافر شروط القرينة المنصوص علمها في المادة ٩١٧ من القانون المدنى وأهدر دلالة أقوال الشهود والأحكام الثلاثة الصادرة بصحة ونفاذ هذين العقدين وبإلزام المورث بأن يؤدى للطاعنين الأولين أجرة الشقة والدكان موضوع الدعوى والى تفيد أنهما كانا محوزان أعيان النزاع في حياته وتؤكد جدية وتنجيز العقدين المشادين المقادين المقادين المقدين الموسوع الم

وحيث إن هذا النعى غىر مقبول ذلك أن انتفاء شروط القرينة القسانونية المنصوص علمها فى المــادة ٩١٧ من القانون المدنى ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا محول دون استنباط إضافة النصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية ، وإذ كان تقدير الأدلة والقرائن والموازنة والترجيح بينها هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقدى البيع المؤرخين ١٩٧٢/٢/٢٧ كاناً مضافين إلى ما بعد الموت وقصد بهما الإيصاء واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته من أنه « ليس من المقبول عقلا أن يقوم المورث ببيع كلّ ما مملك دفعة واحدة وفى تاريخ واحد دون مىرر ثم يقوم باستشجار شقة يسكنها فى ملكه الذى باعه ثم يقوم الآبناءالمشترون عقاضاته عن الأجـرة المتأخرة عليـه وهو يقيم معهم فى الإسكندرية حيث . يقيمون إلى أن توفى بها ودون علم زوجته التي تقيم بذات المنزل حتى الآن وأن المحكمة تستشف من أحكام المطالبة بالأجرة المقدمة من المستأنف علمهما الأولىن الكيد للمستأنفة بوصفها زوجة أبهم وإخفاء معالم الصورية إذ أن هذا المسلك غير مألوف بين أبناء المورث أثناء مرضه إلى أن توفى حيث يقيمــون فليس هذاً موقف المتخاصمين، وأن الثابت من عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٢/٢٧ الخاص بالمنزل أنه قد أشير فيه إلى أن الثمن قد دفع من المشترين حسب الفريضة الشرعية للذكر ضعف الأنثى بما يشير إلى أن المورث قصد الإيصاء ولم يقصد البيع ، وأن الثابت من تقـرير الخبر المقـدم لمحكمة أول درجة ومن أقوال شاهدى المستأنفة التى تطمئن إلها المحكمة أن المورث كان محتفظ بالحيازة وحق الانتفاع بالأعيان المبيعة حتى وفاته ، وأن المستأنفة قد خلَّفته في ذلك بعد مماته وحتى الآن بالنسبة للمنزل ، وأن المستأنف عليهما الأولن فقيران ولا بمكنهما دفع ثمن الأعيان المبيعة خصوصاً وأن الثمن فوَّق طاقتهماً » ، وإذ كان هـذا الذَّى أقام الحكم قضاءه عليه سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أبر يؤدى إلى النتيجة التي انهي إليها فإن ما يشره الطاعنون في هذا الحصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيًا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ولا يغبر _ُمن ذلك ما تزيد فيه الحكم من القول بتوافر القرينة القانونية المنصوص علمهــا ف المسادة ٩١٧ من القانون المدنى متى كانت سائر الأسباب كافية لحمل قضائه ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى أن الطاعن الثالث تمسك فى دفاعه بأنه اشترى من مشترين ظاهرين قضى بصحة ونفاذ عقدسما فإذا تبين أن هنين المقدين يستران وصية فمن حقه طبقاً للمادة ٢٤٤ من القانون المدنى التمسك بالمقدين الظاهرين باعتباره من الغير حسى النية وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى فشابه بذلك قصور فى التسبيب مبطل له .

وحيث إن هذا النعي بدوره غر مقبول ، ذلك أن مؤدى النص في المادة ٢٢٤ من القانون المدنى على أنه ﴿ إِذَا أَبْرُمْ عَقَدْ صُورَى فَلَدَائْنِي المُتَعَاقَدِينَ وللخلف الحاص متى كانوا حسنى النية أن يتمسكوا بالعقد الصورى ، كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر ُمهم . وإذا تعارضت مصالح ذوى الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية للأولن » ، وفي المـادة ٧٤٥ على أنه : ﴿ إِذَا سُرِّ المُتعاقدان أن عقداً حقيقياً بعقد ظاهر فالعقد النافذ فها _ بن المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي ، إن المشرع نظم مهذين النصين أحكام الصورية سواء فيما بين المتعاقدين والخلف العام وفيما بينهما وبين دائنهم والحلف الحياص ، أو فيما بن هؤلاء الأخيرين ، ولما كان حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص فى التمسك بالعقد الظاهر طبقاً لهذه الأحكام هو أِحق استثنائي مقرر لهؤلاء وأولئك في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي وذلك على خلاف القواعد العامة ـ إذ يستمد من عقد لا وجود له قانوناً ـ فى حنن أن حق الوارث الذى يطعن على تصرف مورثه بأنه يخنى وصية هو حق أصلى يستمده من قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام وتجعل واقعة وفاة المورث سبباً مستقلا لكسب الملكية ولا يستمده من المورث ولا من أ الوصبة ، ومن ثم لا يعد هذا الوارث طرفاً في أية علاقة من تلك التي تنظمها ﴿ أحكام الصورية المشار إليها ولا يعتبر لذلك من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة

بيهم طبقاً لنص الفقرة الثانبة من المـادة ٢٤٤ سالفة الذكر ــ وهم دائسو المتعاقدين والحلف الخاص ــ فلا يقبل من هؤلاء وأولئك البمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الإرث ، بل يقدم حقه على حقهم في هذا الشأن، لمـا كان ذلك وكان لا يعيب الحكم إغفال الرد على دفاع غير منتج ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يمـا ورد بهذا الوجه يكون غير مقبول :

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن :

- جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

 بريادة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب ونيس المحكمة وعنسوية السيادة المبتشارين / ابراهيم زغو نائب وثيس المحكمة ، محمد حسن العليلى ، معدوج السيسعيد ، ولطلى عبد المسؤور .

(94)

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) التزام « تنفيد الالتزام : وسائل التنفيد » •

قبول الدائن العرض المبدى من المدين أو صدور حكم نهائى يصحة الاسرض والايداع • اثره • براءة ذمة المدين من الدين من يوم العرض • المسادتان • ٩٦ مرافعات و ٣٦ مدنى •

(٢) التزام « المقاصة القضائية » •

المقاصة القضائية • شروطها • م ٣٦٢ مدنى •

(٣) التزام « العق في الحبس » • بيع « ثمار البيع » • ريع •

التزام اليائم بالتسليم غير المؤجل • مؤداه • حق المسترى فى تمار المبيع • تخلف المستوى عن الوقاء بالثمن المستعنق الدفع فى الحال • اثره • حق البائع فى حبس المبيع • المسادتان ١/٤٥٨ مفقى •

٤١) التزام « تنفيذ الالتزام : مصروفات العرض والايداع » •

مصروفات العرض والإيداع • على عائق الدائن متى حكم بصححة العرض والإيداع وكان متمسقا فى عدم قبول العرض •

(ه) بيع · دعوى « دعوى صحة التعاقد » · ملكية · حكم ·

القضاء بطلب صحة وتفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع • تنسأتف • ملة ذلك •

١ – مفاد النص فى المادة ٤٩٠ من قانون المرافعات وفى المادة ٣٩٩ من القانون المدنى أنه إذا قبل الدائن العرض أو صدر حكم نهائى بصحة العرض والإيداع قام العرض فى هانين الحالتين مقام الوفاء وبرئت ذمة المدين من يوم للعرض.

 لقرر طبقاً لنص المادة ٣٦٧ من القانون المدنى أنه يشتر ط لإجراء المقاصة القضائية أن يكون هناك تقابل بين الدينين أى أن يكون كل من طرق المقاصة مديناً بشخصه للآخر وفى الوقت ذاته دائناً له فيتقابل الدينان وينقضيان بالمقاصة .

٣- يدل نص المادتين ١/٤٥٩ ، ١/٤٥٩ من القانون المدنى على أن المشترى الحق فى ثمار المبيع طالما أن النزام البائع بالتسليم غير مؤجل ، وللبائع الحق فى حبس المبيع حتى يستوفى ما هو مستحق له من الثمن إذا كان مستحق الدفع كله أو بعضه فى الحال .

 ٤ – المقرر أن مصروفات العرض والإيداع تكون على الدائن إذا حكم بصحة العرض والإيداع وكان الأخير متعسقاً فى عدم قبول العرض بأن رفضه بغير مسوغ قانونى .

٥ – المقرر فى قضاء هذه المحكة – أن المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ الترزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، فيكون فى معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنتقل بعد إلى المشترى ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع القضاء بثنيت ملكية ذات المشترى لهذا العقار لما يفيده هذا العضاء بطريق اللزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشترى لملكية العقار فعلا .

الحكمية

بعــد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراقي ـــ نتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٣٣٩ سنة ١٩٦٧ ملنى القباهرة

الابتدائية على المطعون ضدهما الأولىن بطلب الحكم أولا : بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٦/٣/١٢ المتضمن بيع المطعون ضدُّها الأولى لهـا العقار المبين بالأوراق أرضاً وبناء البالغ مساحته ٩٤٠،٨٣ متر مربع . ثانياً : شطب وإلغاء ومحو التسجيلات والتأشرات والقيودات التي تتعارض مع هذا البيع لــدى مصلحة الشهر العقارى . ثالثاً : تثبيت ملكيتها لكامل أرض وبناء العقار مشتراها . رابعاً : تسليم العقار المبيع خالياً من المطعون ضدها الأولى . خامساً : تنقيص الثمن البالغ مقداًره ٩٨٠,٦٤٥ جنيه مبلغ ٢١٧٤,١٦٠ جنيه ورد هذا المبلغ إلى الطاعنة من قيمة باق الثمن المودع خزينة المحكمة ، وقالت بياناً لهــا أنه بموجب العقد سالف البيان باعت إلىها المطعون ضدها الأولى العقار المبن به لقاء ثمن مقداره ٦ جنيه للمتر المربع دفعت منه عند التعاقد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وإذ تقدمت بطلب تسجيل هذا العقد امتنع الشهر العقارى الذى عثله المطعون ضده الثانى لحين تقديم ما يدل على إلغاء قائمتي الرهن المقيدتين على العقار المبيع وتقديم سنــد ملكية البائعة لمساحة ٦٤,٤٠ متر مربع من هذا العقــار لم تتضمنها العقود المسجلة المقدمة منها ، وإزاء تأخير إجراءات التسجيل قامت بعرض وإيداع باقى الثمن خزينة المحكمة ، وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٦ طلب وكيل الطاعنة ترك الحصومة في الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثاني وقضت المحكمة بإثبات هـذا الترك ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٥ طلبت المطعـون ضدها الأولى الحكم بتثبيت ملكيتها لمساحة ٦٤٫٤٠ متر مربع من عقار النزاع التي لم تتضمنها العقود المسجلة تأسيساً على تملكها لهـا بالحيازة المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٢ أحالتالمحكمة الدعوى إلى التحقيق ومجلسة ١٩٦٩/٤/١٩ قصر وكيل الطاعنة طلباته على ما هو مبين بصحيفة الدعوى مع إرجاء الفصل ى طلب تنقيص النمن بمقدار قيمة إيجار الوحدات المؤجرة من عقار النزاع ومقابل انتفاع البائعة بالأماكن التي تشغلها، والتعويضات ومصروفات العرض والإيداع لما يعد الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع وقد صرح للمطعون ضدها الأولى بَصرف باقى الثمن المودع بعد صدور الحكم ، وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ حكت المحكمة بتنبيت ملكية المطعون ضدها الأولى لمساحة ٢٤،٤٠ مترآ مربعاً

من أرض وبناء عقار النزاع وبصيحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٣/١٢ عن كامل أرض ومبانئ هذا العقار والتسليم وصرحت للمطعون ضدها الأولى بصرف مِبلغ ٩٨٠,٤٦٤٤ جنيه المودع خزينة المحكمة بلـون قيد أو شرط ِ مُجرد صيرورة الحكم نهائياً ورفضت ما عدا ذلك من طلبات وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١٤ أعيد السر في الدعوى بناء عـلى طلب الطاعنـة للفصل في طلباتها المرجأة ، وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٢ استصدرتااطاعنة من رئيس الدائرة التي أصــدرت الحكم السابق ـــ الأمر على عريضة رقم ١٣٩ بِّسنة ١٩٦٩ القاهرة بتقدير طلباتها تقديراً مؤقتاً تمبلغ ٢٩١٤,٤٦٠ جنيـه والإذن بتوقيع الحجز التحفظى عــلى ما للمطعون ضدها الأولى لدى قلم الودائع بمحكمتي القاهرة الابتدائية والزيتون الجزئية وفاءاً لهذا المبلغ وبعد أن تنفذ الحجز تحددت جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨ لنظر طلب صحته وثبوت حَق الطاعنة فى الدين المحجوز من أجله ، دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز نظر الدعوىلسابقة الفصل فها بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ وطلبت إلغاء أمر التقدير والحجز لصدوره ممن لا ولاية له في إصداره ، وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم جــواز نظر الدعوى وإلغاء أمر التقدير والحجز رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة ورفض الدعوى فى شقها الحاص بطلب تنقيص الثمن ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٦ أعيــد السير فى الدعوى مرة أخرى بناء على طلب الطاعنة للفصل فى طلبات زعمت أنه لم يفصل فيها بالحكمين سالني البيان وهي شطب وإلغاء ومحو التسجيلات والعقود التي تتعارض مع عقد البيع محل الدعوى ، وتثبيت ملكيتها لكامل أرض وبناء العقار المبيع ، وإخلاء المطعون ضدها الأولى من هذا العقبار ، وتنقيص ثمن العقار المبيع بمقدار الربع عن المدة من ٦٩٦٧/٦/٢٨ وما يستجد بعد ذلك ومقابل رسم ومصروفات عرض وإيداع باقى الثمن ــ دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فها بالحكمين السابقين وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠ حكمت المحكمة بذلك . استأنفت الطاعـنة الحكمين الأخرين لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣٠١٧ سنة ٨٧ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٧٣/١/٤٢ حكمت المحكمة بتأييدهمياً.. طعنت الطاعقة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الشانى والشق الأول من السبب الثالث مها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والقصور في التسبيب والتناقض وفي بيان ذلك تقول إن طلبها الحكم بصحة أمر التقدير والحجز رقم ١٩٦٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة وثبوت حقها في الدين المحجوز من أجله ومقداره ٢٩١٤,٤٦٠ جنيه وتنقيص هذا المبلغ من ثمن العقار ورده أو مساساً عجية الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ بصحة ونفاذ عقد البيع ومساساً عجية الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ بصحة ونفاذ عقد البيع الأحر ، وبتأييد الحكم الصادر في ١٩٧٠/٥/٣٠ فيا قضى به من جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب تنقيص المن ، وتصدى لمناقشة عناصر الدين المذى تطالب الطاعنة بتنقيص المن ، وتصدى لمناقشة عناصر الدين المذى تطالب الطاعنة بتنقيص المن ، وتصدى لمناقشة عناصر الدين المذى القصور في التسبيب والتناقض ?

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ٤٩٠ من قانون المرافعات على أنه و لا يحكم بصحة العرض الذى لم يعقبه إيداع إلا إذا تم إيداع المعروض مع فوائده التى استحقت لغاية يوم الإيداع ، وتحكم المحكمة مع صحة العرض ببراءة ذمة المدين من يوم العرض » . وفى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى على أنه و يقوم العرض الحقيقى بالنسبة إلى المدين مقام الوفاء إذا تلاه إيداع يتم وفقاً لأحكام قانون المرافعات ، أو تلاه أى إجراء ممائل وذلك إذا قبله الدائن أو صدر حكم نهائى بصحته » . مفاده أنه إذا قبل الدائن العرض أو صدر حكم نهائى بصحة العرض والإيداع قام العرض فى هاتين الحالتين مقام الوفاء وبرثت فمة المدين من الدين من يوم العرض و وكان طلب الطاعة تنقيص باقى الثمن المودع منها لحساب البائعة المطعون ضدها الأولى

عقدار التعويض الذي ادعت استحقاقها له قبلها هو في حقيقته طلب لإجراء المقاصة القضائية بين المبلغين ، وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٦٢ من القانون المدنى أنه يُشترط لإجراء المقاصة أن يكون هناك مقابل بين الدينين ، أى أن يكون كل من طرفى المقاصة مديناً بشخصه للآخر وفى الوقَّت ذاته دائناً ا، فيتقابل الدينان وينقضيان بالمقاصة وكان الحكم الصادر بتاريخ٢٦/٤/٢٦ بصحة ونفاذ عقد البيع مع التصريح للبائعة بصرف باقى الثمن المودع خزينة المحكمة قد تضمن القضاء بصحة العرض والإيداع وقد أصبح هذا الحكم نهائياً ومن ثم تكون ذمة الطاعنة قد بر أت من دين باقي الثمن من تاريخ العرض ألسابق على الإيداع الحاصل بتاريخ ٢٨/٦/٦٦٨ ، ويضحى الأمر ولا تقابل بن هذا المبلغ الذي لم تعد الطاعنة مدينة به على النحو المتقدم وبين الدين الذَّى تدعى مداينة المطعون ضدها الأولى به في الدعوى الماثلة والتي أقيمت بعمد تاريخ العمرض والإيمداع ــ وبذلك يكمون قد تخلف شرط من شروط المقاصة القضائية . ويكون طلب تنقيص الثمن بمقدار ذلك الدين غير قامم على سند من القانون وإذ خلص الحكيم المطعون فيه إلى رفضه فلا يبطله ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة لا تؤثر على النتيجة الصحيحة التي انهي إلها _ إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء دون أن لقضه . لما كان ما تقدم ، وكان النزام الطاعنة بالثمن في عقد البيع محل النزاع مغايراً في موضوعه وسببه لطلب التعويض الذي تدعيه في ذمة المطعون ضدها الأولى ، وتنقيص الثمن ممقدار هذا التعويض فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص صحيحاً في نتيجته على النحو المتقدم إلى رفض طلب تنقيص الثمن فإن هـذا القضاء لا يتناقض مع ما أورده في أسبابه من مناقشة لعناصر هذا التعويض الذي تدعيه الطاعنة ورفضه إياه ، ولا مع قضائه بتأييد الحكم الصادر في ٣٠/٥/٣٠ فيما قضى به من جواز نظر طلب تنقيص الثمن ــ ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل النبي بالشق الثاني من السبب الثالث محالفة القانون والقصور في التسييب و وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها تسكنة واستحقاقهما المرات المبيع من يوم العقد ، كما طلبت الحكم لهما بالربع من ١٩٦٩/٧١ وحتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه والتعويض عن غش المطعون ضدها الأولى لتقريرها على خلاف الحقيقة نخلو عقار النزاع من الرهون وعن النقص في المبيع ومصروفات عرض وإيداع باقى النمن . وإذ انهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ فيما خلص إليه من رفض لهذه الطلبات دون أن يعرض لها ولدفاع الطاعنة في شأنها فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المــادة ٢/٤٥٨ من القانون المدنى على أنه « للمشترى ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع ، وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضاً . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغيره » . وفى المادة 1/20**٩** من ذات القانون على أنه « إذا كان الثمن كله أو بعضه مستحق الدفع في الحال فللبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفى ما هو مستحق له ولو قدم المشرى رهناً أو كفالة . هذا ما لم يمنح البائع المشترى أجلا بعــد البيع ، يدل على أن للمشترى الحق في ثمار المبيع طالمًا أن النزام البائع بالتسليم غير مؤجل ــ وللبائع الحق فى حبس المبيع حتى يستوفى ما هو مستحق له من الثَّمن إذا كان مستحق الدفع كله أو بعضه في الحال ، ولما كان الثابت من العقد محل النزاع أنه قد خلاً من تحديد وقت دفع باقى الثمن وتسليم المبيع ومن ثم يكون الثمن مُستحق الأداء فور تمام البيع – وَكَانَتَ الطاعنة قد أُودعت باقى الثمن خزينة المحكمة وعلقت صرفه على شروط حددتها ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ٢٠٠/٥/٣٠ قد قضي بعدم أحقيتها في الربع من يوم العقد مقــابل مقدم الثمن المدفوع والذي لا يمثل سوى ﴿ المبلغ المتفق عليه ، وإذ أيده في ذلك الحكم المطعون فيه فإنه لا يكون قد خالف القانون ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تتمسك بطلب الحكم لهـا بالربع مِن ١٩٦٩/٧/١ حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعى في هذا الحصوص غير صحيحً . وكان من المقرر أن مصروفات العرض والإيداع تكون على الدائن إذا حكم بصحة العرض والإيداع وكان الأخبر متعسفاً في عدم قبول العرض بأن رفضه بغير مسوغ قانونى ، وكان الثابت من ملونات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ ــ أن الطاعنة قيدت عرضها لباقى النمن بشروط بيها الحكم ثم تنازلت بعد ذلك عن تلك الشروط فقضى الحكم سالف البيان بصحة العرض وانتصريح للمطعون ضدها الأولى بصرف المبلغ المودع دون قيسله أو شرط ولم يلزمها بمصروفات العرض والإيداع بما يعنى رفضه الضمني لطلب الطاعنة في شأنها فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يعرض لطلب تنك المصروفات بكون على غير أساس . وكان الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى تأبيد الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ والذي كان قد انتهى إلى تأبيد الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ والذي كان قد انتهى إلى المطعون ضدها الأولى والنقص في المبع . لما كان ما تقدم ، فإن النعى مهذا السبب يكون على غير أساس : في المبع . لما كان ما تقدم ، فإن النعى مهذا السبب يكون على غير أساس :

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها تمسكت أمام محكة الاستثناف بأن الحكين الابتدائين الصادرين بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١ وشطب المعروب لم يفصلا في طلباتهما تثبيت ملكيها لعقار النزاع ، وشطب التسجيلات ، وإخلاء المطعون ضدها الأولى من العقار المبيع وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠ الذي قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فها ودون أن يرد على أسباب الاستثناف فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن من – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن المقصود من طلب صحة ونفاذ حقد البيع هو تنفيذ الترام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، فيكون فى معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنقل بعد إلى المشترى ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع القضاء بتثبيت ملكية ذات المشترى لهذا العقار لما يفيده هذا القضاء بطريق النزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشترى لملكية العقار فعسلا ، لما كان ذلك فإن طلب

الطاعنة تثبيت ملكيها لعقار النراع أياً كان الأساس الذي تستند إليه في ذلك يتناقض وطلبها الأساسي في الدعوى بصحة ونفاذ العقد المتضمن شرائها ذات العقار ، ومن ثم يكون هذا الطلب غبر قائم على أساس قانوفي سليم ، ويكون النمي على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص غبر منتج وبالتالي غبر . قبول ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة طلبت بصحيفة دعواها تسليمها عقار النزاع خالياً من البائعة المطعون ضدها الأولى فقضى الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ – بالتسليم دون النص على إخلاء العقار من البائعة وارتضت الطاعنة هذا الحكم ولم تطعن عليه حتى صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى ، ومن ثم فلا يجوز لها بعد ذلك أن تعود وتطلب إخلائها منه لما في ذلك من مساس بحجية الحكم المشار إليه ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير منتج ، ومن ثم غير مقبول . ولما تقدم يكون النعى عبد السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه محالة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أنها قلد تمسكت أمام محكمة الاستثناف بأن أمر التقدير والحجز رقم ١٩٦٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة صلا من رئيس الهيئة التى تنظر الدعوى وأنه صاحب الولاية فى إصداره عملا بالمواد ٤/٣١٩ ، ٣٣٧ ، ٣٧٧ من قانون المرافعات وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ الذى خالف الما النظر على قالة أن قاضى التنفيذ هو المختص وحده حدون أن محصل دفاع الطاعنة ويرد عليه فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور فى التسبيب:

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد خلص صائباً إلى عدم أحقية الطاعنة للدين الذى صدر من أجله أمر التقدير والحجز رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة ، فإن هذا النعى أياً كان وجه الرأى يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

لما تقدم بتعنن رفض الطعن .

جلسة ۲٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية الســـادة المستشارين / وليم رزق بدوى نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د- محمد بهاه المهين باشات و محمد خيرى الجنـــدى -

(99)

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) عقد • بطلان • تعویض « تقادم دعوی التعویض » • مسئولیة « مسئولیة تقصیریة » •

قاعدة زوال المقد منذ ابرامه • كاثر للقضاء بيطلانه • عدم اعمالها في خصوص بدسريان تقادم دعوى التمويض عن العمل غير المتروع الذي قضى على أساسه بالبطلان • علة ذلك • عدم تحقق القدر القمل الا من يوم الحكم بالبطلان • م ١٧٧ معتى•

(۲) نقض « أسباب الطعن » ·

ا - الأثر الكاشف للحكم ببطلان العقد آلذى يرتد مهذا البطلان إلى يوم صلور ذلك العقد وإن كان يزيل العقد فى خصوص الترامات طرفيه التعاقدية منذ إبرامه إلا أنه لا أثر لمذلك فى خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم مهذا البطلان لأن العبرة فى بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الضرو وعلم المضرور به وبالمسئول عنه منذ إبرام العقد قياساً على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان ، بل أن العبرة فى ذلك وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٧ من القانون المدنى هي بوقوع الضرو فعلا وبالعلم الحقيق به وبالمسئول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل إلا يوم صدور ذلك الحكم.

٢ ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ عدم قبول الطعن الذي لم ينن في

أ أسبابه وجه العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه ــ وإذ كان الطاعن لم يبين فى شق نعيه وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية الحكم السابق ـــ فإن النمى يكون مجهلا ، ومن ثم غير مقبول :

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٨٠/٤٢٤ مدنى كلي جنوب القاهرة على الطاعن بصفته طالباً الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٤/٨/٣ المتضمن شرائه من الأخير الأرض المبينة به ومساحتها ١٩٩,٦٥ مترآمع التسليم ، وإذ أقام الطاعن على المطعون ضده دعوى ضمان فرعية طالباً فَيها الْحَكم ببطُّلان ذلك العقد لوروده على أرض لم يصدر قراربتقسيمها ،عدل المطعون ضده طلباته إلى طلب الحكم بصحة توقيع الطاعن على هذا العقيد وبإلزامه بمبلغ ٥١ جنيه تعريضاً مؤقتاً عما أصابه من أضرار من جراء عدم تنفيذ العقد . بتاريخ ١٩٨٠/٦/١ قضت المحكمة فى الدعــوى الأصلية بصحة التوقيع وفى الدعوى الفرعية ببطلان العقد وأحالت الدعوى فى خصوص طلب التعويض المؤقت إلى محكمة عابدين الجزئية للاختصاص القيمي ، حيث عدل المطعون ضده أمامها طلبه هذا إلى طلب التعويض البائى الذى قمدره عبلغ ١٥٠٠٠ جنيه . قضت المحكمة بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعـوى وبإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ١٩٨٠/٤٢٤ . دفع الطاعن بسقوط دعوى التعويض بالتقادم. بتاريخ ١٩٨٢/٤/١١ قضت المحكمة برفض الدفع وبإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضده تعويضاً مقداره

٤٠٠٠ جنيه . استأنف الطباعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القياهرة بالاستثناف رقم ٢٨٣٦س ٩٩ ق طالباً إلغاءه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ 1٩٨٣/٦/١٦ قضت المحكمة بالرفض والتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن سما عدا الشق الشاتى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بوجوب احتساب بدء كل من التقادم الثلاثي والطويل المسقط لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع – طبقاً المادة ١٧٧ من القانون الملنى – من يوم تحرير عقد بيعه الأرض للمطعون ضده بتاريخ ١٩٦٤/٨/٣ عسبانه اليوم الذى يرتد إليه بطلان الأرض للمطعون ضده بتاريخ ١٩٦٤/٨/٣ عسبانه اليوم الذى يرتد إليه بطلان هذا العقد عوجب حكم البطلان الكاشف له فيعتبر هو تاريخ وقوع الضرر وتاريخ علم المضرور منه به وبالشخص المسئول عنه لكن الحكم المطعون فيه عناف هذا النظر ورفض الدفع بالتقادم على سند من احتسابه بدءاً من تاريخ أخصدور حكم البطلان في ١٩٨٠/٦/١ ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض ودون أن يرد على ما تمسك به من دفاع ، فيكون فضلا عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى غير مديد ذلك أن الأثر الكاشف للحكم بيطلان العقد الذي يرتد هذا البطلان إلى يوم صدور ذلك العقد وإن كان يزيل العقد في خصوص الترامات طرفيه التعاقدية منذ إبرامه إلا أنه لا أثر لللك في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي أدى للحكم مبذا البطلان لأن العبرة في بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الضرو وعلم المضرور به وبالمسئول عنه منذ إبرام العقد قياساً على ذلك الآثر الكاشف للحكم بالبطلان ، بل إن العبرة في ذلك ـــ وعلى ما جرى به

نص المادة ۱۷۷ من القانون المدنى – هى بوقوع الضرر فعلا وبالعلم الحقيقى به وبالمسئول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل إلا يوم صدور ذلك الحكم ، وإذ عول الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فى رفض الدفع بالتقادم إلى احتسابه بدءاً من تاريخ صدور الحكم ببطلان عقد شراء المطعون ضده الأرض وهو يوم ۱۹۸۰/۲/۱ – ورتب على ذلك قضاءه بالتصويض فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور مبطل ويكون النمى عليه غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن هذا الحكم خالف حجية الحكم النهائى الصادر فى الدعوى الفرعية ببطلان عقد البيع موضوع الدعوى الأصلية بطلاناً يرتد إلى تاريخ صدور العقد .

وحيث إن هذا النحى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة عدم قبول الطعن الذى لم يبين فى أسبابه وجه العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه وكان الطاعن لم يبين فى شق نعيه وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية الحكم السابق فإن النحى به يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد االمستشار / يوسف أبو زيد ثائب رئيس المحكمة وعضوية الســــادة المستشارين / وليم رزق بدوى تائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د- محمد بهاه الدين باشات و محمد شهرى الجنـــفني •

() + +)

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) قوة الأمر القضى • حكم « حجية الحكم الجنائي » •

قوة الامر القطى • ثبوتها للحكم الجنائي • شرطه • صيرورته باتا غير تابل للطبيين عليسيه •

٢١) حكم « الطعن في الحكم » • التماس اعادة النظر • قوة الامر المقضى •

التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم المسكرية بديل للطمن بالنقض في أحكام المحاكم العادية - مؤداه - عدم صيرورة تلك الاحكام بائه الا باستنفاد طريق الطمن عليه بذلك السبيز أر بغوات ميعادم - تن ٢٠ لسنة ١٩٦٦ -

١ ــ قوة الأمر المقفى لا تلحق الحكم الجنائى إلا إذا كان باتاً لا يقبل الطعن عليه بطرق الطعن العادية أو غير العادية لاستنفاد طنرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها ?

٧ - التماس إعادة النظر في أحكام الحاكم العسكرية وفقاً لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يعتبر بديلا عن الضمانات التي كفلها القانون العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يعتبر بديلا عن الضمادية عما لازمه أن الحكم الصادر من تلك الحاكم العسكرية لا يكون باتاً إلا باستنفاد طريق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو بفوات ميعاده ?

الحكمة

يعيد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

" وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها أقامت الدعوى رقم ١٩٨٠/١٠٨ مدنى كلى أسوان على وزير الدفاع بصفته ــ الطاعن ـــ وعلى المطعون ضده الثانى طالبة الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديا لهـا تعويضــــاً مقداره عشرة آلاف جنيه ، وقالت بياناً لذلك أنَّ المطعون ضده الثاني كان يقود دبابة دون التحقق من صلاحيتها فنيًّا ثما أدى إلى انحرافها واصطدامها بسيارة كان يستقلها مورثها المرحـوم وتسبب فى وفاته ، وحوكم المطعون ضده الثانى جنــائياً فى القضية رقم ١٩٧٨/٩٨ جنح عسكرية أسوان .' وصدر ضده حكم بالإدانة ، ولما كان المطعون ضده الثانى تابعاً للطاعن فقد أقامت الدعوى ليحكم لهما بطلباتها . بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعن والمطعون ضده الثانى متضامنين بأن يؤديا لهــا مبلغ ثمانية آلاف جنيه ٦ استأنف الطاعن هذا الحكم لدى عكمة استئناف قنا (مأمورية أسوان) بالاستثناف رقم ٥٦/٦٥٦ ق طالباً إلغاءه والحكم برفض الدعوى. بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٣ قُضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم .عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها ٦

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور والحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بدفاع حاصله أن الحكم الصادر بالإدانة فى الجنحة رقم ١٩٧٨/٩٨٨ حسكرية أسوان وإن تصدق عليه فى ١٩٧٩/٣/٢١ إلا أنه لم يعلن للمطعون ضده الثانى حتى يصر باتاً فى حقه باستفاد طريق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو فوات ميعاده من تاريخ الإعلان عملا بقانون الأحكام العسكرية رقم ١٩٦٦/٢٠ ، لكن الحكم المطعون فيه النزم حجية هذا الحكم الجنائى وهمو ورتب عليه تضاءه بالتعويض دون أن يتحقق من أنه قد أصبح باتاً ، وهمو ما يعبه بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في عله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قوة الأمر المقضى لا تلحق الحكم الجنائي إلا إذا كان باتاً لا يقبل الطعن عليه بطرق الطعن العادية أو غير العادية لاستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها ، وأن التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية ، كفلها القانون الأحكاء العسكرية رقم ١٩٣٦/٢٥ يعتبر بديلا عن الضهانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام الحاكم العادية بما لازمه أن الحكم الصادر من تلك الحاكم العسكرية لا يكون باتاً إلا باستنفاد طريق العلمن عليه بالخاس إعادة النظر أو بفوات ميعاده ، وكان الحكم المطعون فيه قد ركن في إثبات خطأ المطعون ضده الثاني إلى الحكم الصادر في الجنحية من رقم المعادر في الجنحية عد التحديث أسوان ، دون أن يبحث ما إذا كان هذا الحكم قد إعادة النظر أو بفوات ميعاده ، واستنفاد طرق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو بفوات ميعاده ، ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض ، فإنه يكون معياً بالقصور والحطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جِلسة ٢٦ من مارس سئة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يوسف أبر زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السمساوة المستشارين / وليم رزق بدى نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د· محمد بها، الدين باشان و محمد شيى الجنسادي •

(| • |)

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) حيازة · تقادم « انقطاع التقادم » ·

مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة · مدة تقادم · مؤدى ذلك · سرياز قواعــــــــ وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها ·

(٢) نقض « السبب الجديد » • نظام عام • تقادم • دفوع •

الدفع بالتقادم • عدم تملقه بالنظام العام • وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة الت**لفي •**

- (٣) عقد « العقد الاداري » اختصاص « الاختصاص الولائي » •
- العقود التي تبرمها الادارة مع الافراد اعتبارها عقودا ادارية شرطه •
- (٤) ملكية « اكتساب الملكية بالتقادم » · حيازة · محكمة الموضوع ·

وضع اليد • واقعة نمادية • جواز اثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى القاضى منه الدئيسيل •

 ١ ــ مدة السنة المعينة لرفع دعوى الحيازة ــ هى مدة تقادم خاص تسرى عليه قواعد الوقف والانقطاع الى تسرى على التقادم المسقط العادى :

۲ _ إذ كان التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب القسك به أمام محكمة الموضوع فإن ما أثاره الطاعن بسبب النبي من انقضاء حق المطعون ضدها الأولى في رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على تاريخ سلب الحيازة _ يكون دفاعاً جديداً لم يسبق له العسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة المقضى.

٣ ــ العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلم بتسيير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ في شأتها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطاً استثنائية وغير مألوفة تناى بها عنظ أسلوب القانون الحاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الحاصة بها :

 ٤ - وضع اليد واقعة مادية بجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستى القاضى منه دليله :

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلا ه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٠٩٩ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الزقازيق على المرحوم« مورث الطاعن وباقى المطعون ضدهم على الزقازيق على المرحوم« مورث الطاعن وباقى المطعون ضدهم على المنازعته لها في مساحة ١ سهم ، ٢٠ قبر اط ، ١ فدان أرضاً زراعية مبينة بالصحيفة وعدم تعرضه لها فيها ، وقالت بياناً لها أنها تضع البد على هذه الأرض بنية التملك وقد تعرض لها المورث المذكور بأن وضع يده عليها بالقوة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩ وحرر في شأن ذلك الشكوى رقم ٢٧٤ سنة ١٩٧٤ إدارى أبو كبر ، ثم عدلت المطعون ضدها الأولى وباق المطعون ضدها الأولى وباق المطعون ضدها فيها – ندبت المحكة خيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٥/١٩/٩ برد حيازة مساحة و أسهم ، ٢٧ قيراط إلى المعلمون ضدها الأولى . استأنف الطاعن هسناحة و أسهم ، ٢٧ قيراط إلى المعمورة – مأمورية الزقازيق – بالاستثناف المطعون ضدها الأولى . استأنف الطاعن هسنا الحكم لدى عكمة استثناف المعمورة – مأمورية الزقازيق – بالاستثناف مرقم ٤٠٤ مينة ٢٤ قيرط الما المنصورة – مأمورية الزقازيق – بالاستثناف رقم ٤٠٤ مينة ٢٤ قي طالم المناورة المناورة المناورية الزقازيق – بالاستثناف المعمورة الزقازيق – بالاستثناف من عدم المناورية الزقازيق – بالاستثناف المعمورية الزقازيق – بالاستثناف المناورية الزقازيق – بالاستثناف المعمورية الزقازيق – بالاستثناف المناورية الزقازيق – بالاستثناف المعمورية الزقازيق – بالاستثناف المعمورية الزقازيق – بالاستثناف المعالم المناورية الزقازيق – بالاستفارية المعمورية الزقازيق – بالاستفارية المعمورية الزقازيق – بالاستفارية المعمورية الزقازيق – بالاستفارية المعمورية الزقازية المعمورية الزقازية المعمورية الزقازية المعمورية الزقازية المعمورية الزقازية المعمورية الزقازية المعمورية الزقارية المعمورية الزقارية المعمورية الزقارية المعمورية الزقارية الزقارية الزقارية المعمورية الزقارية الرقارية الرقم المعمورية الزقارية الرقم المعمورية الرقارية المعمورية الزقارية الرقم المعمورية الزقارية المعمورية الرقارية الرقم المعمورية الزقارية المعمورية الرقم المعمورية الرق

ورفض الدعوى - بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦ قضت المحكمة بالتأييد - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيانه يقول إن المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها ابتداء باعتبارها دعوى ملكية ثم عدلت الطلبات فيها إلى استرداد الحيازة وقد تم هذا التعديل بعد مضى أكثر من سنة على تاريخ التعرض فتكون اللاعوى غير مقبولة لأن ميعاد رفع دعوى الحيازة يتعلق بانظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، كما أنه لا يجوز تعديل الطلبات من دعوى أصل الحق إلى دعوى حيازة لتعارضه مع قاعدة عدم الجمع بينهما ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيباً بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النحى غير مقبول فى شقه الأول ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مدة السنة المعينة لرفع دعوى الحيازة هى مدة تقـادم خاص تسرى عليه قواعد الوقف والانقطاع التى تسرى على التقادم المسقط العادى وكان التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أماء محكمة الموضوع

فإن ما أثاره الطاعن بسبب النمى من انقضاء حق المطعون ضدها الأولى فى رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على تاريخ سلب الحيازة يكون دفاعاً جديداً لم يسبق له النمسك به أمام محكمة الموضوع فلا بجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . والنمى مردود فى شقه الثانى ذلك أن الثابت أن المطعون ضدها الأولى عدلت طلباتها إلى استرداد الحيازة بصحيفة أودعها قلم كتاب محكمة أول درجة فأصبح المطروح على المحكمة هو طلب استرداد الحيازة كلمحوى مبدأة دون الدعوى المستندة إلى أصل الحتى عما لا يكون معه فى الغراع المماثل

ثمة جمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق . ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بوجهيه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحسكم المطعون فيه مخالضة القانون ، وفى بيانه يقول إنه تمسك أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى على سند من أن التعرض الحاصل منه للمطعمون ضدها الأولى يستند إلى قرار إدارى صادر من هيئة الأوقاف الممالكة بتأجيرها إليه الأرض على النزاع بما لا تختص المحاكم العادية بنظره غير أن الحكم الابتدائى قضى على خلاف القانون برفض هذا اللفع الذي محق له التمسك به أمام محكمة النقض المعاقمة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول في شقه الأول ذلك أن الطاعن لم يقدم ما يدل على صدور قرار إداري من هيئة الأوقاف بشأن وضع اليد على الأرض محل النزاع ومردود في شقه الثاني ذلك أنه لما كان المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن العقو د التي تبرمها الإدارة مع الأفر اد لا تغتىر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيتها فى الأخد فى شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطاً استثنائية وغبر مألوفة تنأى ما عن أسلوب القانون الحاص أو تحيل فيها الإدارة على اللواثح الحاصة ها وكان الثابت من عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٧ الصادر من هيشة الأوقاف إلى الطاعن أنه تضمن تأجرها إليه أرضاً زراعية من أملاكها الخاصة ولم يتضمن أى شرط استثنائي مخالَّف المألوف في القانون الخاص فإن هذا العقد يعتبر عقداً مدنياً محكمه القانون الخاص ، ومن ثم فإن دعوى استرداد الحيازة المرفوعة من المُطَّعُون ضدها الأولى بشأن تعرض الطاعن المستند إلى العقد سالف الذكر تكون مما تختص به المحاكم العادية وإذ قضى الحكم الابتدائى المؤيد يالحكم المطعون فيه برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولاثياً بنظر الدعـويلا يكون قد حالف قـواعد الاختصاص الولائي ويكيون النعي عليه على غير أساس. وحيث إن الطاعن أينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخملال عتى الدفاع ، وفى بيانه يقول أنه طالب أمام عكمة الاستناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنه دون المطعون ضدها الأولى يضم اليد على الأرض محل الذاع غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن طلبه وعول فى إثبات وضع يد المطعون ضدها الأولى على تقرير الحبير وهو ما يعيبه بالإخلال عن الدفاع المطعون ضدها الأولى على تقرير الحبير وهو ما يعيبه بالإخلال عن الدفاع

وحيث إن هذا النحى مردود ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد واقعة مادية بجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستتى القاضى منه دليله وأن محكمة الموضوع الالتفات عن طلب الإحالة إلى التحقيق منى وجدت فى الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدتها وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه على تقريرى الحبرين المقدمين فى الدعوى فى إثبات وضع يسد المطعون ضدها الأولى على الأرض محل النزاع ورتب على ذلك قضاءه برد حيازتهما ويكنى لحمل قضائه فلا عليه أن التفت عن طلب الطاعن إحالة الاعوى إلى التحقيق ويكون النعى عليه جدلا موضوعياً فى تقدير الدليل وكفايته عما تنحسر عنه رقابة عكمة النقض.

ولمـا تقدم يتعنن رفض الطعن :

- جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧ -

" برياسة السّيّد المستقدار / مُعجد معمود راسم قالب زئيس الجَيّدة وعضوجة السّـادة الستقدارين / محمد دافت خفاجي بالبّ رئيس المحكمة ، محمد فؤاد شربّاتن ، مجمد عبد البر حسيّن سالم ومحمد محمد فيطه .

$(1 \cdot Y)$

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ القضائية :

۱ ۱ - ٣) ايجار « ايجار الارض الفضاء » « انتهاء عقد الايجار » •

 (١) ورود عقد الایجار على أرض فضاء • أثره • خضوعه لاحكام الفانون المدنى • لا عبرة بالغرض من الایجار ولا بما یقیمه علیها المستأجر من انشاءات •

(۲) عقود الایجار الخاضعة لاحکام القانون المدنی ۱ انقضاؤها بانتهاء مدتها ۰ صدور
 التنبیه بالاخلاء من أحد طرفی عقد الایجار للاخر ۱ آثره ۱ الحلال الرابطة المقدیة بعد مسدة
 معینست ۰

(٣) قرار وزير التموين رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ بعظر اتخاذ أى اجراء لهدم المقارات التي تحوى منشآت تموينية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص • نطاقه • عسمه امتداد أثره الى الملاقة الإيجارية القائمة بشأن تملك المنشآت • طلب المؤجر تسليم المين حالية من المنشأت المقامة عليها بما يتمارض والقرار المشار اليه • لا يحول دون القضاء بانهساء المقد • علة ولك •

1 - المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة أ أن ورود عقد الإمجار على أرض قضاء مخضع لقواعد القانون المدنى ، ولا عبرة بالعرض السلك استؤج ت العبن من أجله ، ولا بما يقيمة علمها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض .

٢ - الأصل في عقود الإعجار الحاضعة لحكم القانون المدنى أنها تنقضى بانتهاء المدة المحددة فيها ، وأن التنبيه بالإخلاء الصادر من أحد طرفي عقسد الإعجار للطرف الآخر في المواعيد المبينة بالمبادة ٣٦٣ من القانون المدنى يؤدى إلى إنحلال الرابطة العقدية الى كانت قائمة بيهما بعد فترة معينة .

٣ ـ إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعواء بطلب إنهاء عقمه إبجار النزاع المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ لانتهاء مدته بعد أن نبه على الشركة المطعون أرضدها بالإخلاء في ١٩٧٥/٩/١٨ وفقًا لشروط هذا العقد ، وإذ نازعت الأخررة في طبيعة العن المؤجرة في أنها لا تعد من الأراضي الفضاء، فإنه كان ? يتعنُّ على الحكم المطعون فيه أن يفصل في طلب إنهاء العقد وفقاً للأحكام المقررة في هذا ألشأن ، ولا يغير من ذلك أن المــادة الأولى من قرار وزيرٌ التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٨ ــ المنفذ لأحكام المرسسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٥ تحظر على ملاك العقارات التي تحوى منشــآت تموينية والتي حددها الجدول المرافق لهذا القرار ومن بينها مطاحن الحبوب من انخاذ أي إجراء لهــدم العقارات قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المحتص ، إذ أن هذا الحظر قاصر على هدم تلك المنشآت ولا عتمد أثره إلى العلاقة الإبجارية القائمة بشأمها ، بل نظل خاضعة من حيث قيامها أو انقض ثما للقواعد القانونية التي تنظمها سواء في القانون المدني أو قوانس إبجار الأماكن محسب الأحوال ، ولا محول دون القضاء بإنهاء عقد الإبجار أن يطلب المؤجر تسليمه العن المؤجرة خاليه من المنشآت التي أقامها المستأجر بما يتعارض مع القرار الوزارى المشار إليه إذ هو ليس شرطاً لقبول طلب إنهاء العقد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى برمتها لعدم حصول الطاعن على ترخيص لهدم المطحن الذى أقامه المستأجر بالأرض المؤجرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمية

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطبون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى وقره 26 سنة ١٩٧٦ مدتى بندر دمنهور

على الشركة المطعون ضدها للحكم بانتهاء عقد الإنجار المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ ، وإلزامها بتسليمه الأرض المبينة بالصحيفة خالية ، وقال بياناً لَمَـا أن المرحوم.... استأجر منه أرض النزاع بموجب عقد الإمجار سالف الذكر ، وقد أقام على جزء منها مطحناً تم تأميمه ، وحلت الشركة المطعون ضدها محل المستأجر الأصلى في كافة الحقوق والالتزامات الناشئة عن هذا العقد ، ثم أنذرها في ١٩٧٥/٩/١٨ بإخلاء أرض النزاع لعدم رغبته فى امتداد العقد ، ولما لم تستجب لطلبه ، فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٩/١/١١ حكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى ، وإحالها لمحكمة دمهور الابتدائية حیث قیدت برقم ۲۸۳ سنة ۱۹۷۹ مدنی کلی دمنهور ، وبتاریخ ۱۹۷۹/٤/۱۱ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى من الشركة المطغون ضدها بعمدم الاختصاص الولائى ، وبإنهـاء عقد الإبجار المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ وألزمت الشركة المطعون ضدها بتسليم أرض النزاع إلى الطاعن خالية، استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم8٨٥ سنة ٣٥ق إسكندرية «مأمورية منهور » . وبتاريخ ٢٥/١١/٢٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ، وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غَرْفة مشورة،حددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأسها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه محالفة القانون ، والحطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن قرار وزير النموين رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٨ المنفذ لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ حظر هـدم المنشآت النموينية ومها المطاحن قبل الحصول على ترخيص بللك من المحافظ المختص ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعواه بإنهاء عقد المجار أرض النراع - وهي من الأراضي الفضاء - على سند من أن إزالة المطحن الذي أقامه المستأجر علها يستنزم الحصول على ترخيص بهدمه ، في حين أن هذا الترخيص غير لازم في طلب إنهاء عقد الإيجار الذي تحكمه القواعد المامة في القانون المدنى ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المقرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن ورود عقد الإبجار على أرض فضاء مخضع لقواعد القانون المدنى ، ولا عبرة بالغرض الذي استؤجرت العبن من أجله ، ولا بمـا يقيمه علمها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض ، ومن المقرر أن الأصل في عقود الإبجار الحاضعة لحكم القانون المدنى أنها تنقضى بانتهاء المدة المحــددة فيها ، وأن التذبيه بالإخلاء الصادر من أحد طر في عقد الإبجار للطرف الآخر فَى المواعيد المبينة بالمـادة ٥٦٣ من القانون المدنى يؤدى إلى انحلال الرابطـة العقدية التي كانت قائمة بينهما بعد فترة معينة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعواه يطلب إنهاء عقد إيجار أرض النزاع المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ لانتهاء مدته بعد أن نبه على الشركة المطعون ضدها بالإخسلاء في ١٩٧٥/٩/١٨ وفقاً لشروط العقد ، وإذ نازعت الأخبرة في طبيعة العين المؤجرة في أنها لا تعد من الأراضي الفضـــاء ، فإنه كان يتعن على الحكم المطعون فيه أن يفصل في طلب إنهاء العقد وفقاً للأحكام المقررة في هذا الشأن، ولا يغير من ذلك أن المـادة الأولى من قرار وزير التموين والتجـارة الداخلية رقم ١٨٧٧ سنة ١٩٧٨ ـــ المنفذ لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٥ تحظر على ملاك العقارات التي تحوى منشآت تموينية والتي حددها الجدول المرافق لهذا القرار ومن بينها مطاحن الحبوب من اتخاذ أي إجراء لهدم العقارات قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ، إذ أن هذا الحظر قاصر على هدم تلك المنشآت ولا عند أثره إلى العلاقة الإبجارية القائمة بشأتها ، بل تظل خاضعة من حيث قيامها أو انقضائها للقواعد القانونية التي تنظمها سواء في القانون المدنى أو قوانين إيجار الأماكن محسب الأحوال ، ولا يحول دون القضاء بإنهاء عقد الإبجار أن يطلب المؤجر تسليمه العن المؤجرة خالية من المنشآت التي أقامها المُستأجر بما يتعارض مع القرار الوزارى المشار إليه إذ هو لَيس شرطاً لقبول طلب إنهاء العقد ، وإذ حالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى برمها لعدم حصول الطعن على ترخيص بدم المطحن - الذي أقامه المستأجر بالأرض المؤجرة فإنه يكون قد أخطأ في نطبق القانون بما بوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى محث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ مجمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعفسوية السماوة المستشارين / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، الجسينى الكتانى ، محمد عبد البسر حسين سالم ومحمد محمد طبطة •

(1+7)

الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٥٠ القضائية :

(١) اعلان « بطلان الاعلان » · بطلان « بطلان الاجراءات » · تجزئة ·

البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الإعلان • نسبى غير متعلق بالنظام العام • لا يصلك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان المرضوع غير قابل للتجزئة • افادة من صبح اعسلانه بهذا البطلان • شرطه • ان يتمسك به من تميب اعلاله وتقضى به الميكمة •

(۲) دعوى « سقوط الخصومة » · تجزئة ·

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح ٠ ١٣٤ مرافعات ١ اتصاله بمصلحة الخصم ٠ جواز التنازل عنه صراحة أو ضمتا ٠ تسمك صاحب المصلحة بالسسقوط ٠ أثره ٠ سقوطها بالنسبة لباقى الخصوم فى حالة عدم التجزئة ٠

(٣) نقض « ما لا يصلح سببا للطعن » •

اقامة الحكم المطعون فيه قضاءة على أسباب مستقلة دون احالة الى اسباب الحكم الإبتدائي. النص الحرجه الى هذا الحكم • غير مقبول •

٤ ، ٥) ايجار « ايجار الاماكن » « بيع الجدك » ٠

(3) يهم المتجر أو المسنع - اجازته استثناء من الاصل المقرر يحظر التنازل عن الايجار . شرطه - توافر الصفة التجارية للنشاط الذي يزاوله البائع وقت البيع - المحل المستقل في نشاط حرفى - لا يعد متجرا - علة ذلك -

 (٥) تحديد عناصر المتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية وممتزية • من سلطة قساض الموضوع متى كان استخلاصه سالفا •

(٦ ، ٧) ايجار « ايجار الاماكن » « التاجير المفروش » « الامتداد القانوني » •

(٦) مستأجر المكان المخروش • حقه في الاعتداد القانوني لمقد الإيجار • مناطه • الإهامة
 بقصد السكن • م 27 ق 29 صنة ١٩٧٧ •

 (٧) الامر المسكرى رقم ٤ مسئة ١٩٧٦ باجازة استئجار السكن المتروش خاليا متى توافرت شروطه • اعتباره غير واجب التجليق لعدم وضعه موضع التنفيذ حتى الغاله بالقالون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٧٠ • ١ – البطلان الناشيء عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان بما في ذلك إجرائه في غير موطن المعلن إليه هو بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام، فلا يملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصلحته وليس لغيره بمن صح إعلائهم أن يتمسك بالبطلان الذي لا شأن له به ، فلا يقبل منه تقسدم الدليل على قيامه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئة فإن إفادة من صح إعلائهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من الحصوم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ يستنبع الحسكم بالبطلان بالنسبة لمن لم يصحح إعلانه ، بطلانه أيضاً بالنسبة المناق المحصوم .

٧ - النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه ولكل ذي مصلحة من الحصوم في حالة عدم السبر في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحسومة متى إنقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي، يدل على أن المقصود بصاحب المصلحة في هذا النص الحصومة ، ونظراً لعدم تعلقه بالنظام العام فإن لصاحب المصلحة فيه أن الحصومة ، ونظراً لعدم تعلقه بالنظام العام فإن لصاحب المصلحة فيه أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ، أما الحصومة لعدم إعلانه صحيحاً بالتعجيل في ميعاد السنة فلا يملك التحسك بسقوط الحصومة لعدم إعلان غيره بهذا التعجيل في الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئه ، في الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئه ، الإ أنه إذا تحسك صاحب المصلحة بهذا الدفع ، وثبت للمحكمة صحته ، فإن المنسبة له يستبع - في حالة عدم النجزئة - سقوطه أيضاً بالنسبة لهاق الحصومة بالنسبة الموصومة الموصومة بالنسبة الموصوم

٣- من كان الحسكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحسكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن عيل عليه فى أسباب ، فإن النمى الموجه إلى هذا الحسكم يكون غير مقبول ، أاكان ذلك ، وكان النمى الموجه من الطاعن

منصرفاً إلى أسباب الحسكم الابتدائى التى لا تصادف محل من قضاء الحسكم المطعون فيه الذى أقام قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى الحسكم الابتدائى ، فإن النمى ـــ أياكان وجه الرأى فيه يكون غير مقبول .

٤ ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ من القانون المدنى، إنما هو إستثناء لا بجوز التوسع فيه أو القياس عليه ذلك أن الأصل المقرر هو التزام المستأجر بإحترام الحظر من التنازل عن الإبجار وأن الدافع على تقريره هو حرص المشرع على إستيقاء الرواج التجارى ، متمثلاً في عدم توقف الاستبار الصناعي أو التجاري في حـالة إضطرار صاحبه للتوقف عنه ، فأباح المشرع للمستأجر التجاوز فى الشرط المانع والتنازل عن الإبجار للغر متى كانت العين المؤجرة عقاراً أنشأ فيه المستأجر محلا تجارياً سواء كان متجراً أو مصنعاً بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، ومؤدى ذلك أنه إذا كان المحل مستغلا في نشاط قوامه الاعتماد وبصفه رئيسية على إستغلال المواهب الشخصية والحبرات العملية والمهارات الفنية لصاحبه، ودون أن يستخدم آلات أو عمالا ولا يضارب على عمل هؤلاء العال أو إنتاج تلك الآلات ، فإنه لا يعتبر متجراً ، إذ تقوم صلته لعملائه في هذه الحسالة على ثقبهم الشخصية وخبرته مخلاف المحل التجارى الذي يتردد عليه العملاء لثقبم فيه كمنشأة لها مقوماتها الحاصة مستقله عن شخص مالكها ، كما يشترط أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذى كان يزاوله بائع المتجر .

حاديد عناصر المتجر من ثابتة ومنقول ومقومات مادية ومعنوية
 هو من سلطة قاضى الموضوع منى كان إستخلاصه فى ذلك سائفاً

النص فى المادة ٤٦ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير الأماكن
 يدل على أن مناط تطبيقه هو أن تكون العين قد أجرت بغرض السكن إلى
 المستغيد من حكمه ، وهو ماكان يقضى به أيضاً الأمر العشكرى وهم ٤

سنة ١٩٧٦ فى شأن تأجير الأماكن المفروشة الذى خول للمستأجر المصرى الذى يسكن فى عين مفروشة يستأجرها من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة صابقة على تاريخ العمل ملذا الأمر أن يستأجرها خالية بالأجرة القانونية .

٧- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأمر العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٧ قد أضحى غير نافذ بصدور الأمر العسكرى رقم ٥ سنة ١٩٧٧ ولا يرتب أي حق لمستأجرى الأماكن المفروشة إلى أن تم الغاء كل من الأمرين المذكورين أن بنص صريح فى القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى أنه إستأجر العن مفروشة من مالكها أو من المستأجر الأصلى أبغرض السكنى - بل قام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أنه إستأجرها من المستأجر الأصلى الإستعالها كمكتب لمارسة مهنة المحاماه وهو ما ردده فى صحيفة الطعن ، ومن ثم فإنه لا يحق له الاستفاده من حكم النص المشار إليه .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن شركة مصر للتأمن – المطعون ضدها الأولى – أقامت الدعوى رقم ٢٥٦٦ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى إسكندرية على الطاعن ومورث المطعون ضدها الثانى والثالثة بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ بسما التانى والثالثة المدينة بالصحيفة وتسليمها لحسا خالية وقالت بياناً لدعواها إن المورث المذكور إستأجر الشقة محل النزاع بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٧/٢/١١ من إدارة تصفية الأموال المصادرة ، وبعد حوالة العقد إلى شركة الجمهورية للتأمن أدعت فى الشركة المدعية ، وإذ قام المستأجر

الأصلى بتأجير حجرة من الباطن إلى الطاعن بغير إذن منها فقد أقامت الدعوى. وبتاريخ ١٩٧١/١١/١٣ حكمت المحكمة بإنقطاع مسير الخصومة لوفاة الستأجر الأصلى ، ثم عجلتها المطعون ضدها الأول قبل الطاعن والمطعون ضدها الثانى والثالثة . وبتاريخ ١٩٧١/١١/٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى بغير إذن كتابى صريح منها . وبعد سياع شهود الطرفين ، حكمت بساريخ بغير إذن كتابى صريح منها . وبعد سياع شهود الطرفين ، حكمت بساريخ والثالثة من المعن عقد الإيجار وبإخلاء الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالثة من المعن على النزاع . إستأنف الطاعن هذا الحسكم بالإستثناف رقم ٢٩٧٧ لسنة ٣١ ق إسكندرية ، كما أقام المطعون ضدهما الثانى والثالثة برعم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت المحكمة المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النبابة رأمها : المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النبابة رأمها : الم

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول مما بطلان الحكم الطعون فيه ، وفى بيان ذلك يقول إن تعجيل المدعوى أمام محكمة أول درجة قبل الورثة جاء باطلا إذ لم يصح إعلانهم بصحيفة التعجيل فى موطنهم ، هذا إلى أنها أعلنت بعد مضى سنة من تاريخ الانقطاع ، مما يترتب عليه سقوط الحصومة وهو ما دفع به وكيل الورثة أمام محكمة أول درجة ، وأمام محكمة الاستثناف ، وإذ أيد الحكم المطمون فيه قضاء الحكم الابتدائى برفض هذين الدفعين فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النمى فى شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البطلان الناشىء عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان عا فى ذلك إجرائه فى غير موطن المعلن إليه هو بطلان نسى غير متعلق بالنظام العام ، فلا مملك المحمد وليس لغيره ممن صع إعلامهم أن يتمسك بالبطلان الذى لا شأن له به ، فلا يقبل هنه صع إعلامهم أن يتمسك بالبطلان الذى لا شأن له به ، فلا يقبل هنه

تقسدتم الدليل على قيامه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئه ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئه فإن إفادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من الحصوم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ يستتبع الحسكم البطلان بالنسبة لمن لم يصح إعلانه ، بطلانه أيضاً بالنسبة لباقى الحصوم ، لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك ببطلان إعلان التعجيل إلى غيره من ورثة المستأجر (...) ولا يغير من ذلك أن النزاع المطروح غير قابل للتجزئه ، أو أن الورثة سبق لهم التمسك أمام محكمة الموضوع جهذا البطّلان إذ هو لا ينتج أثره فى حق الطاعن طالما أن المحكمة قد قضت برفض الدفع بالبطلان المدعى به . وهو ما ليس محل طعن من الورثة في الطعن الماثل مما لا يقبل معه من الطاعن إثبات الجدل بشأنه أمام هذه المحكمة . والنعى في شقه الثانى مردود أيضاً بأن النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه «لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحسكم بسقوط الحصومة مي إنقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي» يدل على " أن المقصود بصاحب المصلحة فى هذا النص هو من لم يتم إعلانه بتعجيل $^{\mathbb{F}}$ الدعوى في الميعاد فله وحده حق التمسك بسقوط الحصومة ، ونظراً لعسدم تعلقه بالنظام العام فإن لصاحب المصلحة فيه أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ، أما الحصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتعجيل في ميعاد السنة فلا بملك التسك بسقوط الحصومة لعدم إعلان غيره مهذا التعجيل فى الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولوكان الموضوع غير قابل للتجزئه إلا أنه إذا تمسك صاحب المصلحة مذا الدفع ، وثبت للمحكمة صحته ، فإن سقوط الحصومة بالنسبة له يستتبع في حالة عدم التجزئه ـ سقوطه أيضاً بالنسبة لباقي الخصوم ، الساكان ذلك ، فإنه لا بجوز للطاعن التمسك بسقوط الحصومة لعسدم تعجيل الدعوى فى الميعاد قبل ورثة المستأجر الأصلي ولئن كان الورثة المذكورون قد تمسكوا بسقوط الخصومة أمام محكمة الموضوع ـــفى نزاع غير قابل للتجزئه ـــ إلا أنه

طِلمًا أن المحكمة قد رفضت هذا الدفع ، فليس لغيرهم العودة إلى إثارة هذا الدفاع ومن ثم فإن النعى يكون فى جملته غير مقبول :

وحيث إن هذا النمى غير منتج، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد حصل فى موضوع النزاع بأسباب مستقله لم محل فيها إلى ما جاء بالحسكم الابتدائى من أسباب فإن النمى عليه بالبطلان لإغفاله بيان اسم المحكمة ونوع المادة التى فصل فها ــ أيا كان وجه الرأى فيه ــ يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن محقق سوى مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالوجه الأول من السبب الثانى من أسبب الثانى من أسباب الطعن أن محكمة أول درجة أخطأت فى تطبيق القانون إذ ثبت بما قلمه من مستندات أنه كان يشارك المستأجر الأصلى منذ بدء العلاقة الإمجاوية ، ورغم أن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق ، إلا أنها لم تأخذ بما شهد به الشهود أمامها ، مما يعيب حكمها بالتناقض أيضاً .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن القرر فى قضاء هذه المحكمة أنه مى كان الحسكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل عليه فى أسباب ، فإن النمى الموجه بن الطاعن منصرفاً إلى يكون غير مقبول ، لما كان ذلك وكان النمى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى أسباب الحكم الابتدائى التي لا تصادف عمل من قضاء الحكم المطعون فيه الله يقام قضاءه على أسباب مستقله دون إحالة إلى الحسكم الابتدائى ، فإن النمى ــ أياكان وجه الرأى فيه ــ يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى – من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى ذلك يقول إنه إشترى العين محل المراع من المستأجر الأصلى بالجدك بالعقد المؤرخ ١٩٧١/٩/١ إلا أن الحكم المطعون فيه ننى توافر شروط هذا البيم إستناداً إلى أن العين ليست متجراً أو مصنعاً ، فى حين أن المحل التجارى بمعناه الواسع يشمل كل مكان يباشر فيه المستأجر حرفة أو مهنه تدر عليه رعاً إذا كان هذا المكان الذى تزاول فيه هذا العمل من شأنه أن بجعل له ميزه خاصة من حيث إستغلاله لمكتب عام ، كما أنه لا يشترطنى بيع الحدك أن يزاول المشترى نفس النشاط الذى كان يزاوله البائم فى العين ، وإذ أطرح الحكم المطعون فيه ذلك العقد بغير سند من الواقع أو القانون ، فإنه يكون معيناً عا يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في غبر محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه وإذكان الأمر خاصاً بإيجار عقار انشىء به مصنع أو متجر وأقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإنجار ، . إنما هو إستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ذلك أن الأصل المقرر هو التزام المستأجر بَاحِترام الحَظر من التنازل عن الإبجـار وأن الدافـع على تقريره هو حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجارى ، متمثلاً في عدم توقف الاستثمار الصناعي أو التجارى في حـالة إضطرار صاحبه للتوقف عنه ، فأباح المشرع للمستأجر التجاوز في الشرط المانع والتنازل عن الإيجار للغبر متى كانت العين المؤجرة عقاراً أنشأ فيه المستأجر محلا تجارياً سواءكان متجراً أو مصنعاً بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، ومؤدى ذلك أنه إذا كان الحل مستغلا في نشاط قوامه الاعباد. وبصفة رئيسية على استغلال المواهب الشخصية والحرات العملية والمهارات الفنية لصاحبه ، ودون أن يستخدم آلات أو عمالا ولا يضارب على عمل هؤلاء العال أو إنتساج تلك الآلات ؛ فإنه لا يعتبر متجراً ، إذ تقوم صلته بعملاته في هذه الحالة

على ثقتهم الشخصية في خبرته مخلاف المحل التجاري الذي يتر دد عليه العملاء لثقتُهم فيه كمنشأه لها مقوماتها الحاصة مستقلة عن شخص مالكها ، كما يشترط أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذى كان يزاوله باثع المتجر ، ومن المقرر أيضاً أن تحديد عناصر المتجر من ثابته ومنقول ومقومات مادية ومعنوية هو من سلطة قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه فى ذلك سائغاً لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على ما أورده من أنه «لا صحةً لما دفع به المستأنف (الطاعن) أخبرا من أنه إشترى عن النزاع بالجدك موجب عقد التنازل المؤرخ ١٩٧١/٩/١٠ إذ أن هذه العن ليست متجراً أو مصنعاً ولا ينطبق بشأنها حكم المادة ٩٤٥ من القانون المدنى على أن العقد المذكور لا يقيد بيع المكتب التجارى الخاص بالمستأجر الأصلى بكافة عناصره المعنوية والمادية إلى المستأنف الذي تمهن مهنة المحاماه ، وإنما انصب ذلك العقد على تقـــدير تنازل المستأجر الأصَّلي عن عقد الإمجار للمستأنف ، فضلا في تقدير شراء المستأنف للأثاث الممارك لذلك المستأجراً، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون قد خلص سائغاً مما له أصل ثابت بالأوراق ، و بما يكنى لحمل قضائه إلى إنتفاء بيع العين المؤجرة بالجدك إلى الطاعن – من ثُمَّ فإن النعي لا يعدو أن يكون جدَّلًا مُوضوعيًّا فما لمحكمة الموضوع سلطة فهمه وتحصيل دليله ، ممسا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الثانى وبالسبب الثالث من أسباب الثانى وبالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أنه تمسك أمام عكمة الموضوع بأحقيته فى الاستفاده من أحكام المادة 7/21 من القسانون 24 لسنة 19۷۷ والمدة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة 19۷٦ و يحق له البقاء فى العن عمل النزاع إذ أنه يستأجر مكتبه مفروشاً من المستأجر الأصلى بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ 1/١٩٧/ ١٢١ منذ أكثر من عشرين عاماً إلا أن الحسكم لم يعرض لهذا الدفاع ، وأطرح هذا العقد رغم أن أحد أمن الحصوم لم يطعن عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر الأماكن على أنه «محق للمستأجر الذي يسكن في عين إستأجرها مفروشة من مالكها لمدة خس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل مهذا القانون البقاء في العنن ... فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلى فإنه يشترط لإستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضي في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل لهذا القانون » يدل على أن مناط تطبيقه حكم هذا النص أن تكون العنن قد أجرت بغرض السكن إلى المستفيد من حكمة ، وهو ما كان يقضي به أيضاً الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تأجير الأماكن المفروشة الذى خول للمستأجر المصرى الذى يسكن فى عنن مفروشة يستأجرها من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر أن يستأجرها خالية بالأجرة القانونية،ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأمر العسكرى المذكور قد اضحى غير نافذ بصدور الأمر العسكرى رقم ه لسنة ١٩٧٧ ولا يرتب أى حق لمستأجرى الأماكن المفروشة ، إلى أنْ تم الغاءكل من الأمرين المذكورين بنص صريح فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى إنه إستأجر العنن مفروشـة مـن مالكها أو من المستأجر الأصلى بغرض السكني ــ بل أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أنه إستأجرها من المستأجر الأصلي لإستعالها كمكتب لمارسة مهنة المحاماة وهو ما ردده فى صحيفة الطعن . ومن ثم فإنه لا يحق له الاستفاده من حكم النص المشار إليه ، وإذكان الحكم المطعون فيه قد إنهى فى أسبابه إلى إطراح أحكام الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لإنتفاء شروط أعمالها فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيقه القانون ، كما لا يعيب الحكم مجرد القصور فى الرد على دفاع قانونى للخصم إذ محسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً ، ولمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية ، ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن ه

جلسة ۲۹ من مارس سنة ۱۹۸۷

بزياسة السيد المستشاد/ احمد ضيا عبد الرائق قائب رئيسُ المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ وليم وزق بدوى نائب رئيس المحسكمة ، طلعت أمير صادق ، محمد عبد التمساور سمير وعبد العال السمال .

$(1+\xi)$

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنه ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » .

۱ ـ مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى الجمعيات التعاولية الزراعية · الاعتداد بها فى حس*اب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا الخانون تصحيح أوضاع العاملين رقم* 11 لسنة 1970

٢ - طلب ضم مدة الخدمة السابقة المحتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسنة ١٩٧٥ . وجوب التقدم به ال لجنة تشر القانون المشار البعد به الله المحتصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار البعد عدم كفاية ثبوت تلك المدد بعلف الشدمة .

ا صورى نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والم إستقر عليه قضاء هذه المحكمة والمادة الأولى من القانون ١٦ لسنة ١٩٧١ وما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الجمعيات التعاونية تعتبر في حكم القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ من الوحدات الاقتصادية النابعة للمؤسسات العامة بصريح نص المادة الرابعة من هذا القانون المقابلة لنص المادة الرابعة من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٦ ومفاد ذلك الاعتداد عمدد الحدمة السابقة التي قضاها العاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين يرتم ١١ لسنة ١٩٧٥.

٧ - توجب المادة ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لإحتساب مدة الحلمة صدور قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة الى يتبعها العامل بنساء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تشر هذا القسانون ولا تجز النظر في إحتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من ذات القانون بعد هذا التاريخ ولا يغنى عن التقسدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدد بملف خدمة العامل وقت التعين .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة :

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيد وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٩٠٤ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى المنصورة على المطعون ضده – بنك التنمية والاثبان الزراعي بالدقهلية طلبوا فيها ضم مدة خدمتهم جميعاً بالجمعيات التعاونية الزراعية وضم مدة خدمة. ثالبهم بالقوات المسلحة وتسوية حالبهم على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية بالنسبة للفئة المالية أو المرتب – وقالوا بياناً لذلك أنه تم تعين الأول والثانى بالجمعيات التعاونية الزراعية بمؤهل الإبتدائية القديمـة في ١٩٥٩/١/١ وثالثهم في ١٣/١٢/١٠ بذات المؤهل وكان مجنداً بالقوآت المسلحة من ١٩٦٠/٤/٢٠ حتى ١٩٦٣/١١/١ ثم عينوا بالبنك المطعون ضده في ١٩٧٧/٢/٢٨ على الفئة الماليةالثامنة تنفيذاً لأحكام القرار الوزارى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ ولمساكان لهم مدة خبرة تزيد على مدة الحبرة اللازمة للتعيين فى وظيفة كاتب «ح» بالفئة المالية الثامنة فإنهسم يستحقون علاوة دورية عن كل [سنة من السنوات الزائدة عن المدة المطلوبة تضاف إلى أول مربوط الفئة النامنة ندبت المحكمة خبر أ وبعد أن أودع تقريره عدل الطاعنون طلباتهم إلى طلب الحكم على مقتضى النتيجة التي إنهيي إلىها الحبير والتي أسسها على إعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بأحقية الطاعنين الأول والثاني في التعيين على الدرجة الثامنة من ١٩٧٧/٣/١ عرتب أساسي ١٥ جنيه يضاف إلها خمة علاوات قيمة كل مها جنها واحداً وأحمية الطاعن الثالث في التعيين

على اللبرجة النامنة من 19۷۷/۳/۱ عرتب أساسى ١٥ جنيه يضاف إلنها أربع ألله والمستناف قيمة كل مها جنيه واحد . طعن البنك على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤ لسنة ٣٣ ق المنصورة وبجلسة ١٩٨٢/٢/١٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحسكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحسكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سببن ينعى سهما الطاعنون على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون إن المحكمة أسست قضاءها برفض الدعوى على أنهم لم يقسدموا طلباً بضم مدة الحدمة موضوع النزاع فى الميعاد المنتسوس عليه فى المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى الميعاد المنتسوس عليه فى المادة ١٩ من القانون لأنه لا يطبق إلا على التعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الموجودين بالحدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بيا تم تعييبهم بالبنك فى ١٩٧٧/٢/٢٨ ومن ثم لا تنطبق عليهم أحسكامه وإنما أقاموها على سند من القواعد التي وضعها البنك وهو بسبل تعين العاملين بالمحميات التعاونية الزراعية فى وظائفه وإذكانت سلطة البنك فى تعين موظفيه تقدير به لا معقب علمها طالما أن التعين تم وفقاً لنصوص قانون العاملين بالقطاع العام وخلا من إساءة إستعال الحق إلا أنه إذا وضع قواعد عامة لهسلما التعين بنية على جميع الذين تتوافر فها شروطه فإنه يلترم بها دون تفرقه ببهم.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على سريان أحسكامه على ... (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ فيا عدا أحكام المادتين ١ ، ٣ من القانون المرافق وتنص المادة الأولى من القانون ٦١ المحتمة المحالي سريان أحكام النظام المرافق له على العاملين

بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهـــا وكان قضاء هــذه المحكمة قد إستقر على أن الجمعيات التعاونية تعتىر فى حكم القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة بصريح نص المادة الرابعة من هذا القانون المقابلة لنص المادة الرابعة من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ومفاد ذلك الاعتداد بمدد الخدمة السابقة التي قضاها العاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة د١٩٧٠ ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٩ من هذا القانون توجب لإحتساب مدة الخدمة صدور قرار من لجنة شئون العاماين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطاب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثن يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ولا تجنز النظر في إحتساب أية مدة من المدد المنصوص علمها في المسادة ٢٨ من ذات القانون بعد هذا التاريخ ولا يغني عن التقــدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدة مملف خدمة العامل وقت التعيين وكان الطاعنون لا ينازعون في أنهم لم يتقـــدموا لهذا الطلب وكان لا يغر من ذلك أن يكون الطاعنون قد أغفلوا الإشارة في صحيفة دعواهم إلى القَّانون ١١ لسنة ١٩٧٥ طَالما أنهم عادوا فحددوا طلباتهم الختامية وفقاً لما إنتبي إليه تقرير الخبير المؤسس على إعمال أحكام هذا القانون ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد النزم هـــذا النظر فإن النعي علبه عخالفة القانون يكون على غبر أساس .

ولمسا تقسدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مأرس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق تالب رئيس الهحسكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم أحمد بركة نالب رئيس المحكمة ، طلمت أمين صادق ، محمد عبد المقادر سعير وعبد العال السعاف •

() + 0)

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) حكم « تسبيب الحكم » • استئناف •

أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون اضافة . لا عيب .

۲) عمل « ادارات قانونیة : تأدیب » ٠

اجراءات تأديب أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة · خضوعها لإحكام الغانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ · ع**لة ذلك ·**

(٣) نقض « أسباب الطعن : النعى المجهل » •

أسباب الطمن بالنقش · وجوب تعريفها تعريفا واضحا نافيا عنها الفعوض والجهالة . عدم بيان سبب النمى بيانا دقيقا والمستندات ودلالتها التي ينمى الطاعن على الحكم اغتالها · أثره · اعتبار النمى هجهلا وغير مقبول ·

(٤) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » •

عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الموضوع · التمسك بدلالتها لأول مرة أمام محكمة النقش · غير حالا ·

١ - لما كان من المقرر في قضاء هـــذه المحكمة - أنه لا يعيب الحسكم الاستثناق أن يعتنق أسباب الحكم الابتدائي وعيل إليها دون إضافة إذا رأت عكمة الاستثناف أن ما أثاره الطاعن في أسباب إستثناف لا غرج في جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجة وتضمنه أسباب حكمها وليس فيه ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة :

٢ ــ لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قل المحتلفة اللجنة المنصوص عليها التابعة لها قل المحتلفة اللجنة المنصوص عليها على المادة السابعة من هذا القانون للإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات ومواعيد النظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التي تقع منهم والجزاءات المقسررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ، وإذ لم تصدر بعد هذه اللائحة ، فإنه يتعين إعمال التشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام بالتطبيق لنص المادة ٢٤ من ذات القانون والتي تنص على أن « » مما مقتضاه خضوع طلب الغاء الجزاء الموقع على الطاعن ... لأحسكام نظام العاملين بالقطاع العام العاملين القطاع العام العاملين القطاع العام المالين والتي تنص على أن « » المعتباره القانون والتي تنص على أن العسام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإعتباره القانون السارى وقت توقيع الجزاء .

٣ ـ من المقرر أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذا أوجبت أن تشدل صيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان الطمن باطلاما قصدت سهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفا نافياً عنها المغموض والجهالة بحث يبين منها أوجه العيب الذي يعيبه الطاعن على الحسكم وموضعه منه وأثره في قضائه . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين المستندات التي ينعى على الحسكم إغفاله الرد عليها رغم كفايها في ثبوت هذا الحطأ ولم يفصح عن دلالة تلك المستندات وأثر اغفالها في قضاء الحكم ، فإن النعى سهذا الوجه يكون مجهلا وغير مقبول .

٤ - لما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يعرض على محكمة الموضوع المستندات التي إستدل بها على أن أيام غيابه كان قد تحدد فيها جلسات النظر الدعاوى التي أقامها على المطعون ضدها ، فإن التمسك بالدلالة المستمدة منها يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا بجوز التحدى نها لأول مرة أمسام محكمة النقض.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيده المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية . ﴿

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالبًا الحكم (أولا) بإلغاء قرار تخفيض المرتب . (ثانياً) بإسرداد رسوم القيد فى الاستثناف وقيمة الاشتراك عن سنة ١٩٨٠ . (ثالثاً) بإعتبار أيام غيابه في ٢٧ ، ٢٧ ، ١٩٧٩/١٢/٣١ أجازات مدفوعة الأجر ورد قيمتها إليه . (رابعاً) بإلغاء الجزاء الموقع عليه عصم ربع يوم من المرتب . (خامساً) بإلزامها أن تدفع له تعويضاً قدره و جنها ، و قال بياناً لدعواه أنه من العاملين لدى المطعون ضدها ، وإذ قامت الأخرة بنقله للعمل محامياً بإدارتها القانونية ثم دأبت على الإساءة إليه بأن خصصت لعمله مكانآ لا يتناسب ووظيفته وخفضت مرتبه ممقولة أن الحاقه بالإدارة القانونية يعد تعييناً جديداً يقتضي سحب ترقياته اللاحقة والتي تمت لوظيفة خارج هذه الإدارة وخصم مستحقاتها من مرتبه ، كما رفضَت أن ترد إليه رسوم قيده بالإستثناف وحالت دون منحه أجازات لحضور جلسات المرافعة رغم أن رصيد أجازاته يسمح بذلك ، وأوقعت عليه دون وجه حق جزاء نخصم ربع يوم من مرتبه ، وأصيب من جراء ذلك بأضرار مادية وأدبية ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفة البيان . كما أقام الطاعن على ذات الشركة الدعوى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ عمال كلي الإسكندرية بطلبات ختامية هي الحكم أصلياً بوقف الخصم من مرتبه وإحتياطياً بأحَقيته في قيمة الضرائب والتأمينات انخصومة من مرتبه قبل تخفيضه ، وبتاريخ ٨١/١١/٢٥ حكمت المحكمة (أولا): في الدعوى رقم ٩٨٦لسنة ١٩٧٩: ١ ـــ برفض طلب تخفيض المرتب . ٢ ــ برفض طلب رد رسوم القيد بالإستثناف . ٣ ــ بإعتبار

أيام غيابه في ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٧ / ١٩٧٩/١٢/٣١ أجازات مدفوعة الأجر خصها من رصيده ورد قيمها إليه . ٤ – بعدم إختصاصها ولاثيًّا بنظر طلب الغاء الجزاء ه ــ بقبول طلب التعويض والزام المطعون ضدها أن تؤدى للطاعن مبلغ ٥٠٠٠ جنها (ثانياً) فىالدعوى رقم٢٠٨لسنة١٩٨٠. ١ برفضطلب وقف الخصم من المرتب . ٢ ــ بأحقية الطاعن في إسترداد قيمة الضرائب وأقساط التأمينات المخصومة من المرتب قبل تخفيضه . إستأنف الطاعن هذا الحسكم بالنسبة لما رفض من طلباته فى الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٩ ـــ أمام محكمةً إستثناف الإسكندرية بالإستثناف رقم ٧٦٥ لسنة ٣٧ ق ، كما إستأنفته المطعون ضدها بالنسبة لما قضي به في طلب التعويض وطلب إعتبار أيام الغياب أجازات مدفوعة الأجر ـــ أمام ذات المحكمة بالإستثناف رقم ٨ لسنة ٣٨ ق ، وبتاريخ ١٩٨٢/٤/١٠ حكمت المحكمة في الاستثناف رقم ٥٧٦ لسنة ٣٠ ق بتأييد الحكم المستأنف ، وفي الاستثناف رقم ٨ لسنة ٣٨ ق ، بإلغاء الحسكم المستأنف فيما قضى به للطاعن من تعويضُ ومن إعتبار أيام ٢٢ ، ٢٧ ،' ١٩٧٩/١٢/٣١ أجازات مدفوعة الأجر ورد قيمتها إليه ورفض دعواه فى هذين الشقين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جُلسة لنظره ، وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب لإغفاله الرد على ما تمسك به فى صحيفة الاستثناف من الغاء الحكم المستأنف فيا قضى به من رفض طلب تخفيض المرتب ، ورفض طلب رد رسوم قيده بالاستثناف وإشتراكه بنقابة المحامن عن سنة 19۸۰ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعبب الحكم الاستثنافي أن يعتنق أسباب الحكم الابتدائى ويحيل إلها دون إضافة إذا رأت محكمة الاستثناف أن ما أثاره الطاعن فى أسباب

استثنافه لا نخرج فى جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجة وتضمنه أسباب حكمها وليس فيه ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الردعن استثناف الطاعن بقوله إنه و بالنسبة للاستثناف المرفوع من المدعى – الطاعن – فإن الحكم المستأنف فيا قضى به من رفض لطلبات المدعى … في محله للأسباب التي أوردها والتي تأخذ مها هذه المحكمة وقد تكفل الحكم المستأنف بأسباب سليمة ساندها القانون في المد على دفاع المستأنف .. ومن ثم يتعن رفض الاستثناف وتأبيد الحكم المستأنف ، وهو ما مؤداه أن الحكم رأى فيا أثاره الطاعن في استثناف واشراكه لطلب إلغاء تحفيض المرتب ، وطلب رد رسوم قيده بالاستثناف واشراكه بنقابة المحامن عن سنة ١٩٨٠ ترديداً لما تكفيل الحسكم المستأنف بالرد عليه ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو لم يفرد له أسباباً خاصة ، ويكون النعى عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أعمل على طلب إلغاء الجزاء الموقع عليه مخصم ربع يوم من المرتب أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، في حين أن هذا الطلب محضم لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ الحياس بالإدارات القانونية باعتباره عضواً بالإدارة القانونية للمطعون ضدها ، وقد أورد هذا القانون في المادة ٢١ منه وما بعدها الأحكام الحاصة بالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها مماكان يقتضي أعمالها الزاماً بالقاعدة التي تقضى بعدم الرجوع إلى أحكام القانون العام إلا فيا لم يرد في شأنه نص في القانون الحاص .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ، والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد أناطت بوزير العدل – بعد موافقة اللجنة المنصوص علمها فى المادة السابعة من هذا القانون – إصدار لائحة بتنظمُ الأحكام الحاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات، كما أجازت له أن يضمن هذه اللائحة بياناً بالخالفات الفنية والإدارية التي تقع مهم والجزاءات المقررة لكل مها والسلطة المختصة بتوقيعها ، وإذ لم تصدر بعد هذه اللائحة ، فإنه يتعين إعمال التشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام بالتعلييق لنص المادة ٢٤ من ذات القانون والتي تنص على أن « يعمل فيا لم يد به نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال » مما مة نضاه خضوع طلب إلغاء الجزاء الموقع على الطاعن نحصم ربع يوم من مرتبه لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصدد بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون السارى وقت توقيع الجزاء، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر، المنتى عليه بالخطأ في تطبيق القانون لعدم إعماله أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق من وجهين :

(أولها) إن الحكم أورى بأسبابه: إن محكمة الدرجة الأولى استندت إلى تقرير الحبير لما تضمنه من وقائع مادية اعتبرت أنه سلم بصحبها مع أنها مجرد ادعاء من المستأنف و الطاعن » لم يقدم الدليل على صحبها ، ورتب الحكم على ذلك رفض طلب التعويض ، في حين أن هذه الوقائع تكنى للبوت خطاً المطعون ضدها لعدم اعتراضها عليها وقت ادلائه بها أمام الحبير بمحضر أعماله المؤرخ ١٩٨٠/١١/١٦ ، كما أنه قدم العديد من المستندات التي تؤيد دفاعه بشأن ثبوت هذا الحطأ ، وأغفل الحكم الرد عليها ، ولو كان قد عنى بفحصها لتغير وجه استخلاصه لوقائع الدعوى (وثانيهما) إن الحكم خلص إلى انتفاء خطأ المطعون ضدها ، رغم أن تقرير الحير قد تكفل بيبان الوقائع المادية الداة على ثبوت قصدها في إهانته والإساءة إليه ومها ما وصفه الحبير في الداة على ثبوت قصدها في إهانته والإساءة إليه ومها ما وصفه الحبير في

نقريره من أن أرضيــة الغرفة المخصصــة لمباشرة عمله كمحام منزوعة الحشب ومليئة بالمخلفات والأدوات والقاذورات ويتواجد بها بعض العاملات .

وحيث إن النعى نى وجهه الأول غىر مقبول ، ذك أن المــادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني علمها الطعن وإلا كان الطعن باطلا إنما قصدت سهذا البيان أن تحــدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نافياً عنها وموضعه منه وأثره فى قضائه ، لمـا كان ذلك وكان الطاعن لم يبنن فى وجه النعى الوقائع التي أدلى بها أمام الخبير والمقول أنها تكفى لثبوت خطأ المطعون ضدها لعدم اعتراضها علمها ، وكان لا يكفي في ذلك الإشارة إلى محضر أعمال ﴿ الْحَبِّرِ دُونَ بِيانَ لَمَّا فَي صَّيْفَةَ الطَّعْنِ مَعَ أَنْ ذَلَكَ مَطَّلُوبٍ عَلَى وَجِهِ الوجوب تحديداً للطعنَ وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة ، كما أن الطاعن لم يبن المستندات الى ينعى على الحكم إغفاله الرد علىها رغم كفايتها فى ثبوت هـــذا الحطأ ، ولم يفصح عن دلالة تلك المستندات وأثر إغفالهـا في قضاء الحكم ، فإن النعي بهذا الوجه يكون مجهلا وغير مقبول . والنعي في وجهه الآخر مردود بما أورده الحكم من أنه « بالنسبة للاستثناف المرفوع من الشركة عن الحكم بالتعويض للمستأنف ... فإن الحكم المستأنف قد جانب الصواب إذ قضى بالتعويض مفترضاً وقوع خطأ من الشركة أضر بالمستأنف على غبر سند من ﴿ الحقيقة أو دليل يؤيده في أوراق الدعوى إذ استند إلى تقرير الحرة لما تضمنه من وقائع مادية مسلماً بصحتها رغم أنها مجرد ادعاء من المستأنف فضلا عن أنه لم يقدم الدليل على صحبها فإن هذه الوقائع التي ساقها الحبير في تقريره على لسان المستأنف وانساق وراءه الحكم المستأنف متردياً في نفس الخطأ ، هذه الوقائع المزعومة على فرض صحتها لا يمكن اعتبارها خطأ من الشركةيبرر الحكم علمها بالتعويض ذلك أن عدم تخصيص مكتب مستقل في أحد مصانع الشركة

لتشغله الإدارة القانونية ممثلة في مندوب التحقيقات وإعداد مكتب مستقل له، وتخصيص مكتب له بمعمل المصنع ووجود بعض المخلفات بهذا المعمل لا ممكن اعتباره خطأ مقصوداً من الشركة يلحق المهانة بالمستأنف وأن المستأنف وهو المسئول عن التحقيقات الداخلية بالمصنع كان في مكنته أن يأمر أحد عمال النظافة بإزالة هذه المحلفات وتنظيف مكتبه كل يوم وأنه إذ تقاعس عن ذلك فإن الحطأ بكون خطأه وليس خطأ إدارة الشركة ، كما أن سماح المستأنف لبعض العاملات مخلع ملابسهن في مكتبه مسئوليته شخصياً وما كان مجوز له أن يقبل أو يسمح به وأن قبوله تبادل الحديث والحـوار مع بعض هـؤلاء العاملات دون أن يارز م الجزم معهن وهو المسئول عن التحقيقات في المصنع نما يفقده الاحترام منهن نخطئه هو وتهاونه فى احترامنفسه ووظبفته ولاممكن القول بأن الشركة مسئولة عن متابعة ما بجرى في مكتبه أو عن حوار تجرى بينه وبن بعض العاملات كما أن الشركة حرة في تحديد أماكن عمل العاملين بها وأنه لا ضر ولا خطأ منها إذا حددت عمله بمصنع نادلر أحد مصانع الشركة كمسئول عن التحقيقات وأن مسئولية المحافظة على كرامته كمحام مرهون عدى حزمه فى تعامله مع العال والعاملات ... ، وإذ كانت هذه الأسباب تُكفى لحمل الحكم ومن شأتها أن تؤدى إلى ما انتهى إليمه من رفض طلب التعويض لانتفاء لخطأ المطعون ضدها ، فإن النعي علَّيه بهذا الوجه يكون عـلى غير أساس :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مختالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض طلب اعتبار أيام غيابه إجازات مدفوعة الأجر خصماً من رصيده ورد قيمها إليه على سند من أن تلك الأيام لم تحدد فيها جلسات لنظر دعاوى أقامها على المطعون ضدها ، فى حين أن الثابت بالمستندات التى أودعها ملف الطعن بالنقض أنه قد تحدد فيها جلسات لنظر هذه الدعاوى .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لمـا كان الثابت بالأوراق

أن الطاعن لم يعرض على محكمة الموضوع المستندات التي استدل بها على أن أيام غيابه كان قد تحدد فيها جلسات لنظر الدعاوى التي أقامها على المطعون ضدها ، فإن التمسك بالدلالة المستمدة منها يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لمــا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۹ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابه وطــه الشريف •

(1+7)

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ القضائية :

(۱) دعوي « نظر الدعوي » • حكم يه

وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشاركت في المداولة • شرط لصحته • تحققه يعضور القضاة جلسة المرافعة الاخيرة • م ١٦٧ مرافعات •

(٢ ـ 7) قضاة « مخاصمة القضاة » • دعوى « دعوى المخاصمة » • حكم •

- (٢) دعوى المخاصمة أساسها القانوني المسئولية الشخصية للقاضي أو عضو النياية فيما يتملق بأعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عدم جواز مسادلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصيا • أساسه • تبعية اعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطسساق التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعة •
- (٣) عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصسة ٦٦ مراقعات •
- (2) الاصل عدم خضوع القاضى في نطاق عمله للمساءلة القانونية الاستثناء وروده
 على سبيل الحصر م \$2\$ هرائمات مناطه •
- (٥) أسباب المخاصمه ١ النش والتدليس والخطأ الهني الجسيم ١ ماهية كل منها ٠ تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانتجراف ٠ من مسائل الواقع ٠ خضوعه لتغدير محكمة المرضوع طالما كان صائفا ٠
- (٦) دعوى المخاصمة اللصل فى مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها نطاقه-ما ورو بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات والاوراق المساودعه ملف الدعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم مستندات أشرى من المخاصم •

(V) دعوى « الدفاع في الدعوى » •

حق الدفاع والمرافعة الشفوية • مكفول لاطراف النزاع في الدعوى • حق المجكمة في تنظيمه رغم النص على اجرافها في أول جلسة • م ٩٧ مرافعات •

(٨) محكمة الموضوع • مستولية • تعويض •

استخلاص وقوع القمل المكون للخطأ الموجب للمسئولية • خضوعه لتقدير محكســة الموضوع ما دام كان مماثقاً • ١ - مفاد نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أن الشارع لم يستلزم الصحة الأحكام - أن يكون القضاة الذين سمعوا المرافعة وحجزوا الدعوى للحكم قد سبق لهم نظرها فى جلسة سابقة ، إذ يتحقق بحضور القضاة جلسة المرافعة الأخيرة مقصود الشارع بسماع المرافعة ، يستوى فى ذلك أن يكون الحصوم قد أبدوا دفاعاً فها أو سكتوا عن ذلك أو أحالوا إلى دفاع سابق .

٧ — دعوى المخاصمة تستند فى أساسها القانونى إلى المسئولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيما يتعلق بأحمال وظيفتهما ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا مجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصياً ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة إلا أن تبعية أعضاء النيابة لا تعدو أن تكون تبعية وظيفية ولا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التى يسأل في المنبوع عن أعمال تابعة إذ لا تقوم هذه التبعية إلا فى جانب الدولة التى عثلها وزير العدل باعتباره الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وعن إدارته.

٣ - الشارع إذ نصرفى المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات على أن « تحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضوالنيابة المخاصم حسب الأحوال» لم يستلزم أن محضر العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة الى تنظر إدعوى المخاصمة وإنما رد الأمر إلى القواعد العامة الى تجيز للمدعى عليه أن تحضر هو بنفسه أو وكيل عنه أو يو دع مذكرة بدفاعه ورتب على هذا الإجراء الأخير ما رتبه على الحضور من أثر إذ جعل الحصومة حضورية فى حقه .

٤ - الأصل فى التشريع أن القاضى غير خاضع فى نطاق عمله للمساءلة القانونية والاستثناء أن الشارع جوزها وحصرها فى نطاق ضيق محكم بالنص على أسبامها فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات وقد وازن المشرع مهذا التشريع بين حتى القاضى فى توفير الضانات له فلا يتحسب فى قضائه إلا وجه الحيق ولا يهتز وجدانه من عظنة النيل منه أو يستنفد الجهد فى الرد على من ظن الجور

به وآثر الكيد له وبن حق المتقاضى فى الاطمئنان بأن قاضيه مقيد بالعدل فى حكمه فإن جنح عنه لم تغلق الأبواب فى وجهه ــ فله أن ينز له منز لة الحصومة يدين فها قضاءه ويبطل أثره ، وهذا كله بجد حده الطبيعى فى أن القضاء ولاية وتقدير وأمانة تقرير وأن بجرد الحلاف أو الحطأ لايسقط بهــا منطق العدل وإنما يسقطه الجور والانجراف فى القصد .

٥ – عد الشارع من أسباب المخاصمة الغش والتدليس والحطأ المهنى الجسيم والمقصود بالغش والتدليس هو انحراف القاضى فى عمله عما يقتضيه واجب القانون قاصداً هذا الانحراف إيثاراً لأحد الحصوم أو نكاية فى آخر أو تحقيقاً لمصلحة خاصة المقاضى ، والحطأ المهنى الجسيم هو وقوع القاضى فى خطأ فاضح أو إهمال مفرط ، ما كان له أن يتردى فهما لو اهتم بواجبات وظيفته ولو بقدر يسبر حيث لا يفرق هذا الحطأ فى جسامته عن الغش سوى كونه أوتى عسن نية ويستوى فى ذلك أن يتعلق الحطأ بالمبادئ القانونية ، أو الوقائم الممادية ، ومن المقرر أن تقدير جسامة الحطأ واستظهار قصد الانحراف من مسائل الواقع آلى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغر معقب على حكمها طالما كان بيانها فى ذلك سائعاً .

٣ - على المحكمة أن تبحث في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها وهو أمر لايتأتى إلا باستمراض أدلة المخاصمة لتبين مدى ارتباطها بأسباما ، والفصل في هذه المرحلة من مراحل الدعوى يكون على أساس ما يرد بتقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات وما نحويه ملف الدعوى الموضوعية من أوراق دون أن يكون للمخاصم بأن يبدى أسباباً جديدة أو أن يقدم أوراقاً أو مستندات غير الني أو دعها مع التقرير .

٧ ــ لئن كان حق الدفاع ــ بمــا فى ذلك المرافعة الشفوية ـــ أمر كفله
 القانون لأطراف النزاع فى الدعوى إلا أن ذلك لا محول بين المحكمة وبين

تنظيم هذا الحق على وجه يصونه ولا يكلف المحكمة من أمرها رهقاً وحسها فى ذلك أن تفسح للخصوم المدى المعقول لتمكيهم من الدفاع دون غلو أو إسراف فى التأجيل أو تكرار الاسماع المهم أو خروج عن موضوع الدعوى ومقتضيات الدفاع فها ، وقد نصت المحادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة فى أول جلسة .

 ٨ ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ما دام كان همذا الاستخلاص سانعاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام دعوى المخاصمة رقم ٣٠٧ لسنة ٣٦ ق استثناف الإسكندرية على المطعون ضدهما ، وقال بياناً لها أه سبق أن أقام الدعوى رقم ١٩٧٥/٣٥٣١ مدنى كلى الإسكندرية على ممثل الجمعية التعاونية لضباط الجيش وآخرين بسبب اعتداء الأول على أرضه وركن فيها إلى تحقيقات الشكويين رقمى ٣٥ : ١٣٢ سنة ١٩٧٥ إدارى العامرية ، كما أقام الدعوى الشكوين رقمى ١٩٧٦ مدنى كلى الإسكندرية بطلب استر داد حيازة مساحة من أرضه اعتصبها المدعى عليها فيها والى لم تختصم فى الطعن وإذ دفعها المذكورة بشهادة إدارية تنازلت عبا عندما تأهب للطعن عليها بالتزوير إلا أنه تمسك بالتحفظ عليها وأبلغ المطعون ضده الأول بشأتها ، إلا أن الشكوى حفظت إدارياً وأنه نظراً لما شاب عمل النيابة العامة من تصرفات ، وما لحق بعمل

المطعون ضده الثانى .ن عيوب أثناء نظره للدعوى الموضوعية – على النحو الذى فصله بتقرير المخاصمة فإنه يتوفر فى حقهما حالتا الغش والحطأ المهى الجسيم ، ومن ثم فقد أقام الدعوى . وفى ١٩٨١/٣/ حكمت محكمة استئناف الإسكندرية بعدم جواز المخاصمة وبتغريم الطاعن ماتنى جنيه وإلزامه ، بأن يدفع للمطعون ضده الثانى مبلغ خمائة جنيه ، طعن الطاعن فى هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأبها

وحيث إن الطعن بني على اثنى عشرة سبباً ، ينعى الطاعن بالسبب الثانى مها على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقول إن السيد المستشار عضو البسار في الهيئة التي نظرت دعوى المخاصمة قد انضم إلها لأول مرة بجلسة المرافعة من قبل الدعوى ولم يكن قد سمع المرافعة من قبل فلم تنهيأ له فرصة الإحاطة بموضوع الدعوى ، وإذ اشترك في إصدار الحكم فإنه يكون باطلا.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الشارع في نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات لم يستلزم للصحة الأحكام أن يكون القضاة الذين سمعوا المرافعة وحجزوا الدعوى للحكم قد سبق لم نظرها في جلسات سابقة إذ يتحقق خضور القضاة جلسة المرافعة الأحيرة مقصود الشارع بسياع المرافعة ، يستوى في ذلك أن يكون الحصوم قد أبدوا دفاعاً فيها أو سكتوا عن ذلك أو أحالوا إلى دفاع سابق ، لما كان ذلك وكان السيد عضو اليسار قد حضر بجلسة إلى دفاع سابق ، لما كان ذلك وكان السيد عضو اليسار قد حضر بجلسة المرافعة التي حجزت فيها الدعوى للحكم ، وكانت الهيئة التي حضرت هذه الجلسة هي التي اشتركت في المداولة فإن ما ينعام الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون على على أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم الطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ـــ إنه اختصم المطعون ضده الأول ـــ النائب العام ــ بصفته ــ باعتباره المسئول عن الدعوى الجنائية يباشرها بنفسه

أو بأحد أعضاء النيابة العامة التابعين له ، إلا أن الحكم المطعون فيه إذ انهى إلى عدم قبـول دعوى المخاصمة ضده على سند من أقوال بأنها دعوى شخصية لا يسأل فيها النائب العام عن أخطاء تابعيه ورفض أن يأخذ بطلب الطاعن _ فى مذكرة دفاعه باختصام النائب العام بشخصه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن دعوى المخاصمة تستند فى أساسها القانونى إلى المسئولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيا يتعلق بأعمال وظيفهما ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا بجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصياً ، ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة ، الإنسية أعضاء النيابة له لا تعدو أن تكون تبعية وظيفية ولا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعه ، إذ لاتقوم هذه التبعية الإفى جانب الدولة التي يمثلها وزير العدل باعتباره الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وعن إدارتها ، لما كان ذلك وكانت صفات المخاصمين تتحدد بتقرير المحاصمة المطعون ضده الأول بصفته لعدم مسئوليته عن على عضو النيابة الذي عاب الطاعن عليه تصرفه والترم في ذلك بالصفة التي أوردها الطاعن في تقرير المخاصمة فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطـلان وفى بيانه يقول أنه إزاء تخلف المطعون ضدهما عن المثول بشخصيهما أمام هيئة المخاصمة ، فقد دفع ببطلان الإجراءات ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع وهو ما يعبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الشارع إذ نص فى المــادة ٤٩٦ من قانون المرافعات على أن «تحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعــوى وجواز قبولها وذلك بعد ساع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاصم حسب الأحوال ... » لم يستلزم أن محضر للعضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التى تنظر دعوى المخاصمة ، وإنحا رد الأمر إلى القواعد العامة ، التى تجز للمدعى عليه أن محضر هو بنفسه أو بوكيل عنه أو يودع مذكرة بدفاعه ورتب على هذا الإجراء الأخير ما رتبه على الحضور من أثر إذ جعل الحصومة حضوريه فى حقه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فإن النعى عليه ببطلان الإجراءات يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينحى على الحكم المطعون بالأسباب من السابع إلى الأخبر مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول ، أنه أورد في تقرير المخاصمة أسباباً يتوفر بها الغش والخطأ الجسيم فى جانب المطعون ضدهما إلا أن المحكمة أغفلت التحدث عما شاب عمل النيـابة من أخطاء جوهرية ــ حنن التحقيق ــ بمـا مخالف القانون واقتصر الحكيم المطعون فيه على التحدث عن السلطة التقديرية للنيابة العامة في تناولها لإجراءات التحقيق ، وأنه بالنسبة للمطعون ضده الثانى فإن الحكم المطعون فيه تردى فيما تردت فيه الأحكام الصادرة فى الموضوع من خطأ جسيم فى تحصيل فهم الواقع وعدم إثبات دلالة المستندات المقدمة فى الدعوى وما تضمنته من بيانات ــ رَخْمُ أن مضمون المستندات التي قدمها تؤيد حقه فى الدعوى الموضوعية رقم ١٩٧٥/٣٥٣١ وتدعم حيازته المادية فى الدعوى رقم ٢٧٥٢ لسنة ١٩٧٦ وبدلا من أن ينتهى الحكمُ المطعون فيه إلى قبول دعوى المخاصم لتوفر حالى الغش والحطأ الجسيم ذهب إلى مظاهرة أعمال النيابة العامة وتأييده للأحكام التي أصدرها المطعون ضده الثانى والموافقة على رفضه تسلم الشهادة المدعى بتزويرها إلى النيابة العامة ، بل ونعى عـــلى الطاعن عدم إبراده ــ بتقرير المخاصمة ــ للأسئلة التي وفضت النيابة توجيهها، وإذ كانت أسباب المحاصمة تتوافر بها حالتا الغش والحطأ الجسيم فى حسق المطعون ضدهما وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير هذا النظر يكون قمد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن النعي بكافة أسبابه غير سديد ذلك أن الأصل في التشريع أن القاضي غر خاضع في نطاق عمله للمساءلة القيانونية والاستثناء أن الشارع جوزها وحصرها في نطاق ضيق محكم بالنص على أسبامها في المــادة ٤٩٤ من قَانُونَ المرافعات،وقد وازن المشرع بهذا التشريع بينحقالقاضي في توفير الضمانات له فلا يتحسب في قضائه إلا وجه الحق ولا بهتز وجدانه من مظنة النيل منه أو يستنفد الجهد في اارد على من ظن الجور به وآثر الكيد له ، وبهن حق المتقاضي في الاطمئنان بأن قاضيه مقيد بالعدل في حكمه فإن جنع عنه لم تغلق الأمواب في وجهه ــ فله أن ينزله منزاة الحصومة يدين مها قضاءه ويبطن أثره . وحذا كاء جا. حده الطبيعي في أن القضاء ولاية تقدير وأمانة تقرير وأن مجرد الحلاف أو الخطأ لا يسقط بهما منطق العدل وإنمــا يسقطه الجــور والانحراف فى القصد لمنا كان ذلك وكان الشارع قد عد من أسباب المحاصسة الغش والتدليس والحطأ المهنى الجسيم وكان المقصود بالغش والتدليس هسو أخراف القاضي في عمله عما يقتضيه واجب القانون قاصداً هذا الانحراف . إيثاراً لأحد الخصوم أو نكاية في آخر أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي ، والحطأ المهني الجسيم هنو وقوع القاضي في خطأ فاضح أو إهمال مفرط ، ما كان له أن يتردى فيهما لو اهم بواجبات وظيفته ولو بقدر يسبر عيث لا يفرق هذا الخطأ في جسامته عن الغش سوى كونه أوتى محسن نية ، يستوى ف ذلك أن يتعلق الحطأ بالمبادئ القانونية أو بالوقائع المسادية وكان من المقرر أن تقدير جسامة الحطأ أو استظهار قصد الانحراف هما من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب على حكمها طالما كان بيانها في ذلك سائغاً ولازم ذلك أن تبحث المحكمة في مىدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها وهو أمر لا يتأتى إلا باستعراض أدلة المخاصمة لتتبن مدى ارتباطها بأسبابها ، وكان الفصل في هذه المرحلة من مراحل الدعوى يكون على أساس ما يرد بتقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات وما محويه ملف الدعوى الموضوعية من أوراق دون أن يكون للمخاصم أن يبدى أسباباً جديدة أو أن يقدم أوراقاً أو مستندات غير الى أودعها مع التقرير، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استعرضت فى قضائها أوجه المخاصمة وأدلها وانتهت سائغاً وى حدود سلطتها التقديرية إلى أن أوجه المخاصمة غير مجدية ولا تنهض دليلا على توافر إحدى حالات المخاصمة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون لا يكون على أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الأول والثالث البطلان ، وفى بيان ذلك يقول إن المحكمة التى نظرت دعوى المخاصمة لم تسمح له بالمرافعة فى الجلسة الأخيرة لنظرها ولو أنها فعلت لاستبان لها أن البلاغ الذى وجهه للنائب العام شخصياً ورد بالشكوى رقم ١٩٨١/٢٨٥٤ إدارى المنشية متضمناً تفاصيل الحطوات التى شابت عمل النيابة العامة ، فضلا عن أن المحكمة رفضت طلب الطاعن إثبات الرد على واقعة وجهها إليه المطعون ضده الثانى ورفضت مراجعة مستندين هامن فى الدعوى الموضوعية رقم ٢٧٥٧ سنة ١٩٧٦ وهو ما يعبب الحكم بالبطلان .

وحيث إن النمى بسببيه مردود ذلك أنه ولتن كان حق الدفاع — ما في ذلك المرافعة الشفوية — أمر كفله القانون لأطراف النزاع في الدعوى إلا أن ذلك المرافعة الشفوية — أمر كفله القانون لأطراف النزاع في الدعوى إلا أن الحكة من أمرها رهقاً ، وحسها في ذلك أن تفسح للخصوم المدى المعقول ليمكينهم من الدفاع دون غلو أو إسراف في التأجيل أو تكرار الاستماع إليهم أو خروج عن موضوع الدعوى ومقتضيات الدفاع فها ، لما كان ذلك وكان الشارع قد نص في المدادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة في أول جلسة وكانت محكمة الموضوع قد أفسحت للطاعن منذ فجر الحصومة المدى المعقول لنكينه من إبداء دفاعه حتى انهاء أجل المرافعة ، وذلك على النحو الوارد بمحاضر الجلسات وكان لا إلزام على محكمة الموضوع بإبراد نصوص المستندات المقدمة من الحصوم أو تفصيل بياناتها بمدونات حكمها فإن نصوص المستندات المقدمة من الحصوم أو تفصيل بياناتها بمدونات حكمها فإن

وحيث إن الطاعن أينمي اللسب الحامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده الثانى قد بنى طلب التعويض على أن ضرراً أدبياً لحق به يتمثل فيا وجهه إليه الطاعن بتقرير الخاصمة من عبارات جارحة ووقائع تجافى الحقيقة في حين أن ما ورد بالتقرير لا يعد سباً أو قذفاً أو تشهراً بالمطعون ضده الثانى وإذ أجابه الحكم المطعون فيه إلى طلبه فإنه يكون معيناً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكسة أن استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل فى نقدير محكة الموضوع ما دام كان هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على ما استخلصه من تقرير المخاصمة من أن الطاعن قد أخطأ بتوجيه انهام باطل إلى المطعون ضده الثانى صيغ فى ألفاظ وعبارات جارحة مما محدش الكرامة وإن ذلك قد أصابه بأضرار أدبية ، وكان هذا الذى استخلصه سائغاً ومستمداً من أوراق الدعوى فإن النعى عليه بالحطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمسد عبد القادر سمير وعبد العال السمان •

() + ()

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين : مدة خلمة : اقدمية » •

مدد العمل السابقة التي لم يسبق احتسابها في الاقدمية سواه كانت عسكرية أو مدنية . ادماجها في مدنة خادما الكلية التي تبدا من فئة بداية التميين المقررة لكل طائفة من طواقف العاملين - الاستثناء - العاملون الفنيونية أو المهنيين غير العاصلين على مؤهسات دواسية ، تتفيض المدة الكلية المتعلقة بهم لفترة موازية للمدة المسترطة لملترقية من فئة بداية التعيين الدائفة الإعلى التي عين فيها فعلا - علة ذلك - م 71/د ق 11 لسنة 1190 .

مؤدى ص المواد ١٥ و ١٨ و ١٥/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المذيين بالدولة والقطاع العام أنه وإن كان المشرع قد أدخل مدد العمل السابقة التي لم يسبق حسابها في الأقدمية سواء كانت ألم عسكرية أو مدنية ضمن مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين على وذلك العاملين الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والتي يترتب عليها ترقيات حتمية داخل الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية في الفتة (١٩٧٠ – ٣٦٠) أو الفتة (١٩٠٠ – ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ أو الفئة (١٨٠ – ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ سابق، فقد نظم المشرع عقتضي الفقرة (١٥٠ من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السابق الإشارة إليه كيفية حساب المدة الكيلة المتعلقة به استثناء من هذا الأصل بأن خفضها عما يوازي المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين إلى الفئة الأعلى التي عين فيها فعلا باعتبار أن تعيينه قد تم في فئة أعلى من فئة بداية التعيين المتهندة المسابقة التي نصت فئة أعلى من فئة بداية التعيين المتهندة أساساً لضم مدد العمل السابقة التي نصت

المحكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ المطعون ضدَّهم أقاموا الدَّعوى رقم ١٥٠٦ لسنة١٩٧٦ الختامية – بأحقيتهم في احتساب مدة خدمتهم العسكرية والمدنية السابقة ضمن مدة خدمتهم الكلية طبقاً لأحكام المـادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالإضافة إلى مدد الإسقاط التي نصت علمها المادة ٢١ مُن هذا القأنون ، وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام الطاعنة بأن تؤدى لهم الفروق المـالية والفوائد القانونية وقالوا بياناً للدعوى أنهم من العاماين بالشركة الطاعنة ، وإذ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم تحسب لهم الطاعنية مبدة خدمتهم العسكرية والمدنية السابقة ضمن مدة خدمهم الكلية عملا بنص المادة ١٨ من هذا القانون ولم ترقهم على هذا الأساس ممقولة أنها طبقت عليهم أحكام المادة ٢١ من ذلك القانون ولا يجوز الجمع بين أحكام هاتين المادتين ، ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . ندبت الحكمة خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريريه حكمت في ١٩٧٩/٣/٢٠ برفض دعوى حميع المطعون ضدهم عدا المطعون ضدهما الخامس والسادس وبإعادة المأمورية للخبير . وبعد أن قدم الحبير تقريره الأخير قضت في ١٩٨٠/٢/٥ برفض دعوى المطعون ضدهما الحامس والسادس . استأنف المطعون ضدهم من الأول إلى الرابع الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٠

بالاستثناف رقم ٦٧٠ لسنة ٩٦ ق القــاهرة ، كما استأنف المطعون ضــدهما الحامس والسادس الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٢٥ بالاستثناف رقم ٤١٥ لسنة ٩٧ ق القَاهرة بالنسبة لأولها وبالاستثناف رقم ٤٥٧ لسنة ٩٧ ق٠ القاهرة بالنسبة لثانهما وفي ٢٤/٥/٠٨٤ ، ١٩٨١/٢/٢٨ ُ قضت المحكمة في الاستثنافات الثلاثة بضمها وبندب خبير في الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٨٢/٣/٢٧ في الاستثنافات الثلاثة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الأول للفئة المـالية السادسة اعتباراً من ١٧/١٢/١٧٥ وإلزام . المدة من ١٩٨٠/١/١٠ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ وبأحقية المطعون ضده الثـانى للفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٦/١١/٧ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ ـ. ١٦٠ جنيه قيمة الفروق المـالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/١ حتى ١٩٨٠/١٠/٣٠ وبأحقية المطعون ضده الثالث للفئة المـالية الخامسة اعتبــاراً من تاريخ تعيينه في ٦٩٦٠/٦/٣٠ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ ـــ٧٩٧ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/٣١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣٦ وبأحقية المطعون ضده الرابع للفثة السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٧٤/٨/٧ وللفئة السادسة اعتباراً من ١٩٧٧/٢/١ وبأحقية المطعون ُضده السادس للفشة المالية السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٩٧٤/٨/١٢ وللفئة المالية السادسة في ١٩٧٦/٨/١ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ ـــ١٦٢ جنيه قيمة الفروق المـالية المستحقة له عن المدة من ١٠/١٠/١٠/١ حَتَى ١٩٨٠/١٢/٣١ وبأحقية المطعون ضده الخامس للفئة المـالية السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٧٤/٨/٣ ﴿ وَاللَّهُ ثَمَّ السَّادَسَةُ اعْتَبَاراً مِنْ ١٩//١٧/ ١٩٧٥ وَإِلْرَامِ الطَّاعِنَةُ أَنْ تَدْفَعَ لَهُ مَبْلغ ١٩٨٠/١٢/٣١ : طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون

وفى تأويله ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على ما ورد بأسباب الأحكام التمهيدية الصادرة من محكمة الاستئناف فى ١٩٨٠/٥/٢٨ ، ١٩٨٠/٥/٢٨ من جواز إضافة مدة العمل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية والتى نصت عليها المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى مدة الحصم الواردة فى المادة ٢١ من هذا القانون فى حين أن المشرع وضع فى المادة ٢١ سالفة الذكر نظاماً خاصاً لحساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمعينين فى وظائف فنية أو مهنية بما لا مجوز معه ضم مدة الحدمة الصكرية أو المدنية السابقة إلى مدة الحصم لمن عين فى فئة أعلى من فئة بداية التعيين باعتبار أن مدد الحدمة السابقة سالفة الذكر قد روعيت عند تعيينه فى فئة أعلى من فئة بداية التعين وأن لديه على هذا الأساس الحرة الفعلية لشغلها وهو ما يعيب الحكم بالحطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .

وحيث إن هذا النعى في عله ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة عشر من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالحدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... » . علما في المادة الثامنة عشر منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص علما في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابا في الأقدمية أدى المادة الآتية : (أ) (ب) مدة خدمة العامل الفي أو المهنى الذي أدى الامتحان بنجاح عند دخوله الحدمة أو عند نقله إلى العمل الفي وذلك أدى المحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية في المحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية أو العسكرية ... » . وتنص المادة الحادية والعشرين على أن « تحسب للمدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الكلية المتعلقة بالعاملين المعين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والحامس المرفقين الحاصاة على المدة المشرطة في الجداول

المرفقة للترقية من أول فئة مقـررة لتعين العـامل فها إلى الفئات التالية لهـا بالنسبة لمن عن من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنيسة فى الفئة (١٦٢ – ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ – ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ – ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ سابق » . ومفاد ذلك أنه وإن كان المشرع قد أدخــل مدد العمل السابقة التي لم يسبق حسامها في الأقدمية سواء كانت عسكرية أو مدنية ضمن مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين بما في ذلك العاملين الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والتي يترتب علمها ترقيات حتمية داخل المحموعة الوظيفيَّة المنتمى إلها العامل إلا أنه بالنسبة لمن عن من العاملين الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ – ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ – ٧٨٠) أو ما يعادلهـا في تاريخ ســابق فقــد نظم المشرع بمقتضى الفقرة (د) من المــادة ٢١ من القــانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السابق الإشارة إليه كيفية حساب المدة الكلية المتعلقة به استثناء من هذا الأصل بأن خفضَها بما يوازي المدة المشترطة للترقية من فئة بـــداية التعيين إلى الفئة الأعلى التي عين فيها فعلا باعتبار أن تعيينه قد تم فى فئة أعلى من فئة بداية التعين المتخذة أساساً لضم مدد العمل السابقة التي نصت علمها المادة ١٨ من هذا القانون ، وإذ كان ذلك فإنه لا بجوز إضافة مدة العمــل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية إلى مدة الحدّمة الكلية للعامل المهنى أو الفني غير الحاصل على مؤهلات دراسية والمعين في الفئات التي نصت علمها الفقرة (د) من المادة ٢١ سالفة الذكر ، وإذ خالف الحكيم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على جواز الجمع بين أحكام المــادتين ١٨ ، ٢١/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيستى القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستثنافات أرقام ٦٧٠ لسنة ٩٦ ق و ٤١٥ لسنة ٩٧ ق و ٤٥٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة بتأييد الحكم المستأنف :

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محسمه طعوم ، ذكى المعرى نائبى رئيس المحسكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ، الإهيسم •

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ القضائية :

۱۱) اعلان ٠ نقض « السبب الجديد » ٠

النعى بعدم صحة اعلان الطاعنين بصيحيفة الدعوى هى موطنهما • دفاع يخالطه واقع غير متملق بالنظام العام • اثارته لاول مرة امام محكمة النقض • غير مقبول •

(۲) دعوي « الخصوم في الدعوى » •

اختصام الطاعتين بصفتهما ممثلين لشركة وليس بصفتهما الشخصية • تضمين منطسوق الحكم الزامهم وأشر بالدين • لا ينصرف اليهم بصفاتهم الشخصية بل قضاء ضد الشركة •

(٣) تقادم ٠ أوراق تجارية ٠

التقادم الخمس المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة لا يسرى الا على الدعاوي العرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية • الدعاوي غير العرفية خضوعها للتقسادم العسادي •

إلى ايّ— إذ كان ما أثاره الطاعنان بوجه النعى من عدم صحة إعلامهما بصحيفة الدعوى فى موطنهما لا يتعلق بالنظام العام وينطوى على دفاع مخالطه واقسع لم يثبت أمهما تمسكا به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل مهما إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

۲ - إذ كان البن من الحكم الابتدائى إن اختصام الطاعنين فى الدصوى لم يكن بصفهما الشخصية ، بل كان بصفهما ممثلين لشركة وإذ كان لا يؤثر فى صحة اختصام هذه الشركة مجرد الحطأ فى اسم ممثلها ومن ثم فإن ما ورد ممتطوق ذلك الحكم من إلزام الطاعنين وآخر بالدين لا ينصرف

إلىهم بصفاتهم الشخصية ، بل هو قضاء ضد الشركة دون غيرها ، وإذ النرم الحكم المطعون فيه هذا النظر عند الرد على دفاع الطاعين في هذا الشأن فإن النعى عليه بالحطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٣ - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل فى الالتزام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل فى المادة ١٩٤٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصراً مدته خس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الحاصة للالتزاءات الصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي يناط بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتخضع للتقادم العادى ، لما كان ذلك وكان الدين المطالب به فى الدعوى ليس ناشئاً عن ورقة تجارية ، بل ناشئاً عن عقد مقاولة فإنه يخضع لأحكام القانون العادى .

المحكمية

بعــــد الاطــــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيــد المستشـــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحبث إن الوقائع — على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت على شركة وعثلها الطاعن الأول عن نفسه وبصفته ولياً طبيعاً على ابنتيه المطعون ضدهما الثالثة والرابعة والطاعن الثانى والمطعون ضده الثانى — الدعوى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة طالبة الحكم المؤامم بصفتهم بأن يؤدوا لها مبلغ ٥٩٢٤،٤٤٥ جنيه وبياناً لذلك قالت أنه بتاريخ ١٩٦٢/٣١٩ عهدت إلها الشركة المذكورة بتوريد أعمدة خرسانية

مسلحة وتركيبها ممنطقة وادى التطرون بلغت قيمها ١٧٤،٣,٧٥٠ جنيه مخصم ١٠٠٪ كنسبة سياح فضلا عما سدد من دفعات نقدية فيتبي للمطعون ضدها الأولى في ذمة تلك الشركة المبلغ المطالب به . وبحلسة ١٩٧٢/١١/٢٨ قضت محكمة أول درجة بندب خبير . وبعد أن قدم تقريره "حكمت في ١٩٧٣/١/٢٧ فضدها الأولى مبلغ ٥٠٥،٥٥٥ جنيه . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف ضدها الأولى مبلغ ٥٥،٥٠٥ جنيه . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٣١ لسنة ٩٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التي قضت بتاريخ بالمعرف بندب خبير . وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٧٠/٤/٢٩ بنلب خبير . وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٩٠/٢/٢٤ بنايبة المعمن على هذه المحكم بطريق النقض . وقدمت النابلة العامة مذكرة طلبت فبها رفض الطمن ، عرض الطمن على هذه المحكمة فرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على أسباب أربعة ينعى الطاعنان بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أنه لما كانت الشركة المطعون ضدها الأولى قد خاصمهما فى الدعوى بصفتهما ممثلن لشركة فقد كان يتعين عليها إعلانهما بالصحيفة فى مركز إدارة تلك الشركة عملا بالمادة ١٣ من قانون المرافعات وإذ اعتد الحمكم المطعون فيه بإعلانهما فى موطنهما رغم تمسكهما بعدم صحة هذا الإعلان ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعنين حيا تمسكا أمام محكمة الاستثناف ببطلان صحيفة الدعوى قد أسسا ذلك على عدم إعلانهما أصلا بهذه الصحيفة وإذ كان الحكم المطعون فيه قد واجه هذا الدفع ورد عليه بأسباب سائعة ومقبولة وكان ما أثاره الطاعنان بوجه النعى من عدم صحة إعلانهما بصحيفة الدعوى في موطنهما لا يتعلق بالنظام العمام وينطوى على دفاع يخالطه واقع لم يثبت أنهما تمسكا به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منهما إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما مخطأ الحكم الابتدائي لقضائه بإلزامهما بالدين بصفهما الشخصية في حين أن الطاعن الثاني وهو ليس شريكاً في شركة والطاعن الأول كانا مختصمين في الدعوى بصفهما ممثلين لهذه الشركة وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيساً على أن الشركة المذكورة هي المحكوم عليها لأنها المقصودة بالحصومة فإن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا التمى مردود ذلك أن البن من مدونات الحكم الابتدائى أن اختصام الطاعنين فى الدعوى لم يكن بصفهما الشخصية ، بل كان بصفهما ممثلن لشركة وإذ كان لا يؤثر فى صحة اختصام هذه الشركة بحرد الحطأ فى اسم ممثلها ومن ثم فإن ما ورد بمنطوق ذلك الحكم من إلزام الطاعنين وآخر بالدين لا ينصرف إلهم بصفاتهم الشخصية ، بل هو قضاء ضد الشركة دون غرها وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر عند الرد على دفاع الطاعنين فى هذا الشأن فإن النعى عليه بالحطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجهين الثالث والرابع من السبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى القصور فى التسبيب والحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا فى دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الحمس . أولا : لعدم المطالبة به خلال الحمس سنوات الثالية لتصفية الشركة عملا بالمادة ٢٥ من قانون التجارة . وثانياً : لانقضاء أكثر من خمس سنوات على استحقاقه وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع وقضى بإلزامهما بالدين فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب والحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول غير مقبول إذ أنه دفاع جديد بخالطه واقع لم يثبت أن الطاعنين تمسكا به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل مهما إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعي في شقه الثاني مردود ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل في الالترام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني إلا أن المشرع التجاري خرج على هذا الأصل في المادة ١٩٤ من قانون التجارية وقرر تقادماً قصيراً مدته خسرسنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الحاصة للالترامات الصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي يناط بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أي لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتخضع بسبب إلى قانون الصرف أي لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتخضع عن ورقة تجارية ، بل ناشئاً عن عقد مقاولة فإنه لا مخضع لأحكام التقادم الحميى المشار إليه وإنما مخضع لأحكام القانون العادي مما يضحي معه دفاع الطاعنن بسقوط الدين بالتقادم الحمسي على غير أساس ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطون فيه إن هو أغفل الرد عليه .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثانى والسبين الثالث والرابع القصور فى التسبيب ومحالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقولان أنهما اعترضا على تقريرى الحيرين المنتدبين لأنه رغم أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تقدم تمة مستندات تظاهر بها دعواها فإنهما انتها إلى دائنتهما لها بالمبلغ المحكوم به وهو ما يناقض الفاتورة المقدمة من تلك الشركة والمؤرخية بالمبلغ المحكوم به وهو ما يناقض الفاتورة المقدمة من تلك الشركة والمؤرخية الاستثناف المتعلقة بها ولم يعن محصم قيمة التأمين الذي لها لدى الشركة المذكورة فإنه يكون قد اعتراه القصور فى التسبيب ومحالفة الثابت فى الأوراق.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لهما السلطة التامة فى فهم الواقع فى الدعوى وفى تفسر الإقرارات والاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات ، مما تراه أدنى إلى نية عاقدمها أو أصحاب الشأن فها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة لمحكمة النقض علىها فى ذلك ما دامت لم تخرج فى تفســـــرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات المحرر ولا تثريب علمها في الأخذ بأي دليــل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات قانوناً ولها أن تأخذ بتقرير الحبر كله كما لهـا أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه وحسها أن تبن الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله وهي غير ملزمة بتتبع ألخصوم فى نحتلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالا على كل مستند قدموه أو كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك المستندات والأقوال والحجج وإذكان الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على أسباب استثناف الطاعنين واستخلص مما أثبته الحبرين من صدور الأمر الجمهوري رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٨ برفع الحراسة عن شركة وعن أموال الشركاء فيها . وقرار الإفراج النهائي رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٦٨ ومن استلام وكيل الشركاء فى ١٩٦٨/١١/٢٧ مُوجودات الشركة ودفاترها أنه لم يتم تصفيتها ـــ وهـــو ما لم تنفه الشهادة الصادرة من جهاز تصفية الحراسات ــ وخلص من تعاقد هذه الشركة مع الهيئة العامة لتعمير الصحارى على قيام الأولى بتوريد وتركيب الأدوات والمهمات اللازمة لاستصلاح ٣٠٠٠ فدان بمنطقة وادى النطرون وتقدم الشركة المذكورة إلى المطعون ضدها الأولى بالعطاء المؤرخ١٩٦٢/٣/١٩ لتقوم الشركة الثانية بتوريد وتركيب أعمدة خرسانية لهذه المنطقة ومن المكاتبات المتبادلة بين هاتين الشركتين ومستخلصات تنفيذ موضوع العطاء وأحدها عليه بصمة خاتم شركة أن الأخررة و_دينة بالمبلغ المحكوم به ضدها . وهو من الحكم استخلاص سائغ له أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التي انهي إليها ولا ينال منه ما يتبره الطاعنان عن الفاتورة الصادرة من الشركة المطعون ضدَّها الأولى رقم ٧٩٥ إذ أن الثابت أن صافى الرصيد الوارد مها ليس هو النتيجة الهائية للمديونية وإنما استخرج بعد خصم قيمة ما أصدرته من فواتبر سابقة عن تنفيذ المراحل السابقة من العملية وغير مقبول التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض عديونية الشركة المطعون ضدها بقيمة التأمين لما مخالطه من واقع ، ومن ثم فإن النعى فى حملته لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير عحكمة الموضوع للدليل مما لا مجوز إثارته أمام عحكمة النقض.

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۳۰ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشاد/ الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد طموم ، ذكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعمم ابراهيسم .

(1 + 9)

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ القضائية :

(۱ ، ۲) افلاس « وكيل الدائنين » • وكالة • حكم « تسبيب الحكم » •

(١) وكيل الدائنين - يعتبر وكيلا عن جعاعة الدائنين في ادارة أموال التفليسة وتصفيتها
 كما يعتبر ايضا وكيلا عن المفلس •

(٢) قيام وكيل الدائين بأعدال الدلالة كغير منمن بمناسبة بيسع البضائع المسلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعبوله نظير ذلك • يعتبر من قبيل التعاقد مسم النفس • عدم اجازة جماعة الدائدين هذا التصرف • قضا الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائين للعبلغ الذي احتجزه • صحيح •

١ – وكيل الدائنين يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في إدارة أموال التفليسة
 وتصفيها ، كما يعتبر أيضاً وكيلا عن المفلس .

٢ - إذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن وهو وكيل للدائنين قد قام بأعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيع البضائع المملوكة لتفليسة واحتجز جزءاً من الثمن لنفسه كعمولة نظير ذلك وهبو ما يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس المخطور على الوكيل القيام به ، وكانت حاعة الدائنين لم تجز هذا التصرف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم استحقاق الطاعن للمبلغ الذى احتجزه لا يكون قد خالف القانون .

المحمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع انتقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته وكيلا لدائني تفليسة الشركة أقام الدعوى رقم ١٤٠ سنة ١٩٧٣ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الطاعن فى مواجهة المطعون ضدهماأيُّ الثانى والثالث بأن يؤدى له مبلغ • ٨٤٧,١٣٠ جنيه والفوائد ، وقال بياناً لذلك أنه عنن وكيلا لدائني التفليسة سالفة البيان خلفاً للطاعن وكان قد صدر أمر من مأدور التفليسة ببيع البضائع المرهونة لدى البنك البلجيكي الدولى الــذى أدمج فى بنك بور سعيد ثم فى البنك المطعون ضده الثانى ورسا مزاد هــذه البضَّاعة على الشرَّكة المطعون ضدها الثالثة بمبلغ ١٠٦٣٠٠ جنيه ووأفق مأمور التفليسة على رسو المزاد وإيداع الثمن خزانة البنك المرتهن على ذمة تحقبق دبنه فقام الطاعن تنفيذاً لذلك بإيداع الثمن بعد خصم مبلغ ٥٣١٥ احتجزها لنفسه دون إذن من مأمور التفليسة بزعم أنها عمولة دلالة على العن الذي رسا به المزاد. كما تبن من مراجعة الكشوف المقسمة من الطاعن أن ذمته مشغولة بمبلغ ٥٣٢,١٣٠ لصالح التفليسة . لذا فقد أقام الدعوى للمطالبة بالمبلغين سالني البيان . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨ ندبت محكمة أول درجة خبراً في الدعــوى وبعد أن أودع تقريره حكمت في ١٩٧٩/١٢/٢٢ بإجابة المطعون ضده الأول إلى طلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٢ سنة ٩٧ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التي حكمت في ١٩٨٠/١٢/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعـرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشــورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأما ب وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن المبلغ الذى احتجزه الطاعن لنفسه كعمولة دلالة على ثمن بيع البضائع المرهونة لم يصدر به إذن من المحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة طبقاً المهادة ٢٤٩ من قانون التجارة ، فى حين أن الطاعن يستحق هذا المبلغ كعمولة دلالة باعتباره مقيداً بجدول الخبراء المشمنين فهو بذلك غرج عن نطاق الأجر الذى يستحق عن إدارة التفليسة .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه لما كان وكيل الدائنين يعتبر وكيلا عن جاعة الدائنين في إدارة أموال التفليسه وتصفيها كما يعتبر وكيلا عن جاعة الدائنين في إدارة أموال التفليسه وتصفيها كما يعتبر وكيلا عن المفلس — وكان مؤدى نص المادة ١٠٨ من القانون المدني أن المشرع حرم على الوكيل أن يتعاقد باسم موكله مع نفسه ورتب البطلان على ذلك ما لم بجز الموكل هذا التصرف لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن المملوكة للتفليسة واحتجز جزءاً من النمن كعموله نظير ذلك وهو ما يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس المحظور على الوكيل القيام به ، وكانت جاعة الدائنين لم تجز هذا التصرف فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى بعسدم استحقاق الطاعن للمبلغ الذي احتجزه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس:

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم أقضى بإلزامه بالمبلغ المطالب به ، في حين أن الثابت من تقرير الحبر أن الذاع انحصر في مبلغ ٣٨٠١٣٦ ج قيمة المتبنى في ذمته من كشوف الحساب.

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ذلك أنه لما كان الحسكم المطعون فيه لم يركن فى قضائه على تقرير الحبير المنتدب فى الدعوى لما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل فإن النمى لا يعدو أن يكون جسدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية وهو ما تنحسر عنه رقّابة محكمة النقض:

جِلسة ٣٠ من مأرس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار الدكتور/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعفسوية السادة المستشارين/ محمد طموم ، زُكى المصرى نائبي رئيس الميكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم

())

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱،۲) دفسوع ۰ نقل بری ۰

(١) العفع بعدم القبول الذى تعنيه المادة ١١٥ مرافعات ٠ ماهيته ٠ هو الذى يرمى الى الطعن يعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصغة والمسلحة والحق فى رفع الدعوى ٠ عدم اختلاط ذلك بالدفوع المتعلقة بشكل الإجراءات التى تبدى قبل التكلم فى الموضوع ولا بالدفوع المتعلقة بأصل الحق المتعلق عليه ٠

(۲) الدفع إبعدم قبول دعوى المستولية قبل الناقل م ۹۹ من قانون التجارة - قيامه عسيل افتراض رضاء المرسلالية بالهيب الذي حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنسازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه في الدعوى - ماهيته - دفع موضوعي مما تعنيه المدادة ١٩٥ مرافعات - مؤدى ذلك - جواز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لاول مرة في الاستغفاق -

۱ ـ قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهو الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى بإعتباره حقاً مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كإنعدام الحسق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لإنقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفوع المتعلقة بشكل الإجراءات والتي تبدى قبل التكلم في الموضوع من جهة ولا بالدفوع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى.

٢ – الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل المنصوص عليه فى
 المادة ٩٩ من قانون التجارة يقوم على إفتراض رضاء المرسل إليه بالعيب الذى

حدث أثناء النقل والذي كان ظاهراً وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل أ إ بالتعويض عنه مما يسقط حقه في الدعوى فإن مفاد ذلك أن هذا الدفع مما يستهدفه من إنكار سلطة المدعى في إستعال الدعوى لسقوط حقه فها يعد دفعاً موضوعياً مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات فيجوز ابداؤه في أية حالة تكون علها الدعوى ولو لأول مرة في الاستثناف.

المحكمـة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت على الطاعن الأول المعوى رقم 2011 لسنة 1972 تجارى جزئ إسكندرية والتي قيدت فيا بعد برقم 1971 لسنة 1972 تجارى كلى إسكندرية وإنهت فيا إلى طلب الحكم بإلزامه بأن يؤدى لها مبلغ 180،501 كتعويض والفوائد . وبياناً لذلك قالست أن شركة استوردت رسالة من معدات مشروع المواسير الحازونية شدحنت إلى ميناء الإسكندرية وبتاريخ 197/٧/٢٩ سلمت الطاعن عدد 11 طرداً من هذه الرسالة لتقلها إلى مصانعها محلوان وأثناء نقل هذه الطرود على السيارة المملوكة المطاعنين وقع حادث لها تجم عند حدوث تلفيات بمشمول الطرد رقم 1 وقد ضبط عن الواقعة المحضر رقم 1972 السنة 1972 جنح الرمل إسكندرية ولما كانت عن الواقعة المختر رقم 1 المستركة الرسالة في المطالبة بالتعويض إستناداً إلى شرط حواله حتى صادر إلها من الشركة المطعون ضدها بإدخال الطاعن الثاني خصها في المطالبة بالتعويض إستناداً إلى شرط حواله حتى صادر إلها من الشركة الملحودة . قامت الشركة المطعون ضدها بإدخال الطاعن الثاني خصها في المطالبة بالتعويض إستناداً إلى شرط حواله حتى صادر إلها من الشركة الملحودة . قامت الشركة المطعون ضدها بإدخال الطاعن الثاني خصها في المطالبة بالتعويض إستناداً المحدودة . وعلسة 190/19/18 قضت محكمة أول درجة بتدب خبر . وبعد

أن قدم تقريره دفع الطاعن الأول بعسدم قبول الدعوى عملا بالمادة 99 من قانون التجارة . وبتاريخ ١٩٨١/١/١٢ قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بأن يدفعا للمطعون ضدها مبلغ ١٩٨١/٩/١٢ ج والفوائد . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستناف رقم ٧٧٧ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة إستناف إسكندرية التي قضت بتاريخ ١٩٨١/١/١٨ بتأييد الحكم المستأنف : طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعى به الطاعنان بالسببن الأول والثانى على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وبياناً لذلك يقولان أنه لماكانًا الثابت من محضر المخالفة رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٧٦ قسم شرطة الرمل ومحضر المعاينة وإثبات الحالة المحرر في ١٩٧٦/٨/١٧ عمرفة الشركة المطعون ضدها وكشف بيان الحسارة المقسدمة منها للخبر المنتدب في الدعوى أنها تسلمت هون تحفظ ــ الطرد محل النزاع بحالة ظاهرية غير سليمة وأنه لم يتلف من الجهاز مشمول الطرد إلا بعض اجزائه وقد تأيد ذلك بمسا أجراه الحبر من خصم قيمة الأجزاء السليمة بالجهاز من قيمة التعويض الذي قدره وكانت الشركة المطعون ضدها لم تنازع فى سدادها أجرة النقل ومن ثم فإنه عملا بالمادة ٩٩ من قانون التجارة تضحى دعواها قبلهما جديرة بعدم القبول وقد تمسكا بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع بدرجتيها ولم يثبت تنازلهـــا عنه إلا أن محكمة الاستثناف أيدت محكمة أول درجة فيا قضت به من رفض الدفع دون أن تعن محث شرائطه ــ تأسيساً على أنه من الدفوع الشكلية وأن حقهما فى إبدائه سقط بتكلمهما فى الموضوع فى حين أنه دفع موضوعى بجوز إبداؤه في أية حالة كانت علمها الدعوى ولو لأول مُرة في الاستثناف مما يعيب حكمها لم مخالفة القانون والقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لماكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على "

أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسباع الدعوي وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى بإعتباره حقاً مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كإنعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فها أو لإنقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك بما لايختلط بالدَّفُوعُ المتعلقة بشكل الإجراءات والتي تبدى قبل التكلم في الموضوع من جهة ولا بالدفوع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى وكان الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل المنصوص عليه في المادة ٩٩ من قانون التجارة يقوم على إفتراض رضاء المرسل إليه بالعيب الذي حدث أثناء النقل والذى كان ظاهراً وقت الإستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه مما يسقط حقه في الدعوى فإن مفاد ذلك أن هذا الدفع بما يستهدفه من إنكار سلطة المدعى في إستعال الدعوى لسقوط حقه فها يعد دفعاً موضوعياً مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات فيجوز إبداؤه في أية حالَّة تكون علمها الدعوى ولو لأول مرة في الاستثناف وإذ خالف الحكيم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائي فيا إنهي إليه من إعتبار هذا الدفع من الدفوع الشكلية التي يتعن أن تبدى قبل التكلم في الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون وقد حجبه ذلك عن محث مدى توافر شروط اعمال هذا الدفع ممـــا يشوبه أيضاً بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

جلسة ٣١ من مآرس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السحادة المستشارين جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، د- رفعت عبد المجيد ، السيد السنباطي ومحمد وليد النصر،

())

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) وقف ، بیسع ، بطلان ، قرار اداری ،

استبدال أو بيع عقارات الاقاف • الأصل فيه ان يكون بطريق المزاد العلنى ، الاستثناء • جوازه بطريق الممارسة فني الاحوال المبيئة حصرا بالمسادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ • سلوك طريق الممارسة في غير تلك الاحوال • أثره • بطلان التصرف • علة ذلك •

(۲) بيع « التزامات البائع: ضمان التعرض » • بطلان « بطلان التصرفات » • دعــوى •

التزام البائع بضمان التعرض • م 239 مدنى • مناطه • الا يكون عقد البيع باطلا • الله من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع أو المعوى •

ا — النص فى المادة الحادية عشرة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية على أن ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم العمل بالهيئة وتشكيل بجلس إدارتها وبيان إختصاصاته ... ، وفى المادة الأولى من القرار الجمهورى ١٩٤١ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم العمل بهيئة الأوقاف على أن تقوم الهيئة بإدارة وإستثار الأوقاف على الوجه الذي يحقق لها أكر عائد للمعاونة فى تحقيق أهداف نظام الوقف ورسالة وزارة الأوقاف ، ويكون للهيئة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأتها تحقيق الغرض الذي أن تشترى الأعيان التي تنولى لجان القسمة بيعها طبقاً لأحكام القانون هو لسنة ١٩٩٠ المشار إليه أو غسيرها من الأعيان التي تحقق لها عائداً ، ومجوز وكذلك لها الستبدال أو بيع المقارات بطريق المزاد العلى ، ومجوز للهيئة الاستبدال أو البيع بالمارسة فى الأحوال الآتية (أ): للملاك على الشيوع

في العقارات التي بها حصص خبرية بشرط ألا تزيد الحصة الحبرية على نصف العقار . (ب) لمستأجرى الأراضي الفضاء التي أقام علمها مستأجروها مِيان لأكثر من خس عشرة سنة . (ج) لمستأجري الوحدات السكنية بعارات الأوقاف بالنسبة للوحدات المؤجرة لهم . (د) للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن والجمعيات الخســرية. وذلك كله بالشروط والأوضاع التى بحددها مجلس إدارة الهيئة بقصد إعادة إستنار هذه الأموال ». يدل على أن الأصل في إستبدال أو بيع العقارات أن يكون بطريق المزاد العلني ــ دفعاً لكل مظنة وضماناً لحسن التصرف في هذه العقار ات ــ وأن المشرع أجاز للهيئة على سببل الاستثناء أن تسلك طريق المارسة في الأحوال المبينة حصراً مهذا النص ، تقسديراً منه لإعتبارات تدل'. علمهاكل حالة بذاتها ، ومؤدى ذلك ألا يكون للهيئة أن تسلك طريق المارسة فى غر هذه الأحوال وإلا كان تصرفها باطلا ، سواء كان التصرف للأفراد أو لغرهم، وسواء كانت ملكية الأوقاف متنازعاً علمها أو لم تكن كذلك - إذ لو أراد المشرع إستثناء الأوقاف المتنازع على ملكيتها لنص عليها صراحة ضمن هذه الأحوال ، ولا يغير من ذلك أنه نص في المادة الثانية من قانون إنشاء الهيئة على أن « تختص وحدها بإدارة وإستبار أموال الأوقاف » ، وفي المادة الثالثة عن أن «تنتقل إلى مجلس إدارة الهيئة الاختصاصات المخولة للجنة شئون الأوقاف بالقانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكذلك الاختصاصات المخولة للمجالس المحلية بالقانون٤٤ لسنة١٩٦٢ وذلك بالنسبة إلى البدل والاستبدال والاستبار » وفي المادة الخامسة على أن « تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الحبرية إدارة هذه الأوقاف وإستبارها والتصرف فها على أسس إقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف » . إذا أن ذلك كله ينبغي تحقيقه طبقاً للقواعد التي وضعها المشرع بالقرار الجمهوري المشار إليه لتنظيم العمل بالهيئة وحدد فيها إختصاصات مجلس إدارتها بما لا يتعارض مع القواعد ِ المنصوص عليها بالقوانين سالفة الذكر ،كما لا يغير من ذلك أن القرآر التنظيمي إللِينَ أَصِدرتهِ الهيئة بجواز الاستبدال بالمارسة لواضعي اليد من الأفراد . والقرارات الفردية التي أصدرتها على أساسه بإبرام العقود محل النزاع لم يم صها أو الغاءها طالما كانت تلك القرارات منفصلة عن هذه العقود وصدرت متجاوزة الرخصة التي اعطيت لمحلس الإدارة في الأحوال المنصوص علمها حصراً.

٢ ــ مناط النرام البائع بضمان التعرض المنصوص عليه فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى ألا يكون عقد البيع ذاته باطلا ، فإذا كان كذلك كان لكل من المتعاقدين عملا بنص المادة ١٤١ من القانون المذكور أن يتمسك بهذا البطلان سواء عن طريق الدفع أو عن طريق الدعوى .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن الطاعتين أقاموا الدعاوى ٢٠٠١، ١٩٧١، ١٩٧٠ عقد الاستبدال
كلى الجيزة وطلب كل مهم الحكم فى دعواه بصحة ونفاذ عقد الاستبدال
الصادر له من الهيئة المطعون ضدها عن قطعة الأرض المبينة بالصحيفة وقال
بياناً لذلك أن الهيئة بصفها ناظرة على وقف تعساقدت معه على
أن تستبدل له تلك القطعة لقاء ثمن قدره جنيه واحسد للمتر ، إلا أنها إمتنعت
بعد ذلك عن التوقيع على العقد النهائي فأقام دعواه بتلك الطلبات — تدخل
... ... فى كل هذه الدعاوى طالباً رفضها تأسيساً على أن الأرض مملوكة له ،
كما طلبت الهيئة فرعياً الحسكم بيطلان عقود الاستبدال المدعى بها لإنعقادها
بطريق المارسة مع الإقرار بالمخالفة للقسرار الجمهورى ١١٤١ سنة ١٩٧٧
الذى يوجب إتباع طريق المزاد العلنى ، وعكمة أول درجة حكمت فى
الدى يوجب إتباع طريق المزاد العلنى ، وعكمة أول درجة حكمت فى
الدى يوجب إتباع طريق المزاد العلنى ، وعكمة أول درجة حكمت فى
الدى الثلاث بعدم قبول تدخل وبرفض هذه الدعاوى وبيطلان

العقود الثلاثة . إستأنف الطاعنون هذا الحسكم بالإستثناف ١٦٦٧ سنة ٩٦ ق القاهرة و بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٧ حكت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأما . و المسلمة المسلمة

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالأسباب الأول والثانى والرابع منها على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن نص المادة الحادية عشرة من القرار الجمهورى الصادر برقم ١١٤١ سنة ١٩٧٧ بحظر الاستبدال للأفراد بطريق المارسة في غير الأحوال المحددة به ، في حين أن هذه الأحوال مُقصورة على الأعيان التي لا نزاع على ملكيتها للأوقاف أما الأعيان المتنازع على ملكيتها ومنها العقارات موضوع النزاع فإن القرار سكت عنها ، وإذكان ِّمجلس إدارة هيئة الأوقاف ــ عملا بنصوص المواد الثانية والثالثة والرابعة من قانون الهيئة والمادتين الأولى والرابعة من القرار الجمهوري المشار إليه – هو المختص وحده بوضع القواعد الواجبة الإتباع في هذا الخصوص بإعتباره السلطة المهيمنة على إدارة الأوقاف وإستبارها لتحقيق أكبر عائد لها قد وضم لذلك بتاريخ ٢٣//١٩٧ قراراً تنظيمياً أجاز فيه التعاقد بالمارسة [للأفراد في هذه الحالة ، وأصدر بناء عليه ثلاثة قرارات فردية بالإستبدال بالمارسة للطاعنين وعلى أساسها أبرمت عقودهم وكانت هذه القرارات قد تحصنت ضد السحب والالغاءوكان خطأ الحهة الادارية المطعون ضدها فى العقود ، فإن الحسكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما مخالف ذلك يكون قد خالف القانون وأخطـــاً في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أن النص فى المادة الحادية عشرة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية على أن يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم العمل بالهيئة وتشكيل مجلس إدارتها وبيان إختصاصاته

وفي المادة الأولى من القرار الجمهوري ١١٤١ سنة ١٩٧٢ الصادر بتنظم العمل سيئة الأوقاف على أن « تقوم الهيئة بإدارة وإستبار الأوقاف على الوجه الذى تحقق لهسا أكبر عائد للمعاونه فى تحقيق أهداف نظام الوقف ورسالة وزارة الأوقاف ، ويكون للهيئة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي انشئت من أجله ». وفي المادة الحادية عشرة من القرار ذاته على أن يكون « للهيئة أن تشترى الأعيان التي تتولى لجان القسمة بيعها طبقاً لأحسكام القانون ٥٥ سنة ١٩٦٠ المشار إليه أو غبرها من الأعيان التي تحقق مها عائداً ، وكذلك لهـ إستبدال أو بيع العقارات بطريق المزاد العلني . وبجوز للهيئة الاستبدال أو البيع بالمارسة في الأحوال الآتية : (أ) للملاك على الشيوع في العقارات التي بها حصص خبرية بشرط ألا تزيد الحصة الحرية على نصف العقار . (ب) لمستأجرى الأراضي الفضاء التي أقام علمها مستأجروها مبان لأكثر من خمس عشرة سنة . (ج) لمستأجرى الوحدات السكنية بعارات الوقاف بالنسبة للوحدات المؤجرة لهم . (د) للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكس والجمعيات الخبرية . وذلك كله بالشروط والأوضاع التي محسددها مجلس إدارة الهيئة بقصد إعادة استهار هذه الأموال ، يدل على أن الأصل في إستبدال أو بيع العقارات أن يكون بطريق المزاد العلني ــ دفعاً لكل مظنه وضماناً لحسن التصرف في هذه العقارات ــ وأن المشرع أجاز للهيئة على سبيل الاستثناء أن تسلك طريق المارسة في الأحوال المبينة حصراً مهذا النص ، تقديراً منه لإعتبارات تدل علمها كل حالة بذاتها ، ومؤدى ذلك ألا يكون للهيئة أن تسلك طريق المارسة فى غىر هذه الأحوال وإلاكان تصرفها باطلا سواءكان التصرف للأفر إد أو لغير هم ، وسواءكانت ملكية الأوقاف متنازعاً علمها أو لم تكن كذلك – إذ لو أراد المشرع – إستثناء الأوقاف المتنازع على ملكيتها لنص علمها صراحة ضمن هذه الأحوال . ولا يغير من ذلك أنه نص في المادة الثانية من قانون إنشاء الهيئة على أن تختص وحدها بإدارة وإستبار أموال الأوقاف وفي المادة الثالثة على أن « تنتقل إلى مجلس إدارة الجيئة الاختصاصات المحولة للجنة شتون الأوقاف بالقانون ٢٧٧ سنة ١٩٥٩ وكذلك الاختصاصات المحولة للمجالس المحلية بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٦٧ وذلك بالنسبة إلى البدل والاستبدال والاستبار ». وى المادة الحامسة على أن «تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الحبرية إدارة هذه الأوقاف وإستيارها والتصرف فيها على أسس إقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف ...». إذ أن ذلك كله ينبغي تحقيقه طبقاً للقواعد التى وضعها المشرع بالقرار الجمهورى المشار إليه - لتنظيم العمل بالهيئة وحدد فيها إختصاصات مجلس إدارتها عما لا يتعارض مع القواعد المنصوص عليها بالقوانين سالفة الذكر بالمارسة لواضعى البد من الأفراد ، والقرارات الفردية التى أصدرتها على أساسه بإبرام العقود على النزاع لم يتم سحبا أو الغائم طالما كانت تلك القرارات الإدارة فى الأحوال المنصوص عليها حظراً ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فى قضائه فإن النعى عليه مهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثالث أن الهيئة المطعون ضدها بوصفها بائعة تلتزم بالإمتناع عن منازعة المشترى أو التعرض له تعرضاً قانونياً أو مادياً وإذ كانت مطالبها بإبطال العقود التى وافقت على إبرامها مع الطاعنين تنطوى على تعرض لهم وهو ما يمتنع عليها بنص المادة ٤٣٩ من القانون المدنى فإن الحكم إذ أجامها لطلب إبطال هذه العقود يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى بدوره مردود ، ذلك أنه لماكان مناط التزام البائع بضمان التعرض المنصوص عليه فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى ألا يكون عقد البيع ذاته باطلا ، فإذاكان كذلك كان لكل من المتعاقدين عملا بنص المادة ١٤١ من القانون المذكور أن يتمسك بهذا البطلان سواء عن طريق الدفع أو عن طريق الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت العقود موضوع النزاع وعلى ما سلف في الرد على أسباب الطعن الأحرى باطلة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه عا ورد مهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، د- رفعت عبد المجيد ، السيد السنباطي وأحمد مكي

(117)

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱ ، ۲) دعوى « انقطاع سير الخصومة » « سقوط الخصومة » ٠ اعسالان ٠

(١) ميماد السنة القرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٢٤ مرافعات • عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلاله • م • مرافعات عدم كفاية ايداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في غضوئه •

(٣) قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات ٠ متررة لحصاية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الآخر ٠ وفاة أحد الخصوم أنساء انقطاع الخصومة لوقاة آخير ٠ لا يترتب عليه وقف معة السقوط أو امتدادها وجوب موالاة المدى السبر في الدعوى قبل انقضاء مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبسل وفاة الراهم ٠ علة وللقة ٠ -

١ – المقرر في قضاء هذه المحكمة – تطبيقاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات – أن ميعاد سقوط الخصومة المنصوص عليه في المادة ١٣٤ من ذلك القانون – وهو سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي – لا يعتبر مرعياً إلا إذا تم إعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلال تلك المسادة ، ولا يكنى في ذلك إيداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في غضون ذلك الميعاد :

٢ - قواعد إنقطاع الحصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات شرعت لجاية الحصم الذي قام به سبب الانقطاع حتى يتمكن من الدفاع عن مصالحه ، آ ولم توضع تلك القواعد لجاية الحصم الآخر ، لأن الانقطاع لا يحرمه من موالاة السبر في الحصومة ، ولا يعفيه من موالاتها ، فلا يقف ميعاد سقوط

الحصومة فى حقه ، وإنقطاع الخصومة لا يرد إلا على خصومة قائمة ، والمشرع لم ير تب على وفاة أحد المدعى عامهم أبان إنقطاع الخصومة وقف مدة السقوط أو إمتدادها ، ومؤدى ذلك أنه بجب على المدعى أن يوالى السر فى الدعوى فى مواجهة ورثة من يتوفى من المدعى عليهم ومن فى حكمهم قبل إنقضاء مدة السنة على آخر إجراء صبح تم فى مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم ، ولا يعد وفاة غيره خلال تلك المدة عدراً مانعاً من سريان مدة السقوط ، إذ يكون على المدعى عندئذ البحث والتحرى عن ورثته وإعلامهم ولو جملة فى آخر موطن كان لمورثهم .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المترر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن مورث الطاعنين العشرة الأول والطاعن الحادى عشر أقاما الدعوى ٣١٥ سنة ٧٥ مدنى كلى قسنا على مورثى المطعون ضدهم الثلائة الأول والمطعون ضده الرابع بطلب الحسكم بأخذ مساحة الأطيان الزراعية المبينة بالصحيفة بالشفعة لقاء النمن المودع وقدره ١٤٢٥ ج. وقالا بياناً لذلك أنها علما بأن المطعون ضده الرابع باع تلك الأطيان إلى مورث المطعون ضدهما الأول والثانية ومورث المطعون ضدهما الشائلة للأول عق قراط ، ١ فدان وللشانى محق ٧ قبرط ، ٣ فدن ولما كانت هده الأطيان تجماور الأرض المملوكة لها فقد انذروا المطعون ضدهم برغبهما بالشفعه إلا أنهم لم يستجيبوا فأقاما دعواهما بالطلبات السائفة . وعكمة أول درجة حكمت في ١٩٧٨/١/٩ بإنقطاع بسر الخصومة لوقاة مورث المطعون ضده الثالثة ويصيحيفة أو دعت

في ١٩٧٨/١١/٣٠ وأعلنت في ٧ ، ١٩٧٩/٢/١٤ عجل المدعيان الدعوى من الانقطاع . وبناء على طلب الحاضر عن المطعون ضدهم الثلاثة الأول حكت في ١٩٧٩/١٢/١٧ بسقوط الحصومة . إستأنف المدعيان هذا الحكم بالإستثناف ٢٨ لسنة ٥٥ ق قنا . وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٢١ حكمت عكمة الاستثناف بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيا الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيا الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول والسبب الثانى من سببى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحسكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن صحيفة التعجيل أعلنت بعد مضى سنة من الحسومة فى حين أنها أودعت قلم الكتاب قبل مضى سنة من تاريخ ذلك الحكم وأن العبرة فى حساب مدة السقوط هى بتاريخ إيداع صحيفة التعجيل وليس بتاريخ إعلامها.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هـذه المحكمة تطبيقاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات أن ميعادسقوط الخصومة المنصوص عليه فى المادة ١٣٤ من ذلك القانون وهو سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى - لا يعتبر مرحياً فى أحوال الإنقطاع بسبب وفاة أحد الخصوم إلا إذا تم إعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلال تلك الملدة ، ولا يكنى فى ذلك إيداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين فى غضون ذلك الميعاد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فى قضائه فإنه يكون قد النزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بالحطأ فى تطبيقه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين بنعون بالوجه الثانى من السبب الأول من سببى الطعن

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن قواعد إنقطاع الحصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات ـ شرعت لحاية الحصم الذى قامبه سبب الإنقطاع حى يتمكن من الدفاع عن مصالحه ، ولم توضع تلك القواعد لحاية الحصم لآخر لأن ـ الانقطاع لا محرمه من موالاة السر فى الحصومة ولا يعفيه من موالاتها فلا يقف مبعاد سقوط الحصومة فى حقه ، ولما كان إنقطاع الحصومة لا يرد إلا على خصومة قائمة ، وكان المشرع لم يرتب على وفاة أحد المدى عليه ابان إنقطاع الحصومة وقف مدة السقوط أو إمتدادها ، وكان مؤدى ذلك أنه نجب على المدى أن يوالى السير فى الدعوى فى مواجهة ورثة من يتوفى من المدى عنهم ومن فى حكمهم قبل إنقضاء مدة السنة على آخر إجراء صحيح تم فى مواجهة الحصوم قبل وفاة أولم ، ولا يعد وفاة غيره خدال تلك المدة علمراً ما نعاً من سريان مدة السقوط ، إذ يكون على المدى عندئذ البحث فالتحرى عن ورثته وإعلامهم ولو جملة فى آخر موطن كان لمورثهم ، لما كان المدى عليه مذا النظر والنحرى عن ورثته وإعلامهم ولو جملة فى آخر موطن كان المورثهم ، الماكان فلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر في تتبجته فإن النمى عليه بهذا الوجه يكون بدوره على غير أساس ومن ثم يتعن رفض الطعن.

جلسة أول ابريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ احمد كمال سالم نائب وئيس المحكمة وعضوية المسادة المستشارين/ ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائبى رئيس المحكمة ، حسين عــل حسين وحمدى محمد على •

(117)

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) استثناف « أثر الاستئناف : الاثر الناقل » •

الاثر الناقل للاستثناف ، ماهيتمه ، م ٣٣٣ مراقصات ، الترام محسكمة الاسستثناف بالتصدى كما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من أسباب لطلبات أبديت أمامها طالما لم يتنازل مبديها عن التمسك بها ، علمة ذلك ،

- (۲) دعوى « سبب الدعوى » « الطلب في الدعوى »
 - الطلب في الدعوى وسببها ماهية كل منهما •
- (٣) عقد « فسخ المقد وانفساخه » ١ ایجار « سبب الاخسالا، » ٠
 دعوی ٠ استئناف « الأثر الناقل » ٠

طلب الاخلاء للتأجير من البأطن ولاحتجاز اكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد • هو الاخلاء لانحلال المقد • القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاحدهما • اعتبار الطلب الأخر مطروحا على محكمة الاستثناف • اثر ذلك •

- (٤) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » ٠
- النعى على أسباب الحكم الابتدائي دون الحكم النهائي ٠ غير مقبول ٠
- (٥) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » · صورية ·

دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع · عدم جواز اثارته لاول مرة أمام مجكمة النقش (مثال في صورية) ·

- (١) حكم « ما لا يعد قصورا » دفاع « الدفاع غير الجوهرى » سكة المرضوع اغفال الدكم الرد على دفاع غير جومرى لا يعد قصورا
 - (۷) نقض « أسباب الطعن : السبب المجهل » ·

أسياب الطمن · وجوب تحديدما للعيب المتسوب للحكم المطمون فيه وموضمه من.... وأثره في قضائه · مخالفة ذلك · اثره · عدم القبول ·

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن ما الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٧١١ لسنة ١٩٨٢
مدنى الجزة الإبتدائية بطلب الحسكم بإخلاء الطاعن والمطعون ضده الثانى
من العين المؤجرة لأولها بالعقد المؤرخ ١٩٧٨/٨١ لقيامه بتأجيرها من
الباطن للمطعون ضده الثانى بغير إذن كتابى مها ، ولإحتجازه أكثر من سكن
في بلد واحد بغير مقتضى . احالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى إلى التحقيق،
وبعد تنفيذه ، قضت بالإخلاء للإحتجاز . إستأنف الطاعن بالإستئناف ٢٦
لسنة ١٩١٧ القاهرة ، وبتساريخ ١٩٨٦/٣/١٩ حكمت المحكمة برفضه وتأييد
الحكم المستأنف على سند من ثبوت واقعة التأجير من الباطن . طعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض
الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر
وبالجلسة المحددة الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب حاصل النمى بالرابع منها الحلقاً فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول الطاعن أنه لما كان الاستثناف وإعمالا للمادة ٢٣٢ من قانون المرافعات بنقل الدعوى بحالبها التى كانت عليها قبل صدور الحسكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط ، وكان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما خلص إليه من إحتجازه أكثر من مسكن فى بلد واحد بغير مقتضى ، وكان هو الذى طعن بالإستثناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحسكم الابتدائى إستناداً إلى ثبوت تأجيره عن الزاع من الباطن – دون الاحتجاز – يكون قد تجاوز نطاق الاستثناف .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النعي في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن والاستثناف ينقل الدعوى بحالبًا التي كانت عليها قبل صدور الحسكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط، يدل على أن الاستثناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له وما لم تتعرض له منها ، وذلك طالما أن مبديها لم يتنازل عن التمسك مها ، ولا محول دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الاستثناف في هذه الحالة تتصدى لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من تلك الأسباب ، ذلك أن المشرع أجاز للخصوم وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أن يغروا سبب الدعوى أمام محكمة الاستثناف وأن يضيفوا إليه أسباباً أخرى لم يسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصلى على حاله ، فمن باب أولى أن تلتزم عجمة الاستثناف بالتصدى للأسباب السابق التمسك مها فى الدعوى والتي أعرض الحكم الابتدائى عن التعرض لهــــا مكتفياً بإجابة الطلب على سند من إحداها . ولما كان الطلب هو القرار الذي يطلبه المدعى من القاضي حاية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه ، وكان صبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق في موضوع الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية ، وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضدها قد أقامها بطلب الإخلاء للتأجير من الباطن بغير إذن كتابي منها ولإحتجاز المستأجر أكثر من سكن في بلد واحد بغىر مقتضى ، وكان طلب الإخلاء للتأجير من الباطن هو في حقيقته طلب بفُسِخ العقد ، كما أن طلب إخلاء الإحتجاز التالى لإبرام العقد هو طلب بإنفساخه ، وكان الفسخ والإنفساخ يؤديان إلى إنحلال العقد ، ومن ثم فإسما ممثلان سببين لطلب وأحد هو الإخلاء لإنحلال العقد ، لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائي قد قضي بالإخلاء على سند من أحد السبيين وهو الاحتجاز ولم لم يعرض للسبب الآخر وهو التأجير من الباطن ، فإن هذا السبب الأخير يعد مطروحاً على محكمة الاستثناف في الاستثناف المرفوع من الطاعن طالما أن المطعون ضدها الأولى. بوصفها مستأنف ضدها ــ لم تتنازل عن التمسك. به . ويكون لمحكمة الاستثناف أن تتصدى له وأن تقيم قضاءها عليه ، وإذ النزم الحــــكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأً فى تطبيق القانون.

وحيث إن حاصل النحى بالشق الأول من كل من السبين الأول والثالث وبالسبب الثانى مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقة والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإخلائه من عين النزاع على ما خلص إليه من إحتجازه لأكثر من مسكن فى ذات البلد ، وأن قيامه بتأجير شقة النزاع مفروشة لا يعد مقتض لهسذا الاحتجاز ، حالة أن المسكن الآخر ملك زوجته وهى شخصية مستقلة عما لا تتوافر به حالة الاحتجاز، وإذ خالف الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن المستندات التي قدمها تدليلا عليه فإنه يكون إلى جانب محالفته للقانون قد شابه قصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما إنهى إليه من تحقق إحتجاز الطاعن لأكثر من مسكن فى بلد واحد بغير مقتض ، إلا أن الحكم المطعون فيه إستند فى قضائه بتأييد منطوق الحسكم الابتدائى إلى ثبوت قيام الطاعن بتأجير عين النزاع من الباطن بغير إذن كتابى من المالك ، معرضاً عن أسباب الحكم الابتدائى من الباطن بغير إليها ، ومن ثم يكون النعى موجه إلى قضاء الحكم الابتدائى ولما كان مرمى الطعن بالنقض هو عاصمة الحكم الهائى الصسادر من عاكم الاستناف ، ومن ثم يكون النعى وقد إنصرف إلى قضاء الحسكم الابتدائى غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى بالشق الثانى من كل من السبين الأول والثالث الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه لم يتنازل عن شقة النزاع ولم يؤجرها من الباطن وإنما حرر لشقيقة عقد

بتأجيرها مفروشة حفاظاً على حقوقه فيها بعد أن قرر الإقامة بمسكن زوجته ، وأنه بإفتر اض قيامه بتأجيرها من الباطن فقد أقرت المطعون ضدها الأولى حقه في ذلك بقبض وكيلها الأجرة دون تحفظ فى تاريخ تال لرفع الدعوى الراهنة، وإذ لم يعرض الحسكم المطعون فيه لحسذا الدفع فإنه يكون إلى جانب خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت الأوراق خلو مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن قيامه بتأجير شقة النزاع مفروشة إلى شقيقه المطعون ضده الثانى كان حفاظا على حقوقه فيها ، وكان هذا الدفع الذى ينطوى على إدعاء بصورية العقد يقوم على واقع لم يسبق طرحه على حكمة الموضوع فلا بحوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، والنعى فى شقه الثانى فى غير محله ذلك أن إغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهرى لا يتغير ببحثه وجه الرأى فى الدعوى لا يعيبه بالقصور ، ولمساكان ما أثاره الطاعن من دفاع أمام محكمة الموضوع بشأن إقرار المطعون ضدهما الأولى احقيته فى تأجير الهين من الباطن بقبض وكيلها الأجرة دون تحفظ فى تاريخ الحق لإقامة الدعوى المائلة ، وتقسد عمه تدليلا على ذلك إيصالا مؤرخا لاحق لإقامة الدعوى المائلة ، وتقسد عم تدليلا على ذلك إيصالا مؤرخا زهذا الإيصال قد تضمن تحفظاً إذا احتفظ فيه مصدره بكافة الحقوق القانونية قبل الطاعن ومن ثم فإنه لا يعد إقراراً بأحقية الطاعن فى التأجير من الباطن ، وبكل العيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع بأسباب مستقله ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالشق الأخير من السبب الثالث بالسبب الخامس القصور في التسبيب والحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يناقش دفاعه الذي ضمنه صحيفة إستثنافه ومذكرته المقدمة لجاسمة ١٩٨٢/١٠/٢١ ، وأن مؤدى أقوال شاهدى المطعون ضدها الأولى أن شقيقه المطعون ضده الثاني كان مقها معه بشقة النراع عدة سنوات وحى

تركه أياها وإقامته بمسكن زوجته ، ومن ثم بمتد العقد إلى شقيقه عملا بمكم المادة ۲۹ من القانون 29 لسنة ۱۹۷۷ ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه اعمالهــــا فإنه يكون إلى جانب ما شابه من قصور قد أخطأ فى تطبيق القانون :

وحيث إن النعى فى شقه الأول غبر مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يبين العيب المسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه مكتفياً بالإحالة إلى ما تضمنته صحيفة إستئناف ومذكرته المقسدمة أمام محكمة الاستئناف من دفاع ، فجاء نعيه بجهلا ، والنعى فى شقه الثانى بدوره غير مقبول إذلم يسبق للطاعن التمسك أمام محكمة الموضوع بإمتداد المقد بعد الترك ، وهو دفاع قانونى يخالطه واقع لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لمسا تقسدم يتعين رفض الطعن .

جلسة اول ابريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقي سيف نائب وئيس المحسكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنضف هاشم ، احمد ابراهيم شلبى نائبى رئيس المحكمة ، جمال شلقانى ومحمد رشاد مبروك •

(112)

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ القضائية :

استئناف « الخصوم في الاستئناف » • دعوى « الصفة في الدعوى »•

الخصومة فى الاستثناف تيجديدها بالاضخاص المخصمين اسام محكمة الدرجة الاولى ويذات صسائهم • م ٣٣٦ مراقعات • تصنيح العسفة وفقا للمادة ١١٥ مراقعات وجسوب تمامه فى المراعيد المحددة لرقع الدعوى مثال (بشأن أيلولة بيت المسأل لبنك ناصر الاجتماعي اثناء نظر الاستثناف) •

المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى وبذات صفهم وأن تصحيح الصفة وفقاً لنص المادة ١١٥ من ذلك القانون بجب أن يم في الميعاد المقرر وألا مخل بالمواعيد المحدة لرفع الدعوى . وإذ كان الحسكم المستأنف قد صدر ضد وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من بيت المال ومصلحة الأملاك فاستأنف مهاتين الصفتين دون الطاعن الذي اقتصر أثناء نظر الاستثناف وبعد قوات مهاتين الصفتين دون الطاعن الذي اقتصر أثناء نظر الاستثناف وبعد قوات عليم بعد فوات هذا الميعاد بإعتباره ممثلا لبيت المال دون وزير الخزانة الذي عليم بعد فوات هذا الميعاد بإعتباره ممثلا لبيت المال دون وزير الخزانة الذي قصر فيا أيضاً صفته في الاستثناف على مجرد كونه ممثلا لمسلحة الأملاك دون بيت المال محسبان أن الطاعن حل محله في ذلك فإن الحكم إذ قضي بعدم جواز استثناف الطاعن إستناذاً إلى أن الحصومة في الاستثناف تتحدد عن كان مختصها أمام محكمة أول درجة فإنه يكون قد إنهي إلى صحيح القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنَّ المطعون عليه الأول أقام الدعوى التي إنتهي قيدها برقم ٢٥١٢ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الإبتـــداثية وإنهى فها إلى إختصام المطعون علمهما الثانية والثالث ووزير الخزانة بصفته الرئيس ألأعلى لكل من بيت المال ومصلحة الأملاك وطلب الحسكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٣٠/٥/١ ، ١٩٣٠/٣/٢٨ وقال بياناً لها أن المطعون عليه الثالث باع بموجب عقد البيع الأول قطعتي أرض فضاء مبينتين بها إلى المطعون عليها الثانية انتى باعتها بدورها إليه ــ وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠ حكمت المحكمة فى مواجهة وزير الخزانة بصفتيه المذكورتين بصحة ونفاذ هذين العقدين ــ إستأنف وزير الخزانة مهاتين الصفتين ومحافظ القاهرة بصفته هذا الحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٨٩/٢١٤٥ ق مدنى عوجب صحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٧٢/٥/٨ ثم قام الطاعن بإعلان المطعون عليهم في ٢٠/١/٢٠ ، ٧٧/٢/٧٧ ، ١٩٧٤/٤ ، ٢/٢/٩٧١ ، ١٩٧٩/٩/١٥ طالبا تصحيح صفة ممثل بيت المال بإعتباره ممثله الذي حل محل وزارة الحزانة فى ذلك والحكم له إلى جانب محافظ القاهرة بصفته وزير الحزانة بصفته ممثلا لمصلحة الأملاك بالطلبات الواردة بصحيفة الاستثناف – وبتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستثناف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض – وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحسكم المطعون فيه ــ وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنهُ جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحسكم المطعون فيه الخطأ في تطبيُّق القانون والقصور في التسبيب ذلك أن المطعونُ عليه الأول أقام دعواه مختصها فها وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من مصلحة الأملاك وبيت المال حاله أن تمثيله لمصلحة الأملاك لا يصح منذ صدور القرار الجمهورى رقم ١٠١ سنة ١٩٥٨ بنقل الإشراف إلى وزارة الإسكان وقد فوض عها محافظ القاهرة كما أن تمثيله لبيت المال قد زال أثناء نظر الدعوى بصدور القرار الجمهورى رقم۲۹۳۷ سنة۱۹۷۱ فی۱۹۷/۱۲/۲ بضم الإدارة العامة لبيت المال إلى بنك نأصر الاجتماعي (الطاعن) ولم تكن الدعوىقد سيأت بعد للحكم في موضوعها حيث أجلت بعد صدور ذلك القرار لإعلان وإعادة إعلان الخصوم مما كان يتعنن معه على محكمة أول درجة أن تقضى من تلقاء نفسها بإنقطاع سير الخصومة لزوال الصفة وإذ لم تقض بذلك فإن الإجراءات التالية لذلك بما فها حكمها المستأنف يكون باطلا وقد تمسك أمام محكمة الاستثناف بذلك وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لمصلحة الأملاك غير أن الحسكم المطعون فيه أجتزأ فى الرد على ذلك بأن الدعوى أقيمت أمام حمكمة أول درجة في مواجهة وزير الحزانة بصفته الممثل القانوني لبيت المال وبصفته مديراً لمصلحة الأملاك.

جردكونه ممثلا لمصلحة الأملاك دون بيت المال محسبان أن الطاعن حل محله في ذلك فإن الحسكم إذ آفضي بعدم جواز إستثناف الطاعن إستناداً إلى أن الحصومة في الاستثناف تتحدد عن كان مختصها ألهام محكمة أول درجة ــ فإنه

يكون قد إنهي إلى صحيح القانون ــ ومن ثم يكونالنعي عليه بعـــدم إجابته

إلى دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة أو بإنقطاع سير الحصومة فها أياً كان وجه الرأى فهما يغدو غير مقبول ويكون النعى برمته على

هها آیا کان وجه الرای فیما یعدو غیر مقبول ویکون ا غیر اساس .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محـمد حسن العفيفى ، معدوح السعيد ، ولطفى عيد العزين •

(110)

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) تاميم « لجان التقييم » •

لجان التقييم • تطباق اختصاصها ، م ٣ ق ١١٧٧ لسنة ١٩٦١ • نهائية قرارها وعدم قابليته للطمن • شرطه • التزامها بعناصر المنشأة أصسولا وخصوما وقت التأميم • قرارها بالفصل في نزاع بين المنشأة المؤممة وبين النبر بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها أو متملق بالتقييم • لا حجية له • اختصاص الحماكم بتحقيقه والفصل فيه •

(٢) تأميم « لجان التقييم » ·

(۳) تامیم 🗵

النص على أداء قيمة المنشآت المؤممة بموجب مستدات اسسمية على الدولة · مؤداه · التزام الدولة معشلة في وزارة المائية بهذه القيمة · م ٣ ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ و م ٤ ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ و م ٤ ق

ا _ إختصاص لجان التقيم _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وبينته المادة الثالثة من القانونين ١١٨٧ لسنة ١٩٦١ _ هو تقيم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤتمة التى لم تكن اسهمها متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وكذلك تقيم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتقيم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقسدير قيمها وتحديد مقدار ديومها فى ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافى رأس مال المنشأة متحديد صافى رأس مال المنشأة

المؤتمة وبكون قرار لجنة التقييم في هذا الشأن بهائياً وغير قابل للطعن فيه من النزمت اللجنة في تقييمها بعناصر المنشأة أصولا وخصوماً وقت تأميمها ، أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذي رسمه لهما المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لهما أو إستعدت منها شيئاً أو حملها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أي نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤتمة وبين الغير أو أن تتعرض لأي نزاع آخر يتعلق بالتقييم في ذاته المامة في ذلك إلا ما إستني بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على الحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعسد ذلك طعناً في قضاء بحسم تلك المنازعات

٢ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤتمة على نحو مؤقت لا عجرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من الحصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأميم ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة لهائية محرفة الجمهة المختصة رتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأميم فإن ترتب عليه زيادة في رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما مجرى على قيمة المنشأة المؤتمة من أحكام.

٣ ـ إذ كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والمادة الرابعة من القانون رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير ضماهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت قد نصتا على أن تؤدى قيمة المنشآت الموضحة بموجب سندات اسمية على الدولة ، فإن مؤداه النزامها ممثلة في وزارة المالية مهذه القيمة على هذا النحو .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولن أقاما ألدعوى رقم ٤٩٢١ سنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثالث بصفته (وزير المالية) وآخرين أن يدفعوا متضامنين إليها مبلغ ٦٠٠٣.٠٠ ج وقالا بياناً لذلك أنه بموجب القانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٣ الملحق بالقانون رقم ١١٧ سنة ٦٦ أممت الدولة النجدة النهرية «عاكف» المملوكة لهما ، وإذ قدرت لجنة التقييم المختصة تلك الوحدة بمبلغ ٦٥٣٢,٩٢٧ ج وسددت الطاعنة ــ بعد التأميم ــ الضرائب وأجور العمال المستحقة عليها ، فأنهما يستحقان المبلغ المطالب به بإعتباره الباقي من ثمن الوحده بعد هذا السداد مضافاً إليه الفائدة للقانونية المقررة بقانون التأميم ، وبتــــاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨ ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥ بإلزام الطاعنة أن تدفع إلى المطعون ضدهما الأولين مبلغ ٣٢٢٣،٩٧٣ ج والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطـــالبة في ١٩٧٤/١١/٩ حتى السداد ، إستأنفت الطاعنة والمطعون ضدهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة ، وقيد إستثناف الطاعنة برقم ٩١ سنة ٩٧ قُ والمطعون ضدهما سالني الذكر برقم ١٢٠ سنة ٩٧ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ فى أولها برفضه وفى الثانى بتعديل الحكم المُستأنف إلى جعلَ الفوائد القانونية من تاريخ التأميم الحاصل في ١٩٦٣/١١/٦ ، وأيدته فيما عدا ذلك ، طعنت الطاعنة في هــــذًا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على خسة أسباب تنعى الطاعنة بالحامس منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم احتصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى استناداً إلى أن النزاع المطروح يعد طعناً في قرار لجنة تقيم الوحدة الهرية المؤتمة الذي انتهى إلى تقييمها بصغر وقت التأميم ، وإذ كان هذا القرار يعد من أعمال السيادة ولا بجوز الطعن فيه بأى وجه من الوجوه إعمالا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، فإن الحكم المطعون فيه وقد رفض همذا الدفع وتصدى لموضوع النزاع على سند من أنه لا يعدو أن يكون مجرد مطالبة بد _ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب بدين مدنى حق المطالبة به _ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن اختصاص لجان التقييم – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وبينته المـادة الثالثة من القانونىن ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة التي لم تكن أسهمها متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لهـا وقت تأميمها .. وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها فى ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافى رأس مال المنشأة المؤممة ويكون قرار لجنة التقيم فى هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه متى النزمت اللجنة فى تقييمها بعناصر المنشأة أصـولا وخصوماً وقت تأميمها ، أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الـذى رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لها أو استبعدت منها شيئاً أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قر ارها فى هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل فى أى نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأى نزاع آخر يتعلق بالتقييم فى ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية".

الهامة في ذلك إلا ما استنى بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة نحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعناً في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء بحسم تلك المنازعات ، لما كان ذلك ، وكان المطعون ضدهما الأولان باعتبارهما مالكي الوحدة النهرية المؤتمة و عاكف » ينازعان في مقدار المبلغ باعتبارهما مالكي الوحدة النهرية المؤتمة و عاكف » ينازعان في مقدار المبلغ نهاية الحدمة ، لأنه يزيد على ما استحق عليهم بالفعل ، فإن هدف المنازعة المتنصاص تلك اللجنة ، وقرارها لا محوز حجية في شأن المبلغ المذكور ، ومن ثم لا يمنع المحاكم ذات الاختصاص العام بنظر المنازعة السالف ذكرها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه مهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن القانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٦١ قد تكفل بجعل الدولة – ممثلة في وزارة الممالية وليست الشركة الطاعنة – هي المسئولة عن تعويض أصحاب المنشآت المؤممة إن كانت لهم تمة مستحقات ناتجة عن التأمم ، على أن يتم سدادها بإصدار سندات لصالح أصحاب هذه المنشآت ، وإذ نحالف الحمكم المطعون فيه هذا النظر وخلص إلى إلزامها دون الدولة بالمبلغ المطالب به فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن البن من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى فيا قضى به من إلزام الطاعنة نقداً بقيمة الفرق بين ما خصصته لجنة التقييم لحساب الضرائب المستحقة على الوحدة المؤممة ومكافأة نهاية الحدمة وأجور العال المستحقة وبين ما استحق منها بالفعل على قوله : « إن الشركة المستأنفة (الطاعنة) قد آلت إليها بموجب قانون التأمم رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ حقوق الوحدة المؤممة (عاكف) موضوع الدعوى الحالية ، ومن ثم تصبح مسئوليتها عنها مسئولية كاملة عن الالترامات المترتبة علمها فى حدود الحقوق الني آلت إلمها ومطلب الدعوى الماثلة لا يخرج عن الحدود التي تلتزم مها الشركة المذكورة » وهذا الذي أورده الحكم خطأً فى القانون ذلك أن تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا بخرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من العنصر بصفة نهائية ممعرفة الجهة المختصة ارتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأميم فإن ترتب عليه زيادة في رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما بجرى على قيمـة المنشأة المؤممة من أحكام ، ولمـا كانت المـادة الثانية من القــانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والمــادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت قد نصتا على أن تؤدى قيمة المنشآت المؤممة عوجب سندات اسمية على الدولة بمـا مؤداه التزامها ممثلة في وزارة المــالية بهذه القيمة على هــذا النحو ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يُكُون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بمــا يوجّب نقضه دون حاجة إلى بحث باتى أسباب الطعن .

جلسة ۲ من أبريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ابراميم زغو نائب رئيس المحكمة ، محـمد حسن العليفى ، معدوح السـعيد ، وابراميم بركات •

(117)

الطعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) أحوال شخصية ٠ ارث « اشهار الوفاة والوراثة : حجيته » ٠

حجة تحقيق الوفاة والووائه • مالم يصدر حكم على خلافه • انكار الورائه • مناطه • صدوره من وارث ضد آخـر يدعى الوراثة • م ٣٦١ من لائحـة ترتيب المحــاكم الشرعيــة الصادرة بالمرسوم ق ٧٨ لسنة ٣١ المدل •

(٢) اثبات « طرق الاثبات » • احوال شخصية « اثبات الميلاد والوفاة »•

شهادتي الميلاد والوفاة • حجيتهما • مالم يثبت عدم صحة المدرج بالسجلان الرسمية • أثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة • جواز اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق •

ا - يدل نص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجة في هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وإنكار الوراثة الذي يستدعى استصدار مثل هذا الحكم بجب أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة .

٢ - مفاد نص المادة ٣٠ من القانون المدنى أن الأصل أن شهادة الميلاد وشهادة الوفاة كافيتان للإثبات إلا إذا أثبت ذوو الشأن عدم صحة ما أدرج بالسجلات أو إذا لم توجد شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة لأى سبب من الأسباب فيجوز عندئذ الإثبات بجميع الطرق.

المكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المسقشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٦٩٥٥ لسنة ١٩٧٥ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدها الأولى ومورث باقى المطعون ضــدهم بطلب الحكم بأحقيته فى أخذ العقـار المبن فى الأوراق بالشفعة مقـابل الثمنُ المودع منه خزانة المحكمة تأسيساً على أنه إذَّ علم بأن هذا المورث الأخبر قد باع إلى المطعون ضدها الأولى العقار المبن بالأوراق والمحاور لعقاره فقد بادر إلى اتخاذ إجراءات طلب الشفعة وأقام الدعوى . دفعت المطعون ضدها الأولى بسقوط حقه فى الأخذ بالشفعة لوفاة البائع قبل إعلان الرغبة فيها وإقامـــة الدعوى . وبتاريخ ٢٧/٥/٢٧ حكمت آلمحكمة برفض هذا الدفع وللطاعن بطلباته. استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ۲۸۷۷ لسنة ۹۳ ق مدنى . وبتاريخ ۱۹۷۷/۱۱/۸ حکمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت المطعون ضـدَها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٧ ق،وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩ نقضتُ المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استثناف القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعـوى -طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيهـا الرأى برفض الطعن . وإذ عرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت اننيابة رأسا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن المادة ٣٠ من القانون المدنى وإن أجازت إثبات الوفاة بكافة طرق الإثبات القانونية إلا أن إعلام الوفاة والوراثة لا يصلح دليسلا للإثبات في مواجهة الغبر لأنه لا يجوز حجية ما قبله لأن دور المحكمة فيه لا يتعدى دور الموثق فلا يعتر حكماً قضائياً عوز قوة الأمر المقضى هذا إلى أن تاريخ الوفاة الثابت بالإشهاد لا يعتد به لأنه لا أثر له — إلا في تعين المورث والورثة وفق إقرارات ذوى الشأن وشهودهم وإذ استدل الحكم المطعون فيه على وفاة البائع بإشهاد صادر من محكمة جنوب القاهرة في حين أنه لا يكنى دليلا على إثبات الوفاة أو تاريخها ولم يلجأ إلى طريق الإثبات الأعرى فإن الحكم يكون فضلا عن مخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه مشوباً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المــادة ٣٦١ من لائحــة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ على أن « يكون تحقيقُ الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن وجدت على وجه ما ذكر حجة فى خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المحققة الشروط ما لم يصدر حكم شرعى علي خلاف هـذا التحقيق » يدل ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وإنكار الوراثة الذى يستدعى استصدار مثل هذا الحكم بجب أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة . وأن النص في المـادة ﴿٣٠ من القانون المدنى على أن تثبـت الولادة والوفـاة بالسجـلات الرسميـة المعـدة لذلك فإذا . لم يوجد هذا الدليل أو تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات جاز الإثبات بأية طريقة أخرى مفاده أن الأصل أن شهادة الميلاد وشهادة الوفاة كافيتان للإثبات إلا إذا أثبت ذوو الشأن عدم صحة ما أدرج بالسجلات أو إذا لم توجد شهادة والميلاد أو شهادة الوفاة لأى سبب من الأسباب فيجوز عندئذ الإثبات بجميع الطرق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبسول دعوى الطاعن على أنه اختصم مورث المطعون ضدهما من الثانى إلى الأخبر

رغم أنه كان متوفياً واستدل على ثبوت هذه الوفاة وقبل الطاعن بحسبانه غير وارث للمتوفى من الإشهاد الرسمى الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ ٢٩٨٠/٨٦٦ الثابت به وفاة البائع « » في ١٩٧٧/٢/٦ وإقرار ورثة البائع بوفاته والمؤرخ ١٩٧٧/٨/١ والشهادة المؤرخة ١٩٧٧/٢/٦ الصادرة من محلة ميناء الحصن ببعروت والمصدق عليها فإنه لا يكون قد خالف القانون ويضحى النعى على غير أساس .

الما تقدم يتعين رفض الطون و

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

())

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ القضائية :

تزوير · اثبات « اجراءاته » · حكم « تسبيبه » ·

الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته ۰ اعتباره انكارا للتوقيع ۰۰ ۱۶ البسسات ۰ عدم تحق**يق المحكمة لهذا الادعاء ۰ شطأ وقصور ۰**

عسك الطاعنة في صحيفة الاستثناف بتروير الإقرار المؤرخ ١٩٧١/١٠/١٧ دون أن تسلك إجراءات الادعاء بالتروير المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات عما يعد مبا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنكاراً لما نسب إليها من توقيع ببصمة الحتم على الإقرار المشار إليه وفقاً للمادة ١٤٥ من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحقق لهما هذا الادعاء بالإنكار وأيد الحكم الابتدائي على سند من مجرد أن الطاعنة لم تنكر صراحة الحتم المنسوب إليها على الإقرار سالف البيان — يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون معيةً بالقصور في التسبيب .

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـ

تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٨١/٢٩٤٣ مدنى كلى دمهور على المطعون ضدهما طالبة الحكم بنبوت ملكيتها لقطعة الأرض المبينة بالصحيفة وما علمها من مبان ، وقالت بياناً لهما إنها كانت زوجة للمرحوم ابن المطعون ضدهما الذي كان قد اشرى – قبل وفاته – باسمه لحسامها قطعة الأرض موضوع النزاع وقامت هي بسداد نمنها من مالها الحاص وأقامت من علما من مالها الحاص وأقامت من علما من مالها ومال أولادها القصر منه وإذ نازعها المطعون ضدهما في ذلك فقد أقامت الدعوى ليحكم لهما بطلباتها . قدم المطعون ضدهما إقراراً مؤرخاً ١٩٨١/١/١٧ نسب صدوره المطاعنة تقر فيه باستحقاقها النمن في الماعنة مذا الحكم لمدى عكمة استثناف الإسكندرية – مأمورية دمهور بالاستثناف رقم ١٩٨٧/٤/١ قطابة إلغاءه والحكم لهما بطلباتها . بناريخ بالاستثناف رقم ١٩٨٨/٣٩ ق طالبة إلغاءه والحكم لهما بطلباتها . بناريخ أودعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفضه ، عرض الطعن على المحكمة وغرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزهت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة فى السبب الأول من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور ، وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بإنكار صلور الورقة المؤرخة ١٩٧١/١٠/١٧ مهها والمقلمة من المطعون ضدهما ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تفصل فى دفعها هذا بالإنكار وفقاً للإدة ٣٠ من قانون الإثبات ، وإذ أغفلت المحكمة تحقيق هذا الدفاع والفصل فيه يكون حكمها معيباً بالحطأ فى تطبيق القانون والقصور عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محلة ذلك أن الشبابت من صحيفة الاستثناف أن الطاعنة تمسكت بتزوير الإقرار المؤرخ ١٩٧١/١٠/١٧ دون أن تسلك إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص علمها في المسادة 29 وما بعدها من قانون الإثبات ، تما بعد منها – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – إنكاراً لمما نسب إلىها

من توقيع ببصمة الحتم على الإقرار المشار إليه وفقاً للمادة ١٤ من القانون لا المذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ لم محقق لهما هذا الادعاء بالإنكار وأيل الحكم الابتدائى على سند من مجرد أن الطاعنة لم تنكر صراحة الحتم المنسوب إلها على الإقرار سالف البيان يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

ولمـا تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سبد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المتصف حاشم نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ، مسلام محمود عويس و محمد رضاد مبروف •

(11)

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم « الطعن في الحكم : بالنقض » · نقض « اسباب الطعن : الشعى المجهــل » •

عدم بيان الطاعن العيب الذي يعزوه الى الحكم بيانا كافيا نافيا عنه الجهاله وأنُـــر ذلك العيب في قضائه • تعى مجهل غير مقبول •

(٢) ملكية • ارتفاق • التزام • تعويض • تسجيل • شهر عقارى •

حق الارتفاق • ماهيته • تكليف ينقل العقار المرتفق به لغائدة العقار المرتفق • عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه • شرطه • عدم المساس بحق الارتفاق. مغالفة ذلك • اثره • التزامه باعادة الحسال الى ما كانت عليه مع التعسويض ان كان له مقتضى • طلب مالك العقار المرتفق إبطال تصرف المألك فى العقار المرتفق به أو محو تسجيله • غير جائز • المادتان ١٠٩٥ و ١٩٣٣ معلى •

١ ــ لما كان ــ الطاعن لم يبين بوجه النعى العبب الذى يعزوه إلى الحكم المطعون فيه بياناً كافياً نافياً للجهالة عنه ، وأثر ذلك فى قضاء الحكم ، والنعى بأقوال مبهمة لا يبين منها على وجه التحديد الحطأ الذى ينسبه للحكم المطعون فيه ، فن ثم يكون النعى مجهلا غر مقبول .

٢ - مفاد نص المادتين ١٠٠٥ ، ١٠٢٣ من القانون المدنى ، أن حق الارتفاق هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول و يجعله مثقلاً مثقلاً بتكليف الثانى ، ولا يترتب على ذلك حرمان مالك العقار الحادم من ملكه فيجوز له أن يباشر حقوقه عليه من استعال واستغلال وتصرف ، وكل ما بجب عليه هو ألا بحس في استعاله لحقوق ملكيته بحد ت

الارتفاق ، فإذا أخل بهذا الالتزام ، ألزم بإعادة الحال إلى ما كانت عليه ، وبالتعويض إن كان له مقتضى ، ومؤدى ذلك أن تصرف الممالك فى العقار المرتفق به يقع صحيحاً ولا بجوز لمالك العقار المرتفق طلب إبطاله أو محو تسجيله.

المحكمــة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن إلوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٧٧ سنة ١٩٨٠ مدنى الفيومالابتدائية ضد المطعون علمهم بطلب الحكم بمحو التسجيلات اللاحقة على التسجيل رقم٠٠ لسنة ١٩٤٦ مجكمة الفيوم الشرعية بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣١ وإلغاء كافة الأثار المترتبة على تلك التسجيلات . عقولة أنه عوجب عقد مشهر بذلك الرقم ممتلك قطعة أرض مقام علمها المنزل المبن لها ومقرر لهـا حق ارتفاق بالمرور عـلى الشارع الواقع بالناحية الغربية مها ضمن الأرض المملوكة للمطعون عليمه الأول ، غر أن المطعون عليه الأول قسم هذه الأرض المرتفق بها وباعها للمطعون علبهما الثانى والثالث اللذين سحلا عقدمهما برقمي ٢٥٠ سنة ١٩٧٦ ، ٩٥٠ سنة ١٩٧٨ شهر عقارى الفيوم في تاريخ لاحق للتسجيل سالف الإشارة سند إنشاء حق الارتفاق المشار إليه . بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ وبعد أن قدم الخبىر الذي ندبته المحكمة تقريره ، حكمت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هــــذا الحكم لدى محكمة استثناف بني سويف « مأمورية الفيوم » بالاستثناف رقم٢٦١ سنة ١٨ق مدنى . وبتاريخ١٩٨٣/١/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . لحمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فهـــا الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسا :

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منا على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على ما انهى إليه تقرير الحدر رغم أن هذا التقرير جاء معيباً وقاصراً إذ أثبت قيام حق ارتفاق بالمرور لأرضه على الأرض التى كان ممتلكها المطعون عليه الأول وتصرف فها بالبيع بعد تقسيمها ، للمطعون عليهما الثانى والثالث ، وذلك ممتضى الحكم الصادر فى الدعوى رقم 17 مسنة 17 مدنى بندر الفيوم ورغم ذلك احتلط عليه الأمر ولم يستطع العيز بن حق ارتفاق بالمرور فى شارع معين وحق ارتفاق بالمرور على قطعة من الأوض :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن الطاعن لم يبين بوجه النعى العيب الله النعى العيب الله الله الله الله وأثر الله الله الله الله الله وأثر ذلك فى قضاء الحكم واكتنى بأقوال مهمة لا يبين مها على وجه التحديد الحطأ الذى ينسبه للحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعى مجهلا غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة

القانون والحطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من الأوراق أن سند إنشاء حتى الارتفاق المقرر لأرضه على الأرض المملوكة للمطعون عليه الأول سحل في تداريخ سابق على تسجيل عقدى البيع الصادرين من ذلك الأخبر للمطعون عليهما الثانى والثالث بعد تقسيم الأرض المرتفق بها، ومن ثم فإن تسجيل هذين العقدين يكون باطلا وعق له طلب محوه لأنه لا يجوز للمطعون عليه التصرف في العقار المرتفق به، إذا كان ذلك يشمل الجزء المقرر عليه حق الارتفاق ولأن هذا الحق يتبع العقار في يد كان ويبي على كل أجزاء العقدار بعد تجزيئه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن مفاد فى المادتين ١٠٩٥ ، ١٠٢٣ من القانون المدنى ، أن حتى الارتفاق هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول وبجعله مثقلا بتكليف لفائدة الثانى ولا يترتب

على ذلك حرمان مالك العقار الحادم من ملكه فيجوز له أن يباشر حقوقه عليه من استعال واستغلال وتصرف وكل ما يجب عليه هو ألا يمس فى استعاله لحقوق ملكيته ختى الارتفاق ، فإذا أخل مهذا الالترام ، ألزم بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وبالتعويض إن كان له مقتضى ، ومؤدى ذلك أن تصرف المالك فى العقار المرتفق به يقع صحيحاً ولا يجوز لمالك العقار المرتفق طلب إبطاله أو محو تسجيله ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانهى صحيحاً إلى رفض طلب الطاعن محو تسجيل عقدى البيع اللذين باع المطعون عليه الأول عموجهما الأرض المثقلة عنى ارتفاق لفائدة الأرض المملوكة الطاعن فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النمى عليه مهذين السبين في غير محله ،

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ماهر قلاده واصف ، مصطفى زعزوع نائبى رئيس المحكمة ، حسين على حسين ، وعبد الحميد سليمال •

(119)

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ – ۲) ایجار « ایجار الاماکن » « التاجیر مغروش » • دعوی « سماع النعوی » •

(١) جزاء عدم سماع الدعوى لعدم أقيد العقد المفروش بالوحدة المحليسة ، نطاقه قصره على المقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ · ٧ محل لاعمال هذا
 الجزاء على عقد تأجير عقار مفروض بقصد استعماله مدرسة .

(۲) النصى بخطأ المحكم لقضائه بعدم مسماع الدعوى لعدم قيد عقد الايجـــار المغروض لمقار بقصد استعماله مدرسة - صيرورة علما النصى غير منتج بصدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده في المــادة ١٦٦ منه من استعمار تملك المقود -

١ – من المقرر في قضاء هذه المحكة أن مفاد النص في المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يدل على أن الجزاء المنصوص عليه فيها بعدم سماع دعوى المؤجر لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية لا محل لاعماله إلا إذا كان عقد الإيجار مبرماً بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من هذا القانون ، أما إذا كان العقد لا يندرج ضمن الحالات المنصوص عليها في هاتين المادتين فلا محل لإعمال هذا الجزاء الذي قصره المشرع على هذه الحالات وحدها ، لما كان ذلك وكان تأجير الطاعنة لعقار النزاع مفروشاً بقصد استعاله مدرسة عرج عن نطاق الحالات المنصوص عليها في هاتين المادتين ، فإن الحكم المصون فيه إذ قضى بعدم ساع دعوى الطاعنة لعدم قيد عقد الإيجار المفروش بارحدة المحلية بكون قد خالف القانون .

٧ - إذ كان الحكم المطعون فيه قمد قضى بعدم سماع دعـوى الطاعنة المؤجرة - لعدم قيد عقد الإيجار المفروش - لعقار بقصد استعاله مدرسة - يكون قد خالف القانون إلا أنه بصدور القانون ١٩٦٦ لسنة ١٩٨١ مستحدثاً في المادة ١٩ منه حكماً جديداً يعتبر استثناء من مبدأ انتهاء عقـود الإيجار المفروشة وذلك بنصه أنه « محق لمستأجرى المدارس ... في حالة تأجرها مفروش الاستمرار في العين ولو انتبت المدة المتفق علها وذلك بالشروط وبالأجرة المنصوص عليها في العقد فإن مآل دعوى الطاعنة أمام عكمة الموضوع حتماً هو الرفض لانطباقي القانون الجديد عليها بأثر فورى ، وبالتالي فإن النعي بسبب الطعن غير منتج وبالتالي غير مقبول .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٩٠٨ سنة ١٩٨١ مدنى شمال
القاهرة الابتدائية على المطعون ضده ، بطلب الحكم بطرده من المدرسة المؤجرة
به و المبينة بالصحيفة مع التسليم بما بها من أثاث ومنقولات ، وقالت بياناً لها
أنه بموجب عقد إبجار مؤرخ ١٩٦٨/٤/٨ استأجر مبا المطعون ضده عقار
النزاع بكافة عتوياته من أثاث ومنقولات ومفروشات مبينة بالكشف التفصيلي
الموقع عليه من طرفى التعاقد ، بقصد استعاله مدرسة ، وذلك لمدة ثلاث
سنوات ، تبدأ من ١٩٦١/١/٣١ و تنهى في ٣١٥/١/١/١ قابلة للتجديد ما لم
ينبه أحد الطرفين على الآخر برأيه فى عدم تجديد العقد قبل انهاء مدته الأصلية
أو المحددة بستة أشهر على الآقل بخطاب موصى عليه يعلم الوصول ، وإذ كانت
الأم كن المؤجرة مفروشة تخضم للقواعد العامة فى القانون المدنى ، فقد قامت
الأم كن المؤجرة مفروشة تخضم للقواعد العامة فى القانون المدنى ، فقد قامت

الطاعنة بالتنبيه على المطعون ضده برغبها في إنهاء العقد في ١٩٨٠/٥/٣١ ، وأقامت الدعوى إنذار رسمى معلن للمطعون ضده بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ ، وأقامت الدعوى بطلباتها . حكمت محكمة أول درجة بالطلبات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٩٨٧/١/١٤ قضت محكمة الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة - في غرفة مشورة - رأت أنه جدبر بالنظر فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه ، الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الإجارة موضوع النزاع تشمل مبى بأكمله وبكل مشتملاته ومقوماته ، لاستعاله مدرسة ، فهو ليس بوحدة من الوحدات التي أور دها المشرع بنص المادتين ٣٩ ، ٤٠ التي أشارت إلها المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ذلك لأن الإجارة لم تنصب على مكان مؤجر لاستعاله في أحد الأغراض والحالات المبينة بهاتين المادتين ، ولا بجوز قياس حالة التأجر بالمشتملات والمقومات على هاتين المادتين ، المذكورتين ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك ، وقضى بعدم ساع الدعوى لعدم قيد عقد الإنجار محل النزاع بالوحدة المحلية المختصة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه ولأن كان من المقرر – فى قضاء هذه المحكمة – أن مفاد النص فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يدل على أن الجزاء المنصوص عليه فيها بعدم سماع دعوى المؤجر لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية لا محل لإعماله إلا إذا كان عقد الإيجار مبر ١٠ بالتطبيق لأحكام المادتن ٣٩، ١٠ عن هذا القانون ، أما إذا كان العقد لا يندرج ضمن الحالات المنصوص عليها فى هاتين المحادتين فلا محل لإعمال هذا الجزاء الذي قصره

المشرع على هذه الحالات وحدها ، لما كان ذلك ، وكان تأجر الطاعنة الحقار النراع مفروشاً بقصد استعاله مدرسة نحرج عن نطاق الحالات المنصوص علمها في هاتين المادتين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سماع دعوى علمها في هاتين المادتين ، فإن الحكم المفروش بالوحدة المحلية يكون قمد خالف القانون ، لتن كان ذلك ، إلا أنه بصدور القانون رقم١٩٦٦ سنة ١٩٨١ مستحدثاً في المادة ١٦ منه حكماً جديد _ يعتبر استثناء من مبدأ انهاء عقود الإيجار المفروشة — وذلك بنصه على أنه «محق لستأجرى المدارس … ن.. في حالة تأجرها لهم مفروشة ، الاستمرار في العين ولو انهت المدة المنفق علمها وذلك بالشروط وبالأجرة المنصوص علمها في العقد » فإن مآل دعوى الطاعنة أمام محكمة الموضوع حتماً هو الرفض لانطباق القانون الجديد علمها بأثر فورى ، وبالتالى فإن النعى لا محقق المطاعنة سوى مصلحة نظرية محته لا يقوم علمها طعن عمر متبع وبالتالى غير مقبول .

ولمـا تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد كمال سالم نائب رئيس المعكمة وعضوية السادة المستشارين / ماهر قلاده واصف ، مصطفى زعزوع نائبى رئيس المعكمة ، حسين عل حسين ، وعبد ال<u>جمي</u>د سليما**ن** ،

(17+)

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ ـ ٣) ايجار « ايجار الاماكن » « اسباب الاخلاء » « الترميم والصيانة » · قانون « سريان القانون » ·

(١) أعمال الترميم والعميانة - حق المؤجر في تقاضى الاجرء بزيادة سنوية ٢٠٪ من قيمة تلك الإعمال اعتبارا من الشهر التالي لاتعامها - عضم سسداد حسف الزيادة يترتب عليه ما يترتب على عدم سداد الاجرة من أثار • م ٦٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(۲) صدور القانون ۱۳۲ لسنة ۱۹۸۱ متضمنا النص على تحمل المستاجر مع المؤجس تكاليف أعصال الترميم أو المسيانة الدورية والعامة بنسب متفاوته حسب تاريخ انتساء الميني • م ٩ ق ١٦٦ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بالنظام العام • وجدوب تطبيق حكمه بأثر فورى على ما لم يستقر من المراكز القانوئية •

(٣) حصة المستاجر في تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعامة في ظل العصل
 بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ٠ لا تأخل حكم الاجرة ٠ التراشي في سدادها ١ لا يرتب الإخلام.
 علة ذلك ٠

۱ ــ نظمت المادة ٦٦ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٧٧ ــ الذي رفعت الدعوى في ظله مسلم كيفية اقتضاء المؤجر من المستأجر مقابل ما أنفقه في أعمال الترميم والصيانة ، فقضت بأحقيته في تقاضى الأجرة اعتباراً من الشهر التالى لإتمام تلك الأعمال بزيادة سنوية توازى ٢٠٪ من قيمة أعمال الترميم أو الصيانة ، ورتبت في عجزها على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الأجرة من آثار .

 ٢ ــ استحدث القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فساعد موضوعية آمرة متعلقة بالنظام العام بمسا نص عليه في المادة التاسعة منه من تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة محسب تاريخ إنشاء المبنى ، ونصت المادة المذكورة فى الفقرة الأخيرة مها على إلغاء المادة 1 من القانون 2 لسنة ١٩٧٧ ، وإذ كان مؤدى ما تقدم أن حصة المستأجر فى تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية لا تأخذ حكم الأجرة ولا يترتب على التراخى فى الوفاء بها ما يترتب على التأخر فى سداد الأجرة من آثار ، وإذ كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد لحق الدعوى إبان نظرها أمام محكمة الموضوع وقبل أن تستقر المراكز القانونية فيها ومن ثم يسرى عليها ممقتضى الأثر الفورى .

٣ - إذ كانت المادة ١٨ /ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يقم بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك ، فإن مؤدى ما تقدم أنه إذا قام المستأجر بالوفاء بالأجرة وتراخى فى سداد حصته فى تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعامة لا يترتب عليه إخلاؤه لأن هذا الجزاء قاصر على حالة تأخر المستأجر فى سداد الأجرة دون تكاليف الترميم أو الصيانة التى لا تأخذ حكمها ولا يترتب على الراخى فى الوفاء بها ذات الآثار :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٨٦٧٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن من الشقة المؤجرة إليه بالعقد المــــؤرخ ١٩٧٩/٤/١ لتراخيه فى سداد الأجرة المستحقة عن الفترة من أول أغسطس 1979 وحتى آخر سبتمبر 19۸۰ رغم تكليفه بالوفاء بها . نازع الطاعن فى قدر الأجرة ، فندبت محكمة الدرجة الأولى خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره ، قضت بالإخلاء استأنف الطاعن بالاستثناف ٧١٠٧ لسنة ١٠١ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٦/٣/١٢ حكمت المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالخطرة ، وبالجلسة المحددة الترمت النيابة رأها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الأول من سبى الطعن لحطاً فى تطبيق القانون وفى بيانه يقوا، أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأنه غير ملزوم بالزيادة فى الأجرة مقابل أعمال الترميم ، وأن وفاءه بالأجرة الأصلية الواردة بالعقد كاف لرفض دعوى الإخلاء ، إلا أن الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائى خالف هذا النظر وقضى بإخلائه على سند من أنه لم يوفى بالأجرة شاملة الزيادة مقابل أعمال الترميم المستحقة وحيى قفل باب المرافعة عما يعيبه بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النحى سديد ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٢٦ من القانون 92 لسنة ١٩٧٧ – الذى رفعت الدعوى فى ظله – قد نظمت كيفية اقتضاء المؤجر من المستأجر مقابل ما أنفقه فى أعمال الترميم والصيانة فقضت بأحقيته فى تقاضى الأجرة اعتباراً من الشهر التالى لإتمام تلك الأعمال بزيادة سنوية توازى ٢٠٪ من قيمة أعمال الترميم أو الصيانة ، ورتبت فى عجزها على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الأجرة من آثار ، إلا أن القانون. ١٣٦ لسنة ١٩٨١ استحدث قاعدة موضوعية آمرة متعلقة بالنظام العام بما نص عليه فى المادة التاسعة منه من تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة تحسب تاريخ إنشاء المبنى -- ونصت المادة ٢١ من القانون ٤٩ المادة الترميم ونصت عليه فى تكاليف أعمال الترميم المادة ورقعت وتصت عليه فى تكاليف أعمال الترميم المادة ورقعت على المنادة ورقعت على المنادة ورقعت المنادة ورقعت المادة ورقعت المنادة على من تقدم أن حصة المستأجر فى تكاليف أعمال الترميم المنادة على المنادة ورقعت المنادة ورقعت المنادة ورقعت المنادة ورقعت المنادة على المنادة ورقعت المنادة ورقعت المنادة ورقعت المنادة ورقعت المنادة ورقعت القانون ورقعت المنادة ورقعت ورقعت المنادة ورقعت ورقعت المنادة ورقعت المنادة ورقعت و

أو الصيانة الدورية والعامة لا تأخذ حكم الأجرة ـــ ولا يترتب على التراخى في الوفاء مها ما يترتب على التأخر في سداد الأجرة من آثار . وإذ كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد لحق الدعموى إبان نظرها أمام محكمة الموضوع وقبل أن تستقر المراكز القانونية فيها ومن ثم يسرى عليها بمقتضى الأثر الفورى ولما كانت المادة ١٨/ب من ذات القانون قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يقم بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من ثاريخ تكليفه بذلك ، فإن مؤدى ما تقدم أنه إذا قام المستأجر بالرفاء بالأجرة وتراخى فى سداد حصته فى تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعـامة لا يترتب عليه إخلائه لأن همذا الجزاء قاصر على حالة تأخر المستأجر في سداد الأجرة دون تكاليف الترميم أو الصابنة التي لا تأخذحكمها ولا يترتب على التراخى فى الوفاء مها ذات الآثار ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإخلاء الطاعن من عن النزاع جزاء تخلفه عن سداد الأجرة والزيادة التي تمثل حصته فى تكاليف الترميم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وقد حجبه هذا الحطأ عن محث ما إذا كأن ما أودعه الطاعن لحساب المطعون ضده يغطى الأجرة ــ دون الزيادة مقابل تكاليف الترمم ــ المستحقة قبله وحتى قفل باب المرافعة بالإضافة إلى المصاريف والنفقات الفعلية، مما يعيبه إلى جانب خطئه في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث ماقي أساب الطعن :

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / احمد کمال سالم نائب رئیس المحکمة وعضویة السادة المستشارین / ماهر قلاده واصف ، مصطفی زعزوح فائبی رئیس المحکمة ، حمدی محمد علی ، ومحمد بکر غالی •

(171)

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ القضائية :

ایجار « ایجار الاماکن » ·

ملحقات العين المؤجرة ، ماهيتها ، مباني العزب : من ملحقات الارض الزراعية الواقعة ني نطاقها بحسبانها منافع مشتركة ، أثر ذلك ، لا يحق لمستأجر جزء من هذه الاطبيسان إن بتخذ من مبنى فيها سكتا خاصا ،

المقرر في قضاء هذه المحكة طبقاً للمواد ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٤٣٧ من القانون المدنى أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها وإنما تشمل أيضاً ما يكون من ملحقاتها التي لا تكتمل منفعها المقصودة من الإمجار إلا ساوضاً ما يكون من ملحقاتها التي لا تكتمل منفعها المقصودة من الإمجار إلا ساوضاً الأشياء وعرف الجهة ، لما كان ذلك وكانت مباني العزب طبقاً للمادة الأدياء وعرف الجهة ، لما كان ذلك وكانت مباني العزب طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن فرض خدمات اجتماعية وصحية على ملاك الأراضي الزراعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه الهكمة — هي مجموعة المباني المخصصة لشغلها بالقائمين على خدمة الأرض الزراعية الأراض الزراعية الأرض الزراعية الأرض عن ملحقات الأرض الزراعية الأراعية الأطبان لإيواء عمال الزراعة الذين مخدمون الأطبان الزراعية المواقعة في نطاقها بما لا محق معه لمستأجر جزءاً من هذه الأطبان أن يتخذ مبي منها مسكناً خاصاً له على وجه الاستقرار .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على لأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـ ار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

خيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٢٦٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى يبها الابتدائية بطلب طرد الطاعن من المنزلن من المملوكين لها لوضعهما البد عليما دون سند . تدخل المطعون ضده الثانى منضماً المطعون ضدها الأولى في طلباتها . ندبت المحكمة خيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بطرد الطاعنين من منزل النزاع . استأنف الطاعنان بالاستثناف ٩٥٥ لسنة ١٦ ق طنطا « مأمورية يبها » . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكت في ١٩٨٦/٤/٢٧ برفض الاستثناف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وتخدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة النزمت النيابة رأبها ه

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنان على الحسكم المطعون فيه بسببي الطعن عالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أن مؤدى نصوص المواد ٢٦٦ ، ٢٩٢ ، ٢١٤ من القانون المدنى أن إنتفاع مستأجرى الأطيان الزراعية بمباني العزب التي يقيمها ملاك هذه الأراضي لسكني المزارعين يكون تبعاً للملاة الإبجارية وبدون مقابل بإعتبارها من ملحقاتها ويظل إنتفاعهم بها قائماً ما بقيت الملاقة الإبجارية بين الطرفين وأن هدف الشارع في قرانين الإصلاح الزراعي من إحتساب مساحة القدان المعتبره في الإبجار بأقل من مساحته الفعليسة هو وجود مرافق مشركة للحدة الأرض منها المباني المخصصة لسكني المزارعين و ولكاكانا قد تمسكا

أمام محكمة الاستئناف بأن مزلى النراع من ملحقات الأطيان الرراعية الى يستأجرها من المطعون ضدها الأولى وإستدلا على ذلك بما أورده الحبير المئتلب في الدعوى من إمها يضعان اليد على هذين المئزلن بغير مقابل منذ أكثر من عشر سنوات إمتداداً لوضع يد والدهما بإعتبار الهم كانوا يزرعون أرضاً للمطعون ضدها الأولى وبالعديد من المستندات الى قدماها — وبأقوال عقد إستئجار ثانهما مها ه ق ١ ف أطياناً زراعية بمنافعها — وبأقوال شاهدمهما اللذين قررا أن إنتفاعهما ممزلى النزاع هو بوصفها مزارعين لأطيان شاهدمهما اللذين قررا أن إنتفاعهما ممزلى النزاع هو بوصفها مزارعين لأطيان أنهما منه المنافعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى وخلص إلى أنهما أيضعان اليد على منزلى النزاع على سبيل التسامع وإستدل على ذلك بأقوال أشما المنافعات ضدها الأولى رغم أن تلك الأقوال لا تؤدى إلى ما إستخلصه الحكم منها فإنه إلى جانب نخالفته القانون يكون قد شابه القصور في التسبيب والنساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة طبقاً للمواد ٩٦٤ ، ٩٦٤ من القانون المدنى أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأما وإنما تشمل أيضاً ما يكونمن ملحقاتها التي لا تكتمل منفعها المقصوده من الإنجار إلا بها وأن العيرة في تحديد هذه الملحقات تكون عا إنفق عليه الطرفان أو بالرجوع إلى طبيعة الأشياء وعرف الجهة للمائن ذلك وكانت مبانى العزب طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن فرض خدمات إجهاعية وصحية على ملاك الأراضي الزراعية لسنة ١٩٥٠ بشأن فرض خدمات إجهاعية وصحية المبانى المخصصة لشغلها بالقائمين على خسدمة الأرض الزراعية عام مفاده أنه في الأحوال التي تعتبر فها هذه المساكن من ملحقات الأرض الزراعية المؤجرة فإن ذلك يكون عسبالها منافع مشتركة بين المستأجرين وغيرهم من مستغلى هذه الأطيان لإيواء عمال الزراعية المؤاقها عما لا محق معه لمستأجر جزء من هذه الأطيان الزراعية الواقعة في نطاقها عما لا محق معه لمستأجر جزء من هذه الأطيان أن يتخذ مبني مها مسكناً خاصاً له على وجه لمستأجر جزء من هذه الأطيان أن يتخذ مبني مها مسكناً خاصاً له على وجه لمستأجر وغيرهم من هيئة على محمد المستأجر وغيرة من هذه الأطيان أن يتخذ مبني مها مسكناً خاصاً له على وجه لمستأجر وغيرة من هذه الأطيان أن يتخذ مبني مها مسكناً خاصاً له على وجه لمستأجر وغيرة من هذه الأطيان أن يتخذ مبني مها مسكناً خاصاً له على وجه المستأجر وغيرة مها مديناً خاصاً له على وجه المساكن من مستغلى وحياء المي وحياء من هذه الأطيان أن يتخذ مبية المياني المين وغيرة مها مسكناً خاصاً له على وجه المي وحياء من هذه الأطيان أن يتخذ على وحياء من هذه الأطيان أن يتخذ علي وحياً المين المي وحياء من هذه الأطيان أن يتخذ الميارة وعلية الميارة وعلية الميارة وعيرف المينانية الميارة وعيرة والميان أن يتخذ الميارة وعيرة والميان أن يتخذ الميارة وعيرة وعيرة وعيرة والميان وعيرة وعي

الإستقرار ، وكان الواقع في الدعوى أن الطاعنين وعلى ما تفيده أسباب الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى لم يزعما إنها إتفقا مع المطعون ضدها الأولى على إعتبار منزلى النزاع سكتاً خاصاً لكل مبهما ــ وكانت كلمة منافع الواردة بعقد إستنجار ثانهما هط ، اف من هذه الأخيرة لا ينصرف إلى هذا المعنى، وكانت أقوال شاهدى الطاعنين التي لم يخرج الحكم في بيانها عما تضمنه محضر وكانت أقوال شاهدى الطاعنين التي لم يخرج الحكم في بيانها عما تضمنه محضر المطعون ضدها الأولى بعدم المساس به ما بقيت علاقة الإيجارفإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار سكناهما عمزلى النزاع على سبيل التسامح يكون منفقاً مع طبيعة هذه المساكن المعرفة بها في القانون ، ولا يستند إلى إتفاق منفقاً مع طبيعة هذه المساكن المعرفة بها في القانون ، ولا يستند إلى إنفاق الطون ويضحى النعى عليه بسي الطعن على غير أساس .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يوسف أبر زيد ناقب رئيس المحكمة وعضوية السيسادة المستشارين / وليم رزق بدى ناقب رئيس المجكمة ، أحمد قصر الجندى ، د٠ محمد بها، الدين باشات و أحمد أبو العجاج •

(177)

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ القضائية :

- (١) نقض « أسباب الطعن » « ما لا يصلح سببا للطعن » ·
 - نعى لا يحقق للطاعن مصلحة في الطمن به على الحكم ٠ غير مقبول ٠
 - (٢) تأمينات عينية «حقوق الامتياز » •

الامتياز لا يقرر الا بنص في القانون ، اشتراطه في العقد ، عدم الاعتداد به ،

(٣) نقض « ما لا إصلح سببا للطعن » « سلطة محكمة النقض » • دعوى
 « تكييف الدعوى » •

قصور الحكم المفعون فيه الافصاح عن سنده الفانون • لا، يطلان متى كان صيسجيعا في تتيجته • لمحكمة النقض استكمال هذا العصور • حقها في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع •

١ - إنهاء الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب صورية العقد المقرر بموجه حق الامتياز على الأفدنة المبيعة من المطعون ضده الثانى للمطعون ضده الأول وهو ما يحقق هدف الطاعن من النمى بما تنتي معه مصلحته فى الطعن مهذين السبين على قضاء الحسكم المطعون فيه فى هذا الخصوص.

٢ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الامتياز لا يقرر لحق إلا ممقتضى نص فى القانون ، ومن ثم فإن إشراط المتعاقد إمتيازاً لحقه الذى لم يقرر له القانون هذا الامتياز لا يعتد به وبالتالى يكون النص عليه فى العقد لفواً :

٣ – الحكم المطعون فيه وقد أصاب صحيح القانون فى نتيجته لا يبطله

قصوره فى الإفصاح عن سنده فى القانون إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم أنى بيانه كما أن ما أن تعطى الوقائم الثابتة فيه كيفها القانونى الصحيح مادامت لم تعتمد فيه على غير ما حصله الحكم المطعون فيه منها .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٣٦٦ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضده الثانى طالباً الحكم ببطلان الدين المثبت بعقد الصلح المؤرخ ١٨/٩/٩/١٨ وبالعقدين المسجلين برُقمي ٣٠٢٢، ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ الزقازيق لصوريته وشطب حق الامتياز المقرر لهذا الدين على عشرة أفدنه محل العقد المسجل رقم ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ الزقازيق وقال بياناً لهـــا أنه إشترى من الطاعن وزوجة المطعون ضده الثانى أربعين فداناً أرضآ زراعية المبينة بالصحيفة ثم فوجئ بإقامة المطعون ضده الثانى الدعوى رقم ٣١٤٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على زوجته وقريبها الطاعن يطلب فيها الحكم ببطلان عقود شرائهما للأرض المذكورة على سند من أنهما إستلما منه ثمن الأرض أثناء عمله في لبنان لشرائها لحسابه إلا أنهما إشتريا الأرض وسحلاها بإسميهما بموجب العقود المسجلة بأرقام ٥٣١٣ سنة ١٩٧٥ ، ٢٢٠٤ سنة ١٩٧٦ ، ٣٨٧٦ سنة ١٩٧٧ شرقية وذلك بواقع ثلاثين فدانآ لزوجة المطعون ضده الثانى وعشرة أفدنة للطاعن وأثناء نظر الدعوى باع الطاعن العشرة أفدنة المسجلة بإسمه إلى المطعون ضده الثانى بموجب عقـــد إبتدائي مؤرخ ١٩٧٩/٩/١ لقاء ثمن قلىره ٨٥٠٠ ج ونص فيه على أن المطعمِن ضدہ الثانی سدد ٥٠٠٠ ج وباقی النمن وقدرہ ٣٥٠٠ جنيه تقرر

بموجبه حتى إمتياز على الأرض المبيعة وقد إنتهت الدعوى صلحاً بن المطعون ضده الثاني و زوجته والطاعن بموجب عقدى الصلح المؤرخين ١٩٧٩/٣/١٥ ، ١٩٧٩/٩/١٨ والمسجلين برقمي ٤٧١٦ سنة ١٩٧٩ ، ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية بأن وافقا على نقل ملكية الأرض إليه وبعد ذلك قام المطعون ضده الثانى بإعادة بيع الأرض إلى المطعون ضده الأول غير أنه عند تسجيل عقد شرائه رقم ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ شرقية عن العشرة أفدنة تبين له وجود إتفاق صورى بنن الطاعن والمطعون ضده الثاني في عقد الصلح المحرر بينهما بناريخ ١٩٧٩/٩/١٨ والمسجل برقم ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية عن دين قدره ٣٥٠٠ ج قيمة مصاريف انفقها الطاعن في شراء الأرض تقرر به حق إمتياز عليها فأقام هذه الدعوى ليحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ قضت المحكمة برفض الدعوى إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٣٠٤٥ سنة ٩٩ ق طالباً الغاءه وألحكم بطلباته بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ قضت المحكمةبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من رفض شطب حق الامتياز في المسجل رقم ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية وشطب الحق المذكور وبالتأييد فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالثانى والرابع منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور وفى بيسان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضده الأول يعد خلفاً خاصاً للمطعون ضده الثانى يتقيد بما يتقيد به سلفه فلا بجوز له إثبات صورية الدين إلا بالكتابة غير أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف هسذا النظر بصورية مديونية المطعون ضده المطاعن ودون أن يرد على دفاعه الجوهرى الذي يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيبه بالحطأ فى تطبيق القانون والقصورة والقصورة المسلمة المسلمة والقصورة المسلمة الم

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الحكم المطعون فيه إذا إنهى إلى رفض طلب صورية الدين المقرر بموجبه حق الامتياز على الأرض المبيعة من المطعون ضده الثانى للمطعون ضده الأول وهو ما محقق هدف الطاعن من النعى بما تنتنى معه مصلحته فى الطعن مهذين السببن على قضاء الحسكم المطعون فيه فى هذا الحصوص فإن النعى مهما يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور وحاصلهما أن الحسكم المطعون فيه أقام قضاءه بشطب حق الامتياز على ما حصله من قرائن تخاص فيا ورد بصحيفة الدعوى رقم ١٩٧٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة وعلى إقرار زوجة المطعون ضده الثانى فى عقد الصلح المحسرر بيبهما من أنها بعقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/٩/١ الصادر من الطساعن للمطعون ضده الثانى وأن ما ورد وعقد الصلح المخرر بيبهما والمؤرخ ١٩٧٩/٩/١ هو فى حقيقته إعادة الأرض للمطعون ضده الثانى بصحيفة الدعوى المذكورة وأن إقرار الزوجة حجيته قاصرة عليا فلا محاجه به وأن حقيقة العلاقة بينه وبن المطعون ضده الثانى هى علاقة بائع بمشرى حسبا هو ثابت بعقدى البيع والصلح وأن المطعون ضده الأول بإعتباره خلفاً حصاً للمطعون ضده الثانى تنتقل إليه الأرض المبيعة محماء محق الامتياز خاصاً للمطعون ضده الثانى وهو ما يعيب الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه ممخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه ممخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه ممخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه ممخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه المسلم المؤورة المسلم المؤورة المسلم المؤورة المؤ

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من القرر فى قضاء هذه المحكمة أن الامتياز لا يقرر لحق إلا ممقتضى نص فى التانون ومن تم فإن إشتراط المتعاقد إمتيازاً لحقه الذى لم يقرر له القانون هذا الامتياز لا يعتلب به وبالتسالى يكون النص عليه فى العقد لغوا . وكان الثابت أن الطساعن باع عشرة أفدتة للمطعون ضده الثانى بموجب عقد إبتدائى مؤرخ ١٩٧٩/١

لقاء ثمن مقداره ٨٥٠٠ ج ونص فيه على سداد الأخبر ٥٠٠٠ ج وبـاقى الثمن وقدره ٣٥٠٠ ج تقرر به حق إمتياز على الأرض المبيعة ثم تقايلاً من هذا البيع بموجب عقد الصلح المحرر بيهما بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٨ المسجل برقم ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية بأن أقر الطاعن فيه بنقل ملكية العشرة أفدنة إلى المطعون ضده الثانى ونص فى عقد الصلح على تقدير حق إمتياز عليها لدين قدره ٣٥٠٠ ج قيمة المصاريف التي انفقها الطاعن في شراء هذه الأرض لحساب المطعون صده الثاني ــ لما كان ذلك وكانت المصاريف المذكورة ليست من الحقوق التي قسررالقانون لهما إمتيازاً فإن هذا الامتياز لا يعتد به ويكون النص عليه فى عقد الصلح عدم الأثر ، وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بشطب حق الامتياز الذي قرره البائع (المطعون ضده الثاني) على الأرض المبيعة منه إلى المطعون ضده الأول لديّن على المطعون ضده الشانى للطاعن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون في نتيجته ولا يبطله قصوره في الإفصاح عن سنده في القانون إذ لمحكمة النقض أن تستكملُ ما قصر الحسكم في بيانه كما أن لهـــا أن تعطى الوقائع الثابتة فيه كيفها القانونى الصحيح مأدامت لم تعتمد فيه على غير ما حصله الحسكم المطعون فيه منها ويكون النعي بهذين السببين على غير أساس .

ولمسا تقسدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الوازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم أحمد بركة ، الدكتور على فاضل حسن نائبى رئيس المحكمة ، وطلعت أمني صادق ومحمد عبد القادر صمع. •

(174)

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ - ٤) عمل « تصحيح اوضاع العاملين » قانون « تطبيق القانون » ٠
 مساواة ٠ تقييم المؤهلات ٠ نسكين ٠

(١) احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ • شروط تطبيقها • عدم المساس بالتغبيم المساف للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الهسادرة قبل تاريخ نشر القانون ما لم يكن ذلك أنضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المسالية والمرتب المستحق للعامل •

(٢) الوجه للتحدى بقاعدة المساواة فيما يناهض أحكام القانون .

(٣) ديلوم المعاهد البريطانية • عدم تقييمه كمؤهل دراس تنفيذا لاحكام القسانون ١١
 لسنة ١٩٧٥ •

(٤) التسكين الخاطئ لا يكسب العامل حقا

١ - لما كانت المادة ٢ من مواد إصدار الفانون ١١ سنة ١٩٧٥ تنص على أنه لا بجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق (أ) المساس بالتقيم المالي للشهادات اللراسية المدنية والعسكرية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل (ج) تخفيض الفئة المالية وتخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون » فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الطساعن على أنه وإن كان يستحق الفئة المالية الخامسة إعتباراً من ٥٣/٢/٣٠ إلا أنه يحتفظ بوضعه الحسالي إذ أنه حصل على هذه الفئة في ٧٧/١٢/٣٠ يكون قد طبق حكم المادة ٣/أ ـ ح من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تطبيقاً

 ٢ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة فها يناهض أحكام القانون .

٣ ــ . . وهل دبلوم المعاهد البريطانية ، لم يصدر تشريع بتقييمه على النحو الذي تستلزمه المادة ١/٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولم يتضمنه قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

 عيين الطاعن إبتداء فى وظيفة تتطلب لشغلها مؤهلا متوسطاً ليس من شأنه إسباغ هذه الصفة على مؤهله على غير مقتضى القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدارلة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢١ سنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها مطالباً بأحقيته في تطبيق القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٠ على حالته ومساواته بأقرانه في التعين والتسكن والتسكن تشجيعية شهرية متدرجة (بدل مصانع) وبأثر رجعي منذ تاريخ صرفها لأقرانه ، وفي كل ما يترتب على ما تقسدم من آثار مالية . وقال شرحاً لدعواه انه عمل بالشركة منذ ١٩٣٧/٢١ في وظيفة كاتب بالمحموعة الثالثة خدمات أنه عمل بالشركة منذ ١٩٦٧/٣٢ في وظيفة كاتب بالمحموعة الثالثة خدمات مكن على الفئة الثامنة في ١٩٦٤/٣٠ ، إلا أن الشركة لم تطبق بعسد ذلك "مكن على الفئة الثامنة في ١٩٦٤/١٣٠ ، إلا أن الشركة لم تطبق بعسد ذلك "مكن على الفئة الثامنة في ١٩٥٤ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم – دونه على حالته القانون رقم ١١١١ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم – دونه على حالته القانون رقم ١١١١ استة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم – دونه على حالته القانون رقم ١١١١ استة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم – دونه على حالته القانون رقم ١١١ اسوة بأقرانه عما أدى الى ترقيتهم – دونه على حالته القانون رقم ١١ استهر على المناه المناه

إلى الفئة الرابعة ، هذا إلى جانب صرف الشركة لهم مكافأة تشجيعية – بدل مصانع – وبأثر رجعي . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبجلسة ١٩٨١/٣٨ على فضت بأحقية الطاعن فى صرف مكافأة بدل مصانع مع الفروق المالية المرتبة علىها ورفضت ماعدا هذا من طلبات . إستأنف الطاعن الحكم بالإستئناف علىها ٩٨/٩٣٤ ق القاهرة بالنسبة لما قضى برفضه من طلباته . وبجلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ بطريق قضت المحكمة برفض الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت والنبابة رأبها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب ينعى بها الطاعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم إعتنق تقرير الخير الذى لم يعتبر مؤهله ددبلوم المعاهد الريطانية، مؤهلا متوسطاً وذلك دون الرجوع إلى الجهة المختصة بتقييم الشبهادات في حين أن المطعون ضدها كانت قد عنته بموجه في وظيفة من الفئة الثامنة تشرط لشغلها مؤهلا متوسطاً بما يفيد إعتبارها له كذلك ، وبذلك خالف الحكم المادة ٢/أ من نصوص إصدار القانون رقم ١١ سنة ١٩٥٥ التي لا تجيز المساس بالمراكز القانونية التي إكتسها العاملون قبل صدوره ، وكذلك المادة ٢/ح منه التي تحظر تخفيض الفئة التي كان يشغلها العامل عند صدوره ، مما أخل بالمساواه بينه وبن قرينه المسرشد به إذ أصبح يتقاضي مرتباً يقل عن مرتبه مع أنه يفضله في أسبقية التعين والمؤهل والتسكين .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٢ من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه «لا مجوز أن يتر تب على تطبيق أحكام القانون المرافق (أ) المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل ... (ح) تخفيض الفئة المالية وتخفيض المرتب المستحق للعامل

في تاريخ نشر هذا القانون» ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا وجه المتحدد المساواة فيا يناهض أحكام القانون ، لما كان ذلك وكان مؤهل دبلوم المعاهد الريطانية الذي تحمله الطاعن لم يصدر تشريع بتقييمه على النحو الذي تستازمه المادة ٢/أ سالفة البيان ولم يتضمنه قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ سنة ١٩٧٥ الحاص بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام التمانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ فإن الحسكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاعن على ما خلص إليه تقرير الحبير المقسده في الدعوى من أنه لا محل النئة المالية الحامسة إعتباراً من ١٩٧٠/ ١٩٧٧ إلا أنه محتفظ بوضعه الحسالي الذ أنه حصل على هذه الفئة في ١٩٧٧/ ١٩٧١ ، يكون قد طبق حكم المادة أن تكون المطعون ضدها قد عينت الطاعن إبتداء في وظيفة تتطلب من ذلك أن تكون المطعون ضدها قد عينت الطاعن إبتداء في وظيفة تتطلب على غير مقتضى القانون ، ومن ثم فإن النعي على الحسكم المطعون فيه بمخالفة على غير مقتضى القانون ، ومن ثم فإن النعي على الحسكم المطعون فيه بمخالفة على غير مقتضى القانون ، ومن ثم فإن النعي على الحسكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس :

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

(371)

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ ـ ٤) عمل • عقد العمل « انهاء العقد » • تأديب •

(١) العقد غير المحدد المدة ٠ حق كل من طرفيه في انهائه بالادادة المنعردة ٠ شرطه ٠
 اخطار الطرف الاخر برغيته مسبقا ٠

(۲) الحطار العامل بانهاء العقد أو بفصله · وجوب أن يكون بكتاب مسجل · قانون العمل
 لم يستلزم له شكلا خاصا ·

(٣) انهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة بازادته المنفرده • أثره • انهاء الرابطة المعدية ولو اتسم الانهاء بالتصدف •

 (2) عدم عراعات صاحب العصل لقواعد التأديب : لا يعنعه من فسخ العقد عتى توافرت بررائه •

(٥) نقض « أسباب الطعن : النعى المجهل » •

الطمن بالتقف • المتصود به مخاصمة الحكم النهائي • حالاته • بيانها على سببل الحصر في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مراقعات • عدم تضمين سبب الطمن تعبيباً للحكم المطمون فبه • اثره • عدم القبوق •

۱ - بجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادة ٦٩٤ من القانون المدنى والمادة ٧٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٩٩٥ - أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعنن الإستعال أي من المتعاقدين هذه الرخصة أن نخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً لثلاثين يوماً بالنسبة للعال المدين بأجر شهرى وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعال المدين بأجر شهرى وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعال المدين بأجر شهرى وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعال الآخرين .

٧ ــ لم يشترط المشرع في الإخطار شكلاخاصاً وإنما إكتني بأن يكون

بالكتابة ، كما اكتنى فى الإخطار الذى يوجه إلى العامل بفصله – وطبقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار – بأن يكون بكتاب مسجل .

٣ المقرر فى قضاء هذه المحكة أن لصاحب العمل إنهاء عقمد العمل غير المجادد المدة بإرادته المنفردة وأنه سهذا الإنهاء تذهى الرابطة العقدية ولو كان الإنهاء قد إتسم بالتعسف، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق فى مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر إن كان له مقتضى .

 ٤ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب الواردة بنظام العاملين بالقطاع العـــام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ --لا يمنع من فسخ عقد العمل فى ظل هذا النظـــام متى توافرت مبررات الفسخ .

ه – لما كان الطعن بالنقض هو طريق غبر عادى لم يجزه القسانون للطعن في الأحكام الانبائية إلا في أحوال بينها بيان حصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، وترجع كلها إما إلى محالفة القانون أو الحطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو إلى وقوع بطلان في الحسكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه . ويقصد به في واقع الأمر مخاصمة الحكم الهائي ، بما لازبه أن تكون أسباب الطعن من الحالات الواردة بالمادتين سالفتي الذكر وأن توجه إلى هذا الحكم وكان ما أورده الطاعن مهذا السبب لا يندرج تحت أي من الحالات المنصوص عليها في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، ولا يتضمن تعييباً لما أقام عليه الحكم قضائه ... فإن النبي مهذا السبب يكون غبر مقبول .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ عمال كلي شمال القاهرة علىالشركة المطعون ضدها طالباً الحكم أصلياً بإلغاء قرار إنهاء خدمته الصادر بتــــاريخ ٢٢/٥/٢٧ وإحتياطياً بإلزَّ امها أن تدفع له تعويضاً قدره خسة آلاف جنَّهاً . وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضدها كانت قد منحته أجازة بدون مرتب تنتهي في ١ /١٢/ ١٩٧٧، ولما كان قد تقدم إلها بطلب لمد الأجازة ثم فوجئ بإصدارها في ٢٢/٥/٧٢ قرار بإنهاء خدمته إعتباراً من ١٩٧٨/١/٤ بمقولة إنتهاء صلاحية الشهادة الخاصة بمعاملته عسكرياً وعدم موافاتها بشهادة أخرى تفيد موقفه من التجنيد ، وكان قرار إنهاء خدمته قد صدر على خلاف أحسكام القانون ولم يعلم به فى حينه ، كما أصيب من جرائه بأضرار يقدر التعويض عنها بالمبلغ المنوه عنه ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفة البيان . دفعت المطعون ضدها بسقوط حق الطاعن في رفع الدعوى إستناداً إلى نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى ، وبتساريخ ١٩٨١/٦/٣٠ قضت المحكمة بسقوط الحق فى رفع الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة ، وقيد الاستثناف برقم ٩٨٩ لسنة ٩٩ق وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فها بعدم قبول الطعن شكلا ما لم يقدم محامى الطاعن سند وكالته عنه ، كما أبدت رأسها فى موضوع الطعن برفضه ، وبعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأمها في موضوع الطعن ، وتنازلت عن التمسك بالدفع لثبوت إيداع التوكيل المشار إليه وقت تقسديم صحيفة الطعن . وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببن الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بسقوط الحق فى رفع الدعوى على أن المطعون ضدها أنذرته بتقـــديم ما يثبت موقفه من التجنيد ، وأنه علم في ٢٢/٥/٢٧ بإنهاء خدمته وكان يتعن عليه إقامة دعواه خلال سنة من هذا التاريخ ، في حين أن الثابت بالأوراق أن الأجازة التي حصل علمها بدون مرتب لمدة عامن في الفـــترة من ١٩٧٧/١٢/١ حتى ١٩٧٩/١٢/١ كانت بسبب المرض الذي حال دون علمه بما يدور لدى المطعون ضدها ، ومن ثم لا يعتد بالإخطارات التي وجهتها إليه بشأن تكليفه بتقدم شهادة أخرى بموقفه من التجنيد لأن هذه الإخطارات كان يجب أن توجه إليه بموقع العمل ويوقع عليها منه بما يفيد العلم ، كماكان بتعين عليها تقـــديم الدليل على أن الإخطار الصادر منها في ١٩٧٨/٥/٢٢ بإنهاء خدمته قد سلم إلى شخصه أو تقـــديم الدليل على رفضه إستلامه وإثبات هذا الرفض بإندار على يد محضر مما مفاده إستمرار علاقة العمل بينهما حيى ١٩٧٩/١١/٧ تاريخ علمه بإنهاء خدمته ، وبالتالى لا تُسرى مدة التقادم إلا من هذا التاريخ ، ولا تُكون مدته قد إكتملت عند رفع دعواه في ١٩٨٠/١/١٩. هذا إلى أن المادة ٣٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ إستلزمت لفصل العامل عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المبينة بها وإلاكان قرار الفصل باطلا طبقاً لحكم المادة ٥٥ منه، وإذكان أمره لم يعرض على هذه اللجنة فإن ذلك يستوجب إعتبار علاقة العمل قائمة ، وبالتالى لا يصح الاعتداد بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٨ بداية لسريان مدة التقادم.

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أنه لما كان يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة — وفقاً لما تنص عليه المادة ٢٩٤ من القانون المدنى والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعين الإستمال أي من المتعاقدين هذه الرخصة أن مخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً لثلاثين يوماً بالنسبة للعال المعينن بأجر شهرى

ولحسة عشر يوماً بالنسبة للعال الآخرين ، وكان المشرع لم يشترط في هذا الإخطار شكلا خاصاً وإنما إكتني بأن يكون بالكتابة ، كما إكتني في الإخطار الذي يوجه إلى العامل بفصله ــ وطبقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه ــ بأن يكون بكتاب مسجل ، وكان المقرر في قضاءهذه المحكمة أن لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وأنه مهذا الإنهاء تنتهى الرابطة العقدية ولوكان الإنهاء قد أتم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق في مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر إن كان له مقتض ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدها قد أخطرت الطاعن بمحل إقامته بتقـــديم شهادة أخرى بموقفه من التجنيد في الأجل المحدد بالإخطار وإلا أعتبرت خدمته منهية ، ثم أخطرته . وبذات المكان، بإنهاء خدمته لإنتهاء صلاحية شهادة المعاملة العسكرية المودعة بملفخدمته ، وكان الحسكم المطعون فيه قد عول على هذه الإخطارات فأورد بأسبابه أن «مدة التقادم الحولى الخاص بالدعاوى الناشئة عن عقد العمل ... تبدأ من وقت إنهاء العقد ... فإذا كان العقد غير محدد المدة ينتبي بنهاية مهلة الإخطار وإذ الثابت من مطالعة حافظة مستندات المستأنف عليه .ج. أن المستأنف أنذر بتقديم ما يثبت موقفه من الحدمة العسكرية والوطنية بالكتابين الموجهين إليه فيكما أخطر بإنتهاء خدمته لإنتهاء صلاحية شهادة المعاملة المقدمة منه وذلك في ٢٢/٥/١٩٧٨ وأن ردت الإخطارات الموجهة إليه لرفض إستلامها فإن مؤدى ذلك علم المستأنف بإنتهاء العقد في ٢٢/٥/٢٧٢ ويبدأ من هذا الوقت تقادم دعواه وإذ هو لم يقمها خلال سنة من ذلك التاريخ فإن الحسكم المستأنف يكون قد خلص صحيحاً إلى القضاء بسقوط الدعوى «وهي أسباب تسوغ النتيجة التي إنهى إليها من سقوط حق الطاعن فى رفع الدعوى إستناداً إلى نص المادة٦٩٨ من القانون المدنى ، فإن الحـــكم يكون قد وافق صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك تحدى الطاعن بعـــدم الاعتداد بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٨ بداية لسريان مدة التقادم ممقولة صدور قرار إنهاء الخدمة دون مراعاة قواعد التأديب المنصوص علمها في المادة ٥٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم. مراعاة قواعد التأديب الواردة بنظام العاملين المشار إليه لا يمنع من فسخ عقد العمل في ظل هذا النظام مي توافرت مررات الفسخ ، ومن ثم فإن النمي على الحكم المطعون فيه مهذين السبين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الطاعن أمضى في العمل لمدى المطعون ضدها قرابة ثلاثة عشر عاما ، وهو من مواليد سنة 33 ولا يعقل بعد أن بلغ هذه السن أن يبحث عن عمل جديد وهو يعول أسرة مكونة من خمس أفراد.

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطعن بالنقض هو طويق غير عادى لم يجزه القانون للطعن فى الأحكام الانهائية إلا فى أحوال بيمها بيان حصر فى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٨ من قانون المرافعات ، وترجع كلها أما إلى محالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، أو إلى وقوع بطلان فى المحكم أنهائى ، عا لازمه أن تكون أسباب الطعن من الخالات الواردة بالمادتين سائفى الذكر وأن توجه إلى هذا الحكم ، وكان ما أورده الطاعن بهذا السبب لا يندرج تحت أى من الخالات المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٨ من منافع المنافعات ولا يتضمن تعييباً لما أقام عليه الحكم قضاءه من أنه علم بقرار إلهاء خدمته ، ولم يرفع دعواه خلال سنة من تاريخ هذا العلم ، فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مجمد المرسى فتع الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد أحمد صبقر نائب رئيس المحكمة ، محمـد لطفى السيد ، طه الشريف ، و ابراهيم الشمهيرى •

(170)

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) تقسيم ٠ بطلان ٠

بطلان التصرف في الاراض المُسمعة قبـل صــدور قرار بالموافقـة على التقسيم • تعلقــه بالنظام العام •

(Y) بيع · تقسيم · التزام « العق في العبس » · حكم « تسبيبه » ·

عدم صدور قرار بالحواققة على التقسيم • ق ٥٢ لِسنة ١٩٤٠ • اعتبار الحكم ذلك سبيا جديا يرتب حق حبس المسترى لباتى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة الفانون المذكور • خطــــاً •

١ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة العاشرة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٤٠ الحاص بتقسيم الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضى المقسمه قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام مما مقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته وإن لم يصرح به وإعتبار البطلان في هذه الحالة بطلاناً مطلقاً لكل ذي مصلحة أن يتمسك به وللمحكمة من تلقاء نفسها إعمال هذا الجزاء لتعلق الحظر بالنظام العام.

٢ - إذ خلت الأوراق مما يفيد صدور موافقة الجهة المختصة على التقسيم وقد تضمن دفاع الطاعنين التمسك ببطلان العقد لمخالفته القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم يكون العقد - وقد خالف الحظر المنصوص عليه بالمادة العاشرة من القانون - باطلا بطلاناً مطلقاً وإذ أورد الحكم المطعون فيه بمدوناته

أن الأرض المبيعه تخضع لقانون تقسيم الأراضى ولم يصدر قرار بالموافقة على التقسيم ورتب على ذلك توافر السبب الجدى لخشية المطعون ضده الأول بصفته من نزع الأرض المبيعة من يده ويحق له حبس باقى النمن دون ترتيب بطلان العقد جزاء مخالفة الحظر المشار إليه يكون مخطئاً فى تطبيبق القسانون.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن والمطعون ضدهما الثانية والثالثة أقاموا الدعوى رقم ١٩٩٩ سنة ١٩٧٦ مدنى كلي شمال القاهرة على المطعون ضده الأول بصفته بطلب الحسكم بإعتبار عقد البيع العرقى المؤرخ ١٩٦٩/٧٣ الصادر من مورثهم إليه مفسوخاً وبتسلم قطعى الأرض عمل التعاقد ، على سند من المحون ضده الأول إشرى من مورثهم قطعى الأرض رقمى ١٧، من مشروع تقسيم مدينة الفتح المرسوم ممعوفة شركة وادى النيل التجارية لقاء ثمن قدره ١٩٠٠ ج دفع منه عند التوقيع على العسقد مبسلغ لعاء ثمن قدره ١٩٠٠ على تسعن قسطاً بواقع عشرة جنبهات شهرياً غير أنه توقف عن سداد الأقساط إعتباراً من ١٩٧٣/٨٠ – قضت المحكمة بالطلبات – ين سداد الأقساط إعتباراً من ١٩٧٣/٨٠ – قضت المحكمة بالطلبات القاهرة وبتاريخ ١٩٨٩/١٨ قضت المحكم بالإستثناف رقم ٣٤٧٣ سنة ٩٦ ق الدعوى – طعن الطاعنان في هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة الدعوى – طعن الطاعنان في هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة مؤدة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أسها تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع ببطلان العقد على النزاع لمخالفته القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبإعتباره مفسوخاً وصولا إلى إعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل التعاقد غير أن الحسكم المطعون فيه قضى برفض طلب الفسخ على أساس أن البطلان الناشيء عن محالفة القانون المذكور من الأسباب التي مخشى معها نزع الأرض المبيعة من يد المطعون ضده الأول ومحوله الحق في حبس باقي التمن في حين أنه كان يتعين القضاء بالبطلان وفقاً لأحكام القانون مما يعيب الحسكم ويستوجب نقضه:

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المقرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام ممـــا مقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته وإن لم يصرح به وإعتبار البطلان فى هذه الحالة بطلاناً مطلقاً لكل ذى مصلحة أنيتمسك به وللمحكمة من تلقاء نفسها إعمال هذا الجزاء لتعلق الحظر بالنظام العام لماكان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٩/٧/٣ قد تضمن بيع مورث الطاعنين للمطعون ضده الأول بصفته قطعي الأرض رقمي ١٧ ، ١٨ في مشروع تقسيم مدينة الفتح ، وخلت الأوراق مما يفيد صدور موافقة الجهة المختصة على التقسيم وأن دفاع الطاعنين قد تضمن التمسك ببطلان العقد المذكور لمخالفته القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم يكون العقد 🗕 وقد خالف الحظر المنصوص عليه بالمادة العاشرة من القانون ــ باطلا بطلاناً مطلقاً على ما سلف بيـــانه وإذ أورد الحـــكم المطعون فيه بمدوناته أن الأرض المبيعة تخضع لقانون تقسيم الأراضي ولم يصدر قرار بالموافقة على التقسيم ورتب على ذلك توافر السبب الجدى لحشية المطعون ضده الأول بصفته من نزع الأرض

المبيعة من يده و يحق له حبس باق النمن دون ترتيب بطلان العقد جزاء محالفة الحظر المشار إليه يكون محطئاً في تطبيق القانون متعيناً نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين القضاء فى الاستثناف رقم ٣٤٧٣ سنة ٩٦ قا القاهرة بإلغام الحكم المستأنف فيا قضى به آ من إعتبار عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٩/٧/٣ مفسوخاً وبطلان هذا العقد وتأييده فها عدا ذلك .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة وطلعت أمين صادق ، ومحمســد عبد القادر صمع وعبد العال السمان •

(177)

الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : تقدير كفاية العامل » ·

مفاد نص المادة ٢٤ والمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن لجنة شئون العاملين في ظل أحسكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الحق في تقسدير كضاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما سبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي بجرد إقتر احات تعرض على اللجنة التي لهسا أن تأخذ مها أو تعدلها للكان ذلك وكان تقسدير جهة العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة علمها في ذلك طالما كان هذا التقدير مبرءاً من الإنجراف وإساءة إستمال السلطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يوجب نقضه .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وســـائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٦٦١ سنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلغاء تقارير كفايتهم عن عام ١٩٧٨ وتعــديلها إلى درجة ممتاز مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقالوا شرحاً لدعواهم أنهم من عمال الشركة وقد فوجئوا بأن تقارير كفايتهم عن تلك السنة كانت بتقدير كفء بما لا يتناسب مع مستوى أدائهم ، ولم يكن تخفيض درجة كفايتهم بسبب نقصانها بل لتحديد الشركة نسبة محددة لتقدير ممتاز بالنسبة لكل قسم مما حدا بهم إلى التظلم من هــــذا التقدير إلا أن الشركة لم ترد على تظلمهم ندبت المحكمة خبراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت مجلسة ١٩٨١/٥/٢٣ بتعديل تقـــدير كفايتهم إلى المرتبة والدرجة المقدرين لكل مهم قبل تخفيضها بمعرفة اللجنة المحتصة . طعنت الطاعنة في هـــذا الحكم بالإستثناف رقم ٩٨/٨٤٦ ق القاهرة وبجلسة ١٩٨٢/٤/١٤ قضت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعة تنصى على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون : وفى بيان ذلك تقول أن تقسدير لجنة شئون العاملين لكفاية المطعون ضدهم بدرجة كن هو تقدير لا معقب عليه طبقاً للمادة ٢٤ من القانون ٤٨

سنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام طالما خلت الأوراق من دليل على إنحراف اللجنة في إستعال سلطتها .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لماكان القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام قد نص في المادة ٢٤ منه عــلي أن يضع مجلس الإدارة نظاماً يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه مما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها ونوعيات الوظائف مها . ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات حلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير الهائى لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الشركة لهذا الغرض ، ويعتبر الأداء العادى هو المعيار الذي يؤخذ أساساً لقياس كفاية الأداء ، ويكونَ تقدير الكفاية عرتبة ممتاز أوكن ء أو ضعيف... كما يضع المحلس نظاماً يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضع وتقـــونم وإعماد تقارير الكفاية والنظلم منها كما نصت المآدة ٢٦ مـن ذات القـــانون على أن «يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد إعماده من لجنة شئون العاملين وله أن يتظـــلم منه خــــلال عشرين يومــاً من تاريخ علمه للجــــنة نظلمات تشكل من ثلاث من كبار العاملين من لم يشتركوا فى وضع التقرير على أن تفصل اللجنة في هذا التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقسديمه إليهــا ويكون قرارها نهائياً ، ولا يعتر التقرير نهائياً إلا بعدإنقضاء ميعاد التظـــلم أو البت فيه» ، مما مفاده أن لجنةً شئون العاملين في ظل أحـــكام هذا القانونُ هي الجهة صاحبة الحق في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقــــارير الدورية وأن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقتراحات تعرض على اللجنة التي لهـــا أن تأخذ بها أو تعدلها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن لجنة شئون العاملين قدرتكفاية المطعون ضدهم عن عام ١٩٧٨ بدرجة كفء وكان تقـــدير جهة العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة علمها فى ذلك طالما كان هذا التقدير مىرءاً من الإخراف وإساءة إستعال السلطة ، وكان الحكم المطعرن فيه قد خالف النظر المتقدم وأقام قضاءه بتأبيد الحكم المستأنف بتعديل درجة كفاية المطعون ضدهم على مجرد القول بأن المدير الإدارى لهم كان قد قدرها بدرجة ممستاز وأن اللجنة خفضها إلى درجسة كفء بغير سند من القانون ودون أن ينسب إلى قرارها عيب إساءة إستعمال السلطة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولمسا تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ٩٨/٨٤٦ق القساهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المطعون ضدهم:

جلسة ۲۲ من أبريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحمد كال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السسسادة المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى ُزعزوع نائبى رئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، وعبد الحميد سليمان •

(17V)

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٠ قضائية :

ايجار « ايجار الأماكن » تحديد الأجرة « الايجار المفروش » ٠

قيام المستاجر بتأجير المكان المؤجر له مفروضا في الحالات التي يتيح له التانون ذلك أو يناء على الذن من المسالك وود في العقب أو في اتفاق لاحق · للمؤجر حق في تفاضى أجرة اضافية عن مدة التاجير مفروضا بنسبة معينة بحسب تاريخ انشــــاء المبنى مم ٥٠ ق ٤٠ لسنة ١٩٧٧ - شمول ذلك الفناوق والموكاندات ــ والبنسيونات والشقق المفروشة ·

نصت المادة 20 من القانون 20 لسنة ١٩٧٧ على أنه الى جميع الحالات التي بجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشاً يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه التالى (أ) أربعاته في المائة (٤٠٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ – (ب) ماثنان في المائة (٢٠٠٪) في الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفير سنة ١٩٦٠ – (ج) مائة وخسون أفي المائة (١٩٠٠) عن الأماكن التي يرخص في أفي المائة (١٩٠٠) عن الأماكن التي يرخص في العمل بهذا القانون (د) مائة في المائة (١٠٠٠) عن الأماكن التي يرخص في المفروش جزئياً يستحق المالك نصف النسب الموضحة في هذه المادة والنص ورد في صيغة عامة شاملة بحيث يسرى في جميع الأحوال التي بجوز فيها للمستأجر تأجر المكان أو جزء منه مفروشاً بحيث يطبق على كافة الأماكن التي تؤجر مفروشة ولو كانت تخضع في تحديد أجرا القانونية لقوانن إيجار الأماكن السابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للمستألة المحالة ولإعادة الأماكن الأماكن السابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للمستألة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للمستألة المحالة ولإعادة

التوازن بنن الملاك والمستأجرين تقرير أحقية الملاك في تقاضي أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بالنسبالتي حددها وذلك في كل الأحوال التي يقوم فها المستأجر بتأجير المكان مفر, شآ سواءكان قد استمد حقه في هذا التأجير من القانون مباشرة في الحالات التي حددتها المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ أو كان مرده إذن من المالك وسواء صدر هذا الإذن في عقد الإبجار أم في إنفاق لاحق ، وذلك لحكمه أفصح عنها بما أورده فى المذكرة الإيضاحية لذلك القانون وهي أن الأحكام التي تضمنها قوانين الإيجارات تأخسذ في حسبانها الإستعال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ، ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غبر هذا الغرض فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما بحيط بالإستعال لغبر السكن من إعتبارات وظروف تعجل بإستهلاك المبنى ، وإلى جانب ذلك فقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور التأجير المفروش ومهما الفنادق واللوكاندات والبنسيونات والشقق المفروشة ؤغـىر ذلك من صور التأجير المفروش فكشف بذلك عن عمومية النص وشموله على النحو المشسار إليه آنفاً ، لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا الحطأ عن محث تاريخ إنشاء المبنى وصولا لتحديد نسبة الأجرة الإضافية المستحقة مما يعيبه بالقصور في التسبيب أيضاً ويوجب نقضه دون حاجه لبحث باقي الأسباب .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٣٩٧٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى الإسكندرية الإبتدائية بطلب الحكم بتحديد القيمة الإبجارية لوحدات المؤجره منه للمطعون ضدها لإستعالها بنسيونا وذلك بزيادتها إلى مبلغ ١٩٧٠ م جهرياً إعتباراً من ١٩٧٧/٩٩ تاريخ العمل بالقسانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إعمالاً للمادة ٤٥ منه . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . إستأنف الطاعن بالإستثناف منه . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . إستأنف الطاعن بالإستثناف برفضه وتأييد الحسكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١١ حكمت المحكمة برفضه وتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب حاصل النعى بالأول مها الحطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أنه لما كانت قوانين إيجار الأماكن السابقة على القانون وفي بيانه يقول أنه لما كانت قوانين إيجار الأماكن السابقة نسبة معينة من الأجرة القانونية مقابل التصريح للمستأجر بتأجر العين مفروشة وكانت المادة 20 من القانون المذكور قد رفعت هذه الأجرة الإضافية بنسب تتحدد تحسب تاريخ إنشاء المبنى ونصت صراحة على أحقية المالك في تقاضها في الأحوال التي بجوز للمستأجر فها تأجير المكان مفروشاً ، وكان من بن لمذه الحالات _ وكما جاء بتقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب _ تأجير المكان لإستعاله فندقاً أو ينسيوناً فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب أحقيته في المكان لإستعاله فندقاً أو ينسيوناً فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب أحقيته في

إقتضاء الأجرة الإضافية المقرر بالمادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفة الذكر فإنه يكون قد أحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أنه «في جميع الحالات التي جُوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشاً يستحق اَلمالك أَجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه التالى – (أ) أَربعاثة في المائة (٤٠٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ــ (ب) مائتان في المائة (٢٠٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمر سنة ١٩٦١ (ج) مائة وخمسون في المـاثة (١٥٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل مهذا القانون (د) مائة في المائة (١٠٠٪) عن الأماكن التي يرخص في إقامتها . إعتباراً من تاريخ العمل بأحسكام هذا القانون ــ وفي حالة تأجر المكاذ المفروش جزئياً يستحق المالك نصف النسب الموضحة في هذه المادة» ، وكان هذا النص قد ورد في صيغة عامة شاملة نحيث يسرى في جميع الأحوال التي بحوز فيها للمستأجر تأجير المكان « أو جزء منه مفروشاً ، ومحيث يطبق على كَافة الأَماكن التي تؤجرُ مفروشة ولو كانت تخضع في تحديد أجرتها القانونية لقوانين إبجار الأماكن السابقة ، فإن مؤدى ذلك أن المشرع أرتأى تحقيقاً للعدالة ولإعادة التوازن بن الملاك والمستأجرين تقدير أحقية الملاك فى تقاضى أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بالنسب التي حددوها وذلك فى كل الأحوال التي يقوم فها المستأجر بتأجير المكان مفروشاً سواء كان قد إستمد حقه في هذا التأجير من القانون مباشرة في الحالات التي حددتها المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أو كان مرده إذن من المالك ، وسواء صدر هذا الإذن في عقد الإبجار أم في إتفاق لاحق ، وذلك لحكمه أفصح عنها مَا أُورِدِه فِي المذكرة الإيضاحية لذلك القانون وهي أن الأحسكام التي تضمنتها قوانن الإبجارات تأخذ في حسبانها الاستعمال الأغلب الأعم للأمساكن وهو السكن ، ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة

على الأماكن التى تستعمل فى غير هذا الغرض فيصبح من العسدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما محيط بالإستعال لغير السكن من إعتبارات وظروف تعجيل بإسهلاك المبنى ، وإلى جانب ذلك فقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب فى الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة 60 من القانون و2 لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور التأجير المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات والشقق المفروشة وغير ذلك من صور التأجير المفروش ، فكشف بذلك عن عمومية النص وشحوله على النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وقد حجه هذا الحطأ عن محث تاريخ إنشاء المبنى وصولا لتحديد نسبة الأجرة الإضافية المستحقة مما يعيه تاريخ إنشاء المبنى وصولا لتحديد نسبة الأجرة الإضافية المستحقة مما يعيه بالقصور فى التسبيب أيضاً ويوجب نقضه دون حاجه لبحث بافى أسياب الطعن .

جلسة ۲۲ من أبريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحمد كمال مسالم نائب رئيس المحكمة وعضسوية السادة المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائبى رئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، وعبد الحميد سليمان •

(11)

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٦ القضائية :

ايجاد « ايجاد الأماكن » · التأجير من الباطن · اثبات ·

الايصال الصادر من المؤجر بتقاضى الاجرة ومقابل التاجير مفرونا • اعتبارا ترخيصا المستأجر بالتاجير من الباطن مفروشا • شرطه • صدوره في غير الحالات التي يستمد فيهسا المستأجر حقه كي التأجر المفروش من القانون مباشرة •

أجاز المشرع للمستأجر تأجر مسكنه مفروشاً في حالات معينة حددتها المحادة ٢٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون مباشرة ، لمن الموسلات المحصول على إذن من المالك ، ولا يكون لقبض هذا الأخير الأجرة منه حق هذه الحالات – مضافاً إلها مقابل التأجر من الباطن مفروشة أو غير ولا يعد عثابة تصريح منه للمستأجر بتأجير العين من الباطن مفروشة أو غير مفروشة في غير تلك الحالات – التي يتعن على المستأجر الحصول فيها على الموروشة في غير تلك الحالات – التي يتعن على المستأجر الحصول فيها على إذن كتابي من المالك بالتصريح له بالتأجير من الباطن ، وإذ كانت الكتابة كوسيلة للإثبات فيقوم مقامها الإقرار والمحين ، و يمكن الاستعاضة عبها بالبينة والقرائن في الحالات التي نجزها القواعد العامة استثناء عيث يعتبر إثباتاً كافياً للرخيص بالتأجير من الباطن الإيصال الصادر من المؤجر بتسلمه الأجرة من المستأجر مضافاً إلها الزيادة القانونية .

الحكمة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــعلىمايبين من الحكم المطعون فيه ــوسائر اور اق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٥٦٤٤ سنة ١٩٨٢ إيجارات شمال القاهرة الابتدائية على الطاعنة بطلب الحكم بفسخ عقد الإبجار المــــؤرخ ١٩٧٤/١٢/١ وإخلاء شقة النزاع . وقالا بياناً لهـا أنَّ الطاعنة مُستأجرة شقة التداعي قامت بتأجر ها من الباطن للسيد ـ ، بدون إذن كتابي منهما بالمخالفة لشروط عقد الإبجار وأحكام القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، أجـابت الطاعنة بأنها تؤجر عن النزاع مفروشة بموافقة المطعون ضدهما . وقدمت تأييداً لذلك إيصالا مؤوخاً ١/٧٦/٨/ يتضمن استلام المطعون ضدهما أجرة شقة التداعي عن شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إلها ٧٠٪ من القيمة الإبجارية كمقابل للتأجر من الباطن . قضت المحكمـة برفض الدعوى ــ استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٣٢٦ سنة ١٠١ ق القاهرة ، وطعنا على الإيصال المؤرخ ١٩٧٦/٨/١ بالنّزوير صلباً وتوقيعاً -وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٨ حكمت محكمة الاستتناف بعدم قبول الادعاء بالتزوير على الإيصال المؤرخ ١٩٧٦/٨/١ ، وأحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أنها كانت تؤجر شقة النزاع مفروشة بتصريح من المطعون ضدهمــا أو استعالا لحق قانون نحول لهـا ذلك ، وبعد سهاع شهود الطرفين قضت بإلغاء الحكم المستأنف ، وبإخلاء الطاعنة من عنن النداعي . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، رأث أنه جدير بالنظر ، فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النبابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنها استدلت على أن المطعون ضدهما وافقا على تأجرها شقة النزاع مفروشة ، بليصال يفيد سدادها أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إليها ٧٠٪ مقابل التأجير مفروشاً ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد اطرح دلالة هذا الإيصال ، وقضى بعدم قبول الادعاء بترويره لكونه غير منتج فى إثبات تلك الموافقة ، ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء لعجزها عن إثبات الإذن بالتأجير من الباطن بما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق والحطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه وإن كان المشرع قد أجاز للمستأجر تأجير مسكنه مفروشاً في حالات معينة حددتها المادة ٢٦ من القانون رقم٥٢٥ سنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — وكان المستأجر في هذه الحالات يستمد حقه من القانون مباشرة ، فلا يلزم بالحصول على إذن من المالك ، ولا يكون لقبض هذا الأخير الأجرة منه ــ في هذه الحالات مضافاً إلها مقابل التأجر من الباطن ، ثمة دلّالة ، ولا يعد مثابة تصريح منه للمستأجر بتأجير العين من الباطن مفروشة أو غير مفروشة ـ في غير تلك الحالات ، التي يتعن على المستأجر الحصول فها على إذن كتابى من المالك بالتصريح له بالتأجير من الباطن ، وإذ كانت الكتابة ــ وعلى ما جرى به قضاء هَذَه المحكمة ـ ليست ركناً شكلياً ، بل اشترطت كوسيلة للإثبـات إ فيقوم مقامها الإقرار والعنن ، وبمكن الاستعاضة عنها بالبينة والقرائن فى الحالات التي تجنز ها القواعد العامة استثناء ــ محيث يعتبر إثباتاً كافياً للترخيص بالتأجير من الباطن الإيصال الصادر من المؤجر بتسلمه الأجرة من المستأجر مضافاً إليها الزيادة القانونية ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة قدمت للتدليل على موافقة المطعون ضدهما على قيامها بالتأجير من الباطن مفروشاً إيصالا يفيد سدادها أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إلىها الزيادة القانونية مقابل ذلك التــأجير ، وذيل بتوقيع للمطعون ضدهما طعناً عَلَيه بالتزوير ، إلا أن الحكم المطعون فيه الصادر بتآريخ ١٩٨٥/٥/٨ انتهى إلى عدم قبول الادعاء بالتروير لأنه غير متنج، ملتفتاً عن دلالة الإيصال المذكور بناء على تحصيل خاطئ مفادة أن هذا الإيصال لا يدل على أن المطعون ضدهما قد صرحا للطاعنة بتأجير عين النزاع من الباطن غير مفروشة، ولكن يستفاد منه أن الطاعنة استعملت حقها في تأجير شقة التداعي استناداً إلى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٤٨٦ سنة ١٩٧٠ الصادر تطبيعاً للمادة ٢٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ دون أن تتحقق من صحة ذلك الإيصال، وما إذا كان مد صدر عن فترة استمدت المستأجرة حقها في التأجير من الباطن مفروشاً من القانون مباشرة، فلا يكون للإيصال عمة دلالة، أم على النقيض من ذلك صدر في غير هذه الحالة عنابة تصريح من المطعون ضدهما بالتأجير من الباطن، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه إلى جانب مخالفته للثابت بالأوراق بالقصور في التسبيب الذي يعجز عحمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون في الدعوى في التسبيب الذي يعجز عحمة البعث باقى أسباب الطعن.

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفى ، معدوح السعيد ولطفى عبد السريز •

(179)

الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٢ القضائية :

استئناف « ميعاد الاستئناف : ميعاد السافة » •

ميعاد المسافة المنصوص عليه في الممادة ١/١٦ مرافعات • حق للمستأنف متى نوافرت فيه شروطه • التزام محكمة الاستثناف بإضافته من تلقاء نفسها ليلتحم بالميعاد الاصل • (مثال)

إذ كان الطاعن يقيان بالإسكندرية حيث تم إعلابهما بأمر التقدير ، وكان استثناف الأمر المذكور يقتضى انتقالها أو من ينوب عهما من محل إقامتهما بالإسكندرية إلى مقر محكة استثناف القاهرة لاتخاذ إجراءات الاستثناف وكانت المسافة بينهما تزيد على ٢٠٠ كيلومتر فإن من حقهما أن يستفيدا من مبعاد المسافة الذي نصت عليه المبادة ١٦ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى وإضافة أربعة أيام إلى مبعاد الاستثناف الأصلى ، وكان يتعمن عملى عكمة الاستثناف مراعاة إضافة هذا المبعاد من تلقاء نفسها محيث يلتحم بالمبعاد الأصلى فيكون هو والأصل وحدة متواصلة الأيام .

المحكمية

بعـــد الاطـــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيـد المستشـــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أو ضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون ضده استصدر بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦ قراراً من مجلس نقابة المجامن الفرعية بالقاهرة بتقدير أتعابه قبل الطاعن بمبلغ ١٩٠٥ جنيه نظير مباشرته الاعتراض رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٥ أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ، وبتاريخ ١٩٨١/٩/١ قام بإعلان الطاعنن بهذا القرار فاستأنفاه أمام محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ١٩٥٠ سنة ٩٨ ق مدنى بصحيفة أعلنت للمطعون ضده في ١٩٨١/٦/٤ حكمت المحكمة بذلك. طعن الطاعنان في الاستثناف ، وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٤ حكمت المحكمة بذلك. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطمون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى الطاعنان بالشق الأول منه على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط الحق في الاستئناف لإقامته بعد أكثر من عشرة أيام من تاريخ إعلامهما بأمر التقدير والمبينة بالمادة ١٩٦٩ من قانون المحاماة الصادر برقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ وفاته أن يضيف ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلى إعمالا لحكم المادة ١٦ من قانون المرافعات ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعنن يقيان بالإسكندرية وهي تبعد عن مدينة القاهرة التي يتعن اتحاذ إجراءات الاستئناف فها مسافة تزيد على ٢٠٠ كيلومتر ، ومن أم فإنه يتعن إضافة أربعة أيام إلى ميعاد الاستثناف الأصلى ، وإذ لم يحتسب الحكم المطعون فيه ميعاد المسافة المشار إليه فإنه يكون قدأخطأ في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين يقيان بالإسكندرية حيث تم إعلانهما بأمر التقدير ، وكان استناف الأمر المذكور يقتضى انتقالها أو من ينوب عهما من محل إقامهما بالإسكندرية إلى مقر محكمة استثناف القاهرة لاتخاذ إجراءات الاستثناف وكانت المسافة بينهما تزيد على ٢٠٠ كيلومتر فإن من حقهما أن يستفيدا من ميعاد المسافة الذي نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى وإضافة

أربعة أيام إلى ميعاد الاستثناف الأصلى ، وكان يتعن على محكمة الاستثناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتحم بالميعاد الأصلى فيكون ، هو والأصل وحدة متواصلة الأيام ، ولما كان ميعاد استثناف أمر تقدير الأتعاب محل التداعي ومقداره عشرة أيام قد بدأ في السريان اعتباراً من تاريخ إعلانه إلى الطاعنين في ١٩٨١/٥/٢١ بالتطبيق لنص المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ المنطبي على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ المنطبي على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ فإنه بإضافة ميعاد المسافة المتقدم ذكره يكون المطعون ضده قد أعلن بصحيفة الاستثناف في هذا التاريخ فإن الاستثناف يكون قد أقم في الميعاد القانوني ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق يكون قد أقم في المستثناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه لخذا الوجه دون حاجة إلى عث الوجه الثاني من سبب الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عيد الرافق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشاوين / عيد المنم أحمد بركة والدكتور على فأضل حسن نائبي رئيس المحكمة ، وطلعت أمين صادق ومحمد عبد القادر سميع .

(14.)

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ _ ۲) عبل • حكم « حجية الحكم » • قــوة الأمر المقفى • دعــوى « سبب النعوى » •

(١) القضاء تهائيا باحقية العامل في العبولة والمكافاة السنوية ، اكتسابه فوة الامر المنفى في دعواه التالية بفروق العبولة والكافاة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما ان اساس الطلب في الدعويين واحسمه .

(٣) سبب الدعوى - ماهيته - عدم تغييره بتغيير الإدلة الواقعية - الحجج القانونية
 للخصوم - مثال في عمل -

(٣) نقض · « اسباب الطعن : النعى المجهل » ·

عدم بيان أسباب الطعن بالتقض للعيب الذي يعزوه الطاعن للحكم وموضعه منه وأثره في تضافه • تعي مجهل •

١ – استقر قضاء هذه المحكمة على أن المسألة الواحدة بعيبها إذ كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء بحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الأساسية بين الحصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع وبشأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فها بين هؤلاء الحصوم أنفسهم أو على اتنفائها . لما كان ذلك وكان الحكم في الدعوى رقم ... والمؤيد في الاستئناف وبأحتيته في صرف مكافأة سنوية وذلك عن المحدة من الطاعنة بو اقع ٢٪

*/۱۹۷۰/٦٠ ، قد جاز قوة الأمر المقضى ، وكان قوام الدعوى الحالية هو طلب المطعون ضده الحكم بفروق العمولة المستحقة عن المدة من /١٩٧٠/٧ وحى /١٩٧٠/٢٨ والمكافأة السنوية استناداً لذات الأساس الذي أقيمت عليه طلباته في الدعوى السابقة والتي حسم الحلاف بين الطرفين بشأنها الحكم النهائي الصادر فيها فإن ذلك يمنع الطاعنة من إعادة طرح المنازعة يخصوصها سواء بطريق الدعوى أو الدفع .

۲ – السبب في معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التي يستمد مها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجيج القانونية التي يستند إليها الحصوم وكان الثابت من واقع الدعوى الذي سعله الحكم المطعون فيه أنه أخذ تحجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده – والسابق بيانه – في صدد استحقاق العمولة والمكافأة عن المدة من ١٩٦٧/٧١ وهي لاحقة على نفاذ أحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٣٠٣ لسنة ١٩٩٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمين القرار الإداري رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمين القرار الأحمة موحدة للعاملين لسنة ١٩٩٦ والمنشور رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ والصدار لائحة موحدة للعاملين المنابعة لها ومن بينها الطاعنة ومن ثم لا يحق للطاعنة معاودة طرح هذه المنازعة والخادلة بشأنها .

٣ – حيث إن المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت اشهال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا وقد قصد بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغيوض والجهالة تحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به بجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٨٤ سنة ١٩٧٧ كلى جنوب القاهرة على الطاعنة ــ شركة الشرق للتأمن ــ بطلب إلزامها أن تؤدي إليه مبلغ ٩٤٩,٨٧١ جنيـه قيمة العمولة الإضَّافية والمكأفاة عن المـدة من ١٩٧٠/١٢/١ حتى ٢٨/٥/٧٧١ وقال بياناً للدعوى أنه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٥ عمل بشركة الادخار والتوفىر كمدير إنتاج بأجر شهرى قدره مائةجنيه يضاف إليه عمولة بواقع ٢٪ إذا وصل إنتاجه إلى مبلغ عشرين ألف جنيه سنوياً قيمة أقساط تأمينية مُسددة ، كما تصرف له مكافأة سنوية قدرها ١٥٠ جنهاً . وقد أدمجت الشركة المـذكورة بشركة النيـل للتأمن والني أدمجت اعتبــــاراً من ١٩٥٨/٢/١٥ بالشركة المطعون ضدها ، وامتنعت هذه الأخبرة ابتداء من شهر بونية سنة ١٩٦٧ عن صرف العمولة الإضافية والمكافأة السنوية ، فأقام قبلها الدعوى رقم ٢٢٢٩ سنة ١٩٧١ كلى جنوب القاهرة للمطالبة بالعمولة والمكافأة المـذكورتين عن الفترة من ١٩٦١/٧/١حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ وقضى فيها لصالحه بإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ ٩٧٠٫١٩٢ جنيه وتأيد الحكم في الاستثناف رقم ٥٧٩ سنة ٩١ ق القـاهرة ، وإذ امتنعت الطاعنة عن دفــع مستحقاته المذكورة عن المدة التالية المطالب بها فقد أقام الدعوى . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن أودع الحبير تقريره حكمت بتـــاريخ ١٩٨٠/١١/٢٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم -بالإستئناف رقم ١١٥٠ سنة ٩٧ ق أمام محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٤ قضت المحكمة في موضوع الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وقبل الفصل فى موضوع المبالغ المستحقة للمطعون ضده بندب خبير ، وبعد أن أودع الحبير تقريره قضت في ١٩٨٢/٢/٢٧ بإلزام الطاعنة أن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ٢٢٢٥,٩٦١ جنيه ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النرابة مذكرة أبدت فيها الرأى بسرفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبين الأول والثانى مها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وبياناً لذك تقول أنه ولتن كان المطعون ضده عمل لدى الشركة المنديجة ابتداء بنظام عولة الإنتاج المتغرة و بمكافأة سنوية تضاف إلى أجره الشهرى إلا أنه بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فقد عدل نظام العمولة والمكافأت بشركات القطاع العام ، وأصدرت المؤسسة المصرية العامة للتأمن والمتبوعة للطاعنة أمرها الإدارى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٢ بالجهاز الإنتاجي بشركات التأمين ، تم عوجها تغيير نظام العمل بالإنساج والمعمولة ، وقد الزمت الطاعنة الملائحة المشار إلها ، وطبقتها على العاملين لديها والعمولة والمكافأة التي يطالب المطعون ضده على أساسه بالمبلغ والعون ضده أي المان الحكوم به ، إلا أن الحكم أعمل النظام المذكور رغم إلغائه ، وقضى لصالح المطعون ضده أخداً محجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده أخداً محجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده أي الاستئناف الدعوى رقم ٢٧٢٩ لسنة ١٩٩١ كلى جنوب القاهرة والذي تأيد في الاستئناف رقم ٧٩٥ سنة ٩١ ق القاهرة ، مما يعيه بالحطأ في تطبيق القانون وتأويله :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المسألة الواحدة بعيما إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء بحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حتى آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق

الفصل فها بن هؤلاء الحصوم أنفسهم أو على انتفائها . لما كان ذلك وكان الحكم في الدعوى رقم ٢٢٢٩ سنة ١٩٧١ كلي جنوب القياهرة والمؤيد في الاستثنَّاف رقم ٧٧٩ سنَّة ٩١ ق القاهرة بأحقية المطعون ضده في اقتضاء العمولة من الطاعنة بوأقع ٢٪ وبأحقيته في صرف مكافأة سنوية وذلك عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ٢٩٢٠/٦/٣٠ ، قد حاز قوة الأمر المقضى ، وكان قوام الدعوى الحالية هو طلب المطعون ضده الحكم بفروق العمولة المستحقة عن المدة من ١٩٧٠/٧/١ وحتى ٢٨/٥/٧٧ والمكافأة السنوية استناداً لذات الأساس الذى أقيمت عليه طلباته فى الدعوى السابقة ، والتي حسم الخـلاف بين الطرفين بشأنها الحكم الهائي الصادر فيها ، فإن ذلك يمنع الطاعنة من إعادة طرح المنازعة مخصوصها سواء بطريق الدعوى أو الدفع لما كان ذلك وكان السبب في معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الحصوم ، وكان الثابت من واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أنه أخذ بحجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده ــ والسابق بيلغه ــ في صُدد استحقاقُ العمولة والمكافأة عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ وحتى ١٩٧٠/٦/٣٠ ، (وهي لاحقة على نفاذ أحكام القـرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة١٩٦٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمن القرار الجمهورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ والمنشور رقم٤ لسنة ١٩٦٧ وإصدار لائحة موحدة للعاملين بالشركات التابعة لهـا ومن بينها الطاعنة ، ومن ثم لا محق للطاعنة معاودة طرح هذه المنازعة والمحادلة بشأنها) لمـا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر ، فإن النعي عليه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وبياناً لذلك تقول إن الحكم أغفل الرد على دفاعها الجوهرى والثابت بمذكرة دفاعها المقدمة إلى محكمة الاستثناف ، فيكون قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية مما يبطله ،

وحيث إن المــادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت اشمال صحيفــة

الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني علمها الطعن وإلا كان باطلا وقد قصد سذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفآ وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة محيث يبن منها العيب

الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به بجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تبن ماهية الدفاع الجوهري الذي سبق لهـا أن طرحته على محكمـة الاستثناف والتي تدعى الطاعنة قعود الحكم المطعون فيه عن الرد عليه ، فإن

النعي لهذا السبب يكون غير مقبول .

ولحا تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة وطلمت أمين صادق ، ومحمسد عبد القادر سمير وعبد العال السمان •

(171)

الطعن رقم ٢٧٠٠ لسنة ٥٦ القضائية :

عمل « تصحيح أوضاع العاملين : تسوية : تقييم المؤهلات : أقدمية » •

شهادة مراكز التدريب المهنى التابسة الهاسلمة الكفاية الانتاجية • تقييمها كسسهادة متوسطة • علم اضافة مدة اقدمية افتراضية ال حاملها سوا* كانت مدة دراسته باجسازان ، أم استمرت بغير أجازات • قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، اتساقه مع احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ التشريع الاعلى •

مؤدى نص الفقرة ب من المادة الخامسة والمادتين السادسة والسابعة من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العمام ، والمادة الخامسة من قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقيم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان قد حددت المستوى المالى لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مديها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها بالفئية المالية (١٩٠٠ – ٣٣٠) وأنه وإن كان وزير التنمية الإدارية قد أورد بالمادة الخامسة من قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة مراكز التدريب المهي التابعة بالشهادة الإعدادية العامة أو ما يعادلها باعتبارها مؤهلا متوسطاً إلا أنه لم يضف بالشهادة الإعدادية العامة أو ما يعادلها باعتبارها مؤهلا متوسطاً إلا أنه لم يضف بغير إجازات تمسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع بغير إجازات متسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع الأعلى الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقيم المؤهلات الدراسية ومدة الأعلى الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقيم المؤهلات الدراسية ومدة الأعلى الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقيم المؤهلات الدراسية ومدة الأهلى الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقيم المؤهلات الدراسية ومدة

الأقدمية الإضافية المقررة لها ، والأصل أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له فى الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه فى الحسكم ، وهدو الأمر الذى حرصت على بيانه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ خاصاً بالقرارات التى يصدرها وزير التنمية إعمالا لنص المسابق الإشارة إليه .

الحكمية

بعــد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩١٤ لسنة ١٩٨٣ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بأحقيهم في تسوية فالمهم على أساس حكم الممادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة 1٩٧٥ بإضافة سنة في أقدمية كل مهم ومنحه العلاوات الدورية المستحقة وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ وقالوا بياناً لدعواهم أنهم حصلوا على دبلوم التلمذة الصناعية من مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات متصلة لم يتخللها أجازات بعد حصولهم على الشهادة الإعدادية وإذ يحق لهم – باعتبار أن مؤهلهم متوسط – إضافة مدة سنة افتراضية لأقلميهم بالشركة الطاعنة عملا بنص متوسط – إضافة مدة سنة افتراضية لأقلميهم بالشركة الطاعنة عملا بنص بالمائمة البيان . ندبت المحكمة خيراً في الدعوى . وبعد أن قدم المبير بطلباتهم سالفة البيان . ندبت المحكمة خيراً في الدعوى . وبعد أن قدم المبير بطلباتهم سالفة البيان . ندبت المحكمة خيراً في الدعوى . وبعد أن قدم المبير تقريره قضت بتاريخ ١٩/٥/١٩/١ بأحقية المطعون ضدهم في التعين على الفئة تقريره قضت بتاريخ ١٩/٥/١٩/١ بأحقية المطعون ضدهم في التعين على الفئة المبالية (١٨٠-١٩/١) مع أقدمية افتر اضية مدتها سنة وإلزام الطاعنة بأن تؤ دى

[هم الفروق المالية المستحقة لكل مهم اعتباراً من ١٩٧٥/٧١ وحى - المستثناف المم الموضحة بالتقرير . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٨٦/١٢/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هدف المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الرّمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أضاف أقدمية افتراضية مدتها سنة المعطعون ضدهم الحاصلين على دبلوم التلمذة الصناعية من مصلحة الكفاية الإنتاجية ، في حين أن المشرع مقتضى نص المادة السابعة من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ قد خول وزير التنمية الإدارية سلطة تقيم المؤهلات الدراسية وتحديد مستواها المالى ومدة الأقدمية الافتراضية المقررة لها والذي أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم هذه المؤهلات وقيم في المادة الخامسة منه المؤهل الحاصل عليه المطعون ضدهم بأنه من المؤهلات المتوسطة التي يعين حاملها في الفئية عليه المطعون ضدهم بأنه من المؤهلات المتوسطة التي يعين حاملها في الفئية الحب المجربالحال في تطبيق القانون .

وحيث إن هـذا النحى سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن ه عدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى: (ب) الفئة (١٨٠-٣٦) لحملة الشهادات المتوسطة التى تم الحصول علمها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها ... ، وتضاف مدة أقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة ... و وتنص المادة السادسة منه على أن » يدخل فى حساب مدد الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار إلها

فى المادة السابقة مدد الدراسة المستمرة يردون إجازات وتحسب كل ثمانية شهور دراسية سنة كاملة ، ولا يعتد بأيَّة مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة فى تطبيق أحكام الفقرة السابقة . و وتنص المادة السابعة على أن ، مع مراعاة أحكام المـادة (١٢) منّ هذا القانون يصدّر ببيان المؤهلات الدراسية المشار إلمها مع بيان مستواها المـالى ومدة الأقدمية الافتر اضية المقررة لهــا وذلك طبقاً للقواعد المنصوص علمها فى المـادتىن (٥) و (٦) قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية بعد موافقة اللجنة المنصوص علمها فى الفقرة الثانية من المــادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة » . وكان الوزير المختص بالتنمية الإدارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ونصت المـادة الخامسة من هذا القرار على أن α تعتمد الشهادات ـــ والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات دراسية تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلهـا ... للتعين في وظـائف الفئــة (١٨٠ – ٣٦٠) (١٣) شهادة مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية التي تمنح بعد دراسة مدتها ٣ سنوات مسبوقة بالشهادة الإعدادية العامة أو الإعدادية الصناعية أو الشهادة الإعدادية الفنية المشركة أو الشهادة الإعدادية الأزهرية : و فإن مفاد ذلك أن المـادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيــان قد حددت المستوى المالى لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أوما يعادلها بالفئة المالية (١٨٠ – ٣٦٠) وأنه وإن كان وزير التنمية الإدارية قد أورد بالمـادة الخامسة من قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية التي تمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات مسبوقة بالشهادة الإعدادية العامة أو ما يعادلها باعتبارها مؤهلا متوسطاً إلا أنه لم يضف إلى حاملها مدة أقدمية افتراضية سواء كانت مدة دراسته بإجازات أم استمرت بغير إجازات متسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع

الأعلى الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقييم المؤهلات الدراسية ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لهما والأصل أن التشريع لا يلغي إلا بتشريع لاحتى أعلى منه أو مساو له في الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه في الحكم وهر الأمر الذي حرصت على بيانه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاصاً بالقرارات التي يصدرها وزير التنمية إعمالا لنص المادة السابعة من القانون السابق الإشارة إليه حين أوردت تلك المذكرة قولها : « أنه من المسلم أن التعليات التنفيذية ليست لهما قيمة قانونية إلا محسب تطابقها الواقع في الدعوى أن كلا من المطعون ضدهم قد حصل على دبلوم التلميذة الصناعية من مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية وأنهم علوا بهذا المؤهل المتوسط لدى الطاعنة فإنهم لا يكون لمم الحق في طلب ضم مدة أقدمية إضافية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه في الفروق المالية الموضحة بتقرير الحير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون والفروق المالية الموضحة بتقرير الحير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يوجب نقضه دون حاجة لبحث بافي أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن صالح للفصل فيه ــ ولمــا تقدم يتعنن القضاء فى موضوع الاستثناف رقم ١٠٩٧ لسنة ١٠٩٧ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض إُدّدوى المطعون ضدهم .

جاسة ٢٦ من أس يل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله قائب رئيس المحكمة وعضبوية السيادة المستشارين / صعيد أحمد صقر قائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، طه الشريف ، وابراميم الشمهيرى •

(1TT)

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ القضائية :

(١) نقض « الخصوم في الطعن » •

وجوب اختصام الطاعن لخصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصام بافى الخصوم واجبسا بنص القسائون •

(٢) حكم « حجية الحكم الجنائي » · قوة الأمر المقضى ·

حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى · مناطها · القرارات التي لا تفصل في موضوع انتزاع لا حجية لها · (مثال)

(٣) نقض « السبب المجهل » •

عدم بيان الطاعن أوجه دفاعه التي تمسك بها أمام محكمة الموضوع وموضع العبب الذي شاب الحكم المطمون فيه بعدم الرد عليه • نعى مجهل غير مقبول ·

(٤) محكمة الموضوع · خبرة · دعوى ·

محكمة الموضوع • غير ملزمه باجابة طلب الخصوم ندب خبير في الدعوى • علة ذلك •

(ه) اثبات « الطعن بالانكار » ٠

(٦) نقض « سبب الطعن » « السبب المجهل » •

عدم بيان الطاعن للمستندات ودلالتها التي ينمى على الحكم اغفالها وأثرها فهه • لمى مجهل غير مقبول • ١ -- من المقرر أنه لا مجب على الطاعن عند توجيه الطعن إلا أن مختصم
 فيه خصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصام باقى الحصوم واجباً بقوة القانون .

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة إن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازماً فى وقوع الفصل المكون للأساس المشرك بين الدعوييز الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، لما كان ذلك وكانت محكمة جنح مستأنف عابدين - منعقدة بهيئة غرفة مشورة - قد قررت رفض طلب المطعون ضدها الأولى تسليمها المتقولات عمل النزاع استناداً إلى عدم اختصاصها بنظر هذا الطلب فإنها لا تكون قد فصلت فى شأن النزاع الحاص علكية المنقولات ، ولا يكون لهذا القرار ثمة حجية أمام القضاء المدنى .

٣ عدم إفضاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستثناف في مذكرته على وجه التحديد يتعذر معه إدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه بما بجعل النعى مجهولا وغير مقبول.

٤ - عكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم بندب خبير فى الدعوى لأن ذلك يدخل فى نطاق سلطنها التقديرية فى فهم الواقع وتقدير الدليل.

 هـ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه فإن ذلك يعد تسليماً منه بصحة التوقيع عليه ونسبته إلى من وقعه ،
 والدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار .

٦ ـــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة إن عدم إفصاح الطاعن عن بيان المستند
 الذى تمسك به أمام محكمة الموضوع ودلالته وأثره فى مدى سلامة الحكم يجعل
 النعى بجهلا غير مقبول .

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدُّها الأولى استُصدرت أمر الحجز التحفظي رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٩ على غرفتي نوم ومائدة لدى الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث وإذتم ـ فقد تقدمت بطلب إصدار الأمر بإلزامهم بتسليمها الحجرتين المشار إلىهما وتثبيت الحجز ورفض الأمر وحددت جلسة لنظر الموضوع وتم الإعلان إلها حيث قيدت الدعوى برقم ٣٧٦٩ سنة ٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وقالت بياناً لدعواها أن مورثالطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث حرر لصالح ابنتها المطعون ضدها الأخبرة إقراراً في ١٩٧٤/١/١ , بتصنيع وشراء غرفتى نوم ومائدة لحساسها إلا أنالطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث رفضوا تسليم الحجرتين بعد وفاة مورثهم ممادفعها لاتحاذ الإجراءات سالفة البيان ، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق قضت لهــا بالطلبات استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٤٩٩٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث وبرفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه بالنسبة لرأى النبابة بعدم قبول الطعن قبل المطعون ضدهما الثانى والثالث فإنه من المقرر آن لا يجب على الطاعن عند توجيه الطعن إلا أن عُتَصَمَ فيه خصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصام بأقى الحصوم واجباً بنص القسانون ولما كان المطعون ضدهما الثانى والثالث غير محكوم لصالحهما فإن توجيسه الطعن اليهما يكون غير مقبول. وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول مها عملى الحكم المطعون فيه محالفة القانون ، وفي بيانه يقول أنه سبق أن حكم في الدعوى رقم ١٩٧٨/٣٥٧٥ جنح مستأنفة عابدين منعقدة في غرفة مشورة بأحقية الطاعن في المنقولات محل الطعن وتسليمها إليه وإذ دفع محجية هذا الحكم أمام القضاء المدنى ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع يكون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشيرك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، لما كان ذلك وكانت محكمة جنح مستأنف عابدين – منعقدة مهيئة غرفة مشورة – قد قررت رفض طلب المطعون ضدها الأولى تسليمها المنقولات محل النزاع استناداً إلى عدم اختصاصها بنظر هذا الطلب فإنها لا تكون قد فصلت فى شأن النزاع الحاص بملكية المنقولات ولا يكون لهذا القرار ثمة حجية أمام القضاء المدنى ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب في مذكرة تقدم بها إلى محكمة ألى الاستثناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه الوارد بتلك المذكرة كما ... طلب ندب خبير لمعاينة حالة غرفة المائدة والتحقق من ملكيتها لشخص آخر وإذ كان هذا دفاعاً جوهرياً وأطرحته محكمة الموضوع فإن قضاءها يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النحى غير مقبول ذلك أن عدم إفصاح الطاعن عن بيــان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستثناف في مذكرته على وجه التحــايد يتعدر معه إدراك العيب الذى شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه مما يجعل النعى – على هذه الصورة – مجهلا وغير مقبول ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الحصوم بندب خبير فى الدعوى لأن ذلك يدخل فى نطاق سلطها التقديرية فى فهم الواقع وتقدير الدلل وكانت أسباب الحكم المطعون فيه وما اعتنته من أسباب حكم محكمة أول درجة قد أفصحت عن اطمئنان محكمة الموضوع لأقوال شاهدى المطعون ضدها الأولى من أن المنقولات المتنازع عليها تدخل فى ملكها بالشراء وهو ما يعد دعامة كافية يستوى عليها الحكم ، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور فى التسبيب فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيانه يقول أنه أنكر الإقرار المنسوب صدوره إلى مورثه والمقدم من المطعون ضدها الأولى ، كها دفع بالجهالة على توقيع مورثه إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النحى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه فإن ذلك يعـد تسليماً منه بصحة التوقيع عليه ونسبته إلى من وقعه : وإذ كان الدفع بالجهالة هو صورة من صور الإنكار وكان الحكم المطعون فيه وما اعتنقه من أسباب الحكم المستأنف قد رفضا الدفع بالإنكار – على توقيع المورث على الورقة المحررة ا/١٩٧٤/١/١ على سند من أن الطاعن ناقش موضوع الإقرار قبل إبدائه الدفع بإنكاره ، وإذ كان الطاعن لم ينازع الحكم فيا ساقه من أسباب وفضه للدفع ، فإن النعى عليه فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تقدم أمام محكمة أول درجة بالمستندات التى تؤكد ملكيته للمنقولات محل النزاع إلا أن الحكم لم يعن بفحصها وبيان دلالها عما يعيه بالقصور .

وحيث إن هذا النحى غير مقبول ذلك أنه ورد مجهلا يكتنفه الإجسام والغموض إذ لم يورد الطاعن ماهية المستندات الى ينعى على الحكم إغفسال بيانها ، ولم يبن — على وجه التحديد — دلالة كل منها وأثرها فيها ينسبه الحكم من قصور فى قضائه لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان المستند الذى تمسك به أمام محكمة الموضوع ودلالته وأثره فى مدى سلامة الحكم بجعل النعى مجهلا غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابة وابراهيم الفمهيرى •

(144)

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ القضائية :

وكالة • عقد •

الوكالة الخاصة • نطاقها • ورودها على عمل معين • مقتضاه • شـــمولها توابعه ولوازمه الضرورية • م ٧٠٣ مدني •

مؤدى نص الممادة ٧٠٧ من القانون المدنى أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو بأعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء وهى وإن اقتصرت على عمل معين فهى تشمل كذلك توابعمه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الجارى .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين والمطعون ضده الثانى بصفته وآخرين الدعوى رقم ٢٠٢٣ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم ببطلان التصرف الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضده الثانى بصفته واعتباره كأن لم يكن ، وقال بياناً فيا أنه كان قد اتفق وبعض

إخوته على مشروع إقامة عمارة سكنية وفى سبيل ذلك قام بشراء عقار النزاع وأجرى هدم ما عليه من مبان تمهيداً لإقامة البناء الجديد عليه إلا أن خـلافاً نشب بينهم بعد ذلك فاتفقوا على تعيين الطاعن الأول مديرآ للمشروع نيابة عنهم وذلك بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٤/١٠/١٣ وأصدروا له نفاذاً لهـذا الاتفاق توكيلًا عاماً بتاريخ ٢/١/١٩٧٥ إلا أن الطاعن الثانى استطاع أن يسلبه كل اختصاصاته وجعله يتخلى عن كافة ما النزم به قبلهم وهو الأمر الـذى اصطره إلى إلغاء التوكيل الصادر منه إليه وأخطـره بذلك فى ١٩٧٥/٤/٢٣ ولكنه علم بعد ذلك أن الطاعن الثانى حصل من الطاعن الأول على توكيل عام وأنه بموجبه أبرم مع المطعون ضده الثانى بصفته عقداً باع له بموجبه حصته فى عقار النزاع ، ولما كان هذا التصرف مشوب بالغش ونخرج عن نطباق التوكيل الصادر منه للطاعن الأول فقد أقام الدعوى بطلباته ، قصت المحكمة بعدم سريان التعاقد المؤرخ ١٩٧٥/٤/١٣ المتضمن بيع الطاعن الأول إلى المطعون ضده الثانى بصفته فى حق المطعون ضده الأولُّ وفى حدود نصيبه وبعدم قبول الدعوى فيما عدا ذلك ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٧٢٩ سنة ٩٤ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ حكمت المحكمة بتأييد 🖺 الحُكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا آلحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وخالفة الثابت بالأوراق ، وفى ببان يقولان إن الحكم أقام قضاءه بعدم سربان التصرف المؤرخ ١٩٧٥/٤/١٣ والحاصل بين الطباعن الأول والمطهون ضده الثانى بصفته فى حدود نصب المطنون ضساء الأولى فى عقار المزازع على أن الاتفاق المؤرخ ١٩٧٥/١/١٣ رالتوكيل الصادر للطاعن الأولى تحت وقم ، د/ب سنة ١٩٧٥ توثيق شمال القاهرة لا نخولانه الحق فى النصرف بالبيع فى أحد أنصبة الشركاء على الشيوع لأن ذلك مخرج عن خطلق الإدارة حتى غير المعتادة منها ، وأن هذا التصرف بحتاج إلى وكانة

إ خاصة خلت الأوراق من دليسل على قيامها ، في حنن أن عبدارات كل من الاتفاق والتوكيل آني الذكر تقطع بأن التوكيل للطاعن الأول بالتصرف بالبيع والشراء وقد منحه الاتفاق أوسع السلطات سواء في الإدارة أو التصرف بالبيع أو التعاقد مع الغير وذلك وصولا إلى استكمال مشروع البناء والتصرف بالبيع في وحداته إلى الغير وتوزيع صافي الحصيلة على الشركاء جميعهم – وقد تضمنا النص على عدم جواز إمهاء تلك الوكالة إلا باتفاق حميع الشركاء ، ومن ثم يكون الحكم قد أهدر دلالة تلك النصوص وأثرها حيث قضى بإمهاء الوكالة يكى غير مقتضاها وهو ما يعيه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون المدنى أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو بأعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء وهي وإن اقتصرت على عمل معن فهي تشمل كذلك توابعه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الجارى وكان البن من مطالعة كل من العقد المؤرخ ١٩٧٤/١٠/١٣ الحاصل بين الطاعن الأول وبين أولاد المرحوم ، وكذلك التوكيل رقم ٧٥٠ سنة ١٩٧٥ توثيق شمال القاهرة أنه تضمن توكيلا خاصاً في الإشراف على تنفيذ مشروع العارة السكنية الحاصة بهم وتنظيم مراحل العمل فيه وفيما تحتاجه من إعداد التصفيات وتوقيع عقود التنفيذ وفى بيع مكونات العارة السكنية ، وما يقتضيه ذلك من عمل عقود البيع وتوقيعها واستلام دفعات الثمن والإنفاق منها على سير العمل وما يقتضيه ذلك من معاملات لدى الجهات المختلفة ، كما أن له فى هذا الشأن أن يعدل من اتجاهات المشروع ومكوناته وله أن يقرر تصفيته بمعرفته وبالطريقة التي يراها وأن ينفذ هذه التصفية وتعتبر قراراته في هذا الشأن نهائية وملزمة لجميع الشركاء في كل ما مخصهم في المشروع ، ولا بجوز عزل الوكيل إلا باتفاقهم حميعاً على ذلك ، وكان نطاق هذه الوكالة يتسع لتصرف الطاعن الأول فى عقــار النزاع باعتباره تصفية لأحد أنصبة الشركاء في المشروع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر حين قضى بعدم سريان التصرف المشار إليه فى حق المطعون ضده الأول عقولة أن عبارات الاتفاق والتوكيل السابق الإشارة إليهما لا نحولانه حق التصرف بالبيع فى أحد أنصبة الشركاء على الشيوع وأن الأمر فى شأن هـذا التصرف محتاج لنفاذه فى حق المطعون ضده الأول إلى وكالة خاصة خلت الأوراق من دليل على وجودها يكون قد خالف الثابت من الأوراق عا ترتب عليه من مخالفة القانون فيتعن نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعنن القضاء فى موضوع الاستثناف رقم ١٧٢٩ سنة ٩٤ ق القـاهرة بإلغاء الحـكم المستأنف وبرفض الدعــوى .

جلسة ٧٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

بریاسه السید المستشار / محمد ابراهیم خلیل نائب رئیس المحکمه وعضویة السماده المستشارین / محمد طعوم ، زکی المصری نائبی رئیس المحکمة ، میر توفیق و عبد المبیسم ابراهیسم

(378)

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ القضائية :

جهسارك ٠

مظنة التهريب التي أفترض الدرع فيامها في حق الربان أو من يبتله عند وجود بنسي من عقد الله من المسلم المنتقلة الوقي عدد الطرود الخفرفة من السلينة عما هو مبينَ في قائسـة السعن - علنها - استحقاق رسوم جمركية عن هذا التقدى - م ١١٧ من قانون البحمارك رقم 17 لسنة ١٩٦٣ - التفاه عذه العلة - أثره - لا محل لافتراض مظنة التهريب المسـاد السهـا - التفاه عذه العلة - أثره - لا محل لافتراض مظنة التهريب المسـاد السهـا - التفاه عذه العلة - أثره - لا محل لافتراض مظنة التهريب المسـاد السهـا - التفاه عذه العلة - أثره - لا محل لافتراض مظنة التهريب المسـاد السهـا - التفاه عذه العلق التهريب المناسبات السهـا - التفاه عند التهـاد التهـ

إذا كانت العلة من مظلة النهريب الى افترض المشرع قيامها فى حـق الربان أو من ممثله عند وجود نقص فى مقدار البضائع المنفرطة أو فى عـدد الطوود المفرغة من السفينة عما هو مبين فى قائمة الشحن ــ هى استحقاق رسوم خركية عن هذا النقص حسها يستفاد مما نصت عليه المادة ١١٧ من قانون الجارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ فإذا انتفت هذه العلة بأن كانت البضائع المنفرطة أو الطرود المفرغة من السفينة من السلم المعفاة بذاتها من الرسوم الجمركية فإنه لا محل لافتراض مظنة النبريب عند وجود نقص فى مقدارها عما هو مبن فى قائمة الشحن.

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن مصلحة إلجارك - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلي بور سعيد ــ على الشركة المطعون ضدها ــ بصفتها وكيلة عن ملاك السفينة ـ جلاكس ـ في مصر ـ بطلب إلزامها بأن تدفع لهـا مبلغ ٩١٨٧,٥٠٠ جنيه وفوائده القانونية ـــ وبياناً لذلك قالت إن هـــذه السفينة وصلت إلى ميناء بور سعيد بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٥ وتبن بعد تفريخ شحنتها من السهاد وجود نقص فيه عما هو بن في قائمة الشحنُّ بعدد 2009 جوال ــ ولمـا كانت تلك الشركة قد عجزت عن تبرير هذا النقص وكانت الرسوم الجمركية المستحقة عنه تقدر بالمبلغ المدعى به فقد أقامت عليه الدعوى بالطلبات السالفة نطبيقاً لأحكام المــادتين ٣٧ ، ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . وبعد أن ندبت محكمة أول درجة خبراً وقدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٤ ــ للمصلحة الطاعنة بطلباتها ــ أستأنفت الشركة المطعون ضدَّها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٠ اسنة ٢٢ ق – وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٩ قضت محكمة استئناف الإسماعيلية لله مأمورية بور سعيد – بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى ــ طعنت مصلحة الجارك في هذا الحكم ز بطريقُ النقض ـــ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكمُ المطعون فيه ــ وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد - تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه - محالفة القانون والحطأ فى تطبيقه - إذ أقام قضاءه بر فض أد الدعوى على أن البضاعة وردت نحت نظام تسليم صاحبه وأنها سلمت إليه قبل التفريغ - وأن الأوراق خلت من بيان وقت حدوث النقص وسببه - فى حن أنه لا علاقة بين نظام تسليم صاحبه وبين مسئولية الناقل البحرى قبل الجارك عن الرسوم الجمركية المستحقة عن النقص فى مقدار البضائع المفرغة من السفينة عن الرسوم الجمركية المستحقة عن النقص فى مقدار البضائع المفرغة من السفينة عما هو مبين بقائمة الشحن ما لم يثبت الربان أو من ممثله سبب هذا النقص ويقيم الدليل عليه وإلا ظلت قريضة الهريب قائمة فى حقمه - وإذ كان الثابت فى الدليل عليه وإلا ظلت قريضة الهريب قائمة فى حقمه - وإذ كان الثابت فى إلا الريان أو من بمثله لم

ريق بإيضاح أسباب هـذا النقص وتقديم البراهين المبررة له فإن الحـكم إذا انهى إلى عدم مسئوليته أو من ممثله عن الرسوم الجمركية المُستحقة عن هـذا النقص بكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيثًان هذا النعي غير مقبولـــذلك أنه لمــا كانت العلة من مظنة الهريب التي افترض المشرع قيامها في حق الربان أو من ممثله عند وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبن فى قائمة الشحن ــ هي استحقاق رسوم حمركية عن هذا النقص حسما يستفاد مما نصت عليمه المادة ١١٧ من قانون الجارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ فإذا انتفت هذه العلة بأن كانت البضائع المنفرطة أو الطُرود المفرغة من السفينة من السلع المعفاة بذاتها من الرسوم الجمركية فإنه لا محسل لافتر اض مظنة البّهريب عند وجود نقص في مقدارها عما هو مبين في قائمـة الشحن . لما كان ذلك وكان السهاد المفرغ من السفينة – جلاكس – من السلع المعفاة بذاتها من كل الضرائب والرسوم الجمركية بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٥ – ومن ثم فإن مظنة تهريب.النقص في مقداره عما هو مبين في قائمة الشحن لا تقوم في هذه الحالة في حق الربان أو من ممثله لعدم إستحقاق أية رسوم جمركية عن هذا النقص وإذكان الحسكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى القضاء برفض طلب الزام الربان أو من عمثله بالرسوم الجمركية عن النقص المدعى به في السهاد المفرغ من السفينة ـ فأنه لا يبطله ما وقع فى أسبابه من خطأ فى تطبيق القانون بتقريره أن البضاعة وردت تحت نظام تسليم صاحبه وإنها سلمت إليه قبل التفريغ وأن الأوراق خلت من بيان وقت حدوث النقض وسببه ــمادام هذا الخطأ لم يؤثر على النتيجة الصحية التي إنتهى إليها إذ لمحكمة النقض تصحيح ماوقع في تقريراته القانونية من خطأ دون أن تنقضه ــ ويكون النعى عليه بهذا السبب غير منتج .

جلسة ۲۸ من أبريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين دافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صملاح منجمد أحمد ، حسين محمد حسمن ، محمد هاني أبو منصوره ومصطفى حسيب عباس محمود •

(140)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ القضائية « أحوال شخصية » :

احوال شخصية ((التطليق للضرر)) ((الطاعة)) • حكم ((تسسبيب الحكم : ما يعد قصورا)) •

طلب التطليق للزواج بأخرى • م ٦ مكرر فقرة ٢ ، ٣ ق ٥٠ لسنة ١٩٢٩ المسدل _ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ _ سبق اعتراض المطمون ضدها على انذار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة أخرى • نقى التحكم علم المطمون عليها بزواج الطاعن بأخرى • فســـاد في الاستعلال •

إذكان النص في الفقر تين الثانية والثالثة من المادة ٦ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي طبقه الحكم المطعون فيه «.. ويعتبر إضراراً بالزوجة إقران زوجها بأخرى بغير رضاها ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ...» وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها أعلنت الطاعن بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٨ بدعوى إعتراضها على دعوته لها باللخول في طاعته بتاريخ هدا الإعلان أسباب إعتراضها وكان من بيبها مشغولية بيت الطاعة بسكن الغير بزوجة أخرى وهي عبارة واضحة تدل على أن الطاعن متروج بأخرى ، وأن المطعون عليها تعلم جذا الزواج من تاريخ ذلك الإعلان وأقامت دعواها بالتعليق في ١٩٨٣/١٨ ، فإذ إستخلص الحسكم من عبارة «زوجة أخرى» سالفة البيان أن هسده الزوجة ليست زوجة للطاعن وني بذلك علم المطعون عليها بذلك العبارة ، غاذ يست زوجة للطاعن وني بذلك علم المطعون عليها بذلك العبارة ، فإذ يمتوكن مشوباً بالفساد في الاستدلال .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن المطعون علبا أقامت الدعوى رقم 1 لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية بها ضد الطاعن بطلب الحكم بتطليقها عليه طلقة بائنة تأسيساً على أنه تزوج علبا بأخرى بغير رضاها وهو ما محق معه أن تطلب النفريق بينهما طبقاً لحكم المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقرار بقانون رقم 3٤ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقرار طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ . وفي ١٩٨٣/٦/٢٩ حكت طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ . وفي ١٩٨٣/٦/٢٩ حكت المحكمة بتطليق المطعون عليها على الطاعن طلقة بائنة بسبب زواجه بأخرى . المحكمة بتطليق المطاعن هذا الحكم بالإستثناف رقم ٤٩ لسنة ١٦ ق طنطا – مأمورية بها – وبتاريخ ١٩٨٥/٤/١٨ حكت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم مأمورية بها – وبتاريخ هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم . عرض الطعن على هذه المحكمة مؤرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأبها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون علمها فى طلب التفريق بينهما بمضى سنة من تاريخ علمها بزواجه بأخرى وحتى إقامها هذه الدعوى . وقد قدم دليلا على هذا العلم الصورة المعلنة له بتاريخ 19۸/۳/۲۸ لدعوى المطعون علمها بالإعتراض على دعوته لها بالاخول فى طاعته لأن مسكن الطاعن مشغول بسكن الغير وبزوجة أخرى ورغم دلالة

هذه العبارة على أنه منزوج بأخرى إلا أن الحسكم المطعون فيه إذ إستخلص منها أن هذه الزوجة ليست زوجته ورتب على هذا عدم أخده بدفاعه سالف البيان وقضى بالتطليق فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال د

وحيث إن هذا النعي في علمه ذلك أنه لمساكان النص في الفقر من الثانية والثالثة من المادة ٢ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي طبقه الحسكم المطعون فيه ١٩٠٩ المعدل بالزوجة إقتر أن زوجها بأخرى بغير رضاها ... ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ...» . وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها أعلنت الطاعن بتاريخ ٨١/٣/٢٨ بدعوى إعراضها على دعوته لهسا بالدخول في طاعته _ وبينت في هذا الإعلان أسباب إعتراضها وكان من بيبها مشغولية «بيت الطاعة بسكن الغسير وبزوجة أخرى» . وهي عبارة واضحة تدل على أن الطاعن متروج بأخرى _ وأن المطعون عليها تعلم مهذا الزاوج من تاريخ ذلك الإعلان وأقامت دعواها بالتطليق في ١٩٨١/١٩/١ فإذا المستخلص الحكم من عبارة «زوجة أخرى» بالفساد في الاستدلال أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون عليها لعمون عليها بذلك الزواج وهو ما يناقض صراحة مدلول تلك العبارة فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون على استوجب نقضه وعلى أن يكون مع النقض الإحالة لإبناء طلب التغريق على أكثر من سبب.

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يحيى السَرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضدوية السنسادة المستشارين / د· رفعت عبد المجيد ، السيد السنباطي ، أحمد مكي ومحمد وليد النصر ·

(177)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ القضائية :

التزام « استحالة التنفيذ » • قوة فاهرة • حكم « ما يعد قصورا » •

العاصفة الغير منتظرة • يصمح اعتبارها قوة قاهرة فى تطبيق المادة ١٤٧ مسدنى متى توافرت شروطها • اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبر قوة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية • قصمه و •

إذكان البن من الأوراق أن الطاعنن قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن عاصفة غير متوقعة قد هبت وأتلفت نصف التمار المبيعة وطلبا تحقيق ذلك وفقاً لنص المسادة ١٤٧ من القانون المدنى ، وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن محث هذا الدفاع تأسيساً على مجرد القول بأن الرباح على إطلاقها لا تعتبر قوة قاهرة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية العامة المنصوص علمها في المسادة المشار إلها ، في حين أن العاصفة الغير منتظرة يصح أن تعتبر قوة قاهرة في تطبيق هذه المادة مي توافرت شروطها فإنه يكون مشوباً بقصور في التسبيب وإخلال محق الدفاع :

الحكمـة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها عقدت الخصومة فى الدعوين ٣٢٤٠ ، ٤٨٨٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شبن الكوم منهية فيها إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يؤديا لهـــا مبلغ ٢٧٣٠ جنيه وتثبيت أمرى الحجز التحفظين رقمي ٧٠ ، ٧١ لسنة ١٩٨٠ مَدَنَى كلي شبين الكوم ، وقالت بياناً لذلك أنها باعت الطاعنين تمار حديقة مملوكة لهــا عن عام ١٩٨٠/٧٩ بعقد مؤرخ ١٩٧٩/١٢/١٢ لقاء ثمن قدر بأربعين ألف جنيه سددا منه مبلغ عشرة آلاف جنيه عند التعاقد واتفق على سداد الباق على ثلاثة أقساط شهرية متساوية إعتباراً من ٨٠/٣/١٥ إلا أنهماتخلفا عن سداد مبلغ ١٧٣٠٠ ج من باقى الثمن ومبلغ عشرة آلاف جنيه أبضاً حررا لهـ الله به سنداً إذنياً مؤرخاً ١٩٧٩/١٢/١٢ مستحق الأداء في ١٩٨٠/٢/٢٨ وقد استصدرت أمرى الحجز المشار إلىهما وفاء لهذين المبلغين وأقامت الدعويين بالطلبات السالفة . ومحكمة أول درَّجة حكمت فيها بجلسة ١٩٨٢/٤/١٤ بإجابة تلك الطلبات . إستأنف الطاعنان هذا الحسكم . بالإستثناف ٣٣٦ لسنة ١٥ ق طنطا «مأمورية شبىن الكوم» وبتــــاريخ ١٩٨٣/١١/١٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن. وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفمها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ويقولان في بيان ذلك أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن عاصفة هبت في يوم ١٩٨٠/٤/٩ فأتلفت نصف الثمار للباعة لها وصار تنفيذ الترامهما مرهقاً بما يجيز لها طلب إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى برد هذا الإلتزام إلى الحسد المعقول ، وطلبا ندب خبر أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك فرفضت المحكمة هذا الطلب دون سبب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص في فقر تها الثانية على أنه وإذا طرأتحوادث إستثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقاً للمدين نحيث بهدده نخسارة فادحة ، جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول . ويقسع باطلاكل إتفاق على خلاف ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنه بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩ هبت عاصفة غير متوقعة أتلفت نصف التمسار المبيعة وطلبا تحقيق ذلك وفقاً لهذا النص ، وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن محث هذا الدفاع تأسيساً على مجرد القول بأن الرياح على إطلاقها لا تعتبر قوة قاهرة تنسدرج ضمن الحوادث الاستثنائية العامة المنصوص عليا في المادة المشار إليبا في حين أن العاصفة الغيره منتظرة يصح أن تعتبر قوة قاهرة في تطبيق هذه المادة مي توافرت شروطها فإنه يكون مشوباً بقصور في التسبيب وإخلال محق الدفاع عاستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ۲۸ من أبريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / يحيى الــرفاعى نائب رئيس المحكمة وعفـــوية الســـادة المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة د• رفعت عبد المجيد ، السيد السنباطى ، ومحمد وليد النصر •

(1**TV**)

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) شفعة ٠ بيع ٠

البائع • له طلب الشقعة في البيع الصادر من المسترى أو من أحد ممن تلتوا الحسق عنه متى توافرت شروط الطلب •

(٢) شفعة « انتقال حق الشفعة بالميراث » ·

الحق في الشفعة • من الحقوق التي يجرى فيها النوارث •

(٣) شفعة « النزول عن العق في الشفعة » « سيقوط الحيق في الشيفعة »
 « الحكم بالشفعة » • بيع •

الحكم بالشقعة • مناطه • الا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها • بيع الشفيع العقار المشغوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير اذا لم يستمعل المشترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من أسباب سقوط الحق في الشقعة •

آلبائع أن يطلب الشفعة في البيسع الصادر من المشترى - أو من أحد
 ممن تلقوا آلحق عنه - متى تو افرت شروط هذا الطلب .

٢ حق الشفعه – وعلى ما جرىبه قضاء هذه المحكمة – هو من الحقوق
 التي بجرى فها التوارث .

٣- مناط الحكم بالشفعة فى جميع الأحوال ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها ، أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، وإذ كان من أسباب سقوط الحق فى الشفعة أن يبيع الشفيع العقار المشفوع به قبل صدور الحكم الهائى بثبوت حقه فها ، ولا يغير من ذلك أن يكون البيع بعقد إبتدائى لم يسجل ، لأن هذا البيع بلزم البائع بنقسل ملكية المبيع

للمشرى وتسليمه له وعدم التعرض له فى الانتفاع به ، وهو ما يتضمن بالضرورة نزول البائع عن حقه فى الشفعه به لزوال مصلحته فى دفع ضرر البيم المشفوع فيه ، وكان من أسباب سقوط الحق فى الشفعة كذلك أن ينزل الشفيع عن حقه فها ولو قبل البيع ، وكان بيع ملك الغير ينقلب صحيحاً إذا لم يستعمل المشترى حقه فى إبطاله ، وآلت ملكية المبيسم إلى البائع . لما كان ذلك ، وكان البين من الحسكم المطعون فيه أنه بوفاة مورثة الطاعنين آلت إليهم ملكية حصها التى سبق أن باعوها بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ وأن المشترى لم يستعمل حقه فى إبطاله فان هسذا العقد يكون قد إنقلب بذلك صحيحاً وسقط به حقهم فى الشفعة فى الوقت ذاته .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق نتحصل فى أن مورثة الطاعنين أقامت الدعوى ٧٣٤٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى طنطا عليهم وعلى المطعون ضدهما الأولين بطلب الحسكم بأحقيها فى أن تأخذ بالشفعة مساحة الأطيان المبينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٩٧٠/٥/٢٨ جنيه والتسليم . وقالت بياناً لذلك أنه بموجب عقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ براء أولادها المطعون ضده الثانى مساحة الأطيان الزراعية المخاففة عن زوجها والمبينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٩٥٠/٥/٢٨ براء المشرى مساحة ذاتها للمطعون ضده الأولى بثمين قدره ٥٠٠ ح وقد أقامت هذه المساحة ذاتها للمطعون ضدها الأولى بثمين قدره ٥٠٠ ح وقد أقامت هذه المساحة ذاتها للمطعون ضدها الأولى بثمين قدره ٥٠٠ ح وقد أقامت هذه الأحرة الدعوى ٤٥٥٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى طنطا على البسائع لهسا

والبائعين له للحكم بصحة ونفاذ العقدين فتدخلت خصا في تلك الدعوى طالبة رفضها بالنسبة لحصها المبراثية وقدرها التن . وإذ قضى لحسا بطلباتها أقامت دعواها بطلب الشفعة في العقد الأخر بعد خصم حصها المشار إليها . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨١/٤/٢٧ . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستثناف ١٩٥٣ لسنة ٣١ ق . طنطا . وبتاريخ ٨٢/١١/٧ حكمت محكمة الاستثناف بإنقطاع سير الحصومة لوفاة الشفيعة وبعسد تعجيل الدعوى بناء على طلب ورثبها الطاعنين تمكست المستأنفة — المطعون ضدها الأولى — بأن بيعهم حصة مورثبهم إنقاب صحيحاً بأيلولة تلك الحصة إلهم بوفاتها . وبتساريخ ١٩٨٣/٣/١٤ حكمت المحكمة بأيلولة تلك الحصة إلهم بوفاتها . وبتساريخ ١٩٨٣/٣/١٤ حكمت المحكمة بطريق النقض وقدمت النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم بطريق النقض على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره وفياً الرئيم النبابة رأبها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن الطاعنين لا بجوز لهم بعسد وفاة مورثتهم أن نحلوا محلها في طلب الشفعة فيا سبق لهم بيعه في حين أن مورثتهم لم تشفع في البيع الصادر مهم بل شفعت في البيع الثاني المدورخ 1/٩/٥/٥ الصادر من المشترى ، وإذ كانت الشفعه من الحقوق المسالية التي يجرى فيها التوارث ، فانه يكون من حقهم الحلول محل مورثتهم في طلب الشفعة والحسكم لهم فها .

وحيث إن هذا النعى فى غبر محله ، ذلك أنه وإن كان للبائع أن يطلب الشفعة فى البيع الصادر من المشترى أومن أحد ممن تلقوا الحق عنه سمي توافرت شروط هذا الطلب ، كما أن حق الشفعه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... هو من الحقوق التى يجرى فيها التوارث إلا أن مناط الحكم بالشفعة فى جميع

الأحوال ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، ولماكان من أسباب سقوط الحق في الشفعة أن يبيع الشفيع العقار المشفوع به قبل صدور الحسكم النهائي بشوت حقه فها ، ولا يغير من ذلك أن يكون البيع بعقد إبتدائي لم يسجل لأن هذا البيع يلزم البائع بنقل ملكية المبيع للمشترى وتسليمه له وعدم التعرض له في الانتفاع به ، في دفع ضرر البيع المشفوع فيه ، وكان من أسسباب سقوط الحق في الشفعة كذلك أن ينزل الشفيع عن حقه فها ولو قبل البيع ، وكان بيع ملك الغسر ينقلب صحيحاً إذا لم يستعمل المشترى حقه في إبطاله وآلت ملكية المبيسع إلى البائع ، لماكان ذلك ، وكان البن من الحكم المطعون فيه أنه بوفاة مورثة الطالب النات الماكنة المؤرخ الطالب المنات الماكنة المؤرخ الطالب بذلك صحيحاً وسقط به حقهم في الشفعة في الوقت ذاته ، وإذ انقلب بذلك صحيحاً وسقط به حقهم في الشفعة في الوقت ذاته ، وإذ الشرم الحكم المطعون فيه ما ورد مهذه الزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر في نتيجته فإن النعي عليه ما ورد مهذه الأسباب يكون غير منتج ومن ثم يتعن رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يحيى السرفاعي فاثب رئيس المحكمة وعضــوية الســـادة المستشارين / جرجس اسحق فاثب رئيس المحكمة د- رفعت عبد المجيد ، السيد الســـنباطي و محمد وليد النصر -

(14%)

الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) بيع • شفعة • حكم « حجية الحكم » • قوة الامر المقضى •

الحكم يعدم قبول دعوى الشقعة لرجود بيع ثان • غير مانع من نظر دعوى الشسفة التي يوقعها:الشقيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه ما لم ترجد مسألة اساسسية مشتركة بينهما قصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في المعوى الجديدة •

(۲) شفعة · « سقوط الحق في الشفعة » ·

علم الشفيع بالبيع • عدم ثبوته الا من تاريخ الانفار الرسمى الدى يوجهه اليه البائم أو المشترى • عدم سريان ميماد الخمسة عشر يوما الذى يسقط حق الشفيم اذا لم يعسلن رغيته في الاخذ بالشفعة قبل انقضائه الا من تاريخ صفا الانفار • لا عبسرة بعلمه بأية ورقة أخرى •

(٣) شفعة « عدم تجزئة الشفعة » •

۱ – الحسكم بعدم قبول دعوى الشفعه لوجود بيع ثان محاج به الشفيع لأنه سابق على تسجيل طلب الشفعة المبدى فيها – لا يمنع من نظر دعوى الشفعه التي يرفعها الشفيع ذاته عن هذا البيع الثانى في مواعيده وبشروطه لإختلاف الموضوع في الدعويين ، وهو البيع المشفوع فيه لكل منهما ، ما لم يكن ثمة مسألة أساسية مشركة بينهما فصل فيها الحسكم السابق محكم تتوافر فيه شروط المنع من إعادة نظرها في الدعوى الجديدة :

٢ - مؤدى نص المادة ٩٤٠ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علم الشفيع بالبسع لا يعتبر ثابتاً قانوناً إلا من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى ولا يسرى ميعاد الحمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته فى الأحد بالشنع قبل إنقضائه إلا من تاريخ هسذا الإنذار الذى لا تغنى عنه فى سريان ذلك الميعاد أية ورقمة أخرى .

٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة أن الشفعة لا تتجزأ تعيى أنه لا بجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشرى بتبعيض الصفقة ، وإنما بجوز له إذا تعسددت الصفقات ببيع العقار أجزاء مفرزة أن يأخذ بالشفعة في بعض هذه الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعه فيا يؤخذ بالشفعه فيه دون أن يكون في ذلك تجزئه لهسا.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إذ الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٢٠٣٦ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين بطلب الحكم بأحقيته فى أخذ كامل قطعة الأرض المبينة فى الصحيفة بالشفعة مقابل ما أودعه من ثمن . وقال شرحاً لدعواه أنه علمك العقار المجاور لتلك الأرض وقد علم أن مالكها باع ستة عشر قبراطاً شائعة فيا إلى الطاعنين الثانى والثالث بعقد مسجل برقم ٥٠٦٥ القساهرة فى ١٩٧٦/١١٢ مأقام عليم الدعوى ٦٤٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب

القاهرة بطلب الشفعة فى ذلك العقد ، وإذ قضى نهائياً بعدم قبولها لبيسع المشتريين كامل تلك الأرض إلى الطاعن الأول بعقد ، ورخ ، ۱۹۷۲/۹/۱۰ قبل تسجيل طلب الشفعة — فقد أعلن هؤلاء الثلاثة برغبته فى الشفعة فى هذا العقد الثانى وأودع التمن فى الميعاد وأقام دعواه بالطلبات السائفة . دفع الطاعنون بعسدم جواز نظر الدعوى لمسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى ١٤٧٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وبعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، ووقيام الشفيع بتجزئة الصفقة . ومحكة أول درجة حكمت فى ١٩٨٥/١١/١٧ قرض هذه الدفوع وبإجابة الشفيع إلى طلباته . إستأنف الطاعنون هذا الحسكم بالإستثناف بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعون فى هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على تسعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبين الثانى والثالث منها على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه ، ويقولون فى بيان ذلك أنهم تمسكوا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى ٦٤٨ لسنة ١٩٧٧ كلى جنوب القاهرة إذ أقام ذلك الحسكم قضاءه على أن الشفيع لم يوجه تلك الدعوى إلى البيع الثانى ، وأن هذا البيع نافذ فى حقه بمسا مؤداه أن بمتنع على الشفيع الحلول محل المشرى فى هسذا البيع وقد رفض الحسكم المطعون فيه هذا الدفع بالرغم من وحدة الموضوع فى الدعوين .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لماكان الحسكم بعدم قبول دعوى الشفعة — لوجود بيع ثان محاج به الشفيع لأنه سابق على تسجيل طلب الشفعة المبدى فيها — لا يمنع من نظر دعوى الشفعة التى يرفعها الشفيع ذاته عن هذا البيع الثانى فى مواعيده وبشروطه لإختلاف الموضوع فى الدعوين ،

وهو البيع المشفوع فيه بكل مهما ما لم يكن ثمة مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فها الحسكم السابق محكم تتوافر فيه شروط المنع من إعادة نظرها في الدعوى الجديدة . لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر في قضائه ولم يفصل في مسألة أساسية مشتركة بين الدعويين بما مخالف الحكم السابق فإن النعي عليه بما ورد مهذين السبين يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبين الأول والتاسع على الحسكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى مهم بسقوط الحق فى الشفعة على أن المهاد المنصوص عليه فى المادة ٩٤٠ من القانون المدنى لا ينفتح إلا بالإنذار الرسمى بالشفعة ، وأنه لا يقوم مقام هذا الإنذار أية ورقة أخرى وأن الشفيع لم يتلق إنذاراً رسمياً بعقد البيع موضوع الشفعة ، فى حين أن المشرع لم يفرض الشكلية فى دعوى الشفعة وأنه يقوم مقام هذا الإنذار أن الطاعن الأولى أودع هذا العقد بجلسة ١٩٧٨/٥/١ فى دعوىالشفعة السابقة ١٩٤٠ لسنة ١٩٧٧ كلى جنوب القاهرة - وأن إيداع ذلك العقد وكل إجراء لاحق فى تلك الدعوى يعتبر إعلاناً للشفيع تحققت به الغاية من ذلك الإنذار عا يغني عن إجرائه.

وحيث إن هذا النحى غر صحيح ، ذلك أنه لما كان مؤدى النص ق المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على أنه اعلى من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشترى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى وإلا سقط حقه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن علم الشفيع بالبيع لا يعتبر ثابتاً قانوناً إلا من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى ولا يسرى ميعاد المخمسة عشر يوماً الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى ولا يسرى ميعاد أخمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في سريان ذلك قبل انقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار الذى لا تغنى عنه في سريان ذلك الميعاد أية ورقة أخرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه فإن النعى عليه عما ورد بهذين السببين يكون بدوره على غه أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون بباق أسباب الطعن أنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لتجزئة الشفيع اللصفقة ، إذ شمل البيع كامل الأرض والمبانى وذلك بالعقدين المؤرخين ١٩٧٦/٩/١٠/٥، (١٩٧٦/٩/١٠ منفلا فقضى الحسكم بالشفعة فى الأرض فقط دون تمحيص هذا الدفاع مغفلا ما يؤدى إليه ذلك من آثار ضارة بهم، فشابه بذلك قصور فى التسبيب وإخلال عق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاعدة أن الشفعة لا تتجزأ تعلى أنه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشرى بتبعيض الصفقة ، وإنما يجوز له إذا تعددت الصفقات ببيع العقار أجزاء مفرزه - أن يأخذ بالشفعة فى بعض هذه الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعة فيا يأخذ بالشفعة فيه دون أن يكون فى ذلك تجزئة لها المكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقد شراء الأرض المشفوع فيها مستقل عن عقد شراء ماكان عليها من مبان ، وكان لهذا الذى المشفوع فيها مستقل عن عقد شراء ماكان عليها من مبان ، وكان لهذا الذى صحيحاً ويكون قد طبق القسانون تطبيقاً أقام قضاءه عليه أصل ثابت من الأوراق فإنه يكون قد طبق القسانون تطبيقاً ويحود النعى عليه مهذه الأسباب فى غير مجله .

ولمـــا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من آبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية الســــادة المستشارين/ مــلاح محمد أحمد ، حسين مجمد حسن ، محمد هانى أبو متصورة ومصـطفى حسيب عباس محمود •

(179)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ القضائية « أحوال شخصية » •

(١) نقض « اجراءات الطعن بالنقض » • بطلان « بطلان الطعن » •

الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية • وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال المعاد • وفعه بصحيفة توافرت فيها البيانات التي يتطلبها القانون في ورقسة الطعن • لا بطلان • علة ذلك •

(۲) أحوال شخصية « الزواج » • أهلية •

مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه • أثره • عدم انستاد السفد بمبارته وما ترتب عليه من أثار الزواج • مؤدى ذلك • اعتبار طلاقة للطاعنة واردا على غير محل •

٣١) نقض « السبب الجديد » • أهلية • أحوال شخصية « الزواج » •

نمى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته - دفاع يخالطه واقم لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستثناف - اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة النظمي -

ا - لأن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١ ، ٨٨١ من قانون المرافعات ، وكان يتعين رفع الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، الا ان البين من المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات الحالى تعليقاً على المادة ٣٥٣ منه أن المشرع استحسن عبارة رفع الطعن بصحيفة بدلا من رفعه بتقرير منعاً للبس الذى قد يثور بن طريقة رفع الدعوى أمام محكمي الدرجة الأولى

والثانية وأمام محكمة النقض ، مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يستوى فى واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التى يتطلبها القسانون فى ورقة الطعن ، وإذ كانت ورقة الطعن قد توافرت فيها تلك البيانات وتحققت الغاية من هذا الأجراء فإن اللفع ببطلان الطعن يكون فى غر محله .

۲ - الرأى فى المذهب الحننى أنه إذا زوج المحنون نفسه فلا ينعقد عقده لأن عبارته ملغاة لا أثر لهـ ولا إرتباط ينشأ بوجودها ، وإذكان الثابت فى الأوراق أن زوج الطاعنة سبق الحـكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه بها وأنه باشر عقد الزواج بنفسه فإن العقد لا ينعقد بعبارته ولا تترتب عليه أثار الزواج الشرعى ويكون طلاقه لهـا فى هذه الحالة وارداً على غير محل :

٣ - ما أثارته الطاعنة من أن جنون روجها متقطع وليس مطبقاً وأنه تزوجها حال إفاقته هو دفاع يقوم على عنصر واقعى هو تحقيق ما إذا كان الجنون مطبقاً لو متقطعاً وما إذا كان الزواج قد عقد أو لم يعقد فى حالة الإفاقة ، وكانت الطاعنة لم تتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستثناف ، فإنه يعتر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما خالطه من واقع بجب طرحه على محكمة الموضوع.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الوقائع ـــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦ مكرراً لسنة ١٩٧٩ كلى أحــوال شخصية شمال القــــاهرة ضد المطعون ضدها بصفها قيمة على شقيقها المحجور عليه للحكم بإلغاء إشهار طلاق الأخير لها الحاصل في ١٩٧٦/١٢/١٢ وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد واذ طلقها وقد سبق الحسكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه ولا يقع طلاقه لها فقد أقامت دعواها وفي ١٩٨٠/٦/٨ حكمت المحكم بإلغاء إشهار الطلاق الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ من المحجور عليه وعدم وقوع الطلاق الذي تضمنه هذا الإشهار والصادر من المحجور عليه على زوجته الطاعنة . إستأنفت المطعون عليها بصفها هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩٨١ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٤/٤/١ حكمت عكمة الاستثناف بإلغاء الحسكم المستأنف ورفض الدعوى : طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون عليها بصفها بعدم قبول الطعن : وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأبها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها بصفها بعدم قبول الطعن أن الطعن رفع بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة النقض خلافاً لمارسة القانون للطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية من وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات.

وحيث إن الدفع فى غير محله ، ذلك انه ولئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٨ بإصدار قانون المرافعات يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ١٨٨١ ، ١٨٨ من قانون المرافعات وكان يتعين رفع الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، إلا أن البين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالى تعليقاً على المادة ٢٥٣ منه أن المشرع استحسن عباره رفع الطعن بصحيفة بدلا من رفعه بتقرير منعاً للبس الذي قد يثور بين طريقة رفع الدعوى أمام محكمة النقض ،

ثما مفاده ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أنه يستوى فى واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن قد توافرت فيها تلك البيانات وتحققت الغاية من هذا الإجراء فإن الدفع ببطلان الطعن يكون فى غير محله.

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على سبين حاصل نعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن زواج المحجور عليه السالف الذكر بها لم ينعقد لأنه فاقد التميز لجنونه فلاعل لطلبها الغاء طلاقه لحسا لأنالبطلان هو رفع قيد الزواج الصحيح فى حين أن الرأى فى المذهب الحنى أنه إذا زوج المحنون نفسه فإن عقد الزواج يكون موقوفاً على اجازة القيم فإن اجازة نفذ وإلا بطل ، وقد أجازت القيمة على زوجها هذا الزواج ضمناً عندما علمت به وسكت على ذلك وقامت بالإنفاق على اوزوجها، هذا إلى أن جنون زوجها مقطع وقد تزوجها حال إفاقته ومن تم يكون زواجه بها صحيحاً مما يعيب الحكم المطعون فيه بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الرأى فى المذهب الحنى انه إذا زوج المحنون نفسه فلا ينعقد عقده لأن عبارته ملغاه لا أثر لها ولا ارتباط ينشأ بوجودها . وإذ كان الثابت فى الأوراق أن زوج الطاعنة سبق الحسكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه مها وأنه باشر عقدالزواج بنفسه فإن العقد لا ينعقد بعبارته ولا تترتب عليه آثار الزواج الشرعى ويكون طلاقه لها فى هذه الحالة وارداً على غير محل . وإذ الترم الحسكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه برفض دعوى الطاعنه فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القسانون . لماكان ذلك وكان ما أثارته الطاعنة من أن جنون زوجها متقطع وليس مطبقاً

وأنه تزوجها حال إفاقته هو دفاع يقوم على عنصر واقعى هو تحقيق ما إذا كان الجنون مطبقاً أو منقطعاً وما إذا كان الزواج قد عقد أو لم يعقد فى حالة الإفاقة ، وكانت الطاعنة لم تتمسك جذا الدفاع أمام محكمة الاستثماف فإنه يعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما مخالطه من واقع بجب طرحه على محكمة الموضوع .

ولمسا تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

ُ بریاسة السید المستشار / محمد جلال الدین رافع نائب رئیس المحکمة وعضویة السادة المستشارین/ صحارح محمد أحمد ، حسین محمد حسن ، محمد عانی أبر متصورة ومصحطتی حسیب عباس محمود ،

(12+)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية ٠ استئناف « اعتبار الاستئناف كأن لم يكن » ٠

استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشــخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم اختصاص المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ ـ تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة استثنائه ، جزاؤه ، اعتبار الاستثناف كان لم يكن ، علة ذلك ،

(٢) أحوال شخصية · دفوع « الدفوع الشكلية » ·

الغاء الغصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من الأفجة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداء • وجوب اعمال القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بشأن ابداء الدفـــــوع الشكلية • عدم إبداء الدفوع المتعلقة بالاجراءات وكافة الاوجه التى يقوم عليها كل منهـــا دفعة واحدة قبل التكلم فى موضوع الدعوى • أثره • سقوط الحق فيما لم يبد منها •

(٣) نقض « صحيفة الطعن » أسباب الطعن « السبب الجديد » السبب المتعلق بالنظام العام ٠

أسباب الطمن بالنقض _ وجوب بيانها فى صحيفة الطمن • حظر التمسك بعد تقديم الصحيفة بأى سبب من أسباب الطمن غير التى ذكرت فيها الاستثناء • الأسباب المتعلقة بالنظام العام • جواز التمسك بها فى أى وقت شرطه ورودها على الجزء المطعـــون فيه من الحكم والا يخالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع •

١ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبق استناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف النى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم الملية محكوماً بذات القواحد النى كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة فى الفصل الثانى من الباب الحامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون رقم ٧٨

لسنة ١٩٣١ بر تيب الحساكم الشرعية بإعتبار أن هذه اللائحة هي الأصل للأصيل الذي يجب الترامه وبتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، والنص في المادتين ٣١٩ ، ٣١٩ من هذه اللائحة مؤداه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزاء توقعه المحكمة على المستأنف إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة الاستئناف لما يدل عليه تغيبه عن حضورها أنه غر جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه .

Y – المقرر وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الميلاناء المحاكم الشرعية والملية أنه في الأحوال التي لم ير د بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يتعن إتباع الأحكام المقررة في قانون المرافعات الدعوى قبل الجواب عنها نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السلف البيان فإنه يتعن أعمال القواعد المتصوص علمها في قانون المرافعات بشأن إبداء الدفوع الشكلية في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف ومنها ما تنص عليه المادة ١٠٥ منه ، ومؤدى نصها أنه يتعن على الحصم الذي يرغب في التمسك بالدفوع المتعلقة بالإجراءات أن يبديها معاً قبل التكلم في موضوع الدعوى ، وأن يبدى كافة الأوجه التي يقوم علمها كل منها دفعة واحسدة والإسقط الحق فما لم يبده منها .

٣ - القرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فما وجب على الطاعن أن يبن جميع الأسباب التي يبني علمبا طعنه في صحيفة الطعن وحظر التمسك بعد تقدم هذه الصحيفة بلي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيها وهذا الحظر عام ومطلق محيث يشمل جميع ما يقسدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه : ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العبام : فاجاز العسك مها في أي وقت بشرط أن تود على الجزيد المطعون في من الحكم وألا مخالطها واقع مما يحب طرحه على محكمة للوضوع.

الحكمـة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٣ أحوال شخصية شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم بالتفريق بيبهما وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته وفى عصمته بصحيح العقد وإذ أبى الدخول فى دين الإسلام الذى كانت قد اعتنقته بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٨ فقد أقامت الدعوى . وفى ١٩٨٣/٦/٢٧ حكمت المحكمة بتطليق المطعون عليها الأولى على الطاعن طلقة بائنة . استأنف الطاعن هذا الحسكم بالإستئناف رقم ٢٥٦ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وفى ١٩٨٤/٦/١٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النابة العامة مذكرة ابذت فها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبيين وردا فى صحيفة الطعن وأضاف الطاعن بجلسة المرافعة سبية ثالثاً هو بطلان الإجراءات المؤسس على أن المحامى الذى حضر عن المطعون عليها الأولى أمام محكمة أول درجة لم يكن وكيلا عبها لقيامها قبل نظر الدعوى بإلغاء التوكيل الصادر له مما يترتب عليه بطلان الحكم الابتدائى والحكم المبتدائى

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه غالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أنه تخلف عن حضور الجالسة الاولى المحددة لنظر استثنافه ولم يقدم المحامى الذى حضر عنه توكيلا منه فكان على محكمة الاستثناف أن تقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وإذ لم

تفعل وأجلت الدعوىإلى جلسة تالية فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استثناف الأحكام الصادرة فيمسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم الملية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة في الفصل الثاني من الباب الحامس من الكتاب الرابع في المرسوم بقانون رقم ٧٨ اسنة ١٩٣١ برتيب المحاكم الشرعية باعتبار أن هذه اللائحة هي الأصل الأصيل الذي بجب التزامه ويتعين الرجوع البه للتعرف على احوال استثناف هذه الأحكام وضوابطه واجراءاته وكان النص في المادة ٣١٦ من هذه اللائحة على أن «محضر الحصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستثناف ويعتبر المستأنفُ مدعياً . وفي المادة ٣١٩ ممها على أنه « ذا لم محضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستثناف كأن لم يكن وصار الحسكم الابتدائى واجب التنفيذ الا إذاكان ميعاد الاستثناف باقياً، مؤداه ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن الحكم باعتبار الاستثناف كأن لم يكن هو جزاء توقعه المحكمة على المستأنف إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة الاستثناف لما يدل عليه تغيبه عن حضورها انه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه ، لماكان ذلك ، وكان الثابت في الاوراق ان الاستثناف قد تحددت في صيفته جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ لنظره وفها حضر محامى المستأنف (الطاعن) وطاب من المحكمة اجلا لتقـــدىم صحيفة الاستثناف وسند وكالته عنه فاجابته إلى طلبه وكان الطاعن لم ينكر امام محكمة الاستثناف توكيله المحامى الذى حضر عنه ذان الحسكم اذلم يقضى باعتبار الاستثناف كأن لم يكن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثانى على الحكيم المطعون فيه القصور في

التسبيب ومخالفة الثابت فى الاوراق والحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الاستثناف بعدم اختصاص محكمة شمال القاهرة محلياً بنظر الدعوى لان طرفى الحصومة فيها يقيان بدائرة محكمة جنوب القاهرة ولما كان الحكم قدرد على هذا الدفع بقوله أن للمطعون عليها أن ترفع الدعوى امام المحكمة الى تقيم بدائرتها فى حين لم يثبت أن لها محل يقامة بدائرة هسذه المحكمة فانه يكون مبيباً بالقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق مما أدى به إلى الحطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك ان المقرر وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والملية انه فى الأحوال التي لم ير د بشأنها قو اعد خاصة في لائحة تر نيب المحاكم الشرعية يتعين إتباع الاحكام المقررة في قانون المرافعات واذ الغي الفصل الرَّابع من الباب الثاني من هذه اللائحة والخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف البيان فانه يتعنن إعمال القواعد المنصوص علمها في قانون المرافعات بشأن ابداء الدفوع الشكلية في دعاوى الاحوال الشخصية والوقف ومنها ما تنص عليه المادة ١٠٨ منه من أن «الدفع بعدم الاختصاص المحلى والدفع باحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع امامها ... مجب ابداؤها معا قبل ابداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيها لم يبد منها ... ونجب ابداء جميع الوجوه التي يبني علمها الدفع المتعلق بالاجراءات معاً والا سقط الحق فيما لم يبد منها ووإذكان مؤدى هذا أنه يتعين على الخصم الذي يرغب في التمسك بالدفوع المتعلقة بالاجراءات أن يبديها معا قبل التكلم في موضوع الدعوى وأن يبدى كافرَ الاوجه التي يقوم عُلمها كل منها دفعة واحدة والاسقط الحق فيها لم يبده منها وكان الثابت فى الاوراق ان الطاعن اذ دفع امام محكمة الاستثناف بعدم اختصاص محكمة شمال القاهرة محلياً بنظر الدعوى قاء أقام هذا الدفع على انه يتميم بدائرة محكمة جنوب القاهرة وان الاستثناء الذي بحول الزوجة الحق في رفع دعواها أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل قامتها مقصور على دعاوى النفقة وحمسدها وكان

الطاعن لم يتساند في هذا الدفع إلى ان البطعون علمها لا تقيم بدائرة المحكمة التي رفعت الدعوى امامها فإن حقه في التمسك بهذا الوجه الأخير يكون قد سقط بعدم إبدائه أمام محكمة الاستثناف ويكون نعيه في خصوص ما أورده الحكم المطعون فيه من سباب لقضائه برفض الدفع بعسدم الاختصاص المحلى لرفع الدعوى من المطعون علمها أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل إقامتها ــ اياكان وجه الرأى فيه غير منتج وغير مقبول.

وحيث إن النعى بالسبب الثالث الذى ابداه الطاعن مجلسة المرافعة غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المشرع رسم طريقاً خاصاً لابداء أسباب الطعن وحظر ابداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبن جميع الاسباب الى يبنى عليها طعنه فى صحيفة الطعن وحظر المحسك بعد تقديم هذه الصحيفة باى سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيها وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل جميع ما يقدم من هذه الإسباب فى ميعاد الطعن أو بعد انقضائه رلم يستثن القانون مين ذلك السباب فى ميعاد الطعن فو بعد انقضائه رلم يستثن القانون مين ذلك ان ترد على الجزء المطعون فيه من الحسكم والا يخالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن عن يطلان على عكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن عن يطلان الإجراءات المدي على أن المحسامي الذي حضر امام محكمة أول درجة لم يكن موكلا عن المطعون عليها الاولى لقيامها قبل نظر الدعوى بالغاء التوكيل الصادر له يعد سبباً جديداً غير متعلق بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع مقبول عملا بالمادة ٣٥٥ / ٣٥ من قانون المرافعات .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المبتشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين مجمد حسن ، محمد هانى أبو متصورة ومصطفى حسيب عباس محمود ه

(121)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ القضائية « أحوال شخصية

(۱) قانون « سريان القانون من حيث الزمان » ٠

الإصل • عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونيه التي تنشأ وتنم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه • الاستثناء • جواذ الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي •

(۲) أحـوال شخصية « القانون الواجب التطبيق » « متعـة » • قـانون « دستورية القـوانين » • قـوة الأمـر القفى • حكم « تسبيبه » •

النص في المبادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشره • هدفه • توقير الاستعرارية الاحكام القانون القديم بعد تلافي الديب الذي سَساب إجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناهنة في طله للقواعد المائلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشائها حكم حاز قوة الأمر المتضى • مثال في متهة •

١ ــ مفاد نص المادة ١٨٧ من الدستور أنه ولئن كان الأصل فى القانون أنه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التى تنشأ وتتم فى الفترة من تاريخ العمل به إلى حين الغائه ، الا انه بجوز للسلطة التشريعية فى غير المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريانه على الماضى :

٢ ــ النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل
 بعض احكام قوانين الأحوال الشخصية على أن «ينشر هذا القانون في الجويدة

الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحسكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حسكم المــادة ٢٣ مكرراً فيسرى حكمها فى اليسوم التسالى لتاريخ نشره ، يدل ــ وعلى ما أفصحت عنه الاعمال التحضيرية لهذا القانون ــ على أن المشرع قد استهدف بتقرير الرجعية لاحكامه التي جاءت متفقة مع القواعد المقررة بقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم دستوريته لعيب لحق باجراءات اصداره واسناد سريانها الى تاريخ نشر الحكم القاضى بعدم دستوريته ان تسرى هذه الاحكام على المراكز القانونية التي تُكونت في ظلّ العمل بالقسانون القدم ولم يصدر بتقريرها احكام حائزة لقوة الامر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بن اصحاب الحقوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار اليه ، سواء من تمكن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده ان المشرع لم محدد لرجعيــة القانون الجديد رغم تضمنه في الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القدم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الاخير باعتباره اليوم الذى ينتهى فيه العمل به ، وانما حدد لهــــا يوم نشره اى فى وقت كانت أحكام القانون القدم تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره وإخضاع الوقائع الناشئة فى ظله للقواعد الماثلة المقررة فى القانون الجديد اذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، إذكان ذلك وكانت المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۲۹ المضافة بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۵ – الذي يحكم واقعة الدعوى – توجب فرض متعـة للزوجة المدخول بها فى زواج صحيح اذ طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أبد إستحقاق المطعون علمها المتعه المقضى بها على سند من ان الطـــاعن طلقها في ١٩٨٠/١٠/٦ دون رضاها ولا بسبب من قبلها يكون قد انهي إلى نتيجة صحيحة فى القانون ولا يعيبه أنه لم يعرض فى قضائه لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وسريانه على واقعة الدعوى دون القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته والذى امتنع تطبيقه عليها من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٥/١٦ طالما أن ذلك القصور فى لأسباب القانونية ليس من شأنه ان يغير وجه الرأى فى الدعوى وأن لمحكمة النقض أن ترد الحكم إلى الاساس الصحيح فى القانون .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيثًان الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ... تتحصل فى أن المطعون علمها اقامت الدعوى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ حوال شخصية جزئى روض الفرج ضد الطاعن للحكم لهــــا تمتعة عليه وقالت بياناً لدعواها آنها كانت زوجته ومدخولته فى زواج صحيح واذ طلقها فى ١٩٨٠/١٠/٦ دون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى ، حكمت محكمة روض الفرج الجزئية للأحوال الشخصية بعدم اختصاصهانوعيآ بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة فقيدت بجدولهـــا برقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ احوال شخصية ، احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت أقوال شاهدى المطعون علمها وفي ١٩٨٣/٤/٢٦ قضت برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها هذا الحـــكم بالاستثناف رقم ٣١٥ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وفي ١٩٨٤/٢/٦ حكمت محكمة الاستثناف غيابها بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يؤدى مبلغ ٧٢٠ ج متعة للمطعون علىها ، عارض الطاعن فى هذا الحكم وفى ١٩٨٦/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمتالنيابة العامة مذكرة أبدت فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النبابة رأمها . وحيث إن الطعن اقم على سبب واحدينمي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم الزمه بالمتعة للمطعون أو علمها على سند من أحكام القرار بقانون رقم 32 لسنة 1979 في حين أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستوريته واصبح حكمها نافذاً قبل صدور الحكم المطعون فيه مما عتنع معه تطبيقه على واقعة الدعوى ويوجب اعمال القانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٧٠ ، ٢٥ لسنة ١٩٧٩ علمها ولما كان هذان القانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٧٠ ، ٢٥ لسنة ١٩٧٩ علمها ولما كان هذان القانونين لم يرد بهما نص على "شحقاق المطلقة بعد الدخول للمتعة وكانت ارجع الآراء من مذهب أو حنيفه الواجب الرجوع اليه طبقاً للمادة ٢٨٠ من لا يحون مازماً بأداء متعة للمطعون عنها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك ان النص في المادة ١٨٧ من الدستور على أنه الا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها ، اثر فيا وقع قبلها ، ومع ذلك مجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك موافقة غلبية عضاء مجلس الشعب ، مفاده "نه ولئن كن الاصل في القانون انه لا يسرى الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في النيرة من تاريخ العمل به الى حين الغائه الا أنه مجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل صراحة على سريانه على الماضى . لماكان ذلك وكان النص في المادة السابعة من صراحة على سريانه على الماضى . لماكان ذلك وكان النص في المادة السابعة من الشخصية على أن وينشر هسفا 1940 بتعسديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشريخ نشر الحسكم الدادر من الحكمة الدستورية العليا بعسدم دستورية تاريخ نشر الحسكم الدادر من الحكمة الدستورية العليا بعسدم دستورية القرار بقانون رقم ذكم لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المادة (٣٣ مكراً) فيسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره به يدل — وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية لهمذا القانون — على أن المشرع قد استهدف بتقرير الزجعية

التي جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، المقضى بعدم دستوريته لعيب لحق باجراءات إصداره وإسناد سريانها إلى تاريخ نشر الحكم القاضى بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها حكام حائزة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بـن أصحاب الحقــوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار اليه سواء من تمكن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده أن المشرع لم يحدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمنه فى الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الاحسر باعتباره اليوم الذي ينتهي فيه العمل به وانمــا حدد لهــا يوم نشره اي في وقت كانت أحكام القانون القـديم فيه سارية مما يكشف عن رغبتـه في توفير الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة فى ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد إذًا لم بكن قد صدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكانت المـادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بـُ لقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ – الذي محكم واقعة الدعوى – توجب فرض متعـة للزوجة المدحول بها فى زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا يسبب من قبلها فأن الحكم المطعون فيه إذ أيد استحقاق المطعون علىها المتعة المقضى بها على سند من أن الطاعن طلقها في ١٩٨٠/١٠/٦ دون رضاها ولا بسبب من قبلها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون ولا يعيبه أنه لم يعرِض فى قضائه لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وسريانه على واقعة الدعوى دون القرار بقانون رقم ٤٤ لُسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته والذي امتنع تطبيقه عليها من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٥/١٦ طالمًــا أن ذلك القصور في الأسباب القانونية ليس من شأنه أن يغير وجه الرأى في الدعوى وأن لمحكمة النقض أن ترد الحكم إلى الأساس الصحيح في القانونُ .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / صحالاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمـد هانى أبو منصورة ومصطفى حسيب عباس محمود •

(181)

الطعن رقم ١٠٨ اسنة ٥٥ القضائية « احوال شخصية » :

(۱) قانون « سریان القانون من حیث الزمان » ٠

الإصل • عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز الفانونية التى تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه • الاستثناء • جواز المخروج على هذا الأصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي •

النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بفانون 21 / ١٩٧٩ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافي الديب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في طله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشانها حكم حاز قوة الأمر المقفى • (مثال بشان الاعتراض على الطاعة) • •

١ ــ مفاد نص المادة ١٨٧ من الدستور انه ولئن كان الأصل فى القانون انه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية الى تنشأ وتتم فى الفترة من تاريخ العمل به إلى حن الغائه ، إلا أنه بجوز السلطة التشريعية فى غير المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريائه على الماضى .

٢ ــ النص فى المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعمديل
 بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أن « ينشر هذا القانون فى

الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشرالحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المـادة ٣٣مكرواً فيسرى حكمها من اليوم التألى لتاريخ نشره، يدلــوعلى مَا أَفْصحت عنه الأعمال التحضرية لهذا القانون ــ على أن المشرع ، استهدف بتقـريــر الرجعية لأحكامه التَّى جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم دستوريته لعيب لحق بإجراءات إصداره وإسناد سرياتها إلى تاريخ نشر الحكم بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية آتى تكونت فى ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية ببن أصحاب الحقوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار إليه سواء من تمكُّن منهم من استصدار حكم بات مها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده أن المشرع لم يحدد لرجعية القـانون الجديد رغم تضمنه فى الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعـدم دستورية الأخير باعتباره اليوم الذي ينتهي فيه العمل به وإنمــا حدد لهــا يوم نشره أى فى وقت كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته فى توفير الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إجراءات إصداره وإخضاع القواعد الناشئة فى ظله للقواعد الماثلـة المقررة بالقانون الجديد إذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى . إذ كان ؛ ذلك وكانت المسادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۵ الذی محکم واقعة الدعوی ــ تجنز للزوجــة الاعتراض على دعوة الزوج إياها للعودة لمنزل الزوجية وأن ترفع هذا الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان أوجبت عليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعةً زوجها وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها ، وهي في حملتها ذات القواعد الى كانت مقررة فى القرار بقانون رقم٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دصوى الاعتراض على الطاعة قد اكتبى بالقول بأنها أصبحت غير ذات موضوع

لامتناع تطبيق القرار بقانون رقم 82 لسنة 19۷۹ المحكوم بعدم دستوريته عليها ، وتحجب بذلك عن الفصل فى موضوع الاعتراض على الطاعة وعن إعمال حكم القانون الواجب تطبيقه عليها ، فإنه يكون قد شابه القصور فى التسبيب الذى أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

الحكمة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٨٣ أحوال شخصية بها الابتدائية ضد المطعون عليه للحكم بعدم الاعتداد بالإعلان الموجه لها في ١٩٨٣/٦/٢١ بدعوتها إلى الدخول في طاعته واعتباره كأن لم يكن وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته وفي عصمته وإذ دأب على الإساءة إلها بالسب والمتنع عن الإنفاق علها ودعاها بموجب ذلك الإعلان إلى الدخول في طاعته بمسكن مشغول بسكني الغير فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكمة والمعروب إلى التحقيق وبعد أن سمعت أقوال شهود الطرفين حكمت في – الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت أقوال شهود الطرفين حكمت في – كأن لم يكن . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا (مأمورية بها) بالاستثناف رقم ٦٥ لسنة ١٧ ق و وق ١٩٨٥/٦/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى بحالها . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فحددت جاسة انظره وفها الثرءت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبير الشانى والثالث مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطيق القانون والقصــور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أنه لما كانت محكمة أول درجة قد أقامت قضاءها فى ١٩٨٣/٦/٢٢ بعدم الاعتداد بالإعلان المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢١ بدعوسها إلى الدخول فى الطاعه على سند من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى محالها قد تأسس على أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه وأصبح حكمها نافذاً فى اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى المشار إليه وأصبح حكمها نافذاً فى اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى المدعوى ولم يقل الحكم قد تحجب عن بيان حكم القانون الواجب تطبيقه على الدعوى ولم يقل كلمته فى موضوعها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المــادة ١٨٧ من اللستور على أنه و لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب علمها أثر فيما وقع قبلها. ومع ذلك بجوز فى غير المواد الجنائية النص في القانون على خِلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب ، مفادة أنه ولئن كان الأصل فى القانون أنه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القــانونية التي تنشأ وتتم فى الفترة من تاريخ العمل به إلى حين إلغائه إلا أنه يجوز للسلطة التشريعية في غبر المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريانه على المـاضي . لمـا كان ذلك وكان النص في المــادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكـام قوانين الأحــوال الشخصية على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المـادة (٣٣ مكرراً) فيسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره ۽ يدل ــ وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضــرية لهذا القانونــعلى أن المشرع قد استهدف بتقرير الرجعية لاحكامه التي جاءت

دستوريته لعيب لحق بإجراءات إصداره وإسناد سريانها إلى تاريخ نشر الحكم القاضى بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التي تكونت فى ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بنن أصحاب الحقوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار إليه سواء من تمكّن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده أن المشرع لم محدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمنه فى الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الأخمر باعتباره اليوم الذي ينهي فيه العمل به وإنما حدد لهما يوم نشره أي في وقت كانت أحكام القانون القدم فيه سارية مما يكشف عن رغبته فى توفير الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إجراءات إصداره وإخضاع الوقائع الناشئة فى ظُلَّه للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد إذا لم يكن قد صـــدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكانت المـادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي يحكم واقعة الدعوى ــ تجنر للزوجة الاعتراض على دعوة الزوج إياها للعودة لمنزل الزوجية وأن ترفع هذا الاعتراض أمام المحكمـــة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان وأوجبت علمها أن تبن ف صيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إلها في امتناعها عن طباعة زوجها وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها وهي في حملتها ذات القواعد التي كانت مقررة فى القرار بقانون رقم ££ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الاعتراض على الطاعة قد اكتنى بالقول بأنها أصبحت غير ذات موضوع لامتناع تطبيق القرار بقانون رقم £2 لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته علمها وتحجب بذلك عن الفصل فى موضوع الاعتراض على الطاعة وعن إعمال حكم القانون الواجب تطبيقه علمها فإنه يكون قد شابه القصور في التسبيب الذي أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذين السببين دون حاجة لبحث السبب الأول للطعن :

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحسد كمال سالم نائب رئيس المسكمة وعضوية السادة المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائبى رئيس المجيكمة ، حسين على حسين وحبدى محمد على •

(124)

الطعن رقم ٧٠٧٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(۱ - ۲) ایجار « ایجار الاماکن » « التأجیر مفروش » • محکمة الموضوع •

(١) اعتبار المكان المؤجر مفروشا - شرطه - اشتماله بالاضافة الى منفعة المكان ذاته مفروشات أو منقولات ذات قيمة تفلب منفعتها منفعة العين خاليه - العبرة فى وصف العين بانها مؤجرة مفروشة بتخفيقة الحال لا بما أثبت بالعقد -

(٢) لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته متى كان استخلاصها سائَّمًا •

(٣) خبرة « تقدير عمل الخبير » ٠ محكمة المؤسوع ٠ ايجار « ايجار الاماكن » التلجير مفروش ٠

(٣) تقدير الخبير من عناصر الاثبات في الدعوى • خضوعة لتقدير محكمة الموضوع
 (مثال في ايجار مقروش) •

(٤ - ٥) ايجار « ايجار الأماكن » « التاجير مفروش » ٠

(£) اشاقة المستأجر مفروشا الى المين منقولات أو مفروشات اشرى • لا ينفى انها أجرت اليه مفروشة • علة ذلك •

(°) عدم الاخطار عن الایجار المفروش • المادتان ۲۱ من ق ۲۰ السنة ۱۹۲۹ ، ۱۱ من
 ق ۶۹ لسنة ۱۹۷۷ • عدم اعتباره قرینة علمی أن المین مؤجرة خالیة • المبرة بحقیقة الراقع .

۱۲) ایجاد « ایجاد الاماکن : التاجیر مفروش » • « قانون سریان من حیث الزمان » •

(٦) وجوب قيد علود الايجار المتروش بالوحدة المحلية • المادتان ٤٢ ، ٣٤ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سرياته على المقود التي انتهت في تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور علة ذلك • ١ – المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن شرط اعتبار المكان المؤجر مفروشاً بحيث بخرج عن نطاق تطبيق قوانين إبجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة وإمتداد المدة أن تكون الإجارة قد شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المتقولات على منفعة العين خالية ، والعبرة في ذلك محقيقة الواقع وليس بما أثبت بالعقد من وصف للعين بأنها مفروشة ؟

 ٢ - لحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته على ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه فيها من قرائن بغير رقابة من محكمة النقض مى كان استخلاصها سائغاً له أصله فى الأوراق ويكنى لحمل الحكم ?

٣ - تقرير الحبر لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى عضم لتقدير محكمة الموضوع ، فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن النتيجة التي خلص إليها الحبر بتقريره من أن حجم المفروشات وحالها بالنسبة لاتساع الفيلا المؤجرة غير كاف للانتفاع بها على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش ، طلما أقام قضاءه بأن العين مؤجرة مفروش عملى ما يكنى لحمله .

٤ – إضافة الطاعن – المستأجر مفروشاً – منقولات أو مفروشات أخرى إلى العن لا ينبى أنها أجرت إليه مفروشة إذ لا يلزم أن تشتمل العن المؤجرة مفروشة على كل ما يتطلبه المستأجر للانتفاع بها ، بل يكنى أن تزود ممنقولات أو مفروشات ذات قيمة تبرر تغليب منفعها على منفعة العن خالية :

 صـ عدم الإخطار عن الإبجار المفروش إعمالا للمادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يعد قرينة على أن العن مؤجرة خالية إذ العدرة تحقيقة الواقع :

٦ - لئن أوجبت المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجــر
 قيد عقد إيجار المفروش لدى الوحدة المحلية ، ورتبت المادة ٤٣ من ذات

القانون على تخلف هذا القيد عدم ساع دعواه ، إلا أنه لما كانت هذه القواعد الآمرة تسرى بأثر فورى على العقود القائمة وقت العمل بالقانون المذكور وتلك الى تترم في تاريخ لاحق دون العقود التي انتهت في تاريخ سابق على نفاذه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن عقد النزاع قد انتهى بانتهاء مدته في سنة ١٩٧٧ أي قبل العمل بالقانون 21 لسنة ١٩٧٧ ثما لا محل معه لإخضاعه لما استحدثه القانون المذكور من الزام المؤجر بقيد عقد الإمجار المذوش كشرط لازم لساع دعواه .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٤٠٠٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى شمال القاهرة
الابتدائية بطلب الحكم بخضوع عقدى الإيجار الصادرين لصالحه من المطعون
ضدهم والمؤرخين ١٩٧٤/١/٣٣ ، ١٩٧٤/١/١٠ لقوانين إيجار الأماكن
ضدهم والمؤرخين كان خال على نقيض ما ثبت فيهما من أنه مفروش . ندبت
عكمة الدرجة الأولى خبراً ، وبعد أن قدم تقريره ، أقامت المطعون ضدهما
دعوى فرعية في صورة طلب عارض للحكم بإخلاء الطاعن من ذات العين
دعوى فرعية في صورة طلب عارض للحكم بإخلاء الطاعن من ذات العين
المؤجرة إليه مفروشة لإنهاء مدة العقد . قضت المحكمة في الدعوى الأصلية
برفضها وفي الدعوى الفرعية بالإخلاء . استأنف الطاعن بالاستثناف برفضه
وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة
مشورة رأت أنه جدر بالنظر وبالجلسة المحددة النرمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب حاصل ما ينعاه الطاعن بالثلاثة الأول منها الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والتناقض، وفي بيان ذلك يقول أنه أثار أمام محكمة الاستثناف دفاعاً عاب فيه على الحكم الابتدائى إستخلاصه انتفاعه بالفيلا المؤجرة انتفاعاً كاملا ما أثبته الحبير بتقريره من عدم وجود منقولات لـه بالعن المؤجرة ، رغم إقرار الطعون ضدهما عذكرتهما المقدمة لجلسة١٩٧٩/٥/٨ من إضافته منقولات إلى العن المؤجرة ، ورغم ما قدمه من فواتير بشرائه هذه المنقولات، هذا فضلا عماانتهي إليه الحبير من أنْ حجم المنقولات آلى زودت مها العين المؤجرة غير كاف للانتفاع لمّا على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش ، إلا أن محكمة الاستثناف تخلت عن وظيفتهـا ولم تواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية ولم تقل كلمتها في هذا الدفاع الجوهري أو تبين سبب اطراحها له، كما أنه تمسك بأن عدم قيد عقدي الإبجار طبقاً للإدة ٤/٢٦ من القانون٢٥ لسنة١٩٦٩ يعد قرينة قاطُّعه على أن العنُّ المؤجرة خالية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يخضع هذه القرينة لتقديره ، كما أغفل تحديد القيمة الإبجارية للمكان خالياً رغم لزوم ذلك لتقدير جدية المفروشات ومدىملاءمة الأجرة المتعاقد علمها للمكان مفروشاً دفعاً لشهة التحايل على أحكام القانون .

وحيث إن هذا النمى غبر مقبول ، ذلك أن المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شرط اعتبار المكان المؤجر مفروشاً بحيث بحرج عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة وامتداد المدة ، أن تكون الإجارة قد شملت فوق منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر منفعة تلك المفروشات أو المتقولات على منفعة العين خالية ، والعبرة فى ذلك محقيقة الواقع وليس بما أثبت بالعقد من وصف للعين بأنها مفروشة ، ولمحكمة الموضوع تقدير جدية المفروش أو صوريته على ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن بغير رقابة من محكمة النقض مى كان استخلاصها سائعاً له أصله فى الأوراق ويكنى لحمل الحكم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه فيا سطره من أسباب فيا أحال إليه من

أسباب الحكم الابتدائى قد استخلص منوصف المنقولات المحهزة بها العسن المؤجرة وصحبها وقيمتها أن العين مؤجرة مفروشية وتني بالغرض الذي تم التأجير من أجله ، وكان هذا الاستخلاص سائغاً وله سنده في الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التي انهي إلها، وكان ما أثاره الطاعن من حجج وأوجه دفاع أخرى للتدليل على أن عن النزاع مؤجرة إليه حالية لا ينطوى على دفـــاع جوهرى ، ذلك أنه إذكان تقرير الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات فى الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن النتيجة التي خلص إلها الحبىر بتقريره من أن حجم المفروشات وحالتها بالنسبة لاتساع الفيلا المؤجرة غبركاف للانتفاع بها على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش ، طالما أقام قضاءه بأن العنن مؤجسرة مفروشة على ما يكني لحمله ، كما أن إضافة الطاعن منقولات أو مفروشات أخرى إلى العين لا ينغي أنها أجرت إليه مفروشة إذ لا يلزم أن تشتمل العين المؤجرة مفروشة على كل ما يتطلبه المستأجر للانتفاع بها ، بل يكني أن تزود بمنقولات أو مفروشات ذات قيمة تبررتغليب منفعتها على منفعة العبن خالية ، هذا إلى أن عدم الإخطار عن الإنجار المفروش إعمالا للمادة ٢٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يعد قرينة على أن العين مؤجرة خالية إذ العبرة محقيقة الواقع ، وإذ كانت العين المؤجرة مفروشة لا تخضع في تحديد أجرتها لقوانين إبجار الأماكن وإنمـا لمطلق إرادة المتعاقدين ، ومن ثم فإن تحديد أجرتها خالية ومقارنتها بأجرتها مفروشة وصولا لتقدير جدية المفروشات أمر يضحي ولا جدوي منه ، لمـا كان ما تقدم وكانت هـذه الحجج وأوجه الدفاع التي ساقها الطاعن للتدليل على أن عن النزاع مؤجرة إليه خالية لاتتضمنّ دفاعاً جوهرياً ، فإنه لا يعيب الحكم المُطعون فيه إغفاله الرد عليها إذ لا إلزام على محكمة الموضوع أن تتبع الحصوم في مناحى دفاعهم ومختلف حججهم والرد على كل منها استقلالاً ، وبالنالى فإن النعى برمته لايعدو أن يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة ، وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الرابع محالفة القانون ، وفى بيانه يقول أنه لما كان القانون 2 لسنة ١٩٧٧ بما نص عليه فى المادتين ٤٦ ، ٤٣ قد أوجب قيد عقد إبجار المفروش واعتبره شرطاً لازماً لسياع الدعوى التي تقام فى ظل العمل بأحكامه ، وكان هذا الجزاء متعلقاً بالنظام العام ، فإن الحمكم المطعون فيه إذ لم يتحقق من قيد عقد الإيجار بالوحدة المحلية كشرط لازم لسياع دعوى المطعون ضدهم التى أقيمت بعد العمل بالقانون المذكور فإنه لكن قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه وإن أوجبت المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجر قيد عقد إيجار المفروش لدى الوحدة المحلية ، ورتبت المادة ٣٣ من ذات القانون على تخلف هذا القيد عدم ساع دعواه ، إلا أنه لما كانت هذه القواعد الآمرة تسرى بأثر فورى على العقود القائمة وقت العمل بالقانون المذكور وتلك الى تبرم فى تاريخ لاحق دون العقود التى انهت فى تاريخ سابق على نفاذه ، وكان الحكم المطمون فيه قمد خلص إلى أن عقد النزاع قد انهى بانتهاء مدته فى سنة ١٩٧٦ أى قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عما لا محل معمه لإخضاعه لمما استحداثه القانون المذكور من التزام المؤجر بقيد عقد الإيجار المفروش كشرط لازم لساع دعواه ، ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / احصد کمال سالم نائب رئیس المحکمة وعضویة السسادة المستشارین / ماهر قلادة واصف ، مصطفی زعزوع نائبی رئیس المجکمة ، حمدی محمد علی وعبد الحمید سلیمان -

(122)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم · ايجار « ايجار الأماكن » ·

الايجار والحكر · ماهية كل منهما · أغفال المتعافدين تحديد مدة لعضه الايجار ، لا يجعله حكراً · مؤداء · اعتباره منعقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة اعصالا للقانون المدنى القديم السارى وقت إيرامه ·

(٢) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » • حكم • تقادم •

عدم توسيك الطاعنة أمام معكمة الموضوع باكتسابها الحق العينى في الحكر بالتقادم · اعتباره سبياً جديداً · عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقفي ·

(٣) ايجار « أيجار الأماكن » • قانـون « سريان القانون » • نظـام عام • التصاق •

عقد الإيجار • خضوعه للقانون الذي أيرم في ظله • الاستنناء • صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام · سريانه بائر فورى مباشر • خلو قوانين ايجار الأماكن من كيفية تقدير المستجتق للمستاجر عند انتهاء المقد المحرر في ظل الفانون المدنى الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجرة • اثره • خضوعه لقواعد الالتصائق • المحادة •٦ مدلى قديم •

الحادة أبرم عقد التداعى في ١٩٣٩/٨/٣١ أى في ظل العمل بالقانون المدنى الملغى الذي لم يتضمن نصوصاً تحكم الأوضاع الحاصة بالحكر ، والمستقر عليه أن منشأ نظام الحكر هو الشريعة ولبيان ماهيته وأحكامه بجب الرجوع إلى قواعدها ، وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إنجار ببيح للمحتكر الانتفاع بالبناء المحكر إلى أجل غر مسمى أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجسرة الحكر وهي أجرة المثل اتى قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه الحكر وهي أجرة المثل اتى قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه الحكر وهي أجرة المثل اتى قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه المحكر وهي أجرة المثل اتى قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه المحكر وهي أجرة المثل التي قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه المحكر وهي أجرة المثل التي قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه المحكر وهي أجرة المثل التي قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه المحكر المحك

يرتب للمحتكر حقاً عيناً على العقار المحكر ، ويكون البناء أو الغراس الذي يقيمه المحتكر ملكاً خالصاً له أن يبيعه أو يهيه أو يرهنه أو يورثه ، والحكر على النحو المتقدم نحتلف عن لإنجار الذي ينعقد في الأصل لمدة محددة لقاء أجرة ثابتة ولا يرتب للمستأجر سوى حق شخصي والبن في عقد التداعي والذي أبيح فيه للمؤجر حق فسخه في أي وقت يراه ، ونص فيه على أيلولة الأنقاض فيه المستأجرة وبين تأجر الأنقاض أو بيعها أو رهبا أو هبها بغير إذن المؤجر، المستأجرة وبين تأجر الأنقاض أو بيعها أو رهبا أو هبها بغير إذن المؤجر، المستأجرة وبين تأجرة ثابتة لا تتغير إلا باتفاق طرفيه ، أن إرادة عاقديه قسد انصرفت ، كما تفصح عباراته إلى إبرام عقد إيجار ولم تتجه إلى تحكير الأرض لصالح الطاعنة ، ولا ينال من ذلك أن المتعاقدين أغفلا تحديد مدة العقد إذ ليس من شأن ذلك وحده اعتبار العقد حكراً دائماً مفادة إنفراف إرادتهما إلى منعقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة .

۲ – إذ لم يسبق للطاعنة التمسك أمام محكمة الموضوع. باكتسامها الحق العينى
 فى الحكر بالتقادم ، وبالتالى فإنه وأياً كان وجه الرأى فيه – يعد سبباً جديداً
 لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقد الإبجار يخضع للقانون السارى وقت إبرامه ما لم يصدر أثناء سريانه قانون جديد متعلق بالنظام العام فتسرى أحكامه بأثر مباشر، وقوانين إيجار الأماكن المتعلق بالنظام العام في تتعرض لكيفية تقدير المستحق المستأجر مقابل المبانى التي يقيمها على الأرض المؤجرة عند انباء العقد، ونصوص التقنين المدنى القائم التي وردت في هذا الشأن غير متعلقة بالنظام العام وإنما هي قواعد مقررة أو محملة ، ومن ثم فإن عقد التداعى الذي أبر م في ١٩٣٩/٨/٣١ يظل خاضعاً في هذه الحصوصية لاحكام القانون المدنى الملغى - والقانون المدنى القدم لم ينظم هذه الحالة في باب الإبجار ، ومن ثم يتعين الرجوع إلى القواعد العامة التي أوردها في شأن

الالتصاق في الممادة ٦٥ منه ومؤداها أن المؤجر يكون بالحيار بين طلب إزالة البناء وبين طلب إبنائه البناء وبين طلب إبقائه ، فإن طلب إزالته النزم المستأجر أن يقوم به على نفقته وعليه أن يرد العين إلى أصلها أو يدفع تعويضاً للمؤجر عما أخدته من الحسارة يسبب إزالة البناء ، وإن طلب المؤجر إيقاء البناء فعليه أن يدفع تعويضاً هو أقل التمتين قيمة البناء مستحق الهدم وما زاد في العين بسبب البناء .

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٩٦٧ لسنة ١٩٧٤ بندر الزقازيق الجزئية بطلب الحكم بانتهاء العقد المؤرخ ١٩٧٩/٨/٣١ والمتضمن تأجر مورثه
قطعة أرض فضاء للطاعنة ، مع تسليمه الأرض خالية بما عليها من أنقاض
أو بما عليها من أنقاض ميان مستحقة الإزالة نظير الثمن الذي يقدره الحبير
على أن يخصم منه الأجرة المتأخرة . ندبت المحكمة الجزئية التي أحالت الدعوى
أن قيمة المبانى المراد إزالتها مجاوز نصاب المحكمة الجزئية التي أحالت الدعوى
لا يحكمة الزقازيق الابتدائية وقيدت برقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٦ . قضت المحكمة
الابتدائية بإجابة المطعون ضده إلى طلباته في ضوء ما جاء بتقرير الحبير
بشأن تقدير قيمة المبانى مستحقة الإزالة بمبلغ ٢٧٧ جنيه . إستأنف الطاعنة
بالاستثناف ٨٠ لسنة ٢٤ ق المنصورة (مأمورية الزقازيق) ، وبتداريخ
طعنت الطاعنة في هذا الحكم أبطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت
فيها الرأى برفض الطمن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه
جدير بالنظر وبالجلسة المحددة الأرمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ذلك أنها تمسكت أسام محكمة الاستئناف بتطبيق أحكام الحكر على عقد التداعى واعتبار مدته ستين عاماً ، كها تمسكت باكتسامها الحق العينى فى الحكر بالتقادم ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى مكتفياً بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى التي لم تعرض له لأنه لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير سديد، ذلك أنه لما كان عقد النداعي قد أبرم في ١٩٣٩/٨/٣١ أي في ظل العمل بالقانون المدنى الملغى الذي لم يتضمن نصوصاً تحكم الأوضاع الخاصة بالحكر ، وكان المستقر عليه أن منشأ نظام الحكر هو الشريعة الإسلامية ولبيان ماهيته وأحكامه بجب الرجوع إلى قواعدها ، وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إبجار يبيع للمحتكر الانتشاع بالبناء المحكر إلى أجل غر مسمى أو إلى أجل طويل معنن مقابل دفع أجرة الحكر وهي أجرة المثل الَّتي قد تزيد أو تنقص أثناء سريانُ العقد ، وأنَّه يرتب للمحتكر حقاً عينياً على العقار المحكر ، ويكون البناء أو الغراس الذي يقيمـــه المحتكر ملكاً خالصاً له أن يبيعه أو بهه أو يرهنه أو يورثه ، وكان الحكر على النحو المتقدم يختلف عن الإيجار اللَّدي ينعقد في الأصل لمدة محددة لقاء أجرة ثابتة ولا يرتب للمستأجر سوّى حق شخصي ، ولما كان البين في عقد التداعي والذي أبيح فيه للمؤجر حتى فسخه في أي وقت يراه ، ونص فيه على أيلولة الأنقاض إَلَى المؤجر في حالة فسخ العقد للتراخي في دفع الأجرة ، وحيــل فيه بين المستأجرة وبين تأجير الأنقاض أو بيعها أورهنها أو هبتها بغير إذن المؤجر ، وحددت فيه أجرة ثابتة لم تتغير إلا باتفاق طرفيه ، إن إرادة عاقديه قد انصرفت وكما تفصح عباراته إلى إبراًم عقد إبجار ولم تتجه إلى تحكىر الأرض لصالح الطاعنة ، ولا ينال من ذلك أن المتعاقدين أغفلا تحديد مدة للعقد ، إذ ليس من شأن ذلك وحده اعتبار العقد حكراً وإنما مفاده انصراف إرادتهما إلى إعمال نصوص القانون المدنى السارية وقت إبرامه والتي تقضى باعتبــار الإنجار منعقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة ، وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر العقد إيجاراً ، وكان ما أثاره الطاعن من دفاع بشأن اعتباره حكراً ليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وبالتالى فلا يعتبر دفاعاً جوهرياً ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه بأسباب مستقلة والنعى فى شقه الثانى غير مقبول ، إذ لم يسبق للطاعنة التمسك أمام محكمة الموضوع باكتسامها الحتى العيني فى الحكر بالتقادم ، وبالتالى فإنه — وأياً ماكان وجه الرأى فيه — يعد سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النحى بالسبب الثانى الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه تقول الطاعنة أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها أقامت مبيان جديدة بالأرض المؤجرة تستحق بشأنها ما أنفقته فى التحسينات أو ما زاد فى قيمة العقار . إعمالا للمادة ٩٢ من القانون المدنى ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيمه إلى أحقيتها فى أنقاض قيمة المبانى مستحقة الإزالة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القيانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن عقد الإيجار يخضع للقانون السارى وقت إبرامه ما لم يصدر أثناء سريانه قانونا جديداً يتعلق بالنظام العام فتسرى أحكامه بأثر مباشر، ولما كانت قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام لم تتعرض لكيفية تقدير المستخر مقابل المبانى التي يقيمها على الأرض المؤجرة عند انهاء العقد ، وكانت نصوص القانون المدنى القائم التي وردت في هذا الشأن غير متعلقة بالنظام العام وإنما هي قواعد مقررة أو مكلة ، ومن ثم فإن عقد التداعى الذي أبرم في ١٩٣٩/٨/٣١ يظل خاضعاً في هذه الحصوصية لأحكام القانون المدنى المدنى الملغى ، وإذ كان القانون المدنى القديم لم ينظم هذه الحالة في باب الإيجار ، ومن ثم تعين الرجوع إلى القاعدة العامة التي أوردها في شأن الإيصادى في المبارة التي أوردها في شأن المؤجر يكون بالخيار بين طلب إزالة الزم المستأجر أن يقوم به على نفقته البناء وبين طلب إيقائه ، فإن طلب إزالته التزم المستأجر أن يقوم به على نفقته

وعليه أن يرد العين إلى أصلها أو يدفع تعويضاً للمؤجر عما أحدثه من الخسارة بسبب إزالة البناء ، وإن طلب المؤجر إبقاء البناء فعليه أن يدفع تعويضاً هو أقل القيمتين قيمة البناء مستحق الهدم وما زاد في العين بسبب البناء ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأً في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أنها تمسكت بحق الحبس وحتى يدفع المطعون ضده قيمة ما أقامته من مبان إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع فجاء حكمه بإلز امها بالتسلم سابقاً لأوانه .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان البين فى مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه على النزام الطاعنة بالتسليم على قيام المطعون ضده بدفع قيمة المبانى مستحقة الإزالة ، فإنه يكون قد عرض صراحاً لما أثارته الطاعنة من حقها فى الحبس وأجابها إلى طلبها ويكون النعى فى غير محله :

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين / عبد المنصف حاشم نائب رئيس المحكمة ، جمال الدين شلقانى ، صلاح معمود عويس ومحمد رشاد مبروك •

(180)

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) دعوى « تكييف الدعوى » • محكمة الموضوع « تكييف الدعوى » •

(١) سلطة محكمة الموضوع فى تحديد الأساس القانونى الصحيح للدعوى • عدم اعتباره
 تغييرا لسببها أو موضوعها •

(۲ ـ ۳) عمل « حوافز الابتكار » • شركات •

(۲) حوافز الابتكار في قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والقرار الجمهوري رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٧٨ والقرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٨ • نطاقها • نطاق تطبيقها • ما يكتشفه العامل من اختراعات اثناء وبسبب تأدية وظيفته نتيجة تجارب كلف بها أو داخلة في واجبات عمله أو لها صلة بانشدون المسكوية »

 (٣) استحقاق العامل المقابل المنصوص عليه في المادة ٣/٦٨٨ مدنى • مناطه • أن يوفق العامل الى اختراع ذى أهمية اقتصادية •

١ ٤ ـ ٥) محكمة الوضوع « مسائل الواقع » • حكم « تسبيب الحكم » • خبرة اثبات •

(٤) سلطة متحكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعبوى وتقدير ادلتها ، ما دامت تقيم قضاءها على أسياب سائفة • علم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب اعادة المامورية للخبير •

(٥) تقدير عمل الحبير من سلطة محكمة الموضوع • لها الأخذ بتقريره كله أو بعضه •

(٦) حكم « عيوب التدليل » « التناقض » ٠

التناقش الذي يصيب الحكم • ماهيته •

 القرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تحدد من تلقاء نفسها الأساس القانوني الصحيح للدعموى ، ولا يعمد ذلك منها تغييراً لسبها أو موضوعها .

٧ – مفاد نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والنميز في الأداء ، بالمؤسسات العمامة والوحدات الاقتصادية – الذي ساقه المطعون عليه سنداً لدعواه – والمادة ٤٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي حل محل القرار بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وبإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له أن نطاق تطبيقها ينحصر فيا يكتشفه العامل أو سهندي إليه من اختراعات أثناء ويسبب تأديته وظيفته مي كانت نتيجة لتجارب كلف ما أو كانت داخلة في نطاق واجبات عمله أو كانت له صلة بالشئون العسكرية :

٣ ــ مناط استحقاق العامل للمقابل الخاص المنضوص عليه فى الفقرة
 الثالثة من المادة ٨٨٨ من القانون المدنى ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ
 أن يوفق العامل إلى اختراع ذى أهمية اقتصادية .

٤ – المقرر – فى قضاء هذه المحكة – أن محكمة الموضوع لها السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير المقدم لها من أدلة وحسها أن تبن الحقيقة الى اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكنى لحمله ، وهى غير ملزمة بأن تتبع الحصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالا على كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة الى اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج ، وغير ملزمة أيضاً بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الحبير مى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدتها المفصل فها ، وقضاؤها دون إشارة إليه يعتبر قضاء ضمنياً برفضه .

 المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير عمل أهل الحبرة متروك لمحكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بتقرير الحبر كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه منه .

٣ — التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الذي تهاحى به الأسباب بحيث لا يبنى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً في أسابه بحيث لا يمكن أن يفهم على أي أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٣٧ سنة ١٩٧٨ مبدق يها الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٩٠٨ مبدق بها الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ابتكار آلة لتنسيج القطن حلت محل العمل اليدوى وسملها بقسم براءات الاختراعات بأكاديمة البحث العلمي برقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٧٦ ، وعما بذله من جهد حتى توصل إلى هذا الابتكار وما وفره من نفقات لها صفة التكرار سنوياً ، واستند في تقدير التعويض إلى الجدول المرافق القرار الجمهوري رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦٧ ، وبعد أن قدم الحبير الذي ندبته الحكمة تقريره —حكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/١٨ بإلزام الطاعنة بأن تدفع المطعون عليه المبلغ المطالب به . إستأنفت الطاعنة هـــذا الحكم لدى محكمة إستثناف طنطا (مأمورية بها) بالإستثناف رقم ١٩٥٩ سنة ١٤ ق ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ حكت المخترية المحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جـــدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النرمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبر العمل الذى قام به المطعون عليه إختراعاً وطبق على واقعة الدعوى نص المادة ١٠٥٨ من القانون المدنى، في حين أن المطعون عليه أسس دعواه على القرار الجمهورى رقم١٠٥٣ للذى لسنة ١٩٦٧ ولم يقدم ما يفيد أن أكاديمية البحث العلمي إعتدت بالعمل الذى قام به كإختراع ، وأن الثابت من تقرير الحبير المتندب الذى عول عليه في قضائه أن ما قام به المذكور مجرد تحسن وليس خلقاً من عدم مخضع لأحكام القرار الجمهورى سالف البيان .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تحدد من تلقاء نفسها الأساس القانوني الصحيح للدعوى ، ولا يعد ذلك مها تغيراً لسبها أو موضوعها ، لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الأداء بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية ـ الذي ساقه المطعون عليه سنداً لدعواه ـ والمادة ٤٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي حل محل القرار بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وبإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعددة له أن نطاق تطبيقهما ينحصر فيا يكتشفه العامل أو سندي والقرارات المعددة له أن نطاق واجبات عمله أو كانت لهـــا صله بالشئون العسكرية ، وإذ كان مناط إستحقاق العامل المقابل الحاص المنصوص عليه في العسكرية ، وإذ كان مناط إستحقاق العامل المقابل الحاص المنصوص عليه في الفسكرية ، أو يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراء ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ـ أن يوفق العامل إلى إخراء في ماحرى به قضاء هذه .

المطعون فيه إذ خلص بأسباب سائغة في أصلها الثابت بالأوراق _ إلى أن الابتكار الذي أبتدعه المطعون عليه جاء وليد إجتهاد ذاتي من عامل غير مكلف بالإبتداع و الابتكار والتطوير أجرى به تعديلا في مسار ماكينات الحليج قدمة العهد نجم عنه تحقيق أرباح كبرة ووفرة في الإنتاج والاستغناء عن طائفة من العال الموسمين وترتب عليه نمو الاقتصاد القوى في قطاع هام من قطاعات الصناعة والاقتصاد والمال وهو إبداع لم يسبقه إليه أحد من مهندسي الطاعنه وفنيها نمن تعهد إليم مجممة الإبتكار والتطوير، ثم قضى بإجابته إلى طلباته إلى نص المادة ١٨٨ سالف البيان _ يكون قد النزم بطلباته وصادف صحيح القانون في قضائه، ويكون النعي مهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى انتسبيب والإخلال محقها فى الدفاع إذ أغفل الرد على ما تمسكت به من أن المطعون عليه تقاضى مها بغير تحفظ مبلغ ١٠٥٠ ج مكافآت عن العمل الذى قام به وهو ما يعتبر رضاء ضمنياً منه مبياً لكافة حقوقه قبلها ، وبأن القواعد التى وضمها القرار الجمهورى رقم١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ للمكافآت ليست من النظام العام فيجوز للعامل أن يقبل أقل الفتات الواردة به ، وبأن هناك أربع شركات أخرى إستفادت من ذلك العمل ، وطلبت إعادة المأمورية إلى الحبر المتدب لبيان ما عاد علها منه حتى يمكن حساب ما تلزم به قبله:

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هــذه المحكمة ــ أن محكمة الموضوع لهــا السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقــدم لها من أدلة ، وحسها أن تين الحقيقة التي إقتمت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكني لحمله ، وهي غير ملزمه بأن تقيم الحصوم في محتلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالا على كل حجة أو قول أثاروه مادام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمي المسقط لتلك الأقوال والحجيج ، وغير ملزمة أيضاً بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الحبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكلي الم

لتكوين عقيدتها للفصل فها ، وقضاؤها فها دون إشارة إليه يعتبر قضاء ضمنياً برفضه ، ولما كان ذلك ، وكان البين من الرد على السبب الأول من أسباب هذا الطعن أن محكمة الموضوع فى حدود سلطها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقسدير الأدلة فها وما أطمأنت إليه من تقرير الحبير المنتدب بينت الحقيقة الى إقتنعت ها وأوردت دليلها بعد أن وجدت فى أوراق الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدتها للفصل فها ، وأقامت قضاءها على أسباب سائفة تكى لحمله ، فإنه لا علها إن هى لم تتبع الطاعنة فى مناحى دفاعها ، ومن ثم فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً غير جائز أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحسكم المطعون فيه التناقض ، إذ عول في قضائه على ما ورد بتقرير الحبير المنتدب بشأن ما حققه عمل المطعون عليه من خفض في النفقات قدره بمبلغ ٥٢٠٠٠ ج وأطرح ما ورد مهذا التقرير من أن المبلغ سالف الإشارة يحص شركات أخرى معها وقضى بإلزامها بكل التعويض الذي قدره رغم أنها لا تتحمل إلا مخمسة فقط.

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقسدير عمل أهل الحبرة مروك لمحكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بتقرير الحبر كله ، كما لحسا أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه منه ، لما كان ذلك فإن أخذ الحسكم المطعون فيه ببعض ما جاء بتقرير الحبر وأطرحه البعض الآخر – لا بععله معيباً بالمتناقض، لأن التناقض الذي يعيب الحسكم ويفسده هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – الذي تماحى به الأسباب عيث لا يبتى بعدها ما ممكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً في أسبابه عيث لا يمكن معه أن ينهم على أي أسلس قضى الحكم عا قضى به في منطوقه ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من مهايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس الججكمة وعضوية السخادة المستشارين / ابراهيم ذغو نائب رئيس المحكمة . محصد حسن العفيفى ، معدوح السحيد ولطفى عبد الصرير -

(157)

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٥ القضائية :

(1 ، 7) قوة الأمر القضى • حكم « حجية الحكم» •

(١) المنع من اعادة النزاع في المسألة المتفى فيها • نبرطه • وجدة المسألة في الدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وان تكون مى بذاتها الاساس فيما يدعى به في الدعسوى النائية بين نفس الخصوم •

(۲) القضاء النهائى السابق بطرد المفعون ضدء من منزل التداعى • اكتسابه قوة الأمر المقضى • أثره • منع الخصوم من العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعموى تالية ولو بأدلة قانوئية أو واقمية لم يسبق اثارتها فى الدعوى •

۱ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة طرح النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين وهي تكون كذلك إذا كانت هذه المسألة المقضى فيها نهائياً أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً ، وأن تكون هى بذاتها الأساس فيا يدعى به فى الدعوى الثانية بن نفس الحصوم :

٢ – الحسكم الصادر نهائياً بطرد المطعون ضده من منزل التداعى تأسيساً على أن سبب شغله له كان علاقة العمل بينه وبين الطاعن والتى ثبت للمحكمة إنهاؤها دون أن تعول على ما أثاره المطعون ضده فها من أنه يشغل المنزل المذكور تبعاً لإستشجاره لأرض مملوكه للطاعن ، يكون قد حسم النزاع بين الطرفين في شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى في هذه للسالة عارفين في شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى في هذه المسالة عارفين في شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى في هذه المسالة عارفين في المنافرة على التنافرة على المنافرة المنافرة الله من حاز المنافرة المنافرة

الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحبها الحسكم الصادر فها .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحــكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٩٤ سنة ١٩٨٣ مدنى الفيوم الابتدائية وطلب فيها الحسكم بإعادة وضع يده على المنزل المبين فى الأوراق والحسكم بعدم الاعتداد بمحضر التسليم المؤرخ ٣١/٥/٣١/ بناء على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى وكف منازعةً الطاعن له ، وقال بياناً لهـــا أن الطاعن كان قد حصل ضده على حكم فى الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ المشار إليها بطرده من المنزل المذكور بمقولة إنَّهَاء عمله لدَّيه وقد تأيد هذا الحـــكم إستَثنافيًّا بالإستثناف رقم ٥٣ سنة ١٩٨٢ مستأنف الفيوم رغم ما قدم فيها من أُدلة تثبت قيامه بإعادة بناء المنزل بمناصفة ورغم ما أثبته خبر تلك الدعوى من أنه يستأجر مساحة من أطيان الطاعن والى وزعت عليه من الحراسة يقع بها المنزل المذكور مما يعد بذلك مخصصاً لمنفعتها حسب العرف الزراعي السائد فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بهائياً في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ۱۹۸۰ مدنی جزئی أبشوای وبتاریخ ۱۹۸۶/۲/۲۱ سکمت المحکمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى . إستأنف المطعون ضده هذا الحسكم لدى محكمة إستثناف بنى سويف بالإستثناف رقم ۲۷۷ س ۲۰ ق مدنى «مأمورية الفيوم». وبتاريخ الممارية الفيوم». وبتاريخ الممار// محكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وللمطعون ضده بطلباته . طعن الطاعن فى هسذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جسدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها:

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم ناقض الحكم السابق صدوره في الدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى بينه وبين المطعون ضده والذى قضى نهائياً بطرد الأخير من المنزل محل النزاع ، وإذ كان قضاء الحسكم في تلك المسألة قد حاز بذلك قوة الشيء المحكوم فيه محيث يمتنع على المحكمة إعادة النظر فيها ، فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بتمكينه من المنزل المذكور بناء على ما ساقه من دليل لم يبحثه الحكم السابق ، فإنه يكون قد فصل في الذاع على خلاف حكم سبق أن صدر بين الحصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها يشرط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وهي تكون كذلك إذا كانت هذه المسألة المقضى فيها نها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً . وأن تكون واستقرت حقيقها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً . وأن تكون هي بذاتها الأساس فيا يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الحصوم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحسكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى والذى أصبح نهائياً بالحسكم بتأييده إستثنافياً والصادر بين نفس الحصوم قد قضى بطرد المطعون ضده من منزل التداعى تأسيساً على أن سبب شغله له كان علاقة العمل بينه وبين الطاعن والى ثبت للمحكمة إنهاؤه،

دون أن تعول على ما أثاره المطعون ضده بتقرير الحير في تلك الدعوى من أنه يشغل المنزل المذكور تبعاً لإستنجاره لأرض زراعية مملوكة للطساعن فإنه يكون بذلك قد حسم الزاع بن الطرفين في شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى في هـذه المسألة بما يمنع الحصوم أنفسهم من التنازع فيها بالدعوى الحالية إذ أنه مي حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه بمنع الحصوم فيها بالدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي والدعوى تالية يثر وفيها هذا النزاع ، ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثار بافي الدعوى الأولى أو اثبرت ولم يبحبها الحسكم الصادر فيها . لماكان ما تقدم فإن الحسكم المطعون ضده بتمكينه من المنزل فإنه يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحسكم المشار إليه وناقض ذلك الحسكم المذى سبق صدوره بن الطاعن والمطعون ضده وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بما يتعين معه نقضه دون حاجة إلى محث ضده وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بما يتعين معه نقضه دون حاجة إلى محث المباب الطعن

وحيث إن الموضوع صالح الذصل فيه ، ولما تقسدم فإنه وقد إنتهى الحكم المستأنف صحيحاً إلى قول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فها ، فإن يتعنن تأييده .

جلسة ٧ من مسايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم قائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم زضو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الفيني ، مصدوح السحيد ولطفى عبد العمزيز ٠

(154)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) دعوی « الطلبات العارضة » • دعوی « سبب الدعوی » •

للمدعى تقديم طلبات عادشة تتضمن تغييرا فى سبب الدعوى مع بغاء موضوع الطـــلب الاصل على حالة م ٣/١٢٤ مرافعات •

(٢) استثناف « أثر الأستئناف » · دعوى · دفوع ·

الاثر الكافل للاستئناف مؤداه ما اثاره المستانف عليه المحكم له يطلبانه المسلم محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع ما اعتباره مطروحا على محكمة الاستثناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجة الاستئناف قرعي منه .

(٣) عهل « علاقة الدولة بالعاملين بها » مسئولية ٠ التزام ٠ « مصمدر الإلتزام » ٠

علاقة الدولة بالعاملين بها • ماميتها • التزامهم باداء العمل المنوط مهم بعنابة التسخير الحريص • مصدره القانون • الإخلال بهذا الالتزام اذا ما أضر بالدولة • أثره • مسئوليتهم عن تعويضها • مصدرها القانوني • خضوعها لقواعد التقادم العادى • م ٣٧٤ مدني •

السلام المرافعات المددة ١٤٤ من قانون المرافعات المدعى أن يقسده من الطلبات العارضة ما يتضمن تغييراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله .

۲ - على محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى كان الحكم قد إنهي إلى القضاء له بطلباته كلها وكأن لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه . ٣ ــ علاقة الدولة بالعاملين فيها ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة رابطة قانونية تحكمها القوانين واللواقع المعمول بها فى هذا الشأن وواجباتهم تضبطها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الحريص المتبصر وبدقت وقد رد فى القــانون مع ضوابطها وقد علو منها دون أن يؤثر ذلك فى وجوب الترامهم بها ويعتبر القانون المصدر المباشر لهــا ويترتب على إخلالهم بتلك الإلترامات إذا ما أخذوا بالدولة مسئوليهم عن تعويضها مسئولية مدنية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقسادم العادى المبينة فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٢٠٠٧ سنة ١٩٧٧ مدنى بها الابتدائية بطلب الحسكم بإلزام المطعون ضده أن يدفع إليه مبلغ ١٣٠٥ ج إستناداً إلى أنه أثناء قيامه بالعمل لديه «ملاحظ بلوك السكة الحسديد» تسبب بإهماله وعدم إتباعه التعليات في إصابة آخرين حكم لها على الطاعن بالمبلغ المطالب به في الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية إلى المضرورين فيحق له الرجوع به على المطعون ضده عملا بالمادة ١٧٥ من إلى المضرورين فيحق له الرجوع به على المطعون ضده عملا بالمادة ١٧٥ من القانون المدنى ، دفع المطعون ضده بسقوط الحق المطالب به بالتقادم الثلاثي تطبيقاً للمادة ١٧٧ من ذات القانون فغير الطاعن أساس دعواه إلى مسئولية المطعون ضده عن الإخلال بإليزامات الى يفرضها عليه القسانون لصالحه الم طلبه ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستثناف طنطا بالإستثناف رقم ٢٥٥ سنة ١٣ ق مدنى (مأمورية بنها) ، وبتاريخ ٢٥/١١/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وعرض الطعن على هسذه الدائرة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف واجهت النزاع المطروح على إعتبار أنه دعوى رجوع المتبوع على تابعه بما وفاه نيابة عنه المضرور وحكمت فى الدعوى إستناداً إلى تو افر التقادم الثلاثى الذى دفع به المطعون ضده فى حين أن الطاعن قد غير الأساس القانونى لدعواه فى مذكرته الحتامية أما محكمة أول درجة إلى مسئولية المطعون ضده بسبب إخلاله بإلزاماته قبله وهى مسئولية مصدرها القانون يتقادم الحق عبا مخمس عشرة سنة مما يعد مطروحاً على محكمة الاستثناف وعلها أن تقصر عبها عليه ، وإذ كان الحسكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وفصل فى الدعوى على غير هذا الأساس ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القسانون كا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣/١٢٥ من قانون المرافعات تجيز للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضه ما يتضمن تغيراً فى سبب العصوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على حالة ، وكان على محكمة الاستئناف وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن تفصل فى كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة دون حاجة لإستتناف فرعى منه متى كان الحسكم قد إنهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكأن لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد غير سبب دعواه بأن أسند مسئولية المطعون ضده إلى إخلاله بالإلترامات التى يفرضها عليه القسانون قبله ، ومع ذلك فقد أقام الحسكم المطعون فبه قضاءه

على أساس أحكام الرجوع المنصوص عليها في المادة ١٧٥ من القانون الهدني وطبق أحكام التقادم الثلاثي المبينة في المادة ١٧٧ من ذات القانون وهو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض عن الضرر الناشيء عن العمل غير المشروع، في حين أن علاقة الدولة بالعاملين فيها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن وواجباتهم تضبطها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الحريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القسانون مع ضوابطها وقد المنسوس الحريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القسانون مع ضوابطها وقد المباشر لها ، ويتر تب على إخلالهم بتلك الإلتر امات — إذا ما أضروا بالدولة — مسئوليتهم عن تعويضها مسئولية ممندية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقادم المادى المبينة في المادة ٢٧٤ من القانون المدنى ، لما كان ذلك فإن الحسكم الملعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه .

جلسة ١٠ من مهايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد/الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنعم أحمد بركة ، الدكتور على فاضل حسن نائبى رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق و محمد عبد القادر مممير .

(NEA)

الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ _ ٣) عمل « العاملون بالقطاع المـام : ترقية » « تقـدير كفاية العامل » « سلطة صاحب الممل التنظيمية » •

١ ـ ترقية العاملين بالقطاع العام أبل وظائف الدرجة الاول وما يعلوها في ظل القانون ٤٨ السناف 14٧٨ ، قوامها الاختيار على اساس الكفاية وفقا للمعايير التي تضعها جهة العمل تعليقا لنزار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ .

٢ ـ تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شمستون العاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة • رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح • قياس الاداء بصفة دورية وجوبه ثلاث مرات خملال السنة الواحدة قبل التقرير النهائي • الممادتان ٢٤ ، ٣٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ •

٣ ـ سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان المناسب الذي يصلح
 له والترقية على الدرجات الشاغرة • لا يحدها الا عيب اساءة استعمال السلطة •

1 — يدل النص في المادة الثامنة والفقرة الأولى من المادة ٣٣ والمادة ٣٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العسام والمنطبق على واقعة الدعوى — على أن كل شركة من شركات القطاع العام تضع الهيكل التنظيمي لهسا وكذلك جداول التوصيف وتقييم الوظائف ويستقل على إدارة الشركة بوضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف ويراعى في ذلك المعاير التي يصدر بشأبها قرار من رئيس مجلس الوزراء وأن تكون الرقية إلى وظائف الدرجة الأولى فا فوقها بالإختيار ومهتدى في هذا الصدد بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد في ملفات خدمهم من عناصر الامتياز الدورات التدريبية التي قررتها الشركة القانون من عناصر المفاضلة بين المرشحين ، وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة إلى التدريبية التي قررتها الشركة

لشغل الوظيفة ، ملتزمة فى ذلك بالمعايير التى يقروها رئيس مجلس الوزراء ، تدوالى صدر بشأنها قراره رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ ه

٢ - مفاد نص المادتن ٢٤ ٢٠ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان أن لجنة شئون العاملين - في ظل أحكام هذا القانون - هي الجههة صاحبة الاختصاص في تقسدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قر ارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة انختصة هي عبرد إقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ با أو تعدلها ، ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلات مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير اللهائي لتقدير الكفاية وهو حكم مستحدث قصد منه الشارع أن يكون تقدير الكفاية شاملا لكفاية العامل طوال السنة التي قد عنها التقرير .

٣ - المقرر قانوناً أن من سلطة صاحب العمل تنظيم منشأتها أن تضع معياراً للمفاضلة في الترقية بالإختيار وذلك بتخويل جهة الإدارة عدداً من الدرجات في تقرير الكفاية ضمن عناصر تقديرها عن مدى صلاحية العامل لشغل الوظيفة المراد الترقية عليها ، ولا يسوغ القول بإساءة إستعال السلطة إذا ما أعملت جهة العمل حقها في هسذا الصدد مادام أنها لم تخص المطعون ضده وحده بدد الشروط.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تنحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى إبتداء أمام مجكمة

القضاء الإدارى بطلب الغاء الأمر الإدارى الذي أصدرته الطاعنة -شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ــ بترقية إعتباراً من ١٩٨١/٤/١ للدرجة الأولى بوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات وأحقيته فى الترقية دونه والآثار المالية وقال بياناً لهـما أن الطاعنة قامت بترقية زميل له إلى وظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجة الأولى وأنه يسبقه في الحصول على المؤهل كما أنه تم ترقيته معه للدرجة الثانية إعتباراً من ١٩٧٨/١٢/٦ ومحق له الرَّ قيةً بدلًا منه ، ولذلك أقام الدعوى . ولما توفى شاغل الوظيفة المذَّكورة أقام المطعون ضده الأول دعوى أخرى أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب الغاء الأمر الإدارى المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية وترقيته إلى وظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجة الأولى وذلك إعتباراً من وفاة شاغلها في شهر أغسطس ١٩٨١ والحسكم له بالآثار المالية . قضت محكمة القضاء الإدارى بعدم إختصاصها ولاثياً بنظر الدعوى وبإحالها إلى محكمة جنوب القــــاهرة فقيدت الدعويان أمامها برقمي ١٢٢٣ ، ١٢٢٦ سنة ١٩٨٣ كلى . وبتاريخ ٨٤/٢/٢٨ حكمت المحكمة قبل الفصل في موضوع الدعويين بندب خبر ، وتبعد أن أودع الحبر تقريره حكمت في ١٩٧٨/٥/٢ برفضهما إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحسكم أمام عكمة إستثناف القاهرة وقيد إستثنافه برقم ٩٧١ سنة ١٠٢ ق . وبتــــاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ حكمت المحكة في موضوع الاستثناف بإلغاء الحسكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الأول للرقية للدرجة الأولى بوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات إعتباراً من ١٩٨١/٤/١ وما يترتب على ذلك من آثار مالية . طعنت الطاعنة في هـــــذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقضالحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن القانون رقم 48 لسنة ٧٨ يوجب على كل شركة من شركات القطاع العام وضع هيكل تنظيمى لهــــا ،

وكذلك جداول توصيف وتقيم لوظائفها وشروط شغلها والأجر المقرر لهاء كما أوجب أن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى بالاجتيار ويستهدى في ذلك بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين الشغل هذه الوظائف، وقبد أصدرت الطاعنة ، نفاذاً لهــــــــ القانون ، لانحِهَا الداخلية وجعلت من ضمن المعايير للرقية لوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجـــة الأولى أن يكون شاغلها قد عمل في نفس المحموعة النوعية في الدرجة الثانية ، وأنه في حالة التساوى تكون المفاضلة حسب الأبناط الحاصل علمها ، وإذ كان الزميل المقارن به الذى رقى إلى الوظيفة والدرجة المطالب سهما يشغل وظيفة رئيس قسم (أ) تسويات واستحقاقات بالفئة الثانية وفي ذات الوظيفة النوعية ، في حن أن المطعون ضده الأول كان شاغلا في تاريخ إجراء حركة الترقيات في ١٩٨١/٤/١ – لوظيفة رئيس قسيم (أ) قياس كفاءة وليست له درايه بالوظيفة التي يطالب الترقية علما ، كما أن المقارن به يفوقه في عدد الأبناط وسبق له الحصول على دورات تدريبية تؤهله لشغل الوظيفة والدرجة المطالب سها خلافاً للمطعون ضده الأول وإذ قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بأحقية المطعون ضدة الأول إستناداً إلى أقدميته في الدرجة المالية الثانية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القــــانون .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أن النص فى المسادة الثامنة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ـ والمطبق على واقعة الدعوى ـ على أن «تضع كل شركة هيكلا تنظيمياً لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لحسا عا يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لحسا وذلك فى حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القائون . ويعتمد الهيكل التنظيمي وجسداول التوصيف والتقييم من مجلس الإدارة ... كما يضع مجلس الإدارة القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ ترتيب الوظائف عايتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأتها قرار من رئيس مجلس الوزراء . ووالنص في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ على أن ١٠ ... تكون الترقية إلى

وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ويستهدى فى ذلك بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف و بما ورد في ملفات خدمهم من عناصر الامتياز . والنص في المادة ٣٤ على أن يضع مجلس الإدارة القواعد والإجراءات المتعلقة بالترقية وذلك بما يتفق مع أهمية الوظيفة المطلوب شغلها ومسئوليتها وواجباتها وكفاءة المرشح لشغلها والبي تحدد على ضوء اجتياز الدورات التدريبية التي تتاح له والتقارير المقدمة عنه أو غير ذلك من مقاييس الكفاية . يدل على أن كل شركة من شركات القطاع العام تضع الهيكل التنظيمي لهــــا وكذلك جداول التوصيف وتقييم الوظائف ويستقل مجلس إدارة الشركة بوضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف ويراعى فى ذلك المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وأن تكون الترقية إلى وظائمً الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ولهتدى في هذا الصدد بمسا يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد في ملفات خدمهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بن المرشحن ، وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة إجتياز الدورات التدريبية التي قررتها الشركة لشغل الوظيفة ، ملتزمة فى ذلك بالمعايير للتي يقررها رئيس مجلس الوزرًاء ، والتي صدر بشأنها قراره رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سحله الحسكم المطعون فيه أن الطاعنة أصدرت لائحتها الداخلية وإستهداء بقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر إشترطت للترقية إلى وظيفة مدير إدارة التسويات. والترقيات بالدرجة الأولى الحصول على دورات تدريبية في ذات نوعية هذه الوظيفة ، والثابت أن المطعون ضده الأول لم محصل على هذه الدورات وكان عمله السابق سواء بقسم المقررات الوظيفية حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ أو بقسم قياس الكفاءة بعد هذا التاريخ لا صلة له بالوظيفة التي يطالب بالترقية إلها فى حين أن المقارن به قد جاز بنجاح الدورة التدريبية المطلوبة وأنه كان شاغلا لوظيفة رئيس قسم (أ) تسويات وإستحقاقات بالفئة الثانية وفى ذات الوظيفة النوعية ، كما أنه يسبق المطعون ضده الأول في أبناط تقدير درجة الكفاية ، لما كان ذلك وكان مفاد نص المسادتين ٢٤ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨

سالف البيان أن لجنة شئون العاملين ــ في ظل أحــكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الاختصاص فى تقدير كفاية العاملين الحاضمين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قرار ها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقتر احات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ سها أو تعدلها ، ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبلوضع التقرير الهائى لتقدير الكفاية وهو حكم مستحدث قصد منه الشارع أن يكون تقدير الكفاية شاملا لكفاية العامل طوال السنة التي قدم عنها التقرير ، لما كان ما تقدم وكان المقرر قانوناً أن من سلطة الطباعنة ـــ صاحبة العمل تنظيم منشأتها فلها أن تضع معياراً للمفاضلة فى الترقية بالإختيار وذلك بتحويل جهة الإدارة عدداً من الدرجات فى تقرير الكفاية ضمن عناصر تقديرها عن مدى صلاحية العامل اشغل الوظيفة المراد الرَّرقية علها ، ولا يسوغ القول بإساءة إستعال السلطة إذا ما أعمات جهة العمل حقها في هذا الصدد مادام أنها لم تخص المطعون ضده الأول وحده بهذه الشروط. لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه «... ولأن كان مقتضى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن تكون الرقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ،وأن يستهدى في ذلك بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغلهذهالوظائف وبماوردت بملفات خدمتهم من عناصر الامتياز إلا أن سُلطة رئيس مجلس الإدارة في الإختيار مقيدة بعدم إساءة إستعمال الحق فلا مجوز له إغفال الأقدمية فإذا أغفل ذلك بإختيار من يليه في الأقدمية متى تساوى معه فى المنزات فإن قراره يكون مشوباً بإساءة إستعال الحق... وكان الثابت مما تتضمنه أعمال الحبير أسبقية المستأنف ـــ المطعون ضده الأول للسيد ... ، ، في الدرجة السابقة على قرار ترقيتهما للدرجة الثانيـة في ١٩٧٨/١٢/٦ ومن ثم كان الأسبق في الأقدمية في تلك الدرجة على مقتضي نص المادة ٢/٢١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ممسا مفاده أن الحكم قد أعتد بأقدمية المطعون ضده الأول في الدرجة الثانية وجعلها أساساً للمفاضلة فى الترقية للوظيفة المطالب بها ، ووضع الحسكم بذلك قيدا للترقية للدرجة الأولى لم يأت به القـــانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ، ورتب على ذلك أن الطاعنة قد أساءت إستمال سلطها دون أن يعمل المعاير والصوابط الى إستلزمها القانون والسالف بيام ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يوجب نقضه :

وحيث إن الحسكم صالح الفصل فيه . ولمسا تقدم فإنه يتعين القضاء فى موضوع الاستثناف رقم ٩٧١ سنة ١٠٢ ق القاهرة برفضه وتأبيد الحسكم المستأنف :

جاسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧

بریاسة.السید المستشار / محمد المرسی فتح الله غائب رئیس المحکمة وهضبویة السادة المستشارین / سعید أحمد صفر قائب رئیس المجکمة ، محمد لطفی السید ، أحمد زکی غرابه ، وابراهیم اللهمهری ه

(159)

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) دعوى « انعقاد الخصومة » •

الخصومة • عدم انعقادها الا بين الأحياء • والا كانت معدومة لا أثر لها •

(۲) استئناف ۰ دعوی ۰

الاستثناف • أثره • اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية وفي حدود ما رقع عنه الاستثناف •

(٢) محكمة الموضوع • دعوى •

محكمة الرشوع • علم تليدها في تكبيف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها • وجسوب اسباغ التكييف الصحيح عليها •

(1) ايجاد « عقد الايجاد » · تعويض ·

الزام المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفقه فى التحسينات التى أقامها بعلمه ورضحاء فى العبّن المؤجرة • م ١/٥٩٢ مدنى • مناطه • تحديد عناصر علما التعويض وكيفيته •

 ا ــ من المقرر أن الحصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، ومن ثم فإنها فى مواجهة الحصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب آثراً :
 ٢ ــ الاستثناف يعيد طرح الدعوى برمنها على محكمة الدرجة الثانية ،
 وفى حدود ما رفع عنه الاستثناف :

 سمن المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تكييف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها بل إن هيمنها توجب إن تنزل صحيح حكم القانون عليها. ٤ — النص فى المادة ١/٥٩٢ مدنى على أنه هإذا أوجد المستأجر فى العن المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما تزيد من قيمة العقار النزم المؤجر بأن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفقه فى هذه التحسينات أو ما زاد من قيمة العقار ما لم يكن هناك إتفاق يقضى بغير ذلك يدل على أن المشرع إذ ألزم المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفقه فى التحسينات التي أقامها بعلمه ورضاه فى العن المؤجرة أثناء قيام العلاقة الإيجارية سواء كانت بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات وقد حدد معالم وعناصر هذا التعويض وأبان عن كيفية ووقت تقدير عناصره.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٠٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى السويس على الطاعن بطلب الحسكم بفسخ العقد المؤرخ ١٩٦٠/١/٢٤ وتسايم الأرض على هذا العقد إليهم . وقالوا بياناً لحسا أن مورثهم قد تعاقد بموجه مع الطاعن على محكر الأرض موضحة الحسدود والمعالم به وبصحيفة الدعوى ، ونص فيه على حق المحتكر في إنهائه متى رغب في ذلك شريطة في المحالم المحتكر بذلك قب الموعد المحدد للإنهاء بشهرين ، وأنهم وقد رغبوا في أيهاء العقد قد أخطروا الطاعن بذلك في ١٩٧٧/٩/١ وأقاموا الدعوى بطلباتهم ، وأنهم يذبون عليه بتسليم الأرض محل العقد في ميعاد غايته آخر يسمر سنة ١٩٧٧ ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطعون صدهم هذا الحسكم بالإستثناف رقم ١٧ سنة ٢ ق الإسماعيلية ، وبتاريخ ١٩٧٨/١/١ مقت الحمد المتد إلعناداً من ١٩٧٨/١/١ من المعاملين بتسليم الأرض ونبدب خبر ، ثم قضت في ١٩٨٣/٥/١ بإلوام الطاعن بتسليم الأرض

موضوع العقد المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ إلى المطعون ضدهم بما عليها من مبان ومنشآت مقابل سداد ١١٥٨ جنيه إلى الطاعن ، طعن الطاعن في هـــذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بإنعدام الحصومة بالنسبة للمطعون ضدها ، وبرفض الطعن وإذ عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة، ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومه ولا ترتب أثراً ، وكان الثابت من الحسكم الصادر من محكمة الاستثناف في ١٩٨٧/٤/١٨ أن المطعون ضدها الأولى قد توفيت بتساريخ المحمد من ثم يكون الطعن بالنسبة لحسا معدوماً.

وحيث إن الطعن فيما عدا ما تقدم قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان المقرر بنص المادة ١/٢٣٥ مرافعات أنه لا يجوز قبول طلبات جديدة في الاستثناف وتحكم المحكمة بعدم قبولها وكان المطعون ضدهم قد عدلوا طلباتهم أمام محكمة الاستثناف من طلب الحكم بفسخ عقد التحكر إلى طلب فسخ عقد الإيجار مع إختلاف شروط القضاء بالفسخ في الحالين وهو ما يعتبر معه هذا التعديل طلباً جديداً لا يجوز فم إبداؤه ، وكان الحكم فصل في الدعوى على أساس من هذه الطلبات الجديدة ، وقضى بتمليك المطعون ضدهم للمباني القائمة على الأرض موضوع التداعي ، حالة أن ذلك لا يدخل في طلب التسليم المبدى منهم أمام محكمة أول درجة ، ولا ينزم القضاء به ، فإنه يكون معيباً المبلان وغالفة القانون عما يسترجب نقضه .

وحيث إن النعى مهذا السبب غير سديد ، ذلك أن المقرر أن الاستثناف يعيد طرح الدعوى برمها على محكمة الدرجة الثانية ، وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف وكان من المقرر أيضاً أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تكييف الدعوى عا يسبغه المحصوم عليها بل إن هيمننها توجب أن تنزل صحيح حكم القانون عليها ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المطمون ضدهم وإن طلبوا أمام محكمة أول درجة فسخ عقد الحكر المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ على التداعي وتسليمهم الأرض على هذا العقد ، وكان عدولم ... أمام محكمة الدرجة الثانية إلى فسخ هسذا العقد بإعتباره عقد إبجسار أرض فضاء لا يعد طلباً جديداً يعتبر به موضوع الدعوى ، وإنما هو في حقيقته تعسديل لوصف العقد المطلوب إنهاؤه ، وكان القضاء للمطمون ضدهم بتسليمهم المباني القائمة على الأرض موضوع عقد الإبجار الذي إنهي إلى القضاء بإنهائه لا يعد قضاء بطلب جديد لدخوله في عموم طلب التسليم المطروح على المحكمة ، لأن الفصل في مصر المباني القائمة على تلك الأرض أمر يستلزمه الفصل في طلب التسليم ، فإن الحسكم المطمون فيه يكون قد الذم صحيح القانون ، ويكون النمي عليه السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم قضى بتمليك المبانى القائمة على الأرض للمطعون ضدهم مقابل الترامهم بدفع قيمة المواد وأجرة العمل وقت إقامة تلك المبانى ، حالة أنه يتعن تقسدير المقابل وقت الحسكم لا وقت إقامها إعمالا لأحكام الإثراء بلا سبب والتى من مقتضاها أن الافتقار والإثراء لم يحدث أبهما وقت إنشاء المبنى وإنما وقت نزعه من ملك من أنشأه وتمليكه لمالك الأرض ، ومن ثم يكون الحسكم معيماً عما يستوجب نقضه .

يكن هناك إتفاق يقضى بغير ذلك) يدل على أن المشرع إذا أثر م المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفقه فى العمن المؤجرة المستأجر عما أنفقه فى العمن المؤجرة أثناء قيام العلاقة الإعجارية سواء أكانت بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات فقد حدد معالم وعناصر هذا التعويض وأبان عن كيفية ووقت تقدير عناصره ، وإذا إلىزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل أحكام هذا النص ، فإن التعى عليه بالحطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه يشرط للحكم بالفسخ طبقاً لنص المادة الام القانون للدنى ألا يعرض أحد المتعاقدين بإلىزام عليه ، وقد طلب المطعون ضدهم فسخ العقد موضوع التداعى دون بيان للإلتزام الذى قصر الطاعن في الوفاء به فإن الحكم إذ قضى لهم رغم ذلك بالفمخ دون بيان لما أعتره فيه محلا بالترامه بكون معيباً بالقصور

وحيث إن النحى بهذا السبب مردود ، ذلك أن الثابت فى الأوراق أن المطعون ضدهم عبروا عن طلباتهم بطلب فسخ العقد المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ إلا أن هذا الطلب فى حقيقته طلب بإنهاء العقد طبقاً لما إنفق عليه فيه بين المتعاقدين على حق المؤجر فى إبهائه بإعلانه رغبته فى ذلك فى الميعاد المحدد وإذ واجه الحكم المطعون فيه ذلك وأعمل أحكام الإنهاء المتفق علمها فيه ، وإن عبر عن ذلك ففظاً بعبارة الفسخ خطأ بما لازمه عدم وجوب بيان ما قصر الطاعن فى الوفاء به من التراماته على نحو ما يقتضيه الفسخ بتعبره القانونى ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن على الحسكم المطعون فيه فى هذا الصدد على غير أساس.

وحيث إنه وعما تقسدم يتعنن القضاء برفض الطعن .

جلسة ١٠ من مسايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشاد/ محمد المرسى فتع الله نالب رئيس المجتكمة وغضوية السادة المستشادين/ سعيد أحمد صفر تائب وئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، احمد ذكى غرابة وطه الشريف •

(10+)

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ القضائية :

ايجار « المنشآت الايله لاسقوط » • قانون « تفسيره » •

المنشآت الآيلة للستوط • ماهيتها • اعتبار الإنسجار والنخيل منها • الغانون رنم ١٠٠ لسنة ١٩٥٤ • الفاؤه بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشآت التي يجرى عليها أحكامة • الره •

النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيله للسقوط على أنه «يعتبر آيلا للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان نحشى من سقوطه أو سقوط جزء منه مما يعرض للخطر حياة السكان أو الجبران أو المارة أو المتفعن بالطريق أو أصحاب الارتفاق أو غيرهم ، ويعتبر في حسكم المنشآت في تطبيق أحسكام هذا القانون الأشجار والنخيل، والنص في المادة ٣٠ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الذي الفي في المادة ٤٧ منه القانون ١٩٠٥ لسنة ١٩٦٩ والواردة في الباب الثاني منه في شأن المنشآت الآيله للسقوط على أن «تسرى أحكام هذا الباب على المباني والمنشآت التي مخشى من سقوطها أو سقوط جزء مها، مما يعرض الأرواح والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار إلها إذا كانت تحتساج إلى والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار إلها إذا كانت تحتساج إلى المشرع حين أغفل في القانون الأخير النص على إعتبار النخيل والأشجار في حسكم المنشآت التي يجرى علمها أحكامه قد قصد بذلك إلى مخالفة ما كان في حسكم المنشآت التي يجرى علمها أحكامه قد قصد بذلك إلى مخالفة ما كان الزعين في حسكم المنشآت التي عناها بأحكامه وحدد بعبارات واضحة النوعين في حسكم المنشآت التي عناها بأحكامه وحدد بعبارات واضحة

لا لبس ولا غموض فيها نطاق تطبيق أحكامه بما لا مجال معه لمحاولة البحث عن ﷺ قصده أو بيان الحكم: من هذا الإغفال .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحــكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٥٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى أسيوط على الطاعنين بصفتهما وآخرين بطلب الحسكم بإلغاء القرار رقم ٢٧٦ سنة ١٩٧٤ الصادر من مجلس مدينة أسيوط وإعتباره كأن لم يكن ، والزام الطاعنين وآخرين بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ خسمائة جنيه ، وقال بياناً لهـــا أن الطاعن الثانى بصفته أصدر ذلك القـــرار متضمناً إزالة النخيل القـــائم في المكان موضح الحـــدود والمعالم بصحيفة الدعوى على سند من أن به ميلا شديداً نخشى معه سقوطه ، وأنه لما كان هذا القرار صادراً من جهة غير محتصة بإصداره ، ودون أن يكون له سند من القانون فضلا عن أنه قصد بإصداره الإضرار به والكيد له ، ومن ثم فقـــد أقام الدعوى بطلبائه ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ قضت المحكمة بعدم إختصاصها ولاثيًّا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، إستأنف المطعون ضده هذا الحسكم بالإستثناف رقم ٢٦٥ سنة ٥٠ ق أسبوط ، وقد قضت الأخيرة بالفساد فى الحكم المستأنف وبإختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة أسيوط الابتدائية لنظرها،قضت الأخبرة بإلغاء القرار المطعون فيه وبندب خبر لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحسكم ، وبعد أن قدم الحبر تقريره ، حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف الطاعنان هذا الحـــكم بالإستثناف رقم ٢٩ سنة ٥٢ ق أسيوط ، وإستأنفه

كذلك المطعون ضده بالإستثناف وقم ١٠٥ سنة ٥٦ ق أسيوط ، وبعسد أن أمرت المحكمة بضم الاستثنافين ، حكمت فيها بتساريخ ١٩٨٣/١١/٢٩ بتأييد الحسكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحسكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعنان على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تفسير القانرن وتأويله ، وفي بيان ذلك يقو لان إن الحكم ألم قام قضاء بتأييد الحسكم المستأنف الذي قضى بإلغاء قرار إزالة النخيل الصادر من الطاعن الثانى بصفته على أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ لا تسرى أحكامه على الأشجار والنخيل خلافاً لما كان عليه الحال في ظل سريان أحكام القانون الم 1٩٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي كان ينص في مادته الأولى على إعتبارهما في حكم المنشآت في تطبيق أحكامه ، حالة أن المفهوم اللفظي لتلك الكلمة تتسع ليشمل الأشجار والنخيل وإن إغفال المشرع النص على ذلك صراحة في القانون الأخير لم يكن إلا لأن مفهوم إلحاق هذين النوعن بالمنشآت قد أضحى مستقراً بما يكون إعادة النص عليها مجرد تحصيل الحساصل وذكر لفهوم ، وليس إخراجاً لهذه النوعية من نطاق ما يعنيه المشرع من كلمة المنشآت الواردة في القانون ٢٥ لسنة ١٩٩٩ ومن ثم يكون الحسكم قد أخطأ في تفسير القانون عا يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٠٥ سنة ١٩٥٤ فى شأن المنشآت الآيله السقوط على أنه و يعتبر آيلا المسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان مخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه بما يعرض المخطر حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المنتفعين بالطريق أو أصحاب الارتفاق أو غيرهم ، ويعتبر فى حسكم المنشآت فى تطبيق أحكام هذا القانون الأشجار والنخيل ، والنص فى المادة ٣٠ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٦٩ – الذى الغى فى المادة ٤٧

منه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٥٤ والواردة في الباب الثانى منه في شأن المنشآت التي الآيلة للسقوط علىأن « تسرى أحكام هذا الباب على المبانى والمنشآت التي خشى من سقوطها أو سقوط جزء مها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار إليها إذا كانت تحتاج إلى ترميم أو صيانة لتأمن سلامها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة » يدل على أن المشرع حين أغفل في القانون الأخير النص على إعتبار النخيل والأشجار في حسكم المنشآت التي بحرى عليها أحكامه قد قصد بذلك إلى محالفة ماكان قائماً من قبل في كل أحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٥٤ من إعتبار هذين النوعين في حكم المنشآت التي عناها بأحكامه ، وحدد بعبارات واضحة لا لبس ولا نحوض فيها نطاق تطبيق أحكامه بما لا مجال معه إلى محاولة البحث عن قصده أو بيان الحكمة من هذا الإغفال ، وإذ الترم الحسكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النجى عليه جذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه ولمـــا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من ميايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية الساوة المستمايين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمسد عبد القادر ممير و عبد العال السمان •

(101)

اطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين : تسوية : الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع » ^

أحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون ٥١ لسنة ١٩٧٩ ، قصر سريانها على المهنين يوطائف الصبية والاشراقات ومساعدى المستاح ، الفقرة د من المادة ٢١ من القسانون ١١ لسنة ١٩٧٥ - مجال تطبيقها ، العاملون المعينون لاوان مرة فى مجموعة الوطائف المهنية أو الفنية باللفات المحددة بها أو ما يعادل حقد الفنات ،

مفاد نص الفقرتين ج ، د من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٠ بشأن تصحيح أوضاع العاملين باللولة والقطاع العام ، والمادة الأولى من القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١٥ لسنة ١٩٧٩ أن المشرع حق شأن كيفية حساب المدد الكلية للعاملين المعينين بالوظائف المهنية أو الفنيه قد خص المعينين مهم بوظائف الصبية والإشراقات ومساعدي الصناع بالأحكام المنصوص عليا في القانونين وقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ١٥ لسنة ١٩٧٩ ما لازمه أن فئة هؤلاء العاملين تكون عناى عن تطبيق الحسكم الوارد بالفقرة (د) من المسادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، ويكون حكمها قاصراً على من عداهم من العاملين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئات المحددة بها أو ما يعادل هسنه الفئات هـ

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن_ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى وقم ٥٢ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى بني سويف على الشركة الطاعنة طالباً الحكم بأحقيته في الترقية للفئة السادسة إعتباراً من ١٩٧٧/٨/٨ وللفئة الخامسة إعتباراً من ١٩٧٧/٨/٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لدعواه أنه بتـــاريخ ١٩٦٤/١١/١٨ التَّحق بالعمل لدى الطاعنة بوظيفة بالفثة التاسعة ، وإذ يستحق الترقية إلى الفئتين المشار إلهما بالتطبيق لأحكام الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٦ لسُّنة ١٩٧٥ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفه البيان . ندبت المحكمة خُبراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الحبير تقريره عدل المطعون ضده طلباته إلى طلب الحسكم بأحقيته للفئة السادسة إعتباراً من ١٩٧٧/٨/١٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٩ قضت المحكمة للمطعون ضده بطلباته المعدلة . إستأنفت الطاعنة هذا الحسكم أمام محكمة إستثناف بنى سويف وقيد الاستثناف برقم ٨٣ لسنة ١٨ ق ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها التزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالشق الأول من كل من السبين الأول والثانى على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أجرى خصم سبع سنوات من مدة الخدمة الكلية للمطعون ضده ورثب على ذلك أحقيته للفئة السادسة إستناداً إلى نص المادة ٢١ فقرة (د) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، في حين أن ما نص عليه مهذه الفقرة لا يسرى إلا على العاملين المعينين بوظائف الصبية والإشراقات ومساعداى الصناع المنصوص عليهم في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والفقرة (ج) من المادة ٢١ المشار إلها ، وقد ثبت بالأوراق أن المطعون ضده لم يكن معيناً بأى من هذه الوظائف .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نصت على أن «تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية مع مراعاة القواعد الآتية : (أ) (بّ) (ج) إعتبار الصبي أو الإشراق أو مساعد الصانع الذي اجتاز الامتحان الفني بنجاح شاغلا للفئة (١٦٢ ـ ٣٦٠) أو ما يعادلها إعتباراً من اليوم التالى لإنقضاء سبع سنوات من تارخ دخوله الحدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفنة أو ما يعادلها فى تاريخ سابق . (د) خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فيها إلى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عن من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية فى الفئة (١٦٢ – ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ ــ ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ ــ ٧٨٠) أو ما يعادلها . » وكان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نص في مادته الأولى على أنه ﴿في تطبيق الجِدُولِ الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملن المدنبين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والإشراقات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلىن للفئة التاسعة (١٦٢ – ٣٦٠) إعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أسما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفثة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون. شاغلين للفئة المذكورة إعتباراً من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين فى إحدى ثلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقـــل

السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة و بصدور القانون رقم ١ هلسنة ١٩٧٩ أورد فى الفقرة الأولى من مادته الأولى ذات النص الوارد فى المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ثم نص فى الفقرة الثانية على أن ووتحسب المدة الكلية للعامل إعتباراً من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثالثة عشر أجما أقرب ، فإن مفاد ما تقدم فى مجموعه أن المشرع – فى شأن كيفية حساب الملد الكلية للعاملين المعينين بالوظائف المهنية أو الفنية – قد خص المعينين مهم بوظائف الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع بالأحكام المنصوص علها فى القانونين رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ١٥ لسنة ١٩٧٩ ، عما لازمه أن فئة هؤلاء العاملين تكون عماى عن تطبيق الحسكم الوارد بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، ويكون حكمها قاصراً على من عداهم من العاملين الذين عينوا لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئات من العاملين الذين عينوا لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئات على سند من أنه عن لأول مرة لدى الطاعة فى وظيفة فنية بالفئة التاسعة ، بأن أعمل فى حق المطعون ضده نص الفاعة فن وظيفة فنية بالفئة التاسعة ، فإن النعى عليه بالحطأ فى تطبيق القانون يكون على غر أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالشق الثانى من كل من السبين الأول والثانى وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والتناقض والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الحسكم عول فى حساب مدة الحدمة الكلية للمطعون ضده على مدة قدرها ثمان سنوات قضيت بالقطاع الحاص ، فى حين أن هذه المدة لا تعد من المدد التى أوجبت المادة ١٨ من الماد التى أوجبت المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إحتسابها ضمن المدة الكلية ، كما أن الحكم عابه التناقض إذ قضى بأحقية المذكور للفئة السادسة رغم سبق تقريره بعسدم أحقيته لها ، فضلا عما شابه من قصور فى التسبيب لإلتفاته عن الرد على أوجه دفاعها ، وما قدمته من مستندات أمام الحير .

وحيث إن هذا النهى مردود ، ذلك أنه لما كان الحسكم المطعون فيه

قد خلا مما يفيد إحتسابه ضمن المدة الكلية للمطعون ضده المدة التي قضاها بالقطاع الخاص ، أو سبق تقريره في أسبابه بعدم أحقية المذكور للفئة السادسة إعتباراً من ١٩/٧/٨/١٢ فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الحصوص لا يكون قد صادف عملا في قضاه الحكم ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تبين أوجه الدفاع التي تحسكت بها أمام محكمة الموضوع ، أو ماهية المستندات التي قدمها للخبر ودلالة كل منها ، حتى يمكن الوقوف على موضع العوار الذي تعزوه إلى الحسكم وأثره في قضائه ، فإن النمي عليه بالقصور في التسبيب يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من منايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد كبال سالم نائب وليس المحكمة وعضوية الساوة المستشارين / مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حسن عل حسني ، عبد الحميد سليمان ، ومحمد يكر غال •

(101)

الطبن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ القضائية :

(۱ ـ ۳) نقض • حكم •

۱ ـ تقض الحكم والاحالة ، التزام المحكمة المحال اليها بالمسألة الغانونية التى فصل فيها المحكم النقص المحكمة النقص المحكمة النقص • ما ٣٦٩ مرافعات • المصود بالمسألة الغانونية • ما طرح على محكمة النقص وأدلت برايها فيه فاكتسب حجية الامر المقص • امتناع ميحكمة الإحالة عند اعادة نظر المصوى عن المساس بهلم الحجية • لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع المحوى •

٢ ــ تقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان أوجه القصور ١٠ لا يتضمن حسما
 ٨سالة قانونية تلتزم محكمة الإحالة باتباعها ٠

٣ ـ وجوب شمول الحكم على خلاصة موجزه لدفاع الخصوم ودفوعهم ٠ م ١٧٨ مرافعات ٠

(٤) حكم ٠ نقض ٠ استئناف ٠

تقض الحكم الاستثنائي لا يمتد الى الحكم الابتدائى ولو كان الحكم المتقوض قد قفى بتأييد - أثر ذلك - لمحكمة الاحالة ان تيبيل فى بيان الوقائع ودفاع الخصسوم ودفوعهم الى أسباب الحكم الابتدائى -

(٥) حكم « التناقض » •

التناقض الذي يعيب الحكم .. ماهيته ٠

(٦) اثبات « شهادة الشهود » • محكمة الموضوع •

الشهادة السماعية · جوازما حيث تجوز الشهادة الاصلية خضوعها لتقدير محكمسة المرضمسوع •

(٧) محكمة الموضوع • حكم •

محكمة الموضوع لها السلطة النامة في بحث الدلائل والمسستندات المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطعين اليه ومنها شهادة الشهود - شرطه - عدم الخسروج بالتوال الشاهد عدا قد يؤدي اليه مدلولها - 1 - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه ويتحم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حسكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها » إلا أنه لما كان المقصود بالمسألة القانونية في هسلما المحال – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأبها فيها عن قصد وبصر ف كتسب حكمها قوة الشيء المحكمة الإحالة عند إعادة نظر المسائل التي تكون قد بتت فيها عيث ممتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس مهذه الحجية أما ماعدا ذلك نتعود الحصومة ويعود الحصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، ولحكمة الإحالة مهذه الشابة أن تبي حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حرة من جميع عناصرها .

٢ ــ نقض الحكم لقصور في التسبيب ــ أيّاً كان وجه هذا القصور ــ لا يعدو أن يكون تعييباً للحكم المنقوض لإخلاله بقاعدة عامة فرضها المادة١٧٦ من قانون المرافعات التي أوجبٰت أن « تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت علمها وإلاكانت باطله ، بما لا يتصور معه أن يكونَ الحكم الناقض قد حسم مسألة قانونية بالمعنى المشار إليه آنفاً حتى ولو تطرق لبيان أوجه القصور في الحكم المنقوض ، ، لما كان ذلك وكان الحسكم النــاقض قد عاب على الحكم المنقوض قصوراً في التسبيب لإغفاله الرد على دفاع الطاعن المتمثل في تركُ المطعون ضده شقة النزاع وإستقلاله دونه بالإنتفاع بها ، ولالتفاته عن المستندات التي قدمها الطاعن تأييداً لدفاعه رغم ما لها من دلائل ، ولعسدم كفاية ما أورده بشأن صدور إيصالاتسداد الأجْرة باسم طرفى النزاع رداً على دفاع الطاعن ، فضلا عن أنه لم يبن المصدر الذي إستقى منه عدم إنقطاع صاد المطعون ضده بشقة التداعى ، وكان هذا الذى أورده الحكم الناقض لا يتضمن فصلا في مسألة قانونية اكتسبت قوة الأمر المقضى محيث تحول بن محكمة الإحالة وبين معاودة النظر في دفاع الطاعن ومستنداته ، أو تحول بينها وبين الرد على هذا الدفاع بما يكنى لحمله مع تبيان مصدرها فى ذلك من الأوراق ، أو تحول بينها وبين دحض دلالة مستندات الطاعن بدلالة أقوى منها ، بل

لا تحول بيها وبن أن تبى حكمها على فهم جديد تحصله حرة من جميع عناصر الدعوى ، وهي فى ذلك لا يقيدها إلا الترامها بتسبيب حكمها حضوعاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات ، فإن النمى بعدم إتباع قضاء النقض السابق صدوره فى الدعوى يكون على غير أساس .

٣ - أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات شمول الحكم على بيانات معنيه من بينها خلاصة موجزه لدفوع الخصوم ودفساعهم الجوهرى ، الحكم بإعتباره ورقة شكلية من أوراق المرافعات بجب أن يكون مشتملا بذاته على جميع أسبابه .

٤ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم الاستثنافى أن عيل فى بيان الوقائع ودفاع الحصوم ودفوعهم إلى الحسكم الابتدائى الذى إشتمل على بيان ما إستند إليه الحصوم من دفوع وأوجه دفاع ونقض الحكم الاستثنافى لا ممتد إلى الحسكم الابتدائى الذى يظل قائماً ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأييده.

 هـ التناقض الذي يعيب الحسكم هو ما تماحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً محيث لا يبنى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ولا يمكن معه فهم الأساس الذي أقام عليه قضاءه .

٧ - لقاضى الموضوع السلطة التامة في عث الدلائل و المستدات المقدمة في موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه مها وفي إستخلاص ما يرى أنه واقمة الدعوى دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض منى كان إستخلاصه سائفاً ، كما أن له أيضاً تقدير الشهادة والأخذ عا يطمئن إليه وجدانه مها طالما لم يخرج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى إليه مدلولها .

المحكمية

ي بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق– تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٣٩٢٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتداثية بطلب الحكم بتمكينه من الانتفاع بشقة النزاع وإستعالها على قدم المساواة مع الطاعن والتي إستأجراها سوياً بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٨/٦/١١ لإستعالهامكاتب للمحاسبةثم كونا فها شركة بينهما لمارسة ذات النشاط وإضطرا "وفى إثر صدور قوانين التأميم إلى تجميد نشاطها والتحقكل مسمما بعمل بالقطاع العام وإستمر إنتفاعهما أبشُّف إلتداعي كإستراحة ، وأنه تغيب عن البلاد في إعاره لعدة سنوات ، وبعد عودته منعه الطاعن من الانتفاع بعين الحلف فأقام دعواه . احالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى إلى التحقيق ، وبعد تنفيذه ، قضت للمطعون ضده بطلباته . إستأنف الطاعن بالإستثناف ٢٠٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتــــاريخ ١٩٨١/١٢/٧ حكمت المحكمة برفض وتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في ذلك الحسكم بطريق النقض في الطعن ٢٣٥٨ لَسنة ٥١ ق ، وبتاريخ ١٩/٥/١٩٨ نقضتُ المحكمة الحـــكم وأعادتُ القضية إلى محكمة إستثناف القاهرة التي حكمت في١٩٨٥/١/٢٣ بتمكن المطعون آ ضده من الانتفاع بشقة النزاع وإستعالها على قدم المساواة مع الطاعن كمستأجر لها محق النصف لكل منهما . طعن الطاعن في هـــذا الحكم بطريق النقض في الطعن الماثل ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحسكم وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جــــدير بالنظر ،' و بالجلسة المحددة التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه عدم النزامه حكم المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات التى توجب على محكمة الإحالة إتباع قضاء النقض في المسألة القانونية التي قررها في القضية بما لازمه أن تمتثل محكمة الإحالة لمضمون الحكم الناقض ومعناه ، بحيث إذا . كان قضاء النقض في المسألة القانونية مبذيًا على تقــــدير معنن للوقائع تعن على محكمة الإحالة ألا تخرج عن هذا التقدير لأن إهدارها له يتضمن إهدار للمسألة القانونية التي قررتها محكمة النقض بالبناء عليه . ولماكان الحكم الناقض وبعد أن استعرض فى تفصيل أوجه دفاع الطاعن ومستنداته التى قدمها للتدليل على ترك المطعون ضده شقة النزاع قد أورد عدوناته «أن الطاعن يكون قد عزز دفاعه بالمستندات التي لها دلالتها » ومهذا يكون الحسكم الناقض قد قرر أن ما تمسك به الطاعن من أدلة له إعتبار في إثبات ترك المطعون ضده عن النزاع، وإذ أغفل الحسكم المطعون فيه الإشارة إلى هذه المستندات والتفتّ عن دلالتها فإنه يكون قد خالف قضاء النقض الذي عاب على الحسكم المنقوض كذلك اغفاله الرد على دفاع الطاعن الجوهرى المتمثل في إستقلاله بالإنتفاع بشقة الحلف بعد إنهاء الشركة التي إفترض الحسكم الابتدائي قيامها بين طرفي النزاع بإلتحاق المطعون ضده بعمل بالقطاع العام منذ ١٩٦١/١١/١٤ وقيام الطاعن بسداد أجرتها من ماله الخاص ، ورغم ذلك فإن الحسكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع رغم وصف الحــٰكم الناقض له بأنهٰ جوهرى ، واكتنى بالقول بأن سداد الطاعن للأجرة من ماله الحاص لا يفيد إنهاء المطعون ضده للإبجار أو تنازله عنه لشريكه فيه إستناداً إلى ما أورده بمسدوناته من أنه «لازال المستأجران يسددان الأجرة للشركة المؤجرة ولازالت إيصالات السداد تصدر باسمبها معاً» وهو ما يعد مخالفة صريحة لقضاء الحسكم الناقض الذي قطع بأسبابه «أنه لا يكني رداً على هذا الدفاع » ما أورده الحكم المنقوض« من أنَّ عقد الإبجار لازال قائماً تسدد الأجرة فيه بإسم عاقديه » هذا إلى أن الحسكم الناقض عاب على الحسكم المنقوض قصوراً في التسبيب لعدم بيان المصدر الذي إستقى منه ما أورده عدوناتهمن أن «صلة المطعون ضده لم تنقطع بشقة النزاع ولم يأت من التصرفات ما يكشف عن تركه لهـــا ، ورغم ذلك يعود الحسكم المطعون فيه إلى ترديد ذات العبارات دون أن يوضح مصدره فها قرره .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه ولئن كانت الفقرة الثانية من ِ المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ُ قد نصت في عجزها على أنه «يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أنَّ نتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فها »إلا أنه لما كان المقصود بالمسألة القانونية في هذا المحال ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأمها فها عنقصد وبصر فاكتسب قوة الشيء المحكوم وبصر فى حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بتت فها محيث بمتنع على محكمة الإحسالة عند إعادة نظر الدعوى المساس مهذه الحجية ، أما ما عدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحسكم المنقوض ، ولمحكمة الإحالة لهذه المثابة أن تببى حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حره من جميع عناصرها ، وكان نقض الحكم لقصور فى التسبيب أياً كان وجه هذا القصور ــ لا يعدو أن يكون تعيباً للحـٰكم المنقوض لإخلاله بقاعدة عامة فرضتها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي أوجبتأن « تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلاكانت باطلة » ، بما لا يتصور معه أن يكون الحسكم الناقض قد حسم مسألة قانونية بالمعنى المشار إليه آنفاً حى ولو تطرق لبيان أوجه القصور فى الحسكم المنقوض ، لماكان ذلك وكان الحكم الناقض قدعاب على الحكم المنقوض قصوراً فى التسبيب لإغفاله الرد على دفاع ﴿ الطاعن المتمثل في ترك المطعون ضده شقة النزاع وإستقلاله دونه بالإنتفاع بها ، ولإلتفاته عن المستندات التي قدمها الطاعن تأييداً لدفاعه رغم ما لها من . دلاله ، ولعدم كفاية ما أورده بشأن صدور إيصالات سداد الأجرة بإسم طرفى النزاع رداً على دفاع الطاعن فضلا عن أنه لم يبن المصدر الذي إستقى منه عدم إنقطاع صلة المطعون ضده بشقة التداعي وكان هذا الذي أورده الحسكم الناقض لا يتضمن فصلا في مسألة قانونية اكتسبت قوة الأمر المقضى عيث تحول بن محكمة الإحالة وبن معاودة النظر في دفاع الطاعن ومستنداته ، أو تحول بينها وبن الرد على هذا الدفاع بما يكني لحمله مع تبيان مصدرها فى ذلك من الأوراق ، أو تحول بينها وبين دحض دلالة مستندات الطاعن

بدلالة أقرى منها ، بل لا تحول بينها وبين أن تبني حكمها على فهم جديدًا . تحصله حرة من جميع عناصر الذعوى ، وهيّ في ذلك لا يفيدها إلا النزامها . بتسبيب حكمها خضوعاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات ، فإن النمي بعدم إتباع قضاء النقض السابق صدوره في الدعوى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى البطلان ، وفى بيانه يقول أن الحكم المطعون فيه خلا من خلاصة موجزة لدفوع الحصوم ودفاعهم الجوهرى بالمحالفة للم يقضى به المادة ١٧٨ من قانون المرافعات مكتفياً بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى وهى إحالة غير جائزة بعد أن الغى بنقض الحسكم الاستثنافي المؤيد له .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت شمول الحكم على بيانات معينة من بينها خلاصة موجزة لدفوع الحصوم ودفاعهم الجوهرى ، وكان الحسكم بإعتباره ورقة شكلية من أوراق المرافعات بجب أن يكون مشتملا بذاته على جميع أسبابه ، إلا أن المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه لا يعيب الحسكم الاستثنافي أن يحيل في بيان الوقائم ودفاع الحصوم ودفوعهم إلى الحكم الابتدائي الذي يشتمل على بيان ما إستند إليه الحصوم من دفوع وأوجه دفاع ، ولماكان المقرر أيضاً – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن نقض الحكم الاستثنافي لا يمتد إلى الحسكم المتقرض قد لا يمتد إلى الحسكم المتقرض قد لا يمتد إلى الحسكم الابتدائي قد خلا من خلاصة موجزة لدفوع الحصوم ودفاعهم الجوهرى ومن ثم فلا يعيب الحكم المطمون موجزة لدفوع الحصوم ودفاعهم الجوهرى ومن ثم فلا يعيب الحكم المطمون

وحيث إن حاصل النمى بالموجه الأول من السبب الثالث والشق الأول من الربعه الأول من السبب الحامس إهدار دفاع جوهرى وقصور في التسبيب وعالمة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحسكم المطعون فيه أورد عدوناته أنه هم تكن شركة الحاصر هي السبب في الإيجار ومن ثم

فصفة المستأجر لا تدور وجودآ وعدماً مع الشركة التي تكونت بعد الإبجـار بعدة سنوات، دون أن يوضح سبب لعتبــاره الشركة شركة محاصة ، وعدد السنىن التي مرت بين إبرام عقد الإبجار وبين قيامها ، ودون أن يبين المصدر الذي إعتمد عليه في القول بأسبقية عقد الإنجار على عقد الشركة وبأنَّها لم تكن السبب في الإبجار ، هذا إلى أن ذلك التقدير من جانب الحكم قد أهدر دفاعه الذى ضمنه مذكرته الاخبرة أمـام محكمة الإحالة وحاصله أنه والمطعون ضده كونا شركة فيما بيهما ، وأنهما كشريكين إستأجرا شقة النزاع لمباشرة نشاطهما المشترك ، وخالف الثابت بمستنداته التي نقطع بصدق دفاعه مهدراً دلالتها ، إذ يكشف دفتر الحساب المشترك ــ المقدم منه والمؤشر عليه من قبل مصلحة الضرائب في ١٩٥٧/٧/٣١ عن مباشرتهما العمل سوياً في مقر سابق على إستئجارهما عين التداعى فى سنة ١٩٥٨ ، ويدلل إقفاله فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ بسبب إنهاءً صحائفه على إستمرار هذا النشاط المشرك بينهما ، كما أن ما أثبت بعقد الشركة المكتوب والمحرر بينهما فى ١٩٦٠/١/١ يؤكد هذا الأمر ، ومما مفاده أن الشركة التي قامت بن الطرفين ــ وعلى عكس ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ـ كانت هي السبُّ في الإنجار ، ويكون من المنطقي أن يؤدى إنهاء الشركة التي ترك المطعون ضده العنن التي إستؤجرت لكي تباشر فها الشركة نشاطها .

وحيث إن النعى فى شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن ذهب مذهب الطاعن وخلع على الشركة وصف شركة محاصة – وهو ما جاء بمذكراته العديدة المقسدمة لحكمة الدرجة الأولى وبصحيفة إستئنافه إلا أن هذا الوصف – وأياً ما كان وجه الرأى فيه – غير منتج فى النزاع الذى لا يغير وجه النظر فيه تحديد نوع الشركة هذا إلى أن الحسكم المطعون فيه وقد أورد بأسبابه الواقعية التي سطرها والتي أحال فيها إلى أسباب الحكم الابتدائى إلى أن عقد الإيجار قد حرر فى ١٩٥٨/٦/١١ وأن عقد الشركة قد أبر م فى ١٩٥٨/٦/١٠ ومن ثم يكون قد أفصح عن المصدر الذى إعتمد حملية فيا قروه من أن عقد الإيجار سابق على عقد الشركة ، ولا يعيبه أن لم

حدد الفترة الزمنية بينهما حصراً واقتصر على ذكرها في عبارة مجملة بسنوات عديده، والنعي في شقه الناني في غير محله، ذلك أن دفاع الطاعن الذي سطره مذكرته الحتامية المقدمة لمحكمة الإحالة لجاسة ١٥/١/٣٣ والتي وإنكان قد عمر في صدرها عن الرابطة بينه وبن المطعون ضده بلفظ الشركة، وبلفظ المشاركة إلا أنه تمسك في الصفحات الأخبرة منها بعدم وجود شركة بينهمـا حتى بعــد تحرير عقدها المؤرخ ١٩٦٠/١/١ وإنما هي مجرد مشاركة ، وما جاء بالمذكرة حول قیام شرکة بینهماکان مجرد رد من جانبه علیما قد بثار بافتر اض وجودها وهذا الذي إستمسك به الطاعن في مذكرته الختامية أمام محكمة الإحالة بجـد ما يسانده في الفترة السابقة على تحرير عقد الشركة والذي أثبت في القهيد الذي صدر به ذلك العقد أنه «قامت بينهما منذ فترة قصيرة شاركه في إستقلال نشاطهما» . ، وإذ كانت المشاركة لا تنبي إستقلال كل منهما عن الآخر ، وكان هذا الاستقلال قد بدا جلياً في عقد إبجار شقة النزاع التي أوجرت لها باسمهما وليس بصفتهما شريكين ولإستعالهما «مكاتب» وليس مكتباً ، وكان هذا العقد قد حرر في ١٩٠٨/٦/١١ أي في تاريخ سابق على إبرام عقد الشركة بينهما في ١٩٦٠/١/١ ، فإن ما ذهب إليـــه الحـــكِم المطعون فيه بأن الشركة الى تكونت بعد الإبجار لم تكن هي السبب فيه ورتب على ذلك أن صفة المستأجر – المطعون صده لا تدور وجوداً وعدما مع الشركة ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق أو أهدر دفاع الطاعن أو شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالوجهين الثانى والثالث من السبب الثالث وبالشق الثانى من الوجه الأول من السبب الحامس وبالسبب السادس عالفة الثابت بالأوراق وإهدار دفاع جوهرى وقصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن ما أورده الحسكم المطعون فيه عمدوناته وقد خلت الأوراق عا يؤكد إنصراف نية المطعون ضده إلى إحداث الرك على المبيى القانونى الصحيح ... عالف الثابت بالأوراق وسدر دلالة المستندات المقدمة منه والى تؤكد إنصراف إدادة المطعون ضده إلى ترك عن الزاع وهى واقعة مادية تثبت بكافة الطرق . والى تعشل فى قيام المطعون ضده بإخطار وهى واقعة مادية تثبت بكافة الطرق . والى تعشل فى قيام المطعون ضده بإخطار

مصلحة الضرائب في ١٩٦٢/٨/٢ بإلتحاقه بعمل بالقطاع العام وتركه العمل ممهنة المحاسبة وتغير محل إقامته ، وفى إقفال دفير الحساب المشترك للشركة على آخم- قيود سنة ١٩٦١ وإعتداد مصلحة الضرائب بذلك ، وفي توقف العمل بالحساب المشترك لها بالبنك ، وفى قيام المطعون ضده قبل قفل هذا الحساب بسحب مبلغ ألف وخسمائة جنيه تمثل نصيبه بعـــد تصفية الشركة ، وفى إستمرار الطاعن منفردا عباشرة النشاط بشقة الحلف بإفتتاحه دفتر يومية إشتراكات هيئة التأمينات الاجهاعية عنالعاملين بالمكتب ، وتوقيع مصلحة الضرائب إستيفاء لمستحقاتها قبلهما حجزأ عليه بشقة النزاع وحجزأ على المطعون ضده بمحل إقامته بالإسكندرية ، وفى قيامه دون المطعون ضده بسداد رِ الأَجْرَةُ مَنْدُ سَنَّةَ ١٩٦١ ، وكان ما أورده الحسكم المطعون فيه بمدوناته من أن وعلاقة المطعون ضده بالشقة المستأجرة لازالت قائمة يتردد علمها منجزاً عملا خاصاً ، لا يكفي رداً عِلى دفاعه المؤيد عستنداته ، لأنه ايس من المقبول بعد أن توقف المطعون ضده عن مباشرة نشاطه فى شقة النزاع أن يتردد علمها منجزًا عملا خاصاً وأنه وإن صح تردده فلا يكون ذلك إلا من قبيل الضيافة وليس كشريك في الانتفاع ، كما لا يدحض دلالة هذه المستندات ما أورده الحسكم المطعون فيه بأسبابه من أنه ﴿إِذَا كَانَ المَطْعُونَ صَدَّهُ قَدْ تُوظُفُ بِالقَطَاعُ العام فإن الطاعن بدوره قد توظف بالقطاع العام «لأن الطاعن أذن له إلى جانب عمله بالقطاع العام بمباشرة مهنة المحاسبة التي مارسها فعلا بشقة النزاع مخلاف المطعون ضده الذي توقف عن مزاولها كما جاء بإقرار وكيله بالشكوى م ٦٤٨٠ لسنة ١٩٧٨ إدارى عابدين هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه ﴿ في مواجهة ما تقـــدم من معاملات مالية وإنعقاد شركة والحلاف حول تجديدها أو إنقضائها – فإن المحكمة – لتطمئن تماماً إلى أن مُوضُوع سداد الأجرة من جانب الطاعن – لا يفيد إنهاء – المطعون ضده – الإبجار فلازال المستأجران يسددان الأجرة الشركة المؤجرة ولازالت إصالات السُّدَاد تصدُّرُ بإسمهما معاَّكما في التعاقد الأصلي وسداد نصف الإنجار عن

الشريك فيه تشمله هذه الحسابات، فضلا عن أنه نحالف الثابت بالمستندات التي تقطع بإنفراده بسداد الأجرة من ماله الحاص منذ سنة ١٩٦١ ، وفضلا عن أن الحسكم لم يبن المصدر الذي اعتمد عليه سواء في إثبات وجود تماملات مالية بن الطرفين وأن هذه المعاملات تشمل سداد الأجرة ، أو في نعي إنهاء المطعون ضده لملاقة الإبجار أو تنازله عنه لشريكه فيه بما يعجز محكة النقض عن مراقبة تسبيب الحكم ، فإنه ينطوى على فساد في الاستدلال لأن صدور إيصالات سداد الأجرة بإسم الطرفين تبعاً لما هو ثابت بعقد الإبجار لا تني إنفراد الطاعن بسدادها منذ عام ١٩٦١.

وحيث إن هذا النعي غبر سديد ، ذلك أنه وقد إنتهت المحكمة في الرد على سبب النعى السابق إلى صحة ۖ إستخلاص الحكم المطعون فيه بأن عقد الإبجار الذي حرر في ١٩٥٨/٦/١١ بخرج عن نطاق عقد الشركة الذي أبرم بين طرفي التداعي في ١٩٦٠/١/١ ، وكان الطاعن قد تمسك صراحة ممذكرته الختامية أمام محكمة الإحالة بأن شقة النزاع لم تكن من عناصر الشركة بل كانت مقراً تباشر فيه الشركة نشاطها ، وأن حق الانتفاع بعسن النزاع لم يذكر كحصه لأحد الطرفين في الشركة ، فإن المستندات المقدمة من الطاعن للتدليل على إنتهاء الشركة سواء لعدم مباشرة المطعون ضده نشاطآ فمها وبتوقفه عن مزاولة مهنة المحاسبة ، أو لإنفراد الطاعن بمباشرة هذا النشاط بشقة الحلف – أياً كان وجه الرأى فها – تكون غير منتجة في إثبات واقعة ترك المطعون ضده شقة النزاع وإنهائه عقد الإبجار أو تنازله عنها لشريكه الطاعن ، لئن كان ما تقسدم إلا أن الثابت في الأوراق أن ثمة شركة قامت بن الطرفين أبرم عقدها في ١٩٦٠/١/١ واتخذ من عنن النزاع مقراً لها ، وأنه كنتيجة لازمة لقيام هذه الشركة نشأت بين الطرفين معاملات مالية فتح لها حساب مشرك في البنك ولم يقفل إلا في سنة ١٩٦٣ وهو تاريخ لاحق لإنفراد الطاعن بسداد الأجرة من حسابه المستقل ، وأنه وبغض النظر عن إنتهاء الشركة كما ىذهب الطاعن أو مجرد تجميد نشاطهاكها يذهب المطعون ضده ، فإن الطباعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلا يثبتبه صدق مدعاه ويرد به دفاع خصمه على أن المعاملات التى نشأت بيهما بقيام الشركة والتى كانت أجرة شقة النزاع تسدد مها قد صفيت وأن المطعون ضده قد قبض مستحقاته فيها أو أن المبسلغ الذى قام بسحبه من الحساب المشرك فى فدراير ١٩٦٧ بمثل كامل نصيبه بعد تصفية الشركة ، وهو ما يستعصى معه القول بقعود المطمون ضده عن سداد حصته فى أجرة شقة النزاع المطاعن الذى قام بسدادها المشركة المؤجرة ، وإستنباط قرينة من هذا القعود على تركه العين أو تنازله عها لشريكه فيها، لما كان ما تقسدم فإن ما ذهب إليه الحسكم المطعون فيه من أن الأوراق القانونى الصحيح ... وأنه فى مواجهة ما تقدم من معاملات مالية وإنعقاد شركة والحلاف حول تجديدها أو إنقضائها . فإن المحكمة لتطمئن تماماً إلى أن شركة والحلاف حول تجديدها أو إنقضائها . فإن المحكمة لتطمئن تماماً إلى أن الإعجاز ...» يكون سائفاً وكافياً لإقامة قضائه ، ولا ينطوى على مخالفة الثابت بالأوراق أو فساد فى الاستدلال أو إهدار لدفاع جوهرى أو قصور فى بالأوراق أو فساد فى الاستدلال أو إهدار لدفاع جوهرى أو قصور فى التسبيب ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الرابع التناقض وعدم وضوح الأساس القانونى للحكم ، وفى بيانه يقول الطاعن أن الحسكم المطعون فيه أورد عدوناته أنه ولاتثريب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعن فعلا مادام قائماً بإلتراماته تجاه المؤجر، وهو ما يعنى أن الحسكم بنى على أساس معن هو أن المطعون ضده لم يكن ينتفع بشقة النزاع ولكنه لا يعد تاركاً لهسا لأنه كان يقوم بإلتراماته قبل المؤجر وأهمها دفع الإيجار ، إلا أنه عند تطبيق هذا المبدأ إستند الحكم إلى أدلة إستخلص مها أن المطعون ضده كان ينتفع بالعين وأنه ليس الحكم إلى أدلة إستخلص مها أن المطعون ضده كان ينتفع بالعين وأنه ليس المهم سداد الإيجار وأورد فى هذا الحصوص قوله وأن الحكمة لتطمئن تماماً إلى أن موضوع سداد الإيجار لا يفيد إنهاء العقد ... ، ومهذا لم يعد واضحاً ما إذا

الوقت الذي حرص فيه الحسكم على عدم الربط بين عقد إيجار شقة النزاع وبين الشركة التي قامت بين طرفيه مقرراً أن الحصومة بين طرفين كل منهما مستأجراً أصلى ولم تكن شركة المحاصة هي السبب في الإيجار ومن ثم فصفة المستأجر لا تدور وجوداً وعدماً مع الشركة التي تكونت بعد الإيجسار بسنوات عديده و فإن الحسكم يعود ويربط بين بقاء المطعون ضده كمستأجر وبين بقاء الشركة بينه وبين الطاعن إذ يذكر رداً على دلالة سداد الأجرة من حساب الطاعن وحده أن موضوع سداد الإيجار تشمله هذه الحسابات وأي حسابات الشركة ، وأنه بهذا لا يتضح ما إذا كان الحكم قد اعتد بقيام شركة بين الطرفين وإستمرارها وسداد الأجرة من حساباتها ، أو أن إيجار الشقة لا صلة له بوجود شركة بين الطرفين ، إذ في الحالة الأولى كان يتعين على الحكم أن يبين سنده في بقاء الشركة وأن يوضح حساباتها الدالة على سداد الأجرة ، وفي الحالة الألا الله القول بأن المحود ضده كان يدفع نصف الأجرة بعيداً عن الشركة .

وحيث إن هذا النمى في غر محله ، ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ ما تهاحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضا عيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحسكم عليه أو لا يمكن معه فهم الاساس الذى أقام الحسكم عليه قضاؤه ، ولمساكان المبدأ القانونى الذى أورده الحكم المطعون فيه للتفرة بن إنعقاد الإيجار وبن الانتفاع بالمعن المؤجرة كأثر للعقد ، ولإيضاح التباين بن عدم إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة إنهن علم إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة المنتفاع المبدأ الذى تعرض فيه لواقعة إنتفاع المطعون ضده بالدين المؤجرة وإنهى فيه إلى أنه لازال يردد علمها منجزاً عملا خاصاً . ولواقعة الترك التي خلص فها إلى أن الأوراق قد خلت مما يؤكد إنصراف قصد المطعون ضده إلى إحداث الترك ، هذا إلى أن الأعار لم ما إنهى إليه الحسكم من أن الشركة التي تمكونت بعد إبرام عقد الإيجار لم تكون عنه المياجر لا تدور وجوداً وعدما مع الشركة لا يتعارض مع ما ذهب إليه الحكم من أن قيام وجوداً وعدما مع الشركة لا يتعارض مع ما ذهب إليه الحكم من أن قيام

شركة بين الطرفين - في تاريخ لاحق لعقد الإيجار - أدى إلى وجود معاملات ماليه بينهما ، وما رتبه على ذلك من أن سداد الطاعن للأجر من حسابه الحاص لا يعنى إنهاء المطعون ضده للإيجار أو تنازله عنه لشريكه الطاعن بإعتبار أن حساب الشركة تشمل سداد حصة المطعون ضده في الأجرة ، وبالتالى فإن النعى بالتناقض يكون على غير أساس . ولماكان الحسكم المطعون فيه لم يقطع في أمر إنقضاء الشركة أو تجميد نشاطها، ولم يين قضاءه على قيام المطعون ضده بدفع حصته في الأجرة بعيداً عن الشركة ، ومن ثم فإن النعى عليه لعدم تبيان سنده فيا لم يقم عليه قضاءه يكون بدوره على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى من السبب الحامس القصور في التسبيب وفي بيانه يقول الطاعن أن الحسكم المطعون فيه إستند في قضائه إلى أقوال شاهدى المطعون ضده وإستخلص مها أن علاقته بشقة التداعى لازالت قائمة يتردد عليها منجزاً عملا خاصاً رغم أن شهادتهما ساعية ولا تعد شهادة بالمعنى القانوني الصحيح ورغم تناقض أقوال أولهما بين ما قرره من زيارته للمطعون ضده بشقة التداعى في سنة ١٩٧٨ وبين علمه أن المطعون ضده لم يعد يردد عليها منذ ١٩٧٨ ، وإذكان لا يعرف على أى أقوال إعتمدت المحكمة في تكوين عقيدتها بما يؤدى إلى إختلال الأساس الذي أقامت عليه قضاءها ، هذا إلى أن الحسكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى شهوده الذين أدلو بأقوالهم في الشكوى الإدارى رغم صلهم بالزاع ، مما يعبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النمى فى شقه الأول غبر سديد ، ذلك أن الشهادة الساعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وتخضع مثلها لتقدير قاضى الموضوع ، والنعى فى شقه الثانى غبر صحيح إذ ليس ثمة تناقض فى أقوال الشاهد الأول للمطعون ضده ذلك أن زيارته له بشقة النزاع فى غضون ١٩٧٨ لا تتمارض مع إمتناع هذا الأخير عن الردد علمها فى تاريخ لاحق من ذات العام بعد حصول الحلف بينه وبين الطاعن، علمها فى شقه الثالث غر مقبول ذلك أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى

كث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي إستخلاص ما يرى أنه واقعة الدعوى دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض مني كان إستخلاصه سائغاً كما أن لقاضي الموضوع تقدير الشهادة والأخذ بما يطمئن إليه وجدانه منها طالما لم نحرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها ، لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وبعد أن إستعرض أقوال شهود الطرفين ، قد إنهي في حدود سلطته الموضوعية إلى الأخذ بأقوال شاهدى المطعون ضده وترجيحها وكان لم نحرج فيدا لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره بغية الوصول إلى نتيجة مغآيرة و هو مالا نجوز إثارته أمام محكمة النقض ، والنعي في شقه الأخبر غبر صحيح، ذلك أن الحسكم المطعون فيه لم يغفل الإشارة إلى أقوال شهود الطاعن التي انتظمها الشكوى الإدارى ، إذ أحال في شأن المستندات والمذكرات إلى ما أورده الحكم الابتدائي الذي أشار إلى الشكوي ٦٤٨٥ لسنة ١٩٧٨ إداري عابدين التي تضمنت تلك الأقوال ، ولا على الحسكم المطعون فيه إن لم يتناولهذه الأقوال بأسباب مستقلة ، إذ لا الزام عليه فى أن يتتبع الحصوم فى مناحى دفاعهم ومختلف حججهم والرد على كل منها إستقلالا وحسبه أن يقم قضاءه على ما يكني على لحمله.

وحيث إنه لما تقسيدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من مهايو سنة ١٩٨٧

تبرياسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحسكمة وعضوية السمادة المستشارين/ سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد الطفى السيد ، أحمد زكى غرابة وطمه الشريف ،

(104)

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ القضائية :

رسوم ۰ حکم ۰ شهر عقاری ۰

التكم الصادر في النظام من أمر تقدير الرسوم التكبيلية عبل المصرر المشهر • عمم قابليته للطمن متى قصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم • قصله في منازعات آخرى • خضوعه للتراعد العامة في الطمن •

تنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه وفي الأحوال الى إستحق فها رسوم تكيلة يصدر أمن المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم وبحوز لذوى الشأن فى غير حالة تقدير القيمة معرفة أهل الحبرة المنصوص عليا فى المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير ... ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطمن، والمستفاد من هذا النص – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحسكم الصادر فى التظلم من أمر تقسدير الرسوم التكيلية لا يكون غير قابل للطمن إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم ، فإذا فصل الحكم فيا يثور من منازعات أخرى فإنه مخضع من حيث قابلته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن مكتب الشهر العقارى بالإسكندرية أصدر أمراً بتقدير مبلغ ١٦٣٤ جنهاً قيمة رسوم تكيلية مستحقة على المطعون ضدهما عن المحرر المشهر برقم ١٦٣٣ سنة ١٩٧٤. تظلم الأخيران من هذا الأمر بتقرير فى قلم الكتاب قيد برقم ٢٧٩٧ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الإسكندرية ، وإستند إلى أنه سبق المكتب المذكور أن أصدر أمراً بتقسدير رسوم تجيلية مستحقة عليها عن ذات المحرر المشهر مقدارها ١٩٧٠، ٢٥٤ جنهاً . حكت المحكمة بإلغاء أمر التقدير المنظلم منه . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستثناف رقم ٥٨ سنة ٣٦ قضائية الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤ قضت المحكمة بعدم جواز الاستثناف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فها نقض الحسكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بسبب الطعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحسكم أقام قضاء بعدم جواز الاستثناف على أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ تقضى بعدم قابلية الحسكم الصادر في التظلم من أمر تقسدير الرسوم التكميلية للطعن فيه . حال أن هذه المادة يقتصر سريانها على الأحكام الصادرة في المنازعات التي تقوم على أساس آخر فإن الطعن في الأحكام الصادرة فيا مخصع للقواعد العامة في قانون المرافعات. فإن الطعن في الأحكام الصادرة فيا مخصع للقواعد العامة في قانون المرافعات. وإذ أسس الحسكم المستأنف قضاءه على أنه لا بجوز للشهر العقارى إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية مادام أنه سبق له إصدار أمر بتقدير ها فإن هذا الحكم لا يسرى عليه نص المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر.

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الشهر والتوثيق تنص على أنه فى الأحوال التي تستحق فها رسوم تكميلية يصدر أمن المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم وبجوز لذُّوى الشأن في غبر حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الحبرة المنصوص علمها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكَّائن بدائرتها المكتبُ الذي أصدر الأمر ويكونَ حَكَمُهَا غر قابل للطعن ، وكان المستفاد من هذا النص ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المخكمة ــ أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غبر قابل للطعن إلا إذا فصل فى منازعة فى تقــــدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيها يثور من منازعات أخرى فإنه نخضع من حيث قابلية الطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك وكانت منازعة المطعون ضدهما أمام محكمة الدرجة الأولى تقوم على أن مكتب الشهر العقارى سبق له إصدار أمر بتقدير رسوم تكميلية مستحقة علمها عن ذات المحرر المشهر الصادر بشأنه أمر التقدير المتظلم منه ، وكان الحكم الابتـــدائى قد قضى بإلغاء هذا الأمر تأسيساً على أنه لأ بجوز لمكتب الشهرالعقارى. إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية مادام قد سبَّق له إصدار أمر بتقدير هذه الرسوم التكميلية ، وكان النزاع الذي فصل فيه هذا الحكم لا يدور حول مقدار الرسوم وإنما يدور حول أحقية مكتب الشهر العقاري أو عدم أحقيته في إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية عن شهر محرر واحد ، فإن الحسكم الصادر في هذه المنازعة لا يكون قد فصل في منازعة في تقـــدير الرسوم ومن ثم يخضع للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات من حيث جواز الطعن فيه . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن ذلك الحكم لا بجوز إستثنافه طبقاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذُّكُو لأنه قضى في تظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية وحجب نفسه عن نظر موضوع الاستثناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القـــانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مسايو سنة ١٩٨٧

(105)

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ القضائية :

٢ - ٢) عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خامة » مساواة ٠

١ - الالتزام بالعمل بأحكام الفصلين الثالت والرابع من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول
 ١٨٠٥ - ١٩٧٥ - ق ٢٣ لسنة ٨١ م ٢١ بند حد من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ - حساب مدد المخدمة طبقا لاحكامها حتى التاريخ المشار اليه •

٢ - عدم جواز الاستناد الى قاعدة المساواة للخروج على ما يقرره المشرع بنص صريم ٠

۱ - مفاد الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المذنيين بالدولة والقطاع العسام، والمادة ۲۱ من ذات القانون ، والمواد الثانية والسادسة والثامنة من القانون ۳۳ لسنة ۱۹۷۸ أوجب العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القسانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۸ أوجب العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القسانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ الخاصين بالترقيات وحساب مدد الحدمة ، وكذا الجداول الملحقة به حتى ۳۱ من ديسمبر ۱۹۷۷ ، وإذ وردت المادة ۲۱ بند (هم) ضمن المواد التى إنتظمها الفصل الرابع من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ ، فإنه يتعين حساب مدد الحدمة طبقاً لأحسكامها حتى التاريخ المحدد بالقسانون رقم ۳۳ لسنة ۱۹۷۸ .

٢ - لا وجه للتحدى تمبدأ المساواة بين العاملين للخروج على الأصل
 الذي أورده المشرع بنص صريح .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٧٩ لم السبعة الطمن المستخدرية على الأسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالباً الحكم بأحقيته للفئة السابعة والزامها أن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنها مع ما يستجد ، وقال بياناً لدعواه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها بوظيفة فنية إعتباراً من ١٩٥٨/٧١ ، وإذ قامت بترقيته للفئة الشامنة في "حين أنه يستحق الفئة السابعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفة البيان ندبت المحكمة خبراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨١/٥٣١ بأحقية الطاعن للفئة السابعة إعتباراً من ١٩٧١/٨/١ والزمت المطعون ضدها أن تؤدى اليه مبلغ ٢٠٠٥، ٣٠ جنهاً . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحسكم أمام عكمة إستثناف الإسكندرية ، وقبد الاستثناف برقم ٤٩٨ لسنة ٣٧ ق ، وعبد الطعن على الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدهت النيابة العامة مذكرة أبدت طعن الطاعن في هذا الحكم المواطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت فيا الرأى برفض الطعن ، و مرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها الزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ الذى أضاف البند (ه) إلى المسادة ٢١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ قد أوجب حساب مدد الحدمة الكلية حى

مد العمل بالقانون رقم 11 لسنة 19۷٥ دون أن ينظم كيفية حساب المدد الكلية العمل بالقانون رقم 11 لسنة 19۷٥ دون أن ينظم كيفية حساب المدد الكلية وبالتالى كان يتعين حساب مدة خدمته ختى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، يضاف إلى ذلك أن المطعون ضدها إذ احتسبت المدد الكلية لزملائه حتى ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ، فقد كان لزاماً على عكمة الاستثناف وإعمالا لقاعدة المساواة بين العاملين أن تقضى بندب خبير لحساب مدة خدمته حتى هذا التاريخ ، مما يعيب الحكم علاوة على الحطأ في تطبيق القسانون بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن «يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ . وتنص المساده ٢١ منه على أنه «تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية (أ) (ب) (ج) (د) ،وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون المشار إليه تنص علىأن يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ... النص الآتى : يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ » وتنص المادة السادسة منه على أن «يضاف بند (ه) إلى المادة ٢١ من قانون … رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصه الآتى : هـــ حساب مدة الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لأى سبب من الأسباب من غر حاملي المؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة قبل نشر هذاالقانون ، من الوظائف المهنية أو الفنية إلى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الحاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع

أو الحامس حسب الأحوال إعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين مهذه الوظائف وبالفئة والأقدمية التي يصل إلمها بالتطبيق للجدول الثالث، ومع ذلك بجوز تطبيق الجدول الأصلح للعامل من الجداول المشار إلها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة» وتنص المادة الثامنة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ »فإن مفاد ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أوجب العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رأتم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بالترقيات وحساب مدد الخدمة ، وكذا الجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، وإذ وردت المادة ٢١ بند (ﻫ) ضمن المواد التي إنتظمها الفصل الرابع من القانون رقم11 لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعن حساب مدد الحدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المحدد بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، ولا وجه فى هذا الصدد للتحدى عَبدأ المساواة بـن العاملين للخروج على هذا الأصل الذي أورده المشرع بنص صريح ، لماكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر بَّأن أقام قضـاءه برفض دعوي الطاعن على أن الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا ينطبق على أكثر من نصف مـدة خدمته الكلية حتى ٢٧/١٢/٣١ بالتطبيق لحكم المادة ٢١ بند (ه) من القانون المشار إليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيقُ القانون أو شابه القصور في التسبيب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الأول والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم ذهب إلى أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قد إشرط لتطبيق الجدول الشالث من الجداول المسحقة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ إنقضاء مدة سنتين على تعيين العامل بالوظائف الفنية ، في حين أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ جاء قاصراً على تخفيض المدد الواردة بالجدول الثالث ولم ينص فيه على هذا الشرط ، يضاف إلى ذلك أنه كان يتعين على محكة الاستثناف أن تقضى بندب خبير يضافة مدة خدمته تزيد على ثلاث سنوات قضاها بالوظائف الفنية إلى ما سبق

إحتمايه مها والتي تجساوز في مجموعها نصف المسدة الكلية المحسوبة حتى المعانون معه الحسكم معيناً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب.

وحيث إن النمى بوجهيه غر مقبول ذلك أنه لمساكان البن من مدونات الحكم المطعون فيه خلوها مما يفيد أنه عول فى قضائه على أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فإن النمى عليه بالحطأ فى تطبيق هذا القانون يكون وارداً على غر على ، ولماكان الطاعن لم يتمسك أمام محكة الاستئناف بشغله للوظائف الفنية لمدة نزيد عما احتسب مها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ ولم يطلب ندب خبر الإضافها فإن ما يغره فى هذا الحصوص يكون قاعاً على أمور واقعية لم يسبق عرضها على عكمة الموضوع فلا يقبل التحدى بها الأول مرة أمام محكة النقض .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من مسايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المسشار/ محمد محمود راسم نائب وئيس المحكمة وعضاوية السادة المستشارين/ محمد رافت خفاجى نائب وئيس المحكمة ، محمد فؤاد شرباش ، عبد البر حسين سالم وم<u>ج</u>مد محمد ط**يفه** •

(100)

الطعن رقم ١٢٥١ سنة ٥٠ القضائية :

ايجاد « ايجار الاماكن » « التأجير من الباطن » • « التأجير الفروش » •

التأجير من الباطن مفروشا للطلبة دون اذن المالك · م ٠٠/ ب ق ١٩٧٠ . مناطه · أن يكونوا في مرحلة يجهملون فيها الاغتراب عن أسرهم · علة ذلك ·

النص فى المادة ٤٠/ج من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر ، يدل على أن المشرع إنما إستهدف مواجهة أزمة الإسكان التي تصادف قطاعـ أكبر أ من الطلاب ، وهم هؤلاء الذين يضطرون إلى ترك البلاد التي يقيمون فها مع أسرهم إلى أخرى تقع بها المعاهد العامية التي يتم الحاقهم بها ، فيسعون إلى البحث عن مساكن لهُم في هذه البلاد ، وغالباً مالا يوفقوا ، فأتاح لهم المشرع بموجب هذا النص ، وتحقيقاً للمصلحة العامة الإستنجار من الباطن دون إذن يصدر للمستأجر الأصلي بذلك من المسالك ، مما لازمه أن يكون هؤلاء الطلاب في مرحلة محتملون فها الاغتراب عن أسرهم والقيام على أمور أنفسهم دون حاجة إلى إشراف أو معاونة من ذومهم ، ولا محاج في ذلك بأن النص قد أطلق في صياغته لفظ «الطلاب» إنما إستهدفكل من التحق بمعهد دراسي أياكان سنه أو المرحلة الدراسية المؤهل لها ، لمحافة ذلك للحكمه من التشريع ، ووروده إستثناء من القواعد العامة في قوانين إبجار الأماكن التي تحظر على المستأجر – دون إذن صريح من المالك ــ تأجير المكان المؤجر له من الباطن ، مما يتعن أخذه قدره وعدم التوسع فى تفسيره حتى لا يتخذ سبيلا لمخالفة الحظر المشار إليه في غبر موضعه .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكِلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على المطعون ضدهما الدعوى رقم وملار الأوراق - في أن الطاعنات أقمن على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٩٧١ سنة ١٩٧٧ كلى شال القاهرة بطلب الحسكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وبعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/١٠/١ وتسليمها لهن ، وذلك على سند من أن المطعون ضده الأول إستأجر مهن الشقة محل الذراع لإستعالها سكناً خاصاً له إلا أنه قام بتأجرها من باطنه مفروشة للمطعون ضده الثاني دون إذن مهن ، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإخلاء الشقة محل الذراع وتسليمها للطاعنات . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستثناف رقم ٤٤٣٣ منه وبرفض الدعوى . طعنت الطاعنات في هذا الحسكم بطريق المتقض ، وقدمت النبابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحسكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها الذراء النبابة رأما.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك يقلن أن الحسكم أسس قضاءه برفض دعواهن على سند من نص المادة ٤٠٠ / ج من القانو ن رقم ٤١ سنة ١٩٧٧ التى تجبز للمستأجر أن يؤجر من باطنه المكان المؤجز له الطلاب الذين يدرسون فى غير المدن التى تقيم فها أسرهم ، إعتباراً بأن المطعون ضده الثانى إنما إستأجر الشقة محل الناع لسكى أبنتيم الملتين الحقهما بإحدى مدارس القاهرة بعيداً عن محل إقامته عمدينة الفيوم ، بيما إحدى هاتين الإبنين ملحقة عرحلة الحضائه والثانية

بالروضه ، وهما لا تعتران من الطلبة الذين عناهم النص المشار إليه والذى إستهدف فى الأصل حل مشكلة إسكان طلاب الجامعات والمعاهد .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٤٠ من القانون . رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه «لا بجوز للمستأجر في غير المصايف والمشاتى المحدده وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشاً أو حالياً إلا في الحالات الآتية ... (ج) إذا أجر المكان المؤجر له كله أو جزءاً منه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم» ، يدل على أن المشرع إنما إسهدف مواجهة أزمة الإسكان التي تصادف قطاعاً كبيراً من الطلاب ، وهم هؤلاء الذين يضطرون إلى ترك البلاد التي يقيمون فيها مع أسرهم إلى أخرى تقع بها المعاهد العلمية التي يتم الحاقهم بها ، فيسعون إلى البحث عن مساكن له في هذه البلاد ، وغالباً مالاً يوفقوا ، فأتاح لهم المشرع بموجب هذا النص ، وتحقيقاً للمصلحة العامة ــ الاستنجار من الباطن دون إذن يصدر للمستأجر الأصلى بذلك من المالك ، مما لازمه أن يكون هؤلاء الطلاب في مرحلة محتملون فيها الاغتراب عن أسرهم والقيام على أمور أنفسهم دون حاجة إلى أشراف أو معاونة من ذوبهم ، ولا يحاج في ذلك بأن النص وقد أطلق في صياهمه فقط «الطلاب» إنما إستهدف كل من التحق بمعهد دراسي أياً كان سنه أو المرحلة الدراسية المؤهل لهـــا ، لمحافاة ذلك للمحكمة من التشريع ، ووروده إستثناء من القواعد العامة في قوانين إبجار الأماكن إلى تحظر على المستأجرـــدون أذن صريح من المالك ــ تأجير المؤجر له من الباطن ، مما يتعين أخذه بقدره وعدم التوسع فى تفسيره حتى لا يتخذ سبيلا لمحالفة الحظر المشار إليه فى غير موضعه . لماكان ذلك ، وكان الدين من الأوراق أن أحدى ابنتي المطعون ضده الثانى مقيدة بإحدى مدارس الحضانه ، والثانية بالروضة في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ بِمَا لا يتصور معه إمكانية إقامتها بعيداً عن أحضان أسرتهما ، فإنهما لا تعتبران من الطلاب الذين عناهم المشرع بالنص المشار إليه ، ولا يعد الحاقهما بإحدى مدارس القاهرة مسوغاً لأعمال حكم النص المشار إليسه .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى بإعتبار أن تأجير المطعون ضده الأول (المستأجر الأصلى) الشقة محل النزاع من باطنه للمطعون ضده الثانى دون إذن كتانى صريح إنما هو إستمال لحقه المنصوص عليه فى المادة ٤٠/ج من القانون سالف الذكر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق

القـــانون بما يوجب نقضه . وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقـــدم ، وكان لا خلاف بن طرفى الحصومة فى أن المطعون ضده الأول قد أجر الشقة المؤجرة له إلى المطعون ضده الثانى بالعقد المؤرخ ١٩٧٧/١١/٧٢ دون إذنى كتابي صريح

المطعون صده التاقى بالعقد المؤرخ ١٩٧٧/١١/٢٢ دون إدنى حتافي صريح من الطاعنات ، فإن قضاء محكمة أول درجة بإخلاء العن محل النزاع لهذا السبب يكون في محله للأسباب التي بني علمها مما يتعن معه رفض الاستئناف وتأييد الحسكم المستأنف:

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٧

برياسة السنيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد أحمد صفر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابة وطمه الشريف •

(101)

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقض « الأحكام غير الجائز الطعن فيها » •

عدم جواز الطعن عبل استقلال في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحسكم المختامي المنهي لها • الاستثناء • م ٣١٢ مراقعات •

(۲) عقسد ، هبسه ،

الهية التى يشترط فيها المسايل • عدم اعتبارها من التبرعات المحفة الواجب توتينها يعقد رسمى • اشتمال العقد على التزامات متبادلة بين طرفيه • اعتباره عقدا غير مسمي لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ولو وردت الفاط التناثل والهية والرجوع •

١- النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه الا نجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سر الدعوى ولا تنهى بها الحصومة إلا بعد صدور المحكم المهي للخصومة كلها ، وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية واستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى، يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سر الحصومة قبل الحكم المتابى المهيى لها ، وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع مي كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبه في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بن عنلف الحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى ومايترتب عليه من زيادة نفقات التقاضي .

٢ ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ أن الهبات التي يشترط فها المقابل

لا تعتبر من التبرعات المحضة التي بجب أن توثق بعقد رسمى ، فإذا كان العقد مشتملا على الترامات متبادات بين طرفيه ، فإنه لا يكون عقد تبرع ، كما أنه لا يعد بيعاً ولا معاوضة ، وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ، وذلك على الرغم مما قد يكون وارد فيمه من ألفاظ التبازل والهبة والتبرع ، لأن كل هذه الألفاظ إنما سبقت لبيان الباعث على التصرف ولا تؤثر على كيان العقد ه

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده عن نفسه وبصفته أقام الدعوى رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى كل دمهور على الطاعن بصفته وآخرين بطلب الحكم بإخلاء العقار مبن الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمه إليم ، والزام الطاعن بصفته بأن يؤدى إليم مقابل إنتفاعه به بواقع مائة جنيه شهرياً إعتباراً من رغبة منه وباقى ورثة المرحوم في إحياء ذكراه ، فقد عرض على المعاعن في غضون سنة ١٩٦٦ التبرع بالعقار المشار إليه على أن مخصص الطاعن في غضون سنة ١٩٦٦ التبرع بالعقار المشار إليه على أن مخصص الطاعن إقراراً بذلك أثبت فيه تنازله عن نفسه وبصفته وكيلا عن باقي الورثة من عقرا الزاع وأوضح فيه الغرض من التنازل ، كما أثبت به إحتفاظه ببعض من أجزاء هذا العقار ، واتحذ الطاعن منه مقراً لغرفة العمليات العسكرية خلال حرب ١٩٦٧ ، ثم وضع الاتحاد الاشتراكي اليد عليه حتى شهاية سنة ١٩٧٣ حيث سلمه ثانية إلى الطاعن الذي قام بتخصيص الطابق الأقول منه مقراً القصر الثقافة ، ولماكان

التصرف الصادر منه عن عقار النراع إلى الطاعن بصفته هبة لم تفرغ فى الشكل الرسمى الواجب قانوناً ، كما أن الموهوب له لم يستخدم العقار فى أحد الأغراض الى وهب من أجنها ، وكان التصرف المشار إليه بإعتباره من عقود الترعات لا يسرى فى حق باقى الورثة لعسدم صدور توكيل خاص مهم بذلك إلى الطاعن فى إجراء هذا التصرف ، ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستثناف رقم ٩٧ و لسنة ٣٣ قى الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٧٨ حكمت المحكمة بإلفاء الحكم المستأنف فها تضمنه من رفض طلب رد المنزل المين الحسدود والمعالم بالورقة المؤرخة ١٩٦٧/٥/٧٨ والزمت الطاعن بصفته برد ذلك المنزل المدن خير للمطعون ضده خالياً مما يشغله ، وقبل الفصل فى باقى الطلبات بندب خير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق ذلك الحكم ، طمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فها عدم جواز الطعن لوحتياطاً رفضه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إنه عن رأى النيابة عدم جواز الطعن في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه ولا بجوز الطعن في الأحكام الى تصدر أثناء سبر الدعوى ولا تنبى بها الحصومة إلا بعد صدور الحسكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة المتنفيذ الجبرى، يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سبر الحصومة قبل الحكم المتناى المنهى لها ، وذلك فها عدا الأحكام الوقتية والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شقى من الموضوع مني كانت قابلة المتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بن مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الواحدة وتوزيعها بن مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق

الفصل فى موضوع الدعوى وما يرتب عليه من زيادة نفقات التقساضى وكان الحسكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم المستأنف فيا تضمنه من رفض طلب رد المنزل المبين الحدود والمعالم بالورقة المؤرخة ١٩٦٧/٥٢٨ والزام الطاعن بصفته بأن يرد ذلك المنزل إلى المطعون ضده خالياً تما يشغله ، ويندب خبر لأداء المأمورية الموضحة بمنطوقه ، وهو حكم وإن لم تنته به الحصومة كلها إلا أنه — قابل للتنفيذ الجرى بإعتباره صادراً من محكة الاستثناف ، لماكان ذلك فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً.

لما كان ما نقدم وكان الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية ومن ثم فهو مقبول شكلا .

وحيث إن نما ينعاه الطاعن بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القسانون والحطاً في تطبيقسه ، وفي بيان ذلك يقول أنه لمساكان العقد المؤرخ ١٨٧/٥/٢٨ الصادر من المطعون ضده عن نفسه وبصفته لا يفيد أن حقيقته عقد هبه وإنما هو عقد غر مسمى لا تجب فيه الرسمية لإنعقاده ولا محل للقول بقيام سبب يوجب الرجوع فيه ، ولا لزوم في إبرامه لصدور توكيل خاص من باقي الورثة للمطعون ضده ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برد المنزل إلى المطعون ضده على أساس من إن العقد المشار إليه هو عقد هبه يلزم إفراغه في صورة رسمية ويتعن صدور توكيل خاص للمطعون ضده في إبرامه ، كما بجوز الرجوع عنه إذا ما قام سبب من أسباب الرجوع في الحبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تكييف العقد وهو ما جره إلى مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الهبات التي يشرط فها المقابل لا تعتبر من التبرعات المحصصة التي يب أن توثق بعقد رسمى ، فإذا كان العقد مشتملا على النزامات متبادلة بين طرفيه ، فإنه لا يكون عقد تبرع ، كما أنسه لا يعد بيعاً ولا معاوضة ، وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجب له الرسمية ولا بجوز الرجوع فيه ، وذلك

على الرغم مما قد يكون وارداً فيه من ألفاظ التنازل والهبــه والتبرع ، لأن كل هذه الألفاظ إنما سقت لبيان الباعث على التصرف، ولا تؤثر محال على كيان العقد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على العقد المؤرخ ٢٨/٥/٢٨ أنه وإن النزم فيه المطعون ضده بأن بملك الطاعن العقار موضح الحسدود والمعالم به إلاأن ذلك الإلتزام كان مشروطاً بأن يكون العقارمقرآ لمصحة للعجزة أو دار المكفوفين أو مصحة الناقهين ــ فضلا عن إحتفاظه بالجزء الخاص بالسلاملك الواقع إلى الجهة الشهالية الغربية والفضاء المحيط به من الجهة الشرقية وبعرض أربعة أمتار ، عا لا يكون معه هذا العقد بيعاً ولا معاوضه وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجبُّ له الرسمية ولا بجوز الرجوع فيه ، وذلك على الرغم مما هو وارد به من ألفاظ التنازل والهبة والتبرع ، فإن كل هذه الألفاظ إنما سيقت لبيان الباعث الذي حدا بالمطعون ضده عن نفسه وبصفته ممثلا لباقي ورثة المرحوم إلى تمليك الطاعن بصفته أجزاء العقار الموضحة لهذا العقد ، ومن ثم فهي لا تؤثر محال من الأحوال على كيان العقد وحقيقته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برد عقار النزاع إلى المطعون ضده على ما ساقه في هذا الشأن من أن العقد المؤرخ ٢٨/٥/٢٨ هو عقد هبه لم يفرغ فى الشكل الذى رسمه القانون كما لم تلحقه الإجازة على النحو المقرر قانوناً ، وقد صدر من المطعون ضده الذي لا تبيح له وكالته عن باقى الورثة الحق فى إبرام التصرف ومن ثم فلا ينفذ فى حقهم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من مهايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد المرص فتع الله تأثب رئيس المحتكمة وعضوية السادة المستشارين/ سعيد أحمد صفر تأثب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابة وطعه الشريف •

(104)

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٢ القضائية :

۱ علان ۰ بطلان ۰

 ١ ـ قيام المحضر بتسليم ورقة الإعلان الى من يصح تسليمها له ٠ م ١٠ مرافعات ٠ اغاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه ٠ أثره ٠ بطلان ورقة الإعلان ٠

٢ ـ تخلف الخصم عن التخاذ اجراء يحصل بالإعلان في الميعاد الذي يحدده القانون - خضوعه للجزاء المتصوص عليه فيه متى كان الميعاد قد بدأ واتقفى في ظله * لا يغير من ذلك صدور قانون لاحق يلفى أو يعدل مقد الآثار .

٣ _ نقض ٠ محكمة الموضوع .

دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع غير مقبول أمام محكمة النقض .

1 — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم بجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يصح تسليمها إليه ممن عددتهم المادة العاشرة من قانون المرافعات ، فإذا سلمها المحضر لأحدهم دون أن يثبت عدم وجود المطلوب إعلانه ترتب على ذلك بطلان الورقة :

٢ – من المقرر أنه إذا نص القانون على ميعاد حدى لإتخاذ إجراء عصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله وتخضع التراخى في إتخاذ الإجراء خلال الميعاد المحدد للآثار المنصوص علمها في هذا ٣ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع القانونى الذى مخالطه واقع
 لا يقبل أمامها ما لم يكن سبق طرحه على محكمة الموضوع

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذئ تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يسن من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون صدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كلي الإسكندرية على الطاعنين الثلاثة الأول والمطعون ضدها الثانية وأخرى بطلب الحكم بأحقيتها فى أخذ العقـار المبيع بالشفعة والنسليم ، وأدخلتُ الطاعنة الرابعة في الدعوى للحكم بصورية عقدها صورية مطلقة ، قضت المحكمة بالطلبات ، إستأنف الطاعنون الحكم بالإستثناف رقم ٢٩١ سنة ٣٢ ق الإسكندرية فدفعت المطعون ضدها الأولى بإعتبار الإستثناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر ، وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوىالمطعون ضدها الأولى، والتي طعنت في الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٣٥٩ سنة ٤٧ ق وبتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، فعجلت المطعون ضدها الأولى السر في الاستثناف وتمسكت بإعتباره كأن لم يكن ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ قضت محكمة الإحالة بإعتبار الاستثناف كأن لم يكن ، طعن الطاعنون فى هـــذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن إعلان المطعون ضدها بصحيفة الاستثناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قد تم صحيحاً لأن المحضر لا يسلم الإعلان لفير المعلن إليه إلا إذا لم بجده فى محل إقامته وقت الإعلان وعدم إثبات المحضر لعدم وجوده أمر غبر جوهرى لا يرتب البطلان ، فضلا على أن تعديل المادة ٧٠ من قانون المرافعات متد أثره إلى ما لم يفصل فيه من دعاوى وقت صدور التعديل فنزول العيب فى الإعلان طبقاً للمادة المعدلة منى كان راجعاً إلى عمل المحضر ، ومع ذلك قضى الحكم المطعون فيه بإعبار الاستثناف كأن لم يكن على سند من بطلان الإعلان عما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غر سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم مجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يصح تسليمها إليســه ممن عددتهم يثبت عدم وجود المطلوب إعلانه ترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان ، لماكان ذلك وكان من المقرر إنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لإتخاذ إجراء بحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلانخلاله ويخضع التراخى فَى إنحاذ الإجراء خلال الميصاد المحدد للأثار المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو صدر بعد إنقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل تلك الآثار ــ و لمــا كان الثابت أن صحيفة الاستثناف أو دعت قلم الكتاب في ١٩٧٦/٤/١٩ وأن إعلانها الحاصل في ١٩٧٦/٥/١ خلت بياناته من ذكر عدم وجود المطعون ضدها الأولى (مستأنف ضدها) في موطنها وقت الإعلان فإن تسليم الصورة إلى إبنتها يكون باطلا ، وكان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يسرى إلا من وقت العمل به فى ١٩٧٦/٨/٢٦ فإن ميعاد الثلاثة أشهر يكون قد بدأ وانقضى قبل العمل بالنص المعدل ويرجع فى ترتيب الآثار والجزاء إلى النص قبل تعديله ، وإذ النزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه لا يقوم على أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالأسباب الأول والثانى والرابع على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن المطعون ضدها الأولى إختصمت الطاعن الأول وأخرى فى الإستثناف بعد النقض بالمخالفة لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات وأن الحصومة لم تنعقد بعد التعجيل لعسدم إعلان الطاعنين الثانى والرابعة فى على إقامتهما والطاعن الثالث بالجيش ومى كان إعلان أحد الحصوم باطلا انصرف أثر البطلان إلى باقى الحصوم لأن دعوى الشفعة لا تقبل الانقسام وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإعتبار الاستثناف كان لم يكن دون أن يعرض لمسا سلف أو يستجيب إلى طلبهم إعادة الدعوى للمرافعة يكون معيباً عما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع القسانوني الذي بخالطه واقع لا يقبل أمامها ما لم يكن قد سبق طرحه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان الثابت خلو الأوراق مما يفيسد إثارة الطاعنسين لدفاعهم في شان إعسلان تعجيسل الاستثناف بعد النقض أمام محكمة الموضوع فلا يقبسل مهم هاذا اللدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة ، وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بإعتبار الاستثناف كان لم يكن فإن النعى عليه بمخالفة نص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات في شأن إختصام من لم يكن خصها أمام محكمة أول درجة — وأياكان الرأى فيه سيسحى غير منتج وكانت الاستجابة إلى طلب إعادة الدعوى للمرافعة من اطلاقات محكمة الموضوع فإن النعى مهذه الأسباب جميعاً يكون غير مقبول .

جلسة ٢٥ من مسايو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار/ محمد ابراهیم خلیل نائب رئیس المحکمة وعضویة السادة المستشارین/ محمد طعوم ، زکی المصری نائبی رئیس المحکمة ، عبد المنعم ابراهیم ومحسمد المسکری -

$(\Lambda \circ \Lambda)$

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ ، ۲) ضرائب « ضريبة التركات » •

١ ـ تحديد ووصف الاراض الداخلة في عناصر الشركة وتقدير قيمتها ١ البيرة فيسه مو
 بنوعية الضريبة المفروضة عليها في الوقت الذي انتقلت فيه الاموال الى ملكية الوارث ١

٢ - ثيوت أن الاراض موضوع النزاع كان مربوطا عليها ضريبة الاطيان الزراعية وصاوفا مورية الاطيان الزراعية وصاوفا مورية الطاعتين طبقا للمادة ١ من ق ١٩٣٦ بشان ضريبة الاطيان الزراعية ولم يثبت ادخالها ضمن حدود المدينة واخصاعها لضريبة المقارات المبنية أو الاراضى الفضاء المسدة للبناء • مؤداء • اعتيارها أرضا زراعية تقدر قيمتها بعا يعادل عشرة أمثال القيمة الايجسارية للمخطئة أساسا لربط الفحريبة • م ٣٦ ق ١٩٢٦ لسنة ١٩٤٤ للمدل •

 ١ — العرة فى تحديد ووصف الأراضى الداخله فى عناصر التركة وتقدير قيمتها هو بنوعية الضريبة المفروضه عليها فى الوقت الذى إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث :

٧ - إذ كان الثابت من تقرير الحبر المنتدب في الدعوى أمام محكة أول درجة أن الأراضى موضوع الزاع كان مربوطاً علمها ضريبة الأطيان الزراعية وقت وفاة مورثة الطاعين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٣ السنة ١٩٣٩ الحاص بضريبة الأطيان الزراعية ولم يثبت إدخالها ضمن حدود مدينة مهتم وإخضاعها لضريبة العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء المعدة للبناء ومن ثم فإنها تعتبر أرضاً زراعية تقدر قيمتها وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والمعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٤ بناها على على الركات والمعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر .

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن مأمورية ضرائب تركات القاهرة قدرت صافى تركة المرحومة ... بمبلغ ١٠٥٦١٦ ج مع حفظ حق الورثة والمأمورية في إعادة التقدير بعد تحديد التعويض الهائى ضائع تنظيم قطعىي أرض وإذلم يرتض الورثة هذا التقدير أحيل الحلاف إلى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ٧٨/٢/٢٥ عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية وأخرى وتخفيض صافى التركة إلى مبلغ ٨٨٣٦٦ ج بالنسبة لباقى الورثة مع مراعاة التحفظات الواردة بالقرار طعنت الطاعنتان على هذا القرار بالدعوى رقم ٨٤٨ سنة ١٩٧٨ ضرائب كلى جنوب القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١١ قضْت محكمة أول درجة بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية وندبت خبراً لبحث إعترا ضات الطاعنتين وبعسد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٨١/٦/١٤ يتعديل قرار اللجنة بتقدير صافي التركة بمبلغ ١٤٣٩,٩٠٠ ج . إستأنفت مصلحة الضرائب ــ المطعون ضدهــا ـــ هـذا الحــكم بالإستئناف رقم ٦٦٣ سنة ٩٨ ق س القاهرة بالنسبة لما قضى به من تقدير الأرض الخلفه عن المورث تقديراً حكمياً . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٣٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فها قضى به من إعتبار الأراضي المبينة بصحيفة الاستثناف ومساحتها ١٦س ، ٨ط ، ١٤ ف ، ٨ س ، ٩ ط ، ١ف ٨ س ، ١٣ ط ، ٢ ف أرضاً زراعية وإعتبارها معدة للبناء وتقـــدير قيمتها بمبلغ ٣٣٦٤٢ ج . طعنت الطاعنتان في هــــذا الحـــكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الأول من سببي الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قدر الأراضي موضوع النزاع طبقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بإعتبارها من الأراضي المعده للبناء لأماكن إستغلالها في إقامة مبان علمها ، رغم أن مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون المشار إليه أن العرة في تقدير قيمة الأرض هو بالربط الضريبي علمها . وإذكان الثابت من تقرير الحبر وعضر المعاينة أن تلك الأرض كانت وقت وفاة المورث منزرعة فعلا ومربوطاً علمها ضريبة الأطيان الزراعية فإنه كان يتعين تقدير قيمها بواقع عشرة أمثال القيمة الإمجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة ، وإذ قرر الحسكم قيمها بإعتبارها من أراضي البناء فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في عجله ذلك أن العبرة في تحديد ووصف الأراضي الداحلة في عناصر التركة وتقدير قيمتها هو بنوعية الضريبة المفروضة علما في الوقت الذي إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير الحبر المتندب في الدعوى أمام محكمة أول درجة أن الأراضي موضوع النزاع كان مربوطآ علمها ضريبة الأطيان الزراعية وقت وفاة مورثة الطاعنين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخـــاص بضريبة الأطيان الزراعية ولم يثبت إدخالها ضمن حدود مدينة بهتيم وإخضاعها لضريبة العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء المعده للبناء ومن ثم فإنها تعتبر أرضاً زراعية تقدرقيمتها وفقاً لنص المادة٣٦من القانون رقم١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والمعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإبجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٣٩ آنف الذكر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر وصف الأرض الزراعية على تلك التي لا يرجى منها أى نفع خارج الزراعة دون تلك التي يكون إستغلالها ممكناً بسبب موضعها أو صفتها في إنشاء المباني أو المصانع، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من مسايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يعيى الرفاعى نائب رئيس الحصـكمة وعفـــوية الســادة المستشارين/ جرجس اسحق فائب رئيس المحكمة ، د· رفعت عبد المجيد ، أحمد مكى وصحمد وليد النصر -

(109)

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ القضائية :

 (۱) تزوير « دعوى التزوير الاصلية » « الادعاء بالتزوير » ـ دعوى « وقف الدعوى » استئناف « وقف الاستئناف » • قوة الامر اللقفي •

دعوى التزوير الاصلية والادعاء الغرعى بالتزوير * الالتجاء الى كل منهما .. مناطه .
قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها عمل الفصل في الادعاء بالتزوير ضد
آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصامهم الاول مرة في علم المرحلة * مؤداء * وجوب
الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة
الامر المقضى *

(۲) بيع « دعوى صحة التماقد » ٠

. وكوى مسجة التعاقد - ماميتها - اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقـــال الملكية اليه وتسجيل الجيكم الذي يصدر في الدعوى مسكنين -

1 - لئن كانت المادة ٥٩ من قانون الإثبات تنص على أنه « بحوز لمن نحشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن مختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيدون منه - لساع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأرضاع المعتادة « وكان المقرر في قضاء هذه المحكة - أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية طبقاً له لما النص لا يكون إلا إذا لم يحصل بعسد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وأنه إذا احتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى «فأنه يتعن على من إحتج ألميه الورقة إن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء الفرعى بالمتزوير الذي رسمه قانون الإثبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعدو بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعدو

هذا الإدعاء أن يكون وجهاً من وجوه الدفاع في موضوع الدعوى تخص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل في هذا الموضوع دون غرها «إلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المجرر مختصمين في هذه الدعوى أو بجوز إختصامهم فيها ، فإذا كانت الحصومة قائمة في مرحلة الاستثناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على الفصل في الإدعاء بالتزوير ضد أخرين ممن يفيدون من المحرر ولا مجوز اختصامهم لأول مره في هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية بحكم تكون لسه قوة الأمر المقضى .

۲ – المقصود بدعرى صحة التعاقد – وعلى ما جرى به قضاء هــذه المحكمة هو تنفيذ الترامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشترى تنفيذاً عيناً والحصول على حــكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقــل الملكية فلا يجاب المشترى إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحــكم الذعرى بمكنن.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما سين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٧٤٢٧ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠/٦/٨ المتضمن بيعها له قطعة الأرض الفضاء المبينة بالعقد والصحيفة مقابل ثمن مدفوع قدره ١٩٣٧٣،٢٤١ ج مع التسليم ، وذلك قولا

منه بأن الشركة تقاعستعن الوفاء بإلتزامها بنقل الملكية ولم تقيم بتسليمه الأرض المبيعه . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٧٩/٢/٢٤ بالطلبات . إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالإستثناف ١٧٩٧ سنة ٩٦ ق القاهرة تأسيساً على أنها قامت بتجزئة تلك الأرض إلى ست قطع باعتها لآخرين ، بعقود تم تسجيل خمسة منها وتقسدتم طلب لشهر التصرف السادس وذلك قبل رفع الدعوى ، وأن هذه البيوع وتلك التجزئة تمت بناء على طلب وكيل عـن المشترى (المطعون ضده) بموجب صورة رسمية من توكيل رسمي عام موثق برقم ٢٧ سنة ١٩٦٥ كفر الدوار . وبتاريخ ٢٨/٥/٢٨ إتخذ المطعون ضده إجراءات الإدعاء بتزوير هذا التوكيل . ومحكمة الاستثناف حكمت في ١٩٧٩/١٢/٢٧ بندب خبر لتحقيق هذا الإدعاء ، وبعد أن قدم الخبر تقريره وثبت منه أن اسم المطعون ضده إستبدل بطريق المحو باءم الموكله في الصورة الرسمية للتوكيل المشار إلما – قضت في ١٩٨٣/٤/١٧ برد وبطلان هذه الصورة ، وفي ١٩٨٣/٦/١٥ بتأييد الحسكم المستأنف : طعنت الشركة في هذين الحكمين والحكم السابق عليهما بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . وعرض الطُّعن على هذه الحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضده أقام دعوى أخرى برقم ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدى كلى جنوب القاهرة – عليها وعلى الذين تم التنازل لهم عن حقوق المطعون ضده ومن باعت لهم أرض النزاع بناء على التوكيل المدعى بتزويره – وطلب في تلك الدعوى الحسكم بتزوير هذا التوكيل وبطلان عقود البيع التى بنيت عليه وعجو تسجيلاتها – ولم يفصل فها بعد ، كما تمسكت بعدم قبول الدعوى لحروج معظم الأرض المبيعة من ملكها بموجب العقود المشار إليها وإستحالة تنفيذ الترامها بنقل الملكية للمطعون ضده تبعاً لذلك ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وفصل في موضوع الإدعاء بالتروير ثم في موضوع الاستثناف في المقصل في تلك الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون عا يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٩٩ من قانون الإثبات تنص على أنه «بجوز لمن نخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن نختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيدون منه ـــ لسماع الحكم بتزوير ه ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة » . وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة · أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية طبقاً لهذا النص لا يكون إلا إذا لم عصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وأنه إذا احتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة أن إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء الفرعى بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعدو هذا الإدعاء أن يكون وجها من وجوه الدفاع في موضوع الدعوى تخِتص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل فى هذا الموضوع دون غبرها ، إلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المحرر مختصمين في هذه الدعوى أو بجوز إختصامهم فيها ، فإذا كانت الخصومة قائمةً في مرحلة الاستثناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على الفصل فى الإدعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز إختصامهم لأول مرة فى هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى النزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية محكم تكون له قوة الأمر المقضى ، لماكان ذلك ، وكان المقصود بدعوى صحة التعاقد ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ هو تنفيذ النزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشترى تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، فلا مجاب المشترى إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين ، وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضده أقام فى ١٩٧٩/٤/١٢ المدعوى ٣٤٣٦ سنة ٧٩ مدنى كلي جنوبالقاهرة علمها وعلى من إنتحل صفة الوكالة عنه فى حوالة حقوقه إلى آخرين بموجب التوكيل المزور وعلى هؤلاء ومن بيعت لهم أرض النزاع بناء على هذا التوكيل ، وطلب فى تلك الدعوى الحكم بتروير التوكيل وبطلان هذه البيوع ومحو تسجيلاتها ، وكان الشركة صورة صحيفة تلك الدعوى ، لما كان ما تقسدم ، وكان الفصل من محكمة الاستثناف في الطلب المطروح عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمطعون ضده على أرض النزاع – أيا كان تاريخه – يتوقف على الفصل في الدعوى ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كل جنوب القاهرة ما تضمنته من الإدعاء بتروير التوكيل المطعون عليه وما يترتب على ثبوت هذا التروير أو إنتقاد الحوالة التي تمت بناء عليه ، وتحلف أو توافر ركن السبب في التصرفات التي بنيت عليها بما كان يستوجب وقف نظر ركن السبب في التصرفات التي بنيت عليها بما كان يستوجب وقف نظر الاستثناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية ، وإذ كانت الأحكام المطعون فها قد خالفت القانون بما يوجب نقضها دو حاجة لمناقشة باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشاد/ مرزوق فکری ناتب رئیس المحسکمة وعضسویة السسادة المستشارین/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هانی أبو متصورة ومصطفی حسیب عباس محمود •

(17+)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٤ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية « متعة » • اختصاص « الاختصاص النوعي » •

المتعة • انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية • علة ذلك •

(۲) أحوال شخصية « نفقة ، متعة » • دعوى « سماع اللعوى » •

النص في المسادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٠ على عدم سسماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى • عدم جواز إعماله في شأن المتمة • علة ذلك •

(٣) احوال شخصية « التطليق ، متعة » •

المتحة • استحقاق المطلقة لها صواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضي نيابة عنــه • علة ذلك •

ا – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن الاختصاص بنظسر دعـوى المتعه معقود للمحكمة الابتدائية لأن المتعه ليست من المسائل التى تختص بها المحكمة الجزئية والمنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومها نفقة الزوج لم يختلاف المتعة عها إذ تستحق هذه النفقة مقابل إحتباس الزوج لها بينا سبب الحق فى المتعة هو الطلاق المنصوص عليه فى المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، والأصل فى التشريع ها – وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية هو جبر خاطر المطلقة ... وفيها ما محقق المعونة التي تقيها من الناحية المادية على ننائج الطلاق.

٢ ــ النص فى المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠على أنه و لا تسمع

دعوى النفقه عن مده ماضيه لأكثر من سنة نهايبها تاريخ رفع الدعوى هو نص ــ وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية ــ خاص بنفقة الزوجة على زوجها لا يتعداه إلى غير هذا من الحقوق ، مما مقتضاه عدم جواز أعمال هذا النص في شأن المتعة .

٣- المشرع الإسلامي جعل للرجل أن يوقع الطلاق ويستقل بإيقاعه فإذا تدخل القاضى في الأحوال التي يكون فيها الحكم بتطليق الزوجة على زوجها فإن فعله هذا – وعلى مذهب الحنفيه يضاف إلى الروج فكأنه طلقها بنفسه مما يستوى معه في شأن إستحقاق المتعة أن يكون الطلان من نفس الزوج أو من القاضى نيابه عنه ، ولا يغير من ذلك ما ورد في نص المادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٥ للسنة ١٩٩٩ بإستحقاق الزوجه للمتعقمن عباره هإذا طلقها زوجها لأن هذه العبارة مقررة للوضع الشرعي من أن الطلاق ملك للزوج وحده دون سواه سواء إستعمل حقه هذا بنفسه أو بمن ناب عنه نبابه شرعية مثل القاضى ، ولجوء الزوجة إلى القاضى لنطليقها على زوجها ببيب مضارته لحسا وثبوت هذه المضاره فيه إكراه فسا على طلب التطلبق لتدفع الضرر عبا عا لا يتوافر به الرضا بالطلاق .

الحكمـة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٥٥ سنة ٨٦ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعن للحكم بفرض متعه لها عليه ، وقالت بياناً لدعواها أنها كانت زوجته ومدخولته بصحيح العقد وإذ حكم بهائياً ي الدعوى رقم ١٨٨ سنة ٧٩ كلى أحوال شخصية جنوب القساهرة بتطليقها عليه ومن حقها الحصول على متعنها فقد أقامت الدعوى . وفي ٢٩/٤/٢٦ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدى مبلغ ٢٠٠٠ ج متعة للمطعون علبا . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣١٨ سنة ١٠٠ ق القاهرة . وفي ٨٤/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطمن أقم على ثلاث أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه أولها : أخطأ الحكم في المحكمة الابتدائية نوعاً بنظر الدعوى ، قضائه برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية نوعاً بنظر الدعوى ، فها طبقاً للمقادة الحامسة من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية وثانها : أخطأ الحكم في ألمنازعة في قضائه برفض الدفع بعدم ساع الدعوى المفق الخر من سنتين ما بين طلاق المطعون ضدها وإقامها دعوى المنفقة عن مدة ماضية لاكرر من سنة بها بها تاريخ رفع الدعوى ه . والوجه الثالث : أخطأ الحكم في قضائه بالمتعد المعلمون ضدها لأنها رفعت الدعوى بتطليقها وطلقت محكم القاضى من الروج نفسه بدون رضاها ولا بسب من قبلها طبقاً للمادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٧٩ .

وحيث إن النمى مردود فى وجهيه الأول والثانى بما هو مقرر – فى قضاء هذه المحكمة – من أن الاختصاص بنظر دعوى المتعة معقود للمحكمة الابتدائية لأن المتعة ليست من المسائل النى تختص مها المحكمة الجزئية والمنصوص علمها فى المادتين ه ، ٦ من لامحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها نفقة الزوجة لإختلاف المتعة عبها إذ تستحق هذه النفقة مقابل إحتباس الزوج لحسا بينما سبب الحق فى

المتعه هو الطلاق المنصوص عليه في المادة ١٨ مكبر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ سنة ٢٩ ، والأصل فى التشريع بهاـــ وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية هو جر خاطر المطلقة ... وفها ما محقق المعونة التي تعينها من الناحية المادية على نتائج الطلاق . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة (١) من القانون رقم ٢٥ سنة ٢٠ على أنه « لا تسمع دعوى النفقه عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ الدعوى، هومنص - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - خاص بنفقة الزوجة على زوجها لا يتعداه إلى غيرهذا من الحقوق، مما مقتضاه عدم جواز اعمال هذا النص فى شأن المتعة وإذ الَّنزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه برفض الدفع بعدم الاختصاص النوعى وبعدم سباع الدعوى فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . والنعى فى وجهه الثالث غير سديد ذلك أن المشرع الإسلام جعل للرجل أن يوقع الطلاق ويستقل بأيقاءه . فبإذا تدخل القاضى فى الأحوال التي يكون فيها الحكم بتطلبق الزوجة على زوجها فإن فعله هذا ــ وعلى مذهب الحنفية ــ يضاف إلى الزوج فكأنه طلقها بنفسه مما يستوى معه فى شأن إستحقاق المتعه أن يكون الطلاق من نفس الزوج أو من القاضي نيابة عنه . ولا يغر من ذلك ما ورد في نص المادة ١٨ مكرر من المقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ بإستحقاق الزوجة للمتعة من عبارة «إذا طلقها روجها يا لأن هذه العبارة مقررة للوضع الشرعي من أن الطلاق ملك للزوج وحده دون سواه سواء إستعمل حقه هذا بنفسه أو بمن ناب عنه نيابة شرعية مثل القاضي . لما كان ذلك وكان لجؤ الزوجة إلى القاضي لتطليقها على زوجها بسبب مضارته لها وثبوت هذه المضارةفيه إكراه لها على طلب التطليق لتدفع الضرر عنها بما لا يتوافر به الرضا بالطلاق وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واستخلص سائغا من الحكم بتطليق المطعون ضدها على الطاعن أن طلاقها وقع دون رضاها وليس بسبب من قبلها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ولمسنا تقدم يتعبن رفض الطعن .

للأحكام الصادرة في طلبــات رجــال القضـــاء

فهرس هجائي موضوعي

وفي المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(اولا) الاحكسام الصسادرة في طلبسات رجسال القضساء

<u>نــن</u>	عدة الم	(1)
		اجراءات ـ اســـتقالة ـ العمية
*,		اجراءات
		ميماد الطلب :
		قرار التعيين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل الذي يتطلب
	-	القانون من السلطة الادارية المختصة باصداره . وجوب رفع طلب الفائه
		خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب
	1	النمان به او علمه به علما يقينيا . مخالفة ذلك . اثره . عدم قبول الطلب.
		الخدمة انعسكرية لا تعتبر بذاتها ماها قهريا يتعدر معه تقديم الطلب في
	1	المعاد طائب لم يدع الطالب أن ظرفا محددا في هذه الخدمة اقعده عن
		مباشرة الطلب في ميعاده .
٩٨	17	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق (رجال القضياء) جلسة ١٩٨٧/١٢/١
]	الصفة في الطلب:
	1	رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب
	1	الصفة في أية خصومة تتعلق يأى شأن من شئونها .م ١٤ ق ٧٩ لسنة
		١٩٧٥ . اختصام مدير ادارة المعاشنات بوزارة العدل . غير مقبول .
44	1.	(الطلب رقم ۲ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) _ جلسمة ١٩٨٧/٦/٢)
	1	عوارض الخصومة : « التنازل »
		تنازل الطالب عن احد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الآخر .
٥į	10	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
		استقالة
		تعيين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله
		السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك
		العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها .
٤١	.11	(الطلبات ارقام ، ٦٤٠١ لسنة ٥٥ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » ــ
		جلسة ١٩٨٧/٦/٨)

قاعدة العدفد	اقدمية
	خلو قانون السلطة القضائية بمن قواعد خاصة لتحديد اقدمية المعينين
	في وظائف معاوى النيابة . مؤداه . ترك امر تقديرها الوزارة . شرطه .
1	عدم الداءة استعمال السلطة .
21 41	(الطلبات ارقام ۱۰ ، ۲۶ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٥ق « رجال القضاء #
KA	جلسة ٢/٦/٧٨/١٨)
304	
- St. 16 .	(°°)
	تاديب ـ ترفية ـ تعيين ـ تعويض ـ تفتيش
÷- '	تادیب
* * *	قانون السلطة القضائية . لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية .
05 10	
	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) جلســــة ١٩٨٧/٦/٢٣)
	ترقية
·	١ ــ احتفاظ الوزارة للطالب بدرجته لحين البت في الشـــكاوي
1	المقدمة عدم . عدم افصاح الوزارة عن سيتها في مخالفة هذه القاعدة المقزرة
	المساحة الطالب حتى صدر القرار الجمهوري متضمنا ترقيته دون الرجوع
· / .	باقدمينه اني ما كانت عليه اصلا . أثره . وجوب احتساب ميعساد الطعن
1.	على القرار الجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاويخ نشره.
14	(الطبات ارقام ۲ ، ۱۷ ، ۱۲۱ لسنة ۵ ق «رجال القضاء»
	جاسة ٩/٦/٦/٩)
	٢ ـ التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة ، أساسه ، درجـة
	الأهلية وعند النساوى تراعى الأقدمية . درجة الأهلية . عدم تقديرهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
.]	المصر المعالدة العلية وحده بن الجميع العماصر الأحرى الواجب والوراعات المحمد الم
	الادارة أن تتخطأه ألى من يليه .
	(الطلبات ارقام ٢٦ ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق (رجال القضاء))
25 10	
''	1

3		
الصفحة	القاعدة	٣ - رفع درجة كفاية الطالب إلى درجة متوسط . اثره . ترفيت
		الى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة اسوة باقرانه والفاء القرارالجمهورى المتضمن تخطيه في الترقية .
٥١	18	(الطابان رفيا ٤٠٦) ١٧٦ لسنة ٥٦ ق ((رجال القصياء)) جاسة ١٩٨٧/٦/٢١) -
		تعيين
		١ ـ اشتراط موافقة مجلس القضاء الاعلى على تعيين نواب رئيس
	1	محكمة النقض . مؤداها . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة .
	1	م }} ق ٦/ ١٩٧٢ المعدل بق ١٩٨٤/٣٥ . تعديل تاريخ الوافقة بقرار من رزير العدل ، خطا .
18	٣	(الطّلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق (درجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)
)	٢ ــ خلو قالون السلطة القضائية من قواهد خاصة لتحديد أقدمية
	1	المينين في وظائف معاوني النيابة . مؤداه . ترك أمر تقديرها للوزارة .
		شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة .
		٣ ـ تعيين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة
		بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن أستقالته من
		ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها .
11	11	(الطلبات ارقام ۱۰) ٦٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)
		٤ ــ التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة . أساسه . درجـــة
		الاهلية وعند التساوى تراعى الاقدمية . درجة الاهلية . عدم تقديسرها
		بعنصر الكفاية الفنية وحِده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرهــــا
		لتحقيق الأهلية . قيام ما يعل على الانتقاص من أهلية الطالب . أشره . لجهة الادارة أن تتخطأه ألى من يليه .
5 5	14	
••		(الطبات ارقام ۱۷۱ ، ۱۲۱ لسنة ۵ ق « رجال القضاء » جلسة ۱۹۸۷/۱/۹
		· ·

الصفحة	القاعدة	تعويض
-		تبول طلب التعويض امام محكمة النقض . شرطه . ان يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل في طلب الفائه . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزار العدل للقاضى بان الحركة القضائية لن تشسسملة بالترق في من قبيل تلك القرارات . فغدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى . طلب التعويض عن هذا او ذاك . غير مقبول .
٥٤	10	الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلســـة١٩٨٧/٦/٢٣)
		تفتيش
		تقرير التفتيش على عمل الطالب ، ثبوت أن ما بقى به من مآخذ بعد رفع بعد على الموسط ، وقع بعد المتوسط ،
		اثره . رجوب رفعه الى درجة متوسط .
۱٥	١٤	(الطلبان رقما ۱۰۱ ، ۱۲۳ لسنة ٥٦ ق « رجل القضاء » جلسة ۱۹۸۷/٦/۲۱)
		(ص)
		صندوق الغدمات الصعية والاجتماعية
		1 اصدار القرارات بتحديد الخدمات والقواعد التي ينعين اتباعها
		 في الانفاق من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهبئات القضائيه، منوطبوزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية.
	'	القصائية. موجورور القدن بعد مواطئة المجسى الرسى للهينات العصائية. المادة الأولى من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ .
		٢ . قرار وزير العدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بأداء الاعانة الاضافية
		في حالات انتهاء الخدمة المبينة بالمادة ٢٥ منه . مناطه . زيادة مدة
l	.	الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . انطواؤه على قاعدة
		عامة يخضع لها كافة أعضاء الهيئات القضائية . لا تعييز فيها للبعض منهم
		على غيرهم ممن عينوا من الحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيهسسا على احكام قاون السلطة القضائية .
٩	. 7	(الطلب رقم ١١ لسنة ٥٤ ق (رجال القفساء))
}	}	جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)

. 7 :

القاعدة الصفحة

٣ .. صندوق الخدمات الصحية والاحتماعية لاعضاء الهيئات الفضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون انشائه على خدمات معينة أوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء . مؤداه . تـوك تحــدىد الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الانفاق منه لووير المعدل، قرارا وزير العدل رقم . }} لسنة ١٩٨٦ بخصم مايتقاضاه العضو من معاش عن مهنة مارسها من المبلغ الاضافي الشبهري . عدم انطبواله على مخسسالفة الستهدفه ذلك القانون.

> الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق ﴿ رحال القضاء ﴾ حا (1944/0/11

> > (ق)

قرار اداری

١ - اشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداها . اعتبار تاريخ النعبين من تاريخ هذه الموأفقــة . ٤٤ ق ١٩٧٢/٦ المعدل بق ١٩٨١/٣٥ : تعديل تاريخ الموافقة بقرار من زبر العدل . خطأ .

الطلب رقم ٥٩ استة ٥٥ ق ((رجسال القضاء)) جاسسة

٢ ــ مقابل تميز الاداء لاعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير العدل قم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٨١ . الحرمان منه . حالاته . صدور قرار الحرمان ن وزير العدل لاحالة الطالب الى مجلس الصلاحية . صحيح .

> الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق (لرحال القضاء)) حلسسة (13AY/8/Y)

٣ _ احتفاظ الوزارة للطالب بدرجته لحين البت في الشكاوي القدمة ضده، عدم افصاح الوزارة عن يتهافي مخالفة هذه القاعدة المقررة لمضلحة لطالب حتى صدر القرار الجمهوري متضمنا ترقيته دون الرجوع بأقدميته لى ما كانت عليه اصلا . اثره . وجوب احتساب ميعاد الطعن على القرار لجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاريخ نشره .

> الطلبات ارقام ٢، ١٧، ١٢١ لسنة ٥٦ ((رجال القضاء)) السنة ١٩٨٧/٦/٩)

15

٤

۱۷

		١٠ مجلس اللصاء الأعلى - فرنستات - الصناس
الصلحة	القاعدة	(م)
		مجلس القضاء الأعلى _ مرتبات _ معاش
		مجلس القضاء الأعلى
		اشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة انتقض . مؤداه . اعتبار تلايخ التعيين من تلايخ هله الموافقة . م \$كف ٦/ ١٩٧٢ المعدل بق ١٩٨٤/٣٥ . تعديل تلويخ الموافقة بقرار من وزير العدل . خطأ .
18	۳	(الطّلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق (وجال القضاء)) جلسـة ١٩٨٧/٤/١١)
		مرتبات
		ــ « مقابل نمييز الاداء »
		ـ طلب صرف معابل تميز الاداء . من طلبات التسميوية . مؤدى
		ذلك . الأوامر والتصرفات التى تصدرها الادارة بعناسبته . عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية . أثره عدم نقيد الطنب بالمبعـــاد المتصــوص عليه فى المــادة ٨٥ من قانون السلطة الفضائية .
١٧	٤	(الطلب رقم ۷۷ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) جلسسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		معاش
•		ا - قرار وزير العلل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ ياداء الاعانة الاضافية في حلات انتهاء الخدمة المبينة بالمسادة ٢٥ من . مناطه . زيادة مسدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . الطواؤه على قاعدة عامة بخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية . لا تمييز فيها للبعض منهم على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيها على احكام قانون السلطة القضائية .
•	1. Y	(الطلب رقم ۱} لسنة ؟ه ق « رجال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/١١

-		
الصفعة	ألقاءت	٢ - صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضماء المهيئسات
1/4°%	,	القضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون الشائه على خدمات
A	ļ _.	ممينة أوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء . مؤداه . تــــرك تحميقيد إ
12.0		الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الانفاق منه لوزير العدل . قرآن ا
		وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخصم ما يتقاضاه العضو من معاش عود
	- 6	مهنة مارسها من المبلغ الاضافي الشهرى ، عدم انطوائه على مخسالفة
A. F.		لما استهدفه ذلك القانون .
y.	,	(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء) حلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
	J	٣ _ معاملة الوزير من حيث المعاش . الختصاره، في الوظائف القضائية
		على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استثناف القاهرة والنائب العام.
**	٦	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق ((رجال القضاء)) جلسة ٢٦/٥/٧٨١)
	1	٤ ـ القيد الزمني الوارد بنص المادة ١٤٢ من قالون التسامين
		الاجتماعي ، عدم بدء سرياله الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصيفة
we f		المائية .
~ J . p~		(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (رجال القضاء)) حاسبة ٢٦/٥/٢٦
المعقور	٠,	٥ ـ معاهلة غائب رئيس محكمة النقض معاملة مائب الوزين من حسيت
:a, , ;	·	المعاش طبقا للبندين أولا (٢) وثانيا من الفقيسسة الإولى من المتادة ٢٠٠ من.
برواند	-3	الماش طبقا للبندين أولا ٢١) وثانيا من الفقيسيرة الإولى من المنظوة ٢٦ من التوليد التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٧ المبدل بالقلون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ مروطها .
22	٦	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (ارجال القضاء) جلسة ٢٦/٥/٢٩)
		٦ ـ معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث
		المعاش ، شرطها ،
77	7	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (درجال القضاء) ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		٧ ــ رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب
]	السفة في أية خصومة تتعلق بأي شأن من شئونها .م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ .
		اختصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل غير مقبول .
44	1.	(الطاب رقم ٢ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) جلسسة ١٩٨٧/٦/٢)
	ı	ł

الصفحة	القاعدة	٨ تحقق ما استهدفه الطالب بطلبه من معاملته معاملة نائب الوزير في
44	١.	المعاش المستحق له عن الأجر الاساسي والأجسر المتغير . أثره . انتهساء الغصومة في الطلب . (المحمومة في الطلب . (الطب رقم ٢ السنة ٥٦ ق (لرجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٦/٢) . ١ المبلغ الإضافي . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه . المستحقة ١٩٨١ المضافة المحمورا من قرار وزير العدل رقم ١٨٥٣ للسناة الممال المتحسافة المحمودا من قرار وزير العدل رقم ١٨٥٣ للمسافة المحمودا من المحمود المحمودا من المحمود المحمود المحمودا من المحمودا من المحمود المحمودا من المحمودا من المحمود الم
٤٨	۱۳	بالقرار رفم . ؟} لسنة ١٩٨٦ . استبقاء القاضي بعد باوغه سن التقاعـد وحتى نهاية العام القضائي في الثلاثين من يونيه . م ٢٩٥ ٢٩٧٢/٤٦ . عدم استحقاقه لهذا الملغ مدة الاستبقاء . (الطاب رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٥ ق «رجال القضاء» جلســة ١٩٨٧/٦/٨)
**	٩	نقل مستشارى محاكم الاستثناف . نحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب الله المحاكم المحدد بنص المادة ٥٤ من قاون السلطة القضائية . نقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة اخرى أو بقاؤهم في المحاكم التي يعملون به: . شرطه . خلو أماكن بالمحاكم المتقدمة في الترتيب على تلاك التي يعملون بها بعراماة الأقدمية بين من حل عليهم الدور للنقل . (الطب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) جلسسة ١٩٨٧/٦/٢)

الاحكام الصادرة في الواد الدنية والتجارية والإحوال الشخصية

(ثانیسا)

	1 407	
, is-in-	قاعدة. ال	(1)
		اثبات _ احوال شخصية _ اختصاص _ ادتفاق
		ارث _ استئناف _ اعلان _ افلاس _ التزام _ التماس إعادة النظر _
		التصاق - أهلية - أوراق تجارية - أيجار
		اثبات
-	1	ولا : مواد عامة :
	· · · ·	عبء الانبسات :
****	1	الاصل في الاجراءات الها روعيت . عبء اثبات من يدعى خلاف داسك
	: : : : :	وقوعه على عاتق مدعيه . نعى عار من الدليل . غير مقبور
	YY	(الطعن رقم ٨٩) لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		ثانيا: اجراءات الانبسات:
	-	الاحالة الى التحقيق :
		١ _ قرار الشطب الذي بصدرة القاضي المنتدب للتحقيق . باطأل .
		أتره . للخصوم تعجيل السير في الدعوى دون التقبد بالمبعداد المنصدوص
		عليه بالمسادة ٨٢ مرافعات .
1.4	۲۸	(الطمن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٢ _ عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات
		ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يســــوغ رفقـــه .'
127	. 4 .2	(الطمن رقم ۲۲۰۹ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		٣ ـ محكمة اللوضوع . عدم التزامها باجابة طلب التحقيق متى رأت من .
~	? .^.	ظروف الدعوى والادلة التي استندت اليها ما يكفي لتكوين عقيدتها
177	٠. ا	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
J	l	

المفحة	القاعدة	نالثا : طرق الاثبات :
		(1) الكتسابة
		الأوداق الرسسسمية
		 ۱ ـ ما اوجبته المادة ۲ ق ۷۱ لسنة ۱۹٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ۱۹۱۱ . ترط لسماع الدعوى بها عند الانكار وليس ركتا فيها ولا صلة له بانعقادهما .
444	٩.	(الطعن رقم 70 لسنة ٧) ق ﴿ أحوال شخصية ﴾ ـ جلسة١٧/٣/١٧)
		۲ - دعوى الوصية . شرط سماعها . وجود اوراف رسمية تدل عليها . كفاية ذكرها أو الاشارة الى وجسودها فى محضر أو تحقيق رسمى دون استلزام وجود ورقة الوصية فاتها . نفاذ الوصية فى حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على اجازة اللورثة .
444	4.	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧) ق « احوال شخصية » ـ جلسة١٩٨٧/٣/١٧)
		حجيتها في اثبات واقعتي اليسلاد والوفاة :
		 ا ــ شهادة الميلاد لها حجيتها في اثبات وآقعة الميلاد . انتفاء حجيتها في اثبات الوفاة والبيانات المتعلقة بها .
177	٤٠	(الطمن رقم ۲۷ لسنة ٥١ ف « احوال شخصية » ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
		 ٢ ــ شهادتى الميلاد والوفاة . حجيتهما . مالم يشبت عـــدم صــحة المدرج بالسجلات الرسمية . أثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة . جوار اثبات الولادة او الوفاة بكافة الطرق . ٢ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ ١ ـ
024	117	(الطمن رقم ۲۳۰ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		انگار التوقيع وتحقيق الخطوط :
		_ مناقشــة موضــوع المحــرد . مؤداه ، عدم قبول الطمن بالانكار . سريان ذلك على الدفع بالجهالة .
317	144	(الطعن وقم ۱۰۲۹ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲۱)

لمشعة	تقاعدة	
	1	(ب) البينــة
		ــ الأحوال التي يصح فيها الاثبات بالبيئة :
		١ ــ الادعاء بالتسزوير :
		ماهیتـــه :
0 £V	110	- الادعماء بالتزويس دون مسلوك اجراءاته . اعتباره الكارا للتوقيع م ١٤ اثبات . عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير:
		انهاء اجراءات الادعاء الفرعى بالتزوير بالتناؤل عن التمسك بالورقة المطمون فيها . م ٥٧ اثبات . مؤداه . استبعادها من الدعوى الاصسلية واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة . النناؤل عن التمسك بها . وجوب ان يكون من جميع الخصوم المتمسكين بها المتناؤل المصادر من بعضهم . لا أثر له على الباقين . لهم اثبات صحتها . (مثال في شفعة) .
***	۸۷	(الطعن رقم ۳۲۶ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۵)
		الحكم فيسه :
		الحكم بصحة المحرر _ إيا كان نوعه _ وفى الموضوع معا . غير جائر .م }} البات . علم ذلك . عجز المستأنف عن البات تزوير اعلاله بالحكم المستأنف الذى يبدأ من تاريخه مبعاد الطعن بالاستئناف . لابستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك الاعلان . جائر .
197	٤٦	(العلمن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

الصفحة '	القاعدة	يَ * يَ كُلُّ سِي مبدا الثبوت بالكتسابة :
		أعتبار الورقة مبداً ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصــم
		الذي يحتج مها عابيه وان تعنمل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال .
		تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض
		متى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشان استخلاص ثبوت الوكالة
1.9	71	(الطعن رقم 370 لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض :
		١ ــ تحصيل فهم الواقع في اللنعوي . من سلطة محكمة الموضوع .
		شرطه ، الا نخرج باقوال الشهود عما بقيده مدلولها .
197	٤٠,	(الطفن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢ ـ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة االورقة المدعى
		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف المعـــوى
٨.		وملابساتها . عدم المتزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير .
775	٦.	(الطفنان رقما ٨٠ ٨١ لسنة ٤٥ ق (احوال شـــخصية) _ جلســة
		(1944/1/14
		(1944/1/14
		۱۹۸۷/۲/۱۷) ۳ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتتساؤه على ركنين :
•		۱۹۸۷/۲/۱۷) ۳ ـ الانبات بشهادة الشهود ،م ۷۱ اثبات ، ابتتساؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها ، مؤدى ذلـك ،
		۱۹۸۷/۲/۱۷) ۳ ـ الانبات بشهادة الشهود ، ۲ الابات ، ابتتاؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها ، مؤدى ذلك ، استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللين سمعتهم دليلا على ثبوت أو نفى
		۱۹۸۷/۲/۱۷) ۳ ـ الانبات بشهادة الشهود ،م ۷۱ اثبات ، ابتتساؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها ، مؤدى ذلـك ،
1		۱۹۸۷/۲/۱۷) - الانبات بشهادة الشهود ، ۲ البات ، ابتتساؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها ، مؤدى ذلـك ، استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللهن سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق ، تمسك الخصم ببطلا ، مؤداه.
1		۳ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود الذين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلا 4 . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢)
۳۱۳		٣ ـ ١٩٨٧/٢/١٧) ٣ ـ الاثبات بشهادة الشهود ، ٢ ١ ١ اثبات ، ابتنساؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها ، مؤدى ذلك ، استخلاص الحكمة من اقوال الشهود اللذين سمعتهم دليلا على ثبوت أو نفى واقعة لم ينتاولها منطوق حكم التحقيق ، تمسك الخصم ببطلا ه ، مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون ، علة ذلك ،
rir	٧¥	٣ - الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللهن سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلا له . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . (الطعن وقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
414	*\ Y	۳ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود الذين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلا له . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا القاون . علة ذلك . (الطعن رقم ۱۲۲۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲) ع ـ تفدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضى الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلوليا . (الطعن رقم ۱۲۲۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲)
414	٧¥	٣ - الاثبات بشهادة الشهود . م ٧١ اثبات . ابتشاؤه على ركنين : علق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلا ه . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥) ع ـ تفدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضى الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلوليا .
* 1*	*\ Y	۳ ـ الاتبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللهن سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلا له . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . اتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . الطعن رقم ۱۲۲۱ لسئة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲/۲) الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلوليا . (الطعن رقم ۱۲۲۱ لسئة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲)

19		اثبسات
الصفحة	القاعد	٧ - السهادة السهادة الأصليانية
		خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
٧٠٨	104	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جاسة ١٩٨٧/٥/١٣)
	: 1%	ج ـ القسرائن:
	.	القرائن القانونية :
		_ قوة الأمس القضي :
-	نه من	١ – قرينة قوة الامريالقضى و ٢٠١ (١/ التبات مذ شيرطها ء وحبيدة ا
•	ند ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الوضوع في كل مِن البجونيين. • المنتقلال بمحكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت للي المباب تؤدي الهي المنتجة التي انتفت اليها
		(الطهي رقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
1.1	1	٢ ــ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
		نهائينا ؛ أستخلاص الحكم البطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية سبجة
		فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولآ تنطوى على اخلال بقوة الامسر
		القضى . سائغ .
Y•Y	٤٩	(الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١)
		- القرائن القانونية غير القاطعة :
		قـرينة المـادة ٩١٧ هدني :
		ــ انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المـــادة ٩١٧
		مدنى . لا بحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن
		قضائية أخرى . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن .
٤٣٣	97	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٠ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		د ـ الاقسرار :
		منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به أاو يكون
		مقيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	Ĩ	١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقراد بحاج به الخصيم
		المنكز ولو في غير الخصومة الله فوعة بالإنكار .
Y ••£*\	£.K.	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢/١/١٩٨٧)

المبلحة	القاعدة	
		احوال شخصية
		اولا : المسائل افخاصة بالمسلمين :
		ا القانون الواجب التطبيق :
		۱ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . اثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم النقال لنشر الحكم في الجريدة الرسمية . م ۱۷۸ من الدستور ؛ م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية الطبا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمواكز التي تكون قد استقوت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى .
		(مثال بشأن حكم نهائي في متعة) .
۱۷۸	24	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » ــ جلسة١٩٨٧/١/٢٧)
701	151	٧ - النص فى الحادة السابعة من القانون ١٠٠ لسسنة ١١٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشره . هدفه . تو فير الاستمرائية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره والخضاع الوقائسة الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد مسدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضى . مثال في متعة . (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥ ق (احوال شخصية) - جاسة ١٩٨٧/٤/٢١)
	```	(العقل وم ۹۱ سنه ۱۰ و ۱۳ اخوال سخميه ۱۱ – جسه ۱۱۸۷/۱/۱۱)
		٣ ـ النص فى المسادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقسانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لناريخ نشره هدفه . توفير الاستمرارية لاحكسام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضساع الوقائع الناشئة فى ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقاون الجديد مسالم يكن قد صدر بنانها حكم حاز قوة الأمر اللقضى . ( مثال بشان الاعتراض على الطاعة ) .
707	127	( الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ٥٥ ق ـ « احــوال شــخصية » ـ جلســة ۱۹۸۷/۶/۲۸ )

المطالة	ונואנג	
	1	ب ـ الزواج :
	1	١ - مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . اثره . عدم العقاد العقسد
		بعبارته وما ترتب عليه من أثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقة الطاعنة
	1	واردا على غير محل .
72.	144	( الطمن رقم ٦٤ لسنة ٤٥ ق « احوال شخصية » ــ جلسة٢٨٤/٢٨٨ )
	1	٢ ــ نمى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته.
	1	دفاع يخالطه واقع لم يسبق التلمسك به أمام محكمة الاستثناف. اعتباره
		سببنا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة أمام صحكمة النقض .
71.	144	( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦٥ ق « احوال شخصية » ـ جاسة٢٨٧/٤/٢٨ )
		حـ ـ الطسلاق :
		المتمة . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من التروج أو من القاضي
		ىپابة عنه . علة ذلك .
Y•¥	17.	( الطمن رقم ، ٤ لسنة ٤٥ ق (( احوال شخصية )) ـ جلسة٢٧/٥/٢٦ )
		التطليق للضرر: _
		طلب المتطليق للزواج باخرى .م ٢ مكرر فقرة ٢ ، ٣ ق ٢٥ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		١٩٢٩ المعدل ــ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ــ سبق اعتراض المطسون
		ضدها على الدار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة أخسرى ، في
		الحكم علم المطمون عليها بزواج الطاعن بأخرى . فسئاد في الاستدلال .
770	140	( الطعن رقم ٨٢ لسنة هه ق (﴿احوال شخصية›) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
		« قائمة منقولات الزوجية » :
		التزام الطاعن باقراره أن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة
- 1		عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن التنفيل
		العينى التعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سسمر
		الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . أثره . لا بطاهن .
444	71	( الطمن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )

التلفيان وفعل ١٨٠٠ النبي بيد ون الورث وشرطه		
(الطعنان وناها ١٨٠٠ ١٨٠٠ المنتة ٥٠ ق ((احوال شخصية )) حاست المنتقاق المطالقة على المنتقاق المنتقاق المنتقاق المنتقاق المنتقاق النوج القافي نيابة عنته على المنتقاق النوج المنتقاق الناقاق المنتقاق الم	دلقاعدة ونصفحة	: سِـلْتَنْفُونَا أَنْفُونَا الْمُعْتَالِينَا الْمُعْتَلِينَا الْمُعْتِينَا الْمُعْتِينِ الْمُعْتَلِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعِلَّ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعِينِ الْمُعِلَّ الْمُعِلَّ الْمُعِلِينِ الْمُعِلَّ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِلَّالِينِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِلَّالِينِينِينِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعْتِينِ الْمُعِينِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِينِينِ الْمُعِينِينِ الْمُعِينِينِ الْمُعِينِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلَّالِينِينِ الْمُعِلِينِينِينِ الْمُعِينِينِ الْمُعِينِينِينِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلْ
عدا الشفقية . استحقاق المطلقة على سواء كان الطبيلة من الزوج او من الماء القاطى نيابة عَنْدَة . علة ذلك . المائل الغاصة بغير السلمين :  السلمان العاصة بغير السلمين :  الشائل العاصة بغير السلمين :  الشائل العاصة بغير السلمين :  الشائل الحوال أنستحصية ، م ، ا متناق الزوجة الاسيدلام القانون النام مسائل الأحوال الشخصية ، م ، ا متنى ، اعتبار التفريق لهذا السيد طلانا وليس بطلانا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) السيد طلانا وليس بطلانا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ( الدل ن يقر ٢٧ لسنة ٥٠ ق ((حوال شخصية) - جلسة ١٨٧/١/٢١ ) ١٩٨٧ تعبر المربة والب المتفريق إذا غيرت طائفته عن تلك التي ينتمي اليها الرواج المنافق المنافقة و الله . احكامها المنافقة و المنافقة		سماع دعوي، النسه بيل وفاة المورث . شرطه
هـ لم الشفقية المطاقة المطاقة الها سواء كان الطبيلة من الزوج او من الماعن نيابة عندة علم ذلك القاطئ نيابة عندة علم ذلك الماعن نيابة عندة علم ذلك الماعن : السائل الخاصة بغير السلمين : السائل الخاصة بغير السلمين : السائل الخاصة بغير السلمين : المثانون الواجب التطبيق : المائل المحول أيه حضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون الناح السيد طلاقا وليس يطلا الزواج بعود الى بداية المقد (مثال في حضائة) السيد طلاقا وليس يطلا الزواج بعود الى بداية المقد (مثال في حضائة) (الدان رقب ٢٦ لسنة ٣٥ قي ((حوال شخصية)) حجلسة ٢٩٨/١/٢٧ ) ١٧٧ لا تجير الزرجة والب المتفريق إذا غيرت والفته عن تلك التي ينتمى اليها الرواج على المنافقة المنافة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافة المنافقة ا	Y34: 24 c	
المنافى نيابة عُنْدَة . على ذلك . المواه كان الطّل القر من الزوج او من الراح الله عن الراح الله عن الراح المال المال المالة عن المالة		(15,44/1/14
(الطهن رقم ، السنة عن تجلسة ٢١/٥/١٥)  المناق العاصة بغير السلمين:  المناق الواجب التطبيق:  المناق الواجب التطبيق:  المناق الواجب التطبيق:  المناق الدخول نيه حضوعه الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون المناق الروج التطبيق مسائل الأحوال الشخصية ، م ، اعتبار التفريق لهلا السب طلانا وليس بطلانا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) السب طلانا وليس بطلانا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ( الدأن وقد ٢٦ السنة ٥٠ قل ((حوال شخصية)) حباسة ١٩٨٧/١/٢١ ) المناق المن	1	ك النفتية :
(الطهن رقم ، السنة عن تجلسة ٢١/٥/١٥)  المناق العاصة بغير السلمين:  المناق الواجب التطبيق:  المناق الواجب التطبيق:  المناق الواجب التطبيق:  المناق الدخول نيه حضوعه الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون المناق الروج التطبيق مسائل الأحوال الشخصية ، م ، اعتبار التفريق لهلا السب طلانا وليس بطلانا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) السب طلانا وليس بطلانا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ( الدأن وقد ٢٦ السنة ٥٠ قل ((حوال شخصية)) حباسة ١٩٨٧/١/٢١ ) المناق المن	-24 ==+	اً المتعالم السَّتْحُقاقَ الطَلْقَة فِهَا سَوَاءَ كَانَ ٱلطَّنِ لِلْقِ مَن الرَّوجَ الَّهِ مِن الرَّوجِ الَّهِ مِن القاطي نيابة عَنْسَة . علة ذَلَكَ . مُدَّمِنًا المَّالِمِينَ اللَّهِ عَنْسَةً . علة ذَلُكَ . أُمْ اللَّهِ اللَّ
ا - المقانون الواجب التطبيق:  ا - التخيف التفريق بين الزوجين بسبب أعتناق الزوجة الاسب لام واباء الزوج التدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون القانون التدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون المسئل الأحوال الشخصية ، ما متنى العتبار التفريق لهلذا السب طلانا وليس بطلانا الزواج يعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ( الدأن رقب ٢٧ لسنة ٢٥ قل ((حوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ ) المسئل المنافق المنافقة والماء المحكمه المسئل المنافقة والماء المحكمة السبا المتفريق إذا غرب طائفته عن تلك التي ينتمى اليهبا المنافق والماء المنافقة والماء المحكمة ) المنافق والماء المنافقة والمسئلة ١٩٨٤/٢/٢٤ ) المنافقة المناف	VOY 17.	( الطهن رقيم ٤٠ لسنة ٥٥ ق جَلْسة ٢٦/٥/١٩٨٠ )
الما الزوج الدخول فيه - خضوعه الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون النوج الدخول فيه - خضوعه الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون الما الأحوال الشخصية ، م ، ا مدنى "، اعتبار النفريق لهما السب طالقا وليس بطلانا الزواج يعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ( الدان رقب ١٩٨٧/١/٢٧ )	1 1	ثانياً: السائل الخاصة بغير السلمين:
واباء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الإسلامية باعتبارها القانون النافر مسائل الأحوال الشخصية ، م ، ا متنى " اعتبار التفريق لهلفا السب طلانا وليس بطلانا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ( الدان رقم ۲۷ است ۵۳ في ((حوال شخصية)) - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۷ ) الشخصية لمصريين غير السلمية ، تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحسوال الشخصية لمصريين غير السلمين المختلفي النائزة أو الله . احكامهما لا تجير الزرجة طاب المتفريق إذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمي اليهما ( الطون رقم ٥١ فرسنة ٥٢ في (احوال شخصية) - جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۱ ) بي من التعاليق المنظبيق لاختلافها عن الزوج طائفة ، اغمافتها المرام محادة الاستثنائة التطابق المنظبور ما عتبارة طلبا جديدًا ، عدم جواز المام محادة الاستثنائة التطابق المعادر ما عتبارة طلبا جديدًا ، عدم جواز المعادر المنازع المنازع التعاليق المنازع المعادر المنازع ال	:-	ا ـ القانون الواجب التطبيق :
واباء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الإسلامية باعتبارها القانون النافر مسائل الأحوال الشخصية ، م ، ا متنى " اعتبار التفريق لهلفا السب طلانا وليس بطلانا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ( الدان رقم ۲۷ است ۵۳ في ((حوال شخصية)) - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۷ ) الشخصية لمصريين غير السلمية ، تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحسوال الشخصية لمصريين غير السلمين المختلفي النائزة أو الله . احكامهما لا تجير الزرجة طاب المتفريق إذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمي اليهما ( الطون رقم ٥١ فرسنة ٥٢ في (احوال شخصية) - جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۱ ) بي من التعاليق المنظبيق لاختلافها عن الزوج طائفة ، اغمافتها المرام محادة الاستثنائة التطابق المنظبور ما عتبارة طلبا جديدًا ، عدم جواز المام محادة الاستثنائة التطابق المعادر ما عتبارة طلبا جديدًا ، عدم جواز المعادر المنازع المنازع التعاليق المنازع المعادر المنازع ال		ا - تخييف التقريق بين الزوجين بسبب أعتناق الزوجة الاستلام
الفار في مسائل الاحوال الشخصية م ١٠ متنى مع التبار التفريق لهلفا السب طلاقا ولبس بطلالا الزواج بعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ( الدان رقب ٢٧ لسنة ٥٠ قل ((حوال شخصية)) حلسة ١٩٨٧/١/٢٧ ) ( الدان رقب ٢٦ لسنة ٥٠ قل ((حوال شخصية)) حلسة ١٠٠٥ المحسوال الشخصية لمبصريين غير السلمين المختلفي الدائنة أو الله . احكامهما لا تجير الزرجة والب المتفريق إذا غيرت والفته عن تلك التي ينتمي اليهبا الروزية والب المتفريق إذا غيرت والفته عن تلك التي ينتمي اليهبا ( المحلون رقم ٥١ قاسنة ٢٥ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ ) و ٢٠٠٠ بيا من المراجعة المستثنات التطابق المنتمان المتعابق المتعارفة فلها عن المراجعة ما الفقة . أعمامتها أمام محكمة الاستثنات التطابق المنتمان و المتعارفة فلها عن المراجعة المستثنات التطابق المتعارفة فلها عن المراجعة المراجعة المستثنات التطابق المنتمان و المتعارفة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المنافقة المنتمان المراجعة المراجع		وأباغ الزوج الدخول فيه ـ خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
السب طلاقا ولبس بطلانا الزواج يعود الى بداية العقد ( مثال في حضائة ) ( الدان وقد ٢٧ السنة ٥٣ قل ((حوال شخصية)) حياسة ١٩٨٧/١/٢٧ ) ( الدان وقد ٢٧ السنة ٥٣ قل ((حوال شخصية)) حياسة ١٨٧هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1	العَامَ فِي مُسَائِلُ الأحوالُ الشُّخصية .م .١ مَدَّنِي ". اعتبار التَّفْسُرِيقِ لهــٰذَا
(الدان رقب ٧٦ استة ٥٣ ق ((حوال شخصية)) حياسة ١٩٨٧/١/١ ١٥ المام روف ٧٦ السالمية و تطبيقها في المنازعات المتعلقة والاحسوال الشخصية للمصريين غير السلمين المختلفي الدائنة او الله و احكامه المها المتحديث المتحديث النبي ينتمى اليها الزوج والما المتعربيق إذا غيرت والفقية عن تلك التي ينتمى اليها الروج والما والمتعربيق ١٩٨٧/٢/٢٤ ) ١٩٨٧/٢/٢٤ والمتعربية ١٩٨٧/٢/٢٤ عن المتعربية المتعربية المتعربية المتعربية المتعربية والمتعربية المتعربية المتعر		ألسب طلانًا ولبس بطلاً! الزواج يعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة )
الشخصية لمجصريين غير السلمين الختلفي الدائنة أو الله . احكامها لا تجير الزرجة طاب التفريق إذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمى اليها الزوت الدولة . المحامد ( المحلمان وقم 10 دسنة 70 ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ ) بيا به التحليق : المحلم المحلمان الدولة المحلمان المحلمان الدولة دعواهة بالتطابق لاختلافها عن المزوج طائفة . اغافتها مام محكة الاستثنان التحليق المحلم وازاد المحلم حوازات المحلمة الاستثنان التحليق المحلم وازاد المحلم المحلمان المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلمان ال	174 81	( الله ن رقب ۷۱ است: ۵۳ ق ((حوال شخصية)) ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۷ )
الشخصية لمجصريين غير السلمين الختلفي الدائنة أو الله . احكامها لا تجير الزرجة طاب التفريق إذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمى اليها الزوت الدولة . المحامد ( المحلمان وقم 10 دسنة 70 ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ ) بيا به التحليق : المحلم المحلمان الدولة المحلمان المحلمان الدولة دعواهة بالتطابق لاختلافها عن المزوج طائفة . اغافتها مام محكة الاستثنان التحليق المحلم وازاد المحلم حوازات المحلمة الاستثنان التحليق المحلم وازاد المحلم المحلمان المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلمان ال		ت بريعة الاسلامية . تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالحسوال
لا تجير الزرجة طاب المتفريق إذا غيرت طائفته عن تلك التي ينتمى اليهبا الزوت الرافق ( الطون الرافق	}	الشخصية للمصريين غير السلمين المختلفي النائنة أو المله . أحكامهــــا
الروت		لا تجير المزرجة طاب التفريق إذا غيرت طائفتهه عن تلك التي ينتمي اليهسا
ب ما التعليمان : القام الدوجة دعواها بالتطابق لاختلافها عن المزوج طائفة ، اضافتها المام محكة الاستثنائة التطابق للشعور ، اعتبارة طلبا جديدا ، عدم جواز ا	.].	الروب
ب ما التعليمان : القام الدوجة دعواها بالتطابق لاختلافها عن المزوج طائفة ، اضافتها المام محكة الاستثنائة التطابق للشعور ، اعتبارة طلبا جديدا ، عدم جواز ا	W.9 V	( النَّاءِن رِّم ٥١ دُسنة ٥٢ ق (أحوال شخصية) _ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ )
الله الله الله الله الله الله الله الله		
أمام محكمة الاستثنانة أللتطليلق للشعور . اعتبازه الخلها خديدًا . عدم جواز ا	}	ب نية المجارية
أمام محكمة الاستثنانة أللتطليلق للشعور . اعتبازه الخلها خديدًا . عدم جواز ا		وَقَامَ } الرَّوْجِ، دعواها بالتطابق لاختلافها عن الرَّوْجِ طائفة . اضافتها
	į.	أمام محكمة الاستثناف التطليق اللفور . اعتباره ظلما خديدًا . عدم جواز
	1	
. ( والمعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق (احوال شخصية) جلسة ١٩٨٧/٤/٢٤ )	Y.42 .21	. ( اللَّ عن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق (احوال شيخصية). حسة ١٩٨٧/٢/٢٤ ).

الصفحة	القاعدة ا	نالثا : دعوى الإحوال الشخصية :
		ا ـ الاجراءات :
		<ul> <li>الاصل في الاجراءات إنها روعيت صحيحة مالم يغم الدليسل على حلاف ذلك . خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدها في علانية . مفاده.</li> <li>أن الدعوى نظرت في غرفة المشورة . سبق نظرها في جلسات علنية . لااثر</li> </ul>
		له طالماً نظرت اخيراً في جلسة منعقدة في غرفة المشورة وتقرر حجزهماً التحكم فيها .
۱۷۸	24	(الطعن رقم ؟٦ لسنة ٥٥ ق - ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
:		<ul> <li>٢ ـ نشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية . دخوله في نطاق النظيم الداخلي لكل محكمة . علم تعلقه بالاختصاص النوعي .</li> </ul>
444	۹٠	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق (الحوال شخصية )) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		٣ - الفاء الفصل الخاص بدفع المدعوى قبل الجواب عنها من لائحة تربب المحاكم الشرعية . مؤداه . وجوب اعمال القواعد المنصوص عليها في قاون المرافعات بنسان ابداء الدفوع الشكلية . عدم ابداء الدفسوع التعلقة بالاجراءات وكافة الاوجه التي يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكلم في موضوع المعوى . اثره . سقوط الحق فيما لم يبد منها .
750	12.	( الطعن رقم ۹۹ لسنة ٥٤ ق (الحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ ) ب ـ نظر الدعوى :
		پ تا معر المعلوي . ((ســهاع اقدعــوي ))
<b>Y</b> • <b>Y</b>	17.	النص فى المسادة (١) من القانون ٢٥ لسنة . ١٩٢٠ على عدم سسسماع دوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى . عدم جواز اعماله فى شأن المتعة . علة ذلك . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) (قبول الفنوى ))
		المتعة . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . على قد ذلك .
Y• <b>Y</b>	17.	(الطمن رقم ٠٠ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/٥/٢٩١)

الصلبعة	القاعدة	ج ـ الإثبات :
177	٤٠	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق ـ ((أحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		<ul> <li>٢ ــ شهادتى الميلاد والوفاة . حجيتهما . مالم يثبت عدم صحة المدرج بالسجلات الرسمية . أثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة . جــواز .</li> <li>اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق .</li> </ul>
۳٤٥	117	( الطعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢ )
		د ــ الطمن في الحكم :
		(( الاســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
		استثناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشسخصية والوقف التى كات من اختصاص المحاكم الشرعية للصحوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ للمخلف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة استثنافه . جيزاؤه اعتبسار الاستئناف كان لم يكن . علة ذلك .
720	12.	( الطمن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية)) ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨ )
		رابعا: مسائل الولاية على المال:
41	**	الاجازة الضمنية لعقد البيع القابل للابطال . من اعمال التصرف . لا يملكها القيم على القاصر الا باذن محكمة الأحوال الشخصية الولاية على المال . اثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجوز عليه اجازة ضمنية له . ( الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

	القاعدة	اختصاص
		اولا : الأختصاص المتعلق بالولاية : ( الولائي )
		هيئات التحكيم :
		هيئات التحكيم . عدم اختصاصها بالمنازعات التي يكون بين اطرافها شخص طبيعي الا بعوافقته .م .٦ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لمسنة ١٩٨١ .
111	۳.	( الطعنان رفها ۲۲۲۳ ، ۲۳۹۵ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		عقود الادارة مع الأفراد :
		العقود التي تبرمها الادارة مع الافراد . اعتبارها عقـــودا ادارية . شرطــه .
100	1.1	( الطمن رقم ۱۸۱ لمسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )
		القرادات الصادرة من المحافظين :
		القرارات الصادرة من المحافظين : قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون المالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لمسنة ١٩٧١ .
7.1	٤٧	قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصــاصـات الوزير في الشــُون المــالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى
**1	٤٧	قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون المالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .
**1	٤٧	قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون الحالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ . ( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ )
Y+1	٤٧	قرار المحافظ بغرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون المالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .  ( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ )  ثانيا : الاختصاص النوعي :  ا - نشكيل دوائر النظر قضايا الاحوال الشخصية . دخوله في نطاق
	٤٧	قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون المالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١ . ( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ ) ثانيا : الاختصاص النوعى : ثانيا : الاختصاص النوعى : السنكيل دوائر النظر قضايا الاحوال الشخصية . دخوله في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعى .

-		
الصفحة	القاعدة	ثالثا: الاختصاص القيمى:
 ^\	· :	ا ــ ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة باجرة شهرية قسدرها مانتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن . المعموم بطلب الهائه . دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعسدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .  ( الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٥ ق ــ حلسة ١٩٨٧/١٨٨)
^,,		(1,111,1)11
	: .	<ul> <li>٢ ــ الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضياء والتسليم . اشستمالها على طلب اصلى وطلب مندمج . النازعة بشأن الطلب المندمج . أثره . عـــدم اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصلى .</li> </ul>
۸۱	**	( الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
:		<ul> <li>٢ - الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . أعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصــــاص المحكمة الابتــدائية بنظرها . جواز استثناف الحكم الصادر فيها . ٢١١ مرافعات .</li> </ul>
۸۱	77	( الطمن رقم ، ) ٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

7)	Germ 21
	Activated to make units to the state of the
القاعدة الصناسة	
	ار تفاق
128 . AS M	
	استعمال حق الارتفاق
4. 4	14 A C
1 to 5	حق الارتفاق . ماهيته م تكليف يعقل العقار الموتفق به الفائلاق العقار
الله الله الله الله الله الله الله الله	المرتفق . عدم حرمانبه عالك المفقار الخاصمين مباشرة حقو قيم على علكه. شوطه، م
	عدم المساس بحق مالاو تفاق ي مخالفة ذلك ما أثره ما المتزامه باعادة ، الحسال
	الى ما كانت عليه مع البعويض الذكان له مقتضى باطلب حالك العقاق المرتفيق إ
تابيرى -	ابطال تصرف الماللقمق العقله الله تقق به الاعمدو، تسيَّجيله ما غير محالونيا الملاتالة ا
. 🗓 🡡 .	١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني .
المراقع الم	ma manuface (n) 2 //LP / 2 mm 20 f man (20 ) 00005
7 7	( القضن رقم ۷۲ و لسنة ۵۳ ق س تجليبة ۱۹۸۷/۷/۸۸ )
4."يوك	
1	
بالمانية وبالمنا	
A STATE OF	
٠ ١	
مۇرى ئود	
بئي تفهم	1
م أو أب	
43 6.48	
1	; 
į	 
ļ	
į.	1
;	1
	!
	I
	; ! !
İ	

الصفحة 	لقاعدة	ارث
		اولا : حكم تصرفات الورث بالنسبة للوارث :
£***	av.	حق دائني المنعاقدين والخلف الشاص في التمسك بالعقد الظاهر في المواجهة من بتمسك بالعقد العقيقي طبقا الاحكام الصورية .م ٢٤٤ مدني . تقدمه على حق الوارث الحدي يطعن على تصرف مورثه بالله يخفي وصية . علم ذلك . الوارث يستعد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستعده من المورث ولا من العقد العقيقي . عدم اعتباره من ذوى الشأن الملين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .
411	٦٧	ر انطقاق زکم ۱۹۸۷ است. ۵۱ ک ت چست ۱۹۸۷/۲/۱۲ گلیا : دهری الارث :
		ا بـ رسيماع دعوى الارث ، مناطه . ا
774	•	( الطعنان رقعا ۸۰ ، ۸۱ لسنة ٤٥ ق ((احوال شـــخصية)) ــ جلســة ۱۹۸۷/۲/۱۷ )
		٢ حجة تحقيق الوفاة والورائة . مالم يصدر حكم على خالفه . اتكار الورائة . مناطه . صدوره من وارث ضد آخر يدمى الورائة .م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم ق ٨٨ لسنة ٣١ المدل.
254	117	( الطعن رقم ۲۳۳۰ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲ )

اعدة	<u>تن</u> ا کہ	الصف	استئناف
			اولا : شكل الاستئناف : حواز الاستئناف :
			<ul> <li>الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة . الاستئتاء . الدعساوى الم نوعة بطلب غير قابل التقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها جواز استئناف الحكم الصادر فيها . م ٢١٩ مرافعات .</li> </ul>
۸۱	۲	۲	( الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
			٢ ــ ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام فانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انهائه . دخولها فى حدود الاختصاص الاتهائى للمحكمة الابتدائية وعدم جــواز استثناف الحكم الصادر فيها .
۸۱	1	۲	( الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
			ميماد الاستستئناف :
			_ ميه ــاد السافة المنصوص عليه فى المادة 1/11 مرافعات . حق المستأنف متى توافرت فيه شروطه . التزام محكمة الاستئناف باضافته من تلقاء نفسها ليلتحم بالميعاد الاصلى . (مثال) .
۸۹۵	144		( الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )
			ثانيا : رفع الاســـتئناف :
		ة ا	- الخصومة فى الاستئناف تحديدها بالاشخاص المختصسين اصا محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم .م ٢٣٦ مرافعات . تصحيح المسف وفقا للمادة ١١٥ مرافعات وجوب تعامه فى المواعيد المحددة أرفع الدعسوء مثال (بشأن أبلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي أنناء نظر الاستثناف)
۳۳	112		( الطعن رقم ۱۲۰۶ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )

الصفحة	القاعدة	ثالثا : آثار الاســــتئناف :
		ا ـ الاثر الناقــل :
		<ul> <li>الاثر الناقل للاستئناف . ماهيته . م ٢٣٢ مرافعات . التسرام محكمة الاستثناف بالتصدى لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من اسباب لطلبات ابديت أمامها طالما لم يتمازل مبدئها عن السمسك بها . علة ذلك .</li> </ul>
944	115	( الطعن رقم ۱۲۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ حلسة ١/١٩٨٧١١ )
		<ul> <li>٢ - طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد غير مقتضى . سببان لطلب واحد . عو الاخلاء لانحلال العقد .</li> <li>القضاء ابتدائبا بالاخلاء لاحدهما . اعتمار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستثناف . اثر ذلك .</li> </ul>
٥٢٧	114	( الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		٣ ــ الانر النافل للاستئناف ، مؤداه ، ما اذاره المستأنف عليه المحكوم له بطلبانه أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع ، انشباره مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم نتم التنازل عنها دون حراجة لاستستئناف فرعى منه .
7.14	154	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
798	159	) ـ الاستثناف . اثره . اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمـــة المعرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف . ( الطعن رقم ١٩٨٧ / ١٩٨٧ )
		ب ـ الطبات الجديدة :
		<ul> <li>اقامة الزوجة دعواها بالتطليق لاختلافها عن الزوج طائفة . اضافتها امام محكمة الاستثناف التطليق للضرد . اعتباره طلبا جديدا . عدم جواز قبوله م ٢٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .</li> </ul>
٣٠٩	٧١	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق (احوال شخصية) ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ )

رابعا : نِظر الاسسنتناف :	لقاعدة
. ما يعترض سبر الخصومة :	
١ - اعتبار الاستئناف كان لم يكن :	
ا ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستثناف في الميماد أو تنازلها عن الحق فيه ، تمسكها بالدفع باعتبار الاستثناف كان ام يكن القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالحلسسة يصحح البطلان ، خطا .	
( الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق (هيئة عامة)) ـ جلسة ١٩٩٢/٢/٨ )	٠ ١
٢ استثناف الأحكام المصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية خضوعه لفواعد لائحة نرتيب المحاكم الشرعية المحاكم الشرعية المحاكم الشرعية المحاكم المستئنف عن حضور الجلسة الاولى المحدده بورقة المثنافه . جزاؤه . اعتبار الاسعثناف كان لم بكن . علة ذلك .	
( الطعن رقم ۹۹ لسنة ٥٤ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨ )	12.
ب ـ وفف الاســـتئناف :	
دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعى بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما حداطه . قيام المخصومة في سرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يقيدون من المحرر ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعسوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر المقضى .	
( الطمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦ )	1 09

القاعدة	الصفحة	خامسا : الحكم في الاستئناف :
		<ul> <li>الحكم بصحة المحرر _ أيا كان نوعه _ وفى الموضوع مما .</li> <li>غير جائز . م }} أثبات . علة ذلك . عجز المستتف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذى يبدأ من تاريخه سيماد الطعن بالاستئناف . لايستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك الاعسلان . جائس .</li> </ul>
197	٤٦	( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
		٢ ــ أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون
		اضانة . لا عيب .
<b>£V</b> A	1.5	( الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		أثر نقض الحكم الاسمستثناق :
		<ul> <li>نقض الحكم الاستثنافي لا يمتد الى الحكم الابتدائي ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأييده . اثر ذلك . لمحكمة الاحالة أن تحيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
٧٠٨	104	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )

لصفحة	القاعلة	
	_	اعـــالان
		اولا : اوراق المحضرين وبياناتها :
		<ul> <li>اوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها .</li> <li>اثره بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا .</li> </ul>
٦.	17	( الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١ )
		<ul> <li>٢ – محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجيته مطلقة على مادون</li> <li>به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جواز المجادلة في صحتها مالم يطمئ بتزويرها .</li> <li>( الطمن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)</li> </ul>
٦.	۱۷	
		ثانيا: اعلان الأشخاص الطبيعيين:
		ــ الاعلان في اللوطن الأصلي :
		<ul> <li>قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له مم ١٠</li> </ul>
		مرافعات . اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلائه . اثره . بطلان ورقــة الاعـــلان . •
٧٤٠	104	( الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )
		ـ تحقق الغاية من الإعسلان :
۳	١	<ul> <li>ا انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه أو من في حكمته اعلانا صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الفاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازله الصريح أو الضمني عن حقه في الإعسلان .</li> <li>( الطعن رقم ۲۲۹۳ لسنة ٥٥ ق (هيئة عاعة) - جلسة ۱۹۹۲/۳/۸ )</li> </ul>
		٢ _ ثبوت عدم اعلان المستاه عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد أو تنازلها عن الحق فيه . تعسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان الم بكن . القضاء مرفض الدفع والفصل في المرضوع بناء على أن حضورها بالحلسة بصحح البطلان . خطا .
۳	1	( الطمن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق ((هيئة عامة)) ــ جلسة ١٩٩٢/٣/٨ )

الصفحة	القاعدة	ثالثا : بطلان الاعلان :
		١ ــ الحكم بصحة المحرر ــ ايا كان نوعه ــ وفى اللوضوع مصــا . غير
		جائز . م }} البات . علة ذلك . عجز المستانف عن اثبات تزوير اعسلانه
		بالحكم المستأف الذي يبدأ من تاديخه ميعاد الطعن بالاستثناف . لايستتبع
		بطريق النزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك ا الاعملان . جائز .
147	27	( الطعن رقم ۱۲۷ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
, ,,		٢ ــ البطلان اللترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان . نسسبي غير
		متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كــال
		الموضوع نمير قابل للتجزئة . افادة من صح اعلانه بهذا البطلان . شرطه.
		أن يتمسك به من تعيب اعلانه وتقضى به المحكمة .
272	1.4	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		رابصا : مسائل متنوعة :
	ĺ	١ ــ النعى بعدم صحة اعلان الطاهنين بصحيفة الدعوى في موطنهما .
		دفاع يخالطه واقع غير متعلق بالنظام العام . اثارته لاول مرة امام محكمــة
		النقض . غير مقبول .
0.4	1.4	( الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٠/٣/٣٠ )
		٢ ــ ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات
	!	عدم اعتباره سرعيا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		مرافعات . عدم كفاية أيدانع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم
		المحضرين في غضونه .
٥٢٣	117	( الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
		٣ ــ قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات .
		مقررة لحماية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الآخر . وفاة احــد
		الخصوم أثناء انقطاع الخصومة لوفاة آخر . لا يترتب عليه وقف مسدة
		السقوط أو امتدادها وجوب موالاة اللدعي السير في اللدعوى قبل انقضاء
		مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة اولهم . علة ذلك .
		[
۰۲۳	111	( الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
	ı	•

الصفحة	القاعدة	<ul> <li>٢ تخلف الخصم عن اتخاذ اجراء بحصل بالإعلان في المعاد الذي</li> </ul>
		يحدده القانون . خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه متى كان الميعاد قسد بدأ وانقضى فى ظله . لا يغير من ذلك صسدور قانون لاحق يلغى أو يعسسدل هسله الآثار .
٧٤٠	104	( الطعن رفم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )
		اعلان الخصوم في الحكم الاجنبي :
		<ul> <li>١ ـ شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبي على الوجه الصحيح .</li> <li>وجوب المنحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتذييله بالصيفة التنفيذية.</li> </ul>
ለፖሻ	۸۳	( الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
		<ul> <li>٢ ــ التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التى رسمها فاون البلد الذى صدر فيه الحكم ، م ٢٢ مدنى . مناط بالمحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية .</li> </ul>
417	٨٣	( الطعن رفم ٥٥٨ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
		٣ ــ تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ العكم الاجنبي في مصر وصيرورة حكمها - الصادر بشمول الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية ــ نهائيا . مؤداه . عدم جواز المتعرض له أو اعادة بحثه من أى محكمة أخرى طائما أنه لم يتجرد من اركانه الاساسية .
414	۸۳	( الطعن رفم ٥٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
:		

_		
الصفحة	القاعدة	أفــلاس
٥٠٩	1.9	وكيسل الدائنين : ١ - وكيل الدائنين . يعتبر وكيلا عن جعاعة الدائنين فى ادارة اموال التفليسة وتصفيتها كما يعتبر ايضا وكيلا عن المفلس . ( الطعن وقم ١٤ه لسنة ٥١ ق - جئسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
		٢ ـ قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيع البضائع المملوكة للتغليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعمولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جماعة الدائنين هلا التصرف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه . صحيح .
0.9	1.9	( الطمن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
	-	

ملحة	فاعدة   11	di
	1	التزام .
		اولا : اركان الالتزام :
		« سـبب الالتزام »
		١ _ حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل العقار المرتفق به لفائدة
	1	العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم مباشرة حقوقه على ملكه.
		شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . أثره . التزامه باعادة
	1	الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار
		الرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو تسمجيله . غير
		جائز . المادتان ۱۰۱۵ و ۱۰۲۳ مدنی .
٥٥.	111	( الطعن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		٢ ــ علاقة الدولة بالعاملين بها . ماهيتها . التزامهم باداء العمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	l	المنوط بهم بعناية الشخص الحريص . مصدره القانون . الاخلال بهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الالتزام اذا ما أضر بالدولة . أثره . مستوليتهم عن تعويضها . مصدرها
		القانوني . خضوعها لقواعد التقادم العادي . م ٣٧٤ مدني .
٦٨٣	127	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
		نانيا : اثار الالتزام :
- 1	l	« تنفيذ الالتسزام »
- 1	- 1	١ ــ الاصل تنفيدُ الالتزام عينا . الاستعاضة عنه بالتعويض . شرطه.
		استحالة التنفيذ العيني او اتفاق الدائن والمدين على التعبويض صراحة
	-	او ضمنا . المسادتان ۱/۲۰۳ و ۲۱۵ مدنی .
779	7:	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
- 1		٢ ـــ التزام الطاعن باقراره أن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغ تهسا
ĺ		المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن
		التنفيا. العبنى بالتمويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع
		سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان .
779	71	( الطَّعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )

المنحة	القاعدة	<ul> <li>المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها</li> <li>اليه طب الله ون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب</li> </ul>
		غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المديم . غير مبرىء لذمة المشترى . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابه على النقد بالنظام العام .
		( الطهي زفم ١٢/ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٦/٢/٢٦ )
440	VV	(( العق في الحبس ))
		<ul> <li>التزام البائع بالتسليم غير المؤجل . مؤداه . حق المشنرى في المار البيع . تخلف المشترى عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال .</li> <li>اثره . حق البائع في حبس المبيع . المادتان ٢/٤٥٨ ، ٢/٤٥٩ مدنى .</li> </ul>
٤٣٩	41	( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٤ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣/٢ )
		<ul> <li>٢ - عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤ .</li> <li>اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الشمن وعدم ترتيب لبطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطا .</li> </ul>
٥٨١	140	( الطعن رقم ١٨ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٩ )
		ثالثا : انقضساء الالتزام :
		(( الوفساء ))
		۱ - حلول الغير فانونا أو اتفاقا محل الدائن فى حقه ، سؤداه . احقيته فى الحال المحلف من اجسسواءات التخاب من اجسسواءات التنفيذ . وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أوعلى عقار . لا أثر أنه . اختلاف هذا الحلول عن الحلول فى اجراءات التنفيذ على المقار عند تعدد الحجوز عليه .
٧٤	۲.	( الطمن وقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق لـ جلسة ١٩٨٧/١/٧ )
		<ul> <li>٢ - الإيداع وفقا المادة ٢٢٦ مدنى عدم وجوب اسستصدار المدين حكما بصحته . جواز ايداعه الشيء المعين بذاته مع المدار الدائن بتسلمه. المنازعة في صحة الوفاء . خضوعها لرقابة القضاء .</li> </ul>
**	1.8	( الطمن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )

الصفحة	القاعدة	<ul> <li>٣ ـ قبول الدائن العرض المبدى من المدين او صدور حكم نهائى بصحة العرض والايداع . اثره . براءة ذمة المدين من الدين يوم العرض . المادتان</li> <li>٩٦ مرافعات و ٢٦٩ مدنى .</li> </ul>
٤٣٩	٩,٨	( الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		<ul> <li>٢ مصروفات العرض والايداع . على عاتق الدائن منى حكم بصحة العرص والايداع وكان متعسفا في عدم قبول العرض .</li> </ul>
٤٣٩	٩,٨	۱ الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		« تجديد الالنزام »
		<ul> <li>١ كتابة سمد بدبن موجود من غبل أو تغيير الالتزام الذى لا بتناول</li> <li>الا رمان الوفاء أو كيفيته . لا يستفاد منه تجديد الالتزام .</li> </ul>
۲۵۰	۸۵	( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		٢ مطالبة الشركة المطمون ضدها للطاعن بصفته امينسا للنقسل بالنعوبض عن العجز فى البضاعة التى عهدت اليه بنقلها . سقوط هسده الدعوى بمضى المدد المنصوص عليها فى المسادة ١٠٤ من قانون التجارة ، اقرار الطاعن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مسستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها . لا يعتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقسل بحيث يخضع للتقادم الطويل وانها قاطعا للتقادم الأول يبدا به تقادم جديد بنفس المسدة .
۲۵۰	۸۰	( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		« القاصـة القضائية »
		المقاصة القضائية . شروطها . م ٣٦٢ مدنى .
٤٣٥	٩٨	( الطعن رقم ۱۹۸۷/۳/۲۲ )

الصفحة	القاعدة	
		التماس اعادة النظر
		ـ التماس اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية بـ ديل للطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية . مؤداه . عدم صيرورة تلك الإحكام باته الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل أو بغوات ميعاده . ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
٤٥٢	1,	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		عقد الإيجار . خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جنيد متعلق بالنظام العام . سريانه باثر فوري مباشر . خلو قوانين ايجار . لاماكن من كيفية تقدير المستعق للمستأجر عند التهاء العقد المحرر في ظل القانون المنذ النائم ا
77	17 12	اثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المسادة ٢٥ مدنى قديم . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥٦)

الصفحة	القاعدة	
		اهليــة
		عوارض الأهلية :
		نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وانه تزوجها حال افاقته .دفاع يخالطه واتع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستثناف . اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة امام سحكمة النقض .
71.	١٣٩	( الطمن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (احوال شخصية) ــ جلسة١٩٨٧/٤/٢٨ )
		<ul> <li>۲ – مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . اثره . عدم انعقاد العقه بعبارته وما ترتب عليه من آثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقه للطاعنة واردا على غير محل .</li> </ul>
72.	149	( الطعن رفم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
	1	
		اوراق تجارية
	!	التقادم الصرفي :
		<ul> <li>التقادم الخمسى المنصوص عليه في المهادة ١٩٤ من قهانون التجارة . لا يسرى الا على المدعاوى المصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . المعاوى غير المصرفية . خضوعها للتقادم العادى .</li> </ul>
۴۰,	-,4	( الطمن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )
		<ul> <li>٢ ــ التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانسون التجارة . لا يسرى الا على اللعاوى المصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . اللعاوى غير الصرفية خضوعها للتقادم العمادى .</li> </ul>
۰۰'	۱۰۰ ا	( الطمن رقم ۹۸۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
	1	

~~~		
الصفحة	القاعدة	ايچار
		أولا: القواعد العامة في الايجار
		ا اختلاف عقد الايجار عن غيره من العقود :
	,	« اختلافه عن عقد الفحكر ))
		الإبجار والحكر . ماهية كل متهما ، أغفال المتعاقدين تحديد ملدة
		لعقد الابجار ، لا يجعله حكرا . مؤداه . اعتباره منعقدا للمدة المحددة لدفع
		الاجرة اعمالا الفاون المدنى الفديم السياري وفت أبيرامه .
177	16 8	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٦/٤/١٩٨٧ )
		ب ـ بعض أنواع الايجسار:
		(( ايجار الأرض الفضاء )) -
		١ ــ طاب أنهاء عقد أيجار الأرض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة
		الطاعن فبه أمام محكمة الموضوع . النعى عابيه بالصوريه ، سبب جديد .
		عدم جوار التحدي به لاول سرة امام محكمة النفض .
4.4	77	( الطعن رقم ١٤٠٠ نسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		٢ ـــ الدعوى بطلب اخلاء الارض العضاء والتسليم . اشت الها على
		طلب اصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . اثره . عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصلى .
۸۱	77	( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		٣ ـ ايجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن .
		طبيعة الارض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان
		مطابقا للحقيقة ولارادة اللتعاقدين . لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت من
		أجله ولا بما يطرأ عليهما .
1.4	1	( الطعن رقم ۸۹ اسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>إ ـ ورود عقد الايجار على أرض فضاء . أثره . خضوعه لاحكــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		القانون المدنى . لاعبرة بالفرض من الايجار ولا بما يقيمه عليها المســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		من انشـــاءات .
१५	1.4	(الطعن رقم ۲۲۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
	ı	1

الصفحه	القاشدة	ج ـ آثار عقد الايجار :
		« انترَّامات المؤجسر »
		(( غسسان النعسرض ))
.		ضمان المؤجر للتعرض الحاصل المستأجر من مستأجر آخر . عسدم
- 1	٠.	اقتصاره على التعرض المستند الى ادعاء حق . امتذاده الى النفرُغُن الناديُ
		. متى كان المستاجر المسمرض قد استأجر من فحس المؤجر . عله ذلك .
٣٨٠	۸۵	( الطعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		« صبانة العين المؤجرة »
		الزام المؤجر بنعويض المستأجر عما أنفقه في التحسينات النبي أتاءها
		تعلمه ورنساه في العين المؤجرة . م ١/٥٩٢ مدني . مناطه . ندمدند عالسر
		هذا التعويض وكيفيته .
792	.45	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٠/٥/١٥/١)
		(( ملحقات العين المؤجرة ))
		١ ــ ملحقات العقار . تأجيرها على استقلال . أثره . وجوب النظــر
		الى طبيعتها لتحديد ما اذا كانت مكانا أو أرضا فضاء .
1.7	۲٧	( الطعن رقم ۸۹} لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		٢ ــ المحقات العين المؤجرة ، ماهيتها ، مبانى العزب : من ملحقات
		الأرض الزراعية الواقعة في نطاقها بحسبانها منافع مشتركة . أثر ذاك.
		لا يحق لمستأجر جزء من هذه الاطيسان ان بتخذ من مبنى فيها سسكنا
770		خاصــا. دالله فرسره در سرة با ترازرورد)
317	111	( الطعن رفم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		د ٠ انتهاء عقد الايجــار :
+ 21		« التنبيــه بالاخــلاء ))
-		عقود الابحار الخاضعة لاحكام القانون المدى . انقضاؤها بالتهساء
		مدتها . صدور التثنيية بالإخلاء من أحد طرفى عقد الايجار للآخر ، أثر.٠٠
		انحلال الرابطة العقدية بعد مدة معينــة .
٤٦٠	1.1	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
•		

الصفحة	القاعدة	« دعوى انهاء العقد »
,		ا ــ تبوت ان عفد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انهائه . دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الانتدائية وعدم جـــواز استثناف الحكم الصادر فيها .
۸۱	77	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		<ul> <li>٢ الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوى الم نوعة بطلب غير دابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة ، اختصاص المحكمة الابتدائية بظرها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . ٢١٩ مرافعات .</li> </ul>
۸۱	44	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٢ ـ قرار وزبر التموين رقم ١٨٢ بحظر اتخاذ اى اجسراء نهسدم العقارات انتى تحوى منشآت تعوينية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص . طاقه . عدم امتداد اثره الى العلاقة الابجسارية القائمة بشأن تلك المنشآت . طاب المؤجر تسليم العين خالية من المنشآت المقامة عليها بما يتعارض والقرار المشار اليه . لا يحول دون القضاء بانهاء المقد . علة ذلك .
٤٦٠	1.7	( الطعن رفم ۲۲۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		ثانيا : تشريعات ايجار الاماكن :
	Ì	ا ـ خصـائصها
		۱ ـ القانون . سريانه ياثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه مالم ينص فبه على خلاف ذلك . اثار المعقد خضوعها لأحكام القانون الذى ابرم فى ظله مالم تكن أحكام القانون المجديد متعلقة بالنظام العام . سريانها بائسو فورى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . قوانين أيجار الاماكن. سريانها بائر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل بسه .
700	.04	( الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )

القاعدة الصفحة	مناه الآت أحكام القانون المدى . وجوب تطبيقها مالم يرد مي تشريعات
<del></del>	أيجار الأماكن يُص خاص يتعارض معها ، عدم تعرض القانون ٤٩ لسمنة .
٤. ٠- ٠	١٩٧٧ لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقسار
* .	الجديد ، لا تصلح للغوض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة او
	حَالَة اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة . مؤداه .
4 -1	تطبيق أحكام القانون اللَّذِي . علة ذلك .
8.V 91-	( الطعن رقم ۱۸۰۳ اسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
·-	٢ - عقد الايجار • خصوعه للقانون الذي أبرم في ظله • الاستتناء •
	صدور فانون جدید متعلقِ بالنظام العام ، سریانه بأثر بوری مباشر ، حلو
Said	نوانين ايجار الأماكن من كيفية نقدير المستحق للمستأجر عيد انتهاء العقد
;	المحرر في ظل القانون المدنى الملغى مقابل ما يقيمه من مبــــان على الارِص
	المؤجرة . أثره . خضوعه لقوالعد الالتصاف . المسادة ٦٥ مدنى قديم .
777 122	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٥٦/٥/١٩٨٧ )
+ 1	<b>ب ـ حقوق والتزامات طرفي العلاقة الإيجارية</b> :
	« حظر احتجاز اكثر من مسكن »
	تحصيل فهم الواقع في اللعوى والتمرف على قصد المتعاقدين.
	من سلطة محكمة الموضوع . متى اقام قضاءه على ما يكفى لجلمه ا مشمال
. ] .	بشأن ادماج شقتين فيعقار واحد وعدم اعتباره احتجاز أكثر من مسكن).
٤٧٠ ع	( الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ )
	« الالتزام بأعمال الترميم والصياتة »
	١ ـ اعمال الترميم والصيانة . حق المؤجر في تقاضي الاجره بزيادة
	سنوية . ٢٪ من قيمة تلك الاعمال اعتبارا من الشهر التالي لاتمامها . عدم
	سداد هذه الزيادة يترتب عليه ما يترتب على عدم سداد الاجرة من أثار .
	م ٦١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٠٥٨ ١٢٠	( الطعن رقم ۱۰۸۶ لسنة ٥٦ ق – جلسة ٤/٨/ ١٩٨٧ )
	٢ ــ صـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	المستاجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعسامة
.	بنسب متفاوتة حسب تاريخ انشاء المبنى .م ٥ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . امســر
	متعلق بالنظام العام . وجوب تطبيق حكمه بأثر فورى على مالم يستقر من
	الراكز القانونية .
00A 1Y.	( الطعن رقم ۱۰۸۶ نسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٨٨/ ١٩٨٧ )

علم المحة	القاعدة	The state of the state of the state of
		<ul> <li>٣. يد حصة المستأجر في تكاليف الترسيم أو الصيانة الدورية والعامة في ظل العمل بالفانون ١٣٦ لسنة ١٨٨١ . ٧ تاخل حكم الاجرة . التراخي</li> </ul>
:		في سدادها بالأموتب الأخلاء معلة ذلك .
• • •		•
000	17.	( الطعن رقم ١٠٨٤ لنسنة ٦٥ ق حلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		« حق الؤجر في طلب الاخسلاء »
	-	طلب الاخلاء للتأجير من الباطن والاختجاز أكثر من مسكن في البلسد
×		الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانخلال العقد .
•	-	القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاخدهما . اغتبار الطلب الآخر مظروحا غلىمحكمة
		الاستثناف . أثر ذلك يناه الاستثناف . أثر دلك .
٥٧٧	115	(الطعن رفم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
		ـ اسـباب الاخلاء:
	<b>I</b> .	(ا) الاخــلاء لمنم الوفاء بالاجرة :
		(( التكليف بالوفساء ))
		,
		١ ــ تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط لقبول طلب الاخـــلاء
		سواء كان أصليا أو طلبا عادضا طالك كان سابقاً على الطلب بخمست
	1	عشر يوماً .
٦.	17	(الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ٥٤ ف ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
		٢ ــ دعوى المؤجر بالخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجرة . شرط
	1.	قبولها . تكليف المستأجر باثوفاء يها . التكليف بوفاء الجرة ستنازع عليها.
	1	لا بطلان طالما استند ادعاء المؤجر الى اساس من الواقع أو القانون .
	١.,	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٦م ق ـ جلسة ٥/٣/٣/ )
489	Y "	
		(( المنازعة في الاجسرة ))
		١ ــ الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة . منازعة المستأجر جديا في مقـــدار
		الاجرة المستحقة . وجوب بحث هذه المسالة الاولية . عدم التزام المحكمة
		بالقضاء استقلالا في هذه المنازعة سواء كانت بدعوى مبتداة أم مجسرد
	1	دفاع في دعوى الاخلاء : علة ذلك .
w. a	١,,	( الطَّفِين وقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٨٩٧/٣/٥ )
1 4 7	. v.	رافعون دهم ۱۱ سنت ۱ د د ح سبت ۱۱۱۱۲۰۱ )

	2.#_:	
لمنعة	قاعلة ا	- ٢ ـ تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء 🛚
		بالتقادم الخمسي . لا يرتب بطلان التكليف . علة ذلك . عدم تعلق التقادم -
٠	1 2	المسقط بالنظام العام . جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه .
W. 2	1 1	( الطمن رقم ۲۹ لسنة ۵٫۱ ق ـ جلسة ٥/١٩٨٧)
• ~	1 -	« توقي الحكم بالاخسلاء » :
		١ ــ حق المؤجر في اخلاء المستأجر لقدم الوفاء بالاجرة . سقوطه .
		بسداد المستأجر الاجرة المستحقة وملحقاتها الى ما قبل اقفال باب المرافعة
		ولو أمام محكمة الاستثناف .
789	1.1	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق = جلسة ٥/١٩٨٧/٢)
	l	٢ ـ الوفاء بالاجرة اللاحق على اقفيل باب المرافعة في الدعوى . غير
		ماع من الحكم بالاخلاء . عرض الطاعنة الاجرة بعد صدور الحكم المطعون
		فيه لا أثر له في حكم الإخلاء . علة ذلك .
729	۸٠	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٥٠/١٩٨٧ )
		(٢) الاخلاء للتاجير من الباطن:
		الابصال الصادر من المؤجر بتقاضي الاجرة ومقابل التأجير معروشا.
		اعتباره ترخيصا للمستأجر بالتأجير من الباطن مفروشا . شرطه . صدوره
		في غير الحالات التي يستمد فيها الستأجر حقه في التأجير المفروش من
- 1		القانون مباشرة .
098	۱۲۸	( الطعن رقم ۱۷۰۱ لسنة ٦٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢ )
		« الاستثناءات الواردة على حق المؤجر »
1		في طلب الاخسلاء
- [	- 1	ـ التاجير المفروش :
- 1		(١) التنظيم القانوني للتاجير الفروش ٠
- 1	- 1	حق التأجير المفروش . قصره على الملاك والســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
. [	- 1	الأجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين اللواد ٣١ ٤
1		. ٤ ، ١/٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سريسانه على
ľ		العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون اللذكور . علمة ذلك .
Y 00	09	( الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )

<u> </u>		
الصلحة	القاعدة	(١) اثبات التأجير الفروش :
		1 ـ اعتبار-المكان المؤجر مفروشا . شرطه . اشتماله بالاضساعة الى
271-44		مفعة الكان داته مفروشات أو منقولات ذات نيمة تغاب منعمتها منعمة
• •	-	العين خالية . العبرة في وصف العبن بأنها مؤجرة مفروشة بحقبقة ألحال
		y بما أثبت بالعقد .
771	731	( الطعن وقم ٧٠٠٠ ليسنة ٥٠ ف - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )
٠.		ب - اضافة المستأخر مقسروس الى العين منسولات أو مفسروشات
٠٠,	-	اخرى . لا ينفى انها اجرت البه مفروشة ، علة ذلك .
771	۸	( اللغن رقم ۱۰۷۰ لسنة ۵۰ ق - جلسه ۱۹۸۷/۶/۲۹ )
• • • •	151	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
7		ح ـ تفرير الخبير من عناصر الإنبات في الدعوى وخضوعه لتقدير
٠., ٠.,		محكمة الموضوع أ مثال في أيجار مفروش ،
771	7.3 (	( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٩/٤/٢٩ )
		د ـ لحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صـــوريته متى كــِان
	.	استخلاصها سائفاً .
771	.127	( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )
	-	
		(٣) قيد عقد الايجار المفروش :
	l	1 _ جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفروش بالوحـــدة
		المحلية ، نطاقه . قصره على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ٠ \$ ق ٩ }
		لسنة ١٩٧٧ . لامحل لاعمال هذا الجزاء على عقد تأجير عقار مفروش بقصد
	1	استعماله مدرسية .
001	119	( الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		ب ـ النعى بخطأ الحكم لقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقسد
I		الالجار المفروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا النعي غير
		منتج بصدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده في المادة ١٦ منه من
		استمرار تلك العقود .
005	114	( الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٢م ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )

		the same transfer and
الصفحة	القاعدة	ج ــ عدم الاخطار عن الايجار المفروش . المادتان ٢٦ من ق ٥٢ لسنة
· · ·		١٩٦٩ ، ١) من ق ٤٩ لسفة ١٩٧٧ . عدم اعتباره قسرينة على أن العبن فيرجرة خالية ، العبرة بحقيقة المواقع .
771	124	( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )
		د ـ وجوب قيد عقود الايجار المفروش بالوحدة المحلية . المادتان ٢٤ ، ٣٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ؛ عدم سرياته على العقود التي انتهت في
771	124	تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور . علة ذلك . ( الطفن وقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )
		(٤) حالات التاجير للفروش :
		<ul> <li>الترخيص للمستاجر باستعمال المكان المؤجر فندقا . الطسواؤه على المصريح له بالتأجير مفروش . حق المؤجر في اقتضاء الاجرة الاضافية المفررة قانونا . م ه ؟ ق ٩ إلسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</li> </ul>
454	٨٠	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ه/١٩٨٧/٣ )
		<ul> <li>ب قيام المستأجر بتأجير المكان المؤجر له مفروشا في الحالات التي يتيج له القانون ذلك أو بناء على أذن من الحالك ورد في العقد أو في اتفاق لاحق . للمؤجر حق في تقاضى اجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا بنسبة معينة بحسب تاريخ انشساء المبنى .م ه&gt; ق ٩٤ لسنة ١٩٧٧ . شسمول ذلك الفتادف واللوكا لدات _ والبنسيونات والشقق المفروشة .</li> </ul>
014	144	( الطعن رقم ۱۱۲ لسنة ٥٠ ق ـ. جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢ )
*\	\00	ج. ـ التأجير من الباض مفروضا للطلبه دون اذن المسالك .م .٤/ج ف ٤٩ سنة ١٩٧٧ مناطه • أن يكونوا في مرحلة يحتملون فبها الاغتراب عن أسرهم . علة ذلك . (الطعن دقم ١٢٥١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢١)
		<ul> <li>(°) الامتداد القانوني لمقد الإيجار المفروش :</li> </ul>
·		ا ــ مستأجر المكان المفروش . حقه فى الامتداد القانونى لعقد الايجار. مناطه . الاقامة بقصد السكن . م ٦؟ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ .
173	FIE	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )

الصفحة	القامدة	ب ب الامر العسكرى رقم ؟ سنة ١٩٧٦ باجازة استئجار السيكن
: , 5		المفروش خالية متى توافرت شروطه . اعتباره غير واجب التطبيق لعـــدم /
		وضعه موضع التنفيذ حتى الغاثه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ .
१७६	۱۰۳	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		((حق المستأجري أشراك آخرين معمل النشاط الذي يباشره بالمين المؤجرة))
		١ ـ قيام مستأجر العبن باشراك أخر معه في النشاط المالي الذي
		يباشره فبها عن طريق تكوين شركة بينهما . ماهيته ـ عدم انطـواء ذلك
		بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتفاع بها ســواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المــالى .
444	٨٨	( الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ )
		٢ _ الشركة . ماهيتها . محل عقد الشركة هو تكسوين راس مال
		مشترك من مجموع حصص الشركاء بقصد استغلاله للحصول على ربح
		يوزع بينهم لا رابطة بين ذلك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم
		المستوك في عين يستأجرها أحدهم . علة ذلك .
441	۸۸	( الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ )
		٬ بيسع <b>الجسدك</b> »
		ـ ماهية الجـدك :
		تحديد عناصر المتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . من
.		سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائغا .
१७१	1.4	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		_ بيع المتجر او المصنع:
		بيع المتجر أو المسنع . اجارته استثناء من الاصل القرر بحظر التنازل عن الايجار . شرطه . توافر الصفة التجارية للنشاط الذي
		التنازل عن الإيجار . شرطه . توافر الصفة التجارية للنشاط الذي يزاوله البائع وقت البيع . المحل المستقل في شباط حرق لا يعد متجرا . علمة ذاك .
272	1.4	

3-4-41	القاعد	ج ـ تعليـك المساكن الشــعبية :
		<ul> <li>ا حمليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبـــل العمل القاون ٩ سنة ٧٧ . شرطه . عدم التناؤل عنهـــا الا بالاداة القــانونية السليمة . التأجير من الباطن لا يحول دون تمليكها بخلاف الوضع بالنسبة للمساكن التي شســخلت بعد ١١٠٧/٩/٩ . قـــرار رئيس الوزراء . ١١ لسنة ١٩٧٨ .</li> </ul>
445	٧٤	( ا <b>لطعن راقم ۲۰۹۲ لسنة ٥٥ ق ـ ج</b> لسة ٢٥/ ١٩٨٧ )
		٢ - تعليك المساكن التى اقامتهالمحافظات وشفلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ و ٩ ك ٩ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستأجر أو خلفه العام أو لمن تلقى عنه العق بأداة قانونية سليمة • شرط ذلك • شغل المسكن منذ ذلك التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل المستجر بغير الاداة القانونية السليمة • للجهية العكومية طلب اخسلائه طبقا اشروط عقد الإيجار .
.444	۱۰۰	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		د ـ النشــات الايلة للســقوط :
		المنشآت الآيلة للسقوط . ماهيتها . اعتبار الاشجار والنخيل منها . القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ . الفاؤه بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشآت التي يجرى عليها احكامه . السره .
799	١٥٠	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )

الصفحة	القاعدة	(44)
		(ب) بطلان ـ بنوك ـ بيـع
,		بطلان
		أولا : بطسلان الاجراءات :
		اجراءات الخصومة :
٠.		<ul> <li>١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستثناف في الميعاد أو تنازلها عن الحق فيه · تمسكها بالدفع باعتبار الاسستئناف كأن لم يكن · القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان · خطأ ·</li> </ul>
".pc"	١,	( الطمن رقم ۲۲۹۳ لسنة ٥٦ ق « هيئة عامة » ـ جلسة ١٩٩٢/٣/٨ )
•		٢ – بطلان اجراءات الخصومة لنقص اعلية احد اطراءها · نسبى · تصحيحه بالنزول عنه صراحة او ضمنا · اثره · سقوط الحق في التمسك به اذا لم يبده الطاعن في صحيفة الطعن · م ١٠٨ مرافعات · لا يجوز لمن نزل عنه او اسغط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به او أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ·
90	10	( الطعن رقم ۸۳۶ لسنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۲ )
		<ul> <li>۳ – قرار الشطب الدى يصدره القاضى المنتدب لنتحقيق ، باطل ، أثره ، للخصوم نعجيل السبر فى الدعوى دون التقيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ۸۲ مرافعات ،</li> </ul>
١.٩	74	( الطعن وقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسه ١٩٨٧/١/١٤ )
		اجسراءات الاعبلان :
		<ul> <li>١ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية · حجيته مطلقة على ما دون</li> <li>به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته · عدم جواز المجادلة في صحتها</li> <li>ما ألم يطمن بنزويرها ·</li> </ul>
٦.	W	( الطعن دقم ۸۷۸ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)

W		the state of the s
المينحة	إلقاعدة	<ul> <li>٢ - أوراق المحضرين • بياناتها • خلو صورة الاعلان من يعضها •</li> <li>أثره بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا •</li> </ul>
4.0.	1V:	( الطعن دام ۸۷۸ لبستة ٤٠ ق ـ حلسة ١٩٨٧/١/١)
		٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان • تسبى غير
		متعلق بالنظام العام • لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان
		الموضوع غير قابل للتجزئة • افادة من صح اعلانه بهذا البطلان • شرطه •
		أن يتمسك به من تعيب اعلانه وتقضى به المحكمة ٠
575	1.4	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣٢٦ )
• • •		٤ - قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له ٠
		م ١٠ مرافعــات أ اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه أ أثره • بطلان
:		ورقة الاعسلان
		( الطعن رقم ۱۲۲۶ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )
<b>7</b> •	100	
		اجراءات الطعن بالنقض :
		<ul> <li>١ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن</li> <li>والا كان باطلا . م ٢٥٣ مرافعات . مقصوده . تحديد أسباب الطعن وتعريفها</li> </ul>
	-	١ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان أسباب الطعن
<b>Y•</b> V		<ul> <li>١ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن</li> <li>والا كان باطلا . م ٢٥٣ مرافعات . مقصوده . تحديد أسباب الطعن وتعريفها</li> </ul>
<b>Y•</b> V	٤٩	<ul> <li>١ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والاكان باطلا ، م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها المغموض والجهالة . علة ذلك .</li> <li>( الطعن وقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)</li> </ul>
Y•V	٤٩	<ul> <li>١ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والاكان باطلا ، م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة . علة ذلك .</li> <li>( الطمن وقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)</li> <li>٢ - ايداع كفالة الطمن ، عدم تحققه الا بتوريد الثمالة فعلا الى خزانة</li> </ul>
Y•V	٤٩	<ul> <li>١ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والاكان باطلا ، م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها المغموض والجهالة . علة ذلك .</li> <li>( الطعن وقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)</li> </ul>
7.V	<b>£9</b>	<ul> <li>١ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والا كان باطلا ، م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطمن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة . علة ذلك .</li> <li>( الطمن وقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)</li> <li>٢ - ايداع كفالة الطمن ، عدم تحققه الا بتوريد الثمالة فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطمن ، لا يفنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد</li> </ul>
•		۱ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والاكان باطلا م ٢٥٣ مرافعات - مقصوده ، تحديد اسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عثها المفعوض والجهالة . علة ذلك .  ( الطعن وقم ١٦٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)  ٢ - ايداع كفالة الطعن ، عدم تحققه الا بتوريد الكفالة فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن ، لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بشبولها وتوريدها ، م ١/٢٥٤ مرافعات ، الطعن وقم ٢٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
•		۱ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والاكان باطلا م ٢٥٣ مرافعات - مقصوده ، تحديد اسباب الطعن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عثها المفعوض والجهالة . علة ذلك .  ( الطعن وقم ١٦٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)  الحكمة خلال ميعاد الطعن ، عدم تحققه الا بتوريد الثمالة فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن ، لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بشبولها وتوريدها ، م ١٨٥٤ مرافعات ، الطعن وقم ٢٦٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
•		ا - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والاكان باطلا م ٢٥٣ مرافعات مقصوده ، تحديد اسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عثها المفعوض والجهالة . علة ذلك .  ( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)  لا - ايداع كفالة الطعن ، عدم تحققه الا بتوريد الثقالة فعلا الى خواتة الحكمة خلال ميعاد الطعن ، لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بقبولها وتوريدها ، م ١٨٥٤ مرافعات ، ( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )  ( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )  ٣ - الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشسخصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال الميعاد ١٠ وفعه بصحيفية، توافزت ،
•	64	۱ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والاكان باطلا م ٢٥٣ مرافعات - مقصوده ، تحديد اسباب الطعن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عثها المفعوض والجهالة . علة ذلك .  ( الطعن وقم ١٦٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)  الحكمة خلال ميعاد الطعن ، عدم تحققه الا بتوريد الثمالة فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن ، لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بشبولها وتوريدها ، م ١٨٥٤ مرافعات ، الطعن وقم ٢٦٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

	1	
الصفحة	القاعدة	تصحيح الاجسراء البساطل :
		تصحيح الاجراء الباطل · وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي
		اتخذ فيها هذا الاجراء • عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضي لدى التقرير
		به وعدم تقديمه امام محكمة أول دارجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب
		الرد · تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء · صحيح ·
129	47	( الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٣ )
		مسيائل متنوعة :
		١ - الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع معا • غير
		جائز · م ٤٤ اثبات · علة ذلك · عجن المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه
		بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميماد الطعن بالاستثناف • لايستتبع
		بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستثناف · تمسكه من بعد ببطـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الاعلان · جائز ·
197	٤٦	( الطمن رقم ۹۲۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸ )
		٢ ــ التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها
		المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية · مؤداه · استعاضتها عن
		التنفيذ المينى بالتمويض • قضاء المحكم بهذا التمويض بمراعاة ارتفساع سعر الذهب وقت التقاضي • قضاء بما طلبه الخصوم • أثره • لا بطلان •
		سعر الذهب وقت التقاضي • قضاء بما طلبه الخصوم • أثره • لا بطلان •
414	71	( الطمن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
		ثانيا : بطالن التمرفات :
		١ _ الاجازة الضمنية لعقب البيع الفابل للابطال · من أعمال
-	1	التصرف • لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الوصى على القاصر الا باذن
- 1		محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال · أثره · عدم اعتبار سكوت
	. 1	القيم عن طلب ابطال التعقد الصادر من المحجور عليه اجازه ضمنية له •
٩٨	41	( الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
٠,,	İ	<ul> <li>٢ – بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف · عدم جواز</li> </ul>
-	- 1	التمسك به الا من وضع الشرط لمصلحته • علة ذلك •
44.	78	( الطَّعَن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
ı		

200		
الصقحة	القاعدة	. ٣ ـ حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من أمر نائب الحاكم
	├	العستكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السكنية
		المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها · عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على تلك
	1	الارض ٠
٧٨٠	78	( الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
	}	<ul> <li>٤ - قاعدة زوال العقد منذ ابرامه · كأثر للقضاء ببطلانه · عـدم</li> </ul>
		اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع
		الذي قضى على أساسه بالمبطلان • علة ذلك • عدم تحقق الضرر الفعلي الا من
		يوم الحكم بالبطلان · م ۱۷۲ مدنى ·
££A	99	( الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۹/۳/۳۲۱ )
		<ul> <li>٥ – التزام البائع بضمان التعرض ٠ م ٣٤٩ مدنى ٠ مناطه ٠ ألا يكون</li> </ul>
		عقد اللبيع باطلا • لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع أو
		الدعوى ٠
017	111	( للطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
		٦ ـ استبدال أو بيع عقارات الاوقاف • الاصل فيه أن يكون بطـريق
		المزاد العلني • الاستثناء • جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبينة حصراً
		بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . ســـلوك طــــريق
		المارسة في غير تلك الاحوال • اثره • بطلان التصرف • علة ذلك •
214	111	( الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٩/٣/٣٨ )
		٧ ــ بطلان التصرف في الاراضي المقسمة قبل صــدور قرار بالموافقة
		على التقسيم • تعلقه بالنظام العام •
۸۱	140	( الطعن رقم ۱۸ه لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )
		•
ļ	. !	بنسوك
		التقادم الخمسي المنصوص عليه في المسادة ١٩٤ من قانون التجارة •
`		· يسرى الا على الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية .
		الدعاوى غير الصرفية • خضوعها للتقادم العادى •
4.1	39	( الطَّفن وقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٣/٢/٢٨٧ )
1	۱ ا	

الصلحة	القاعدة	بيع
		اولا : التزامات البــا <b>ئع</b> :
		( أ ) تسليم المبيسع :
		<ul> <li>الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالاجابة عليه في حكمها • شرطه • تمسك الشترى بعدم انتقال الملكية بالتسسجيل الى المشترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده • دفاع جوهرى •</li> <li>اغفال الرد عليه • قضور •</li> </ul>
191	٤٤	( الطَّعَنْ رَقَمَ ١٠٥٧ لسنَّة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
		<ul> <li>٢ ـ التزام البائع بالتسليم غير المؤجل • مؤداه • حق المسترى فى</li> <li>ثمار المبيع • تخلف المشترى عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع فى الحال •</li> <li>أثره • حق البائع فى حبس المبيع • المادتان ٢/٤٥٨ ، ٢/٤٥٩ مدنى • •</li> </ul>
244	44	( الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
٠		(ب) ضـــمان التعبرض:
**.		التزام البائع بضمان التعرض · م٢٣٩ مدنى · مناطه · الايكونعقدالبيم باطلا · لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع أو اندعوى ·
٥١٦	111	( الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
		ثانيا : التزامات المسترى « الوفاء بالثمن » :
۳۳۵		المبائغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا المنقان وترم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ · سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك ٠ مؤداه ٠ تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم • غير مبرى، لذمة المسترى • علة ذلك • تعلق النصوص الخاصـة بالرقابة على النقد بالنظام العام •
71.0	17.	( الطمن رقم ۲۲۰ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢٩/٧/٢/٢ )
	1	حق حبس المستري لباقي الثمن:
		عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم · ق ٥٠ لسنة ١٩٤٠ · اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقي الثمن وعدم ترتيب
		البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور · خطأ ·
٠ ۴۸۱	170	( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٩١ )

الصفحة نســ	القاعدة	حق البائع في طلب الشيفعة :
		البائع · له طلب الشفعة في البيع الصادر من المُسترى أو من أحد مِمن تلفوا الحق عنه متى توافرت شروط الطدب ·
741-	14.7	ر الطعن وقم ۱۲۱۸ لسمنة ۵۳ ق - جلسمه ۱۹۸۷/٤/۶)
		رابعها : دنسوي صبحة التعهاقد :
		١ ــ التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي تيدة، صعيفتها
		في السجل العيني خلال حمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا ﴿ أَثْرُهُ ﴿
		اعتباره حجه على الغير ممن نرتبت نهم حقوق عينيه على العقار وافبت الصاحنهم
	٠	سانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى
		الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن ند أشربها •
		وجوب التناشير خلال خمس سسنوات من تايخ العمل به ٠ م ٢٣ منه ٠
414	15	ز الطعن رقم ١٢٥٦ لمسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨٧ )
-		٢ ــ القضاء بطلب صحة ونفاد عند بيع وتثبيت ملكية المستنانف لذات
	٠.	المبيع · تنافض ، علة ذلك ·
244	9,5	
244	۹۸.	( الطعن دفم ٢٥٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
٤٣٩	<b>9</b> .	( الطعن دم ۲۹۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ ) ۳ - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها
844	۹.۸	( الطعن رفم ۲۵۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ ) ۲ - دعوى صحة التعاقد · ماهيتها · اجابة المشترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى
, ,		( الطعن رفم ۲۵۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )  7 - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين ،
244 VEV		( الطعن رفم ۲۵۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ ) ۲ - دعوى صحة التعاقد · ماهيتها · اجابة المشترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى
, ,		( الطعن رفم ۲۵۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )  7 - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين ،
, ,		( الطعن دفم ۲۰۷ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )  ۳ - دعوى صحة التعاقد ، ماميتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى مكنين ،  ( الطعن وقم ۱۹۸۶ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۰/۲۱ )
, ,		( الطعن دفم ۲۰۷ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )  ۳ - دعوى صحة التعاقد ، ماميتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى مكنين ، ( الطعن دقم ۱۹۸۶ لسنة ۵ و حلسة ۱۹۸۷/۰/۲۱ ) خامسا : بعض أنواع البيوع : ( أ ) بيع مـلك الفـير :
, ,		( الطعن دفم ۲۰۷ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )  7 - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى مكنين ،  ( الطعن رقم ۱۹۸۶ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۰/۲۱ )  خامسا : بعض أنواع البيوع :  ( أ ) بيع مملك الفير :  الحكم بالشفعة ، مناطه ، ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط
, ,		( الطعن دفم ۲۰۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )  ٦ - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى مكنين . (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢١) خامسا : بعض أنواع البيوع : ( أ ) بيع مسلك القسير : الحكم بالشفعة ، مناطه ، ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحلق سبب من أسباب سقوطها ، بيع الشفيع العقار المشغوع من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، بيع الشفيع العقار المشغوع من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، بيع الشفيع العقار المشغوع
, ,		( الطعن دفم ۲۰۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )  ٦ - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى مكنين ، (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢١) خامسا : بعض أنواع البيوع : ( أ ) بيع مملك الفير : الحكم بالشفعة ، مناطه ، ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، بيع الشفيع العقار المشغوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير اذا
, ,		( الطعن دفم ۲۰۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )  ٦ - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى مكنين . (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢١) خامسا : بعض أنواع البيوع : ( أ ) بيع مسلك القسير : الحكم بالشفعة ، مناطه ، ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحلق سبب من أسباب سقوطها ، بيع الشفيع العقار المشغوع من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، بيع الشفيع العقار المشغوع من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، بيع الشفيع العقار المشغوع
, ,	े०९	(الطعن دم ٢٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٧/٣/٣)  ٣ - دعوى صحة التعاقد ماهيتها واجابة المشترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى الطعن وقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٣٦)  خامسا : بعض أنواع ألبيوع :  (أ) بيع مملك الفير :  الحكم بالشفعة و مناطه و ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها و بيع الشفيع العقار المشغوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير اذا لم يستعمل المشترى حقه في الطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من اسسباب لم يستعمل المشترى حقه في الطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من اسسباب

	1	•
الصفحة	العاعدة	_(پ) بيسع عقسارات الاوقاف :
	• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	استبدال أو بيع عقارات الاوقاف الاصل فيه ان يكون بطريق المزاد العلني ، الاستثناء ، جوازه بطريق الممارسة في الاحسبوال المبينية حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ سنة ١٩٧٢ ، سلوك طريق الممارسة في غير تلك الاحوال ، أثره ، بطلان النصرف ، علة ذلك ،
٦١٥	in	( الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
٠.		سادسا: بطلان البيسع:
,	٠.	بطلان عفد البيع لمخالفة الشرط المبانع من التصرف · عدم جــــواز النمسك به الا ممن وضع الشرط لمصلحته · علة ذلك ·
۲۸•	5 <b>š</b>	( الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٣/٩ )
		سسابعا: مسائل منشوعة:
٠.		حظر التصرف انذى كان مقررا بالمسادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضى والوحدات السكنية من الجمعيسة التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها * عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو فى جزء من المبانى التى اقامها غلى تلك الارض *
۲۸۰	78	( ا <b>لطعن رقم 307 لسنة 30 ق ـ جلسة 1987/17/</b> )
۳۱۸	V#	<ul> <li>٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف · عدم جواز التمسك بها قبل البائع أو من تلقى الحق منه ·</li> <li>( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣٥)</li> </ul>
<b></b> .		٣ – الحكم بعدم قبول دعوى الشغعة لوجود بيع ثان · غير مانع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الشانى في مواعيده وبشروطه ما لم توجد مسالة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الجديلة · (الطعن رقم ١٩٨٧/٤/٢٨)
140	117	

الصفية	لقاعدة	1
		(ت)
٠.	-	تاميم _ تامين _ تامينات اجتماعية _ تامينات عينية _ تجرئة _
••		نحكيم _ تزوير _ تسجيل - تضامن _ تعويض _ تقادم - تنفيد _ تنفيد
- ";	-	
٠.	}	عقساري
		تاميم
		اولا : لجان التقييم
		١ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر النشأة المؤممة على لحق
٠., ١		مؤقت . الره . استبقاء هذا العنصر في لطاق التأميم . تحديده من بمسدّ بصفة نهائية . اثره . ارتداد التحديد الى وقت التأميم .
٥٣٧	110	( الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/ )
	,	٢ _ لجان التقييم . نطاق اختصاصها ، م ٢ ق ١١٧ ، ١١٨ استة
		١٩٦١ · نهائية قرارها وعدم قابليته للطعن · شرطه · التزامها بعنــاصر
_		المنشأة أصولا وخصوما وقت التأميم . قرارها بالفصل في نزاع بين المنشأة
. :4		المؤممة وبين للغير بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها أو متعلق بالتقييم.
		لا حجية له . اختصاص المحاكم بتحقيقه والفصل فيه .
٥٣٧	110	( الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ف - جلسة ١٩٨٧/٤/٢ )
	.*	ثانيا : اثر التاميم :
- 1		١ - النص على اداء قيمة المنشآت المؤممة بموجب سسندات على
ĺ		الدولة . مؤداه . التزام الدولة ممثلة في وزارة المالية بهذه القيمة . م٢ق
		١١٧ لسنة ١٩٦١ و م ٤ ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ .
		(14.44/6/8 % % % % % % % % % % % % % % % % % % %
26.	110	( الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢ )
		٢ - الغوائد التأخيرية المستحقة على ديون المعاملين باحكام القسانون
- {	- 1	رقد 79 أسنة ١٩٧٤ . وقف سرياتها على كافة الديون المستحقة للجهسات
- 1		المنصوص عليها في المسادة ١١ منه أيا كان سبب استحقاقها ،م ١٥ ق ٦٦
- 1	- 1	المستوقل عليها في السنة ١٩٧٤ ٠
7.1	٤٩١	· · · ·
,	٠,,,	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/ )

		and the second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second s
لصفحة	القاعدة	و المرافق الماء تصريح المصانع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٢ المرافق
		القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . توقف تلكُّ المانع والمنسسات عن
		نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الالغاء إلى الساس بيلكية أصبحابها لموجودات
·		هذه المصابع المادية والمعنوية بما فيها العلامات التجارية. لا يغيمهن ذلك
	ļ <u>.</u>	وضع معامل الأدوية تحت اخراف المؤسسة العامة للادوية . علَّة ذلك .
4.7	v.	(الطعن رقم ۷۲۹ لسنة ١٩ ق = جلسة ٢٢/٢/٧٨١)
		- 7.
•	F-	تالثا: مسائل متنوعة:
		١ ــ متازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أسر الاداء بعد أن صاير
		نهائيا • استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة
	-	فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامسر
		القضى . سائغ .
۲.۷	٤٩	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
-		٢ ـ القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فـرض
٠.,		الحراسة • سريان أحكامه على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم
		استنادا الى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو الت الاموال
		والممتلكات المفروض عليها الحراسة الى الدولة بمقتضى هذا القانون .
۲۰۷	. £ 9	(الطعن رقم ١٦٨ أسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)

	<u> </u>	
ملحة	القاعدة	تأمين
		اولا : التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات :
		التنمن من المسئولية المدنية الناشئة عن حدوات سيارات النقل ٠٠
-2	1.	التامي من المستولية المدلية الناسمة عن حسودات النقل الشمولة الراكبان المسموح بركوبهما سواء في كابينتها أو في صسسندوقها
٠.;		صاعدين اليها.أو فاؤلين منها ، عدم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة
٠., ٔ	1	المحمولة او من النائبين عنهم . علة ذلك .
160	70	( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		ثانيا: التامين الإجباري على السيارات:
-		وثيقة التأمين الاجباري على السيارات . سريانها للمدة المؤداء عنهــــا
,		الضريبة مضافا اليها مهلة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة .م } ق ٢٥٢
444	/-	لسنة ١٩٥٥ .
`	1	( الطمن رقم ه۹۶ لسنة ۱۹ که ۱۹۸۷/۲/۲۹ ) 
		نامينات اجتماعية
	.	١ معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث
- 1	- 1	المعاش . شرطهــا .
74	٦	( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦ )
-		القيد الزمني الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي ،
		عدم بدء سريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية .
74	٦	( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٥/١٩٨٧ )
		** • • • • • • • • • • • • • • • • • •
-		تأمينات عينية
-  -		اولا : حق الامتياز :
		الامتيماز لا يقرر الا بنص في القيانون • اشتراطه في العقد • عدم
١,٠		الإعتــداد به .
,	111	( الطعن رقم ١١} لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

الصفحة	القاعدة	تجــزئة
		ـ احوال عدم التجــرُئة :
		۱ ـ عدم تقدیم المحامی سند و کالته عن بعض الطاعنین فی موضوع غیر قابل للتجزئه أو فی التزام بالتضامن أو فی دعوی یوجب القانون فیها اختصام اشخاص معینین . لا اثر له علی شکل الطعن المرفوع صحححا من احدهم . علة ذلك .
449	۹,	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧} ق ((أحوال شغصية)) ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧ )
171	1.4	٢ - سفوط الخصومة لمفى أكثر من سنة على أخر اجراء صحيح م ١٣٤ مرافعات . انصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . تمسك صاحب المصلحة بالسقوط . آثره . سعوطها بالنسبة لباقى الخصوم فى حالة عدم التجزئة . ( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		٢ ــ البطلان المترتب على عدم مراعاه اجراءات الاعلان . نسبى غير متعلق بالنظام المام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الوضوع غير قابل للتجزئة . افادة من صح اعلانه بهذا البطلان . شرطه . ان يتمسك به من تعيب اعلانه وتقفى به المحكمة .
٤٧٤	1.4	الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		تحكيم
		قواعد التحكيم بصفة عامة :
		هيئات المتحكيم . عدم اختصاصها بالمنازعات التى يكون بين اطرافها شخص طبيعى الا بموافقته م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦٨ .
171	٣٠	( الطعنان ۲۲۶۳ ، ۲۳۱۵ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )

القاعدة الصفحة	· Sales
	تزوير
	أولا : الادعساء بالتزوير
	١ _ محضر الاعلان من المحردات الرسمية . حجيته مطلقسة على
4: .	ما دون به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته ، عدم جواز المجادلة
	في صحتها مالم يطعن بتزويرها .
1.	ر الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ¢۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱
	٢ ـ الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته ١ عنباره انكارا للتوقيع ،م
.	١٤ اتمان . عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور .
65Å 11A	ر الطعن رفع £6.6 لسنة ٢٥ ق = جلسة ٢/٤/٧٨٢ )
-	٢ ــ دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعى بالتزوير . الالتجاء الى
-	كل منهما مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل
	فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحسرر
	ولا يجوز اختصامهم لاول مرة في هذه المرحلة • مؤداه • وجوب الانتجساء
	الى دعوى النزوير الاصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل فيهــــا بحكم تكون له قوة الامر القضى .
VEV 109	·
	(الطمن رقم ۱۹۸۶ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٥/٢٦)
	ثانيا : التنازل عن الورقة
	انهاء اجواءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة
	المطعون فيها ٠ م ٥٧ اثبات ٠ مؤداه ٠ استبعادها من الدعوى الأصلية واسقاط
	حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة.
-	التنازل عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع المخصوم المتمسكين بها . التنازل الصادر من بعضهم . لا أثر له على الباقين . لهم أثبسات
1	بها ، انتثال الصادر من بعضهم ، د الر ق صي البيدان الم
44V VA	( الطعن رقم ٢٣٤ السنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/١ )

الصلحة	القاعدة	تَالِثا : التوقيع على بيساض
٤١٢ ۽	97	تفيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض معن استؤمن عليها . خيانة للامانة . متى كان من وقعها ك. سلمها اختيارا . وقسوع التغيير معن استولى على الورقة بفير طريق التسليم الاختيارى . تزوير يجعل التوقيع غسه غير صحيح .  ( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		رابعا : الحكم في الادعساء بالتزوير :
		<ul> <li>الحكم بصحة المحرر _ إيا كان نوعه _ وفي الموضوع معا . غير جائز ٠ م ٤٤ اثبات تزوير اعدلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من ناريخه ميعداد الطعن بالاستثناف .</li> <li>لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستثناف . تمسكه من بعد بطلاز ذلك الإعلان . جائز .</li> </ul>
197	٤٦	( الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
	, ,	<ul> <li>٢ ــلقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقة المسلمي</li> <li>بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء علي ما يستظهره من ظـــروف الدعــوى</li> <li>وملابستها . عدم التزامه بالسير فى أجراءات التحقيق أو ندب خبير .</li> </ul>
		( الطعنان رقما ۸۰، ۸۱ لسنة )ه ق (( احوال شــخصية )) ـ جلســة ( اعرال ۱۹۸۷/۲/۱۷
***	٦٠,	• •
		خامسا : دعوى التزوير الاصلية :
		مبدأ شخصية العقوبة · ماهيته · الاستنابة في المحاكمة الجنسائية او العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية الجربت مع ابنها . صحيح في القانون . علمة ذلك .
٦١,	۱۸	( الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )

٦٥	تسسجيل
لقاعدة الصفحة	تسعيل
ļ	
	اولا: الاحكام الواجبة التسجيل: 1 - العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق
į.	الحاجزين ومن جكم بايقاع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسسجيل
	تنبيه نزع الملكية . عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر
-	بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه • علة ذلك •
771 07	(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢١/٢/٢٨١)
	٢ _ اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية.
	مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ١٩٣٤ مدنى،
	<ul> <li>٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم االشهر العقارى . للعوصى له عند امتناع الورثة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم</li> </ul>
	بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه ٠
499 9.	( الطعن رقم ٣٥ فسنة ٤٧ ق ((حوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
	٣ _ التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها
	في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا ، اثره،
	اعتباره حجة هلى الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقاد واثبتت لمسلحتهم بيانات في السجل العيني باثر رجعي ينسحب الى وقت قيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العينى
ĺ	ولم تكن قد أشربها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل
	به . م ۲۳ منــه .
*1A 1/F	( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
	ثانيا : مســـائل عامة :
	حق الارتفاق • ماهيته • تكليف يثقل العقار الرتفق به لفائدة
	العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقــوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . النزامه
	الملك . شرطه . عدم المساس بحق الركات . المحاط عام الله المحافق . طلب مالك
	العقار المرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به او محو تسجيله .
	غبر جائز . المسادتان ۱۰۱۵ و ۱۰۲۳ مدنی .
00·. 1/V,	( الطعن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )

		۱٦ تضامن ـ تمويض
الصفحة	القاعدة	تضــامن
		عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القائون فيها اختصام اشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من احدهم . علة ذلك .
444	٩٠	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧) ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		**************************************
		تعو بض
		ا ـ الخطا الوجب للتمويض :
	ŀ	استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب المسئولية . خضوعه
		لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا . ( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
`^Y	```	(۱۱۱۱ کست ۱۱۱۱ کست ۱۱۱۱ کست
		(ب) تقدير التعويفي :
		(( التعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقواتين واللوائح ))
-		قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل في طلب المفائه . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضى بأن الحركة القضائية لن تشملة بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات • فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قسرار ادارى • طلب التعويض عن هذا أو ذاك ، غير مقبول .
٥į	10	( الطلب رقم ۸۱ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٣/٢٧/٢١ )

الصفحة	القاعدة	( ج ) دغـوي التعويش :
		﴿ تَقَادَم دعوى التمسويض ﴾
		قاعدة زوال العقد منذ ابرامه . كاثر للقضاء ببطلانه . عدم اعمالهـــا
		في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي
		قضى على أساسه بالبطلان . علة ذلك . عسدم تحقق الضرر الفعلى الا من
		يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ سدني .
٤٤٨	44	( الطعل رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٦/٢/٢٢١ )
		(د) مسائل عامة :
		١ - الاصل تنفيذ الالتزام عينا ٠ الاستعاضة عمه بالتعويض ٠ شرطه٠
		استحالة التنفيذ العيني أو اتفاق الدائن والمدين على التمسويض سراحة
		او ضمنا . المادتان ۱/۲۰۳ و ۲۱۵ مدنی .
779	71	( الطعن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
	1	٢ ــ التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها
		المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن
- 1		التنفيذ العيني بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر
774		الذهب وقت التقاضي ، قضاء بما طلبه الخصوم أثره ١٠ لا بطلان .
'''	``]	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		٣ _ حق الارتفاق • ماهيته • تكليف يثقل العقار المرتفق به لفائدة
1	1	العقار الم تفقى عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على
ĺ		ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق ، مخالفة ذلك ، اثره ، التزامه
ļ		بعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك المقار المرتفق ابطال تصرف المالك في المقار المرتفق به أو محو تسجيله .
	- 1	الفقار المربقي المفان نصري الهامة في مساور ال
٠٥٠.	114	( الطعن رقم ۷۲ السنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۸ )
	- 1	<ul> <li>الداد الله من مدرض المستأجر عما انفقه في التحسينات التي</li> </ul>
		ا تامها بعلمه ورضاه في العين المؤجرة . م ١/٥٩٢ مدنّى . مناطه . تحديد
		عناص هذا التعويض وكيفيته .
748	189	( الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )

-		
الصفحة	القاعدة	
		تقــادم
		اولا: التقادم المسقط:
		ا ــ مدة التقادم وتغيرها وحسابها :
		(( تغير مدة التقادم ))
		ـ التقـادم الخمسي :
		<ul> <li>التقادم الخمسى المنصوص عليه في المهادة ١٩٤ من قسمانون التجارة . لا يسرى الا على الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية • الدعاوى غير الصرفية • خضوعها للتقادم العادى •</li> </ul>
4.1	7,9	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )
409		<ul> <li>٢ ـ التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة ٠٠ ٣٧٥ مسدنى</li> <li>القصود بالمهايا والاجور . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين.</li> <li>ا الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)</li> </ul>
'	^`\	
		<ul> <li>٣ ـ فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل · خضوعها للتقادم</li> </ul>
709		الخمسی . (الطعن رقم ۱۶۷۰ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۸ )
, ,	^\	( ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' '
	- 1	« حساب مدة التقسادم »
1		ـ في الدعــاوي :
		۱ ـ فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيازة ، م ۹۵۸ مدنى . مؤداه . انقضاء الحق في رفعها و انقطاع هذه المسدة بالطالبة القضائية . م ۳۸۳ مدنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة .م ۳۳ مرافعات .
747	00	( الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
0.4		<ul> <li>٢ ـ النفادم الخمسى المتصوص عليه في المسادة ١٩٤ من قانون التجارة</li> <li>لا يسرى الا على الدعاوى الصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية.</li> <li>الدعاوى غير الصرفية خضوعها للتقادم العسادى .</li> <li>( الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)</li> </ul>
		, ,

74		تقـــــادم
الصفحة	القاعدة	-َ في الدفوع :
<b>729</b>	۸۰	<ul> <li>ا مسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء التقادم الخمسى ٧ يرتب بطلان التكليف علة ذلك عدم تعلق التقادم لمسقط بالنظام العام . جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه .</li> <li>الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥ ق - جاسة ٥/٩/٧٢)</li> </ul>
200	1.1	<ul> <li>الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك ه امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض.</li> <li>الطعن وقم ۱۸۱ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٣/٣/٢٨١)</li> </ul>
		ب ـ قطـع التقـادم :
۲۵۰	e۸	1 - مطالبة الشركة المطعون ضدها للطاعن بصفته اسينسا للنقال بالتعويض عن العجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها . سسقوط هذه الدعوى بمضى المحد المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قالسون التجارة أقرار الطاعن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها . لايعتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقل بحيث يخضع للتقادم اللطويل واقما قاطعا للتقادم الأول ببدأ به تقادم جديد بغض المدة .
		<ul> <li>٢ ــ مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مــؤدى</li> <li>ذلك . سربان قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها .</li> </ul>
200	1.1	( الطعن رفم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣/٢ )
		(( الإجراءات القاطعة للتقادم ))
		- الطالبة القضائية:
		فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيازة م ١٥٨ مدنى. مزداء · انقضاء الحق فى رفعها · انقطاع هذه المدة بالمتالبة القضائية · م ٣٨٢ مدنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاف المحكمة .م ٢٢ مرافعات .
747	اهد	( الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

		٧٠
اعدة الصفحة	1 [15	اليا : التقادم الكسب
		اً - « ضم حيازة السيلف للخلف » :
		ا حاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف . عسدم سريانها لا اذا 'راد المتمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى لحق مين باع له . السلف المسترك ، عدم جواز الاستفادة من حيازته . العلم من تلقى حقه عن هذا السلف .
771	ا۲۰	الطمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		<ul> <li>٢ ــ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بهسا</li> <li>نبل البانع أو من تلقى الحق منه .</li> </ul>
T11 1	٧٣	(الطعز رقم ١٩٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ )
		ب ـ تملك الحكر بالتقسادم :
		عدم تمسك الطاعنة امام محكمة اللوضوع باكتسابها الحق العينى فى الحكر بالتقادم • اعتباره سببا جديدا • عدم جواز اثارته لاول مرة أمسام محكمة النقض .
777 18	٤٤	الطعن رقم 10 لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٦/٥/١٩٨٧ )

الصفحة	لقاعده	
		تقسيم
		عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . اعتبار
		الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المسترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ .
٥٨١	176	( الطمن رقم ١٨ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )
-		بطلان التصرف في الاراضى المسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقه بالتظام العسام .
٥٨١	140	(الطعن رقم ۱۸ه لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۱۹)
		Notation attached attached and a series
٠.		تنفيد
· _ =-		حلول الغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه . مؤداه . احقيته في
-		الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الاخرين من أجراءات التنفيذ.
	1	الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات التنفيذ
		<ul> <li>لا اثر له ١٠ اختلاف هذا الحلول عن الحلول في اجراءات التنفيذ على العقار</li> <li>عند تعدد الحجوز عليه .</li> </ul>
٧٤	٧٠	( الطمن رقم هه 1 السنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٧ )
		٢ ــ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
		نهائيا • استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجـــة
		فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر القضى . سائغ .
۲.۷	£ 9	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/ )

		<b>V</b> 1
عدة الصفح	-1	
	. عقساری	تنفية
Ì		ولا _ تنبيه 'زع الملكية :
	ادر من المدين أو عدم نفساذه في حق على عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسسجيل	
-	م بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر	تنبيه نزع الملكية . عدم نفاذ االحكم
	الدعوى قبل تسجيل التنبيه · علة ذلك ·	
'^  °	ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۲ )	( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق .
	ارى :	ئانيا ـ الحسلول في التنفيذ العق
	محل الدائن في حقه ، مؤداه ، احقبت ا	
	او احد الدائلتين الاخرين من اجـــــراءات ــول لـــدى المدين او ما للمدين لدى الغير	في الحاول محله فيما اتخده هو ا التنفيذ . وقوع التنفيذ على منق
	هذا الحلول في اجراءات التنفيذ على العقار	او على عقار · لا أثر له · اختلاف
,	Z-14 11111 (11 9 · 4	عند تعدد الحجوز عليه .
٤ ٢	ـ جسه ۱۹۸۷/۱/۷	( الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق
1	•	

الصفحة	القاعده	
		(ह)
		جمارات _ جمعیات
		جمساوك
		أولا ــ رســم الاســتهالاك :
		رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ • سربانه
		على المضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفاذه حتى
		لو كان وصولها الى البلاد سابقاً على ذلك ولا يغير من ذلك عــــدم تحصـــــيل
		مصلحة الجمارك لهذا الرسم قبل الافراج عن البضاعة . علة ذلك .
۱٦٣	٨٩	(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )
		ثانيا : العجز في البضاعة ومسئولية الربان :
		مظنة التهريب التي أفترض المشرع قيامها في حق الربان أو من يمثله
		عند وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفسرغة من
		السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن . علتها . استحقاق رسوم جمركية
	-	عن هذا النقص . م ١١٧ من قاتون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . انتفاء
		هذه العلة . اثره . لا محل لافتراض مظنه التهريب المشاق اليها .
777	١٣٤	( الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ )
		جمعيات
		حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من أمر نائب اللحاكم العسكري
		رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السكنية المخصصــة
		من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها . عدم انصرافه الى
		التصرف الصادر من العضو في جزء من الباني التي اقامها على تلك الارض.
۲۸۰	71	( الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )

الصفحة	الفاعدة	(7)
	1	1
		حجز ۔ حراسة ۔ حكم ۔ حيازة
		حجــز -يــــ
		المبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين
		ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسجيل نتبيه بسيرع المكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشنهر أو يؤشر بمنطوقه
		في هامش سنجيل صحيفة المدوى قبل تسجيل التنبيه ، علة ذلك .
771	04	ا الطفن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٦ ق = جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		حسراسة
		٢ ــ منازعة المدينين في الغوائد ائتي الزمهم بيا أمر الاداء بعد أن صار
		نهائيا . ا. تمخلاص الحكم الطغون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية شبجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		المقضى ، سائغ ،
Y.Y	19	( الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		· washington and a second
		1
	·	·
		1
	- {·	

الصفحة	3-61318	حـکم
		أولا : اصســدار الحكم :
		( أ ) نقديم المستندات والمذكرات :
		دعوى المخاصمة · الفصل في مرحلة نعلن أوجه المخاصمة بالمصوى وقبولها · نطاقه · ما ورد بتفرير المخاصمة ربنا يُفعنه اسافي أر عصيسو
		النيابة من مستندات والاوراق الودعه علم المقرى الموضوعية ٢ عدم جواز
£∧ <b>∨</b>	1.9	عديم مستندات أحرى من المخاصم . ( <b>الطعن</b> وفيم ١ <b>٣٣٠</b> سب <b>نة ٥١</b> ف ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )
2/11		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
	<u> </u> -	(ب) المداولة في التحكم والنطق بد :
		وجد . تسدور الحكم هن نفس الهيئه الني سمعت الرافعة وشاركت أي
-		الداولة • شرط الصحنه • تحققه بحظور الفضاة ماسة المرافقة الاخترد •
٠		م ۱٬۱۷ مرافعات :
₹ <b>₩</b> ₹	1 - 1	( <b>الطعن</b> ومم ۱۲۲۹ <b>لسنة ۱</b> ۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۹ )
		نانبا: بينانات الحكم:
		الاصل في الاجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم العليل على خلاف
		ذلك - خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدها في علانية • مفاده • أن
•		الدعوى نظرت في غرفة المشورة • سبق نظرها في جلسات علنية • لا أثر له
		طالما نظرت أخيرا فى جلسة منعقدة فى غرفة المشورة وتقرر حجزها للحكم
		نيها ٠
177	٤٢	( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق « أحوال شخصية » _ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		ثالثا : تسبيب الحكم :
		( أ ) موضوع العصوى وطلبات الخصوم والادلة الواقعية والحجج القانونية :
		وجوب شمول الحكم على خلاصة موجزه لدفاع الخصــوم ودفوعهم ٠
		م ۱۷۸ مرافعات -
٧٠٨	.07	( الطعن وقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )

القاعدة	(ب) تعقب حجـج الخصـوم :
	١ ـ اقامة المحكمة قضاءها على أسباب تكفى لحمله ، عــــدم التزامها
	بتعقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا
44	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
	٢ ــ سلطة تمحكمة المؤضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير
	أدلتها ، ما دامت تقيم قضاءها على أسباب سائغة • عدم التزامها بتتبع حجج
-	الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب اعادة الـــأمورية
	للخبــير .
150	( الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق – جلسة ٦/٥/١٩٨٧ )
1 1	( ج ) التسبيب الكافي :
	<ul> <li>١ ــ تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ٠ من سلطة محكمــة</li> </ul>
	الموضوع · شرطه · افصاحها عن مصادر الادلة التي كونت منها عقيدتهـــــا
	وفحواها ومأخذها من الاوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت آيها • علمة
	ذنك ٠
47	( الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
	<ul> <li>٢ ـ تقدير عمل الخبير ٠ من سلطة محدمة الموضوع ٠ عدم التزامها ــ</li> </ul>
	اذا أخدت به - بالرد استقلالا على مايسوله الخصوم نعما عليه أو اجابة طلبهم
	اعادة المــأمورية الى الخبير · شرطه ·
473	( الطعن وقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
	منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	نهائيا • استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض
	الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر المقضى ٠
-	سائغ ٠
29	( ا <b>لطعن رقم ۱۹۸ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/٤</b> )
	٤ - ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لانهسنا
' ·	مطموسة ٠ لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى ٠
٠, ١	
	120 Y7

الصقحة	القاعدة	٥ _ تقدير أقوال الشهود • مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي
		الموضوع • شرطه • ألا يخرج بها عما يردى اليه مدلولها •
414	1.4	( الظمن رفم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )
		<ul> <li>آ - ادامة الحكم على دعامتين احداهما صحبحة تكفى لحمله • النمى</li> </ul>
		عليه في الاخرى ٠ غير منتج ٠
440	VV	( الطمن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
		٧ ــ محكمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقــدمة
		اليها ٠ حسبها أن يكون استخلاصها سائفا ٠
474	۸۲	( الطعن رقم ۱٤۱۳ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/١٥ )
		<ul> <li>٨ – أسباب المخاصمة ٠ الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم ٠ ماعية</li> </ul>
		كل منها ، تقدير جسامة الخفأ واستظهار قصد الانحراف · من مسائل الواقع · خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا ·
٤٨٧	1.7	( الطعن رقم ۱۳۳٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		٩ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كغبير مثمن بساسبة بيسع
		البضائع المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءًا جماعة الدائنين هذا التصرف · قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه،
		محيح ٠
0.9	1.9	( الطَّمَن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
		١٠ – محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات
		المقدمة وفى موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنها شهادة
		الشهود · شرطه · عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها ·
۷۰۸	101	( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
		( ٬ ) تسبيب الحكم الاستثنافي :
		أخذ الحكم الاستثنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون
_		اضافة ١٠ لا عيب ٠
٤٧٨	۱۰۵	( الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
	, ,	

المفحة	الفاعدة	(`ه ) ما ّلا يعيب تسبيب الحكم :
		١ - الاسباب الزائدة :
		اقامة الحكم على دعامة كافية احمل قضائه " اتنعى على ما استطرد اليه
	}	في أسبانه تزيدا ويستقيم الحكم بدونه و سر سندي و
111	1 5	( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق « أحوال شخصية . ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		٢ - القصور في الاسباب اثقانونية والتقريرات القانونية الخاطئة :
	}	١ – انتهاء الحكم صحيحا في قضانه ٠ اشتماله على اخطاء قانونيــــة
		لا يبطله ٠ علة ذلك ٠
١٠٩	71	( الطعن وقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		٢ - انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة ١٠ لا يعيبه القصور في بعض
	1	أسبابه القانونية ٠ لمحكمة النقض تصحيحها ٠
441	77	( الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/٢/٢٨)
		دابعسا : عيوب التدليسل :
		( أ ) با يعبد قصيبودا :
		الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالاجابة عليه
	1	في حكمها • شرطه • تمسك المشترى بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى
		المشترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده · دفاع جوهرى · اغفال الرد عليه · قصور ·
191	1 22	( الطعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸ )
17	1 **	1
		٢ - فلب المستجر التعويض الملود، من العبن المؤجرة ، تأسسيس
	1	ذلك على اخفاء المؤجرة عنه بسوء قصد أن العين مؤجرة لاخر قضى بطسرده ابتدائيا من القضاء المستعجل وفض دعوى النعويض استنادا الى حق المؤجرة
	1	في التأجير لاخر بعد صدور الحكم الابتدائي بطرد المستأجر • قصور •
195	٤٥	( الطعن رقم ۲۱۲۷ نسنة ۵۰ ق - جلسة ۲۸۷/۱/۲۸۸ )
• • • •		٣ - الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءانه ١ عتباره انكارا للتوقيع ٠
	1	م ١٤ اثبات · عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء · خطأ وقصور ·
0 2 1	VIIV	( الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٤/٢ )
	•	· ·

الصفحة	القاعدة	٤ - العاصفة الغير منتظرة • يصح اعتبارها قوة قاهرة في تطبيــق
		المسادة ١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها ﴿ اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبو
		قوة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية · قصور ·
777	144	( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
:		(ب) ما لا يعد قصـــورا :
~ (حدر،	-	محكمة الموضوع ٠ اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهرى ٠ لا يعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		قصـــودا •
٥٢٧	115	( الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		( ج ) الفساد في الاستدلال :
		١ - تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم ٠ لا يدل بذاته
	1	عن التسليم الفعلى قبل التفريغ • اقامة الحكم قضاءه بنفي مسئولية الناقل
		عن العجز في البضاعة على سند من أنها وردت تحت نظــــام ، فرى أوت ،
		واهداره دلالة الشهادة الجمركية في اثبات العجز · خطأ · علة ذلك ·
***	٥٢	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٩ )
	1	<ul> <li>۲ - طلب التطلیق للزواج باخری م ٦ مکرر فقـرة ٢ ، ٢ ق ٢٥ السنة ١٩٧٩ المعدل - بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - سبق اعتراض المطعون</li> </ul>
	1	سسمة ١٩١٦ المعدل - بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - سبق اعتراض المطعون سدما على انذار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة أخرى · نفي الحكم
	1	علم المطعون عليها بزواج الطاعن بأخرى · فساد في الاستدلال ·
770	140	( الطعن رقم ۸۳ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
••		(٠) التنساقض:
		١ – القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات
		المبيع · تناقض · علة ذلك ·
244	91	( الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٦ )
٠.	9.4	٢ - التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته ٠
٦٧٣	150	( الطعن ٦١٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٥٦/٥/١٩٨ )
	104	و ( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
***	1,0,1	

لصفحة	القاعد	( ﻫ ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
		ادارة القضايا
٣	١	<ul> <li>١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستشناف في الميساد أو تنازلها عن الحق فيه • مسكها بالدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن • القضاء برفض الدفع والقصل في الوضوع بدا على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان • خطأ •</li> <li>( الطعن دفم ٢٣٣٩ لسنة ده ق « هيئة عامة » - جلسة ٢٣٣/ ١٩٩٢/ )</li> </ul>
		٢ ـ مبانى الفنادق والمحلات التجارية والمنشأت السياحية عدم دخولها فى مدلول عبارة المبانى استكنية ومبانى الاسسان الادارى الواردة بالفقرة الاولى من المسادة السيادمة السيادمة من القيانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ · نص المسادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٦ · نظم من جديد الحيالات التي يخضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب فى سندات الاكتتاب · عدم اعتباره تفسيرا تشريعيا لنص تلك الفقرة التى ألفاها · مؤداه · عدم خضيوع الترخيص بمبانى الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب فى سندات الاسكان · مخالفة ذلك · خطأ ·
145	٤٣	( الطعن رقم ۱۲۰ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
۳۱۳	٧٧	٣ – الاثبات بشهادة الشهود ٠ م ١٧ اثبات ٠ ابتناؤه على ركتين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالمدعوى وكونها منتجة فيها ٠ مؤدى ذلك ٠ استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعتهم دليلا على ثبوت أو نفى واقعة _ لم يتناولها منطوق حكم التحقيق ٠ تمسك الخصم ببطلانه ٠ مؤداه ١ اعتبسار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون ٠ علة ذلك ٠ (الطعن وقم ١٩٨٧/ ١٩٨٨)
		<ul> <li>٤ — اعتداد الحكم المطعون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقييد بما عو نابت في الاوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات اقامة مدير فرعها في مصر وسفره اليها • مخالفة للقانون وقصور •</li> </ul>
450	V4	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسَة ١٩٨٧/٣/٢ )

الصفحة	القاعدة	<ul> <li>۵ ـ عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم · ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ·</li> </ul>
• 1	170	اعتبار الحكم ذلك سببا جديًا يرتب حق حبس المسترى لباقى النمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور · خطأ · ( الطمن رقم ٥١٨ السنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )
		خامسا : حجية الحكم :
		( أ ) حجية الحكم المدنى :
		<ul> <li>١ لمنع من اعادة نظر النزاع في المسالة المقضى فيها • شرطه •</li> <li>وحدة المسألة في الدعويين •</li> </ul>
٥٤	۱۵	( الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٣ )
		<ul> <li>7 ـ قرينة قوة الامر المغضى • م ١/١٠١ انبات • شرطه • وحدة الموضوع فى كل من الدعويين • استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استئدت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها •</li> </ul>
Y•v	٤٩	( الطعن رذم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٤/٢/٢٨ )
		<ul> <li>٣ ـ الأحكام الصادرة على السلف • حجة عنى الحلف بشأن الحق الذي للقاه منه إذا صدرت قبل انتقال الحق إلى الحلف • الاحتكام الصادرة بعد ذلك • لا حجية إلها على الخلف الخاص • علة ذاك •</li> </ul>
444	٥٣	( الطعن رفم ۲۰۶۹ لسنة ۵۳ ق – جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۲ )
		<ul> <li>٤ ـ اكتساب الفصاء النهائي فوة الامر المقض • شرطه • ما لم تنظر</li> <li>فيه المحكمة بالفعل لايمكن أن يكون موضوعا 'لحكم يحوز فرة الامر المقفى •</li> </ul>
274	90	( الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ )
		<ul> <li>الفضاء نهائيا بأحقية السامل في السوله والكانساء السنوية ،</li> <li>اكتسابه قوء الامر المفضى في دعواء النالية بشرون العمولة والمكافأة السنوية</li> <li>عن مدة لاحقة ، طالما أن امناس العالم في الدعوبين واحد .</li> </ul>
7.4-	۱۳۰	( الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )

الصفحة	القاعدة	٦ - الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان • غير مانع من نظر
		دعوى الشفعة التى يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثانى فى مواعيده وبشروطه
		ما لم توجد مسألة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم
		تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الحديدة •
7,40	۱۳۸	( الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨ )
		٧ ــ المنع من اعادة النزاع في المسألة المقضى فيها ٠ شرطه ٠ وحـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		المسألة في الدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وان تكون هي بذاتها
		الاساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الحصوم ٠
٦٧٩	127	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
	1	٨ - القضاء اننهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعي ٠
		اكتسابه قوة الامر المقضى · أثره · منع الخصوم من العودة الى المناقشة في
	1	المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق
		اثارتها في الدعوى ٠
7.74	127	( الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
• • •	1	· ·
•••		(ب) حجية الحكم الجنسائي :
•••		(ب) حجية العكم الجنائي : ١ - قوة الامر المقضى · ثبوتها للحكم الجنائي · شرطه · صيرورته
.,,		1
	\\	(ب) حجية العكم الجنائي : ١ - قوة الامر المقضى · ثبوتها للحكم الجنائي · شرطه · صيرورته
		(ب) حجية الحكم الجنائي: ١ - قوة الامر المقضى · ثبوتها للحكم الجنائي · شرطه · صيرورته باتا غير قابل للطمن عليه · ( الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٦ )
		(ب) حجية الحكم الجنسائی:  ١ - قوة الامر المقضی ، ثبوتها للحكم الجنسائی ، شرطه ، صبرورته باتا غير قابل للطمن عليه ،  ١ الطمن رقم ١٣٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٦)  ٢ - حجية الحكم الجنائی امام القضاء المدنی ، مناطها ، القرارات التی لا تفصل فی موضوع النزاع لا حجية لها ، ( مثال )
<b>£</b> 0 <b>Y</b>		(ب) حجية الحكم الجنائي:  ١ - قوة الامر المقضى ، ثبوتها للحكم الجنائي ، شرطه ، صيرورته باتا غير قابل للطمن عليه ،  ( الطعن رقم ١٣٢٩ كسنة ٥٣ ق - جلسة ٢/٣/٣/١)  ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى ، مناطها ، القرارات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية الها ، ( مثال )
<b>£</b> 0 <b>Y</b>	١٠٠	(ب) حجية الحكم الجنائي:  ١ - قوة الامر المقضى ، ثبوتها للحكم الجنائي ، شرطه ، صيرورته باتا غير قابل للطمن عليه ،  ( الطعن رقم ١٣٢٩ كسنة ٥٣ ق - جلسة ٢/٣/٣/١)  ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى ، مناطها ، القرارات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية الها ، ( مثال )
<b>£</b> 0 <b>Y</b>	١٠٠	(ب) حجية الحكم الجنساني:  ١ - قوة الامر المقضى ، ثبوتها للحكم الجنساني ، شرطه ، صيرورته باتا غير قابل للطمن عليه ،  ( الطعن رقم ١٩٣٩ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٦)  ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني ، مناطها ، القرازات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها ، ( مثال )  ( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥ ق - جلسة ٢٠/٤/٢٩١)  ساسا : الطعين في الحكم :
<b>20Y</b>	144	(ب) حجية الحكم الجنساني:  ١ - قوة الامر المقضى ، ثبوتها للحكم الجنسائي ، شرطه ، صيرورته باتا غير قابل للطمن عليه ،  ( الطمن رقم ١٣٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٦) ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني ، مناطها ، القرازات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية الها ، ( مثال )  ( الطمن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٨٧)  ساسا : الطعين في الحكم :
<b>£</b> 0 <b>Y</b>	144	(ب) حجية الحكم الجنائي:  ١ - قوة الامر المقضى · ثبوتها للحكم الجنائي · شرطه · صيرورته باتا غير قابل للطمن عليه ·  ( الطعن رقم ١٩٣٩ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٦)  ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى · مناطها · القرازات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها · ( مثال )  ( الطعن وقم ١٠٠٩ كسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٤/٤/٢)  ساسا : الطعن في الحكم :  ( أ ) المصلحة في الطعن :  تسسك الطاعن بنمي لا يحقق له سموي مصلحة نظر بة بحتة ، غية
717	144	(ب) حجية الحكم الجنائي:  ا - قوة الامر المقضى ، ثبوتها للحكم الجنائي ، شرطه ، صبرورته باتا غير قابل للطمن عليه ،  ( الطعن رقم ١٩٣٧ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٦)   لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها ، ( مثال )   لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها ، ( مثال )  ساسا : الطعين في الحكم :   ( أ ) المصلحة في العكم :  تسبك الطاعن بنعي لا يحقق له سبوى مصلحة نظرية بحتة ، غير أطاعن وعدة ، غير أطاعن بنعي لا يحقق له سبوى مصلحة نظرية بحتة ، غير ألطه، وقد علة ذلك ،
717	144	(ب) حجية الحكم الجنائي:  ا - قوة الامر المقضى ، ثبوتها للحكم الجنائي ، شرطه ، صبرورته باتا غير قابل للطمن عليه ،  ( الطعن رقم ١٩٣٧ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٦)   لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها ، ( مثال )   لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها ، ( مثال )  ساسا : الطعين في الحكم :   ( أ ) المصلحة في العكم :  تسبك الطاعن بنعي لا يحقق له سبوى مصلحة نظرية بحتة ، غير أطاعن وعدة ، غير أطاعن بنعي لا يحقق له سبوى مصلحة نظرية بحتة ، غير ألطه، وقد علة ذلك ،

الصفحة	القاعدة	
الصفحة		(ب) الاحكام الجائز العلمن فيها :
		<ul> <li>١ – الخصومة التي ينظر الى انتهائها أعمالا للمادة ٢١٢ مرافعات ماهيتها الخصومة الاصلية المرددة بين طرفي النداعي لا الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستثناف .</li> </ul>
***	77	( <b>الطعن</b> دقم ۱۱۳۷ <b>لسنة ۰</b> ۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
Y <b>~Y</b>	٦٢	۲ – الحكم الذي يجوز الطعن فيه · ماهيته · ما ينتهى به موضوع الخصومة برمته · مؤدى ذلك · عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة · اختـــلاف الطلبات في أسبابها أو تعدد الخصوم فيها · لا أثر له · علة ذلك · ( الطعن رقم ١٩٨٧/٢/١٨) )
		( ج ) الاحكام الجائز الطعن فيها استقلالا :
777	٦٢	عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة أنناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها عدا الاحكام الوقتية والمستمجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى • م ٢١٢ مرافعات • علة ذلك • ( الطعن رقم ١٩٨٧/٢/١٨ )
		(ء) الاحكام التي لا يجوز الطمن فيها :
<b>Y00</b>	٥٩	<ul> <li>الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة العرجة الاولى عدم جواز الطمن فيها بطريق النقض .</li> <li>( الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )</li> <li>٢ - الحكم بعدم جواز الاستثناف المروع عن حكم محكمة أدل درجة الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبر لتحقيق طلب الربع .</li> </ul>
777	77	عدم جواز الطعن فيه بالنقض · ( الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		الجكم الصادر في التظلم من أمر الرسوم التكميلية على المحرر المشهر • عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن الدير الرسم • فصله في منازعات الحرى • خضوعه المقواعد العامة في الطعن •
٧٢٣	104	( الطمن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )

القاعدة	( هـ ) الاحكام التي لايجوز الطمن فيها استقلالا :
۸٤	عدم جواز الطمن استقلالا في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها · الاستثناء · حالاته م ٢١٢ مرافعات ( الطعن رقم ٣٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
	( <b>و ) طسوق الطعسين :</b> التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية بديل المطعن بالنقض
	فى أحكام المحاكم العادية · مؤداه · عدم صيرورة نلك الاحكام باتة الا باستنفاذ طريق الطعن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميعاده · ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ·
١	( الطعن رقم ۱۱۲۹ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۹ )
	سابعا : تنفيــــــ العكم :
	<ul> <li>١ - شرط اعلان الخصوم في العكم الإجنبي على الوجه الصحيح •</li> <li>وجوب التحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتذييله بالصيغة التنفيذية •</li> </ul>
۸۳	( الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
۳,	<ul> <li>٢ - التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الإجراءات التي رسيها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم • م ٢٢ مدنى • موط، بالمحكمة المختصة بشمول الحكم الاجتبى بالصيفة التنفيدية •</li> <li>( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )</li> </ul>
	<ul> <li>٣ عرص المحكمة المختصة لتوافر السروط النازمة التنعيب الحكم الأجبى في مصر وصيرورة حكمها – الصادر بشمول الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية – نهائيا ، مزداء ، عدم جواز المعرض له أو اعادة بحده من أي محكمة أخرى طالما أنه أم يتجرد من أركانه الاساسية ،</li> </ul>
٨٣	( الطمن رفم ٥٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩ ) 
	A*

الصفحة	القاعدة	حيازة
		أولا : شروط الحيازة :
		ا ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلق . عدم سربانها الا اذا الدهمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له . السلف المسترك . عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .
778	٥٣	(الطمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
۳۱۸	٧٣	<ul> <li>٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها قبل البائه او من تلقى الحق منه .</li> <li>( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق - جاسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )</li> </ul>
100	1.1	<ul> <li>٣ ـ وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطبرق من اى صدر مستفى المقاضى منه الدليسل .</li> <li>١ الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٦ )</li> </ul>
•		النيا : دواوي الحيازة :
		ا ما التعرض الذي يبيح لحائز المقاد رفع دعوى منع التصسرض . ماهينه ، وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض ، م ١٦١ مدنى . انابع اعمال التعرض العادرة من شخص واحسمه وترابطها ، سرائه ، احساب مدة السنة من داريع آخر عمل منها ، احتساب مدة السنة من الربغ أوا، عمل منها ، شرطه ، أن يكون ما يكمى لاعتبارها نعرضا أو أذا اعدد مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الاخر أو صدورها عن اشحاص مختلفين ،
110	۵٠	( الطعن رفم ٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )

الصفحة	Zarlül	٢ - دعوى استرداد الحيازة . قيامها على الاعتبداء غير المشروع .
		عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالا فعلياً قائمــاً في حـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		وقوع المنصب . العبرة في ثبوت الحيازة بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف
		الثابت بمستنداته .
የሞለ	ده	( <b>الطعن</b> رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		٣ ــ دعوى استرداد الحيازة . لا يشترط لقبولها أن يكون ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		مصحوبا بايذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره · كفاية سلبها قهرا ·
۲۳۸	00	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		} _ مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مـؤدى
		ذلك . سريان قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها .
100	1.1	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )

الصفحة	القاعدة	( <del>¿</del> )
		خسبرة _ خلف
		خبرة
		أولا : ندب الخبراء
		<ul> <li>۱ - تعیین الخبیر فی الدعوی . رخصة لقاضی الموضوع . له رفض اجابة طلبه متی کان الوفض سبرد! .</li> </ul>
***	٨٤	﴿ الطَّعَنْ رَقَمَ ٢٥٥٢ لَسَنَة ٢٥ قَ - جَلْسَة ١٩٨٧/٣/١٢ )
, ·		<ul> <li>٢ ــ محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير في المعوى . علة ذلك .</li> </ul>
717	147	( الطعن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٨ )
		ثانيا : تقدير عمل الخبي
1.9	ΥÀ	<ul> <li>١ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها .</li> <li>١ذا الخلت به بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيا عليه أو اجابة طلبهم اعادة المامورية الى الخبير . شرطه .</li> <li>( الطعى رقم ٦٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)</li> </ul>
171	₩.	<ul> <li>٢ - محكمة الموضوع . اخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه .</li> <li>فرداه . اعتباره جزءا من الحكم . المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه .</li> <li>جدل موضوعي . عدم جواز الارته اسام محكمة النقض .</li> <li>( الطعنان رقما ٢٢٢٦ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )</li> </ul>
Y27	۷۵	٣ عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في الدعسوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ، اخذها بتقريره محمولا على اسبابه يفيد اما لم تجد في المطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمه . الجبير غير ملزم باداء عمله على وجه محدد . شرطه . تحقق الفاية من لمبه . (الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٣ في حياسة ١٩٨٧/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	<ul> <li>الاعتراض على شخص الخبير أو عماله . وجوب ابدائه امام المخبير</li> </ul>
		او أمام محكمة الموضوع . عدم جواز النارته لأول مرة أمام محكمة النفض.
		علة ذلك ٠
727	۷۵	( الطعى رقم ۱۸۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۵ )
		د ـ تقدير عمل الخبير من عناصر الاثبات في الدعوى . خضـــوعه
		لتقدير محكمة الوضوع ( مثال في ايجار مفروش ) .
771	158	( الطعن رقم ١٠٧٠ اسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )
		ثالثا : مسسسائل متنوعة :
		: ــ نقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقــة المدعي
		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظــــروف الدعــــوى
		وملانساتها . عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق او ندب خبير .
774	٦.	( الطعان رقما ۸۰، ۸۱ لسنة ٤٥ ق « احوال شــخصية » ـ جلســة
		( 1940/1/19
		٢ ـ ذكر الخبيرفي تقريره أن البصمة لانصلح للمضاهاه لانها مطموسة.
		لا بحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى .
۳۱۳	1.1	( الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )

الصنعة	القاعدة	٠٠. خلف
77^	<b>3</b> F	الخلف الخاص:  الحاف الخاص:  الحكام الصادرة على السلف . حجه على الخلف بشسان الحق الله تلماه منه اذا صدرت قبل انتقال الحق الى الخلف . الأحكام الصادرة بعد ذلك . لا حجمة لها على الخلف الخاص ، علة ذلك . (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٢)
•		٢ حق داننى المتعاقدين والخلف الحاص فى التمسك بالعقد الظاعر فى مواجهة من بتمسك بالعقد الحقيقى طبقا لاحكام الصورية .م ٢٤٦ مدنى. تقدمه على حق الوارث الذى يطعن على تصرف مورثه بانه يخفى وصبة . علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام انعام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقى . عدم اعتباره من ذوى الشأن الذين نجرى المفاضلة بهنهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد
£44	۹٧/	الظاهر في مواجهة حقه في الارث . ( <b>الطعن رق</b> م ١٢٥٨ <b>لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤</b> )

. ب دبیتیسور

الصفحة	الماعدة	product the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same of the same o
		(a)
٠		دستور ـ دعوی
		دســتور
		اولا : المحكمة الدستورية العليا :
	-	تعديل المادة النسانية من المستور بالنّص على أن مبادى، الشريعة الاسلامية و المستدر الرئيسي للتشريع ، ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٢/٥/٠/٢٢ عدم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٣٦ مدنى بشأن استحقاق الفسوائد ، حكم المحكمة الاستورية العليا رقم ، ٢ لسنة ١ ق دستورية .
120	۳.	( الطعن رقم ٨٩٣ لسَّنة ٥٣ ق - جلسة (١٩٨٧/١/٢١ )
		ثانيا : نشر احكام المحكمة الدستورية وأثره :
		۱ ـ صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . اثره . عدم جدوان تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشر الحكم فى الجريدة الرسمية . م ۱۷۸ من الدستور ، م ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل محكم حاز قوة الامر المقضى .
	ļ	ا مثال بشأن حكم نهائي في متعة ) .
۱۷۸	٤٢	( الطعن رقم ٦٤ لسنة هه ق (أحوال شخصية) ـ جلسة١٩٨٧/١/٢٧ )
1		دعـــوی
ļ		أولا : اجراءات رفع النعوى :
- (	- [	( أ ) طريقة رفع الدعـوى :
		دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بها · التكليف بوفاء أجرة متنازع عليها · لا بطلان طالما استند ادعاء المؤجر اللي اساس من الواقع أو القانون .
454	۸.۱	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٥ )

لصفحة	القاعدة	(ب) التكليف بالحفسور:
		انعقاد الخصومة • شرطه • احلان المدعى عليه أو من في حكمه اعملانا
	1	صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الغاية منه بالعلم البقيني أو بتنسازله
		الصريح أو الضمني عن حقه في الإعلان .
٠. ۲	,	( الطعن رفم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٩٢/٢/٨ هيئة عامة )
		نانيا : شروط قبول الدعوى :
		(۱) الصفة :
		<ul> <li>١ ــ رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب</li> <li>الصفة في أية خصومة تتعلق باى شأن من شئونها .م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ .</li> </ul>
		اختصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل · غير مفبول ·
44	١.	( الطنب رهم ٢ لسنة ٥٦ ق (لرجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢ )
		<ul> <li>٢ - الخصومة فلى الاستثناف • تحديدها بالاشخاص المختصمين أمام محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم .م ٢٣٦ مرافعات . تصحيح الصفة وفقا للمادة ١١٥ مرافعات • وجوب تبامه فى المواعيد المحددة لرفع الدعـوى منال ابشأن أيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعى أثناء نظر الاستئناف).</li> </ul>
٥٣٢	۱۱٤	( الطعن رقم ۱۲۰۶ لسنة ٥٢ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		(ب) المسلحة :
		الدعوى . ماهيتها . شرط قبولها .
77	14	( الطعن رقم ٨٦٤ لمسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )
		(ج) ســماع العمـوى :
		<ul> <li>١ - منع سماع دعوى الوقف عند الإنكار مالم يوجد اشهاد به أو يكون مقيدا بدفاتر احمدى المحاكم الشرعية · لانحة المحاكم الشرعيسة فى ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الإعتداد بالإنكار اذا كان ثمة اقوار بحاج به الخصم المنكر ولو فى غير الخصومة المدفوعة بالإنكار .</li> </ul>
7.5	٤٨	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١)
777	٦.	۲ ــ سماع دعوى الارث . مناطه . ( الطعنان رقبا ۸۰ ، ۸۱ لسنة ٤٥ق «احوال شخصية» ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	۳ - سماع دعوى النسب بعد وقاد المورث . شرطه .
<b>۲3</b> ۴	٠,٠	( الطعنان رقما ۸۰ ، ۸۱ لسنة ٤٥ق «احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
:	-	<ul> <li>ل ما أوجبته المسادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ سرط لسسماع المعسوى بها عند الانكار وليس ركنا كيها ولا صلة له بانعقادها .</li> </ul>
499	٩.	(انطمن رقم ۴۵ لسنة ۷) ق ((احوال شخصية)) ـ جاسـة ۱۹۸۷/۲/۱۷
		<ul> <li>دعوى الوصية • شرط سماعها • وجود أوراق رسمهة تدل عليها . كفاية ذكرها أو الإشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمى دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركسة بأوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة .</li> </ul>
444	۹.	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧٤ ق ‹(أحوال شخصية) ـ جلسـة ١٩٨٧/٢/١٧)
		<ul> <li>٦ جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفسروس بالوحسدة</li> <li>المحلية • نطاقه • قصره على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ · ٠٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لاعمال هذا العجزاء على عقد تاجير عقار مفسسروس بقصد استعماله مدرسة .</li> </ul>
002	119	( الطعن رفم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		<ul> <li>٧ ـ النعى بخطأ الحكم نقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المغروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا النعى غير منتج بعددور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده فى المسلاة ١٦ منسه من استمرار تلك المعقود .</li> </ul>
300	110	( الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
	-	<ul> <li>٨ ــ النص في المادة (١) من النانون ٢٥ سنة ١٩٢٠ على عدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع المدعدى .</li> <li>عدم جواز اعماله في شأن المتعة • علة ذلك •</li> </ul>
707	17.	( الطمن رقم 20 لسنة 06 ق « أحوال شخصية » ـ جُلسة ٢٦/٥/٢٦ )

94	دعــــوی
القاعدة الصفحة	كَالْكَا : تَقْدِير قِيمَة الدعسوى :
Section 1	ا _ ثبوت أن عقد الإيجار معقود مشاهرة يأجرة شهرية قسدرها مائتى قرش لهين لا تخضع لاحكام قانون أيجار الآماكن . المعسوى بطلب أنهائه دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جرال استثناف الحكم الصادر فيها .
۸۱ ۲۲	(الطمن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
	<ul> <li>٢ ــ الطلبات المندمجة في الطلب الاصلى . تفدير قيمتها بقيمة هــذا</li> <li>الطلب وحدد . شرط ذلك . عدم اثارة نزاع خاص بشأنها .</li> </ul>
11 17	( الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
	<ul> <li>٣ ـ الدعوى بطلب الحلاء الارض الفضاء والتسليم . اشستمالها على طلب اصلى وطلب مندمج . اشره . عدم اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقدير المستقلا عن الطلب الاصلى .</li> </ul>
A1 44	( الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
	<ul> <li>إ ـ الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوى المرفوء، بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . المبعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمية الابتسدائية بنظرها . جواز استثناف الحكم الصادر فيها . م ٢١٩ مرافعات .</li> </ul>
A1 77	( الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
	رابعا : نطاق اقدعسوى :
- ' -	(۱) الطلبات في الدعــوى :
Y74 71	ا التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصسوغاتها الودعة عنده بعوجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن التنفيذ العيني بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم ، أثره ، لا بطلان
· '' ' ''	( الطعن وقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )

المفحة	القاعدة	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		البلد الواحد بغير مفتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحلال العقيد.
[		القضاء ابندائيا بالاخلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة
		الاستتناف . أثر ذلك .
071	115	( الطعن رقم ۱۲۸۲ لسنة ٦٥ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		٣ _ الاتر النافل للاستثناف . مؤداه . ما اتاره المستأنف عليسته
		المحكوم له بطلبانه أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع ٠ اعتبــــارد
-		مطروحا على محكمة الاستئناف طالسا لم يتم التنازل عنها دون حاجسه
		لاستثناف فرعى منه .
7.75	157	( الطمن رفم ۲۲ فسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٥/۷ )
		<ul> <li>إلاستشناف . أثره . أعادة طرح الدعوى برمتها على محكمـــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		الدرجه النانية وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف .
792	157	( الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٠/٥٧/٥/١ )
		(ب) الطلبات العسادضة :
	- 1	
		للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع نقاء
		المهدعي تقديم طلبات عارضة تتضمن تفييرا في سبب الدعوى مع نقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله م ١٩٦٦ مرافعات .
٦٨٣	121	
٦٨٣	121	موضوع الطلب الاصلى على حاله · م ٢/١٢٤ مرافعات ·
٦٨٣	NEV	موضوع الطلب الاصلى على حاله · م :٣/١٦ مرافعات · ( ا <b>لطمن رقم ٢٣ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة /١٩٨٧/٥/</b> ٧ ) ( <b>ج) ســبب العصو</b> ى :
٦٨٣	120	موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٤ مرافعات ٠ ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ ) (ج) سبب العصوى : ١ ـ سبب العصوى ٠ ماهيته ١ الواقعة التي يستمد منها المدعى
٦٨٣	121	موضوع الطلب الاصلى على حاله م ٢/١٢٪ مرافعات (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧) (ح) سسبب المعسوى : ١ ـ سبب المعسوى ، ماهيته ، الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، عدم تغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي
	121	موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٤ مرافعات ٠ ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ ) (ج) سبب العصوى : ١ ـ سبب العصوى ٠ ماهيته ١ الواقعة التي يستمد منها المدعى
		موضوع الطلب الاصلى على حاله م ٢/١٢٪ مرافعات .  ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )  (ج) سبب العصوى :  ١ - سبب العصوى ، ماهيته ، الواقعة التي يستمه منها المدعى الحق في الطلب ، علم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم .
۲۰.		موضوع الطلب الاصلى على حاله ، م : ٢/١٢٪ مرافعات ،  ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة /١٩٨٧/٥/٧ )  (ج) سسبب اللعصوى :  ١ - سبب اللعصوى ، ماهيته ، الواقعة التي يستند منها المدعى الحق في الطلب ، علم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم .  ( الطعن رقم : ١٩٣٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )
۲۰.	٥٨	موضوع الطلب الاصلى على حاله م ١٩/٢٪ مرافعات .  (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧)  (ح) سبب العصوى :  ال - سبب العصوى :  الحق في الطلب ، عدم تغيره بتغير الادلة الواقعة التي يستمه منها المدعى الحق في الطلب ، عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم .  (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)  ٢ - الطلب في للمعوى وسببها ، ماهية كل منهما ،  (الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤)
Yo.	٥٨	موضوع الطلب الاصلى على حاله ، م : ٢/١٢٪ مرافعات ، ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة /١٩٨٧/٥/٧ ) (ج.) سبب العصوى : ١ - سبب العصوى ، ماهيته ، الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم ، ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ ) ٢ - الطلب في للمعوى وسببها ، ماهية كل منها ،

مفحة	لقاعدة ال	مند المدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع
		بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٤ مرافعات ٠
٦٨٠	7 121	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
		(د) تكييف الدعنوي :
-	1	١ ـ تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	1	واباه الزوج الدخول فيه خضموعه للشريعة الاسملامية باعتبارها اخمانون
		العام في مسائل الاحوال الشخصية من ١٠ مدني ، اعتبار التغريق لهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد ( مال في حضانة ) .
177	1 21	( الطمن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		٢ _ محكمه المرضوع غير مفيدة في نكييف الطلبات بوصف الخصوم
		الها • التزامها بالتكييف القانوني الصحيح •
		پ ۱۰ ۱۸ رامه باستیک الفاوتی الفتعیم
1/1	11	( انطعن رفم ۷۹۹ لسنة ٥٥ ق ـ جِلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
*		<ul> <li>٣ ـ تصور الحكم المطعون فيه الافصاح عن سنده الفانوني ٤ لا بطلان</li> </ul>
		متى كان صحيحا في نتيجته . لمحكمة النقض استكمال هذا القصور . حقها
		في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع .
444	177	( الطعن رقم 11} لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )
• ( )	' ' '	( ) Willy () ( )
		} _ سلطة محكمة اللوضوع في تحديد الأساس القانوني الصـــحيح
		للدعوى ٠ عدم اعتباره تغييرا السببها أو موضوعها ٠
777	150	( الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٦ )
.		
.		ه - محكمة الوضوع . عدم تقيدها في تكييف الدعوى بما يستبغة
	; }	الخصوم عليها . وجوب أسباغ التكييف الصحيح عليها .
198	124	( الطعن رقم ١٧٣٦ كسنة ٥٠ ق - جلسة ١/٥/١٠ )
'	•	

•		
القاعدة ال	القاعدة الع	لصفحة
أ ) الخصسوم في الدعبوى :		
١ - اشخاص الحصومة :		
١ ــ اختصام الطاعنين بصفتهما مملين لشركة وليس بصعفتهما		
لشخصية · تضمين منطوق الحكم الرامهما وآحر بالدبن · لا ينصرك اليهم المفاتهم الشخصية بل قضاء ضد الشركة .		
الطعن رقم ۹۸۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠ )	7 . 1 - 4	0.:Y
<ul> <li>٢ ــ الخصومة . عدم انعقادها الابين الاحياء والاكانت معدومة</li> <li>٢ اثر لها .</li> </ul>		
الطعن رقم ۱۷۲۹ لسنة ٥٢ ق ـ حلسة ١٥/٥/١٩٨١ )	119	798
٢ ـ غياب المعنى وشطب الدعوى :		
قرار الشطب الذي يصدره القاضى المنتدب للتحقيق ، باطل ، أثره. المخصوم تعجيل السير في الدعوى دون التقبد بالميعاد المنصـــوص عليــه المادة ٨٢ مرافعات ،		
( الطعن رفم ١٣٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )	47	1.9
(ب) اجسراءات الجلسسة :		
وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشساركت في المداولة . شرط لصحته . تحققه بحضور القضاة جلسة المرافعة الاخيرة. م ١٦٧ مرافعات .		
( الطعن رقم ۱۲۳٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ٢٩٨٧/٢/٢٩ )	1.7	143
(ج) الدفاع في الدعسوى :		
<ul> <li>ا - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في البعاد او تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن.</li> <li>القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان . خطأ .</li> </ul>		-
( الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٩٢/٣/٨ هيئة عامة )	1 1	4

لصفحة	القاعدة (ا	٢ ـ الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصام شريك المطعون
		عليه في عقد البدل وسائر المستأجرين للارض · مغاير للدفع بعدم قبـــول الدعوي لرنمها من غير ذي كامل صفة المؤسس على أن ذلك يتضمن صفقة
	1.2	واحدة لا تقبل التجزئة وذلك في مضمونه ومبناه ٠
۱۱۸	1 49	( الطعن رقم ۱۰۸۲ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١/٨٧/١/١٤ )
		٣ ــ الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضـــوع
		بالاجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشترى بعدم انتقسال الملكية التسجيل الى المشترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يسده .
٠.		دفاع جرهری ، اغفال الرد علیه ، قصور .
141	٤٤	( الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
<b>Y•v</b>		<ul> <li>٤ ـ قرينة قوة الامر القضى م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحـــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		<ul> <li>منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها امر الاداء بعد أن صار نهائيا · استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجـــة فرض انحراسة عليهم وتاميم ممتلكاتهم ولا تنظوى على اخلال بقوة الامــر القضى . ســاثغ .</li> </ul>
4.4	<b>پ</b> در	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		٦ ــ الدفاع اللهي تلتزم المحكمة بتحفيقه أو الرد عليه . ماهيته .
414	٧٣.	( الطمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )
		<ul> <li>الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .</li> </ul>
200	19.1	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٨١)
		<ul> <li>٨ ــ حق الدفاع والمرافعة الشفوية ، مكفول الاطراف النسسزاع في الدعوي • حق المحكمة في تنظيمه رغم النص على اجرائه في أول جلسة • م</li> </ul>
× .		٩٧ مرا فعسات .
٤٨٧٩	1.3	( الطعن رقم ۱۲۳۹ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )

الصفحة	القاعدة	أ ـ الدفع بعدم القبول الذي تعنيه المسادة ١١٥ مرافعات . ماهيته.
	1	هو الذي يرمي الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي
		الصفة والمسلحة والحق في رفع الدعوى . عدم اختلاط ذلك بالدفوع المتعلقة
		بشكل الاجراءات التي تبدى قبل التكلم في الموضوع ولا بالدفوع المتعلقــة
		بأصل الحق المتنازع عليه .
• ۱ ۲	1).	( الطعن رقم ٦٣٥ لُسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
-		١٠ ــ الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل النساقل ،م ٩٩ من
		فانون التجارة • قيامه على افتراض رضاء المرسل اليه بالعيب الذي حـــدث
		أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام لوتنازله عن مطالبة الناقل بالتمويض
- [		عنه بما يسقط حقه في اللعوى . ماهيته . دفع موضوعي مما تعنيه المادة
l		١١٥ مرافعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى
		واو لاول مرة في الاستثناف .
0 1 7	11.	( الطعن رفم ه ٦٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٥/٣/٣/٣ )
		١١ ــ التزام البائع بضمان التعرض ٥٠ ٤٣٩ مدنى . مناطه . الايكون
	1	عقد البيع باطلا • لكل من المتصاقدين التمسك بالبطلان بطسريق الدفـــــع
i		او الدعوى .
٥١٦	111	( الطمن رقم ه-١٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
- 1	j	١٢ ـ. محكمة الموضوع . اغفال الحكم االرد على دفاع غير جوهرى .
- 1		لا يعد قصورا .
٥٢٧	114	( الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
- 1		١٣ ــ محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير
		في الدعوى ، علة ذلك .
217	144	( الطعن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )
* ' ' '	""	١٤ - الغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة
		ترنيب المحاكم الشرعية • مؤداه • وجوب أعمال القواعد المنصوص عليها
		في قانون المرافعات بشأن ابداه الدفوع الشكلية . عدم ابداء الدفوع المتعلقة
		بالاجراءات وكافة الاوجه التي يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكلم
1	- [	في موضوع الدعوى . اثره . سقوط الحق فيما لم يبد منها .
750	18.0	(الطعن رقم ۹۹ لسنة )ه ق ـ «أحوال شخصية» جلسة ٢٨/٤/٢٨)

السلحة	القاعدة	المناف المناقل للاستثناف مؤداه ما أثاره المستأنف عليه
		المحكوم له بطالباته امام محكمة اول درجة من اوجه دفاع ودفوع . اعتباره
		مطروحا على محكمة الاستثناف طالمــا لم يتم التنـــازل عنها دونَ حـــــــاجة لاستثناف فرعي منه .
7.48	١٤٧	. ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		(د) تقديم المستنعات والمذكرات :
		١ ــ دعوى المخاصمة . فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى
		وجواز قبولها . اساسه . ما يرد في تقرير المخاصمة والاوراق المودعــــة
		معه · عدم جواز تقدیم أوراق ومستندات أخرى · المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات . ضما أوراق أمر وقتى به أصول المستندات . مخالفة المقانون .
777	74	( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ١٥ ق _ جلسة ٢/١٧/١١ )
		١ ــ تقديم صورة شمسية للاحكام والاوراق محل المخاصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك .
777	74	( الطعن دقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		(هـ) اعسادة النعوى للعرافعة :
		اجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مسستندات . من
		اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الإشارة الى هذا الطلب . رفض ضمني
٦.	11	٠٠٠ ( الطعن رقم ٨٧٨ <b>لسنة ٥</b> ٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١ )
		,, ,
	1	سادسا : السائل التي تعترض سير الخصومة :
1		(۱) وفف النعسوى :
		ا ــ تقديم طلب لود القاضي . اثره . وقف اللدعوى بقوة القانون الى
ł		ان يحكم في الطلب نهائيا . تقديم طلب آخر بعد القضاء برفض الطلب الاول او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او باثبات التنازل عنه . لا يترتب عليه
		وتف الدعوى واو وجه الى قاضى آخر ، جواز الحكم بالوقف من الحكمة
	:	التي تنظر الدعوي .
1.4	1	( الطعن رقم ۸۹) لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )

VEV	القاعدة	سمة تات دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعي بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما . مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة ، مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر اللقضى . (الطعن رقم ١٩٨٧ السنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٣١)
		(ب) انقطاع سبير الخصومة:  ا - ميعاد السنة المقرر استوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات •
		عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلاله ٠، ٥ مرافعات عدم كفاية ايداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب او تسايمها لقلم المحضرين فى غضـــونه ٠
٥٢٣	117	( الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
۹۲۰	114	٢ - قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات مقررة لحماية الخصم الذى قام به سبب الانقطاع دون الاخر ، وفاة أحد الخصوم أثناء انقطاع سير الخصومة لوفاة اخر ، لا يترتب عليه وقف مدة المسقوط أو امتدادها ، وجوب موالاة المدعى السير في الدعوى قبل انقضاء مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم ، علة ذلك ، ( الطعن وقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
١		(ج) ترك الخصومة :
0 5	١٥	تنازل الطالب عن أحد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الاخر . ( الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق «وجال القضاء» ــ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٣ )
		(c) ســقوط الخصومة :
	44	<ul> <li>۱ ـ انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للانمساق في سند الشيئ على خفوعه لها ، أثوه ، سريان أحكام هذه الماهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الإجراءات واسبستبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى ، علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ )</li> </ul>

الصفحة	القاعية	٢٠٠٠ سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح من م
	į	١٣٤ مرافعات ١ اتصاله بمصلحة الخصم ١ جواز التنازل عنه ضراحـــة
		أو ضمنا . تمسك صاحب المصالحة بالسقوط . أثره . سقوطها بالنسبة
		لباقى الخصوم في حالة عدم التجزئة .
£4£	1.4	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ف ـ جلسة ٢٦/٣/٣/٢١ )
		,,,
		سابعا: انواع من العطاوى:
		(۱) دعوى صحة التمساقد :
		١ ـ التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها
		في السجل العيني خـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
** .		أتره . اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقال واثبتت
		لمسلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى واقت قيد
		صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السبجل العيني
		ولم تكن قد أشربها • وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل
		به ۰ م ۳۳ منه ۰
414	V*	( الطعن رقم ٢٥٦/ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨٠ )
,	1 '''	
•		٢ ـ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع او تثبيت ملكية المستانف لذات
279		٢ ــ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع اوتثبيت ملكية المستانف لذات
		<ul> <li>٢ ــ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع . تناقض . علة ذلك .</li> </ul>
		<ul> <li>٢ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع . تناقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )</li> </ul>
	4.	<ul> <li>۲ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات البيع . تناقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )</li> <li>( ب) دعوى صحة التوقيسع :</li> </ul>
279	4.	<ul> <li>٢ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستانف لذات النبيع . تناقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )</li> <li>(ب) دعوى صحة التوقيع :</li> <li>دعوى صحة التوقيع .</li> <li>دعوى صحة التوقيع .</li> </ul>
279	94	<ul> <li>۲ – القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات البيع . تناقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ۳۶ ق – جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )</li> <li>( ب) دعوى صحة التوقيم :</li> <li>دعوى صحة التوقيم . الفرض منها .</li> <li>( الطعن رقم ۱۲۱۴ لسنة ۵ ق – جلسة ۱۹۸۳/۳/۱۹ )</li> <li>( ج) دعوى التروير :</li> </ul>
279	9.4	<ul> <li>٢ – القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات البيع . تناقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٤ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٣٦ )</li> <li>( ب) دعوى صحة التوقيع :</li> <li>( دعوى صحة التوقيع ، الفرض منها .</li> <li>( الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ )</li> <li>( ج) دعموى التروير :</li> <li>( مبدأ شخصية البقوية ، ماهيته ، الإستبايه في المحاكمة الجنبائية مبدأ شخصية البقوية ، ماهيته . الإستبايه في المحاكمة الجنبائية مبدأ شخصية البقوية ، ماهيته . الإستبايه في المحاكمة الجنبائية .</li> </ul>
279	97	<ul> <li>۲ – القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات البيع . تناقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ۳۶ ق – جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )</li> <li>( ب) دعوى صحة التوقيم :</li> <li>دعوى صحة التوقيم . الفرض منها .</li> <li>( الطعن رقم ۱۲۱۴ لسنة ۵ ق – جلسة ۱۹۸۳/۳/۱۹ )</li> <li>( ج) دعوى التروير :</li> </ul>
279	97	<ul> <li>٢ – القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات البيع . تناقض . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٤ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )</li> <li>( ب) دعوى صحة التوقيع :</li> <li>( الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ )</li> <li>( الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ )</li> <li>( ج) دعوى التروير :</li> <li>( ألعقب : غير جائز : الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية المقسامة والعقاب : غير جائز : الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية المقسامة من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مم ابنها : صحيح في القانون .</li> </ul>

الصلحة	القاعدة	(د) دعــاوى الحيــازة :
ı		<ul> <li>التعرض الذي يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعسرض .</li> <li>ماهيته . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض . م ٩٦١ مدنى .</li> <li>نتابع اعمال التعرض الصادرة من شخص واحد وترابطهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
Y 10	٥	ستسي ( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )
		<ul> <li>۲ فرات مدة المسنة دون رفع دعوى استرداد الحيسازة م ۱۹۸ مدنى . مؤداه . انقضاء الحق في رفعها . انقطاع هسده المدة بالطسالبة انقضائية . م ۳۸۳ مدنى . اعتبار اللعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . م ۳۳ مرافعات .</li> </ul>
747	٥٥	( الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		٣ ـ دعوى استرداد الحيازة • قيامها على الاعتداء غير المشروع • عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد • يكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجمل يده متصلة بالعقار اتصالا فعليا قائما في حالة وقسوع الغصب . العبرة في ثبوت الحيازة بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت بمستنداته •
747	٥٥	( <b>العُمن رقم ۱۳۱</b> ۲ كسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
<b>77</b> 7	00	<ul> <li>٤ - دعوى استرداد الحيازة • لا يشترط لقبولها أن يكون ســـلبها مصحوبا بايذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره • كفاية سلبها قهرا • ( الطعن وقم ١٦١٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )</li> </ul>
		( ه. ) دعوى المغاصسمة :
£AV	100	١ – دعوى الخاصمة • أساسها القانوني • السئولية الشخصية للفاضى أو عضو النيابة فيما يتملق بإعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عدم جمواذ مساولة النائب العام عن أعمال لم تصادر منه شخصيا • أساسه • تبعيسة أعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطاق التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعة . ( الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

	-	
اعفدا	القاعدة	"" " _ عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصمة ° م ٤٩٦ مرافعات °
٤٨٧	1.5	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		<ul> <li>٣ ــ الاصل عدم خضوع القاضى فى نطاق عمله للمساءلة القانونية .</li> <li>الاستثناء . وروده على سبيل الحصر . م ؟٩٤ مرافعات . مناطه .</li> </ul>
٤٨٧	١٠٦	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		<ul> <li>إ اسباب المخاصمة . الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم .</li> <li>ماهية كل منها . تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف . من</li> <li>مسائل الواقع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا .</li> </ul>
٤٨٧	١٠٦	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢٩/٧/٣/١ )
, ,		<ul> <li>٥ ــ دعوى المخاصمة . الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصصة بالدغوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم يستندات أخرى من المخاصم .</li> </ul>
£AV	1.7	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		نامنا : مسائل متنوعــة :
		<ul> <li>التسخير في الصورية . هدم اقتصاره على التصرفات . جوازه</li> <li>في الخصومة والإجراءات القضائية . شرطه . ألا يقصد به التحايل على</li> <li>القانون فيكون غير مشروع .</li> </ul>
127	72	( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		<ul> <li>٢ ــ عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات</li> <li>ما يجوز اثباته بشهادة الشهود ، شرطه ، ان تبين في حكمها ما يسوغ في في إلى</li> </ul>
157	45	( الطعن رقم ۲۲۰۹ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
- ]	-	general (1965) et de la companya de la companya de la companya de la companya de la companya de la companya de La companya de la co

الصفحة	القاعدة	(د)
		رسوم ــ ريع
		رسوم
		أولا: الرسوم القضائية:
		تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الاشياء المتنازع عليها
		م ۳/۷۰ ق ۹۰ لسنة ۱۹۶۶ ۰ مفاده ۰ وجوب تقدير رسوم طلب فســـخ
		عُقد الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسنخه ·
747	3 0	( الطعن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )
		ثانيا : المعارضة في أمر تقدير الرسوم التكميلية :
		الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحسرر
		المشهر · عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم ·
1	1	فصله في منازعات أخرى • خضوعه للقواعد العامة في الطعن •
٧٢٣	104	( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )
		ثالثا : رسم الاستهلاك :
	1	رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ • سريانه على
	]	البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفاذه حتى لو كان
l	1	وصولها الى البلاد سابقا على ذلك · لايغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجمارك
		لهدا الرسم فبل الافراج عن البضاعة • علة ذلك •
174	49	( الطّعن رقم ۸۹۶ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )
1	- [	رابعا: الرسيسوم المحلية:
	- 1	قرار المحافظ بفرض رسم محلي بدائرة محافظته • صحيح • علة ذلك •
• [		له اختصاصات الوزير في الشئون المالية · م ٢٤ ق الحكم المحلي رقم ٥٧
1	1	لسنة ١٩٧١ ٠
4.1	57	( الطعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۵۳ ق جلسه ۱۹۸۷/۱/۲۹ )
		ربع
1	- 1	التزام البانع بالتسليم غير المؤجل • مؤداه • حق المسترى في تمار
		المبيع • تخلف المسترى عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال • أثره •
ı	1	حق البائع في حبس المبيع ٠ المسادتان ٢/٤٥٨ ، ٢٥٦/١ مدني ٠
٤٣٩!	9.5	( الطَّعَنْ رَقَمْ ٢٥٧ لَسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٩٨٧/٣/١ )

القاعد الصغب	
(شي)	
کات _ شفعة _ شهر عقاری	ثع
شرگات	
·	ماعيــة الشركة :
• ماهیتها • محل عقد الشركة هو تكوین رأس مال مسترك	١ ــ الشركة
الشركاء بقصد استفلاله للحصول على دبح يوزع بينهم بين ما قبد يكون من مباشرة الشركاء لنساطهم المشترك في	لا رابطة بين ذلك و
السنة ٥٦ ـ جلسة ٢١/٦/١٩٨١ ) ٣٩٢	عين. يستأجرها أحد د العام مقم ه ١٧
ناجر العين باشراك أخر معه في النشاط المالي الذي يباشره	
رين شركة بينهما ماهيته عدم انطواء ذلك بداته على الله العين عن حقه في الانتفاع بها سواء كلها أو يعضها	
	الى شريكه فى المشر
لسنة ٥٦ ـ جلسة ٢٩/٣/١٦ ) ٢٩٨٧	( الطعن رقم ۷۹۰ ٍ
	تكوين الشركـــة :
ة • أثره • أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء	
• توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها ينصرف أثره اليها	
صفته الشخصية	
السنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٩٤/٣/٢٨) ا	( الطعن رقم: ۱۲۲
لاعتبارية للشركات :	ثبو <i>ت الشخص</i> ية ا
ة الاعتبـــارية · ثبوتهـــا للدولة والوحدات التابعة لها	
دتان ٥٢ ، ٥٣ مدنى ٠ مؤداه ١٠ استقلال الشخصية	
حدات والشركات رغم تبعيتها للدولة • أثر ذلك • أحقيتها	
ى العقار المبيع من الدولة لاى وحدة تابعة لها باعتبارها من	في طلب السفعة في الغيار •
۲۲۱ ، ۲۳۹۰ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۸۰ ) ۲۰۱ ۱۲۱۱	( الطعنان رقما ٣:

ة الصفحة	القاعد	فستخ عقبه الشركة :
		تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الاشياء المتنازع عليهما
1		م ۲۰/۷ق ۹۰ لسنة ۱۹۶۶ ۰ مفاده ۰ وجوب تقدير رسوم طلب فسنخ عقــد
- 1		الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثَّابتُ في العقد المُطلوبُ فُسْنَحَه • الشَّابِيُّ الشَّابِيُّ السَّابِ
747	٤٥	( الطعن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )
		الشركة الفعليسة :
l	.	١ - الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدما • اعتبارها قائمة فعلا فيما
.		بين الشركاء في الفترة من تكوينها الى طلب البطلان • المادتان ٥١ ، ١٥٤ من فانون
.  :		التجارة • شرطه • أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا •
274	٩٠	( الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۳ )
ŀ		 ۲ ــ بطلان عقد الشركة أعدم شهره والشرد ، البـــوت الها أم لهاشر
		نتماطها الذي تكونت من أجله ، مؤداه ، رجعية أثر هذا البطلان فيما بين
-		اشركاء وعودتهم الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد واسترداد كل منهم
ŀ		حسته التي قدمها سواء كانت نقدا أو عينا -
٤٢٣	90	ر الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
Ì		انقفىسيا، شركات الاشخاص :
		انقضاء شركات الاشخاص بوفاة أحد الشركاء وخضوعها للتصفية وقسمة
		أموالها • جواز النص في عقـــد الشركة على استمرارها في حالة موت أحــــد
.		الشركاء فيما بين الباقين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى • مؤدى ذلك •
٧١	۱۹	( الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٥/١٩٨٧)
l		تأميم الشركات :
ł		ــ الفاء تصريح المصانع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٣ المــرافق
1		للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ ، مؤداه ، توقف تلك المصانع والنشات عن
		نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الالغاء الى المساس بملكية إصحابها لموجودات
ľ	· )	هذه المصانع المبادية والمعنوية رما فيها العلامات التجارية بـ لا يغير من ذلك.
- [		وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للادوية . علة ذلك .
4.4	¹	( الطعن دقم ۷۲۹ لسنة ۵۲ ق _ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۳ )
11.1	γ.	( ''''')

المنحة	القاعدة	
٠,	;	شفعة
-		أولا : استباب الشلعة :
. •		الجوار الذي يجيز الاخد بالشفعة · تقديره · استقلال محكمة الوضوع به · حسبها اقامة قضائها على أسباب سائفة ·
171	٣.	( الطعنان رقما ۲۲۲۳ ، ۲۳۹۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		ثانيا : الحق في الشبيعة :
		۱ ــ الحق فى الشفعة • ثبوته للشخص الاعتبارى أسوة بالشــخص الطبيعى • م ٣٩٦ مدنى • علة ذلك • النص القانونى الواضح • لا محل للخروج عليه أو تأويله يدعوى الامــتهداء بحكمة التشريع وقصد الشـــارع منه •
141	٣.	( الطعنان رقها ۲۲۶۳ ، ۲۳۱۵ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		<ul> <li>٢ - الشخصية الاعتبارية • ثبوتها للدولة والوحدات التسابعة لها وللشركات • المستقلال الشخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة • أثر ذلك • أحقيتها في طلب الشفعة في العقار المبيع من الدولة لاى وحدة تابعة لها باعتبارها من الغير •</li> </ul>
171	٣٠	( الطمئان رقبا ۳۲۶۳ ، ۲۳۹۵ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۰ )
71"	lh.i	<ul> <li>٣ ـ البائع له طلب الشغمة في البيع الصادر من المسترى أو من أحد</li> <li>من تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب</li> <li>( الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٥٣ ق - حلسة ١٩٨٧/٤/٣٨ )</li> </ul>
777	124	<ul> <li>الحق في الشفعة من الحقوق اتني يجرى فيها التوارث ( الطعن رقم ١٩٨٧/٤/٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٣٨ )</li> </ul>

	*** * 1 9."	1.4
القاعدة المسفس	نتقوط الحق في الشفعة :	ៈ គេរ
	حكم بالشفعة · مناطه · ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط طها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها · بيع الشفيع العقار المشفوع صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير اذا حل المسترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من أسسباب الحق في الشفعة ·	س شرو 4 قبل م يستع
371 - 1 <u>7</u> 9	رقم ۱۲۱۸ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )	الطعن
	: مسائل متنوعة :	ابعا
	ها، اجراءات الادعاء الفرعى بالتنزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة فيها · م ٥٧ اثبات · مؤداه · استبمادها من الدعوى الاصلية واسقاط · لازم ذلك · توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة · عن التمسك بها · وجوب أن يكون من جميع الخصوم المتمسكين بها · الصادر من بعضهم · لا أثر له على الباقين · لهم اثبات صحتها · نى شفعة ) ·	المطعون حجيتها التنازل التنازل
۳۸۸ ۸۷	رقم ۳۲۶ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)	( الطعن
	·.   ·	

لصفحة	قاعدة أا	1
		شهر عقاری
.·		١ ــ التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها في السبحل الميني خلال حمس سنوات من تاريخ صبرورته نهائيا ١ أثره ١ فيناره ججه على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقار واثبتتلصلحتهم بيانات في السبحل المبيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد صحيفة المعوى ١ الاحكام التي صدرت قيل العمل بقانون السبحل الميني ولم تكن قد أشربها وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به ١ م ٣٢ منه ١٠
۳۱/	V	( الطعن وقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
		<ul> <li>٢ - حق الارتفاق • ماهيته • تكليف يتقل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق • عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه • شرطه • عدم المساس بحق الارتفاق • مخالفة ذلك • أثره • التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى • طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك فى العقار المرتفق به أو محو تسجيله • غير جائز • المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى •</li> </ul>
٥٥٠	114	( الطعن رقم 200 لسنة 00 ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
<b>~**</b> *	104	<ul> <li>٦ - الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر المشهر عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعه بشأن تقدير الرسم فصله في منازعات أخرى • خضوعه للقواعد العامة في الطعن • ( الطعن ١٩٨٧/٥/١٧ )</li> </ul>
Į		

الصفحا	القاعدة	, Table 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1
		( ص )
		صورية
		اولا : مسائل عسامة :
		<ul> <li>ا - طلب انهاء عقد ایجار الارض الفضاء لانتهاء مدته ، عدم منازعة الطاعن فیه أمام محكمة الموضوع ، طلعی علیه بالصوریة ، سبب جدید ، عدم جواز التحدی به لاول مرة أمام محكمة التقض .</li> </ul>
۸۱	۲۲	( الطمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		٢ - حق دانني المتعاقدين والخلف الخاص فى التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة من يتمسك بالعقد الجيتيقى طبقا لاحكام الصورية م ٢٤٤ مدنى و تقدمه على حق الوارث الذى يطمن على تصرف مورثه بانه يخفى وصية ، علة ذلك ، الوارث يستعد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العسام ولا يستعده من المورث ولا من المقد الحقيقى ، عدم اعتباره من ذوى المسان المذى تجرى المفاصلة بينهم طبقا لها ، مؤداه ، عدم قبول التبسك بالمقد الظاهر فى مواجهة حقه فى الارث ،
244	4٧	( الطَّعَن وقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤ )
۰۲۷	114	<ul> <li>٣ ــ دفاع قانوني يخالطه واقع أم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ،</li> <li>عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقش ( مثال في صورية )</li> <li>( الطين رقم ١٣٨٧ السنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١)</li> </ul>
		ثانيا : الصورية بطريق التسخير :
		التسخير في الصورية · عدم اقتصاره على التصرفات · جـــوازه في الخصومة والإجراءات القضائية · شرطه · ألا يقصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع ·
127	72	( الطَّعَن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )

العقط	القاعدة	التائنانات المسورية :
		<ul> <li>١ حقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ٠ سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها ٠ شيرطه ٠</li> </ul>
414	٧٣	( الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨)
		<ul> <li>۲ — انتفاه شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى • لا يحول دون استنباط إضافة التصرف الى ما بعد الموت من قـــرائن نفائية أخرى • استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن •</li> </ul>
274	.4٧	( الطمن رقم ١٣٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤ )
	1	
:		
7		
<i>'</i> .	}	ľ

الصفحا	القاعدة	
		(ض)
-		خرائب
		أولا: الضريبة على كسب العمل:
		<ul> <li>الضريبة على المرتبات • وعاؤها • المزايا المنوحة عوضا عن نفقات يتكيدها صاحب الشأن في سبيل أداثه لعمله • ليست دخلا • مؤدى ذلك •عدم خضوعها للضريبة •</li> </ul>
750	٧٩	( الطَّمَّن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )
720	٧٩	<ul> <li>٢ - بدل الاغتراب · خضوعة للضريبة · شرطه ·</li> <li>( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )</li> </ul>
		٣ – اعتداد الحكم المطعون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو ثابت في الاوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات اقامة مدير فرعها في مصر وسفره اليها مخالفة للقانون وقصور .
450	٧٩	
İ		ثانيا : الضريبة العامة على الايراد :
١٣٥	44	مبلغ الاعفاء المقرر للاعباء العائلية فى الضريبة على المرتبات · م ٢٠ ق ١٩٧ لسنة ١٩٨١ · عدم خضوعة للضريبة العامة على الدخل · علة ذلك · ( الطعن ١٢٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٩ )
		ثالثا : خريبة التوكات :
		<ul> <li>١ - تحسديد وصسف الاراضى الداخلة فى عناصر الشركة وتقسدير قيمتها · العبرة فيه هو بنوعية الضريبة المفروضة عليها فى الوقت الذى انتقلت فيه الاموال الى ملكية الوارث ·</li> </ul>
711	101	( الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٥/٥/٧٨٧ )

	القاعدة	۲ _ ثبوت أن الاراضي موضوع النزاع كان مربوطا عليها ضريبــة
V££	<b>10</b> A	الأطيان الزراعية وقت وفاة مورثه الطاعنين طبقا المادة ١ ق ١١٧ لسنة ١٩٣٨ بسنان ضريبة الطيان الزراعية وقد ١٩٣٥ بسنة ١٩٣٩ بسنان ضريبة الاطيان الزراعية أو الاراض الفضاء المعدة للبناء ٠ مؤداه ٠ اعتبارها أرضا زراعية تقدر قيمتها بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجيسارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ٠ م ٣٦ ق ١٤٢٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل ٠ (١٩٨٧/٥/٢٥)
		رابعاً : الضريبة على التصرفات العقارية :
		سریان الضریبة علی التصرفاع الله الله التی تم شهرها اهتبارا من أول ینایر سنة ۱۹۷۶ م ۵۰ ق ۶۱ لسفه ۱۹۷۸ عدم سریانها علی العقسود العرفية التنی تم التصدیق علی التوقیعات فیها وسداد رسم التسجیل قبل أول ینایر سنة ۱۹۷۶ ولو تراخت باقی اجراءات التسجیل الی ما بعد هذا التاریخ م قد ذلك ۰
777	٦٨	( الطعن واقم ٦٥٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٣٣ )
		خامسا : التقسادم الضريبي :
1		<b>3</b> ,
-		التقادم الشريبي بده سريانه من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقسديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المبول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار الربط عن نشاط مخفي أو عناصر مخفاه سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك المواد 22 مكررا / ١/٩٧ ، ٩٧ مكرر (١)، (١) ق 1 السنة ١٣٩٩ .
*40	٨٩	التقادم الضريبي • بدء سريانه من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقسديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار • الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاه • سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك • المواد 22 مكرورا ، ١/٩٧ ، ١/٩٧ مكرو (١)،

			118
الصفحا	القاعدة		
- 1		عقد _ عمل	
		عقب	
		كان المقع وشروط المقاده :	اولا : ار
		ابة في التماقسد :	ا بـ النيا
- 1		كالة الخاصة . نطاقها . ورودها على عمل معين . مقتضــــاه .	الو
		توابعه ولوازمه الضرورية . م ٧٠٢ ملنى .	شمولها
414	۱۳۳	رقم ۱۲۵۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦١١٤٥ )	( الطمن
1	`	لان المقود واجازتها :	ب _ بط
		المقت الباطيل »	))
		عدة زوال العقد منذ ابرامه كأثر للقضاء ببطلانه • عدم أعمالها	قا
İ		ص بدء سريان تقــــادم التعـــويض على العمـــل غير الكثروع الذي	فی خصو
		أسماسه بالبطلان • علمة ذلك • عمدم تحقمق الضرر الفعلي الا من	
		ئم بالبطلان . م ۱۷۲ مدنی .	
111	99	رقم ۱۸۳۲ فسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۱/۵۷/۷۸۱ )	( الطعن
		المقد القابل فلأبطسال »	« اجازة
		جازة الضمنية لعقد البيع القابل للابطال . من العمال التصرف .	N.
		القيم على المحجور عليه ولا الوسى على القاصر الا باذن سحكمـــة	
		، الشخصية للولاية على المال · اثره · عدم اعتبار سكوت القيم عن	
	ł	لال العقد الصادر من المحجوز عليه أجازة ضمنية له .	
11	77	رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١/١/١٨٧١)	<b>( الطمن</b>
İ		ثار المقد :	ثانيا: 1
1		نسببة للاشتخاص :	ا _ بال
		اثر العقد بالنسبة <b>المتعاقدين</b> »	))
į		شرط الجزائي . تحققه يجمل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين .	<b>J1</b>
İ		ات عدم وقوعه على عاتق المدين .	عبء اثب
٤٠٧	41	رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/١٨ )	( الطمن

الصلحة	القاعدة	« اثر العاقد بالنسبة للغبر »
£##	9.4	حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهـــر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لإحكام الصورية ٠ م ٢٤٤ مدني٠ تقدمه على حق الوارث اللي يطعن على تصرف مورثه بالله يخفي وصية . علم ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمده من المورث ولا من العقد الحقيقي ٠ عدم اعتباره من ذوى الشأن اللبن تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .  ( الطعن رقم ١٢٥٨ السنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤ (
		ب ــ بالنسبة اوضوع العقــد :
		« تغسب العقب »
		تفسير العقود والشروط من سلطة سحكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خرورج فيها عن المعنى الظاهر لها .
***	٨٤	( الطمن رقم ۲۳۵۲ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۲ )
	,	ثالثا : بمض اثواع المقسود :
		ا عقبود الايجسيار :
		۱ - ايجاد الارض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين ايجاد الاماكن . طبيعة الارض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التماقد متى كان مطابقا للحقيقة والارادة المتعاقدين . لا عبرة بالفرض الذى استؤجرت من اجله ولا بما يطرأ عليها .
1.4	**	( الطعن رقم ۸۹٪ نسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )
		٢ - طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من مسمسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى • سببان لطلب واحد • هو الاخلاء لانحلال المقد القضاء ابتدائيا بالإخلاء لاحدهما ماعتباد الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستثناف . اثر ذلك .
077	114	( الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )

ر آلمنهجة	القاعد	ب _ عقــد الهبـة :
٧٣٥	١٥٦	الهبة التى يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة الواجب توثيقها بعقد رسمى . اشتمال العقد على التوامات متبادلة بين طرفيه . اعتباره عقدا غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجسوع فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجسوع . ( الطعن رقم 1941 لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)
		ج ــ المقود الإداريــة :
		العقود التي تبرمها الادارة مع الافراد . اعتبارها عقـودا ادارية . شرطه •
٤٥٥	1.1	( الطمن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
٧٨٠	7.5	شرط المنسع من التصرف: حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة 1 من أمسر نائب الحساكم المسكري رقم ٤ أسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السسكنية الخصصة من الجمعية التعاونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها عدم انصرافه الى التصرف الصادر من المعضو في جزء من المباني التي افامها على تلمك الارض .  ( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٣ ق س جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

	·	
الصفحة	القاعدة	
		عمل
		اولا : عقـد العمـل :
		ا _ عناصر عقسد العمسل :
		١ _ التقادم المخمسي للسحقوق الدورية المتجددة .م ٣٧٥ مـدني .
		احتلافه في احكامه ومبناه عن التقادم العولى .م ٣٧٨ مدنى . القصود إ بالهايا والاجسور . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين .
404	۸۱	( الطعن رفم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )
	}	ب ــ آثار عقــد العمــل :
		« التزامات صاحب العمسل »
		ـ اداء الاجـر :
		(١) القضاء نهائيا باحقية العامل في العمولة والكافأة السموية ،
		اكتسابه قواة الامر القضى فى دعواه التالية بفروق العمولة والمكافأة السنوية عن مدة لاحقه ؛ طالمــا ان اساس انطلب فى اللحويين واحـــد .
٦٠١	14.	[ <b>الطعن رقم ۲</b> -۹ لسنة ۲۲ ق ـ جلسة ۲۲/٤/۲۹ )
		« التزامات العسامل »
		<ul> <li>التزام العامل باطاعة اوامر جهة العمل طالما لاتخالف القمانون</li> </ul>
		واللوائح والنظم .
1/1	''	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
		ج ـ تظیم العمـل :
-		« سلطة صاحب العمل في تنظيم ادارته »
		<ul> <li>ا ــ سلطة جهة العمل في تقدير اسباب انقطاع العامل لا يحـــدها غير اساءة استعمال السلطة • التزام العامل باثبات مشروعية غيابه •</li> </ul>
109	47	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢٥)
1	''']	

	-	
الصفد	القاعدة	<ul> <li>٢ ــ مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة اجائرة مرضية .</li> <li>قراره في شانها نهائي مهمة كان رأي الطبيب الخاص .</li> </ul>
109	۴λ	
		د ـ انتهاء عقيد العميل :
		« فسخ العقد بالارادة المنفردة »
		<ul> <li>العقد غير المحدد المدة . حق كل من طرفيه في اتهائه بالارادة المنفردة . شرطه . اخطار الطرف الآخر برغبته مسبقا .</li> </ul>
٥٧٥	۱۲٤	( الطمن رقم ١٠} لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		<ul> <li>٢ ــ اخطار المعلمل بانهاء العقد او بفصله . وجوب أن يكــون بكتــاب</li> <li>مســجل . قانون العمل لم يسـتلزم له شكلا خاصا .</li> </ul>
٥٧٥	۱۲٤	( الطمن رقم ١٠} لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		<ul> <li>" - النهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد الهدة بالرادته المنفردة .</li> <li>اثره . انهاء الرابطة العقدية ولو انسم الانهاء بالتصيف .</li> </ul>
م∨ہ	171	( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		<ul> <li>٤ – عدم مراعاة صاحب العمل لقواعد التاديب : لا يمنعه من فسخ العقد منى توافرت مبرواته .</li> </ul>
٥٧٥	۱۲٤	( الطعن رقم 10 لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		ثانيا : الماملون بالقطاع المسام :
		أ _ عــلاقة العمــل :
		علاقة الدولة بالعاملين بها . ماهيتها . الترامهم باداء العمل المنوط بهم بعناية السخص الحريص . مصدره القاون . الاخلال بهذا الالتسوام اذا ما اضر بالدولة . اثره . مسئوليتهم عن تعويضها . مصدرها القانوني. خضوعها لقواعد التقادم العادي . م ٣٧٤ مدني .
744	124	﴿ الطَّعَن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )

والصفحة	<u>ب .</u>	بَأَتْ تَسُوية حالة العاملين :
104	**	1 - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين الشانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ · مجال تطبيقها المعينون على درجسات أو فئات أدنى من اللرجات المقررة الأهلاتهم العلمية وفقة لمرسوم ٢ أغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافآت الشاملة ، والمعينين دون تعديل أقدمياتهم ، اعتبار أفقعياتهم من تساريخ دخولهم المخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب . (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥)
\aw	***	٢ العاملون اللين يسرى في شانهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على اساس تدرج مرتباطهم وعلاواتهم وترقياتهم اسسوة بزملائهم المعيني على ذات الدرجات المقسرة لمؤهلاتهم وفقسا لمرسسوم ٦ المسلس سنة ١٩٦٧ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المسلس المهم على المسلمة ١٩٨٧ / ١٩٨٧)
		<ul> <li>٣ ـ شهادة مراكز التدويب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية.</li> <li>تقييمها كشهادة متوسطة • عدم اضافة مدة أقدمية افتراضية الى حاملها سواء كانت مدة دراسته بأجازات • أم استمرت بغير أجازات • قراد وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ • أتساقه مع أحكام القانون ١١ لسسنة ١٢٥٥ التشريع الاعلى •</li> </ul>
V-1	- :	(الطعن رقم ۲۷۰۰ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٧١ (الطعن رقم ١٩٧٩) ، قصر سريانها على المينين بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدى المسناع . الفقرة د من المسادة ١٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٩ . مجال تطبيقها المعملون المينون لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئسات المحددة بها أو ما يعادل هذه الفسات . (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ما/م/١٩٨٧) . اشرع بنص صريح . و معامرة ٢٥ ق - جلسة ما/م/١٩٨١) الشرع بنص صريح .

العبلحة	القامدة	ج - تصحیح اوضاع ا <b>لعاملین</b> :
		١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
		العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ
		تعبينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافًا النها مــالم
	ĺ	يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩
	ĺ	من القانون المشمار اليه .
<b>Y</b>	70	( الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق ـ جاسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
		٢ ــ طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١
		لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح أوضاع العاملين . وجوب التقدم بـــه
		الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوما من تاديخ نشر القانون
		المشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف خدمة التمامل وقت التميين.
٣٦۴	۸۲	ُ ( الطعن وقم ١٠٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨ )
		٣ _ مدد الخدمة السابقة التي قضيت في الجمعيات التعاونية
		الزراعية . الاعتداد بها في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا لقسانون
		تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٤٧٤	۱۰٤	( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٩/٣/٣٢٩ )
- 1		<ul> <li>علب ضم مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقائسون</li> </ul>
- 1		١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصمة
		خلال ثلانين يوما من تاريخ نشر القانون النشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك
Í		المدد بملف الخدمة .
٤٧٤	١٠٤	( الطعن رقم ۱۰۷۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )
- 1	- 1	ه ـ مدد العمل السابقة التي لم يسبق احتسابها في الاقدمية سواء
l	I	كانت عسكرية أو مدنية . ادماجها في مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ
1	- 1	من قئة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين . الاستثناء .
ļ	ļ	العاملون الفنبون أو المهنبين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية تخفيض
]	)	المدة الكلية المتعلقة بهم لفترة موازية للمدة المشترطة للترقية من فئة بداية
[	- [	التعبيد، إلى الفئة الإعلى التي عين فيها فعلا . علة ذلك ،م ٢١/د ق ١١
	- }	اســـنة ١٩٧٥ .
199	1.1	( الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٢ ق - جاسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )

	-	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الفتينة	القاعدة	
		٦ _ احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المسامن
	1	بالتقييم المسالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ
		نشر المقانون مالم يكن ذلك افضل الماسل ، وعسدم تخفيض ألفُّه المسَّالية
		والمرتب المستحق للعامل .
		ſ
•٧1	175	( الطمن رقم ۱۳۳۸ فسنة ۱۶ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۱۲ )
		٧ ــ لاوجه للتحدي بقاعدة المساواة فيما يناهض أحكام الفانسون .
۱۷۰	۱۲۳	( الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		٨ ــ دبلوم المعاهد البريطالية . عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيسذا
- 1		لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
1		·
۱۷۰	۱۲۳	( الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		٩ _ التسكين الخاطىء لا يكسب العامل حقا.
071	۱۲۳	( الطعن رقم ۱۳۳۸ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
1	1	١٠ ــ الالتزام بالعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القــانون
- 1		
- 1	- 1	١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول الملحقة به حتى ١٩٧١/١٢/٣١ . ق ٢٣ لسنة
- }	- 1	٧٨ م ٢١ بند ه من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب _ مدد الخدمة
- 1		طبقا لاحكامها حتى التاريخ المشار اليه ·
777	102	( الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )
- 1		د ـ ترقية العـاملين :
. [		١ _ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة١٩٧٥ .
1		العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ
	- 1	تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم
- 1		يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمسادتين ١٨ و١٩
1	- 1	من القاتون المشار اليه .
71.	٦٥	( الطَّعَن ولقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
. [	. [	٢ ترقية المامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمين وفي الوظيفسة
	- 1	الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيعن يرشح لها .
	ŀ	
451	۸۷ſ	( الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١ )

- Marie State		
الصنعة	القاعدة	مَنْ الله الله الله الله الله الله الله الل
		الاقتصادية ، توافير شروط الترقية في المسائل وثبوت الحقيته فيهسما مع
	٠ ٠	وجود الوظيفة المغالبية ﴿ المُوهِ يَهُ حَدُمُ جُوالَيُ حَرْمَاتُهُ مِنَ التَوْعَيْلَةُ مِا عَنْمُ لَمِنْ
		اجراء حركة الترقيات بها " يغير سبب يبرر ذلك .
۴٤٦	٧٨	( الطمن رقم ۱۹۸۲ لسنة ٥٢ ق ـ كلسة ١٩٨٧/٢/١ )
		<ul> <li>إ ـ المدد اللازمة الترقية وَقَالَ القَالَونَ ١١ السنة ١٩٧٥ . وَجُوبُ ان تكون مدد خدمة فعلية ، وفي الجهات الشحوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط المادة ما والشروط المادة ما المادة ١٨ وبالشروط المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة ما المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة مادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة الما</li></ul>
		الواردة بها وبالمبادتين ١٩ و ٢٦ مِن اِلقانون المشار اليه ٠
-444	۸٦	( الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٧/٣/١٥ )
1	- :	and the second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second s
		٥ - سوء سلوك العامل المؤدى الى انهاء خدمته · الاعتداد به عنه
		احتساب مدد الخلمة الفعلية سواء وقع في مَجَال العمل أو خـــارجه . علة ذلك .
-		
۳۸۳	٨٦	( الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١ )
-		<ul> <li>٦ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام . اتعامها لوظيفة تاليـة</li> <li>مباشرة للوظيفة المرقى منها ، مع توافر شروط شغلها فيمن يرشح اليها .</li> <li>٣٢ ، ٣٣ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ٠</li> </ul>
٤١٦	94	( الطمن رقم ۸۹۳ فسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢ )
		٧ ــ ترقية العاملين بالقطاع العام الى وظائف الدرجة الاولى ومايعلوها في ظل القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ، قوامها الاجتيار على اساس الكفاية وفقا للمعايير التي تضعها جهة العمل تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ .
٦٨٧	121	( الطمن رقم ٢٥٩٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )
ē.	·	<ul> <li>٨ ـ سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في الكسان المناسب الذي يصلح له والترقية على الدرجات الشاغرة . لا يحدها الاعبب اساءة استعمال التناطة</li> </ul>
7,70	١٤٨	( الطمن رقم ٢٥٩٦ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )

الصفحة	القاعدة	ل تقدير كفاية العاملين :
	141	ا من تحاور عليه الحاسي .  ا من تقدير درجة كفاية العاملين الخاضمين لنظام التقادير الدورية. حق للجنة شئون العاملين وحدها طالمه خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . وأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختص مجرد انتراح المهادتان ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨. (الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
-	-	٢ - تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون العاملين وحدها طائما خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر او مدير الادارة المختصة مجدد انتراح . قياس الاداء بصفة دورية وجوبه ثلاث مرات خلال المسنة الواحدة نبل التقرير النهائي . المادتان ٢٤ ، ٢٦ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ .
٦٨٧	١٤٨	( الطمن رقم ٢٥٩٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )
		ه ـ عـ الدوات العـ العلين : ١ ـ التقادم الخمسي للحقوق الدورية التجددة . م ٣٧٥ مـ دني .
		اختلافه فى أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى . م ٢٧٥ مدنى . المقصود بالهابا والاجور . شمولها البجور العمال والوظفين والمستخدمين .
404	۸۱	( الطعن رقم ١٤٧٠ فسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٨ )
<b>709</b>	۸۱	<ul> <li>٢ - فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقدادم الخمسي .</li> <li>( الطعن رقم ١٤٧٠ فسئة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨ )</li> </ul>
140	٣١	و ـ مســـائل متنوعة : ا ـ القانون ۱۹۳۳ لسنة ۱۹۹۱ والقانون ۱۷۵ لسنة ۱۹۳۱ . نطاق سربانهما . المؤسسات الصناعية التي يحددها وزير الصناعة . ( الطمن وقم ۱۳۲۳ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۸
14.	۳۱	<ul> <li>٢ ـ ملحقات الاجر غير الدائمة . ساهيتها . الاجر الاضافي مقسابل الزيادة في ساعات العمل المقررة . اجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة .</li> <li>الطمن رقم ١٣٣٦ فسئة ٨٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٨ )</li> </ul>

	114
- اجراءات تأديب أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات: خضوعها لاحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ، علة ذلك .	
رقم ۱۳۲۲ لُسنة ۲۶ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۹ )	ر الطمن ،
القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ . نظماقها . نطمات	۱۹۷۸ و تطبیقها نتیجه تجا
رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٥/٥/١٩٨٧ )	( <b>الطعن</b> (
العاملون بجهسات اخرى :	ثالثسا :
ظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في الفئسة بة بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زمــالتهم م المتساوين معهم في المؤهل الدراسي من العــاملين بهذه الجهــات وقت هذا النعيين . ق ٢٤ لسنة ١٩٧٨ .	والاقدم. لنظرائهم
رقم ۹۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١١ )	( الطمن
	خضوعها لاحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ، علة ذلك . وقم ١٩٦٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩ )  - حواقر الابتكار في قانون الفاملين بالقطاع الفام رقم ٨٤ لسسنة القراد الجمهردى رقم ١٠٥٧ اسنة ١٩١٧ ، نظافها ، نظافها ، نظافها ، نظافها ، نظافها ، نظافها ، نظافها المامل من اختراعات اثناء وبسبب تأدية وظيفته الرب كلف بها أو داخلة في واجسات عبله أو لها صلة بالشيون كرية ، وهم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١ )  وقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/١ )  العاملون بجهات آخرى :  ظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في المفاسة بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زسالتهم بة بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زسالتهم بة بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زسالتهم

الصفحة	القاعدة	
		<u>فوائد</u>
		اولا : استحقاقها :
		۱ ـ تعديل المادة النانية من الدستور بالتص على أن مبادى، الشريعة الاسلامية و المصدر الرئيسي للتشريع ، ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ١٩٨٠/٥/٢٠ عدم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد ، حكم الحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية ،
١٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		<ul> <li>٢ ــ منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا ٠ استخلاص اللحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجـة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامـــر المفضى ٠ ســائغ ٠</li> </ul>
۲۰۲	٤٩	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		ثانيا : الفوائد التاخيرية :
		الفوائد التأخيرية المستحقة على ديون المعاملين بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ · وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ منه أيا كان سبب استحقاقها · م ١٥ ق ٦٩ لســـنة ١٩٧٤ ·
۲٠٧	٤٩	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

	_	
الصنحة	القاعدة	( #)
		(ق)
		قانون ــ قرار اداری ــ قضاه
		_ قوة الامر المقضى _ قوة قاهرة
		قانون
,		اولا : دستورية القـوانين :
		تعديل المادة الثانية من اللستور بالنص على أن مبسادى، الشريعة الاسلامية د المصدر الرئيسي للتشريع ، ، انصرافه الى التشريعات التى تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ١٩٨٠/٥/٢٦ علم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٦٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد ، حكم المحكمسة المستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية ،
١٤٥	۳۵	( الطعن رقم ۸۹۳ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		ثانيا : تطبيــق القــوانين :
		( أ ) القانون الواجب التطبيق :
		القوانين المتعلقة بالنظام العام :
		<ul> <li>القانون ٠ سريانه باثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه ما لم</li> <li>ينص فيه على خلاف ذلك ٠ اثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذى أبــرم</li> <li>فى ظله ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام ٠ سريانها باثر</li> <li>فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به ٠</li> </ul>
700	٥٩	( الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		<ul> <li>٢ ـ حق التأجير المفروش • قصره على الملاك والمستأجرين المصريين فقط</li> <li>والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣١ • ٤٠،</li> <li>١/٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • تعلق ذلك بالنظام العام • سريانه على العلاقات</li> <li>التى نشأت قبل صدور القانون المذكور • علة ذلك •</li> </ul>
700	٥٩	( الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )

الصفحة	القاعدة	٣ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضمنا النص على تحمل المستأجر
		مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوته
	1	حسب تاريخ انشاء المبنى ٠ م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بالنظام
		العام ُ وجـوب تطبيق حكمه بأثر فونزى بمل ما لم يســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۵۵	17.	( الطعن رقم ۱۰۸۶ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		« القانون المدنى »
		۱ ــ ایجار الارض الفضاء · عدم خضوعه لقوانین ایجار الاماکن ·
		طبيعة الارض المؤجرة ٠ العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان
		مطابقا للحقيقة ولارادة المتعاقدين ٧ لا عبرة بالغرض الذي استؤجرت من
		أجله ولا بها يطرأ عليها ٠
1.4	**	( الطَّعن رقم ٤٨٩ كسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		٢ ــ أحكام القانون المدنى ٠ وجوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعــــات
		ايجار الاماكن نص خاص يتعارض معها ٠ عدم تعرض القانون ٤٩ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
}		١٩٧٧ لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقار
1		الجديد لا تصلح للغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة
		اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة • مؤداه • تطبيــــق
1		احكام القانون الدنى . علة ذلك .
٤٠٧	91	( انطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		<ul> <li>٣ _ عقد الايجار • خضوعه للقانون الذي أبرم نفي ظله • الاستثناء •</li> </ul>
		صدور قانون جدید متعلق بالنظام العام • سریانه بأثر فوری مباشر • خلو
		قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد
1		المحرر في ظل القانون المدني الملغي مقابل ما يقيمه من مبــــان على الارض
1		المؤجرة • أثره • خضوعه لقواعد الالتصاق • المــادة:٦٥ مدنى قديم •
111	122	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦ )

الصفحة	القاعدة	« قوانين الاحـوال الشخصية » :
		<ul> <li>١ - نكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام واباء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية ٠ م ١٠ مدنى ١ عتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد ( مثال فى حضانة ) ٠</li> </ul>
۱۷۳	٤١	( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » – جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
٣٠٩	٧١	<ul> <li>٢ ــ الشريعة الإسلامية • تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحسوال الشخصية للمصريين غير السلمين المختلفي الطائفة أو المله • أحكامها لا تبعيز للمزوجة طلب التفريق اذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمى النها الزوج • ( الطعن رقم ٥١ سنة ٢٥ ق « أحوال شخصية » ــ جلسة ٢٩٨٧/٢/٢٤ )</li> </ul>
		« قوانين العمـــل » :
104	**	ا _ تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين الثانية الرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مجال تطبيقها المعينون على درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٢ اغسطس ١٩٥٣ ، واللمينين على اعتمادات الاجور والمكافات المسلمة ، والمعينين دون تعديل اقدمياتهم ، اعتبار اقدمياتهم من تاريخ دخولهم المخدمة او تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم اليهما اقرب .
		<ul> <li>٢ ــ العاملون الذين يسرى فى شاتهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على اساس تلوج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اسسوة بزملائهم المهنين على ذات اللرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسسوم ١ أغسطس سنة ١٩٦٧ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المنار اليسه . علة ذلك .</li> </ul>
104	٣٧	( الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
7.49	,,	<ul> <li>٣ ــ النزام العامل باطاعة الوامر جهة العمل طالما الاتخالف القانون</li> <li>واللوائح والنظم .</li> </ul>
1/1/1	11'	( الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

الصفحة	القاعدة	} _ أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المد اس
		التقييم المالي للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ
]		شر الفانون مالم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المالية
- 1		المرتب المستحق للعامل .
۱۷۰	122	(انطعن رقم ۱۳۳۸ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		( قوانین اخسری »
1		القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر . نطباق الحظر الوارد
- (		به . عدم امتداده الى نقل أو بيع اللخمر .
444	77	( الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
		ب ـ سريان القانون من حيث الزمان :
1		۱ ـــ القانون . سريانه بأثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه مـــالم
į		يسس فيه على خلاف ذلك . أثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذي أبرم
- 1		نى ظله مالم تكن أحكام القالون الجديد متعلقة بالنظام العام • سريالها بأثر
1		فررى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . قوانين ايجار الاماكن
1		سريانها بائر فورى على عقود الايجار السارية واو كانت مبرمة قبل العمل . ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
400	٥٩	( الطعن رقم 1770 لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
	- 1	٢ ــ الاصل . عدم سربان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية
- 1	1	الني تنشأ وتتم في الفترة من تاويخ العمل به إلى حين الغائه . الاستثناء.
		جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحـة على
ĺ		سرياله دلمي المساضي .
101	15	( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق «حوال شخصية» ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨ )
		٣ ـ النص في المادة السابعة من القاون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل
		به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره · هدفه · توفير الاستمرارية لاحكام القانون
		القديم بعد تلافي العب الذي شيباب اجراءات اصداره واخضياع الوقائع
		الناهُ لَمْهُ في ظله كلقواعد الماثلة القررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشانها حكم حار قوة الأمر القضى . مثال في متعة .
ا ١٥٦	121	( الطعن رقم ۷۲ لسنة ۶۰ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲۸ )

<ul> <li>٤ — الاصل . عدم سريان القانون الا على الوفائع والمراكسز القسانونية التاعنة الله تشناء من تنويغ العدل به الى حين الفائه . الاستثناء واز الخروج على هذا الاصل فى غير المواد الجنائية والنص صراحسة على رياه على المساخى .</li> </ul>	القاعدة الصفحة	الصفحة
الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ٥٥ ق - (المحوال شخصية) جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ ) [١٥ ]	737 157	707
<ul> <li>النص فى المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرائي قانون ١٩٧٩/٤٤ ليس من اليوم المتالى لتاريخ نشره . هدفه . توفي الاستمرارية لاحكام فانون الفديم بعد تلافى العبب الملى شاب اجراءات اصداره واخضاع وقائع الناشئة فى ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقادون الجديد مالم يكن لد صدر بشانها حكم حاز قوة الأمر المقضى . ( مثال بشان . لاعتراض على طاعة ) .</li> </ul>		
الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ددق ــ «احوال شخصية» جلسة ۱۹۸۷/٤/۲۸ ) ١٤٢ ٦	707 127	707
<ul> <li>٦ – وجوب قيد عقود الإيجار المفروش بالوحدة المحلية . المادتان</li> <li>٤ ، ٢٤ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقود اللتي انتهت في ربخ سابق على العمل بالقانون المذكور علقة ذلك .</li> <li>الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩)</li> </ul>	771 128	771
الثا : تفسير القيانون :		
- التفسير التشريعي :		
ا ــ مبانى الفنادق والمحلات التجارية والمتشآت السياحية . عــدم خولها فى مدلول عبارة المبانى السسكنية وسبانى الاسسكان الادارى الواردة الفقرة الاولى من المادة السدادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ . نص المادة المسسانية من القانون ٢ لسنة ١٩٧٦ . نظم من جديد الحالات التى خضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب فى سندات الاكتتاب . عدم اعتباره السيرة تشريعيا لنص تلك الفقرة التى الفاها . مؤداه عدم خضوع الترخيص مبانى الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب فى سندات الاسكان . مخالفة الله . خطا .		
الفعن رفم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)	12   141	١٨٤

-		
الصفحة	القاعدة	٢ ــ المنشآت الآيلة للسقوط . ماهيتها . اعتبار الاشجار والنخبــــل
		منها . القَانون رقم 3.0 لسنة ١٩٥٤ . الغاؤهبالقانون راقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
		اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشآت التي يجرى عليها احكامه . اثره.
799	10.	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٠/٥/١٥٠ )
		ب ـ التفسيسي القضيائي :
		الحق في الشفعة . ثبوته للشخص الاعتباري أسوة بالشخص الطبيعي.
		م ٩٣٦ مدنى . علة ذلك . النص القالونى الواضح لا محل للخــــروج عليـــه أو تاويله بدعوى الاستهداء بحكمه التشريع وقصد الشارع منه ·
171	۳.	(الطعنان رقعا ۲۲۲۳ ، ۲۳۳۵ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
		قرار اداری
		<ul> <li>التعويض امام محكمة النقض . شرطه . أن يكون من</li> </ul>
		قرار ادارى سما تختص بالفصل في طلب الغائه. القرارات الادارية .ماهيتها.
		اخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة القضائية لن تشملة بالترقية ليس من
		قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قــرار ادارى . طلب التعويض عن هذا او ذاك . غير مقبول .
٤٥	١٤	. ( العامن رقم ٨١ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣ )
	,-	( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( )
- 1		٢ _ استبدال أو بيع عقارات الاوقاف . الأصل فيه أن يكون بطريق
		الزاد الماني ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبينة حصرا
		الله الله القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طـــريق المارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك .
170	111	( الطمن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
	.	

الصفحة	القاعدة	
		قضاه
		ـ رد القضـــاه :
		ا ـ تقديم طلب لرد القاضي . اثره . وقف المعنوي بقوة القانــون
- 1	1	الى ان يحكم فى الطلب نهـــائيـا . تقديم طاب آخر بعد القضاء برفض الطلب الاول أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو باثبات التنازل عنه . لا يترتب
		ابون او تشخوط الصفي ميه او صفح خبوله او بالبت المساون المحكم بالوقف من عليه وقف الدعوى ولو وجه الى قاضي آخر . جـــوان المحكم بالوقف من
	- 1	المحكمة التي تنظر الدعوى .
1.7	۲٧	( الطعن رقم ٨٩} لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
1	-	٢ ــ طلب الرد المقدم من الوكيل • لزوم أن يكون مرفقا به توكيله
- 1	1	الخاص المفوض فيه برد قاضي بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بذاتهــــا ،
- 1		ولو كان الرد في حق قاضى يجاس لاول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة متدمة
-		لكاتب الجلسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك .
189	41	( الطعن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲ )
	1	٣ ـ تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي
	1	التي انخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضي لدى
	j	التقرير به وعدم تقديمه أمام محكمة أول درجة حتى صدور الحكم بعسدم
	1	قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح .
189	77	( الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )
ĺ		مخاه ــهة القفـــاة :
	- 1	١ ــ دعوى المخاصمة • فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى
l	- 1	وجواز قبولها • أساسه • ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه •
	- 1	عدم جواز تقدیم أوراق ومستندات أخرى ٠ المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات ٠
- 1		ضم أوراق أمر وقتى به أصول المستندات • مخالفة للقانون •
777	74	( الطعن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		٢ ــ تقديم صورة شمسية اللاحكام والاوراق محل المخاصمة ٢ استبعاد
		المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة • لا خطأ • علة ذلك •
777	74	( الطعن رقم ۱۷۹۱ كسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )

المسلحتها · ليس لغيرهما التمسك به · (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)			
او عضو النيابة فيما يتملق باعمال وظيفتهما ، مؤدى ذلك ، عدم جواز مسادلة الناتب العام عن اعمال لم تصدر منه شخصيا ، اساسه ، تبعية اعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطاق التبعية التضمينية التي يسال فيها المتبوع عن اعمال تابعة ،  ( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )  ٥ - عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصمة ،  ( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )  ٦ - الأصل عدم خضوع القاضي في نطاق عمله للمسائلة القانونية ،  الاستثناء ، وروده على سبيل الحصر ، م ١٩٤ مرافعات ، مناطه ،  ( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣) )  المسائلة القانونية ،  الماهية كل منها ، تقدير جلمامة الخطا واستظهار قصد الانحراف ، من مسائل الراقع ، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائغا ،  الراقع ، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائغا ،  الماهية كل منها ، تقدير محكمة المفطا في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى ، من مسائل ، دعور المخاصمة ، الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية ، عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم ،			<ul> <li>٣ - دعوى المخاصية • سماع أقوال القاضى أو عضو النيابة المخاصم</li> <li>قبل فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها • مقرر</li> <li>لمسلحتها • ليس لغيرهما التمسك به •</li> <li>( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)</li> </ul>
صعدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصمة .      م ١٩٦٦ مرافعات .      ( الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩٩ )			أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما · مؤدى ذلك · عدم جراز مساملة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصيا · أساسه · تبعية أعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطاق التبعية التضمينية
دعوى المخاصية .  ( الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٩ )  ٦ - الأصل عدم خضوع القاضى في نطاق عمله للمسائلة القانونية . الاستثناء . وروده على سبيل الحصر . م ٤٩٤ مرافعات . مناطه . ( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )  ٧ - أسباب المخاصمة . الفش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم . ماهية كل منها . تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف . من مسائل الراقع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا . ( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )  ٨ - دعوى المخاصمة . الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالمعوى وقبولها . نطاقه ، ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية . عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم .	٤٨٧	1.4	( الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
الاستثناء • وروده على سبيل الحصر • م ٩٤٤ مرافعات • مناطه • (المعنى وقع سبيل الحصر • م ٩٤٤ مرافعات • مناطه • (المعنى وقع ١٩٣٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)      المعنى وقم ١٩٣١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣)      ماهية كل منها • تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الراقع • خضوعه لتقدير محكمة المرضوع طالما كان سائغا • (المعنى وقم ١٩٣١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)      المعنى وقم ١٩٣١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣)      المعنى وقم ١٩٣١ لسنة ٥ ق - جلسة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى وعضو النيابة من مستندات أخرى من المخاصم •			دع <i>وى ا</i> لمخاصمة • م 293 مرافعات •
الاستثناء و وروده على سبيل الحصر ، م ٩٤٤ مرافعات ، مناطه ، (الطعن وقم ١٩٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)  ٧ - أسباب المخاصمة ، الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم ، الموية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف ، من مسائل الراقع ، خضوعه لتقدير محكمة المرضوع طللاً كان سائغا ، (الطعن وقم ١٠٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)  ٨ - دعوى المخاصمة ، الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها ، نطاقه ، ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضي و عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية ، عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم ،	٤٨١	1.7	( الطعن رقم ۱۲۳۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٩/٣/٣/١ )
ماهية كل منها • تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الراقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا • ( الطعن رقم ١٠٦ ١٠٦ ١٠٨ ) • ( الطعن رقم ١٠٦٠ السنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٦ ) • معوى المخاصمة • الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم •	<b>£</b> ^\	1.9	الاستثناء • وروده على سبيل الحصر • م ٤٩٤ مرافعات • مناطه •
وقبولها · نطاقه · ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية · عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم ·	٤٨٧	1.7	ماهية كل منها • تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الراقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائغا •
( الطعن وقم ١٩٣٧ نسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )			وقبولها · نطاقه · ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية · عدم جواز تقديم
	£ //\	1.7	( الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )

الصفحة	القاعدة	
		قوة الامر القضى
		'ولا :_ قوة الأمر المقضى للاحكام الصادرة في السائل المدينة :_
		(أ) شروط الحجية :
		<ul> <li>ا قرينة قوة الأمر المقضى ٠ م ١٠١ / ١ اثبات ٠ شرطها ٠ وحدة المرضوع فى كل من الدعويين ٠ استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استنات الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ٠</li> </ul>
۲٠٧	٤٩	( الطعن رقم . ١٦ نمئة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		<ul> <li>٢ ــ اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقفى • شرطه • ما لم تنظر</li> <li>فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقفى •</li> </ul>
٤٢٣	90	( الطعن رقم ١٣٠٣ نسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٣ )
		<ul> <li>" المنع من اعادة النزاع في المسالة المقضى فيها • شرطه • وحدة المسألة في المدعوبين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وأن تكون هي بذاتها الاساس فيما يدعى بدي في المدعوى الثانية بين نفس الخصوم •</li> </ul>
<b>₹</b> ∨4	127	( الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٧/٥/٧٩٧ )
		<ul> <li>٤ ــ المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها • شرطه • وحدة المسألة في الدعويين •</li> </ul>
٤٥	١٥	( الطعن رقم ٨١ لسنة ٦٥ق (درجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣ )
		(ب) ما يحوز الحجية :_
		القضاء نهائيا بأحقية العامل في انعمولة والمكافأة السنوية ، اكتسابه قوة الأمر المقضى في دعواء التالية بفروق العمولة والمكافأة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما "ن أساس الطلب في الدعويين واحد ·
7.1	14.	( النامن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ جلسة ٢٦/٤/٢٦ )

ناعدة الصفحة		
701-11		٢ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل اعتبار من تاريخ شر الحكم لعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره • هدف • توفير الاستمراية لاحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائسية الناشئة في ظله القواعد المائلة القررة باتقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشانها حكم حاز قوة الامر القضى . مثال في سمتة . ( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ فل (الحوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٥/١٩٨٨ ) ٣ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٨٩/١٩٧٩ ) وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع
707 1	٤٢	الوقائع الناشئة في طله للقواعد المائلة القررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشانها حكم حاز قـوة الأمر المقضى • ( مثال بشأن الاعتراض على الطاعة ) • ( الطعن وقم ١٠٨ لسنة ٥٥ ق « أحوال شخصية » بلسة ١٩٨٧/٤/٧٨ ) ٤ _ القضاء النهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعى • اكتسابه قوة الأمر المقضى • أثره • منع الخصوم من العودة الى المناقشة في المسالة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في المدعوى •
779 1	٤٦	
1		(ج.) ما لا يحو <b>ز الحجية</b> :
740 11	۳۸	الحكم بعلم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع نان عبر مانع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه ما لم توجد مسئلة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الجديدة ( الطعن وقم ١٩٨٧/٤ )
		( د ) دسائل متنوعة :ــ
7.	٤٩	۱ _ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الآداء بعد أن صار نهائياً • استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الأمر القفى • سائغ •
	٠١١	( العلمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جاسة ١٩٨٧/٢/٤ )

ممحة	لقاعدة ال	٢ ــ دعوى التزوير الأصلية والادعاء الفرعي بالتزوير ٠ الالتجاء الى الـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	1	كل منهما _ مناطه • قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل
		فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضمه آخرين ممن يفيدون من المحسرر
		ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة · مؤداه · وجوب الالتجاء الي
	1	دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون
	1	له قوة الأمر المقضى •
1/61	103	( الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٦/٥/ ١٩٨٧ )
V & V		,
		ثانيا :ـ قوة الأمر المقضى في المواد الجنائية :ـ
		قوة الأمر المقضى • ثبوتها للحكم الجنائي • شرطه • صيرورته باتا غير
	}	قابل للطعن عليه ٠
£ 0,7	١	( الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		٢ ــ التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية بديل للطعن
		بالنقض في أحكام المحاكم العادية • مؤداه • عدم صيرورة تلك الأحكام باته
		الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميعاده • ق ٢٥
	1	'سنة ١٩٦٦ •
104	1	( الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢٦/٣/٢٩ )
		٣ _ حدية البحكم الجنائي إمام القضاء المدنى . مناطها . القسرارات
- (		التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها • ( مثال ) •
717	144	( الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٦/٣١/١٩٨٧)
- 1	i	ر الفي وم ١٠٠٠ فيد
Į		The Administration of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of the Control of
		قوة قاهرة
1	1	•
		العاصفة الغير منتظرة • يصح اعتبارها قوة قاهرة في تطبيق المادة
1	- 1	١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها • اطــلاق القول بأن الرياح لا تعتبر قوة
	- 1	تندرج ضمن العوادث الاستثنائية قصور •
77/	144	( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

	•	
سنحة	ناعدة ال	سجاماه ـ محكمة الموضوع ـ مستولية
		معاهدات _ ملكية
		ماهاه
		<ul> <li>١ ـ عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى القانون فيها اختصال الشخاص معينين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم.</li> <li>علة ذاك .</li> </ul>
444	9.	( الطمن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		<ul> <li>٢ ــ مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلفه به . عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علــة ذلك .</li> </ul>
440	\ <b>v</b> v	( الطمن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
		محكمة الموضوع
		أولا: سلطة محكمة الموضوع في نظر الدعوى:
		فى تكيي <b>ف الدعوى :</b>
		١ ــ سلطة محكمة الموضوع في تحديد الاساس القانوني الصـــحيح
774	120	للدعوى . عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها .
```		(الطعن رقم ٦١٣ ئسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)
		 ٢ ــ محكمة الموضوع • عدم تقيدها في تكييف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها • وجوب اسباغ التكييف الصحيح عليها •
792	: ٤٩	(الطعن رقم ۱۷۳۷ السنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
1	1	- اعادة النعوى الى الرافعة :
- [-	- احادة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من
		اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الإشارة الى هذا الطلب . رفض صممي٠٠٠
7.	17	(الطمن رقم ۸۷۸ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)

الصفحة	القاعدة	ـ في تقديم المستندات :
747	74	 ا تديم صورة شمسية للأحكام والأوراق محل المخاصمة . استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ١٥ و - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		۲ ــ دعوى المخاصمة . فصل المحكمة فى تعلق اوجه المخاصمة بالمعوى وجواز قبولها . اساسه . ما يرد فى تقرير المخاصمة والاوراق المودعة معه . عدم جواز تقديم اوراق ومستندات اخرى . الملاتان ٤٩٥ و ٤٩٦ سرافعات . ضم اوراق امر وقتى به اصول المستندات . مخالفة للقانون .
777	74	(الطعن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		ـ سماع اقوال المخاصم في دعوى المخاصمة :
777	7,4	ـ دعوى المخاصمة . سماع أقوال القاضى او عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . مقرر نصلحتهما . ليس لغيرهما التمسك به . (الطعن رقم ١٩٨٧/٢/١)
		ثانيا : سلطتها في فهم الواقع في الدعوى :
		ا ـ تقدير ادلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . افصاحها عن سصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها ومأخذها من الأوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها . علة ذلك .
4/	, 77	(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢م ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
	,	 ٢ - الجوار الذي يجيز الآخذ بالشفعة . تقديره استقلال محكمسة الموضوع به . حسبها اقامة فضائها على اسباب سائفة . (الطعنان رقما ٢٢٤٣ / ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) ٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
	١.	شرطه . الا تنخرج باقوال الشبهود عما يفيده مدلولها .
19	V 1	(الطعن رقم ۹۲۷ لسنة ۳۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸)

	1 20	 للطة محكمة الموضوع فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الديها ، ما دامت تقيم قضاءها على اسباب سائفة . عدم النزامها بتتبع حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب اعدادة المابورية للخبير . المطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١١)
		ثالثا: مدى التزامها بقواعد الاثبات:
		 اعتبار الورقة مبدا ثبوت بالكتابة . شرطه . صحورها من الخصم الذى يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد اثباته قصريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان الستخلاصه سائغا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .
1.4	44	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		 ٢ ـ عدم التزام محكمة الوضوع باحالة اللعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يســـوغ رنفســـه .
127	٣٤	(الطعن رقم ۱۲۰۹ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		 ٣ ــ اقامة المحكمة قضاءها على اسباب تكفى لحمله ، عدم الترامها بتعقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا .
129	۳۸	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
٦٧	٤٠	 ١ محكمة الموضوع . عدم التزامها باجابة طلب التحقيق متى رات من ظروف الدعوى والإدلة التى استندت اليها ما يكفى لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) ٢ - الاعتراض على شخص الخبير أو عمله . وجوب ابدائه أمــــام الخبير أو أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة
	-	النقض . علة ذلك .
727	٥٧	(الطمن رقم ۱۸۹ فسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۵)

الصفحة	القاعدة	٣ ــ ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاه لانها مطموسة.
	\Box	لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الآخرى .
۳۱۳	٧٢	(الطعن رفم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		 ٤ ــ الاثبات بشهادة الشهود . م ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركنين :
		تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلـــك .
		استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعتم دليلا على ثبوت أو نفى
		واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق ٠ تمسك الخصم ببطلانه مؤداه ٠
		اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك .
414	٧٢	٠(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٥/٢/٢٥)
		ه ــ انتفاء شروط القرينة القانونية المنصــوص عليها في المــادة ٩١٧
		مدنى ٠ لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن
		قضائية أخرى ٠ استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن ٠
٤٣٣	97	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
}	1	٦ ـ وضع الميد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطــرق من اى
	- 1	مصدر يستقى القاشي منه الدليسل .
٤٥٥	1.1	(الطعن رفم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
1	- 1	٧ ــ الشهادة الســماعية ٠ جوازها حيث تجوز الشــهادة الاصــلية
		خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
۸٠٧	.07	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
	1	رابعا: ساطتها في تقدير الأدلة:
1	- 1	١ _ تفدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها
)		اذا أخذت به ـ بالرد استقلالا على ما يســوقه الخصوم نعيا عليه أو اجابة
- 1	- 1	طلبهم اعادة المأمورية الى الخبير شرطه .
1.9	44	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
- 1	-	٢ _ محكمة الموضوع . اخذها بتقرير الخبير محمولا على اسبابه .
1	1	مؤداه . اعتباره جرءا من الحكم . المنازعة في كفاية الدليل المستمد سنه .
	- 1	جدل موضوعي . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
171	۳. ا	(الطعنان رقما ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	- ٣ - تقدير أدلة اللعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها
-		واستخلاص ما تقتنع 4 . من سلطة محكمة الوضوع ما دامت تقيم حكمها على اسباب سائغة تؤدى الى النتيجة التي ينتهى اليها .
۱۷۸	1 2 7	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٥ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
		٤ ــ قرينة قوة الامر المقضى .م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحــدة
	1	الموضوع في كل من الدعويين • استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة
	ļ	متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت البها .
4.4	189	(الطعن رفم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)
		د ـ عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في اللعمسوي .
		خضوعه لتقدير محكمة الموضوع • أخذها بتقريره محمولا على أسبابه يفيد
	1	أنها لم تجد في الطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه ٠
	1	الخبير غير ملزم بأداء عمله على وجه محدد . شرطه . تحقق الفاية من ندبه.
727	٥٧	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۰
		٦ ــ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقــة المدعى
		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يســــتظهره من ظروف الدعــــوى
	l	وملابستها . عدم التزامه بالسير في أجراءات التحقيق او لدب خبر .
		(الطعنان رقعا ٨١٠٨٠ لسنة ٥٤ ق (احسوال شسخصية) - جلسسة
777	٦.	(1944/1/14
		٧ ــ تقدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان قـــاضي
		الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها .
414	٧٢	(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨)
		٨ ــ تقدير كفاية الادلة من سلطة محكمة الوضوع متى اقامت قضاءها
		على ما يكفى لحمله .
777	٨٤	(الطمن رقم ٢٥٦٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
1		٩ ــ محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة
	- 1	اليها . حسبها أن يكون استخلاصها سائغا .
444	٨٦	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
	•	

-	Ī	
الصفحة	الكاعدة	١٠ ـ مصنفه الموضوع ، غير مترمه باجبه طلب العصوم المب حبير
		في الدعوى . علة ذلك .
717	١٣٢	(الطعن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢٦/٤/٢٦)
		١١ تقدير الخبير من عناصر الاثبات في الدعوى . خضوعه لنقدير
		محكمة الموضوع (مثال في ايجار مفروش) .
171	124	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩)
		١٢ ــ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات
		المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنهسا
		شهادة الشهود . شرطه . عدم المخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدي اليه
		مدلولها .
٧٠٨	104	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		خامسا : سلطتها في تكييف العقود وتفسيرها :
		ا ـ نفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كــان
		أ على المسير المسود والسروف من السعة المعنى الظاهر لها · المسيرها منا الظاهر لها ·
***	٨٤	(الطعن رقم ٢٥٦٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٢ _ تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على قصد المتعاقدين.
		من سلطة محكمة الموضوع . متى أقام قضاءه على ما يكفى لحلمه . ب مثال
		بشان ادماج شقتين في عقار واحد اعتباره احتجاز أكثر من مسكن) .
٤٧٠	48	(الطعن رقم ۱۱۰۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)
		سادسا : سلطتها في استخلاص عناصر المسئولية :
		استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية . خضوعه
		لتقدير سحكمة الموضوع ما دام كان سائغا .
٤٨٧	1.7	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٩/٣/٣/١)
		سابها : سلطتها في تقدير ادلة الصورية :
		تقدير ادلة الصورية والنوال الشهود واستخلاص الواقع منها . سلطة
		مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه .
414	٧٣	(الطمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨)
	1	

الصلحة	القاعدة	مسئولية
		اولا : المسئولية التقصيرية :
		(١) ركن الخطبا
		استخلاص وقوع الفعل الكون للخطأ الموجب للمسئولية . خضوعه
5 V A	1.7	لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا . (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩)
		(ب) ركن الغرر :
-		قاعدة زوال العقد منذ ابرامه · كاثر للقضاء ببطلانه · عدم اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي تقى على اساسه بالبطلان · علة ذلك · عدم تحقق الضرر الفعلى الا من يوم الحكم بالبطلان · م ١٧٢ مدنى ·
111	99	(الطعن رقم ۱۸۲۲ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢)
		تانيا : المس ُول ية ا لمقدية :
		مسئولية شركات التامين عن حوادث السيارات الوَّمن عليها :
		 ا — التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل. شموله الراكبان المسموح بركوبهما سواء في كابينتها أو في صندوقها صاعدين اليها أو نازلين منها • عدم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة أو من النائبين عنهم . علة ذلك .
120	40	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		 ٢ ـ ونيقة التأمين الاجبارى على السيارات . سريانها للمدة المؤداه عنها الضريبة مضافا اليها الثلاثين بوما التالية لانتهاء تلسك المدة . م } ق ٣٠٥ السنة ١٩٥٥ .
444	٧٦	(الطمن رقم ١٩٨٥/٢/٢٦)

الصفيطة	الماعدة	ثالثا: المسئولية الجناثية:
		مبدأ شخصية العقوبة · ماهيته · الاستنابة في المحاكمة الجنائية
		أو العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقسامة
		من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائبة أجريت مع أبنها . صحيح في القانون.
		علة ذلك .
٦٧	14	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤)
		-
		معاهدات
		مصاهدة بروكسيل :
		انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في ســــند
		انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في ســـــند الشمين على خضــوعه لها . اثره . سريان أحكام هذه المعاهدة وحـــــدها
		الشحن على خضوعه لها . اثره . سريان احكام هذه المعاهدة وحسدها
	47	الشحن على خضسوعه لها . اثره . سريان احكام هذه المماهدة وحسدها سواء ما تعلق منها بالقواعد المرضوعية أو الاجراءات واستبعاد احكام المادتين
279	47	الشحن على خضسوعه لها . اثره . سريان احكام هذه المماهدة وحسدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الاجراءات واستبعاد احكام المادتين ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك .

لصفحة	القاعدة ا	ملكية
	:	اولا : استباب كسبب اللكية :
		((التقـــادم))
		١ ــ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها
۳۱۸	٧٣	قبل البائع او من تلقى الحق منه . (الطمن رقم 1707 لسنة 30 ق - جلسة 1947/٢/٢٥)
		 ٢ ــ وضع اليد . واقعة ملدية . جواز اثباتها بكافة الطــرق من اى مصدر يستقى القاضى منه العايــل .
£00	1.1	(الطمن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		ثانيا : القيود الواردا على حق اللكية :
	·	« حق الإرتفاق »
		حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل المقار المرتفق به لفائدة المقار
		المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكــــه.
		شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . أثره . التزامه باعادة
		الحال الى ما كانت عليه مع التعويض أن كان له مقتضى . طلب مالك العقار
		المرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو تستجيله . غير جائز .
		المادتان ۱۰۱۵ و ۲۳ ۱۰ مدنی .
۰۵۰	۱۱۸	(الطعن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/٤/١٩٨٧)
		ثالثا : دعوى اللكية :
		القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المسسمانف لذات
		المبيع . تناقض . علة ذلك .
244	۹۸	(الطمن رقم ۲۵۷ لسنة ۶۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۳)

الصفحة	القاعدة	رابعا : الملكية الادبية والفئية :
٧٨	۲١	حق المؤلف في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره أو بواسطة غيره وفي جميع الاعلانات عن هذا المصنف . ثبوته له دون حاجة الى أبرام اتفاق مع الغير على ذلك .م 1/٩ ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . مثال : الاعلان عن مسرحية . (الطعن وقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧)
		خامسا : ملكية الساكن الشعبية :
445	٧٤	 ا ـ تمليك المساكن التى اقامتها المحافظات وشفلت قبل العمسل بالقانون ٤٩ سنة ٧٧ . شرطه . عدم التنسازل عنهسا بالاداة القسائونية السليمة • التأجير من الباطن لا يحول دون تملكيها بخلاف الوضع بالنسبة للمساكن التى شمسفلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قسمراد دئيس الوزداء ١١٠ لسنة ١١٧٨ . (الطعن دقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		٢ - تعليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/١/٩ ٧٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يكون المستأجر أو خطفه العام أو لمن تلقى عنه الحق باداة قانونية سليمة . شرط ذلك . شغل المسكن منذ ذلك التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل المستأجر يغير الادارة القانونية السليمة . للجهة المحكومية طلب اخسلائه طبقا لشروط عقد الإيجار .
447	٧٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٥) ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

_		
الصلحة	القاعدة	
		(ن)
		نظام عام _ نقد _ نقض _ نقل _ نيابة قانونية
		نظام عام
		أولا: المسسسائل المتعلقة بالنظام العسام:
		(1) القواعد الموضوعية الآمرة :
		عقد الايجار . خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق النظام العام . سريانه بأثر فورى مباشر . خلو قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر في ظلل القانون المدنى الملفي مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجرة . اثره . خضوعه لقواعد الالتصاف . المادة ٦٥ مدنى قديم .
777	122	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١/٥//٥/١)
		انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سسند
		الشحن على خضوعه لها . اثره . سريان احكام هذه المعاهدة وحدها سواء
- 1	- [ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الاجراءات واستبعاد أحكام المادتين
		٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون النجارة البحرى . علة ذلك .
244	97	(الطعن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)
		(ب) في ايجار الاماكن
700		حق التأجير المغروش . قصره على الملاك والمستأجرين المعربين نفط والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا او مستأجرين المواد ٢١ ، ١٤ // ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام ، سريانه على العلاقات التي نشات قبل صدور القانون المذكور ، علة ذلك .
	- '	(الطمن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

الصفحة	डेब्डिडी)	(ج) النصوص الخاصة بالرقابة على النقسد :
		البالغ المستحقة لدائن غير مقيم فى مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها فى حسساب غير المقيم غير ممبرىء لنمة المشترى • علة ذلك • تعلق النصوص الخاصة غير المقيم ، غير مبرىء للمة المسترى ، علة ذلك ، تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .
٥٣٣	VV	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٢ ف - جلسة ٢٩٨٧/٢/٢٦)
		(د) المسائل الاجسرائية :
		النمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوى منعلق بالنظام العسام . ثرطه ، أن تكون عناصره الموضوعية مطسروحة على محكمسة الموضسوع .
441	۳.	(الطعنان رقما ۲۲۶۳ ، ۲۳۹۰ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		ثانيا : المسمسائل الفي متعلقة بالنظام العام :
		الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .
200	1.1	(الطمن رقم 181 لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
}		نقد
1		نقسد آجنبی :
	ì	البالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحطور تحويل قيمتها اليه طبعًا الفائون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوقاء بها ايداعها في حسساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك * مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم - غير مبرىء الممة المشترى . علة ذلك . تعلق النصوص المخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .
440	vyl	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٦/٢/٢٦)

الصفحة	ا مدة	نقض
		تنفن
	1	اولا: اجراءات الطعن بالنقض:
		التوكيل في الطعن:
		عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل المتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب المقانون فيها اختصام الشخاص معبنين . لا اثر له على شكل الطمن المرفوع صحيحا من احدهم . على قد ذاك .
444	٩٠	(الطعن رفم ٣٥ أسنة ٧٧ ق (١٩٨٧/٣/١٧) - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		صحبيفة الطعن :
		السبب الجهل:
		اسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب الذي يعزوه الطـــاعن الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره في قضائه .
171	۳.	(الطعنان رقما ۲۲۶۳ ، ۲۳۹۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		 ٢ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان أسباب الطعن والاكان باطلا. م ٢٥٣ مرافعات. مقصودة . تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة . علة ذلك .
7.4	٤٩	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		 ٢ ــ عدم بيان الطاعنة ساهية ما تعزوه الى العكم المطمون فيه من خطأ وموضع هذا العيب منه واثره فى قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
777	٦.	(الطعنان رقعا ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥ ق ((احسوال شخصية) - جلسسة ١٩٨٧/٢/١٧
		 3 - عدم بيان الطاعن العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه واثر في قضائه . اعتباره نعيا مجهلا غير مقبول .
2 2 1	99	(الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

الصفحة	القاعمة إ	
	_	٥ ــ أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفا وانضحا نافيا عنها ﴿
	1	
	1	الغموض والجهالة • عدم بيان سبب النعى بيانا دقيقا والمستندات ودلالتها
	ĺ	التي ينعي الطاعن على الحكم اغفالها اثره . اعتبار النعي مجهلا وغير مقبول.
	1	اسی یسی اساس سی اسام اسام الرا با اسپور اسی سبهد و بیر سبول ا
٤٧٨	1.0	(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
	l	ر المحل وهم ۱۱۱۱ همه ۱۰ و و ح جست ۱۱۱۱ محل
		٦ ـ أسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب المنسبوب للحكم المطعون
		1 THE ALL AND LEDGE THE AREA TO A A ALL A ALL A
		فيه وموضعه منه واثره فى قضائه . مخالفة ذلك . اثره . عدم القبول .
ATV	114	/ 18 11/6 /1 7 1
• , ,	' ' '	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٧ ــ عدم بيان الطاعن العيب الذي يعزوه الى الحكم بيانا كافيا نافياً
		عنه الجيالة واثر ذلك العيب في قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
	المددا	
	l '''']	(الطعن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
j	i	
		٨ ــ عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للعيب الذي يعزوه الطاعن للحكم
	i	
		وموضعه منه واثره في قضائه . نعي مجهل .
7.1	14.	(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٦)
Ţ		(۱۵۵۰ وجم ۱۰۱ سند ۱۰ و ۱ ح جسد ۱۱ (۱۱۱۱/۱۱)
- 1	l	All I and the state of the state of
	l	٩ _ عدم بيان الطاعن للمستندات ودلالتهــا المتى ينعى على الحكم
		اغفالها وأثرها فيه . هي مجهل غير مقبول .
717	141	(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٨)
- 1	- 1	,
- 1	- 1	. ١ _ عدم بيان الطاعن اوجه دفاعه التي تمسك بها أمام محكمــــــــــــــــــــــــــــــــــ
- 1	- 1	الما الما الما الما الما الما الما الما
- 1	ĺ	الموضوع وموضع العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه .
- 1	1	عي مجهـــل غير مقبـــول .
111	144	(الطعن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ق سـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
- 1	- 1	
- 1	1	
- 1		صحيفة الطعن بالنفض في مسال الاحوال الشخصية :
- !	1	
- 1	ı	الطعن بالنقض في حسائل الاحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير
	- 1	في قلم كتاب -حكمة النقض خلال المبعاد . رفعه بصحيفة توافرت فيهـسـا
- 1		الى قلم الله الا معظم التعلق حمل البعدة ، وحمد بسموه الواحل البعد
	- 1	السيارات التي بتطلبها القانون في ورقة الطعن . لا طلان . علة ذلك .
1		
15.	140	(الطهن رقم ٢٤ السنة ٥٤ ق ((أحوال شخصية)) - جلسة ٢٨٨/٤/٢٨)
	- 1	
,		

لصفحة	لقاعدة ا	ايداع الاوراق والسمستندات :
		الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية · خضوعه للقواعد العامة
		المقررة فى قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتــاب الرابع . سؤدى ذلك . عدم التزام الطاعن ان يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . م 700 مرافعات المعدلة بق ٢١٨ لسنة . ١٩٨٨
		}
171	٤٠	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
		النمى الفتقر الى العليل :
		الاصل في الاجراءات انها روعيت . عبء اثبات من يدعى حلاف ذنك
		وقوعه على عاتق مدعيه . نعى عار من الدليل . غير مقبول .
1.4	1	(الطعن رقم ۸۹۶ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		ثانيا : المسلحة في الطمن :
		 ١ ــ تمسك الطاعن بنمى لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحتة . غير مقبول . علة ذلك .
1.9	۲۸	(الطمن رقم 373 لسنة ٥٢ ص ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٢ ــ نمى لا يحقق للظاعن مصلحة في الطعن به على الحكم . غير مقبول.
077	۱۲۲	(الطعن رقم ١١٦ نسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٩/٤/٧/١)
		ثالثاً : الخصوم في الطعن :
		١ ـ اختصام الطاعنين للمحكوم عليهم مثلهم أو كمن لم يكن لهم طلبات
	. [قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم • غير مقبول •
777	1	(الطفنان رقعا ٨٠، ٨١ لسنة ٤٥ ق « اجوال شــخصية » ـ جلســة ١٩٨٧/٢/١٧
· ·		 ٢ - وجوب أختصام الطاعن لخصومه المحكوم لهم مالم يكن اختصام باقي- الخصوم واجبا بنص القانون .
٠,,,	ارس)	
111	15.4	(الطمن رقم ۱۰۲۹ فسئة ۱ه ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲٦)

الصفنعة	القاعدة	
.?		رابعا : الأحكام المجائز الطعن فيها :
		الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيتـــه . ماينتهي به موضـــوع
		الخصومة برمته . مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شقى
		منها أو في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة . اختسلاف
		الطلبات في أسبابها أو تعدد الخصوم فيها . لا أثر له . علة ذلك .
777	77	(الطعن رفم ١١٣٧ لسنة ٥٦ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		خامسا : الأحكام غير الجائز الطمن فيها :
		١ ـ الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجــة
		الاولى • عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
100	٥٩	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		٢ - الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة اول درجة
		الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبير لتحقيق طلب الربع.
- 1		عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
777	77	(الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸)
		سادسا : الأحكام غير الجائز الطعن فيها استقلالا :
		١ ـ عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبـــن
	1	الحكم الختامي المنهى لها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف
1	1	الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .
777	77	(الطمن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
	Ì	٢ ـ عدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام الصادرة اثناء سير الخصومة
		قبل الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها ، الاستثناء ، حـــالانه م ٢١٢ مرافعــات .
444	٨٤	(الطمن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
1		٣ - عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثنيا: سير
	}	الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها • الاستثناء • م ٢١٢ مرافعات •
740		
41.9		(الطعن رقم ۱۹۹۱ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۲۶/۵/۷۹۲)

الصفحة		
	القاعدة	 إ ـ الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتـــدائية بهيئــة
		استشنافية . شرطه . م ٢٤٩ موافعات .
189	12.50	(الطعن رقم ۲۱ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)
		سايعاً : حالات الطمـــن :
		1 - النمي ببطلان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية مِينة استئنافية
-		بسبب نظر الدعوى في جلمة علنمة . الطعن بالنفض لهذا السبب . غير جائز · علة ذلك ·
184	101	(الطعن رفم ٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)
		 ٢ ــ الطعن بالنقض ، المقصود به مخاصمة الحكم النهائي ، حالاته . ببانها على سبيل الحصر في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات ، عدم تضمين
		بينها طعن تعييبا للحكم الملعون فيه . أنره . عدم القبول .
٥٧٥	182	(الطعن رفم ١٠) لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)
		ثامنا : اسسباب الطعن :
1	Į	
j		ما يعتبس سببا جديدا:
		 إ ـ - طلب انهاء عقد ايجار الارض الفضاء الإنهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه امام محكمة الوضوع . النعى عليه بالصورية . سبب جديد.
٨١	**	 الب انهاء عقد ایجار الارض الفضاء لاتهاء مدته . عدم منازعة
۸۱	**	 إ - طلب انهاء عقد أيجار الارض الفضاء لاتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع . النعى عليه بالصورية . سبب جدبد. عدم جواز التحدى به لاول سرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم - ٩٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٢ - عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الموضوع .
^\ £ Y \	44	 إ - طلب انهاء عقد أيجار الارض الفضاء لاتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع . النعى عليه بالصورية . سبب جدبد. عدم جواز التحدى به لاول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		 ا حالب انهاء عقد ایجار الارض الفضاء لاتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فیه امام محکمة الموضوع . النمی علیه بالصوریة . سبب جدید. عدم جواز التحدی به لاول سرة امام محکمة النقض . (الطعن رقم ۹۹۰ لسنة ۱۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۸) ۲ - عدم تقدیم الطاعن المستندات التی یحتج بها لمحکمة الموضوع . التمسك بدلالتها لاول مرة امام محکمة النقض . غیر جائز .

الصفحة	القاعدة	الأسباب المتعلقة بالنظام العام:
· .		 السباب المتعلقة بالنظام العام . شرط قبولها لأول مرة اسام مجكمة النقض . الا يخالطها عنصر واقعى لم يسبق طـرحه على محكمـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٦.	۱۷	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة)ه ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
		 ٢ - التمسك امام محكمة النقض لاول مرة بسبب قاولي متعلق بالنظام العام . شرطه . أن تكون غناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع .
175	۳۰	(الطعنان رفها ۲۲۲۳ ، ۲۳۵۰ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۰)
		٣ _ اسباب الطعن بالنقض _ وجوب بيانها فى صحيفة المطعن ، مظر النمسك بعد تقديم الصحيفة بأى سبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فيها الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام ، جواز التمسك بها فى أى وقت ، شرطه ، ورودها على الجزء المطعون فبه من الحكم والا يخالطها واقعما يجب طرحه على محكمة الموضوع .
780	11	(:لطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨)
		الاسباب غير التفاقة بالنظام العسام:
200	1.1	الدفع بالتقسادم · عدم تعلقه بالنظام العام · وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثنارته لاول مرة امام محكمة النفض. (الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		الأسسباب القانونية التي يخالطها واقسع :
		١ ـ عدم بيان الطاعنين ادلتهم على ادعائهم بالصورية امام محكمة الاستئناف على النحو الذي اثاروه بوجه النعى . نعى غير مقبول لما بخالطه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .
771	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
	:	 ٢ ـ دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. عدم جواز آثارته لاول موق أمام محكمة النقض.
727	۰v	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	٣ ـ النمى بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى في موطنهما.
		دفاع يخالطة واقع غير منطلق بالنظام العام . اتارته لاول مرة امام محكمة النقض ، غير مقبسول .
0.7	1.4	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٠/٣/٣١)
		 إ ــ د فاع قانوني بخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.
		عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة المقض (مثال في صورية) .
٥٢٧	115	(الطمن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٥ ــ نعى الطاعنة بأن جنون زوجها ستقطع وآنه تزوجها حال افاقته.
		دفاع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف. اعتباره
	-	سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض.
72.	149	(الطعن رغم ٦٤ لسنة ٥٤ ق((أحوال شخصية)) ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		٦ ــ دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضـــوع غير
		مقبول أمام محكمــة النقض .
٧٤٠	.∖≎∀	(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٢٨١)
		تاسسها: مالا يندرج تحت أسباب الطعن:
		السما : مالا يندرج تحت أسباب الطعن : السمسبب غير المنتج :
	٠.	السسبب غير المنتج: ١ ـ مطالبة الطاعن نصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في
	٠,	السسبب غير المنتج: ١ _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . وفض الحكم المطعون
		السسبب غير النتج: ا _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي
		السسبب غير النتج: ا مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركنه المؤممة على سند من انها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه المدعامة لحمل قضاء الحكم ، نعى الطاعن عليه
		السسبب غير النتج: ا _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي
٩٢	7:	السسبب غير النتج: ا _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطعون فيه هذا الطب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليسه اغمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين ارباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين
4.4	75	السسبب غير المنتج: 1 _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . وفض الحكم المطعون فيه هذا الطب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه المدعلة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليه اغمال الرد على المدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الضرائب المستحقة عليه . غير منتج . الفرائب المستحقة عليه . غير منتج .
4.4	 Y	السسبب غير المنتج: ا ـ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في شركته المؤممة على سند من انها غير مستحقة عليه . و فس الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليسه اغمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الفرائب المستحقة عليه . غير منتج .
47	 T:	السسبب غير المنتج: 1 _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته الأممة على سند من انها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه المدعلة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليسه اغمال الرد على المدفع بالمقاصة بين دين ارباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الفرائب المستحقة عليه . غير منتج . (الطعن رقم ۱۸ کالسنة ۱۵ گل حلسة ۱۹۸۷/۱/۱۲)
		السسبب غير المنتج: ١ – مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من انها غير مستحقة عليه . وفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه المعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليه اغمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين ارباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الشرائب المستحقة عليه . غير منتج . ١ – اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى على مااستطرد البه في اسبابه توبدا ويستقيم الحكم بدوله . غير منتج . ١ اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى على مااستطرد المعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق ((حوال شخصية)) — جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
174		السسبب غير المنتج: 1 — مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤدمة على سند من انها غير مستحقة عليه . وفض الحكم المطعون فيه هذا المطلب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه المعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليسه اغمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الشرائب المستحقة عليه . غير منتج . 1 — اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى على مااستطرد اليه في اسبابه توبدا ويستقيم الحكم بدوله . غير منتج .

سنحة	نناشدة ال	ما لا يصلح ســبيه للطعن :
	-	النعى على اسسباب الحكم الابتدائي :
		١ ــ ورود النعى على الحكم الابتدائي . قضاء الحكم المطعون فيه بالرد
		على هذا النعى بأسباب خاصة . اثره . عدم قبول النعى .
* * *	4 07	(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		 ٢ _ ادّامة الحكم المطعون فيه فضاءة على اسباب مستقلة دون احالة الى اسباب الحكم الابتدائى . النعى الموجه الى هذا الحكم . غير مقبول .
٤٦٤	1.4	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٩/٣/٣٢١)
		٣ ــ النعى على اسباب الحكم الابتدائي دون المحكم النهائي .غير مقبول.
۲۱ء	110	(الطمن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٠ ق - چلسة ١٩٨٧/٤/١)
		عاشرا: سياطة محكمة النقص:
		١ ــ اعتبار الورفة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصم
		الذي يحتج بها عليه وأن تجعل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال · تقدير
		ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابه عليه من محكمة النقض متى كان
		استخلاصه سائفا : مثال : بشأن استخدص بوت الو باله •
1.4	7/	(الطعن رقم 370 لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٢ ــ النتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة مع اشتماله على تقريرات قانونية
		خاطئة • لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه •
189	47	(الطعن وقم ٧٢٨ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
		٣ ـ انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه القصور في بعض
		اسبابه القاونية . لمحكمة النقض تصحيحها .
٣٣٢	٧٦	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٤ ق ـ حِلسة ١٩٨٧/٢/٢)
		 إ ـ قصور الحكم المطمون فيه الافصاح عن سنده القانون . لا بطلان
		متر كان صحيحا في نتيجة . لمحكمة النقض استكمال هذا القصور . حقها
		في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع .
٥٦٦	177	(الطمن رقم 11} لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	حادي عشر : الحكم في ال طمن واثره :
		 ١ ــ نقض الحكم . اثره . نقض جميع الاحكام التي كان ذلك الحكم اساسا لها . مادة ٢٧١ من قانون المرافعات .
٤١٢	41	(الطعن رقم ١٣١٤ لسينة ٥٦ ق ـ حِلسة ١٩٨٧/٣/١٩)
		٢ ــ نفض الحكم والاحالة ، التزام المحكمة الحسحال اليها بالمسالة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض ، م ٢٦٩ مرافعات. • المقصود بالمسالة القانونية • ما طرح على محكمة النقض وأدلت برايها فيه فاكتسب حجية الامر المفضى . ما متناع محكمة الاحالة عند اعلاة نظر اللحسوى عن المنابع محكمة الإحالة عند اعلاة نظر اللحسوى عن المنابع محكمة الإحالة عند اعلاة نظر اللحسوى عن المنابع محكمة الإحالة عند اعلاة الله عند المنابع محكمة الإحالة عند المنابع ا
٧٠٨	107	المساس بهذه الحجية . لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى . (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		 ٢ ــ نقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان أوجه القصور. لا يتضمن حسما لمسألة فانوئية تلتزم محكمة الاحالة باتباعها .
٧•٨	107	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		 إ ــ نَمْشَ الحكم الاستئناق لا يمتد الى الحكم الابتدائى ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأییده و اثر ذلك . لمحكمة الاحالة أن تحیل فى ببسان الوقائع ودفاع الخصوم ودفوعهم الى اسباب الحكم الابتدائى .
۷•۸	101	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		ثانى عشر : المصروفات والكفالة :
		ايداع كفالة الطعن . عدم تحققه الا بتوريد الكفالة فعلا الى خــزانة المحكمة خلال ميماد الطعن . لا يفنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلــــك الميماد بقبولها وتوريدها · م ١/٢٥٤ مرافعات ·
724	70	(الطمن رقم ٢١٠ ه لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
	1	•

		1977
الصفح	القاعدة	
		نقــل
		- اولا : نقسل بسوى :
		الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل م ٩٩ من قانون
	ĺ	التجارة . قيامه على افتراض رضاء المرسل اليه بالعيب الذي حدث أثناء
	ĺ	النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه
i		بما يستقط حقه في الدعوى • ماهيته • دفع موضوعي مما تعنيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		١١٥ مرافعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه في اية حالة تكون عليها الدعوى
		ولو لاول مرة في الاستئناف .
٥١٢	11.	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		ثانيا : نقل بحرى :
		١ - التحفظ الذي يدرجه الناقل في سيند الشيحن تدليلا على جهله
- 1		بصحة البيامات المدونة والمتعلقة بالبضائع المسلمة اليه . عدم الاعتداد به
		فى رفع مسئوليته عن فقد هذه البضائع الا بالنسبة للبيان الذي أدرج
}		التحفظ من أجلسه .
719	١٥	(الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٩)
1		٢ ــ التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غايـة . التحلــل من
-		مسئوليته من ذلك . وسيلته . اقامة الدليل على استلام الرسسل اليه
		البضاعة او أن العجز أو التلف يرجع الى عيب فيها أو قوة قاهرة أو خطأ
.		مرسسلها -
777	۲٥	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٩)
- [
	-, 1	18.1 mm
l		نيابة قانونية
}		الدعوى . ماهيتها . شرط قبولها .
77	۱۸	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤)
,	1	

101	
القاعدة والصفحة	
	(هـ) هبـه
-	الهبة التى يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبوعات المحضة الواجب توثيفها بعقد رسمى . اشتمال العقد على المتزامات متبادلة بين طرفيه . اعتباره عقدا غير مسمى لاتجب له الوسمية ولا يجوز الوجـوع فيه ولو وردت الفاط التنازل والهبه والرجوع .
Vr0 107	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٢٤)

القاعدة أالم (9) وصبة _ وقف _ وكالة وصية أولا: دعوى الوصمة ((شرط سماعها)) . عليها . كفاية ذكرها أو الاشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمي دون استلزام وحود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة لنوارث او غيره دون توقف على اجازة الورثة . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧٤ ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) ٩٠١ ٢ _ ما أوحبته المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع اللعوى بها عند الاتكسار وليس ركنا فيها ولا صلة له بالمقادها . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧٤ ق ((احوال شخصية)) _ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) ٩٠١ ثانيا: انتقال ملكية العقار الموصى به: اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينيسة . مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ٩٣٤ مدنى، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . الموصى له عند امنتساع الورثة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم

> صحة ونفاذ الوصية بكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧٤ ق ((احوال شخصية)) ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) .

الصفحة	القاعدة	ثالثا : تصرفات الورث :
		((الطمن في التصرف))
		حق دائنى المتعاقدين والخلف الخاص فى التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة من بتمسك بالعقد الحقيقى طبقا لاحكام الصورية .م ؟؟٢ مدنى . تقدمه على حق الوارث الذى يطعن على تصرف مورثه بائه يخفى وصية علمة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التى تعتبر من النظام العام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقى . عدم اعتباره من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة حقه فى الارث .
٤٣٣	97	(الطمن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		وقف
		أولاً : دءوى[لوقف ((شرط سماعها))
۲۰٤	٤٨	منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به او يكون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية . لائحسة الحاكم الشرعية في ۱۸۹۷/٥/۲۷ . عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمسة اقرار يحاح به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالانكار .
		ثانيا : مســائل متنوعــة :
		استبدال أو بيع عقارات الاقاف . الاصل فيه أن يكون بطربق المزاد العلنى ، الا تثناء . جوازه بطريق الممارسة فى الاحوال المبينسة حصرا بالمسادة ١١ من القرار الجمهورى ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق الممارسة فى غير تلك الاحوال . اثره . بطلان النصرف . علة ذلك .
۱۲ه	111	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

فاعدة الصفحة	11
	وكالة
	اولا: نطـساق الوكالة:
	 ١ - وكبل الدائنين . يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال
	التفليسة وتصفيتها كما يعتبر ايضا وكيلا عن المفلس .
0.4 1.0	(الطعن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
	٢ _ قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيع
1	البضائع المماركة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعمونة نظير
- 1	ذلك · يعتبر من قبيل التصاقد مع النفس · عدم اجازة جماعة الدائنين هذا التصرف · قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكيـــل الدائنين
1	المبلغ الذي احتجزه . صحيح .
0.4	(الطعن رقم ١٤ه السنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
, , ,	
	 ٣ ــ الوكالة الخاصة · نطاقها · ورودها على عمل معين · مقتضاه · شداد الداد الداد الذري الدرية الشريق م ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
711 :41	شمولها توابعه ولوازمه الضرورية .م ۷۰۲ مدنی . (الطعن رقم ۱۲۵۷ لسنة ۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲۳)
	ثانيا: التوكيل في الخصومة:
	١ ــ تصميح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي
	التي اتخذ نيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضي لدى
	النقرير به وعدم تقديمه أمام محكمة أول درجة حتى صدور الحكم مسدم
	قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
189 47	·
	 ٢ - طلب لرد المقدم من الوكيل · لزوم أن يكون مرفقاً به توكيله
	الخاص المفوض فيه برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بذاتها ، ولوكان المرضحة قان محل الإدارة قال علم الارمين مذاكرة مقدمة أكان التي
	الرد في حق قاضي يجلس لاول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة نكساتب الجلسة .م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك .
159 44	(الطعن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲)
127 77	(العقن رقم ۱۱۸ سنت او ی سیست ۱۱۸۱۱ ۱۱

الصفحة	القاعدة	٣ - مباشرة المحامي اللاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم
		جواز اعشراض خصــمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجــــراء . عله ذلك .
440	w	(الطمن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		 عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصام اشخاص معينين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . علة ذلك .
499	۹.	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧٤ق (الحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		ثالثا : الوكالة بالتســـخير :
		التسخير فى الصورية . عدم اقتصاره على التصرفات . جـــوازه فى الخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . الا يقصد به التحـــايل على القانون فير مشروع .
188	72	(الطُّعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨٩٧/١/٢١)
		رابعا : مسائل متنوعة :
		اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصسم الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المواد اثبائه قريب الاحتمال . تقدر ذلك . من سلطة قاضى الموضوع ، لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .
1.5	۲۸	(الطعن وقم ٦٣٥ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

بسمالته الرحمن الرحيم

تصويبات الجزء الاول

مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة المسواد المدنية والتجارية وداثرة الأحوال الشمخصية السامنة والثلاثون

الصو اب	الخطأ	رقم السطر	رقمالصفحة
_		آخر السطر ٦	٥
الذين	اللذين	40	۰
تحذف هذه الكلمة	حالة .	44	٦
الأنفاق	الإتفاق	11	٩
وبقدر	ويقدر	40	١.
شأنهما	شأنها	71	18
أن يكو ن	أن يك_ ِن	44	1٧
القرار المطعون فيه	القرارات	۰	71
والسابقين	و السابق	آخر السطر ٦	44
بصفة	صفة	77"	74
ا إذ	اذا	١٠	71
تضاف كلمة في	_	آخر السطر ١٦	7 £
بر ثاسة	رياسة	٤.	**
الطلب	الطااب	١٤	**
من	عن	17	۲۸
مؤ داه	مو اده	آخر السطر ١٨	٣٠
بتطبيق	بتسوية	٦	45
يضاف » بعدكلمة القانون	_	١٦	48
القضاه	القضاء	١٦	**
يستحق	ستحق	٧	٤٠
المبداه	المبده	14	٤٢
صدور	صدر	۱۲	٤٤
الحاضر	الحضر	٥	٤٦
تضاف كلمة « الخدمة » بعد		نهایة سطر ۱۲	٤٨
ا كامة « في »	·		

الصواب	أعطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
تقرير	تقدير	4	٥٢
	تقدير	14	٥٢
تضاف كلمة «به » بعد كلمة	-	70	٦٠
« ما جری »			
يتبين	تبين	**	٦٠
(ب)	(1)	14	71
یضاف » بعد کلمة محضر	-	١٤	11
ا يضاف » بعدكلمة محضر	-	1.	٦٥
بيانآ	بيانا	17	٦٨
ا بین	ببي ن	٨	٧٣
إختلاف	إخلاف	١٤	٧٤
وكان	وكأن	44	۸۲
آخر	خر	47	۸۲
تنك	ذلك	١٣	۸۳
عين	غبن	41	۸٥
آیضاف کلمة « مثالا » بعد	_	٥	۸٦
كنمة « المذكرة »			
لا يستتبع	لا ستنتج	11	٨٦
ا بجلسة	لجلسة	19	٨٦
ا بقيد	يفيد	71	۸۸
1940	۱۸۷۰	٤	4.
والمعينين	والمتعينين	Y1	41
توفيق ، عبد المنهم إبراهيم	توفيق عبد المنعم إبراهيم	٤	97
الطاعن	الطاعن الطاعن	14	90
و اثن	وإن	70	47

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
يبده	بيده	۲۸	47
صوريته	صورته	77	99
قضاه	قضاء	۱۳	1.4
ينظرها	بنظرها	٦	1.4
يكون	تكون	۱۳	1.4
يضاف الآثى بعد كلمة من	_	17	1.4
أجله . « ٤ <i></i>	_	_	; –
الملحقات	لملحقات	17	1.4
عن .	من	١٥	1.0
النعى	النص	٣	1.4
تنحسر	تنحصر	1٧	۱۰۷
ما للكتابة	وللكتابة	74	115
وأبداه	و ابداء	17	110
بسببيه	بسبيه	٨	14.
بسببيه	بسبيه	۲۱	14.
ا الجوار	الجواز	٧	171
محكمه	بمحكمة	۲۱	171
ما أثاره	ما ثاره	19	177
يضاف رقم ٤ قبل كلمة		٧	١٢٣
« الشركات التجارية والمدنية»			
عليه	عنه	17	١٢٣
يضاف كلمة «عليه» قبل كلمة		٩	171
الأول			
140	رقم الصفحة ٢٥	الأول	140
ا بهذه	لمذه	74	140

الصواب التا	الخطأ المحا	رقم السطر	رقم الصفحة
يضاف كلمة «مَنْ» قبل كلمة		٧	177
حتى الطاعنة			1
موافقتهما	موافقتها	۲	144
تقرير	تقدير	٨	177
قصدت	تصدت	14"	177
بالحكمه	بالمحكمة	٩	. 144
غموض	غوض	١٠	174
لي <i>س</i>	ليس	1.	144
1971	1991	١٤	14.
تضاف كلمة «بالقانون» قبل		74	۱۳۲
کلمة رقم ۱۳۳			
الستة أشهر	طتة الأشهر	٩	144
تضاف كلمة «أحوال شخصية»		٥	144
بعدكلمة القضائية			
سالفي	سالف	٩	124
للنمو ذج	المنو ذج	١٣	127
ولا التنازل عنه	ولا يتنارل عنه	74	159
تأييده	تقييده	٦	107
تضاف رقم ٧ قبـــل كلمة		11	171
ا الانقطاع عن العمل	·		
خلو محاضر	ا حلو محضر	18	174
ما تطمئن إليه	ما تطمئن إلها	٩	144
تضاف كلمة وفي، بعد كلمة		٥	١٨٣
« والقصور »			
1	1		

انا الصواب	الحطأ ا	رقم السطر	رقم الصفحة
	į. –	رم سو	رقم المساحة
تضاف عبارة (الذي صدر		19	1/18
القانون۱۰۷ ليسنة۱۹۷٦» قبل			
کلمة «مرتبطاً به»			
حكم إبتدائى	الحكم	1.	198
مما ينعاه	اما	7 £	190
تضاف كلمة (لصحة » قبل :	• • • •	٥	197
كلمة الحكم			
فهم الوقائع	الوقاثع	77	197
تحذف	لسنة	4	7.4
الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٣	الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢	٦	4.5
المضطرد	المطرد	1.4	4.5
تضاف كلمة «جنيه» قبل كلمة		٦	41.
« إعتباراً من »			
مجادلة	محاولة	18.	411
تضاف كلمة «موضوع» بعد		70	445
كلمة العقار			
تضاف كلمة مستنداً _ بعد عبارة		٨	751
يستولى عليها			
ا بإلزامهما	بإلزامها	10	725
تضمنه	يتضمنه	**	727
بحسبه	بحسبه	7 £	757
بتعقب	يتعقب	71	757
محسبه	يحسبه	44	721
(1 – 1)	(٣-1)	٦	700.
ولا تنعطف	وتنعطف	**	400
<u>.</u> قبلها	عليها	. 77	400

الصواب	الحطأ	رقم السطـر	رقم الصفحة
بحظر	يحظو	٩	474
محكمة الموضوع	محكمة موضوع	٧	717
(4-1)	(-1)	٦	720
المطعون	المعطون	۲٠	777
المفقوده	· المفضردة	۱۸	۳٧٠
صحيحاً	صريحآ	71	۳۷۰
يحول	يحول	11	77.7
فَى		19	77.7
سوء سلوكه	سرء سلركه	4	٣٨٥
الموجودين	الموجردين	19	470
الوحدات	ال حدات	40	۳۸۰
السلوك	السلرك	١	747
القوانين	القرانين	٥	77.7
سنوات	سنوات	٦	444
المذكور	ا لمذكر ر	٧	۳۸۷
السلوك	السلرك	11	444
القانون	القائرن	١٤	۳۸۷
القوات	القرات	۱۵	۳۸۷
إليه	إنى	14	49.
ينطوى	ينطرى	77	797
المطعون	المطعون	11	444
دعواه	دعراه	۱۷	494
مملوكا	مملوكا	٣	448
يكون	يكرن	٨	798
مأمورية	مأمررية	1 7	797

رقم الصفحة القر السنرات السنرات السنرات السنرات السنرات السنرات السنرات بسقرط بمقوط المول المحل المطعون المطعون المطعون ضده المطعون ضده المطعون ضده المطعون ضده المعلون ضده المعلول المرل المرل المرل المرل المرل المحرل الما				
۲۹۷ بسقرط بسقرط بسقوط ۲۹۷ المحمد المطعون ۲۹۷ المطعون ۲۹۷ المحمول المحرل المحرل المحرل المحرل المحرل المحرل المحول ۲۹۷ ۲۹۷ المحول ۲۹۷ ۲۹۷ ۱۱ المحول ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۷ ۲۹۸ <td< th=""><th>الصواب</th><th>الحطأ</th><th>رقيم السطر</th><th>رقم الصفحة</th></td<>	الصواب	الحطأ	رقيم السطر	رقم الصفحة
٣٩٧ إلى تكون المطعد ن المطعون ٣٩٧ المطعد ن ضده المطعون ضده ٣٩٧ ١١ المرل المرل ٣٩٧ ١٤ المول المول ٣٩٧ ١١ الحكومة الحكومة ١٥ القانون القانون القانون ٣٩٧ ١٩ القانون القانون ٣٩٧ ١١ المحول المحول ٣٩٨ ١١ المحول المحول ٣٩٨ ١١ المحون المحون ٣٩٨ ١١ المحون المحون ٣٠٠ ١١ المحون المحون ٣٠٠ ١١ المحون المحون ٣٠٠ ١١ المحون المحون ٣٠٠ ١٠٠ ١٠٠ المحون ١٠٠ ١٠٠ ١١ المحون ١٠٠ ١٠٠ ١١ المحون ١٠٠ ١١ المحون المحون ١٠٠ ١٠٠ المحون المحون	السنوات	- السنرات	11	497
۳۹۷ المطعد ن ضده المطعون ضده ۳۹۷ المرل المرل ۳۹۷ المرل المرل ۳۹۷ المرل المول ۳۹۷ القانون القانون ۳۹۷ القانون القانون ۳۹۷ القانون بالقانون ۳۹۷ بالقانون بالقانون ۳۹۷ المحوص المحوص ۲۹۷ المحوص المحوص ۲۹۸ المحرل المحوص ۲۹۸ المحرل المحورية ۸۳۹ المحررية مأمورية ۱۹ بالمحرن مامورية ۱۹ بالمحرن مور ۱۰٤ بالمحرن مور ۱۰٤ بالمحرن ما يتنيء ۱۰٤ بالمحردها وجودها ۱۰٤ بالمحردها وجودها ۱۰٤ بالمحردها وجودها	بسقوط	بسقرط .	12	797
٣٩٧ المعدن ضده المعرل المعرد المعر	. لا تكون	لا تكمر ذ	وه.	1 44V
۳۹۷ المول المول المول ۲۹۷ المول المول ۳۹۷ القانون المحكومة الحكومة ۳۹۷ المال القانون القانون ۳۹۷ بالقانون بالقانون بالقانون ۳۹۷ المقانون القانون القانون ۳۹۷ المنافرو المحول المحول ۲۹۸ المحول المحول المحول ۲۹۸ المحرية مأمورية مأمورية ۱۹ بالفرذج بالفرذج بالفرذج ۱۰ بالمول المحول ۱۹ بالفرذج بالفرذج ۱۹ بالفرذج بالفرث ۱۹ بالفرذج بالفرذج ۱۹ بالفرذج بالفرث ۱۹ بالفرث بالفرث ۱۰٤ بالفرد بالفرث ۱۰٤ بالفرد بالفرث ۱۰٤ بالفرد بالفرد ۱۰٤ بالفرد بالفرد ۱۰٤ بالفرد بالفرد ۱۰٤ بالمرد بالمرد	المطعون	المطعم ن	٥	797
۳۹۷ المرل المول ۳۹۷ القائرن القائون ۳۹۷ المحكومة المحكومة ۳۹۷ المحل القائون ۳۹۷ القائون بالقائون ۳۹۷ المحل المحل ۳۹۷ المحل المحل ۳۹۷ المحل المحرل ۱۵ المحرل المحرل ۱۹ المحرل المحرل ۱۹ المحرن المحرن ۱۰٤ المحرن المحرن ۱۰۵ المحرن المحرن	المطعون ضده	المطعم ناضده	٦	797
۳۹۷ القائرن القائون ۳۹۷ المحكومة المحكومة ۳۹۷ القائون القائون ۳۹۷ القائون بالقائون ۳۹۷ ۱۳ القائون ۳۹۷ ۱۵ المصوص ۱۸۹ المصوص المصوص ۱۹۸ المحول الموث ۱۹۸ المحون المطعون ۱۹۸ المحورية المحورية ۱۹۸ المورية المحورية ۱۹۸ المورية المورية ۱۰٤ المورية المورية ۱۰۵ المورية المورية ۱۰٤ المورية المورية ۱۰۵ المورية المورية ۱۰۵ المورية المورية ۱۰۵ المورية المورية	الممرل	الممرل	١٢	797
۳۹۷ الحكومة القانون ۳۹۷ القانون بالقانون ۳۹۷ با القانون بالقانون ۳۹۷ ۳۲ المحول ۳۹۷ ۱ المنصوص المحوص ۳۹۸ ۱ المحول المحول ۳۹۸ ۱۱ المحون ۳۹۸ ۱۵ مأمورية ۸۳۹ ۱۵ بالنحونج ۱۷ بالنحونج بالنحونج ۱۰٤ ب ماداموا ۱۰٤ ب ما یتنیء ۱۰٤ ب ما یتنیء ۱۰٤ ب وجودها ۱۰٤ ب وجودها ۱۰٤ ب وجودها	الممول	الممرل	١٤	797
۳۹۷ القائرن القائون ۳۹۷ بالقائون بالقائون ۳۹۷ ۳۹ القائون ۳۹۷ ۱۵ المصوص ۳۹۸ ۱ المصول المصول ۳۹۸ اليوم اليوم ۸۳۹ المحرل المحون ۸۳۹ مأمروية مأمورية ۸۳ بالفرذج بالفرذج ۸۰ ماداموا ماداموا ۸۰ ما ينبي ما ينبي ۸۰ ما ينبي ما ينبي ۲۰ وجودها وجودها	القانون	القانرن	۱۷	T9V
۳۹۷ بالقانون بالقانون ۳۹۷ القانون القانون ۳۹۷ -	الحكومة	الحكومه	۱٧	797
۳۹۷ القائرن القائون ۳۹۷ - 67 المنصوص المنصوص ۳۹۸ المحرل اليوم اليوم ۳۹۸ المحرن المطعون المطعون ۳۹۸ مامریة مأموریة مأموریة ۳۹۸ بالخرفج یانخوفج یانخوفج ۰۰ با هر هو موت ۰۰ فوت فوت فوت ۱۷ کول کول وجودها ۱۰ وجودها وجودها وجودها ۱۰۶ وجودها وجودها وجودها	القانون	القانرن	١٨	F9Y
۲۹۷ - 74 المنصوص ۲۹۸ المحول المحول ۲۹۸ اليم م اليوم ۲۹۸ الطعون المطعون ۲۹۸ مأمورية مأمورية ۲۰۶ مأمورية مأمورية ۲۰۶ مايني مأمورية ۲۰۶ مايني مايني ۲۰۶ مايني مايني ۲۰۶ وجودها وجودها	بالقانون	بالقانرن	19	797
۲۹۷ - ۲۹ المنصوس المصول المصول ۲۹۸ - ۲ اليسم اليوم اليوم ۲۹۸ - ۲ اليسم اليوم اليوم ۲۹۸ - ۲ اليسم المطعون المعون ۳۹۸ - ۱۵ المحرية مأمورية مأمورية ۲۹۸ - ۱۷ یالنموذج یالنموذج یالنموذج ۳۰ مادامرا مادامرا ماداموا ۲۰ ما ینبی الا محول الا محول ۲۰ ما ینبی ما ینبی ما ینبی ۲۰ وجودها وجودها وجودها	القانو ن	القانون	77	797
۲۹۸ المعرل المعرل ۲۹۸ اليه م اليوم ۲۹۸ المطعون المطعون ۲۹۸ اه مأمورية ۲۹۸ الغرفج بالنحوفج ۲۹۸ مادامرا ماداموا ۲۰۰ هو موت ۲۰۰ هوت فوت ۲۰۰ ما يتبيء ما يتبيء ۲۰۰ وجودها وجودها	المتصوص	i .	45	- 744
۳۹۸ المطعرن المطعون ۱۵ ۳۹۸ مأمورية ۱۷ بالنموذج بالنموذج ۰۰٤ ۳ مادامرا ۱۰۶ ۳ هو ۰۰۰ به خوت فوت ۱۳ لا مول لا مول ۱۰۰ به خودها به خودها ۱۰۶ به خودها وجودها	الممول	i e	١	791
۲۹۸ المطعون ۳۹۸ ۱۵ مأمورية ۳۹۸ ۱۷ بالنحوذج ۰۰٤ ۳ ماداموا ۰۰٤ ۳ هو ۰۰٤ ۹ فوت ۰۰٤ ۹ کول ۰۰٤ ۹ کول ۰۰٤ ۹ ما يتنيء ۱۰٤ وجودها وجودها	اليوم	اليد م	٦	791
۱۷ بالنمرذج بالنموذج .٠٤ هـ ماداموا ماداموا ماداموا هو .٠٠ هو .٠٤ هو .٠٠ هو .٠	المطعون		١٢	791
۱۷ الغرذج بالغرذج بالغرذج .٠٠ ماداموا ماداموا ماداموا ماداموا .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ هو .٠٠ ما يتنيء ما يتنيء .٠٠ هو .	مأمورية	مأمررية	١٥	791
۰۰ و مادامرا مادامرا دو مادامرا مادامرا دو دو دها مادامرا دو دو دو دو دو دو مادامرا دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو مادامرا دو دو دو دو دو دو دو دو دو دو دو دو دو	بالنمو ذج		۱۷	791
۱۰ فوت ۱۰ فوت ۱۰ فوت ۱۳ فوت ۱۳ فوت ۱۰ فوت ۱۳ فوت ۱۰ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت ۱ فوت </td <td>ماداموا</td> <td></td> <td>٣</td> <td>٤٠٠</td>	ماداموا		٣	٤٠٠
به المرب الم	هو		٣	٤٠٠
۲۰ ماینی مایننی ۲۴ مایننی مایننی ۲۴ وجودها وجودها	فوت		٩	٤٠٠
۱۰۶ ۲۶ ماینی مایتنیء ۲۰۱ ۲ وجودها وجودها	لا محول	_	14	٤٠٠
٤٠١ ٢ وجردها وجودها	۔ ما یتنبیء	• .	72	٤٠٠
. 1	وجودها	,	۲	٤٠١
	اغير		14	٤٠١

الصراب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
المدنى	المد	1 8	٤٠٧
وكان	وكات	٣	111
تمامها	اتمامها	٤	217
و تر قیته	وترقته	٧٠	117
السنتين	السنين	١٥	£17
فى السنو ات	السنوات	١٤	£1A
يبين	بين	7 £	£1A
المستأنف عليه	المستأنف	70	£1A
أقامت قضاءها	أقام قضاءه	٦	24.
قضاء هذه الحكمة	قضاء المحكمة	١	٤٣٠
المادة ععم	المادة ١٢٤	٩	£47
تقديم	تقديم	۱۳	133
تقابل	مقابل	. ٣	* * * *
باتا بعد إعلانه	باتا اعلانه	١٦	202
طلب	طالب	۲	٤٥٩
حيازتها لها	حياز تهما	۱۲	209
الغرض	العرض	١٦	٤٦٠
إستيقاء	إستيفاء	٧	£77
العضو	للعضو	۲	294
حق	حسق	75"	298
الخمسي	الخمس	41	0.0
1944/1/12	19442/4/5	**	٥١٣
الأفراد	الأقرار إ	40	•1A
حصرأ	حظرآ	١٥	011
النص	النعى .	٣	079

الصواب	الخطأ	رقم السطو	رقم الصفحة
ووزير	ا وزير	71	٥٣٤
إليهما	إليها	٩	٥٣٩
بصفر	يصغر	٧	٥٤٠
إشهاد	إشهار	١٠	930
ا طرق	طريق	١٠	٥٤٥
بتكليف لفائدة الثانى	بتكليف الثانى	41	٥٥٠
نص	ا في	40	007
قاعدة	فساعد	44	۸٥٥
ه ط	ە ق	٨	0783
إنهما	إنها	٤	نره ۲ ه
التقرير	تقدير	٧	۰۷۰
تكييفها	كيفها	14	۰۷۰
إتسم	أتم	٨	٥٧٩
من	من	17	۵۸۷
قانو نی	قانون	77	090
الصحيحة	الصحية	74	778 .
التحفظبين	التحفظين	٤	779
الغبر	الغره	17	74.
لمارسمه	لمارسة	17	737
ا ەأوجب	فما وجب	**	727
نشر الحكم بعدم دستورية	أنشره	14	101
القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤			
وليس منالبوم التالى لتاريخ نشره		j	
الأحكامه إلى	التي	4	400
44	44	0 1	707

ا الصراب	الخطأ ا	وقم السطر	رقم الصفحة
74	44	40	709
1942/9/47	~ 14VE/1/Y#	14	778
le	ما	٦	772
، تغلیب منفعة	منفعة	77"	772
لسنة ٥٢	لسنة ٥٣	٩	777
وكحا	15	11	77/
يدح	يبيع	18 :	٦٧٠
تقا _{ضی}	إنقاض	١٤	771
يعيب	يصيب	**	775
تطبيقهما	تطبيقها	17	775
LL.	ئە	١٤	778
خسه	أ خسة	١٦	744
£ قبول	قول	17	7.7.7
غَ ما أَصْرُوا	ما أخذوا	٨	٦٨٤
صاحبة	صاحب	18	7.7.7
فلها أن	. أن -	١٤	7.7.7
19/0/0/71	1944/0/4	۱۷	7/4
بتخويل	بتحويل	17	797
ف	من	٦	790
فقد	وقا.	. 77	190
٪ يو في	يعوض	11 -	#AA ?
بإلغاء	بالفساد	- 11	1. V.
فيهما	ا فيها	٤ :	ViV
ومساعدي	ومساعداى		٧٠٥
اللا إ	الثابة	111	V-9

الصو اب	الخطأ إ	رقم السطر	رقم الصفحة
فاكتسب حكمها	فاكتسب	٨	V14
يًا المحكوم فيه	المحكوم وبعد	٨	V14
تعيياً	تعيباً	١٤	111
لا يقيدها	لا يفيدها	٤	VIE
مشاركة	للم شاركه	١٢	Y17
إستغلال	إستقلال	١٢	V17
للأجره	للأجر	£	177
حسابات	حساب	٦	177
خدمة	خدمته	44	779
لمحافاة	لمحافة	40	V#1
بقدره	قدره	44	741
تأجير المكان المؤجر	تأجير المؤجر	44	V**
التركة	الشركة	11.	755
لإمكان	لأماكن	٦.	717
İ			ĺ



طبع بمطابع الهيئة المامة لشئون المطابع الامرية

دئیس مجلس الادارة (رمزی السید شنمیان)

رقم الايداع ١٥٨٥/ ٢٩

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميية - نوباد ١٩٠٢-٤٩٣/٤عـ الجزء الأول



جهورية معث رالعربية

مِحْكِمَ النَّهُ ضِنَّ الكتب النف

هِجُ فُعَيْرًا

الأحكام الصادرة من لهيئذ العامة للموار المدنية ومن الدوائر المدنية و دائرة الأحوال لشيخصيّة

السنة الثامنة والثلاثون

الجسزء الثساني

من یونیـه الی دیسمبر ۱۹۸۷

النــــام.ة **الهيئةالعا**متالشئونالمطابع الأميريّة

مطبعة نوبار

1997

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ احتد كمال سالم تأثب ويُسِين المحتكمة وعضوية السحادة المستشاريّن / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع تاثين ويُسِين المحكمة ، عبد الحميد سليان وخيجد يكر غالني •

(171)

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ القضائية :

۱۱) اثبات « عبه الاثبات » · ایجار « ایجار الاماکن » ·

الادعاء على خلاف الظاهر في المعوى • وقوع عبه البيانه على المنكر فيها مسوام كان مدعيا إصلا فيها أو معنى عليسة •

(۲) حكم ((ما لا يمد قصورا)) . دعوى ((الدفاع فيها)) .

أغفال الحكم الرد على دفاع لم يقدم دليله • لا قصسور •

(٣ ، ٤) ايجار « ايجار الاماكن : التغيير في استعمال العين المؤجرة » •

- (٣) اخلاء المستاجر الاستعمال العن اللوجرة بطريقة تخالف شروط الايجمار المقولة .
 شرطه ان يكون المستاجر قد استعماله أو صمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المقولة بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ عنه ضرو للمؤجر م ٢١/ج ق ٤٩
 أسسة ١٩٧٧ *
- (3) الشرر الذي يبيع اخلاء المستأجر للتغيير في العين المؤجرة · مناطه · الإخلال العال أو المستقبل بمصلحة المؤجر المبادية أو الادبية أو بتهديدها جديا · علة ذلك ·

 ١ – المقرر في قضاء هذه المحكمة – أنه إذا دعى المنكر في الدعوى خلاف الظاهر فيها يقع عليه عبء إثبات ما مخالفه سواء كان مدعى أصلا في الدعوى أم مدعى عليه فيها.

٢٠٠٠ - لا تُرب على محكمة الموضوع ان التفتت عن الرد على دفاع لم يقيرن ؟
 به دليل بثبته و

٣- النص فى المادة ٣١/ج من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على الدعسوى على أنه » إذا استعمال المستأجر المسكان المؤجر أو سمح باستعاله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقوله والمتعارف علها وتضر بمصلحة المؤجر أو إستعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ...» بدل وعلى ما جرىبه قضاء هذه المحكمة على أنه يكنى لإخلاء المكان المؤجر أن يكون المستأجر قد استعمله أو سمح بإستعاله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقوله بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ للأخير ضرر بسبب ذلك .

أد أنه كل الإضرار بالمؤجر الذي يبيح له إخلاء المستأجر التغير في العن المؤجرة كما يتحقق بالإخلال بإحدى مصالحه التي بحمها القانون مادية كانت أو أدبية حالاكان هذا الإخلال أو مستقبلا يقوم كذلك بتهديد أي من أهذه المصالح تهديداً جدياً ، إذ في هذا تعريض لها لحطر المساس بها مما يعتبر بناته إخلالا محق صاحب المصلحة في الاطمئنان إلى فرصته في الانتفاع الكامل با بغير إنقاص وهو ما يشكل إضراراً واقعاً به :

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيتان الوقائم — على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده بصفته أقام الدعوى رقم ٣٨٠٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب إخلاء الطاعن من شقة النزاع التى استأجرها سكناً له لأنه أساء إستمالها بأن قام بتقفيل منور العقار وإستغلاله كمطبخ بحول المطبخ إلى غرفة دون تصريح كتابى من الشركة ، وأن ما قام بد بحول دون الشركة والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات اللازمة لمرافق العقار الصحية المجودة بالمنو . احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن إستمعت برفض الدعوى . استأنف المطعون فله أقوال شاهدى المطعون ضده قضت برفض الدعوى . استأنف المطعون

ضده هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩٧١ لسنة ٩٤ ق وبعد أن احالت المحكمة الدعوى إلى خبر حكمت بتاريخ ١٩٧١/٤/٣٠ بإلغاء الحكم المستأنف والإخلاء طعن الطاعن في منا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النرمت النيابة رأها .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي بيان ذلك يقول ان الشركة المطعون ضدها تعمدت إعلانه في غر موطنه إذ الثابت أن زوجته قدمت طلباً للشركة بتأجير شقة النزاع مفروشة لسفرها إلى الحارج للإقامة معه، وأثبت الحبير عندما إنتقل لماينة الشقة أمها مؤجرة من الباطن لمكتب البحوث العلمي ، وأنه عندما توجه المحضر لاعلانه بصحيفة الاستثناف وصحيفة تجديده من الشطب ويورود تقرير الحبير وقرار إحالة الاستثناف إلى دائرة أخرى لم بجد أحداً بالشقة وأعلنه لجهة الإدارة لأنه لا يقيم مها مما يبطل الإعلانات التي وجهت بالمي في الاستثناف ويعيب الحكم المطعون فيه بالإنعدام ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النمى غير سديد ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن بصحيفة إفتتاح الدعوى بشقة الذراع وحضر أمام عكمة الدرجة الأولى وقدم دفاعه بناء على هذا الإعلان ، وأنه أتخذها موطناً له في الدعوى رقم ١٩٨٣ سنة ١٩٧٣ مدنى مستعجل القاهرة التي أقامها ضا. المطعون ضده ، وفي التوكيل الصادر منه إلى زوجته التي باشرت الإجراءات نباية عنه واتخذتها الأخيره بدورها موطناً لها ، وخلت الأوراق من أن الطاعن أو وكيله قد أخطر المطعون ضده بإتخاذه موطناً آخر له عدا شقة الزاع وبالتالى تكون الإعلانات التي وجهت إليه في الاستثناف على هذا الموطن صحيحه ومنتجه لأثارها ويكون المنعى ببطلان الحكم المطعون فيه لإبتنائه على إجراءات باطله على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالشق الأول من السبب الثانى وبالسبب الرابع على الحكم المطغون فيه القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال وفى بيبان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه إستخلص من تقرير الحبير ما لم يثبت به من أنه هو الذي أحدث تعديلا بالعن المؤجرة ، وأنه على الرغم من أن دفاعه قد بنى على أنه تسلم العن المؤجرة بحالها من المستأجر السابق وأن الأخر هو الذي أجرى هذه التعديلات فإن الحكم أهدر هذا الدفاع ولم يعن "ببحثه أو الرد عليه مما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا إدعى المنكر فىالدعوى خلاف الظاهر فيها يقع عليه عبث إثبات ما مخالفه سواء كان مدعى أصلا فى الدعوى أم مدعى عليه فيها ، وأنه لا تثريب على محكمة الموضوع أن التفتت عن الرد على دفاع لم يقبرن به دليل يثبته لل كان الخالب من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد ثبت من تقرير الحير أن هناك تعديلا فى شقة النزاع أحدث ضرراً بالغاً بالعقار ، وقام دفاع الطاعن على أن المستأجر السابق هو الذى أخرى هذا التعديل إلا أنه لم يقدم دليلا يثبت صحة هذا الدفاع بحسبانه يدعى خلاف الظاهر فى الدعوى فلا تثريب على الحكم ان هو أطرح هذا الدفاع ولم يرتب عليه أثر مما يكون معه النعى على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالشق الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم إنهى إلى أن ضرراً بالنا لحق بالعقار الكائن به شقة النزاع دون أن بين أساس وصفه لهذا الضرر ومقداره بما يعيبه بالقصور المبطل:

وحيث ان هذا النمى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد عدوناته ما إنهن إليه تقرير الحبير من أن الطاعن قد قام بعدة تغييرات أعمها تسقيف المنور وتحويل فتحة شباك إلى باب وأن هذه التعديلات تحدث ضرراً بالفاً بالعقار لأمها تحول بين الشركة وبين القيام بأعمال الإصلاح الضرورية لمرافق العقار الصحية الموجودة بالمنور وأعتمدت الحكمة ما إنهى إليه تقرير الحبر في هذا الشأن بما مؤداه أنها عرضت لوصف الضرر الذي لحق بالعقار

ومصدره ومداه فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون فى غير عمله :

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه يشترط لفسخ عقد الإنجار والإخلاء عملا محكم المادة ٢٣ / ج من القانون ٥٦ سنة ١٩٦٩ نمالفة شروط عقد الإنجار وحداث ضرر بالمؤجر وإذ إنهى الحكم المطعون فيه إلى أن التعديلات التي أجراها المستأجر قد الحقت ضرراً بالغا بالعقار دون أن يبن الضرر الواقع على المؤجر فإن الحكم يكون مشوباً بالحطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه:

وحيث ان هذا النعي غبر سديد ذلك أن النص في المادة ٣١/ج من القانون ٤٩ لسنة١٩٧٧ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه «إذا إستعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح بإستعاله بطريقة تخالف شروط الإبجار المعقوله والمتعارف عليها .. وتضر بمصلحة المؤجر أو إستعمله في غيّر الأغراض المؤجر من أجلها...» يدل -وعلى ما جرىبه قضاء هذه المحكمة-على أنه يكني الإخلاءالمكان المؤجر أن يكون المستأجر قداستعمله أوسمح استعماله بطريقة تخالف شروط الإبجار المعقوله بغىر موافقة المؤجر وأن ينشأ للأخبر ضرر بسبب ذلك ، وأنَّ الاضرار بالمؤجِّر الذي يبيح له إخلاء المستأجرُ للتغير في العنَّ المؤجرة كما يتحقق بالإخلال بإحدى مصالحه التي محمها القانون ماديه كانت أو أدبيه حالا كان هذا الإخلال أو مستقبلاً يقوم كذلك بتهديد أى من هذه المصالح تهديداً جدياً إذ في هذا تعريض لها لخطر المساس مها مما يعتبر بذاته إخلالاً محق صاحب المصلحة في الاطمئنان إلى فرصته في الانتفاع الكامل مها بغير إنتقاص وهو ما يشكل إضراراً واقعاً به ــ لما كان ذلك وكان الحكم م المطعون فيه قد أقام قضاء، بإخلاء الطاعن من شقة النزاع على ما ثبت من نََّهُ بِرُ الْحَبِرُ مِنْ أَنْهُ أَجِرِي عَدَّةً تَعْدِيلات في شقة النزاع أهمها تسقيف المنور وتحويل فتحة شباك إلى باب داخل من الشقة دون موافقة الشركة المؤجرة مما الحق ضرراً بالغاً بالعقار والمؤجر بالتبعيه لكون هذا التعديل قد حال بن الشركة والوصول إلى مرافق العقار الصحية الموجودة بالمنور لإجراء عمليات السيانة العادية وفاءاً لإلتزاماتها مجاه باقى المستأجر ن للعقار فإن الحكم المطعون فيه يكون قد النزم التطبيق الصحيح لأحكام القانون ويكون النمي علم بهدا السبب غير مقبول:

ولمسا تقدم يتعنن رفض الطعن ۾

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعفسسوية السادة المستشارين/ محسمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، الحسينى الكانى ، محمد فؤاد شربائس ومحسمه محمسه فيطمسه •

(177)

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) ایجار « انهاء عقد الایجار » · اصلاح زراعی ·

مستاجر الأرض الزراعية • تقاضيه من المؤجر او من الغير اية مبالغ مقمايل انهماء عنمد. الايجار واخلاء العين • جائز وغير محظور قالونا • مثال •

۲) دعوی « اثراء بلا سبب » • عقد •

دهوى الاتراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تعيم بيّ طرفى انخصومة رابطه عقسدية . العقد مناط تحديد حفوقهما والتراماتهما .

العلاقة بين المؤجر ومستأجرى الأراضى الراعية قد حظرت على المؤجر أن العلاقة بين المؤجر ومستأجرى الأراضى الرراعية قد حظرت على المؤجر أن يتفاضى من المستأجر أية مبالغ خارج نطاق عقد الإنجار بهدف الحياولة دون إستخلال حاجة المستأجرين الملحة إلى إستنجار الأراضى الرراعية ، إلا أن هذا الحظر لا يسرى في شأن المستأجر الذي يتقاضى من المؤجر أو من الملك أو من مستأجر آخر أية مبالغ في مقابل انهاء عقد الإنجار وإخلاء العن ومن ثم فلا تثريب على المطعون ضده أن هو اتفق مع الطاعنين على تقاضى المبلغ على المزاع من الطاعنين قد صادف سببه المشروع في مقابل إنهاء حقد المبلز المراح الله الما الما عنه المطاعنين المبار الأرض الزراعية الى كان يستأجرها وتنازله عن حق الانتفاع مها الطاعنين المبلز المبلغ من مؤجرها السابق لتخلص له منفعها المسابق للمنطق المناطقة ا

٢ - ١ المقرر، في قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بين طرفى الحصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بالاستب، والتي من تطبيقاتها رد غير المسيحق بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منها والنزاعاته قبل الآخر ، إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث ، أو الافتقار المرتب عليه سبب قانوني بدره .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الدعوى رقم وهالوا الأوراق - في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الدعوى رقم وقالوا في بيان دعواهم أنهم إشهروا من ورثة المرحوم قطعة أرض زراعية المنتفل حاجبهم لهذه الأرض وعرض عليهم إنهاء العلاقة الإيجارية وترك المهن للم مقابل حصوله على مبلغ ١٧٠٠ ج بإعتباره "خار رجل"، وإذ اضطروا إلى مقابل حصوله على مبلغ ١٧٠٠ ج بإعتباره "خار رجل"، وإذ اضطروا إلى دفعه رغم عدم أحقيته في إقتضائه ، ومحق لهم إسترداده فقد أقاموا الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٤/١/٢ إلزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعنين مبلغ ١٦٠٠ ج استأنف المطعون ضده الحكم هذا بالإستثناف رقم ٣٤٣ سنة ١٥ ق طنطا، المتأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقض ، المستأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقض ، وتدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره ، وفيها الزمت النيابة رأيا :

وحيث ف حاصل ما ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اعتر المبلغ الذى تقاضاه منهم المطعون ضده ممثابة تعويض عن إنهاء عقد إستتجاره الأطان المباعه لم رغم أن هذا التعويض لا يستحق للمستأجر إلا إذا كان سلب حيازته تتيجة خطأ المؤجر أو تعرض الغبر له فى الانتفاع بالعين المؤجرة ، ولم يمحص الحكم ما ذهبوا إليه فى دفاعهم من أن تنازل المطعون ضده عن الإخاره – وعلى ما ثبت من أقوال الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وبتحقيقات الشكوى رقم ٢٢٨٧ سنة ١٩٨٠ إدارى الشهداء –كان إختياراً ، مما يعتبر المبلغ المشار إليه يمثابة خلو رجل لم يبحه قانون الإصلاح الزراعى ، ويمثل سببا غبر مشروع لإثرائه ، الأمر الذي يشوب الحكم بالحطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في الاستدلال عا يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك أنه ولئن كانت التشريعات الخاصة بالإصلاح الزراعي فى شأن تنظم العلاقة بنن المؤجر ومستأجرى الأراضي الزراعية قد حظرت على المؤجر أن يتقاضى من المستأجرِ أية مبالغ حارج نطاق عقد الإبجار بهدف الحيلولة دون إستغلال حاجة المستأجرين الملحه إلى إستشجار الأراضي الزراعيم ، إلا أن هذا الحظر لا يسرى في شأن المستأجر الذي يتقاضي من المؤجر أو من المالك أو من مستأجر آخر أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإبجار وإخلاء العنن ، ومن ثم فإنه لا تثريب على المطعون ضده إن هو اتفق مع الطاعنين على تقاضى تعويض مقابل إخلاء الأرض المؤجره له، ويكون إقتضاء المطعون ضده المبلغ محل النزاع من الطاعنين قد صادف سببه المشروع في مقابل إنهاء عقد إبجار الأرض الزراعية التي كانّ بستأجرها وتنازله عن حق الانتفاع ً - ا للطاعنين الذين تملكوا هذه الأرض من مؤجرها السابق لتخلص لهم منفعتها بـ وإذكان ذلك ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بنن طرفي الحصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب ، والتي من تطبيقاتها رد غير المستحق ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبــل الآخــر ، إذ يلزم لقــيام هــذه الدعوى ألا يكون الإثراء الحادث ، أو للإفتقار المترتب عليه سبب قانوني يرره "، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه سهذه الأسباب يكون على غر أساس :

ولمساً تقدم يتعين وفض الطعن .

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة المستشارين / محمد رافت خفاجي تائب رئيس المحكمة ، الحسيني الكناني ، محمد نؤاد غرباش ومحمد محدد طيئه .

(177)

الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم « الطعن في الحكم » • نقض « الأحكام غير الجمائز الطعن
 فيها » •

الأحكام الصادرة من الجيماكم الابتدائية بصفتها محكمة الدرجة الأولى • عـدم جواز الممن فيها بطريق القض •

(۲) استيلاء ٠ اصلاح زراعي ٠

واضح اليد على الأراض الزراعية المستولي عليها بقراري رئيس الجمهورية بالدانونيي . وقمي ١٨٥٠ منة ١٩٦١ ، استعراره في وضع يده عليها وزراعتها مقابل سيمة امسال الفرية لحين تسليمها للاصلاح الزراعي • عدم لزوم ثبوت ذلك بالكتابة أو بدئست الحسار مورج بالجمعية التماولية الزراعية لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة •

(۳) دعوى « الصفة في الدعوى » « بطلان الاجراءات » •
 نقش « السبب الجديد » •

يطلان الإجراءات لانعفام صف**ة احد ا**لخصوم • غير متعلق بالنظام العسام • عسدم جسوارً التحدي به لأول مرة امام **محكمة التلفن •**

(٤) حكم « حجية الحكم » •

حجية العكم • مناطها • وحدة الخصوم والموضيوع والسبب في الدعوبين • تغير أحـد الخصوم أو كلاهبا • أثره • الحصار العجية •

(٥) ملكية ٠ تسجيل ٠

(۱) ایجار « ایجار ملك الغیر » ·

الإيجار المسادر من غير المالك أو ممن ليس له حق التمامل في منفعته • صحيع بين طرفيه • عدم تقائد في حق المالك الإ باجلائه •

(V) نقض « أسباب الطعن » « السبب المجهل » •

عدم بيان الطاعن في صحيفة الطمن العيب الذي يعزوه للحكم المضون فيه وموضعه منه واتره في قضائه • تعي مجهل غير مقبول •

١ - مقتضى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة - أن الطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الاستثناف والأحكام الانبائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق : أما الأحكام التي تصسدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى ، فإنه لا نجوز الطعن فها بطريق النقض ، وإنما يكون الطعن في الإحكام الصادرة من محساكم الابتثناف سواء بتأييدها أو بإلغائبا أو بتعديلها .

٧ - النص فى المادة السادسة من قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين الإصلاح ١٩٧١ سنة ١٩٦١ ، ٨٥ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، يدل على أذ لواضع اليد على الأرضى الزراعية المستولى عليها طبقاً لأحكام هذين القرارين أن يستمر فى وضع يده عليها ويكلف بزراعها مقابل سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليها إلى أن تشلم هيئة الإصلاح الزراعي منه هذه الأطيان فعلا ، ولم يستلزم هذا أن تثبت تلك العلاقة بينهما بالكتابة أو أن يكون هناك عقد إيجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة .

٣ ـ بطلان الإجراءات المبنى على إنعسدام صفة أحد الحصوم فى الدعوى لا شأن له وعلى ما جرى به قضاء هذه المحسكمة بالنظام العام وإذكان الثابت أن الطاعن لم ينكر أمام محكة الموضوع صفة المطعون ضدها الأولى كوارثه للمتفع الأصلى بالأطيان عمل النزاع بل أشار فحسب إلى أن أرملة المورث

(المطعون ضدها الثانية) أحق مها فى إستنجار العين وحدها ، ومن ثم فإن ما يثيره بهذا الوجه بكون سبباً جديداً لا بجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكمالذى يتمسك به الحصم أن يكون صادراً بين ذات الحصوم أنفسهم مع إتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين ، فلا تقوم هذه الحجية منى كان الحصان فى الدعوى الأولى قد تدر احدهما أو كلاهما فى الدعوى الثانية .

 مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية في المواد العقارية لا تنتقــل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ولا يكون للمتصرف إليه في الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أي حتى فبا :

٦ – الإيجار الصادر من شخص لا مملك العين المؤجرة ، وليس له حق التعامل في منفعته وان وقع صحيحاً بين طرفيه إلا أنه لا ينفذ في حق ما لكه إلا بإجازته له تحيث لا يجوز له أن يتعرض للمنتفع بالعين المبيعة بسند صادر مس مالكها.

٧ - المقرر وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وجوب أن تشدل صحيفة الطعن بالتقض على الأسباب التي بنى عليها ، ولما كان بيان سبب الطعن – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق الا بالتعريف به تعريفا واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة عيث بين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه ، وإذ لم يين الطاعن في صحيفة الطعن ماهية الدفوع الجوهرية التي تمسك بها والتي أغفل الحكم المطعون فيه عثها أورد عليها رداً خاطئاً ولم يكشف عن الطعون التي وجهها إلى تقرير الحير وأثر كل ذلك في قضاء الحسكم ، ومن ثم قان النعي بهذا السبب يكون نعياً مجهلا وغير مقبول ،

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ـعلىما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامتُ على الطاعن والمطعون ضدهما الثانية والثالث بصفته الدعوى رقم ٣٦٢ سنة ١٩٧٧ أمام محكمة شبين القتاطر الجزئية ، بطلب الحكم ببطلان عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ المرم بن الطاعن والمطعون ضدها الثانية وإعتباره كأن لم يكن ، وقالت بياناً لها أن وُالدها ... كان يستأجر عشرة قراريط أرضاً زراعية من الإصلاح الزراعي ويقوم بالوفاء بالأجرة المستحقة عليه حتى وفاته ، واستمر العقد لصالح ورثته بعد ذلك ، إلا أن الطاعن تواطأ مع أرملة المورث (المطعون ضدها الثانية) وحور لها بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٥ عقد إنجار عن ذات الأطيان بدعوى شرائه لها ، وإذ صدر هذا العقد من غير مالك دون موافقتها وبقصد الإضرار بها ، فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بعدم إختصاصها قيميا بنظر الدعوى وأمرت بإحالها إلى محكمة بها الابتدائية حيث قيدت برقم ١٥٩ سنة ١٩٧٨ وبتساريخ ٣١/١٠/١٠ نُدبُتُ المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لبيان واضع اليدعلى الأطيان محل النزاع وما إذا كان مورث المدعيه منتفعاً لها من الإصلاح الزراعي ، وبعد أنَّ قدم تقريره أعادت المحكمة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتحقيق ادعاء الطاعن علكيته للأطيان محل النزاع وللإنتقال إلى الجمعية الزراعية المختصة للإطلاع على عقد الإيجار المبرم بين المورث والإصلاح الزراعي ، وبعد أن أودع الحبير ملخص تقريره ، تمسك المطعون ضده الثالث أيضاً ببطَّلان عقد الإعِجَارَ موضوع الغزاع لصدوره من غير مالك . وبتاريخ ١٩٨٧/١/٢٦ حكمت المحكمة ببطلان عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ بالنسبة للمطبون ضدهما الأول والثالث بصفته . أستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣٦٩ سنة ١٥ ق طنطا «مأمورية بنها» . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم يطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبين ينهى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول مبها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول ان يوعى المطعون ضدها الأولى أقيمت بطلب بطلان عقد إنجار أرض زراعية مما نحتص المحكمة الجزئية نوعياً بنظره ، وإذ فصلت فيه المحكمة الابتدائية رغم أنها غير مختصة فإن حكمها يكون معيباً بمخالفة قواعد الاختصاص النوعي عمايستوجب نقضه .

وحيث ن هذا النعى غر مقبول ، ذلك أن مقتضى نص المادتن ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – أن الطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من عاكم الاستئناف والأحكام الآن المقض بقتصر على الأحكام الصادرة من عاكم الاستئناف والأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدئية بوصفها محكمة الديت الاولى ، فإنه الأبحوز الطعن في المطريق النقض ، وإنما يكون الطعن في الأحكام الضادرة من عاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغائبا أو بتعديلها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة شين القناطر الجزئية بعدم إختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالها إلى محكمة شين القناطر الجزئية بعدم إختصاصها قيميا الصادر في الموضوع ، فلا مجوز له التمسك من جديد أمام محكمة التقضل بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى – أياكان وجه الرأى قيه بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى – أياكان وجه الرأى قيه بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى – أياكان وجه الرأى قيه بعد يكون قوة الأمر المقضى تعلو على إعتبارات النظام العام .

وحيث أن حاصل النعى بالوجهين الثانى والحامس، من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانوني، وفي بهاي ذلك يقول العاها عني أنه دفع الدعوى بعدم قبولها لعدم وجود عقد إيجار مكتوب ومودع بالجمعية التعاونية الزراعية المحتصة يثبت زعم المطعون ضدها بأن مورثها كان يستأجر الأرض الزراعية محل الذراع من الإصلاح الزراعي ، إلا أن الحكم رفض هذا الدفع عقوله بن الورثة كانوا يقومون بسداد الأجرة للإصلاح الزراعي ، هذا إلى أنه دفع الدعوى أيضاً بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة ، إذ لم تثبت المدعية وراثها وحلولها محل المستأجر السابق ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدغم ، مما يعيبه وبوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي ــ في شقه الأول ــ في غير محله ، ذلك أن النص في المادة السادسة من قرارى رئيس الجمهورية بالقانونن ١٢٧ سنة ١٩٦١ ، ٨٥ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الأصلاح الزراعي على أنه «تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الاستيلاء على ما مجاوز الحد الأقصى الوارد في المادة الأولى من هذا القانون . ويتعن على واضعُ اليد على الأراضي المستولى علمها طبقاً لأحكام هذا القانون سواء أكان هو المستولى لديه أو غيره أن يستمر فى وضع يده علمها ويعتبر مكلفاً بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة يدفعها سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إعتباراً من أول السنة الزراعية ١٩٦١ / ١٩٦٢ حتى تتسلمها فعلا الهيئة العامة للإصلاح الزراعي» . يدل على أن لواضع اليد على الأراضي الزّراعية المستولى عليها طبقاً لأحكام هذين القرارين أن يستمر في وضع يده علمها ويكلف بزراعها مقابل سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليها إلى أن تتسلم هيئة الإصلاح الزراعى منه هذه الأطيان فعلا ولم يستلزم هذا النص أن تثبت تلك العلاقة بينهمابالكتابة أو أن يكون هناك عقد إيجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الأرض الزراعية محل النزاع آ لتإلى الدولة عن طريق الاستيلاء علمها طبقاً للقرارين الجمهوريين سالني الذكر ، وأن وضع يد مورث المطعون ضدهما الأولين عليهاكان قبل الاستيلاء عليها ، ثم استمر بعد ذلك بعلم وموافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى صاحبة الصفة في إدارة هذه الأطيان ، ثم تبعه ورثته الذين كانوا يقومون

بسداد مقابل الانتفاع بها للهيئة ، وإذ الآرم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، والنعى فى شقه الثانى غر مقبول ، ذلك أن بطلان الإجراءات المبنى على إنعدام صفة أحد الحصوم فى الدعوى لا شأن له — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالنظام العام وإذ كان الثابت أن الطاعن لم ينكر أمام محكمة الموضوع صفة المطعون صدها الأولى كوارثة للمنتفع الأصلى بالأطيان محل النزاع بل أشار فحسب إلى أن أرملة المورث (المطعون ضدها الثانية)أحق منها في إستنجار العين وحدها ، ومن م فإن ما يثيره مهذا الوجه يكون سبباً جديداً لا مجوز التحدى به لأول مرة أمام عكمة النقض :

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطمون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه دفع دعوى المطمون ضدها الأولى بورودها على غير محل إذ قضى لصالحه محكم سائى بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ فلا يجوز أن يكون من بعد محلا لإبطاله بدعوى أخرى:

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الذى يتمسك به الحصم أن يكون صادراً بين ذات الحصوم انفسهم مع إتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين ، فلا تقوم هذه الحجية مى كان الحصمان فى الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما فى الدعوى الثانية . كان ذلك ، وكان الواقع المطروح فى النزاع الماثل أن المطعون ضدها الأولى قد طلبت الحكم ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها الثانية لصدوره من غير مالك بقصد الإضرار بها ، وهذا العقاد فى حقها ، وكان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٧٠ سنة ١٩٧٦ مدنى جزئى شين القناطر بفسخ العقد سالف الذكر وبطرد المطعون ضدها الثانية لعسدم شين القداها الثانية لعسدم شين المطعون ضدها الثانية لعسدم شين المعادم ف ضدها الثانية لعسدم المعادم فن مضدها الثانية العسدم المعادم فن ضدها الثانية المساده المعادم فن منا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فنا الثانية المعادم فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فنا الثانية المعادم فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا الثانية المعادم فن فنا المعادم فنا الثانية المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فنا الثانية المعادم فنا الثانية المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فنا الثانية المعادم فنا الثانية فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فن فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فن فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فنا الثانية فنا المعادم فنا المعادم فنا الثانية

وحدها ، ومن ثم فقد تخلف شرط إنحاد الحصوم والموضوع والسبب فى الدّعويين ، بما لا بحول بين المطعون ضدها الأولى وبين طلب الحكم ببطلان دّلك العقد لصدوره من غر مالك إضرارا في عقوقها وهوما تمسك به أيضاً المالك الحقيق للأطبان – المطعون ضده الثالث – ومن ثم فإن النمى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحيط أقام قضاءه على أن فيه الحيط أن المطلق في الخيط أفى تطبيع التصادر له هو عقد عرفى لا ينقل الملكية ولا يخوله الحق فى التأجير وقد على المعلق الملكية ولا يخوله الحق فى التأجير نقل المعلق المعلق ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٩٤١ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية في المواد العقارية لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير الا بالتسجيل ولا يكون للد تصرف إليه في الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى عجرد أمل في الملكية دون أي حق فيها وأن الإمجار الصادر من شخص لا مملك العين المؤجرة، وليس له حق التعامل في منفعته وإن وقع صحيحاً بين طرفيه إلا أنه لا ينفذ في حق مالكه إلا بإجازته له محيث لا مجوز أن يتعرض لم المعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن «وحيث أن تقارير الحبير قد معلت حقائق الدعوى عالم يستطع المدعى عليه الأول (الطاعن) دفعها ومن ثم يكون الثابت من الأوراق أن أرض الزاع ممسلوكة حتى الآن للهيئة العسامة بكون النابت ما الأوراق أن أرض الزاع ممسلوكة حتى الآن للهيئة العسامة المرحوم المستأجر الأصلى لها بإنجار رسمى ثابت بأوراق الدعوى علم المرحوم المستأجر الأصلى لها بإنجار رسمى ثابت بأوراق الدعوى علم المرحوم المستأجر الأصلى لها بإنجار وسمى ثابت بأوراق الدعوى علم المدى الأطيان من أخرى وهي لازالت تحت علم الأول (الطاعن) وان إشرى الأطيان من أخرى وهي لازالت تمت

يد الاصلاح الزراعي بطريق الاستيلاء علمها قبل مالكها الأصلي ، ولم تنتقل إليه الملكية ومن ثم فإنه لا يعد مالكاً قانوناً ... ومن ثم فإن الإيجار الصادر منه للمدعى علمها الثانية (المطعون ضدها الثانية) يكون إبجاراً صادراً من غر مالك ... وَإِذْ كَانَ هَذَا العَقَدَ صَيْحًا فَهَا بِنَ المؤجِرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ فَإِنَّهُ غُمْرُ نَافَذ في حق المالك الحقيقي إذ لم يكن طرفاً فيه ... وكانت هيئة الإصلاح الزراعي هي مالكة الأطيان المؤجرة وقد تمسكت في دفاعها ببطلان عقد الإبجار الصادر من المدعى عليه الأول وهو غر مالك وكانُ مؤدى ما تقسدم أن عقد الإمجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ وهو صادر من غير مَالكُ غير نافذُ في حق الهيئة العامة وتأسيساً علىما سلف يكون طلب المدعية وهيثة الإصلاح الزراعى.مما ببطلان عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ في ممله متعيناً إجابته .فإنه يكون قد أقام قضاءه على أسباب سائغة وبما يكنى لحمل قضانه في هذا الحصوص وإنسى صحيحاً إلى أحقية الهيئة المطعون ضدها الثالثة والمطعون ضدها الأولى فى التمسك بعدم نفاذ هذا العقد فى حقهما وفق التكييف القانونى الصحيح لطلباتهما على ما سلف ذكره وهوما يتساوى فى نتيجته مع قضاء الحكم ببطلان هذا العقد ، ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم جاء قاصر البيان لإغفاله بحث كثير من الدفوع الجوهرية التى أبداها ورد على بعضها رداً خاطئاً وأقام قضاءه على ما ورد بتقرير الخبير رغم أنه مطعون عليه ، وغير صحيح ، مما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النحى غبر مقبول بما هو مقرر فى المادة ٣٠/٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب الى بنى عليها الطعن، ولماكان بيان سبب الطعن- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً نافياً عنه المغموض والجهالة بحيث يبن منه العيب الذى يعزوه الطاعن إلى

الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثر ه فى قضائه ، وإذ لم يبن الطاعن في صحيفة الطعن ماهية الدفوع الجوهرية التى تمسك مها والتى أغفل الحكم المطعون فيه خيها أو رد عليها رداً خاطئاً ولم يكشف عن الطعون التى وجهها إلى تقرير الحير وأثر كل ذلك فى قضاء الحكم ، ومن ثم فإن النمى مهذا السبب بكون نماً مجلا وغر مقبول:

ولمـــا تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٤ من يونية سئة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ مصحفى صالح صليم نائب رئيس المحكمة وعضوية الأسادة المستشارين / ابراهيم رُضُو نائب رئيس المحكمة ، محصد حسن العقيض ، محدوح السميد ولطفى عبد السورين •

(172)

الطعن رقم ٥٩٨ سنة ٥٧ ق :

(۱) قضاة « مخاصمة القضاة » · دعوى « دعوى المخاصمة » · محكمة الموضوع ·

الأصل عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات انساء عمله • الاستثناء • ا ما أوردته المادة ٤٩٤ مرافعات من أسباب لمخاصمته ومنها الخطأ المهنى الجسيم • تحميل انقاضى لفهم الواقع فى المعوى وتقديره لإدلتها • خروجه من دائرته • ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء واجعاع المقهاء •

(٢) قضاة « مخاصمة القضاة » « رد القضاة » • دعوى « دعوى المخاصمة » •

أسباب المخاصمة - وردها على سمبيل العصر - ع٩٤٥ مراقعات - تأسيس دعوى المخاصمة على وجود مودة بين أحمد المخصوم وبين رئيس الدائرة المخاصم - عدم اتفاد المخاصم الطريق القانوني لرده وعدم تنحى رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لعدم توافر سمبيه من جهتـه - اثره - عدم جوال المخاصمة -

ا - الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عله لأنه انما يستعمل فى ذلك حقاً خوله له القانون وترك له السلطة التقديرية فيه ، الا أن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء فنصى فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على أسباب مخاصمته على سبيل الحصر ومن بينها إذا وقع منه خطأ مهنى جسيم وهو الخطأ الفادح الذى ماكان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام المادى أو لإهماله فى عمله اهمالا مفرطاً وصفته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ الفاحش الذى لا ينبغى أن يقع منه ، الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ الفاحش الذى لا ينبغى أن يقع منه ، فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضى لفهم الواقع فى الدعوى وتقدير ، لأنوال الشهود وكل رأى أو تطبيق قانرنى مخلص إ مبعد امعان النظر والاجتهاد

 و إستنباط الحلول القانونية للمسألة المطروحة عليه ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء وإجراع الفقهاء :

٢ ــ أسباب المخاصمة وردت في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا بجوز القياس علمها أو رفع دعوى المخاصمة لغرها من الأسباب والمقصود بالتدليس والضرر هو الإنجراف عن العدالة عن قصد وبسوء نية إيثاراً لأحد الحصوم أو نكاية في خصم أو نحقيقاً لمصلحة خاصة ، والمخاصم لم ينسب للسيد المستشار رئيس الدائرة المحاصمة شيئاً من ذلك ، وما أورده لا يقوم به سبب آخر من أساب المخاصمة المنصوص علمها في المادة سالفة الذكر : والثابت أن الحكم محل دعوى المخاصمة قد صدر .ن الشركة المماوكة لأربعة هم أرلاد رزوجة المهندس المقول عودة بينه وبنن السيد رئيس الدائرة التي أصدرت ذلك الحكم ، وتنحيُّ القَّاضي عن نظر الدعوى لسبب من ـ الأسباب المنصوص علمها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها رابطة المودة -التي يرجح معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى بالإجراءات التي نصت علمها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد إستشعر من تلقاء نفسه الحرج من نظرها لأى سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التنجي بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور وتقدير مبلغ هذا التأثير متروك لضمير القاضي نفسه وإذكان الطالب بصفته لم يتخذ الطريق القانونى للرد ولم ير رئيس الدائرة من جهته سبباً لتنحيه ومن ثم فلا جناح على الدائرة المخاصمة إذ مضت فى نظر الدعوى والفصل فيها :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاد السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة : ومن حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الأوراق ــ تتحصل فى أن الطالب والمخاصم، بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٨٨١ سنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد وآخرين بطلب الحكم بأحقيته في أخذ العقار المبن بصحيفتها بالشفعة مقابل ما أودعه خزانة المحكمة مٰن ثمن وملحقاته تأسيساً على أنه تمثلك العقار المحاور للعقار المبيع والمشفوع فيه والذى تم بيعه بعقد مشهر نظیر ثمن مقداره ۳۰۰۰۰ ج ، وبتاریخ ۱۹۷۲/۳/۲۸ حکمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المخاصم هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وللمخاصم بصفته بالطلبات ، طعن وآخرون فى هذا المبكمُ بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق . وبتاريخ ٧٩/١٢/١٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت الدعوى إلى محكمة الاستثناف التي حكمت بتاريخ ٢٠/٢/٢٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونعي أن المستأنف بصفته «انخاصم» اعرف بملكية المستأنف عليهما الأولين للعقار المشفوع فيه وأن الثمن الحقيق. ٤٥٠٠٠ ج وأن المستأنف بصَّفته كان يُعلِّم بذلكٌ وقت طلبُّ الشفعة ، وبعد أن تنفذ هذا الحكم بساع شهود الطرفين حُكمت المحكمة بتاريخ ٥/٥/١٩٨١ بإلغاء الحكم المستأنف وأجابت المستأنف بصفته «المخاصم» مرة أخرى إلى طلباته ، طعن وآخرون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ۱۸۲۷ سنة ٥١ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٥ ٰنقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت فى موضوع الاستثناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، رفع المخاصم بصفته دعوى المحاصمة الماثلة بتقرير فى قلم الكتاب بتاريخ ۗ١٩٨٧/٢/٢٩ عُمَاصِهَا رئيس وأعضاء دائرة الثلاثاء المدنية بمحكمة النقض الني أصدرت هذا الحكم طالباً بعد قبول وجواز المخاصمة الحكم ببطلانه وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض وأودع المخاصمون مذكرة بالرد وعرضت الدعوى على هذه الدائرة فحددت جلسة لنظره فى غرفة مشورة وفها صمم المخاصم على طلباته ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم جواز المخاصمة :

وحيث إن تقرير المخاصمة بقوم على سببين حاصل أولهما أن الحكم صدر من المخاصمين عن خطأ مهنى جسيم وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الاستثناف إعمالا لحكم النقض الصادر في الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق أحالت الدعوى إلى التحقيق لإنبات أونعى أنه كان يعلم محقيقة النمن قبل أخذ طلبه العقار بالشفءة وبعد أن استمعت إلى شهود الطرفين حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقيته فى أخذ العقار المشفوع فيه بالشفعه على سند من عدم إطمئنانها لأقوال شهود المستأنف علمهما الأولين «المشترين» لإختلافهم فيمن حضر واقعة تحرير عقد البيع ، وعلى الرغم من أن الدائرة المخاصمة صحلت في أسباب حكمها أن تقدير أقوال الشهود من سلطة محكمة الموضوع إلا أنها لم تعمل تلك القاعدة ونقضت الحكم الاستثنافي تأسيساً على أن الأسباب التي ساقها لعدم إطمئنانه لأقوال شهود المستأنف علمهما آنعي الذكر غير سائغة وقضت بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدعوى وعولت في حكمها محل المخاصمة على أقوال شهود وطلب الشهرالعقارى المقدم من المشفوع ضدهم بالرغم من أنها لاتؤدى إلى ما إستخلصته مُها من أن المحاصم كان يعلم بالنُّن الحقيثي للعقار ومقداره ٤٥٠٠٠ ج قبل طلبه الشفعة ، إد الثابت من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف ــ والمقدم الشفعة مستنداته ــ أنّ الشاهد الأول لم يتصل به إلا بعد طلب الشفعة وأن مصدر علمه بالثمن الحقيق هو السيد ... بيها قرر الشاهد الثانى ... أنه لم يتقابل مع أحد ممثلي الشركة الشفيعة إلا بعد الحكم الابتدائي ومن ثم فلا قيمة لأقوال هذين الشاهدين وماكان يصح الاستناد إليها هذا إلى أن المخاصم لم يكن في مكنته أخذ صورة من طلب الشهر العقارى أو الاطلاع عليه إذ أنه ليس طرفاً فيه وبذلك تكون الدائرة الى أصـــدرت الحكم محل المخاصمة قد وقعت في خطأ مهني جسيم .

وحيث إن هذا السبب فى غبر محله ذلك أن الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأنه انما يستعمل فى ذلك حقًا خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ، إلا أن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء فنص فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على

أسباب مخاصمته على سبيل الحصر ومن بينها إذا وقع منه خطأ مهنى جسيم وهو الخطأ الفادح الذى ماكان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهمام العادى أو لإهماله في عمله إهمالا مفرطاً مما وصفته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السَّابَق بالخطأ الفاحش الذيُّ لا ينبغي أن يقع منه ، فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وتقديره لأقوال الشهود وكل رأى أو تطبيق قانونى مخلص إليه بعد إمعان النظر والإجتهاد فى إستنباط الحلول القانونية للمسألة المطروحة عليه ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء أو إجماع لم الفقهاء وكان البين من الحكم محل المخاصمة أنه أقام قضاءه بنقض الحسكم الصادر في الاستثناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ ق مدنى القاهرة على أن ما إستند إليه هذا الحكم لإستبعاد شهادتي ، ... عالف الثابت في الأوراق وينطوى على تحريف لأقوالهما وخروج بها إلى مالًا يؤدى إليه مدلولها وأنه لماكان الطعن للمرة الثانية والموضوع صالح للفصل فيه فإنها تحكم فيه برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف مقيمه قضاءها في هذا الصدد على قولها أن «الحكمة تطمئن إلى ما ثبت من شهادة شاهد الإثبات الأول السيد من أن الشركة الشفيعة «المخاصم بصفته» كانت تعلم قبل طِلبها الشفعة بأن الثمن الحقيق للعقار المبيع هو ٤٥٠٠٠ ج،إذ عهدت إليه زوجة أب البائعين بالتدخل لدى الشركة للتنازل عن الشفعة مقابل خسة آلاف من الجنهات فعرضت الشركة مبلغاً مماثلا مقابل التسليم لها بالشفعة ورفض عرضها لأنه لا يغطى الثمن الحقيق المشار إليه ، كما ثبت مُقُدار هذا النمن بطلب الشهو العقارى المقدم مسن الطاعنين وبشهادتى السيد والسيد ... ،، وإذ كان مؤدى ذلك أنه ماكان للشركة المطعون ضاءها «المخاصم بصفته» أن تتمسك بالثمن الوارد بالعقد المسجل بل كان علمها أن تودع الثمن الحقيقي ، وكان المبلغ المودع منها على ذمة دعوى الشفعة يقلُّ عن هذا الثمن وهو ما يتر تب عليه سقوط حقها في الشفعة عملا بنص المادة ٩٤٧ من القانون المدنى فإن الحكيم المستأنف يكون صحيحاً فيا إنهى إليه من رفض الدعوى ، ومن ثم يتعنن تأييده» . وكان هذا الذي أورده الحكم من قبيل تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أقوال الشهود بما لا مخرج عن مدلول شهادتهم حسها هو ثابت بمحضر التحقيق

الذى عول عليه الحكم عمل المخاصمة ــ والمقدم ضمن حافظة مستندات المخاصم بصفته ــ وتؤدى إلى ما إنهى إليه الحكم من أنه كان يعلم بأن العن الحقيقي الذى بيعت به العين المشفوع فيها هو مبلغ ٤٥٠٠٠ ج وليس ٢٥٠٠٠ ج الوارد بالعقد المسجل ــ وهو العقد الظاهر ــ وأنه رغم ذلك اكتنى بإيداع المبلغ الاخير ورتب على عدم إيداعه كل النمن الحقيق الذى حصل به البيع قبل رفع دعوى الشفعة سقوط حقه في الشفعه بالتطبيق لحكم المادة ٢/٩٤٧ من القانون في المدنى فإن هذا السبب يكون على غير أساس

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الشركة الى عملها المخاصم ذات مسئولية عدودة ومملوكة لأربعة مساهين — هم زوجة المهندس وأولاده وأن المهندس المذكور هو المهيمن على شئون الشركة والذي كانت شخصيته غاهرة في أوراق الطعن ومن أقوال الشهود وهو عضو فخرى في نادى القضاه وتربطه بالعديد من السادة المستشارين وعلى وجه الحصوص بأعضاء مجلس إدارة ناديهم علاقة مودة قوية ومهم السيد المستشار رئيس الدائرة الحاصة عاكان نجوز معه رد سيادته عن نظر الطعن عملا بنص المادة ١٤٨ من القانون المرافعات وأن سبيل الرد يظل مفتوحاً عملا بنص المادة ١٤٨ من القانون سالف الذكر إذا أقامت الدليل على عدم علمها بتوافر سبب الرد الابعد صدور الحسكم وكان ذلك متعذراً علها ، فإن إشراك السيد رئيس الدائرة في إصدار الحكم محل المحاصمة دون أن يتنجى عن نظر الطعن يعد من الدائرة في إصدار الحكم عمل المحاصمة دون أن يتنجى عن نظر الطعن يعد من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول ذلك أن أسباب المخاصمة وردت فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات وعلى ما سلف القول على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو رفع دعـوى المخاصمة لغيرها من الأسباب ، وإذكان المقصود بالتدليس والغدر هو الإنحراف عن العدالة عن قصد وبسوء نية إيثاراً لأحد الخصوم أو نكاية فى خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة وكان المخاصم بصفته لم ينسب للسيد المستشار رئيس الدائرة شيئاً من ذلك وكان

ما أورده لا يقوم به سبب آخر من أسباب الخاصمة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر وكان الثابت في الأوراق أن الحكم على دعوى المخاصمة قد صدر ضد الشركة المملوكة لأربعة هم أولاد وزوجه المهندس المقول عوده بينه وبن السيد رئيس الدائرة التي أصدرت ذلك الحكم ، وكانت تنحية القاضي عن نظر الدعوى لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومها رابطة المودة التي يرجح معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد استشعر من تلقاء نفسه الحرج من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد استشعر من تلقاء نفسه الحرج من نظرها لأى سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التنحي بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور وتقدير مبلغ هذا التأثير متروك لضمير القاضي نفسه وكان الطالب بصفته لم يتخذ الطريق القسانوني للرد ولم ير رئيس الدائرة من جهته سبباً لتنحيه ، ومن ثم فلا جناح على الدائرة الخاصمة رئيس الدائرة على الدائرة الخاص فيا فإن هذا السبب يكون على غير أساس :

وحيث إنه لما تقسدم ينعين القضاء بعدم جواز المخاصمة مع تغريم المخاصم بصفته عملا بنص المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات .

جلسة ٨ من يونية سئة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ د منصور وبيه نائب رئيس الجيكمة وعضوية السسادة المستشارين/ محمد فؤاد بدر تأثب رئيس الجيكمة ، فهمي الخياط ، كمال نافع ومحمد مصباح

(170)

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق :

(١) ايجار ((ايجار الاماكن)) . شيوع ((ادارة المال الشائع)) .

ادارة أحسد الشركام المسأل الشسائع دون اعتراض من البساقين · اعتباره وكيلا عمهم ٢/٨٦٨ عدتي · مثال بشأن طلب الاخلاء ·

(٢) خبرة « تقدير عمل الخبير » ٠ محكمة الموضوع ٠

تقرير الشبير من عناصر الاثبات التي تنظم لتقدير قاني الموضوع •

(٣) ایجار « ایجار الاماکن » « اعادة بناء العقار بصد هدمه » • حسكم
 « تنفیله » •

الحكم العسادر بالاخلاء لاعادة البناء بشكل أوسع · قابليته للتنفيذ بعجرد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ صدوره · لا حاجة لانتظار نتيجة الفصل في الاستثناف المرفوع عنسه · م · ٢٠/٥ ق 21 لسسنة ١٩٧٧

١ – المقرر عملا بالمادة ٣/٨٢٨ من القانون المدنى أنه إذا تولى أحسد الشركاء إدارة المال الشائع دون إعراض من الباقين عد وكيلا عهم ، ولماكان طلب إخلاء العين المؤجرة يندرج ضمن إدارة المال الشائع وكان أياً من باقى ملاك المقار الذي تقع به محلات التداعى لم بعرض على إنفراد المطعون ضده الأول بالتنبيه على الطساعين بإخسلاء هذه المحلات ورفع الدصوى وتدخلوا في الاستثناف منضمين له في طلباته ، فإن ذلك محمل على إعتباره وكبلا عهم في إنحاذ هذه الإجراءات :

۲ ــ جرى قضاء هذه المحكمة ــ على أن تقرير الخبير هو من عناصر
 الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع دون معقب ?

٣ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المسادة ٥٠ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أنه إذا لم يوافق المستأجرون جميعاً على الإخلاء يقصد الهسدم لإعادة البناء بشكل أوسع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التنبيه عليهم البلك جاز للمالك أن يلجأ للمحكمة المختصة للحصول على حكم بالإخسلاء فإذا قبلت المحكمة طلب الإخلاء وقضت به فإن حكمها يكون قابلاللتنفيذ بعسد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به ولا ينتظر لتنفيذه نتيجة الاستثناف أن كان قد طعن فيه بذا الطريق.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم الطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٧٨ سنة ١٩٧٨ مدنى شمال القساهرة على الطاعنين بطلب الحسكم بإخلاء المخلات المبينة بالصحيفة وتسليمها له خالية ، وقال بياناً لدعواه أن الطاعنين استأجروا هذه المحلات من المالك السابق للعقار وإذآلت إليه ملكيبا وحولت له عقود إبجارها وكانت كل وحدات العقار مؤجرة لغير أغراض السكني فقد نبه عليه بإخلاء المبنى لإعادة بنائه وزيادة مسطحاته وعدد وحداته طبقاً لأحسكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلا أنهم لم يستجيبوا فقد أقام الدعوى وبتاريخ ١٩٧٧/٤/١٠ وبتاريخ المأمورية المبينة بالمنطوق وبعدان قدم تقريره حكمت في ١٩٧٠/١/١ بالإخلاء والتسلم ، أستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستثناف رقم ٤٤٨ سنة ٩٧.ق القاهرة فطلب باق المطعون ضده ولا لدخلهم منضمين للمطعون ضده الأول في طلباته وبتاريخ ١٩٨٠/١/١ حكمت المحكمة بقبول التدخل وبتأييد

وحيث إن الطمن أقم على خمسة أسباب ينمى الطاعنون بالأول والثانى والحامس منها على الحكم المطعون فيه محالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون ابهم دفعوا أمام محكمة الدرجة الثانية بعسدم قبول الدعوى لأن رافعها والذى وجه التنبيه البهم لا يملك كل العقار الكائمة به علات الزاع إلا أن الحكم رفض هذا الذهع وقضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى أخذ بتقرير اخير الذى ندب فى الدعوى رغم ما كشف عنه تدخل باقى ملاك العقار فى الاستثناف من أنه لم يبحث الملكبة ولم يباشر المأمورية المنوطه به على وجهها الصحيح

وحيث إن هذا النعى مردود ، بما هو مقرر عملا بالمادة ٣/٨٢٨ من القانون المدنى بأنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون إعراض من الباقين عد وكيلا عهم ، ولماكان طلب إخلاء العن المؤجرة يندرج ضمن إدارة المال الشائع ، وكان أيا من باقى ملاك العقار الذى تقع به محلات التداعى لم يعترض على إنفراد المطعون ضده الأول بالتنبيه على الطاعنين بإخلاء هذه المحلات ورفع المدعوى وتدخلوا فى الاستثناف منضمين له فى طلباته فإن ذلك عمل على إعتباره ، وكيلا عهم فى إنخاذ هذه الإجراءات وهو ما يكنى بذاته لا كتال صفته . لماكان ماتقسدم وكان الحكم المطعون فيه قد الزم هذا النظر فى نتيجته فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . ولماكان مما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقرير الخير هو من عناصر الإثبات فى الدعوى التى تخضع لتقدير قضى الموضوع دون معقب فإن النعى يكون فى غير عمله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم قضى بالإخلاء على خلاف ما تقضى به المسادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى توجب أن يكون الحكم بالموافقة على الهسدم بشرط إعادة البناء فى مدة يحددها الحكم وعدم جواز التنفيذ إلا بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به .

وحيث إن هذا النعى غر سديد ، ذلك أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إنه إذا لم يوافق المستأجرون جميعاً على الإخلاء بقصد الهدم لإعادة البناء بشكل أوسع خلال ثلاثة أشهرمن تاريخ التنبيه عليهم بذلك جاز للمالك أن يلجأ للمحكمة المختصة للحضول على حسكم بالإخلاء ، فإذا قبلت المحكمة طلب الإخلاء وقضت به فإن حكمها يكون قابلا للتنفيذ بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به ولا ينتظر لتنفيذه نقيجة الاستثناف ان كان قد طعن فسيه بهذا الطريق . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسابه بالحكم المطعون فيه قد النزم هسذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيثإن الطاعنىن ينعون بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تحصيل أوراق الدعوى وفى بيان ذلك يقولون ان الحمكم أورد فى مدوناته على خلاف الحقيقة أنهم قدموا اثلاث صور فوتوغرافية للر.م الإشائى للمقار مما يعيبه ويستوجب نقضه

وحيث أن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المفرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يتأثر المحكم أن يكون قد أخطأ فى بعض التقريرات الواقعية النى لا يتأثر بها قضاؤه وكان الطاعنون لم يبينوا فى سبب النعى أن ما أورده الحكم المطعون فيه من تقسديمهم صور للرسم الإنشأئى للعقار كان له أثر فى قضائه فإن النعى يكون قاصر البيان وغير مقبول ألمام محكمة النقض .

ولمسا تقدم يتعنن رفض الطعن

جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار/ د- منصور وجيسه نائب رئيس المحكمة وعفسوية السادة المستشارين/ فهمى الخياط ، عبد النبى غريب خسخ ، كمال نافع ويحيى عاوف .

(177)

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الأماكن » · قانون « القانون الواجب التطبيق » ·

اشتمال الایجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بعيث يتمنر الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بعزايا السناصر - أثره · عدم خضسوع الإجبارة لقانون إيجار الأماكن -

- (٢،٢) إيجار ((إيجار الاماكن)) . تقادم ((التقادم الخمسي)) ((قطع التقادم)) . الترام ((انقضاء الالترام)) ((التقادم المسقط)) (الوفاء)) .
- (۲) العِیقرق الغاضمة للتقادم الخمس · م ۱/۳۷۰ مدنی · مناطها الدوریة والتجدید ·
 یستوی ثبات مقدارها أو تفیره من وقت لاِخر ·
- (٣) الخرار المدين بحصق الدائن صراحة أو خسمنا ١ أثره ٠ قطع التفسادم ١ الاقسراد ٠ ماميته ٠ وقاء المدين بالقدر غير المتنازع عليه من المدين ٠ عدم اعتباره اقرارا منه بعديروقيته بالقدر المتنازع عليه من المدين أو نزولا عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة اليه ٠ علة ذلك ٠ م ٢٨٤ مسدني ٠

۱ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إشهال الإجارة على عناصر أخرى أ اكثر أهمية من المكان محيث يتعذر الفصل بن مقابل إبجار المكان فى حدد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر ، من شأنه عدم خضوعها لقسانون إبجار الأماكن ?

٢ - مناط خضوع الحق التقادم الحمسى وفقاً اصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٥٥ من القانون المدنى هو إتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون ألحق مستحقاً فى مواعيد دورية أيا كانت مدتها وأن يكون هذا الحق بطبيعتة مستمراً لا ينقطع سواءكان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخـــر ?

٣ - مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنن المدنى أنه إذا أقر المدين عقى الدائن إقراراً صريحاً أو ضمنياً فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التقادم والمقصود بالإقرار هو إعراف شخص عمق عليه لآخر وجدف إعتبار هذا الحق ثابتاً في ذمته وإعفاء الآخر من إثباته ، ومن مقتضى ذلك اتجاه الإرادة نحو إحداث هذا الأثر القانونى، ويتعين لكى ينتج إقرار المدين أثره في قطع التقادم أن ينطوى على إرادة المدين النزول عن الجزاء المتقضى من مدة التقادم في كان الحق متنازعاً فى جزء منه وقام المدين بسداد القدر غير المتنازع فيه فإن هذا الوفاء لا ينطوى على إقراره ممديونيته بالجزء من الحق موضوع النزاع أو نزوله عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة إليه .

المحكمـة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى ٢١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة على الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٩٦٠ مدنى الجيزة على الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها السداد وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٣/٧/١ استأجرت الشركة الطاعنة مها قطعة أرض فضاء مسوره ومسقوفه وبها أدوات ومهمات ويتبعها خفير لإستعالها كمخزن بأجرة شهرية قدرها مائة وستون جنها شاملة الأدوات والمهمات المبينة بالعقد وأجر الحفير وبصدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ بتخفيض الأجرة بواقع ٢٠٪ أصبحت أجرة المكان حالياً مع ١٩٦٠ بدلا من ١٨ج المحدد بمعرفة مجلس المراجعة إعتباراً من عام ١٩٦٠ ويكون مستحقاً للشركة المطعون ضدها قبل الطاعنة بعد خصم ما سدد من

الأخبرة مبلغ ٠٤/٩٥،٠٤٠ وذلك خلالمدة الإنجارالتي إنهت في ١٩٦٦/١٢/٣١ ويضاف لللُّك مبلغ ٢٣,٩٤٠ ج قيمة إسهلاك الكهرباء و١٥٠ ج قيمة إصلاح تلفيات أحدثتها الشركة المستأجرة بالعين ومجموع ذلك هو المبلغ المطالب به وعجلسة ١٩٦٩/١٠/١٦ حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ثم بجلسة ١٩٧٤/٦/١٧ قررت إحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة بإتفاق الحصوم فقيدت برقم ٣٠٥٤ لسنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القساهرة وبعد أن أودع الحبر تقريره عدلت الشركة المطعون ضدها طلباتها إلى مبلغ ٨١٣,٢٤٠ ج والفوائد من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وإحتياطياً مبلغ ٤٥٦,٨٤٠ ج ومجلسة ١٠/١٠/٨٧ حكمت برفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها الحكم بالإستثناف رقم ٧٤١ه لسنة ٩٥ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣ حكمت أُلحُكُمة بإلغاء الحكم المستأنف والزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى للشركة المطعون ضدها مبلغ ۸۱۳٬۲٤۰ ج والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من ١٩٧٨/١٠/٥ وحتى السبداًد . طعنت الطاعنة على هـذا الحكم بطريق النقض وقـدمت النيـــابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم جزئياً وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره حددت جاسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث ان الطعن أقيم على خسة أسباب تنمى الشركة الطاعنة بالأسباب الأربعة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والحطأ فى الإسناد والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه إنهى فى أسبابه إلى إعتبار المكان المؤجر أرضاً فضاء وغرج عن نطاق تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وغرج عن نطاق تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن المؤجرة ليست بأرض فضاء وإنما هى مكان مبنى وذلك من وصفها بعقد الامجار وبصحيفة إفتتاح الدعوى وما ورد من وصف للعن بالحكمين التمهيدين بإحالة الدعوى إلى خبير وما أثبته الحبير المتندب من وصف للمكان المؤجرة بأدة عن مبنى مسقوف وسبق تقدير أجرته بقرار من مجلس المراجعة بأدة عربة على مسقوف وسبق تقدير أجرته بقرار من عجلس المراجعة

كما أسند الحكم للطاعنة خلافاً للنابت بالأوراق أنها سلمت بأن العين المؤجرة أرض فضاء وأن مجلس المراجعة حدد أجربها وهو بصدد ربط العوائد علمها ولم يوضح الحكم سبب التفاته عن الإقرار القضائي الصادر من المطعون ضدها بصحيفة إفتتاح الدعوى من أن إيجار الحزن يسرى عليه أحكام القانون لا لمنة ١٩٦٥ مما يعبب الحسكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اشيال الإجارة على عناصر أخرى أكبر أهمية من المكان عيث يتعذر الفصل بن مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر من شأنه عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن وكان الثابت من عقد إيجار العبن موضوع التسداعي أنه عزن موصوف في العقسد بأنه أرض فضاء محاط محوافط مبذة ومسقوف وبه أدوات ومهمات لقاء إيجار شهرى قدره ماثة وستون جنبها شهرياً شاملة أجر الخفير القائم بالحراسة الذي يتبع المؤجر وقد إنهي الحكم المطعون فيه بأسباب سائعة لحسا أصلها الثابت في الأوراق أن العين المؤجرة لا تخضع للقوانين الاستثنائية لتحديد الأجرة لأنها وإن كانت بناء الا أن الإجارة شملت عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان ولي عيث يتعذر الفصل بين مقابل الجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع عين يتعذر الفصل بين مقابل الجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع عز أساس

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الحامس من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتفسيره وفي بيان ذلك تقول ان الحسكم المطعون فيه إنهى في قضائه برفض الدفع المبدى من الشركة الطاعنة بإنقضاء دين الأجرة المطالب بها بالتقادم الحمسي وفقاً لنص المادة ٣٧٥ مدنى إستناداً إلى أن الأجرة المطالب بها على نزاع فلا يبدأ سريان التقادم بشأتها وأن وفاء الشركة الطاعنة لمبلغ ٧٥٠٠ جنها من الأجرة على دفعات عن المدة من بداية المقد حتى ١٩٦٦ يعتبر قاطعاً للتقادم السابق على وفع الدعوى ولو كان منقوصاً وهو خطأ من الحكم ذلك أن النزاع على دين الأجرة لميس قاطعاً أو م قفا لبن الشركة المسريان التقادم طالما لم يكن هناك ماناً قانونياً يحول بين الشركة

المطمون ضدها وبن رفع الدعوى للمطالبة بالقيمة الإيجارية التى تدعها : وأن الحق الدورى المتجدد يتقادم كله محمس سنوات حتى ولو أقر به المدعن مما يعيب الحسكم ويستوجب نقضه :

وحيث ان هذا النعي غير منتج ذلك لأنه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط خضوع الحق للتقادم الحمسي وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو إتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون هذا الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواءكان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر وأن مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدنى أنه إذا أقر المدين حق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمنياً فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التقسادم وكان المقصود بالإقرار هو إعتراف شخص محق عليه لآخر مهدف إعتبار هذا الحق ثابتاً في ذمته وإعفاءالآخر من إثباته ومن مقتضى ذلك اتجاه الإرادة نحو احداث هذا الأثر القانوني فإنه يتعين لكي ينتج إقرار المدين أثره من قطع التقادم أن ينطوى على إرادة المدين النزول عن الجزء المنقضي من مدة التقادم فتي كان الحق متنازعاً في جزء منه وقام المدين بسداد القدر غير المتنازع فيه فإن هذا الوفاء لا ينطوى على إقراره عديونيته بالجزء من الحق موضوع النزاع أو نزوله عما انقضي من مدة التقادم بالنسبة إليه ـ إلا أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة بدأت في خصم الفروق موضوع النزاع إعتباراً من مارس ١٩٦٥ وأن الشركة المؤجرة المطعون ضدها أقامت دعواها بصحيفة معلنة في ١٩٦٩/١/١٢ قبل إكتمال خمس سنوات مدة التقادم المسقط فإن الدفع بالتقادم يكون في غير محله ويكون الحكم قد إنهى إلى النتيجةالصحيحة في قضائه برفض هذا الدفع ،

ولما تقدم يتعين رفض الطعن ۽

جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضسوية السادة المستشارين/ محمد طعوم ، زكن الممرى نائين رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم •

(17V)

الطمن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٣ القضائية:

مرائب « الفريبة على التصرفات العقارية » •

الضريبة على التصرفات العقارية • ق 21 لسمة ١٩٧٨ • سريانها على التصرفات التي تم شهرما اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ حتى تاريخ العمل بقانون الضرائب على المخسسل ١٩٧ سنة ٨١٠ التزام المتصرف اليه بسدادها مع رسسوم التوثيق والنسهر لحسساب المتصرف الملتزم بها أصلا • عدم جدواز نقل عبئها الى المتصرف اليه •

البند رقم ١ من المادة ٣٣ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ ــ المعدلة بالقانون ٤٣ سنة ٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، والمادة ٥٦ من القانون ٤٦ سنة ١٩٧٨ ، يدل ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ على أن الضريبة على التصرفات العقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ بإعتبارها ضريبة مباشرة تسرى على التصرفات التى تم شهرها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وحتى تاريخ الفاء هذا القانون والعمل بقانون الضراف على الدخل الصادر بالقانون ١٩٠٧ منظم المناون المناون على الدخل الصادر بالقانون ١٩٠٧ منظم المناون المناون المناون والعمل بعلى النحو المناون والمهم المناونيق والشهر سنة ١٩٧١ من مراوم المؤثبيق والشهر عمونة مكاتب ومأموريات الشهر العقارى بذات إجراءات هذه الرسوم الأخيرة ويلزم المتصرف إليه بسدادها لحساب المتصرف المنزية عليه ولو لم يتكور ــ الأخيرة وهي نيابة قانونية ممقتمي نص آمر ذلك أن هذا التصرف صورة خصة المناون المناط المنزية عليه ولو لم يتكور ــ خاصة لنشاط إفترض الشارع تجاريته ففرض الضريبة عليه ولو لم يتكور ــ خاصة لنشاط إفترض الشارع تجاريته ففرض الضريبة عليه ولو لم يتكور ــ خاصة لنشاط افترض الشارع تجاريته ففرض الضريبة عليه ولو لم يتكور ــ خاصة للشاط إفترض المارية على المتصرف بوصفه المستفيد من الربح وعلى النزامه بها متعلقاً بالنظام العسام إذ منع نقل عبها إلى المتصرف إليه ورتب البطلان حزاء لأى إتفاق من شأنه في آية صورة نقسل عبء الإلزام ورتب البطلان حزاء لأى إتفاق من شأنه في آية صورة نقسل عبء الإلزام

بها من المتصرف إلى المتصرف إليه إلا أنه تيسيراً لجباية هذه الضريبة أوجب على المتصرف إليه عند شهر التصرف سدادها نيابة عن المتصرف ولحسابه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه انسيد المستشار المقرر وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضدّهم أقاموا اللُّاعوى رقم ٣٨٣ سنة ١٩٨١ مدنى كلى أسوان ضد الطاعن بطلب الحكسم بإلزام ، بأن يدفع لهم مبليغ ٠٩٠٠,٣٠٠ ج . وقالوا بياناً لذلك أنه بموجب عقد بيع مشهر برقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٩ باع الطاعن إلى المطعون ضده الأول ومورثهم المرحوم ... العقار المبن الحدود والمعالم بالصحيفة لقاء ثمن مقبوض قدره ـ, ٣٠٠٠٠ جنيه وأنه عملا بقانون العدالة الضريبية قام المشتربان نيابة عن البائع بسداد مبلغ ١٤٠٠,٣٠٠ ج قيمة الضريبة المستحقة على هذا التصرف والتي يلترم بها البائع . وإذ لم يؤدها إليهم فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . و بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٨١ ندبت المحكمة حبيراً في الدعوى ، و جد أن أو دع تقرير ه حكمت في ١٩٨١/١١/٨ برفضالدعوي. استأنف المطعون ضدهم السبعة الأول هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢٠١ سنة ١٩٨١ قنا . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يدفع لهم مبلغ ١٤٠٠,٣٠٠ ج . طعن الطاعن في هـــذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة وأمها :

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن مها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فىالتسبيب إذ أقام قضاءه بإلزامه بالملغ المطالب به على بطلان الاتفاق على نقل عبء ضريبة التصرفات المقاربة إلى المتصرف إليه علا بالمادة ٣٦ من القانون ١٩٧٨ من القانون ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ٤٦ منة ١٩٧٨ في حين أن القانون الواجب التطبيق هو القانون ١٩٧٨ من الواجب المطلان قسي إذ بوسع المتعاقدين تحديد الملتزم مهما المدى بعبء هذه الضرببة وذلك إعمالا لمبدأ سلطان الإرادة المنصوص عليه في المادة ١٩٧٧ من القانون المدنى وهو ما تضمنه البند الرابع من عقد البيسع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٨/٧/١ من التزام المطعون ضده الأول ومورثه بسداد كافة الرسوم اللازمة للتسجيل ومن بينهما تلك الضريبة وآية ذلك سدادهما كامل ثمن العقار دون إحتجاز مبلغها فضلا عن تقدير ثمن العقار بأقل من قيمته السوقية أوعدم إقتضاه الطاعن من المشترين مقابلا عن مساحة ٥٨ م حكر ملحقة بالعقار المبيع ه

وحيث إن عذا النعي عبر سديد ذلك أن النص في البند رقم ١ من المادة ٣٣ أن القانون ١٤ سنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق من القانون ١٤ سنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية حلى سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة ... وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ بذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذي يزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلاكل إتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضريبة إلى المتصرف إليه ، وفي المادة ٥ من القانون٣٣ سنة ٧٨ المشار إليه على سريان هذا الحكم على التصرفات التي تم شهرها إعتباراً من أوليناير ١٩٧٤ يدل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أن الضريبة على التصرفات العقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ سنة ٨٧ بإعتبارها ضريبة مباشرة تسرى على التصرفات التي تم شهرها إعتباراً من أول ينابر سنة ١٩٧٤ حتى تاريخ الغاء هذا القانون والعدل بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون والعدل بقانون الضرائب على الدخل الصادر وعمل بالمقانون الفرائب على الدخل الصادر وعمل بالمقانون الفرائب على الدخل الصادر وعمل بالمقانون المعربة نون الإصدار ، وتحصل وعلى به على النحو المفصل بالمادة الخاصة من قانون الإصدار ، ومحصل

مع وسوم التوثيق والشهر محموقة مكانب ومأموويات الشهر المقارى بذات إجراءات هذه الرسوم الأخبرة ويلمزم المتصرف إليه بسدادها لحساب المتصرف الملمزم بها أصلا بإعتبار الأول نائباً عنه وهى نيابة قانونية مقتضى نص آمر ذلك أن هذا التصرف صورة خاصة لنشاط إفترض الشارع تجاريته ففرض الفهريبة عليه ولو لم يتكرر تحقيقاً للمدالة الضريبية والتي بعبها على المتصرف بوصفه المستفيد من الربح وجعل النزامه بها متعلقاً بالنظام العام إذ منع نقسل عبها إلى المتصرف إليه المتصرف إليه المتصرف إليه المتحرف إليه المتحرف إليه عند شهر التصرف سدادها نيابة عن المتصرف وحسابه . لما كان ذلك ، وكان التصرف موضوع النزاع قد تم شهره بتاريخ المهم المعمون فيه هذا القانون ويقع عبؤه على عاتق المتصرف المستحق عليه مخضع لأحسكام هذا القانون ويقع عبؤه على عاتق المتصرف وحده وإذا النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالحطأ في تطبيق القانون يقع عبؤه على عاتق المتصرف وحده وإذا النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالحطأ في تطبيق القانون يقع عبؤه على عاتق المتصرف وحده وإذا النزم في غير عمله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۹ من يونية سئلة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستقدار/ يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعفسوية السيسادة المستقدارين / جرجس اسحق نائب وليس المحكمة ، د- وفست عبد المجيد ، السيد السنباطى واحسب مكى •

(11)

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ القضائية :

اثبات « انكار التوقيع » . حكم « تسبيب العكم » .

مناقصة موضوع المحرر في من المادة ١٩/١ من قانون الإثبات على أن ومن النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الإثبات على أن ومن احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الحط أو الإمضاء أو الحتم أو بصمة الأصبع . وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون يدل على أن المناقشة المعنية بهذا النص هي المناقشة التي تفيد التسليم بصحة نسبة الحط أو الإمضاء أو الحم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر ، وإذكان دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة قد اقتصر على التمسك بأن السند الإذني المنسوب له غير صحيح ومزور وليست هناك معاملات مالية أو تجارية بين الطرفين ، ثم ردد الطاعن هذا الدفاع بطلب قدمه لإعادة الدعوى للمرافعة للطمن بالإنكار أرفق به أوراقاً للمضاهاه لتأييده —كما تمسك بهذا الطمن ودلل عليه تفصيلا في مصيفة الاستثناف ، وكان ما أبداه الطاعن من ذلك الدفاع لا يفيد التسليم بصحة نسبة الورقة له ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطسقه وتأو مله :

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أو ضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٨٧٩٣ لسنة ٨٨ مدنى كلى الجيزة
على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ٨٨٥ ج وتثبيت الحجز
التحفظى المؤرخ ٢/٩/٢/٢ ، تأسيساً على أنه يداين الطباعن مهذا المبلغ
بسند أدنى مؤرخ ١٩٨٢/١/٢/٩ مستحق الأداء فى ١/٥/١٩/٩ وقد ماطله
فى السداد ، وإذ امتنع القساضى المختص عن إصدار أمر أداء بالطلبات
السائفة فقد أقام دعواه بها ، ويحكمة أول درجة حكمت له بالطلبات فى
السائفة فقد أقام دعواه بها ، ويحكمة أول درجة حكمت له بالطلبات فى
القاهرة وبتاريخ ١٩٨٣/٦/١٩ قضت محكمة الاستناف ٤٠ لسنة ١٠٠ قى
المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة
في غرفة مشوره فحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قفهاءه برفض الطعن المبدى منه بإنكار السند الإذنى موضوع الدعوى على أنه أبدى هذا الدفع بعد أن ناقش موضوع السند ، وإذكان كل ما قرره فى هذا الشأن أنه نبى مديونيته للمطعون ضده بموجب ذلك السند وتمسك بعدم وجود معاملات بينهما وهو ما يؤكد طعنه بالإنكار ولا يعد مناقشة لموضوع السند فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لماكان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الإثبات على أن ومن أحتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه ، لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الخم أو بصمة الأصبح» . وعلى ما أوضحته الملكره الإيضاحية لهذا القانون – يدل على أن المناقشة التي تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء

أو الحقم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر ، لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة قد اقتصر على التمسك بأن السند الأدنى المنسوب له غير صحيح ومزور وليست هناك معاملات ماليه أو تجاريه بين الطرفين ، ثم ردد الطاعن هذا الدفاع بطلب قدمه لإعادة الدعوى إلى المراقعة للطعن بالإنكار ... أرفق به أوراقاً للمضاهاه لتأييده كما تمسك سذا الطعن ودلل عليه تفصيلا في صحيفة الاستثناف ، وكان ما أبداه الطاعن من ذلك الدفاع لا يفيد التسليم بصحة نسبة الورقة له ، وكان الحسكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه كون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب تقضه لهذا النظر البيب دون حاجة لمناقشة باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٧

برياســة السيد المستشار أحمد كبال سائم نائب رئيس المحكمة وعضــوية الـــادة المستشارين/ عاهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع كائبى رئيس المحكمة ، حسين عـــل حسين وعبد الجميد سليمان •

(179)

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٢ القضائية :

ايجار ((ايجار الأماكن : القواعد العامة » • شيوع « ادارة المال الشائع » •

تاجير المال السائع ، حق للاغلبية الملقة للشركا، ، تولى احدهم تاجير، دون اعتراض الافطيية ، اعتباره وكيلا عن الاغلبية تائيا عن الاقلية المسترضة ، نفاذ الايجار في حقهم جبيا لمدة ثلاث صعوات ، ووود الايجار على مكان خال خاضع لتوانين ايجار الإماكن ، خضسوعه لقواهد الامتداد القانوني ، أثود ، عدم أحقية باقى الشركا، في المثالة بعدم نفاذ، في حقهم بعد انقضاء مدة الثلاث سعوات ، علة ذلك ،

لن كان عقد الإبجار كغير د من العقود بحضع في الأصل من حبث تحديد أركامه وتوافر شروط إنعفاده للقواعد العامة الواردة في القانون المغنى التي لا تخالف قاعدة أمر ونصت عليها قوانين إبجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام و لأن مقاد المواد ٥٠٩ ، ٢/٨٢٧ ، ٢/٨٢٧ ، ٣ من القانون المدنى أن حق تأجيم المال الشائع كما يثبت للأغلبيه المطلقة للشركاء التي تعد نائبة قانونية عن باقى الشركاء فإذا لم يعترض عليه أحد أو لم يعترض عليه إلا الأقلية فإنه يعد وكيلا عن الجميع أو وكيلا عن الأغلبية ونائباً عن الأقلية ، وفي هاتين الحالتين فإن الإبجار يكون نافذاً في حق جميع الشركاء على الشيوع لمدة ثلاث سنوات ، ما لم يكن محله مكاناً خالياً خاضعاً لقوانين إلجار الأماكن التي جعلت عقود الإبجار محمدة تلقائياً ومحكم القانون إلى مدة غير محدده طالما بقيت تلك التشريعات التي أملتها إعتبارات النظام المسام صارية ومن ثم ممتد العقد لأبجل غير مسمى ، فلا علك باقي الشركاء المطالبة بعدم نفاذ الإبجار في حقهم بعد إنقضاء مدة الثلاث سنوات المشار إلها في القانون نقانون نقاذ الإبجار في حقهم بعد إنقضاء مدة الثلاث سنوات المشار إلها في القانون نقانون المناورة عليه المثان المشار إلها في القانون نقانون نقانون المناورة عليه المثان المثار إلها في القانون نقانون نقانون المثار إلها في القانون المثار إلها في القانون نقانون نقانون المثار إلها في القانون المثار الها في القانون المثار إلها في القانون نقانون المثار المثار الها في القانون المثار المثار الها في القانون المثار المثا

المدنى لأن إمتداد العقد فى هذه الحالة ليس مرده الاتفاق ولكن مصدره قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العسام .

المحمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٨ سنة ١٩٧٣ مدنى الفشن لإلزام الطاعن الأول بأن يؤدى له مبلغ ٤٧،٥٠٠ جنها ، ولإلزام الطاعن الثانى بأن يؤدى له مبلغ ١٣٣ جنهاً وما يستجد من الربع حتى تاريخ الفصل في الدعوى وقال بياناً لذلك أنه وأخيه مورث الطاعنين كانا مالكين لمنزل على الشيوع وقد آل هذا المنزل إليه بموجب عقد قسمه تم في ١٩٧٧/٨/١ ، ولأن الطاعنين يشغلان وحدتين منه منذ ذلك التاريخ فقد أقام دعواه دفع الطاعنان بأن مورثهما الذي كان مالكاً لحصة شائعه في المنزل أجرهما الوحدتين موضوع الدعوى بموجب عقدي إيجار مؤرخين ١٩٦٧/٦/١ ، ١٩٦٨/٣/١، ندبت المحكمة خبرآ وبعد تقديم تقريره قضت بعسدم إختصاصها وبإحالة الدعوى إلى محكمة بني سويف الابتدائية التي قضت فيها بعد قيدها برقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ – بالربع المطالب به . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستثناف رقم ۲۷ س ۱۹ ق بنی سویف . وبتاریخ ۱۹۸۱/۱۱/۳ قضت ألمحكمة بتأیید الحكم المستأنف ــ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رآت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيما النزمت النيابة وأسا]. وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان ان مورجهما ــ وهو مالك على الشيوع ــ أجرهما وحلق النزاع مند خمس سنوات سابقة على القسمة ، وقد إعتبرهما الحكم غاصبين لأن عقديهما لا يسريان في حق المطعون ضده إلا لمدة ثلاث سنوات رغم أن سكوت هذا الأخير طوال تلك المدة يعد موافقة على الإيجار تجعله نافذاً في حقه ويكون لهما بوصفهما مستأجرين التمسك بالإمتداد القانوني وبدفع الأجرة القانونية دون الربع وهو ما لم يأخذ به الحكم عقولة أن الدعوى رفعت بطلب الربع وليس مطلوباً فيها الحكم بالطرد مما يعببه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه ولئن كان عقد الإبجــــار كغيره من العقود خضع في الأصل من حيت محديد أركانه وتوافر شروط إنعقاده للقواعد العامة الواردة في القانون المدنى التي لا تخالف قاعدة أمره نصت علمها قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام ، ولئن كان مفاد المواد ٥٥٩ ، ٣٠ ١/٨٢٨ ، ٨٢٧ ، ٢/٨٢٦ ، ٣ من القانون المدنى أن حق تأجر المال الشائع كما ثبت للأغلبية المطلقة للشركاء التي تعد نائبة نيابة قانونية عن باق الشركاء فإنه بجوز أيضاً من أحد الشركاء فإذا لم يعترض عليه أحد أو لم يعترض عليه إلا الأقلية فإنه يعد وكيلا عن الجميع أو وكيلا عن الأغلبية وناثباً عن الأقلية ، وفي هاتين الحالتين فإن الإبجار يكون نافذا في حق جميع الشركاء على الشيوع لمدة ثلاث سنوات ، ما لم يكن محله مكانًا خاليًا خاضعًا لقوانين إبجار الأماكن التي جعلت عقود الإمجار ممتده تلقائياً وحركم القانون إلى مدة غر محددة طالما بقيت تلك التشريعات ــ التي أملتها إعتباراتُ النظام العام ــ ساّرية . ومن ثم يمند العقد لأجل غير مسمى ، فلا يملك باق الشركاء المطالبة بعدم نفاذ الإمجار فى حقهم بعد إنقضاء مدة الثلاث سنوات المشار إليها فى القانون المدنى ، لأن إمتداد العقد في هذه الحالة ليس مرده الاتفاق ولكن مصدره قوانين إيجار الأماكن المتعلقه بالنظام العام ، لماكان ما تقــــدم وكان الطاعنان قد أثارا أمام محكمة الموضوع دفاعاً حاصله أسما يستأجران شقى النزاع من أحد الملاك في الشيوع دون إعراض الباقين وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم

المطعون فيه قد ذهب إلى أن عقدى الإمجار لا ينفذان في حق المطعون ضده وهو أحد الشركاء في الشيوع إلا لمدة ثلاث سنوات دون أن مخضعها لأحكام الامتداد القانوني التي نصت علمها تشريعات إمجار الأماكن – الواجبة التطبيق – ورقبت على ذلك القضاء بالربع بإعتبارهما غاصبين – فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وقد حجبه هذا الحطأ عن بحث دفاع الطاعنين بعدم إعراض بافي الشركاء على الإمجار والصادر إلهما بما يوجب نقضه دون حاجة لحث ماقي أساس الطعن.

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٧

برقاصة العبيد المستشار / سيد عبد الباقى نائب رئيس المحكمة ، وعضـوية السادة المستشارين / عبد المتصف حاشم نائب رئيس المحكمة ، جمـال الدين شلقائى ، صلاح معمود عريس ومحمد رشـاف ميروك •

()

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ القضائية :

شهر عقاری ۰ تستجیل ۰ بیع « دعوی صحة التماقد » ۰ قانون « سریان القانون من حیث الزمان » ۰

التأشير بمنطوق الحبكم المسادر في دعوى أتبات التصافد على مامتي تسجيل صحيتها - اجراء مستقل عن تسجيل الحكم المسادر في تلافز الدعوى ولا يفنى عنه في الاحتجاج به على الغير • م 17 ق 112 لسنة ١٩٧٦ • التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، أرجب تسجيل الحكم قبل التأشير بمنطوقه • عدم مرياته على الوقائم التي تمت قبل نقاذه في ١٩٧٦/٣٢٨ -

المقرر طبقاً العبادىء الدستورية المتعارف عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القرانين لاتسرى الاعلى ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف أثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وأن المشرع بعد أن بين في المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤١ بشأن الشهر المقارى والتوثيق الدعاوى التي بجب تسجيلها ومن بيها دعوى صحة التعاقد على حقوق عقارية، ضمن المادة ١١ من ذات القانون حكماً مقتضاه أن بؤشر بمنطوق الحكم الهائى في الدعاوى المبينة بالمادة السابقة في فيل التأشير بالمدعوى أو في هامش تسجيلها ، كما نصت المادة الحامسة عشر أو التأشير على أنه ويترتب على تسجيل الدعوى المذكورة في المادة الحامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر محكم مؤشر بعطبقاً للقانون بكون حجه على من ترتبت لهم حقوق عينيه إبتسداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها به ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى إثبات صحة التعاقد ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى إثبات صحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفها بعد إجراءاً مستقلا عن تسجيل الحسكم الصادر

ن تلك الدعوى ولا يغى هذا التسجيل عن التأشير المشار إليه للإحتبارات على الغير ولا يتقيد هذا التأشير بتسجيل الحسكم ولن كان المشرع لإعتبارات براها قد أضاف إلى نص المسادة ١٦ المشار إليها فقرة جديدة بمقتضى القانون رقم ٥٥ لسنة ٧٦ نصت على أنه دويم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام » إلا أن هذا الحكم لا يسرى إلا على الوقائع التي حدثت بعد ١٩٧٦/٣/٣٣ تاريخ نفاذ ذلك القسانون أما الوقائع التي تمت قبل ذلك التاريخ فتبق محكومة بنص المسادة السادسة عشر قبل إضافة هذه الفقرة الها وذلك أعمالا للأثر الفورى المباشر للقانون.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسسائر أوراق الظمن – تتحضل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦٦٠ سنة ٧٩ منى أن الزقازيق الابتدائية ضسد المطعون عليهم بطلب الحكم ببطلان التأشير الهامشي على صحيفة الدعوى رقم ٧٤١ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الزقازيق المشهرة برقم ١٥٦٠ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الزقازيق المشهرة على أن المطعون عليه الثالث بصفته قام بتاريخ ١٩٦٦/٦/١١ بلجراء التأشير الهامشي على هذه الصحيفة بالحكم الصادر في تلك الدعوى قبل تسجيل الحكم الماشق على هذه الصحيفة بالحكم المادة ١٦ من قانون الشهر المقارى المعدلة بالمقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ ممسا بجعل هذا التأشير باطلا ولا يعتد به وبتاريخ ١٩٨١/١/٢/٢ ، وبعسد أن قدم الحير الذي ندبتسه المحكمة تقريره ، حكمت برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحسكم لدى

عكمة إستثناف المنصورة المأمورية الزقازيق، بالإستثناف رقم ١١٠ سنة ٧٥ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هسذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النبابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه أقام قضاءه على أساس أن التأشير الهامشي محل النزاع تم إجراؤه قبل العمل بالقسانون رقم ٢٥ لسنة ٢٧ الذي أضاف فقرة جديده إلى نص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ أرجب مقتضاها أن يم التأشير بعد تسجيل الحكم الصادر في الدعوى ورتب على ذلك عدم سربان حكم هذا النص على التأشير المشار إليه في حين أنه ليس مستحدثاً لأن مقتضي أينصوص القانون وقر م ١١٤ لسنة ٤٦ الذي تم التأشير في ظله أن ملكية العقار لا تنتقل إلا بعد تسجيل المصرف أو الحسكم ولا يغني عنه في وأن التأشير الهامشي عبرد إجراء تكيل لتسجيل الحسكم ولا يغني عنه صراحة بنص الفقرة التي أضافها القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٦ لنص المادة ٢١ صراحة بنص الفقرة التي أضافها القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٦ لنص المادة ٢١ المادار إلها.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن من المقسرر طبقاً للمبادى، المستورية المتعارف علمها – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن أحكام أو القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا تنعطف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وأن المشرع بعسد أن بين في المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ بشأن الشهر العقارى والتوثيق ، الدعاوى التى بجب تسجيلها ومن بيها دعوى عصة التعاقد على حقوق عقارية ، ضمن المادة ١٦ من ذات القانون حكماً مقتضاه أن يؤشر بمنطوق الحكم الهائى في الدعاوى المبنة بالمادة السابقة في ذيل التأشير بالدعوى أو في

هامش تسجيلها كما نصت المادة ١٧ من القانون المشار إليه على أنه يترتب على نسجيل الدعاوى المذكورة في المادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر محكم مؤشر به طبقاً للقانون يكون حجه على من ترتبت لم حقوق عينيه إبتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها . ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى إثبات صحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفتها يعد إجراءاً مستقلا عن تسجيل الحسكم الصادر في تلك الدعوى ولا يغنى هذا التسجيل عن التأشير المشار إليه للإحتجاج به على الغـــــــــر ، ولا يتقيد هذا التأشير بتسجيل الحسكم، ولئن كان المشرع ــ لإعتبارات براها ـ قد أضاف إلى نص المادة ١٦ المشار إلها فقرة جديدة بمقتضى القسانون رقم ٢٥ لسنة ٧٦ نصت على أنه «ويتم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام » إلا أن هذا الحكم لا يسرى إلا على الوقائم التي حدثت بعد ١٩٧٦/٣/٢٣ تاريخ نفاذ ذلك أنقسانون . أما الوقائع التي تمت قبل ذلك التاريخ فتبقى محكومه بنص المادة السادسة عشر قبل إضافة هذه الفقرة الها وذلك إعمالا للأثر الفورى المباشر للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعي عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقسدم يتعن رفض الطعن .

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم دائب رئيس المحكمة وعضدوية السادة المستشارين / ابراهيم زغو تالب وليس المحكمة ، محمد حسن العليفى ، لطفى عبد العزيز والراهيم بركات •

()

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) تعویض ۰ دعوی ۰ حکم « حجیة الحکم » ۰

الحكم الصادر في الدعوى المدنيسة المرفوعة تيما للدعوى الجنائية • حجبة على من كان تصـحا فيها •

(۲) مسئولية ٠ تضامن ٠ تعويض ٠

التضامن بين المتهمين في المسئولية • معناد • المقفى له بالتعويفي أن ينفذ على أيهم بجميع المحكوم به •

(٣) تعويض • تضامن • قوة الأمر المقفى • دعوى • حكم « حجية الحكم » •

الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن • حجيته ماضه للخصوم من التسازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعبوى تالية • لا يحول ذلك ومطالبة المحكم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المعتمة • علة ذلك •

١ - لأن أباح القانون إستثناء رفع الدعوى بالحق المدنى إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة تلك الدعوى المدنية فيكون للحكم الصادر فيا فصل فيه من حقوق حجيته على من كان خصا فها .

٢ - إستقر قضاء هذه المحكمة (الدائرة الجنائية) على أن التضامن ليس معناه مساواه المهمدن في المسئولية فيا بينهم وإنما معناه مساواتهم في أن للمقضى له بالتعويض أن ينفذ على أمهم بجميع المحكوم به .

٣ – القضاء بالتعويض المؤقت على سبيل التضامن – والذي أصبح بانا هو حكم قطعى حسم الخصومة في هذا الأمر ومحوز حجبة في هذا الخصوص

منع الخصوم انفسهم من التنازع فيها فى أية دعوة تالية تكون فيها هذه المسألة الأساس فيها يدعيه أي من الطرفين آمام التحر من حقوق ، على أن ذلك لا محول بين المحكوم لم وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأسم لا يكونوا قد إستنفلواكل مالهم من حق أمام المحكمة الجنائية ذلك أن موضوع الدعوى المولى الأولى موضوع الدعوى الأولى بل هو تكلة له .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٥٦٥ سنة ١٩٧٧ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن ندفع إليهم مبلغ ١٩٠٠ ج تعويضاً لهم عن الأضرار التي لحقت بسبب موت شقيقهم وما أصاب المطعون ضدهما الأول والثالث نتيجة الاعتداء الواقع عليهما والثابت في الجناية رقم ٢٨٢٦ سنة ١٤٤ لمنزة والذي الاعتداء الواقع عليهما والثابت في الجناية رقم ٢٨٢٦ سنة ١٤٤ لمنزة والذي ينفي غيم بإدانة كل من الطاعنة وآخر عما اسند إليهما مع الزامهما متضامنين بأن يدفع مبلغ ٥٦ ج على سبيل التعويض المؤقت ، وإذ كانت الطاعنة مع هذا الآخر في الوفاء بقيمة كامل التعويض بما يحق لهم الرجوع على أي مهما أو عليا فقد أقاموا الدعوى رقم ١٤٥٠ سنة ١٤٧٨ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليهما مبلغ الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليهما مبلغ الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع إليهما مبلغ الإسكندرية الابتدائية الدعوى إلى التحقيق لإثبات أو نفي قيمة الأشهرار المطالب

بها. وبعد أن أجرت المحكمة التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٢ فحكت في الدعوى رقم ١٩٨١ سنة ١٩٧٧ بإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون ضدهما الأول والثانى مبلغ ١٩٠٠ ج وإلى الثالث ١٥٠٠ ج وفي الدعوى رقم ١٤٥٠ مينة ١٩٧٨ بإلزامها بأن تدفع إلى المطعون ضدهما الرابع بصفته والخامسة مبلغ ١٥٠٠ ج. استأنفت الطاعنة هذا الحسكم لدى عكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٦٣ س ٣٨ ق «مدنى». وبتاريخ ٨٢/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد إلحكم المستأنف. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأبها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول ان الحكم الجنائى لم يعاقبها إلا بأنها وآخر أحدثا عمداً إصابة المطعون ضده الأول ومن ثم فإن مسئوليها المدنية بمحدد فى هذا النطاق وإذ جاء الحكم الطعون فيه والزمها بتعويض جميع الأضرار حى تلك التي نجمت عا اسند إلى هذا الآخر وحده من ضرب شقين المطعون ضدهم ضرباً أفضى إلى موته ومن إعتدائه على المطعون ضده الثالث ، وذلك إستناداً إلى حجية الحسكم الصادر من الحسكم الحائية فى الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضدم تبعاً للدعوى الجنائية حين الزمها والمهم الآخر متضامنين بتعويض هؤلاء المضرورين تعويضاً مؤقتاً في حين أن هذه الحجية تقف فقط عند حد تقرير التعويض المؤقت دون أن تحد بال المطالبة بالتعويض الكامل وبالتضامن فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق تعتب بالتوجب نقضه:

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه لئن أباح القانون إستثناء رفع الدعوى الجنائية الدعوى بالحق المدنى إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة تلك الدعوى المدنية فيكون للحكم الصادر فيها فيل فصل فيه من حقوق حجيته على من كان خصها فيها ، لما كان ذلك ، وكان

الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما الأول والثالث أدعيا مدنيآ أمام محكمة الجنايات قبل الطاعنة والمهم الآخر بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت عما لحق سهما من أضرار نتيجة موت شقيقهم ونتيجة الاعتداء الواقع عليهما وقضى بذلك ضد المحكوم عليهما متضامنن وذلك أخذاً بما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة (الدائرة الجنائية) من أن التضامن ليس معناه مساواه المهمين في المسئولية فيما بينهم وإنما معناه مساواتهم ف أن للمقضى له بالتعويضأن ينفذ على أسم مجميع المحكوم به ، فإن هذا القضاء بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن والذّى أصبح باتا هو حكم قطعى حسم الخصومة فى هذا الأمر ويحوز حجية فى هذا الخصوص بمنعً الخصوم أنفسهم من التنازع فها فى أية دعوى تالية تكون فها هذه المسألة الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق ، على أن ذلك لا يحول بين المحكوم لهم وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنهم لا يكونون قد إستنفدوا كل ما لهم من حق أمام المحكمة الجنائية ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة والتي تتفق وصحيح حكم القانون فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح صليم نائب رئيس المستكمة وعضـوية السبادة المستشارين / ابراهيم رفعـو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العليفي ، تطفى عبد المزيز وابراهيم يوكلت •

(1VY)

الطُّعن رقم ١٤٤٥ لسنة ١٤ القضائية :

(١) شفعة •

الغرض من الشقعة • دفع الضور • التحيل لايطالها • ليس للمحاكم أن تقره •

(٢ ، ٣) شفعة • محكمة الموضوع • دعوي •

- (۲) محکمة المرضوع استخلاصها ـ من أدلة الدعبوى ـ ان المسترى جـزأ الصـفةة مشتراه لمنع الشفعة • سالغ ولا مقب عليها •
- (٣) سقوط الاشة بالشفعة الانقضاء أربسة أشسيس من يوم تسسجيل عقد البيس شرطه ألا يكون التسجيل بقصد التهرب من أحكام القنانون .

(٤) استئناف « الحكم فيه » • حكم « تسبيبه » •

محكمة العرجة الثانية • غير ملزمة بالرد على أسباب الحكم الابتدائى الذي ألفته • منى أقامت قضادها على أسباب تكفل حمله •

(٥) حکم « تسبيبه ۽ ڪ

تضمين الحكم ما يكفى الحمل قضائه • النعي عليه بالقصور • لا محل له •

۱ — التحيل لإبطال الشفعه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مناقض للغرض المقصود منها لأن الشفعه شرعت لدفع الضرر فإذا ما أجز التحيل لإبطالها كان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذى قصد إبطاله ، فكل تحايل لإبطال الشفعه لا يصح المحاكم أن تقره بوجه من الوجوه .

 ٢ ــ إستخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها أن المشترى قد أراد بتجزئة الصفقة التي إشتراها المنع من الحق فى الأخط بالشفعة هو من أمور الموضوع التي يفصل فها قاضى الدعوى دون معقب عليه .

٣ ـ سقوط الحق فى الأخذ بالشفعه إذا انقضت أربعة أشهر من أيوم تسجيل عقد البيع محله ألا يكون هناك تحايل بقصد النهرب من أحسكام القانون :

٤ - إذا الغت محكمة الدرجة الثانية حكماً إبتدائياً فإنها - وعلى ما جرى به
 قضاء هذه المحكمة - لا تكون ملزمه بالرد على أسبابه مادامت قد أقامت
 قضاءها على أسباب تكفل حمل قضائها

مى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأسباب الى أوردها سائفة ومؤديه إلى حمل قضائه ، فإن النعى عليه بالقصور فى التسبيب يكون على غر أساس .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاع، الشكلية ...

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطعون ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى رقم ٢٧٤ سنة ٧٩ مدنى بور سعيد الابتدائية بطلب الحكم بأحقيها فى أخذ ٧٠٥ ط من ٧٤ ط فى العقار المبين فى الأوراق بالشفعة ، وقالاً فى بيان ذلك 'ن المطعون ضدها الثالثة باعث هذه الحصة إنى الطاعنة ومورث المطعونضده الرابع عن نفيه

وبصفته ولياً شرعياً على كرىمته ... عوجب عقد مشهر برقم ٣٧١ سنة ١٩٧٩ شہر عقاری بور سعید بتاریخ ۱۹۷۹/۷/۱۷ مقابل نمن مقدارہ ۲۰۰۰ ج ، وإذ كانا يشاركان الباثعة في مِلكية العقار الكاثنة فيه الحصة المباعة فقد أقاما الدعوى ﴿ تمسك مورث المطعون ضده الرابع بأنه عن نفسه وبصفته ولياً [شرعياً على كرممته السالف ذكرها وزوجته الطاعنة شركاء على الشيوع فى العقار محل التداعي على سند أن المطعون ضدها الثالثة سبق أن باعت إلىهم ١٢ سهم من قر اطأ من ٢٤ ط في ذات العقار مقابل مبلغ ١٠٠٠ جنيه عوجب عقد مشهر برقم ۱۰۵ سنة ۷۹ شهر عقاری بور سعید بتاریخ ۱۹۷۹٬۲/۱۷ فأقام المطعون ضُدهما الأولان الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٨٠ مدتى بور سعيد الابتدائية بِطلب الحكم بأحقيها فى أخذ تلك الحصة بالشفعة ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعوبين حكمت بتاريخ ٨٢/٣/٢٨ في الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٨٠ مِدْنَى بور سعيد الابتدائية بسقوط حق الطعون ضدهما الأول والثانى فى الأخذ بالشفعة ، وفى الدعوى ٢٧٤ سنة ١٩٧٩ مدنى بور سعيد الابتدائية برفضها . استأنف المطعون ضدهما المذكوران هذا الحكم لدى محكمة إستثناف الاسماعيلية بالإستثناف رقم ١٦٦ سنة ٢٣ ق (مأمورية بور سعيد) وبتاريخ ٨٤/٣/١٤ حكمتالمحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدهما الأولىن في أخذ الحصة المبيعة موضوع الدعويين بالشفعة ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فمها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقم على سبين تنعى الطاعنة بالأول مها على الحكم المطمون فيه خالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن المطعون ضدهما الأول والثانى لم يطلبا الأحذ بالشفعة في الحصة المبيعة بالعقد المشهر بتساريخ الا بعد إنقضاء أربعة أشهر على تاريخ التسجيل فيسقط حقهما في الأحد بالشفعة في العقد الثانى الأحد بالشفعة في العقد الثانى

المشهر بتاريخ ٧٩/٧/١٧ لأنها ومورث المطعون ضده الرابع عن نقسه ويصفته قد أصبحوا بموجب العقد الأول شركاء على الشيوع في العقار محل النزاع، وإذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالأحقية في الأخذ بالشفعه في العقدين بعد قبول الدفع المبدى من المطعون ضدهما الأولين بالتحايل لمنع الحق بالشفعه ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعيغر سديد، ذلك أن التحيل لإبطال الشفعة ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مناقض للغرض المقصود منها لأن الشفعه شرعت لدفع الضرر فإذا ما أجنز التحايل لإبطالها كان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذي قصد إبطاله ، فكل تحايل لإبطال الشفعه لا يصح للمحاكم أن تقره بوجه من الوجوه ، كما وأن إستخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها أن المشترى قد أراد بتجزئة الصفقة التي إشتراها المنع من الحق في الأخذ بالشفعة هو من أمور الموضوع التي يفصل فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه ـ بأحقية المطعون ضدهما الأولن ف أخذ الحصة المبيعة بالعقدين المشار إلهما بالشفعه على ما أورده ممدوناته من أن الثابت من مطالعة أوراق النزاع ومستنداته أن مورث الطاعنه المرحوم قام بتجزئه الصفقة محل عقدى البيع المشفوع فيها إلى جزئين فباع إلى نفسه وبصفته ولياً شرعيه على كريمته ... وإلى زوجته (الطاعنة) بموجب توكيل من المالكة ـــ (المطعون ضدها الثالثة) ـــ ١٢ س من ٨ طـ (كامل المساحة التي تملكها الأخيرة في عقارالنزاع) بعقد سمله بتاریخ ۲۹/۱۲/۱۷ نحت رقم ۱۰۵ سنة ۷۹ شهر عقاری بور سعید ، ثم باع إبدات الصفه إلى نفس المشرين باقى الصفقة ومقسدارها ١٢ س ، ٧ ط فى ذات العقار بعقد سجِله بتاريخ ٧٩/٧/١٧ تحت رقم ٣٧١ سنة ٧٩ شهر عقارى بور سعيد ، واستخلص من ذلك توافر الاحتيال من جانب مورث الطاعنة بقصد منع المطعون ضدهما الأولىن من أخذ الحصة المبيعة بالشفعه ، متى كان ذلك ، وكان سقوط الحق في الأخذ بالشفعه إذا انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع محله ألا يكون هناك تحايل بقصد التهرب من أحسكام القانون ، قان الحكم المطعون فيه بذلك لا يكون قد خالف القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في القسبيب ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم الغى قضاء محكمة أول درجة دون أن يرد على أسبابه الجوهرية ، ولم تبن محكمة الاستثناف النص القانونى الذى اسست عليه أن التحايل بوقف ميعاد سقوط الحق فى الشفعه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه إذا الغت محكة الدرجة الثانية حكماً إبتدائياً فإلها – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لا تكون ملز مه بالرد على أسبابه مادامت قد أقامت حكمها على أسبباب تكفل حمل قضائها ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأسباب التي أو ردها والسالف ذكر ها فى الرد على السبب الأول – سائفة و ودية إلى حمل قضائه ، فإن النعى عليه بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس.

ولمسا تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٨٧

رياسة السيد المستشاد / محمد المرسى فتح الله تالب دليس المحكمة وعضّوية السادة المستشارين / سعيد أحمد صقر تالب دليس المجكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمب زكى غرابة وإبراهيم الفيهيني ،

(144)

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) نقض « أثر نقض العكم » •

نقض الحكم المطعون فيه والإحالة • أثره

(٢) دعوى « الدفاع في الدعوي » •

الدفاع الذي يكون جومريا ، ويقدم أخصيم **دليله ،**

(٣) التزام « الاشتراط لمصلحة الفي » •

الاشتراط لصلحة الفير . جواز تقضه ما لم يعلن المستفيد قبوله ٢٠ يلزم اجراؤه في شكل معنى ٠ جواز أن يكون التقض صراحة أو ضبيال م ١٩٥٥ ميني ٠ .

(٤) نقض « سلطة محكمة النقض » •

انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجية الصحيحة قانونا • اشتماله على تقريرات قانونية غلقة • لا عبب • لمحكمة النقص تصحيحها هون أن تقلقه •

١ - نقض الحسكم وإحالة القضية إلى محكة الاستثناف يزيل وجوده
 ويعيد طرح النزاع على هذه المحكمة بما سبق أن أبدى فيه من دفاع وما يبدى
 منه بعد نقض الحسكم .

۲ – الدفاع الذى تأمّزم المحكمة بتمحيصه والرد عليه هو ما يكون جوهريا
 ويقوم عليه دليله :

 ٣ - مفاد نص المادة ١٥٥ من القانون المدنى أن للمشرط لمصلحة الغير الحق فى نقض المشارطة ما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته قبوله له ولا بجب فى نقض الإتفاق أن يكون بشكل خاص بل هو كما يقع صريحاً يصح أن يكون ضمنياً يستفاد من قول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضمحة لا تحتمل الشك على إتجاه إرادة المشترط نحو إلغاء ما اشترطه لصالح الغر .

٤ - لا يعيب الحسكم ما ورد فى أسبابه من تقرير قانونى خاطىء. إذ لهكة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحسكم مادام أنه لا يؤثر فى النتيجة الصحيحة الى إنتيى إلها.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أورأق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى دمياط طالباً الحسكم بصحة ونقاد عقد البيع المؤرخ مربع بثمن قدره ألى جنيه وذلك في مواجهة المطعون ضده الأول الم أرضاً مساخبا ألى مر المطعون ضده الأول إلى الطاعن طلباً عارضاً تضمن الحكم بصحة ونفاذ المقطون ضده الأول إلى الطاعن طلباً عارضاً تضمن الحكم بصحة ونفاذ الإرار الصادر من الأخير بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١ والذي تعهد بموجه بأن الرض مشراه تحصص لإقامة مسجد علها أو معهد ديني أو مدرسة إبتدائية أو أي مشروع خبري لمصلحة سكان القرية وليس له الحق في إقامة مبان علها باقراره . حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ، وبعسدم قبول الطلب العارض ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإشكناف الطلب العارض ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإشكناف رقم ١٩٧٧ سنة ٩ قضائية المنصورة «مأمورية دمباط» ، قضت المحكمة بتأيد

الحسكم المستأنف. طمن المطمون ضده الأول في هذا الحسكم بطريق التقض بالطمن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٩ القضائية الذي قضى فيه بنقض الحسكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف، وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٧ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف فيا قضى به بالنسبة للطلب العارض وبصحة و نفاذ الإقرار المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١٥ حضن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النرمت النيابة رأبا.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى سما الطاعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن إقراره المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١٥ قد عدل عنه بإتفاق تم بينه والمطعون ضده الأول فى ١٩٨٠/١٧/٢٦ وما جاء فى تحقيقات الشكوى رقم ١١٥٠ سنة ١٩٨٠ إدارى فارسكور من تنازل الأخير وعدوله عن الاشتراطات التي تضمها ذلك الإقرار وقد تقدم إلى المحكمة سبدين المستندين إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عما جاء مهما وذهب إلى أسها تما أثناء تداول الدعوى أمام عكمة النقض الحكم فإن أى إتفاقات تعتبر كأن لم تكن وأهدر بذلك مبدأ ما طلعان الإرادة بن المتعادين

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الإستثناف يزيل وجوده ويعيد طرح النراع على هذه الهكمة عا سبق أن أبدى فيه من دفاع وما يبدى منه بعد نقض الحسكم ، وكان الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتمحيصه والرد عليه هو ما يكون جوهرياً وقدم عليه دليله ، وكان مفاد نص المادة ١٥٥ من القسانون المسدنى أن للمشرط لمصلحة الغير الحق فى نقض المشارطة ما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته قوله له ولا بجب فى نقض الاتفاق أن يكون بشكل خاص بل هو كما يقع صريحاً يصح أن يكون ضمنياً يستفاد من قول أو عمل أو إجراء بدل هلالة صريحاً يصح أن يكون ضمنياً يستفاد من قول أو عمل أو إجراء بدل هلالة محمل الشك على إتجاه إدادة المشرط نحو الغاء ما إشرطه لصالح والهسحة لا تحتمل الشك على إتجاه إدادة المشرط نحو الغاء ما إشرطه لصالح

الغبر ، وإذ كان الاتفاق المحرر بن الطاعن والمطعون ضده الأول في ١٩٨٠/١٢/٢٦ قد اقتصر على تعديل البند الأول من عقد البيع بالنسبة للمسافة الواجب على كل منهما تركها عند الحد المشترك لأرضهما لتكون طريقاً لهما وهو ما يدخل في نطاق حـــدود الاتفاق ولا شـــأن له مما ورد. في الإقرار المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١٥ مخصوص كيفية إستغلال أرض النزاع ، كما أن ما ورد مملحق المحضر رقم ١١٥٠ سنة ١٩٨٠ إدارى فارسكور من تنازل المطعون صده الأول عن حيازة الأرض المثبته له في الجمعية الزراعية إلى الطاعن وتسليمها إليه مع حقه فى التصرف فيها دون التعرض له ليس إلا تنفيذاً من جانب البائع لما قضى به الحسكم الاستثنافي الأول بإعتباره حكماً نهائياً واجب النفاذ قبل نقضه ومن ثم فإن ما ورد بهذين المستندين لا يدل محاله على اتجاه إرادة المطعون ضده الأول إلى الغاء ما إشر طهلصالح أهل القربة فى الإقرار سالف الذكر ـــ لماكان ذلك فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن دفاع الطاعن القائم على هذين المستندين بشأن العدول عن الاشتراط الوارد في ذلك الإقرار ، كما لا يعيبه ما ورد في أسبابه من تقرير قانوني خاطئ بشأن الأثر المترتب على نقض الحكم بالنسبة لإتفاقات المتعاقدين الحاصلة بعد رفع الطعن وقبل الفصل فيه إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ دوز أن تنقض الحكم مادام أنه لا يؤثر في النتيجة الصحيحة التي إنهي إلها.

وحيث إنه لمـــا تقدم :تعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السبد المستشار / مجمد المرسى فتح الله نائب رئيس الحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد ذكى غرابة وطه الشريف ،

()

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) دعوى « المصلحة في الدعوى » •

المصلحة التى تجبر رفع الدعوى • ماميتها • المصلحة الفانونية دون الاقتصادية • م ٢ مرافعــات •

(٢) عقد « فسخ العقد » •

(٢) محكمة الموضوع •

استقباط الأدلة من الوقائع الثابتة ، من سلطة محكمة الوصوع بلا معقب عليها في ذلك متى كان استخلاصها مسائفا ،

(£) حكم « حجية الحكم » • قوة الأمر المقفى •

ححیة الحکم • شرطه • م ۱۰۱ اثبات •

(°) دعوى ° بيع « فسنح عقد البيع » ° عقد « فسنح العقد » ° دعوى ((الخصوم في الدعوى)) °

دعوى فسخ عقد البيع · ليست من المعاوى التي يوجب الفانون فيها اختصام أشـخاص معينــين •

(7) بيع « التزاماتالشتري » • التزام « الحق فيالحبس » • محكمة الموضوع •

حتى المستوى في حبس الثمن • مناطه • وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يد- ، ٣/٤٥٧ مدنى • تقدير جدية السبب • من سلطة محكمة المرشوع • ١ — النص فى المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه ولايقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون، ومع ذلك تكنى المصلحة المحتملة ... يدل على أن المصلحة التي يجيز رفع الدعوى أو المطالبة بالحق هي تلك المصلحة القانونية التي يحميها القانون دون ما نظر إلى المصلحة الاقتصادية :

٢ - من حق كل طرف فى عقد تبادل أن يطلب فسخ العقد عند إخلال !
 الطرف الآخر بإلتزاماته سواء تحقق له من الفسخ مصلحة إقتصادية أم لا م

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إستنباط الأدلة من الوقائع الثابته
 هو مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع بلا معقب علمها في ذلك مي
 كان إستخلاصها سائفاً

 ٤ - المقرر فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات أنه يشترط لكى يكون للحكم حجية أن يكون قدير صدار فى نزاع قام بين الحصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسبباً.

ه ــ دعوى فسخ عقد البيع ليست من الدعاوى التى يوجب القسانون
 فها إختصام أشخاص معينن

آ - المقرر فضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ۲/٤٥٧ من القانون المدنى أن المشرع وإن أجاز للمشرى الحق فى حبس الثمن إذا تبن له وجود سبب جدى بحشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن تقدير جدية السبب الذي يولد الخشية فى نفس المشرى من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها فى ذلك مى أقامت قضاءها على أسبب سائفة تكني لحمله.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ــ تنحصل فى أَن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٦٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى المنيا على المطعون ضدها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ • ١٩٦٨/١٢/٢ والمتضمن شراءه منها الأرضُ موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى لقاء ئمن قدره ٢٠٠٠، ٤٧٣٩ ج ، وقال بياناً لها أن المطعون ضدها باعته تلك الأرض لقاء الثمن المشار إليه وأنه قد دفع إليها منه في مجلس العقد مبلغ ٧٠٠ جنيه ، والباقى وقدره ٤٠٣٩،٥٠٠ ج اتفق على سداده على أربعة أقساط مع الترامه فضلا هن ذلك بأن يدفع لهـــا مع أقساط الثمن وفى مواعيد إستحقاقه إيجار الأرض المبيعه بنسبة ما لم يُسدد من تُمنها ، وأنه قد أوفاها بجميع ما النزم به إلا أنها تقاعست عن تنفيذ النزامها بالتوقيع على عقد البيع فأقام الدَّعوى بطلباته ـ كما أقامت المطعون ضدهاالدعوى رَّقم ٢٨٥٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى المنيا على الطاعن بطلب فسخ العقد ورد الأرض المبيعة ، وقالت بياناً لهـــا أن الطاعن لم يوفها ما النزم به رغم الاتفاق فى العقد على الشرط الصريح الفاسخ جزاء للتخلف عن سداد أي من هذه المبالغ وأنه قد أصبح مديناً لهـــا بمبلغ ٢٧٨٩,٥٠٠ ج فوجهت إليه إنذاراً بسداده ومحقها في إعمال أحكام الشرط الصريح الفاسخ إلا أنه تقاعس مع ذلك عن الوفاء به ، ومن ثم فقد أقامت الدعوى بطلباتها، قضت المحكمة-بعد أن أمرت بضم الدعوين-بفسخ عقد البيع وتسليم المطعون ضدها الأرض المبيعة بموجبه بالحالة آلى تكون عليها وقت التسليم ، وبرفض دعوى الطاعن ، أستأنف الأخبر هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٣ سنة ١٨ ق بنى سويف (مأمورية المنيا) وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت . النيابة رأمها :

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبين الأول والثالث من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والإخلال محق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول له تمسك أماء محكمة الموضوع بعدم قبول دعرى الفسخ لإنتفاء مصلحة المطعون ضدهما فيها ــ لأن القضاء بالفسخ لن يؤدى إلى عودة الأرض إلها وإنما يؤدى إلى أبلولها لملكية الدولة بإعبارها زائدة عن الحسد الأقصى المقرر للملكية الزراعية طبقاً لأحسكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، ولن يكون للبائعة إلا الحق في التعويض عنها وهو ما يقل كثيراً عن الثمن المباعة به إليه ، كما تمسك بتنازل المطعون ضدهاعن إعمال الشرط الصريح الفاسخ مستدلا على ذلك بلجوتها إلى اللجنة القضائبة سميئة الأوقاف بعد حلول مواعيد دفع جميع الأقساط ــ طالبة إعماد البيع وإستبعاد القدر المبيع بموجبه من نطاق آلأرض المستولى علمها ، في الوقت الذي حسم فيه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٩٧٩/٤/١ - في الطعن رقم 23 سنة 27ق بإعماد البيع محل العقد ــ الأمر في هذا الشأن وحدد المراكز القانونية لطرفيه وهو ما لا مجوز معه للمطعون ضدها ــ إعمالا لحجية هذا الحسكم ــ أن تطلب من بعد الحسكم بفسخ العقد ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدفاع آنف الذكر على ما ساقه من أن مصلحة المطعون ضدها في الفسخ قائمة وتتمثل في حقها في إعادة بيع الأرض محل عقد البيع مرة ثانية متى كانت زائدة عن الحـــد الأقصى المسموح بتملكه قانوناً ، حالة أنه من غير الجائز لهـ فلك بإعتبار أن هذه الأرض كانت مملوكة لها في تاريخ سابق على ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ العمل بأحــكام القانون السابق الإشارة إليـــه ، فضلا عن أن ذلك مخالف قاعدة آمرة وييسر للمطعون ضدها الاستيلاء على أرض مملوكه للدولة وزيادة ملكيتها عن الحد المسموح به قانوناً وهو عمل قد تم طبقاً لنص المادة الخامسة عشرة من القانون آنف الذكر – وأعمل فبه أثر

تحقق الشرط الصريح الفاسخ دون أن يواجه بأسباب كافيه باقى أوجه دفاعه، ثما يعببه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه ﴿ لايقبل أَى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون ، ومع ذلك تكني المصلحة المحتملة ... » يدل على أن المصلحة التي تجز رفع الدعوى أو المطالبة بالحق هي تلك المصلحة القانونية التي محممها القانون دون ما نظر إلى المصلحة الاقتصادية ، وإذ كان من حق كل طرف في عقد تبادلي أن يطلب فسخ العقد عند إخلال الطرف الآخر بالنز إماته سواء تحقق له من الفسخ مصلحة إقتصادية أم لا ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أمسك عن تنفيذ النزاماته بما يتحقق معه للمطعون ما نظر إلى ما قد يؤدى إليه طلبها من ربح أو خسارة ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنهي إلى قيام حقها في طلب الفسخ وهي نتيجة صحيحة في الْقانون ، فإن النعي عليه فيما أورده من أسباب في هذا الشأن يكون غبر منتج ، وهو مردود في شقة الثاني ـ بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة ـ من أنَّ إستنباط الأدلة من الوقائع الثابته هوممـــا يدخل فى نطاق سلطةمحكمة الموضوع بلا معقب علمها في ذلك منى كان إستخلاصها سائفاً ، فإن ما إنهي إليه الحسكم المطعون فيهُ من أن تمسك المطعون ضدها أمام لجنة الإصلاح الزواعى بإغباد البيع الحاصل بينها والطاعن ليست له دلالة التنازل عن الشرط الصريح الفاسخ من قبيل الاستخلاص السائغ الذي لامعقب عليه ، والنعي في شقه الأخبر مردود نما هو مقرر في المادة ١٠١ من قانون الإثبات التي تشترط لكي يكون للحكم حجية أن يكون قد صدر في نزاع قام بين الحصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسبباً ، وكان محل الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الاعتراض المقدم من المطعون ضدها على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي وسببه هو مجرد ثبوت تاريخ التصرف الصادر من المطعون ضدها، دون أن يعرض في قضائه للخصومة محل الدعوى

الماثلة بما لا بحول دون حق المطعون ضدها فى طلب فسخه لإختلاف دعوى الفسخ عن دعوى حدم الاعتداد بالعقد محلا وسيباً ويضحى النعى فى هذا الحصوص على غير أساس".

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى للمطعون ضدها بفسخ عقد البيع وتسليم الأرض المبيعه بموجبه إليها ، وذلك دون إختصام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو يأمر بإدخالها فى الدعوى رغم أنها هى صاحبة الصفة الحقيقية في إستلام الأرض والتي أصبحت بعد القضاء بفسخ العقد زائدة عن الحد المسموح للمطعون ضدها بتملكه.

وحيث إن هذا النعى في غر محله ، ذلك أنه لما كانت دعوى فسخ عقد البيع ليست من بين الدعاوى التي يوجب القانون فيها إختصام اشخاص معينين وكانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لا صفة لها في الدعوى ، ذلك أن النزاع فيها يدور حول تنفيذ أو عدم تنفيذ النزامات طرفي عقد البيع ، وكان لا مصلحة للطاعن في الزود عن حقوق تلك الهيئة ، فإن النعي بهذا السبب يكون قائماً على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والإخلال محق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان الحسكم أقام قضاءه برفض ما تمسك به من دفاع حول قيام حقه في حبس باقي الثمن وزوال أثر الشرط الصريح الفاسخ تبعاً لذلك على أن النزاع لم يثر بشأن الأرض محل التعاقد إلا في سنة ١٩٧٤ بعد حلول موعد آخر قسط من متأخر الثمن في أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وأن مبررات الحبس قد إنهت ، بفرض قيام الحق فيه – بصدور حكم المحكمة الإدارية في ١٩٧١/٤/١ وقعوده بعد هذا التاريخ عن السداد رغم إنذاره من المطعون ضدها بذلك في ١٩٧٩/٩/١ ، فضلا عن تنازله عن الحق في أمن المحبس وهو الأمر المستفاد من قيامه خصا في دعوى الاعتراض على قرار المستبلاء أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي والمحكمة الإدارية العليا ومن المستبلاء أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي والمحكمة الإدارية العليا ومن

تأخره فى رفع الدعوى بصحة العقد وبعد إقراره فيها بأنه أوفى المطعون ضدها بياقى النمن ، حالة أنه يكنى حتى يستعمل المشترى حقه فى حيس اللمن أن نكون لديه أسباب جدبه نحشى معها وقوع تعرض لهوهو ما تحقق بصدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والمعمول به قبل إستحقاق القسط الأول من النمن ، ومن سبق خضوع المطعون ضدها لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي المناقبة ومن إستيلاء الإصلاح الزراعي على أرض النزاع ، فى الوقت الذي كان تخلفه عن الوفاء بباقى النمن بعد إنذاره من المطعون ضدها راجعاً إلى أنه نم يكن فى إستطاعته تسجيل عقد البيع دون تقديم شهادة بالإفراج عن أرض النزاع من الإصلاح الزراعى ، وهو ما لم تفعله المطعون ضدها بالخالفة لالزاع من الإصلاح الزراعى ، وهو ما لم تفعله المطعون ضدها بالخالفة الإلزامها القيام بكل ما هو ضرورى لنقل ملكية المبيع إليه ، بالإضافة إلى أن ما اعتمد عليه الحكم فى القول بقيام التنازل عن حقه فى حبس باقى النمن الشن حزينة المحكمة ، مما يعيب الحسكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النمى بهذا السبب فى جملته غير مقبول ، ذلك أن – المقرر فى المضاء هذه المحكمة – أن مفاده نص المادة ٢/٤٥٧ من القسانون المدنى أن المشرع وإن أجاز للمشرى الحق فى حبس التمن إذا تبين له وجود سبب جدى خشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن تقدير جدية السبب الذى يولد المخشية فى نفس المشرى من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابه علها فى ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة نكنى لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنهى فى أسباب سائفة لهسا أصلها الثابت بالأوراق إلى إنتفاء السبب الذى ذهب الطاعن إلى أنه ولد الخشية فى عبس من أن ينتزع المبيع من تحت يده وهو ما جعل منه مدار حقه فى حبس بأى الثمن عن المطعون ضدها ، ويكون النمى على الحسكم المطعون فيه بهذا السبب بجرد جدل موضوعى فى تقدير الدليل وصولا إلى نقيجة غير تلك التى وصل إلها الحسكم ، وهو الأمر الذى لا يقبل التحدى به لدى هذه الحكمة .

وحيث إنه ولمسا تقدم جميعه يتعين القضاء برفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونيــه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سعير وعبد العال السمان •

()

الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ ، ۲) عمل « انتقال ملكية المنشأة » « البيع بالزاد » ٠

(۱) الراس عليه المزاد في البيع الجبرى · اعتباره خلفا حاصا · رسو اغزاد من نسانه
 نقل الملكية دون انشاء ملكية جديفة ·

(۲) انتقال ملكية المنسأة باى قصرف مهما كان نوعه · مؤداء · استمراز عقود مسائها
 رحفوقهم قائمة قبل المسالك الجديد · المسادة ٥٥ من قانون المسل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ارُ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إنتقال مملكية المنشأة بالبيسع الجبرى لا ينشىء ملكية جديدة مبتدأة للراسى عليه المزاد وإنما من شسأن أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز ، وبذلك يعتبر الراسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خلفاً خاصاً إنتقلت إليه ملكية المبيع شأنه فى ذلك شأن المشترى فى البيع الاختيارى .

١ – النص فى المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ صريحاً فى إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى مصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبنى العقد قائماً بقوة القانون بن العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولا عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة للعمال فى ذمذ صاحب العمل السابق.

الحكمية

(حد الاطلاع على الأوراق سهاع التقسرير الذى تسلاه السيد المستشسار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيت إن الطِعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعونفيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٢٢١ سنة ١٩٧٥ عنا كلى الجيزة على الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بتسكينه على الفئة العاشرة إعتباراً من ١٩٧٠/٦/١ وترقيته إلى الفئة الناسعة إعتباراً من ١٩٧٠/٦/١ من ١٩٧٠/١/١ من ١٩٧٠/١/١ من ١٩٧٥ وترقيته إلى الفئة الناسعة إعتباراً من تدبت الحكة وما يستجد من ١٩٧١/١/١ بواقع أربعة جنهات شهرياً . ندبت الحكة خبراً في الدعوى وبعد أن قام تقريره قضت بجلسة ١٩٨١/١/١/٨ وبالزام الطاعنة المطعون ضدة في الترقية للفئة الناسعة إعتباراً من ١٩٧٣/٩/١ وبالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ خسة عشر جنهاً . أستأنفت الطاعنة بالإستثناف ١٩٨/٥ قضت الحكم المستأنف . طعنت الخاهة في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقادمت النبابة مذكرة أبدت الطاعنة في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقادمت النبابة مذكرة أبدت طبحة لنظره وفيها الترمت النبابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من ثلاثة وجوه تنعى الطاعنة بالوجه الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه إعتبرها خلفاً للفابريقة المصرية للأغلفة المعدنية التي كان يعمل مها المطعون ضسده مقولة أن بيع هذه الفابريقة ترتب عليه اندماجها في الشركة الطاعنة ، وإذا فقد أغفل الحكم محضر مرسى مزاد الفابريقة بيعاً جبرياً والثابت منه شراء الشركة لأصول الفابريقة دون خصومها . كما تنعى الطاعنة بالوجه الثاني على الحسكم المطعون فيه محالفته للقانون إذ قضى - بتأييده الحكم الابتدائي - بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة التاسعة إعتباراً من 1947/1/1 على خلاف

المادة ٧٨ من القرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ التي تنص على وجوب التعيين في أدنى الدرجات وهو ما أجرته الطاعنة على طلب المطفون ضده الحاص بالإلتحاق بالغمل لدمها والذي أعتبرته بمثابةتعين جديد له نظراً لتصفية الفار بقة المذكرة.

وحيث إن النعي مهذين الوجهين غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه الحكمة أن إنتقال ملكية المنشأة بالبيع الجبرى لا ينشىء ملكية جديدة مبتدأه للراسى عليه المزاد وإنما من شأنه أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز ، وبذلك يعتبر الراسي عليه المزاد في البيع الجبرى خلفاً خاصاً إنتقلت إليه ملكية المبيع شأنه في ذلك شأن المشترى في البيّع الاختباري ، لماكان ذلك وكان النص في المادة ٨٥ من قانون العملالصادر بالقانون رقيمًا ٩ لسنة ١٩٥٩ صريحاً في إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبني العقد قائماً بقوة القانون بن العامل وصاحب العمل الجديدكما لوكان أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولا عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة للعال في ذمة صاحب العمل السابق - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود [سلطته الموضوعية إلى أن المنشأة و أن كان قد بيعت بطريق المزاد فإن بيعها كان شاملا حقوقها والنزاماتها مع إستمرار بقاء عقود إستخدامها قائمة بما يستوجب مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن حقوق هؤلاء العال وفق ما تنص عليه المادة ٥٥ من قانون العمل آنف الذكر فإن النعي بوجهيه المتقدمين يكه ن على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه يخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك تقول انه إذ أيد قضاء الحسكم الابتدائى الذي اعتنق تقرير الحبير إزاء ترقية المطعون ضده في ١٩٧٣/٩/١ إلى الفئة التاسعة في حين أن تقرير الحبير الذي أعتنقه خلص إلى أنه كان يتعن تسكينه في هذا التاريخ على هذه الفئة يكون قد خالف الثابت في الأور اق وخلط بن قواعد الثرقية والتسكين :

وحيث إن هذا النمى في محاء ذلك أنه لما كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب الحكم بتسكينه على الفئة العاشرة في ١٩٧٠/٦/١ و ترقيته للفئة التاسعة إعتباراً من سنة ١٩٧٣/ ، وكان الحير المتندب في الدعوى قد إنهى في تقريره إلى أحقيته للتسكين على الفئة التاسعة في ١٩٧٣/٩/١ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى مع ذلك و مقولة الاستناد لهذا التقرير ب بأحقيته للترقية للفئة التاسعة في هذا التاريخ بكون قد خالف الثابت في الأوراق وخلط بين قواعد التسكن والرقية مما حجبه عن خث هذه القواعد ومدى إنطباقها على المطعون ضده مما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة:

جلسة ١٤ من يونيسه سنة ١٩٨٧

برياسة السيّد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، أوعضوية الساوة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب وثيس المحكمة ، طلعت أميّن صادق ، محمد عبد الفاور - بير وعبد المال السمان •

(177)

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « أجر العامل » • تقادم ((تقادم مسقط)) •

النقادم الخمسى للحقوق الدورية انتجددة ، م ٣٧٥ مدس ، اخبلاف في أحكامه وميناه عن النقلام المحولي ، م ٣٧٨ مدتى ، المقصود بالمهايا والأجبور ، شمولها أجبور العصال والموظفين والمستقدمين ،

لما كان انتقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة المسوص عليها في المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه المدة ٣٧٥ من المدني لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بإنقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته بينا يقوم التقادم الحولى المنصوص عليه في المسادة ٣٧٥ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنه رأى المشرع توثيقها بيمن يؤديها المدين أو ورثته ، وكان بين من ذلك أن هذين النوعن من التقادم مختلف كل منهما عن الآخر في أحكامه ومبناه وكان التعبر بكلمي والمهايا والأجور» في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها قد ورد يصيغة عامة عيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من الهال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لعموم النص يغير عصص وهو مالا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العال تخضع لكل من التقادم الحمسي والتقادم الحولى المنصوص عليما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ التنفي الذكر :

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تنحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٨٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلي بنها على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلز امهابأن تؤدىله مبلغ ٦٩٨ جنبها وقالُ فى بيان ذلك أنه يعمل مساعد رئيس قسم لدىالشركة وقد سوَّت أجره الشهرى على أساس أجره اليومي مضروباً في ٢٦ يوماً في حن أنه يستحق إحتساب أجره مضروباً في ثلاثين بوماً أسوة بباقي العاملين بالمشركة وتنفيذاً لقرار رئيس مجلس إدارتها الصادر في ١٩٦٣/٧/١ ولماكانت جملة الفروق المستحقة له في المدة من ١٩٦٣/٧/١ حتى ١٩٧٥/٧/١ هي مبلغ ٦٩٨ جنبهاً فقد أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر ، دفعت الطاعنة بالتقادم الحمسي إستناداً للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، قضت المحكمة برفض الدفع وندبت خبراً وبعد أن قدم تقريره قضت بجلسة ١٩٧٩/١/٢٣ آبالزآم الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٨٩٧و٨٩٦ جنهاً . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٤٤ لسنة ١٢ ق طنطا مأمورية بنها ويتساريخ ١٩٧٩/١٢/٣٤ قضت المحكمة قبل الفصل في الدفع بالتقادم بتوجيه بمن الاستيثاق للطاعنة بأنها أدت للمطعون ضده كامل أجره و بجلسة ٢٦/٥/٠٨ حكمت برفض هذا الدفع وإعادة المأمورية للخبر وبعد أن قدم تقريره الثانى قضت في ١٩٨١/١١/٢٣ بتأييد ألحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحسكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفمها النزمت النيابة رأمها .`

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والحطأ في تحصيل الوقائع وبياناً لذلك تقول ان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإجابة المطعون ضده لطلباته إعمالا لمبدأ المساواة بينه وبين العاملين بمصنع غزل القطن التابع للشركة الذين طبق بشأنهم قرار اللجنة الاجماعية الصادر في ١٩٦٣/٧/١ في حين أن عمل المطعون ضده كرئيس وردية بمصنع غزل الصوف يختلف عن عمل قرينه بمصنع غزل القطن في المسئولية والحجم والأجر

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما خلص إليه تقرير الخبر المقدم فى الدعوى – والذى أعتقه الحكم – من أن وظيفة المطعون ضده من الوظائف الى يطبق بشأما قرار اللجنة الإجماعية بالشركة الصادر فى ١٩٦٣/٧/ وليسعى سند من قاعدة المساواد ومن ثم فإن النعى عليه بالحطأ فى اعمال هذه التاعدة لا يصادف محلا فى قضائه و يكون النعى مليه بالحطأ فى اعمال هذه التاعدة لا يصادف محلا فى قضائه و يكون النعى منا أساس على غر أساس

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وبياناً لذلك تقول الها دفعت بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم بما زاد على خمس سنوات سابقة على وفع الدعوى عملا بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فإنه بكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النمى في علمه ذلك أنه لما كان التقادم الحسمى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينه الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء ما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقسادم بإنقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته بيما يقوم التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى المشرع توثيقها بيمن يؤديها المدين أو ورثته ، وكان يبن من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلف كل مهما عن الآخر في أحكامه ومبناه وكان التعبر بكلمى «المهابا والأجور» في نص المسادة ٣٧٥

المشار إليها قد ورد بصيغة عامة عيث بشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين غصيصاً لعموم النص بغير عصص وهو مالا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العال تخضيط لكل من التقادم الحمسى والتقادم الحولى المنصوص عليما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ سالقى الذكر لماكان ذلك وكان الثابت في الليوى أن الطاعنة تمسكت بسقوط حتى المطعون ضده فيا زاد على خس سنوات سابقة على رفع الدعوى بالتقادم الحمسى المنصوص عليه بالمادة ٣٧٥ من القانون على رفع الدعوى بالتقادم الحمسى المنصوص عليه بالمادة ٣٥٥ من القانون المدنى وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع على سند من القانول بأن هذه المادة لا تسرى الا على المرتبات والمهايا والإجور والمعاشات الحلي المنصوص عليه بالمادة ٩٧٨ب من هذا القانون والذي يتمين لتتمسك الحولى المنصوص عليه بالمادة ٩٧٨ب من هذا القانون والذي يتمين لتتمسك الحولى المنصوص عليه المها فيها فإنه يكون قد خالف القانون عما يوجب نقضه على أن بكون مم التقض الاحاله.

جلسة ١٦ من يونيــه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / د- رقعت عبد الجيد ، السيد السنباطي ، أحمد حكى ومحمد وليد النصر .

()

الطعنان رقعا ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(٢٠١) ملكية « أسباب كسب الملكية : الالتصاق » • معيكمة الموضوع
 « مسائل الواقع » • تعويض •

(۱) تجاوز مالك الأرض بحسن لية أثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير من أرض ملاصقة . للمحكمة اجيار صاحب هذه الارض على التنازل للبانى عن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض ها أي استثناء من القواعد العامة وقواعد الالتصالى • م ٩٢٨ مدنى • حسن النية فى تطبيق هذا النص الاستثنائي • ماهيته •

 (۲) استخلاص سوء نية الباني • استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاءها على مقدمات من شانها أن تؤدى الى النتيجة التى تنتهى اليها وكان استخلاصها سائفا •

(٣) شيوع ٠ دعوى ٠ تعويض ٠ حيازة ٠

أعمال الحفظ التي يحق للشريك على الشيوع اتخاذها بغير موافقة بأقى الشركاء ، م ٨٣٠ منتى ، اتساعها لرفع دعاوى الحدود والحيازة والاستحقاق وما يلجق بها من طلبات الازالة والتعريفي ،

(١) محكمة الوضوع ((تقدير عمل الخبير)) • خبرة •

أخذ محكمة الموضوع بتقرير الغبير لاقتناعها بصحة أسبابه • مؤداه • عدم التزامها بالرد على الطمون المرجهة اليه أو اجابة طلب اعادة المهمة الى الخبير أو ندب آخر لاستكمالها •

1 - مؤدى نص المادة ٩٢٨ من القانون المدنى - وعلى ما أوضعته المذكرة الإيضاحية لمسلما القانون - أنه إذا كان مالك الأرض وهو يقيم بناء علما قد جاوزها محسن نية إلى جزء صغير من أرض ملاصقة جاز الممحكة - إذا رأت محلا لذلك - أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل البانى عن ملكية الجزء المشغول بالبناء - في نظير تعويض عادل - وذلك إستثناء من القواعد العامة التي لا تجيز نزع المكية لمنعة خاصة ، وقواعد الإلتصاق التي

تقرر لصاحب الأرض الحق فى أن يتملك البناء أو يطاب إزاته وحسن النية يفترض ما لم يقم الدليل على العكس أو تقوم أسباب تحول حما دون قيام هذا الافتراض ، والمقصود محسن النية فى تطبيق هذا النص الاستثنائي أن يعتقد الباقى إعتقاداً جازماً ومبرراً أثناء البناء أنه يبنى على أرضه ولا مجاوزها إلى أرض جاره وهو يقتضى أن يكون قد بذل كل ما هو مألوف من جهد للتحقق من حدود أرضه ولم مخطئ فى ذلك عن رعونه أولا مبالاة أو تقصر ، سواء قبل البدء فى إقامة البناء أو فور تنبه إلى المجاوزة أثناء إقامته فإذا أفادت ظروف الدعوى وملابساتها أدنى شك فى ذلك أمننم إفتر اض حسن النية ووجب إعتبار البانى سيء النيه :

٢ - لئن كان إستخلاص سوء النية من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن تقيم قضاءها على مقدمات من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي تنتبي إلها وأن يكون إستخلاصها سائعاً.

٣ ــ أعمال الحفظ المعنية بنص المادة ٨٣٠ من القانون المدنى تتسع لرفع
 دعاوى الحدود والحيازة والاستحقاق وما يلحق بها من طلبات الإزالة
 والتعويض.

٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه مي رأت محكمة الموضوع في حدو د سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الحبير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون مازمة بالرد إستقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولا على أسبابه السائفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، كما أنها لا تكون ملزمة عندئذ بإجابة طلب إعادة المهمة إلى الحبر أو ندب خبر آخر الإستكمالها ?

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المترر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق_ تتحصل في أن الطاعنين في الطعن الأول أقاموا الدعوى ٣٧٩٢ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى المنصورة بطّلب الحسكم بإلزام المطعون ضده في هذا الطعن بإزالة المبانى الَّى أقامها على جزء من أرضهم المبينة بالصحيفة وبأن يدفع لهم مبلغ ثلثماثة جنيه تعويضاً عن مدة غصب هذا الجزء وقالوا بياناً لذلك أن المدعى عليه شرع فى إقامة عمارة على أرضه الملاصقة مجاوزاً حدها الشرقى إلى جزء كبىر من أرضهم وقد اعترضوا على هذه المحاوزه في الأسبوع الأول من بدايتها واثبتوا ذلك بالشكوى ٤٠٨ لسنة ١٩٧٧إدارى قسم ثانى المنصورة وأصدرت النيابة العامة قرارآفها بإبقاء الحال على ما هوعليه، وتعهدالمدعى عليه بالإلترام مهذا القرار بيد أنه تمادى في البناء حتى أتم الستة طوابق رغم معارضتهم ، ﴿ فأقاموا عليه الدعوى بالطلبات السالفة ، ومحكمة أول درجة ندبت ي ١٩٧٧/١٢/٢٩ خبراً لأداء المهمة المبينة عنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الحبر تقريره حكمت بالطلبات ، استأنف المدعى عليه هذا الحكم بالإستثناف ٢٥ لسنة ٣٢ ق المنصورة ، ومحكمة الاستثناف أعادت المهمَّة إلى مكتب الخبراء لإستكمالها وبعد أن قدم المكتب تقريره التكميلي حكمت في ٨٣/٣/٢٨ أولًا : بَالغاء الحسكم المستأنف فيما قضى به من الإزالة والتعويض . ثانياً : بتمليك المستأنف الجزء المشغول بالبناء من أرض المستأنف ضدهم والبالغ مساحته ، ٣٦٥,٥٥ و بإلز امه بأن يؤدى لهم ثلاثة آلاف جنيه تعويضاً عنْ ذلك... طعن الطرفان فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعن المستأنف ضدهم برقم ١٣٧٤ لسنة ٥٣ ق وطعن المستأنف برقم ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق ، وقدمت النيابة فى كل من الطعنين مذكرة أبدت فها الرأى برفضه وعرض|اطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفها النزمت النيابة رأما .

اولا

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٥٣ ق

حيث إن مما ينعاه الطاعنون لهذا الطعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على القول محسن نية المطعون ضده تأسيساً على أن الجزء المغتصب من أرضهم صغير بالنسبة الباقى منها وأنه على شكل مثلث ولا توجد علامات فاصلة بين الأرضين وأنه لا ينال من حسن النيه ما جاء بالشكوى ٤٠٨ لسنة ١٩٧٧ إدارى قسم ثانى المنصورة، لأن العبرة فىحسن النيه هى بوقت البناء فى حين أن هذه القرائن غير منتجه فى نئى سوء النيه الذى أنضح من تحقيقات الشكوى المشار إليها وتأكد من حجم المساحة المفتصبه وماكان ينبغى تركه لحدمة المطلات ، وإذا أهدر الحكم المطعون فيه دلاله ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله وشابه فساد فى الاستدلال وقصور فى الآسبب يما بوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٩٢٨ مـن القانون المدنى ــ وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحيه لهـــذا القانون ــ أنه إذاكان مالك الأرض وهو يقم بناء علىها قد جاوزها محسن نيه إلى جزء صغىر من أرض ملاصقه جاز للمحكمة _ إذًا رأت محلا لذَّلك . أن تجر صاحب هذه الأرض على أن ينزل الباني عن ملكية الجيزء المشغول بالبناء ـ في نظر تعويض عادل . وذلك إستثناء من القواعد العامة التي لا تجنز نزع الملكية لمنفعة خاصة ، وقواعد الإلتصاق الني تقرر لصاحب الأرضُ الحقُّ في أن يتملك البناء أو يطلب إزالته ، ولمساكان حسن النيه يفترض ما لم بقم الدابل على العكس أو تقوم أسباب تحول حتما دون قيام هذا الإفتراض وكان المقصود محسن النيه فى تطبيق هذا الحكم الاستثنائى أن يعتقد البانى إعتقاداً جازماً ومرراً أثناء البناء أنه يبنى على أرضه ولا مجاوزها إلى أرض جاره ، وهو ما يقتضي أن يكون قد بذل كل ما هو مألوف من جهد للتحقق من حدود أرضه ولم نخطي في ذلك عن رعونه أولا مبالاه أو تقصر ، سواء قبل البدء في إقامة البناء أو فور تنبهه إلى المحاوزه أثناء إقامته ، فإذا أفَّادت ظروف الدعوى وملابساً بما أدنى شك في ذلك امتنع إفتر اض حسن النيه ووجب إعتبار الباني سيء النيه ، ولئن كان إستخلاص سوء النيه عندئذ هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن تقيم قضاءها على مقومات من شأنما أن تؤدى إلى النتيجة التي تنتهي إليها وأن يكون إستخلاصها سائغاً :

لما كان ذلك ، وكان البن من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأن مسلك المطعون ضده الثابت بمحاضر الشرطه يدل على سوء نيته ـ إذ تمادى في البناء بالرغم من تنبيه إلى تعديه قبل صب أول سقف بالعاره ، وبالرغممن قرار النيابه الصادر وقتنذ بإبقاء الحسالعلىما هو عليه وتعهد وكيله بالإلتزام لهذا القرار – ، وكان لهذا الدفاع أصل ثابت بالأوراق ، وكان الحكم قد أقام قضاءه مع ذلك على قوله أن البانى حسن النيه لإعتقاده أنه كان ينني على ملكه إذ أنَّ المساحة التي بني علمها من أرض الطاعنن _ وقدرها ٣٦,٥٠م٢ ــ تعتبر جزء صغيراً بالنسبة لباقي أرضهم،وأنه مما يُشفع له أن الجزء المغتصب على شكل مثلث بطول أرض النزاع ، وأنه لو كان سيء النية لتوغل فها مسافة طولية متساوية العرض ... وأنه ثبت من تقريد خبير الدرجة الثانية عَدم وجـــود حــــدود أو علامات تفصل بين الأرضين وكان مقدار المساحة المغتصبة بالنسبة لأرض الطاعنين لا مكن أن يؤدى عقلا إلى حسن نية المطعون ضده ، كما أن الثابت من تقرير مكتب الحراء الذي اطمأن إليه الحكم المطعون فيه أن قطعي الأرض موضوع الدعوى لها خرائط مساحية حديثه وحدود واضحة في عقود مسجله ، وتقعان على شاطئ النيل منطقة متمنزة بمدينة المنصورة ، وأن الجزء محل النزاع يدخل في مستندات ملكية الطاعنين ولا يدخل في مستندات ملكية المطعون ضده ، وأن الأخير عدل بهذا الجزء أبعاد أرضه ، وهو ما لا يسوغ معه ما استخلصه الحـــكم سواء من عدم وجود حدود أو علامات تفصل بين الأرضين، أو من كون هذا الجزء مثلثاً وليس مستطيلاً أو مربعاً ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قـــد اقتصر في الرد على دفـــاع الطـــاعنين سالف الذكر على ﴿ مجرد القول بأن شكواهم قـــدمت بعد إنهاء المطعون ضده من عمـــل 🕊 الأساسات والارتفاع بالمبانى إلى سقف الطابق الأول وأن حسن النية يشترط وقت البناء ، و هو ما لا يصلح رداً علىذلك الدفاع فى ضوء التعريف القانونى لحسن النية الذي يقتضيه نزع الملكية لمنفعة الباني طبقاً لنص المادة ٩٢٨ من**ۗ** القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله وشابه ۗ

فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لمناقشة باقى أوجه الطعن .

لانيسا الطمن ١٤٠٩ لسسنة ٥٣ ق

حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الأول من أسباب هسدا الطعون على الحكم المطعون فيه أنه تمسك فى دفاعه بعدم قبول الدعوى لأن المطعون ضدهم الأربعة الأول لا علكون فى هذه الأرض غير ١٩٩٣٣٣ م ٢ ــ شيوعاً فى حملة مساحبا البالغة ٩٠٠،٢٥ م ٢ ــ فرفض الحسكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيساً على أن لكل شريك فى الشيوع طبقاً لنص المادة ٩٣٠ من القانون المدنى الحق فى أن يتخذ من الوسائل مما يلزم لحفظ الشيء ولو كان ذلك بغير موافقة باقى الشركاء، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ، لأن أعمال الحفظ فى تطبيق النص المشار إليه لا تشمل طلبات الإزالة وتلبيت الملكية والتعويض ؟

وحيث إن هذا النعى غر صحيح ، ذلك أنه لما كانت أعمال الحفظ المعنية بنص المـادة ٨٣٠ من القانون المدنى تتسع لرفع دعاوى الحدود والحيـــازة والاستحقاق وما يلحق هما من طلبات الإزالة والتعويض ، وكان الحكمـــ المطعون فيه قد النزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه مهذا السبب على غر أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى من أسباب هـذا الطعن أنه اعترض على التقرير الثانى لمكتب الحبراء بأنه أغفل الاطلاع على العقـــد الابتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٧/٢٢ الذى اشترى به مساحة أخرى قدرها ١٩٥٧ متراً كما أغفل مطابقة مستنداته على الطبيعة ولذلك طلب إعادة المهمة إلى المكتب أو ندب خير آخر لاستكمالها فالتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع فشابه بذلك قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لمـا كان من المقرر فى قضـاء هذه المحكمة أنه متى رأت عحكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الحبر لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولا على أسبابه السائفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد علمها بأكثر المتضمنه التقرير ، كما أنها لا تكون ملزمة عندنذ بإجابة طلب إعادة المهمة إلى الحبير أو ندب حبير آخر لاستكمالها ، لما كان ذلك ، وكان الين من المقد المؤرخ ٢٩/٧/٧٢٢ ، بافتراض صحته أنه لا ينسب على أرض النزاع إلى تقع إلى جانب الحد الغربي لأرض الطاعن ولا أثر له سواء على حدود عقد ملكيته المسجل الذي ينصب على قطعة أرضه الأصلية التي تحمل رقم ٢٧ تنظيم شارع سعد زغلول أو على حدود عقد ملكية المطعون ضدهم المسجل الذي يشمل الجزء محل النزاع وهو يقع بعد الحد الشرق لأرض الطاعن وكان المنح المحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى تقرير مكتب الحبراء ، وأخذ بالنتيجة التي المنها المنه خود عن من سلطة في تقدير الدليل مما تنحس عبادلة فيا المنه خيادة المنه خيادة عكمة الموضوع من سلطة في تقدير الدليل مما تنحس عنه رقابة محكمة النقض.

وحيث إن حاصل باق أسباب هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدهم بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه عن الجزء محل النزاع فى حين أنهم لم يثبتوا أى ضرراً لحق بهم يستحقون عنه مقدار هذا التعويض وأن طلبهم التعويض كان مقصوراً على ثلاثماثة جنيه فحسب .

وحيث إنه لمـا كانت المحكمة قد انتهت فى الطعن الأول إلى نقض الحكم المطعون فيه فلا يكون ثمة محل لمناقشة ما نعاه الطاعن مهذه الأسباب .

جلسة ٢١ من يونيسه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السـادة المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، طه الشريف وابراهيم الهـــهيرى •

()

الطعن رقم ۷۳۷ لسنة ٥٤ القضائية : تنفيذ « تنفيذ عقارى » • بطلان •

قائمة شروط البيع • وجوب تعيين المقارات المبينة في التنبيه بها • علة ذلك • عدم التجهيل بالعقار المحجوز • م ٤١٤ مرافعات • مخالفة ذلك • أثره • البطلان • ماهيته • م ٤٢٠ مرافعات • جواز استكمال البيانات من الاوراق التي أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفي "تجهيل بالعقار المحجوز •

إذ كان الشارع قد أوجب في المسادة ١٤٤ من قانون المرافعات أن تشتمل قائمة شروط البيع على تعين العقارات المبينة في التنبيه وبيان موقعها وحدودها ومساحها ورقم القطعة واسم الحوض وغير ذلك من البيانات الى تقيد في تعييها فإن ذلك لغاية أساسها هو عدم التجهيل بالعقار المحجوز ولازم ذلك مقتضاه إن البطلان لا يترتب على إغفال البيانات غير الجوهرية كتحديد نوع الغراس بالعقار كما لا يقع البطلان بسبب ما يلحق بيانات تعين العقار وتحديده في القائمة من نقص أو إغفال مي استكملت هذه البيانات عما ورد بالتنبيه أو السند الذي يجرى التنفيذ بمقتضاه أو بغيرهما من الأوراق الى أوجب الشارع إرفاقها بالقائمة شريطة أن تؤدى هذه البيانات في مجموعها إلى نبي اللبس والتجهيل محقيقة العقار المحجوز ، ذلك أن البطلان الذي فرضته المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات ليس بطلاناً شكلياً وإنما هو جزاء يرتبط توقيعه بعدم محقق الغاية من البيان المعيب ، فإن تحققت — كان ذلك — درءاً في للحد رغم قرام العب في الإجراء .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المسقشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم قرروا بالاعتراض على قائمة شروط البيع المودعة بناء على إجراءات التنفيذ العقارى التى تباشرها الشركة الطاعنة – اقتضاء لحقوقها على أطيان مورث المطعون ضدهم في الدعوى رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٧٩ « بيوع زفتي » وقالوا بياناً لأوجه اعتراضهم أن الأطيان المحجوزة لم تعين في قائمة شروط البيع بما يكشف عن حقيقها أو بيان ما علها من غراس ولا يكنى أن توصف بأنها أرض زراعية إذ أن حقيقها أنها ذات شجر مشر فإنه نظراً للعوار الذي أصاب القائمة بهذه الأوجه وتلك التي ذكرت في التقرير فقد أقاموا اعراضهم ، حكمت المحكمة ببطلان القائمة المعترض علها وما ترتب على ذلك من إجراءات ، استأنف الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٨٣ لسنة ٣١ ق طنطا وبتاريخ ٥٩٨٤ المستأنف .

طعنت الطاعنة ى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشـورة حددت جاسة ننظره وفيها النرمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وعالمة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان قائمة شروط البيع على سند من عدم تعيين الأطيان بها إذ أورد فها أنها تقع بشيرا اليمن ولعدم بيان نوع الغراس بها والاكتفاء بوصفها بأنها أرض زراعية ، رغم أن بيانات القائمة عورة على أساس ما ورد بعدًا.

القرض الرسمى وشهادة التصرفات العقارية والشهادة الإدارية الصادرة من مجلس المدينة بضم الناحيتين فى قرية واحدة باسم شبرا اليمن فضلا عما ورد فى كشف التحديد المساحى الصادر من الشهر العقارى بأنها أرض زراعية ، وإذ كان القانون لا يلزم مباشر الإجراءات ببيان الزراعة القائمة على الأطيان المحجوزة وكانت القائمة قد حررت على أساس الشهادات العقارية والإدارية السالف بيانها عا يكشف عن تعين العقار المحجوز وينأى مهذا التحديد عن التجهيل و اللبس ، فإن ما انهى إليه الحكم محالفاً لذلك يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال وخالفة القانون و محالفة الثابت فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه ولئن كان الشارع قد أوجب في المادة ٤١٤ من قانون المرافعـات أن تشتمل قــائمة شروط البيع على تعيين العقارات المبينة فى التنبيه وبيان موقعها وحدودها ومساحتها ورقم القطعة وآسم الحوض وغر ذلك من البيانات التي تفيد في تعييبها فإن ذلك لغاية أساسها هو عدم التجهيل بالعقار المحجوز ولازم ذلك ومقتضاه أن البطلان لا يترتب على إغفال البيانات غر الجوهرية كتحديد نوع الغراس بالعقار ، كما لا يقمع البطلان بسبب ما يلحق بيانات تعين العقار وتحديده في القائمة من نقص أو إغفال مي استكمات هذه البيانات بما ورد بالتنبيه أو السند الذي بجرى التنفيذ بمقتضاه أو بغيرهما من الأوراق التي أوجب الشارع إرفاقها بالقائمة شريطة أن تؤ دى هذه الىيانات في مجموعها إلى نني اللبس والتجهيل محقيقة العقار المحجوز ، ذلك أن البطلان الذي فرضته المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات ليس بطلانا شكلياً وإنمـا هر [جزاء يرتبط توقيعه بعدم تحقق الغاية من البيان المعيب ، فإن تحققت الـ كان ذلك ــ درءاً للحد رغم قيام العيب في الإجراء. لمـا كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بأن بيانات تعين العقار المحجوز الواردة بالقائمة هي بذاتها الواردة بعقدالقرض الرسمي وبشهادة التصرفات العقارية ــ كما تمسكت بأن الناحيتين كفر شيرا اليمن وشيرا اليمن أصيحتا ممقتضى قرار وزير الحكم المحلى قرية واحدة تعرف باسم شبرا اليمن وقدمت الطاعنة شهادة ربسمية بذلك وأن ما ورد يقائمة شروط البيع وللأوراق

المرفقة ليس من شأنه قيام التجهيل واللبس في تعيين العقار المحجوز ، ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بفحص الأوراق المرفقة بقائمة شروط البيع أو المستندات المقدمة من الطاعنة وبيان دلالة كل منها وما إذا كانت همذه البيانات في مجموعها يتحقق بها الغاية في تحديد العقار وتعيينه أم أنها تلحق به اللبس والتجهيل مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب وهو ما يستوجب نقضمه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢١ من يونيـه سنة ١٩٨٧

بريانية السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمير صادق ، محمد عبد القادر سعير وعبد العال السمسحان .

$(1 \lor 9)$

الطعن رقم ٩٠١ لمسنة ٢٥ القضائية :

(١-١) عمل ((عمال عرضيون أو مؤقتون)) ، علاوة دورية ،

- (۱) العمال العرضيون أو المؤقنون هم المعينون على غير الوطائف الواردة بجداول المفررات الوظبقية للشركة دون نظر لنوع العمل أو الوقت الذي يستغرقه •
- (٣) السلاوة الدورية مناط استحقاقها شمغل السامل لوظيفة ذات فشة مالية مدرجة بالهيكل التنظيمي ووقوع أجره بين حدى وبطها مع توافر شروط منحها •

١ – لما كانت المادة ٦٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ تجيز تعيين العاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة المؤسسة المختصة، وكان المستقرف قضاء هذه المحكمة أن – المعول عليه في اعتبار العمل المسند إلى العامل مؤقتاً أو عرضياً هو أن يكون تعيينه قد جاء على غير الوظائف الواردة بالجداول المعتمسدة للوحدة الاقتصادية والمرتبة في الفئات المالية المبينة في الجدول المرافق للائحة المشار إليها باعتبارها الوظائف الدائمة في الوحدة الاقتصادية والمكونة للهيكل التنظيمي لها، ولا عرة في هذا الحصوص عدة عقد العمل مهما طالت حي ولو كان غير محدد المدة طالما أن العامل لم يعين على إحدى هذه الوظائف الدئمة :

٢ - مناط استحقاق العلاوات الدورية وفقاً للائحة ٣٥٤٦ نسنة ١٩٦٢ أن يكون العامل شاغلا لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية وأن يكون أجره فى التاريخ المحدد لاستحقاق العلاوة واقعاً بن

حدى ربط الفئة المـالية المقررة للوظيفة الى يشغلها في هذا التاريخ منى توافرت. الشروط الأخرى لمنحها

المحكمية

بعــد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول والمطعون ضده التاسع أقاما الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٧٩ عمال كلِّي المنصورة على الطاعن بطلبَ الحكم باعتبار مرتب كل منهما مبلغ ٣٧،٣٣٤ جنها في ١٩٧٨/١/١ مع الزامه بأن يَدْفع لكل منهما فرق أجر قدره ٢١٠ جنبها حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ ومَا يستجد بواقع ١٢ جنهاً اعتباراً من ١٩٧٩/١/١ حتى تاريخ الحكم في الدعوي . وقالا شرحاً لدعواهما أنهما من سماسرة القطن وأن مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول عن بالبنك الطاعن في سنة ١٩٦٦ ، كما عن المطعون ضده الثاني في سنة ١٩٦٥ عمرتب ٢٥ جَنهاً لكل منهما ، وأنهما يستحقان علاوات عــادية ۗ واستثنائية بنسبة ١٥٪ من مرتب التأمينات الاجماعية في ١٩٧٦/١/١ وبنسبة ١٢,٥ منه في ١٩٧٧/١/١ ، وبنسبة ١٥٪ منه في ١٩٧٨/١/١ عن السنوات . ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٨ ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقويره قضت بحلسة ١٩٨١/١/١٣ باعتبار مرتب كل من مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول والمطعون ضده الناسع مبلغ ٣٧،١٩٤ جنبها من ١٩٧٨/١/١ والزام الطاعن بأن يدفع لكل منهما فرق أجر قدره ١٦٠، ٤٥٠ جنهاً عن. الفترة من ١٩٧٦/١/١ حتى نهاية فىراير ١٩٨٠ وما يستحقانه من أجر بعاد ذلك . استأنف الطاعن الحكم بالاستثناف رقم ١٨ سنة ٣٣ ق المنصورة > وبجلسة ١٩٨٢/١/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في .

هذا الحكم يطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقضــــ الحكم؟، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سببن ينمى سما الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى ببان ذلك يقول ان كلا من مورث المطعون ضده التأسية الأول والمطعون ضده التاسع قد عن مكافأة شاملة وليس على وظيفة ذات فئة مالية بالميكل التنظيمي للبنك الطاعن وبالتالي فلا تسرى عليما الأحكام الخاصة بالوظائف ذات الفئات المالية الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ لتعلقها بالعال الدائمين ولا يستحقان أية علاوات دوية وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتعديل أجرهما على أساس استحقاقهما هذه العلاوات وبفروقهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٦٦ من الأغة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر سها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥٣ سنة ١٩٦٧ عبر تعين العاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية وفقاً للقواعد التي يضعها بجلس إدارة الشركة وبعتمدها بجلس إدارة المؤسسة المختصة ، وكان المستقر في قضاء هذه المحكة أن المعول عليه في اعتبار العمل المسئد إلى العامل مؤقتاً أو عرضياً هو أن يكون تعيينه قد جاء على غير الوظائف الواردة بالجدول المرافق للائحة المشار إلها باعتبارها الوظائف الدائمة في الوحدة الاقتصادية والمرتبة في الفئات المبيئة في الإقتصادية والمكونة للهيكل التنظيمي لها ، ولا عرة في هذا الحصوص عدة الاقتصادية والمكونة المعلى مهما طالت حتى ولو كان غير عدد المدة طالما أن العامل لم يعين على إحدى هذه الوظائف الدائمة - لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن كلا من مورث المطعون ضدهم الثانية الأول والمطعون ضده التاسع قد عين كدى الطاعن خلال سني ح ١٩٦٦ بعد العمل باللائمة سالفة البيان بوظيفة لدى الطاعن خلال اله زدة بجداول الوظائف الدائمة المعتمدة له وليس مقرراً ميست من الوظائف اله او دة بجداول الوظائف الدائمة المعتمدة له وليس مقرراً

لها فئة مالية محددة ، وقد منح كل مهما الأجر المتفق عليه في العقد المرم بينه وبين الطاعن ، فإنه لا يكون لها الحق في العلاوات الدورية المطالب بها لأن مناط استحقاق هذه العلاوات وفقاً لتلك اللائمة أن يكون العامل شاغلا لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وأن يكون أجره في التاريخ المحدد لاستحقاق العلاوة واقعاً بين حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها في هذا التاريخ مي توافرت الشروط الاحسري لمنحها – لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ، ولما تقدم يتمن القضاء في موضوع الاستثناف وقم ١٨ سنة ٣٣ ق المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

جلسة ٢١ من يونيسه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضمل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صمادق ، محمد عبد الكادر ، وعبد العال المسحان .

$(\Lambda \Lambda_{\bullet})$

الطمن رقم ٢٢٣١ لسنة ٥٢ القضائية :

عملٰ « دعسوى عماليسسة » ٠

معازعة العامل صاحب العمل حول اقتطاع قيمة المنتجات التي ينسب اليه أنه تسبب بخطئة في قلدها • م 20 ق 91 لسنة ١٩٥٩ • حتى العامل في اللجوء الى القضاء مباشرة في هذا الشان بالطرق المتادة لرقع اللعوين •

يفصح نص المادة 20 من قانون العمل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 1909 عن أن المشرع رسم سبيلا للفصل في الخلف الذي قد ينشأ بين العمل وصاحب العمل بشأن تطبيق حكم هذه المادة لكرير يضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق العامل الأصبل في اللجوء إلى القضاء مباشرة ، فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ولم يجعل من الالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها بها إجراءا مسبقاً قبل رفعها.

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٨١ عمال كلى

إسكندرية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها برد كافة المبالغ التي تستقطع من راتبه والكفعن استقطاع أية مبألغ منه مستقبلا . وقال بياناً لذلك أنه يعمل لدى الشركة بوظيفة عامل إطفاء وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢ أخطرته بأنها قررت خصم خمسة عشر يوماً من راتبه كجزاء تأديبي وتحميله ثلث قيمة العجز فى زيت بذرة القطن البالغ قيمتها ٢٢٠٩ جنبهاً وعشرة جنهات مصاريف إدارية بمقولة أنه بتاريخ ١٠/٥/١٩٧ لم يقم بالنّزاماته الجوهرية مما أدى إلى فقد كمية الزيت المذكورة ولما كان هذا القرار معدوماً ولا سند له منالقانون لسقوط حق الشركة الطاعنة فى توقيع الجزاء بالتقادم وعدم ثبوت إدانته فيما نسب إليه بعد أن قررت النيابة العامة في ١٩٧٨/٤/٢٠ بألا وجه لإقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل فقد أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر . قضت المحكمة برد ما استقطعته الطاعنة من راتب المطعون ضده تنفيذاً للقرار الصادر بمجمازاته نحصم خمسة عشر يوماً من راتبه والكف عن استقطاع أية مبالغ أخسرى من المرتب تنفيذاً لذلك القرار . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالاستثناف رقم ٦٠ لسنة ٣٨ ق الإسكندرية وطعن المطعون ضده فى ذات الحُكْمِ بالاستثناف رقم، ٦٥ لسنة ٣٨ ق الإسكندرية _ أمرت عكمة الاستثناف بضم الاستثنافين وبجلسة ١٩٨٢/٦/٨ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى بالنسبة للطغن فى جزاء خصم خمسة عشر يوماً من راتب المطعون ضده وببطلان تحميل الطاعنة له الثلث فى قيمة الزير تالبالغ قيمته ٢٢٠٩ جنيه وإلزام الطاعنة بأن ترديله ما سبق أن اقتضته منه خصماً من تلك القيمة . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريقِ النقض وقدمت النيسابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعنُّه. عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفعها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وبياناً لذلك تقول ان المشرع جدد فى المبادة 45 من القانون رقم 91 لمسنة 1904 طريقاً المطعن فى قرار الشركة بتجميل المطعون ضياه. بقيمة ما تسبب فى فقده بالتطلم منه مباشرة إلى اللجنة الاستشارية المنصوص عليها في المادتين ١١١ ، ١١٢ منه أو أمام المحكمة الجزئية حسب الأحوال والتي يكون حكمها نهائياً (قطعياً) وإذ لم يسلك المطعون ضده الطريق الذي رسمه القانون وقضى الحكم مع ذلك ببطلان قرار الطاعنة ورد ما تم استقطاعه من راتبه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٥٤ من قانون العمـــل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت في الفقرات الثلاث الأولى مها على أنه « إذا تسبب عامل في فقد أو إتلاف أو تدمر جهاز أو آلات أو منتجات بملكها صاحب العمل أو كانت في عهدته وكان ذلك ناشئاً عن قرَّحُطَأُ العِاملُ وَجَبِ أَن يتحمل المبلغ اللازم نظير ذلك ــ ولصاحب العمل أن يبدأ باقتطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام كل شهر ــ و بجوز العامل أن يتظلم من تقدير صاحب العمل أمام المحكمة الجزئية إذا كان يعمل لدى صاحب عمل يستخدم أقل من خمسن عامل أو أمام اللجنة المشار إلها في المادتين ١١١ ، ١١٢ حسب الأحموال ويكون قرار اللجنة في الحالة الثانية قابلاً للاستثناف خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره أمام المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها محل العمل ويكون حكمها في الحالتين نهائياً (قطعياً)» ويفصح هذا النصعلي أن المشرع رسم سبيلا للفصل فى الحلف الذى قد ينشأ بين العامل وصاحب العمل بشأن تطبيق حكم هذه المادة لكي يضع حداً للمنازعة في هذا الحصوص ، لكنه لم يسلب حقُّ العامل الأصيل في اللَّجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي ﴿ الله المعتادة لرفع الدعوى ولم بجعل من الالتجاء إلى اللجنة المنصوص علمها مها إجراء مسبقاً قبل رفعها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكونُ

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وغالفة الثابت فى الأوراق وبياناً لذلك تقول إن الحكم ذهب إلى عدم مسئولية المطعون ضده عن الحادث تأسيساً على أن كمية الزيت المفقود

لم تكن في عهدته لا بصفته أميناً أو حارساً علما ولا بأية صفة أخرى في حين أنَّ الثابت أنه كان نائماً وقت الحادث مما يعد خروجاً على مقتضيات وأَجَبِهِ الوظيني وقد تضاربت أقواله مع أقوال الحارس مما يؤكد مسئوليته : وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن لمحكمــة الموضوع السلطة فى محث ما يقدم لهـا من الدلائل والمستندات والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه مها وفى استخلاص ما نراه متفقاً مع واقع الدعـوى بلارقابة علمها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً ، لما كان وَلِكُ وَكَاكَ الثَّابِتِ مِن مِدُونَاتِ الحَكْمِ المُطعُونَ فيه أنه بعد أن عَرْضَ للتحقيق الإداري الذي أجرته الطاعنة ولتحقيقات النيابة العامة التي انهت إلى أن إسناد الاتهام للمطعون ضده لم يتأيد بدليل وقيدت الواقعة جناية ضد مجهول استطرد وقال : ٣ ... ومن ثم لا يكون المستأنَّف ــ المطعون ضده ــ مسئولا عن فقد كمية الزيت المذكورة لأنها لم تكن في عهدته لا بصفته أميناً أو حــارساً علمها ولا بأية صفة أخرى وإنما هو مجرد عامل مطافى كل عهدته المسئول عنها هي أدوات الإطفاء الثابتة والمنقولة والتي يتسلمها من زميله عند استلام الوردية ويسلمها لزميله عند انتهاء الوردية ولا شأن له عا يدخل إلى مستودع الشركة من أشخاص وسيارات ليلا أو نهاراً ولا بما هو موجود مهذا الستودع ، لأن ذلك من اختصاص غيره من العاملين ... فلا مكن مساءلة المستأنف عليه بأدنى مسئولية عن فقد كمية الزيت المذكور وبالتالي يكون تحميله بجزء من قيمة هذا الزيت على غير مقتضي من القانون ولذلك يتعنن بطلانه وبأن ترد الشركة المستأنفة للمستأتف عليه ما تكون قد استقطعته من مرتبه نظر تحميله بذلك الجزء من قيمة الزيت . . وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه سائفاً ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التي خلص إلها وله أصله الثابت في الأوراق فإن ما تسوقه الطاعنة بشأنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ويكون النعي مهذا السبب على غير أساس .

ولميا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيــه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ ميضمه محصود راسم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / الحسينى الكنائي ، محمد فـؤاد شرباش ، محمد عبد البر حسين سالم ومحمـه محمد طيطسه •

()

الطعن رقم ٢٦٩١ سنة ٥٦ القضائية :

(٢٠١) اينجار ((اينجار الاماكن)) ((آسياب الاخلاء)) ((عدم ا**لوفاء بالاجرة** والتكوار)) •

(۱) اشلاء المستاجر للتكرار في الامتناع أو التأخير في سداد الأجرة - مناطه - وفاء المستأجر بالاجرة قبل رفع دعوى الاشلاء وقبل انقضاء غمسسة عشر يوما من تكليفة بالوفاء مها - أثره -إنتفاء التأخير كشرط لتوافر التكرار -

(٣) سبق صدور حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوقاء بالأجرة قبل المصل بالقالون
 رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ • لا تتوافر به حالة التكرار في الامتناع أو التأخير في سداد الاجرة •

1 - النص في المادة ١٨/ بمن القانون رقم ١٥٣ سنة ١٩٦١ والمادة ٣١/ أما كن المقابلة لنص المادة ٣١/ أمن القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ والمادة ٣١/ أمن القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ والمادة ٣١/ أمن القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، يدل على أن مناط الحكم بالإخلاء في حالة الوغاء بالأجرة ، ثبوت الامتناع أو التأخير في السداد إلى ما بعد انقضاء الميعاد المحدد قانونا حيث يكون قد أساء استعال حقه بتفادى حكم الإخلاء بالوفاء بالأجرة قبل قفل باب المرافعة ، فإذا ما ثبت وفاء المستأجر بالأجرة من قبل رفع دعوى الإخلاء وقبل انقضاء خسة عشر يوما من تكليفه بالوفاء بها فقد انقضى التأخير كشرط لتوافر التكوار المدعى به .

 ٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن سبق صدور حكم من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة قبل نفاذ القانون رقم ١٣٦ سنة ٨١ لا تقوم به حالة التكرار في التأخير في الوفاء بالأجرة لعدم سريان أحكامه على المراكز التي نشأت وانتبت قبل العمل به .

الحكمـة

بعـد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٥٣١ سنة ١٩٨٣ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن للحكم بإخلاء الدكان المبن بالصحيفة وتسليمه إليه ، وقال بياناً لها أن الطاعن يستأجر منه الدكان محل النزاع موجب عقد مؤرخ الماء ١٩٣٠/١٠/١ بأجرة شهرية قلدها ١٩٨٤/١ جنيه وقد تأخر في سداد مبلغ تكليفه بالوفاء بها محوجب إنذار رسمي أعلن له في ١٩٨٣/١١/١٠ وإذ تكرر تكليفه بالوفاء بها محوجب إنذار رسمي أعلن له في ١٩٨٣/١١/١٠ وإذ تكرر تأخره في الوفاء بها محوجب إنذار رسمي أعلن له في ١٩٨٣/١١/١٠ وإذ تكرد تأخره في الوفاء بها محرجة المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٧٨٧ سنة ١٠٤ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن من العن المؤجرة وتسليمها ملكرة أبلات فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة النزمت النبابة رأبها تملكرة وأبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة النزمت النبابة رأبها تملكرة أبلات فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة النزمت النبابة رأبها تهدين المحدون شده .

وحيث 10 الطعن أقم على سببين ينعى سما الطاعن على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت بالأوراق على ما أورده الحكم الابتدائي أن الطاعن قد قام بالوفاء بكامل الأجرة المستحقة عليه عن المدة المطالب بأجرتها دون تأخير وذلك بإقرار وكيل المطعون ضده ، ومع ذلك فقد قضى الحكم المطعون فيه بإخلاء الطاعن من العن المؤجرة بمقولة ببوت التكوار في الناخر في الوفاء بالأجرة المستحقة مستنداً في ذلك المحكمن الصادرين في الدعويين رقمي ١٣٧٣ سنة ١٩٧٤ سنة ١٩٧٤ مستنعجل القاهرة في حين أن هذبن الحكمن صادرين قبل العمل بأحكام القانون

رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ الذي اتخذه الحكم عماداً لقضائه ، وهو غير منطبق على واقعة النزاع ، إذ ياز م في ظل أحكام القانونين ٥٢ سنة ١٩٦٠، ٤٩ سنة ١٩٧٧ ثبوت التكرار بأحكام موضوعية ، وهو ما لم يتوافر في الدعوى المطروحة وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيباً مما يوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعيسديد ذلك أن النص في المــادة ١٨/بـمن القــانون رقم ١٣٦١ سنة ١٩٨١ بشأن إيجار الأماكن – المقابلة لنص المــادة ٣٣٠/أ من جواز إخلاء العين المؤجرة إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلمًا الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ... فإذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخر. فى الوفاء بالأجرة المستحقة دون مررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء أو الطرد محسب الأحوال » . يدل على أن مناط الحكم بالإخلاء في حالة ادعا. المؤجر بتوافر التكرار – في جانب المستأجر – بامتناعه أو تأخره في الوفءُ بالأجرة ، بثبوت الامتناع أو التأخير في السداد إلى ما بعد انقضاء الميعاد المحدر قانوناً يحيث يكون قد أساء استعال حقه بتفادى حكم الإخلاء بالوفاء بالأجرة قبل قفل باب المرافعة ، فإذا ما ثبت وفاء المستأجر ٰ بِالأجرة من قبل ّرفـــع دعوى الإخلاء وقبل انقضاء خسة عشر يوماً من تكليفه بالوفاء بها فقد انتنى التأخير كشرط لتوافر التكرار المدعى به ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن سُبق صدور حكم من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالأجرز قبل نفاذ القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ – لا تقوم به حالة التكرار فى التأخير فى الوفاء بالأجرة لعدم سريان أحكامه على المراكز التي نشأت وانتهت قبــُل العمل به ، لمـا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظـــر وأقام قضاءه بإخلاء الطاعن من عين النزاع على سند ثبرت تكرار التأخير فى الوفاء بالأجرة المستحقة عليه وذلك في الدعاوى أرقام ٧٦٤٣ سنة ٧٧ كلي 🎙

الجنرة ، ١٣٤٤ سنة ٧٤ ، ٣٧٣ سنة ٧٧ مستعجل القاهرة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٦ سنة ٨١ وحجب نفسه بذلك عن محث دفاع الطاعن من أنه لم يتأخر في سداد الأجرة على النراع عن الفترة من ٧٩/٦/١ حتى ١٩٨/١١/٣٠ وأنه قام بأدائها قبل رفع الدعوى ممقتضى الإيصالات المقدمة منه الصادرة من الادارة العامة للإير ادات وإذ لم يستظهر الحكم ثبوت واقعة التأخر في الدعوى المطروحة رغم أمها هي وحدها التي يتوافر بها حالة التكرار بعد سبق صدور الحكم الموضوعي في الدعوى رقم ٣٠٤٣ سنة ٧٧ مدنى كلي الجنرة ، الأمر الذي يعجز عمكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ومن ثم فإنه يكون معيهً مخالفة القانون عا يوجب نقضه .

جلسة ۲۰ من يونيسه سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السماوة المستشارين / الحسينى الكنائى ، محمد قؤاد تبرباش ، محمد عبد البر حسين سالم ومحمد محبد طبطسه •

$(1 \Lambda T)$

الطعن رقم ١٠٦٩ سنة ٥٦ القضائية :

(۱, دعوى « الصفة في العنوى » ، محكمة الوضوع .

استخلاص توافر الصفة في الدعوى • واقع يستقل به قاضى الموضوع • حسبه أن يبين المقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضاء على أسباب سائقة •

(۲ ° 7) ایجاد « ایجار الاماکن » « اقامة مبنی مکون من اکثر من ثلاث وحداث)) . قانون .

(٢) النزام المستأجر باخساء العين المؤجرة أو توفير مكان مسلائم لمسالك العين في الميني المكون من أكثر من ثلاث وحدات الذي يقيمه المستأجر ٠ م ٢٢ / ٢ ق ١٣٦ لسسمة ١٩٨١ ٠ النزام تضيري معتود للمستأجر وليس لمبالك العين المؤجرة الخيار ٠

 (۲) خلو التشريع الاستثنافي من تنظيم حالة معينة • أثره • وجوب الرجوع الى القواعد المامة في القانون المدني •

 استخلاص توافر الصفة فى الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فها وهو ما يستقل به قاضى الموضوع ومحسبه أن يبن الحقيقة الى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكنى لحمله .

١ – النص فى المادة ٢/٢٧ من القانون رقم ١٣٦١ سنة ١٩٦١ ، على أنه إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحتى لاستئجاره يكون بالحيار بين الاحتفاظ بمسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها منه » . يدل على أن النزام المستأجر الناشئ عن هذا النص هو النزام المثني مين محلن ، الالزام الأول هو إخلاء العين المؤجرة له ، والالنزام الثانى هو توفير مكان ملائم لمالك العين المؤجرة فى المنى أقامه المستأجر ، والخيار بين تنفيذ

أى من هدين الالترامن معقود للمستأجر وهو المدين فى الالترام ، ومى كان مصدر الحيار همو نص فى القانون الذى جعل الحيار للمدين ، فإنه لا مجوز للدائن وهو مالك العن المؤجرة أن مختار عشيتته تنفيذ أحد هذين الالترامن دون الآخر وذلك وفقاً للأحكام العامة فى القانون المدنى :

٣ المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في حالة خلو النشريع الاستثنائي
 لإيجمار الأماكن من تنظم حالة معينة وجب الرجوع إلى القمواعد العامة في
 القانون المدنى :

المكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٦٦ سنة ٨٣ مدنى كل الجيزة
على الطاعن للحكم بأن يوفر له سكناً ملائماً بالعقار المملوك له المبن بالصحيفة
وتسليمه إليه ، وقال بيساناً لها أنه بموجب عقمه إيجار مؤرخ ١٩٤١/٢/٢٧
يستأجر الطاعن من الممالكة السابقة العن الموضحة بالصحيفة ، وقد أقمام
الأخير مبنى مملوكاً من ست وحدات سكنية واحتفظ بمسكنه المؤجر إليه ،
ومن ثم يكون ملزماً بأن يوفر له المسكن الملائم سلما العقار عملا بنص الممادة
المجكة بإلزلم الطاعن بأن يوفر المعلمون ضمده مكاناً ملائماً بالعقار المبن
بالصحيفة وتسليمه إليه على ألا تجاوز أجرته مثلى الأجرة المستحقة عن الوحدة
التي يستأجرها منه الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٤٩٢
سنة ١٩٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم

المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة النزمت النيابة رأيها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول مها على خكم المطعن فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول انه دفع أمام عكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لمرفعها من غير ذي صفة إذ أن سند المطعون ضده في دعوى سابقة ، عقد شرائه للعقار المؤرخ ١٩٦٦/٨/١٤ الذي ثبت تزويره في دعوى سابقة ، فلا بجرز له طلب تسليم الشقة المؤجرة للطاعن كأثر من آثار هذا العقد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع بمقولة أن المطعون ضده بمثلك العقار محل العين المؤجرة بعقود مسجلة فإنه يكون قد غير من سبب الدعوى مما لا محق لحكمة الموضوع الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقر و في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فها وهمو ما يستقل به قاضى الموضوع ومحسبه أن يبن الحقيقة التي اقتنع ها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكنى لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه بأن المطعون ضده عملك العقار الكائنة به العين المؤجرة إلى الطاعن بموجب عقود مسجلة ، وكانت تلك العقود ليست محل نعى من جانب الطاعن ، وكان المطعون ضده لم يطلب تسليمه العين المؤجرة كأثر من أثار عقد البيع الابتدائي المؤرخ 17/٨/١٤ حسما يدعى الطاعن ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص يكون على غير أساس :

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال عق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إن مفاد نص المبادة ٢٠٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ٨١ أن المستأجر له حق الحيار بين الاجتفاظ بالعن المؤجرة إليه أو توفير مكان ملاهم بالمبيى الملتى يقيمه للمؤجر ، ويتعين على محكمة الموضوع تخيير المستأجر فى تنفيذ أحد

هَلَيْنِ الالتَّرَامِينَ ورغم أنه تمسلكِ بَهِلنا الدفاع أمام محكمة الاستثناف إلا أن الحكم المطعون فيد بطلبائه ، الأمر الذي يُعيب ألحكم و. جب نقضه :

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢/٢٢ من القمانون رغم ١٣٦ سنة ١٩٨١ على أنه « إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر منثلاث وحدات في تاريخ لاحق لاستشجاره يكون بالحيار بين الاحتفاظ مسكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه بما لا بجاوز مثلي الأجرة المستحقة له عن الوحدة التي وستأجرها منه » . يدل على أن النزام المستأجر الناشيء عن هذا النص هو النزام نخيري بن محلمن ، الالتزام الأول هو إخلاء العن المؤجرة له ، والالتزام لثاتى هو توفير مكان ملائم لمالك العين المؤجرة في المبنى الذي أقامه المستأجر، رالحيار بين تنفيذ أي من هذين الالتزامين معقود للمستأجر وهو المدين في لالتزام ومتى كان مصدر الخيار هو نصُّ في القانون الذي جعل الخيار للمدين مانه لا مجوز للدائن وهو مالك العن المؤجرة أن نختار بمشيئته تنفيذ أحد هذين لالنزامين دون الآخر وذلك وفقاً للأحكام العامة في القانون المدنى ، ذلك أنه ن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في حالة خلو التشريع الاستثنائي لإنجــــار الجماكن من تنظيم حالة معينة وجب الرجوع إلى القواعد العامة في القــانون لدني ّ، وقد نصت المادة ١/٢٧٦ من هذا القانون على أنه « إذا كان الحيار لمدين وامتنع عن الاختيار أو تعدد المدينون ولم يتفقوا فيا بينهم ، جساز لمدائن أن يطلب من القاضي تعين أجل مختار فيه المدين أو يتفَّق فيه المدينون ، إذا لم يتم ذلك تولى القاضي بنفسه تعيين محل الالتزام» . لمـاكان ذلك ، وكان لثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد قصر دعواه على طلب إلزام الطاعن بتوفير سكن ملائم له بالمبنى الذي أقامه ، وكانت محكمة الموضوع قد قضت له طلباته دون إتاحة الفرصة للطاعن في الاختيار بن الاحتفاظ عسكنه المؤجر أُر توفير مكان ملائم للمطعون ضده وفقاً للقواعد والإجراءات المشار إلها ، والتفت الحكم المطعون فيه عن الرد على ما تمسك به الطاعن في هذا الشأن مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنة بكون معييساً بالحطأ فى تطبيق القانون والإخلال محق الدفاع مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى من أسباب الطعن :

جلسة ٢٥ من يونيسه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السماوة المستشارين / الحسيني الكنائي ، محمد فؤاد أحرياش ، محمد عبد البر حسين سالم ومحمسه محمد فيطسه •

(117)

الطمن رقم ٢٠١٧ لسنة ٥٠ القضائية :

ايجار « ايجار الاماكن » « التاجير المفروش » .

المستاجر المصرى لعني مفروشة مدة خسس أو عشر سنوات • حقه في البقاء فيها ولو التهت المدة المتلق عليها بالشروط المتصوص عليها في العقد • شرطه • ثبوت قيام علاقة ايجارية بينه وبين مالك العين • م 23 ق 29 لسنة ١٩٧٧ • اقامته بالعين بسبب أشر خلاف الايجار مهما استطالت مدته • غير كاف للاستفادة من حكم هذه المسادة •

النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسة ١٩٧٧ بشأن تأجر الأماكن على أنه و محق للمستأجر الذي يسكن في عن استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العن ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها في العقد .. فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلى فإنه يشرط لاستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل المذاون » . يدل على أن حق الشخص في الاستفادة من حكم النص المذكور مناطه أن يثبت قيام علاقة المخارية وبين مالك العين الذي يقيم فيها لمدة خس سنوات سابقة على العمل التاريخ المذكور إذا كانت العلاقة الإنجارية قائمة بينه وبين المستأجر الأصلى المتن عما أمدة عشر سنوات سابقة على العمل التاريخ المذكور إذا كانت العلاقة الإنجارية قائمة بينه وبين المستأجر الأصلى المستأجر المستأخرة مناه من محكم هذا النص و خلاف الإنجارة على المستطالت فترة شغله لها ، للاستفادة من حكم هذا النص و

الحكمية

. بعـــد الاطـــلاع. على الأوراق وسياع التقوير الذي. تلاه الســيد المِستِشــار. المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــــ تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطبون ضده الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٧٨ مننى مستعجل الإسكندرية بطلب الحكم بطرده من الشقة المبينة بالصحيفة مع تسليمها المنقولات المملوكة لهما . وقالت بياناً لدعواها أن المطعون صيده استأجر. منها هذه الشقة المفروشة بمقتضى عقد إيجار شفوى منذ شهر يونيه سنة ٧٥ وقد نهت عليه بالإخلاء في ٧٧/١١/٧ لانهاء مدة العقد في آخــــر دبسمبر سنة ٧٧ ، وإذ لم يستجب لطلها . فقد أقامت الدعوى ، وبعد أن تناذلت الطاعنة عن صفة الاستعجال أحيلت الدعوى إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية حيث قيدت برقم ١٤٦٧ سنة ٧٨ ، وبتاريخ ٧٨/٦/١ حكمت المحكمة بإجالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أنه يسكن في عن النزاع التي استأجرها مفروشة من الطاعنة ، لمدة خس سنوات متصلة سابقة على ٧٧/٩/٩ وبعد ساع شاهدی المطعون ضده ، حکمت بشاریخ ۷۸/۱۲/۲۸ برفض الدعموى . استأنفت الطاعنية هذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٠ سنة ٣٥ق. الإسكندرية . وبتاريخ ٧٩/١١/٢٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أن علاقها بالمطعون ضده كمستأجر لشقة النزاع لم تبدأ إلا في عام ٧٥ وأنه كان يستأجرها في المدة السابقة على ذلك من مستأجرها السابق ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين ، قضت بتاريخ ٨٠/٦/٢٤ بتأييمات الحبكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت الثياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في ... غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة وأمها . وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق . ون بيان ذلك تقول المدرم والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق . ون بيان ذلك تقول المدرم في ستفيد مستأجر المسكن المفروش من حكم المادة 23 من القانون رقم 24 سنة المعمل بأحكام القانون المذكور في 19۷/۹/۹ إلا أن الحكم المطعون فيه المقاء على مجرد ثبوت إقامة المطعون ضـــده بالغين محل النزاع طوال سنة ۱۹۷۱ ، مخالفاً بذلك ما أكده هذا الشاهد في التحقيق الذي أجرته محكمة المستثناف . من أن إقامة المطعون ضده بالمين المذكورة بدأت في سنة ۱۹۷۲ المستثناف . من أن إقامة المطعون ضده بالمين المذكورة بدأت في سنة ۱۹۷۲ وليس في سنة ۱۹۷۱ ، ولما كان هذا الشاهد لم كدد تاريخاً معيناً في سنة ۱۹۷۷ لاستيفاء المدة اللازمة لأعمال حكم النص سائف الذكر . ومن ثم فإن الحكم لاستيفاء المدة اللازمة لأعمال حكم النص سائف الذكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انهي في قضائه إلى توافر شروط تطبق النص المذكور فإنه المحكون مبياً عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد . ذلك أن النص في المادة ٤٠ من القانين رقم ٩٤ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن على أنه ٩ كن المستأجر الذي يسكن في عين استأجر ها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة عسلى تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المنفق عليها وفلك بالشروط المنصوص عليها في العقد ... فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلى فإنه يشترط لاستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٤٠ يدل على أن حق الشخص في الاستفادة من حكم النص المذكور مناطه أن تثبت قيام علاقة إيجارية بينه وبين مالك العين الى يقيم فيها ، لمدة خمس سنوات سابقة على العمل بأحكام القانون المذكور في العمارية قائمة بينه وبين المستأجر الأصلى للعين ، مما مفاده أنه لا تكني مجرد الإعبارية قائمة بينه وبين المستأجر الأصلى للعين ، مما مفاده أنه لا تكني مجرد

إقامته في العنن لسبب آخر خلاف الإبجار مهما استطالت فترة شغله لهــا ، للإستفاده من حكم هذا النص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعنة إخلاء العن المؤجرة مفروشة للمطعون ضده لإنتهاء مدة العقد على ما أورده في مدوناته من أن «وجدان المحكمة يطمئن إلى ما قال به شاهد المستأنف عليه (المطعون ضده) من أنه يشغل عنن النزاع مفروشة من سنة ١٩٧١ حتى الآن بصفة دائمة ومستمرة حتى الآنّ أي لمدة تزيد عن خمس سنوات متصلة وسابقةعلى صدور القانون رقم 29سنة ١٩٧٧ ، ولما كان المستأنف عليه مصرى الجنسية ومن ثم يستفيد من نص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ... ، خاصة وأن الثابت من المستندات المقدمة من المستأنف ضده أمام محكمة أول درجة والمشار إلها فى أسباب حكمها أنه أى المستأنف ضده يقيم بعين النزاع من تاريخ سابق على التاريخ الذي أوردته المستأنفة» . وكان يبين من هذا الذي خلص إليه الحكم أنه عول في قضائه عند حساب المدة القانونية اللازمة لإمتداد عقد الإمجار المفروش ، على الفرة التي شغل فيها المطعون ضده عن النزاع ، دون أن يبين من أسبابه أنه اعتد بتاريخ بدء قيام العلاقة الإنجارية بينه وبنن مالكة العقار (الطاعنة) التي تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن هذه العلاقة لم تبدأ إلا فى سنة ١٩٧٥ وأن شغله للعين قبل ذلك إنما كان بإعتباره مستأجراً لهـــا من باطن المستأجر الأصلي السابق، ولما كان الثابت أيضاً من مطالعة الصورة الرسمية لمحضر التحقيق الذي أجرته محكمة الاستثناف أن الشاهد الذي إستند إليه الحكم في قضائه قد أكد فى أقواله أن المطعون ضده لم يشغل العين إلا فى سنة ١٩٧٧ دون بيان التاريخ على وجه التحديد وذلك على خلاف ما قرره الحكم من أن الشاهد المذكور حدد سنة ١٩٧١ تاريخاً لبدء شغل العين ، ومن ثم فإنه يكون قد خرج بأقوال هذا الشاهد إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها الصريح ، وحجب نفسه بذلك عن حث حقيقة بدء تاريخ إستنجار المطعون ضده لشقة النزاع للتحقق من إستيفاء المدة القانونية اللازمة لإستفادته من حكم المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ، الأمر الذي يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة ابحث باقي أسباب الطعن: "

جلسة ٢٥ من يونيسه سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار/ محصد محصود راسم ثائب رئیس المحسکمة وعضویة السادة المستشارین / الحسینی الکنائی ، محمد فؤاد شریاش ، محمد عبد البر حسین سحالم ومحصد محمد طبطحه •

()

الطمن رقم ٢٥٦١ سنة ٥٦ القضائية :

ايجار « ايجار الاماكن » « احتجاز اكثر من مسكن » .

حظر احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن فى المدينة الواحدة · م 1/A ق 29 سنة ١٩٧٠ · عدم سريانه على الاماكن التى يؤجرها مالكها لحصابه مغروضة أو خاليه عملا بالرخصــة المخبلة له بالمحادة ٣٩ ق 29 سنة ١٩٧٧ · مثال بشئان تملك شقة تؤجر خالية للغير ·

النص فى الفقرة الأولى من المادة الناء نمن القانون رقم 2 هسنة ١٩٦٧ .

القابلة لنص الفقرة الأولى من المادة الحامسة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ على أنه ولا بجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون متضى و وفى المادة ٣٩ منه على أنه ولا بجوز للمالك فى غير المصايف والمشاتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة فى المحتار الذي يملكه ، وفى تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجته وأولاده القصر مالكاً واحداً ، وإستثناء من ذلك بجوز للمالك أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة فى أى من الأحوال أو الأغراض الآتية ... ولمدل وعلى ما جرى مسكن فى المدينة الواحدة ، لا يسرى على الأماكن التى يؤجرها مالكها لحسابه مفروشه أو خالية للمفر عملا بالرخصة المخولة له قانوناً بالمادة ٣٩ المشار إليها مفروشه أو خالية للمفر عملا بالرخصة المخولة له قانوناً بالمادة ٣٩ المشار إليها بأن المشقة الأخرى المملكة لموضوع عقد المجارها ، إلا أن المحكم خالية الم قضاءه على سند من أن هذا التأجر الغير لا يعد من قبيل المطعون فيه أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجر الغير لا يعد من قبيل المطعون فيه أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجر الغير لا يعد من قبيل المعورة فيه المناد المناد المناد المناد المناد المادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة المنادة من أنه هذا التأجر الغير لا يعد من قبيل المنادة المنا

المقتضى ، بل هو من قبيل المضاربة الممنوعة ، ورتب على ذلك قضاءه بإخلاء العين المؤجرة له بإعتباره محتجزاً إياها مع الشقة الأخرى المؤجرة منه للغير ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الحكمية

بعد الاطــــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيــد المستشــــار المقرر والمرافعة وبعــــد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوصاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطعون ضده الأُول أقام على الطاعن الدعوى رقم ٦٦٧٦ سنة ١٩٨١ مدنى كلى الإسكندرية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وعقد الإبجار وتسليمها له خالية ، وقال بياناً لها أنه أجر الشقة محل النزاع إلى الطاعن بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٦١/١/١ إلا أنه أغلقها منذ أكثر من عامين وإنتقل للإقامة بشقة أخرى تملوكة له بذات المدينة مما محق له طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ طلب إخلائه منها لإحتجازه أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض وإذ تدخل المطعون ضده الثاني في الدعوى طالباً رفضها إستناداً إلى أنه يستأجر الشقة المملوكة للطاعن بعقمه مؤرخ ١٩٧٧/٢/١ ثابت التاريخ في ١٩٧٧/٢/١٩ ، فقد قضت المحكمة بتاريخ ٣١/٥/٣١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول إحتجاز الطاعن لأكثر من مسكن بذات المدينة دون مقتض ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهد المطعون ضده الأول ، حكمت بتاريخ ٢٨/٥/٥٨٨ برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستثناف رقم ٤٩٣٠ سنة ٤٩ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ٧٠/٥/٢٠قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها للمطعون صَّده الأول خالية . طعنُ الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة وأمها . وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه بجوز للمالك وفقاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ أن محتجز مسكن مملوكن له في البلد الواحد وذلك في الجدوز له فيها تأجر هما مفروشين ومن باب أولى بجوز له التأجر حالياً ، وعلى ذلك فإن تأجر الطاعن المشقة الأحرى التي يمتلكها مناصفة مع إينه ، إلى الغير خاليه لا يعد من قبيل الاحتجاز لأكثر من مسكن ورغم تقديم صورة عقد الإبجار إلى محكمة الموضوع ، إلا أنها قضت بإخلاء العين المؤجرة له على سند من أن تأجره لتلك الشقة يعد من قبيل المضاوبة الممنوعة ويعتبر احتجازاً لأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتفى دون أن يبن أسباب الحكم إنتفاء هذا المقتضى ، الأمر الذي يعيبه ويوجب نقضه ،

وحيث ان هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ــ المقابلة لنصَ الفقرة الأولى من المادة الحامسة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٣٩ ــ على أنه ألا بجوز الشخص أن محتجز فی البلد الواحد أكثرمن مسكن دون مقتض ، وفی المادة ٣٩ منه علی أنه ولا مجوَّز للمالك في غير المصايف والمشاتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة في العقار الذي عملكه ، وفي تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجته وأولاده القصر مالكاً وأحداً ، واستثناء من ذلك بجوز للالك أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة فى أى من الأحرال إ أو الأَغْرَاضِ الآتية … » يُدل ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن الحظر من إحتجاز الشخص الواحد بذاته لأكثر من مسكن في المدينة الواحدة لا يسرى على الأماكن التي يؤجرها مالكها لحسابه مفروشة أو خالية للغير عملا بالرخصة المخولة له قانوناً بالمادة ٣٩ المشار إليها ، لما كان ذلك وكأن الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضِّوع بأن الشفة الأخرى المملوكة له مناصفة مع ابنه ، إنما يؤجرها منذ سنة ٧٧ خالية إلى المطعون ضده الثانى ، وقدم لها صورة عقد إيجارهـــا ، إلا أن الحـــكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجير الغير لا يعد من قبيل المقتضى ، بل هو من قبيل المضاربة الممنوعة ، ورتب على ذلك قضاءه بإخلاء العين

المؤجرة له بإعتباره محتجزآ إياها مع الشقة الأخرى المؤجرة منه للغسير ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ حجبه ذلك عن محث حقيقة إستنجار المطعون ضده الثانى لهذا المسكن وإنفراده دون الطاعن بالسيطرة المادية والقانونية عليه ، فإنه يكون قد شابه أيضاً القصور في التسبيب عا يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيــه سنة ١٩٨٧

برياسة المديد المستشار / يوسف أبو زيد تالب رئيس المحكمــة ، وعضوية الــــادة المستشارين / أحمد نصر الجندى ، د · محمد بهاء الدين باشات ، محمد خيرى الجندى واحمد أبو الحجماج ·

$(\Lambda \Lambda a)$

الطمن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) نقض ﴿ اثر نقض الحكم ﴾ •

(٢) عقد ((تكييف العقد)) • دعوى ((سبب العموى)) • استثناف •

انتهاء محكمة الاستثناف الى التكييف الصحيح للمقد • تطبيق الحكم القانوني المنطبق عليه • عدم اعتباره فصلا منها في طلب جديد •

١ – المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحتم على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع في قضائها حكم إمحكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة :

ب ٢ - المقرر- في قضاء هذه الحكة - آنه إذا إنهت محكة الاستثناف إلى
 التكييف الصحيح للعقد وانزلت عليه الحكم القانوني المنطبق عليه فإن ذلك
 لا يعتبر مها فصلا في طلب جديد بما لا يقبل ابداؤه لأول مرة أمامها وفقاً
 لما تقضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المشاؤلة :

حث إن الطعن إمتوفى أوضاعه الشكلية:

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق --تتحصل فى أن الطاعَن أقام الدعوَى رقم ١١١٨٧ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى قسنا على المرحوم مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول ــ والمطعون ضدهما الخامس والسادسة طلب فيها الحسكم أصلياً بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٢ المتضمن َّابيع المورث المذكور والمطعون ضده الخامس بصفته وكيلا عن زوجته المطعون ضدها السادسة أرضاً زِراعية مساحبًا ١٥ س ٤ ط ٨ ف المبينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ ج للفدان الواحد والتسليم وإحتياطياً بالزامها بأن يدفعا له مبلغ ٢٠٠٠ج وقال بياناً لدعواه أن مور ثالمطعون ضدهم الأربعة الأول والمطعون ضده الخامس بصفته باعا له هذه الأرض بموجب العقد سالف البيان الذي تضمن إتفاق الطرفين على تحرير عقد البيع النهائي فى مدة أقصاها خمسة عشر يوماً وتعهد المطعون ضده الحامس بالحصول على توكيل من زوجته أو الحصول على توقيعها على العقد فى خلال ثلاثة أيام وإذ امتنعا عن تحرير العقد الهائئ رغم إنذارهما في فقد أقام هذه الدعوى ليحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٦ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستثناف أسيوط ــ مأمورية قنا ــ بالإستثناف وقم ١٨٤ سنة ٢ مق طالباً الغاءه والحكم بطلباته. بتاريخ ١٨٠/١٢/١٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة وأنفاذ عقد البيع بالنسبة لمساحة ٢ س ١١ ط ٥ ف وبإلزام المطعون ضده الحامس بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٠٠٠ ج . طعن المطعون ضدهم الحمسة الأول في هذا إلحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٦٣ سنة ٥١ ق . بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحسكم وإحالة القضية إلى محكمة إستثناف قنا ، بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤ قضت محكمة الاستثناف بالتأييد _ طعن الطاعن في هــــذا الحــكم بطريق التقض . أو دعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعي - عَرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة وأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب ينمى الطاعن بالأول والثائث منها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقول ان العقد سند الدعوى هو عقد أبيع أبات تم بإيجاب من البائع وقبول من المشترى فى مجلس العقد غير أن محكة الاستثناف فسرته بأنه وعد بالبيع ملزم لجانب واحد رغم إنها لم تطلع على هذا العقد لعدم ضمه إلى ملف الاستثناف بعد نقض الحكم والإحالة وهو ما يعيب حكمها بالبطلان ومخالفة الثابت بالأوراق:

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – تحمّ على المحكمة التى تحال المالية القانونية التى فصلت فيها أن تتبع فى قضائها حكم محكمة النقض قد المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة وكان الثابت أن محكمة النقض قد نقضت الحكم الاستثنافي الأول وإنتهت فى قضائها إلى تكييف العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع من جانب واحدهوجانب الواعدين المطعون ضدهم—وإذ الترمت محكمة الاستثناف التى احيلت إليها القضية بندا التكييف إعمالا لحكم المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات فلا علمها بعد ذلك أن هى لم تطلع على العقد المذكور ويكون النعى على حكمها المطعون فيه بالسبب الأول – أيا كان وجه الرأى فيه — غير منتج وبالسبب الثالث على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيانه يقول ان محكمة النقض قضت بنقض الحسكم الاستثنافي الأول وكيفت العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع ملزم للجانبين وأن إيجابا وقيولاقد تما بالوعسد وكان يتعين على محكمة الاستثناف المحال إليها أن تلتزم حكم محكمة النقض في هذا الحصوص غير أن الحكم المطعون فيه قد خالفه وكيف العقد بأنه وعد بالبيع ملزم لجانب واحد عو جانب البائع وهو ما يعيبه عمد العقان ن:

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الثابت من حكم محكمة التقفي المسلمان رقم ٣٦٣ سنة ٥١ ق وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول أن الحسكم المذكوركيف العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع من جانب واحد هو جانب الواعدين وقرن هذا الإنجاب بقبول من جانب الموعود له وأن الحكم المطعون فيه الزم في قضائه بتكييف العقد المذكور حكم النقض سالف الذكر فإن النعى عليه جذا السبب يكون غير مقبول :

وحيث إن الطاعن بنعى بالسبب الرابع على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيانه يقول ان قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم إلابتدائي الذي قضى برفض دعسوى الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع على سند من أنه وعد بالبيع قسد إنطوى على قضاء في طلب جديد طرح لأول مرة أمام محكمة الاستثناف بمنع قبوله وقد حالت قوة الأمر المقضى التي حازها هذا القضاء بين الطاعن وإقامة دعوى جديدة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع وهو ما يعبه بمخالفة القانون والحاطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النمى غر سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه إذا إنهت محكمة الاستثناف إلى التكييف الصحيح للعقد وأنز لت عليه الحكم القانوني المنطبق عليه فإن ذلك لا يعتبر مها فصلا في طلب جديد ممسا لا يقبل إبداؤه لأول مرة أمامها وفقاً لما تقضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات وكان الحكم المطعون فيه قد اتبع حكم محكمة التقض بشأن تكييف العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع ورفض القضاء بصحته ونفاذه على سند من سقوط الوعد لعدم إظهار الطاعن رغبته في إبرام العقد خلال الأجل المتفق عليه فإنه يكون قد الزم صحيح القانون ويكون النمى عليه مهذا السبب على غير أسام. :

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور وفى بيانه يقول ان الحسكم المطعون فيهقضى ضمنياً برفض التعويض دون أن يورد أسباباً بشأنه وهو ما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان ما أثبته الحسكم المطعون فيه وبما لم يكن محل نعى — من أن الطاعن لم يظهر رغبته فى إبرام العقد إلا بعد إنقضاء الأجل المحدد لذلك فسقوط الوعد بالبيع من تلقاء نفسه يؤدى إلى ما رتبه عليه من ننى إخلال الواعدين — المطعون ضدهم — بإلتزامهم ويكنى لحمل قضائه برفض طلب التعويض فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس :

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن :..

جلسة ٢٥ من يونيـه سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / يوسف أبر زيد نالب رئيس المحكمة ، وعضوية السسسادة المستشارين / أحمد نصر الجندى ، د • محمد بهاه الدين باشات ، محمد خيرى الجندى وأحمد أبر الحجماج •

$(1 \Lambda 1)$

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) بيع « دعوى صحة التعاقد » • دعوى •

تحديد الارض المحكوم باثبات صنحة التماقه عنها • العبرة فيه بما ورد في الفقه لا بمسلما ورد في الصحيفة •

۲) بیع ((دعوی صحة التعاقد)) ، تسجیل ،

ثيوت الأفضلية لرافع دعوى صحة التعاقد • م ١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ • مناشها • ان يكون المبيع المحدد في صحيفتها هو ذاته المبيع محل المبيع • علمة ذلك •

۳) بيع « دعوى صحة التعاقد » • تسجيل •

مفايرة حدود المبيع في صحيفة دعوى صحة التحاقد لتلك الواردة بعقد البيع · لا يحول دون قيام الاثر المترتب على تسجيل الصحيفة طالما أن المفايرة ليس من شأنها التجهيل بحقيقة تطابق المبيم في كل مفهما •

 المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تحديدالأرض المحكوم بإثبات صحة التعاقد عبها بما دون في ذلك العقد الذي بيعت بموجبه لا بما يكون قد ورد في صحيفة دءرى صحة التعاقد .

٢ - الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد - وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٤٦ - إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه وهو لا يكرن كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذي كان محلا للمبيع ، لأن أساس الشهر هو إتحاد العقار في كل من التصم ف وإشبار التصرف .

٣٠ ـ من كانت المغايرة في بيان الحدود الواردة في جميفة الدعوى المسجلة . لا تجهل محقيقة إنطباق المبيع المبين مها على المبيع الوارد بعقد البيع فإن أثر: تسخيل الصحيفة يظل القيا منتجاً لآثاره قبل الكافه .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار؟ المَرَرُ والمُرافِعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

. وحيث إن الوقائع ــ علىما يبنهن الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق-تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٩٨٠/٤٦٠٤ مدنى كلي سوهاج على المطعون ضدهم طالبين الحكم بشطب التسجيلات الموقعه على الأرض المبينة بالصحيفة والموضحة أيضاً بصحيفة الدعوى رقم ١٩٨٠/٢٠٥٤ مدنى كلى سوهاج وإعتبارها كأن لم تكنوقالوا بياناً لهـــا أن مورثهم للرحوم... إشرى وآخر أرضاً زراعية مساحبًا ٢ ف شيوعاً في ١١س ، ١٠ط ، ٤ف بزمام طنطا بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/٩/١٩ قضى بصحته ونفاذه – ضد البائعين ــ في الدعوى رقم ٧٧/١٨٧٤ مدنى كلي سوهاج التي سحلت صيفتها في ١٩٧٨/٥/٤ ، وعند التأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل الصحيفة تبين لهم أن المطعون ضده حصـل على حكم في الدعوى رقم ٢٠٥٤ لسبة ١٩٧٨مدنى كلي سوهاج ضد نفس البائعين بصحة ونفاذ عقد بيع مساحة ٢٢ط ، ١ف من الأرض المبيعة لهم شبوعاً في المساحة سالفة الذكر ، وصمل صيفتها في ١٩٧٨/٤/٢٦ وأشر له الشهر البقاري في ١٩٨٠/٧/٢٠ عنطوق الحسكم على هامش تسجيل الصحيفة ، وامتنع عن التأشير بمنطوق الحكم؟ الصادر لم على هامش تسجيل صيفة دعواهم عجة أسبقية يسجيل صيفة المطعون ضده رغ إختلاف حدود العقار الوارد بها عن حدود العقار الوارد يعقد شرائه ، فأقامو اللدعوى ليحكم بطلباتهم لدبت المحكمة خبراً وبعد أن

أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ برفض الدعوى. استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى عكمة إستثناف أسيوط «مأمورية سوهاج، بالإستئناف رقم ٥٨/٩ ق طالبن الغاءه والحكم بطلباتهم . بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض. أو دعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن : عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النبابة رأما «

وحث إن الطعن أقم على سبب واحد ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور والحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقولون الهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدفاع قوامه أن الحكم الصادر للمطعون ضده في الدعوى رقم ١٩٧٨/٢٠٥٤ مدنى كلى بسوهاج قضى بصحة العقد عن أرض مساحها ٧٧ ط ، ١ ف عوض الجناين تمرة ٧٧ شيوعاً في ١٧ س ، ١ ط ، ١ ف كما هو موضح بالعقد ولم يشر في منطوقه إلى التحديد الوارد في صحيفة الدعوى ، ومن ثم لا يكون لتسجيل تلك الصحيفة أسبقية على تسجيل صحيفة دعوى الطاعنين رقم ١٩٧٤/ ١٩٧٧ مدنى كلى سوهاج إلا أن للمحيل الطعون فيه إعتد بأسبقية تسجيل تلك الصحيفة رغم اختلاف حدود الأرض الواردة بها عن حسدود الأرض عمل عقد البيع ، وقضى برفض الدعوى ، وهو ما يعيبه بالقصور والحطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تحديد الأرض المحكوم بإثبات صحة التعاقد عنها عا دون في العقد الذي بيعت بموجبه ، لا بما يكون قد ورد في صحيفة دعوى صحة التعاقد وأن الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد – وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١٤ السنة ١٩٤٦ إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذي كان محلا البيع لأن أساس الشهر هو إتحاد العقار في كل من التصرف وإشهار التصرف ، إلا أنه مني كانت المغايرة في بيان الحسدود الواردة في صحيفة الدعوى المسجلة لا تجهل عقيقة إنطباق المبيع المبين ما على الواردة في صحيفة الدعوى المسجلة لا تجهل عقيقة إنطباق المبيع المبين ما على

المبيع الوارد بعقد البيع ، فإن أثر تسجيل الصحيفة يظل باقياً منتجاً لآثاره قبل الكافة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد أقام قضاءه وفى حدود سلطته الموضوعية سرفض الدعوى على ما ثبت لديه من تقرير الحير أن التصرفين الصادرين الطاعنين وللمطعون ضده من الناحية الفنية عن عين واحدة من الأرض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون قد أصاب صحيح القانون ولايعيه ما إستطرد إليه من تزيد غير لازم لحمل قضائه ويكون النعى على غير أساس :

ولمسا يتقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيسه سنة ١٩٨٧

﴿ إِنَّانَةَ السَّيْدُ المُسْتَقَالَ ﴾ يوسَف أيق زيد تأثَّب رئيسَ المحكمة وعصوية السَّادة السِنْسَادِينَ ﴿ آَحِدُ عَمَّ الْجِنْدِي ﴿ وَ * سَجِيدُ بِهَاءَ الَّذِينَ بِالنَّاتَ ، مِحَمَّدُ خَيْرِيّ الجندي واحدُ أَبِرُ الْحَجْلِجَ * ﴾

$(\Lambda\Lambda V)$

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) تزوير . محكية الوضوع .

للمحكمة أن تتخى من تلقاء تفسها برد وبطلان أية ورقة وأن كم يدع أمامها بالتزوير • حسبها بيا**ن الشروف والترائن التي تهيمت منها ذلك • م ١٠٥٨ البات •**

(٢) بطلان ٠ بيع ٠ اثبات ٠ تزوير ٠

رد وبطلان عقد البيع لا يعني بطلان الاتفاق ذاته والما بطلان الورقة المثبتة له · جواز انبات حصول الاتفاق ب**أى دليل آخر مقبول قانونا ·**

١ - بجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ١/٥٨ من قانون الإثبات - وعلى مماجرى به قضاء هذه الحكمة - أن تحكم من لقاء نفسها برد أية ورقة - وبطلام ا و إن لم يدع أمامها بالنزوير بالإجراءات المرسومة فى القسانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من "ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسها أن تبين فى حكمها الظروف والقرائن الى تبينت مها ذلك .

۲ – الحكم برد وبطلان عقد البيع – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة –
 إنما يعنى بطلان الورقة المثبته له ، وان كان لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته ولا بحول من ثم دون إثبات حصوله بأى دليل آخر مقبول قانوناً .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

إُحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٧٩/١٧١٢ مدنى كلي بي سويف على المطعون ضده طالباً الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ بين ١٩٧٢/١٢/١ الصادر له من المرحوم مورث المطعون ضده ببيع ٢٣ سمم بالعقد لقاء نمن مقداره ٢٥٠ج والتسليم . ادعى المطعون ضده بر وربر العقد وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت الشهود قضت بتاريخ ٢٥/٥/١٨٩ برد وبطلان عقد البيع ، وبتاريخ ١٩٨١/١٨٩ برد وبطلان عقد البيع ، وبتاريخ ١٩٨١/١٨٩ بين سويف بالإستثناف رقم ١٩٨٢/٢/١ قضات بتأييد الحكم فيا قضى به والحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٨٢/٢/١ قضت بتأييد الحكم فيا قضى به من رد وبطلان عقد البيع وبتاريخ ١٩٨٢/٤/١ قضت بتأييد الحسكم من رد وبطلان عقد البيع وبتاريخ ١٩٨٢/٤/١ قضت بتأييد الحسكم الصادر برفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، أودعت النابة مذكرة أبدت فيا الرأى برفضه . عرض الطعن على المحكمة في غرقة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطبور فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن إدعاءالمطعون صده بالنزوير على عقد النبيع قد انصب على أن توقيع مورثه مزور عليه ، وأنه بوجد بالعقد كشط وتصحيح في بعض بياناته دون أن يبن ماهية الحقيقية الى تقورت بهما أو يثبت حصولها بعد توقيع مورثه على العقد ، وإذ لم يثبت المطعون ضده تزوير التوقيع المنسوب لمورثه ، والنفت الحكم المطعون فيه عن ذلك وأيد الحكم المتدائى فيا قضى به من رد وبطلان عقد البيع على سند من وجود كشط الحكم الإبتدائى فيا قضى بهاناته يكون معيباً بالحطأ في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه بجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ١/٩٠٨ من قانون الإثبات ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أن تحكم من تلقائه نفسها برد أية ورقة وبطلامها ــ وان لم يدع أمامها بالتروير بالإجراءات المرسومة في القانون ــ إذا ظهر لها مجلاء من حالها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسبها أن تبين فى حكمها الظروف والقرائن التى تبينت منها ذلك ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه – الذى أيد حكم محكمة أول درجة – قد استعمل الرخصة المخولة له فى المادة المذكورة وإنهى إلى القضاء برد وبطلان عقد البيع سند الدعوى الظهر له من وجود كشط وتصحيح فى اسم الطاعن (المشترى) وفى قدر المساحة المبيعة وما قرره شاهدى المطعون ضده من أن المورث لم بيع المساحة موضوع العقد ، وهو ما يكنى لحمل ضده من أن المورث لم بيع المساحة موضوع العقد ، وهو ما يكنى لحمل قضائه برده وبطلانه – ويكون النمي عليه جذا السبب على غير أساس ه

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والإخلال محق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أنه _ إزاء عدم إثبات المطعون ضده تزوير توقيع مورثه على عقد البيع سند الدعوى _ طلب أمام محكمة الاستئناف تمكينه من إثبات باقى بيانات العقد _ بعد الحكم بردد وبطلانه إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الطاعن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن مورث الطاعن قد وقع على عقد البيع ، ورتب على ذلك وفضه تحقيق دفاعه وهو ما معمه عمنالفة الثابت بالأوراق والإخلال كن الدفاع ويستوجب نقضه ع

وحبث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم برد وبطلان عقد البيع – وعلى أما جرى به قضاء هذه المحكمة – إنما يعنى بطلان الورقة المثبته له ، وإن كان لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته ، ولا بحول من ثم دون إثبات حصوله بأى دليل آخر مقبول قانوناً لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة ١٩٨٢/٣/٠ أمام محكمة الاستئناف – أن الطاعن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات بأق بيانات المحرر الذي كان قد قضى برده وبطلانه ، وهو منه لا يعد طلباً بإثبات التصرف موضوع هذا المحرر فن ثم يكون منه دفاع ظاهر الفساد لا على الحسكم المطعون فيه إن النفت عن إجابة طلب تحقيقه ويكون النعى جنّا السبب على غير أساس ،

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المتم أحمد بركة نائب وئيس المحكمة ، طلعت أمن صادق ، محمد عبد القادر سعير وعبد العال السمان •

$(\Lambda\Lambda\Lambda)$

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل ﴿ أَجِرِ الْعَامَلِ ﴾ • تقادم ﴿ تقادم مسقط ﴾ •

سقوط جزء من أجر العامل بالتقادم بعضى خسس سنوات من تاريخ استحقاقه حتى تاريخ اقامة الدعوى • مطالبة العامل بالجزء الباقى الذى لم يسقط • استعرارها مطروحة على المحكمة دون حاجة لقصر العامل طلباته على هذا الجزء • م ٣٥٠ مدنى •

مفاد نص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى أنه إن كان أجر العسامل من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم محمس سنوات ، طالما أن رب العمل قد تمسك سدًا التقادم أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه بالنسبة لأجره الذى لم تنقض سمن تاريخ إستحقاقه وحي تاريخ وفع الدعوى (تاريخ المطالمة) – هذه المدة فلا يسقط بالتقادم ويظل طلبه بالنسبة له مطروحاً على المحكمة إلى أن تفصل فيه دون حاجة إلى أن يعدل العامل طلباته وقصرها على هذا الأجر ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بفروق الأجر فيا زاد على خس سنوات سابقة على رفع الدعوى في ١٩/١٠/٤ بالتقادم وبالزام الطاعنة أن تؤدى له فروق الأجر التي لم تتقادم سذه المدة ، بالتقادم وبالزام الطاعنة أن تؤدى له فروق الأجر التي لم تتقادم سذه المدة ،

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة : حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدّعوٰى رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى إسكندرية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بالزامها أن تؤدى له مبلغ ١٤٢٤٠,٠١٥ جقيمة فروق الأجر المستحقة له وقال بيساناً لدعواه أنه سبق أن أقام الدعوى رقم ٨٦٦ لسنة ١٩٧٧عمال كلي إسكندرية على الطاعنة وقد قضى فها بأحقيته للفئة المالية إعتباراً من ١٩٧٣/٧/١١ وإذ تأيد هذا الحكم بالحكمُ الصادر في الاستثناف رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق عمال إسكندرية وامتنعت الطاعنة عن دفع فروق الأجر المستحقة له عن المدة من ١٩٧٣/٨/١ حتى ١٩٧٩/٧/٣١ نتيجة هذه الترقية فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت في ١٩٨١/١/١٥ برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فها وبسقوط حق المطعون ضده فى المطالبة بفروق الأجـر فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى فى ١٩٧٩/١٠/٤ وبإلزام الطاعنة أن تؤدى له مبلغ ١٠٠٩٫٤٦٤ ج قيمة فروق الأجر المستحقة له ُ الحَكُمِ بِالإِسْتَثَنَافَ رَقْمِ١٩٩ لَسَنَةً ٣٧ ۖ قَعَمَالَ إِسْكَنْدُرَيَّةً . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعنة عـلى الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أن حق المطعون ضده فى المطالبة بفروق الأجر المستحقة له نتيجة الترقية فيا زاد على خس سنوات سابقة على رفع الدعوى قد سقط بالتقادم عملا بنص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى وأما فروق الأجر التى لم تمضى على

إستحقاقها هذه المدة فلم يسقط حقه فى المطالبة بها وماكان مجوز المحكمة أن تقضى له بأية فروق أجر سواء كانت هذه الفروق قد انقضى على استحقاقها خس سنوات سابقة على رفع الدعوى أو لم ينقض على إستحقاقها هذه المدة مادامت الطاعنة قد تمسكت بهذا الدفع ولم يعدل المطعون ضده طلباته ويقصرها على فروق الأجر التى لم يمض على إستحقاقها خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص على أن ويتقادم حسس سنوات كل حتى دورى متجدد ولو أقر به المدين ، كأجرة المبانى والأراضى الزراعية ومقابل الحكر، وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات ، ومفاد ذلك أنه وان كان أجرالهامل من الحقوق الدورية المتجددة التى تتقادم خمس سنوات ، طلما أن رب العمل قد تمسك جذا التقادم أمام محكة الموضوع ، إلا أنه بالنسبة لأجره الذي لم تنقض — من تاريخ إستحقاقه وحي تاريخ رفع الدعوى — على المحكمة إلى أن تفصل فيه دون حاجه إلى أن يعدل العامل طلباته ويقصرها . والمحكمة إلى أن تفصل فيه دون حاجه إلى أن يعدل العامل طلباته ويقصرها . المطعون ضده في المحكمة في هذا النظر وقضى بسقوط حتى على رفع الدعوى في ١٩٧٩/١٠/١ بالتقادم وبإلزام الطاعنة أن تؤدى له في رفع الدعوى في ١٩٧٩/١٠/١ بالتقادم وبإلزام الطاعنة أن تؤدى له فروق الأجر الى لم تتقادم مهذه المدة ، فإنه يكون قد النزم صحيح القانون ويكون النعي عليه مبذا السبب على غير أساس .

جلسة ٢٩ من يونية سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / محمد ابراهیم خلیل نائب رئیس الحکمة وعضویة الســـادة المستشارین/ محمد طعوم نائب رئیس المیحکمة ، زکن المسری ، مدیر توفیق ومحمد السکری ،

$(1 \Lambda 9)$

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٥٤ القضائية :

ضرائب « ضريبة الاستهلاك » · جمارك

الضريبة على الاستهلاك • ليست من الضرائب أو الرصوم الجمركية الملحقة يها • الاعلمُّ الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشأت المندقية والسياحية لا يمتد الى وسم الاستهلاك • علمة ذلك •

الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو تلك الملحقة بها ، ذلك أن مؤدي ما نصت عليه المواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩٠ ، ٩٤ من قانون الجارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رســـوم إستهلاك على بعض السلع والتي تخضع لأحكامها فحسب واقعة النزاع ، أن الضرائب والرسوم الجمركية تفرض على البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية أو تسحب من المناطق الحرة للإستهلاك المحلي كما لوكانت مستورده من الخسارج وطبقاً لحالها بعد التصنيع ولو إشتملت على مواد أوليه محلية وكذلك على بعـض البضائع التي تخرج من البلاد في الحالات التي يرد في شـــأنها نص خاص ومن بين أغراض فرضها تحقيق نوع من الحاية للصناعات الوطنية وكدعم لهــــا في مواجهة منافسه الصناعات الأجنبية التي قد تتميز علمها من حيث الجودة أو السعر أما رسوم الاستهلاك فهي تفرض على بعض السلع المنتجه أو المصنعه داخل البلاد وخارج المناطق الحره تمجرد بيعها فعلا إلى المستهلك أو حكماً بسحها من أماكن تصنيعها أو تخزينها وكذلك على بعض السلع المستوردة فعلا أوحكماً ويدخل في صناعتها مواد محلية بقصد ترشيد الاستهلاك وتحقيق مساهمة فعالة من القادرين في موازنة منزانية الدولة وتنفيذ المشروعات التي يعوق نقص موارد الدولة المالية إمكانيها في تنفيذها على النحو المطلوب لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجهاعية التي تتطلبها الاحتياجات القومية مع مراعاة مبدأ العداله الضريبية وهي بذلك تختلف عن الضرائب والرسوم الجمركية ولا تندرج تحت مدلولها وقد خلا قانون فرضها من الإشارة إلى قانون الجارك ، كما نصت المادتان ١٠٣، من القانون الأخير على كيفية رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج السابق تحصيلها وتعين المصنوعات التي ترد عها وهو ما يؤكد تحقق المغايرة بن الضريبتين وأن الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب والرسوم الجمركية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن الإعفاء الوارد في المادن السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٧ لا يمتد إلى رسم الاستهلاك المقرر على الشارية التي استوردها الطاعن لحساب منشأته السياحية فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث أن الوقائع على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٤ سنة ١٩٨١ تنفيذ مصر الجديدة على المطعون ضدهما بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى المتوقع بتساريخ ٧٩/١٠/٤ على ثلاجـة ديب فريزر بمطعم « بالمسيرا » وفاء لمبلغ ١٩٩٣,٢٠٠ ح قيمة رسم إسهلاك عن الشهادة الجمركية رقم ١٩٥٠ أستناداً إلى أن المطعم سياحى ومنقولاته معفاه من الرسوم الجمركية عملا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ١ لسنة ٧٣ بشأن المنشآت الفندقية

والسياحية وأن الحجز قد وقع لذلك باطلا . وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢ ندبت عجمة أول درجة خبراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتساريخ ١٩٨٢/١٢/٣ المنتفف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٢٧ سنة ١٠٠٠ في س الإسكندرية ، وبتساريخ ١٩٨٤/١/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جاسة لنظره وفها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الفقرة الثانية من المادة ألسادسة من القانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية قد أعقت المستلزمات التي تستورد لبناء تلك المنشآت أو تجهيزها أو تجديدها من الضرائب والرسوم الجمركية بصفة عامة ومها ضربية الاستهلاك كل نص القانون رقم ١٩٣٣ سنة ١٩٨١ الحاص بالضربية على الاستهلاك على إستمرار الممل بالإعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق ومها الثلاجات وإذ إنهى الحكم المطعون فيه إلى عدم إعفاء الثلاجة المحبوز علها من ضربية الاستهلاك رغم أنها من مستلزمات منشأة سياحية فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود بأن الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو تلك الملحقة بها ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المواد ١ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، من قانون الجارك الصدادر بالقانون رقم ٣٦ سنة ٣٧ ما القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٧ بفرض رسوم إستهلاك على بعض السلع والتي تخضع لأحسكامها فحسب واقعة النزاع ، أن الفرائب والرسوم الجمركية تفرض على البضائع التي تدخل أراضى الجمهورية أو تسحب من المناطق الحرة للإستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الحارج وطبقاً لحالتها بعسد التصنيم ولو إشتملت

على مواد أولية محلية وكذلك على بعض البضائع التي تخرج من البلاد في الحالات التي يرد في شأنها نص خاص ومن بنن أغراض فرضها تحقيق نوع من الحاية للصناعات الوطنية وكدعم لهـا في مواجهة منافسه الصناعات الأجنبية التي قد تتمنز علمها من حيث الجودة أو السعر أما رسوم الاستهلاك فهي تفرض على بعض السلع المنتجة أو المصنعه داخل البلاد وخارج المناطق الحرة بمجرد بيعها فعلا إلى المستهلك أو حكماً بسحها من أماكن تصنَّيعها أو تخزينها وكذلك على بعض السلع المستوردة فعلا أو حَكماً ويدخل في صناعتها مواد محلية بقصد ترشيد الاستهلاك وتحقيق مساهمة فعاله من القادرين في موازنة منزانية الدولة وتنفيذ المشروعات التي يعوق نقص موارد الدولة المالية إمكانيتها في تنفيذها على النحو المطلوب لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلمها الاحتياجات القومية مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية وهي بذلك تختلف عن الضرائب والرسوم الجمركية ولا تندرج تحت مدلولها وقد خلا قانون فرضها من الإشارة إلى قانون الجارك كما نصت المادتان ١٠٣ ، ١٠٣ من القانون الأخير على كيفية رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج السابق تحصيلها وتعين المصنوعات التي تردعنها وهو ما يؤكد تحقق المغايرة بن الضريبتين وأن الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب والرسوم الجمركية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن الإعفاء الوارد في المادة السادسة من القانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ لا يمتد إلى رسم الاستهلاك المقرر على الثلاجة التي إستوردها الطاعن لحساب منشأته السياحية فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٣٠ هن يونيه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/يحين الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جرجس اسحق تائب وليس المحكمة ، د- وقصت عبد المجيد ، السيد السنباطي و أحمد مكي .

(19+)

الطعنان رقما ٥١٢ ، ٥٦١ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) وكالة « تجاوز حدود الوكالة » « الوكالة الظاهرة » عقد « أثر المقد » ٠
 حكم ‹‹ تسبيبه » •

التصرفات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته · الاصل عدم نفاذها في حق الاصسيل
الا بأجازته · الغير الذي يتعاقد مع الوكيل · التزامه بالتحرى عن صسفة الوكيل وحدود الوكالة
واتصراف أثرها الى الأصسيل · امسهام الأصسيل يخطئه في خلق مظهر خارجي من شائه ايهام
الذير حسن النيسة باتساع الوكالة لهلد التصرفات · مؤداء · للذير الحق في التعسك بانصراف
أثرها الى الأصيل متى مملك في تعامله معلوكا مالوفا لا يشوبه خطأ غير منتش · (مثال)

(۲) بیع « دعوی صحة التعاقد » •

دعوى صحة التعاقد • الساعها لبتيت ملكية البائع للبيع كله أو بعضه _ التزام المحكمة ببعث هذه الملكية • مناطه • أن تكون متار منازعة أمامها بين الخصوم •

(٣) شيوع سجيل ٠ قسمة ٠ بيع

تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المستاعين لجزء مفرز من المقار السائع ، اثره ، نقل ملكية الجزء المبيع الى المسترى مفرزا دون توقف على ابرام عقد آخسر بقسمة المقار أو بافراز القبيع »

١ – الأصل أن تصرفات الوكيل التي يعقدها خارج حدود الوكالة لا تكون نافده في حق الأصيل إلا بإجازته وعلى الغير الذي يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفته وحدودها ويتثبت من إنصراف أثر تعاقده إلى الأصيل ، فإذا قصر في ذلك تحمل تبعه تقصره ، إلا أنه إذا أسهم الأصيل تخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه أن يوهم الغير حسن النية ويجعله معذوراً في إعتقاده بإنساع الوكالة لهذا التصرف فان من حق الغير في هذه الحالة ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة ــ أن يتمسك بإنصراف أثر التصرف إلى الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة ، متى كان هذا الغير قد سلك في تعسامله الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة ، متى كان هذا الغير قد سلك في تعسامله

سلوكا مألوفا لا يشوبة خطأ غير معتفر ، إذكان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون ضده الثانى كان وكيلا ظاهراً عن زوجته المطعون ضدها الأولى في إبرام عقدى البيع ، وإستخلص الحكم هذه الوكالة الظاهرة من قيام رابطة الزوجية بيبما ومظهر رب الأمرة وفقاً للمادات السائدة وبيعه هذه الشقق ضمن وحدات عمرة محصصة المتمليك بالشروط السارية على باقى الوحدات ، وقيامه بتسليم الشقق المبيعة إلى المشرى عقب البيم ، وتوالى قبضه أقساط النن جميعها بإيصالات عديدة أصدرها بصفته وكيلا عن زوجته وولياً طبيعياً على أولاده ، وكل ذلك دون إعراض من الزوجة منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٨ حتى إقيمت الدعوى في عام ١٩٧٨ ، وكان هذا الاستخلاص سائعاً وله أصل ثابت بالأوراق ومؤدياً إلى ما إنهى اليه الحكم وكافياً لحمل قضائه في هذا الخصوص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا شابه قصور في التسبيب .

٢ - لأن كانت دعوى صحة التعاقد تتسع لبحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه حتى يتمكن المشترى عن طريق هذه الدعوى من تنفيذ الترامات البائع التي من شأنها نقـل ملكية المبيع إليه ، إلا أن مناطالترام محكمة الموضوع ببحث هذه الملكية أن تكون مثار منازعة أمامها بين الحصوم ، فإذا لم يثر أحد مهم لدمها نزاعاً في هذه الملكية فلا على المحكمة إذا لم تجد محلا لبحثها .

 ٣ ــ تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفرز من العقار الشائع يترتب عليه نقل ملكية الجزء المبيع مفرزاً إلى المشترى ولا يتوقف على إبرام عقد آخر بقسمه العقار أو بإفراز القدر المبيع .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداواة . حيت إن الطعنىن إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق– تتحصل في أن الطاعن في الطعن ٥٥١ لسنة ` ٥٣ ق أقام الدعوى ٨٧١٥ لسنة ١٩٧٨ كلي جنوب القاهرة على المطعون ضدهما الأولُّن في هذا الطعن طالبًا الحسكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٧٤/٧/٤، ١٩٧٤/١٠/٢ المتضمنين بيعُ المطعون ضده الثانى ــ بصفته وكيلا عن زوجته المطعون ضدها الأولى وولياً طبيعياً على أولادهما القصر ...و...و... إلى المرحوم الشقق الثلاث المبينة بالصحيفة وذلك لقاء ثمن قدره ستة عشر ألف جنيه لكل منها ، وقال شرحاً لدعواه أنه بموجب هذين العقدين إشترى شقيقه الراحــل هذه الشقق وتسلمها من المطعون ضده الثاني ــ بصفته تلك ــ وإذ توفى المشترى فى ١٩٧٨/٥/١١ عن ولده القاصر ... ورفض البائع إتمام إجراءات التسجيل فقد أقام الدعوى بصفته وصياً مختاراً على ذلك القاصر للحكم فها بالطلبات السالفة ، كما أقامت عليه الزوجة المطعون ضدها الأولى في هذا الطعن الدعوى ٩١٠٦ لسنة ١٩٧٨ كلى جنوب القاهرة بطلب الحسكم بإخلاء تلك الشقق تأسيساً على أنها تمتلك أرض العقار الذى يشتمل علما وذلك بعقد مسجل برقم ٩٨٣ لسنة ١٩٧٠ القاهرة وأنها لم توكل زوجها فى بيعها وأن التوكيل الصادر منها لزوجها برقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٧١ توثيق|لجيزة مقصور على أعمال الإدارة ــ ولا يشمل البيع . فأقام الطاعن الدعوى ٥٥٥٧ لسنة ١٩٨٠ كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ قسمة المهايأة التي تضمنها عقد الإيجار المؤرخ ٢/٢/١٩٧٤ . وقال بياناً لذلك أن هذا العقد صادر من الزوجين المطعون ضدهما الأولين إلىالمطعون ضده الثالث ويتضمن إقرارهما بأن الزوجة تملك حصة قدرها الربع فى العقار المشار إليه وأن الزوج عملك بصفته ولياً طبيعياً على أولاده سالني الذُّكر باقى ذلك العقار ، وأن الشقَّق موضوع النزاع تدخل في حصص هؤلاء الأولاد ، وإذكان نقل ملكية هذه الشقق تننمذأ لعقدى البيع موضوع الدعوى الأولى يقتضى تسجيل عقد القسمة فقد أقام دعواه للحكم بصحة ونفاذ هذا العقد . ومحكمة أول درجة حكمت فى الدعاوى الثلاث في ۲۸/٥/۲۸ بصحة ونفاذ عقدى البيع والقسمة وبرفض

طلب الإخلاء . استأنفت الزوجة هذا الحكم بالإستئناف ٢٠١١ لسنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٣/١/٩ قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف فها قضى به من صحة ونفاذ عقد القسمة وتأييده فها عدا ذلك . طعنت الزوجة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن ١٦٥ لسنة ٥٣ ق. كما طعن فيه الوصى على القاصر بالطعن ١٥١ لسنة ٥٣ ق . وقدمت النيابة مذكرة في الطمن الأول ابدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ومذكرة في الطمن الثاني أرتأت فيها رفضه . وعرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما معا وفها الذرعت النيابة رأمها .

اولا ـ الطمن ١٦٥ لسنة ٥٣ ق

حيث إن الطعن بنى على سبين حاصل أو فما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقدى البيسع على أن زوج الطاعنة كان وكيلا ظاهراً عها في إبرام هذين العقدين في حين أنهما غير نافذين في حقها لأن التوكيل الصادر منها لزوجها لا يفوضه في البيع وكان على المشترى وهو محام أن يتحقى من قسيام هذه الوكالة وحدودها.

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه وإن كان الأصل أن تصرفات الوكيل الى يعقدها خارج حدود الوكالة لا تكون نافذه فى حق الأصيل الا بإجازته وعلى الغير الذى يتعاقده مع الوكيل أن يتحرى صفته وحدودها ويتثبت من إنصراف أثر تعاقده إلى الأصيل ، فإذا قصر فى ذلك تحمل تبعه تقصيره ، إلا أنه إذا أسبم الأصيل محطئه سلباً أو إيجاباً فى خلق مظهر خارجى من شأنه أن يوهم الغير حسن النيه – وبجعله معدوراً فى اعتقاده – بإتساع الوكالة لهذا التصرف فإن من حق الغير فى هذه الحالة – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة – أن يتمسك بإنصراف أثر التصرف إلى الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة متى كان هذا الفير قد سلك فى تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مغتفر ، لماكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على خطأ غير مغتفر ، لماكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على

أن المطعون ضده الثانى كان وكيلا ظاهراً عن زوجته المطعون ضدها الأولى في إبرام عقدى البيع، وإستخلص الحكم هذه الوكالة الظاهرة من قيام رابطة الزوجية بينهما ومظهر رب الأسرة وفقاً للعادات السائدة ، وبيعه هذه الشقى ضمن وحدات عمارة مخصصة للتمليك بالشروط السارية على باقى الوحدات ، وقيامه بتسليم الشقق المبيعه إلى المشترى عقب البيع وتوالى قبضه أقساط الثمن جميعها بإيصالات عديده أصدرها بصفته وكيلا عن زوجته وولياً طبيعياً على أولاده وكل ذلك دون إعتراض من الزوجه منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٤ وكان هذا الاستخلاص سائعاً وله أصل ثابت بالأوراق ومؤدياً إلى ما إنهي إليه الحكم وكافياً لحمل قضائه في هسذا المحصوص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا شابه قصور في التسبيب ويكون النعى عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ذلك أنه قضى بصحة ونفاذ عقدى البيع موضوع الدعوى دون أن يعرض لبحث ملكية بائعئ الشقق محل النزاع .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وإن كانت دعوى صحسة التعاقد تتسع لبحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه حتى يتمكن المشترى عن طريق هذه الدعوى من تنفيذ النزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إليه إلا أن مناط النزام محكمة الموضوع ببحث هذه الملكية أن تكون مثار منازعه أمامها بين الحصوم ، فإذا لم يتر أحد منهم لدبها نزاعاً في هذه الملكية فلا على المحكمة إذا لم تجد محلا لبحها، لماكان ذلك وكان البين من الأوراق أن ملكية البائعين للشقق موضوع الدعوى لم تكن محل منازعه أمام محكمة الموضوع فإن ما تكير محله .

ولمسا تقدم يتعنن رفض هذا الطعن .

ثانيا ــ الطعن ٥٥١ لسنة ٥٣ ق

حيث ن حاصل سبب هذا الطمن أن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى صحة ونفاذ عقد القسمه على تخلف شرط إعسار المدين أو زيادة اعساره فى حين أنه يكنى لتحقق هذا الشرط فى الدعوى غير المباشرة ألا يقوم المدين بتنفيذ الترامه بنقسل ملكية العين المبيعه متى كانت لا تعدلها عين أخرى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان تسجيل البيسع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفرز من العقار الشائع يترتب عليه نقل ملكية الجزء المبيع مفرزاً إلى المشرى ولا يتوقف على إبرام عقد آخر بقسمة العقار أو بإفراز القدر المبيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقدى البيع موضوع الدعوى على أنهما صدرا من المطعون ضده الثانى بصفته وكيلا ظاهراً عن زوجته المطعون ضدها الأولى وولياً طبيعياً على أولادهما ...و...و... ، وهم بإقرار الزوجين جميع ملاك العقار الشائع الذي يشتمل على الشقق المبيعة مبذين العقدين ، وكان مؤدى ذلك أن تسجيل هذا الحكم يكفل للمشترى الحق في نقل ملكية هذه الشقق مفرزه بذاتها من جميع الملاك دون أن يتوقف ذلك على إبرام أية قسمه فها بيهم ، وهو ما تنعدم ممه مصلحة الطاعن في رفع دعواه بطلب الحكم بصحة ونقاذ عقد القسمه المشار إليه ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن مهذا السبب – أياً كان وجه الرأى فيه — وف تلك الدعوى ذاتها يكون غير منتج ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعى نائب رئيس الحجكمة وعضوية السادة المستشارين/ جرجس اسحق نائب رئيس الحكمة ، د• رفعت عيد ا**لجيد ، السيد السنياطي وأحمد مكي**

(191)

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) نقض « أسباب الطعن » « الاسباب المتعلقة بالنظام العام » « نظام عام » .

أصباب الطمن المتعلقة بالنظام العام • لمحكمة النقض والخصوم والنيابة اثارتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطمن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائم وأوراق مسبق عرضها على محكمة الموضوع أو وردت عبل الجسرة المطمون فيه من الجكم وليس عبل جزء آخسر منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطمن واكتسب قرة الشيء المحكوم فيه •

(٢) اختصاص « الاختصاص النوعي » « الاختصاص القيمي » · نطام عام ·

الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها • من النظام العام • الحكم الصادر في الموضوع • اشتماله على قضاء ضمعني في الاختصاص •

(٣) تنفيذ « اختصاص قاضي التنفيذ » • نيابة عامة • حيازة . اختصاص •

منازعات التنفيذ التى يختص قاضى التنفيذ دون غيره بنظرها • م ٢٧٥ مرافعات • ماهيتها • المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة فى شكارى وجنح العيازة • عدم دخولها فى عداد تلك المنازعات • مؤدى ذلك • عدم المتصاص قاضى التنفيذ ينظرها •

١ - خكمة النقض من تلقاء نفسها ولكل من الحصوم والنابة أثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك مها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن منى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه.

 ٢ - مسألة الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمها من النظام العسام فنعتبر قائمة فى الحصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحسكم الصادر فى الموضوع مشتملا حما على قضاء ضمى فها . " إنتصاص قاضى التنفيذ – دون غيره – بنظر منازعات التنفيذ أمّ كانت قيمها طبقاً لنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ومحسب الأصل منوطاً بأن تكون هذه المنازعات متعلقة بتنفيذ جسيرى مما تنظمه أحكام هذا الفانون تحت إشراف قاضى التنفيذ وبسند تنفيذى يعطيه القانون هذه الصفة ، وتنصب على إجراء من إجراءات هذا التنفيذ أو تكون مؤثره فيه ، والمنازعات المتعلقه بتنفيذ قرارات الذيابة العامة التى تصدرها فى شسكاوى وجنع الحسيازة وتأمر فها بتمكن أحسد الطرفين ومنع تعرض الآخر حي يفصل القضاء المسدنى فى النزاع لا تدخل فى عداد تلك المنازعات ، ومن ثم يغض قاضى التنفيذ بنظرها .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى ٧٥ لسنة ١٩٨١ تنفيذ مينا البصل وإنهيا فيها إلى طلب الحسكم – في مادة تنفيذ موضوعة – بعدم الاعتداد بالتنفيذ الذى تم للقرار الصادر من النيابة العامة في الحضر ١٩٣٨ لسنة ١٩٨١ إدارى مينا البصل وتمكين الطاعنين من المحل موضوع ذلك القرار وقالا بياناً لذلك إنه بتاريخ ١٩٧١/٧١ استأجر أولهما ذلك المحل بأدواته كمقهى من المستأجرة الأصلية المطعون ضدها الأولى وذلك إباجرة شهرية قدرها ١٩٤٤ وبتاريخ بأجرة شهرية قدرها أربعون جنها عن خمس سنوات وحولا المقهى إلى مكتب بأجرة شهرية قدرها أربعون جنها عن خمس سنوات وحولا المقهى إلى مكتب كا حررا عقداً بتكوين شركة لنقل البضائع بالسيارات بين الطاعن الثانى والمطعون ضده الثاني الذي عهدا إليه بإدارة الشركة التي إنحذا من ذلك الحل مقراً له الما علما حققت أرباحاً أخنى إلمطعون ضده الثانى مستنداتها وأبلغ الشرطة كذباً بأن الطاعن الثانى اغتصب حيازة المحل . وإذ صدر قرار النيابة . المشار إليه بتمكن المبلغ من الحيازة ومنع تعرض الطاعن الثانى له وتكليف المتضرر بالإلتجاء إلى القضاء المدنى وقامت الشرطة بتنفيذ هذا القرار بالقوة الجبرية في ١٩٨١/٥/٣١ ، وكانت النيابة لا تملك إصدار مثل هذا القرار فقد إنهيا بدعواهما إلى الطلبات السائفة ، ومحكمة أول درجة حكمت في الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٩٨٣/١٧ لسنة ٣٧ ق . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢ قضت الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٧ ق . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة ، أنبها . أ

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ذلك أنه التفت عن صورة عقد الإمجار المؤرخ الجنائى ١٩٨٠/٢/١ التى قدماها تأييداً لدفاعهما ، كما خالف حجية الحكم الجنائى الصادر براءة ثانهما فى الجنحة ١٣٩٦ لسنة ١٩٨١ مينا البصل لما ثبت من أذ عين النزاع كانت فى حيازته ولم تكن فى حيازة المطعون ضده الثانى .

وحيث إنه لما كان لمحكمة النقض من تلقاء نفسها كما بجوز لكل من الحصوم وللنيابة إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق العسل بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحسكم وليس على جزء آخر منه أو حسكم سابق أعليه لا يشمله الطعن واكتسب قوة الشيمة المحكوم فيه ، وكان مؤدى نص المادة 10 من قانون المرافعات أن مسألة الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام فتعتبر قائمة فى الحصومة ومطروحه دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا حماً على قضاء ضمنى فيها ، وكان ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا حماً على قضاء ضمنى فيها ، وكان إحتصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظر منازعات التنفيذ أياً كانت قيمتها طبقاً

لنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وعسب الأصل منوطاً بأن تكون هذه المنازعات متعلقه بتنفيذ جبرى مما تنظمه أحسكام هذا القانون تحت إشراف قاضي التنفيذ وبسند تنفيذي يعطيه القانون هذه الصفة ، وتنصب على إجراء من إجراءات هذا التنفيذ أو تكون مؤثره فيه ، وكانت المنازعات المتعلقه بتنفيذ قرارات النيابة العامة التي تصدرها في شكاوى وجنح الحيازة وتأمر فيها بتمكين أحد الطرفين ومنع تعرض الآخر حتى يفصل القضاء المدنى في النزاع لا تدخل في عداد تلك المنازعات ومن ثم لا مختص قاضي التنفيذ بنظرها ، لما كان ذلك ، وكان البن من الحسكم المطعون فيه إن دعوى الطاعنين محسب حقيقة المقصود فها هي دعوى موضوعية مرفوعة من المستأجر من الباطن وولده – على المستأجرَه الأصلية وولدها – بطلب تمكينها من العن المؤجره تنفيذاً لعقدي الإبجار والشركة ، وهو مالا تكون معه هذه الدعوى منازعة تنفيذ وبالتالى لا تدخل فى إختصاص قاضى التنفيذ وتكون المحكمة المختصة بنظرها حسب قيمتها هي محكمة الإسكندرية الابتدائية عاكان يتعن معه على مجكمة أول درجة بوصفها محكمة تنفيذ ـ أن تقضى بعدم إختصاصها. نُوعياً ينظرها وأن تحيلها إلى المحكمة المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . وإذ هي قضت في موضوع النزاع مجاوزة إختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجةً لمناقشة أسباب الطعن .

وحيث إن المسادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم قد نقض نخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في الاختصاص ، وعند الاقتضاء تعن المحكمة المختصة التي بجب التداعي إليها بإجواءات جديدة ، وإذ كان الاستثناف صالحاً للفصل فيه ، ولما تقدم يتعن الغاء المحكم المستأنف والحكم بعدم إختصاص قاضي التنفيذ بمحكمة مينا البصل بنظر الدعوى وإختصاص محكمة الإسكندرية الابتدائية بنظر ها .

جلسة 20 من اكتوبر سنة 1987

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلمت أمين صادق ، ميجد عبد القادر سمير ، حماد السانمي وزكي عبد العزيز •

(197)

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - 7) « العاملون بالقطاع العام » ترقية ، اعارة •

(١) ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الأول والتانى _ لجهة العمل وضح المايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل • لا يحمدها فى ذلك الا عيب اساحة استصال السلطة • ق ٦١ لسنة ١٩٧١ • اشتراط أن يكون المرشح للترقية تائما بالعمل فعلا ، لا يعامض أحكام القانون •

(۲) ترقیة العامل الحمار الی جهة خارجیة بناه علی رغبته - جواز الامتناع عن النظر فیها مادام معارا - ۷ یغیر من ذلك ما تصبت علیه المادة ۲۸ / ۳ ق ۱۱ لسنة ۱۹۷۱ من احتساب مدة اعارته فی استحقال الحرقیة -

ا ... مؤدى نص المادة الثامنة من نظام العاملن بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم 11 لسنة 1971 والذي يحكم واقعة النزاع .. أن المشرق . جمل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإغتيار على أساس الكفابة ، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعايير المترقية تحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وظبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق وسهدف بها إلى أرعاية الصمالح العام ، كما منح جهة العمل وحسدها حق إختيار الأصلح من العاملين فها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمه في ذلك مما تضمه من ضوابط ومعايير ولا محدها في ذلك الا عيب إساءة إستعال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي نجب أن تنفياها إلى باعث آخر لا عت لها بصلة ، لماكان ذلك ، وكان البن

من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة وضع معباراً عاماً للترقية يستبعد مها العاملين المعارين للخارج والحاصلين على أجازات خاصة بدون مرتب ، قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام فعلا بالعمل ، وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الحدمات الى تؤديها الوظائف مما تسهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة ،

٢ -- ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من القرار بقانون وقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية ، لا يفيد حتمية ترقية المعار ، إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسبا للعامل عيث يتحم على الوحدة الاقتصادية أن تجريه منى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة تترخص في إستعاله وفقاً لمتطلبات العمل وعا يساعد على تحقيق أهدافها :

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشا. المقرو والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطيمن – تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة – شركة بورسعيد لتصدير الأقطان – الدعوى رقم 60 ك سنة ١٩٧٨ عمل كلى الإسكندرية بطلب الحكم بأحقيته في الترقية للفئة المائية الثانية إعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣٠ وما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لها أنه التحق بالعمل لدى الطاعنه ورق إلى الفئة المائية الثانية الثانية وعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣٠ وإذ لم تقم بترقيته إلى الفئة المائية الثانية في حركة ترقيات ١٩٧٧/٤/٣٠ على الرغم من إستيفائه شروط الترقية إليها فقد أقام الدعوى بطلبه آنف البيان ، بجلسة ١٩٧٦/٢/١ ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١/١ بأحقية المطون

ضده للفئة المالية الثانية إعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣٠ والزمت الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ أربعين جنيها – قيمة الفروق المستحقة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨٨ لسنة ٣٧ ق الإسكندرية . وبجلسة ١٩٨٨/١٧/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بسببي الطعن الخطأ في تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم لم يعمل المعيار الذى وضعه مجلس الإدارة بإستبعاد العاملين المعارين للخارج والحاصلين على أجازة خاصة بدون مرتب من الترقية . قُولًا منه بأن هذا المعيار لم يوضع كقاعدة عامة ومجردة وإنما وضع لهدف شخصي بعد أن حصل المطعون ضده على حكم بترقيته إلى الفئة المالية الثالثة وأن المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٦ اسنة ١٩٧١ نصت على أن مدة الإعارة تدخل في حساب المعاش وفي إستحقاق العلاوه والترقية الأمر الذي يدل على أن الإعارة لا تقطع صلة المعار بوظيفته الأصلية . ولا تؤثر على أي حيّ من حقوقه فمها بما في ذلك الترقية ، ني حين أنه طبقاً لنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ فإن الرقية إلى وظائف المستوى الأول والثانى تكون بالإختيار على أساس الكفاية دون الاعتداد بالأقدمية . كما أن لمحلس الإدارة أن يضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية محسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومها المعيار الذى وضعه بعسدتم ترقية المعاريين للخارج أو الحاصلين على أجازات بدون مرتب ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بأحقية المطعون ضده للترقية حالة كونه حاصلا على أجازة بدون مرتب للعمل بالحسارج فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى فى محله . ذلك أنه لما كانت المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ – والذى خكم واقعة النزاع – تنص على أنه الا تجوز الترقية إلا لوظيفة خاليه بالهيكل

التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة ويشترط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لاشتر اطات شغل الوظيفة وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثائى بالاختيار على أساس الكفاية ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايىر اللازمة للترقية نحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ... ، وكان مفاد دلك أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستوين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع ممقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعايىر للترقية نحسب ظروف الوحدةالاقتصادية التي يدبرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامةالتطبيق ومهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منح جهة العمل وحدها حق إختيار الأصلح من العاملين فما للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمه في ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايير ولا محدهاً في ذلك إلا عيب إساءة إستعال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي بجب أن تتغياها إلى باعث آخر لا بمت لها بصلة ، لماكان وذلك وكان البن من الأوراق أنَّا مجلس إدارة الشركة الطاعنة وضع في ١٩٧٧/٤/٣٠ معياراً عاماً للترقية يستبعد منها العاملين المعاريين للخارج والحاصلين على أجازات خاصة بدون مرتب . قاصدًا بذلك أن تكون المفاضلة بنن المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام فعلا بالعمل . وهو مالاً يناهض أحسكام القانون وإنما تتحقق به الحدمات التي تؤدمها الوظائف مما تسهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة ولا يغير من ذلك ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من النظام المشار إليه من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية إذ لا يفيد هذا النص حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الرقية لبست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجرّبه منى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة تترخص في إستعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق إهدافها . لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن المطعون ضده حمل على أجازة بدون مرتب للعمل في الخارج في المدة من ١٩٧٥/١١/٨ حتى ١٩٧٨/١١/٨ فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام

قضاءه بأحقيته فى الترقية إلى الفئة الثانية إعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣٠ على سند من أنه أقدم من المقارن سهما فى الحصول على المؤهل والتعيين وأن حصوله على أ أجازة بدون مرتب لا يعتبر مانعاً من ترقيته إلى تلك الفئة لتعاوضه مع أحكام

المادة ۲۸ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه :

لسنة ١٩٧١ يحول قد احطاق تطبيق العانون عا يوجب تفصه:

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعن القضاء فى موضوع الاستثناف رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفضى الدعوى :

جلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الوازق نائب رئيس المحكمة وعضوية الســـادة المستشاوين/ طلعت أمين صادق ، متجمد عبد القادر صعير ، حماد الشافعي وزكريا التعريف .

(197)

الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ - ٣) عمل « العاملون بالقطاع العام » ترقية • دعوى « المصلحة في اللعوي » •

(١) ترقية العاملين بالقطاع العام · ماهيتها · الترقية الخاطئة لا تكسب أحد حقا ·
 جواز صحبها مهما طال الوقت عليها · علة ذلك ·

(٧) انتهاء الحكم الطعون فيه صحيحا ال عدم استحقاق الطاعن لرطيفة مدير ادارة قانونية .
 انمدام مصلحته فيما يثيره بشأن ترقية المطنون ضده الرابع لتلك الوطيفة .

(٣) عمل « العاملون بالقطاع العام » • ادارات قانونية • ترقية •

بده تطبیق قواعد ترقیة مدیری وأعضاء الادارات القانونیة الفاضسعة للقانون وقسم 2۷ لسنة ۱۹۷۳ من تاریخ الممل یقرار وزیر المعلل وقع ۷۸۱ لسنة ۱۹۷۸ ، مؤدی ذلك · خضوع الترقیات السابقة للقواعد والتظم الاخری الساریة وقت اجوائها ·

المام الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1971 - وعلى ما جرى به قضاء هذه الهام الصادر بالقانون رقم 77 لسنة 1971 - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن جدول التوصيف هو النظام الأساسي الذي ينظم شئون العالملن أبلشركة ، مما لازمه أن ترقية العامل لإحدى الوظائف الواردة به لا يكون لا تطبيقاً لما تضمنه من قواعد أمرة ومقيده تنعدم فيها السلطة التقديرية للشركة من حيث المنح والحرمان ، فلا يعد قرارها منشتاً لمركز القانوني لتحاص ، وإنما عبر تنفيذ وتقرير للحق في الرقية الذي يستمده العامل من القانون مباشرة ، ومن ثم بجوز للشركة سعبه في أي وقت مي إستبان لها خطأه ومخالفته لما حدده من قبل جدول تعادل الوظائف من إشتراطات بجب توافرها فيمن يشغلها ، إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة بمتنع عليها المساس به .

٧ – لا مصلحة للطاعن فيا يثيره بشأن بطلان نقل المطعون ضده الرابع إلى الشركة عام ١٩٦٨ وترقياته التي تحت بعد ذلك بما في ذلك ترقيته بمتقضى القرار رقم إلى وظيفة مدير إدارة الشنون القانونية طالما أن الحسكم المطعون فيه قد إنهى صحيحاً إلى أنه غير مستحق لحذه الوظيفة .

٣ ـ مفاد نص المسادتين ١٤ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لما ، والمادة السادسة من قرار وزير العدل رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تديين وترقية ونقل وندب وإعارة مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والمعمول به من تاريخ نشره في مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الحاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الحاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والواردة بنص المادة ١٤ منه لاتجد مجالا للتطبيق إلا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار إليه بإعتبار أن القواعد التي تضمها هذا القرار هي قواعد متممه ولازمه لأعمال هذه المادة ، مما مؤداه أن الترقيات التي تتم في الفترة السابقة على العمل مهذا القرار تظل خاضعه للقواعد والنظم الأعرى السارية وقت إجرائها أعمالا لنص المادة ٢٠ من القانون .

الحكمـة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -- تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦١ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم الثلاث الأول بطلب الحكم أصلياً ببطلان

وإنعدام قرار الشركة المطعون صدها الأولى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بكامل أجزائه وَإِعْتِبَارُهُ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ هُو وَكَافَةً مَا تَرْتُبُ عَلَيْهُ مِنْ آثَارٍ ، وَإِحْتِيَاطِياً بِعَسَدُم الاعتداد مما تضمنه هذا القرار من تخفيض وظيفته من مدير إدارة قانونية بالفئة الثانية إلى وظيفة مراقب فتوى وعقود بالفئة الثالثة ، وتخفيض مرتبه وبدل التفرغ ، وحرمانه من بدل الانتقال ، وإعتبار القرار كأن لم يكن والغاء ما ترتب عليه من آثار ، وأحقيته في المعاملة مالياً ووظيفياً على أساس الوضع السابق ، وفى الحالين الزام المطعون ضدها الأولى أن تدفع له تعويضاً قدره ـــر٢٠٠٠ ج ، وقال بياناً لدعواه أنه بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٨ نقل للعمل لذى المطعون ضدَّها الأولى التي أصدرت في ١٩٧٤/١٢/٣١ القرار رقم ٣١٥ لسنة ١٩٧٤ بترقيته إلى وظيفة مدير إدارة قانونية بالفئة الثانية، وأنه بموجب قرارها الصادر فى ١٩٧٦/٤/١٥ برقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ – عادت وسحبت القرار بأثر رجعي من ١٩٧٤/١٢/٣١ وقامت بترقية الأستاذدالمطعون ضده الرابع، بدلا منه إعتباراً من هذا التاريخ الأخير بمقولة عدم إستيفاء الطاعن مدة الحيرة المقررة لشغل الوظيفة التي رق إليها،وإذكان القرار الأخير قد صدر ممن لا بملكه ووقع باطلا ومنعدماً ، كما أن مركزه القانوني من حيث طريقه حساب مدة خبرته سبق وأن تحدد في الجهة التي نقل منها ولا مجوز المساس بهرقيته كأثر من آثار هذا المركز ، علاوة على مالحقه من ضرر مادى وأدنى من جراء سحب قرار النرقية فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان طلب المطعون ضده الرابع قبول تدخله في الدعوى منضها للمطعون ضدها الأولى ، وبتاريخ ١٩٧٧/٣/١٢ قضت المحكمة بقبول التدخل وبندب خبىرفى الدعوى ، وبعد أن قدم الحبير تقريره أضاف الطاعن إلى طلباته طلب الحسكم من باب الإحتياط الكلي ببطلان وإنعدام نقل الخصم المتدخل إلى المطعون ضدها الأولى وبطلان وإنعدام ترقيات المذكور التالية للنقل ومها ترقيته بالقسرار زقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦وعدم الاعتداد بنقله وترقياته فى حق الطاعن . عدل الخصم المتدخل طلباته ، وقضت المحكمة في ١٩٧٩/٢/١٧ برفض الدعوى الأصلية وبعَدَم قبول الطلبات العارضة المقدمة من الخصم المتدخل . إستأنف المطعون

ضده الرابع هذا الحكم أمام محكة إستناف القاهرة بالإستناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق ، كما إستأنه الطاعن أمام ذات المحكة بالإستناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٣ حكت المحكة بإثبات ترك الحصومة في الاستناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق ، وفي الاستناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق بتأييد الحسكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٥٠ ق . وبناريح ١٩٨٥/٤/١٨ نقضت محكة النقض الحكم المطون فيه وأحالت القضية إلى محكة إستناف القاهرة التي حكمت بتاريخ المقطون فيه وأحالت القضية إلى محكة إستناف القاهرة التي حكمت بتاريخ النقض الملكم بطريق النقض الملكم بطريق المحكم المطمون فيه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأبها .

حيث إن الطمن أقيم على سبب واحد من ثلاثة أوجه ينمى الطاعن بالوجهين الأول والنانى مها على الحسكم المطعون فيه محالفة القانون ومحالفة الثابت في الأوراق والإخلال محق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن مدة خبرته الفعلية في مجال العمل القانوني لم تبدأ إلا من تاريخ إعتباره نظيراً في ١٩٦٢/٧١ ولا يتوافر به بالتالى أحد شروط شغل وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية التي سحبت المطعون ضدها الأولى ترقيته الها بمقتضى القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ وهو إنقضاء أربعة عشر عاماً خبرة بأن بطاقة توصيف هذه الوظيفة الصادرة طبقاً لنص المادة الثانية من القانون بأن بطاقة توصيف هذه الوظيفة الصادرة طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ أن مدا المي القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ زمنيه بعد القيد بنقابة المحامن لشغلها وإنما أكتفت بمعرفة القوانين واللواقع والقدرة على الإشراف ، هذا إلى أن الحكم قد أعتبر القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ شاملا نقل المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في شاملا نقل الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى القرار من المارة على المقاهون ضده الرابع وترقيته إلى القرار من المارة على المنابع المترار في عام ١٩٦٨ ، كما أن هذا القرار أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى في عام ١٩٦٨ ، كما أن هذا القرار أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته لهو في عام ١٩٦٨ ، كما أن هذا القرار أنها في الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته لها القرار أنه في عالم ١٩٦٤ ، كما أن هذا القرار أنه الشركة القرار أنه المدار أنه المدار أن المدار أنه المدار أنه المدار أنه الشركة المدار أنه هذا القرار أنه المدار أنه هذا القرار أنه الشركة المدار أنه هذا القرار أنه الشركة المدار أنه الشركة المدار أنه

الصادر برقيته لا يتحصن إلا بمضى خسة عشر عاماً على تاريخ صدوره وهو لا يزال مطعرناً عليه بالطعن الماثل وثبت من تقرير الحبير بطلان تقسله وترقياته التى تمت بعد ذلك وهو ما يعيب الحسكم بمخالفة القانون والثابت فى الأوراق والإحلال عق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تسص على أنه «يكون لكل مؤسسة أو وحدة إقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والإشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيها فى داخل إحدى مستويات الجدول الملحق سأرأ النظام ، وتنص المادة الثالثة من هذا النظام على أنه ديشترط فيمن يعين عاملا ما يأتى : ... (٧) أن يكون مستوفيًا لمواصفات الوظيفة المطلوب شعلها وفقاً ﴿ لجداول التوصيف ...، فإن مؤدى ذلك-وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -أن جدول التوصيف هو النظام الأساسي الذي ينظم شئون العاملين بالشركة ، عا لازمه أن ترقية العامل لإحدى الوظائف الوارده به لا يكون إلا تطبيقاً لما تضمنه من قواعد أمره ومقيده تنعدم فيها السلطة التقـــديرية للشركة من حيث المنح والحرمان ، فلا يعد قرارها منشئاً لمركز قانوني خاص ، وإنما مجرد تنفيذ وتقرير للحق في البرقية الذي يستمده العامل من القانون مباشرة ، ومن ثم مجوز للشركة سحبه في أي وقت مني إستبان فحسا خطأه ومخالفته لما حدده من قبل جدول تعادل الرظائف من إشر اطات بجب توافرها فيمن يشغلها إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة يمتنع عليها المساس به ، ولماكانت بطاقة ترصيف وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية تشترط لشغلها الحصول على ليسانس الحقوق وخبرة أربعة عشر عاماً مع القيد في جدول المحامين المشتغلين فضلا عن معرفة كبيرة بالقوانين واللواثح والتعليات والنظم والأسس الفنية التي تحكم العمل وقدره كبيرة على الإشراف والتوجيه والبحث والبيراسة ولا يمكن أن تكون مدة الحبرة التي إشرطها بطاقة التوصيف لشغل هذه الوظيفة إلا مدة خيرة فعليه في مجال العمل المنوط بشاغلها ي، أي في مجال العمل

القانوني دون أي عمل آخر خلافه إذ هي وحدها التي تؤهله لمارسة إختصاصاتها ومستولياتها ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطباعين وان كان قد حصل على شهادة التوجهيه عام ١٩٥٣ وعنن مدرساً بوزارة النربية والتعليم ₹تهذا المؤهل إعتباراً من ١٩٥٤/١٠/١٨ وظُل يعمل في هذه الوظيفة رغمُ حصوله على ليسانس الحقوق دور يناير عام ١٩٦٠ إلى أنه إستقال وتم رفع اسمه إعتباراً من ١٩٦١/٥/١ لأنه عن بتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ مؤسسة الأبنية العامة التابعة لوزارة الإسكان على الدرجة السادسة الإدارية ، إلا أن خبرته الفعلية في عِمَالَ العملُ القانوني لم تبدأ إلا بعد أن تم تشكيل الإدارة القانونية عبده المؤسسة والحاقه مها إعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ وهو التاريخ الذي إعتدت به لجنة قبول المحامن بمحكمة إستثناف القاهرة في إعتباره نظيراً . وإذكان الطاعن لم يستكمل من هذا التاريخ وحتى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ ترقيته إلى وطيفة مدير إدارة الشئون القانونية بالشركة المطعون ضدها الأولى مدة الأربعة عشر عاماً خبرة في مجال العمل القانوني التي اشترطتها بطاقة توصيف هذه الوظيفة فيمن يشغلها فإنه لا يكون مستحقاً للترقية إلىها ، ويكون قرار الشركة رنم ٩٩ الصادر في ١٩٧٦/٤/١٥ بإلغاء هذه الترقية الخاطئة قائماً على سند ِ مِن القانون وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، لما كان ما تقدم وكان لا مصلحة للطاعن فيما يشره بشأن بطلان نقل المطعون ضده الرابع إلى الشركة عام ١٩٦٨ وترقياته التي تمت"بعد ذلك بما فى ذلك ترقيته بمقتضى القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية طالما أن الحكم المطعون فيه قد إنهى صحيحاً إلى أنه غير مستحق لهذه الوظيفة ، فإن النعى عليه سذين الوجهين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أنه رقى إلى الفئة الثانية فى وظيفة مديرإدارة الشئون القانونية. وثبتت صلاحيته لشغل هذه الوظيفة من اللجنة المشكلة طبقاً لتص المادة ١٧.٧من القانون رقم لاكالسنة ١٩٧٣ عادومن ثم فإن هما اللجنة تكون هى

المختصة بكافة شئونه من تاريخ نفاذ هذا القانون فى ١٩٧٥/٧/١ دون مجلس إدارة الشركة أو لجنة شئون العاملين بها عملا بأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٧١ ولما كانت الشركة المطعون ضدها الأولى قد أصدرت مع ذلك القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بسحب ترقيته سالفة الذكر فإن هذا القرار يكون باطلا لأنه صدر ممن لا يملك إصداره وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه وطبق على واقعة الدعوى أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أنه لماكان مفاد نص المادتين ١٤ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . والمادة السادسة من قرار وزير العـــدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقيه ونقــــل وندب وإعارة مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٨/٣/٢٨ – وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة – أن قواعد ترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ والوارده بنص المادة ١٤ منه لا تجد بحالا للتطبيق إلا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزير العـــدل المشار إليه بإعتبار أن القواعد التي تضمنها هذا القرار هي قواعد متممة ولازمة لأعمال هذه المادة ، مما مؤداه أن الترقيات التي تتم في الفترة السابقة على العمل بهذا القرار تظل خاضعة للقواعد والنظم الأحرى السارية وقت إجرامها إعمالا لنص المادة ٢٨ من القانون ، لماكان ذلك وكانت المطعون ضدها الأولى قد أصدرت القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بإلغاء ترقية الطاعن إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية بها قبل تاريخ العمل بقرار وزير العـــدل سالف الذكر فإنه يخضع للأحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العـــام دون القانون رقم ٤٧لسنة ١٩٧٣ الذى يتحدى به الطاعن ، وإذ طبق الحسكم المطعون فيه على واقعة الدعوى أحكام

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ سالف البيان فإنه يكون قد الترمصحيح القانون وبكون النمى عليه بهذا الوجه غير سديد :

وحيث إنه لما تقدم يتعين وفض الطعن :

جلسة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد/ المستشار د· عبد المنحم بركة نائب رئيس المحكمة وعضوية الســـادة المستشارين/ محمد فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة ، كمال نافع ، محمد صباح ريحيي عارف

(198)

الطعن وقم ٢١٣٧ لسينة ٥٠ القضائية :

ابجار « ايجار الاماكن » الاخلاء لاساءة الاستعمال ·

اخلاء المستأجر لاستعماله العين بطريقية تخالف شروط الايجار المقولة وتفر بمصلحة اللجر • م ٢١/ج، ق 21 لسنة ١٩٧٧ · وجوب اعداره باعادة الحالة الى ما كانت عليب قيسل نشوء المخالفة • بتاء الفيرو وغم ازالة المخالفة • مؤداه • عدم عودة الحالة الى ما كانت عليه •

النص في المادة ٣١/ح من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجــر وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بن المؤجر والمستأجر ، يدل على أن المشرع أدخل تعديلا جوهر ا على قوانين إيجار الأماكن السابقة واليم كانت تجعار لامؤجر حقاً في طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة بمجرد ثبوت مخالفة ۗ إ المستأجر شروط العقد المعقوله ونشوء ضرربسبب ذلك للمؤجر ومؤدى هسذا التعديل أن يقوم الأخر بإعدار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل نشوء المخالفة وذلك تنبهاً للمستأجر عن إرتكابه مخالفة تضر بالمؤجر لَمَكُنَ لَهُ إِذَالُهَا وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوعها ويتوقى بذلك الحسكم بإخلائه من العنن المؤجرة فإن إستمر مصراً على المحالفة رغم إعداره حق للمؤجر أن يطلب إخلاءه منها وإذكانت تلك هي حكمه الشارع من النص على ضرورة الإعذار ، وكان إعادة الحالة إلى ماكانت عليه تقتضي حَمَّا إِزَالَةَ الضَّرَرِ بَأَنْ يَعُودُ الْأَمْرِ إِلَى سَابِقَ عَهْدُهُ قَبْلُ نَشُوءَ الْخَالَفَةُ وهُو مَالا يتحقق إلا إذا رفع الضرر الذي أصاب المؤجر نتيجة إرتكامها والذي كان مبرراً لطلبه الحكم بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة فإذا ظل الضرر قائماً كأثر للمخالفة فإن مفاد ذلك أن الحالة لم تعد إلى ماكانت عليه ولا يكون [المستأجر بالتالي قد اذعن للإعذار الموجه إليه بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه إذ لا يتحقق غرض الشارع أمن الإعذار على ما سلف البيان مع إستمرار الضرر الذي نشأ بنشأة المخالفة ولما يز ال بعد باقياً .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى قسنا على المطعون ضدها بطلب الحسكم بإخلابها من العين الموضحه بالصحيفة وتسليمها إليه خالية مما بشغلها وبإزالة الغرفة التى إستحدثها سها خلال خسة عسر يوماً وإلا قام بالإزالة على نفقها الحاصة ، وقال بيانا لللك أن المطعون ضدها إستحدثت بالشقة المؤجرة منه حجرة خامسة أقامها بالطوب اللَّن دون إذن منه وقبل الحصول على ترخيص بالبناء من الجهة المُختَصة فأدى ذلك إلى إصابة المبنى بأضرار جسيمه ، ولمساكان عقد الإمجار قد تِضمن نصاً بحظر على المستأجر إحداث أى تغير أو إنشاء أو هدم بالعن المؤجرة نقد انذر المطعون ضدها بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه خلال خسة عشر يوماً إلا أنها لم تمتثل فأقام الدعوى بطلباته السالفة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١-م حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العسدل لإداء المأمورية المبينة عَنْطُوقَ الحسكم وبعد أنْ قدم الحبير تقريره حكمت في ١٩٧٩/١٢/٣٠ بإخلاء العنن المؤجرة وبتسليمها خالية ويإزالة أجزاء مبانى الغرفة المستحدثة المبينة بتقرير الحبر عدا الجدارين القبلي والشرقى خلال ١٥ يوماً من تاريخ إعلامها بالحكم ، استأنفت المطعون ضدهاهذا الحسكم بالإستثناف وقم ٦٢ سنة ٥٥ ق أسبوط (مأمورية قنا) وبتـــاريخ ١٩٨٠/١١/١٨ حكمت المحكمة

بطريق النقض وقدمت النبابة مذكرة أيادت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النبابة رأمها :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبين الثانى والرابع على الحكم المطمون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون ضدها لم تصر على المخالفة واذ عنت للإنذار الموجه إلى ما كانت عليه بإزالتها الغرفة التى أنشأتها بالعين المؤجرة فى حين أن إزالة المخالفة لا يترتب عليه سقوط الحق فى طلب الإخلاء إذا كان الضرر قد وقع فعلا ولم يكن من شأن زوال المخالفة زواله وهو ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستثناف ودلل عليه بتقرير لجنة المنشآت الآيلة للسقوط بمجلس مدينة قنا الذى فرض عليه تغيير السقف إلا أن الحسكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ما يعيبه ويستوجب نقضه:

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كان النص في المسادة ٣٦ من القسانون 21 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجرة والمستأجر على أنه ١ ... لا يجوز المؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ... إذا إستعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح بإستعاله بطريقة تخالف شروط الإبجسار المعقولة والمتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو إستعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إنذاره بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه . يدل على أن المشرع أدخل تعديلا جوهرياً على قوانين إبجار الأماكن السابقة والى كانت تجعل المؤجر حقاً في طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لمؤجر ومؤدى هذا التعديل أن يقوم الأخير بإعذاد المستأجر ومؤدى هذا التعديل أن يقوم الأخير بإعذار المستأجر عن لدتكابه مخالفة الحي ما كانت عليه قبل وقوعها إلى ماكانت عليه قبل وقوعها نشر بالمؤجر فيمكن له إزالها وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل وقوعها تضر بالمؤجر فيمكن له إزالها وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل وقوعها تضر بالمؤجر فيمكن له إزالها وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل وقوعها تضر بالمؤجر فيمكن له إزالها وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل وقوعها

ويتوقى بذلك الحسكم بإخلائه من العين المؤجرة فإن إستمر مصرآ على المحالفة رغم إعذاره حنى للمؤجر أن يطلب إخلاءه منها ، وإذ كانت تلك هي حكمة الشارع من النص على ضرورة الإعذار ، وكان إعادة الحالة إلى ماكانت عليه تقتضي حبًّا إزالة الضرر بأن يعود الأمر إلى سابق عهده قبل نشوء المخالفة وهو مالا يتحقق إلا إذا رفع الضرر الذى أصاب المؤجر نتيجة إرتكامها والذى كان مبرراً لطلبة الحكم بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة فإذا ظل الضرر قائماً كأثر للمخالفة فإن مفاد ذلك أن الحالة لم تعد بعد إلى ماكانت عليه ولا يكون المستأجر بالتالي قد أذعن للإعذار الموجه إليه بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه إذ لا يتحقق غرض الشارع من الإعذار على ما سلف البيان ــ مع إستمرار الضرر الذي نشأ بنشأة المخالفة ولما يزل بعد باقياً ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستثناف بدفاع حاصله أن الضرر الذى أصاب العين المؤجرة بإستحداث غرفة مها لا يزال قائماً رغم قيام المطعون ضدها سهدمها وقدم إثباتاً لدفاعه هذا قرار لجنة المنشآت الأيلة للسقوط بمجلس مدينة قـــنا بإلزامه بترميم السقف بإستبدال العروق الحاملة له ، وإذ . كان الثابت من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن الثابت من تُقرير الخبير الهندسي المقدم أمام محكمة أول درجة أن الحجرة موضوع النزاع قد تم هدمها ولم يبق منها سوى جزء مسن الجدار الغربي والجدارين القبلي والشرقي ، وأن الجدارين هما جداران تامان منذ إنشاء المنزل … ولماتقــــدمتكونالمستأنفة (المطعون ضدها) غىر مصره على المخالفة وقد اذعنت للإنذار المرسل إلىها من المستأنف عليه (الطاعن) ولا تكون الشروط التي نصت علمها المادة ٣١ (ج) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد تحققت بكاملها . » ثما يكون الحسكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم إكتفاءاً بمجرد القيام بإزالة البناء المستحدث دون أن يتثبت من زوال الضرر أو إستمراره ، وإذكان هذا الدفاع الجوهرى الذى أبداه الطاعن أمام محكمة الموضوع قد يتغير به ــ أن صح ــ وجه الرأى فى الدعوى وكان الحــكم

المطعون فيه أغفل هذا معيباً بالقصور يكون الدفاع فإنه قد فى التسبيب والذى أدى به إلى الحطأ فى تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث بافى أسباب الطعن.

جلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمسود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسين على حسين نائب رئيس المحكمة وحمدى محمد على ، عبد الحميد سليمان و عزت عمران •

(190)

الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) ايجار « انتهاء عقد الايجار » حكم « عيوب التدليل » « ما يعد قصورا »

ــ انتها عقد ایجار الاجنبی بانتها، مدة اقامته ۰ م ۱۷ ق ۱۳۳ لسنة ۱۹۳۱ ۰ جواز تمسك المؤجر بذلك بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع في دعوى المستاجر بالتمكين ٠ التفات الحكم عن بحث دفاع المؤجر بالتهاء عقد الایجار بقرة القانون ٠ قصور ٠

١ - مؤدى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الحاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أنه وتنتبى بقوة القانون عقود التأجر لغر المصريين بإنهاء المسدد المحلدة قانوناً لإقامتهم بالبلاد وأنه بجوز المؤجر أن يتمسك بإعمال حكمها . أما بطربق الدعوى المبتدأة أو عن طريق الدفع في الدعوى التي يقيمها المستأجر الأجنبي بطلب بمكينه من الانتفاع بالعين المؤجره ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قد تمسكوا في المذكرة المقدمة منهم إلى محكمة الاستئناف بأن العلاقة الإبجارية الجديدة على فرض قيامها قد إنقضت بقوة القانون لأن المستأجر غير مصرى الجنسية وإنهت إقامته بالبلاد ، وكان الحسكم المطمون فيه قد أورد في مدوناته بهذا الصدد أن والأثر المرتب على تجديد عقد الإبجار هو تمكين المستأجر من شغل العين المؤجرة وتسليمها إياه طالما لم يصدر حكم بإنهاء العلاقة الإبجارية المرتبة على تجديد المقد، مما مفاده أن الحكم قد حجب بأنهاء العلاقة الإبجار وفقاً لنص نفسه عن عث ما أبداه الطاعنون من دفاع بإنهاء عقد الإبجار وفقاً لنص المدة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ملتفتاً عن تحقيقه رغم أنه دفاع جوهرى كان من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ملتفتاً عن تحقيقه رغم أنه دفاع جوهرى كان من المتعن على المحكمة أن تقول كلمهم فيه ، إذ من شمانه

لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، ومن نم فإن الحكم يكون فضلا عن محالفنه للقانون ــ قد شابه قصور فى التسبيب .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٨٥ أمام محكمة الجنزة الابتدائية بطلب الحسكم بتمكينه من الانتفاع بالشقة المؤجرة له بعقد مؤرخ ١٩٧١/٧/٢٠ وتسليمها له ، وقال بياناً لذلك أنه نمنى الجنسية وقد أستأجر عن النزاع من مورث الطاعنين وظل يشغلها بأفراد أسرته حتى شهر فتراير سنة ١٩٨٤ ، حيث تمكن الطاعنون من إخلائه مها تنفيذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلي الجيزة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩ بإنهاء عقد الإبجار لإنتهاء إقامته عصر ، ولماكان الطاعنون قد إستوفوا منه أجرة العنن عن الأشهر التالية لصدور الحسكم المذكور وحمى تاريخ إخلائه منها مما يعد تجديداً للعلاقة الإبجارية فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ٦/١/٦ قضت محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٨٧ مدنى الجيزة ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٢٢١٨ لسنة ١٠٣ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف وتمكن المطعون ضده من الانتفاع بشقة النزاع وتسليمها له . طعن الطاعنون في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهُ وفها التزمت النيابة رأيها :

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال محق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون أنه رغم تمسكهم أمام حكمة الموضوع بأن الوفاء بالأجرة عن الفترة اللاحقة لصدور الحسكم في الدعوى رقم ۲۷۲ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى الجسيرة لا يفيد تجديد العلاقة الإعجارية فإن هذه العلاقة على فرض قيامها قد إنهت بقوة القانون بإعتبار أن المطعون ضده أجنبي إنهت إقامته تمصر وذلك وفقاً لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن الحسكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع الجوهرى متقولة أنه لم يصدر حكم بإنهاء هذه العلاقة الجديدة وحجبت نفسها بذلك عن تمحيص دفاعه الأمر الذي بعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مؤدى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المسادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحسكام الحاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أنه و تنهى بقوة القانون عقود التأجر لغير المصريين بإنهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد ، أنه بجوز الدؤجر أن يتمسك باعمال حكمها إما بطريق الدعوى المبتدأه أو عن طريق الدفع في الدعوى التي يقيمها المستأجر الأجنى بطلب تمكينه من الانتفاع بالعين المؤجره ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قد تمسكوا في المذكرة المقدمة مهم إلى عكمة الاستثناف بأن العلاقة الإيجارية الجديدة على فرض قيامها قد انقضت بقوة القانون لأن المستأجر غير مصرى الجنسية وإنهت إقامته بالبلاد ، وكان الحسكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته مهذا الصدد أن والأثر المترتبه على وتجديد عقد الإيجار هو تمكين المستأجر من شغل العين المؤجرة وتسليمها إياه طالما لم يصدر حكم بإناء العلاقة الإيجارية المترتبة على تجديد العقد وتما مفاده أن الحسكم قد حجب نفسه عن عث ما ابداه

الطاعنون من دفاع بإسهاء عقد الإيجار وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥١ ملتفتاً عن تحقيقه رغم آنه دفاع جوهرى كان من المتعين على المحكمة أن نقول كلمها فيه ، إذ من شأنه لو صح ان يغير وجه الرأى في الدعوى ، ومن تم فإن الحسكم يكون فضلا عن مخالفته للقانون قد شابه قصور في التسبيب بما يتعين معه نقصه لحذا السبب دون حاجة لبحث باتى آسباب الطعى .

جلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضموية السمادة المستشارين/ حسين عل حسين نائب رئيس المحكمة وحمدى محمد على ، عبد الحميد سليمان ومحمد بكر غالى •

(197)

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) نقض » أسباب الطعن » السبب الجديد » •

دفاع قانوني يخالطه واقع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

(۲) اصلاح زراعی · ایجار « ایجار الأراضی الزراعیة » ·

مستاجر الارض الزراعية • علم جواز اخلائه من العين الا اذا أخل بالتزام جوهـــرى في القانون أو السقد • م ٣٠ ق ١٩٧٨ لسنة ١٩٥٧ المدل • له وحده دون المؤجر حتى انهـــا، المقد بانقضاء مدته • تعلق ذلك بالنظام العام •

(٣) اصلاح زراعی ٠ ایجار « ایجار الأراضی الزراعیة » « تأمینات عینیة »
 « الرهن الحیسازی » ٠

" الدائن المرتهن الذي انقلت اليه حيازة الأرض المرهونة ، حقه في تأجيرها للنبر .
 عدم انقضاء الإيجار بانقضاء الرهن ، امتداد عقد الإيجار تلقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن
 حل محله قانونا .

١ – إذ كان البين من الأوراق أن دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولم يقدموا ما يثبت أنهم تمسكوا به أمامها فإنه يكون سبباً جديداً لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض: ٢ – النص فى المسادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨٨ لمنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون ٥ لسنة ١٩٥٦ على أنه ولا يجوز المؤجر أن يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند إنهاء المدة المتفق علها فى العقد إلا إذا أحل المستأجر بالنزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ... ويقع باطلاكل إنفاق بنضمنه العقد خالف الأحسكام المنصوص علها فى هذا القانون ٤ يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع الفي حتى مؤجر الأرض

الزراعية فى إنهاء الإيجار بإنقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حاية له وذلك بنص آمر يتعلق بالنظام العسام محميه من إخلائه من الأرض التى يستأجرها دون إعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من محل محله مادام المؤجر كان صاحب صفه تخوله التأجر وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطل المشرع كل حسكم مخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدنى .

٣ ــ للدائن المرتهن . منى إنتقلت إليه حيازة الأرض المرهونه أن يستغلها لحساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له أما بزراعها بنفسه أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك ــ فإذا أجرها إلى الغير كان صاحب صفه فى التأجير وبالتالى فإن عقد الإبجار الصـــادر منه لا ينقض بإنقضاء الرهن بل هو عقد نافذ يمتد بقوة القانون فى مواجهة المدين الراهن وكل من حل محله قانوناً.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعــــد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى أسوان بطلب الحسكم بطرد الطاعنين وأخرين من الأرض الزراعية الموضحة بصحيفة الدعوى والبالغ مساحبا ٤ س، ١٩٧٠ - ٢ ف وتسليمها إليه ، وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد بيع إبتسدائي مؤرخ على المرحوم الأرض محل النزاع من بينبا ٤ ط، ١٩٧٠/٦/٢٠ على قطعتين وهنها البائع للطاعن الأول بعقدى الرهن المؤرخين ١٩٧١/١/٣/١ على المعامن الأعرب بتأجير مساحة ١٩ط، ١ ف للطاعنين الثاني والثالث بعقد إيجار ، ورخ ١٩٦٦/١/١/١ وإذ قام بالوفا، بدين

الرهن الطاعن الأول فقد أقام الدعوى وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/١ قضت مجمّة. أول درجة برفضها . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٢ لسنة ٥٤ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٠/٤/١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وطرد الطاعنين وأخرين من الأرض الزراعية البالغ مساحبا ٤٣ بالاط ٢٠ف وتسليمها للمطعون ضده . طعن الطاعنون في هدا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، بالجلسة المحددة النرمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إنهاء عقدى الرهن بمجرد قيام المطعون ضده بعرض وإيداع مبلغ الدين وغفل عن حق الدائن المرتهن «الطاعن الأول» فى إقتضاء قيمة الفوائد ومصاريف إدارة العقار المرهون عملا بالمادتين ١١٠٤، من القانون المدنى تما يعب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أمه مى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً قانونياً يخالطه واقع لم يثبت إبداؤه أمام عكمة الموضوع فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان البن من الأوراق أن دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولم يقدموا ما يثبت أنهم تمسكوا به أمامها فإنه يكون سبباً جديداً لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى من سببى الطعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم أسبغ على عقد إمجار الأرض الزراعية المؤرخ ١٩٦٦/١٠/١ والصادر من الدائن المرتهن « الطاعن الأول » للطاعنين الثانى والثالث خلال فترة الرهن صفة الترقيب إذ يتمي بإنقضاء الرهن ويعود العقار المؤجر بعد ذلك للمدين

الراهن وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وتعديلاته الى لا تجيز إنهاء العلاقة الإيجارية إلا فى حالة الإخلال بالإلتز امات التعاقدية مما يعبب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صديد ذلك أن النص في المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المعدله بالقانون ٥٢ سنة ١٩٦٦ عنى أنه الا مجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند إنتهاء المدة المتفق علمها في العقبد إلا إذا أخسل المستأجر بإلىتزام جوهري يقضي به القانون أو العقد ويقع باطلاكل إتفاق يتضمنه العقد نخالف الأحكام المنصوص علمها فى هذا القانون؛ يدل ــ وعلى ما جرى به قضّاء هذه المحكمةُ على أن المشرع الغي حق مؤجر الأرض الزراعية في إنهاء الإبجار بإنقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له وذلك بنص آمر يتعلق بالنظام العام عميه من إخلائه من الأرض التي يستأجرها دون إعتبار لشخص المؤجر أُو صفته أو من محل محله مادام المؤجر كان صاحب صفه تخوله التأجير وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطل المشرع كل حسكم نخالف ذلك من أحسكام عقد الإبجار في القانون المدنى ــ لما كان ذلك وكان للدائن المرتهن متى إنتقات إليه حيازة الأرض المرهونه أن يستغلها لحساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذي تصلح له أما بزراعتها بنفسه أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك فإذا أجرها إلى الغير كان صاحب صفه في التأجر وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقضي بإنقضاء الرهن بل هو عقد نافذ يمند بقوة القانون في مواجهة المدين الراهن وكل من حل عجله قانوناً ــ لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد الإمجار الصادر من الدائن المرتبن «الطاعن" الأول» إلى الطاعنين الثاني والثالث بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١ قد حرر وأثبت فى دفاتر الجمعية التعاونية الزراعية طبقاً للقانون فإنه يكون نافذاً وممتداً فى مواجهة المدين الراهن بصفته مؤجراً كما يمتد فى مواجهة المطعون ضده بإعتباره مشتريأ للعقار وبحرى عليه حكم القانون بإمتداد عقد الإيجار فلا بجوز له إخلاء الطاعنين الثانى والثالث من الأرض التي إستأجرها من الطاعن الأول

طالما إنهما لم مخلا بأى التزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد، وإذكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حالف هذا النظر فإنه يكون قد حالف القانون ما يوجب نقضه جزئياً بالنسبة لما قضى به من طرد الطاعنن الثانى والثالث ومن تسلم الأطيان الزراعية المؤجرة لها إلى المطعون ضده والبالغ مساحها 17 ط، ١ ف :

مساحها ۱۹ ط ، ۱ ف :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه :

ولمسا تقدم فإن عقد تأجر المطعون ضدهما الثانى والثالث بمتد بقوة القانون فى مواجهة المطعون ضده ويتعين لذلك القضاء بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى بالنسبة للمساحة المؤجرة لهما والزام المستأنف بالمصروفات المناسمة عن هذا الشقى:

جلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مجمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسين على حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدى مجمد على ، عبد الحميد سليمان ومحمد بكر غالى •

(194)

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ القضائية :

 (١) احوال شخصية « مسكن الزوجية » ٠ « ايجار الاماكن » ٠ حكم « تسبيب الحكم » « ما يصـ قصورا » ٠

ــ مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة أن تستقل به وصفيرها دون مطلقها مدة العضانة · ماميته · اعراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بأن عين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية · قصور ·

1 - إذ نص المشرع في المادة ١٨ مكرر ثالثاً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الحاص بيعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون رقم ١٩٠٠ الحاص بيعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون ولحضائهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة ، إستمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيأ لم المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة ووإذ كان المقصود مسكن الزوجية في هذا الحصوص هو المكان الذي كان مشغولا فعلا بسكني الزوجية ، فإذا ثار خلاف بين الحاضنة ووالد الصغير حول مسكن الخضانه ، انصرفت كلمة المسكن إلى المكان المشغول فعلا بسكني الصغير وحاضئته . لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام عكمة الموضوع بأن عن الزاع لم تكن مسكن أسرتها حتى وقوع الطلاق ، فتم تزوج بالمطعون ضدها وأقام معها بمسكن أسرتها حتى وقوع الطلاق ، ميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد يمسكن جدته ، وقدم مستندات مها شهادة وميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إبجار تفيد أنه الشقة ميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إبجار تفيد أنه الشقة ميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إبجار تفيد أنه الشقة ميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إبجار تفيد أنه الشقة ميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إبجار تفيد أنه الشقة ميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إبجار تفيد أنه الشقة ميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إبجار تفيد أنه الشقة الميلاد ابنه الصغير غيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إبجار تفيد أنه الشقة المحدور المحدور المجار تفيد أنه المحدور

كانت تؤجر مفروشة للغر ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بتمكين المطعون ضدها من مسكن النزاع على قوله « » وإذ لم يعرض الحسكم على النحو المنقدم – لدفاع الطاعن سالف البيان ، وما قدمه من مستندات دلل بها على صحة دفاعه ، على نحو يدل على أن الحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع أو إطلعت على مستنداته وأخضعها لتقديرها ، رغم إنه دفاع جوهرى قد يتغير به – أن صح – وجه الرأى في الدعوى ، فإنه يكون معيهاً بالقصير في السبيب .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ كلى بور سعيد بطلب الحكم بتمكيبا وصغيرها من مسكن الزوجية المبن بالصحيفة . وقالت بباناً لها أنها تزوجت الطاعن بتاريخ ١٩٨١/٧/٦ وأنجبت منه صغيرهما ... في يناير سنة ١٩٨٧ ومازال في حضانها ، وإذ كانت تقيم إقامة دائمة بشقة النزاع إلى أن فوجئت بطلاقه لها في ١٩٨٣/٧/٥ ومحق لها الاستقلال بصغيرها في هذا المسكن فقد أقامت الدعوى ، وبتاريخ الاستقلال بصغيرها في هذا المسكن فقد أقامت الدعوى إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩٨٥ حكمت المحكمة بالإسائناف بور سعيد) ، وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وتحكين المطعون ضدها من شقة النزاع ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق وتحكين المطعون ضدها من شقة النزاع ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ٤ وقلعت النبابة مذكرة أبدت فيا الرأى بنقض الحسكم ، وإذعرض

الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت أنه جدير بالنظر وحـــددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ، أن الحسكم قضى بتمكين المطعون ضدها من شقة النزاع بإعتبارها حاضته لصغيرهما دون أن يعرض لدفاعه القسائم على أن هذه الشقة لم تكن مسكناً للزوجية ، كما لم يعرض للمستندات المقدمة منه والتي تؤكد هذا الدفاع رغم جوهريته ، الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المشرع نص في المادة ١٨ مكرراً ثالثاً من القسانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحسكام الأحوال الشخصية ، المضافه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه «على الزوج المطلق أن بهيء لصغاره من مطلقته ولحاضلتهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم دون المطلق ــ مدة الحضانه . وإذكان مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيأ لهم المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة ووالمقصود عسكن الزواجية في هـــذا الحصوص هو المكان الذي كان مشغولا فعلا بسكني الزوجين ، فإذا ثار خلاف بين الحاضنه ووالد الصغير حول مسكن الحضانه ، انصرفت كلمة المسكن إلى المكان المشغول فعـــــلا بسكني الصغىر وحاضلته ، لماكان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عن النزاع لم تكن مسكناً للزوجية بالمعنى المتقدم ، إذ أنه تزوج بالمطعون ضدها وأقام معها بمسكن أسرتها حتى وقوع الطلاق ، ولم تكن لهـــا إقامة مع الصغير بشقة التداعي ، وقا.م مستندات منها شهادة ميلاد ابنه الصغير تفيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إيجار تفيد أن الشقة كانت تؤجر مفروشة للغير ، وكان الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتمكن المطعون ضدها من مسكن النزاع على قوله (وحيث إن مدة العقد إنقضت ولأن مسكن الزوجية غير مؤجر بل مرزع تمليكاً على المستأنف عليه (الطاعن) كما هو ثابت بالأوراق المودعة مفرداتها وملف الاستئناف ، فإن من حقه أن يستقل به بشرط أن يهيه للمستأنفه وإبها المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة – وأن مدة العدة إنقضت منذ وقت طويل – ولم يكشف المستأنف عليه عن إستعداده لهيئة المسكن المناسب للحاضنه ومحضوتها – بل على العكس راح ينازع في الدعوى – فإن المحكمة تقضى لها بطلباتها ووإذ لم يعرض الحسكم – على النحو المتقدم – لدفع الطاعن سالف البيان ، وما قدمه من مستندات دلل بها على صحة دفاعة ، على الطاعن سالف البيان ، وما قدمه من مستندات دلل بها على صحة دفاعة ، على خو يدل على أن المحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع ، أو اطلعت على مستنداته واخضعها لتقديرها ، رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به – ان صحب مستنداته واخضعها لتقديرها ، وإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب عا يوجب وجه الرأى في الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب عا يوجب

نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث باتى أوجه الطهز.

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارين/ طلعت امين صادق وخيمه عبد القادر سعير ، حماد الشافحي وزكي عبد المريز

(19A)

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٢ القضائية :

ز۱۳۰) عمل « العاملون بانقطاع العام » · اجر « علاوة دورية » « تقارير الكفـاية »

١ ــ حالات حومان العامل من العلاوة الدورية ، ورودما عبل سبيل الحصر في القانون
 رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٧.

٢ ـ افتقال السامل الموقوف عن السمل لتفادير الكماية ، لا يؤثر في احتيته للسلارة الدورية
 متى توافرت فيه شروط استحقاقها • علة ذلك •

(٣) حكم « تسبيب الحكم »

التناقض الذي يعبب الحكم ، ماهيته ،

الصادر بالقرار بقانون رقم 17 والمادة ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم 17 لسنة ١٩٧١ على أن العلاوة الدورية المقررة لا تستحق لبعض فئات العاملين قبل إنقضاء الآجال المبينة بالبندين (أ) ورب) من المادة ٢٤ سالفة الذكر، أو قبل إسهلاك ما جاوز مرتب بهاية ربط المستوى الذي ينقل إليه العامل — وقت صدور القرار بقانون المشار إليه مما على مستقبلا من البدلات أو علاوات الرقية أو العلاوات الدورية ، علم عصل عليه مستحق للعامل إذا وقع عليه جزاء تأديبي محرمانه منها أو حصل على منها إذا حصل على تقرير دورى بمرتبه متوسط ، ومؤدى ذلك أن القرار منها إذا حصل على بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ قد أورد على سبيل الحصر الحالات الى لا تستحق في جزء بها العلاوة الدورية — سراء بأكملها أو في جزء منها — وليس من بينها حالة فيها العلاوة الدورية — سراء بأكملها أو في جزء منها — وليس من بينها حالة

وقف العامل عن عمله ، مما مقتضاه أن قرار جهة العمل بحرمان العامل الموقوف عن عمله من العلاوة الدورية يكون باطلا وغير منتج لإثاره .

٢ – لا بجوز التحدى بإفتقار العامل الموقوف للتقارير الدورية بما ترتبه من أثر في إستحقاق العلاوة ذلك أن الأصل هو صلاحية العامل لتقاضي العلاوة ما لم يكن هناك سبب يقتضى حرمانه منها ، كما أن نظام العاملين بالقطساع العام المشار إليه وإن خلت نصوصه من الأحكام الخاصة بتقدير كفاية العامل الموقوف عن العمل ، إلا أنها لم تحظر تقدير كفايته تقديراً حكمياً بالتقرير السابق على الوقف ، يؤيد ذلك ما إستحدثه المشرع في قانون نظام العاملين السابق - من أحسكام خاصة في تقسدير كفاية بعض فثات العساملين أجاز فها تقدير الكفاية تقديراً حكمياً وذلك بالنص في المادتين ٢٨ ، ٢٩ ... على الاعتداد بالتقريرين السابقين بالنسبة للعامل المعار للخارج أو المصرح له بأجازة خاصة ، وتقرير الكفاية عرتبة كفء حكماً بالنسبة للعــــامل المحند أو عمرتبة ممستاز حكماً إذا كان قد حصل علمها فى العسام السابق ، وبمرتبة ممستاز حكماً بالنسبة للعامل المستدعى للإحتياط أو المستبقى ، و ممسا لا يقل عن مرتبة الكفاية في السنة السابقة على الإنتخاب بالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ، وعرتبة كفء حكماً لمن زادتمدة مرضه عن ثمانية أشهر ، أو عمرتبة ممتاز حكماً إذا كان قد حصل علما نيم العسام السابق.

٣ - التناقض الذي يعيب الحسكم ويفسده هو ما تساحى به الأسباب ويعارض بعضاً بعضاً محيث لا يبسقى بعدها ما ممكن حمل الحكم عايد :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة : حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧عمال كلى شمال القساهرة على الشركة الطاعنة بطلبات ختامية هي الحكم بإلزامها أن تدفع له مبلغ ١٤٤٠ جنها وفوائد، بواقع ٤٪من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وما يستجد من ١٩٨٠/١/١ بواقع ١٢٨,٤٥٥ جنها ، وبأحقيته للفئة الثانية من تاريخ رفع الدَّعوى ، وقال بياناً لدعواه أنه من العاملين لدىالطاعنة وإذ إمتنعت ذون وجه حق عن منحهالعلاوات الدورية عن المدة من سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٧٧ ، كما أغفلت ترقيته إلى الفئة الثانية ، فقد أقام الدعوى بالطلبات السالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/١٨ قضت المحكمة برفضُ الدعوى إستأنف المطعون ضدة هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٣٩٨ لسنة ٩٧ ق ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/١٨ حكمت المحكمة فى موضوع الاستثناف أولا : في شقة الخاص بأحقية المطعون ضده للفئة الثانية بتأييد الخسكم المستأنف . ثانياً : وبالنسبة لباتى الطلبات بإستجواب الحصوم ، نم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ بندبمكتب الحبراء لأداء المأمورية التي أفصحت عنها بمنطوق الحسكم ، وبعد أن قدم الحبير تقريره قضت فى ١٩٨٢/٣/٣١ ــ بالنسبه للشق الخاص بالعلاوه الدورية ــ بإلغاء الحـــكم اَلمستأنف والزام الطاعنة أن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ١٣٨٠ جنهاً . طعنت؟ الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفعها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين تنعى الطاعنه بالسبب الأول مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن المشرع فى المادتين ١٩٧١ ربط بين العلاوة الدورية وتقرير كفاية العامل السنة السابقه على منحها والذى يتضمن بياناً لسلوكه ومدى ما حققه من إنتاج وما تلقاه من دورات تدريبية ، وبالتالى لا تستحق

إلا بمباشرة العمل وبقدر ما حققه العامل من هذه العناصر ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه إلى أحقية المطعون ضده للعلاوة الدورية عن السنوات التي أوقف فها عن العمل ولم يوضع عبا تقارير دورية بمقولة أن العامل الذي لا يؤدى عملا لوقف عنه يعامل بالتقرير السابق على الوقف ، فإنه يكون قد أحسطاً في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ١٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ على أن وبحور عن كل عامل تقرير دورى شامل لإنتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدر كفايته بدرجة ممتساز _ جيد _ متوسط _ دون المتوسط _ ضعيف ... » وفى المادة ٢٤ على أن ويقرر مجلس الإدارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك فى ضوء المركز المالى وما تحقق من أهداف ، كما بجوز له أن يقرر نسبة من العلاوة ... ويكون المنح طبقاً لما يأتى : (أ) النسبة التي تقرر من العلاوة للعامل الحاصل على تقرير ممتاز أو جيد . (ب) نصف النسبة سالفة للعامل الحاصل على تقرير متوسط . وتمنح العلاوة الدورية المستحقة أو النسب التي تقرر منها في المواعيد الآتيـــة : (أ) أول يناير التالى لإنقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة أو من تاريخ صدور قرار بالترقية . ويسرى هذا الحسكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمني ودون إخلال محكم الفقرة التالية . (ب) أول يناير التالى لإنقضاء سنتين من تاريخ الإلتحاق بالحدمة لأول مرة ، ويسرى هذا الحسكم على العاملين الذين يعاد تعييهم منى كان أجرهم فى وظيفتهم السابقة عن بداية مربوط الفئة التي أعيد تعيينهم فيها بأكثر من قيمة علاوة من علاوات الفئة . ، وفي المادة ٤٨ على أن الجزاءات التأديبية التي بجوز توقيعها على العاملين هي : ... (٤) الحرمان من العلاوة ...،، وفي الفقرة الأخبرة من المادة ٧٩ على أنه دوفى جميع الأحوال محتفظ للعامل الذى جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذى ينقل إليه ــ وقت صدور ﴿ هَذَا النَّظَامِ ــ بماكان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية ، على أن تسهلك الزيادة مما محصل عليه في المستقبل من

الدلات أو علاوات الرقبة أو العلاوات الدورية ، يدل على أن العلاوة الدورية المقررة لا تستحق لبعض فئات العاملين قبل إنقضاء الأحوال المبينة بالبندين (أ) و(ب) من المادة ٢٤ سالفة الذكر ، أو قبل إستهلاك ما جاوز مرتب نهاية ربط المستوى الذى يتقل إليه العامل ــ وقت صدور القرار بقانون المشار إليه مما محصل عليه مستقبلا من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية ، وأنَّها لا تستحق للعامل إذا وقع عليه جزاء تأديبي محرمانه منها أو حصل على تقرير دورى بمرتبة «دون المتوسط» أو «ضعيف كما لا تستحق في جـزء منها إذ حصل على تقرير دورى بمرتبة «متوسط» ، ومؤدى ذلك أن القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أورد على سبيل الحصر الحالات التي لا تستحق فيها العلاوة الدورية _ سواء بأكملها أو في جزء منها _ وليس من بينها حسالة وقف الدامل عن عمله ، مما مقتضاه أن قرار جهة العمل بحرمان العامل الموقوف عن عمله من العلاوة الدورية المقررة يكون باطلا وغير منتج لأثاره ، ولا يغير من ذلك التحدي بإفتقار العــــامل الموقوف للتقارير الدورية بما ترتبه من أثر في إستحقاق العلاوة ذلك أن الأصل هو صلاحيته لتقاضى العلاوة ما لم يكن هناك سبب يقتضى حرمانه منهاكما أن نظام العاملين بالقطاع العــــام المشار إليه وأن خلت نصوصه من الأحسكام الخاصة بتقدير كفاية العسامل الموقوف عن العمل ، إلا أنها لم تخطر تقدير كفايته تقديراً حكمياً بالتقرير السابق على الوقف يؤيد ذلك ما إستحدثه المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ــ والذي حل محل النظام السابق ــ من أحكام خاصة فى تقـــدير كفاية بعض فئاتالعاملين أجاز فها تقدير الكفاية تقديراً حكمياً وذلك بالنص في المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه على الاعتداد بالتقريرين السابقين بالنسبة للعامل المعار للخارج أو المصرح له بأجازة خاصة ، وتقدير الكفاية بمرتبة كفء حكماً بالنسبة للعامل المحند أو بمرتبة ممتاز حكماً إذا كان قد حصل علمها في العام السابق ، وبمرتبة ممتاز حكمًا بالنسبة للعامل المستدعى للإحتياط أو المستبقى ، ومما لا يقل عن مرتبة الكفاية فى السنة السايقة على الانتخاب بالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبن ،

وعرتبة كفء حكماً لمن زادت مدةمرضه عن ثمانية أشهر أو بمرتبة ممتاز حكماً إذاكان قد حصل عليها في العسام السابق ، لماكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر بأن قضى بأحقية المطعون ضده للعلاوة الدورية عن سنة ١٩٧٧ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧١ والتي أوقف فيها عن العمل تأسيساً على أن «العامل بحرم من العلاوات الدورية أو بعضها في حالتن : الأولى أن يحصل على تقرير سنوى أقل من جيد . الثانية أن يوقع عليه جزاءا تأديبياً بدلك ... كما أن القساعدة بالنسبة للتقارير الدورية أن العامل الذي لا يؤدى عملا لوقفه عنه أو لمرضه لا بجوز وضع تقرير دورى عنه ولكنه يعامل بالتقرير الدوري الأخبر السابق على الوقف أو الغياب . وإذكان تقريره الأخبر بدرجة جيد ومن ثم فهو يستحق العلاوات الدورية المطالب بها » فإن لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غسير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه بالتناقض ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم بعد أن أورى بأسبابه أن العامل بحرم من العلاوة الدورية أو من بعضها إذا حصل على تقرير سنوى بمرتبة تقل عن درجــة جيد أو وقع عليه جزاء تأديبي بذلك وأن المطعون ضده قد تحدد موقفه من الناحيتين الجنائية والتأديبية ببراءته فى الأولى وبمجازاته جزاء معيناً فى الثانية ، عاد وناقض هذه القاعدة بأن قضى بأحقيته للعلاوات الدورية رغم ثبوت مجازاته فى سنة ١٩٧٤ غضم شهربن من مرتبه:

وحيث إن هذا النعى غر سديد ، ذلك أنه لما كان التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو ما تباحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضا محيث لا يبق بعدها ما يمكن حمل الحسكم عليه ، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه

على ما مؤداه آن العامل محرم من العلاوة فى حالتين إحداها آن محصل على تقرير سنوى أقل من جيد ، والثانية أن يوقع عليه جزاء تأديبي بدلك ، وأن المطعون ضده قد تحدد موقفه من الناحيتين الجنائية والتأديبية ببراءته فى الأولى وتوقيع جزاء آخر عليه فى الثانية هو خصم شهرين من راتبه ، وأنه لم تتوافر بالنسبة له أى من الحالتين الى مجوز فيها حرمانه من العلاوة، فإنه لا يكون مصوباً بالتناقض ، ويكون النمى عليه مبذا السبب فى غير محله :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مؤجد عبد الحميد سند نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقائى ، صلاح محمود عويس ومحمود رشاد مهروف »

(199)

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٤ القضائية :

أيجار · بيع « تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة » ·

تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وفقـا للقواعد والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوقراء • مناطه • شفل طالب التملك الوحادة قبل ١٩٧٧/٩/٩ كاريخ الصل بالكانون 24 لسنة ١٩٧٧/

النص فى المادة ٧٧ القانون رقم ٤٩ آسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامها الحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل مهذا القانون نظير أجره تقل عن الأجرة القانونية إلى مستأجر بها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والأوضاع التى بصدر بها قوار رئيس مجلس الوزراء يدل على أن مناط تقرير حتى تملك الوحدات السكنية المشار إليها أن يكون طالب التملك قد شغل الوحدة قبل 1٩٧٧/٩/

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١٠٩ سنة ١٩٨٧ مدنى سوهاج الابتدائية ضد الطاعنين بصفتهما بطلب الحسكم بأحقيته في تملك عائفة رقم ٨ بالعارة رقم ٤٦ بالمساكن الاقتصادية عمدينة ناصر بندر سوهاج عافظة سوهاج ، والزامهما بتحرير عقد تمليك عها . وقال بياناً لها أنه إستأجر تلك الشقة من الطاعن الثانى وعتى له تملكها طبقاً لنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ من القانون المحسكم لدى محكمة إستثناف أسيوط «مأمورية سوهاج» بالإستثناف المحسكم لدى محكمة إستثناف أسيوط «مأمورية سوهاج» بالإستثناف بطريق انتقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحسكم بطريق انتقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحسكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره . وفها الذرت النيابة رأما .

وحيث إن ممسا يتعاه الطاعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق أدت به إلى عثالفة القسانون إذ ذهب إلى أن المطعون عليه كان أشاغلا للشقة محل الزاع والمؤجرة له من الطاعن الثانى قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ورتب على ذلك تحقق شرط تملكه لها في حين أن الثابت من الأوراق أنه شغلها إعتباراً من ١٩٧٩/٢/١ أي بعد التاريخ المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى سسديد . ذلك أن النص فى المسادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن وتملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجرة نقل عن الأجرة القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والأوضاع التى يصدر مها قرار رئيس

علس الوزراء «يدل على أن مناط تقرير حق تملك الوحدات السكنية المشار إليها أن يكون طالب التملك قد شغل الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه شغل الوحدة محل النزاع بتاريخ ١٩٧٩/٣/١ أى بعسد التاريخ المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه إذ أرجع تاريخ شغل المطعون عليه لتلك الوحدة إلى ما قبل العمل بالقانون سالف البيان ورتب على ذلك أحقيته في تملكها دون أن يفصح في مدوناته عن المصدر الذي استي منه ذلك التقرير ، يكون قلد خالف الثابت بالأوراق وأدى به ذلك إلى محالفة القانون مما يستوجب نقضه خلف الوجه دون حاجة إلى محدة الوجه الطعن .

جلسة 10 من نوفمبر سنة 1948

برياسة السيد المستشار/ وليم رزق بعوى تأثب رئيس المحكمة وعضرية السادة المستشارين/ محمد لطفى السيد تأثب وئيس الهجكمة ، أحمد زكى غرابة ، طه الشريف وعبد الصعيد الساضي

(Y++)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ القضائية :

۱ - قضاه « رد القضاه » ٠

التنازل الذي يسقط الحق في طلب رد القاضي - ماهيته -

تعود المقصم عن التقرير يطلب الرد حتى اقفال ياب المرافعة · اعتباره رصحاء منه بندون الخاضى الفصل فى المعوى مالم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد عدم علمه بهما الا بعد تملك المراعيد · المادتان ١٥٢ ، ١٥٢ مرافعات ·

٢ ـ نقض « نطاق الطعن » ٠

الطعن بالنقض • عدم انساعه لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستثناف •

ا - النص في المسادة ١٥١ مرافعات على أنه وبجب تقسديم طلب الرد قبل تقسديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحتى فيه « والنص في المسادة ١٥٢ من ذات القانون على أنه « بجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد » من ذات القانون على أنه « بجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد » المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضى تلك المواعيد » يدل على أن رد القاضى حق شرع لمصلحة المقاضين أنفسهم فلهم أن يباشروه أو يتنازلوا عنه ، والتنازل الذي يسقط الحتى في طلب الرد هو الذي يقوم نتيجة إبداء أى دفع أو دفاع أو تقسديم طلب متعلق بأصل الدعوى أو بمسألة في المقال باب المرافعة ، ذلك أن قعود الحصم عن التقرير بطلب الرد حي القال باب المرافعة ، ذلك أن قعود الحصم عن التقرير بطلب الرد حي ذلك الوقت يتضمن رضاء منه بتولى القاضى الفصل في دعواه وهو ما يتحقق به علة الحسكم بسقوط الحق في تقسديم الطلب ما لم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضى على الماء د

 ٢ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نطاق الطعن بالنشف لا يتسع لغبر الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستثناف :

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلام السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعسد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن الطاعن كان قد قرر برد المطعون ضده عن نظر الاستثناف رقم ٣٦٦٦ سنة ٩٧ ق القاهرة حيث قيدت دعوى الرد برقم ٣٩٦٩ س ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٧ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعن فى طلب رد المطعون ضده ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطعن بنى على سبين ينعى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيانه يقول أن الحكم أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن فى رد المطعون ضده على سند من أنه أبدى دفاعه فى الدعوى قبل أن يقرر برده فى نظرها من أن مرافعته اقتصرت على طلب التأجيل ولم يبدأى طلب فها . مما يعيب الحسكم بمخالفة القانون :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ١٥١ مر افعات على أنه «بجب تقديم طلب الرد قبل تقسديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه » والنص فى المادة ١٥٢ من ذات القانون على أنه «بجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم ما إلا بعد مضى تلك المواعيد ..» بدل على أن رد القاضى حق شرع لمصلحة

المتقاضين أنفسهم فلهم أن يباشروه أو يتنازلوا عنه ، والتنازل الذي يسقط الحتى في طلب الرد هو الذي يقوم نتيجة إبداء أي دفع أو دفاع أو تقديم طلب متعلق بأصل الدعوى أو بمسألة فرعية فيها ، فإن سكت الخصم عن إبداء ذلك كله إمتد حقه في تقسدم الطلب حيى إقفال باب المرافعة ، ذلك أن قعود الحصم عن التقرير بطلب الرد حيى ذلك الوقت يتضمن رضاء منه بتولى القاضى الفصل في دعواه وهو ما يتحقق به علة الحسكم بسقوط الحق في تقديم الطلب ، ما لم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد أنه لم يعلم مها إلا بعد مضى تلك المواعيد ، لمساكان ذلك ، وكان الطاعن قد اقتصر على طلب التأجيل عند نظر الدعوى وقررت المحكة حجز الطاعن قد اقتصر على طلب التأجيل عند نظر الدعوى وقررت المحكة حجز إقفال باب المرافعة بتسعة أيام دون أن يفصح في طلب عن تاريخ حدوث أسباب الرد أو تاريخ علمه مها فإن حقه في طلب الرد يكون قد سقط وإذ أخذ أسباب الرد أو تاريخ علمه مها فإن حقه في طلب الرد يكون قد سقط وإذ أخذ أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك أن قيام المطعون ضده بالحسكم فى الدعوى المطروحة عليه رخم التقرير برده: مخالف قاعدة أن الطاعن لا بضار بطعنه بما يعيب الحكم مخالفة القانون.

ولهسنا بتعن رفض الطعن :

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سعيد صفر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسيني الكنائي ، عبد النبي خمخم ، محمد عبد البر حسين وخلف فتح الباب

(Y+1)

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٥ القضائية :

(١) دقوع ٠ « نظام عام » نعض « السبب الجديد »

. الدقع بانعدام صنفة أحسه الخصوم • فير متملق بالنظام العام • عدم جواز اثارته لاول مرة أنت محكمة النظمي •

(٢) نقض « السبب الجديد » 🤄

ضمان الأجر التعرض المادى الواقع من الغير عبل المستأجر • شرطه • أن يكون الفير وضاءة الاستممال ـ دفاع قانونى يقوم على واقع • عدم جواز التحدى به لاول مرة أمام محكمة الفقى •

(٣) ايجاد « التزامات اؤجر : ضمان التعرض »

ضمان المؤجر التعرض المحادى الواقع من الغير عبل المستأجر • عرطه • أن يكون الغير مستاجرا علمه •

(٤) نقض « السبب الجديد »

يفاع المستأجر باعتبار سكوت الأجر عن استعمال حقه في طلب الاخلاد من قبيل التعير الضمنى عن الإرادة في اسقاط الحق - عدم قبول التمسك به لاول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة المؤضوع -

۱ - إذ كان الدفع بإنعدام صفة أحــد الجيموم في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العــام ، وكان الطاعن لم يسبق له التمسك أمام عكمة الموضوع بإنعدام صفته في الدعوى ، فإن إثارته لهـــذا الدفع أمام عكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول :

٧ - لأن كان النص في المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع إعتبر إعدار المستأجر بإعادة الحال إلى ماكانت عليه شرطاً لقبول دعوى الإخلاء إلا أنه لماكان دفاع الطاعن المستند إلى حكم المادة ٣١/ج سالفة الذكر هو دفاع قانوني يقوم على واقع يتطلب التحقق من حصول الإعدار مستوفياً لشرائطه أو عدم حصوله ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام عكمة الموضوع جذا الدفاع حتى يتسى لحكمة النقض مراقبة الحسكم المطعون فيه في خصوصه ، فإنه لا بقبل من الطساعن التحدى به لأول مرة أمام عكمة النقض.

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان لا مسئولية على المؤجر عند التعرض المسادى الواقع على المستأجر منه إذا كان صادراً من الغر ، إلا أنه يكون مسئولا عنه إذا كان هذا الغير "مستأجراً منه أيضاً ، إذ يعتبر بذلك في حسكم اتباعه المشار إليهم في المسادة ٧١٥ من القانون المدنى ، بإعبار أنه تلتى الحق في الإيجار عنه ، وأن صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر الآخر فيمتد ضان المؤجر إلى هذا التعرض.

٤ - إذكان من المقرر أنه لا بجوز البسك أمام محكمة النقض بسبب واقسى أو قانونى مخالطه واقع ولم يسبق إبداؤه أمام محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لم يسبق له النمسك أمام هذه المحكمة بأمر إعتبار سكوت المطعون ضدهم عن إستمال حقهم فى طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبر الضمى عن الإرادة فى إسقاط الحق فى ذلك ، فإن القسك جذا الوجه من الدفاع أمام محكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول .

المحمسة

بعد الاطلاع على الأوراق ، ومهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة : حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٨ أمام محكة شبن الكوم الابتدائية على الطاعن وآخرين وطلبوا الحكم بفسخ عقد إيجار الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها لهم ، وقالوا بياناً لدعواهم أنه عوجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٠٠/١٠/٥ إستأجر الطاعن من مورجم شقة بالمقار رقم ٢٥ شارع مصطفى كامل لإستعالها مكتباً لمكافحة البلهارسيا إلا أنه غير من معالمها من الداخل وإستعملها فرعاً للمستشفى العسام فالحق بالمقار وببساقى مستأجرى وحداته ضرراً بالغاً ومن ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان – أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ثم ندبت خيراً فها ، وبعد أن قدم الحير تقريره حكمت بفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للمطعون ضدهم – إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩٨١ المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرة وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول مها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الدعوى أقيمت على الطاعن بصفته ممثلاً لمديرية الشئون الصحية بمحافظة المنوفية فى حين أنه إلا صفة له فى تمثيلها أمام القضاء، وأن ذى الصفة فى ذلك هو محافظ المنوفية عملاً بأحسكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن نظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية مما يحق له معه أن يتمسك بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه لماكان الدفع بإنعدام صفة أحد الحصوم فى الدعوى – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – غير متملق بالنظام العام – وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يسبق له النمسك أمام محكمة الموضوع بإنعدام صفته فى الدعوى ، فإن إثارته لهذا الدفع أمام محكمة الموضوع بإنعدام صفته فى الدعوى ، فإن إثارته لهذا الدفع أمام محكمة الموضوع بإنعدام صفته فى الدعوى ، فإن إثارته لهذا الدفع أمام محكمة الموضوع بإنعدام صفته فى الدعوى ،

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون رقم ٩ إ والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن المادة ٣١/ج من القانون رقم ٩ إ لسنة ١٩٧٧ – الذى يمكم واقعة الدعوى – توجب على المؤجر إعدار المستأجر بإعادة الحسال إلى ما كانت عليه قبل رفع الدعوى بالإخلاء للضرر إلا أن الحكم قضى بإخلاء العين المؤجرة دون بحث مدى قيام المطعون ضدهم بإعدار الطاعن بل ورغم عدم قيامهم بذلك .

وحيث إن هذا النمى مردود بأنه لئن كان النص فى المادة ٣١/ج من التمانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه وفى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا بجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد بإستعاله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقوله والمتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو إستعمله فى غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إعذاره بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه » . يدل على أن المشرع اعتبر إعذار المستأجر علما النبد إلا أنه لماكان دفاع الطاعن المستند إلى حسكم المادة الاراج عليها فى هذا البند إلا أنه لماكان دفاع الطاعن المستند إلى حسكم المادة ٣١/ج عليها فى هذا البند إلا أنه لماكان يقوم على واقع يتطلب التحقق من حصول الإعذار مستوفياً لشرائطه أو عدم حصوله ، وكان البن من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكة الموضوع بهذا الدفاع حى يتسى لحكة النقض مراقبة الحسكم المطعون فيه فى خصوصه فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى فى هذا الشأن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب النالث على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم إعتنق ما ذهب إليه قضاء محكمة الدرجة الأولى من أن تغيير الاستعال ينجم عنه ضرر لملاك العقار ومستأجريه فأخطأ بذلك تطبيق نص المادة ٣١ج التي لا تعتد بالضرر الذي يصيب الأخيرين لأنهم ليسوا أطرافاً

فى العلاقة الإبجارية ، كما أن الحسكم لم يفصح عن كنه الضرر الذى ترتب على تغيير إستمال العين المؤجرة من مكتب إلى فرع للمستشفى وإعتبر تردد. الجمهور للكشف والعلاج مما يتحقق به الضرر مع أن ذلك من الأمور المعتادة فى الجهات الحكومية :

وحيث إن النعي في شقة الأول مردود بأنه لماكان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لا مسئولية على المؤجر عن التعرض المادى الواقع على المستأجر منه ، وإذاكان صادراً من الغير إلا أنه يكون مسئولا عنه إذاكان هذا الغير مستأجر منه أيضاً ، إذ يعتبر بذلك في حسكم اتباعه المشار إلىهم في المادة ٧١٥ من القانون المدنى ، بإعتبار إنه تلقي الحـق في الإنجار عنه ، وأن صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر الآخر فيمتد ضمان المؤجر إلى هذا التعرض ـــ لما كان ذلك وكان الحـــكم المطعون فيه قد إستند فيما ارتآه من تحقق الضرر بالمطعون ضدهم نتيجة فعل الطاعن إلى ما يصيب باقى مستأجرى العــقار من ضرر يجعل المطـعون ضــدهم مسئولين عنه تجاههم ، فإنه يكون قد النزم صحيح القانون ، والنعى في شقه الثــــانى مردود بأنه لما كان الحسكم المطعون فيه قد عرض فى مدوناته لبيان كنه الضرر المترتب على تغيير إستعال العين المؤجرة مقرراً أن في تغيير إستعال العنن من مكتب إلى فرع مستشى يبردد عليه الأهالى للكشف والعلاج وما يصاحب ذلك الاستعمال من إزدحام وسوء إستخدام العين المؤجرة ومدخل العقار وسلمه بتحقق به الضرر وكان هذا الذى قرره الحكم سائغاً وكافيا لإستظهار كنه الضرر المبرر لطلب الإخلاء فإن النعى عليه مهذا الشق يكون على غىر أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق من وجهن أولها : أن الحكم إستناداً إلى تقرير الحبر ذهب أي إلى أن عن النزاع مستعملة فرعاً للمستشى العام حال أن هذا التقرير أورى أنها مستعمله عيادة خارجية ، والثانى : أن الحسكم قرر توافر الضرر المترتب على تغير إستمال عن الزاع مع أن الثابت من شهادة شاهدى المطعون ضدهم

أن هذا التغيير تم فى سنة ١٩٦٧ وسكت عنه المطعون ضدهم رغم مضى أكثر من ثلاث عشرة سنة مما يعتبر موافقة ضمنية على النزول عن الحق فى طلب الإخلاء لإنتفاء الضرر .

وحيث إن النمى فى وجهه الأول غير صحيح ذلك أنه لما كان الثابت من عضر المعاينة بتقرير الحير أنه وجد على واجهة عين النزاع لافته مكتوب عليا همستشى شبن الكوم - العيادة الحارجية العامة - عيادة الحي الشرقي ، كا وجد لافته أخرى بداخلها تبن الحدمات التي تقوم بها هذه العيادة ، وخلص إلى نتيجة مؤداها أن شقة النزاع تستخدم فرعاً للمستشى العام لعلاج جميع الأمراض ، فإن ما ذهب إليه الحسكم من أن العين المؤجرة مستعمله فرعاً للمستشى العام لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق ، والنمى فى وجهه الآخر غير مقبول ذلك أنه لمساكان من المقرر أنه لا بجوز العسك أمام محكة النقض بسبب واقمى - أو قانونى يخالطه واقع - ولم يسبق إبداؤه أمام عكمة المقصل المهر شكون غير مقبول المناع من المناع أمام هذه المحكة بأمر اعتبار سكوت المطعون ضدهم عن المناع الحقية فى طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبير الضمي عن الإرادة فى إسقاط الحق فى ذلك فإن المسلك بمذا الوجه من الدفاع أمام عكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول.

جلسة ١٥ من اوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد/ المستشار أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر عمر ، حماد الشافعي وزكريا الشريف

(Y+Y)

الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) عمل ((الماملون بشركات القطاع المام : تعيين)) .

تعيين الطاعن بوطيفة تخالف تمك المعلن عنها • اثره • عدم أحقيته في تسوية حالته بالوطيفة الواردة في الإملان • علة ذلك •

(٢) نقض «اسباب الطعن: النعى المجهل» •

أسباب الطعن بالنقفض • وجوب تجديدها وتعريفها • اغفال ذلك • أثره • عدم قبول النعى •

ا ــ لما كانت المادة ٧٨ من نظام العاملين بالقطاع العــام الصادر بالقرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت فى الفقرة الثانية مها أن يكون التعيين في الوظائف التى تشغل بإمتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب الهائى لتتاجع الامتحان ، وكان الثابت فى الدعوى ــ وعلى ما سجله تقرير الحبير أن المطعون ضدها ، بعد أن أعلنت عن حاجها لشغل وظيفة كاتب قضائى من الفئة الثامنة ، من الفئة السابعة ، قد ألحقت الطاعن بوظيفة كاتب قضائى من الفئة الثامنة ، وهى وظيفة أخرى غير المملن عها وذلك لحصوله فى نتيجة الامتحان على درجة أدنى من التى حصل علها من عين بالفئة السابعة ، وهو ما مؤداه أن الحاقه بالفئة الثامنة يعد تعييناً منبت الصله بإجراءات الإعلان لشغل وظيفة المنابعة ، عما لازمه أن دعواه بتسوية حالته بالفئه السابعة إستناداً إلى الإعلان المشار إليه تكون على غير سند من القانون .

٢ ــ ١٨ كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي يعيب على
 الحسكم المطعون فيه عدم إبرادها والرد علمها ، وكان لا يكفى في ذلك مجرد

القول بأن الحسكم لم بين أو يرد على الأسباب التي ذكرها في صحيفة الاستثناف دون بيان لهسنا في صحيفة الطعن مع إن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ إبتداء الحصومة ، فإن النعى لهذا السبب يكون مجهلا وغير مقبول.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٠ عمال كل جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالباً الحسكم بتسوية حالته على الفئة السابعة إعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٩٧٩/١٢/٢٨ والرامها بالفروق المالية المترتبة على ذلك ، وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضدها أعلنت عن عقد المتحان لشغل وظيفة كاتب قضائي بالفئة السابعة بشرط الحرة في الأعمال الحقوائية لمدة خسة عشر عاماً ، وإذ إجتاز الامتحان بنجاح وتوافرت له مدة الحرة المقررة ، وامتنعت عن تعيينه بالفئة السابعة المعلن عها ، وعينته بالفئة الثامنة ، فقد أقام الدعوى بالطابات آنفة البيان . ندبت المحكمة خبراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستثناف رقم ٢٩٢ لسنة ٩٨ ق ، وبتاريخ أمام محكمة بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة برفض الطعن ، وبعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة برفض الطعن ، وفيها النرمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب حاصل النعى بالسبب الأول والشق الثانى من السبب الثانى منها أن الحسكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسبيب لإعتناقه تقرير الحبير الذي ذهب إلى أن مدة خبرة الطاعن تبلغ 10 سنة ، وأن الاشتراك عنه الطاعن تبلغ 10 سنة ، وأن الاشتراك عنه لدى هيئة التأمينات الاجماعية قد بدأ منذ 147/0/19 في حين أن الثابت من المستندات المقدمة من الدعوى ــ والتي أغفل الحسكم الإشارة إليها ــ أن خبرته تزيد على 37 سنة وأن الاشتراك عنه لدى الهيئة سالفة الذكر قد بدأ منذ 1477// 1971 ، وحاصل النمي بالمبيين الثالث والرابع أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على أن إعلان المطعون ضدها عن شغل الوظائف الشاغرة لا يلزمها بتعين من ينجح في الامتحان بالفئة المعلن عها ، في حين أن هذا الإعلان يعد من جانها إيجاباً ملزماً أو وعداً بالتعاقد ينشىء في ذمها إلى حين إعلان الرغبة التراماً بإيرام العقد ، خاصة وأن وظيفة كاتب قضائي الواردة بالإعلان قد إقترن ذكرها بالفئة السابعة فقط دون أي فئة أخرى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت في الفقرة الثانية مها أن يكون التعين في الوظائف الى تشغل بإمتحان عسب الأسبقية الواردة بالترتيب الهائي لتتاقيع الامتحان ، وكان الثابت في الدعوى وعلى ما سحله تقرير الحبر أن المطعون ضدها ، بعد أن أعلنت عن حاجها لشغل وظيفة كاتب قضائي من الفئة السابعة ، قد ألحقت الطاعن بوظيفة كاتب تقضائي من الفئة الشابعة ، وهي وظيفة أخرى غير المعلن عها وذلك لحصوله في نتيجة الامتحان على درجة أدنى من التي حصل علها من عن بالفئة السابعة ، وهو ما مؤداه أن الحاقه بالفئة الثامنة بعد تعييناً منبت الصلة بإجراءات الإعلان لشخل وظيفة الفئة السابعة ، عا لازمه أن دعواه بتسوية حالته بالفئة السابعة إستناداً إلى الإعلان المشار إليه تكون على غير سند من القانون ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد الترة مهذا النظر بأن قضى ير فض الدعوى تأسيساً على أن والإعلان المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢ تضمن أن الشركة في حاجة لشغل وظيفة واحدة من الفئة السابعة لكاتب قضائي

تقدم لهذه الوظيفة خمسة أشخاص أجرى بينهم إمتحان حاز فيه أحدهم وهو ... على أعلى الدرجات ... فعن فى الوظيفة الحالية ثم بدأ للجنة الامتحان بالشركة تعين المستأنف وآخر فى وظيفة من الفئة الثامنة فعرضها عليه وقبل النعين بها فمن ثم لا يكون له ثمة حتى بمقتضى الإعلان فى تعيينه فى الوظيفة المعلن عنها طالما أن هناك من تفوق عنه فى الامتحان الذى أجرى بشأنها ...، فإنه يكون قد وافتى صحيح القانون ، وإذكان تعين الطاعن لا يستند إلى الإعلان الصادر من المطعون ضدها لشغل وظيفة الفئة السابعة ، فإن ما ينعاه على الحسكم المطعون فيه بشأن التكييف القانونى لهذا الإعلان ، أو بشأن إستيفائه مدة الحرة الواردة به ، يكون ــ وأياكان وجه الرأى فيه ــ غير منتج .

وحيث إن حاصل النحى بالشق الأول من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسبيب إذ التقت عن إيراد الأسباب التى ذكرها فى صحيفة الاستثناف ،كما أغفل الرد علمها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يتبع فى صحيفة الطعن أوجه الدفاع التى يعيب على الحكم المطعون فيه عدم إبرادها والرد على علمها ، وكان لا يكن فى ذلك بجرد القول بأن الحسكم لم يبين أن يرد على الأشياء التى ذكرها فى صحيفة الاستثناف دون بيان لها فى صحيفة الطاعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجوده منذ إبتداء الحصومة ذلك فان النعى مهذا السبب يكون مجهلا وغير مقبول.

وحيث إن حاصل النحى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذا إستند إلى أنه لا محق للطاعن المطالبة بالفئةالسابعة لقبوله إستلام العمل بالوظيفة المقرر لها الفئة الثامنة ، فى حين أن إستلام العمل لا يعدو أن يكون واقعة مادية لا يعول علمها إلا فى تحديد إستحقاق الأجر .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لماكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه خلوها مما يفيد الاستناد فى رفض دعوى الطاعن إلى واقعة إستلامه العمل بالوظيفة المقرر لها الفئة الثامنة، فإن ما ينعاه بهذا السيب يكون واوداً على غر محل .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد/ المستشار سعيد صقر ناقب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ العسيني الكناني ، عبد التي خسخم ، محمد عبد البر حسين بخلف فتح الباب ·

$(\Upsilon \bullet \Upsilon)$

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٥ القضائية :

ايجار « ايجار الاماكن : الامتداد القانوني لعقود الايجار الاماكن المُوجسـرة مفروشـــة » •

حق المستاجر لدين مفروضة في البقاء ليبها بعد انتهاء المدة المتفق عليها • ضرطه • م 21 ف ١٩٧٧/٤٩ • عدم سريان حكمها على مقود الايجار الصادرة ممن خولهم المدرع حق الاستحرار في شغل العين بعد وفاة المستأجر الاصلى أو تركه لها بمقتضى المادة ١/٢٩ من ذات القسانون – علة ذلك •

يدل نص المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن حق المستأجر لعين مغروشة في البقاء فيها بعد إنهاء المدة المتفق عليها مشروط بتوافر أمرين الأول : أن يكون قد أتهام فيها بصفة متصلة إحدى المدتين المحددتين بالمادة والثاني : أن يكون قد أقام فيها بصفة متصلة إحدى المدتين المحددتين بالمادة على عقود يحسب شخص المؤجر له . ومن ثم فلا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الصادرة من غير مالك العين المفروشة أومستأجرها الأصلى حيى ولوكان المؤجر لهذه العين من الأشخاص الذين خولهم المشرع حتى الاستعرار في شغل العين بعد وفاة مستأجرها الأصلى أو تركه لها عقتضى المادة ٢٩ فقرة أولى من ذات القانون إذ أن هؤلاء الأسخاص وأن إعتروا في عداد المستأجرين لكومهم يستفيدون من إمتداد عقد إيجار المستأجر الأصلى الهم إلا أمم لا يعتبرون قانونا مستأجرين أصليين في حسكم المادة ٢٤ سالفة الذكر .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٠٧٦ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزامهم تحرير عقد إبجار له عن الشقة الموضحة بالصحيفةبالأجرة القانونية وقدرها ٨,٤٨٦ -ذيه . وقال بياناً لها أنه بتاريخ ١٩٦٥/٤/١ إستأجر شقة مفروشة بالعقار رقم ٩ شارع ماريت من أرمله المستأجر الأصلي لها المرحوم بأجرة قدرُها عشرون جنهاً شهرياً ، وإذ فرضت الحراسة القضائية على هذه الشقة فقد حرر له الحارس القضائي عقد إبجار جديد عنها في ١٩٨٦/٦/٢٦ ، ثم فرضت الحراسة العامة على هذا الأخير فقام بأداء الأجرة إلىها حيى أخطره جهاز تصفية الحراسات بالتعامل مع ملاك العقار المطعون ضدهم . ولماكان عقد إيجاره لشقة النزاع عتد بقوة القانون عملا بنص المادة ٤٦ من القــــانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان . حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة برقم ٤٢٤٦ لسنة ٤٦ قضائية — وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٢ قضت انحكمة بتأييد الحكم المستأنف – طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ــ وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد بنعى الطاعن به على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق – وفى بيان ذلك يقول أن إستئجاره لشقة النزاع مفروشة مند ١٩٦٥/٤/ ثابت من المستندات التى قدمها وهى إيصالات سداد الأجرة الصادرة من المؤجره إليه أرملة

المستأجر الأصلى ، وكتاب الحارس القضائى بالتنبيه عليه بسداد أجرتها له بعد تحرير عقد إيجار بإسم هذا الحارس ، وكتاب جهاز تصفيه الحراسات المتضمن إستنجاره لها من ذلك التاريخ – إلا أن الحكم المطعون فيه أهدر ما جاء بهذه المستندات ولم يرد عليها ، وجرى فى قضائه على أن النابت بالأوراق أن الطاعن أستأجر شقة النزاع من ١٩٨٦/١٠/٢ .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لماكان النص في المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه «محق للمستأجر الذي يسكن في عنن إستأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصله سابقة على تاريخ العمل مهذا القانون البقاء في العن ، ولو إنتهت المدة المتفق علمها فإذا كانت العن قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلى فإنه يشترط لإستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى فى العنن مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القـــانون، يدل على أن حق المستأجر لعن مفروشه فى البقاء فيها بعد إنتهاء المدة المتفق عليها مشروط بتوافر أمرين الأُول : أن يكون قد أستأجر العن من مااكها أو من مستأجرها الأصلي والثاني: أن يكون قد أقام فها بصفة متصلة إحدى المدتنن المحددتين بالمادة محسب شخص المؤجر له ، ومن ثم فلا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإجار الصادرة من غبر مالك العن المفروشة أو مستأجرها الأصلي حتى ولوكان المؤجر لهذه العين مسن الأشخاص الذين خولهم المشرع حق الاستمرار نى شغل العين بعد وفاة مستأجرها الأصلي أو تركه لها بمقتضى المادة ٢٩ فقرة أولى من ذات القانون ، إذ أن هؤلاء الأشخاص ــ وأن إعتبروا من عداد المستأجرين لكومهم يستفيدون من إمتداد عقد إمجار المستأجر الأصلي إلا أسهم لايعتمرون قانوناً مستأجرين أصلين في حكم المادة ٤٦ سالفة الذكر . لماكان ذلك وكان الطاعن يذهب في دعواه إلى أنه إستأجرعين النزاع مفروشه في ١٩٦٥/٤/١ من أرملة المرحوم المستأجر الأصلي لها حتى فرضت الحراسة القضائية على العن وعور له عقد إيجار عما من الحارس القضائي

بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٦ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد عدة الإيجار السابقة على هذا التاريخ عند تطبيق نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر يكون قد أصاب صحيح القانون . ويضحى النعى عليه مما جاء في سبب الطعن أياكان وجه الرأى فيه ـ غير منتج

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن م

جلسة ١٥ من نوفمير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الحسيني الكنائي ، عيد النبي خمخم ، محمد عبد البر حمين وخلف فتح الباب .

(Y+E)

الطمن رقم ١٠٦٣ لسنة ١٥ القضائية :

(۱ ، ۲) اعلان « بطلان الاعلان » • حكم « ميعاد الطعن » •

بطلان بدء ميماد الطمن في الحكم من تاريخ اعلانه في أحوال حينة م ١/٣١٣ مرافعات . انصراف مدلوله الى الاعلان الصحيح بصورة الحكم الرسمية أو التنظيفية ، علة ذلك .

١- إذ كانت الفقرة الأولى من المسادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على أن « يبدأ ميعاد الطعن فى الحسكم من تاريخ صسدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحسكم إلى المحكوم عليه فى الأحوال التى يكون فها قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقسدم مذكرة بدفاعه ... وكانت عبارة ومن تاريخ إعلان الحسكم، الواردة فى هذا النص قد جاءت فى صيغة عامة مطلقة فينصرف مدلولها إلى الإعلان بصورة الحسكم الرسمية أو بصورته التنفيذية بإعتبار أن هذه الأخيرة ليست الاصورة رسمية للحكم في إعلان المخسكم الذي ينفتح به ميعاد الطمن أن يتحقق علم المحكوم عليه به بالطريق المبين فى الفقرة الثالثة من المسادة ٢١٣ من قانون المرافعات وكان عليه به بالطريق المبين فى الفقرة الثالثة من المسادة ٢١٣ من قانون المرافعات في سريان هذا الميعاد بناء على إعلان صورة الحكم الرسمية الذى لا ينفتح به ميعاد الطعن لا أثر له على سريان هذا الميعاد بناء على إعلان صورة الحسكم التنفيذية الذى تم صحيحاً وفقاً للقانون و

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم 1828 لسنة 1971 مدنى كلى الإسكندرية على الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى بتاريخ 1947/7/ حكمت المحكة بإجابته إلى طلبه. إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئنف الإسكندرية بالإستئناف رقم 174 لسنة 9 ق وبتاريخ 1947/7/ قضت هذه المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيا رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها.

وحيث إن الطاعن ينعى بسبب الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم اجرى ميعاد الاستثناف من تاريخ إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المستأنف الحاصل في ١٩٧٨/١٢/١٣ رغم سابقة قضائه ببطلان إعلان الصورة الرسمية لحذا الحكم مماكان يوجب بطريق اللزوم بطلان إعلانه بتلك الصورة بإعتبارها عملا لاحقاً لإجراء باطل فيلحقه البطلان بدوره ، فضلا عن أن إعلان الصورة التنفيذية للحكم يقصد به التنبيه على المحكوم عليه بتنفيذه فلا ينفتح به ميعاد الطعن فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لماكانت الفقرة الأولى من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على أن ويبدأ ميعاد الطعن فى الحسكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحسكم إلى المحكوم عليه فى الأحوال التى يكون فيها قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكره بدفاعه ::::، وكانت عبارة

«من تاريخ إعلان الحسكم، الواردة فى هذا النص قد جاءت فى صيغة عامة مطلقة فينصرف مدلولها إلى الإعلان بصورة الحكم الرسمية أو بصورته التنفيذية بإعتبار أن هذه الأخرة ليست إلا صورة رسمية للحسكم ذيلت بالصيغة التنفيذية على ما تقضى به المادة ١٨١ من قانون المرافعات ، وكان المناط فى إعلان الحكم الذى ينفتح به ميعاد الطعن أن يتحقق علم المحكوم عليه به بالطريق المبن فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٧ سالفة الذكر ، وكان بطلان اعلان صورة الحسكم الرسمية الذى لا ينفتح به ميعاد الطعن لا أثر له على سريان هذا الميعاد بناء على إعلان صورة الحسكم التنفيذية الذى تم صحيحاً سريان هذا الميعاد بناء على إعلان صورة الحسكم التنفيذية الذى تم صحيحاً التنفيذية للدى تم المعورة المتنفيذية للدى أو إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المستأنف لم يتم وفقاً للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتد بإعلان هذه الصورة إلى الطاعن الحاصل فى ٢١/١٢/١٢ وأجرى منه إعتد بميعاد الاستئناف ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعن فيه لعدم حساب ميعاد الاستئناف ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعن فيه لعدم إلداع صحيفته إلا فى ١٩٧٩/٢٩/١٨ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضمى النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ١٨ من أوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد/ المستشار مجمد محمود راسم نائب رئيس المحتكمة وعضدوية السادة المستشارين/حسين على حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، عبد الحديد ساليمان • ومحمد بكر غال •

(Y+0)

الطمن رقم ١٨١٢ لسنة ٥٦ القضائية :

(٢٠١) ايجار « ايجار الاماكن » « التأجير من الباطن » « امتداد العقود » .

 ١ - التزام المؤجر بتمكين المستاجر من الانتفاع بالنصء المؤجر ١٠ لا تشريب على المستاجر ان هو لم ينتفع به مادام قالما بتنفيذ التزاماته • قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن •
 لا يعد تخليا منهيا لعقد ايجارها •

٢ ـ اقامة الطاعنين مع مورثهم حال حياته بعين النزاع اقامة فعلية فى أشهر الصيف واقامة حكمية خمالل فترة تأبيرها مفروشة للفير • لا يعد تخليا منهم عن الاقامة بهما • أثره • حلهم فى الاستفادة من الامتداد القانوني لعقد ايجار مورثهم • م ١/٢٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ •

ا المترر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان واجب المؤجر تمكن المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر إلا أنه لا تتريب على المستأجرإن هو لم يتنفع به الدام قدائما بتنف لم النزاماته تجاه المؤجر وان قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن يعتبر صسورة من صور الانتفاع بالشيء المؤجر وليس في التأجر من الباطن أو عدم العودة إلى الإقامة الفعلية في العرب المؤجرة إلى الإقامة الفعلية في العرب المؤجرة إلى إلجارها.

٧ - إن ثبوت إقامة الطاعنىن بالعن إقامة فعلية فى أشهر الصيف مع المورث وإقامتهم بها حكماً خلال فرات تأجيرها مفروشة للغير لا يعد تخلياً مهم عن الإقامة فيها سواء قبل أو بعد وفاة المورث ومن ثم يحق لهم الاستفادة من حكم المادة ١/٧٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن فيا تقضى به من عدم إزباء عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر مى بيى فيا

زوجة أو اولادة الذين كانوا يقيمون معه حتى وفاته ومن ثم فإن طلب إخلاء شقة النراع يكون ولا سند له من القانون .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٠٩٠ه سنة ١٩٨٣ مدنى كلي الإسكندرية طالباً الحسكم بإخلائهم من الشقة المبينة بالصحيفة ، وقال شرحاً لدعواه أن مورثهم إستاجر منه شقة النزاع بعقد إنجار مؤرخ أول ينــــاير سنة ١٩٦٥ وكان يقوم بتأجيرها مفروشة مدة تزيد عُلى عشر سُنُوات إلى أن توفى ، وإذكان ورثته (الطاعن) يقيمون بصفة دائمة عدينة القاهرة ولم تكن لهم إقامة بالعين فقــــد أقام الدعوى ، وبتــــاريخ ١٩٨٤/४/٢٦ احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الطاعنين يشغلون العين دون سند من القانون وبعد أن إستمعت إلى شهود الطرفين قضت بنَــــاريخ ١٩٨٥/٤/٢١ بإخلاء عين النزاع . إستأنف الطاعنون هذا الحـــكم بالإستثناف رقم ٣٩٥ لسنة ٤١ قَ الإسكندرية وبتـــاريخ ١٩٨٥/١١/١٧ احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون بأنه كانت لهم إقامة مستقره مع مورثهم بالثعن حتى تاريخ وفاته وأن تأجيرهم لهــــا مفروشة كان بصفة عرضية ، وبعد أن إستمعت المحكمة إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٥ بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها ،

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببي الطعن محالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن الحسكم خلص إلى إنتفاء حقهم في إمتداد عقد إيجار شقة النزاع بعد وفاة المستأجر الأصلى في سنة ١٩٨٧ تأسيساً على أنهم ومورثهم من قبل كانوا يقيمون عمدينة القاهرة ويؤجروها مفروشة في حين أن هذا التأجير لا يقيد تخلى المستأجر أو ورثته عن الانتفاع بالعين كما أن إنقطاعهم عن الإقامة مها قترات على عددة لا ينهى حقهم في إمتداد العقد بعسد وفاة مورثهم خاصة وأن العين المؤجرة تقع عدينة الإسكندرية وهي من المصايف التي لا تستلزم الإقامة الدائمة صيفاً وشتاءاً.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المقرر فى قضاءهذه المحكمة إنه وأن كان من واجب المؤجر تمكن المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر إلا أنه . لا تثريب على المستأجر ان هو لم ينتفع به مادام قائماً بتنفيذ النزاماته تجاه المؤجر وأن قيام المستأجر بتأجير العن المؤجرة له من الباطن يعتبر صورةمن صورة الانتفاع بالشيء المؤجر وليس في التأجر من الباطن أو عدم العودة إلى الإقامة الفعلية في العن المؤجرة أثر إنهائه ما يصح إعتباره تخليا عنها منهياً لعقد إبجارها لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنين قد قام أمام محكمة الموضوع على أنهم لم يتخلوا عن الإقامة بشقة النزاع وإستمروا فى الانتفاع بها حال حياة مورثهم 🖥 وبعد وفاته بقضاء شهور الصيف بها أو بتأجيرها مفروشه وأنهم كانوا يقيمون معه إقامة دائمة بالعين إلى أن نقل للقاهرة في سنة ١٩٧١ وأن إقامتهم فيها بعد ذلك كانت موسمية ومتقطعة محسب طبيعة مدينــة الإســكندرية كمصيف، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء على سند من عدم إقامة الطاعنين مع مورثهم إقامة مستقره بعين النزاع وقت الوفاه حيث كانت مؤجره مفروشه للغير ورتب الحسكم على ذلك إنتفاء حقهم فى إمتداد عقد إبجار شقة النزاع إلىهم فإنهيكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من سببى الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم ، وكان الثابت بإقرار المطعون ضده بصحيفة إفتتاح الدعوى أن الطاعن كانوا يقيمون مع مورجم والمستأجر الأصلى، في سكنه عمى شسرا قبل وفاته - وكانت الحكة تطمئن إلى ما شهد به شاهدا الطاعنين بحلسة التحقيق في ١٩٨٦/٢/١١ من المهم كانوا يقيمون مع مورجم بشقة النزاع بالأسسكندرية قبل إنتقاله إلى القاهرة ، وكانوا يتر ددون علمها بعد ذلك في موسم الصيف ثم كانت تؤجر للغر في بعض أشهر السنه مما مقاده ثبوث إقامهم بالعين إقامة فعليه في أثهر الصيف مع المورث وإقامهم مها حكماً خلال فترات تأجرها مفروشه للغر مما لا يعد تحلياً عن الإقامة فيها سواء قبل أو بعد وفاة المورث ومن ثم محتى المستفاده من حكم الملادة ١١/٢٩ من القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن فيا تقضى به تمن عدم إنهاء عقد إبجار المسكن بوفاة المستأجر مي بني فيها زوجة أو أولاده الذين كانوا يقيمون معه حي وفاته ومن ثم فإن طلب إخلاء شقة النزاع يكون ولا سند له من القانون مما يتعين معه الغاء الحكم المستأنف ووفض الدعوى

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار/ يوسف أبو زيد نائب رئيس الحمكمة وعضوية السادة المستشارين/ درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ، د- رفعت عبد المجيد ، محمد خبرى الجندى وعبدالمال المسلسان

(7+7)

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) تحكيم ، عقب ، بطبلان ،

الاتفاق على الصحكيم • اشتماله صل متازعات لا يجوز فيها التحكيم • اثره • بطلان مدًا الشق وحده ما لم يشبت مدعى البطلان ان مدًا الشق لا ينفصل عن جملة الاتفاق •

(٢) تحكيم · قضاه « رد القضاة » · حكم « بطلان الحكم » ·

القراعة المقررة في زو القضاء أو عدم صلاحيتهم للحسكم • أعمالها على المحكمين • اقتصاره على أسباب الرو أو عدم الصلاحية الواردة يمثلك القراعة • وجوب رفع طلب الرو في الميساد • الاستثناء • اكتشاف عدم الصلاحية بعث صدور الحكم • جواز اثارتها في دعوى بطلانه • م ٣٠٠ مواقعات *

١ - لئن كان من غر الجائز التحكيم بصدد تحديد مسئولية الجانى عن الجريمة الجنائية وإلا عد باطلا نخالفته للنظام العام ، إلا أنه إذا إشتمل الاتفاق على التحكيم بالقضاء في منازعات لا بجوز فيه ا فإنه - شأنه في ذلك شأن سائر العقود - يصح بالنسبة إلى ما بجوز فيه التحكيم ويقتصر البطلان على الشق الباطل وحده ما لم يقدم من يدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل وحده ما لم يقدم عن جملة التعاقد .

۲ — النص فى المادة ٥٠٣ ه من قانون المرافعات على أنه «يطلب رد المحكم لنفس الأسباب الى يرد بها القاضى أو يعتبر بسبها غير صالح للحكم ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى فى مبعاد خمسة أبام

من يوم اخبار الخصم بتعيين المحكم و يدل على أن المشرع لا عيل إلى القسواعد المقررة في رد القضاء أو عدم صلاحيهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب إلى وردت في تلك القواعد ، وأوجب رفع طلب رد الحكم خلال الميعاد الذي حدده سواء في الحالات التي يجوز فيها رده أو تلك التي يعتبر بسبها غير صالح للحكم ، فيا عدا حالة عدم الصلاحية التي تتكشف بعسد صدور حسكم المحكم ، فيا عدا حالة عدم الصلاحية التي تتكشف بعسد صدور حسكم المحكم فحينتذ يصح إثارتها في دعوى بطلان هذا الحكم .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩١٨٣ سنة ٨١ مدنى كل شمال القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم ببطلان حكم التحكم رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ والمذيل بالصيغة التنفيذية بالأمر الوقمى رقم ١٩٨١ سنة ١٩٨١ وإعتباره كأن لم يكن ، وقالت بياناً لذلك أنها والمطعون ضدهم من الثانى للأخيرة إنفقوا على تحكم المطعون ضده الأول ليفصل محكم نهائى فيا يتر بينهم من المنازعات والقضايا المبينة بالصحيفة وقد أصدر الحسكم في الموعد المحاد في المشارطة وأنه لما كانت مشارطة التحكم باطلة بما يترتب عليه بطلان الحسكم والأمر الوقمى بالصيغه التنفيذية فقد أقامت الدعوى ليحكم لها بطلبانها بتاريخ ١٩٨١/٥/١ قضت المحكمة برفض الدعوى رقم ١٩٨٧ لمنا المحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٩٨٣ فضت المحكمة بالإستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٩٨٣/٤/١ لسنة ٩٩ ق طالبة الغاهم والقضاء لهما بطلبانها ، بتساريخ رقم ١٩٨٣/٤/١ فست المحكمة بالتأليد. طعنت الطاعنة في هدا الحكم باطريق

التقض ، أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول مها على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه ورد ضمن المسائل المتفق على التحكم فها بوثيقة التحكم الجنحتين رقمى ٢٧٣٩ سنة ٢٧١ سنة ١٩٧٥ جنح مصر القدعة في حين أنه لا بجوز التحكم في المسائل التي لا بجوز الصلح فها وإن إيراد ماتين الجنحتين في المشارطة يبطلها ويبطل الحسكم الصادر بناء علها ولا يمنع من تحقق البطلان عدم فصل الحكم في المسألة المذكورة ، وإذ أيد الحسكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الذي قضى برفض طلب بطلان حكم الملجي على هذا السب فإنه يكون قد جاء معياً مما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غر سديد ذلك أنه وإن كان من غير الجائز التحكيم بصدد تحديد مسئولية الجانى عن الجر بما الجنائية وإلا عد باطلا لمخالفته للنظام العسام ، إلاأنه إذا إشتمل الاتفاق على التحكيم بالقضاء فى منازعات لا مجوز فيه فها فإنه – شأنه فى ذلك شأن سائر العقود – يصح بالنسبة إلى ما مجوز فيه التحكيم ويقتضى البطلان على الشق الباطل وحده ما لم يقدم من يدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا يتفصل عن جملة التعاقد . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة اقتصرت فى تحسكها ببطلان عقد التحكيم على النزاع على مجرد إشهاله بأن يعهد إلى المحكم تصفية النزاع فى الجنحين ٢٧٧٩ سنة ٧٥ مصر القسديمة دون أن فى الجنحين المذكور لا ينفصل عن جملة التعاقد ، فإن بطلان هسذا الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الأول وبالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه تحالفة الثابت بالأوراق والقصور ، وفي بيام تقول أن وثيقة التحكم قد تضمنت في البند التاسع مها النص على إتفاق الطرفين على تعلية المنزل الكائن بالروضه على أن تتم الرسومات وجميع الحطوات التنفيذية تحت إشراف المطعون ضده الأول ــ المحكم ــ وأن ذلك من شأنه أن محقق له مصلحة ظاهرة في التحكم محصوله على مقابل لما يؤدبه من عمل وبجعله غير صالح لأداء مهمته ، وإن الطاعنة اتخذت من عدم الصلاحية هذه سبباً من أسباب طلها بطلان حكم المحكم غير أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إنهى إلى ننى وجود مصلحة للمحكم في التحكم ون بيان سنده في ذلك فإنه بكون معباً عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص نى المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات على أن اليطلب رد الحكم لنفس الأسباب التي يرد بها القاضي أو يعتبر بسببها غر صــالح للحكم ويرفع الرد طلب إلى المحكمة المحتصة أصلا بنظِر الدعوى فى ميعاد خمسة أيام من يوم احبار الحصم بتعين المحكم،«يدل على أن المشرع لا يحيل إلى القواعد المقررة في رد القضاء أو عدم صلاحيهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب التي وردت في تلك القواعد ، وأوجب رفع طلب رد المحكم خلال الميعاد الذي حدده سواء في الحالات التي بجوز فيها رده أو تلك الى يعتبر بسببها غير صالح للحكم ، وفيا عدا حالة عدم الصلاحية التي تنكشف بعد صدور حكم المحكم فحينئذ يصح إثارتها في دعوى بطلان هذا الحكم ، لما كان ذلك وكان سبب عدم الصلاحية الذي تعزوه الطاعنة للمحكم بوجود مصلحة له فى الدعوى لما تضمنته وثيقة التحكم من إسناد الإشراف إليه على الرسومات وجميع الأعمال التنفيذية الحاصة بتعلية أحــــد المنازل موضوع هذا التحكيم ، فإنه آمر لم يكن خافياً على الطاعنة – بإعتبار ‹١ أحد اطراف تلك الوثيقة قبل أن يصـــدر المحكم حكمه المدعى ببطلانه مماكان يتعين معه أن تطلب رده بالإجراءات التي نص عليها القانون وإذكان الثابت ن الأوراق أن الطامنة لم تقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على إتخاذها تلك

الإجراءات فإنه لا بجوز لهـا النسك منا السبب فى مجال دعواها ببطلان حكم المحكم ، ولما كان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحسكم المطعون فيه قد إنهى إلى رفض طلب بطلان حكم المحكم المؤسس على هذا السبب فإنه يكون قد إنهى إلى نتيجة صحيحة ، ولا يعببه ما ورد بالأسباب من أخطاء قانونية إذ ليحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ونحالفة الثابت فى الأوراق ، وفي بيان نظل تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستثناف ببطلان حكم المحكم لحروجه عن مشارطة التحكم بفصله فى ملكية منزل الأسرة بعزبة دقهلية دون ورود تلك المسألة فى مشارطة التحكم ولقيامه ببيع الأراضى الزراعية البالغ مساحها ١٧س، ١٩٨٨ ، ١ ف المطعون ضده الثانى دون موافقة الطاعنة واخواتها ، ولأنه لم يفصل فى النزاع حول الإقرار المنسوب لوالد الطرفين بتثبيت العلاقة الإعبارية مع المطعون ضده الثانى غصوص الأرض الكائنة محوض الجزيرة غير أن الحسكم المطعون فيه إنهى إلى أن المحكم لم غرج عن المشارطة ولم يغفل الفصل فى النزاع حول الإقرار سالف الذكر خلافاً للثابت فى الأوراق مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غر صحيح ذلك أن الثابت بوثيقة التحكيم المرفقة بالأوراق انها تضمنت النص على أن يعهد للمحكم بالفصل فى المنازعات الحاصة بمنزل الأسرة بعزبة ومنها قضية صحة ونفاذ بيع عن الأرض الفضاء المحيطة به فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا النراع وحسمه فى قضائه لا يكون قد خرج عن وثيقة التحكيم ، كما أن الثابت من حكم الحكم المرفق بالأوراق أنه قد حسم النراع بشأن إقرار المورث عن تأجير الأرض الواقعة نحوض الجزيرة للمطعون ضده الثانى وإنهى فيه إلى أن يتنازل المطعون ضده المذكور عن كافة حقوقه قبل بقية الأطراف ، لما كان ذلك فإن إنهاء الحكم المذكور عن كافة حقوقه قبل بقية الأطراف ، لما كان ذلك فإن إنهاء الحكم

المطعون فيه إلى أن المحكم لم هخرج عن حدود وثيقة التحكيم ولم يغفل الفصل فى المسألة المشار إليها لا يتضمن محالفة الثابت بالأوراق ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس ?

ولمسا تقدم يتعين القضاء برفض الطعن :

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الحسيني الكناني ، عبد النبي خمشم ، محمد عبد البر حسين وخلف فتح الباب .

(Y + V)

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ القضائية :

 (١) ايجاد « ايجاد الاماكن » « وفاة المستاجر أو تركه العين » الايجار من البساطن » •

التزام الخرجر بتحرير عقد ايجار لمن لهم حق الاستعرار في شفل العين بعد وفاة المستاجر أو تركه لها - حلاته - م ٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩ - عدم سريانه على المستأجر من الباطن لجـــزه منها طبقا للمادة ٤٠/ب من ذات القانون -

(۲) حكم « تسبيب الحكم : مالا يعد قصورا » .

اغفال الحكم الوادد الرد على دفاع لا يستنه ال أساس تانوني صحيع · لا نصور · (؟) إيجار ((إيجار الإماكن : التأجير من الباطن)) ·

عقد الايجار من الباطن • لا ينشىء علاقة مباشرة بين المؤجر الأصبل والمستأجر من الباطن • قيام الملاقة المباشرة • شرطه • قبول المؤجر الاصل الايجار من الباطن أو قبض الاجرة من المستأجر من الباطن دول تحطف *

ا سمفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر أن إستمر ارعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر الأصلى أو تركه العين المؤجرة إنما يكون في حالتين الأولى: أن يكون عقد الإيجار وارداً على عبن للسكنى ، وفي هذة الحالة يستمر العقد بالنسبة للأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى بالشروط الواردة فيها . والثانية الن يكون عقد الإيجار وارداً على عبن لمزاولة نشاط تجارى أوصناعي أو مهنى أرحرفى : وفي هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة لورثة المستأجر صاحب النشاط أو شركائه في ذات النشاط ، وفي هانين الحسالتين فقط يلتزم المؤجر بتحرير عقسد إيجار لمن لهم حق الاستمرار في شغل العين ، وإذكان القانون بتحرير عقسد إيجار لمن لهم حق الاستمرار في شغل العين ، وإذكان القانون

هو مصدر الحتى المقرر في هذه المادة بالنسبة لإستمرار عقد الإيجار والنزام المؤجر الوارد فيها ، فإن حكمها لا يسرى على المستأجرين من الباطن في الحالة المنصوص عليها في المادة ع3 بند (ب) من ذات القانون لأن علاقة هولاء المستأجرين . بالمؤجر لهم يحكمها عقد الإيجار من الباطن المحرر في شأتها ، وإذ كان الطاعن يشغل حجرتين بشقة النزاع لمارسة عمله في مهنة المحاماه بهما وذلك متنجى عقد إيجار من الباطن ، ومن ثم فهو لا يعد شريكاً في نشاط المرجوم ... المستأجر الأصلى الشقة لتكون عيادة يزاول فيها مهنته الطبية لتغاير النشاطين وإستقلال كل مهما عن الآخر ، فإن حكم المادة ٢٩ فقرة ٢ ، ٣ سافة الذكر لا يسرى في حقه .

٢ ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النحى لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إغفال الحـــكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصور مبطلا له .

٢٣٠ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد الإيجار من الباطن لا ينشئء علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلى الإيجار من الباطن بعد تمامه دون تحفظ أو إستوفى الأجره من المستأجر من للباطن دون تحفظ أيضا.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن السي التحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٥٦١ لسنة ١٩٧٧ أمام عكمة شمال القاهرة الابتدائية على الطاعن والمطعون ضدها

الثانية بطلب الحسكم بإخلاء الشقة الموضحة بالصحيفة وتسليمها له خالية وقال بياناً لهـــا أن المرحوم الدكتور ... كان يستأجر الشقة وقم؛ بالدور الأول من العقار رقم! إلا إشارع [رمسيس لإستعالها عيادة له ، وبعَّد وفاته وضعت أبنته المطعون ضدها الثانية يدها عليها ممقولة أنهاكانت تمارس رمنة الطب مع والدها إبذات الشقة ، وأجرت حجرتين منها للطاعن ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وأقام الطاعن الدعوى رقم ٨٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمام ذات المحكمة على المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزأم الأول تحرير عقد إبجار له والمطعون ضدها الثانية عن شقة النزاع ، وإستمرارهما في شغلها بالأَجرة اِلقانونية . إستناداً إلى أنه بتــــاريخ ١٩٦٣/٩/١٤ إستأجر من الباطن حجرتن بالشقة المذكورة من مستأجرها الأصلي ومارس فها مهنة انحاماه ، ثم إشتركت المطعون ضدها الثانية مع والدها قبل وفاته في ممارسة عملها بالشقة كطبيبة ومن ثم يكون من حقهما إعمالا للمادتين ٢٩ ، ٢٠ /ب من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الزام المطعون ضده الأول بتحرير عقد إجار لهما . ضمت المحكمة الدعويين ثم حكمت برفضها ــ استأنف الطاعن هذا الحــكم بالنسبة لمسا قضى به في الدعوى الثانية رقم ٨٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة إستثناف القاهرة برقم ١٤٢ لسنة ٩٦ قضائية وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ قضت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بالأول مها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتأويله . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أمام قضاءه على أن المادة ٢/٢٩ ، ٣ من القانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٧ تقصر النزام المؤجر بتحربر عقد إبجارعلى الشاغلن للعين المؤجرة بعد وفاة مستأجرها الأصلى أو تركه لها وإستمدوا حقهم في البقاء فيها نتيجة لقرابته أو مشاركته فيها ، دون أولئك الشاغلن لجسا بمقتضى عقود إيجار من الباطن ، حال أن نص هذه المادة جاء عاما ومطلقاً ، فلا تجوز التفرقه بين شاغلى الهين سواء

مبهم من استمد حقه من المستأجر الأصلي بسبب القرابه أو المشاركة في إستعمال العينُ المؤجرة أومن كان مستأجراً لجزء منها من الباطن لأن هذا الأخبر يعتبر شريكاً للمستأجر الأصلى في إستعالها ، ويستمر عقد الإنجار لصالحه .

وحيث إن هذا النعي غبر سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والْمُستَأْجِر تنص على أنه «مع عدم الإخلال محكم المادة (٨) من هذا القانون لا ينتهي عقـــد إمجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العن إذا بقي فها ... فإذا كانت العين مؤجرة لمراولةنشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي فلا يذبي العقد بوفاة المستأجر أو تركه العنن ويستمر لصالح ورثته وشركائه في إستعال العين محسب الأحوال . وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إبجار لمن لهم الحق في الاستمرار في شغل العين ويلتزم هؤلاء الشاغلين طريق التضامن بكافة أحكام العقد» وكان مفاد هذه المادة أن إستمرار عقد الإمجار عند وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين المؤجرة إنما يكون في حالتين الأولى : أن يكون عقد الإمجار وارداً على عنن للسكنى ، وفى هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة للأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى بالشروط الواردة فها . والثانية : أن يكون عقد الإبجار وارداً على عن لمزاولة نشاط تجارى أوصناعي أو مهنى أو حرف وفى هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة لورثة المستأجر صاحب النشاط أو شركائه في ذات النشاط ، وفي هاتين الحالتين فقط ياترم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق الاستمرار في شغل العن ، وإذكان القانون هو مصدر الحق المقرر في هذه المادة بالنسبة لإستمرار عقد الإبجار والنزام المؤجر الوارد فها ، فإن حكمها لا يسرى على المستأجرين من الباطن في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٠ بند (ب) من ذات القانون لأن علاقة تتؤلاء المستأجرين بالمؤجرين لهم محكمها عقد الإمجار من الباطن المحرر في شأمها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن يشغل حجرتين بشقة النزاع لمارسة عمله في مهنة المحاماه سهما وذلك ممقتضى عقد إيجار من الباطن مؤرخ ١٩٦٣/٩/١٤ ومن ثم فهو لا يعد شريكاً فى نشاط المرحوم الدكتور

المستأجر الأصلى للشقة لتكون عياده يزاول فها مهنته الطبية لتغاير النشاطين واستقلال كل مهما عن الآخر فإن حسكم المادة ٢٩ فقرة ٢ ، ٣ سالفة الذكر لا يسرى فى حقه . وإذ النزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى السبب الثانى على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستثناف بأن اعقد الإنجار الصادر له من المستأجر الأصلى يرتبط ببقاء عقد الأخبر مما بهدد وجوده بعن النزاع إذا ما فسخ هذا العقد بالتواطؤ بين المطعون ضدهما ، فور ل تبعاً لذلك عقد إبجارة من الباطن ، وهو ما حدى بالمشرع إلى حاية كل من يشغل جزءاً من العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى ، أو حرفى بالمنص فى المادة ٢٠٧٧ ، ٣ من القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ على الزام المؤجر بتحرير عقود إبجار لهم ، ورغم جوهرية هذا الدفاع ، فإن الحسكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

وحيث إن هذا النبى مردود بأنه لماكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه منى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النمى لا يستند إلى أساس قانونى صبيح فإن اغفال الحسكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاله ، وكان من المقرر أيضاً أن عقد الإيجار من الباطن لا ينشىء علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلى الإيجار من الباطن يعد علمه دون تحفظ أو إستوفى الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ أيضاً ، عمامه دون تحفظ أيضاً ، وكان دفاع الطاعن بشأن الزام المطعون ضده الأول — المؤجر الأصلى - تحرير عقد إيجار له إعمالا لنص المادة ٢/٢٩ ، ٣ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا يستند إلى أساس قانونى سليم على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول في نان النبى عليه بقصور التسبيب الإلتفاته عن الرد على ما جاء فى سبب النبى بكون فى غير عله .

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن :

جلسة ٢٢ من أوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء غبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلعيت أمن صادفوه، محمد عبد القادر سعر ، حماد الشافعي وزكي عبد العزيز .

(Y.A)

الطمن رقم ٣٢٧ لسينة ٥٢ القضائية :

(١) نقض « أسباب النقض » • نظام عام • •

الوسياية المصلفة بالنظام العام - للمُصوم والنيابة وللسحكة الارتباء - تُحرّفكُ - اللَّهُ لكون مثلقة بالبرء المطون عليه من الحكم -

(٢) عمل « العاملون بالقطاع العام : انهاء الخدمة » ٠

انها، عدمة المامل في طل القانون ٨ لسنة ١٩٧٨ • عدم خضرعه لرقابة القضاء ، ألا فيما يتملق بطلب التمويشي • الاستفعاء • الفصل بسبب التشاط النقابي • م ١/٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٩٩

(٣) حكم ((تسبيب الحكم)) •

التناقش الذي يعيب الحكم • ماهيته •

١ – مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه بجوز للمطعون ضده - كما هو الشأن بالنسبة للنيابة العامة ونحكمة النقض - أن يشر فى الطعن ما تعلق بالنظام العسام ، إلا أن ذلك مشروط بأن بكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحسكم.

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إنهاء حدمة العامل فى ظل نظام العامل بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم الماسلة ١٩٧٨ تسرى عليه الأحكام الواردة فى الفصل الثانى عشر منه ، وأن خلو هذا النظام من نص جمز القاء قرار إنهاء خدمة العامل وإعادته إلى العمل مؤداه أن القرار الصحادر بإنهاء الحدمة لا مخضع لرقاية القضاء إلا فى خصوص طلب التعويض عمن

الضرر الناجم عنه ، ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقاني وهـو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة (٧٥) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ والتي تسرى على العاملين بشركات القطاع العسـام لعدم ورود نص في شأنها في النظام الحاص بهم ، وفق ما تقضى به المادة الأولى من نظام العاملين المشار إليه .

٣ -- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تتعارض به الأسباب وتهاتر فتهاجى ويسقط بعضها بعضا محيث لا يبتى مها ما يقم الحبسكم ويحمله وبهرر قضاءه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه محيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحسكم بما قضى به فى منطوقه ، أما إذا إشتمل الحكم على أسباب تكنى لحمله وترر قضاءه ودون تعارض أسبابه فلا محل للتعى عليه بالتناقض.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها – شركة النصر المستحدير والاستير اد-الدعوى رقم ١٢٧٨ سنة ١٩٨٠ عال كلى جنوب القاهرة بطلب الحسكم بإلغاء قرار فصله وإعادته إلى عمله بالشركة وصرف ما يستحق من أجر ومكافأت وأرباح من تاريخ الفصل والزام المطعون ضدها بأن تؤدى له تعويضاً مقداره ١٠٠٠ جوقال بياناً لحسا أنه تقسده في أول سيتمبر سنة ١٩٧٩ بطلب للحصول على أجازة بدون مرتب لمدة عام السفر بوفقة زوجته التي تعمل بالحارج غير أن مجلس إدارة الشركة لم يوافق على الأجازة ، وتبين بعد عودته أنها فصلته من عمله دون مبر رومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته وتبين بعد عودته أنها فصلته من عمله دون مبر رومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته الفاء قرار الفصل

وأحالت الدعوى إلى التحقيق وبعد ساع شاهدى الطاعن قضت علسة الماء ١٩٨١/٥/٣٠ بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدى له تعويضاً مقداره ٧٠٠ جنباً . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستثناف رقم ٧٧٨ لسنة ٩٥٨ القاهرة ضمت المحكمة الاستثنافين وبحلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون ضدها بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبلت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها أن الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ برفض طلب قرار فصله من العمل ، وهو حكم منه للخصومة فى هذا الشق من النزاع وقابل للطمن عليه إستقلالا ، إلا مع الحسكم الصادر من ١٩٨١/٥/٣٠ وبعد فوات ميماد إستثنافه وكان على المحكمة أن تقضى لذلك بسقوط حقه فى إستثناف هذا الحكم من تلقاء نفسها لتملق مواعيد الطعن بالنظام العام بما يترتب عليه كون الطعن بالنقض بدوره غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه بجوز للمطعون ضده - كما هو الشأن بالنسبة للنبابة العامة ونحكمة النقض - أن يثير في الطعن ما تعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحسكم فإذا كانت محكمة الاستثناف قد قضت في حكمها المطعون فيه بقبول إستثناف الطاعن شكلا للحكم الابتدائي الصادر في ١٩٨١/١/٣١ مع الحسكم المهي للخصومة أمام عكمة الدرجة الأولى الصحادر بجلسة ١٩٨١/٥/٣٠ . وكان الثابت أن المطعون ضدها قد ارتضت هذا القضاء ولم تطمن عليه بالنقض كما أن صحيفة الطعن المقام من الطاعن لم تحو إلا نعياً على القضاء الموضوعي في الاستثناف الطعن المتاجع ويكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الأول والثانى منها على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إنهى إلى رفض طلبه بإلغاء قرار فصله إستناداً إلى عدم وجود نص تشريعى يسمح بإعادة العامل المفصول إلى عمله ما لم يكن الفصل بسبب نشاطه النقائي وذلك اعمالا لحكم المادة (٧٥٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى حن أن تشريعات العاملين بالقطاع من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى حن أن تشريعات العاملين بالقطاع من أن عكم ببطلانه وإعادة العامل إلى عمله لأن الأصل طبقاً لأحسكام القانون المدنى أن يكون التنفيذ عينا مى كان ذلك ممكاً.

وحيث إن هذا النعى مردود ذاك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم 43 لسنة ١٩٧٨ تسرى عليه الأحكام الواردة في الفصل الثاني عشر منه ، وأن خلو هذا النظام من نص - يجز الغاء قرار انهاء خدمة العامل وإعادته إلى العمل مؤداه أن القرار الصادر بإنهاء الحلمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ، ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقاني وهو مانصت عليه الفقرة السادسة من الملادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي تسرى على العاملين بشركات القطاع العام لعدم وجرد نص في شأنها في النظام الحاص بهم . وفق ما تقضى به الملادة الأولى من نظام العاملين المشار إليه ، لما كان ذلك ، وكان قرار إنهاء خدمة الطاعن لم يصدر بسبب النشاط النقابي فإن طلب الغاء هذا القرار وإستلام العمل ، يكون في غر مجله ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإستلام العمل ، يكون في غر مجله ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر عليه بدين السبن عليه بهذين السبن عليه مهذين السبن عليه مهذين السبن عليه مهذين السبن عليه عليه مهذين السبن عليه مهذين السبن عليه عمله من عليه عليه مهذين السبن عليه عمله مهنون عليه عليه مهذين السبن عليه عليه مهذين السبن عليه عليه مهذين السبن عليه غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون عليه أورد بأسبابه أن القضاء تختص ببحث مشروعيه قرار فصل العاملين بالقطاع العام الغاءاً وتعويضاً وكان لازم ذلك أن يقضى بالغاء قرار الفصل إلا أنه مع ذلك إنهي إلى تأييد الحكم الابتدائي والذي لم يأخذ مهذه القاعدة وإنما قضى برفض طلب الغاء قرار الفصل ومن ثم يكون قد شابه التناقض بين الأسباب والمنطوق فضلا عن قصوره في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تتعارض به الأسباب وتهاتر فتهاحى ويسقط بعضا بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحسكم ومحمله وتبرر قضائه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه محيث لا يمكن معه أن يفهم على أن أساس قضى الحسكم عما قضى به فى منطوقه. أما إذا اشتمل الحسكم على أسباب تكنى لحمله وتبرر قضاءه ودون تعارض أسبابه نفلا محل للنعى عليه بالتناقض. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه فى معرض دفع المطعون ضدها بعدم المختصاص القضاء العادى بنظر قرار انهاء خدمة العاملين بالقطاع العام قوله الخاضعين لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أو تعويضهم يكون من اختصاص القضاء العادى وإذ خلص الحسكم المستأنف صحيحاً إلى رفض هذين الطلبن القباء العادى بعد مخالفة التانون لم النهى عليه بمخالفة التانون أنهى بعد ذلك إلى تأييد الحسكم المستأنف برفض طلب الطاعن بطلان قراد فصله وإعادته إلى عمليد الملان عرف معلون النعى عليه عمالية السب عه غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الحسيثى الكتائي ، عبد النبي شبخم ، محمد عبد البر حسين وكمال مراد .

(Y+9)

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) حكم ((حجية الحكم الجنائي)) • دعوى ((وقف الدعوى)) •

تسد القاضى المدنى بالحكم الحنائى ، شرطه ، أن يكون الفعل المكون للجريمة سابقا في وقوعه على وقع المحوى المدنية ، الفعل اللاحق لا يعد أساسا مشتركا بني الدعويين ، مزداء . لا محل لوقف الدعوى المدنية لحن الفصل فى الدعوى الجنائية ،

(۲) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الادلة » •

تقدير أدلة الدعوى والوازئة بينها وترجيح بعضها على البعض الآخس معا تستقل بـــه معكمة الموضوع - عدم التوامها بالرد استقلالا على مالم تأخذ به منها - حسبها اقامة تضاما عز ما يكفى لحمله *

(٣) اثبات « شهادة الشهود » ٠ محكمة الموضوع « مسائل الاثبات » ٠

محكمة المرضوع • حقها في الأخذ بيعض أقوال الشهود دون البعض الآخر • شرطه • ألا تخرج يتلك الإقوال عما يؤدى اليه مدلولها • عدم التزاهها بالرد على مالم تأخذ به منها •

(٤) ايجار « ايجار الأماكن : التزامات المستأجر » • التزام « محل الالتزام » •

الحكم بالبيات العلالة الإيجارية • وجنوب بينان الاجنزة الواجب على المستأجر أدارُها • علة ذلك •

۱ — النص فى المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية بجب وقف الفصل فها حى محكم المائياً فى الدعوى الجنائية المقامه قبل رفعها أو فى أثناء السير فها» يدل على أن مبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائي فى الموضوع المشرك بين الدعوين وهسو وقوع الجريمة ونسبها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

والمادة. ١٠٢ من قانون الإثبات يستلزم أن يكون الفعل المكون للجر ممة سايقاً في وقوعه على رفع الدعوى المدنية إذ لا يتأتى أن يكون أساساً مشتركاً بتنالدعويين إذا كان لاحقاً على رفع هذه الدعوى، وإذكان وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩٥ مرافعات هو أمر جوازى للمحكمة التي علمها أن تعرض لتصفية كل نزاع يقوم على أي عنصرمن عناصر الدعوى يتوقف الحكم فمها على الفصل فيه وكان الثابت في الدعوى أنها أقيمت من المطعون ضده في ١٩٨٧/٤/٢١ بطلب إثبات العلاقة الإبجارية بينه وبن الطاعن عن محل النزاع ، وكانت الجنحة رقم ... أقيمت على المطعون ضَّده لأنه في يوم ٥/١٩٨٢ دخل محلا لحفظ المال ـعحل النزاع ـولم مخرج منه بناء على تكليفه من لهم الحق فى ذلك ، وكان هذا الفمل الجنائى المنسوب إلى المطعون ضده لاحقاً فى وقوعه على رفع الدعوى المطعون في حكمها ، ومن ثم لا يعتبر أساساً مشتركاً بن الدعوى الجنائية المقامة عنه وبن الدعوى المدنية التي رفعت من قبله حتى يوجب وقف هذه الدعوى الأخرة، وكان الفصل في طلب إثبات العلاقة الإنجارية بين طرفى الدعوى المطروح على المحكمة المدنية هو مما تختص بالفصل فيه ، فإن الحسكم المطعون فيه إذا التفت عن طلب الطاعن وقف الدعوى حتى يفصل في الجنحة المشار إلها لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو في فهم الواقع في الدعوى .

۲ – تقدير الأدلة فى الدعوى والموازنة بينها وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع وهى غير ملزمه بالرد إستقلالا على ما لم تأخذ به منها وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يكنى لحمله .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بعض أقوال الشهود دون البعض الآخر حسيا يطمئن إليه وجدائها ولا سلطان لأحد عليها فى ذلك إلا أن تحرج بتلك الأقوال عما يَوْدى إليه مدلولها ، ولا عليها بعد ذلك أن تعرض لمناقشة أقوال الشهود الى لم تأخذ بها أو ترد عليها .

لما كان إثبات العلاقة الإيجارية بن طرفى عقد الإيجار مقتضى بيان
 النزام كل من الطرفن ، وكانت الأجرة هى محل النزام المستأجر فى هذا

العقد عا لازمه بيان الأجرة الواجب على المستأجر أداؤها عند إثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر له ، فإن الحسكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بإثبات العلاقة الإيجارية بين طرفى الدعوى محل النزاع لقاء تسعة جنهات شهرية التي ثبت له إتفاق الطرفين عليها لا يكون قد خالف القانون أو خطأ في تطبيقه .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٨٧ أمام عكمة قسنا الابتدائية «مأمورية الأقصر» على الطاعن وطلب الحكم بإثبات العلاقة الإنجارية بيهما عن المحل المبن بصحيفة الدعوى إعتباراً من ١٩٨٠/٤/١٩ وقال بياناً لذلك أنه إستأجر من الطاعن محلا بشارع سيدى محمود بميدان السوق بالأقصر ورغم تسلمه إياه ومباشرة نشاطه فيه وسداده الأجر للطاعن فقد رفض الاخير تحرير عقد إيجار له أو تسليمه إيصالات بالأجرة المدفوعة ، ومن ثم الخير تحرير عقد إيجار له أو تسليمه إيصالات بالأجرة المدفوعة ، ومن ثم تم حكمت بإثبات العلاقة الإيجارية بين الطرفين عن محل الزاع بأجرة شهرية قدرها تسعة جنهات إستأنف الطاعن هذا الحسكم أمام محكمة استثنف قنا بالإستئناف رقم ١٩٧٤ لسنة ٢ قضائية . وبتساريخ ١٨٤/١/١٨ قضت المحكمة بتأثيد الحسكم المستأنف . طمن الطاعن في هسذا الحكم بطريق النقض ؛ بتأييد الحسكم المستأنف . طمن الطاعن في هسذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأما .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها أن الطاعن طلب وقف الدعوى إستنادا لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات حتى يفصل ف الجنحة رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٨٧ قسم الأقصر المهم فيها المطعون ضده بدخول على النزاع بغير حتى ورفضه الحروج منه لأن موضوع هذه الجنحة يتصل بموضوع الدعوى المدنية ومن ثم يكون للحكم الجنائى الذي يصدر في الجنحة حجيته في هذه الدعوى إعمالاً لنص المادتن ٤٥٦ قد قانون الإجراءات الجنائية من قانون الإثبات إلا أن الحسكم المطعون فيه رفض ذلك الطلب على سند من أن المحكمة المدنية هي المختصة ينظر المنازعة في إثبات العلاقة الإيجارية وهو ما يعيبه بالحطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٦٥ من قانون الإجرِ اءات الجنائية على أن «إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم يجب وقف الفصل فيها حبى محكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامه قبل رفعها أُو في أثناء السير فيها، يدل على أنْ مبدأ تقيد القاضي المدنى بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجربمة ونسها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمسادة ١٠٢ من قانون الإثبات يستلزم أن يكون الفعل المكون للجريمة سابقاً في وقوعه على رفع الدعوى المدنية إذ لا يتأتى أن يكون أساساً مشركاً بن الدعويين إذا كان لاحقاً على رفع هذه الدعوى ، وكان وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات هو أمر جوازى للمحكمة التي عليها أن تعرض لتصفيه كل نزاع يقوم على أن عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحـــكم فها على الفصل فيه . لماكان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنها أقيمت من المطعون ضده في ١٩٨٢/٤/٢١ بطلب إثبات العلاقة الإيجارية بينه وبنن الطاعن عن محل النزاع وكانت الجنحة رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٨٢ قسيم الأقصر أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ٥/٦/٦٩٨ دخل محلا لحفظ المال _محل النزاع _ولم بحرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك ، وكان هذا الفعل الجنائي المنسوب إلى المطعون ضده لاحقًا في وُقوعه على وفع إالدعوىالمطعون في حكمها ومن ثم لا يعتبر أساساً مشتركاً بين الدعوى الجنائية المقامة عنه وبنن الدعوى المدنية التي رفعت من قبله حتى يوجب وقف هذه الدعوى الأخيرة ، وكان الفصل في طلب إثبات العلاقة الإبجارية بين

طرفى الدعوى المطروح على المحكمة المدنية هو مما تختص بالفصل فيه وكان الحكم المطعون فيه إذ التفت عن طلب الطاعن وقف الدعوى حتى، يفصل فى الجنحة المشار إلها لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو فى فهم الواقع فى الدعوى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد وفى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم عول فى قضائه على شهادة شاهدى المطعون ضده رغم تناقضها وعالمها للثابت فى الأوراق وخرج بها عن مدلولها إذ بينها يقرر المطعون ضده فى صيفة الدعوى أن الطاعن رفض تحرير عقد الإبجار له يذهب الشاهد الأول إلى أن الطرفين حررا هذا المقد يقرر الثانى مهما أنه لم يشاهد هذه الواقعة رغم تواجد هما سويا بمجلس المقد ، هذا فضلا على أن الحسكم لم يورد مضمون أقوال شاهدى الطاعن المؤيده لدفاعه بشأن إغتصاب المطعون ضده نحل النزاع وهو ما محرر عنه المحضر الإدارى رقم ٧٣٦ لسنة ٧٣٦ لسنة ١٩٨٢ قسم الأقصر الذى صدر ومع ذلك النفت الحسكم عما جاء بتحقيقات هذا المحضر وأطرح أقوال شاهدي

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان تقدير الأدلة في الدعوى والموازنة بينهما وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع وهي غير ملزمه بالرد إستقلالا على ما لم تأخذ به مها وحسها أن تقيم قضاءها على ما يكنى لحمله ، كما أن لها أن تأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر حسها يطمئن إليه وجدانها ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تحرج بتلك الأقرال عما يؤدى إليه مدلولها ولا عليها بعد ذلك أن تعرض لمناقشة أقوال الشهود التي لم تأخذ بها أو ترد عليها . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضده التي الطمان إليها من أن هذا الأخير إستأجر محل النزاع من الطاعن بأجرة قدرها تسعة جنبهات شهرياً وقام بمباشرة تجارته فيه وكان هذا الذي إستخلصه الحسكم له أصله الناب بالأوراق وكاف لحمل قضائه ولا عليه بعد ذلك أ

إن التفت عن أقوال شاهدى الطاعن أو ما جاء بتحقيقات المحضر الإدارى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٧ قسم الأقصر لأن فى إطراحه لحسا ما يعنى أنه لم يجد فيها ما يغير من النتيجة التى خلص إليها وأقتنع بها ، ومن ثم فإن النعى بما ورد بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن طلبات المطعون ضده اقتصرت على إثبات العلاقة الإيجارية بينه والطاعن عن محل الزاع دون تحديد لأجرتها ومع ذلك فى الحسكم بتحديد أجرة للمحل قدرها تسعة جنهات ولم يتقيد بالطلبات المعروضه عليه .

وحيث إن هذا النمى مردود ، بأنه لما كان إثبات العلاقة الإيجارية بن طرفى عقسد الإيجسار يقتضى بيسان محل النزام كل من الطرفين ، وكمانت الأجرة هي محل النزام المستأجر في هذا العقد بما لازمه بيان الأجره الواجب على المستأجر أداؤها عند إثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر له ، فإن الحسكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بإثبات العلاقة الإيجارية بين طرفى الدعوى عن محل النزاع لقاء تسعة جنبات شهرياً التي ثبت له إتفاق الطرفين عليها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . وحبث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ وليم رزق بدوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين/ محمد لطفى السبيد نائب رئيس المجكمة ، أحمد زكن غرابة ، طه الشريف وغيد الحميد الشافعي •

(11)

الطعن رفم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ القضائية :

 ١٠) اثبات « الاثبات بالكتابة » « طلب الزام الخصم تقديم محرد تحت ينه » ، محكمة المؤضوع •

۱ ـ طلب الزام الخصم بتقديم محرر تحت يده • حالاته • المسادتان • ۲۱ ، ۲۱ من قانون الاقيات • سلطة قاضي الموضوع في قبوله از رفضه •

 ٢ أـ علم اشتراط القانون نصابا لقيمة الالتزام بالزرقة التي يجوز للخصم الزام خمســـه يقـــديمها ٠

(٣) التزام « انقضاء الالتزام » « الوفاء » • تضامن •

للدائدين المتضامتين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء ٠ م ١/٢٨١ مدنى ٠

1 - مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ الما تجز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقسدم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت احدى الحالات الواردة فيها ، كما أوجبت المادة ٢١ من ذات القسانون أن يبن في الطلب الدلائل والطروف التي تؤيد وجود المحرر تحت يد الحصم ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن الفصل في الطلب بإعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لقساضي الموضوع فله أن يرفضه إذا تبن له عدم جديته كما أن تقسدير الدلائل والمررات التي تجز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقسدم أية ورقة منتجه في الدعوى تكون تحت يده هو أمر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع .

 ٢ ــ لم يشرط القانون نصاباً لقيمة الإلتزام الثابت اللورقة الى مجيز للخصم الزام خصمه بتقــديمها .

٣ ــ مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من القانون المدنى أنه يجوز
 للدائن المتضامان مجتمعان أو منفر دين مطالبة المدين بالوفاء .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٨٠٧سنة ١٩٨١ مد كلى سوهاج على الطاعنين بطلب الحكم بإلزامها بأن يدفعا لهم مبلغ سنة آلاف بعنيه ، على سند من القول بأنه بموجب عقد بيع إبتدائي مؤرخ ١٩٧٩/١/١٣ باعوا و آخرون للطاعنين أطياناً زراعية مساحبا ٦ س ، ٢ ط بئمن قلاه باعوا و آخرون للطاعنان مبلغ ٢٧٩٠ ج والباقي قام المطعون ضدهم بسداده لباق البائعين و قالوا أن أصل العقد في حيازة الطاعنين وطلبوا الحسكم يالزامها بتقديمه – قضت المحكمة بإلزام الطاعنين يتقديم العقد المذكور غير أن بإلزامها بتقديمه – قضت المحكمة للمطعون ضدهم بطلباتهم – استأنف الطاعنان الطاعنين لم يقدماه فقضت المحكمة للمطعون ضدهم بطلباتهم – استأنف الطاعنان ألم يقدم بالإستفاف رقم ١٩٨٨ ١٨٠ تقديم المحكمة بأبيد الحسكم المستأنف الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على الحبكة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيا الترمت النيابة رأبا .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينعي الطاعنان بالثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه تخالفة القانون والحطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأنه يتعن مثول الحصم بالجلسة وأن يقر محيازته للمحرر أو يسكت ، إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإثبات ، حتى تلزمه المحكمة بتقديمه وبأن المطعون ضدهم لم يلتزموا بالبيانات التي أوجبتها المادة ٢١ من ذاتُ القانون كما أن الحسكم المطعون فيه لم يراع قواعد الإثبات المنصوص عليها بإلزامهما بتقـــديم عقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/١١/٣ دون أن يُثبت لأى من الطاعنين حضور بالجلسات السابقة على صدوره وحالة كون الصورة الكربونية المقدمة من المطعون ضدهم خالية من توقيع منسوب لها أو الإشارة إلى وجود هذا التوقيع على الأصل المطلوب تقديمه والذى تزيد قيمة الإلتزام فيه عن خسين جنها ، وإستند الحسكم إلى ما قرره وكيل الطاعن الثانى أمام محكمة أول درجة من وجود أصل العقد فى دعوى أخرى وتبين عدم وجوده مها الأمر الذي لا يؤدي إلى ما إستخلصه الحسكم بشأن وجود ذلك الأصل وإعتبار الصورة مطابقة له ولأنه إن جاز ذلك بالنسبة للطاعن الثانى فهو غير جائز بالنسبة للطاعن الأول الذي لم يمثل بالجلسة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحسكم الابتدائى الذى الزم الطاعنين بالمبلغ المطالب به دون الرد على دفاعهما فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحبث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ الها نجيز للخصم أن يطلب الرام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت إحدى الحالات الوارده فيهاكما أوجبت المادة ٢١ من ذات القانون أن يبن فى الطلب الدلائل والظروف الى تؤيد وجود المحرر تحت يد الحصم وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الفصل فى هذا الطلب بإعتباره متعلقاً بأوجه

الإثبات متروك لقاضى الموضوع فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جــــديته كما أن تقـــدير الدلائل والمبررات التي تجز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقـــدىم أية ورقة منتجه في الدعوى تكون تحت يده هو نظر موضوعي يتعلق بتقسدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع لماكان ذلك وكان الثابت عمونات الحسكم المطعون فيه المؤيد للحكم الإبتدائي أنه إنهى إلى أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/١١/٣ والمحرر بينالطاعنين والمطعون ضدهم والذي تمسك به الأخيرون وأدعوا أنه فى حيازة الطاعنين ينشىء علاقة قانونية بين طرفيه ويولد النزامات متبادلة بينها فيكون للمطعون ضدهم حق فيه بوصفه مستندآ مشتركآ يخول لهم طلب لحسكم بالزام الطاعنين بتقسدتمه وقد أدلى المطعون ضدهم فى صحيفة دعواهم ومذكرة دفاعهم ببيانات كافية عنه وقدموا صورة منه لا تحمل توقيعاً من الطاعنين وإلى توافر شرائط المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من قانون الإثبات فألزم الطاعنين بتقـــديم العقد وإذ لم يقدماه فقد أعمل الحـــكم المطعون فيه نص المادة ٢٤ من قانون الإثبات وإعتىر الصورة المقـــدمة صحيحةً مطابقة للأصل رغم خلوها من أية توقيعات واستند إلها فى قضائه بإلزام الطاعنين بالمبلغ المطالب به وكان ذلك بأسباب سائغة لهــــا أصلها الثابت بالأوراق وتؤدى إلى النتيجة التي إنهي إليها فإن النعي على الحسكم المطعون فيه بالوجهين الأول والثانى من السبب الأولُّ وبالسبب الثانى لا يعدُو أن يكون جدلا موضوعياً في سلطة المحكمة في تقـــدير الدليل كها أن النعي بالوجه الثالث من السبب الأول من أن المحكمة لم تراع قواعد الإثبات المنصوص عليها فى القانون مردود ذلك أن القانون لم يشترط نصاً بقيمة الإلتزام الثابت بالورقة التي يجيز للخصم الزام خصمه بتقـــديمها ومن ثم يضحى النعى برمته على غىر أساس .

وحيث إن مبى النعى بالسبب الرابع على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقة وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أن الثابت من الصورة الكربونية من عقد البيع التى اعتد بها الحسكم المطعون فيه أن البائعين لهما أصحاب الحق فى باقى الثمن هم المطعون ضدهم والحرين وقد تمسكا أمام محكمة

الاستنناف بأن حوالة البائعين الآخرين حقهم فى باقى الثمن إلى المطعون ضدهم لا تنفذ فى حقهما لعدم إعلانهما بها إلا أن الحسكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالإخلال كتى الدفاع والحطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من القانون المدنى أنه بجوز الدائنين المتضامتين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء ، وكان الثابت بصورة عقد البيع الى اعتد بها الحسكم المطعون فيه وإعتبرها مطابقة للأصل أن اطراف العقد إتفقوا على أن البائعين جميعاً دائنون متضامنون في قبض التمن فيكون للمطعون ضدهم مطالبة الطاعنين بباقي النمن كاملا ومن ثم فإن ما أثاره الطاعنان لا يعدو أن يكون دفاعاً غير جوهرى لا يتغير به وجه الرأى في الدعوى ولا يعيب الحكم المطعون فيه إعفال الرد عليه ويضحى النبي على غير أساس.

ولمسدم تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية الســــادة المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمع ، حماد الشافعي وزكي عبد العزيز ،

(Y11)

الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١ ـ ٢) عمل « العاملون بشركات القطاع العام : علاوة دورية » •

۱ ـ استحقاق العامل العلاوة الدورية ، مناطه ، أن يكون أجره فى الميداد المحدد لها واقعا بين حدى ربط المستوى المقرر للوظيفة التي يشخلها ، مع توافر شروط منحها ، م ٢٤ و ٢٥ ق ٢٦ استة ١٩٧١

٢٢ ــ الزيابة في مرتب العامل عن نهاية ربط المسترى · احتفاطه بها بصفة شخصية مـــــع السنة ١٩٧١ . السنة ١٩٧١ . السنة ١٩٧١ .

١ — لما كان القانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام وبداية وجاية المحدول المرافق له عن المستويات المالية لوظائف العاملين بالقطاع العام وبداية وجاية أجر كل مستوى والصلاوات المقررة لكل مها ونص فى الفقرات الست الأولى من المادة ٧٩ منه على طريقة نقل العاملين شاغلى وظائف الفئات المبينة بالجدول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الفئات المبينة بالجدول الملحق بالقرار الجمهوري ذهر ٣٣٠٩ لسنة الأخيرة من تلك المادة على أنه «.....» فإن مؤدى ذلك أن مناط إستحقاق من تلك المعادوات الدورية وإضافتها إلى أجره أن يكون هذا الأجر فى المعاد المعادوات الدورية وإضافتها إلى أجره أن يكون هذا الأجر فى المعاد المعادد لها واقعاً بين حدى ربط المستوى المقرر لوظيفته الى يشغلها فى هذا التاريخ مي توافرت شروط منحها المنصوص علها فى المادتين ٢٤ ، ٢٥ من ذلك القانون.

إذا جاور أجر العامل ماية ربط ألمستوى المقرر لوظيفته أضحى غير
 مستحق للعلاوة الدورية إذ يحتفظ مهذا الأجر بصفة شخصية على أن تسهلك

الزيادة من البدلات أو العلاوات الدورية وكذلك علاوات النرقية التي محصل علمها مستقبلا سواء كانت العرقية إلى فئة فى ذات المستوى الذى نقل إليسه أو إلى فئة فى المستوى الأعلى حتى يتم إسهلاك الزيادة .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الإسكندرية على الطاعنة الشركة المصرية للأحذية «باتا» - بطلب الحكم أولا: - بأحقيته في صرف علاوة الترقية إلى الفئة الرابعة بواقع خسة ٰجنهات إعتباراً من ١٩٧٥/١/١ والعلاوة الدورية إعتباراً من ١٩٧٦/١/١ وبأحقيته في صرف علاوه الترقية إلى الفئة الثالثة بواقع خسة جنبهات إعتباراً من ١/١/١/١/ وفرق العلاوة الدورية بواقع ٣,٧٤٠ جنَّمهَا إعتباراً من ١/١/١٩٧٨ ثانياً : ـــ الزام الشركة بأن تؤدى إليه مبلغ ٨٤,٨٨٠ جنهاً . وقال بياناً لها أنه يعمل لدى الطاعنة وتم تعيينه في ١٩٦٤/٦/٣٠ على الفئة المالية الحامسة عرتب ٨٣,٧٤٠ وفي ١٩٧٤/٤/٣٠ رق إلى الفئة المالية الرابعة كما رق للفئة . الثالثة في ١٩٧٦/١٢/٣١ إلا أنه فوجئ بحرمانه من علاوة الترقية والعلاوات الدورية بدعوى إستهلاكها لتجاوز مرتبه آخر مربوط المستوى الثانى في ١٩٧٥/١/١ إعمالاً لنص المادة ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ بالرغم من عدم تجاوز مرتبه وقت الترقية لنهاية ربط المستوى الأول الذي رق إليه ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/٤/١٤ برفض الدعوى، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستثناف رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة إستثناف الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٨١/٦/٧ آوقضت المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده في علاوة الترقية للفئة الرابعة بواقع خمسة جنهات شهرياً إعتباراً من ١٩٧٦/١/١ والعلاوة الترقية الدورية بواقع خمسة جنهات شهرياً إعتباراً من ١٩٧٦/١/١ وعلاوة الترقية اللغثة الثالثة بواقع خمسة جنهات شهرياً إعتباراً من ١٩٧٧/١/١ ووأن تؤدى له الطاعنة الدورية بواقع ٣٦٧٤ ج إعتباراً من ١٩٧٨/١/١ وبأن تؤدى له الطاعنة مبلغ ١٩٨٠/١٠ بعريق التقض ، مبلغ ١٩٨٠/١٠ بعريق التقض ، وعرض الطعن وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النبابة رأها :

وحيث إن الطعن أقم على سببن تنعى سما الطاعنه على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنه طبقاً لأحكام الفقر تن الثانية والمخترة من المادة ٧٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين بالفطاع العسام ينقل العاملين بالفئات الحامسة والسادسة والسابعة إلى المستوى الثاني المنصوص عليه في الجدول المرافق على أن محتفظ للعامل الذي جاوز عاكن يتقاضاه بصفة شخصية على أن تسهلك الزيادة مما عصل عليه في عاكان يتقاضاه بصفة شخصية على أن تسهلك الزيادة مما عصل عليه في المستقبل من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية والبدلات. وأن المطعون ضده كان يشغل عند تطبيق أحكام هذا القانون الفئة الحامسة التي يقابلها المستوى الثاني وجاية ربطه ٦٥ جنهاً ومن ثم فإنه بتعن إسهلاك ما زاد على المستوى الثاني وجاية ربطه ٦٥ جنهاً ومن ثم فإنه بتعن إسهلاك ما زاد على خلاك من رائبه ، وإذ قصر الحسكم المطعون فيه تطبيق هذه الأحكام على حالات النقل وقت تطبيق القانون المشار إليه دون حالات الرقية التاليق وطبق أحكام الفقر تين الحامسة والسادسة من المامنة من ذات القانون.

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لماكان القانون 11 لسنة 1971 الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام قد أقصح في الجدول المرافق له عن المستويات المالية لوظائف العاملين بالقطاع العسام وبداية ونهاية أجر كل مستوى والعلاوات المقررة لكل منها ونص في الفقرات الست الأولى من المادة ٧٩

منه على طريقة نقل العاملين شاغلي وظائف الفئات المبينة بالجدول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وحدد الفئات الني تنقل لكل مستوى ، ثم اتبع ذلك بالنص في الفقرة الأخرة من تلك المادة على أنه «فى جميع الأحوال محتفظ العامل الذى جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذى ينقل إليه ــ وقت صدور هذا النظام ــ بماكان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما محصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الرقية أو العلاوات الدورية. . فإن مؤدى ذلك أن مناط إستحقاق العامل العلاوات الدورية وإضافتها إلى أجره أن يكون هذا الأجر في الميعاد المحدد لها متى توافرت شروط منحها المنصوص علمها في المادتين ٢٤ ، ٢٥ من ذلك لها إذ يحتفظ بهذا الأجر بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة من البدلات أو العلاوات الدورية وكذلك علاوات الترقية التي يحصل عليها مستقبلا سواء كانت الترقية إلى فثة في ذات المستوى الذي نقل إليه أو إلى فثة في المستوى الأعلى حتى يتم إستهلاك الزيادة . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى كمها سحله تقرير الخبىر المقدم فها أن المطعون ضده رقى إلى وظيفة وكيل فرع ب بالفئة المالية الخامسة في ٢٩/١/٥/٢٩ ومن ثم كان يتعنن نقله نفاذاً لأحسكام الفقرة الخامسة من المادة ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ إلى المستوى الثانى الذي يبدأ ربطه بمبلغ ٢٤٠ ج وينتهي بمبلغ ٧٨٠ ج . فيكون أجره الشهرى الذي كان محصل عليه ومقداره ٨٣,٧٤٠ ج مجاوزاً لنهاية ربط المستوى الثاني المنقول إليه فلا يكون مستحقاً للعلاوات وإن كان له أن محتفظ بأجره بصفه شخصية على أن تسهلك الزيادة من البدلات وعلاوات الترقية أو العلاوات الدورية التي محصل علمها مستقبلا وإذ خالف الحسكم المطعون فيه هذا النظر

وقضى بمنحه علاواته الدورية . على سند من أن تطبيق هذه الأحسكام قاصر على حالات النقل دون الترقية اللاحقة عليه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولمـــا تقدم يتعن القضاء في الم موضوع الاستثناف رقم ٣٩٨ س ٣٦ ق الإسكندرية بتأييد الحكم المستأنف.

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضسوية السسادة المستشارين/ حسين عبل حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، محمد بكر غمالي ، وع**زت عبران •**

(717)

الطعن رفم ١٠٤٦ لسنة ١٥ القضائية :

(١) قانون « سريان القانون » · ايجاد « ايجار الاماكن » ·

قوانين إيجاد الاماكن • سريان أحكامها على الاماكن وأجزائها المؤجرة المعسده للسكنى أو لغيرها الكائنة فن المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص خاس • اقامة هذه الاماكن دون ترخيص أو عدم استيفائها للشروط أو المواصفات لا يحول دون سريانها • علة ذلك •

(٢) حكم « عيوب التدليل » « مالا يعد قصورا » »

التفات الحكم عن دفاع عار عن دليله • لا عيب •

(٣) دعوى « انطلبات في الدعوى » • استئناف • ايجار « ايجار الأماكن ، •

ا – أوضح المشرع بجلاء في كافة قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة أوقام ١٩٦١ لسنة ١٩٧٧ أن حكامها أوقام ١٩٦١ لسنة ١٩٧٧ أن حكامها تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة المعده السكنى أو لغير ذلك من الأغراض الكائنة في عواصم المحافظات والبلاد المعتبره مدناً وغيرها ممن الجهات التي يصدر بها قرار من الجهة المختصة وإذ ورد النص مطلقاً دون قبد الجهات التي يصدر بها قرار من الجهة المختصة وإذ ورد النص مطلقاً دون قبد فإنه يتعين إعمال حكمه على كافة الأماكن المؤجرة عدا ما استثنى بنص خاص وذلك بصرف النظر عن عدم إستيفائها للشروط . والمواصفات اللازمة للترخيص بإقامتها وسواء صدر الرخيص ببنائها من الجهة المختصة أم لم يصدر ومن ثم فإن ما يتمسك به الطساعن من دفاع في هذا الحصوص لا يستند إلى

أساس إصبيح فى القانون ، ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه مادامت النتيجة التي إنهي إلها موافقة للقسانون .

٢٦ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على الحسكم إن هو التفت عن دفاع لم يقسدم صاحب المصلحة الدليل عليه لمساكان ذلك وكان البين من الأوراق انها جاءت خلوا ثما يفيد تقسدم الطاعن صورة رسمية من الحكم الجنائى المشار إليه بسبب النعى حتى يتسنى لمحكمة الموضوع التحقق من محله وسببه ومن ثم فلا على الحسكم المطعون فيه ان هو أغفل الرد على هذا الدفاع العارى عن دليله ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس .

٣ ــ مؤدى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات أنه يتعين على المحكمة الاستثنافية إذا الغت الحسكم الصادر في الطاب الأصلى أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الاحتياطية ، محيت لا مجوز لها أن تتصدى للفصل فها بدعوى أنها لا تستند إلى أساس من الواقع أو القانون وذلك لما يترتب على هذا التصدى من تفويت درجة من درجات التقاضى وهو من المبادىء الأساسية للنظام القضائي التي لا بجوز للمحكمة مخالفها ولا مجوز للخصوم النزول عنها لماكان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعز أقام الدعوى للحكم أصلياً بطرد المطعون ضدهما من العقار محل النزاع للغصب بإعتبار أن سندهما في وضع يدهما على العين هو عقدى إبجار غير نافدين في حقه لصدورهما ممن لا تملك التأجير وطلب إحتياطيا الحسكم بإخلاء العن بإفتراض أن الإبجار صحيح ونافذ فى حقه لإساءة إستعال المستأجرين لها وفقاً لحكم المادة ٣١/ج من القـــانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ممـــا مفاده أن كلا من الطلبين مستقل عن الآخر في مضمونه وفي سنده من حيث الواقع أو القانون فالطلب الاحتياطي هو في حقيقته طلب بفسخ عقدىالإبجار بينما أن الطلب الأصلى يشتمل ضمنا على طلب عدم نفاذ الإيجار في حقه ، ولا يغير من ذلك أن الأثر المرتب على الحكم في كل مهما هو طرد المطعون ضدهما من العين إذ العبره هي بالتكييف الصحيح اطلبات الحصوم في الدعوى وإذ كانت

عكمة أول درجة قد انهت في قضائها إلى إجابة الطاعن إلى طلبه الأصلى بإعتبار أن الإبجار صدر ممن لا مملكه ولم يقره الطاعن ويعد المطعون ضدهما غاصبين للعمن ، وأوردت في مدوناتها أنها ليست في حاجة إلى بحث الطلب الاحتياطي مادامت قد إنهت إلى النيجة المشار إلها ، وكان الحسكم المطعون فيه بعسد أن قضي بإلغاء الحسكم المستأنف عسرض للطلب الاحتياطي وفصل فيه على سسند من أنه لا بجوز إعادته إلى عجمة أول درجة لعسدم صلاحيته للفصل فيه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ فصل في الطلب الاحتياطي على غير مقتضى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٣٠٠٣ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحسكم أصلياً بطردهما من المقار على الزاع وتسليمه إليه وإحتياطياً بإخلائه ، وقال بياناً لها أنه كان قد باع قطعة أرض مملوكة له إلى آخرين بموجب عقد بيع إبتدائى قضى مهائياً فيضخه لإخلالها بشروط التعاقد ، وكان المشتريان قد أقاما بناء وسط هذه الأرض عبارة عن ثلاث حجرات وصالة وملحقاها قاما بتأجيره للمطمون ضدهما بالتواطؤ معهما للحيلوله دون تنفيذ الحسكم الصادر بإزالة البناء ، وإذ كانت هذه الإجاره صادره ممن لا مملك حتى التأجير ، ومع إفتراض صحة عقدى الإيجار فإن المطعون ضدهما قد احدثا تلفيات بالعقار وقام بإنذارهما بإعادة الحال إلى ماكانت عليه ، ومن ثم فإنه كتى له طلبطردهما بصفة أصلية من عن النزاع ، لإفتقار إقامهما فها إلى السند القانوني ، وإحتياطياً إخلاء من عن النزاع ، لإفتقار إقامهما فها إلى السند القانوني ، وإحتياطياً إخلاء من عن النزاع ، لإفتقار إقامهما فها إلى السند القانوني ، وإحتياطياً إخلاء من عن الزاع ، ومن ثم فإنه على السند القانوني ، وإحتياطياً إخلاء من عن الزاع ، لوتعار إقامهما فها إلى السند القانوني ، وإحتياطياً إخلاء من عن الزاع ، ومن ثم فإنه عن عن النزاع ، لوتعار إقامهما فها إلى السند القانوني ، وإحتياطياً إخلاء

العقار لإساءة إستعاله وفقاً لنص المادة ٣١/ج من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ وبنساريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ ندبت المحكمة خبيراً لمعاينة العقار وبيان ما به من تلفيات وسببها إن كان ، وبعد أن قدم تقريره قضت بنساريخ ١٩٨١/٥/٧ بطرد المطعون ضدهما من الأعيان محل النزاع وتسليمها إلى الطاعن ، إستأنف المطعون ضدهما هذا الحسكم بالإستثنافين رقمي ٤٠٣٧ ، ٤٢٥٣ سنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف وبرفض الدعوى بطلبها الأصلى والاحتياطي ، طعن الطاعن في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جسدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بعسدم إنطباق قانون إيجار الأماكن على مثل هذه المنشأه الصغيرة محل النزاع إذ أنها مقامه بصفة مؤقته ولم تستوف الاشتر اطات التى يتطلبها قانون المبانى فضلا عن أنها أقيمت بدون ترخيص ، وإذ أقامها المشتريان السابقان للأرض بسوء نية وقد قضى بفسخ عقد شرائهما لحسا ومن ثم فقد آلت تلك المبانى مستحقة الإزالة ويحق له إزالها حتى تعود الحسالة إلى ماكانت عليه قبل إبرام العقد ، ولماكان الحسكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المشرع أوضح بجلاء فى كافة وانين إيجار الأماكن المتعاقبة أرقام ١٩٦١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وابنية ١٩٢٩ أن أحكامها تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة المعده السكنى أو لغير ذلك من الأغراض الكائنة فى عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً وغيرها من الجهات التى يصدر بها قرار من الجهة المختصة ، وإذ ورد النص مطلقاً دون قيد ، فإنه يتعنز إعمال حكمه على كافة الأماكن المؤجرة عدا ما إستنى بنص خاص وذلك بصرف النظر عن عدم إستيفائها

الشروط والمواصفات اللازمة للرخص بإقامها وسواء صدر الرخيص ببنائها من الجهة المختصة أم لم يصدر ، ومن ثم فإن ما تمسك به الطاعن من دفاع في هذا الحصوص لا يستند إلى أساس صحيح في القسانون ، ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه مادامت النتيجة التي إنهي إلها موافقة لقسانون ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيد قد خاص صحيحاً إلى قسيام علاقة إيجارية بين الطرفين تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن وذلك إستناداً إلى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/٣١ الصادر من الطساعن للمطعون ضده الأول ، عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/٣١ الصادرين للمطعون ضدها من الحارس القضائي على العقار عمل النزاع ، فضلا عن إيصالات الأجرة الصادرة من الطاعن بإستلام الأجرة من المطعون ضده الثاب عن الشهور من إبريل حتى سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة بإستنجار المطعون ضدهما لهسانا المغار ، وكان هذا الذي أورده الحسكم سائعاً وله أصله النابت بالأوراق ويؤدى وكان هذا الذي أنهي إلها ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الرابع والحامس على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بصدور حكم في الجنحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ بلدية القاهرة بإزالة مبانى النزاع وهو حسكم عينى يسرى في مواجهة الكافه ، وأن الحسكم برفض الإخلاء يتضمن تعطيلا لحكم الإزالة الذي يعسد هلاكاً للعقار محل النزاع مما يتر تب عليه إنقضاء العلاقة الإيجارية مع المطعون ضدهما ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم معرض لهذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على الحكم إن هو التفت عن دفاع لم يقدم صاحب المصلحة الدليل عليه ، لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أنها جاءت خلوا مما يفيد تقديم الطاعن صورة رسمية من الحسكم الجنائى المشار إليه سبب النعى حتى

يقسني لمحكمة الموضوع التحقق من محله وسببه ، ومن ثم فلا على الحسكم المطعون فيه ان هو اغفل الرد على هذا الدفاع العارى عن دليله ، ويكون النعى عليه في هذا الحصوص على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه كان يتعس عليه عند الغاثه حكم محكمة أول درجة في الطلب الأصلي أن محيل إلها الطلب الاحتياطي للفصل فيه اعمالا لمبدأ التقاضي على درجنين ، وإذ فصل في هذا الطلب دون إحالة لمحكمة أول درجة فإنه يكون قد خالف القانون :

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وفقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات يتعين على المحكمة الاستثنافية إذا الغت الحكم الصادر فىالطلبالأصلى أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الاحتياطية ، محيث لا مجوز لهـــا أن تتصدى للفصل فها بدعوى أنها لا تستند إلى أساس من الواقع أو القانون ، وذلك لما يترتب على هذا التصدي من تفويت درجة من درجات التقاضي وهو من المبادىء الأساسية للنظام القضائي التي لابجوز للمحكمة مخالفتها ولا بجوز للخصوم النزول عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أَقام الدعوى للحكم أصلياً بطرد المطعون ضدهما من العقار محل النزاع للغصب بإعتبار أن سندهما في وضع يدهما على العين هو عقدي ايجار غير نافدين في حقه لصدورهما ممن لا بملك التأجير ، وطلب إحتياطياً الحكم بإخلاء العين ــ بإفتراض أن الإبجار صحيح ونافذ في حقه ــ لإساءة إستعال المستأجرين لها وفقاً لحسكم المادة ٣١/ج من الفانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، مما مفاده أن كلا من الطلبين مستقل عن الآخر في مضمونه وفي سنده من حيث الواقع أو القانون فالطلب الاحتياطي هو في حقيقته طلب بفسخ عقدىالإمجار بينًا أن الطلب الأصلي يشتمل ضمناً على طلب عدم نفاذ الإبجار في حقه ،

ولا يغير مـن ذلك أن الأثر المــرتب على الحــكم فى كل منهمــــا هو طرد المطمون ضدهما من العنن ، إذ العبره هي بالتكييف الصحيح لطلبات الحصوم

في الدعوى ، وإذكانت محكة أول درجة قد إنتهت في قضائها إلى إجابة الطاعن إلى طلبه الأصلى بإعتبار أن الإمجار صدر ممن لا مملكه ولم يقره الطاعن ويعد المطمون ضدهما غاصبن للعمن ، وأوردت في مدوناتها اتها ليست في حاجة إلى عث الطلب الاحتياطي مادامت قد إنتهت إلى النتيجة المشار إلها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بإلغاء الحكم المستأنف عرض للطلب الاحتياطي وفصل فيه على سند من أنه لا مجوز إعادته إلى محكمة أول درجة لعدم صلاحيته للفصل فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ فصل في الطلب الاحتياطي على غر مقتضى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات ، مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به في هذا الطلب دون حاجه لبحث بلق أوجه الطعن والقضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيه ، باق أوجه الطعن والقضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيه ، الذراء عكم النص المشار إليه :

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة إلسيد المستشار / درويش عبد الجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية المستسددة المستشارين / د• رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى ، أحمد أبر الحجاج و عبد المسين فسواج •

(717)

:لطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) حيازة « دعاوى الحيازة » • ملكية « حق الانتفاع : املاك الدولة الخاصة »

صاحب حق الانتفاع • حقه في حماية حيازته بدعاري العيازة • شرطة • اتبات اكسساب حقه استفادا الى أي من الاسباب المقررة في المسادة ٩٨٥ مدني • مثال بصدد أراضي الدولة التي تزرع بخفية •

 (٣) حيازة « :عاوى الحيازة : دعوى منع التعرض » • ايجار « ايجار الأرض الزراعية » •

دعوى منع التعرش • وجوب توافر نية التملك لدى المستعى فيها • لازم ذلك ان يكون المقار محل المنيازة جائزا تملكه بالتقادم • عدم قبول الدعوى من الحائز للاحوال العامة أو الخاصة للدولة • م ٩٧٠ مدتى المدلة بق ١٤٢ لسنة ١٩٥٧ •

(٣) حيازة • حجز « الحجز الادارى » • ايجاد « ايجاد الأراضى الزراعية » •
 استغلال الارض الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الغفية • ماميته •

١ – المنتفع وان جاز له في القانون أن يحمى حيازته لحق الانتفاع بدعاوى الحيازة ، إلا أنه يتعن أن يثبت بداءة أن العقار المطلوب دفع العدوان عن حيازته مثقل محق عيني أكتسبه رافع الدعوى بسبب من الأصباب المقررة بالمادة ٩٨٥ من القانون المدنى لأكتساب حق الانتفاع ، لما كان ذلك وكان المين من الأوراق ومدونات الحسكم المطعون فيه أن الأرض محل التداعى من أملاك الدولة الحاصة التي تزرع خفية واثبت الحبر في تقريره أن الطاعن ليس إلا مجرد واضع يد علمها وقيد اسمه بسجلات مصلحة الأملاك بإعتباره مستغلا

للأرض بطريق الخفية ، وكان الطاعن لم يقسدم إلى محكمة الموضوع ثمة دليل يفيد حصول تصرف من الحكسومة في أرضها اكتسب بمقتضاه حقاً عينياً بالإنتفاع ، فإنه لا يكون صحيحاً ما يثيره في النعى من الإدعاء بحيازتها على سند من قيام هذا الحق .

٧ - الحيازة التي تبيح رفع دعوى منع التعوض ليست هي مجرد السيطرة المادية على العقار فحسب بل بحب أن يكون ذلك مقررنا بنية التملك ، ولازم مهذا أن يكون العقار المن العقار التي جوز تملكها بالتقاره من العقارات التي جوز تملكها بالتقاره أذ هي أموال غير جائز تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم اعمالا لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدله بالقانون رقم ١٤٥٧ لسنة ١٩٥٧ أما ما أجازه إلاهذا القانون في المادة ٥٧٥ للمستأجر – وهو حائز عرضى – من رفع دعاوى الحيازة فإنما جاء إستثناء من الأصل فلا يجوز التوسع في تفسيره ويلزم قصره على المستأجر الذي يثبت أن حيازته وليده عقد الإيجار.

٣ ــ المقصود بإستغلال الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة بطريق
 "خفية ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ هو ما كان بغير عقد إيجار
 حى لوكان الحائز يؤدى عبا للحكومة مقابلا للإستغلال .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع—على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم 188 سنة 19۸۰ مدنى كلى على المطعون ضده أمام محكمة الإسماعيلية الإبتدائية طالياً الحكم عنع يُعرضه له في حيازته للأرض الزراعية المبينة بالصحيفة وقال بياناً لدعواد أنه يضع يده على أرض مساحها ١٢ ط ١٠ ف بضواحى الإسماعيلية وقيد إنتفاعه بها في سملات مصلحة الأملاك الأمرية وقد تعرض له المطعون ضده في حيازته لجزء منها مساحته ١٨ ط وباشرت الشرطة تحقيقاً عن هذه الواقعة في المحضر رقم ١٨٨١ سنة ١٩٧٩ قسم أول الإسماعيلية وإذ كان التعرض لا يزال قائماً فقد أقام بتاريخ ٢٩٨٠/٦/٣٠ بالطلبات . استأنف المطعون ضده هذا الحسكم لدى عكمة إستثناف الإسماعيلية بالإستثناف رقم ١٨٨٨ س ٩ و طالباً الفاءه ورفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٤/١/١ حكمت الحكم المنافف ورفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٤/١/١ حكمت الحكم الملعون فيه وإذ عرض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الماثل وأودعت النسابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترمت النبابة رأمها .

وحيث إن الطعن اقم على ثلاثة أسباب يسمى الطاعن فى السبين الأول والثالث مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيساً على إنتفاء نية التملك فى حيازته للأرض موضوع التداعي بإعتبارها من الملاك الدولة الحاصة الى لا يجوز تملكها أو كسب أى حق عبى علها بالتقادم فى حين أنه صاحب حتى عبى على هذه الأرض هو حتى الانتفاع فيكون له على سند من هذا الحتى الذى مختلف عن حتى الملكية أن يلجأ إلى حايته بدعاوى على سند من هذا الحتى الذى مختلف عن حتى الملكية أن يلجأ إلى حايته بدعاوى الحيازة ومها دعوى منع التعرض ولا يكون صائباً ما ذهب إليه الحكم من إشراط توافر نية التملك فى هذه الحالة طالما أن التعرض الذى يراد منعه لم يستطل الحي حل الملكية بل اقتصر على حاية حتى الانتفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المنتفع وان جاز له فى القانون أن محمى حبازته لحق الانتفاع بدعاوى الحيازة إلا أنه يتعنن أن يثبت بداءة أن العقار المطلوب دفع العدوان عن حيازته منقل محق عينى أكتسبه رافع الذهوى سبب من الأسباب المقررة بالمادة 9.00 من القانون المدنى لإكتساب حق الإنتفاع . لماكان ذلك وكان ألبن من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن الأرض على التداعى من أملاك الدولة الحاصة التى تزرع خفية وإثبت الحبير في تقريره أن الطاعن ليس إلا مجرد واضع يد عليها وقيد اسمه بسجلات مصلحة الأملاك بإعتباره مستغلاللأرض بطريق الخفية وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ثمة دليل يفيد حصول تصرف من الحكومة في أرضها اكتسب بمقتضاه حمّاً عيناً بالإنتفاع فإنه لا يكون صحيحاً ما يثيره في النمي من الإدعاء عيازتها على سند من قيام هذا الحق :

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحلطاً فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول انه وإن لم يكن صاحب حق عينى بالانتفاع للأرض محل النزاع فهو يعتبر مستأجراً لها وأن ذلك لا محول دون قبول دعوى منع التعرض التى أقامها بوصفه مستأجراً مجوز له وفقاً لنص المادة ٧٥ من القانون المدنى رفع دعاوى الحيازة جميعها وإذ لم يفطن الحكم إلى هذا النظر فإنه يكون معيداً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النمى غر سديد ذلك أن الحيازة التى تبيح وفع دعوى منع التعرض ليست هى جرد السيطرة المادية على العقار فحسب بل بجب أن يكون ذلك مقرناً بنية التملك ولازم هذا أن يكون العقار من العقارات التى بجوز تملكها بالتقادم فيخرج مها العقار الذى يعد من الأموال العامة أو الحاصة للدولة إذ هى أموال غر جائز تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم اعمالا لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدله بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ أما ما اباحه هذا القانون في المادة ٥٧٥ للمستأجر – وهو حائز عرضي – من أما ما اباحه هذا القانون في المادة ٥٧٥ للمستأجر – وهو حائز عرضي – من رفع دعاوى الحيازة فإنما جاء إستثناء من الأصل فلا بجوز التوسع في تفسيره ويلزم قصره على المستأجر الذي يثبت أن حيازته وليدة عقد الإعجار ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد يمدوناته أن الطاعن مستأجراً لأرض الزاع بل أن البن من هذه المدونات وتقرير الخبير الذي أتخذه المكم عماداً لقضائه بل أن البن من هذه المدونات وتقرير الخبير الذي أتخذه المكم عماداً لقضائه بل أن البن من هذه المدونات وتقرير الخبير الذي أتعقد بينه وبين الحكومة أن الطاعن ثم بقدم دوليلا على قيام علاقة إيجارية انعقدت بينه وبين الحكومة أن الطاعن ثم بقدم دوليلا على قيام علاقة إيجارية انعقدت بينه وبن الحكومة

في شأن أرض الزاع والتي ثبت الها من الملاك الدولة الخاصة وحصرت في علات مصلحة الأملاك على أنها من الأراضى التي تزرع خفية لما كان ذلك وكان المقصود بإستغلال الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة بطسريق الخفية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة عوم ما كان بغير عقد إنجار حتى لو كان أماثر يؤدى عها للحكومة مقابلا للإستغلال ومن ثم لا يكون الطاعن مستأجراً ولا ينطبق على دعواه الاستثناء المقرر بالمادة ٥٧٥ من القانون المدنى ويكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح القانون إذ حمل قضاءه برفض الدعوى على إنتفاء نبة التملك في حيازة الطاعن للأرض التي ثبت أنها من أملاك الدولة الحاصة المحلور تملكها بالتقسادم ويضحى النمى الذي يشره الطساعن في هذا الصدد على غير أساس.

ولمسا تقدم يتعسىن رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بریاسهٔ السید المستسار / درویش عبد الجید تاثب رئیس المحکمهٔ وعضویهٔ الســــادهٔ المستشارین / د· رفعت عبد المجید ، محمد خیری الجندی . أحمد أبو الحجآج ر عبد الهــــين فـــراج -

(317)

الطعن رفم ٣٢٤ لسنة ٥٤ القضائية :

 (١٠ - ٣) حيازة • تقادم « التقادم الكسب » • ملكية « استباب كسب الملكية « التقادم الخمسي » •

 (١) الحيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخسي ، ماهيتها ، العبرة فيها بالعيازة منذ معاصرتها للسبب الصحيح ، التمسك بعيب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح ، غير منتج .

(۲) حسن النية يفتوض دائما لدى الحائز ما لم يقم الدليل على العكس • سوء النية المانم
 من اكتساب الملك بالتقادم الخسس • مناطه •

(۲) استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته • من سلطة قاض الموضوع متى كان
 استخلاصه سائلة •

الحيازة التي تجتمع مع السبب الصحيح وتستطل إلى مدة خمس سنوات ، الحيازة التي تجتمع مع السبب الصحيح وتستطل إلى مدة خمس سنوات ، فإن بدأت الحيازة قبل قيام السبب الصحيح يلحقها عيب ما ، فإن التمسك الدا العيب الذي اعترى الحيازة في تاريخ سابق على قيام هذا السبب لا يكون منتجاً ولا مجدياً طالما كان المعول عليه في نطاق التقسادم الحمدي هي الحيازة منذ أن تجتمع بالتصرف المسجل الصادر من غير مالك ، فيكون عندئذ هو سبها الصحيح الذي يركن إليه الحائز في حيازته ويتمكن محقضاه من الملك إن اقترنت حيازته عصن النية وقت تلتى الحق تطبيقاً لما تقضى به المادة ٩٦٩ من القانون المدنى .

٢ -- المقرر ــ في قضاء هذه المحكمة--تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٦٥٥

من القانون المدنى والفقرة الثانية من المادة ٩٦٩ من هذا القانون أن حسن النية يفترض دائماً ما لم يتم الدليل على العكس ، وأن مناط سوء النيسة المانع من إكتساب الملك بالتقادم الحمسى هو ثبوت علم المتصرف إليسه وقت تلى الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه:

٣ - الفصل فى توافر حسن نية الحائز وإنتفاء سوء نيته من مسائل الواقع
 النى يستقل قاضى الموضوع بتقديرها ، ولا يخضع حكمه لرقابة محكمة النقض
 مى كان إستخلاصه سائفاً .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعـــد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على الما عن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٩١٣ منة ١٩٧٩ مدنى كلى السيوط على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلز مها بأن تؤدى المطاعنين السية الأول مبلغ ١٠٦٨ جنها ولباق الطاعنين مبلغ ٢٨٣٠ جنها ، وقالوا بيناً لذلك أنهم عتلكون الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وادخلها الشركة المطعون ضدها ضمن منشآتها وأقامت علها مبان دون أن تتخذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العسامة وأنه لما كان يتعدر رد الأرض عبناً فإن الشركة المذكورة تلزم بتعويضهم عبا فأقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم . دفعت الشركة المطعون ضدها بسقوط حق الطاعنين في المطالبة بالتعويض بالتقادم الثارئ كا وجهت طلباً عارضاً قبل الطاعنين بطلب الحسكم بتثبيت ملكيها الثلاث كا وجهت طلباً عارضاً قبل الطاعنين بطلب الحسكم بتثبيت ملكيها الأرض على المنضمين شرائها لهسا ضمن مساحة أكبر واقترن ذلك بوضع البد يحسن نبة لمدة خس صنوات متصلة ، ندبت المحكة خبراً وبعد أن أودع عسن نبة لمدة خس صنوات متصلة ، ندبت المحكة خبراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ مع الزاع ـ استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى المطعون ضدها للمساحة على الذاع ـ استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى المطعون ضدها للمساحة على الذراع ـ استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى

عكمة استثناف أسيوط بالإستثناف رقم ٢٠٧ سنة ٥٧ قضائية طالبيين الغياءه والقضاء لهم بطلباتهم ورفض الطلب العارض المبدى من المطعون صدها، بتلويخ ١٩٨٣/١١/٢٨ قضت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النرمت النيابة رأمها.

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب من وجهن وفي بيان أولها يقول الطاعنون انهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن حيازة الشركة المطعون ضدها للأرض محل التداعي إنماكان مردها إلى قرار محافظ أسيوط بالإستبلاء عليها والذى يعد بمثابة الغصب لعدم موافقته أحكام القانون فلا يكون سند هذه الحيازة هو عقد البيع المسجل برقم ٧٣٥ لسنة ١٩٧١ توثيق الموسكي الصادر من السيدة والتي ثبت من تقرير الحبر أنها غير مالكة ،"وإذ كان الحسكم المطعون فيه قد اكتنى فى الرد على هذا الدفاع بقوَّله أن العرَّة فى مجال تطبيق التقادم الحمسى يكون بإجماع الحيازة مع السبب الصحيح فلا يعتد بوضع اليد بناء على قرار الاستيلاء طالما قد انضم السبب الصحيح إلى الخيازة وكان هذا القول من الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعنين إذا السبب الصحيح لم يكن فى واقع الدعوى الأداة التي مكنت الشركة المطعون ضدها من الحيازة فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه ، وحاصل الوجه الثانى أن الطاعنين دفعوا بإنتفاء حسن نية الشركة المطعون ضدها فى الحيازة المؤدية إلى التملك إذ هي إحدى الشركات الكبرى للقطاع العام وبها جهاز قانونى من موظفين متعددين فكان من الميسور بذَّل قليل من الجهد في التحرى للتوصل إلى الحقيقة التي كشف عنها الحبير في تقريره من أن صاحب التكليف لا عملك شيئاً في الأرض محل التداعي ، ولما كان الحسكم المطعون فيه قد اجتزأ من الرد على ذلك الدفع قوله أن إنذار الطاعنين الموجه إلى الشركة المطعون ضدها في ١٩٧١/٢/١٠ كان تاليًّا لتلتى الحقُّ بعقد البيع المسجل في ١٩٧١/٢/١٠ ، وهو مالا يعتبر من الحكم رداً صائباً لما أظهره الطاعنون من خسطاً جسم وقع من الشركة يرقى إلى مرتبة سوء النية فإن الحكم المطمون فيه يكون فضلا عن قصوره في التسبيب قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن النعي في الوجه الأول غر سديد ذلك ان الحيارة التي يغتد مها في إكتساب الملكية بالتقادم الحمسي هي الحيازة الي تجتمع مع السبب الصحيح - وتستطيل إلى مدة خسسنوات، فإن بدأت الحيازة قبل قيام السبب الصحيح يلحقها عيب ما ، فإن المسك سدًا العيب الذي إعترى الحيارة في تَارَيْخَ سَابِقَ عَلَىٰ قَيَامَ هَذَا السَّبِ لَا يَكُونَ مَنتَجًا وَلَا مِجْدِيّاً طَالَمًا كَانُ المعول علية في نطاق التقادم الحمسي هي الحبازة منذ أن تجتمع بالتصرف المسجل الصادر من غير مالك فيكون عندئذ هو سببها الصحيح الذي يركن إليه الحائز في حيازته ويتمكن مقتضاه من التملك أن إقبرنت حيازته محسن النية وقت تلمي الحق تطبيقاً لما تقضى به المسادة ٩٦٩ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان الثابتُ مَن الأورَاق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بعيوب شابت حيازة الشركة المطعون ضدها بعد قيام السبب الصحيح ، وحتى إنقضاء مدة السنوات الحمس ، وإنما اقتصر دفاعهم على إظهار عيب في الحيازة الى كانت سابقة على نشوء السبب الصحيح بمقولة أن سندها هو قرار محافظ أسيوط في سنة ١٩٧٠ الذي جاء متجرداً من الشرعية ، وكان الحسكم المطعونَ فيه قد واجه هذا الدفاع بما أورده بأسبابه من أن مدة السنوات الحمس المقررة للتقادم لا تبدأ في السريان إلا من وقت إجماع السبب الصحيح والحيازة معاً في سنة ١٩٧١ انضم إلى الحيازة في هـذا العـام والتي اقترنت محسن النيــة عند تلقى الحق وظلت قائمة متصلة حتى إنقضت الحمس سنوات ولم يرفع الطاعنون دعواهم إلا فى عام ١٩٧٩ ، وإذ كان هذا الذى خلص إليه الحكم يتوافق مع صحيح القانون ومحمل رداً سائغاً ينطوى على عدم الاعتداد بما قد يكون لحق الحيازة من عيب العصب في ناريخ سابق على قيام السبب الصحيح مادام هذا السبب أصبح دون غيره سند الحيازة خلال الحمس سنوات التالية ، ومن ثم فإن النعي الذي يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون على غير أساس والنعى فى الوجه الثانى مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص ـ الفقرة الثانية من المادة ٩٦٥ منّ القانون المدنى والفقرة الثانية من المادة ٩٦٩ من هذا القانون من أن حسن النيه يفتر ض دائماً ما لم يقم الدليل على العكس وأن مناط سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقسادم الحمسي هو ثبوت علم المنصرف إليه وقت تَلَقى الحق بأن المنصرف غير مالك لمسا يتصرف فيه ، والفصل فى توافر حسن نية الحائز وإنتفاء سوء نيته من مسائل الواقع التي بستقل قاضى الموضوع بتقديرها ولا نخضع حكمه لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه توافر حسن نية الشركة المطعونضدها فى حيازتها والرد على دفاع الطاعنين الذي تمسكوا فيه بسوء النية مقرراً أن حسن النية حب توافره وقت تلقى الحَق وهو مفتر ض دائماً ما لم يقم الدليل على العكس ولاً يطلب من الحائز إثبات حسن نيته وبحث إثبات سوء النية يقع على عاتق من يدعى أنه المالك الحقيقي : ثم أردف الحكم قائلا «أن الثابت من الأوراق أن الشركة المستأنف علبها قد إشترت أرض النزاع بعقد مسجل صالح لكسب الملكية بوضع اليد علمها مدة خس سنوات متتالية مادامت حيازتها للعقار مقترنه محسن النية ومستنده إلى السبب الصحيح وهو العقد المسجل الذي ورد به أن البائعة لهــــا تملكت ما باعته للشركة بعقد مسجل بدوره برقم ٣٢٣٣ في ١٩٤٦/٦/٢٥ مما بجعلها تعتقد وقت تلقيها الحق وعند تسجيل السند أنها تشترى من مالك وقد إنتقلت إلها الملكية على هذا النحو بالتسجيل ... ولم يقـــدم المستأنفون دليلا على عكس ذلك سوى القول بوجود جهاز للقضايا بالشركة به عدد من العاماين في حقل القانون ولا يكفي ذلك لنفي حسن النية عن الشركة ... وإذ كان هذا الذي إستخلصه الحكم المطعون فيه هو إستخلاص سائغ له أصله الثابت بالأوراق ويكنى لحمل قضاء الحسكم فإن النعى مذا الوجه ينحل إلى جدل في مسألة تخضع لسلطة محكمة الموضوع التقديرية مما تنحسر عنبا وقابة محكمة النقض:

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / درويش عبد الجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية الســــادة المستشارين/ د• وفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى ، أحمد أبو العجاج وعبد المـــين ـــراج •

(710)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٧ القضائية :

(١ ، ٢) حيازة « اصلاح زراعي » « الحيازة الزراعية » ٠

 (١) الحيانة الزراعية - عدم جواز تعديلها الا بموافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد التزام الحائز الجديد بالديون المستحقة على الارض محل التعازل بصرف النظر عن تاريخ نشوئها أو شخص المدين بها •

(۲) تغییر الحیازة تنفیذا لعکم قضائی ۰ م ۹۲ بقرة آخیرة ق ۵۳ لسنة ۱۹۶۹ ، المقصود منه ۰ سیطرة الحائز سیطرة مادیة علی الارض الزراعیة ومباشرتها باسمه ۰ حیازة الحسارس القضائی بوصفة تاثیا عمن فرضت الحراسة علی أموالهم ، خروجها عن مذا النطاق ۰ علة ذلك ٠

١ - مفاد نص المادة ٣/٩٦ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أنه لا بجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائز بن السابقين سواء كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للإثبان الزراعى والتعاونى بصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين با من الحائز بن السابقين .

٧ -- إذ استثنت الفقرة الأخيرة من المادة ٩٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ حالات تغيير الحيازة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية فقد دات على أن المراد بالحيازة في هذا الصدد هو معناها العام المعرف به في القانون ، وهي سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية يباشرها بأسمه ولحسابه وهذا أمر لا ينطبق على الحارس القضائي الذي ناط به حكم الحراسة أداء أعمال معينة واسبغ عليه في أدائها صفة النيابة عن ذوى الشأن الذين خضعت أموالهم والسبغ عليه في أدائها صفة النيابة عن ذوى الشأن الذين خضعت أموالهم

للحراسة ، فتكون حيازته هي حيازة بالوساطة وفقاً لنص المادة ٩٥١ أن القانون المدنى فينصرف اثرها إلى الأصيل دون النائب ، ومؤدى هذا أن الحكم القاضى بتعيين حارس على أرض زراعية لا يندرج على إطلاقه في عموم الاستثناء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من القانون آنف الله كر ولا يعتبر المحراسة في حيازتها فصار نائباً عهم يديرها لحساسم ، إذ يلزم على سند من للحراسة في حيازتها فصار نائباً عهم يديرها لحساسم ، إذ يلزم على سند من خده الصفة بأداء الديون المستحقة على الأرض على الحراسة والتي نشأت في ذمة أولئك ، أما إذا كان الحائز من غير ذوى الشأن الحساضعة أرضهم للحراسة ولم يكن محوزها لحساب أى مهم فتمكن الحارس تنفيداً لحكم قضاءً من إسترداد الأرض من يد هذا الحائز كي يباشر سيطرته علما نياة عن ذوى الشأن فإن ذلك بعد تغيراً لشخص الحائز بالمعني الذي قصده المشرع في قانون الزراءة .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى دمهور على البنك الطاعن طالباً الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٦٦٠,٣٩٠ ج وفوائده بواقع ٨٪ سنوياً من تاريخ إستحقاقها حتى تمام السداد – وقال بياناً لدعواه أنه عن حارساً قضائياً على تركه والده وهن بين أعيامها الأرض الزراعية المبينة بالصحيفة وقد قام بتوريد اقطان موسم ١٩٨٢ لبنك القرية إلا أنه لم يقبض تمها ومقداره ٩٣٤,٨٩٨ ج بزعم أنه دائن له بمبالغ تزيد على هذا البن . ولماكانت الحراسة غير مدينة لهذا البنك بشيء فقد أقام الدعوى للحكم

له بطلباته . ندبت المحكمة خيراً في الدعوى وبعسد أن أودع تقسريره قضت بتاريخ ٨٦/١/٢٥ بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده بصفته مبلغ ٨٨٠،٠٨٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد . إستأنف الطاعن هذا الحسكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية دمأمورية دمهور» بالإستئناف رقم ١٨٣ لسنة ٤٢ قضائية طالباً المغامه والحكم برفض الدعوى بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٨ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييدا لحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأبا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثانى الحطأ فى تطبيق القانون وتأويله - وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم المطعون فيه أسس قضاء على أن وضع الأرض الزراعية موضوع التداعى تحت الحراسة القضائية بمقتضى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى مستأنف دمهور وتعين الملعون ضده حارساً علمها يعتبر تغييراً للحيازة نتيجة تنفيذ حكم قضائى فيندرج تحت الاستثناء الوارد فى الفقرة الأحرة من المادة ٩٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى حن أن حكم الحراسة لا يعدو أن يكون إنابة للحارس فى إدارة الأرض فيلزم بصفته ناثباً عن ملاكها فى حيازتها مما قد يكون مستحقاً علمها من دين وإذ ثبت من تقرير الحير أن ما نحص الأرض على الحراسة من دين للبنك الطاعن مبلغ مره٣٠ من دين للبنك الطاعن ملزماً بسداد هذا الدين ، ويكون الحسكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر معياً عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن مفاد نص المادة ٣/٩٢ من قانون الزراعة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ انه لا بجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة المجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض عمل التنازل قبل الحائزين إلسابة في سواء كانت هدفه الديون

للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للإثبان الزراعي والتعاوني ويصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين مها من الحائزين السابقن ، وإذ إستثنت الفقرة الأخبرة من المادة السالف ذكرها حالات تغيير الحيازة تنيجة تنفيذ الأحكام القضائية فقد دلت على أن المراد بالحيازة في هذا الصدد هو معناها آلعام المعرف به في القانون وهو سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية بباشرها باسمه ولحسابه وهذا أمر لا ينطبق على الحارس القضائي الذي ناط به حكم الحراسة أداء أعمال معينة واسبغ عليه في أدائها صفة النياية عن ذوى الشأن الذين خضعت أموالهم للحراسة ، فتكون حيازته هي حيازة بالوساطة وفقاً لنص المادة ٩٥١ من القانون المدنى فينصرف أثرها إلى الأصيل دون النائب ، ومؤدى هذا أن الحكم القاضي بتعيين حارس على أرض زراعية لا يندرج على إطلاقة فى عموم الاستثناء المقرر بالفقرة الأحرة من المادة ٩٢ من القانون آنف الذكر ولا يعتبر تغييراً للحيازة في مفهومه طالما كان الحارس قد حل محل من حضعت أموالهم للحراسة في حيازتها فصار نائباً عهم يديرها لحسامهم إذ يلتزم على سند من هذه الصفة بأداء الديون المستحقة على الأرض محل الحراسة والتي نشأت في ذمة أولئك ، أما إذا كان الحائز من غبر ذوى الشأن الحاضعة أرضهم للحراسة ولم يكن بحوزها لحساب أى منهم فتمكن الحارس تنفيذاً لحكم قضائى من إسسترداد الأرض من يد هذا الحائز كي يباشر سيطرته علما نيابة عن ذوى الشأن فإن ذلك يعد تغيراً لشخص الحائز بالمعنى الذي قصده المشرع في قانون الزراعة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إعتىر مجرد تسلم المطعون ضده بصفته حارسآ قضائبآ للأرض الزراعية موضوع التداعي تغيراً للحيازة ثم تنفيذاً لحكم قضائي دون أن يستظهر ما إذا كانت الحيازة من قبل أن يتسلم الأرض هي لأحد ممن خصعت أرضهم للحراسة أم لأجنبي عنهم – فإنه يكون معيباً بالحطأ في تطبيق [القانون أدى به إلى القصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى محث آيُباقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سسعيد مستقر نائب رئيس المحكمة وعفسوية السسادة المستشارين/الحسيني الكنائي ، عبد النبي حسخم ، محمد عبد البر حسين وكمال مراد -

(717)

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٤ القضائية :

 (١) ايجار « ايجار الأماكن : الساكن الشعبية الاقتصادية والموسطة » ٠ ملكة ٠

المساكن الشمبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون

2 / ۱۹۷۷ - تمليكها للمستتأجر او خلفه العام او من تلقى عنه حق الايجار بألاداة القانونية
السليمة - شرطه - أداء طالب التمليك ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية للوحدة اعتبارا من تاريسنم
السليمة - شرطه - أداء طالب التمليك ١٩٠ مثل القانون 2 السنة ١٩٧٧ وقرار دنيس مجلس الوذراء رقم
١١٠ لسنة ١٩٧٨ -

(٢) قانون « اللوائح التنفيذية والتعويضية » • دستور •

التفريضات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيسةية بناء على تفويض من السلطة التغريمية ح مادتان ۱۰۸ ، ۱۲۶ من المستور • دخولها في مفهرم القانون بمعناه الاعم •

ا - النص في المادة ٧٧ من القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر والنص في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٨ ، والنص في البند ثانياً من الملحق رقم (١) المرفق بقرار رئيس الوزراء ، يدل على أنه يشرط لتمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات المستأجر أو خلفه العام أو من تلتى عنه حق الإبجار بالأداة القانونية السلمة إلى جانب الشروط الأخرى التي تضمنها المادة ٧٧ سالفة البيان والملحق رقم (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إلمية ، أن يكون شاغل المن طالب التمليك قد أو في ١٩٠٠ مثل القيمة الإبجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شغلها .

Y - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل فيه أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو إلسلطة التشريعية التنفيذية وسواء أصدرتها الأخرة على سند من تفويضها من السلطة التشريعية طبقاً للمادة ١٤٤ منه والتى نصت فى عجزها على أنه « وبجوز أن يعنن القانون من يصدر القرارات عجزها على أنه « وبجوز أن يعنن القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ».

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

رحيث إن الطعن استرفى اوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتجصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٨٦ أمام محكمة قنا الابتدائية ومأمورية الأقصر، على الطاعنين بطلب الحسكم بتثبيت ملكيته المشقة الموضحة بالصحيفة وبعقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٤/١١ ومنع تعرضهما له . وقال بياناً لحسا أنه . مقتضى هذا العقد إستأجر من الطاعن الأول الشقة رقم ٥ مدخل ٣ أعمارة رقم ٥ سابقاً عساكن صلاح الدين الشعبية بالأقصر بأجرة شهرية قدرها ٥٠،٣٠٠ ، وقد صار منحقه تملك هذه الشقة الحالا لنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ ، فتقدم إلى الطاعن الأول طالباً إنحاذ إجراءات نقل ملكيها إليه ، إلا أنه لم يفعل ، فأقام دعواه بطلباته سالفة البيان . حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضده لشقة النزاع ومنع تعرض الطاعنين له . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة إستثناف قنا برقم ١٩٨٢ لسنة ٢ قضائية وبتساريخ ١٩٨٤/٣/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت

, النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفها النرمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله . وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون ضده لشقة النزاع على أنه يستمد حقه في تملكها من القانون مباشرة دون عقد الإبجار عملا بنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولا يعد دفع الأجرة لمدة خمس عشرة سنة النزاماً مقابلا للإلنزام بنقل الملكية . في حين أن نص هذه المادة أنشأ مركزاً قانونياً عاما لمن يشغل وحدة في المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة قبل تاريخ العمل بذلك القانون سواء كان هو المستأجر لها أو خلفه العام أو من تلقي عنه حتى الإبجار ، ويظل هذا المركز شاغرا حتى محدد عقد البيع من يشغله بعد إستيفاء الشروط والأوضاع التي نظمها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر نفاذاً للمادة المسائلة الذكر ، ومن بينها شرط إستيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإبجارية الشهرية الوحدة إجتباراً من تاريخ شغلها مع باقي الشروط الأخرى التي تمثل التزامات المشترى الشاغل للعن مقابل نقل ملكيها إليه .

وحيث إن هذا النمي سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بن المؤجر والمستأجر قد نصت على أن وتملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل مهذا القانون ، نظير أجرة نقسل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المحفضة لمدة خسى عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر مها قرار من رئيس يجلس الوزراء ، وكان قرار رئيس بجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر بناء على التغويض التشريعي الوارد في هذه المادة قد نص في المادة الأولى منه على أن وبالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية

والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة القانونية بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادى وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط يتم تمليكها وفقاً لأحكام المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم ١ المرافق لهذا القرار» . وكان النص في البند ثانياً من الملحق رقم ١ المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء على أن «تم إجراءات تمليك وحــدات المساكن الشعبية المشار إلها في البند أولا محالها وقت العليك مع المستأجر أو خلفه العام ، أو من تلتي عنه حق الإبجار بالأداة القانونية السليمة على أساس إستيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإبجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شغله لهـــا ، ويشترط أن يكون قد أوفى مجميع النزاماته المتعلقه بالعين، يدل على أنه يشترط لتمليك هذه المساكن ــ إلى جانب الشروط الأخرى التي تضمنها المادة ٧٢ سالفة البيان والملحق رقم ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء المشاور إليه . أن يكون شاغل العن طالب التمليك قد أوفى ١٨٠ مثل القيمة الإبجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شغلها ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل فيه أى تشريع سواءكان صادراً من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية وسواء أصدرته السلطة الأخرة على سند من تفويضها من السلطة التشريعية طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور ، أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ منه والتي نصت في عجزها على أنه «وبجوز أن يعين القانون من يصدرالقرارات اللازمة لتنفيذه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن ثبوت ملكية المطعونُ ضده لشقة النزاع مستمدة من القانون مباشرة وفقاً للمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا يعد شرط دفع الأجرة المبينة بعقد الإيجار لمادة خمسة عشر عاما النزاماً مقابلا للإلتزام بنقل الملكية ، وحجب نفسه بذلك عن خث مدى توافر شرط إستيفاء الأجرة ، فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه قد عابه القصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجه المحث ماقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / سبعید صبیقر ثالب رئیس المحکمة وعضبویة البیساهة المستشارین/الحسینی الکتائی ، عبد النبی خسخم . محمد عبد البر حبین وکمال مراد .

(Y1V)

الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ القضائية :

(٧) عقد « عيوب الرضا » • بطلان « بطلان التصرفات » • محكمة الموضوع •
 التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق المختلف عالمت التعلق و التعلق الت

التدليس الذى يجيز ابطال العقد · استقلال محكمة الموضوع باستخلاص عناصره وتقصدير بسوته ·

(۲) اثبات « اجراءات الاثبات » ·

طلب اجراء التعقيق • رخصة لمعكمة الموضوع • لا عليها أن رفضت اجابته •

(٣) اثبات « طرق الاثبات : الاقرار » · نظمام عام · ایجمسار « ایجمسار الاماکن » ·

(٤) حكم (السبيب الحكم الاستثناق) . استثناف ((سلطة محكمة الاستثناف))

محكمة الاستثناف ، لها أن تقيم قضاهما على أسباب خاصة غير تلك التي اعتمد عليهــــا الحك المستأثف ،

۱ ــ إستخلاص عناصر التدليس الذي بحمر إبطال العقد من وقائع الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة علمها من محكمة النقض مادام قضاؤها مقاماً على أسباب سائغة.

٢ ــ طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم يتعن اجابهم إليه وإنما هو
 من الرخص التي يجوز لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة إلها ميى وجلعت في
 أوراق الدعوي ما يكني لتكوين عقيلها

٣ – إذ كان طلب المطعون ضدها إخلاء شقة النزاع يقوم على تنازل المطعون ضده الثانى عنها إلى الطاعنة بالمحالفة لشروط عقد الإيجار ، وكان آقرار الطاعنة بتسليمها عنى المطعون ضدها الذى أخذ يه الحكم المطعون فيدها الذى أخذ يه الحكم المطعون فيد هو إقرار منها بأن التنازل الصادر إلها عن شقة النزاع قد تم بالمحالفة لأحكام العقد مما عتى معه للمطعون ضدها الأولى طلب إخلاء الشقة ، وكان هذا الإقرار بأخى المدعى به لا عالفة فيه لقواعد النظام العام الواردة في قوانين الإيجارات ، فإن الحكم إذ أعمل أثر هذا الإقرار بكون قد الزم محميح التان ن :

٤ - لمحكمة الاستثناف أن تقيم قضاءها على أسباب خاصة غر تلك الى
 اعتمد علمها الحكم المستأنف :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

- حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية على الطاعنة والمطعون ضده الثانى وطايت الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة ، وقالت بياناً لدعواها أن الأخير كان يستأجر شقة النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٦/٥/٥/١٦ من المكتف السابقة للعقار الذي آلت إليها ملكيته وحول إليها هذا العقد ، وقد عامت بتنازله عن الشقة إلى الطاعنه بالمحالفه لشروط العقد مما يحق لها معه إقامة الدعوى بطلباتها سالفة البيان قضت المحكمة بإخلاء الطاعنة والمطعون ضدها الأولى . إستأنفت الثاني من الشقة عمل التداعي وتسليمها المعطعون ضدها الأولى . إستأنفت

[الطاعنة هذا الحكم أمام محكة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ١٩٨٩ لسنة ٩٧ قضائية ، وتقدمت المطعون ضدها الأولى بإقرار مؤرخ ١٩٨١/٦/٦ صادر من الطاعنة ومصدق على توقيعها فيه يتضمن تسليمها عنى الأولى في طلباتها وتعهدها بتنفيذ الحسكم الابتدائي بوصفه بهائياً ولجب النقاذ ، وبتساريخ المستأنف طعنت الطاعنة بني هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها المزمت النيابة رأبها ،

وحيث إن الطعن أقيم على الاله أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول مها على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبب والإشلال عق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان الاتفاق المؤرخ ١٩٨١/٦/٦ المتضمن تسليمها بالحق المدعى به واستعدادها لتنفيذ الحكيم الصادر من محكمة أول درجة بالإخلاء ، وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التدليس الذى دفعها إلى تحرير هذا الاتفاق المتمثل فى استغلال المطعون ضدها الأول لحلافها مع زوجها وإمهامها بتحرير عقد إمجار لها تمن الشقة عمل التدعى إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع والتقت عن طلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٢٥ من القانون الملدى تنص على إنه ٥ بجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل الى لجأ إليا أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامه نحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد، إلا أن إستخلاص عناصر التدليس الذي بجز إبطال العقد من وقائع المدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابه عليهامن محكمة النقض ما الممائل الحيامة عليهام عكمة النقض مادام قضاؤها مقاما على أسباب سائفة وكان طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للمخصوم بتعين اجابهم إليه وإنما هو من الرخص الى يجوز لحكمة الموضوع عليم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدها المحدودة الموضوع عليه المدودي ما يكنى لتكوين عقيدها المحدودة الموضوع المدودة المدودي ما يكنى لتكوين عقيدها المحدودة المد

لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعنة الوارد بوجه النعي ، قرراً أن الثابت من الاتفاق المؤرخ ١٩٨١/٢/٦ والمصدق على توقيع الطساعته عليه أنها أقرت الممطعون ضدها الأولى بالحق وتعهدت بتسليم الشقة محل النزاع المها عند تتفيذ الحكم الابتدائي بوصفه بهائياً واجب النفاذ وأنه طبقاً لمبدأ سلطان الإرادة المنصوص عليه في المادة ١٤٧ من القانون المدنى تلترم الطاعنة بتنفيذ ما الترمت بإنهاء عقد الإيجار محل النزاع وألا تنازع المطعون ضدها الأولى في ذلك بإعتبار ما تقدم حقاً للأخيرة والزاما على الأولى بجب عليها بنفيذه ولا يؤثر في ذلك طعن الطاعنة بالتد ليس على الاتفاق المذكور إذ أن معالم الطعن على غير أساس سليم من الواقع والقانون لأنه قول مرسل لا دليسل عليه وكان يتعن على الطاعنة أن صح قولها وقد حررت هذا الاتفاق أن تحصل في نفس الوقت على ما ينيد ما زعمته من وعدها بتحرير عقد جديد عن الشقة موضوع النزاع وهي لم تفعل ذلك نما يدل على عدم صحة إدعائها ، عن الشقة موضوع النزاع وهي لم تفعل ذلك نما يدل على عدم صحة إدعائها ، عن الشقة موضوع النزاع وهي لم تفعل ذلك نما يدل على عدم صحة إدعائها ، وكان هذا الذي أورده الحكم سائغاً وكاف لحمل قضائه ومؤدياً إلى النتيجة وكان هذا الذي غير أساس •

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثانى وبالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وبياناً لذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه على إقرارها بترك الحصومة فى الاستثناف مع أن هذا الترك كان معلقاً على شرط هو تحرير عقد إيجار لهما وقد عدلت عنه فضلا عن أن تنازلها عن حقها فى الامتداد القانونى لعقد إيجار شقة النزاع لا يصح قانوناً لوروده على حق متعلق بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى فى شقة الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه قسد أقام قضائه على ما ورد بإقرار الطاعنة من تسليمها عنى المطعون ضدها الأولى في طلب إخلاء الشقة على النزاع وأعمل مقتضى هذا الإقرار عسبانه دليلاً مطروحاً عليه ومن ثم قضى فى موضوع الدعوى دون أن يأعذ بما ينطوى

عليه هذا الإقرار من عبارات محمل مدلول ترك الحصومة في الاستئناف به ما يكون معه النمي جذا الشق لا يصادف عملا في قضاء الحكم . والنمي في شقة النزاع الثانى في غير محله ذلك أنه لما كان طلب المطعرن ضدها الخلاء شقة النزاع يقوم على تنازل المطعون ضده الثانى عبا إلى الطاعنة بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وكان إقرار الطاعنة بتسليمها محق المطعون ضدها الذي أخذ به الحكم المطعون فيه هو إقرار منها بأن التنازل الصادر إليها عن شقة النزاع قد تم بالمخالفة لأحكام العقد مما عتى معه للمطعون ضدها الأولى طلب إخلاء الشقة وكان هذا الإقرار بالحق المدعى به لا مخالفة فيه لقواعد النظام العام الواردة في قوانين الإعرارات فإن الحكم إذا اعمل أثر هذا الإقرار يكون قد النزم صحيح القانون:

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقص والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف ، دون أن يتعرض فى أسبابه لموضوع الدعوى أو يحيل فى شأنه إلى أسباب الحكم الابتدائى مما بجعل قضاءه ذاك خلواً من الأسباب المتسقة مع منطوقه ؟

وحيث إن هذا النص مردود ذلك أنه لما كان لمحكمة الاستئناف أن تقيم قضاءها على أسباب خاصة غير تلك التى اعتمد عليها الحكم المستأنف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أخذ الطاعنة بإقرارها بالحق المدعى به للمطعون ضدها الأولى مما يعد تسليماً مها بطلب الأخيرة إخلاء شقة الزاع لتنازل المطعون ضده الثانى عها إلى الطاعنة دون إذن كتانى من المؤجر ، وكان ذلك من الحكم كافياً لحمل قضائه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف في نتيجته فإن النمى عليه بهذا سبب يكون على غير أساس ؟

وحيث إنه لمــا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق تاثب رئيس المجكمة وعضوية السسادة المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سُميع ، زكى عبد العزيز وزكريا الشريف ·

(11)

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : انقطاع عن العمل » « فسخ العقد » ٠

الانتطاع عن العمل الذي يقوم سبيا لانهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام - شرطه -ان يكون يدون سبيب مشروع - انذار الفصل - وجوب ترجيهه الى العامل المتقطع بعد اكتمال

مفاد تص المادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ الذي محكم واقعة الدعوى – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن الانتطاع عن العمل بعدم الحضرر إلى مقره الذي يقوم سبباً لانتهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام بجب أن يكون بدون سبب مشروع فإذا وجد المحرر لبعض أيام الانقطاع تعين استبعادها ، على أن يسبق انهاء الحدمة إندار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدداً منفصلة خلال السنة الواحدة أو بعد غيابه خسة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدداً مدة متصلة ، فلا يعتد بالإنذار قبل اكتال هذه المدة ، ولكن هذا لا ممنسح الشركة من الراخي في إرسال الإنذار قبل اكتال مدة العشرين يوماً المنفصلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتال مدة العشرين يوماً المنفصلة أو مدة العشرة أيام المتصلة وإلا كان انهاء خدمته بذا السبب بلا مبرور.

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضدّه أقام الدعوٰى رقم ١٢٦٣ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم ببطلان قرار فصله وإعادته لعمله مع إلزام الشركة الطاعنة أن تدفع له تعويضاً قدره ثلاثة آلاف جنيه وقال بياناً للدعوى أنه بتاريخ ٥/٨/٥٠ التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة في وظيفة لحام ، واعتباراً من نهابة عام ١٩٧٠ منحته الطاعنة إجازة لمدة عام فسافر إلى ليبيــا للعمل بها ، وظلت إجازته تتجدد حتى ١٩٧٥/٨/٨ ثم منح إجازة أخرى لمدة ثلاثة شهور تنتهى فى ١٩٧٥/١٢/٣١ لإنهاء عمله بليبيا ، غير أنه لم يتمكن من العودة إلى العمل بالشركة الطاعنة بسبب الظروف السياسية ولاحتفاظ الشركة التي كان يعمل مها في ليبيا بحواز سفره ورفع دعوى عليها يطالبها فيها بأجره عن خسة شهور ، وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ وصلَّه خطاب من الطاعنة تخطره فيه بقرار فصله من العمل اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٦ ، قهرى حال دون عودته من ليبيا ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان : ندبت المحكمة خبراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الحبر تقريره . حكمت في ١٩٨٠/٥/٢٨ بر فض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستثناف رقم ٨٥٣ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وبتاريخُ ١٩٨٢/٢/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء طعنت الطاعنة في هــذا الحكم بطريق النقض ، وقــدمت النيــابة مــذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعنُ . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب تنعى سها الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن الحسكم أقام قضاءه على أن المطعون ضده لم ينقطع عن عمله مها وإنما منح إجازات بدون مرتب حتى ١٩٧٥/١٠/١٥ وأن الطاعنة لم تنذره كتابة بالعودة إلى العمل قبل إلمهاء خدمته ، واعتبر إلمهاء خدمته على هذا الأساس فصلا تعسفياً موجباً للتعويض في حن أنها بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٩ انذرت المطعون ضده بالمريد المسجل بالعودة لاستلام العمل اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١١ على أنذرته بتاريخ ١٩٧٥/٩/١١ عنحه مهلة أخيرة حتى ١٩٧٥/١٠/١ على أن بحضر بعدها لاستلام محمله اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١ وإلا اعتبرته منقطعاً عن العمل بدون بندار غير أن هذين الإندارين رداً إليها لرفض المطعون ضده استلامهما، وبتاريخ ١٩٧٥/١٠/١ تعهد المطعون ضده كتابة _ أثناء تواجده بمقر الطاعنة بالعودة إلى عمله اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١ وأنه في حالة تخلف عن الحضور في هذا التاريخ يعتبر منقطعاً عن العمل بدون إذن ويتحمل ما يتر تب على ذلك من آثار إلا أنه مع ذلك قد تخلف عن الحضور في هذا التاريخ بدون عسدر من قابر بالحدة المحمور في هذا التاريخ بدون عسدر قبرى فأنهت خدمته طبقاً لنص المحادة ٤/٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ تعمد بأخرا المحكم المطعون فيه إنه يكون قد خالف القانون وأخطاً في تطبيقه معلية فصلا تعسفياً موجاً التعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كانت الممادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أن « تنبى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انهاء الحدمة بسبب ذلك إنذار كتابى بوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الأولى وانقطاعه خسة أيام فى الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعدر قهرى ... » ومفاد ذلك – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن الانقطاع عن العمل بعدم الحضور إلى مقره الذي يقوم سبباً لانهاء خدمة العامل فى شركات القطاع بعدم الحمود إلى مقره الذي يقوم سبباً لانهاء خدمة العامل فى شركات القطاع تعين استبعادها ، على أن يسبق انهاء الحدمة إنذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام على الأقل فى حالة الانقطاع عدداً منفصلة خلال السنة الواحدة أو بعد غيابه خسة أيام على الأقل فى حالة الانقطاع عدة متصلة ، فلا يعتد

بالإنذار قبل اكتمال هذه المدة ، ولكن هذا لا يمنع الشركة من التراخى في إرسال الإنذار إلى ما يعد اكتمالها ومنح العامل مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتمال مدة العشرين يوماً المنفسلة أو مدة العشرة أيام المتصلة وإلا كان انباء خدمته لهذا السبب بلا مبرر لما كان ذلك وكان الثابت في اللدعوى أن الطاعنة أنبت خدمة المطعون ضده ممقتضى القرار الصادر مها بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١٨ لانقطاعه عن العمل مدة تزيد على عشرة أيام متصلة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٨ وكانت الطاعنة لا تنازع في أن إجازة المطعون ضده قد انتهت في ١٩٧٥/١٠/١ وفي أنها لم تنذره كتابة بإنهاء خدمته بعد انقطاعه عن العمل مدة خسة أيام على الأقل من تاريخ انباء هذه الإجازة ، فإن قرارها بإنهاء خدمته يكون قد صدر بلا مرر وموجباً للتعويض إن كان له مقتض ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد الزم صحيح القانون ويكون النعى عليه جذه الإساب على غير أساس ت

ولمنا تقدم يتعنن رفض الطعن :

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مجمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مخصصه طمحصوم ، ذكى المصرى نائبي رئيس المحكمة ، عبد المنم ابراهيم . و محصد السكرى .

(719)

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) اعلان « الاعلان في الموطن المختار » ·

عدم بيان المدعى موطنه الاصلى في صحيفة افتتاح الدعوى · أثر. · جواز اعلانه بصحيفة الطمى في موطنه المختار المبين بصحيفة دعواه · م ٢١٤ مرافعات ·

(۲) دعوى ((نظر الدعوى)) ((محضر الجلسة)) • وكالة •.

اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بيان أدل به اثناء نظر الدعوى واثبات القاضى له بالرول الخاص به • مؤدى ذلك • اعتبار الرول مكملا لمحضر الجلسة فى خصوص ما اثبت فيه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتمارش معه (مثال بشأن اثبات وكاله) •

1 - إذ كانت الفقرة الثانية من المحادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه (إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلى جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هميفة الطعن إلى المطعون ضده إذا كان هو المدعى في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى طالما لم يبين في صحيفة الدعوى موطنه الأصلى مكتفياً ببيان موطنه المختار وهو حق الطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه .

٢ - واثن كان محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية يعول عليها في إثبات ما يدوربالجلسة ويقع فيها وما يدلىبه الحصوم من دفوع وأوجه دفاع ولا يقبل إنكار وإثبات ما يحالف ما ورد به إلا بطريق الطعن عليه بالتروير طبقاً لنص المادة ١١ من قانون الإثبات إلا أنه إذا أغفل محرره إثبات بيان أدلى به أثناء نظر الدعوى وأثبته القاضى بالرول الحاص به فإنه يعتبر مكملا لمحضر الجلسة نظر الدعوى وأثبته القاضى بالرول الحاص به فإنه يعتبر مكملا لمحضر الجلسة

في خصوص ما أثبت فيه وخلا منه بحضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه..

لما كان ذلك وكان البين من يحضر جلسة ١٩٨١/٥/١ أمام محكمة أول

دوجة أنه تضمن إثبات حضور الأستاذ ... عن الأستاذ ... عن الطاعنة

بتوكيل لم يدون كاتب الجلسة رقمه وترك لذلك مساحة فارغة أثبت بعدها

طلب الوكيل تأجيل نظر الدعوى للاطلاع . وإذ كان الثابت بالأوراق أن

السادة قضاة محكمة أول درجة قد دون كل مهم في الرول الحاص به رقم هذا

التوكيل مما مفاده أن خلو محضر الجلسة من إثبات هذا الرقم وترك المساحة التي

كان مفو وضاً أن يدون بها خالية كان من قبيل القصور عن ملاحقة ما يدلى

به الحصوم ووكلاؤهم ، ولما كان هذا البيان الوارد برولات السادة القضاه

لا يتعارض مع البيانات الأخرى الثابتة في محضر الجلسة المذكور فإن هذه...

الرولات تكون مكلة له في إثبات سند وكالة الحاضر عن الطاعنة أمام محكة أول درجة .

المحكمـة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفى حدود ما يقتضيه الفصل فيه – تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٠٣٣ لسنة ١٩٨١ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة – بعد رفض طلب استصدار أمر الأداء بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٢٩٢٠٠ جنيه قيمة رسالتي شاى ومسحوق فاكهة استوردهما الطاعنة مها والترمت سداد ثمهما بموجب سندين إذنين امتنعت عن سداد

قيمتهما رغم حلول ميمادى استحقاقهما ، وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٢ حكمت عكمة أول درجة بإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدها مبلغ ٩٩ ٥٧٧٧٧,٨٥ مارك ألمانى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٧ لسنة ٩٩ ق س القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/٥/٨ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعنة في الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها ببطلان إعلان صحيفة الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيسا الرأى برفض الدفع ونقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن مبنى الدفع أنه ما كان يجوز إعلان صحيفة الطعن فى موطن وكيل المطعون ضدها إلا إذا كانت قد انخذته موطناً مختاراً لهـا فى ورقة إعلان الحكم المطعون فيه وهو مـا لم تثبته الطـاعنة ، ومن ثم يكون الإعلان قـد وقع باطلاً.

وحيث إن هذا الدفع فى غر محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلى جاز إعلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين فى هذه الصحيفة ». فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون ضده إذا كان هو المدعى – فى موطنه الخملى مكتفياً ببيان موطنه الدعوى طالما لم يبين فى صحيفة الدعوى موطنه الأصلى مكتفياً ببيان موطنه الخوار وهو حق للطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن المطمون ضدها هى المدعية ولم تبن موطنها الأصلى فى صحيفة افتتاح الدعوى ، فإن إعلانها بالطعن فى موطن وكيلها وهو موطنها الحتار المبين فى هذه الصحيفة يكون صحيحاً ويكون الدفع ببطلان إعلان صحيفة الطعن عسلى غير أساس .

حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بسقوط حق الطاعنة فى الاستثناف – باحتساب ميعاده من تاريخ صدور الحكم المستأنف – على سند من القول بأن الطاعنة مثلت أمام عكمة أول درجة بوكيل عنها بجلسي ١٩٨١/٥/١ – ١٩٨١/١١/١ فى حين أنها تمسكت في صحيفة الاستثناف بعدم حضورها بنفسها أو بوكيل عنها فى أى جلسة ولم تقدم مذكرة بدفاعها وبإنكارها صفة من أثبت حضوره عنها محضرى الجلستين المشار الهما دون أن يثبت فيهما سند وكالته على خلاف ما تتطلبه المادتان ٧٣ من قانون المحاماة . غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن تحقيق هذا الدفاع مما يعيمه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النمى غير صحيح ذلك أنه وإن كان محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية يعول عليها في إثبات ما يدور بالجلسة ويقع فيها وما يدلى به الخصوم من دفوع وأوجه دفاع ولا يقبل إنكار أو إثبات ما يخالف ما ورد به إلا بطريق الطمن عليه بالتروير طبقاً لنص المادة ١١ من قانون الإثبات به إلا أنه إذا أغفل محره إثبات بيان أدلى به أثناء نظر الدعوى وأثبته القاضى بالرول الحاص به فإنه يعتبر مكملا لمحضر الجلسة في خصوص ما أثبت فيه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه لما كان ذلك وكان البن من محضر جلسة ١٠/٥/١٩ أمام محكمة أول درجة أنه تضمن إثبات حضور الأستاذ عن الأستاذ المحاى عن الطاعنة بتوكيل لم يدون كاتب الجلسة رقمه وترك لذلك مساحة فارغة أثبت بعادها طلب الوكيل تأجيل نظر الدعوى للاطلاع وإذ كان الثابت بالأوراق أن السادة قضاة محكمة أول درجة ددون كل مهم في الرول الحاص به رقم هذا التوكيل نما مفاده أن خلو محضر الجاسة من إثبات هذا الرقم وترك المساحة الى كان مفروضاً أن يدون بها الجاسة من إثبات هذا الرقم وترك المساحة الى كان مفروضاً أن يدون بها خالية كان مذ قبيل القصور عن ملاحقة ما يدلى به الحصوم ووكلاؤهم ، خالية كان هذا البيان الوارد برولات السادة القضاة لا يتعارض مع البيانات

الأخرى الثابتة فى محض الجلسة المذكور فإن هذه الرولات تكون مكملة له فى إثبات سند وكالة الحاضر عن الطاعنة أمام محكمة أول درجة . وإذ كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالحطأ والقصور الإقامة قضائه على ثبوت حضور الطاعنة أمام محكمة أول درجة بوكيل عها رغم عدم التحقق من صفة ذلك الحاضر وحلو محضر الجلسة من إثبات الوكالة يكون غير صحيح

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارين/ منحمد طعوم ، زكن المصرى نائبي رئيس المحكمة ، مير توفيق ومحمد السكرى .

(YY+)

ألَّطُعن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ القضائية :

(۱) ضرائب « ضريبة التركات » ·

(٢) حكم « أثر الحكم » • ضرائب « ضريبة التركات » •

الحكم الصادر باجابة طلب المستاجر تنفيذ النزام الصيانة عينا على نففة المؤجر ، ماهيته، مقرر لالنزام الاخير بالصيانة ، ارتداد أثر، من حيث استحقاق هذا الالنزام الى وقت نصوئه ، مؤدى ذلك ، استبعاد تكاليف هذا الحكم من النركه وان صدر بعد ولماة المورث ،

(٣) تحسن • ضرائب « ضريبة التركات » •

مقابل التحسين • ماهيته • اعتباره مستحقا على اصحاب المفارات بمجرد اعتماد قرار الجهة الادارية بفرضة • صدور القرار حال حياة المورث • مؤداه • اعتباره مستجفاً في ذمته ويصبح دينا واجب الاداء من التركة •

ا - تقضى المادة 15 من القانون رقم 181 لسنة 181 بفرض رسم ألمولة على التركات من الديون المولة على التركات من الديون والالترامات إذا كانت ثابته مستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء، ولم يوجب القانون أن تكون هذه الالترامات ثابته بوجه رسمى أو خالية من كل نزاع لإمكان اعتبارها ضمن خصوم التركة ، بل بكنى أن تكون مما التزم المتوفى حال حياته سواء بإرادته أو بفعله أو محكم القانون وأن تظل صحيحة قانونا وقائمة في ذمته عند الوفاة.

٧- الحكم الذي يصدر في الدعوى التي يقيمها للستأجر على المؤجر بإجابة طلبه بتنفيذ النزام الصيانة عيناً على نفقة المؤجر - لا يعتبر حكماً منشئاً لالنزام الاتحر بالصيانة ، بل هو حكم مقرر له ومؤكد لوجوده في ذمته باعبار أن القانون هو الذي ألزمه به من قبل ويرتد أثره من حيث استحقاق هذا الالنزام إلى وقت نشوئه وهو وقت حاجة العين المؤجرة إلى الصيانة ، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أنه عندما تقاعس مورث الطاعنين المؤجر للعقار رقم ... عن تنفيذ الزامه بالصيانة لعدم تنفيذه قرار الجهسة الإدارية الصادر في سنة ١٩٧٤ بتنكيس العقار المذكور - أقام عليه مستأجره حال حياته - الدعوى رقم ... مستعجل القاهرة واستنافها رقم ... مستأنف مستعجل القاهرة بطلب تنفيذ هذا الالزام عيناً على نفقته ومن ثم فإن الحكم مستأبور فيا وفي استنافها - بإجابة هذا الالزام باعتبار أن الحكم مقرر له ومؤكد وفاة المورث يكون ديناً عليه بهذا الالزام باعتبار أن الحكم مقرر له ومؤكد لوجوده في ذمته من قبل عكم القانون مما يترتب عليه استبعاد تكاليف تنفيذه من تركته بوصفها ديناً فها .

" – إذ كان مقابل التحسين هو عبء مبالى فرضه القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٥ على أصحاب العقارات اللبين يستفيذون من المشروعات العبامة ويعتبر مستحقاً عليهم بمجرد اعهاد قرار الجهة الإدارية بفرضه ، وكان الثابت من صورة الحطاب الصادر من إدارة التحسن بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة الجيزة – المرفق بملف الطعن – والذي كان تحت نظر عكمة الموضوع أنه بتاريخ ١٩٧٧/٤/٨ صدر قرار من الجهة الإدارية المختصة بفرض مبلغ ... كمقابل تحسن على العقار رقم ... ولما كان هذا القرار قد صدر حال حياة المورث وفي وقت كان العقار المذكور بملوكاً له فإن مقابل التحسن الثابت به يكون مستحقاً في ذمته وإن تأجل ميعاد أدائه على النحو المين بالمادتين ١١ ، ١٧ من ذلك القانون وإذ صار القرار بعد ذلك بهائياً المين بالمادة عن الطعن فيه فإن مقابل التحسين يصير دينيا واجب الأداء من الركة :

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مأمورية ضرائب تركات القاهرة قدرت صافى تركة مورث الطاعنين المتوفى بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٩ عبــلغ • ٣٦٠٥٠ جنيه فاعترضوا وأحيل الحلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتــاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ بتخفيض صــافى التركة إلى مبلغ ١٧٧٦٥١،٣٠٤ جنيــه طعن الورثة في هذا القرار بالدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ ضرائب جنوب القاهرة ــ كما طعنت فيه مصلحة الضرائب بالدعوى رقم ١٤٢٥ لسنة ١٩٨٣ ضرائب جنوب القاهرة وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين ندبت فهمما خبراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بناريخ ١٩٨٥/٣/٣١ بتأييد القرار المطعون فيه ـــ استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستثناف رقم ٩٢٦ لسنة ١٠٢ ق القاهرة كمَا استَأْنفته مصلحة الضرائب بالاستثناف رقم ١٠١ لسنة ١٠٢ ق القاهرة وبعد ضم الاستثنافين _ حكمت محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٥ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ــ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريقـــ النقض – وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه – وإذْ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون ما على الحكم المطعون فيه محالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والإخمالال محق الدفاع – وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاءه بعدم استبعاد تكاليف صيانة العقار رقم ٢١ شارع الرعماني بالقاهرة وقدرها ٢٩٤٢ جنيه – من تركة

مورثهم _ على أن هـذا المبلغ لم يتقرر إلا بموجب الحكم الصـادر بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧ في الدعوى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٧٩ مستأنف مستعجل القاهرة ـــ أى بعد وفاة المورث ــــ وبالتالى فلم تكن وقتها ديناً فى تركته فى حين أن تكاليف الصيانة الصادر بها الحكم المذكور تعتبر من الديون الثابتة فى التركة باعتبار أن مورثهم كان ملزماً بها قانوناً وما الحكم الصادربها للمستأجرين في الدعوى المشار إليها إلا مقرراً لهـا بوصفها ديناً كأن مستحقاً فى ذمة المؤجر كما بني الحكم قضاءه بعدم استبعاد مقابل التحسين المقرر على العقار رقم ٤٩٢ شارع الأهرام بالجيزة وقد ره٠٥٣٧،٣٥٠جنيه من تركة مورثهم – على أن الطاعنين لم يقدموا المستندات الدالة على تاريخ استحقاقه وصيرورة القرار الصادر بفرضه نهائياً _ في حن أنهم قدموا لمحكمة الموضوع خطاباً من إدارة التحسن بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة الجزة يفيد صدور قرار بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨ بفرض مبلغ ٢٥٠.٣٥٠ جنيه – كمقابل تحسين على العقار المشار إليه وأن هذا القرآر صار نهائياً بالتنازل عن الطعن فيه ـــ وإذ أخضع الحكم المطعون فيه تكاليف الصيانة لرسم الأيلولة مع أنها دين في الرَّكة بجب استبعاده والتفت عن خطاب الإدارة الهندسية سالُّف الذُّكر ، ودلالته فى إثبات دين مقابل التحسن واستحقاقه من النركة فإنه يكون قــد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسبيب والإخلال محق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المادة ١٤٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات ــ تقضى بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتر امات إذا كانت ثابته بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء ــ ولم يوجب القانون أن تكون هذه الالترامات ثابته بوجه رسمى أو خالية من كل نزاع لإمكان اعتبارها ضمن خصوم التركة ، بل يكنى أن تكون ثما التزم بها المتوفى حال حياته سواء بإرادته أو بفعله أو يحكم القانون وأن تظل صحيحة قانوناً وقائمة فى ذمته عند الوفاة ــ لما كان ذلك وكانت الممادتان ٥٦٧ ، ٥٦٨ من القانون المدنى قد نظمتا الأحكام الحاصة أ

بالنزام المؤجّر بصيانة العنن المؤجرة وحقوق المستأجر ــ حال تقاعس المؤجر عن تنفيذ الترامه بالصيانة ــ وكان الحكم الذي يصدر في الدعوى التي يقيمها المستأجر على المؤجر - بإجابة طلبه بتنفيذ النزام الصيانة عيناً على نفقة المؤجر لا يعتبر حكماً منشئاً لالتزام الأخير بالصيانة ، بل هو حكم مقرر له ومؤكد لوجوده في ذمته باعتبار أن القانون هو الذي ألزمه به من قبل ـــ ويرتد أثره منُّ حيث استحقاق هذا الالتزام إلى وقت نشـوئه ــ وهو وقت حاجة العين المؤجرة إلى الصيانة ـــ لمـا كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أنه عندما تقاعس مورث الطاعنين المؤجر للعقار رقم ١١ شارع الريحاني بالقاهرة ــ عن تنفيل النزامه بالصيانة لعدم تنفيذه قرار الجهة الإدارية الصادر في سنة ١٩٧٤ بتنكيس العقار المذكور أقام عليه مستأجروه ــ حال حيـاته ــ الدعــوى رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٧٨ مستعجل القاهرة ــ واستثنافها رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٧٩ مستأنف مستعجل القاهرة ــ بطلب تنفيذ هذا الالترام عيناً على نفقته ــ ومن ثم فإن الحكم الصادر فها وفى استثنافها ــ بإجابة هذا الطلب وإن جاء لاحقاً على تاريخ وفاة المورث ــ يكون ديناً عليه بهذا الالنزام باعتبار أن الحكم مقرر له ومؤكد لوجوده في ذمته من قبل محكم القانون ــ مما يترتب عليه استبعاد تكاليف تنفيذه من تركته بوصفها ديناً فها ــ ولمـا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأخضع تكاليف الصيانة وقدرها ٦٩٤٢ جنبه لضريبة رسم الأيلولة على أنها ليست ديناً في الركة فإنه يكون قد خالف القانون ، هذا ولما كان ، مقابل التحسين هو عبء مالى فرضه الفانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ عسلى أصحاب العقارات الذين يستفيدون من المشروعات العامة ويعتبر مستحقاً علمهم بمجرد اعتماد قرار الجهة الإدارية بفرضه ــ وكان الثابت من صورة الخطاب الصادر من إدارة التحسن بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة الجيزة المرفق بملف الطعن ــ والذى كان تحت نظر محكمة الموضوع ــ أنه بتاريخ ١٩٧٧/٤/٨ صدر قرار من الجهة الإدارية المحتصة بفرض مبلغ ٤٣٨٧٣,٣٥٠ - كمقابل تحسين على العقار رقم ٤٩٢ شارع الأهرام --ولما كان هذا القرار قد صدر حال حيـاة المورث وفى وقت كان العقــار

المذكور مملوكاً له فإن مقابل التحسن الثابت به يكون مستحقاً في ذمته وإن تأجل ميعاد أدائه على النحو المبين بالمادتين ١١ ، ١٢ من ذلك القانون ، وإذ صار القرار بعد ذلك بهائياً بتنازل الورثة عن الطعن فيه فإن مقابل التحسين يصبر ديناً واجب الأداء من التركة — وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك والتفت عن خطاب إدارة التحسن المشار إليه ودلالته في النزام المورث مقابل التحسين وصرورة القرار الصادر بفرضه بهائياً عما مجعله واجب الأداء وإذ جره ذلك إلى القضاء مخضوع دين مقابل التحسين لضريبة رسم الأيلولة في تكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عما يوجب نقضه.

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية الســـادة المستشارين // درويش عبه المجيد نائب رئيس المحكمة د- رفعت عبد المجيد ، محمد خــــيرى المجتدى و احمد إبو العجاج •

(771)

الطعنان رقها ١٠٨٩ لسنة ٥٥ و ١٠٩٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) التماس اعادة النظر · حكم « عيوب التسبيب » « الطعن في الحكم » ·

العكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو باكثر منا طلبوء باعتباره وجها من وجوء التصناس اعادة النظر م ٢٤١ مرافعات • العبرة قيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات مؤيد له • اجابة الحكم طلب المعمى دون أن يدرك تجاوز الطلب ما تضمته المستند المنبث له لا يعد قضاء باكثر مما طلبه الخصوم • اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم احاطة بواقع

٢١) ملكية « نطاقها » « الحقوق العينية المتفرعة عنها : حق الانتفاع » ٠

حتى الملكبة ، اختلافه عن حتى الانتفاع ، نطاق كل منهما .

١ -- الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه وإن كان يعد وجها من وجوه الطعن بالتماس إعادة النظر وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات إلا أنه ينبغي في هذا الصدد الوقوف على الطلب ذاته الذي طرحه الحصم وصولا إلى تبيان ما إذا كان القاضي قد حكم في حدوده أم تجاوزه ودون اعتداد. ماقدم من الحصم من مستندات تأييداً وتدعيماً لهذا الطلب ، فإذا ما صدر الحكم وكان قضاؤه موافقاً لمطلب المدعى من دعواه بغير أن يفطن إلى حقيقة تجاوز هذا الطلب لما تضمنه المستند الذي قدم إثباتاً له فإن ذلك لا يعتبر قضاء بأكثر مما طلبه الحصم ، بل هو خطأ اعترى قضاء الحكم لمخالفته الثابت بورقة من أوراق الدعوى وعدم إدراكه الواقع في الزاع المعروض مما لا يعتبر سبياً عيزه القانون للطمن في الحكم بطريق التماس إعادة النظر.

٢ ــ حق الملكية يغاير في طبيعته وحكمه في القانون حق الانتفاع ، فحق الملكية هو حماع الحقوق العينية إذ مالك العقار يكون له حق استعاله وحسق استغلاله وحق التصرف فيه ، فإذا أنشأ هذا الممالك لآخر حقاً بالانتفاع فان هذا الحق يجرد الملكية من عنصرى الاستعال والاستغلال ولا يبني لهما إلا العنصر الثالث وهو حق التصرف فتصبح الملكية المثقلة عق الانتفاع هي ملكية الرقبة فيجتمع في العقار حقان عينيان ، حق الرقبة للمالك وحق الانتفاع للمنتفع . وهذا الحق بالانتفاع موقوت يتهي بانتهاء الأجل المعن له ، فإن لم يعين له أجل عد مقرراً لحياة المنتفع ويتهي على أى حال عموت المنتفع وفقاً لما تقضى به المادة ٩٩٣ من القانون المدنى .

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة فى الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ القضائية (.......) أقيامت المحوى رقم ١٩٧٩ مدى أمام محكمة أسوان الابتدائية واختصدت فيها المطعون ضده (.......) وأخرين قائلة فى بيانها أنها اشترت من مورث المطعون ضده المنزل الموضح حدوده ومعالمه بصحيفة افتتاح الدعوى لقاء ثمن مقداره ألف وخمسائة جنيه وذلك بمقتضى عقد عرف مؤرخ ١٩٧٥/١٣٠، وكان هذا البائع قد اشترى العقار من مورث باقى المدعى عليم المختصمين فى الدعوى بشمن مقداره خمسون جنها وحررعن هذا البيع عقد مؤرخ ١٩٤١/٤، ووزله بينفذ البائع الترامه ينقل ملكية العقار المبيع إلها، وتخلف من بعسده ورثة البائع للبائع لهما عن ورثه المطعون ضده وكذلك باقى المدعى عليم ورثة البائع للبائع لهما عن المخكم بصحتهما ونفاذهما وتسليمها العقار المبيع . دفع المطعون ضده بإنكار

نوقيع مورثه على العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ ، فقضت الحكمة بعدم قبول هذا الدفع ، وبعدثذ دفع بصورية البيع الصادر من مورَّثه فأجرت المحكمة تحقيقاً لهذا الدفع . ثم حكمت بتاريخ ١٣ من إبريل سنة ١٩٨١ برفض الدعوى استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٧١ لسنة ٥٦ القضائية لدى محكمة استثناف قنا التي أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونبي الطعن بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ . وبعد أن سمعت البينة قضت بتاريخ ١٢ من سارس منة ١٩٨٣ بقبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقدى البيع وتسلم العقار المبيع ، وقد سلك المطعونُ ضـــده سبيل الطعن في هذا الحكم بالتماس إعادة النظر أمام محكمة الاستثناف المي أصدرت الحُكم وقيد النماسة برقم ٩٥ للسنة الثانية القضائية . وطعن في الحكم أبضاً بطريق التقض بالطعن رقم 1٠٩٣ للسنة ٥٣ القضائبة ، وبتــاريخ ١١ منُ مارس سنة ١٩٨٥ حكمت محكمة استثناف قنا في التماس إعادة النظر بقبسواه شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الملتمس فيه فيما قضى به فى الشق الأول منه رفى موضوع هذا الشق بإثبات صحة التعاقد عن عقمه البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ الحاصل بن مورث الملتمس وبين المنتمس ضدها لقاء ثمن مَقداره ألف وخمسهائة جُنيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٥٨٩ للسنة ٥٥ القضائية . وقدمت النيابة العامة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فها الرأى برفضه . وإذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة رأت ضم ثانيهما لأولها للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد وحددت جلسة لنظرهما وفها النزمت النيابة رأمها

وحيث إن المحكمة ترى أن تعرض بداءة لنفصل فى الطعن المرفوع عن المحكم الصادر فى التماس إعادة النظر .

أولاً : عن الطعن رقم ١٥٨٩ للسنة ٥٥ القضائية :

ي وحيث إن هذا الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقنم على سببين تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون

فيه عالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم قضى يقبول الالتماس على سند من أن الحكم الملتمس فيه تجاوز في قضائه ما طلبته الطاعنة من دعواها فاعتبر البيع المحرر عنه العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ قد شمل حق ملكية العقار موضوع التداعي مع أنه في حقيقته بيع اقتصر على الحق في الانتفاع ، وهذا القول من الحكم غير صائب لما بين من شرح دعواها أن العقار المبيع بمقتضى ذلك العقد هو منزل مكون من طابقين وأفصحت عن أن البيع عله حق الملكية وليسرحق الانتفاع فيكون الطلب الذي احتمت به صحيفة البيع عله حق المكية المدعوى من الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع إيما ينصرف إلى بيع حق ملكية المنزل ، وإذ قضى الحكم الملتمس فيه بذلك يكون قد الزم نطاق مطلبها من الدعوى ولم يتجاوزه ، الأمر الذي يصبح معه الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر غير مقبول ويكون الحكم الملطمون فيه وقد قضى بقبوله معيباً مستوجاً النظر

وحيث إن هذا انسى فى محله ذلك بأن الحكم بشىء لم يطلبه الحصوم أو بأكثر مما طابوه وإن كان يعد وجها من وجوه الطعن بالتماس إعادة النظر وفقاً لنص المبادة ٣٤١ من قانون المرافعات ، إلا أنه ينبغى فى هذا الصدد الوقوف على الطاب ذاته الذى طرحه الحصم وصولا إلى نبران مسا إذا كان القاضى قد حكم فى حدوده أم تجاوزه ودون اعتداد نما قدمه الحصم من مستندات تأييداً وتدعيماً لهذا الطلب . فإذا ما صدر الحكم وكان قضاء موافقاً المطلب المدعى من دعواه بغير أن يفطن إلى حقيقة تجاوز هذا الطلب لما تضمه المستند الذى قدم إثباتاً له فإن ذلك لا يعتبر قضاء بأكثر مما طلبه الحصم ، بل هو خطأ اعبرى قضاء الحكم لمخالفته الثابت بورقة من أوراق الدعوى وعدم يطريق التماس إعادة النظر . لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن الطاعن أوردا كه لوافع فى النزاع المعرض مما لا يعتبر سبباً يجزه القانون للطعن فى الحكم أوردت في صحيفة افتتاح الدعوى وصفاً للمقار المبيع بالمقد المؤرث ألا الماء أورات أن الطاعنة وأبانت فى صراحة لا لبس فها ولا محموض بأن على البيع منزل ممكمه البائع مورث المطعون ضده وهى ترفع دعواها ابتغاء استصدار حكم تنتقل مقتضاه مورث المطعون ضده وهى ترفع دعواها ابتغاء استصدار حكم تنتقل محقضاه

ملكية المغزل المبيع إليها ، وينتقل التكليف لاسمها ، واختتمت الصحيفة بطلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ثم لما رفعت الاستئناف عن الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواها طلبت في تحيفة الاستئناف إلغاء هذا الحكم والقضاء بطلبها المبين بصحيفة الدعوى المبتدأة ، ومن ثم فإن طلبها على هملة النحو ينصرف في حق ملكية العقار الموصوف بتلك الصحيفة ، فإذا ما كان الحكم الاستئنافي الملتمس ملكية العقار الموصوف بتلك الصحيفة ، فإذا ما كان الحكم الاستئنافي الملتمس الطاعنة من أن البيع تعلق بحق عيني متفرع عن حق الملكية هو حق الانتضاع بالعقار فإن هذا الحطأ الذي شاب قضاء الحكم لا مجنز الطعن بطريق التماس إعادة النظر وإذ قضي الحكم المطعون فيه بقبول هذا الطعن تأسيساً على أن الحكم الملتمس فيه قضي عما بجاوز طلب المدعية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من صبي الطعن :

وحيث إن الطعن بالتماس إعادة النظر صالح للفصل فيه ، ولما تقـدم يتعين القضاء بعدم قبول الاحماس .

> ثانياً : عن الطعن رقم ١٠٩٣ للسنة ٥٣ القضائية حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ الذي قدمته المطعون ضدها قد أثبت به أن مورثه إنما باع حق الانتفاع في المنزل وهو حق يفترق عن حق الملكية ، ولقد أثار في دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها أن هذا العقد صورى لم تدفع فيه المطعون ضدها تمثأ لقاء الحق المبيع لها إذ كانت زوجة للمورث البائع واستهدف الزوج من تحريره أن يسترضها لتبقى في مسكن الزوجية وتنولى رعايته وهو في سن الشيخوخة ، أن يسترضها لتبقى في مسكن الزوجية وتنولى رعايته وهو في سن الشيخوخة ، ودلل على ذلك بأن المورث ظل منتفها بالعقار حتى الوفاة ولم يسلم المحرد إلى الزوجة ، بل أودعه لدى أمين لم يظهره إلا من عد الوفاة ، وأشهد أيضاً على الزوجة ، بل أودعه لدى أمين لم يظهره إلا من عد الوفاة ، وأشهد أيضاً على

صة دفعه بالصورية الشاهدين اللذين اطمأنت محكمة أول ورجة إلى أقوالها فقضت برفض الدعوى لثبوت صورية العقد ، ولكن الحكم الاستثناق المطعون فيه غاب عنه ما اثبت بالعقد من قصر التصرف على حق الانتفاع دون الملكية وأولى الثقة بأقوال الشاهدين اللذين أشهدتهما المطعون ضدها أمام محكمة الاستثناف واستبط من شهادتهما أن البيع حقيقي تضمن تصرفاً منجزاً تعلق علكية المنزل من أن ما أثبت بالعقد يناقض هذه الشهادة ، ثم جاء قضاءه بصحن رنفاذ البيع باعتباره بيعاً انصب على الملكية مخالفاً لما أثبت بالمحرر المقدم في الدعوى ، وتلك أمور حميعها تم الحكم بالفساد في الاستدلال فضلاً عن محالفاً النب بالأوراف مما يستوجب نقضه .

وحبث إن هدا النعى سديد ذلك بأن حق الملكية يغاير في طبيعته وحكمه في القانون لحق الانتفاع ، فحق الملكية هو حماع الحقوق العينية إذ مالك العقا. يكون له حق استعاله وحق استغلاله وحن التصرف فيه ، فإذا أنشأ هذا المالك لآخر حقاً بالانتفاع فإن هذا الحق بجرد الملكية من عنصرى الاستعال والاستغلاا ولا يبنى لهـا إلا العنصر الثالث وهو حق التصرف فتصبح الملكية المثقلة بحق لانتفاع هي ملكية الرقبة فيجتمع في العقار حقان عينيان ، حتى الرقبة للمالك وحق الانتفاع للمنتفع وهذا الحق بالانتفاع موقوت ينتهى بانتهاء الأجل المعن ا، فإن لم يعن له أجل عد مقرراً لحياة المنتفع وينتهي على أى حال بموت المنتفع وفقاً لما تقضى به المادة ٩٩٣ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان البين ىن مدونات الحكم المطعون فيه أنه حمل قضاءه باتتفاء صورية البيع على ما شهد به شاهد المطعون ضُدها أمام محكمة الاستثناف من أنها اشترت المنزل من زوجها فبل وفاته وأن هذا الأخبر أطلعهما على ورقة العقد فوقعا علمها بعد أن أقر مامهما بقبض الثمن من المشترية وأفصح أحدهما عن أن الثمن المدون بالعقــــ · س نحساً بل يوازى القيمة الحقيقية للمنزل المبيع ، ومؤدى تلك الشهادة التي اتخذها الحكم عماداً لقضائه يتعارض مع ما ورد بعقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ من أن ثمن المدفوع من المطعون ضدها كان لقاء شرائها حق الانتفاع بالمنزل دون أن يمتد البيع إلى ملكيته ، ومن ثم فإن ما ساقه الحكم من تدليل على عدم صوريته البيع استخلاصاً من أقوال هذين الشاهدين يكون قد انطوى عسلى الفساد في الاستدلال ، هذا إلى أن الحكم قد جرى في قضائه على صحة ونفاذ عقد البيع باعتباره بيعاً تضمن تصرفاً ناقلا لحق ملكية المنزل إلى المطعون ضدها مع أن ذلك يخالف ما ائبت بالعقد من أن البيع اقتصر على حق الانتفاع وحده، وهو حق كما سلف البيان يختلف اختلافاً بيناً عن حق الملكية ، الأمر الدن يكون معه الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق وشسابه فساد في الاستدلال مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس الهجكمة وعضوية السمادة المستشارين / طلعت أمني صادق ، محمد عبد القادر سميع ، حماد الشاقص ، زكى عبد العزيز ،

(TTT)

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « العاملون بالقطاع العام : تقدير كفاية العامل » • تاديب « التظلم من قرار الجزاء » •

(١) تقدير درجة كفاية العاملين الخاضمين لنظام التقارير الدورية ٠ حق للجنة نسئون العاملين وحدها ٠ رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح ، لها أن تأخل به أو تمدله دون أن تلتزم بسبب قرارها ٠

 (۲) التظلم من جزاء المخصم من المرتب النقام به الى رئيس مجلس الادارة أو الجهـة الموضة بتوقيع الجزاء • م 22 ق ٦١ لسعة ١٩٧١ •

٣) عمل « جزاءات العاملين بالقطاع العام » · اختصاص ·

الطعون في الجزاءات التاديبية للعاملين بالفطاع العام • اختصاص المحاكم العادية بها حتى ١٩٧٢/١٠/٥ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ • الدعاوى التي ترقع بعد ذلك • اختصاص محاكر مجلس الدولة بها دون غيرها • علة ذلك •

ا ــ مفاد المسادة ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القــرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن لجنة شئون العاملين هى الجهة صاحبة الحق فى تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قرارها فى هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هى مجرد اقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ مها أو تعدلها دون أن تكون مازمة فى ذلك بتسبيب قرارها .

 ٢ ــ نصت المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٢٦ لسينة ١٩٧١ ــ بعد أن خولت رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يقوضه ، سلطة توقيع جزاء الخصم من المرتب على هاغلى وظائف المستويين الثالث والثانى — على أن يكون النظلم من هذا الجزاء إلى رئيس مجلس الإدارة أو جهة النظلم الى محددها قراره بالتفويض بتوقيع الجزاء .

٣ ــ لمـا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بصدور قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص في البند الثالث عشر من المـادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غبرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانوناً ، والنص فى المــادة الخامسة عشر منه على اختصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العــاملــن بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وعلى اختصاصها بنظر الطعـون المنصوص علمها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه ، تكون ولاية المحكمة التأديبية قمد تناولت مجانب الدعوة التأديبية المبتدأة الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ١٩٧٧/١٠/٥ وهــو ما مؤداه أن منازعة الطاعنة في مشروعية الجزاءات التي وقعت علمها في سنة ١٩٧٥ أو القول ببطلانها تكون من اختصاص المحكمة التأديبية بمجلس الدولة دون جهة القضاء العادى .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . أ

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٠٣ لسنة ١٩٧٦ عمال

كلي جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبة الحكيم ببطلان تقـــرير كفايتها عن سنة ١٩٧٥ ، وأحقيتها لنصف العلاوة الدورية ، ورد ما استقطع من أجرها كجزاءات تأديبية وقالت بياناً لدعواها أن المطعون ضدها أوقعت علمها في سنة ١٩٧٥ ثلاث جـزاءات بالخصم من المـرتب : أولها للتلاعب وتعطيل الإنتاج ، وثانبها لتشهرها برئيس المصنع والإساءة لسمعته ، وثالثها انقدعها شكوى كيدية صد رئيس الإنتاج ، وإذ كانت هذه الجزاءات على غر وجه حق ، وكانت سبباً في تقدير كفايُّها عن هذه السنة بدرجة متوسط ، مما أدى إلى حرمامها من نصف العلاوة الدورية . فقد أقامت الدعوى بالطلبات أنفة البيان . ندبت المحكمة خبراً . وبعد أن قدم تقريره قضت ببطلان تقرير كفايتها عن سنة ١٩٧٥ واستحقاقها لصرف نصف العلاوة الدورية وما استقطع من جزاءات عن السنة المذكورة . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام عكمة استثناف القاهرة بالاستئناف رقم٠٠السنة٩٦ق . وبتاريخ١٩٨١/١١/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و رفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فمها الرأى برفض الطعن . وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسبباب تنعى الطاعنة بالسبين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكة الموضوع بأنها تظلمت بتباريخ سنة ١٩٧٥/١٠/٢ من الجزاءات التي وقعت عليها من المطعون ضدها في سنة ١٩٧٥ . وقد ثبت من تقرير الخير المقدم في الدعوى عدم صحة الادعاءات التي استندت إليها في مجازاتها وإذ أقام الحكم المطعون فيه مع ذلك قضاءه على أنها لم تتظلم من الجزاءات المشار إليها ، ورتب على ذلك انتفاء خطأ المطعون في مع دلك انتفاء خطأ المطعون ضدها وعدم تعسفها في تقدير كفايتها عن سنة ١٩٧٥ ، ودون أن يورد أسباباً سائعة الإطراح ما تضمنه تقرير الخبر أو يبين الأساس القانوني لقرار لجنة شؤن العاملين بالشركة بإنقاص نصف درجة في تقرير الكفاية الحاص بها

عن كل يوم جوزيت نخصم أجره ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسبيب :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد الممادة ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن لجنة شئون العاملين هي الجهة صاحبة الحق في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وإن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من اجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد اقتر احات تعرض على اللجنة التي لهـا أن تأخذ مها أو تعدلهـا دون أن تكون ملزمة في ذلك بتسبيب قرارها ، وكانت المادة ٤٩ من ذات النظام ــ بعد أن خولت رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يفوضه ، سلطة توقيع جزاء الحصم من المرتب على شاغلي وظائف المستوين الثالث والثاني _ قـد نصت على أن يكون التظلم من هذا الجزاء إلى رئيس تجلس الإدارة أو جهة التظلم الى محددها قراره بالتفويض بتوقيع الجزاء ، لما كان ذلك ، وكال بين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أحاط بالطلب الذى تقول الطاعنة أنها تقلمت به بتاريخ ۱۹۷٥/۱۰/۲۸ لرفع الجزاءات التي وقعت علما في سنة ١٩٧٥ ، وأنه أطرحه ولم يعول عليه لخلوه من البيانات الدالة على كيفية إرساله ، ولعدم تقديمه إلى الجهة المنوط بها نظر التظلم من جزاء الحصم من المرتب وفقاً لما توجبه المادة ٤٩ من نظام العاملين المشار إليه ، ورتب على . ذلك انتفاء الخطأ أو التعسف في جانب لجنة شنون العاملين لدى المطعون ضدها حن أخذت في اعتبارها الجزاءات سالفة الذكر وهي بصدد تقدير كفاية لطاعنة عن هذه السنة وتخفيضها درجة السلوك ، وهي تقريرات سائغة ولهــا أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي انتهي إلىها وهي . فض دعوى الطاعنة ، فإن النعى عليه سدين السبين لا يعدو في حقيقته أن كون جدلاً فى تقديوالدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ، ومن ثم غيرمقبول.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى مطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم ذهب إلى أن الجزاءات التأديبية

التى وقعت عليها صارت نهائية بعدم التظلم منها بالطريق الذى رسمته المحادة وقعت عليها صارت نهائية بعدم التظلم منها بالطريق الذى رسمته المحادة من هذه الجزاءات – فإن القضاء العادى مختص عراقبة مدى مشروعيها لأن المشرع لم ينص صراحة فى هذه المحادة على حرمانه من هذا الاختصاص ، وبالتالى كان يتعين على الحكم أن يستظهر الأساس القانونى للقرارات الصادرة عجزاتها ما دام أنها لم تؤسس على لائحة المخالفات والجزاءات التى وضعها المطعون ضدها بالتطبيق لنص المحادة ٥٠ من القانون المشار إليه وطالما جاءت باطلة لصدورها بناء على تحقيقات بوشرت بعد انقضاء المواعيد المنصوص علبا في المحادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما يعيب الحكم بالحطا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غر سديد ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يصدر و قانون مجاس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص في البسد الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العمام في الحدود المقررة قانوناً ، والنص في المـادة الخاهسة عشر منه على اختصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المـالية والإدارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعهــا من وحدات . وعلى اختصاصها بنظر الطعون المنصوص علمها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه . تكون ولاية المحكمة التأديبية قد تشاولت بجانب الدعوى التأديبية المبتدأة الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء . العاملين في الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجاس الدولة في ٥/٧٢/١٠٠ ، وهو مؤداه أن منازعة الطاعنة في مشروعية الجزاءات التي وقعت علمها في سنة ١٩٧٥ أو القول ببطلامها تكون من اختصاص المحكمة التأديبية بمجلس

الدولة دون جهة القضاء العادى : لما كان ذلك : وكان الثابت في الدعـوى أن الطاعنة لم تنظلم من هذه الجزاءات أمام الجهة المختصة طبقاً لنص المـادة 29 من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم 11 لسنة 1971 وعلى نحو ما سلف بيانه في الرد على السبين الأول والثالث : ولم تطعن فها أمام الحكمة التأديبية بمجلس الدولة ، فإن الحكم المطمون فيه إذ انتهى إلى نني التعسف عن قرار لجنة شتون العاملين بالشركة المطعون ضدها حين عولت على هـسـذه الجزاءات عند تقدير كفايتها : لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون انمى عليه سبذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض التلعن .'

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سمسيد صمحة نائب رئيس المحكمة وعفسوية السمادة المنتشارين/ الحسنى الكناني ، عبد النبي خمخم ، محمد عبد البر حمين وخلف فتع الباب ٠

(444)

الطعن رفم ٥١ لسنة ٥١ القضائية :

(١) ايجاد " ايجاد الأماكن: ألتأجير المفروش » « الامتداد القانوني » •

الامتداد الفانوني لعقد ايجار المسكن المعروض اذا توافرت شروط الحادة ٤٦ من القحانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - مقتضاه - جعل أجرته الاتفاقية أجرة قانونية في فترة الامتداد -

(٣) ايجاد « ايجاد الأماكن : التأجير المفروش » « الامتسداد القانسوني » • ضرائب • نظام عام •

الاحكام الخاصة بالامتداد القانوني لعند ايجار الوحدات السكنية المفروشة وجعل أجرتها الاتفاقية أجرة قانونية - م 21 ق 21 / 1972 - تعلقها بالنظام العام · مؤداء · عدم جواز زيادة أجرتها تيما لزيادة أعباء المؤجر ولو باضافة الضربية الممروضة بالقانون 21 لسنة 1978 ·

النص في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل مهذا القانون البقاء في العين ولو انهت الممدة المنفق عليها بالشروط المنصوص عليها في المقد ... » يدل على أن المشرع رأى حلا لمشكلة الإسكان أن يتدخل بنص آمر يفرض يمقتضاه الامتداد القانوني لعقود إيجار الأماكن المفروشة إذا توافرت فيها الشروط التي يتطلبها النص ، وحفاظاً على التوازن بين مصلحة المؤجر ومصلحة المستأجر في هذه الحالات قابل الامتداد الذي فرضه لمصاحة المستأجر بأن جعل الأجرة الاتفاقية للمسكن المفروش أجرة قانونية بالنسبة له لطرفي العقد في فترة امتداده.

 بعد أن أوضح المشرع فى المادة الثالثة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فئات الضريبة على الوحدات السكنية المفروشية وحالات فرضها نص على أن « ذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص والمنطق القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم السلاقة بن المؤجر والمستأجر » . فدل بذلك على أن المشرع لم يشأ المساس بالأحكام المنصوص عليها في المحادة 21 من هذا القانون في خصوص الامتداد القانوني لعقد الإيجار المفروش وما قابله من جعل أجربها الاتفاقية أجرة قانونية » لتعلق تلك الأحكام بالنظام العام . ومناتم فلا بجوز زيادة هذه الأجرة تبعاً لزيادة أعباء المؤجر حتى ولو بإضافة الفهرية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار البد .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية بطلب الحسكم بإلزام المطعون ضده بأن يدفع له ٢٤٠ جنباً . وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده يستأجر منه شقة مفروشة بأجرة شهرية قدرها سبعة جنبات وقد إنهى عقد إيجارها بهاية شهر أكتوبر ١٩٧٥ إلا أنه ظل واضعاً يده عليها بلا سند ودون أداء مقابل إنتفاعه بها عن الملاة من ١٩٧١/١١ حتى ١٩٧٩/٤٣٠ بواقع سبعة جنبات شهرياً حتى باية سنة ١٩٧٧ عنها المعالم عن المقروشة فضلا عن إرتفاع التكاليف . حكمت المحكمة شهرياً كفرية عن العن المفروشة فضلا عن إرتفاع التكاليف . حكمت المحكمة بالزام المطعون ضده بأن يؤدى له مبلغ ٢٠٥ جنباً . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة إستثناف الإسكندرية بالإستثناف رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٦ ق

بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٦ قضت إلحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعن ينعي بسبب الطعن على الحكم الطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين الأول أن الحكم ذهب في قضائه إلى أن أجرة عن النزاع عددة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وأن في زيادتها بإضافة الضريبة المقررة بالفقرة الرابعة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمادة الثالثة من قانون العدالة الضريبية ما يشكل مخالفة للنظام العسام في حين أن أجرة الأماكن الحالية هي وحدها الحاضعة لأحكام قوانين الإيجار المتعلقة بالنظام أما أجرة الأماكن المفروشة فإنها تخضع لإتفاق المتعاقدين دون تدخل أو رقابة من المشرع مما لا يسوخ معه القول بعدم جواز زيادتها:

وحيث إن هذا النعى مردود مما جرى عليه قضاء النقض من أن النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه دعق للمستأجر الذى يسكن فى عن إستأجر ها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل مبذا القانون البقاء فى العن ولو إنهت المدة المتعنى عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها فى العقد يدل على أن المشرع رأى حلا لمشكلة الإسكان أن يتدخل ينص آمر يفرض عقتضاه الامتداد القانوني لعقود إبجار الأماكن المفروشة إذا توافرت فها الشروط التي يتطلبها النص ، وحفاظا الامتداد الذى فرضه لمصلحة الموروط التي يتطلبها النص ، وحفاظ الامتداد الذى فرضه لمصلحة المستأجر بأن جعل الاجرة الاتفاقية للمسكن المفروش أجرة قانونية له بالنسبة لطرفي العقد في فترة إمتداده وإذا الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا خلاف بن الطرفين على أن المطعون ضده يستأجر العين مفروشة لأكثر من عشر سنوات سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون من حقه الاستفادة من على المادة ٤٠ من هذا القانون بيقائه في العين بالشروط المنصوص علبها في نص المادة ٤٠ من هذا القانون بيقائه في العين بالشروط المنصوص علبها في نص المادة ٤٠ من هذا القانون بيقائه في العين بالشروط المنصوص علبها في نص المندوس علمها في

العقد وبالأجرة المحددة فيه . فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس:

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يعتبر قانون العدالة الفريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ظرفاً طارئاً في حين أن هذا القانون عا فرضه من ضريبة جديدة على تأجير الأماكن المفروشة بعد حادثاً طارئاً لم يكن فى الوسع توقعه وترتب على صدوره صيرورة تنفيذ الإلتزام التعاقدى مرهقا مما يتعن معه رد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول اعمالا لنص المادة ٧/١٤٧ من القسانون المدنى.

وحيث إن هذا النمى مردود عليه بأن المشرع بعد أن أوضح في المادة الثالثة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فئات الضريبة على الوحدات السكنية المفروشة وحالات فرضها نص على أن وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص علمها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، فدل بذلك على أن المشرع لم يشأ المساس بالأحكام المنصوص عليها في المادة ٤٦ من هذا القانون في خصوص الإعمار المفروش وما قابله من القانون في خصوص الإعمار المفروش وما قابله من المقانون في مقد الإعمار المفروش وما قابله من عمل أجرتها الإنفاقية أجرة قانونية لتعلق تلك الأحكام بالنظام العام ومن المفريبة المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه – لما كان ذلك اعتبر قانون العدالة الضريبية من الحوادث الطارثة أم لا فإنه لا يمس أحكام القانون المعدالة الضريبية من الحوادث الطارثة أم لا فإنه لا يمس أحكام القانون المعدالة المفريبية من الحوادث الطارثة أم لا فإنه لا يمس أحكام القانون المعدالة المعربية من الحوادث الطارقة أم لا فإنه لا يمس أحكام القانون المعدالة المعربية عن عليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / ولیم رزق بدوی نائب رئیس المحکمة وعضبویة السبادة المستشارین / محمد لطفی السید نائب رئیس المجکمة ، أحمد زکی غرابه ، طه الشریف و شکری عبد المظیم ه

(377)

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

اختصاص « اختصاص ولائي » • قضاه « مخاصمة القضساة » • دعـــوي ((دعوى المخاصمة)) •

الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المترر قانونا • انعدام ولايسة المحاكم المادية في التعقيب عليها أو ابطالها أو التعويض عنها • مؤداه • لا ولاية لها في الفصل في دعاري المخاصمة التي تقام ضد أعضاء مجلس الدولة • عِلة ذلك •

من المقرر على ما جاء بنص المادة ١٩٧٢ من الستور أن و مجلس الدولة هيئة مستقلة و مختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، وعدد القسانون إختصاصاته الأخرى ، وهو ما مؤداه ما يصدره من أحكام في حدود إختصاصه المقرر قانوناً يكون بمنأى عن ولاية القضاء العادى وهو ما تنعدم معه ولاية المحاكم العادية في التعقيب على هذه الأحسكام أو إبطالها أو التعويض عبا لما كان ذلك وكانت دعوى الخاصمة هي في حقيقها دعوى مسولية وجزاؤها التعويض ومن آثارها في القانون بطلان تصرف المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة المنافئة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ من وجوب تطبيق أحكام معي تحويل المحاكم العادية ولاية الفصل في دعاوى المحاصمة ألى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى أعضاء مجلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى في الوقت الذي خلافية قانون مجلس أعضاء المادي في الوقت الذي خلافية قانون مجلس وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى في الوقت الذي خلافية قانون مجلس وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى في الوقت الذي خلافية قانون مجلس وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى في الوقت الذي خلافية قانون مجلس وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى في الوقت الذي خلافية قانون عجلس وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى في الوقت الذي خلافية قانون عجلس وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى في الوقت الذي خلافية قانون عجلس والوقية والوزن عجلس الدولة المودي في الوقت الذي خلافية قانون الموري

الدولة من ذلك إذ أن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية الى تطبقها محاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيا لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه ، وذلك حتى يصدر فى هدا الشأن قانون بالإجراءات الحاصة التى تتبع أمام محاكم بجلس الدولة .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الاطلاع على ساثر الأوراق ـ تنحصل فى أن المدعى خاصم المدعى عليهم الحمسة الأول (أعضاء الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا) بتقرير أودع قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٨٢/٦/٢٠ بطلب الحسكم ــ بعد الفصل فى جواز قبول المحاصمة وإحالة موضوعها إلى دوائر هذه المحكمة مجتمعه – بإلزامهم متضامنين والمدعى علمهما السادس والسابع زالسيد المستشار رئيس مجلس الدولة بصفته والسيد المستشار وزير العدل بصفته) بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثين ألفجنيه ، وبطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٣٠٠/٦/٣٠ في الطعنين رقمي ٰ ٦٨٨ ، ٧١٦ سنة ٢٠ ق وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيساناً لذلك أنه كان قد أقام أمام المحكمة التأديبية المختصة الدعاوى أرقام ٢٣٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩٦ سنة ٧ ق . يطلب الحكم بإلغاء القرارات الصادرة ضده من السيدرثيس مجلس إدارة الشركة المصرية لتجارة الكباويات والمتضمنة توقيع جزاءات الحصم وتخفيض الوظيفة التي يشغلها إلى الفئة الرابعة وخفض مرتبه إلى أول مربوط المستوى الأول ، فضلا عن ندبه للعمل بالإدارة القانونية بالشركة المصرية للطباعة والنشر ، وهي القرارات أرقام ٢٩ ، ٥٧ ، ١٣٤ ، ١٧٤ ، ١٧٧ سنة ١٩٧٣ بالإستناد إلى الأسباب التي ساقها في هذا الخصوص في الدعاوي

آنفة الذكر . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاث آنفة الذكر قضت في ١٩٧٣/١١/١٩ بعدم إختصاصها بنظر الطعن في قرار ندب المدعى وبعدم قبول الطعن فى القرار رقم79سنة٢٩٧٣ وبإلغاء القرارات أزقام ov ، ١٣٤ ، ١٧٤ ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، طعن الطاعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٦٨٨ سـنة ٢٠ ق كما طعنت عليه الشركة رَ المصرية لتجارة الكياويات بالطعنُ رقم ٦١٧ سنة ٢٠ ق ، وعرض الطعنان على الدائرة الرابعة بالمحكمة المشار إليها والتي كانت مشكلة من المدعى عليهم الخمسة الأول وبعد أن أمرت هذه المحكمة بضم الطعنين حكمت بتساريخ ١٩٧٩/٦/٢٠ بإلغاء القرار ١٧٤ سنة ١٩٧٣ وبرفض دعاوى المدعى المتعلقة بطلب الغاء القرارات سالفة الذكر . ولمساكان المدعى علمهم قد تردوا فى أخطاء مهنية جسيمة عند إصدارهم هذا الحكم وخالفوا القانون وأخطأوا فى تطبيقه واخلو محق الدفاع كما شابه القساد فى الاسستدلال والقصور في التسبيب ، وقد تُسبِرُ الخِطْهُم هذا في الحاق الضرر به ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وإذ نظرت الدعوى في غرفة مشورة دفع المدعى عليهما الأول والحامس بعدم إختصاص هذه المحكمة بنظر دعوى المخاصمة ، كما قدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بذلك .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم إختصاص هذه المحكمة ولاثياً بنظر الدعوى أن مؤدى مبدأ إستقلال مجلس الدولة ، أن ما يصدره من أحسكام فى حدود إختصاصه المقرر له قانوناً يتعين أنه يكون بمناًى عن ولاية القضاء العادى ، الذى لا يجوز إبطال أحكامه أو التعويض عنها ، وأن القضاء بغير ذلك فيه إهدار للمبدأ سالف الذكر بما مخالف القانون والدستور .

وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك أن المقرر على ما جاء بنص المادة ١٧٧ من الدستور أن «مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ومختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، وعدد القانون إختصاصاته الأحرى » وهو ما مؤداه أن ما يصدره من أحكام في حدود إختصاصه المقرر قانوناً يكون عناى عن ولاية القضاء العادى وهو ما تنعدم معه ولاية المحاكم

العادية فى التعقيب على هذه الأحكام أو إبطالها أو التعويض عنها كلما كان ذلك وكانت دعوى المخاصمة هى فى حقيقتها دعوى مسئولية وجزاؤها التعويض ومن أثارها فى القانون بطلان تصرف المخاصم فيها ومن ثم فإن الاختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادى متى كان المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما لم يرد به نص فى قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا يحمل معنى تخويل الحاكم العادية أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحسكامها بالنسبة أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحسكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى فى الوقت الذى خلا فيه قانون مجلس الدولة من ذلك لا يحمل من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التى تطبقها خاص فى قانون مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيا لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدازى وطبيعة الدعوى أمامه ، وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات

ولمسا تقدم يتعين القضاء بعدم إحتصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى وبإحالتها إلى مجلس الدولة للإختصاص بنظرها . وأبقت الفصل فى المصووفات حتى يصدر فى الدعوى حكم منه للخصومة .

جلسة ۹ من دیسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / سبيد عبد الباقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين / محمد عبد الحديد سند نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقائي ، صلاح محمود عريس و محمد وشاد مبروك •

(TTO)

الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) تعویض ۰ دعوی « رفع الدعوی » ۰

عدم جوااز التجاه ذرى الشأن الى المحكمة مباشرة للمطالية بالتعويض عن اقامة منشأت قطاع الكهرباء على عقاراتهم ، مناطه ، النزام جهة الادارة بالاجراءات التى أوجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ عليها اتباعها في هذا الشأن ، اغفالها ذلك ، أثره ،

 (٢) حكم « تسبيب الحكم : التقريرات الخاطئة » • نقض « سلطة محكمة النقض » • بطلان •

اشتمال الحكم على اخطاء قانوئية • انتهاؤة سليما في نتيجته • لا بطلان • مؤدى ذلك • لحكمة النقض تصحيح أسبابه دول أن تنقضه •

ا — لأن كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء قد نص فى المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٣ ، ١٣ منه على إستحقاق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضاً عما يصيبهم من أضرار نتيجة إقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم وخول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا التعويض وإخطارهم بقرارها فى هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وأجاز لذوى الشأن الطعن فى القرار الصادر بعدم إستحقاق تعويض أو فى مقداره أمام الشأن الطعن فى القرار الصادر بعدم بعدم من تاريخ إعلامهم بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وكان يبن من هذه النصوص بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وكان يبن من هذه النصوص الله يجوز لصاحب الشأن الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن إقامة هذه المنشآت إلا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الإدارية قد الترمت بالإجراءات التي أوجب علها القانون إتباعها فى هذا الشأن فإذا

لم تلزم هذه الإجراءات التي حددها القانون كان لصاحب الشأن أن بلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق.

 ٢ – المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه إذا كان الحكم سليا في نتيجته التي إنهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانو نية إذ لحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه ?

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى التى آل قيدها إلى رقم ٩٨٥ سنة ١٩٨٠ مدنى الفيوم الابتدائية ضد الهيئة الطاعنة وطلباً الحكم المزارامها بأن تؤدى لهما مبلغ ٢٨٠٠ ج قيمة ما أصابهما من أضرار من جراء عدم إنتفاعهما بالأرض المملوكة لهما والمبينة بالأوراق نتيجة أقامة الطاعنة عليا محولات كهربائية وأعمدة كهرباء ، وبتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ حكت المحكمة بعد أن قدم الحبر الذى ندبته تقريره – بإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون عليهما مبلغ ٢٣٠٠ ج . استأنفت الطاعنة هـــذا الحكم لدى محكمة وبتاريخ ١٩٨٢/٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هـذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض في هـذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جـــدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها الذرمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعنه على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أطرح ما تمسكت به أمام محكمة الموضوع من عدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٤ إذ أقام المطعون عليهما دعواهما بطلب اقتضاء التعويض بداءة دون أن ينتظرا قرار لجنة الفصل فى التعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون بشأنه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء إذ نص في المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ منه على إستحقاق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضاً عما يصيبهم من أضرار نتيجة إقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم وخول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا النعويض وإخطارهم بقرار فى هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وأجاز للموى الشأن الطعن فى القرار الصادر بعدم إستحقاق تعويض أو فى مقداره أمام المحكمة المدنية المختصة وذلك خلال ثلاثين يومأ من تاريخ إعلانهم بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وكان يبن من هذه النصوص أنه وأن كان لا بجوز لصاحب الشأن الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن إقامة ضده المنشآت إلا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الإدارية قد النزمت بالإجراءات التي أوجب عليها القانون إتباعها في هذا الشأن فإذا لم تلتزم هذه الرَّجراءات التي حددها القانون كان لصاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم سلما في نتيجته التي إنهت إلها فإنه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه . وكان الواقع فى الدعوى أن الجهة الطاعنه لم تلتزم بالإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون قبل إقامة المطعون عليه لدعواه بطلب التعويض عن إقامتها تلك المنشآت على عقاره إذ خلت الأوراق مما يفيد إخطاره نحصوص عدم أحقيته فى إقتضاء تعويض عنها بخطاب مسجل موصى بعلم وصول فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى صحيحاً فى قضائه إلى رفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى يكون قد صادف صحيح القانون ويضحى النمى عليه فيا ساقه من أسباب فى هذا الصدد – أياكان وجه الرأى فيه – غير منتج.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۹ من دیسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضسوية السادة المستشارين / حسين على حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، مخصـــد بكر غالى ، و عــــرت عمران •

(277)

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(۱) عقد « اركان العقد » « عيوب الرضا » « الفلط » • ايجار « ايجــــار الاماكن » « تحديد الاجرة » •

طلب المؤجر ابطال العقد فيما تضميته من تعديد للاجرة باقل من القرر قانونا نتيجة علط في التقانون و تنيجة علط في ا في القانون • شرطه • ثيوت اشستراك المستاجر معه في صلة الفلط أو علمه به أو كان من السهل عليه أن يتنيئه • عليه عبء اثبات ذلك يكافة طرق الاثبات • اكتفاء العكم بشيوت وقوع المؤجر في الفلط دون التحقق من اتصال المستاجر به • خطا •

ا – إدعاء المؤجر بوقوعه فى غلط فى القانون عند تحديد الأجرة بأقل من الأجرة القانونية بما يترتب عليه بطلان العقد بشأنها بطلاناً نسبياً يستلزم وعلى ما نصت عليه المادتان ١٢٠ ، ١٢٠ من القانون المدنى أن يثبت إشتر اك المتعاقد الآخر معه فى هذا الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبيته ويقع على المؤجر عبء إثبات وقوعه فى الغلط وإتصال المتعاقد الآخر بدلك بحميع طرق الإثبات القانونية لماكان ذلك وكان دفاع الطاعنه المستأجره أمام محكمة الموضوع قد قام على نفس وقوع الغلط المدعى به لحلو العقد من بيان القوانين المنطقة عليه إلا أن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى الأسبابه بعد أن أثبت وقوع المؤجر فى غلط فى القانون عند تحديد الأجرة رتب على ذلك ابطال الاتفاق على القيمة الى حددها الطرفان للأجرة فى العقد دون أن يتحقق من إتصال الطاعنة والمستأجرة، بهذا الغلط على أى وجه من الوجوه

مما مفاده أن الحسكم قد اكتنى بثبوت الغلط الفردى فى جانب المطعون ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله الأمر الذى يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن مررث المطعون ضدهمًا أوَّم على الطاعنة الدعوى رقم ٢٣٧٥ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالباً الحكم بعدم إنطباق القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ على الفيلا المؤجرة لحسا وإعتبار قيمتها الإمجارية مبلغ ۸۹۸؍۱۹ ج شهریاً والزامها بأن تؤدی له مبلغ ستین جنبها قیمة فروق الأجرة المستحقة حتى آخر يناير سنة ١٩٦٩ ، وقال شرحاً لدعواه أنها استأجرت عين النزاع من المالك السابق بعقد مؤرخ ١٩٦٧/٨/١ بأجرة شهرية قدرها ١٥٫٨٨٥ ج وإذكان المؤجر قد وقع فى غلط فى القانونَ حيث قام بتحفيض القيمة الإبجارية للعن بنسبة ٢٠٪ طبقاً للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ رغم عدم إنطباقه فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠ قضت المحكمة بإعتبار الأجرة الشهرية للعن المؤجرة ١٩،٨٩٨ ج شامله الضرائب العقارية وبعدم إنطاق القانرن رقم ٧ سنة ١٩٦٥ وبإلزام الطاعنة بأن تؤدى لمورث المطعون ضدهما مبلغ ۴٬۹۹۸ ج إعتباراً من ۱۹۲۷/۱۱/۱ وحتى تاريخ الحكم في الدعوى . استأنفت الطاعنه هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢٥٩٥ لسنة ٨٥ ق القاهرة وبتاريخ ٣٠/٥/٤/٣٠ حكمتُ المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن مورث المطعون ضدهما فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستثنافالقاهرة : وبتاريخ ١٩٨٠/١/٣١

حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف. طعنت الظاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جسدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببى الطعن الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن المالك السابق قد وقع فى غلط جوهرى فى القانون إذ قام بتخفيض القيمة الإيجارية لعنن النزاع بنسبة ٢٠٪ طبقاً للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ رغم أنه لا ينطبق عليها . هذا فى حين أن المادة ١٩٠٠ من القانون المدفى تشرط لإبطال العقد فى هذه الحالة أن يكون المتعاقد الآخر قد وقع فى الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه وإذ لم يستظهر الحسكم إشتر اك الطاعنة فى هذا الغلط وفقاً للقانون فإنه يكون معياً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النحى سديد ذلك أن إدعاء المؤجر بوقوعه فى غلط فى القانون عند تحديد الأجرة بأقل من الأجرة القانونية بما يترتب عليه بطلان العقد بشأما بطلاناً نسبياً يستلزم وعلى ما نصت عليه المادتان ١٢٠ ، ١٢٧ من القانون المدنى أن يثبت إشتراك المتعاقد الآخر معه فى هذا الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، ويقع على المؤجر عبد إثبات وقوعه فى الغلط وإتصال المتعاقد الآخر بذلك مجميع طرق الإثبات القانونية للكان

ذلك وكان دفاع الطاعنة . «المستأجرة» أمام محكة المرضوع قد قام على نبى وقوع الغلط المدعى به لحلى العقد من بيان القرانين المنطبقة عليه إلا أن الحكم المطعرن فيه الذي أيد الحكم الابتدائى لأسبابه بعد أن أثبت وقوع المؤجر في علط في القانون عند تحديد الأجرة ، رتب على ذلك إيطال الاتفاق على التيمة التي حددها الطرفان للأجرة في العقد دون أن يتحقق من إتصال الطاعنة «المستأجرة» مبذا الغلط على أي وجه من الوجوه مما مفاده أن الحكم قد اكتنى بثيرت الغلط الفردي في جانب المطعر ن ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله بثيرت الغلط الفردي في جانب المطعر ن ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله

الأمر الذى يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث السبب الثانى من سببى الطعن.

وجيث إن المرضوع صالح للفصل فيه – ولما تقدم وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الغلط في تحديد الأجرة قد إشترك فيه المتعاقدان أو أن الطاعنة «المستأجرة» هي التي تسببت فيه أو كانت تعلم بظروفه وملابساته أو كان في مقدورها أن تعلم به وإذا لم يقسدم المطعرن ضدهما ما يساندهما في إثبات توافر كافة شروط الغلط المبطل للإتفاق على قيمة الأجرة ومن ثم فإن دعواهما تكون جدم قبالرفض .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سبحيد صحّر نائب رئيس المحكمة وعفسوية السنسادة المستشارين/الحسيني الكنائي ، عبد النبي عَمحَم ، محمد عبد البر حسين وكمال مراد ·

(TTV)

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٠ القضائية :

خلو قوانين الايجار من تنظيم حالة معينة · وجوب الرجوع الى أحكام القانون المدتى · المحكم نهائيا بازالة العين المؤجرة · هلاك قانونى فى حكم الهلاك المادى · أثره · انفسساخ المقد · م 199 مدلى •

(٢) محكمة الموضوع ((مسائل الواقع)) ((سلطتها في تقدير الأدلة)) .

تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها · من سلطة قاضي المرضوع - عدم التزامه بالرد استقلالا على كل ما يثيره المخصوم ·

١- المقرر فى قضاء هذه المحكة - أنه إذا خلا قانرن إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة ، تعين الرجرع فيها إلى أحكام القانرن المدنى ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر الذى بجكم واقعة الدعرى قد خلا من تنظيم خاص عن أثر حكم إزالة العين المؤجرة على عقد الإيجار الرارد عليها بما يتعين معه الرجوع فى هذا الشأن إلى أحكام القانرن المدنى ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٩٦٥ من القانرن المدنى تنص على أن وإذا هلكت العين المؤجرة أثناء الإيجار هلاكاكلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه ، وكان الهلاك القانونى للعين المؤجرة بصدور حكم نهائى بإزالها بأخذ حكم الهلاك المادى لها ، فينفسخ العقد من تلقاء نفسه المحلد الموادي المناد المناد المناد المناد المناد المناد المؤجرة المناد المهلك المناد المؤجرة المناد الم

٢ ـ لقاضي المرضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث

الأدلة والمستندات المقدمة فها وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه ، وهو غير مازم بالرد على كل ما يقدمه الحصوم من مستندات وحسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكنى لحمله ، ولا عليه أن يتتبع الحصوم في مختلف أقرالهم وحججهم وطلبامم ، وبرد إستقلالا على كل قول أو حجه أو طلب أثاروه مادام أن في قيام الحقيقة التي إقتنع ما وأورد دليلها الرد الضمي المسقط لتلك الأقرال والحجج والطلبات ؟

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع – على ما بين من الحكم المطعر ن فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعر ن ضده الدعرى رقم ٢٣١٦ سنة ١٩٧٨ أمام محكمة طنطا الابتدائية ، بطلب الحسكم بتمكينه من الشقة المبينة بالصحيفة وإستمرار العلاقة الإيجارية بينهما بالعقد المؤرخ ١٩٦٤/٥/١١ بشأنها . وقال بياناً لهسا أنه إستأجر من المطعون ضده بمرجب العقد سالف الذكر ، الشقة الشرقية من الطابق الثانى بالعقار الممل ك له والذي صدر بشأنه قرار هندسي برميمه ترميا شاملا تعدل بمرجب الحكم الصادر في الدعري رقم ٢٤٧٦ سنة ٢٥ ق سنة ١٩٧١ مند ٢٥ ق طبطا ، إلى إزالة الدورين الأول والثاني وترميم الدور الأرضي ، وقد قام طبطا ، إلى إزالة واكتنى برميم المقار ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان وحكم الإزالة واكتنى برميم المقار ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان وحكمة إلم تشابلة سالفة البيان وتساريخ المحكمة بإجابة الطاعن إلى طلباته . استأنف المطعرن ضده هذا الحكم ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان وتحكمت المحكمة بإجابة الطاع بالاستئناف وقم ١٧٥ سنة ٢٩ قضائية ، وبتساريخ أمام محكمة إم تشاب طنطا بالإستئناف رقم ١٧١ سنة ٢٩ قضائية ، وبتساريخ أمام محكمة إلى المناز الأوراد والمناز المناز القون والمحلة بإجابة الطاع بالاستئناف وقم ١٧٥ سنة ٢٩ قضائية ، وبتساريخ أمام محكمة إلى المساند المناز القون و المناز القون أمام عكمة إلى المناز القون المناز المناز القون المناز القون المناز المناز القون المناز المناز القون المناز القون المناز المناز المناز المناز القون المناز

19.4/٣/19 قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأها :

وحيث إن الطعن أقيم على تلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد المؤدى إلى مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن إخلاءه الشقة محل النزاع كان نفاذاً للحكم النهائى الصادر فى الاستئناف رقم ١٩٣١ سنة ٢٥ قضائية طنطا بإزالة الدورين الأول والثانى من المقار – ومن ثم يكون من حقه طبقاً للمادة ٣٨ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ أن يعو د إلى شقته بعد ترميمها بغير حاجة إلى موافقة المالك المطعون ضده ـ لأن أن يعو د إلى شقته بعد ترميمها بغير حاجة إلى موافقة المالك المطعون ضده ـ لأن المؤجرة . كما تخوله – المادة ٣٩ من ذات القانون فى الحالات التم يتم فيها هدم المقار طبقاً لأحكام الباب الثانى منه الحق فى شغل وحدة بالعقار بعد إعادة بنائه ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى برفض دعواه على سند من هلاك العن المؤجرة هلاكاً كلياً بصدور الحكم بإزالها وبإنفساخ عقد الإيجار الصادر له طبقاً لنص المادة ٥٩٥ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لماكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا خلا قانون إبجار الأماكن من تنظيم حالة معينة ، تعين الرجوع فها إلى أحكام القانون المحلقة القانون رقم 24 سنة 19٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذي يحكم واقعة الدعوى قد خلا من تنظيم خاص عن أثر حكم إزالة العين المؤجرة على عقد الإبجار الوارد عليها بما يتمين معه الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام القانون المدنى ، وكانت الفقرة الأولى من المادة 270 من القانرن المدنى تنص على أن إذا هلكت العين المؤجرة أثناء الإيجار هلاكاً كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه هوكان الهلاك القانوني للمين المؤجرة بصدور حسكم نهائي بإزائها بأخذ حكم هوكان الهلاك القانوني للعين المؤجرة بصدور حسكم نهائي بإزائها بأخذ حكم

الهلاك المادى لها ، فيفسخ العقد من تلقاء نفسه لإستحالة التنفيذ الذي يرجع إلى إنعدام المحل ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن العين المؤجرة إلى الطاعن حكم بهائياً بإزالها بالحكم الصادر في الاستثناف رقم ١٣٧ سنة ٢٥ قضائية طنطا وكان الطاعن يذهب إلى أن المطعون ضده لم ينفذ هذا الحكم وقام برمم الهين ، مما غرله الحق في العودة إلى شغلها وتمكينه مها ، وإعتبار عقد إيجارها الصادر إليه مستمراً ، وكان لا محل في هذه الحالة للإستناد إلى أحكام المادتين الصادر إليه مستمراً ، وكان لا محل في هذه الحالة للإستناد إلى أحكام المادتين مهما عن حالة العين على النزاع – لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد مهما عن حالة العين على النزاع – لما كان ذلك وكان الحكم المهلون فيه قد أمام قضاءه برفض الدعوى على سند من المادة ٦٩٥ من القانون المدني لإنفساخ عقد الإيجار نتيجة لهلاك العين المؤجرة هلاكاكياً بموجب الحكم الهائي الصادر بإذالها ، فإنه يكون قد النزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بسبب الطعن في غير عمله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، ومحالفة الثابت بالأوراق والإخلال محق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أن الثابت من تقريره الحبر فى الدعوى المستعجلة رقم ١٦ سنة ١٩٧٩ طنطا أن المطعون ضده يقيم بالشقة على النزاع بعد ترميمها مما يقطع بعدوله عن تنفيذ حكم الإزالة والاكتفاء بالترميم الذى أجراه وهى وقائع جديدة تخالف تلك التى قام علها حكم الإزالة الهائى ، ومن ثم تزول حجيته بزوال دواعيه ، وهو ما خرله إعادة شغل الشقة المؤجرة بعد ترميمها إذ أصبح حكم الإزالة غير ذى موضوع بعد القيام بالترميات اللازمة ـ إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عما جاء بتقرير الخبر وأخذ عجية الحكم الهائى الصادر بالإزالة ، ولم محقق دفاعه المستمر من هذا التقرير .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لماكان لقاضى المرضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعرى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فها وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه ، وهو غير ملزم بالرد علىكل ما يقدمه الحصوم من مستندات وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها ، وأن يقيم قضاء على أسباب سائفة نكني لحمله ، ولا عليه أن يتتبع الحصوم في مختلف أقرالهم وحججهم وطلباتهم ، ويرد إستقلالا على كل قول أو حجة أو طلب الناروه مادام أن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن العين المؤجرة له قد هلكت هلاكاً كلياً بإزالتها بمقتضى الحسكم النهائي الصادر في الاستثناف رقم ١٤٢ سنة ٢٥ ق طنطا ، وأن عقد الإيجار الصادر عبها بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ قد إنفسخ من تنق بالملاك الكلي للعين قانر نا ، وكان إنفساخ العقد يتر تب عليه ما يتر تب على الفسخ من أثر بالنسبة لعودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد ، عا مؤداه زوال عقد الإيجار منذ صدور ذلك الحكم النهائي بإزالة العين المؤجرة لأيلرلها إلى السقوط ، والذي حاز قوة الأمر المقضى فيه ، عا لا تجوز معه إعادة المحادلة بشأنه ولو بأدلة أخرى جديدة ، وكان منا قدره الحكم له أصله الثابت في الأوراق ويتفق وصحيح القانون ويكني لحمل قضائه الحكم له أصله الثابت في الأوراق ويتفق وصحيح القانون ويكني لحمل قضائه فإن الطعن عليه بسببي الطعن يكون على غير أساس .

ولمـــا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سسعيد مسقر نائب رئيس المحكمة وعفسورة السسادة المستشارين/ الحسيني الكنائي ، عبد النبي خسخم ، محمد عبد البر حسين وخلف نتج الباب .

(TYA)

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ القضائية :

(۱) ایجسار الاماکن : احتجسال اکثر من مسسکن » . اختصساص (۱ الاختصاص النوعی » .

الحكم بانتهاء المقد كجزاء تكبيل توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة حنر احتجاز اكسر من مسكن فى البلد الواحد • م ١١/٨ ، ٧٦ ت ١٩٧٧/٤٠ • غير مانع لكل ذى مصلحة مالكا للمقار أو طالب استثجار فيه من رفع دعواء أمام المحكمة المدنية بطلب يطلان التصرف واشالاه المخسسات، •

(۲) محكمة الموضوع • دعوى ((تكييف الدعوي)) •

محكمة الموضوع • الترامها باعطاء الدعوى وصفها المحق وتكييفها القانوني الصحيح • المبرة في تكييف المدعوي يحقيقة المطلوب فيها والسبب القانوني المذي ترتكز عليه •

(٣) محكمة الموضوع ((مسائل الواقع)) ((سلطتها في تقدير الادلة)) •

تحصيل فهم الواقع في المدوى وتقدير الادلة المقدمة فيها • من سلطة محكمة الموضوع • عدم التزامها بالرد استقلالا على كل ما يتيره الخصوم •

(٤) محكمة الموضوع ((مسائل الاثبات : شهادة الشهود)» •

تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها · مما يستقل به قاض الموضوع طالما لم يخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها ·

(0) ايجار ((ايجار الاماكن : احتجار اكثر من مسكن)) · محكمة الموضوع ·

تقدير المتعلق لاحتجاز آكثر من مسكن في البلد الواحد · من سلطة محكمة الموضــوع متى اقامت قضاءها على أسياب صائفة ·

(٦) محكمة الوضوع • دعوى ((الدفاع في الدعوى)) • حكم ((عيوب التدليل)) (ما لا يعد قصـــورا)) •

التفات الحكم عن مستندات غير مؤثره في الدعوى وعدم رده عليها • لا عيب •

إلى ايجار ((إيجار الاماكن : احتجاز أكثر من مسكن)) ((التاجير من الباطن)) « التاجير المفروش » •

تأجير المستأجر المسكن مفروشا للغير ولو بتصريح من الحالك · لا يعد من قبيل المقتضى الذي يبيع له احتجاز آكثر من مسكن في البلد الواحد ·

(A) نقض « المسلحة في الطعن » •

الحكم بأخلاء المستاجرة لاحتجازها أكثر من مسكن • نعيها على الحكم قضاءة تسليم العين للمؤجر دون طالبي الاستثجار رافعي الدعوى • غير منتج • علة ذلك •

(٩) نقض « السبب غير المقبول » •

النعى على ما لم يتخذه الحكم دعامة لقضائه • غير منتج •

ا — النص في المادتين ٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع وإن جعل من إنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحسكم الفقرة الأولى من المادة ٨ عقربة تكيلية وجربية ترقع من المحكمة الجنائية على المخالف إلا أن ذلك لا ينفي أحقية كل ذي صاحب مصلحة — سراء كان مالكاً للعقار المراد الإخلاء منه أو طالب إستنجار فيه من طلب أعمال الجزاء المدنى وإقامة الدعوى ببطلان التصرف المخالف والإخلاء أمام المحكمة المدني قيام الإيجار بالمخالفة لحكم المادتين ٨ ، ٧٦ سالفتي الذكر ما مجعله مخالفاً للنظام العام فيبطل إذا توافر سبب الحظر عند التعاقد ، أما إذ كان ترافر هذا السبب في وقت لاحق فإنه يؤدى إلى إنفساخ العقد ، ويكون تكل ذي مصلحة أن يطلب إخلاء المستأجر المخالف الذي بطل عقده أو إنفسخ لكل ذي مصلحة أن يطلب إخلاء المستأجر المخالف الذي بطل عقده أو إنفسخ إنهاء عقد الإيجار القائمة والمنتجه لآثارها ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكر من مسكن يترتب علمها زوال العقد بمجرد وقرع المخالفة :

٢ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانرنى السليم وأن العبرة فى تكييف اللمعوى هى عقيقة المطلوب فها والسبب القانونى الذى ترتكز عليه.

" المقرر في قضاء هذه المحكمة – أنالقاضي الموضوع السلطة الثامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي وزن وتقسدير الأدلة المقدمة فها والاخذ عا يقتنع به مها واطراح ما عداها ، وحسبه أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكنى لحمله ، دون أن يكرن ملزماً بتتبع حجج الحصوم وأقوالهم وطلباتهم أو الرد علما إستقلالا مادام في قيام الحقيقة التي إقتنع بها الرد الضمني المسقط لما عداها :

٤ - تقسدير أقوال الشهر د وإستخلاص الراقع منها هو مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه فى تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين مادام لم يخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها :

ه – المقرر فى قضاء هذه المحكة – أنه إذا كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ التى تحظر على الشخص مالكاً كان أو مستأجر أن محقظ بأكثر من مسكن فى البلد الواحد قد إستثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، قإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن فى البلد الراحد محضع لمطلق سلطان قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعرى وملابساتها ولا رقابة عليه فى ذلك طالما ركن فى تقديراته إلى أسباب سائعة تؤدى إلى النهي إليه قضاؤه .

 ٦ ــ لا يعيب الحسكم إغفاله لبعض مستندات الطاعنة أو عدم رده عليها مادام أنها غير مؤثره في الدعوى التي رأى في أوراقها ما يكسى لتكوين عقدته.

٧- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تأجير المستأجر المسكن المؤجر مفروشاً ولو بتصريح من المالك لا يعد من قبيل المقتضى الذي عته المادة الثامنة من القانون رقم 23 لسنة ١٩٧٧ ذلك أن المستفاد منه أن المشرع منع المضاربه على الأماكن المعدة للسكنى فيا لا يتعارض مع المشروعات التجارية الى تتخذ من المبانى عنصراً من عناصرها كالفنادق - يمنعه إستنجارها لإعادة

تأجيرها مفروشة أو خالية ، فهر ممنوع من إحتجاز أكثر من مسكن بقصد المضاربة بالتأجير مفروشاً سواءكان ذلك بمرافقة المؤجر أو بغير مرافقته .

٨ ــ لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ــ أنه إذا كان النعى قائماً على مصلحة نظرية محته فإنه لا يؤدى إلى نقض الحكم ، وكان الحكم قد قضى بإخلاء الطاعنة من شقى النزاع لمحافقها الحظر المنصرص عليه فى المادة الثامنة من القانون 24 لسنة ١٩٧٧ السالف بيانه بما يستوى معه لدى الطاعنه بعد ذلك القضاء بتسليمها إلى المؤجر المطعون ضده الثالث أو إلى المستأجرين لحما ــ المطعون ضدهما الأول والثانية فإن ما تثيره الطاعنه بسبب النمى ــ أياكان وجه الرأى فيه ــ يكون غير منتج لأنه بفرض نقض الحكم من أجله فإن ذلك لا يحقق لهـــا سوى مصلحة نظرية بحته .

٩ _ يشترط لقبول سبب الطعن أن يكون منتجاً وهو لا يكون كذلك إلا إذا أنصب على ما طعن عليه من قضاء الحكم وتناول دعامته الأساسية الى لا يقوم قضاءه بدومها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه فى معرض رفضه لطلب الطاعنة بإعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم فها قد عرض لمستندانها المقدمة تبريراً لهذا الطلب وناقش بعضها وأعرض عن البعض الآخر دون أن يتخذ من ذلك دعامة لقضائه فى موضوع الدعوى فإن النمى عليه فى هذا الحصوص أياكان وجه الرأى فيه _ يكون غير منتج .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

رحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن بـ تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام اللدعوى رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على الطاعنة والمطعون ضده

الثالث بطلب الحكم بإخلاء الطاعنه من الشقة رقم ١١٠٣ من العقار رقم ٢٦ شارع عدلى بالقاهرة وتسليمها إليه خالية ، وأقامت المطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ١١٨٣ أمام ذات المحكمة وعلى نفس الخصمين بطلب الحكم بإخلاء الطاعنه من الشقة رقم ١١٠٤ من العقار سالف الذكر وتسليمها إلها خاليه . وقالا بياناً للدعويين أن الطاعنة تحتجز هاتين الشقتين بزعم إقامتها فيهما بيما هي تقم في الشقة رقم ٦٤ بالعقار رقم ٦ بشارع لطف الله بالزمالك، وَمَن ثُم تَكُونَ مُحْتَجِزَةً لأَكْثَر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضي . ولما كان كل منهما قد استأجر الشقة المطالب بها من المالك المطعون ضده الثالث فقد أقاما دعويهما بالطلبات سالفة البيان . دفعت الطاعنه ببطلان صحيفتي الدعويين ، وبعدم قبولهما لرفعهما من غير ذي صفه ــ قضت المحكمة برفض الدفعين وبإحالة الدعويين إلى التحقيق . ثم حكمت فيهما بإخلاء الطاعنه من شقتي النزاع وتسليمهما للمطعون ضده الثالث . إستأنفت الطاعنه هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة برقم ١٣٥٥ لسنة ٩٧ قضائية ـــ وبتاريخ ١٩٨٠/١٧/٢٥ قضت المحكمة بتأييد ألحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحبث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب تنمى الطاعنة بالسبين الأول والثانى منها على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور في التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن مؤدى نص المادتين ١١/٨ ، ٧٦ من القانون وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع جعل من إنهاء عقد المسكن المخالف أن يكون الحسكم بإنهاء العقد لنص المادة ١/٨ جزاء جنائياً ، وقصد بذلك أن يكون الحسكم بإنهاء العقد وما يتر تبعليه من إخلاء المسكن من إختصاص المحكمة الجنائية وهو إختصاص نوعى يتعلق بالنظام العام كانت عناصره مطروحه على محكمة الموضوع مماكان يوجب عليها القضاء به من تلقاء نفسها ، وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بإخلائها من شقى الذراع ، فإنه يكون قد فصل فى مسألة تخرج عن الاختصاص بإخلائها من شقى الذراع ، فإنه يكون قد فصل فى مسألة تخرج عن الاختصاص

النوعى للمحاكم المدنية ، كما أن الحكم لم محقق أى العقدين أصابه البطلان نحالفته نص المادة 1/۸ المشار إليه وهل هو عقد الشقة التى قبل بإقامها فها أم عقدى شقى النزاع ولم يخيرها بين أى من المسكنين تريد الاحتفاظ به قبل القضاء بالإخلاء رغم تمسكها بهذا الدفاع الجوهرى.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذللك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لُسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمُستأجر على أن « لا مجوز للشخص أن محتجز في البـلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض» وفي المادة ٧٦ منه على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ماثة جنيه ولا تجاوز خسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من مخالف أحكام المواد ١/٧ ، ٨ ، ١/١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من هذا القانون . ويحسكم فضلا عن ذلك فى حالة مخالفة حكم المادة ١/٨ بإنهاء عقد المسكن أو المساكنُ المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون ويذُل على أن المشرع وأن جعل من إنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجرة بالمحالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨ جزاءاً تكميلياً وجوبياً يوقع من المحكمة الجنائيةعلىٰ المخالف إلا أن ذلك لا ينفي أحقية كل ذى مصلحة ــ سواءكان مالكاً للعقار المراد الإخلاء منه أو طالب إستئجار فيه في طلب اعمال هذا الجزاء المدنى وإقامة الدعوى ببطلان التصرف المخالف والإخلاء أمام المحكمة المدنية لأن فى قيام الإبجــــار بالمخالفة لحــــكم المادتين ٨ ، ٧٦ سالفي الذكر مـا بجعله محالفاً للنظام العـام فيبطـل إذا توافر سببُ الحظر عند التعاقد ، أما إذا كان توافر هذا السبب في وقت لاحق فإنه يؤدى إلى انفساخ العقد ، ويكون لكل ذي مصلحة أن يطلب إخلاء المستأجر انخالف الذي بطُّل عقــده أو إنفسخ. ولا يتعارض هــذا مع ما أوردته المادة ٣١ من ذات القانون من حصر لأسباب إنتهاء عقود الإبجار القائمة والمنتجه لآثارها ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المحالفة ــ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الزم النظر المتقدم وأيد الحكم الابتدائى فيا ذهب إليه من أن كلا من دعوتى الإخلاء الموجهة إلى الطاعنة إنما تستند إلى نص قانونى ملزم يقضى بمنع الشخص الواحد من شغل أكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى وهو نص يفيد منه كل ذى مصلحة فإنه يكون قد أصاب صميح القانون . وإذ كان الحكم قد رد على دفاع الطاعنة فى شأن حق التخير بأنه ليس فى القانون ما يلزم على تغيير الطاعنه بالنسة للمسكن المراد إنهاء عقد إيجاره إذ المقرر أن حكم الإخلاء فى الدعوى المائله مؤسس على نص مازم فى القانون دون ثمة نخير بين المساكن وكان هذا الذى قرره الحكم يكنى رداً على دفاع الطاعنه فإن النعى عليه بهذين السببن يكون على غر أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبين الثالث والرابع على الحكم المطعمون فيه محالفة القانون والإحلال محق الدفاع والفساد فى الاستدلال والحطأ فى فهم الواقع ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها ببطلان إعلانها بصحيفتي افتتاح الدعويين وبمنطوق حكم إحالتهما إلى التحقيق لتوجيه الإعلان إليها بشقة الزمالك التي لا تقم فيها لأنها مخصصة لمسكن زوجية ابنها مما كان سبباً في إجراء التحقيق في غيبتها وعدم سماع شهودها ، ومع ذلك قضى الحكم بإخلائها من شقتى النزاع أخذاً بأقوال الشهود في هذا التحقيق ودلالة الإعلانات الباطلة من أنها عجزت عن تقديم المقتضى لاحتجازها مع أن تلك الأقوال لا يستدل منها على انتفاء الموجب لاحتجاز الشقتين كما لا تؤدى إليه دلالة هذه الإعلانات وقد طلبت من المحكمة إحالة الدعوى الثانية إلى التحقيق إلا أنها رفضت طلمها والتفت الحكم عن تحقيق دفاعها بشأن بطلان عقدى إيجار المطعون ضـدهما الأول والثانية عملا بالمسادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تخطر على المؤجر إبرام أكثر من عقد إبجار للشقة الواحدة وبصوريهما لأنهما تحررا بالتواطؤ مع المالك المطعون ضده الثالث بقصد الإضرار بها ، فضلا عن أن شقتى النزاع أصبحتا شقة واحدة بإزالة الحاجز بينهما بناء عنى موافقة من المالك بمقتضى ملحق لعقدى إبجارهما ثابت التاريخ في ١٩٦٨/١/٢٣ ،وكانت تةوم بسداد الأجرة عنهما بموجب إيصال واحد مما يجعل مصلحة المطعون ضدهما الأول والثانية فى طلب الإخلاء متعارضاً ومتنافراً مع كون عين الزاع صارت شقة واحدة

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن عـــلي عكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح ، وأن العبرة في تكييف الدعوى هي محقيقة المطلوب فها . والسبب القانوني الذي ترتكز عليه وأن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفى وزن تقدير الأدلة المُقدمة فها والأخذ بما يقتنع به منها وإطراح ما عداها ، وحسبه فى ذلك أن يقيم قضاءه على أسباب سآئغة تكنى لحمله ، دون أن يكون ملزماً بتعقب حجج الخصوم وأقوالهم وطلباتهم أو الرد عليهــا استقلالا ما دام في قيام الحقيقة التي اقتنع مها الرد الضمني المسقط لما عداها ، كما أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموَّضوع دون معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين ما دام لم يخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص مالكاً كان أو مستأجراً أن محتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد استثنت من حكمها حالة وجود مقتضي للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة عليه فى ذلك طالمـا ركن فى تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدى إلى ما انتهى إليه قضاؤه . وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانية أقاما دعويهما بطلب إخلاء الطاعنة من شقتى النزاع لاحتجازها أكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى وكان الحكم المطعون فيه قد كيف الدعوى على وجهها الصحيح بأنها دعوى إخلاء لمخالفة شروط الحظر المنصوص عليه فى المـادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وأقام قضاءه على ما استخلصه من إعلان الطاعنة بصحيفتي الدعويين والحكم التمهيدى فى محل إقامتها بالشقة رقم ٦٤ بالعقار رقم٦ شارع لطف الله بالزمالك غاطباً مع شخصها ثم مع تابعها ومن وجود تليفون بذات الشقة ياسمها وما اطمأن إليه من أقوال شاهدى المطعون ضدهما الأول والثانية التى اتفقت على أن الطاعنة تقم هذه الشقة وأن احتجازها لشقتى النزاع ليس له مبرر مشروع ، وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصله الثابت فى الأوراق ويكنى لحمل قضائه فلا عليه بعد ذلك أن رفض طلب الطاعنة إحالة الدعوى ثانية إلى التحقيق ولا يعيبه إغفاله لبعض مستندات الطاعنة أو عدم رده عليها ما دام أنها غير مؤثرة فى الدعوى التى رأى فى أوراقها ما يكنى لتكوين عقيدته — ومن ثم يكون النمى مهذين السبين جدلا موضوعياً فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع عما لا بجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه خالفة القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك تقول أن التصريح بالتأجر من الباطن للمستأجر الأصلي يتعنن أن يكون على تقدير قاضى الموضوع عند بحث المقتضى لأنه قد يؤدى إلى إسقاط حق المالك في طلب الإخلاء المستند إلى الحظر الوارد في المادة ١٩٨٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الثالث صرح لها كتابة بالتأجير من الباطن وأنه تواطأ مع المطعون ضدهما الأول والثانية في رفع دعويهما بقصد الإضرار بها إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن محث دلالة هذا الدفاع رغم جوهريته .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تأجير المستأجر المسكن المؤجر مفروشاً ولو بتصريح من المالك لا يعد من قبيل المقتضى الذى عنته المادة الثامنة من القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ ذلك أن المستفاد منه أن المشرع منع المضاربة على الأماكن المعدة السكى فيا لا يتعارض مع المشروعات التجارية التى تتخذ من المبانى عنصراً من عناصرها كالفنادق ــ عنعه استنجارها لإعادة تأجيرها مفروشة أو خالية ، فهو ممنوع من احتجاز أكثر من مسكن بقصد المفسارية بالتأجير مفروشاً سواء كان ذلك موافقة المؤجر أو بغير موافقته ، وكان دفاع الطاعنة بشأن تصريح المؤجر

لها بتأجير شقى الذاع من الباطن لا يعد دفاعاً جوهرياً عند بحث المقتضى لاحتجاز الشخص أكثر من مسكن فى حكم المادة ٨ من القانون سالف للدكر فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن تحقيق دفاع الطاعنة فى هذا الشأن ، ويضحى النمى عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القضاء على أم يطلبه الحصوم وفي بيان ذلك تقول أن المطعون ضدهما الأول والشانية طلبا الحكم بإخلائها من شقى النزاع وتسليم كل مهما الشقة المطالب ما إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بتسليم الشقتين للمطعون ضده المثالث

وحيث إن هذا النحى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان النحى قائماً على مصلحة نظرية بحتة فإنه لا يؤدى إلى نقض المحكم. وكان الحكم قد قضى بإخلاء الطاعنة من شقى النراع نخالفها الحظر المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ السالف بيانه بما يستوى معه لدى الطاعنة بعد ذلك القضاء بتسليمها إلى المؤجر المطعون ضده الثالث أو إلى المستأجرين لها – المطعون ضدهما الأول والثانية – ، فإن ما ثشره الطاعنة بسبب النحى – أياً كان وجه الرأى فيه – يكون غير منتج لأنه بفرض نقض الحكم من أجله فإن ذلك لا محقق لها سوى مصلحة نظرية بحتة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول أنها قدمت خلال فترة حجز الدعوى للحكم حافظة مستندات تضمنت إيصالات اشر اك تليفون واستهلاك كهرباء للتدليل بها على أن شقسة الزمالك محصصة لمسكن ابها ، إلا أن الحكم بعسد أن قرر حتى المحكمة في استبعادها لعدم التصريح بتقديم مستندات عباد وأهدر دلالة إيصالات استهلاك الكهرباء ولم يناقش دلالة إيصال اشتراك التكهرباء ولم يناقش دلالة إيصال اشتراك التهورياء ولم يناقش

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن يشترط لقبول سبب الطعن

أن يكون منتجاً وهو لا يكون كذلك إلا إذا انصب على ما طمن عليه من قضاء الحكم وتناول دعامته الأساسية التي لا يقوم قضاؤه بدونها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه في معرض رفضه لطلب الطاعنة بإعادة الدعوى إلى المراقعة بعد حجزها للحكم فها قد عرض لمستنداتها المقدمة تبريراً لهذا الطلب وناقش بعضها وأعرض عن البعض الآخر دون أن يتخذ من ذلك دعامة لقضائه في موضوع الدعوى فإن النعى عليه في هذا الحصوص أياً كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وحصوية الساهة المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير ، زكن عبد العزيز وزكريا الشريف .

(YY9)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين : مدة خدمة : ترافية » ٠

مدد الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه من الوطائف المهنية الى الوطائف الكتابية - كيلية حسابها - تطبيق الجدول التالث ثم الجدول الرابع أو الخامس حسب الاحوال واعتبارا من تاريخ النظرار اعادة التعيين - تطبيق الجدول الاصلح للمامل - شرطه - أن يكون منطبقا على أكثر من نصف المدة الكلية " م 71م من القانون 11 لسنة 1400 -

لما كانت المادة ٢١ فقرة ه من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن « » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعة في تقدير الأدلة أن مدة خدمة الطاعن بدأت في ١٩٤٠/١/١ في عمل في ثم قام بعمل كتابي حتى ١٩٤٠/١/١/١ من المادة ثم عاد للعمل التي حتى ١٩٧١/١/١/١ وينطبق عليه طبقاً للبند ه من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ الجدول الثالث من ١٩٤٠/١/١ من المادة ١٩٤٠ ثم الجدول الخامس من ١٩٥٣ حتى ١٩٧١/١١/١ ثم الجدول الثالث بعد ذلك ولا تنطبق عليه الفقرة الخاصة بتطبيق الجدول الأصلح على المسدة الكلية بأكملها لأن الجدول الأصلح وهو الثالث لا ينطبق إلا على أقل من نصف مدة الحدمة الكلية لهما مجعله مستحقاً للفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/٢/ ١٩٧١/ وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا ينطبق على النعي القانون وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا ينطبق الون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ١٣٩١ لسنة ٧٩ مدنى كلي المنيا ضد اَلشركة المطعون ضدها طالباً الحكم بترقيته إلىالفئة الثالثة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بأقدمية ترجع إلى ١٩٧٢/٥/١ وصرفُ الفروق المـالية المترتبة على هذه التسوية وقال بيانآ لدعواه انه ألحق بشركة المنيا والبحرة بوظيفة محصل وعند منسح الالنزام للشركة المطعون ضدها في ١٠/٨/١٠ استعانت به في أعمال قضائية وفى نوفمبر سنة ١٩٧١ شغل وظيفة رئيس حركة ثم سوت الشركة حالته بعد صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٢/٥/١ بالجدول الثالث المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ وصرفت له الفروق المـالية اعتباراً من ١/٧/٥٧/ إلا أنها عادت وسحبت التسوية في ١٩٧٦/٤/١ بمقولة أن الجدول الحامس الملحق بالقانون سالف البيان هو الواجب التطبيق على حالته مما حدا به لإقامة دعواه . ندبت المحكمة خبراً وبعد أن أودع تقريره حكمت في ١٩٨٠/١/٢٨ بإلزام المطعون ضدها بترقية الطاعن إلى الفئة الثالثة بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ بأقدمية ترجع إلى ١٩٧٢/٥/١ وبأن تؤدى له مبلغ ٢٧٦,٩٣٤ جنيهاً قيمة فرق التسوية . استأنفت الشركة المطعون ضدها هـــــا الحكم أمام محكَّمة استثناف بني سويف وقيد الاستثناف برقم ١١٤ لسنة ١٧ ق (مَأْمُورِيةَ المنيا) في ١٩٨١/١١/١٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى استحقاق الطاعن للترقية للفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/١ مع ما يترتب على ذلك من فروق مالية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيا : وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه القصور والحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن أسباب الحكم تضمنت أن المطعون ضدها نفت وجود ملف خدمته عن المدة التي كان يعمل فيها لدى شركة المنيا والبحرة والسابقة على ١٩٥٣/٨١٠ وبالتالى يكون من حقم إثبات عناصر عقد العمل بالبينة ، كما تضمنت أنه كان يعمل محصلا بشركة المنيا والبحرة وندب من عمله لمباشرة أعمال القضايا . وكان مؤدى أنوال شهود أمام الحير أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لأداء هذه الشهادة أمامها أوال شهود أمام الحير أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لأداء هذه الشهادة أمامها أورد الحكم المسائت التاريخ الذي ترك فيه أعمال الحركة هذا إلى أنه وقد أورد الحكم المطعون فيه أن الطاعن أمضى أكثر من نصف خدمته حتى أورد الحكم المعمل الذي فإنه كان يتعن تطبيق الجدول الثالث على مدة خدمته كلها مما مؤداه حصوله على الفئة الثالثة في ١٩٧١/١٢/١ بأقدمية ترجع إلى ١٩٧٢/١٢/١ وإذ قضى الحكم مع ذلك بأحقيته لهذه الفئة اعتباراً من

وحيث إن النعى بهذه الأسباب هميعها مردود ذلك أنه لما كانت المادة الم فقرة ه من القانون 11 لسنة 1970 قد نصت على أن «حساب مدة الحدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لأى سبب من الأسباب من غبر حاملي المؤهلات الدراسية أو من خملة المؤهلات الأقل من المنوسط قبل نشر هذا القانون من الوظائف المهنية أو الفنية الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الحاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الحامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعين الرابع أو الحامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعين ومع ذلك بجوز تطبيق الجدول الأصلح للعامل من الجداول المشار إلها حسب الأحوال عن المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من الحدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة الما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الأدلة أن مدة خدمة

الطاعن بدأت في ١٩٤٠/١/١ في عمل في ثم قام بعمل كتابي حتى ١٩٤٠/١٧ ثم عاد للعمل الفي حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وينطبق عليه طبقاً للبند ه من المادة ثم عاد للعمل الفي حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وينطبق عليه طبقاً للبند ه من المادة سنة ١٩٥٣ ثم الجدول الخامس من سنة ١٩٥٣ حي ١٩٧١/١١/١ ثم الجدول المحاسل على الثالث بعد ذلك ولا ينطبق عليه الفقرة الخاصة بتطبيق الجدول الأصلح على المدة الكلية بأكملها لأن الجدول الأصلح وهو الثالث لا ينطبق إلا على أقل من نصف مدة الحدمة الكلية له نما بجعله مستحقاً للفئة الثالث اعتباراً من من نصف مدة الحدمة الكلية له نما بجعله مستحقاً للفئة الثالثة اعتباراً من أمرار ١٩٧٧/١٧١ وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون وكان كافياً لحمل قضائه وله أصله الثابت في الأوراق فإن النبي عليه بالحطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

ولمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق قائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلعت أمين سادق ، محمد عبد القادر سعير ، حماد الشافعي وزكي عبد العزيز ،

$(\Upsilon \Upsilon \bullet)$

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ .. 7) حكم « ماهية الحكم » • عمل • « الاجن » • تقادم • « تقادم مستقط » •

- (١) الاصل في الإحكام أنها مقرره للحقوق وليست منشئة لها ٠ الحكم باستحناق العامل
 لاجر معني ٠ انسحاب أثره الى تاريخ استحقاق الاجر ٠
 - (۲) أجرة العامل · حق دورى متجدد · خضوعه للتقادم الخمس ·

(٣) عمل « العاملون بالقطاع العام » • اچر « الاجر الاضـــافي » • قانون « القانون الواجب التطبيق » •

قانون العمل • اعتباره مكملا لاحكام نطامي العاملين بالغطاع العام الصادرين يغرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ • خلو التشريعين الاغيرين من نس يشاق كيفية حساب الاجر الاضافي للعاملين بالقطاع العام • وجوب الرحوم في مسةا الشسان نفانون العمل وحدم • علة ذلك •

(٤ ـ °) عمل « عمل اضافى : ايام الراحة الاسبوعية » •

- (٤) جواد تشغيل العامل ــ استثناء ــ وقتا اضامًا في أيام العمسل المعتادة ق ٩١
 اسنة ١٩٥٩ •
- (٥) العمل في يوم الراحة الاسبوعية · اعتبار ساعاته حصما ساعات عمل اضافية · ق ١٩
 ١٠ علة ٤لك ·

(٦ - ٧ - ٨) عمل « العمل الاضافى : أيام الراحة الاسبوعية » اجـــر ، الاجر الاضافى « « العاملون بشركات القطاع العام » •

(٦) اشتقال العامل وقتا اضافيا في ايام المعل المتاده • استحقاقه اجر اليوم المنساد مشافا البه أجرا عن ساعات العمل الاضافية يوازى أجر مثلها محسوبا على اساس قسمة أجر اليوم المتاد على ساعات المعلى المتادة مضروبا في عدد ساعات العمل الإضافية ، وأجرا اشافا منسخ ٣٥٠ من أخر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهارا و ٧٥٠ إذا كان العمل لبلا . (٧) اشتقال العامل في يوم راحته الاسبوعية ٠ أثر٠ ٠ استحقائه الابحر الاضافي المضار
 إليه يتسبق ٥٠٪ اذا كان العمل نهارا و ١٠٠٪ اذا كان العمل ليلا.

(٨) مجالس ادارات شركات القطاع العام - اختصاصها بوضع ضوابط وقواعد صرف مقابل البهود غير العادية والاعمال الاضائية اعتبارا من ١٩٧٨/٧/ - م £2 ق ٤٨ لسنة ٩٩٧٨ •

١ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى الأحكام المهامقررة للحقوق وليست منشئة لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن يخلق حقاً جديداً ، فإن الحكم بأحقية المطعون ضده لأجر معين ينسحب أثره لتاريخ استحقاقه لهذا الأجر ولا يتراخى ثبوت الحق فى حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به ، ولازم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذى كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم ه

٢ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى إن مناط خضوع الحق للتقادم الحمسى بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر على كان ذلك ، فإن الأجور المستحقة عن ساعات إلعمل الإضافية تخضع لهذا المقادم الحمسى

٣٠ ــ لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ اللذان محكان الأجر الإخسافي والقرار الجمهوري رقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ اللذان محكان الأجر الإخسافي المطالب به عن هذه الفترة هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة سرياسها فتطبق أحكامهما عليها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أي قانون آخر ، وأن قانون العمل محمل لنظاي العاملين المشار إليهما فتسرى أحكامه على تلك العلاقات إذا ما خليا من أي نص بشأنها ، وكان هدان التشريعان لم يتضمنا نصاً بشأن كيفية حساب الأجسر بشانها للإضافي للعاملين بالقطاع العام ، فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون العمل الصادر بالقانون وقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ــ والذي يستحق الأجر الإضافي المعطون ضدهم عن هذه الفترة في ظله

4 – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد من 10 إلى 17 والواد 115 ، 119 ، 170 من هذا القانون أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن ساعات العمل الإضافية في الأيام المعتادة وفي يوم الراحة الأسبوعية بأحكام مضايرة لأحكام إجازات العامل وأجره من عمله في الأعياد بما لا سبيل للقياس علما أو الحلط بيهما ووضع حداً أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية ومنح العامل راحمة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يكون له فها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية ، واعتبر اشتغال العامل في ضرساعات العمل واعتبر اشتغال العامل في ضرساعات العمل واعتبر اشتغال العامل في ضرساعات العمل وايام العمل التي ألزمه القانون بها عملا إضافياً.

ه ــ إذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل في
 هذا اليومجيعها ساعات عمل إضافية باعتبار أن العامل لا يلزم أصلا بالعمل فيه.

٦ - يستحق العامل إذا عمل وقتاً إضافياً فى أيام العمل المعتادة فى الحالات المقررة قانوناً . أجر اليوم المعتاد وأجراً عن ساعات العمل الإضافية يـوازى أجر مثلها محسوباً على أساس قيمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة وضرب الناتج فى عدد ساعات العمل الإضافية وأجراً إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل لهلا .

٧ ــ يضاعف الأجر الإضاف إذا صادف العمل يوم الراحة الأسبوعبة
 المدفوع الأجر فيكون بنسبة ٥٠٪ نهاراً ، ١٠٠٪ ليلا .

 ٨ ــ مفاد نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن المشرع ناط بمجالس إدارة شركات القطاع العمام وضع الضوابط والقواعد التي تحكم صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية وتكون هى الواجبة التطبيق اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ وذلك دون القواعد الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ :

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن - من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة « شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية » طالباً الحكم بإلزامها أن تؤدى له الأجر الإضافي عن ساعات العمل الإضافية التي عملها مع ندب خبر لاحتسابا . وقال بياناً لها أنه من العاملين بالشركة الطاعنة بوظيفة مراقب مبيعات وأنه يقوم بالمرور اليومى على المحمعات وإذ لم يصرف له أجر عن ساعات العمل الإضافية التي عملها فقد أقام دعواه بطلباته يصرف له أجر عن ساعات العمل الإضافية التي عملها فقد أقام دعواه بطلباته أن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ٢٠٩٦،٢٦ جنيه عن ساعات العمل الإضافية أن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ٢٠٩٦،٢٦ جنيه عن ساعات العمل الإضافية الفترة من ٣/١/١٧/١ وحتى ١٩٨١/١٢/٣١ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استثنافها برقم ١٩٨١/١٢/٣١ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطسريق قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطسريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبيين تنمى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول انها دفعت بسقوط حق المطعون ضده في الأجر الإضافي فيا زاد على خس سنوات سابقة على وفع الدصوى إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع على سند من أن هذا الحق لم يكن معلوماً ومحدد المقدار في حن أن هذا الأجر قابل التحديد ومن ثم يتقادم محمس سنوات طبقاً لنص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى.

المحكمة أن الأصل في الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشئة لهــا ، لأن وظيفة الحكم بيان حق كل حصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن مخلق حقاً جديداً ، فإن الحكم بأحقية المطعون ضده لأجر معين ينسحب أثره لتــاريخ استحقاقه لهذا الأُجْرِ ولا يتراخى ثبرت الحق فى حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به ولازم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذى كشف عنه الحكم والس من تاريخ هذا الحكم . وإذ كانت المــادة ٣٧٥ من القانون الملىنى تنصُ فى فقرتها الأولى على أن ﴿ يَتَقَادُم نَحْمَسُ سَنُواتَ كُلُّ حَقَّ دُورِي متجدد ولو أقر به المدين ... والمهايا والأجور والمعاشات » بما مؤداه أن مناط خضوع الحق للتقادم الحمسى بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغر مقداره من وقت لآخر . لما كان ذلك . فإن الأَجور المستحقة عن ساعاتُ العمل الإضافية تخضع لهذا التقادم الحمسى وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم الحمسى المبدى من الطاعنة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القـــانون مَـا يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول ن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده فى فروق الأجر الإضافى على سند من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل فى حن أن هذا القانون ليس هو القانون الواجب التطبيق على واقعة الزلم إذ أن حقواعا. صرف الأجر الإضافى تحكمها نظم ولوائح العاملين.

بشركات القطاع العام المتعاقبة وقد حدد مجلس إدارة الشركة الطاعنة الأجر الإضافى بنسبة ٢٥٪ من الأجر الأساسى ومحد أقصى قدره خسة عشر جنهاً .

وحيث إن هذا النعي في غبر محله – فيما يتعلق باحتساب الأجر الإضافي عن الفترة من عام ١٩٦٤ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٨/٧/١ ــ ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ والقرار الجمهورى رقم ٢١٠٩ لسنة ١٩٦٦ اللذان محكمان الأُجر الإضافي المطالب به عن هذه الفترة هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة سريانهما فتطبق أحكامهما علهما ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر ، وأن قانون العمل مكمل لنظامى العاملين المشار إلهما فتسرى أحكامه على تلك العلاقات إذا ماخليا من أى نص بشأنها ، وكان هذان التشريعان لم يتضمنا نصاً بشأن كيفية حساب الأجر الإضافي للعاملين بالقطاع العام ، فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ – والذي يستحق الأجر الإضافى للمطعون ضدهم عن هذه الْفَتْرة في ظله ــ وإذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد من ٥٨ يلي ٦٣ والمواد ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ من هذا القانون أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن ساعات العمل الإضافية في الأيام المعتادة وفي يوم الراحة الأسبوعية بأحكام مغايرة لأحكام إجازات العامل وأجره عن عمله فى الأعياد بمسا لا سبيل للقياس علمها أو الحلط بيسما ووضع حد أقصى لساعات العمسل اليومية والأسبوعية ومنح العمامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام فى أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يكون له فها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية واعتبر اشتغال العامل فى غبر ساعات وأيام العمل التي ألزمه القانون بهسا عملا إضافياً فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل في هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية باعتبار أن العامل لا يلزم أصلا

بالعمل فيه ، ويستحق العامل إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجراً عن ساعات العمل الإضافية ؟ يوازى أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على عدد ساعات العمل المقررة وضرب الناتج فى عدد ساعات العمل الإضافية وأجرآ إضافياً بنسبة مرك أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلا ويضاعف هذا الأجر الإضافي إذا صادف العمل يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر فيكون بنسبة ٥٠٪ نهاراً ، ١٠٠٪ لبلا – وإذ صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظـام العاملين بالقطاع العام وجاء بالمـادة ٤٤ منه على أن « يستحق العامل مقــابلاً عن الجهود غير العادية التي يكلف مها من الرئيس المختص وذلك طبقاً للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس الإدارة في هذا الشأن ، فإن مفاد ذلك أن المشرع ناط بمجلس إدارة شركات القطاع العام وضع الضوابط والقواعد التي تحكم صرف مقابل الجهود غر العادية والأعمال الإضافية وتكون هي الواجبة التربطق اعتباراً من تاريخ العمل به ني ١٩٧٨/٧/١ وذلك دون القواعد الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . وإذ اعمل الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجر الإضافي فإنه يكون قد النزم صحيح القانون بالنسبة للفترة السابقة على ١٩٧٨/٧/١ وأخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للفترة التي من هذا التاريخ وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١ إذ تنحسر عنها أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بما يوجب نقضه بالنسبة للفترة الأخبرة لهذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يتعن نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً بالنسبة للأجر الإضافي المستحتى للمطعون ضده فيا جاوز خمس سنوات سابقة عملي رفع دعوى وبالنسبة للأجر الإضافي المستحتى له عن الفترة من ١٩٧٨/٧/١ على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد الستشار / سسعيد صغر نائب رئيس الحكمة وعفسوية السسادة المعقمارين / الحسيني الكنائي ، عهد النبي خمع ، محمد عبد البر حمين وخلف فتح الباب ،

(741)

الطعن رقم ٤٩ه لسنة ٥١ القضائية :

 (۱) ایجار « ایجار الاماکن : التأجیر الفروش » . قانون « نطساق سریان القسانون » *

وجوب قيد عقد الايجار المفروش بالوحده المحلية · المادقان ٤٢ ، ٤٣ ق ١٩٧٧/٤٩ · فاعدة إجرائية لا تسرى على الدعارى التى اقيمت قبل العمل بهذا القانون · علمة ذلك ·

(٢) ايجار « ايجار الاماكن : التأجير المفروش » •

عمم قيد عقد الإيجار المفروش • أثره • عدم سماح دعرى المؤجر بشأن هذا العقد دون معجه من ابداء دفاعه في دعوى المستأجر شخه •

١ – المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن النص في المادتن ٤٣ ، ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر – يدل على أن المشرع وضع قيداً على حق المؤجر في الالتجاء الم القضاء لاستعال الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من هذا القانون ، هو وجوب قيد عقد الإيجار المفروش الذي يعرم تطبيقاً لأحكامهما لدى الوحدة المحلية المختصة ، ولما كان هذا القيد عملا إجرائياً يسبق الحصومة ولازماً قبل مباشرها وكانت العبرة في توافر شروط سماع الدعوى هي ييوم رفعها ، فإن النص المتقدم وهو مستحدث ليس له نظير في قوانين إيجار الأماكن السابقة – لا يسرى على الدعاوى التي رفعت قبسل العمل به ، وهو ما حرص المشرع على تأكيده بالنص في المادة ٨٥ من القانون وفقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه » .

٧ - إذ كان عدم الساع الوارد بالمادة ٣٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليس مبنياً على انتفاء الحق وإنما هو بجرد بهى للقضاء عن ساع الدعاوى الى ترفع بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩٠ ، ٤٠ قصد به المشرع - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - سد الطريق أمام بعض من يقومون بالتأجير المفروش دون أن يؤدوا ما تستحقه الخزانة العامة من ضرائب وذلك بهربهم من الإخطار مع عدم وجود جزاء رادع بحول دون ذلك ، فرتب على عدم قيام المؤجر بإجراء هذا القيد حرمانه من ساع الدعاوى التى يقيمها في شأن هذه الإجارة ، إلا أن ذلك ليس مانعاً له من إبداء ما يعن له من دفاع في المدعوى التى يرفعها عليه المستأجر ، وإلا كان مقتضى المنع انتفاء حقه الناشئ عن تطبيق المادتين ٣٩ ، ٤٠ سالفتى الذكر وهو ما لم يستهدفه المشرع بتقرير هذه القاعدة .

الحكمية

بعـا. الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق النفعن – تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٧٧ أرامنة المومدة المومدة الإسمالية الابتدائية بطلب الحكم بثبوت استتجاره المشقة الموضحة بالصحيفة وعقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٤/٩/١ خالية وبأجرتها ألقانونية . وقال بياناً لدعواه أنه بموجب هذا العقد استأجر من المطعون ضدهن عن النزاع خالية إلا أنهن أثبتن بالعقد أنها مؤجرة مفروشة تحايلا لرفع قيمها الإبجارية مما يحق له معه إقامة الدعوى بطلباته . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ثم قضت برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام عمكة الستتناف الإسكندرية بالاستثناف رقم ٧٤٤ لسنة ٣٥ قضائية وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٣

قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النرمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بياجما يقول أن المسادة ٣٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تحظر ساع دعاوى المؤجر أو قبول طلبات منه ناشئة عن تطبيق أحكام المادتن ٣٩ ، ٤٠ إلا إذا كانت العقود المرمة وفقاً لهما مقيدة بالوحدة المحلية المختصة ، ومع ذلك قبل الحسكم المطعون فيه طلب المطعون ضدهن برفض دعواه تأسيساً على أنه يستأجر الشقة مفروشة رغم عدم قيد عقد الإيجار بتلك الوحدة . كما واجه الحكم دفاعه بعدم ساع طلب المطعون ضدهن برفض الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار بأن الممنوع هو عدم ساع دعوى المؤجر لعين مفروشة في حالة عدم قيدد للعقد إلا أن له حق الرد والدفاع بالنسبة للدعوى المرفوعة من المستأجر وذلك من الحكم حق الرد والدفاع بالنسبة للدعوى المرفوعة من المستأجر وذلك من الحكم لا يصلح رداً على دفاعه ذاك لخالفته حكم القانون.

وحيث إن هذا النعى في غير عله ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه «على المؤجر أب يطلب قيد عقود الإيجار المفروشة التي تبرم تطبيقاً لأحكام المادتين ٣٩ ، وفي المادة ٣٤ منه على أنه « لا تسمع دعاوى المؤجر كما لا تقبل الطلبات المقدمة منه الناشئة أو المترتبة على تطبيب أحكام المادتين ٣٩ ، وفي المادة المابية ولا يجوز المؤجر الاستناد إلى العقود أحكام المعتوم عليه في المادة السابقة ولا يجوز للمؤجر الاستناد إلى العقود الوجه المنصوص عليه في المادة السابقة ولا يجوز للمؤجر الاستناد إلى العقود أخير المقيدة إلى القضاء لاستعال الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ الى القضاء لاستعال الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ المن المقانون ، هو وجوب قيد عقد الإيجار المفروش

الذي يبرم تطبيقاً لأحكامها لدى الوحدة المحلية المختصة ، ولما كان هذا القيد عملا إجرائياً - يسبق الخصومة ولازماً قبل مباشرتها - وكانت العسرة في توافر شروط سماع الدعوى هي بيوم رفعها ، فإن النص المتقدم ــ وهو مستحدث ليس له نظر في قوانين إبجار الأماكن السابقة ــ لا يسرى عــلى الدعاوي التَّى رفعت قبل العمل به وهو ما حرص المشرع على تأكيده بالنص في المادة ٨٥ من القانون سالف الذكر على أن « تستمر المحاكم في نظر الدعاوي التي أقيمت قبل العمل هذا القانون وفقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه » ولما كانت الدعوى المطعون في حكمها قد رفعت في ١٩٧٧/١/٣ قبل سم يان العمل بذلك القانون في ١٩٧٧/٩/٩ ، فإن القيد سالف الذكر لا يسرى علمهـا . وإذ كان عدم السماع الوارد بالمـادة ٤٣ سالفة البيان ليس مبنبــاً على انتفاء الحق وإنما هو مجرد نهى للقضاء عن سهاع الدعاوى التي ترفع بالتطبيق لأحكام المادتن ٣٩ ، ٤٠ قصد به المشرع ــ وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - سد الطريق أمام بعض من يقومون بالتأجر المفروش دون أن يؤدواما تستحقه الخزانة العامة من ضرائب وذلك بتهر هم من الإخطار مع عدم وجود جزاء رادع نحول دون ذلك فرتب على عدم قيام المؤجر بإجراء هذا القيد حرمانه من سماع الدعاوى التي يقيمها في شأن هذه الإجارة ، إلا أن ذلك ليس مانعاً له من إبداء ما يعن له من دفاع في الدعوى التي يرفعها عليه المستأجر وإلا كان مقتضي المنع انتفاء حتمه الناشئ عن تطبيق المادتين ٣٩ ، ٤٠ سالفتي الذكر وهو ما لم يسهدفه المشرع بتقرير هذه القاعدة ــ لما كان ذلك وكان المطعون ضدهن ــ المؤجرات ــ قد اقتصرن على إبداء دفاعهن في الدعوى التي أقامها عليهن الطاعن ــ المستأجر ــ فإن المادة ٤٣ سالفة الذكر لم تكن لتمتع المحكمة من سماع هذا الدفاع . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الممنوع هو سهاع دءرى

المؤجر لعين مفروشة فى حالة عدم قيده للعقد إلا أن له حق الرد والدفياع بالنسبة للدعوى المرفوعة من المستأجر وقضى فى الدعـوى على سند من أقوال الشهود الذين اطمأن إليهم ، فإن التعىعليه بهذين السبين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الطاعن تمسك بنظر الاستثناف المرفوع منه مع الاستثناف رقم 9/1 لسنة 70 قضائية الإسكندرية مسهدفاً إثبات صورية عقد الإبجار لأن هذا الاستثناف الأخير أقيم عن قضايا مماثلة لشقق أخرى في ذات العن . إلا أن الحكم لم يجه لطلبه على سند من انتضاء الارتباط بين الاستثنافين دون بيان وجه هذا الانتفاء نما يعيبه بالإخسلال عق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الاستئناف رقم ٧٩١ السنة ٣٥ قضائية الإسكندرية على ما جاء فى طلب الطاعن الوارد بمدونات الحكم المطعون فيه يختلف فى خصومه ومحله عن الاستئناف المقام من الطاعن لأنه عن شقة أخرى مؤجرة إلى غيره ، وكان الحكم قد رفض طلب الطاعن نظر الاستئنافين سوياً لاتفاء الارتباط بيها، وكان تقدير الحكمة لقيام الارتباط بين دعويين هو تقدير موضوعى فإن المحادلة فى هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية تنحسر عها رقابة محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه انقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حظرت على الممالك تأجير أكثر من شقة مفروشة فى العين مما مفاده أن التأجير لشقة أخرى غير المسموح بتأجيرها مفروشة يكون وارداً على شقة خالية وهى قرينة لا يجوز البات عكسها ، وهو ما كان يوجب على الحكم التحقق مما إذا كانت شقة النزاع هي الشقة الوحيدة المؤجرة مفروشة في ذات العقار من عدمه . إلا أنه قصر عن تحصيل هذه القرينة وبيان أثرها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان دفاع الطاعن الوارد في سبب الطعن هو دفاع قانونى يقوم على واقع يقتضى التحقق من قيام المطعون ضدهن بتأجير وحدات أخرى مفروشة في ذات العقار الكائنة به شقة النزاع ، وكانت الأوراق خلواً بما يفيد تمسك الطاعن مهذا الدفاع أمام محكة الموضوع ، فإنه لا يجوز له إبداؤه لأول مرة أمام محكة النقض ب

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / محمد ابراهیم خلیل نائب رئیس الحکمة وعضویة السادة المستشارین / محمد طمسیم ، ذکی الهبری نائبی رئیس المحکمیة . منبر توفیق و عبد المعم ابراهیم -

(TTT)

الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٢ القضائية :

ضرائب « ضريبة الارباح غير التجارية » •

سريان ضريبة الارباح غير التجارية على كل مهنة أو نشاط لا يغضم لفريبة أخرى من الضرائب النوعية • م ٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ • اعقاء المهنة أو النشاط من أى ضريبة أخرى • مؤداه • عدم خضوعه لفريبة الارباح غير التجارية • علة ذلك • (مثال بشأن المعامد التعليبية من يناير سنة ١٩٥١ حتى اكتوبر سنة ١٩٥١) •

مؤدى ما نصت عليه المادة ٧٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥١ – المعدلة المقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥١ – المعدلة أن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى أن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية ولا تسرى على كل مهنة أو نشاط يكون معنى من أداء ضريبة أخرى من الضرائب النوعية لأن الإجفاء من أداء هذه الضريبة لا يكون إلا بعد النحقق من شروط الحضوع أداء ضريبة الأرباح التجارية بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ١٩٥٠ – أن شروط أداء ضريبة الأرباح التجارية بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ١٩٥٠ – أن شروط خضوع هذه المعاهد لضريبة الأرباح التجارية كانت عققة فها – وقيت تقرير حضوع هذه المعاهد لضريبة الأرباح التجارية كانت عققة فها – وقيت تقرير خضوع هذه المعاهد الشرع وأي إعفاءها من أدائها تشجيعاً منه لها لتساهم في نشر العلوم والارتقاء بالفنون ومن ثم فإن المعاهد التعليمية في الفترة من في نشر العلوم والارتقاء بالفنون ومن ثم فإن المعاهد التعليمية في الفترة من أول يتاير سنة ١٩٥١ – تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ المناء التعاميم أدل المناء المعاهد التعليمية في الفترة من أدل بتاير سنة ١٩٥١ – تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ المناء ١٩٥٠ – المناء العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ المناء التعام المناء التعليمية في الفرة من أدل بتاير سنة ١٩٥١ – تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ المناء

لا تحضع لضريبة الأرباح غير التجارية لحضوعها فى هذه الفترة لضريبة الأرباح التجارية ، يؤيد ذلك أن المشرع حيما أصدر القانون الأحير حدف الفقرة ٣ من المادة ٤٠ المشار إلها وضمها المادة ٧٧ سالفة الذكر والقول بغير ذلك يؤدى إلى خضوع المعاهد التعليمية فى تلك الفترة لضريبتين نوعيتين فى وقت واحد ــ وهو أمر غير مقبول ــ وإلى إهدار الحكمة التى من أجلها أعنى القانون الأول تلك المعاهد من ضريبة الأرباح التجارية .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن انتحصل فى أن مأمورية ضرائب الزقازيق قدرت صافى أرباح مورث المطعون ضدهم — – من نشاطه فى المدرسة المملوكة له فى الفترة من – ضدهم — ... ومن نشاطه فى المدرسة المملوكة له فى الفترة من – المضرية على أرباح المهن غير التجارية — فاعترض وأحيل الحلاف إلى لجنة الفعن الى أصدرت بتاريخ ١٩٥/٢١٧ ١٩٥٦ قرارها بتأييد تقديرات المأمورية وطعن مورث المطعون ضدهم فى هذا القرار بالدعوى رقم ١٩٣ لسسنة ١٩٦١ تجارى كلى الزقازيق — وبعد أن ندبت محكة أول درجة خبراً وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٧ بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم خضوع نشاط حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٧ بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم خضوع نشاط المورث فى المدرسة المملوكة له فى فترة النزاع الآية ضريبة . استأنفت مصلحة الفرائب هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٥ لسنة ٤٤ قى المنصورة — مأمورية الزقازيق — وبتاريخ ١٩٨٧/٦/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — وقدمت النبابة

مذكرة رأت فها رفض الطعن — وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه محالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وتأويله — وفى بيان ذلك تقول انه لما كان القانون رقم ١٤٦٠ لسسنة ١٩٥٠ المعمول به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ — قد جعل ضريبة الأرباح غير التجارية هى ضريبة القانون العام ومن ثم فهى تسرى على أرباح كل مهنة أو نشاط لا نخضع لضريبة نوعية أخرى — وإذ كانت المعاهد التعليمية ومها مدرسة مورث المطعون ضده غير خاضعة فى فترة النزاع لأية ضريبة نوعية أخرى بشأنها نخضع لضريبة الأرباح غير التجارية باعتبار هذه الضريبة هى ضريبة القانون العام وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتبر مدوسة مورث المطعون ضدهم غير خاضعة الحكم المطعون فيه ذلك واعتبر مدوسة مورث المطعون ضدهم غير خاضعة لمذر الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٧٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ – المعدل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ – على أن و تفرض ضريبة سنوية بنفس السعر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ – على أن و تفرض ضريبة سنوية بنفس السعر على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي عارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأسامي فيها الهمل – وتسرى هذه الفيريبة على كل مهنة أو نشاط لا مخضع لضريبة أخرى من أخرى » . يدل على أن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا مخضع لضريبة أخرى من الفرائب النوعية – ولا تسرى على كل مهنة أو نشاط يكون معنى من أداء ضريبة أخرى من شروط الخضوع لها – لما كان ذلك وكان مفاد إعضاء المعاهد التعليمية – بصفة مطلقة – من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ١٩ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – المعدل نص الفقرة ٣ من المادة ١٩ من المادة ١٩ من المادة ١٩ من المادة ١٩ من المادة ١٩ من المعدل

التجارية كانت محققة فيها – وقت تقرير هذا الإعفاء – ولكن المشرع رأى التجارية كانت محققة فيها – وقت تقرير هذا الإعفاء – ولكن المشرع رأى إعفاءها من أدائها تشجيعاً منه لها لتساهم في نشر العلوم والارتقاء بالفنون ، ومن ثم فإن المعاهد التعليمية في الفترة من أول يناير سنة ١٩٥١ – تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٥١ إلى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ – تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥١ – لا تخضع لضريبة الأرباح غير التجارية لخضوعها في هذه الفترة لفريبة الأرباح التجارية – يؤيد ذلك أن المشرع حيا أصدر القانون الأخير حلف الفقرة ٣ من المادة ٤٠ المشار إليها وضمها المعاهدة كل سائفة الذكر – والقول بغير ذلك يؤدى إلى خضوع المعاهد التعليمية – في تلك الفترة – لفريبتين نوعيتين في وقت واحد وهو أمر غير التعليمية – في تلك الفترة – لفريبتين نوعيتين في وقت واحد وهو أمر غير مقبول – وإلى إهدار الحكمة التي من أجلها أعني القانون الأول تلك المعاهد من ضريبة الأرباح التجارية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انهي صحيحاً إلى عدم خضوع مدرسة مورث المطعون ضدهم في فترة النزاع إلى ضريبة الأرباح غير التجارية ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

ُ رحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعفـــوية السادة المستشارين/ زكى المصرى نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق ، عبد المنعم ابراهيم ومحــمد المسكرى •

(777)

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ القضائية :

حجز « حجز اداری » • ضرائب « قواعد عامة » •

انتاج المعجز الادارى الموقع من مدير عام مصلحة الضرائب لاثر، • شرطه • مجرد صدور أمر الحجز دون توقيعه لا ينتج هذا الاثر • علة ذلك •

إن كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بعد أن ألغت كافة ما تضمته القوانين الأخرى من نصوص تتعلق بالحجز الإدارى أبقت على السلطة المخولة لمدير عام مصلحة الفرائب في المادة ٢٩٠٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بفرض ضريبة على إبرادات رؤوس الأموال المنقولة وعن الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٩ من توقيع الحجز التحفظى قبل ربط الفريبة على أى مال من أموال الممول ولو كان عقاراً وذلك استثناء من أحكام أنها معرضة للفياع إلا أن ذلك لا يحرج هذا الحجز التحفظى على العقدار أنها معرضة للفياع إلا أن ذلك لا يحرج هذا الحجز التحفظى على العقدار التي سبها قانون الحجز الإدارى انف الذكر – وفيا لم يرد بشأنه نص في عن طبيعته كحجز إدارى تخضع في توقيعه وفي آثاره للإجراءات والأحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ – وهي توجب بالفرورة تحرير محضر بالحجز تثبت الله بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز الذي توقع حماية لديون فيه بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز الذي توقع حماية لديون في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة على المعترب تاريخة على المعترب على المعترب على العترب تاريخة المخاجزة على المعترب على المعترب على العترب على العترب على العترب تاريخة المحاجزة على المعترب على العترب على العترب على عن المعترب على العترب على العترب على العترب على العترب على العترب على عن المعترب على العترب على عن العترب على العترب على العترب على عن العترب على عن العترب على العترب على العترب على العرب على العترب على عرب على العترب على عرب على العترب على العترب عرب على العترب على العترب على العترب على العترب على العترب على العترب على العترب على العترب العترب على العترب على العترب على العترب على العترب العترب العترب العترب عرب على العترب العترب عرب العترب على العترب العترب العترب على العترب العترب العترب العترب العت

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم١٤٢٢ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلي إسكندرية انتهوا فيها إلى طلب الحكم بثبوت ملكيتهم واستحقاقهم للعقار وأشرطة الأرض المبينة بصحيفة الدعوى مطهرة من القيود والتأشرات والحجوزات أيآكان نوعها وبيانآ لذلك قالوا انه بموجب عقـد بيع مشهر برقم ٢٣٥٦ في ١٩٦٥/٨/٧ باعتهم المطعون ضدها ثالثاً العقسار والأرض سالني الذكر . وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٣ أوقعت مأمورية ضرائب العطارين عليهما حجزاً إدارياً تنفيذياً اقتضاء لمبلغ ٤٦٥٨,١٤٥ جنيــه قيمــة ضرائب مستحقة فى ذمة مورث المطعون ضدهم ثانياً (باثع البائعة لهم) ، وإذ امتنعت المأمورية عن إجابهم إلى طلبهم رفع الحجز لحروج المـال المحجوز عن ملك المدين بمقولة أنها سبق أن أوقعت عَليه حجزاً تحفظياً قبل تصرف المدين فيه فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم السالفة ، أقام المطعون ضدهم دعوى فرعية بطلب الحكم بعدم نفاذ تصرفــات المدين الأصلي في العقار والأرض موضوع التداعي وما تلاها من تصرفات في حقهم . وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧ أجابت محكمة أول درجة الطاعنين إلى طلباتهم ورفضت الدعوى الفرعيـة . استأنف المطعون ضدهم أولا هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٤٨ اسنة ٢٥ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧ حُكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ور فض الدعوى الأصلية وفى الدعوى الفرعية بعدم نفاذ التصرفين المشهرين برقمي ٥٣٠ فى ١٩٦٥/٨/٧ عن عقار وأرض برقمي ٥٣٠ فى ١٩٦٥/٨/٧ عن عقار وأرض الزاع وبصحة إجراءات ما توقع عليما من حجز تحفظى مشهر برقم ١٩٥٧/٦/١ فى ١٩٥٩/٦/١ . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مسذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه خالفة التمانون والخطأ في تطبيقه وفى بيسان ذلك يقولون ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواهم وبعدم نفاذ تصرف بائع البائعة لهم وتصرف الأخيرة إلهم فى عقدار وأرض النزاع فى حق مصلحة الضرائب على أن مقتضى صدور أمر مدير عام مصلحة الضرائب رقم ٢ فى ١٩٥٩/٥٢ بتوقيع الحجز التحفظى على العقدار والأرض سالمي الذكر إعمالا للمادة ٢/٦٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نعتبارهما محجوز علهما منذ ذلك التاريخ وما يرد علهما عقب ذلك من ونعتبرهما محجوز علهما منذ ذلك التاريخ وما يرد علهما عقب ذلك من بالحجز أو تسجيله أو غير ذلك من الإجراءات المنصوص علها فى قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التى وردت هذه المادة استثناء من أحكامه فى حن أن مؤدى نصوص القانون الأخير الواجب التطبيق فى هذا الشأن وضرورة تحرير محضر بالحجز الصادر به ذلك الأمر .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه وانن كانت المـادة ٢٦ من قــانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بعد أن ألغت كافة ما تضمنتــه القوانين الأخرى من نصوص تتعلق بالحجز الإدارى أبقت على السلطة المخولة لمدير عام مصلحة الضرائب فى المـادة ٢/٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إبر ادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ــ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ ــ من

توقيع الحجز التحفظي قبل ربط الضريبة على أى مال من أموال المعول ، ولو كان عقاراً وذلك استثناء من أحكام قانونى المرافعات والحجز الإدارى بغية حماية حقوق الحزانة العامة إذا تبسن أنها معرضة للضياع إلا أن ذلك لا مخرج هذا الحجز التحفظي على العقار عن طبيعته كحجز إدارى مخضع في توقيعـه وفى آثاره للإجراءات والأحكام التي سنها قانون الحجز الإداري آنف الذكر ــ وفيها لم يرد بشأنه نص في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ــ وهي توجب بالضرورة تحرير محضر بالحجز تثبت فيه بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز [الذي توقع حماية لديون مشموله محقوق الامتياز العام كديون الضرائب ــ عدم نفاذ أي تصرف في العقار من جانب المدين أو الحائز في حتى الجهة الحاجزة طالمًا لم يثبت تاريخه قبل ذلك الإعلان ، وغير صحيح القول بأن المناط في ذلك هو مجرد صدور أمر الحجز لأن هذا الأمر لا يعدو أن يكون السند والأداة التي يتم بها توقيع الحجز وتحرير محضر به ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم نفاذ التصرفين محل التداعي في حق مصلحة الضرائب على أن أمر الحجز الصادر منها تم شهره فى تاريخ سابق على تاريخ شهرهما رغم خلو الأوراق ممسا يفيد تحرير محضر بالحجز وإعلان هذا المحضر قبل ثبوت تاريخ التصرف الأول فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسياب الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سبيد عبد الباقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السبسادة المستشارين / محمد عبد الحميد سند تائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقائى ، صلاح محمود عويس و محمد رشاد مبروك .

(377)

الطمن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١) نقض « صحيفة الطعن » « اسباب الطعن » « بيان الاسباب » ٠

وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان الاصباب التى بنى عليها الطمن - م ٣٥٣ مرافعات - مقصوده - تحديد أسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه والرم فى قضائه -

(۲) دعوى « مصاریف الدعوى » • بنوك « بنك ناصر االاجتماعى » •

اعقاء أموال وايرادات هيئة بنك ناسر الاجتماعي من جميع أنواع الفرائب والرسوم -ليس من بينها المساويف القضائية للدعاوي - م ١١ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، م ١٨٤ مرافعات -

١ — إذ أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب الى بنى علمها الطعن ، قصدت مهذا البيان – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة ، وأن يبن منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه :

١٦ النص في المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦ السنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجماعي » على أن « تعنى من حميم أنواع الضرائبوالرسوم أموال الهيئة وإيرادتها وما تؤديه من معاشات وإعانات وقروض . كما تعنى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من حميع أنواع الرسوم » يدل على أن الإعفاء من الضرائب والرسوم الواردة بهذه المادة إعما على أوجه إعمالها الواردة بها حصراً وليس من بيها مصاريف

الدعــاوى القضائية التي محكمها الأصل العام المستفــاد من المــادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها .

الحكمية

بعــد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم 378 سنة 1979 مدنى بها الابتدائية ضد الطاعن بصفته الممسل القانونى للهيئة العمامة لبنك ناصر الاجماعي وأخر بطلب الحكم بإلزامها بأن يسلم إليه وثيقة التأمن الشامل على السيارة التي اشتراها من ذلك البنك بموجب عقد البيع المؤرخ 19٧٨/٣/٢٨ تتفيذاً لما نص عليه في هذا العقد ، وبتاريخ 19٧٩/٦/٢٥ حكمت المحكمة المطعون عليه بطلبه .

إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا مأمورية بهسا بالاستثناف رقم ١٩٨٣ سنة ١٩ ق ، وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستثناف لرفعه بعد الميعاد وألزمت الطاعن بالمصروفات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبيين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستلالال ذلك أنه لم يرد على ما تمسك به أمام محكمة الاستثناف من أنه لم يحضر بوكيل عنه أبان نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ولا يدل محضر جلسة 19٧٩/٦/١١ على حضور وكيل عنه أمام تلك المحكمة واستدل على صحة إعلانات الحسكم الابتدائى وأوراق المرافعات فى الدعوى على البيانات المثبتة بها فى حين أنها من البيانات الجوهرية التى أوجب القانون إثباتها فيها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول . ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني علىها الطعن قصدت لهذا البيان ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود مهاكشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وأن يبن منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . لماكان ذلك وكان الطاعن لم يفصح في نعيه تحديداً عن أوراق المرافعات التي شابها البطلان والبيانات الجوهرية التي حلت منها تلك الأوراق ومنها إعلان الحسكم الابتدائى وأثر ذلك فى قضاء الحكم المطعون فيه فإن نعيه في هذا الصدد يكون مجهلاً . وإذكان البن من لحكم المطعون فيه أنه لم يعول في إحتساب الميعاد الواجب رفع الاستثناف فيه على تاريخ صدور الحــكم الابتدائي وإنما أجرى إحتسابَ هذا الميعاد من تاريخ إعلان ذلك الحسكم في ١٩٧٨/٨/١٦ ورتب على ذلك مضى أكثر من أربعين يوماً من تاريخ هذا الإعلان حتى إستثنافه في١٩٨٠/٣/٢٣ فإنه يكون قد إلىزم صحيح القانون ومن ثم يضحي ما يثيره الطاعن من عدم حضور وكيل عنه أمام المحكمة الابتدائية أياً كان وجه الرأى فيه – غير منتج ويكون النعى برمته غىر مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ ألزم البنك بالمصروفات عن إستثنافه حال أنه معنى من جميع الرسوم والمصروفات القضائية عملا بأحكام القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧١ .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن النص فى المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة بإسم وبنك ناصر الاجماعى، على أن وتعنى من جميع أنواع الضرائب والرسوم أموال الهيئة وإبرادامها وما تؤديه من معاشات وإعانات وقروض . كما تعفى الطلبات والشهادات المتعلقة مها من جميع أنواع الرسوم » يدل على أن الإعفاء من الضرائب والرسوم الواردة مهذه المادة إنما جاء مقصوراً على أوجه اعمالها الواردة مها حصراً وليسمن بيها مصاريف الدعاوى القضائية الى يحكمها الأصل العام المستفاد من المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى محصروفا بها لما كان ذلك وكان الطاعن قد حسر الدعوى أمام محكمة ثانى درجة فقضى الحسكم المطعون فيه بإلزامه بالمصروفات فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۰ من دیسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير ، زكى عبد العزيز وزكريا الشريف ،

(TTO)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٦ القضائية :

عمل « الماملون بالقطاع العام: ادارات قانونية: تسكين » •

تسكين أعضاء الادارات القانولية بالقطاع العام • مناطه • الربط بين العضو والوطيقة التي يصفلها في الهمكل الرطيقي للادارة وتوافر المصرف الممائل الخاص بها • استحداث وطيقة جديدة بعد التسكين • شغلها بطريق التعيين عتى توافرت شروطه •

مفاد نص المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٧٧ أن تسكن أعضاء الإدارات القانونية في القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانوني والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيف للإدارة القانونية التي يعمل ما ويتطلب ذلك وجوب أن تكون الوظيفة واردة في ذلك الهيكل ولها المصرف المالي الحاص ما فإذا إستحدثت وظيفة جديدة بعد هذا التسكين تعين أن يم شغلها بطريق التعين مي توافرت شروطه .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى يرقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٤ عمل كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بأحقيته فى التسكن على وظيفة مدير عام الإدارة القانونيه بالشركة الطاعنة الثالثة إعتباراً من ١٩٧٨/١/٣٣ مع ما يترتب على ذلك من أثار . بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦ ندبت المحكمة خيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بأحقية المطعون ضده في التسكين على وظيفة مدير عام إدارة قانونية من وظائف الإدارة العليا بالربط المالي ١٢٠٠ – ١٨٠٠ جنها سنوياً إعتباراً من ١٩٧٨/١/٣٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزمت الطاعنة الثالثة أن تدفع له مساغ من ١٠٨٣/٣٠ جنها فروقاً مالية حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ وما يستجد قانوناً إعتباراً من ١٩٨١/٧/١ جنها فروقاً مالية حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وما يستجد قانوناً إعتباراً من ١٩٨١/٧/١ جنها فروقاً مالية حتى ١٩٨١/٦/٣٠ ق وبتاريخ ١٩٨١/١/١١ بمتأنف الطاعنون في هذا الحكم بطريق القلم، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطمون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأبها.

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور وفى بيان ذلك يقولون الهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بدفاع جوهرى حاصله أن قمة وظائف الإدارة القانونية بالشركة الطاعنة الثالثة كانت وظيفة مدير إدارة قانونية بالفئة الأولى وقد تم تسكين المطعون ضده علما عند إعهاد هيكل الوظائف القانونية سنة ١٩٧٨ ثم استحدثت الشركة في ١٩٨٠/١٢/٣٠ وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالربط المللى ١٩٠٠-١٩٠٠ سنوياً وصدر قرار الطاعن الأول رقم ٩٦ في ١٩٨١/٢/١٨ بترقية المطعون ضده علمها . فلا بجوز قبل تاريخ الترقية المذكور إعتبار المطعون ضده مستحقاً للوظيفة المستحدثه لعدم وجود المصرف الملك لها . ولأن مجرد إستحداث الوظيفة لا يؤدى بذاته إلى الترقية المحتمية بل يتعين صدور قرار من الجهة الوظيفة واردة بالهيكل الوظيف وشاغره إلا أن الحسكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع عا يعيبه فضلا عن الحطأ في تطبيق القانون بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك ــ أن المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن يتم تسكن مديرى وأعضاء الإدارات القانونية العاملين بها عند صدور الهياكل الوظيفية ، على الوظائف الواردة مها المعادلة للفثات المالية التي يشغلونها حالياً . على أنه إذا توافرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها فىالقانون لشغل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عدم المساس بالأقدميات المالية بما مفاده أن تسكين أعضاء الإدارات القانونية في القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانونى والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيني للإدارة القانونية التي يعمل مها ويتطلب ذلك وجوب أن تكون الوظيفة واردة فى ذلك الهيكل ولها المصرف المالى الخاص بها فإذا استحدثت وظيفة جديده بعد هذا التسكين تعين أن يتم شغلها بطريق التعيين متى توافرت شروطه وإذكان الثابت من مطالعة صحيفة الاستثناف المرفوعة من الطاعنين انهم تمسكوا بدفاع حاصله أن الحسكم المستأنف قد أخطأ بقضائه بأحقية المطعون ضده في التسكن على وظيفة مدير عام الإدارة القانونية إعتباراً من ١٩٧٨/١/٢٣ لإن تلك الوظيفة لم تكن وارده بالهيكل الوظيني في تاريخ التسكين وإنما إستحدثت بعده في ١٩٨٠/١٢/٣٠ وأن قمة الإدارة القانونية كانت عند التسكين هي مدير إدارة بالدرجة الأولى وقد تم تسكن المطعون ضده عليها قبل ترقيته لوظيفة مدير عام إدارة قانونية في ١٩٨١/٢/١٨ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى وحجب بذلك نفسه عن محت ما إذاكان جدول الوظائف القانونية بالشركة قد تضمن عند إعتماده سنة ١٩٧٨ وظيفة مدير عام إدارة قانونية من عدمه . وما إذا كانت هذه الوظيفة لها مصرف مالى فى ذلك التاريخ أم إنها إستحدثت في ١٩٨٠/١٢/٣٠ بعد التسكين فإنه يكون قد عابه قصور أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشاد/ وليم رزق بدوى نائب رئيس المحكمة وعضبوية السسادة المستشارين/ محمد لطفى السبيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكى غبرابة ، طه الشريف وعبد الحبيد الشافعي •

(227)

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١ - ٣) نقض « الاحكام الجائز الطمن عليها » « الاحكام غير الجائز الطمن عليها » • حكم « الطمن في الحكم » • اختصاص •

 (١) الاحكام الجائز الطمن فيها بطريق النقض ٠ المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ موافعات ١ احكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى ٠ عدم جواز الطمن فيها بطريق النقض ٠

(٢) قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى واعادة الدعوى الى محكمة اول دوجة لعدم استنفاد ولايتها فيها • قضاء قطعى بصدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى • جواز الطمن فيه بالتفض على استقلال •

(٣) قوة الامر المقضى · حكم « حجية الحكم » ·

الحكم الحائز لقرة الامر المقعى • أثره • المنع من المووة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية تشار فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الاولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم •

١ - مؤدى نص المادتين ٢٤٨ من قانون المرافعات. أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستثناف وعلى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدوجة الأولى فلا بجوز الطعن فها بطريق التقض:

٢ ــ لما كان الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٩٦ لسنة ٣٤ ق لم يقتصر قضاؤه على رفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة وإنما إشتمل على إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتفصل فى موضوعها من جديد تأسيساً على أن عكمة الاستثناف لا تملك الفصل فى هذا الموضوع ، لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستفد ولايتها فيه ، وهذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعياً بعسدم إختصاص محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر ممثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه بالنقض على إستقلال .

٣ ــ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه منى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الحصوم فى الدعوى النى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التي قصل فيها بأى دعوى تاليه يدار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعيه لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى ولم يبحثها الحكم.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ألم تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٤١ من ١٩٧٦ مدنى كوم حاده على الطاعنة الأولى والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بأحقيها في أخذ العقار الموضح الحدود والمعالم بالصحيفة بالشفعة لقاء ثمن قدره تسعين جنها ، وقالت بياناً لذلك أن المطعون ضده الثانى بساع لأطاعنة الأولى تلك الأرضى لقاء الثمن المشار إليه ، وإذكان من حقها أخذ نلك العقار بالشفعة بإعتبارها شريكه على الشيوع فيه فضلا عن الجوار في أكثر من حدين ، ومن ثم فقد أقامت الدعوى بطلباتها، أدخلت الطاعنة الأولى الطاعن الثانى على سند من أنها باعته أرض الذراع لقاء ثمن قدره ٢٠٠٠ الطاعن المختر عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١/١٥ الدال على ذلك ، قضت المحكمة يعدم إختصاصها قيمياً بنظ الدعوى وإحالتها إلى عكمة دمهور

الابتدائية حيث قيدت برقم ١٣٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلي قضت المحكمة الأخرة بعدم قبول الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستثناف رقم . ٩٦ سنة ٣٤ ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٩ حُكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل فها من جديد ، وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٢ احالت هذه المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/١٠/١٥ ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١١ قضت برفض الدفع بالصورية وبسقوط حق المطعون ضدهًا فى أخذ العقار بالشفعة ، استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحـــكم بالإستثناف رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ ق الإسكندرية (مأمورية دمنهور) وبعد أن ندبت المحكمة ُخبراً في الدعوى وأودع تقريره ، حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٠ بالغاء الحـــكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدها الأولى فى أخذ عقار النزاع بالشفعة لقاءً الثمن المودع خزينة محكمة كوم حاده وقدره تسعين جنهاً . طعن الطاعنان بطريق النقض فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر فى الاستثناف رقم٩٦ سنة ٣٤ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) وفي الحكمن الصادرين بتــارخي ٧٩/١١/١٢ و ۱۹۸۰/۲/۱۱ فی الدعوی رقم ۱۳۲۱ سنة ۹۷۷ مدنی کلی دمهور ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن فى الحسكم رقم ٢٧٤ سنة ٣٣ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) وبعـــدم جواز الطعن بالنقض على ماعدا ذلك من أحكام ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مبى الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض على الحكمين الصادرين في الدعوى رقم ١٩٧٩/١١/١٢ ، في الدعوى رقم ١٩٧٩ مدنى كلى دمهور بتاريخي ١٩٧٩/١١/١٢ ، والحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) أن الحكمن الأولن صادرين من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة أول درجة فلا بجوز الطعن فيما بطريق النقض لإقتصار هذا الطريق على الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانبائية على الطعن في الأحكام العدرة من محاكم الاستاف وعلى الأحكام الانبائية الكانت المحكمة الى أصدرتها مى صدرت على خلاف حكم سابق حاز الحجة

بن الحصوم ، كما وأن الطعن بالنقض على الحكم الأخبر غبر جائز كذلك لأنه وقد تضمن قضاء قطعياً بعدم إختصاص محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعوى وبإختصاص المحكمة الابتدائية بذلك قد تضمن قضاء قطعياً بعدم الاختصاص يقبل الطعن عليه بالنقض فى الميعاد المقرر لذلك ، وإذ لم يلتزم الطاعنان مهذا الميعاد فإن الطعن عليه مع الحكم الصادر فى الاستثناف رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ قى الإسكندرية (مأمورية دمبور) بضحى غير جائز

وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكَّام الصادرة من محاكم الاستثناف وعلى الأحكام الانتهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أا الأحسكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا بجوز الطعن فها بطريق النقض ، لماكان ذلك وكانت الطاعنة قد طعنت بالنقض في الحكمين الصادر بن من محكمة دمنهور الابتدائية بتارخي ١٩٧٩/١١/١٢ ، ١٩٧٩/١١/١ في الدعوى رقم ١٣٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى دمنهور وطلبت فى صحيفة الطعن نقضهما ، فإن الطعن فهما بطريق النقض يكون غر جائز ، هذا ولمساكان الحكم الصادر في الاستثناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ ق وبتـــاريخ ١٩٧٩/٤/١٩ لم يقتصر قضاؤه على رفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة وإنما إشتمل على إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها من جديد تأسيساً على أن محكمة الاستثناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع ، لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستنفد ولايتها فيه ، وهـــذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعياً بعدم إختصاص محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه بالنقض على إستقلال ، ولما كانت الطاعنه لم تطعن فيه في الميعاد

وحيث إن الطعن فى الحكم الصادر فى الاستثناف رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) قد إستوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحسكم المطعون فيه بالوجه الثالث من السبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثانى من أسباب الطعن مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولان ان الحسكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدها الأولى فى أخذ عقار النزاع بالشفعة لقاء النمن المودع طرف محكمة كوم حاده على أساس صورية عقد بيع الطاعن الثانى المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٥ وكان القضاء بصورية عقد المشرى الثانى فى حالة توالى البيوع لا يثبت إلا فى مواجهة الأخير وهو ما يوجب إدخاله فى الدعوى لأنه الحصم الحقيقى ، فى دعوى صورية عقد البيع ، وكان الطاعن الثانى لم يختصم إختصاماً صيحاً كما لم توجب له الشفيعة طلها أو تختصمه ، فإنه بكون معبباً بمخالفة القانون مما يستوجب تقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه عنع الحصوم في الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالبة يثر فيها هذا النزاع ولو بأدله قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحبها الحكم ، وكانت المحكمة قد إنتهت من قبل إلى أن الحكم الصادر في الاستثناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ في قد أصبح نهائياً حاثراً لقوة الأمر المقضى بعدم الطعن عليه في الميعاد ، وكان هذا الحكم قد تولى الفصل في الأمر المقضى بعدم الطعن عليه في الميعاد ، وكان هذا الحكم قد تولى الفصل في وجه إليه في المعرب منه إلى أن الطاعن الثاني وقد أدخل في الدعوى بإعلان وجه إليه في ١٩٧٦/١٢/١٧ ومثل بجلسة المرافعة أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٧ وطعنت الشفيعه على عقده بالصورية ، وهو ما يتحقق بتن الشفيع والبائع والمشترى الأخير ، ورتب على ذلك القضاء بإلغاء الحسكم المستأنف الصادر بعسدم قبول الدعوى والمؤسس على عدم إختصام الطاعن الشائي في إجراءات

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثانى من السبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطمون فيه البطلان ومحالفة القانون وفى بيان ذلك يقولان :ه لماكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١ الذى قضى بعد مقبول دسوى الشفعة هو قضاء قطعى فاصل فى موضوع الحصومة تستنفد به المحكمة ولايتها بحيث لا مجوز لها من بعد أن تعرض للفصل فى النزاع وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أسس من التحقيق الذى أجرته محكمة أون درجة نفاذاً لحكمها الصادر متساريخ ١٩٧٧/١١/١٢ بعسد إستنفادها ولاية الفصل فى النزاع محكمها السابق الإشارة إليه ، واعتداده بقبام الحسكم الصادر فى الدعوى بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١ الذى فضى برفضها ، حالة أنه كان يتمين عدم الاعتداد جذين الحكمين أو بأية إجراءت مرتبه عليها ، فإنه يكون قد وقع باطلا ومحالفاً للقانون لإبتنائه على إجراءات باطله مما يستوجب نقضه و

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم الصادر فى الاستتناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ ق الإسكندرية (مأمورية دمبور) لم يقتصر قضاؤه على الغاء الحكم المستأنف والصحادر بعدم قبون دعوى الشفعه لعدم إختصام الطاعن الثانى فى إجراءاتها ، وإنما تعدى ذلك إلى القضاء بإعادة الدعوى إلى عكمة أول درجة للفصل فى الموضوع على سند من أن محكمة الاستثناف لا نملك الفصل فى هذا الموضوع لأن محكمة أول درجة لم تستنفد ولايتها فيه ، فإن هذا من الحكم يعتبر قضاء قطعياً بعدم ولاية محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعوى المراحت المحكم يعتبر عماء قطعياً بعدم ولاية عكمة الاستثناف بنظر موضوع المدعوى المعربية المنتفاء الإبتحادائية به ، وهاذا القضاء يعتبر عثابة حكم بعدم

الاختصاص فيجوز الطعن فيه على إستقلال . أما ولم يطعن أى من الخصوم عليه في الميعاد فقد أضحى بذلك حائراً لقوة الأمر المقضى وتثبت له الحجية فيا قضى به وهي حجية يلتزم بها فضلا عن الخصوم الحكمة الى تنظر في الدعوى - واعمالا لتلك الحجية يتعن على محكمة أول درجة أن تفصل في موضوع الدعوى بقضاء جديد : دون أن يوصم هذا القضاء بأنه قضاء معدوم وإذ التزم الحسكم الطعون فيه ذلك فإن النعى عليه بالبطلان ومخالفة القانون بكون على غير أساس.

ولمسا نفدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشاد/ ولیم درق یدوی نائب دلیس الحقیمة وعضبویة السیادة المستشارین/ محمد لطفی السید نائب رئیس المحکمة ، احمد زکی غرابه ، طه الشریف وشکری عبد المطیم العمیری •

(TTV)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ - ٢) التزام ((تنفيذ الالتزام)) • مسئولية ((السئولية العقدية)) • تعويض،

 (١) الاصل تنفية الالتزام تنفية عينيا ، التنفية بضريق لتعويض ، شرطه ، المادتان ١٩٠٠ ، ٢١٥ من القانون المدنى ، تسود المدين عن تنفية التزامه العقدى ، خطأ موجب للمستولية ،

(٢) الاعتدار • ماهيته • لا موجب له • متى أصبح السفيذ العبس عير ممكن •

(٣) مستولية « الستولية العقدية » · محكمة الموضوع ·

استخلاص الخطأ المرجب للمسئولية • يخضع لتفدير محكمة الموضوع •

(١) محكمة الموضوع . خبره . اثبات . حكم ((تسبيبه)) .

أخذ المحكمة بتقرير الخبير محمولا على أسبابه • يتضمن الرد على الطعون التي وجهت اليه•

١ ــ مؤدى نص المادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدنى أن الأصل
 هو تنفيذ الإلتزام تنفيذاً عينياً ولا يصار إلى عوضه ــ وهو التنفيذ بطـــربق
 التعويض ـــ إلا إذا إستحال التنفيذ العينى وقعود المدين عن تنفيذ التزامه
 الوارد بالعقد بعد فى حد ذاته خطأ موجب للمسئولية .

٢ ـــ المقصود بالأعذار هو وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن
 تنفيذ الترامه ولا موجب للإعذار منى أصبح التنفيذ غير ممكن بفعله .

 4 ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذاكانت محكمة الموضوع في حدود سلطها التقديرية قد أخذت بالنتيجة التي إنهي إلها تقرير الحيير لإقتناعها بسحته ركانت أسباها في ذلك سائفة تكفي لحمل الحكم، فلا عليها ان لم ترد إستقلالا على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقدير ، إذ في أمحدها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر مم تضمنه التقرير لأن أخذها به يتضمن الرد المسقط لما عداها.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٢٣٩ لسنة ١٩٧٨ كلى شائل القاهرة ضد المطعون ضدهما بطلب الحكم بضيخ العقد المؤرخ ١٩٧٨/١/١ والزامهما بالتضامن بأن يؤدبا له مبلغ ٢٧٣٦٠ جنيه وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده الأول باع له ثمار مزرعته الكائنه بأبي زعبل مقابل ثمن قلره ١٨٥٠٠ جنيه وإذ بدأ في جمع محصول التين تعرض له المطعون ضدهما ومنعاه من الجني وتحرر عن ذلك المحضو رقم ١٧٦٩ سنة ١٩٧٨ وقد بالمنتجمة خسائره ١٨٣٠ جنيه تمثل قيمة النمار التالفة والأقفاص الفارغة والمملوء وثمار البلع فضلا عن التعويض المستحق له لما فنه من كسب والتعويض المستحق له لما فنه من كسب والتعويض المستحق له المناهزة البيان كما أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شمال القاهرة لمواه أم العاعن بطلب الحسكم بأن يؤدى له مبلغ ١٤٦٣٧ جنيه وقال بياناً لدعواه أنه باع للطاعن ثمار مزرعته وإذ أمتنع عن جي المحصول فقد إستصاد أمراً من النبابة بحنيه وبيعه وقد لحقه من وراء ذلك أضراراً تتمثل فيا الله أمراً من النبابة بحنيه وبيعه وقد لحقه من وراء ذلك أضراراً تتمثل فيا الله أمراً من النبابة بحنيه وبيعه وقد لحقه من باقي النمن ومن التعويض المتقق عابه الطاعن من اشجارالتين وفها يستحقه من باقي النمن ومن التعويض المتقق عابه الطاعن من اشجارالتين وفها يستحقه من باقي النمن ومن التعويض المتقق عابه الطاعن من اشجارالتين وفها يستحقه من باقي المنه ومن التعويض المتقت عابه الطاعن من المجارالتين وفها يستحقه من باقي المن ومن التعويض المتقت عابه الطاعن من المجارالتين وفها يستحقه من باقي المن ومن التعويض المتقت عابه المحارات ومن المحارات ومن التعق عابه المحارات ومن المحارات ومن المحارات ومن المحارات ومن المحارات ومن المحارات ومن المحارات ومن المحارات والمحارات ومن المحارات و المحارات ومن المحارات ومن المحارات ومن المحارات ومن المحارات و المحارات و المحارات ومن المحارات و المحارات و المحارات والمحارات و المحارات ومن المحارات والمحارات والمحارات والمحارات و المحارات و المحارات والمحارات و المحارات والمحارات والمحارات والمحارات والمحارات و المحارات والمحارات العقد عن الإخلال بالإلترام ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين وندبت خيراً لإستظهار عناصرهما قضت في الدعوى رقم ٩٢٣٩ سنة ١٩٧٨ بإلزام المطعون ضدهما بأن يؤديا للطاعن مبلغ الهن وخسانة جنيه ، إستأنف المطعون ضده الأول مبلغ الفن وخسانة جنيه ، إستأنف المطعون ضده الأول مبلغ الفن وخسانة جنيه ، إستأنف المطعون ضده الأول مبلغ الفن وخسانة جنيه ، إستأنف المطعون ضده بالإستثناف رقم ٩٢٧ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨٢/١٧/١٦ حكمت المحكمة بالإستثناف رقم ٩٢٧ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨٢/١٧/١٦ حكمت المحكمة بالغاء الحسكم المستأنف وبرفض الدعوين ، طعن الطساعين في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة ،

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان المطعون ضده لم يطلب في دعواه فسخ العقد فا كان له أن يطلب بالآثار الى يرنبها القانون على الفسخ ، كما لا مجوز له أن يطالب بالتعويض لأن التعويض لا يستحق إلا بعد إعذار المدين ، وأنه لهذا دفع الدعوى بعدم قبولها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه بوجهيه رغم تمسكه به منذ فجر التقاضى وفى صحيفة الاستثناف ولا مجوز في صحيفة التشاف ولا مجوز في صحيح القضاء أن محمل سكوت الحسكم عن تناول الدفع سند للإحتجاج برفضه عمولا على أسباب الحكم المستأنف ، وهي لا تصلح في ذاتها فرداً عليه ، تما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب ،

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادتين ٢١٥، ١/٢٠٣ من القانون المدنى أن الأصل هو تنفيذ الإلىزام تنفيذاً عينياً ولا يصار إلى عوضه وهو التنفيذ بطريق التعويض إلا إذ إستحال التنفيذ العيني وقعود المدين عن تنفيذ الرامه الوارد بالعقد يعد في

ذاته خطأ موجاً للمستولية ، وأن المقصود بالإعدار هو وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن تنفيذ النزامه فإنه لا موجب للإعدار متى أصبح التنفيذ العينى غبر ممكن بفعله ، وكان إستخلاص الحطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد ما خلص إليه الحكم المستأنف من أن الطاعن هو الذي أخل بإلترامه بتقاعسه عن الوفاء بباقي النمن وقعوده عن جنى المحصول ، واستحقاق المطعون ضده للتعويض بسبب إستحالة التنفيذ العيني بفعل المدين عما لا ضرورة معه للإعدار ، فلا على الحسكم المطعون فيه نن لم يرد إستقلالا على الدمة بأسباب خاصة ويكون الحكم بالتعويض محمولا على أسبابه وأسباب المحكم المستأنف قد تضمن الرد الضمني على الدفع ويضحى سبب النمي غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعي بالسبب الثاني والوجه الأول من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ون بيامهما يقول ، ان الحكم المطعون فيه قد إعتنق رأى الحبر من أن الطاعن هو الذي أخل بإلىراهاته المقدية بعسدم إستمراره في دفع الأقساط وفي جي المحصول وهي نتيجة تخالف المتفق عليه في المقد ذاته بأن يم سداد القسط بعد الجني وقد منعه المطعون ضده من ذلك وقام هو يجي المثار وبيعها بغير إذن من القضاء بما شكل الحلالا منه بإلىراهاته وإذ تمسك الطاعن شده الأوجه واعرض الحكم عنها يكون قد عابه القصور في التسبب.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بالنتيجة التي إنهي إليها تقرير الخبير لإقتناعها بصحبها وكانت أسباها في ذلك سائفة تكلى لحمل الحكم فلا عليها أن لم ترد إستقلالا على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنه التقرير لأن أخذها به يتضمن الرد

المسقط لما عداها ، لما كان ذلك وكان البن من أسباب آلحكم المطعون فيه وما أيده من أسباب الحكم المستأنف أنه أخذ بما إنهى إليه تقرير الحبير من أن الطاعن هو الذي أخل بإليزامه بتخلفه عن الوفاء ببساق النمن وقعوده عن إلاستمرار في جي النمار رخم تمكينه من ذلك بقرار النيابة العامة في ٧٨/٨/١٧ وكان هذا الذي ساقه الحكم — نقلا عن تقرير الحبير — سائفاً ومستمداً من أصل ثابت في الأوراق ، فلا عليه ان لم يرد إستقلالا على أوجه دفاع غير جوهرية لا يترتب عليها تغيير وجه الرأى في الدعوى ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن الإخلال محق الدفاع وفى بيانه قم ل انه طلب الزام المطعون ضدهما بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه قيمة ما اتلفاه من معدات كما تمسك بعدم قيام دليل على بيعهما انتمار بالتمن الذى أورده الحبر إلا أن الحكم المستأنف رد على ذلك مما لا يصلح خمل قضائه كما أن الحكم المطعون فيه اعرض عن الرد على هذه الأرجه مما يعيبه بالإخلال كمق الدفاع .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ذلك أن أسباب الحكم المستأنف ، والتى تبناها الحكم المطعون فيه قد إنهت أخذاً من تقرير الحبير إلى أن تلك المعدات تعتبر من الأشياء المسهلكة وقد استخدمت فى عملية جى الثمار وشملها ثمن البيعالذى أورده الحبير ، وكانت هذه الأسباب سائغة ومستمدة من أصل ثابت فى الأوراق ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض إستحقاق الطاعن للمبلغ المطالب به ، فيه الرد الضمنى على أوجه دفاعه دون حاجة الإفراد رد مستقل ويضحى النمى مهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الرابع الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول أن المطعون ضده الثانى يقوم على تنفيذ العقد بإعتباره يرتبط مع المطعون ضده الأول بوكالة ضمنية ، ومن ثم يكون هذا الأخير مسئولا عن خطئه ، وأنه على فرض إنتفاء المسئولية

العقدية عن هذا الحطأ فإن تعرض المطعون ضده الشانى للطاعن ومنعه من جى الثمار يشكل خطأ تقصيرياً فى جانبه يستوجب التعويض عنه وإذ لم يأخسذ الحكم المطعون فيه سذا النظر فإنه يكون معيناً بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن المقرر أن محكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فها ، وإستخلاص الحطأ الموجب للمسئولية . وكان الحسكم المطعون فيه قد إنهي سائقاً إلى نفي مسئولية المطعون ضدها بإنتفاء الحطأ في جانبها عقدياً كان أو تقصيرياً — وإنهي إلى أن الطاعن هو الذي أخل بإلتراماته وكان هذا الذي خلص إليه مستمداً من أمل أابت في الأوراق ويكني لحمل قضاء الحسكم فإن النعى عليه بالفساد في الاستدلال يضحى على غير أساس:

ولما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار/ مجمد ابراهیم خلیل نائب رئیس المحکمة وعضویة السادة المستشارین/ ذکی المصری نائب رئیس المحکمة ، متر توفیق ، عبد المدم ابراهیم ومحسمد المسکری ،

(TTA)

الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ القضائية :

٠٥) حكم « الطعن في الحكم » • استئناف « الاحكام غير الجائز استئنافها » •

قبول ا**لحكم المان**ع من استثنافه • جواز أن يكون ضمنيا يستجاد من كِن فعن أو عمل قانوني **ينافي الرغبة في رفع الاستثناف •**

(۲ ، ۳) الامر على عريضه •

 (٣) الاوامر على العرائض • ماهيتها • صدورها بإجبراء وقتى أو تعنظى دون مساس بأصل الحق • مؤدى ذلك • عدم حيازتها للحجية وجواز مخالفتها بأمر جديد مسبب •

(٣) الامر الوقتى بتسوية الرسوم الجمركية على أساس السعر الرسمى التشجيمى ماميته • قضاء فاصل فى أصل الحق يخرج عن ولاية قاضى الامور الوقتية -

(٤) دعوى « المسائل التي تعترض سير الخصومة : وقف الفعوى » •

الوقف التعليقي للدعوى • م ١٣٩ مراقعات • جوازي للمحكمة حسيما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الاولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها •

 ١ -- قبول الحكم المانع من إستثنافه كما يكون صريحاً يكون ضمنياً يستفاد من كل فعل أو عمل قانونى ينافي الرغبه فى رفع الاستثناف ويشعراً بالرضا بالحسكم والتخلى عن حق الطعن فيه .

٢ - الأوامر على العرائض وعلى ما يبن من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأولم من قانون المرافعات هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولاثية وذلك بناء على الطلبات المقسدم الهم من ذوى الشأن على عرائض وتصدر تلك الأوامر في غية الحصوم ودون تسبيب بإجراء

وقتى أو تحفظى فى الحالات التى تقتضى بطبيعها السرعة أو المباغته دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه ، ولذا لا تحوز تلك الأوامر حجية ولا يستنفد القاضى الأمر سلطته بإصدارها إذ بجوز له محافةها بأمر جديد مسبب .

٣— الأمر الوقتى — المتظلم منه - والصادر للطاعن من قاضى الأمور الوقتيه محكمة عابدين بتسوية الرسوم الجمركية المستحقة على البضاعه الوارده له على أساس السعر الرسمى للعماه الأجنبية وبصرف الفرق المرتب على إحتسابها بالسعر انتشجيعى لم يكن بإجراء وقتى أو تحفظى بل كان فى حقيقته قضاء فاصلا فى أصل الحق المتنازع عليه وهو ما مخرج عن ولاية قاضى الأمور الوقتيه .

٤ – من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الوقف التعليق للدعوى – طبقاً لنص الحادة ١٢٩ من قانون المرافعات - هوأمر جوازى مروك لمطلق تقسدير المحكمة حسيا تستبينه من جسديه المنازعة فى المسأله الأوليه الحسارجه عن إختصاصها أو عدم جسديها .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار الهرر والمرافعة وبعدالمداوله .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن مصلحة الجارك – المطعون ضدها – أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى عابدين بطلب الحسكم بالغاء الأمر الوقى رقم ١٩٧٣ اسنة ١٩٧٧ عابدين وبياناً لذلك قالت نه بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٠ إستصدر الطاعن أمراً على عريضه من قاضى التنفيذ بمحكمة عابدين بتسوية

الرسمى للعمله الأجنبية وبصرف الفرق المترتب على إحتسابها بالسعر التشجيعي الرسمي للعمله الأجنبية وبصرف الفرق المترتب على إحتسابها بالسعر التشجيعي ولما كان قاضى التنفيذ غير محتص بإصدار مثل هذا الأمر فإما تنظلم منه مهذه الدعوى وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٥ حكمت محكمة عابدين بعدم إختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية حيث قيدت بحدولها عمل المحكمة برفض التظلم وتأييد الأمر المتظلم منه إستأنفت مصلحة الجارك على المحكمة برفض التظلم وتأييد الأمر المتظلم منه استأنفت مصلحة الجارك حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم جواز الاستثناف وبجوازه (ثانياً) بقير في الاستثناف وبجوازه (ثانياً) برفض طلب وقف السير في الاستثناف رابعاً بإلغاء الحكم المستأنف والجانة الأمر المتظلم منه صعن الطاعن في هسندا الحكم بطريق النقض وقدمت النيسابة مذكرة رأت فهسا رفض الطمن وقد عرض الطمن على هذه الحكمة في غرفة مشوره حددت جلسه لنظره وفها الذرمت النيابة رأبها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول انه دفع بعسدم جواز الاستثناف لقبول المطعون ضدها الحكم المستأنف بتنفيذها الأمر المتظلم منه غير أن الحكم إنهى إلى رفض هسذا الدفع على سند من القول بأن قيام مصلحة الجارك بتنفيذ الأمر المتظلم منه لم يكن إختياراً بل كان إمتثالا للنفاذ المعجل المشمول به ذلك الأمر توقياً من إرتكاب الجرعة المعاقب عليها بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات توقياً من الدعوى أن تنفيذ مصلحة الجارك للأمر المذكور قد تم طواعيه وإختياراً وبدون تحفظ قبل قيامها بالتظلم منه وكانت أركان الجرعة المشار إليها بنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات غير متوافره فإن الحسكم المشار إليها بنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات غير متوافره فإن الحسكم

المطعون فيه فيا قضى به من رفض الدفع السابق يكون قد شـــابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في غبر عله ـ ذلك أن البن والاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء و بر فض الدفع بعدم جواز الاستثناف على أن تنفيذ الأمر المتظلم منه والذي قامت مصلحة الجارك بتنفيذه قد تم إمتئالا لشمول الأمر بالنفاذ المعجل وبلاكفاله وتقديم صوره تنفيذيه للمصلحة ودون وساس بالتظلم المقام من المصلحة على الأمر على النزاع ومنعاً من الوقوع تحت طائلة المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ولذلك فلا يعتبر تنفيذ الأمر الحسال قد تم عن قبول له أو للحكم ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات تنفي بأنه لا جوز الطعن في الأحكام ممن قبلها – وكان قبول الحسكم المانع من إستثنافه كما يكون صريحاً يكون ضمنياً يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني ينافي الرغبة في رفع الاستثناف ويشعر بالرضا بالحكم والتخلي عن حق قانوني ينافي الرغبة في رفع الاستثناف ويشعر بالرضا بالحكم والتخلي عن حق السلف كافيه ولهسا الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الني يخطف إليها فإن النعي عليه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس ؟

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى – على فرالحكم المطعون فيه – عالى فرالحكم المقانون رقم ٦٦ عالى فه القانون وفي بيان ذلك يقول انه لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لم تحدد سعر الصرف الذي يعتد به عند تقسدير القيمة للأغراض الجمركية وكان الأصل في حساب هذه القيمة هو السعر الرسمي للعمله الأجنبية ومن عم في فان ما ورد مقل أساس السعر التشجيعي للعمله الأجنبية يكون نحالف لقانون الجارك المشار إليه مماكان يقتضي عدم تطبيقه وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بالقرار المملذكور وطبقه على النزاع المعروض فإنه بكون قد خالف القانون ؟

وحيث إن هذا إلنعي غبر مقبول ذلك إنه لم كانت الأوامرعلي العرائض وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقتيه تما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقدمه إلىهم من ذوى الشأن على عرائض ، وتصدر تلك الأوامر في غيبة الخصوم ودون تسبيب بإجراء وقتى أو تحفظي في الحالات التي تقتضي بطبيعتها السرعة أو المباغته دون مساس بأصـــل الحق المتنازع عليه ــ ولذا لا تحوز تلك الأو امر حجيه ولا يستنفد القاضي الأمر سلطته . بإصدارها إذ نجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب ــ وكان الأمر الوقيي المنظلم منه ــ والصادر ــ للطاعن من قاضى الأمور الوقتيه لمحكمة عابدين بتسوية الرسوم الجمركية المستحقه على البضاعة الوارده له على أساس السعر الرسمي للعمله الأجنبية وبصرف الفرق المترتب على إحتسامها بالسعر التشجيغي." لم يكن بإجراء وقمّى أو تحفظي بلكان في حقيقته قضاء فاصلا في أصل الحتير المتنازع عليه ـــ وهو ما يخرج عن ولاية قاضى الأمور الوقتيه ـــ وإذكان الحكم · المطعون هُ. قد خلص إلى الغائه فإنه يكون قد إنهي إلى نتيجة صحيحةٍ في -القانون ولا يبطله ما ساقه تبريراً لقضائه من تعرضه للموضوع عند نظر التظلم . من الأمر الوقتي وهو غير جائز ــ إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم ـــ ومن ثم يكون ما ورد بسبب الطعن أباً كان وجــه الرأى فيه غىر منتج

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفُصور أ في التسبيب وفي بيسان ذلك يقول أنه طلب وقف السير في الاستثناف حتى تفصل المحكمة الدستورية في الطعن بعدم دستورية قرار وزير المالية رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ وقد رفض الحكم هذا الطلب على أساس أنه غير جدى لأن القرار المذكور صدر في حدود التفويض المشار إليه بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ – وإذكان ذلك الأمر – وعلى ما سلف بيانه في السبب الثافي من أسباب الطعن – مجاوزاً حدود التفويض فإن رد الحسكم على الدفاع السابق يكون غير سائغ نما يعبه بالقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي في غبر محله - ذلك أنه لماكان مؤدى نص المادة ٢٩ فقرة ب من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا أن لمحكمة الموضوع ٰ ـ إذا أثير أمامها دفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة السلطة التقديرية بشأنه فإن هي قدرت جديته وضرورة حسم النزاع على الدستورية قبل الحسكم في الدعوى كان علمها أن تؤجل نظر الدعوى وتحدد أجلا لصاحب الدفع أرفع الدعوى خلاله أمام المحكمة الدستورية العليا إما إذا رأت عدم جدية الدفع اغفلته وحكمت في موضوع الدعوى وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن الوقف التعليقي للدعوى – طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ــ هو أمر جوازى متروك لمطلق تقدير المحكمة حسما تستبينه من جـــديه المنازعة في المسألة الأولية الخارجية عن إختصاصها أو عدم حديثها ـ لما كان ذلك وكانت المحكمة قد إنتهت ـ وعلى ما سلف بيانه في الردُّ على السبب الثاني من أسباب الطعن إلى أن الأمر الوقتي المتظلم منه قد صدر خارجاً عن إختصاص قاضي الأمور الوقتيه لمساسه بأصل ألحق المتنازع عليه ومن ثم يكون النزاع حول عدم دستورية قرار وزير المالبة رقم ١٢٣ اسنة ١٩٧٦ – غير مؤثر ولازم للفصل فى الدعوى – ولا على الحكم المطعون فيه ان هو رفض طلب وقف السير فى الاستثناف لحين الفصلُ في عدم دستورية القرار المذكور ــ ويكون ما ورد بسبب الطعن على غرر أساس .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار الدكتور/ عبد المنم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة وعضموية السادة المستشارين/ محمد فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة ، فهمى الخياط ، محمد مصباح ، ويحيى عارف •

(244)

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ القضائية :

(۱) دعوى « انقطاع سير الخصومة » · بطلان « بطلان الاجراءات » ·

بطلان الاجراءات المترتب عبل القطاع سير الخصومة • نسبى • مقرر لمصلحة من شرع الاتطاع لحمايته •

(٣٠٢) محكمة الوضوع ((مسائل الواقع)) ((تقدير الادلة)) • ايجار ((ايجار الاماكن » •

- (۲) تجسيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم فيها من ادلة من سلطة محكمة الموضوع • به • عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم والرد عليها استقلالا • حسبها أن تقيسم قضادها على أسياب سائفة •
- (٣) استخلاص ثبوت الشرر المترتب على تغيير الاستعمال أو نفيه واقع يستقل به
 قاض الموضوع مثال لتقدير سائغ •
- (٤ ـ ٦) ایجار « ایجار الاماکن » « أسباب الاخلا، » « التغیر فی استعمال المین » قانون « سریان القانون » القانون الواجب التطبیق » نظام عام •
- (٤) الاخلاء لمخالفة شروط الايجار المقولة أو استعمال المكان المؤجر في غير الاغراض المؤجر من أجلها مع ٣١ / جد ق ٤٦ لسنة ١٩٧٧ شرطه · وجوب اعدار المستأجر بأعادة الحالة ال ما كانت عليه •
- (٥) أحكام المقانون الجديد الاصلى عدم سريانها الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها الاستثناء الاحكام المتعلقة بالنظام العام سريانها باثر فورى عملى المراكز والوقائم القانونية ولو كانت تاشية قبل العمل به تعلق أحكام الاجرة والاعتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العمل الاورة المعلم الاورة الدينة والاعتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام الاورة الدينة المعلم الاورة الدينة المعلم الاورة الدينة الدينة المعلم الاورة الدينة

(٦) صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتملق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة -تعلق التعديل بيعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيها - عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه غل الرقائع التي نشأت في طله -

(٧) اشتراط اعذار المستأجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل رفع دعوى الإخساد ، ١٣/حد ق ١٩٧٧/٤٩ ، عدم سريانها على الدعاوى التي رفعت قبل المسل بأحكامه ، نفاذ الفائون أثناء نظر المعوى ، أثره ، وجوب عدم الهيكم بالإخلاء اذا أعاد المستأجر الحالة الى ما كانت عليه ، علة ذلك .

(٨) حكم ((التقريرات الخاطئة)) . نقض ((سلطة محكمة النقض)) .

انتهاه الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة · لا يبطله · اشتمال أسبابه عمل أخطاء قانونية · لمحكمة النقض تصحيح مذه الإسباب دون أن تنقضه · مثال ·

١ - بطلان الإجراءات التي تتم بعد قسيام سبب إنقطاع الحصومة ف الدعوى هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبى قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته . وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فلا يحق لغيرهم التسلك بذا البطلان .

٧ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقسده لها من أدلة ولا تثريب عليها ان أخذت بأى دليل تكون قد إفتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات المقررة قانوناً ، وحسها أن تبن الحقيقة التي إقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، وهي غير ملزمه بأن تتبع الحصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالا على كل قول أو حجه مادام قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمي المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٣ ــ إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها

قاضى الموضوع مادام الدليل الذى أحد به مقبولا قانوناً وكان الحسكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيد لأسبابه قد أقام قضاء بالإخلاء على ما إستنبطه مما ثبت من المعاينة التى أجريت بالشكوى الإدارى رقم ... وأقوال المطعون ضده الثالث وما تضمنه محضر التسليم من أنه تم إستقطاع غرفة من الشقة المحاورة أضيفت لعين النزاع التى استعبلت فى غير الغرض المتفق غليه قصد الإعبار بالمحالفة للعقد وشروط الإعبار المعقولة بغير موافقة المؤجر، وأن تغير إستعال العين من مكتب تجارى إلى مصنع المدابس ينطوى على اضرار مها وهى أسباب سائفة لها معها الثابت بالأوراق وتتضمن الرد على ما خالفها فإن النعى فى حقيقته لا يعدو أن يكر نجدلا موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى مما لا مجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٤ - مفاد المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ - بشأن إيجار الأماكن الذي رفعت الدعوى في ظله ، ونصر المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعمول به إعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ . الذي الغي القانون السابق – أن المشرع تطلب في الفقرة (ج) من المادة ٣١ من القانون المذكور - للإخلاء لمخالفة شروط الإيجار المعقولة أو إستمال المكان المؤجر في غير الأغراض المؤجر من أجلها إعذار المستأجر بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه .

ه - من الأصول الدستورية المقررة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، وأنه لا يترتب عليها أثر فيا وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز إنسحاب القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها اعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين ، غير أن ذلك لا ينتقص من سريان أحكام القسانون الجديد على ما يقع من تصرفات أو بتحقي من أوضاع ولو كانت مستناة

إلى علاقات سابقة عليه اعمالا لمبدأ الأثر المباشر القانون ، مادامت تلك القواعد والأحسكام الجديدة غير متعلقة بالنظام العام ، أما إذا إستحدث القانون الجديد أحكامسا متعلقة بالنظام العمام فإما تسرى بأثر فورى على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ، وكان من المقرر في قوانين إبجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتداد القانوني وتعيين أسباب الإخلاء قواعد آمرة ومتعلقة بالنظام العسام ، ومن ثم فإنها تسرى بأثر فورى على جميع المراكز والوقائع القائمة والى لم تستقر مهائياً وقت نفاذها ولوكانت ناشئه قبل تاريخ العمل مها :

- إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلا في تشريعات إيجار الأماكن من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء بالإلغاء أو التغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخسذ حكم القاعدة الآمرة من حيث سريانه بأثر فورى على المراكز والوقائع وقت نفاذه، أما إذا كان التعديل منصباً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة – دون مساس بذاتيها أو حكمها – كما لو إستوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إنحاذ إجراءات معينه سواء من إجراءات التقاضي أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل ، فإن التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التي تنشأ في ظله ، دون أن يكون له أثر على الوقائع التي نشأت في ظله ، دون أن يكون له أثر رفعت الدعوى في ظله هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد رفعت الدعوى في ظله هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباها :

٧ ــ إذ كان ما استحدثه القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ فى الفقرة (ج) من المساحدة المحالة إلى ما كانت عليه لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكهـــا بل يضع شرطاً لأعمالهـا خاصاً للهجر اءات قبول الدعوى ، وهو ما لم يكن مقرراً فى القانون السابق ، ومن ثم فإنه لا يسرى إلا من تاريخ نفاذ القانون لأخير والعمل به ، دون أن يكون

له أثر على الوقائع السابقة عليه ، وكانت الدعوى قـد رفعت ابتداء في ١٩٦٧ في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فمن ثم يكون هو الواجب التطبيق في هذا الحصوص .

٨- إذ انهى الحكم صحيحاً فى قضائه بالإخلاء استناداً إلى ما استخلصه فى حدود سلطته الموضوعية من ثبوت الضرر على ما جاء بالرد على السبب الثانى من أسباب الطعن ، فإن تعييه فيا أقام عليه قضاءه فى هذا الحصوص يكون غير منتج ، ذلك أنه منى انتهى الحكم صحيحاً فى قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ الذى لا ينطبق على الدعوى لإلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، إذ لحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣١٢١ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما الثانى والثالث بطلب الحكم بفسخ عقد الإبجار المؤرخ ١٩٦٨/٨/٣٣ وإخلائهما من الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها لها ، وقالت بياناً الملك أن المطعون ضده الثانى يستأجر تلك الشقة بموجب العقد المذكور بقصد استعالها مكتباً تجارياً وأنها عينت حارسة قضائية على العقار الذي تقع به عين النزاع بمقتضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٩٢ سنة ١٩٧٣ مستعجل القاهرة ، وقام المطعون ضده الثائد بتأجير تلك العين دون إذن كتابي من المالك للمطعون ضده الثالث الذي الخين دون إذن كتابي من المالك للمطعون ضده الثالث الذي

حولها إلى مصنع للملابس به ماكينات ضخمة مما نجم عنه هبوط في الأرضية وتصدع بالجدران ونزع بعض الأبواب والأحواض ، تدخل الطاعن منضماً للمطعون ضده الثانى طالباً رفض الدعوى على سند من أنه اشترى عين التداعى من الأخير ، بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٧ حكمت المحكمة بندب مكتب الخبراء لمباشرة المأمورية المبينة بالمنطوق ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بشاريخ وتسليمها خالية للمطعون ضدها الأولى، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستشناف رقم ٢٩٨ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها الذمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان آ ذلك يقول انه كان يتعن الحكم بانقطاع سر الحصومة لزوال صفة المدعية المطعون ضدها الأولى - لعزلها من الحراسة منذ ١٩٧٨/٢/١٤ إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه رفض الحكم بانقطاع سر الحصومة على سند من أن مهمة الحارس تستمر حتى قيامه بسلم المال الذي تحت يده ، وبذلك يكون قد خلط بين الصفة القانونية "لاارس وبين استمراره في مباشرة الأعمال المادية اللازمة لحفظ الأموال إلى أن يتم تسليمها لمن مخلفه في الحراسة : ويزوال صفة الحارس تنقطع سر الحصومة في الدسوى ، وتقدم أثناء حجز الاستثناف للحكم بالحكم الصادر في الاستثناف رقم د٣٢ سنة ١٩٧٩ مستعجل القاهرة كدليل على زوال صفة المطعون ضدها الأونى إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحیث إن هذا النعی غیر مقبول ، ذلك أن بطلان الإجراءات النی تم بعد قبام سبب انقطاع الحصومة فی الدعوی هو ــ وعلی ما جری به قضـــاء هذه المحكة – بطلان نسبى قرره القانون لمصاحة من شرع الانقطاع الحابيهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهابة أو تغيرت صفاء وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم فى الدعوى فى غفلة مهم ، فلا يحق لغيرهم التمسك مهذ البطلان ، لما كان ذلك ، فإن الحارس الجديد يكون له وحده دون غيره التمسك مهذا البطلان ولا بجدود للطاعن التحدي به ، ويكون ما أبداه الطاعن بسبب النعى – أياً كان وجه الرأى فيه – غير منتج .

وحث إن مبى السبب الثانى النعى على الحكم المطعون فيه التناقض فى التسبب والحطأ فى الإسناد ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن ، أن خبر الدعوى خاص إلى أن شقة النزاع أضيفت إلها حجرة من الشقة المحاورة دون أن يعاين الشقة الأخيرة رغم أن المستندات المقدمة منه تدحض ما انتهى إليه الحبر ، وركن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إلى أوراق من صنع المطعون خدها الأولى وافترض الإضرار بعين النزاع مع أن التعديلات التي أجريت الزاعة من قيمتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لهما من أدلة ولا تتريب علمها إن أخلت بأى دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات المقررة قانوناً ، وحسها أن تبن الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكنى لحمله وهي نمر ملزمة بأن تتبع الحصوم في مختلف أقوالم وحجهم وترد استقلالا على كل قول أو حجة ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيمه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج . كما أن استخلاص ثبوت الضرر او نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام الدليل الذي أخذ به مقبولا قانوناً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المعون فيه لأسبابه قد أقام قضاه بالإخلاء على ما استنبطه مما ثبت من المعاينة المطعون فيه لأسبابه قد أقام قضاه بالإخلاء على ما استنبطه عما ثبت من المعاينة

التى أجريت بالشكوى رقم ١٦٣٨ سنة ١٩٧٣ إدارى عابدين وأقوال المطعون أصده الثالث بها وما تضمنه محضر التسلم المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٧ من أنه تم السقطاع غرفة من الشقة الحاورة أضيفت لعين النزاع التى استعملت في غير الغرض المتفق عليه بعقد الإيجار بالخالفة للعقد وشروط الإيجار المعقولة بغير موافقة المؤجر ، وأن تغيير استعال العين من مكتب تجارى إلى مصنع للملابس ينطوى على إضرار بها ، وهي أسباب سائغة لها معيها الثابت بالأوراق وتتضمن الرد على ما نخالفها ، فإن النمي في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخسرى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة القض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث النمى على الحكم المطعون فيه بمضافة القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه عبد المقانون رقم 24 لسنة 197٧ فى حين أن القانون رقم 24 لسنة 197٧ الذي أدرك الدعوى هو الواجب التطبيق لتعلقه بالنظام العام ، وأوجبت الفقرة (ج) من المادة ٣١ من القانون الأخير على المؤجر إعدار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وعلى فرض استعال العين فى غير الغرض المخصص الحالة إلى ما كانت عليه ، وعلى فرض استعال العين فى غير الغرض المخصص بعقد الإيجار فإن الطاعن بإعداده تلك العين لتكون مكتباً للاستيراد والتصدير يكون قد أزال المخالفة ، ويترتب على ذلك عسدم توقيع الجزاء بالإنحلاء ، ويأد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه:

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن الذى رفعت الدعوى فى ظله تنص على أنه ، فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا بجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآدة ... (ج) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعاله بطريقة تخالف شروط الإنجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر » . وإذ صدر القانون رقم ٤٩ من منا المؤجر وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بن المؤجر والمستأجر

والمعمول به اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ ــ الذي ألغي القانون السابق ــ وثص في المادة ٣١ منه على أنه و في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا مجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق علمها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (ج) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعاله بطريقة تخالف شروط الإبجار المعقولة والمتعارف علىها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إعداره بإعــادة الحالة إلى ما كانت عليه ، . بمـــا مفاده أن المشرع تطلب فى الفقرة (ج) من حمَّ المادة ٣١ من القانون المذكور -- للإخلاء لمخــالفة شروط الإنجار المعقولة أو استعال المكان المؤجر في غير الأغراض المؤجر من أجلها ــ إعذار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وكان من الأصول الدستورية المقررة سوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقم من تاريخ العمل مها ، وأنه لا يترتب علمها أثر فياً وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم مله وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها إعمالا لمبدأ عدم رجعيَّة القوانين ، غير أن ذلك لا ينتقص من سريان أحكام القانون الجديد علىما يقع من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولوكانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه إعمالا لمبدأ الأثر المباشر للقانون ، ما دامت تلك القواعد والأحكام الجديدة غير متعلقة بالنظام العام ، أما إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر فورى على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ، وكان من المقرر فى قوآنين إبجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتـــــــــاد القانونى وتعيين أسباب الإخلاء قواعد آمرة ومتعلقة بالنظام العام . ومن ثم فإسا تسرى بأثر فورى على حميع المراكز والوقائع القائمة والى لم تستقر سائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها ، ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلا في تشريعات إنجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سسواء

الإلغاء أو التغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الآمرة سَ حيث سُريانُه بأثر فورى على المراكز والوقائع القائمة وقتُ نفاذه ، أما إذا كان التعديل منصباً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة ــ دون مسـاس لداتينها أو حكمها - كما لو استوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو انخاذ إجراءات معينة سواء من إجراءات التقاضي أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل ، فإن التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التي تنشأ في ظله ، دون أن يكون له أثر على الوقائع التي نشأت في ظل القانون السابق باعتبار أن القانون الذي رفعت الدعوى في ظِاء هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها ، لمـا كان ما تقدم ركان ما استحدثه القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في الفقرة (ج) من المـادة ٣١ من اشراط إعذار - المستأجر - بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه لا ممس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يضع شرطاً لإعمالهـا خاصاً بإجراءات وبول الدعوى ، وهو مالم يكن مقرراً فى القانون السابق، ومن ثم فإنه لا يسرى إِذَا مَنْ تَارِيخَ نَفَاذَ القَانُونَ الْآخِرُ والعمل إب، ، دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَثْرُ عَلَى الوقائع السابقة عليه وكانت الدعوى قد رفعت في ١٩٧٣/٧/٩ في ظلّ القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ فمن ثم يكون هو الواجب التطبيق في هذا الحصـوص ، أما بصدد ما أثاره الطاعن من أنه أعاد الحالة إلى ما كانت عليه ، فإن نض الفقرة (جَ) من المــادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ يكون هو الواجب التطبيق باعتبار أن الحكم الذي أورده ذلك النص نى هذا الصدد ينطوى عــلى قاعدة أمرة متعلقة بالنظام العام . مقتضاها عدم الحكم بالإخلاء إذا أعاد المستأجر الحالة إلى ما كانت عليه ، ومن ثم فإن تلك القاعدة تسرى بأثر فورى على حميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت الشئة قبل تاريخ العمل مها ، ولئن كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون وَمِهِ لأسبابِهِ قَدْ بَنِي قضاءه في هذا الشأن على أنْ إعادة الحالة إلى ما كأنت عليه لا تغير من الأمر شيئاً فى ظل أحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ الذى يحكم راقعة النزاع ، وإذ أورد ذلك الحكم بمدوناته على نحو ما سلف أن الضرر قد تمثل في استعال عين النزاع في غير الغرض المتفق عليه بعقد الإبجار باستعالها

كمصنع المملابس وأنه أضيفت إلها غرفة من الشقة المحاورة ، وإذ لم يثبت من الأوراق أن العين أعيدت — وحتى الحكم في الاستثناف — إلى ما كانت عليه من حيث معالمها الأصلية بإعادة الغرفة المستقطعة إلى الشقة المحاورة ، فإن الضرر يكون لا زال قائماً ، ولا مجدى الطاعن قوله أنه أعد العين لتكون مكتباً للاستراد والتصدير . لأنه بلك — وعلى فرض صحته — لا يكون قد أزال المخالفة إزالة كاملة ، وإذ انهى الحكم صحيحاً في قضائه بالإخلاء استناداً إلى ما استخلصه في حدود سلطته الموضوعية من ثبوت الضرر على ما جاء بالرد على السبب الثاني من أسباب الطعن ، فإن تهيه فيا أقام عليه قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٩ الذي لا ينطبق على الدعوى من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٩ الذي لا ينطبق على الدعوى دون أن تنقضه ، ومن ثم يكون النعي مهذا السبب في غر محله .

ولمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضدوية السمادة المستشارين/ محمد طموم ، ذكى الهمرى نائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق ومحمد السكرى ،

(YE+)

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقل بحرى ((معاهدة بروكسل)) •

سند الشحن غير الخاضع لاحكام معاهدة بروكسل • جواز الاتفاق عبق خضوعه لهــــا بشرط « ياراموثت » •

(۲) نقل بحری ، تعویض ،

تقدير التعويض عز الهلاك او التلف الدى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى للتعويض المشار اليه بعماهدة بروكسل • مناطه • أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بيانا بجنس البضاعة وقيمتها • لا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان بضاتورة الشره •

(۲) نقــل **بحری** ۰

النقص في البضاعة المتسحرية ، يعتبر من قبيل الهلاك الجزئي لها ، مؤدى ذلك ، الدراجة تحت نص م ٤/ه من معاهدة بروكسل ،

نقل بحرى • تعويض •

 ١ -- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه بجوز لطرفى عقد النقل إذا كان سند الشحن لا يخضع لمعاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن سنة ١٩٧٤ طبقاً للشروط الى أوردتها المادة العاشرة منها - أن يتفقا فيه على خضوعه لها وتطبيق أحكامها عليه بتضمينه شرط و بارامونت » . [٢] "مناط تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى المتعويض المقرر بالمبادة ١/٤ من معاهدة بروكسل الدولية استدات الشحن" وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة _ أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمها ولا يغي عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء.

 " النقص فى البضاعة المشحونة وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية الحاصة بأحكام معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن يعتبر من قبيل الهلاك الجزئى لهما مما يندرج تحت نص الفقرة الحامسة من الممادة الرابعة من المعاهدة المذكورة.

\$ _ إذا كانت أحكام معاهدة بروكسل الحاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن تعتبر نافذة في مصر ومعمولاً بها اعتبساراً من 1928/0/79 عقتضي المرسوم بقانون الصادر في 1942/1/11 إلا أن مصر لم توافق على بروتوكول تعديل هذه المعاهدة الموقع في بروكسل بتاريخ لم توافق على بروتوكول تعديل هذه المعاهدة الموقع في بروكسل بتاريخ في 1977/۲۲۳ السادر في 1977/۲۲۳ ولم يعمل به إلا اعتباراً من 1974/۲۲۳ ولما كان إلثابت في الدعوى أن سندى الشحن موضوع النزاع صدرا بتاريخ 1977/۲/۲۲ وأن عملية النقل البحرى التي تمت مقتضاها قد انتهت بوصول السفينة الناقلة إلى الإسكندرية في 1977/۲/۲۲ حيث تم اكتشاف العجز في الرسالة بناريخ الحرادة البحرية أمراً لا خلاف عليه أن التعويض عنه مخضع فيا يتصل محدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة أفنان التعويض عنه مخضع فيا يتصل محدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة أفنان التعويض عنه مخضع فيا يتصل محدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة الحامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار إلها دون بروتوكول تعديلها الذي لم يكن مطبقاً في مصر في ذلك التاريخ :

المحكمة

به د الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــا. المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٤١ لسنة١٩٧٨ تجارى كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامهما بأن تدفع لهـا مبلغ ٦٦٤٩ جنيه وقالت بياناً لذلك أنها شحنت على السفينـة « جورجي ماسيليف » التابعة للمطعون ضدها من ميناء نوفورسيسك عدد ٩٤ صندوق تحتوى على قطع غيار ماكينات ولدى استلام الرسالة بميناءالإسكندرية نبين وجود عجز خمسة صناديق تقدرقيمتها بالمبلغ المطالب به ولمـا كان الناقل مسئولاً عن تعويض ما لحق بالرسالة من عجز لوقوعه خلال الرحلة البحرية مقد أقامت الدعوى بطلمها المشار إليه. وبتاريخ ٢١/٥/٢١ ندبت محكمة أول درجة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/١٢/٢٩ إلزام المطعون صدها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ـــ.٧٠٠ جنيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ ق س الإسكندرية ، كما استأنفته المطعون ضُدها بالاستثناف رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ ق س الإسكندرية وبعـٰد ضم الاستثنافين حكمت المحكمة برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعناً في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول مر السبب الأول مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وتفسسيره والمطلان فى الإسناد وفى بيان ذلك تقول أن الحكم خلص إلى تطبيق أحكام ا ماهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن استناداً إلى البند الثانى من سندى والشحن موضوع النزاع وما تضمنه من الاتفاق على تطبيق أحكام المعاهدة في حن أن الترحمة الصحيحة لعباراته لا تؤدى إلى انطباقها بالإضافة إلى أن البند المشار إليه أحال إلى أحكام هذه المعاهدة التي تشرط في مادتها العاشرة لسريان قو اعدها أن يكون الشاحن والناقل منتميان لإحدى الدول المنضمة إلها ، ولما كان الاتحاد السوفيي الذي تحمل السفينة الناقلة جنسيته وتحرر سندى الشحن موضوع النزاع فيه لم ينضم إلى معاهدة بروكسل فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكامها يكون قد أحطاً في تطبيق القانون وفي تفسره .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بجوز لطرفي عقد النقل إذا كان سند الشحن لا يخضع لمعاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن سنة ١٩٢٤ – طبقاً للشروط التي أوردبها المادة العاشرة ما الدينفا فيه على خضوعه لها وتطبيق أحكامها عليه بتضمينه شرط «بارامونت » لما كان ذلك وكان الثابت من سندى الشحن موضوع الذات تضميبها شرط بارامونت عا مفاده اتفاق طرفهما على خضوعهما لأحكام تلك المعاهدة ، ومن ثم فإن أحكامها تكون هي الواجبة التطبيق وإذ الذم الحكم المعلمون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالحطأ في تطبيق القانون وتفسيره مكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالوجه الثانى من السبب الأول والسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والحطأ فى الإسناد والقصور فى التسبب والإخلال عمق الدفاع إذ أقام قضاء، بتقدير التمويض عن العجز الذى لحق برسالة النزاع على أن سندى الشحن موضوع النزاع لم يتضمنا بياناً بقيمة البضاعة ورتب على ذلك تطبيق الفقرة الحامسة من المادة الرابعة من معاذدة بروكسل لسندات الشحن والتي تضع حداً أقصى للتعويض، عن هلاك البضاعة أو تلفها يقدر عمائة جنيه إنجلزى عن كل طرد أو وحدة فى حن أن الثابت من سندى الشحن أشما تضمناً بياناً بجنس البضاعة وبكنى هذا لاستبعاد تطبيق من سندى الشحن أشما تضمناً بياناً بجنس البضاعة وبكنى هذا لاستبعاد تطبيق

المادة المذكورة وفضلا عن ذلك فإن فاتورة الشراء المشار إليها بسندى الشحن نضمنت بياناً بقيمة البضاعة الأمر الذى كان بجب معه تقدير التعويض بالكامل طبقاً للقواعد العامة وإذ تقيد الحكم المطعون فيه بالحد الأقصى للتعويض المشار إليه لحلو سندى الشحن من بيان قيمة البضاعة والتقت عما تضمنه دفاع الطاعنة من أنه يكنى لاستبعاد تطبيق المادة آنفة الذكر الاقتصار على بيان جنس البضاعة في سند الشحن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد وعابه القصور في التسبيب والإخلال عن الدفاع

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مناط تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى للتعويض المقرر بالمادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة – أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بياتا بجنس البضاعة وقيمتها ولا يغي عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر وانهى في قضائه إلى التقيد في تقدير التعويض عن العجز في رسالة الذراع بالتحديد القيانوني للمسئولية المنصوص علمها في المادة سالفة الذكر على أساس خلو سندى الشحن موضوع الذراع من بيان قيمة البضاعة وأنه لا يغني عن ذلك ذكر هذا البيان في قاتورة الشراء فإن في ذلك الرد الضمني المسقط لما أثارته الطاعنة من دفاع في هذا المصوص على أساس خلو سندى الشحن في فاتورة الشراء فإن في ذلك الرد الضمني المسقط لما أثارته الطاعنة من دفاع في هذا المصوص .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحلطاً فى تطبيق القانون وتفسيره والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن أحكام التحديد القانونى للمسئولية الواردة بنص المادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لا تطبق بصريع النص إلا فى حالة هلاك البضاعة أو تلفها ومن ثم لا يجوز التوسع فى تفسيرها أو القياس علها . ولما كانت رسالة النزاع قد سلمت بعجز خسة صناديق وتختلف هذه الحالة عن الهلاك أو التلف وكان لحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع الذي تحسكت به الطاعنة أمام عكمة

[الموضوع على "سند من القول بأن عدم تسلم البضاعة ما هو إلا نوع من أنواع الملاك يندرج تحت نص المدادة سالفة الذكر فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن النقص فى البضاعة المشحونة ـ وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية الحاصة بأحكام معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن ـ يعتبر من قبيل الهلاك الجزئى لهما مما يندرج تحت نص الفقرة الحامسة من الممادة الرابعة من المعاهدة المذكورة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحلطاً في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع إذ قدر الحكم التعويض وفقاً لنص الفقرة الحامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل العولية لسندات الشحن والتي حددت مسئولية الناقل البحرى عن الهلاك أو تلف البضاعة بما لا يزيد عن مائة جنيه إنجليزى عن كل طرد أو وحدة أو ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى واستبعد تطبيق بروتوكول سنة ١٩٦٨ للذى عدل هذا النص ورفع التعويض إلى ما يعادل عشرة آلاف فرنك عن كل طرد أو وحدة أو ثلاثين فرنك عن كل كيلوجرام من الوزن القام للبضاعة الهالكة أو التالفة أمهما أكبر واستند الحكم في ذلك إلى أن مصر لم توافق على البروتوكول المذكور في حين أن انضامها إلى المعاهدة ابتداء يغني عن الموافقة مرة أخرى على كل تعديل لاحق.

وحيث إن هذا النمى مردود ـ ذلك أنه لما كانت أحكام معاهدة بروكسل الحاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن تعتبر نافىذة فى مصر ومعمولا بها اعتباراً من ١٩٤٤/٥/٢٩ مقتضى المرسوم بقانون الصادر فى بروكول تعديل هذه المعاهدة الموقع فى بروكسل بتاريخ ١٩٦٨/٢/٣٣ إلا بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٧ الصادر فى ١٩٨٧/٩/٢٧ ولم يعمل به إلا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠ ولما كان التابت فى الدعوى أن سندى الشحن موضوع النزاع صلدا بتاريخ

الناقلة إلى الإسكندرية في ١٩٧٨/٢/٢ حيث تم تفتضاها قد انتهت بوصول السفينة الناقلة إلى الإسكندرية في ١٩٧٨/٢/٢ حيث تم اكتشاف العجز في الرسالة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ – وكان حدوث هذا العجز أثناء الرحلة البحرية أمراً لا خلاف عليه فإن التعويض عنه يخضع فيا يتصل محدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة الحاسمة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار إليها دون بروتوكول تعديلها الذي لم يكن مطبقاً في مصر في ذلك التاريخ . وإذ الترا الحكم المطعون فيه هذا النظر واستبعد تطبيق أحكام البروتوكول المعدل ، فإنه يكرن قد خلص إلى نتيجة صحيحة في القانون بلا يعيبه ما يكرن قد رد في أسبابه من خطأ في شأن علة استبعاد أحكام بروتوكول سنة ١٩٦٨ إذ لمحكمة النقص أن تصحح هذا الحطأ دون أن تنقض الحكم ، ومن ثم فإن النعي علم المناس السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمنا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ يحيى الرفاص نائب رئيس الجيكمة وعفسوية المسسادة المستشارين/ محمود شوقى أحمد نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العليقي ، أحمد مكي ومحمود رضا الخضيري .

(751)

سععن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٣ القضائية :

دعوى « الخصوم في الدعوى : ادخال خصم » « الصغة في الدعوى » •

اختصام ذى الصنة الحقيقي في الدعوى اعدالا للدادة ١١٥ مرافعات • كفايته بالإعلان • لة ذلك •

النص في الماده ١١٧ من قانون المرافعات على أن المنحصر أن بدخل في الدعوى من كن يصح احتصامه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٢٦ مرافعات ، وفي الفقرة والثانية من المادة ١٩٥ منه على أنه و إذا رأت المحكمة أن اللافع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة ... » يدل على أنه وإن كان اختصام الغبر في الدعوى على مقتضى ما تقضى به المادة ١٩١ المشار إليها بيسترجب اتباع الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى . بإيداع الصحيفة قلم الكتاب بها أن تصحيح المدعى المعتادة لرفع الدعواه بإدخال صاحب الصفة الحقيق الذي بجب اختصامه فيها ابتداء يكنى المرافعات بالتي استحدثها القانون القائم حسبا يبين من المذكرة الإيضاحية المرافعات بالتي استحدثها القانون القائم حسبا يبين من المذكرة الإيضاحية والموسات والميئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لها والمتالع والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لها والمتداعي »

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى ٧٨٧ سنة ١٩٧٨ مدنى جنوب القاهرا الابتدائية على شركة غرب النوبارية الزراعية بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤ دى إليهم تعويضاً عن الأضرار التي لحقهم من وفاة مورجم في حادث لإحدى سياراتها – تسبب فيه أحد تابعها الذي أدين عنه محكم جنائي بات – دفسم الحاضر عن الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . وأجابت المحكمة طلب الطاعنين اختصام المطعون ضده فقاءوا بإعلائه . دفع الحاضر ه عنه بعدم قبول هذا الاختصام ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/ إبقبول هذين الدفعين . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستثناف ، ٣٩٥٠ ق طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة الذرعت فها النيابة رأبها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى به من عدم قبول إدخال المطعون ضده على أنه لم يم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى طبقاً لنص المادة ١١٧ من قسانون المرافعات _ وذلك بإيداع صحيفته قلم الكتاب _ في حين أنه ليس إلا تصحيحاً لشكل الدعوى يكتنى فيه بإعلان صاحب الصفة دون حاجة إلى الإيداع المشار إله .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في المادة ١١٧ من قانون المرافعات على أن اللخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصامه فها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المـادة ٦٦ » ، وفى الفقرة الثانية من المـادة ١١٥ منه على أنَّه ﴿ إِذَا رَأْتُ الْحُكُمَةُ أَنْ الدَّفِعُ بَعْدُمْ قَبُولُ الدَّعْوَى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذي الصفة ... ، إنما يدل على أنه وإن ﴿ كان اختصام الغبر في الدعوى ــ على ما تقضى به المــادة ١١٧ المشار إلها ــ يستوجب اتباع الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ـــ وذلك بإيداع الصحيفة ﴿ قلم الكتاب ــ إلا أن تصحيح المدعى لدعواه بإدخال صاحب الصفة الحقيقي ــ الذَّى كان بجب اختصامه فها ابتداء _ يكني أن يتم بإعلان ذي الصفة . عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١١٥ ــ سالفة الذكر ــ التي استحدثها القانون القائم حسما يبين من ــ المذكرة الإيضاحية ــ « تبسيطاً للإجراءات وتقــديراً من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لهـا صفة في التداعي ، و لمـا كان ذلك - وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين التزموا الإجراء الذي رسمه القانون لاختصام المطعون ضده ــ وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول اختصام المطعون ضده وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة إذ لم تستنفد بقبولها هذا الدفع الشكلي ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى .

جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نائب رئيس الهجـكمة وعضوية السادة المستشارين/ مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد نائبى رئيس الهجـكمة ، أحمد نصر الجندى . وحسين محمد حسن •

(727)

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق ((أحوال شخصية)) :

(۱) احوال شخصية « لغير السلمين » • اجراءات • دعوى « اجراءات رضع الدعوى » •

طلب الزوجة المصرية تطليقها على زوجها الفلسطينى الجنسية ، نزاع يتعلق بمســـالة من مسائل الاحوال الشخصية للاجانب • مؤدى ذلك • تولى قلم الكتاب اعلان عريضة الدعوى الى المدعى عليه على نماذج خاصة • المادتين ١٩٨٠ مرافعات • علمة ذلك •

(۲ ، ۳ ، ۶) استئناف « الاثر الناقل » • محكمة الموضــوع • دعـــوى « تكييف الدعوى » • أحوال شخصية « لقبر السلمين : التطليق »

٢ _ الاثر الناقل للاستثناف • مؤداه •

٣ ـ التزام محكمة الموضوع باعطاء الدعوى وصفها المحق وتكبيفها القانوني الصحيح دون
 أن تقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها •

٤ - تكييف محكمة الاستئناف للوقائع المطروحة عليها _ ودون أن تضيف اليها جديدا وبلا نمى من الطاعن _ ان المطرفين متحدد الطائفة والملة قبل رفع المدعوى وأن شريعتها من الراجبة التطبيق على واقعة النزاع والقضاء بالتطليق للشعرر على هذا الاساس • لا عهب •

(٥) اثبات « شهادة الشهود » •

تقدير أقوال الشهود واستخلاص الوامع منها من سلطة صحكمة الموضوع • شرطه · عدم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها • المنازعة فى ذلك جدل موضوعى عـهم حــواز اثارته أمام محكمة النقض •

(٦) استئناف ٠ حكم « تسبيب الحكم » ٠

تزيد محكمة الاستثناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة • لا يعيب الحكم ولا يستوجب تقشه • ١ - طلب الزوجة المصرية - المطعون ضدها - تطليقها على زوجها - الطاعن -- فلسطيى الجنسية ، فإن النزاع بهذه المثابة يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، وكان المشرع في المادتين ٨٧٥ ، ٨٧٥ من قانون المرافعات -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة -- قد رسم طريقاً لرفع الدعوى في هذه المسائل مخالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٣٣ وما بعدها ، فلا تعلن عريضة الدعوى فيها إلى الحصم ، وإنحا يتولى قلم الكتاب إعلامها إلى المدعى عليه على محاذج خاصة راعى الاقتصار فيا على ذكر موجز الطلب إمعاناً في السرية وحفاظاً على الحرمات والأسرار .

٧ ــ يتر تب على رفع الاستثناف نقل موضوع النزاع ــ في حدود طلبات المستأنف ـــ إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها بكل ما اشتملت عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء .

٣ ـ عحكمة الموضوع ملزمة فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق ،
 وتكييفها القانونى الصحيح دون أن تنغير فى ذلك بتكييف الخصوم لها :

٤ - محكمة الاستثناف إذا استعملت حقها ... وكيفت الوقائع المطروحة علمها ودون أن تضيف إليها جديداً - بأن الطرفين متحدا الطائفة والملة قبل رفع الدعوى - وبلا نعى من الطاعن - وأن شريعها هى الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، وقضت بالتطليق للضرر على هذا الأساس ، فإنه لا مجوز تعييب حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى .

تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع مها هو مما تستقل به محكمة
الموضوع ، ولا سلطان لأحد علها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غر
مارية دى إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت من أقوال شهود
للطعون ضدها إلى أن الحياة الزوجية قد تصدعت بما لا يستطاع معه استمرارها

بسبب تعدى الطاعن علمها بالضرب والسب ، وهو منّها استخلاصُ سائغ يكنيّ ﴿ وجوده لحمل قضاء الحكم ، فإن النعمى مهذا الشق لا يعـدو أن يكون جدلا موضوعياً فى تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١ - أن تزيد محكمة الاستئناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاصدة سليمة ، فهذا النزيد مهما جاء فيه من خطأ لا يعيب الحسكم ، .. ولا يستوجب نقضه ، وكان ما تزيد فيه الحكم المطعون فيه من القول باطمئنانه إلى « أوراق الدعوى » دون أن يفصح عن مضمون هذه الأوراق ، أو أن المطعون ضدها تتضرر من « عدم دفاعها » لا يؤثر على النتيجة إلى انتهى إليها الحكم بتطليقها من الطاعن ، ويستقم بدومها .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٩٨٣/٢٤٧ كلى أحوال
شخصية ضد الطاعن بعريضة قدمت للسيد رئيس دائرة الأحوال الشخصية
للأجانب بمحكة جنوب القاهرة طلبت في ختامها الحكم بتطليقها منه طلقة
بائنة ، وقالت بياناً لذلك أنها مصرية مسيحية الديانة من طائفة الأقباط
الأرثوذكس وتزوجها الطاعن – وهو فلسطيني الجنسية مسيحي الديانة من المثافة الروم الأرثوذكس – بعقد مؤرخ ١٩٨٢/١٠/١٨ ، موثق بالمشهر
المقارى ، وإذ تضررت من عدم مقدرته على معاشرتها جنسياً وتعديه عليها
بالضرب والسب بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، وكانت المادة
السادسة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٧٩ هي الواجة التطبيق لاختلافهما في
الماائفة ، فقد أقامت الدعوى ، أحالت الحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد

أن سمعت بينة الطرفن قضت بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٩ بتطليق المطعون ضدها طلقة باثنة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بتقرير في قلم الكتابقيد برقم ١٠٢/١٩ ق ، كما استأنفه بالاستثناف رقم ١٠٢/٥١٨ق بتاريخ ٢٠٨/٦/٢١

أولا : بعدم قبول الاستثناف رقم ١٠٢/١٩ ق لرفعه بغير الطويق المقرز : ثانياً : وفى الاستثناف رقم ١٠٢/٥١٨ ق برفضه وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحدكم المطعون فيه البطلان والحطأ في تطبيق القانون ، وقال في بيان ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لأنه فلسطيى الجنسية ، ولا يعتبر من الأجانب الذين كانت تختص بنظر قضاياهم المحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة ، لأن فلسطين لم تكن من الدول الموقعة على اتفاقية مونترو ، ولم تنضم المها ، ومن ثم مخضع للمحاكم الشرعية ، وتتبع أحكام قانون المرافعات في الاثمة ترتيب الحاكم الشرعية أو القوانين الأخوى المكلة لها ، وإذ ألفي الفصل الخاص بقيد الدعوى من لائمة ترتيب المحاكم الشرعية ، فإنه كان يتعين تطبيق المحادث من تابي المحادث تردع بصحيفة تودع قلم الكتاب ، وإلا كانت غير مقبولة وإذ رفعت المطعون أرفع بصحيفة تودع قلم الكتاب ، وإلا كانت غير مقبولة وإذ رفعت المطعون ضدها دعواها بتقرير ، وقضت محكمة أول درجة مع ذلك في الموضوع ، فلها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ أدى إلى بطلان الحكم الابتدائي ، وكذلك الحكم المعتون فيه الذي أيده عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه لمـا كان النزاع فى الدعوى يدور حول طلب الزوجة المصرية ــ المطعون ضدها ــ تطليقها على زوجها ــ الطاعن فلسطيى الجنسية ، فإن الزاع سده المثابة يتعلق عمالة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، وكان المشرع في المادتين ٨٩٥ ، ٨٧٠ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وقد رسم طريقاً لرفع النعوى في هذه المسائل محالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص علمها في المادة ٣٣ وما يعدها فلا تعلن عريضة الدعوى فيها إلى الحصم ، وإنما يتولى قلم الكتاب إعلامها للى المدى عليه على نماذج خاصة راعي الاقتصار فيها على ذكر موجز الطلب إمعاناً في السرية وحفاظاً على الحرمات والأسرار ، وكانت المطعون ضدها قد اتبعت هذا الطريق في رفع دعواها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى في قضائه بصحة إجراءات رفع الدعوى بكون قد طبق القانون على الواقع تطبيقاً صحيحاً ، وبكون النمي على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدها أقامت الاعوى طالبة التطليق منه للضرر الذي تحكمه المحادة السادسة من القانون رقمه ٢ لسنة ١٩٧٩ في شأن الأحوال الشخصية على أساس أبهما مختلفان طائفة وملة ، وقضت محكمة أول درجة بالتطليق على هذا الأساس ، بينها ذهب الحسكم المطعون فيه إلى اتحاد الطرفين طائفة وملة بما كان لازمه أن يقضى بإلفاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، إلا أنه طبق المحادة ١/١٤ من شريعة الروم الأرثوذكس وقضى بالتطليق فغر بذلك سبب الدعوى وموضوعها ، وقفى عما لم تطلبه المطعون ضدها بما يعيبه بمخالفة القانون والحطأ في تطبيقه عرستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه من المقرر – فى قضاء هـذه المحكمة – أنه يتر تب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع – فى حـدود طلبات المستأنف – إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها بكل ما اشتملت عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كليمها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، وأن محكمة الموضوع ملزمة فى كل جال بإهطاء

الدعوى وصفها الحق ، وتكييفها القانونى الصحيح دون أن تتقيد فى ذلك بتكييف الحصوم لها ، ومن ثم فإن محكمة الاستثناف إذ استعملت حقها هذا وكيفت الوقائع المطروحة علمها – ودون أن تضيف إلها جديداً – بأن الطرفين متحدا الطائفة والمللة قبل رفع الدعوى – وبلا نعى من الطاعن – وأن شريعهما هى الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، وقضت بالتطليق للضرر على هـــذا الأساس ، فإنه لا بجوز تعييب حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى ويكون النعى مذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب النائث على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن أقوال اشاهدى المطعون ضدها لا تفيد توافر شروط التطليق المنصوص علمها فى المادة ١/١٤ من مجموعة الروم الأرثوذكس التى تستوجب لحصول التصدع فى الحياة الزوجية استمر ار الشجار ، واستحكام النفور ، واستطالته مدة تسمع بالقول باستحالة الحياة الزوجية وثبوت إخفاق الصلح ، ولما كانت مدة الحملاف بن الطرفين من تاريخ الزواج حتى رفع الدعوى لم تستطل إلى الحد المذى مكن معه القول باستحكام النفور ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ما اطمأن إليه من أقوال الشاهدين وأوراق الدعوى — دون أن يفصح عن مضمون هذه الأوراق — فإنه يكون معيباً بالحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب هذا المأورة وحت المطعون ضدها من العيب الجنسى فى الطباعن ، وهو عند الروم شكاية المطعون ضدها من العيب الجنسى فى الطباعن ، وهو عند الروم الأرثوذكس سبب مستقل للتطليق له شروطه لم يتناولها الحكم ، بل استدل عليها من عدم نبى الطاعن لها قبل إثبات المطعون ضدها لمذه الشروط ، بما يعيبه بالحطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول ، ذلك أنه لمــا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هـــو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا سلطان لأحد علبها فى ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت من أقوال شهود المطعون ضدها إلى أن الحياة الزوجية قد تصدعت بما لا يستطاع معه استمرارها بسبب تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب ، وهو مبا استخلاص سائغ يكني وحده لحمل قضاء الحكم ، فإن النعي بهذا الشق لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير الدليل لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه الحكمة أن تزيد محكمة الاستثناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، فهذا الزيد مهما جاء فيه من خطأ لا يعيب الحكم ، ولا يستوجب نقضه ، وكان ما تزيد فيه الحكم المطعون فيه من القول باطمئنانه إلى «أوراق الدعوى » دون ما تزيد فيه الحكم المطعون ضدها تتضرر من أن يفصح عن مضمون هذه الأوراق ، أو أن المطعون ضدها تتضرر من ويستم بدونها ، فإن النعى بباقي هذا السبب يكون غير منتج ، ومن ثم يكون غير مقبول :

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ۲۶ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار/ درویش عبد المجید نائب رئیس المحکمة وعضویة السادة المستشارین/ د- رفعت عبد المجید ، محدد خیری الجندی ، أحد أبو الحجاج وعبد المسین فراج جمعه •

(454)

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٤ القضائية :

تقادم « انقطاع التقادم » أمر أداء - دعوى « رفع الدعوي » •

عريضة أمر الاداء • اعتبارها بديلة الصحيفة الدعوى • مزدى ذلك • ترتيب كافة الإثار اشرتمة على رفع الدعوى ومتها قطع التقادم •

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ــ أن العريضة التى تقدم لاستصدار أمر الأداء تعتبر بديلة !صحيفة الدعوى وسها تتصل الدعوى بالقضاء ويترتب علمها كافة الآثار المرتبة على رفع الدعوى .

المحمسة

بعـد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه الســيد المستشــار المقر و المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن محافظ المنيا بصفته الرئيس الأعلى لمشروع حماية إنتاج الثروة
الحيوانية ـ الطاعن ـ قدم عريضة إلى قاضى محكمة مغاغة الجزئية لاستصدار
أمر بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى إليه مبلغ ٣٣٠ جنيها و ٤٠٠ مليم ، على
سند من القول بأن هذا المبلغ هو دين تعلق بلمة المطعون ضده تنفيذاً لأحكام
العقد المؤرخ ١٩٦٤/٨/١٦ الذي أبرمه مع المشروع ، وقد امتنع القاضى عن
إصدار الأمر وأحال الطلب إلى محكمة المنيا الابتدائية لتحديد جلسة لنظـــر

الدعوى أمامها ، وإنفاذاً لذلك قيدت الدعوى برقم ١٩٦٤ سنة ١٩٨٠ مدنى كل المنيا . دفع المطعون ضده بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم الخمسى وبالتقادم الطويل . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٤ قضت المحكم بقبول الدفع بسقوط حق الطاعن بصفته فى رفع الدعوى بالتقادم الطويل . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف بنى سويف و مأمورية المنيا ، بالاستثناف رقم ٢٧ لسنة ١٨ ق طالباً إلغاءه والقضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٨ حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى الوجه الثانى من سبب الطعن مخالفته الثابت بالأوراق والحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيــان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقبول الدفع بسقوط حق الطاعن فى رفع الدعوى على أن التقادم بدأ سريانه بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦ وقد انقضت مدة خَسة عشر عاماً وأن مطالبة المطعون ضده بالدين كان تالياً لانقضاء هذه المدة إذ لم تقدم عريضة استصدار أمر الأدَّاء إلا في تاريخ٢٦/٣/٢٦ فأصدر قاضى محكمة مغاغة الجزئية أمره فى هذا التاريخ برفض الطلب وتحديد جلسة أمام المحكمة الابتدائية لنظر الموضوع ولم يعتد الحكم المطعمون فيه بالتاريخ الحقيقي لتقديم الطلب وهو ٥/٣/٠/٣٥ قولا منه مخبلو الأوراق من ثبوت تقديمه في ذلك التاريخ في حين أن الثابت بالأوراق أن طلب استصدار أمر الأداء قد عرض بتاريخ ٥/٣/٠١٠ على قاضي محكمة مفاغة الجزئية الذي أثبت فى ذات التاريخ امتناعه عن إصدار الأمر وإحالة الأوراق إلى محكمة المنيا الابتدائية للاختصاص القيمي بنظر الدعوى ، وإذ كان طلب استصدار أمر بالأداء فى ذلك التاريخ يعتبر مطالبة قضائية ترتب كافة آثار المطالبة ومنها قطع التقادم الذى لم يكن قد اكتملت مدته فإن الحسكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الثابت من الأوراق أن عريضة استصدار أمر الأداء وإن لم تحمل تاريخ تقديمها إلا أنها عرضت على قاضي عكمة مغاغة الجزئية بتاريخ ٥/٩٨٠/٣ فأثبت في هذا التاريخ على وجـــه. حافظة المستندات المرافقة للعريضة امتناعه عن إصدار الأمر وإحالة الأوراق إلى محكمة المنيا الابتدائية للاختصاص القيمي بنظر الدعوى مع تحديد جلسة لنظرها ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ أن العريضة التي تقـــدم لاستصدار أمر الأداء تعتبر بديلة صحيفة الدعوى وسها تتصل الدعوى بالقضاء، ﴿ وتترتب علمها كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى . لما كان ذلك ومتى _ استبان من الأوراق أن عريضة استصدار آمر الأداء بالدين محل النزاع وقسد قدمت وعرضت في تاريخ ١٩٨٠/٣/٥ فإن الدعوى تصبح متصلة بالقضاء منهذا التاريخ وتترتب على ذلك كافة الآثار ومنها قطع التقادم السارى لمصلحة المطعون ضده ، وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٦/٣/٢٦ كتــاريخ لتقدم عريضة استصدار أمر الأداء على أساس أن الأوراق خلت مما يفيسد تقديمُها في ١٩٨٠/٣/٥ ورتب على ذلك قضاءه بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما أدى به إنى الحطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث الوجه الثانى من سبب الطعن .

جلسة ۲۷ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

(755)

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ القضائية :

(۱) اختصاص ((الاختصاص النوعي » · تنفيذ · دعوي ·

دعوى بطلان حكم مرسى المزاد • مفازعة موضوعية فى التنفيذ • اختصاص قاضى التنفيذ دون غير، بنظرها • م ٢٧٥ مراقعات •

(٢) اختصاص « الاختصاص النوعي » ، نظام عام ، دعوى ،

الاختصاص بسبب نوع الدعرى • تملقه بالنظام العام • اعتباره مطروحا عــل المحكمة • الحكم الصادر في موضوعها اشتماله عــل قضاء ضمني بالاختصاص • م ١٠٩ مرافعات •

١ - مؤدى نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن الشارع عقد لقاضى التنفيذ الشكلية والموضوعية أياً كانت قيمها ودعوى بطلان حكم مرسى المزاد منازعة موضوعية في التنفيذ فإنه تخص بنظرها دون غيره

أ حودى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى يتعلق بالنظام العام ويعد مطروحاً على المحكمة ويكون الحكم الصادر منها فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى بالاختصاص .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في إن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلي "! طنطا بطلب الحكم ببطلان حكم مرسى المزاد الصادر فى الدعوى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٦٨ بيوع محكمة المحلة الجزئية والمتضمن إيقاع بيع العقارالمملوك للطاعن على المطعون ضده الأول وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده الثاني كان يداين الطاعن بدين مضمون برهن رسمي على عقار النزاع وقد باشر إجراءات نزع الملكية بالنسبة للعقار محل الرهن حتى صدر حكم مرسى المزاد ونظراً إلى أنه لم يختصم فى الإجسراءات وإنما اختصم فيهما وكيل الدائنين وكان تقدير الثمن الأساسى للبيع تخالف أحكام المـادة ١/٣٧ من قانون المرافعات بما يبطل الحكم فقد أقام دعواه بطلباته آنفة البيان أجابت المحكمة الطاعن إلى طلباته استأنف المطعون ضـدهم الثلاثة الحـكم بالاستثنافـت ٦٠١ ، ٩٩٠ ، ٢٠٠ لسنة ٣١ ق استثناف طنطا وبعد أن ضمت المحكمة هـذه الطعون حكمت بتــاريخ ١٩٨٤/٢/٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيسابةمذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفةمشورة فحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن دعوى بطلان حكم مرسى المزاد تعد منازعة موضوعية إفى التنفيذ دون غره وهو اختصاص متعلق بالنظام العام مجوز لمن إبداؤه فى أية حالة كانت عليها الدعوى، وإذ نظرت الدعوى المام محكمة طنطا الكلية وتضمن الحكم المطعون فيه قضاء ضمنياً باختصاصها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مؤدى نص المــادة ٢٧٥ من قــانون المرافعات أن الشارع عقد لقاضي التنفيذ دون غيره الفصل في حميع منازعــات المزاد منازعة موضوعية في التنفيذ فإنه مختص بنظرها دون غيره ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أنَّ الاختصاص بسبب نوع الدعوى يتعلق بالنظام العمام ويعد مطروحاً على المحكمة ويكون

الحكم الصادر منها فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى بالاختصاص، وكانت الدعوى قد رفعت إلى محكمة طنطا الابتدائية وكان قضاء الحكم المطعون فيـ. يتضمن قضاء ضمنياً باختصاص هذه المحكمة بنظره فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعنن القضاء في الاستثنافاتأرقام ٩٦٠ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ لسنة ٣١ ق استثناف طنطا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة طنطا الكلية بنظر الدعوى واختصاص قاضي التنفيذ سما .

جلسة ۲۷ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عُبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية المسادة المستشارين/ طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير ، حماد الشافعي وزكريا الشريف .

(YEO)

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل ((تصحيح اوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية)) •

مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ماهيتها • مدة المخدمة المحسوبة أو أقدمية المحامل من تاريخ تعيينه في الجهة المرجود بها وقت تطبيق القانون ، مضافا اليها مالم يحسب من مدد الخدمة السابقة في الجبهات المنصوص عليها بالمسادة ١٨ وبالشروط الواردة بالمسادة ١٩ من القانون المشار البه ، كذلك مدد الخدمة المحسوبة في أقدميته والتي تقروت له بمقعضاها الفئة التي عين بها أو سكن عليها • علة ذلك •

لما كانت المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملن المدنين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على و ٥ ، وتنص المادة ١٨ منه على أن و ٥ وكانت الجداول الملحقة منذا القانون ولمعترة جزءاً لا يتجزأ منه بنص المادة الخامسة من مواد إصداره قد جعلت المدد اللازمة للترقية منوطة بعدد سنوات الحدمة الكلية المحسوبة فى أقدمية العامل ، وكان مفاد ذلك أن المدة الكلية الى عناها المشرع فى حكم المادة ١٥ سالفة الذكر والجداول المذكورة هى مدة الخدمة المحسوبة فى أقدمية العامل من تاريخ تعيينه فى الجهة الموجود مها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها من تاريخ تعيينه فى الجهة الموجود مها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها فى المسابق هذه الأقدمية من مدد الحدمة السابق ما المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق وتعدن حسابها في القدمة والتي على أسامها تقررت له الفئة الى عين المنافق الكلية التي يعتد مها عند تطبيق القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائعـــعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٢٩ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدِّها طالباً الحسكم بأحقيته في الرقية إلى الفئة الرابعة الكتابية «الدرجة الثانية حالياً» إعتباراً من ١٩٧٦/٤/٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وصرف الفروق المالية والعلاوات الدورية أ. المستحقة ، وقال بياناً لدعواه أنه حصل على دبلوم المدارس الصناعية الأولية . عام ١٩٤٥ والتحق بالعمل لدى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٠/١/١ ، وإذ بلغت مدة خدمته حتى شهر إبريل سنة ١٩٧٦ ـ٣٤ عاماً وتخوله الحق في الَّرَقية إلى الفئة الرابعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . فقد أقام الدعوى بالطلبات السالفة البيان . وبتــــاريخ ١٩٨٠/١٢/١٠ قضت أرالمحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ١٠١ لسنة ٩٨ ق . ندبت المحكمة خبراً ، وبعــــد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٢ بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الثابت بتقرير الحبير أن المطعون ضدها عولت عند تسكينه في ١٩٣٤/٦/٣٠ على مدة خبرة قدرها ١٩ سنة من بينها مدة إعتبارية هى المدة من تاريخ حصوله على المؤهل سنة ١٩٤٥ حتى تعيينه لدمها في ۱۹۲۰/۱/۳ وإذ إنهى الحكم المطعون فيه إلى عدم الاعتداد عدة الخبرة الاعتبارية المشا

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٥ من قانو ن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن «يعتبر من أمضى أو بمضى من العاملين الموجودين بالحدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك إعتباراً من أول الشهر التالى لإستكمال هذه المدة وتنص المادة ١٨ منه على أنه ويدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسامها فى الأقدمية من المدد الآتية، وكانت الجداول الملحقة لهذا القانون والمعتبرة جزءاً لا يتجزأ منه بنص المادة ٥ من مواد إصداره قد ﴿ جعلت المدد ۗ اللازمة للرقية منوط، بعدد سنوات الحدمة الكلية المحسوبة في أقدمية العامل ، وكان مفاد ذلك أن المدة الكلية التي عناها المشرع في حكم المادة ١٥ سالفة الذكر والجداول المذكورة هي مدة الخدُّمة المحسُّوبة في أقدُّمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم محسب في هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص علمها في المادة ١٨ إذا توافرت فها الشروط الواردة بالمادة ١٩ ، وكذلك مدد الحدمة السابق حسامًا في أقدميته والتي على أساسها تقررت له الفئة التي عنن بها أو سكن علمها إذ نعد جزءاً من عدد سنوات خدمته ويتعمن حسامها ضمن المدة الكاية التي بعتد مها عند تطبيق القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشمار إليه . وإذكان الثابت في السدعوى أن الطاعن عين لدى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٠/١/٦ وسكن في ١٩٦٤/٦/٣٠ على الفئة السابعة بعد أن حسبت في أقدميته عند التسكين مدة خدمة إعتبارية سابقة على التعيين ، فإنه يتعين حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته الكلية الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن مدة الحبرة السابقة على تعيين الطاعن والتي إحتسبت عند تسكينه هي مدة إعتبارية لا يعتد سها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وأنه يتعن حساب مدة خدمته من تاريخ تعبينه الحاصل في ١٩٦٠/١/٦ ، ورتب على ذلك رفض دصواه عقولة أنَّه لم يستوف حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ المدة الكلية اللازمة لترقيته إلى الفئة الرابعة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث

باقى أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة :

جلسة ۲۷ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الوازق اللب رئيس المحتكمة وعضوية السادة المستشارين/ طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سعير ، زكى عبد العزيز فذكريا الشريف ·

(727)

الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٢ القضائية :

١ _ ترقية العامليني بالنطاع العام الى المستويين الاول والغاني ، لجهه العمل وضع المعايد اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك الا عيب الماء استعمال السلطة • ق ١٦ لسنة ١٩٧١ • اشتراط أن يكون المرشع للترقية قائما بالعمل نملا ، لا يناهض أحكام القانون •

 ٢ _ ترقية العامل الحاصل على اجازة بدون مرتب للعمل في الخارج · جواز الامتناع عن المشر فيها · لا يفير هن ذلك ما نصت عليه المادة ٣/٣٥ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ من احتساب مدة الاعارة في استيخاق الترقية ·

٦ رأى مجلس الدولة فيما يتطلق بتطبيق نظام العاملين فى شركات القطاع العام عدم الالتزام بالباعه -

١ – مفاد المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٦ إلسنة ١٩٧١ – والذي يحكم واقعة النزاع وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة – أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية، وحول مجلس إدارة الوحسدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف مها إلى رعاية الصسالح العام ، كما منع جهة العمل وحدها حق إختيار الأصلح من العاملين فها للترقية إلى المستويين الأول والثانى ملتزمة في ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايير ولا محدها في ذلك إلا عيب إساءة إستمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمايير أو تنكبت وجه إستمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمايير أو تنكبت وجها إستمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمايير أو تنكبت وجها إلى المسلوبية التورية عن هذه المتوابط والمايير أو تنكبت وجها السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمايير أو تنكبت وجها المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية عن هذه المنوابط والمايير أو تنكبت وجها المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية المسلوبية عن هذه المسلوبية ال

المصلحة العامة التي يجب أن تتغياها إلى باعث آخر لا يمت له بصلة ، لماكاد ذلك وكان البن من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها قد وضيع الضوابط والمعابير التي إستند إليها في إجراء حركة الترقبات الصادرة في المحراء حركة الترقبات الصادرة في أجازات يدون مرتب من الترقية ، قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام فعلا بالعمل ، وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الحدمات التي تؤديها الوظائف محسا تسهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة .

٢ ــ ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية لا يفيد حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحم على الوحدة الاقتصادية أن تجريه مي حسل دوره للرقية وإستوفي مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة أن ترخص في إستعاله وفقاً لمتطلبات العمل ونما يساعد على تحقيق اهدافها .

٣ ـ فتاوى مجلس الدولة بصدد نظم العاملين بالقطاع العام لا تعـــدو
 وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة ـ أن تكون بجرد أراء ليست لهـــا
 صفة الإلتزام

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراف الطعن ــ تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها، شركة بهما للصناعات

الإلكترونية الدعوى رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلي بنها بطلب الحسيكم * مَأْحَقَتِه في النَّرْقية للفئة الرَّابعة إعتباراً من ١٩٧٧/١٢/٣١ وما يترتب على ذلكُ من آثار وقال بياناً لها أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضــدها ورقى إلى الفئة الخامسة إعتباراً من ١٢/٣١/٥٧ ولما كان يستحق الترقية للفثة المذكورة في ١٩٧٤/٩/٣٠ وللفثة الرابعة في ١٩٧٧/١٢/٣١ ، فقد تظلم لدى المطعون ضدها التي أرجعت أقدميته للفثة الحامسة في ١٩٧٤/٩/٣٠ وامتنعت عن ترقيته للفثة الرابعة على سند من القول بأنه كان في أجازة بدون مرتب في الفترة من ١٩٧٧/١٠/١ وحتى ١٩٧٨/١٢/٢٦ مخالفة بذلك ما سبق لها إتباعه مع قرناع[له وكذلك ما إستقرت عليه فتاوى مجلس الدولة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته آنفه إلبيان . ندبت المحكمة خبراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحسكم بالإستثناف رقم ١٩ لسنة ١٥ ق طنطا «مأمورية بنها» وبتاريخ ٩٨٢/٦/٢٣ أ أ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بسببى الطعن الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضائه على أن الطاعن لا تتوافر فيه شروط الترقية لحصوله على أجازة بدون مرتب في حين أن ذلك يعد مخالفة لفتوى بجلس الدولة التي لا تستبعد العامل المرخص له بالإجازة أياكان نوعها من الترقيبة وأنه سبق للمطعون ضدها أن رقت زميلا في نفس ظروفه تنفيذاً لحسكم صدر لصالحه في الدعوى رقم وتعدد المعامل المحكم المساخد في الدعوى المستثناف لإعادة الدعوى للمرافعة ليتسى له تقسدم صورة من الحكم الصادر في الدعوى سائفة الذكر ظم تجبه لذلك مع أن هذا المستند من شأنه أن يغير في الدعوى سائفة الذكر ظم تجبه لذلك مع أن هذا المستند من شأنه أن يغير

وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيب الحسكم ــ فضلا عن الحطأ فى تطبيق القانون ــ بالإخلال محق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غبر سديد . ذلك أن المقرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — والذى محكم واقعة النزاع — تنص على أنه «لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكلّ التنظيمي للمؤسّسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لإشتر اطات شغل الوظيفة وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايىر اللازمة للترقية محسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية، وكان مفاد ذلك أن المشرع جعـل الرقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقسديرية يضع بمقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعاييرالترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق وبهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منح جَّهة العمل وحدها حق إختيار الأصلح من العاملين فيها للترقية إلى المستويَّسَ الأول والثانى ملتزمة في ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايىر ولا محدها فى ذلكَ إلا عيب إساءة إستعال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعاير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي بجب أن تتغياها إلى باعث آخر لا بمت له بصله ، لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها قد وضع الضوابط والمعايىر التي إستند إلىها من إجراء حركة الترقيات الصادرة في ١٩٧٧/١٢/٣١ وإستبعد منها العاملين المنتدبين والمعارين والذين حصلوا على أجازات بدون مرتب من الترقية قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بن المرشحين عند الاختيار على أساس القيام فعلا بالعمل ، وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الحدمات التي تؤديها الوظائف مما تسهدفه البرقية كنظام مقرر للمصلحة العامة ولا يغير من ذلك ما تنص عليه الفقرة

الثالثة من المادة ٢٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية إذ لا يفيد هذا النص حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل محيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجريه متى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة أن تترخص في إستعاله وفقاً لمتطلبات العمل ومما يساعد على تحقيق أهدافها ، لما كان ذلك وكان البن من الأوراق؟ أن الطاعن حصل على أجازة بدون مرتب للعمل في الحارج في المدة مـن ١٩٧٧/١٠/١ حتى ١٩٧٨/١٣/٢ فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضي برفض طلبه النَّرقية إلى الفئة الرابعة «المستوى الأول» على سند من أنه كان في أجازة بدون مرتب للعمل بالخارج وقت إجراء حركة الترقيات الحاصلة في ١٩٧٧/١٢/٣١ يكون قد التزم صحيح القانون ـ ولا ينال من ذلك تحدى الطاعن ؟ عبدأ المساواة ممقولة أن المطعون ضدها رقت زميلا له تنفيذاً لحكم صادر في الدعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ١٩٨٠ ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المساواة لا تكون إلا في الحقوق التي يكفلها القانون كما لا يغير من ذلك تحديه بفتاوى مجلس الدولة بصدد نظم العاملين بالقطاع العام التى لا تعدو وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة أن تكون مجرد آراء ليست لها صفة الإلزام ، لماكان ذلك وكانت إعادة الدعوى إلى المرافعة ليست حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع متى رأى وجها له فإن النعي على الحكم المطعون فيه بسببي الطعن يكون على غير أساس^{ات}.

وحيث إن لمـــا تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ۲۸ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار الدكتور/ عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة والسمادة المستشارين/ محمد فؤاد بدر تائب رئيس المحكمة ، فهمي الفياط ، مجمد مصباح ويحبى عارف

$(Y\xiV)$

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٥٤ القضائيسة :

ایجار « ایجار الامساکن » « تملیك الساكن الشعبیة » • قانون • « سریان القسانون » •

تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمترسطة التى أقامتها المحافظات وتم شخفها فيسل العمل بالقانون 21 لسنة ١٩٧٧ - قصره عل ما كان مؤجرا منها بقرض السكن - علا ذلك -م ٧٢ ق 21 لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ شغل الكان بقصد استعمال عيادة طبية - أثره - عدم أحقية شاغله في تملكه -

1 - يبين من إستقرار نصوص القسانون رقم 24 لسنة 19٧٧ - في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن المشرع يظلق لفظ المكان كلما أراد الا يعتد بالغرض من الإستغلال أما إذا نحى يظلق لفظ المكان كلما أراد الا يعتد بالغرض من الإستغلال أما إذا نحى يدن على سريان أحكامه يدن على سريان أحكامه على الأماكن وأجزائها على إختلاف أنواعها وتنوع الغرض من إستغلالها ولما أراد أن مخضع الأماكن المستغلة لغرض السكنى لقسواعد خاصة على نحو مجرت به المواد ٢ ، ٧ ، ٨ من ذات التشريع عرفها بالمسكن . وإذكان مجرت به المواد ٢ ، ٧ ، ٨ من ذات التشريع عرفها بالمسكن . وإذكان المستأجرى الوحدات المؤجرة لغرض السكنى دون غرها ممسا هو مؤجر لأغراض أخرى – في تملك الوحدات المي يستأجرونها ، إذ أن المين من دلالة عبر العمل بالقانون – أي تاريخ 14٧٧ المساكن الموصوفة به والتي تم شغلها قبل تلزيخ العمل بالقانون – أي تاريخ 14٧٧ المساكن الماكن المتقددة الإيضاحة على الوزراء رقم 11 لسنة 14٧٧ المأن تمليك المساكن الاقتصادية والمترسطة على الوزراء رقم 11 لسنة 14٧٧ بمأن تمليك المساكن الاقتصادية والمترسطة والمترسة والمترسطة والم

التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ، والصادر تنفيذاً لحكم إلقانون رقم ٤٩ لسُّنة ١٩٧٧ سالف الـذكر ، أورد حكمًا مغايرًا بْالنَّسِية لوحـٰدَات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة الىي اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ فنص فى المادة الأولى منه تحت البند (أولا) على أن تمليكها يتم وفقاً لأحكام المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق للقرار ـــ أمــا بالنسبة لوحسدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ . فقد تضمن البند (ثانياً) النص على أن يكون تمليكها طبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق للقسرار . ويبين من نصوص الملحق رقم (١) أنها نظمت إجراءات وشروط تمليك وحدات المساكن الشعبية (الاقتصادية والمتوسطة) الحاضعة لأحكام القرار ، أما الملحق رقم (٢) والحاص بقواعد تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ فبين فى البند (أولا) نسب التوزيع وكيفية تملك المساكس المذكورة أما فى البند (ثانياً) فقد خصصه للمحال الموجودة في مبانى الوحدات الاقتصادية والمتوسطة . وبن كيفية بيعها لماكان ذلك فإن المغايرة فى الأحكام المشار إلها وقصر التمَلك ف نص المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المساكن الشَّعبية (الاقتصادية والمتوسطة) التي أقامتها المحافظات وثم شغلها قبل تاريخ العمل بالقـــانون المذكور ، دون ذكر لغيرها من المبانى المؤجرة لأغراض أخرى غير السكن ، وأن بجيء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ويكشف عن قصد المشرع ونخصص الملحق رقم (١) منه لقواعد تمليك المساكن المذكورة ، ثم نخصص الملحق رقم (٢) منه لبيان قواعد تمليك المساكن التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعسد ١٩٧٧/٩/٩ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ – ويورد القرار فى الملجق الأخر قواعد تمليك المحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة، دون أن يورد حكماً مماثلا في الملحق رقم (١) فإن هذا يكشف بجلاء عن أن التمليك المقصود فى المادة (٧٧) سالفة البيان خاص بالمساكن ولا يتعدى حكمها إلى تمليك غيرها من الأماكن التي تستغل فى أغراض أخرى غير السكن لماكان ما تقدم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المكان موضوع النزاع اقامته محافظة كفر الشيخ وشغلته المطعون ضدها منذ التعاقد بتاريخ ١٩٧٠/٣/١ لإستعاله عيادة طبية ، ولا تنتفع به كوحدة سكنية ، فلا يحق لمسا تملك المكان المؤجر طبقاً لنص المادة (٧٧) آنفة البيان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

العكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٧ ملتى كلى كفر الشيخ على الطاعن بطلب الحكم بأحقيبا في تملك الشقة الموضحة بالصحيفة وعقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٠/٣/١ . وقالت بياناً لذلك إنها عوجب هذا العقد استأجرت عين النزاع بغرض إستغلالها عيادة طبية وقد توافرت لها شروط تملكها طبقاً للمادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس بتملكها لها فأقامت دعواها ، وبتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٧ حكمت المحكمة بتطبيق أحكام المادة ٧٧ من القانون وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتمليك المطعون ضدها شقة النزاع استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢١١ لسنة ١٥ ق طنطا « مأمورية كفر الشيخ » وبتساريخ ١٩٨٣/١١/٢٧ قضت المحكم بطريق طنطا « مأمورية كفر الشيخ » وبتساريخ ١٩٨٣/١١/٢١ قضت المحكم بطريق وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحسكم بطريق

إذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن المشرع يستعمل لفظ المكان في الدلالة على تلك المؤجرة لغرض السكني أو خلافها ولفظ المسكن للدلالة على ما هو محصص مها للسكني فقط وإذ أورد نص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مستعملا لفظ الوحدات السكنية فإن دلالة ذلك أن حكمها لا ينصرف إلى الوحدات المبنية التي تستغل في أغراض أخرى ويؤيد ذلك أن قرار رئيس محدد قواعد أخرى لا ممالك الوحدات السكنية محدد قواعد أخرى لا ممالك الوحدات الاقتصادية والمتوسطة وهي المشغولة لغير أغراض السكني وذلك في الملحق رقم ٢ من القرار المذكور وإذ قضي الحكم المطمون فيه بأحقية المطعون ضدها في تلك الوحدة التي تستغلها عيادة طبية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا الموحدة التي تستغلها عيادة طبية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عا شابه من فساد في الاستدلال إذ إستدل من لفظ «مستأجريها» الوارد بنص المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنها تشمل الأماكن المؤجرة لغرض المادة ٧٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنها تشمل الأماكن المؤجرة لغرض المدينة وغيره فإنه يكون معباً عخالفة القانون ٤١ يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أنه ببين من إستقراء نصوص القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن المشرع يطلق لفظ المكان كلما اراد ألا يعتدبالغرض من الاستغلال أما إذا نحى إلى قصر الحكم على ما يستغل في غرض السكنى إستعمل لفظ مسكن ، يدل على ذلك أنه في المادة الأولى من القانون المذكور نص على سريان أحكامه على الأماكن وأجزامًا على اختلاف انواعها وتنوع الغرض من إستغلالها ولما أراد أن مخضع الأماكن المستغلة لغرض السكنى لقواعد خاصة على نحو ما جرت به المواد ٢ ، ٧ ، ٨ من ذات التشريع عرفها بالمساكن . وإذكان ذلك وكانت المسادة (٧٢) من القسانون المشار إليه بالمساكن . وإذكان ذلك وكانت المسادة (٧٢) من القسانون المشار إليه

نصت على أن وتملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل لهذا القانون نظير أجرة تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرتها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر سها قرار من رئيس مجلس الوزراء، فإنما يدل ذلك انها تقرر الحق لمستأجري الوحدات المؤجرة لغرض السكني دون غرها مما هو مؤجر لأغراض أخرى ــ في تملك الوحدات الى يستأجرونها ، إذ أن البن من دلالة صراحة النص أنه يعالج حالات تملك المساكن الموصوفة به والَّني تم شغلها قبل تاريخ العمل بالقانون أى تاريخ ١٩٧٧/٩/٩ ، وأوردت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون] المذكور هذا المعنى . حينها عرضت للباب الثالث من القانون في شأن تمليك إ العقارات كشفت عن أن التمليك المقصود ــ المنصوص عليه بالمادة (٧٢) هو تمليك المساكن ، ذلك أنها بعد أن أشارت إلى أن الدستور يعترف بالملكية الخاصة ويكفل الجاية لهـــا ، وإلى صدور القوانين المتتالية لمنع الملاك من أن يتخلوا من الملكية وسيلة لإستغلال المستأجرين ، أوردت ، غبر أنه من الملاحظ أن البعض قد سلك سبيل التمليك تجنباً لقواعد تحديد الأجره ، وإستطاع تحت وطأة الحاجة إلى المسكن وقصور المعروض منه عن ملاحقة الطلب عليه أن يفرض ما يشاء من ثمن للبيع وأن يتجه إلى التمليك أو الْإنجــــار في سبيل النهوض عرفق الإسكان والحروج بأوضاعه الحالية تخفيفاً عن المواطنين، وإستطردت المذكرة : ونظراً لأن أجهـزة الدولة ووحدات الحكم المحلى وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق ألتأمين الحاصة توجد مها من أساليب الرقابة والضهانات التي تكفل البعد عن الإنحراف، لذلك فقد أجازت لها المادة (٧٢) إنشاء المبانى بقصد تمليك كل أو بعض وحداتها السكنية . ، كما يؤكد هذا المعنى أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ، والصادر تنفيذاً لحسكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، أورد حكماً ــ بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ فنص في المادة الأولى منه تحت البند (أولا) على أن تمليكها يتم وفقاً لأحكام المادة (٧٢) مــن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق للقرار ، أما بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة الكي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعســـد إ بعد ١٩٧٧/٩/٩ فقد يضمن البند (ثانباً) النص على أن يكون تمليكها طبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق للقرار . ويبين من نصوص الملحق رقم (١) أنها نظمت إجراءات وشروط تمليك وحدات تمىليك وحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة الخاضعة لأحكام القرار ، أما الملحق رقم (٢) والحاص بقواعد تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ فبين في البند (أولا) نسب التوزيع و كيفية تملك المساكن المذكورة أما في البند (ثانياً) قد خصصه للمحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة وبىن كيفية بيعها ، لما كان ذلك فإن المغايرة في الأحكام المشار إلىها وقصد التملُّك فى نص المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المساكن الشعبية (الاقتصادبة والمتوسطة) التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور دون ذكر لغرها من المباني المؤجرة لأغراض أخرى غير السكن وأن يجئ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ويكشف عن قصد المشرع ومحصص الملحق رقم (١) منه لقـواعد تمليك المساكن المذكورة ، ثم يخصص الملحق رقم (٢) منه لبيان قواعد تمليك المساكن التي أقامها وتقيمها المحافظات وتشغل بعسد ١٩٧٧/٩/٩ وهو تاريخ ﴿ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ويورد القـرار فى الملحق الأخير قواعد _ تمليك المحال الموجودة في مبانى الوحدات الاقتصادية والمتوسطة ، دون أن أ. يورد عكماً مماثلا في الملحق رقم (١) فإن هذا يكشف بجلاء عن أن التمليك المقصود في المادة (٧٢) سالفة البيان خاص بالسكن ولا يتعدى حكمها

إلى تمليك غبر ها من الأماكن التي تستغل في أغراض أخرى غير السكن ، لما كان ما تقسدم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المكان موضوع النزاع اقامته محافظة كفر الشيخ وشغلته المطعون ضدها منذ التعاقد بتاريخ ١٩٧٠/٣/١ لإستعاله عيادة طبية ولا تنتفع به كوحدة سكنية ، فلا حق له تملك المكان المؤجر طبقاً لنص المادة (٧٧) آنفة البيان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه بكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب لمقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف(قم ٣٧١ لسنة ١٥ ق طنطا « مأمورية كفسر الشبخ » بإلغاء الحسكم المستأنف وبرفض دعوى المطعون ضدها .

جلسة ۲۹ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعى نائب رئيس المحسكمة وعضــوية السنَــاوة السَّشَارَانِ/ محبود شوقى أحبد نائب رئيس المحكمة ، محبد حسن الطيفي ، أحبد مكن ومحبود رضل المُفَضِيني • *

(YEA)

الطَّعن رالم ٦٤٩ لسنة ٥٤ القضائية :

اختصاص « اختصاص قيمي » • حكم « حجية الحكم » • قوة الامر القفي استثناف •

التحكم بعدم الاختصاص القيمى والاحالة للمحكمة المختصة • قضاء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص • صيرورة هذا القضاء تهائيا • مؤداء • النزام المحكمة المقضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف حجية حكم سابق لها • علة ذلك •

الحكم بعدم الإختصاص القيمى والإحالة إلى المحكمة المختصة وفقاً لنصر المادة ١١٠ من قانون المرافعات يهي الحصومة كلها فيا فصل فيه وحسمه بصدد الإختصاص ، إذ لا يعقبه حكم آخر في موضوع الدعوى من المحكمة التي أصدر ته ويكون قابلا للإستئناف في حينه ، فإذا لم يستأنف أصبح نهائياً والترمت به المحكمة التي قضى بإختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق لها في هذا الشأن أو بني على قاعدة أخرى غير صحيحة في القانون . لأن قوة الأمر المقضى تعلو على إعتبارات النظام العام .

العكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما بيين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

تنحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى (١٩٢٧ لسنة ١٩٤٧ مدني القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهم أن يدفعوا إليهما مبلغ ٧٧٠ ملها أجرة حكر سنى ١٩٤٤ عن أرض الوقف المبينة بالصحيفة مع ما يستجد بواقع ١٩٤٣ ، ١٩٤٩ عن أرض الوقف المبينة بالصحيفة مع ما يستجد بواقع ١٩٥٠/١٢٠ اجنيه سنوياً حيى السداد ومحكة أول درجة حكمت في ١٩٥٠/١٢/٣ بإحالة القضية إلى محكمة السيدة زينب الجزئية لإختصاصها بها ومياً ١٩٨٠/١٨ السنة ١٩٥١ وحكمت فيها بجلسة ١٩٨٠/١/١٩٨٠ بعدم إختصاصها بنظرها لعدم قابلينها للتقدير وبإحالها إلى محكمة جنوب القاهرة بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستثناف بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستثناف بالمدم بالبيدا المحكم بالإستثناف على بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنان في هسذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشررة فحددت جلسة لنظره وفيها التروت النيسابة وأمها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بنظر الدعوى بعد إحالتها من محكمة السيدة زينب فخالف بذلك نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النمى فى محله ، ذلك أنه لما كان الحكم بعدم الإختصاص القيمى والإحالة إلى المحكة المختصة — وفقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات بهى الحصومة كلها فيا يفصل فيه ومحسمه بصدد الاختصاص أو لا يعقبه حكم آخر فى موضوع الدعوى من المحكة التى أصدرته ، ومن ثم يكون قابلا للإستثناف فى حينه ، فإن لم يستأنف أصبح بهائياً والنزمت بم المحكمة التى قضى بإختصاصها ولو خالف حجية حكم صابق لهسا فى هذا الشأن أو بنى على قاعدة أخرى غير صحيحة فى القانون ، لأن قوة الأمر المقضى تعلو على إعتبارات النظام العام ، لما كان ذلك ، وكان حكم عحكة السيدة زبنب تعلو على إعتبارات النظام العام ، لما كان ذلك ، وكان حكم عحكة السيدة زبنب المبرئية الصادر فى ١٩٨٠/١/١١ بعسدم إختصاصها قيمياً بنسظر الدعوى

وبإحالها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، وهو ما يتعن معه على المحكمة الأخرة أن تلزم به وتنظر الدعوى ولا تقضى فبها بعدم جواز نظرها — لسبق الفصل فبها محكم الإحالة الذى أصدرته فى قضائه على تأييد الحكم المستأنف مع ما ينطوى عليه من إهدار لقوة الأمر المقضى التى حازها حكم الإحالة الأخير ، فإنه يكون قد خالف القانون عا يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الغاء الحسكم المستأنف واحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

جلسة ۲۹ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

(YE9)

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٥ القضائية :

شفعة « مسقطات الشفعة » •

تراخي الشليع في اعلان رفيته في الشفعة لا يقد يذاته نزولا ضمنا عن حقه فيها : مالم يقترن بصل أو تصرف أو موقف لا يدع مع تراخيه هسقا مجالا للشبك في دلالته على التعاول .

لن كان تراخى الشفيع فى إنخاذ إجراءات الشفعة لا يفيد بذاته نزولا عن حقه فيها ، إلا أنه إذا لابست هذا التراضى ظروف يستفاد منها بجيلاء رغبة الشفيع عن إستعال حق الشفعة _ بإثياز، عملا أو تصرفاً أو إنخاذه موقفاً لا يدع مع تراخيه هذا _ بجالا للشك فى دلالته على تلك الرغبة فإنه يكون قد نزل ذلك ضمناً عن حقه فى الشفعة وسقط مهذا النزول الضمنى حقه فيها عملا بنص المسادة ٩٤٨ من القانون المدنى .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٣١٤٤ لسنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة الإبتدائية على الطاعنة وباقى المطعون ضدهم بطلب الحسكم بأحقيها فى أن تأخذ بالشفعة الحصص الشائعة المباعة من شركائها فى العقار المين بالصحيفة وقالت شرحاً لذلك أنها شريكة على الشيوع في هذا العقار عصمة قدرها ١٨ س ، ٢ ط وقد علمت أن شركاءها باعوا للطاعنة حصصهم وقدرها ٢ س ، ٢١ ط وأن البيع تم في ٢٣ مارس سنة ١٩٧٣ بشمن مقداره ثلاثة ألاف وسيائة جنيه فأعلمتهم في ٢٦ فبر اير سنة ١٩٨١ برغبها في الشفعة وأودعت هذا الممن في الميعاد وأقامت دعواها بالطلب السالف . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٩/٣/٢٩ - بذا الطلب . إستأنف الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف ٢٩٨٤/٣٠ لسنة ١٠٠ ق التماهرة . وبتاريخ ١٩٨٤/٣٦ قضت بالإستئناف بتأييد الحسكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جاسة لنظره وفيها إلتروت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بأسباب طعبا على الحكم المطعون فيه أنها كانت قد إستصدرت ضد البائعين لها حكماً في الدعوى 1978 لسنة 1979 سنة الما المقاهرة الإبتدائية قضى بصحة ونفاذ عقدها : وعلى أساس ذلك الحسكم إختصمت الشفيعة بدعوى حراسة على العقار الشائع للم لاستثنارها بريعه على خلاف الحقيقة للم أشهرت من أخوبها باقى العقاربالشفعة وإتخذت كافة الإجراءات القانونية في سبيل ذلك، ، وإذ كانت الشفيعة لم تقم برفع دعواها بالشفعة فعلا إلا بعد ذلك بأكثر من عامن ونصف ، وكان ذلك قاطعاً بتنازلها ضمناً عن حقها في الشفعه ، وقد دفعت الطاعنة دعواها بالشفعة بذلك التنازل الضعى إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع ممقولة أن موقفها في دعوى الحراسة يفيد أنها تمسكت عقها في الشفعة وأن الأوراق خلت من دليل على ذلك التنازل ، فإنه يكون معيناً بالفساد في الاستدلال :

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وإنكان تراخى الشفيع فى إتخاذ إجراءات الشفعة لا بفيد بذاته نزوله عن حقه فيها ، إلا أنه إذا لابست هذا الراخى ظروف يستفاد معها مجلاء رغبة الشفيع عن إستمال حق الشفعة بايتانه عملا أو تصرفاً أو إنخاذه موقفاً لا يدع – مع تراخيه هذا – مجالا المشلك في دلالته على تلك الرغبة – فإنه يكون قد نزل بذلك ضمناً عن حقه في الشفعة وسقط بهذا النرول الضمى حقه فها عملا بنص المادة ٩٤٨ من القانون المدنى ، ولا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المشربة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بدفاعها الوارد بوجه النعى ، وأن الشفيعه – المطعون ضدها الأولى – قررت في مذكرة دفاع قدمها لجلسة ١٩٧٨/٦/١٩ في دعوى الحراسة على المقار المرفوعة ضدها من الطاعنة – أما إشترت بالشفعة الحصص الحراسة على الطاعنة واتخذت كافة الإجراءات في تاريخ معاصر – ولمدة سنتن المبيعة إلى الطاعنة واتخذت كافة الإجراءات في تاريخ معاصر – ولمدة سنتن تاليتن – لايدع مجالا – في هذه الظروف – المشك في رغبها عن إستعال حقها تاليتن – لايدع مجالا – في هذه الظروف – المشك في رغبها عن إستعال حقها في الشفعه وسقوطه بهذا النزول الضمي عنه ، وكان الحسكم المطعون فيه أ قد خالف هذا النظر . واعتر الأوراق خالية من دليل على الزول عن الشفعة ، فانه يكون مشوباً بفساد في الإستدلان عا يوجب نقضه لهسذا السبب دون حاجه لمناقشة باقي أوجه الطعر .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الغاء الحسكم المستأنف والقضاء يرفض الدعوى .

جلسة ۲۹ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ مرزوق فكرى نائب رئيس المحسكمة وعفسسوية المسسادة المستشارين/ صلاح محبه أحمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، حسين متجمد حسن ، ومصطفى حسيب عباس محمود -

(Y0+)

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » :

(۱) البات « قرائن » · محكمة الموضوع ·

أَعْدُ مَحَكُمةُ الْمُوضُوعُ في معرض الاثبات بالقرائن • شرطه •

(۲) أحوال شخصية للمسلمين « متعة » • حكم « عيوب التعليل : ما يصد
 قصوبا » **

عدم تحقيق معكمة الاستثناف لدفاع الطاعن وعدم تعرضها لمستنداته المقدمة ودلالتها واقامة قضاءها باستحقاق الملمون عليها للمتمة على مجرد وقوع الطلاق غيابيا • قصور •

17 ـــ لا تثريب على محكمة الموضوع أن تأخذ في معرض الإثبات بالقرائن إلا إن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التي عولت علمها تؤدى إلى ما إنتهت إليه :

٧ ــ إذ لم تحقق محكة الاستئناف دفاع الطاعن ولم تعرض لمستئداته المقدمة ودلالتها وأقامت قضاءها بإستحقاق المطعون عليها للمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابياً وهو مالا يكنى وحده لحمل قضائها مما يعيب الحسكم المطعون فيه بالقصور ويتعن نقضه:

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق؟

تتحصل فى أن المطعون عليا أقامت الدعوى رقم 190 لسنة 190٠ جزئى أحوال شخصية مصر الجديدة ضد الطاعن للحكم عليه بفرض متعة لها . وإذات بياناً لذلك أن الطاعن تزوجها بصحيح العقد انشرعى ودخل بها وإذ طلقها غيابياً فى ١٩٧٩/١٠/١٠ بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى . حكمت المحكمة بعدم إختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالها إلى عكمة شمال القاهرة الكلية الأحوال الشخصية فقيدت أمامها برقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٢ . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سهاع شبه د الطرفين حكمت فى ١٩٨٥/١/٧٧ برفضها . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٠٢ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٥/١١/٧٧ حكمت عكمة الاستثناف بإلغاء احكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يؤدى مبلغ ٣٦٠٠ ج متعمة للمطعون عليها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مندكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت انبابة رأمها .

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المضعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه يشترط الإستحقاق المطلقة المنع، أن يكون الطلاق بدون رضاها ولا سبب من قبلها وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن طلاقه للمطعون ضدها كان بسبب يعود إليا وقدم للتدليل على ذلك مستندات مها شهادة صادرة من قيادة شرطة التحقيقات بدولة قطر بإبعادها من هذه الدولة وإذ لم تحقق المحكمة هذا الدفاع ولم تقل كلمها فى مستنداته المقسدمة لها . وأقامت قضاءها بإستحقاق المطعون عليها المتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابياً وهو مالا يكنى لحمل الحكم مما يعيه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن النعي في محله ذلك أنهــمن المقرر في قضاء هذه المحكمةــ

أنه وإن كان لا تثريب على عجمة الموضوع أن تأخذ في معرض الإثبات بالقرائن إلا إن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التي عولت علبا تؤدى إلى ما إنهت إليه ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن طلاقه للمطعون علمها كان بسبب من قبلها وقدم للتدليل على ذلك مستندات منها شهادة صادرة من قيادة شرطة التحقيقات الجنائية بدولة قطر تفيد إبعادها من هذه الدولة لأسباب تتعلق بالأمن العام . وإذ لم تحقق عجمة الاستثناف دفاع الطاعن ولم تعرض لمستندائه المقدمة ودلالتها وأقامت قضاعها بإستحقاق المطعون علمها للمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابياً وهو مالا يكني وحده لحمل قضائها مما يعب الحسكم المطعون فيه بالقصور ويتعن نقضه :

جلسة ۲۹ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعى نائب وئيس المحسكمة وعضسوية السسسادة المستشارين/ معبود شوقى أحمد نائب رئيس المحسكمة ، أحمد مكى ، منجمد وليد الجارحى ، ومحبود وضا القضيرى •

(YOY)

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ١٤ القضائية :

(۱) دعوى « الغصوم في الدعوى : التدخل في الدعوى » « الطلبـــات في الدعوى » •

التدخل هجوميا في مركز المدى بالنسبة لما يبديه من طلبات · أثر ذلك · للسندمي عليه أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها ·

(٢) بيع « عقد البيع الابتدائي : الار البيع » التزام · عقد ·

عقد البيع غير المشهر ناقل لجميع الحدوق المتعلقة بالبيع والدعاوى المرتبطة به عدا حسق الملكية • الأره • للمشترى الحق في تسلم البيع وطرد الفاصب منه •

۱ — المتدخل هجومياً يعد في مركز المدعى بالنسبة لما يبديه من طلبات، ومن ثم يكون للمدعى عليه في هذه الطلبات أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها طبقاً لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات.

٢ ــ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع ــ إذا لم يكن مشهراً ــ فإنه ينقسل إلى المشترى ــ فيا عدا حق الملكية جميسع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة ومنها حقه في تسلم المبيع وطرد الفاصب منه .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفرز والمرافعة وبعد المداولة . ﴿

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع– على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٧٧٨ سنة ١٩٨١ مدنى أسوان الابتدائية بطلب طرد المطعون ضدهما الثانى والثالثة من قطعة الأرض موضوع النزاع ــ وقال بياناً لدعواه إنه إشرى هذه القطعة من المطعون ضده الثانى بعقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٩٧٧/٣/١٦ . قضى له بصّحته ونفاذه فى الدعوى ٢٥ سنة ١٩٧٨ مدنى أسوان الإبتدائية وتأيد بالإستثناف ٢٣ سنة ٥٤ ق إلا أن البائع تواطأ مع زوجته المطعون ضدها الثالثة وأبرم معها عقداً صورياً مؤرخاً ٥١/١/١٧ أباع لها بموجه القطعة ذاتها ضمن قدر آخر ــ واستصدرت حكماً بصحته ونفاذه في الدعوى ٤٧٠ سنة ١٩٧٧ مدنى أسوان الابتدائية فأستأنف هو هذا الحسكم بالإستئناف ٢٥ سنة ٥٣ ق ، وقضى له في هذا الإستثناف وفى الإستثناف المقيد برقم \$٥ ق – بإلغاء الحسكم وبرفض دعواها لصورية عقدها ــ ومن ثم أقام دعواه بالطلبات السالفة ــ تدخل الطاعن طالباً رفض الدعوى إستناداً إلى عقد بيسع إبتسدائي لعن النزاع مؤرخ ١٩٧٧/٢/١٥ صادر إليه من والدته المطعون ضدها الثالثة كما طلب تثبيت ملكيته لهذه العنن ــ دفع المطعون ضده الأول بصورية هذا العقدكما طلب طرد الطاعن من هذه الأرض . ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ يصورية عقدالطاعن وبطرده هو ووالديه. إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف ١٦٢ سنة ١ ق قنا (مأمورية أسوان) ومحكمة الاستثناف حكمت في ٰ٨٤/٢/٢٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقُدُمت النبابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سببي الطعن أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خرج عن نطاق الخصومة بقضائه ببطلان عقــــد الطاعن وطرده من الأرض موضوع النزاع . وحيث إن هدا النمى فى غر محله – ذلك أن المتدخل هجومياً يعد فى مركز المدعى بالنسبة لما يبديه من طلبات ، ومن ثم يكون للمدعى عليه فى هذه الطلبات أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها طبقاً لنص المادة ١٢٥ من أفانون المرافعات – وإذ كان طلب المطعون ضده الأول الحكم ببطلان عقد الطاعن – لصوريته – وطرده من أرض النزاع هما مما يتصل بطلبات الطاعن إتصالا لا يقبل التجزئة ويتحم على المحكمة الفصل فهما ، طبقاً لنص الفقرة الثالثة من تلك المادة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل فى هدذين الطلبن لا يكون قد خرج عن نطاق الحصومة ويكون النمى عليه مهذا السبب الطلبن لا يكون قد خرج عن نطاق الحصومة ويكون النمى عليه مهذا السبب على غير أساس

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خرج على نسبية أثر عقد المطعون ضده الأول وبذلك خالف القانون إذ ألزم الطاعن بتسليمه *رض الغزاع استناداً لهذا العقد فى حن أنه من الغير بالنسبة له .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع – إذا لم يكن مشهراً فإنه ينقل إلى المشترى – فيا عدا حق الملكية – حميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به ومها حقه في تسلم المبيع وطرد الغاصب منه ، وكان الحكم المطعون فيه – بعد أن خلص لى صورية عقد الطاعن وأنه يضع يده على أرض النزاع يغير سند – قد النزم هذا النظر في قضائه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه مهذا النظر في قضائه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه مهذا السبب بدوره على غير أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الياقى ثائب رئيس المحكمة وعضوية السيسادة المستشارين / محمد عبد الحميد سند ثائب رئيس المحكمة ، محمد جمسال الدين شلقائي ، صلاح محمود عويس ومحمد وشاد مهروك •

(YOY)

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٤) اثبات ، فوة الامسر المقفى ، حكم « حجية الحكم» ، خلف ،
 حيازة « اكتساب الملكية » ، ملكية « اكتساب الملكية بالتقسادم » ،
 مقادم « التقادم المكسب ، فطع التقادم » ،

(١) الفصل في المسألة الإساسة • ثبوتها أو عدم ثبوتها • اكتسابه قوة الامر المتفى
 في النزاع بشان أي حق أخر بتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة •

(٣) الإحكام الصادرة على السلف • حجة على الخلف بشأن الحق الذي ثلقاء منه •

 (٣) اكتساب الحائز العرض الملكية بالتقادم · شرط · تغير صفة حبازته بفعل يعتسسر معارضة لحق المسالك ·

(٤) المطالبة القضائية التي تقطع التقادم • ماهيتها •

القضاء بثيوت مسألة أساسية أو عدم ثبوتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - أثره اكتساب قوة الأمر المقضى فى الزاع بشأن أى حق آخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة .

 ٧ ــ الأحكام الصادرة على السلف حجة على الحلف بشأن الجق الذي تلقاه .

٣- الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغير ت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة ظاهرة لحتى الممالك ولا يكنى فى تغير الحائز صفة وضع يده مجرد تغير نيته ، بل عجب أن يكون تغير النية بفعل إيجانى ظاهر بجابه به حتى المنالك بالإنكار

الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزمع إنكار الملكية على صاحبا واستئتاره سها دونه .

٤ -- المطالبة القضائية تقطع التقادم المكسب مى توافر فيها معى الطلب
 الجازم بالحق الذى يراد اسر داده .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحسكم المطعون فيه وسـائر أوراق الطعن تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢١٨٤ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون علبهن بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها و لقطعتي الأرض المبينة بها وما علمها من منشآت ومبانى وعدم تعرض المطعون علمين لهـا ، وقالت بياناً لهـا إن المرحوم ... تملك قطع من الأرض من بينها هاتىن القطعتين بوضع اليد منذ عام ١٩٤٠ وبعد أن قام بتسويرها وإنشـــاء مكاتب ومخازن وورش عليها وإلحاقها بشركة المقاولات المملوكة له ــ أممت هذه الشركة بمقتضى القانون رقم ١٩٦٤/٥٢ وآلت جميع ممتلكاتها للدولة... وأصبحت تحمل اسم الشركة الطاعنة غير أن المطعون علمن تعرضن لهـا في ملكيتها لهـاتين القطعتين وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧ وبعد أن قدم الحبير الـذي ندبته المحكمة تقريره قضت برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٩٨/٨٠٧ ق مدنى . وبتــاريخُ ١٩٨١/٤/١٨ حكمت انحكم بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا. الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن أ . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظـــر وحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه البطلان لمخالفته للقانون والحطأ فى تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه برفض دعواها بطلب تثبيت ملكبها لقطعتى الأرض المؤسس على تملكها لها بالتقادم الطويل ، على سند من القول بأن الحكم الصادر فى المعارضة فيه بإلزام المرحوم بأنه علم المعتباره مستأجراً لها بحوجب الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ وفى بأجرتهما باعتباره مستأجراً لها بحوجب الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ وفى استنافه بانقضاء الخصومة فى الاستثناف بيفيد أن حيازة شركة ... إنما هي سبيل الاستثناف الخصومة فى الاستثناف بانقضاء المطعون علين ضد على سبيل الاستثناف 19٧٤ مدنى عابدين التى أقامها المطعون علين ضد الدعوى رقم ٣٣٧ سنة ١٩٧٤ مدنى عابدين التى أقامها المطعون علين ضد الشركة الطاعنة وورثة المرحوم ... بطلب فسخ عقد الإنجار الذى تضمنه بالنسبة للشركة الطاعنة حالة أن التقادم المكسب للملكية لا يتقطع الا برفع دعوى استحقاق عن العقار موضوع التقادم فلا تعتبر صبيفة هذه الدعوى قاطعة للتقادم الذى تمسك به .

وحيث إن هذا النعى غر سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القضاء بثيوت مسألة أساسية أو عدم ثبو بها أثره اكتساب قوة الأمر المقضى في الغضاء بثيوت مسألة أساسية أو عدم ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة وأن الحائر الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه وأن الحائر المرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حين المالك ولا يكفى في تغير الحائز صفة وضع يده بجرد تغير نيته ، بل بجب أن يكون تغير النية بفعل إيجابي ظاهر بجابه به حتى المالك بالإنكار الساطع والمعارضة المنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزمع إنكار المساطع والمعارضة واستثناره إلى يدونه . وأن المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب متى توافر فها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده . لماكان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المرحوم ... -- سلف الشركة الطاعنة --كان يضع يده على قطعتي الأرض محل النزاع على سبيل الاستتجار من الحكم الصادر ضده فى الدعوى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٥٩ مدنى عابدين والذى أقمامُ قضاءه بإلزامه بأجرتهما على أنه يستأجر هاتين القطعتين من ملاكها مسلف المطعون علمن عوجب عقد الإبجار الذي تضمنه الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ سالف البيآن وهو حكم يحوز حجية الأمر المقضى بالنسبة للشركة الطاعنة فى شأن قيام علاقة إبجاريةً بن سلفه المذكور وسلف المطعون علمن فى شأن هاتين القطعتين ورتب على ذلك عدم جدوى طلب الشركة الطاعنة ضم مدة ذلكُ السلف إلى حيارتها ، وأن المطعون عليهن إذ أقمن الــــدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٧٤ مدنى عابدين ضد الشركة الطاعنة وورثة المرحوم بطلب فسخ العلاقة الإنجارية القائمة بينهما نموجب ذلك الإقرار – مرتكزاً فهــا إلى سُرائهن هاتين القطعتين - من ملاكها الأصليين عقتضي عقود ابتدائية صادر بها أحكام بهائية لصالحهن - يكن قد تمسكن بصورة جازمة ملكيتهن لأرض الزاع في الدعوى المشار إليها والتي انتهت بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤ بفسخ الإقرار بعقد الإنجار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ ورتب على ذلك قطم هذه الدعوى للتقادم بشأن حيازة الشركة الطاعنة للأرض بوضع اليد المــدة الطويلة المكسبة للملكية وخلص منه إلى أن المدة من تاريخ وضّع يد الشركة] الطاعنة على أرض التداعي الحاصل في ١٩٦٤/٣/٨ حتى إقامة هذه الدعوى في ١٩٧٩/٢/٢٧ لا تكفي لاكتال مدة التقادم الطويل المكسب للملكية ــ فإن النعى عليه بأن الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ لا يشكل عقد إمجار وأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٥٩ مدنى عابدين لا يفيد استثجار سلف الشركة الطاعنة للأرض محل النزاع وأن الدعوى وقم ٢٣٢ سنة ١٩٧٤ مدنى عابدين لا تقطع التقادم يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن . ي ي ي ي ي ي ي ي

- المناه ٩٠٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المجكمة وعفسوية السادة المستشارين/ حسين على حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، محمد بكر غالى وعزت عمسوان •

(TOT)

الطعنان رقما ١٧١٧ ، ١٧٣٧ لسنة ٥٠ القضائية :

(۱) نقض « اجراءات الطعن » · موطن · بطلان ·

البيانات الواجب اشتمال صحيفة الطمن بالتقص عليها - م ٢/٣٥٣ مرافعات - الغرضي منها - إعلام تلاوي الشان اعلاما كافيا بها - بيان موطن المعامى التركل عن الطاعنين بالصحيفة -اعتباره موطنا مختارا لهما - عمال بيان موطنهما الاصلى - لا بطلان -

(٢) شيوع · ايجار « ايجار الاماكن » ·

المسألك على الشبيوع • حقه في أن يستأجر العقار أو جزء منه من باقي الملاك •

ِ (٢<u>). عَقِّه</u> « تَفْسِيرِ الْعَقِّهِ » • محكمة الموضوع • .

محكمة الموضوح - سلطتها ننيّ نعرف حقيقة العقد واستظهار مدلوله من عبارًاته على ضوء الظروف التني احاطت بتحريره وما يكون فد سبقه أن عاصره من اتقاقلت .

(٤) اثبات « القرائن » • حكم « تسبيب الحكم » •

استنباط القرائن من اطلاقات محدّمه الوضوع • شرطه • اقامة الحكم قضاده على جسلة قرائن متسائدة مؤديه الى النتيجة التى خلص البها • عدم جواز مناقشة كل قرينة على ضعة لائبات عدم كفايتها في ذاتها •

(٥٠٤) أيجار « ايجار الاماكن » « التاجير من الباطن » « التاجير المفروش » محكمة الوضوع .

(٩) المستاجر المصرى القيم مؤقتا بالخارج • حقه في تأجع المكان للغير مغروضا أو خاليا وأو تضمن المقد جفل التابير من الباطن • وجوب اخطاره المسستاجر من الباطن بالإخلاء ولو قبل انتهاء المدة الإصلية للعقد أو المعتمد • تمام الإخطار • أثره • اعتباد المعتمد عليها بقوة القانون • كفاية أثبات المستاجر الاصل أن التأجير تم يسبب اقامته المؤرّف بالمغارج - تضمين المقد أن سبب التأجير من الباطن اقامة المستاجر الاصل مؤقتها.

بالغارج أو علم المستاجر من الباطن بهذه الواقعة · غير لازم · لمحكمة الموضوع المسلطة الملقة في استخلاص سبب التاجير ما دام صائفا ·

(٦) تأخر المستأجر الاصل الذي أجر المكان من ياطنه بسبب اقامته الموقوته بالفارج في ترجيه الانجارات المستأجر من الباطن لا يصد في ذاته دليلا على تنازله عن حقه في اخسداد المنز ولا يخول المستأجر من الباطن الحق في امتداد المقد - المؤجر وحدد مو صاحب المصلحة في النسك بالاثار المترقبة على ذلك -

٧ - قانون ((تفسير النصوص)) • ايجار ((ايجار الاماكن)) ((التاجير من الباطن))

حتى المستأجر المسرى الخيم مؤفتا بالفارج فى تأجير المكان المؤجر له للغير مفروئـــا أو خاليا • م ٢٦ ق ٥٦ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤٠ ف ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • سريانه على كافة الاماكن المعدة للسكنى أو لتهرها من الاغراض - علة ذلك -

(٨ ـ ٩) نقض (السبب الجديد) • محكمة الموضوع (اتقدير العليل) •

(٨) تسبك المستاجر من الباطن بعدم شفل المستاجرة الاصلية ـ التي أجرت له المكان بسبب اقامتها الموقوته بالخارج _ للمين قبل سفرها للخارج دفاع جديد يخالطه واقع ٠ مدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة الشخص ٠

 (٩) عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على جديم حجج الخصوم - اقتناعها بالحقيقة التي أوردت دليلها - قده الرد الفسنى المستقل اكل حجة تطالفها -

ا - إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسهاء الحصوم وصفاتهم وموطن كل مهم وإلا كان الطعن باطلا ، فقد اسهدفت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات ، ومن ثم فإن كل ما يكنى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه الممادة من أجله ، لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن صحيفة الطعن قد أثبت بما بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين عمدينة المنصورة ، وكان هذا الموطن يعد عملا محتراً في إعلان الأوراق اللازمة للسير في الطمن الموكل فيه وذلك عملا بنص الممادة ٤/٧٤ من قانون المرافعات فإنه يغيى عن بيان الموطن الأصلى للطاعين في الصحيفة ، إذ تحققت الغاية من إيراد هذا البيان بهذكر

الموطن الهتار لها فلا يترتب البطلان على إغفال البيان المشار إليه وذلك وفقاً [لحكم المبادة ٢٠ من قانون المرافعات :

 ٢ - آيحة للمالك على الشيوع في العقار أن يستأجره من باقى الملاك أو يستأجر جزءاً منه ، إذ ليس هناك ما عنعه قانوناً من ذلك .

سلقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لمحكة الموضوع سلطة البحث فى حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التى أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتقاقات .

٤ - لحكمة الموضوع مطلق الحرية فى استنباط القرائن التى تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ، ولا رقابة لحكمة النقض عليها فى تقديرها لقرينة من شأتها أن تؤدى إلى الدلالة التى استخلصها مها ، وإذا ما استندت فى قضائها إلى حملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى خلصت إليها فإنه لا يقبل من الحصم مناقشة كل قرينة على حدة الإثبات عدم كفايتها فى ذاتها .

ه ـ مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن المنطبق على واقعة التعاقد محل النزاع ـ ونص الفقرة أ من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر الأماكن ـ الذي أقيمت الدعوى في ظله ـ يدل على أن المشرع قرر مزية خاصة للمستأجر المصرى المقيم بالحارج بصفة مؤقنة نحوله استثناء أن يؤجر من باطنه العمن المؤجرة له مفروشة أو خالية بغير إذن من المؤجر ولو تضمن عقد الإيجار شروط الحظر من التأجر من الباطن ويتعين على المستأجر الأصلى أن يخطر المستأجر من باطنه بالإخلاء ولو قبل بهاية المدة الأصلة للعقد أو المدة ألى امتد إليها ، وذلك عند حلول موعد عودته من الحارج على أن يمنح أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بالإخلاء ورد العين إلى المستأجر الأصلى ، فإذا ما تم إخطاره بذلك اعتبر العقد منهياً بقوة القانون وتتجرد يد

المستأجر من الباطن من سندها القانونى ويلترم بإخلاء العين ، وإذ كم يشترط القانون لترتيب هذا الآثر ، أن يتضمن عقد الإيجار ما يفيد أن التأجير قد تم يسبب إقامة المستأجر موقعاً بالحارج أو ثبوت علم المستأجر من الباطن سده الواقعة ، ومن ثم فإنه يكنى لإعمال حكم النص المشار إليه أن يقيم المستأجر الأصلى الدليل على أن تأجيره العين المؤجرة له كان عناسية إقامته الموقوقة خارج البلاد ، وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية . ولحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة المقدمة لها واستخلاص سبب التأجير من كافة الظروف والملابسات المحيطة بواقعة الدعوى دون رقابة من محكمة النقض علمها في ذلك مي أقامت قضاءها على أسباب سائعة مؤدية المنتيجة التي انتها إلها .

٦ - إن تأجير المستأجر الأصلى الذى أجر المكان من الباطن بسبب إقامته الموقوتة بالحارج - فى توجيه الإخطار بالإخلاء بعدعودته إلى المستأجر من الباطن لا يخوله حقاً فى امتداد عقده لمدة غير محددة ، ولا يعد هذا التأخير تمجرده دليلا على تنازل المستأجر الأصلى عن حقه فى إخلاء العين والمؤجر وحده هو صاحب المصلحة فى القسك بالآثار المترتبة على تراخى المستأجر الأصلى فى توجيه الإخطار المذكور إلى المستأجر من الباطن.

٧ - منى كان انس الفانونى صرخاً جلياً فلا محل للحروج عليه أو تأويله بدعوى الاسهداء بقصد الشارع منه ، لأن محل ذلك إنما يكون عند نحوض النص أو وجود لبس فيه ، وكان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن إنجار الأماكن المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قد أباح للمستأجر المصرى تأجير ﴿ المكان المؤجر له ﴾ للغير من باطنه مفروشاً أو خالياً في حالة إقامته خارج الجدنورية بصفة مؤقتة فإن من باطنه مفروشاً أو خالياً في حالة إقامته خارج الجدنورية بصفة مؤقتة فإن المؤجرة فإنه يسرى على كافة الأماكن سواء كانت معدة للسكني أو لغير ذلك من الأغراض إذ لا محل لتقييد مطلق النص دون قيد وقصره على الأماكن المؤجرة الخرض السكني فحسب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قاء المؤجرة الخرض السكني فحسب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قاء

المتزم هذا النظر وأعمل حكم النص سالف الذكر على عن النزاع المؤجرة لاستعالما كعيادة طبية ، فإنه لا يكون قد خالف القانون

٨ - إذ كان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم شغل المطعون ضدها الأولى المعين المؤجرة قبل سفرها للخارج وتأجرها في ١٩٧٣/٩/٢٩ فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص أيا كان وجه الرأى فيه - يكون دفاعاً جادباً مخالطه واقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة انتفض.

٩- لأن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالردعلي خميع حجيج الخصوم لأن قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها : فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث في هذا الصدد عن عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٣/٦/٤ والحاص بسبق استشجار الطاعن لجزء من شقة الزاع ويكون النمى عليه في هذا الحصوص على غير أساس ج

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق—
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنن
الدعوى رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية للحكم الدعوى رقم الطيادة الطبعة على النزاع وتسليمها إلها وذلك فى مواجهة الطاعنة ، فوقالت بياناً لدعواها أنها تستأجر هذه العيادة من الحارس القضائي على العقار المعقد مؤرخ ١٩٧٣/٦/١ ، و عناسبة سفرها إلى الحارج فقد قامت بتأجرها من الساطن إلى زميلها الطاعنين المذكورين ممقتضى عقد إيجار مؤرخ من الباطن إلى زميلها الطاعنين المذكورين ممقتضى عقد إيجار مؤرخ مع ١٩٧٣/٩/٢٠ فإن العقد عد منها بقوة

التمانون ، ولذا فقد أندرتهما في ١٩٧٨/١١/١٨ بإخلاء العن المؤجرة لها ولما لم يمتثلا فقد أقامت المدعوى . وبتماريخ ١٩٧٩/٦/٢١ قضت المحكة بإخلاء عن النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها الأولى خالية . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئنافين رقمي ٤٦٢٥ و ٤٦٣٣ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/١٥ حكت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن المرفوع من ... ، ... برقم ١٩٧٧ لسنة ٥٠ ق ، وقدمت المطعون ضدها الأولى مذكرة دفعت فيها بعطلان الطعن ، كا قيد الطعن المرفوع من ... برقم ١٧٧٧ لسنة ٥٠ ق ، بيطلان الطعن ، كا قيد الطعن المرفوع من ... برقم ١٧٧٧ لسنة ٥٠ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنن أبدت فيهما الرأى برفضهما ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنهما جديران بالنظر ، وحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم الطعن الثاني إلى الطعن الأولى ليصدر فيهما حكم واحد ، كما الترمت النيابة رأبها .

أولا ـ عن الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٠ ق ٠

حيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها الأولى ببطلان الطعن أن صحيفته قد خلت من بيان الموطن الأصلى للطاعنين أو بيان موطهما المختاري، وذلك على خلاف ما تقضى به المادة ٣٢/٢٥ من قانون المرافعات من وجوب بيان موطن الحصوم فى الطعن ، الأمر الذى يترتب عليه البطلان .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأساء الحصوم وصفاتهم وموطن كل مهم وإلا كان الطعن باطلا ، فقد السبدفت – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً هذه البيانات ، ومن ثم فإن كل ما يكني للدلالة عليها يتحقق به الفرض الدى وضعت هذه المادة من أجله ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن قد أثبت بها بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين عمدينة المصورة ، وكان هذا الموطن يعد محلا محتاراً في إعلان الأوراق

اللازمة للسعر فى الطعن الموكل فيه وذلك عملا بنص المادة ١/٧٤ من قانون المرافعات فإنه يغيى عن بيان الموطن الأصلى للطاعنين فى الصحيفة ، إذ محققت إلى المناية من إيداء هذا البيان بذكر الموطن المختار لها ، فلا يتر تب البطلان عسلى إغفال البيان المشار إليه ، وذلك وفقاً لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات :

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ...

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسببن الأولىن منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولان إن الثابت بعقد الإبجار محمل النزاع ، عنواناً وصلباً أن المطعون ضدها الأولى قد أجرت العن بصفتها مالكة وليست مستأجرة لهـا ، مما لا يسوغ معه للحكم الانحراف عَن عبارة العقــد الواضحة والقول بأنها قامت بالتأجر بوصفها مستأجرة لعىن النزاع مخالفآ بذلك الثابت بالكتابة ، كما لا بجوز الاحتجاج عليهما بعقد استئجارها للعمن من الحمارس القضائي على العقمار ، إذ أنهما ليسا طرفا في هذا العقد ولم يكن أمهما خصماً في دعوى الحراسة ، ولا ينهض دليلا على نني ملكية المطعون ضدها الأولى للعن المؤجرة ضآلة نصيبها في الملكية على نحو ما ذهب إليسه الحكم المطعون فيه ، هذا فضلا عن أن باقى الملاك المشتاعن لم يعتر ضوا على تأجرُها للعنن مما يترتب عليـه نفـاذ الإجـارة في حقهم ، وما كان يصح الاحتجاج على الطاعنين لعلم المستأجر الآخر (.....) بصفة المطعون ضدها فى إبرام العقد وكونها مستأجرة للعنن وليست مالكة لهـا ، ومن ثم فإنه كان يتعين إعمال أثر عقد الإبجار محل النَّزاع باعتباره صادراً من المالكة عن مكان خال ، ورفض إخلاء الطاعنين من العين المؤجرة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه بحق للمالك على الشيوع فى العقار أن يستأجره من بافى الملاك أو يستأجر جزءاً منه إذ ليس هناك ما بمنعه قانوناً من ذلك ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة البحث

في حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضموء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات ولها مطلق الحرية في استنباط القرائن التي تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها . ولا رقابة لمحكمة النقض علمها في تقديرها لقرينة من شأنها أن تؤدى إلى الدلالة التي استخلصها مها . وإذا ما استندت في قضائها إلى حملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدى في مجموعها إلى النتيجة التي خلص إلهاً ، فإنه لا يقبل من الحصم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه والذي أحال إليه في أسبابه أنه خلص في قضائه إلى أن عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٣/٩/٢٨ محل النزاع قد صدر من المطعون ضدها الأولى بصفتها مستأجرة ذاته من أن العقار محل العنن المؤجرة ملك للحارس القضائي ... وشركاه ، وثبوت استثجارها لهـذه العن من الحـارس القضـائي بمتتضى عقا. الإمجـار المؤرخ ١٩٧٣/٦/١ وأنها مَا كانت تملك تأجيرها بوصفهـا االكة لغرض الحراسة القضائية على العقار بمــا لا يستقيم معه القول بأن باقي الشركاء في ملكية العقار لم يعترضوا على التأجر ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم من قرائن. ما ورد بعقد إنجار سابق مؤرخ ١٩٧٣/٦/٤ صادر من المطعون ضدها . الأولى بتأجير جزء من عين النزاع إلى المطعون ضده الثاني ، ثابت به أنها قامت بالتأجر له بصفتها مستأجرة للعن لاستغلالهـا كعيادة طبية ، ولمـا كانت هذه القرائن التي استند إلها الحكم سائغة تستند إلى أصل ثابت بالأوراق وتكمل بعضها بعضاً ولا مخالفة فها للقانون وتؤدى في مجموعها إنى النديجة التي خلص إلمها بتحديد صفة المطعون ضدها الأولى في تأجير عن النزاع بمقتضي العقــد المؤرخ ١٩٧٣/٩/٢٨ باعتبارها مستأجرة للعنن وليست مالكة لهـا ، فإنه لا يقبل من الطاعنين مناقشة كل قربنة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها : ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين تينعيان بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم

المطعون فيه ، محالفة القانون والحطأ فى تطبيقه، وفى بيان ذلك يقولان إن عقد الإيجاد سند الدعوى لم يرد به أن المطعون ضدها الأولى قامت بالتأجر بسبب إقامتها بالحارج ، هذا إلى أن مدة العقد بحسب الاتفاق هى أربع سنوات وهو الموعد المحدد لعودتها للإقامة فى البلاد ، مما كان يتعين معه التنبيه عليهما بإخلاء العين المؤجرة بحلول بهاية مدة العقد ، وإذ لم تفعل قابها تعد متنازلة عن حقها فى الإخلاء ولو امتدت إقامها بالحارج بعد الميعاد المذكور ، طالما أنها لم تخطرهما بذلك ، وإذ لم يعمل الحكم المطعون فيه الأثر القانوني المترتب على عدم التنبيه عليهما بالإخلاء فى الموعد المحدد ، وهو سقوط حقها فى طلب عدم التنبيه عليهما بالإخلاء فى الموعد المحدد ، وهو سقوط حقها فى طلب الإخلاء مقرراً أن القانون لم يشترط موعداً محدداً التنبيه فإنه يكون معياً بستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إبجار الأماكن ـــ المنطبق عـــلي واقعة التعاقد محل النزاع – على أنه ﴿ والمستأجر من مواطني الجمهورية العربية المتحدة في حالة إقامته بالحارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر لمه مَفْرُوشًا أَوْ غَيْرَ مَفْرُوشَ » . والنص في الفقرة أ من المادة ٤٠ من القانون رقم 23 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر الأماكن ــ الذي أقيمت الدعوى في ظله ــ على أنه ه وعلى المستأجر الأصلى في هذه الحالة أن نحطر المستأجر من الساطن لإخلاء العنن في الموعد المحدد لعودته للإقامة بالجمهورية ، بشرط أن بمنح المستأجر من البـاطن أجـلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بإخـلاء العن وردها إلى المستأجر الأصلى وإلا اعتبر شاغلا للعين دون سند قــانوى وذلك أياً كانت مدة الإيجار المتفق علمها ، _ يدل على أن المشرع قرر مزية خَاصَةً للمستأجر المصرى المقيم بالحارج بصفة مؤقتة تخوله استثناء أن يؤجر من بَأَطْنِهِ الْعِبْنِ الْمُؤجِرة له مفروشة أو خالبة بغير إذن من المؤجر ولو تضمن عقــد الإَّبجار شَرط الحظر من التأجر من الباطن ، ويتعنن على المستأجر الأصلى أن ` يخطر المستأجر من باطنه بالإخلاء ولو قبل نهاية المدة الأصلية للعقد أو المدة " الى امتد إليها ، وذلك عند حلول موعد عودته من الحارج ، على أن بمذبح

أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بالإخلاء ورد العين إلى المستأجر الأصلى ، فإذا ما تم إحطاره بذلك اعتبر العقد منتهاً بقوة القانون وتتجرد يد المستأجر من الباطن من سندها القانوني ويلتزم بإخلاء العنن ، وإذ لم يشترط القانون لترتيب هذا الأثر ، أن يتضمن عقد الإبجار ما يفيد أن التأخير قديتم بسبب إقامة المستأجر مؤقتاً بالحارج أو ثبوت علم المستأجر من الباطن سهده الواقعة ، ومن ثم فإنه يكفى لإعمال حكم النص المشار إليه أن يقيم المستأجر الأصلى الدليل على أن تأجره للعن المؤجرة له كان بمناسبة إقامته الموقوتة خارج البلاد ، وذلك بكافة طرَّق الإَّثبات القانونية ولمحكمة الموضوع السلطة التــامة فى تقدير الأدلة المقدمة لهـا واستخلاص سبب التأخير من كافة الظروف_ والملابسات المحيطة بواقعة الدعوى دون رقابة من محكمة النقض علمها في ذلك مي أقامت قضاءها على أسباب سائغة مؤدية للنتيجة التي انتهت إلها ، كما أن تأخر المستأجر الأصلى في توجيه الإخطار بالإخلاء إلى المستأجر من الباطن ، ٢ لا نخوله حقاً في امتداد عقده لمدة غير محددة ، ولا يعد هذا التأخير بمجرده دليلا على تنازل المستأجر الأصلي عن حقه في إخلاء العنن ، والمؤجر وحــده هو صاحب المصلحة في التمسك بالآثار المترتبة على ترَّاخي المستأجر الأصليُّ أ في توجيه الإخطار المذكور إلى المستأجر من الباطن ، لما كان ذلك وكان الثابت عدونات الحكم الابتدائى التي أحال إلها الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإخلاء العين محل النزاع على ما ثبت من المستندات المقدمة من المطعون ١٩٧٣/٩/٢٨ إنما أبرم عناسبة سفرها للخارج برفقة زوجها المعار إلى دولة الكويت في اليوم التالي بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٩ بعد أن حصلت على إجازة من جهة عملها ، وأنها بعد عودتها من الخارج فى ١٩٧٨/٩/٢٩ قامت بإخطار المستأجرين بإخلاء العبن المؤجرة لها في ١٩٧٨/١١/٢٨ ، وكان هذا الذي خلص إليه الحكم سائغاً له أصله الثابت بالأوراق وكافياً لحمل قضائه ولا محالفة فيه للقانون ، فإنَّ النعي برمته يكون على غير أساس :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن ير

القيا : ـ عن الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أإن حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٩ المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ قاصر على الشقق السكنية حتى لا يحرم المستأجر من مأواه إذا ما سافر إلى الحارج لفترة مؤقتة ، فأجاز له الشارع استرداد مسكنه عند عودته لللاد ، وإذ اعمل الحكم المطعون فيه هذا النعى على المكان المؤجر لغير السكنى فإنه يكون قد خرج عن مقاصد التشريع عما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه مي كان النص القانوني صرعاً جلياً فلا على للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاسهداء بقصد الشارع منه ، لأن عمل ذلك إنما يكون عند عموض النص أو وجود لبس فيه ، وكان النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن إنجار الأماكن المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ – قد أياح للمستأجر المصرى تأجير ، المكان المؤجر له » للغير من باطنه مفروشاً أو خالياً في حالة إقامته خارج الجمهورية بصفة مؤقتة فإن هذا النص وقد جاء صرعاً وعاماً دون تخصيص للغرض من استمال العين المؤجرة ، فإنه يسرى على كافة الأماكن سواء كانت معدة للسكني أو لغير ذلك من الأغراض إذ لا محل لتقييسد مطلق النص دون قيسد ، وقصره على الأمساكن المؤجرة لغرض السكني فحسب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر ، وأعمل حكم النص سالف الذكر على عن الذاع المؤجرة لاستعالما كعيادة وأعمل حكم النص سالف الذكر على عن الذاع المؤجرة لاستعالما كعيادة وأنه لا يكون قد خالف القانون ، ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الثانى والرابع من أسباب الطعن عـــلى الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول

أنه يلزم لاستفادة المستأجر الأصيلي من حكم القانون الذي يجز له استرداد العين المؤجرة بعد عودته من الحارج أن يكون شاغلا للعين منتفعاً بها قبل السفر وأن يثبت علم المستأجر من الباطن بأن التأجير حاصل بسبب السفر إلى الحارج وقد أغفل الحكم المطعون فيه عث هذا الشرط ولم يعول على جهل الطاعن بسبب التأجير وسفر المؤجرة إلى الحارج ، رغم خلو العقد من بيان هذا السبب وتقد عه للعقد السابق إبرامه مع المطعون ضدها يتاريخ ٤٦-١٩٧٣ للتدليل على أن قيامها بالتأجير لم يكن بسبب السفر إلا أن الحكم أغفل الإشارة إلى دلالة هذا المستند الهام الذي يفيد أيضاً أن المؤجرة لم تكن تحتفظ إلا بغيرفة واحدة من شقة النزاع ، مما لا يجبر لها استردادها عند عودتها من السبفر واحدة من شفته النزاع ، مما لا يحبر لها استردادها عند عودتها من السبفر واحدة من تشغلها حتى تعود إلها ، مما يعبب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الطاعن لم يقدم ما يفسد سق تمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم شغل المطعون صدها الأولى للعين الموجرة قبل سفرها للخارج و تأجيرها في ١٩٧٣/٩/٢٨ . ومن ثم فإن النعى على الحكم المصون فيه في هذا الحصوص – أياً كان وجه الرأى فيه – بكون دفاعاً جديداً عالطه واقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومردود في شقه الثاني عما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث من أسباب الطعن السابق من أنه لا يشيرط لإعمال حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ بيان من أنه لا يشيرط لإعمال حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ بيان سبب قيام المستأجر الأصلى بتأجير العين من باطنه في العقد المرم بيئه وبين علم هذا المستأجر بالسبب المذكور ، ولما كانت محكمة الموضوع ضر هازيمة عالم دلي غيع حجج الحصوم ، لأن قيام الحقيقة الى اقتنعت بنا وأوردت علم المد الضمى المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم دلملها فيه الرد الضمى المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث في هذا الصدد عن عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٣/٦/٤

أً والخاص إسبق استثجار الطاعن لجزء من شقة النزاع ويكون النعبي عليه في هذا الحصوص على غير أساس :

ألوحيث إن حاصل السبب الناك من أسباب الطعن ، مجاافة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أسبغ على المطعون ضدها الأولى وصف المستأجرة للعين من الحارس القضائي على العقار وأبها ليست مالكة مستنداً في ذلك إلى ضآلة حصها في الملكية رغم محالفة ذلك للتابت بالعقد من أنها المالكة للعين ، مما ترتب عليه إهدار حقه في التمسك بامتداد هذا العقد بقوة التمانون طالما أن الإجارة صادرة من المالك لحصته في العقاز دون اعتراص من باقي الثبركاء على هذا التأجير الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب فقط هذا

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق بيانه فى الرد على السبين الأولين من أسباب الطعن السابق من أن استخلاص الحكم المطعون فيه صفة المطعون ضدها الأولى فى التعاقد سند الدعوى بأنها تعاقدت بوصفها مستأجرة المعين وليس بوصفها مالكة لهما، هو استخلاص سائغ من مجموع القرائن الموضوعية التى استنبطها الحكم من أوراق الدعوى ومستنداتها ، ومن ثم فإن ما يشره الطاعن بسبب النعى لا يعدو أن يكون جدلا فيا تستقل محكمة الموضوع بتقديره

ولمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين/ ابراهيم زغو ، مجيد عبد المنم حافظ نائبى رئيس المحكمة ، معدوح السسعيد و ابراهيم بركات ·

(YOE)

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقض ٠

(٢) ملكية . بيع . تسجيل .

الملكية في المقار - علم انتقالها ان المسترى الا بالتسجيل - ق ١٨ السسية ١٩٣٢ . الاستثناء - المعررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه في أول يتاير سنة ١٩٣٤ - عسم احتراط تسجيلها بن المماقدين واشتراطه بالنسبة للغير فقط وفقا للقانون المدني القديم -

(٣) دعوى « دعوى الاستحقاق الفرعية » • سلكية • تسجيل • بيسم • تنفيسسل جبرى •

دعوى استحقاق المقار المنزوعة ملكيته • اساسها الملكية • التسجيل شرط الاحتجساج مشترى ذلك المقار بها قبل نازع الملكبة • مشترى المقار بعقد غير مسجل • لبس الا دائسا عاديا للبسائم •

١ – لا يكنى فيمن نختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الحصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل بجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حن صدوره ، والثابت أن المطعون ضده الحامس بصفته ممثلا لمصلحة الشهر المقارى قد اختصم فى الدعوى من قبل المطعون ضدها الأولى وأنه وقف من الحصومة موقفاً سلياً ولم يحكم عليه بشىء وقد أسس الطاعنان طعهما على أسباب لا تتعلق به ، فن ثم لا يكون خصماً حقيقياً لها ولا يقبل اختصامه فى الطعيد :

١٩٢٢ عنوى نص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ المعمول به اعتباراً من أول بناير سنة ١٩٢٤ – والذي عدل نصوص القانون المدنى القديم فيا يتعلق بشهر العقود - والمقابلة المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ ، والمادة الرابعة عشرة من هذا القانون أن الملكية في العقار لا تنتقل من البائع إلى المشترى إلا بتسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل مهذا القانون ولا نخرج من نطاق أحكام التسجيل الواردة مهذا القانون إلا المحروات الثابتة التاريخ رسمياً قبل نفاذه في أول بناير سنة ١٩٢٤ فتبي هذه المحروات خاضعة لأحكام القانون المدنى القديم محصوص عدم اشراط التسجيل فيا بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة إلى الفير فقط.

٣ ـ دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته هي دعوى أساسها الملكية وليس لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن محتج به على نازع الملكية ، بل يتعين عليه حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل نازع الملكية أن يسجل هذا ... العقد لينتقل إليه الملكية بموجه، أما قبل التسجيل فإنه لا يعدو أن يكون دائناً عادياً للبائم ...

المحكمة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السـيد المستشــار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنين وباقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ٨٨٨ سنة ١٩٨٠ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإبطال حكم مرسى المزاد المسجل برقم ٥٠٠٧ سنة ١٩٧٦ وإلغاء كافة آثاره ومحو التسجيل . وقالت بياناً لدعواها أنها وشقيقانها يتملكن المقار المين بصحيفة الدعوى بموجب عقد بيع صادر إلهن من والدهن ومصدق على توقيعاته بمحكة كرموز الجزئية برقم ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٣٦//١٦ وقد ظل

العقار مكلفاً باسم والدهن البائع حتى بعد وفاته ، وأن المطعون ضدهم الثانى ا والثالثة والرابعة المستأجرين للعقار اتفقوا مع الطاعنين في غيبتهما على تعلية جزء من سطح العقار ولم يدفعوا إلى الأخيرين تكاليف المبانى الجديدة ثم تمكن الطاعنان بطريق التواطؤ مع المطعون ضدهم المذكورين من نزع ملكية هذا المحلمات متوجب حكم مرسى المزاد سالف الذكر . حكمت المحكمة الابتدائية وأبعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالها إلى قاضي التنفيذ الذي قضى بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ بإحالة الدعوى إلى محكمة تنفيذ كرموز للاختصاص وفي موضوعها ببطلان حكم مرسى المزاد المسجل برقم ٧٠٠٥ ، استأنف الطاعنان محلم بالاستئناف رقم ٥٥ سنة ٥ ق لدى محكمة استثناف الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧ حكمت المحكمة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . طعن وبتاريخ المحكم المستأنف . طعن قبول الطعن بالنسبة إليه ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض هذا الدفع والطعن معاً . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأها ؟

وحيث إن مبى الدفع المبدى من المطعون صده الحامس بعدم قبول الطعن أنه ليس خصماً للطاعنن ولا مصلحة لها فى اختصامه :

وحيث إن هذا الدفع سديد ذلك أنه لا يكني فيمن مختصم فى الطعن أن ' يكون طرفاً فى الحصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، يل بجب أن تكو ن له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق ، أن المطعون ضده الحامس بصفته ممثلا لمصلحة الشهر العقارى قد اختصم فى الدعوى من قبل المطعون ضدها الأولى وأنه وقمف من الحصومة موقفاً سلبياً ولم محكم عليه بشيء وكان الطاعنان قد أسسا طعهما على أسباب لا تتعلق به ، فن ثم فلا يكون خصماً حقيقياً لها ولا يقبل اختصامه فى الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسة إلى المطعون ضده الحامس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى باقى المطعون ضدهم.

وحيث إنه بما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه على أن ملكية المطعون ضدها الأولى للمقار محل النزاع تستند إلى عقد البيع المصدق على توقيعاته في سنة ١٩٢٦ بحسبان الحقوق العينية الأصلية في ظل القانون المدنى القدم كانت تنتقل فيا بين المتعاقدين دون حاجة إلى تسجيل والذي كان يشرطه القانون بالنسبة إلى الغير فقط ، هذا في حين أن عقد المطعون ضدها الأولى غير مسجل لا يترتب عليه نقل الملكية إليا تطبيقاً لنص المادة ٩ من القانون ألم ماد المادية لا بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، كما أنه لا يصح الاعتداد مهذا المعقد في إثبات ملكية المطعون ضدها الأولى لأنه لم يكن ثابت التعادية قبل سنة ١٩٤٤ ، كما تقضى بذلك أحكام هذا القانون .

وحيث إن هذا النحى صحيح ذلك أنه لما كان بين من الحكم المطعون فيه أن عقد المطعون ضدها الأولى صدر في سنة ١٩٢٦ في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ المعمول به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٤ والذي عدل أنصوص القانون المدفئ القديم فيا يتعلق بشهر العقود وأنه يكون محكوماً بقواعد الشهر الواردة في قانون التسجيل المشار إليه والذي نص في مادته الأولى المقابلة المجادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر حميع النصرفات المنشئة المحقوق العينية الأصلية بواسطة تسجيلها في لم كتاب الحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار أو في المحكمة الشرعية ، في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار أو في المحكمة الشرعية ، لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . وإذ نصت المادة الرابعة عشرة من هذا القانون على عدم سريانه على المحروات التي ثبت تاريخها رسمياً قبل تاريخ العمل به ، بل تظل خاصعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لأحكام القوانين اللي كانت سارية عليه ، فإن مؤدى ذلك أن الملكية في العقار لا تنتقل من البائع إلى المشترى إلا بتسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد عمن نطاق أحكام النسجيل الواردة بهذا القانون

إلا المحررات الثابتة التاريخ رسمياً قبل نفاذه في أول يناير سنة ١٩٧٤ فتبي هذه المحررات خاصعة لأحكام القانون المدنى القديم مخصوص عدم اشتراط التسجيل فيا بن المتعاقدين واشتراطه بالنسبة إلى الفتر فقط ، حمى كان ذلك ، وكانت المن لم يسجل عقد شراء العقار المنزوعة ملكيته هي دعوى أساسها الملكية إذا فليس لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن محتج به على نازع الملكية ، بل يتعين عليه حيى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل تاريخ الملكية أن يسجل هذا العقد المنتقل إليه الملكية عوجيه ، أما قبل التسجيل فإنه لا يعدو أن يكون دائناً عادياً للمائع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب قضاءه في الدعوى على أن المطعون ضدها الأولى قد تملكت العقدار المروعة ملكيته بموجب العقد المصدق على توقيعاته في سنة ١٩٢٦ وذلك استناداً إلى أحكام القانون الملدي القديم الى كانت لا تشرط التسجيل فيا بن المعاقدين ودون مراعاة لأحكام قانون التسجيل السابق رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ المعال له فيا يتعلق بشهر العقود على نحو ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف المعارن وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعر، الأخرى :

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس فلعكمة وهضوية السسادة المستشارين / ابراهيم زغسو ، مجمد عبد المدم خافظ نائبي رئيس فلعكمة ، معدوج السعيد و ابراهيم بركات •

(TOO)

الطمن رقم ١٦٨ه سنة ٥٣ القضائية :

 (١) تنفيل حكم «حكم وقتى » ٤ حجز « التظلم منه » « حجز ما للمسدين لدى الفي)) . قضاء مستمجل .

قاشى التنفيذ • اختصاصه • م ٢٧٥ مرافعات • عدم جواز تعرضه فى أسباب حكســه لمرضوع النزاع أو المساس يأصل الحق • الحكم الصادر منه فى التظلم من يُحر الحجوز التحفظى على ما للمدين لدى الغير • حكم وقتى • غير ملزم لمحكمة الموضوع •

(٢) نقض « اثر نقض الحكم » •

تأسيس قضاء الحكم المطعون عليه عل حكم مناوض » [اثره • ويورب تلخيسه • م ٢٧١ مرافسات »

ا – المقرر عملا بنص المادة ٧٧٥ من قانون المرافعات أن قاضى التنفيذ يفصل فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة ، ومن ثم فإن اختصاصه بشأن هذه المنازعات قاصر على الإجراءات الوقتية التى يخشى علما من فوات الوقت لدرء خطر محقق أو للمحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانونى قائم وذلك دون المساس بأصل الحق ، وليس له أن يعرض فى أسباب حكمه إلى الفصل فى موضوع النزاع ، أو أن يؤسس قضاءه فى الطلب الوقى على أسباب تمس أصل الحق أو أن يتعرض إلى المستندات المقدمة من أحد الطرفين ليقضى فيا بالصحة أو بالبطلان ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر الحجز التحفظى عسلى

ما للمدين لدى الغير برفضه وتأييد أمر الحجز حكم وقتى غير ملزم لمحكمة الموضوع ،

٢ ــ إذ كان الحكم المطعون فيه قد تأسس قضاؤه على ما يين من مدوناته
 على الحكم المتقوض فإن لازم ذلك وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون
 المرافعات وجوب نقضه

الحكمية

بعمد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ر. حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تعصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٠٠٠ سنة ١٩٧٦ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بصحة وتفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/٦/١٤ مدنى فيا تضمنه من بيع ٤٤ قبراط مشاعاً في ٢٤ قبراط في العقار المبن بالأوراق لقاء ثمن مقداره ١٩٣٥ ج وإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعا له مبلغ ١٧٠٩ ج وصحة إجراءات الحجز التحفظى الموقع تحت يد المطعون ضده الثانى ، وقال شرحاً لدعواه أنه محوجب العقد سالف الذكر باع الطاعن الأول إلى الطاعنة الثانية ٩٥ قبراط من ٢٤ قبراط مشاعاً في عقدار النزاع لقاء من مقداره على الفقد النهائى ، وأنه ورد في البند ثالثاً من العقد أن ملكية نصف الحصدة المبيعة آلت إلى البائع بالمراث الشرعي والنصف الآخر بالشفعة ، وأنه مقتضى إقرار تنازل مؤرخ ١٩٥١/١/١ حولت الطاعنة الثانية إليه مالها من حقوق وما عليها من النزامات في ذلك العقد نظير مبلغ ٢٦٧٠ ج دفع منه ٢٤٤٤ ج واتفق على دفع الباقى عند التوقيع على العقد النهائى ، إلا أن البائم بالتواطئ واتفق على دفع الباق عند التوقيع على العقد النهائى ، إلا أن البائم بالتواطئ مع المشترية تنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد آخرين المتعلقة بنصف مع المشترية تنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد آخرين المتعلقة بنصف مع المشترية تنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد آخرين المتعلقة بنصف مع المشترية تنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد آخرين المتعلقة بنصف

ل عقار النزاع وترتب على ذلك انتقـاص الحصة المبيعة ممقدار النصف ، فيحق , له استر داد نصف الثمن مبلغ ٧٠٩ ج وأنه إزاء إخلال الطاعنين بتنفيذ الترامهما بتسليم الحصة المبيعة كاملة يتعين إلزامهما بأداء مبلغ ١٠٠٠ ج قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه في العقد ، وأضاف قوله أنه كان قد استصدر من قاضي التنفيذ بمحكمة محرم بك الجزئية أمر بتقدير دينه تقديراً مؤقتاً والحجز عسلى الوديعة الحاصة بالطاعن الأول تحت يد المطعون ضده الثاني ، وأن المطعمون ضَدُّهُ الأول تظلم من هذا الأمر بالدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٦ تنفيذ محرم بك و الجزئية فقضى فها بالرفض والتأبيد. فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان. طعنت الطاعنة الثانية بالتزوير على إقرار التنازل النسوب إلها. وبتاريخ١٩٧٧/١٢/١٧ ندبت المحكمة قسم أنحاث النزييف والنزوير لإجراء المضاهاة ، وبعد أن قدم اً تقريره الذي خلص فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى الطاعنة ·زور عليها بطريق التقليد ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ برد وبطلان إقرار التنازل_ المذكور ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٩ برفض الدعوى . استأنف أالمطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استثناف الإسكندرية بالاستثناف رقم ٦٣٠ سنة ٣٥ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء والحكم المستأنف فها تضمنه من قضاء برد وبطلان إقرار التنازل الصادر من الطاعنة الثانية وبعدّم قبول الادعاء بالنزوير ، ثم بتاريخ ١٩٨٣/١/٨ حكمت للمطعون ضده الأول بطلباته المبينة بصحيفة الدعوى. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في غوفة .شورة فحددت جلسة لنظره وفها غُوالنزمت النيابة رأمها ه :

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الصادر بتساريخ المهرد بيسان ذلك يقولان أمم المهرد القيار المهرد القيار المهرد القيار المهرد

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن من المقرر عملا بنص المــادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن قاضي التنفيذ يفصل في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة ، ومن ثم فإن اختصاصه بشأن هذه المنازعات قاصر على الإجراءات الوقتية التي نخشي علمها من فوات الوقت لدرء خطر محقق أو للمحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانونى قائم وذلك دون المساس بأصل الحتى ، وليس له أن يعرض في أسباب حكمه إلى الفصل في موضوع النزاع ، أو أن يؤسس قضاءه في الطلب الوقتي على أسباب تمس أصل الحق أو أن يتعرض إلى المستندات المقدمة من أحد الطرفين ليقضى فها بالصحة أو البطلان ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ أنَّ الحكم الصادر فى التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير برفضه وتأييد أمر الحجز حكم وقنى غير ملزم لمحكمة الموضوع ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه الصادر بشاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ أن الحبكم في الدعوى رقم ٩٩٪ سنة ١٩٧٦ تنفيذ محرم بك صدر برفض التظهم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير ، ولم يفصل في صحة إقرار التنازل المنسوب إلى الطاعنة إ الثانية ، وما كان من اختصاصه هذا الفصل ــ على ما هو مفرر في قضاء هذ. المحكمة ـــ لأن التعرض للموضوع غير جائز عند نظر التظلم من أمر الحجز التحفظي . ومن ثم فإنه لا يحوز الحجية فيما أفرغه بأسبابه من عدم جدية الادعاء بالنزوير ، ولا محول دون الطاعنة الثانية و طعن بالنزوير أمام محكمة الموضوع ــ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هـذا النظر واعتد محجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٦ سالف البيان في هذا الشأن وقضى بعدم قبسول الادعاء بالنزوير فإنه بكونقد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه، لهذا السبب دون حاجة إلى محث باقى أسباب الطعن ، ولمـا كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١/٨ المطعون فيه أيضاً قد تأسس قضاؤه على ما يبين من مدوناته على الحكم المنقوض فإن لازم ذلك وعلى ما تقضى به المـادّة ٢٧١ من قانون المرافعات وجوب نقضه :

للأحكام الصادرة

في طلبات رجسال القضساء

فهرس هجائي موضوعي

وفي المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثامنة والثلاثون



الاحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء السنة الثامنة والثلاثون

(lek)



	لقاعدة ال	(1)
		اجراءات ــ اســــتقالة ــ اقدمية
		اجراءات
	1	ميماد الطلب :
	1	قرار التعيين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل اللذي يتطلب
		القانون من السلطة الادارية المختصة باصداره . وجوب رفع طلب الغسائه
		خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو أعلان صاحب
	1	الشان به أو علمه به علما يقينيا . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب.
	1	الخدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعا قهريا يتعذر معه تقديم الطلب في
	ł	المعاد طالما لم يدع الطالب أن ظرفا محددا في هذه الخدمة اقعمده عن المددد
	1	مباشرة الطلب في ميعاده .
۰۸	17	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/١٢/١)
	1	الصفة في الطلب:
		رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب
		الصفة في ابة خصومة تتعلق بأي شأن من شئونها .م ١٤ ق ٧٩ لسنة
		١٩٧٥ . اختصام مدير ادارة المعاشلات بوزارة العدل . غير مقبول .
44	١.	(الطلب رقم ٢ لسنة ٦٥ ق ((رجال القضاء » - جلسسة ١٩٨٧/٦/٢)
		عوارض الخصومة : « التنازل »
		تنازل الطالب عن احد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الآخر .
٤٥	١٥	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجسال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
•	, ,	
		اسستقالة
		تعبين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله
		السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك
- 1	- 1	العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها .
٤١	11	(الطلبات ارقام ، ۱۲٬۱ اسنة ٥٥ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) -
	- 1	جلسة ١٩٨٧/٦/٩)
,	,	

الصفحة	القاعدة	اقدمية
٤١	11	خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد اقلعية المينين في وظائف معاوني النيابة . مؤداه . ترك امر تقديرها للوزارة . شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة . (الطبات الرقام ١٠) ٦٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٠ق ((رجال القضاء)) جلسة ١٩٨٧/٦/٩)
01	10	تأديب _ توقية _ تعيين _ تعويض _ تغتيش تأديب و تأديب تأديب تأديب النون السلطة القضائية . لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية . (الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) جلسسة ١٩٨٧/٦/٢٣٢) توقية الرقادة للطالب بدرجته لحين البت في الشسكاوي
££	۱۲	المقدمة ضده . عدم افصاح الوزارة عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة القروة لمسلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهوري متضمنا ترقيته دون الرجوع باقدميته الى ما كانت عليه اصلا . اثره . وجوب احتساب ميصاد الطمن على القرار الجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاريخ نشره. (الطلبات ارقام ٢ ، ١٧ ، ١٧ ا ١٢١ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) حلسة ١٩٨٨/١٩٩١) ٢ - التميين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة . اساسه . درجة الاهلية وعند النساوي تراعي الاقدمية . درجة الاهلية . عدم تقديرها بمنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع المناصر الاخرى الواجب توافرها لنحقيق الاهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من اهلية الطالب . اثره. لجهة الادارة أن تنخطاه الى من يليه . (الطبات ارقام ٢٠ لا ١٢ السنة ٥٦ ق ((رجال القضاء))
22	14	جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	٣ ــ رفع درجة كفاية الطالب الى درجة متوسط . اثره . ترقيتـــــه
٥١	١٤	الى وظيفة وكيلنيابة من الفئة الممتازة اسوة باقرانه والفاء القرارالجمهورى المنضمن تخطيه فى الترقية . (الطابان رقعاً ١٠٤ / ١٣٦ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)
		تعيين
18	۴	ا ـ اشتراط موافقة مجلس القضاء الاعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداها . اعتبار تلايخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م ؟ ق ٦/ ١٩٨٢ المدل بق ١٩٨٤/٣٠ . تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير المدل . خطأ . (الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق (درجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)
		 ٢ - خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد أقدمية المبينين في وظائف معاوني النيابة · مؤداه · تركي أمر تقديرها للوزارة · شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة .
		 ٣ ـ تعيين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها .
٤١	11	(الطلبات ارقام ۱۰، ٦٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)
		 التعيين فى وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة . اساسه . درجـــة الاهلية وعند التساوى تراعى الاقدمية . درجة الاهلية . عدم تقديــرها بعنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الاخرى الواجب توافرهــــا لتحقيق الاهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من اهلية الطالب . ائـــره . لجهة الادارة أن تتخطاه الى من يليه .
11	۱۲	(الطلبات الرقام ١٧٠٦ ، ١٢١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

		,,
الصفحة	القامدة	. تمويض
٥٤	10	_ قبول طلب التعويض امام محكمة النقض . شرطه . ان يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل في طلب الفائه ، القرارات الادارية . ما مجتمة انظار وزير العدل للقاضى بأن الحوكة القضائية لن تشسسمله بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى . طلب التعويض عن هذا او ذاك . غير مقبول . (الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ (دجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
		تفتیش
		تقرير التفتيش على عمل الطالب . ثبوت ان ما يقى به من مآخذ بعد رفع بعضها لا يسوغ الهبوط بتقرير كفايته الى درجة أقل من المتوسط . انره . وجوب رفعه الى درجة متوسط .
٥١	١٤	(الطبان رقعاً ۱۰۶ ، ۱۲۳ لسنة ۵۹ ق « رجل القضاء » جلسة ۱۹۸۷/٦/۲۱)
		(ص)
- 1	- 1	صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
		ا ــ اصدار القرارات بتحديد الخدمات والقواعد التي يتمين اتباعها في الانفاق من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية. القضائية، منوطبوزير المدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية، المحاد من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ .
		٢ ـ قرار وزير المدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ باداء الاعالة الاضافية في حالات انتهاء الخدمة المبينة بالمادة ٢٥ منه . مناطه . زيسادة مدة الخدمة بانهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . انطواؤه على قاهدة عامة بخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية . لا تعييز فيها للبعض منهم على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيهسا على
٩	٧	احكام قانون السلطة القضائية . (الطلب رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق « رجال القفساء » جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)

لصفحة	لقاعدة	10000
	1	القضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون انشائه على خدمات
	1	معينة أوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء . مؤداه . ترك تحسديد
	1	الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الانفاق منه لوزير العدل . قرار
	1	وزير العلل رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخصم مايتقاضاه العضو من معاش عن
	1	مهنة مارسها من المبلغ الاضافي الشهري . عدم انطوائه على مخسالفة
		لما استهدفه ذلك الفانون .
۲.	1 .	(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ق (درجال التضنع) ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
		(ق)
		قرار اداری
		١ ــ اشتراط مرافعة مجلس القضماء الاعلى على تعيين تواب رئيس
		محكمة النقض . مؤداها . اعسار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الوافقة .
	1	م ٤٤ ق ١٩٧٢/٦ المعدل بق ١٩٨٤/٣٥ . تعديل تاريخ الموافقة بقوار من
	1	وزير العدل . خطأ .
١٤	٣	(الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق ((رجسال القضاء)) جلسة ١٩٨٧/٤/١٤
	1	٢ ــ مقابل تميز الاداء لأعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير العدل
		رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ . الحرمان منه . حالاته . صدور قرار الحرمان
		من وزير العدل لاحالة الطالب ألى مجلس الصلاحية . صحيح .
17	٤	(الطّلب رقم ۷۷ لسنة ٦٦ ق ((رجال القضاء)) جلسسة ۱۹۸۷/٤/۲۸)
	1	٣ ـ احتفاظ الوزارة للطالب بدرجته لحين البت في الشكاويالمقدمة
		ضده · عدم افصاح الوزارة عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة
		الطالب حتى صدر القرار الجمهوري متضمنا ترقيته دون الرجوع بأقدميته
		الى ما كانت عليه اصلاً . اثره . وجوب احتساب ميعاد الطعن على القواد
		الجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاريخ نشره .
٤٤	14	(الطلبات ارقام ٦ ، ١٧ ، ١٣١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » حلسة ١٩٨٧/٦/٩)

الصفحة	<u>القاعدة</u>	(۲)
		مجلس القضاء الأعلى ــ مرتبات ــ معاش
		مجلس القضاء الأعلى
		اشتراط موافقــة مجلس القضـــاء الاعلى على تعيين نـــواب رئيـــس محكمة النقض . مؤداه . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م 33ق 7/ ۱۹۷۲ المعدل بق ه۱۹۸۶/۳۰ . تعديل تاريخ الوافقة بقـــرار من وزير العدل . خطا .
١٤	٣	(الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق (درجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٤/١١)
		مرتبات
		_ « مقابل تمييز الاداء »
		طلب صرف مقابل تعيز الاداء . من طلبات التسبوية . مؤدى ذلك . الاوامر والتصرفات التى تصدرها الادارة بمناسبته . عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية . اثره عدم تقيد الطلب بالمعساد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية .
۱۷	٤	(الطلب رقم ۷۷ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء)) جلسسة ۱۹۸۷/٤/۲۸)
		معاش
		ا ـ قرار وزير العدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ باداء الاعانة الاضافية في حلات انتهاء الخدمة المبينة بالمسادة ٢٥ مناطه . زيادة مسدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . انطواؤه على قاعدة عامة يخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية . لا تمييز فيها للبعض منهم على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيها على احكام قانون السلطة القضائية .
٩	۲	(الطلب رقم ۱} لسنة ٤٥ ق « رجال القضاء » جلسسة ۱۹۸۷/۶/۱۶)

الصفعة	القادبة	٢ - صندوق الخدمات الصحبة والاجتماعية لاعضماء الهيئسات
		القضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون انشائه على خدمات معينة أوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء . مؤداه . تسوك تحديد
		معينة أوجب على استعماد و توقيق المعطفة . موداة . تساولا تحديد الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الانفاق منه لوزير العدل . قرار
		وزير العلل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخصم ما يتقاضاه العضو من معاش عن
		مهنة مارسها من المبلغ الاضافى الشهرى ، عدم انطبواله على مخسالفة لما استهدفه ذلك القانون .
۲.	•	(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق (درجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
	:."	٣ تَــ معاملة الوزير من حيث المعاش . اقتصارها في الوظائف القضائية ا
		على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استثناف القاهرة والناثب المام.
74	٦	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (لرجال القضاء) جلسة ٢٦/٥/٧٨٠)
		 إ - القيد الزمنى الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التامين
		لاجتماعی ، عدم بده سریانه الا من تاریخ الاخطار بربط المعاش بصفة اسائیة .
77	-	الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/٥/٢٦
		، ــ معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث
		المماش طبقا للبندين اولا (٣) وثانيا من الفقـــرة الاولى من المَــادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعلل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ • شروطهــا •
77	٦	(الطلب دقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (دجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		٦ - معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزاير من حيث
		الماش . شرطها .
22	٦	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (درجال القضاء) _ جلسة ٢٦/٥/٢٦)
		٧ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والعاشات هو صاحب
		الصفة فى اية خصومة تتعلق باى شأن من شئونها .م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ . اختصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل غير مقبول .
44	1.	(الطلب رقم ۲ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/٦/٢)
	i	I

الصف	القاعدة	٨ - تحقق ما استهدفه الطالب بطلبه من معاملته معاملة نائب الوزير في
		المعاش المستحق له عن الأجر الأساسي والأجسر المتغير . أثره . انتهسساء
		الخصومة في الطلب .
-4	١,, ا	(الطلب رقم ۲ لسنة ٦ ه ق (لرجال القضاء)) جلسة ١٩٨٧/٦/٢)
17	'	٩ ــ المبلغ الاضافي . استحقاق عضو الهيئة المقضائية له . شرطه .
		المسادة ٣٤ مكروا من قرار وزيو العدل رقم ٤٨٥٣ لسسسنة ١٩٨١ المضسسافة
		بالقرار رقم . ٤٤ لسنة ١٩٨٦ . استبقاء القاضي بعد بلوغه سن التقساعد
		وحتى نهاية العام القضائي في الثلاثين من يوانيه . م ٦٩ق ١٩٧٢/٤٦ .
		عدم استحقاقه لهذا المبلغ مدة الاستبقاء .
٤٨	۱۳	(الطلب رقم ١٣٥ لسنة ٦٥ ق « رجال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/٦/٩)
٤٨	۱۳	(الطلب رقم ١٣٥ لسنة ٦مِ ق « رجال القضاء » جلســـة ١٩٨٧/٦/٩) (ن)
٤٨	۱۳	
11	۱۳	(ئ) نقـــل
٤٨	١٣	(ن) نقسل نقل مستشاری محاکم الاستثناف . تحکمه اقدمیة تعیینهم وترتیب
£ A	18	(ن) نقسل نقل مستشارى محاكم الاستثناف . تحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب تلك المحاكم المحدد بنص المسادة ٤٥ من قانون السلطة القضسائية . نقلهم
٤٨	18	فقل نقل مستشارى محاكم الاستثناف . تحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب الله المحدد ينص المسادة ٥٤ من قاون السلطة القضسائية . تقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة اخرى او يقاؤهم في المحاكم التي
٤٨	14	فقل القديمة تعيينهم وترتيب الله المحكمة المدمية تعيينهم وترتيب الله المحكم المحدد ينص المسادة ٥٠ من قاون السلطة القضسائية ، تقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة اخرى او يقاؤهم في المحاكم التي يعلون بها ، شرطه ، خلو أماكن بالمحاكم المتقدمة في الترتيب على تلسك
٤٨	١٣	فقل نقل مستشارى محاكم الاستثناف . تحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب الله المحدد ينص المسادة ٥٤ من قاون السلطة القضسائية . تقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة اخرى او يقاؤهم في المحاكم التي

(ثانیــا) الاحكام الصادرة

في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثامنة والثلاثون

الصفحة	تقاعدة	(1)
		اثبات _ احوال شخصية _ اختصاص _ ارتفاق _ ارث _ اســــتئناف اعلان - افلاس - التزام - التماس اعادة النظر - التصافى - امر اداء _ امر على عريضة - اهلية - أوراق تجارية - ايجـار .
		اثبـــات
		اولا : قواعــد عامة عبء الاثبـــات :
		1
	ŀ	 الأصل فى الاجراءات انها روعيت. عبء اثبات من يدعى خلاف ذلك وقوعه على عاتق مدعيه . نعى عار من الدليل . غير مقبول .
1.4	1	(الطعن رقم ۸۹ لسنة هه ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۱٤)
		 ٢ - الادعاء على خلاف الظاهر في الدعوى . وقوع عبء البساته على النكر فيها سواء كان مدعيا اصلا فيها أو مدعى عليه .
Y09	171	(الطعن رقم ۱۸۰۸ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣)
		نانيا : اجراءات الانبسات
		طلب الزام الخصم تقديم ورقة تحت يده :
		۱ - طلب الزام الخصم بتقديم محرر تحت يده . حالاته . المادتان ٢ ، ١ ٢ من قانون الاثبات . سلطة قاضي الموضوع في قبوله أو رفضه .
99.	۲۱.	الطعن رقم ۱۹۷۹ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		 ٢ - عدم اشتراط القانون نصابا لقيمة الالتزام بالورقة التي يجوز لخصم الزام خصمه بتقديمها .
۹٩.	11	الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		لاحالة الى التحقيق :
		ا - قراد الشطب الذي يصدره القاضي المنتب للتحقيق . باطل .
		رد · الخصوم تعجيل السير في الدعوى دون التقيد بالمعاد المنصوص ليه بالمسادة ٨٢ مرافعات .
1.4	44	الطمن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

الصفعا	القاعدة	
		 ٢ ــ عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق الاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود. شرطه . أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه.
127	٣٤	(الطعن رقم ۲۲۰۹ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		 ٣ ــ محكمة الموضوع . عدم النزامها باجابة طلب التحقيق متى رات من ظروف الدعوى والادلة الني استندت اليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
177	٤٠	(الطمن دقم ٣٧ لسنة ١٥ق (الحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
, , ,	•	 ٤ - طلب اجراء التحقيق . رخصة لمحكمة الموضوع . لا عليهـــا ان
		رفضت اجابته .
1.40	414	(الطمن رقم ٢٣٥١ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ ·
		ثالثا : طـرق الاثبــات :
		ا ـ الكتــابة :
		الأوداق الرسسمية :
		١ ــ ما أوجبته المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية
		الواقعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسىماع الدعوى بها عند الانكار وليس ركنا فيها ولا صلة له بانعقادها .
44	۹٠	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ق «احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		۲ ـ دعوى الوصية . شرط سماعها . وجود اوراق رسمية تـــدل
		عليها . كفاية ذكرها او الاشارة الى وجودها في محضر او تحقيق رسمى دون الستلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة
		للوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة .
464	۹٠	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧٤ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		حجيتها في اثبات واقمتي اليسلاد والوفاة :
		 ا - شهادة الميلاد لها حجيتها في البات واقعة الميلاد ، انتفاء حجيتها في البات الدفاة والسانات المتعلقة بها .
۱٦٧	٤٠	(الطمن رقم ۲۷ اسنة ۱۹ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۷)
	٤٠	حجيتها في اثبات واقمتى الميسلاد والوفاة: ا شمادة الميلاد لها حجيتها في البات واقمة الميلاد ، انتفاء حجيتها البات الوفاة والبيانات المتعلقة بها .

الصفحة	القاعدة	٢ ــ شهادتي اليلاد والوفاة . حجيتهما . مالم يثبت عدم صـــحة
		المدرج بالسجلات الرسمية . اثر عدم الصحة او تخلف وجود الشــهادة _
		جوان اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق .
۳٤٥	117	(الطعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢/١٩٨٧/١)
		اتكار التوقيع وتعقيق الخطوط :
		ــ مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . عدم قبول الطعن بالانكـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		سريان ذلك على الدفع بالجهالة .
717	144	(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
		ب ـ البيئـــــة :
		ـ الاحوال التي يصح فيها الاثبات بالبينة :
		١ - الادعاء بالتزوير :
		ماهيته
		- الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته · اعتباره انكارا للتوقيع م ١٤ اثبات · عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء · خطأ وقصور ·
٥٤٧	117	(الطمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير :
		- انهاء اجراءات الادعاء الغرعى بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها . ١٥٥ اثبات . مؤداه . أسستبعادها من الدعوى الاصلية واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة . التنازل عن التمسك بها . وجوب ان يكون من جميع الخصوم التمسكين بها . التنازل الصادر من بعضهم . لا اثر له على الباقين ، لهم البات صحتها . (مثال في شفعة) .
444	M	(الطعن رقم 374 لسنة 30 ق ـ جلسة ه١٩٨٧/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	الحكم فيه :
		ـــ الحكم بصحة المحرر ـــ ايا كان نوعه ـــ وفى الموضـــــوع معا . غير
		جائز · م٤٤ اثبات · علة ذلك · عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم
	•	المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق
		اللزوم سقوط حقه من الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك الاعلان . "
197	٤٦	جـــاتر . د دال. قدر ۱۹۸۰ ت سم قام تا ۱۹۸۸ / ۱۹۸۸ / ۱۹۸۸ / ۱
, , ,	• •	(الطعن رقم ۱۹۷۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸)
		ــ رد وبطلان عقد البيع لا يعني بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة
		المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا .
۸۸۲	۱۸۷	(الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢٥/٦/١٩٨٧)
		٢ _ مبدأ الثبوت بالكتابة :
		اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصــــم
		الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد اثباته قسريب الاحتمال .
		تقدير ذلك . من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض
		متى كان استخلاصه سائغا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .
1.4	44	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		سلطة محكمة الوضوع ورقابة محكمة النقض
		 ١ ـ تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . الا تخرج بأقوال الشهود عما يفيده مدلولها .
197	٤٦	(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		 ٢ ــ لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقة المــدعى
		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظـــروف الدعــوى
		وهلابساتها ، عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير .
474	٦.	(الطفنان رقما ٨٠، ٨١ لسنة ٥٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧٨١)
		٣ _ الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتنساؤه على ركنين :
		تعلق الوقائع المواد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلـــك .
		استخلاص المحكمة من اقوال الشهود الذين سمعتهم دليلا على ثبوت أو في
		واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك المخصم ببطلانه . مؤداه.
۳۱۳		اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك .
1 11	1 44	(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ص جلسة ٢٥/٢/١٩٨٧)

٥ تقدير ادلة الصورية واقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . المطفن رقم ١٩٦٦ لمسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٥) ١٦ - المشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية الموضوع المتقدير محكمة الموضوع . ١٥٨ ١٥٧ ١٥٨ المعن رقم ١٩٦٤ لمسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١١) ١٩٨ ١٥٧ ٧ - محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض اقوال الشهود دون ببعض الآخر . شرطه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . ١٥٨ المتزامها بالرد على مالم تأخذ به منها . ١ - تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع عدم جواز الارته المام محكمة النقض . ١ المعن رقم ١١٧ لمسنة ١٥ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ المعن رقم ١١١ لمسنة ١٥ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ المونية : الموائن القانونية : الموائن الماليونين . استقلال محكمة الموضوع ببحث عده الوحدة وضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث عده الوحدة وضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث عده الوحدة وضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث عده الوحدة وضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث عده الوحدة وسندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها .			
	الصفحة	القاعدة	
الطعن رقم ۱۲۲۱ فسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥) ٥ ـ تقدير ادلة الصورية واقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . الطعن رقم ١٩٦٦ فسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) ١٩٨٧/٢/١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١) ١٥٨ ١٥٨ الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الإصلية الموضوع . الطعن رقم ١٩٨٤ فسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١) ١٥٨ ١٥٢ / محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض اقوال الشمود دون المبعمل الأخر . شرطه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . الطعن رقم ١٩٧١ فسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١/١) ١٥٨ ١٩٨ - تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع عدم جواز الارته امام محكمة النقض . الطعن رقم ١١١٧ فسنة ١٥ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٢/١/٢٢٢) الطعن رقم ١١١٧ فسنة ١٥ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٢/١٢٢٢) المن القانونية : العرائن القانونية : المرائن عن الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة وضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة واستدال المساب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها .	<u> </u>		
٥ تقدير ادلة الصورية واقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . المطفن رقم ١٩٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٥) ١٦ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية الموضوع التقدير محكمة الموضوع . ١٩٨٧/٢/١١ المسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١١) ١٩٨٧ - محكمة الموضوع . حقها في الاخذ ببعض اقوال الشهود دون الممن المراه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . ١٩٨١ المن رقم ١٤٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٢) ١٩٨١ - تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع عدم جواز اثارته المام محكمة النقض . ١٩٨١ لطفن رقم ١١٧ لسنة ٢٥ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٢/١٢٢٢) ١٩٨٢ المنت ٢٥ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٢/١٢٢٢) ١٩٨٢ المنت ٢٥ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٢/١٢٢٢) ١٩٨٢ المنت ١٥ق ١١ النتيجة النقض . ١ - قرينة قوة الامر المقضى . المنتلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة وقوة الامر المقضى .	1		الوضوع . شرطه . ألا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها .
الطعن رقم ۱۲۵۱ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۲۵۸ (السهادة الإصلية المساعدة الموضوع . ۱۹۸۷/۲۱۳ السنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۱۳ (السهادة الإصلية الموضوع المتقدير محكمة الموضوع . ۱۹۸۷ الطعن رقم ۱۹۸۶ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۱ (۱۹۸۷) ۱۹۸۷ - محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض اقوال النسهود دون ببعض الآخر . شرطه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . ۱۹۸۷ المان رقم ۱۹۷۱ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۱) ۱۹۸۷ - تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة رضوع . شرطه ، عدم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها ، المنازعة المناخ بدل موضوعى عدم جواز اثارته امام سحكمة النقض . الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ۱۵ ق (احوال شخصية) - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲۲ (۱۹۸۷/۱۲/۲۲) قوا الامر المقضى : قوا الامر المقضى : ا - قرينة قوة الامر المقضى . م ۱۱/۱ اثبات ، شرطها . وحدة وضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة وضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة وسندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها .	717	٧٢	(الطعن رقم ١٢٢٦ فسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨٠)
٣ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية تضوعها لتقدير محكمة الموضوع . ١٥٢ ١٥٢ الطعن دقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١١) ٧ - محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض اقوال الشمود دون بعض الآخر . شرطه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . ١٠٩ ١٩٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢١) ٨ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع . شرطه ، عدم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها . المنازعة لطعن دقم ١١٧ وضوعى عدم جواز اكارته امام محكمة النقض . ١ - القمرائن : ١ - قريئة قوة الأمر المقضى . م ١١/١ اثبات . شرطها . وحدة وضوع في كل من اللحويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة وضوع في كل من اللحويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة والمدان النها . النتيجة الني انتهت اليها .			 م تقدير ادلة الصورية واقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه .
الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١١) ٧ - محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض اقوال الشهود دون ٧ - محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض اقوال الشهود دون بمض الآخر . شرطه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . ١٩٨١ المتازمها بالرد على مالم تأخذ به منها . ١٩٨١ /١٩٨	۳۱۸	٧٣	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٥)
٧ - محكمة الموضوع . حقها فى الأخذ ببعض اقوال النسهود دون بعض الآخر . شرطه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . الما التزامها بالرد على مالم تأخذ به منها . الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥٥ - جلسة ١٩٨٧/١١/٢) ٨ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة وضوع . شرطه ، عدم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها ، المنازعة الملك بدل موضوعى عدم جواز الارته امام محكمة النقض . الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٥ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢ الما القسانونية : قوة الامر القنفى : وضوع فى كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة الرضوع فى كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة المناسبة ودى الى اسباب تؤدى الى النتيجة الذي انتهت اليها .			 ٦ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
بمض الآخر . شرطه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . الما التزامها بالرد على مالم تأخذ به منها . الطعن رقم ١٩٨١ المسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢) ٨ - تقدير أقوال الشمود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة رضوع • شرطه • عدم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها • المنازعة الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٦ق ((أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) - القرائن القانونية : قوة الامر المقضى . م ١٠١/١ اثبات • شرطها • وحدة وقوة الامر المقضى . المستقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة وضوع في كل من الدعويين • استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة في استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها •	٧٠٨	107	(الطمن رقم 343 لسنة ٥٥ ق ـ جلسة 1/٥//٥/١٣)
 ٨ ـ تقدير أقوال الشهود واستخلاص ألواقع منها من سلطة محكمة يضوع · شرطه · عدم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها · المنازعة ذلك جدل موضوعى عدم جواز اثارته امام محكمة النقض . لطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢ حـ القرائن : قوة الامر القضى : ا ـ قرينة قوة الامر المقضى .م ١ ـ ١/١ اثبات . شرطها . وحدة يضوع فى كل من اللحويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة ين من استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها . 			 ٧ ــ محكمة الموضوع . حقها فى الأخذ ببعض اقوال الشـــهود دون البعض الآخر . شرطه . الا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها . عدم المتزامها بالرد على مالم تاخذ به منها .
رضوع • شرطه • عدم الخروج بها ال غير ما يؤدى اليه مدلولها • المنازعة ذلك جدل موضوعى عدم جواز اثارته امام سحكمة النقض . لطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٥ق ((أحوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) - القرائن : قوة الامر المقضى : ا - قرينة قوة الامر المقضى • م ١٠/١/ اثبات • شرطها • وحدة رضوع فى كل من الدعويين • استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة فى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها •	4/12	۲٠٩	(الطمن رقم ٤١) لسنة ١٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
القسرائن: قرائن : قوة الأمر المقضى: قوة الأمر القشفى: السائونية : المر المقضى: السائونية توة الأمر المقضى ، م ١/١٠١ اثبات ، شرطها ، وحدة وضوع فى كل من اللمويين ، استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة فى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ،			 ٨ ـ تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع • شرطه • عدم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها • المنازعة فى ذلك جدل موضوعى عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
قرائن القانونية: قوة الامر القضى: ا - قرينة قوة الامر القضى م ١/١٠١ اثبات ، شرطها ، وحدة وضوع في كل من اللمويين ، استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة في استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها ،	1177	727	(الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٦٥ق ((آحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)
قوة الامر القضى: ا - قرينة قوة الامر المقضى ، م ١/١٠١ اثبات ، شرطها ، وحدة وضوع فى كل من اللمويين ، استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة فى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ،			ج ــ القــراثن :
 ا ـ قرينة قوة الامر القضى .م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحـــــــــــــــــــــــــــــــــــ			القسرائن القسانونية:
وضوع فى كل من اللمويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة المناسبات تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها .			- قوة الأمر القضى :
ى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .			١ – قرينة قوة الامر القضى م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحـــــــة
1 1			الموضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة
1 1			متى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها .
	4.4	٤٩	(الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/)

الصفحة	القاعدة	
		٢ ــ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
	1	نهائيا • استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجــة
		فرض اللحراسة عليهم وتأميم مملتكاتهم ولا تنطوى علمى اخلال بقوة الامسر
		المقضى . سائغ .
۲۰۷	٤٩	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٣ ــ الفصل في المسألة الاساسية . ثبوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه
		قوة الامر المقضى في النزاع بشأن اي حق اخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على
		ثبوت تلك النسالة .
17.4	707	(الطعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
		_ القرائن القانونية غي القاطمة :
		قريشة المادة ٩١٧ مساني :
		ــ انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليمــــا في المـــادة ٩١٧
	1	مدنى . لا يحول دون أستنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من فرائن
		قضائية أخرى . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن .
٤٣٣	97	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		القسرائن القفسائية :
	1	١ ــ أخذ محكمة الموضوع في معرض الاثبات بالقرائن . شرطه .
1191	100	(الطمن رقم } لسنة ٥٦ ق ((أحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)
		٢ - استنباط القرائن من اطلاقات محكمة الموضوع. شرطه . اقامة الحكم
		قضاءه على جملة قرائن متسائدة مؤدية المي النتيجة التي خلص البها . عدم
		نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة
14.1	1704	(الطفنان رقما ۱۷۱۷ ، ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)

القاعدة الصفحة	د ــ الاقـــراد :
	ا منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به اويكون متيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية و لأنحسة المحساكم الشرعيسة في ١٩٨٧/٥/٢٧ عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقسرار يعاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة اللدفوعة بالانكسار .
۲۰۶ ٤٨	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ - جلسة ٢/١/١٩٨١)
	 ٢ ــ ا ترار المتنازل اليها عن الايجار بأن التنازل تم على خلاف شروط العقد ٠ لا مخالفة فيه للنظام العام ٠ أعمال الحكم ٠ أثره ٠ صحيح ٠
17.0 717	(الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
	أحوال شخصية
	أولا : المسائل الخاصة بالمسلمين :
	ا - القانون الواجب التطبيق :
	ا - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . اثره . عدم جسواز تطبيقه اعتبادا من اليوم التالى لنشر الحكم فى الجريدة الرسمية . م ١٧٨من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمسر المقضى .
	(مئسال بشسان حكم نهائي في متعة) .
144 24	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

-	
الصفية الصفية	۲ النص فى المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل المعتبدارا من تاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلاق العيب الذى شلب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشسئة فى ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدو بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضى . مثال فى متعة .
131 107	(الطمن رقم ۷۲ لسنة ٦٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
	٣ ــ النص فى المادة السابعة من القانون . ١٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضـــاع الوقائــع الناشئة فى ظله للقراعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قــد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى .
	(مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) .
737 787	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
	ب ــ الزواج :
	 ۱ مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه. اثره. عدم انعقاد العقد بعبارته وما ترتب عليه من آثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقة للطاعنة واردا على غير محسل .
78. 149	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ق ((احوال شخصية)) ــ جلسة ٢٨/٤/٢٨)
	 ٢ ــ نعى الطاعنة بان جنون زوجها متقطع وانه تزوجها حال افاقته . دفاع بخالطه واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الاستثناف . اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .
12. 149	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨)

القاعدة	ج _ الطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	1 ــ المتعة . استحقاق المطلقة لها سواء كان انطلاق من الزوج او من القــاضي نيــابة عنـــه .
14.	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٥ق ((أحوال شخصية)) ـ جلسة ٢٦/٥/٢٦)
	 ٢ ــ عدم تحقيق محكمة الاستئناف لدفاع الطاعن وعـــدم تعرضــها لمستنداته المقدمة ودلالتها واقامة قضاءها باستحقاق المطعون عليها للمتعــة
	على مجرد وقوع الطلاق غيابيا . قصور .
۲۵۰	(الطعن رقم } لسنة ٦٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ٢٩/١٢/١٢)
	التطبق للضرد:
	طلب التطليق للزواج باخرى ٠ م ٦ مكررا فقرة ٣٠٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل – بانقاون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ – سبق اعتراض المطعون ضدها على الدار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة اخسرى . نفى الحكم علم المطعون عليها بزواج الطاعن باخرى . فساد فى الاستدلال .
180	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ق ((احوال شخصية)) ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
	« مسكن الزوجيــة »
	- مسكن الروجية الذي يحق المطاقة ان تستقل به وصعفيها دون الطلقها مدة الحضائة . ماهيته . اعراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بان عين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية . قصور .
197	(الطعن رقم ۲۰۲۳ لسنة ۵٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۰/۲۸)
	17.

الصفحة	القاعدة	« قائمة منقولات الزوجية » :
	·	التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استماضتهما عن التنفيف العينى بالتمويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضى . قضاء بما طلبه الخصوم . أثره . لا بطلان .
444	٦١	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		د ـ النســب:
۲7 ۳	٦.	سسماع دعوى النسب بعد و فاة المورث . شرطه . (الطعنان رقعا ٨١٠٨٠ لسنة ٤٥ق ((أحوال شخصية)) سجلسة١٩٨٧/٢/١٧)
		ه ـ النفقــة :
		المتمة . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج او من القاضى ليسابة عنسمه .
707	17.	ر الطعن رقم ٠٤ لسنة ٤٥ق ((احوال شخصية» ـ جلسة ٢٦/٥/٢٩٨١)
		ثانيا : السائل الخاصة بفي السلمين :
		ا _ افقانون الواجب التطبيق :
		 ١ - تكيف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام وآباء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية . م . ١ مدنى . اعتبار التفريق لهذا السبب طلانا ونيس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد (مثال في حضائة) .
174	٤١	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٥ق ((أحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
		 ٢ ــ الشريعة الاسلامية. تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو المله ١ أحكامها لا تجيز للزوجه طلب انتفريق اذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمي اليها الزوج .
4.4	۷۱	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٦ (الحوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	 ٣ - تكييف محكمة الاستئناف الوقائع الطروحة عليها ودون ان تضيف البها جديدا وبلا نعى من الطاعن - ان الطرفين متحدا الطائفة والملة قبل رفع الدعوى وأن شريعتهما هى الواجبة التطبيق على واقعة النزاع والقضاء
1177	727	بالتطليق للضرر على هذا الأساس . لا عيب . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٦٥ق (الحوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) ب ـ التطليق :
		اقامة الزوجة دعواها بالتطليق لاختلافها عن الزوج طائفة · اضافتها امام محكمة الاستئناف التطليق للضرد . اعتباره طلبا جديدا . عدم جواز قبوله م ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
4.4	٧١	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ق (احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) ثالثا : دعوى الاحوال الشخصية : أ ـ الاجـــراءات :
		 ١ – الأصل فى الإجراءات انها روعيت صحيحة مالم يقم الدليل على خلاف ذلك . خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقسدها فى علاتية . مفاده . ان الدعوى نظرت فى غرفة المشورة . سبق نظرها فى جلسات علية. لا أثر له طالما نظرت اخيرا فى جلسة منعقدة فى غرفة المشورة وتقرر حجزها لحكم فيسسها .
174	27	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ق (الحوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) ٢ ـ تشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية . دخوله في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة عدم تعلقه بالاختصاص النوعي .
444	4.	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧٤ق ((احوال شخصية)) حسنة ١٩٨٧/٣/١) ٣ - الغاء الغصل الخاص بدفع الدءوى قبل الجواب عنها من الأحسة ارتب المحاكم الشرعية . مؤداه . وجوب اعمال القواعد المنصوص عليها في قاون المرافعات بشان ابداء الدفوع المشكلية . عدم ابداء الدفوع المتعلقة الإجراءات وكافة الاوجه الملى يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكلم موضوع الدعوى . اثره . سقوط الحق فيما لم يبد سها .
270	12.	الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ق ((احوال شخصية» ـ جلسة ٢٨١/١٩٨٧)

المنين	راع يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للاجاتب . مؤدى ذلك . تولى قلم الكتاب اعلان عريضة الدعوى الى المدعى عليه على نماذج خاصة . السادتين ٨٧٠ ، ٨٧٠ مرافعات . علة ذلك .
1177 727	(الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٦٥ق (الحوال شخصية» ـ جلسة ١١٧/١٢/٢٢)
	ب ــ نظس النصوى :
	« ســماع النعـوى »
	النص فى المسادة (۱) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عسدم سسماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة تهايتها تاريخ رفع النعسوى . عدم جواز اعماله فى شان المتعة . علة ذلك .
yoy 17.	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
	« قبسول ال نصوى »
	المتعة . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها المحكمة الابتسدائية . علمة ذلك .
٧٥٢ ١٦٠	(الطعن رقم 6 ؛ لسنة 6 هق «احوال شخصية» ـ جلسة 27/م/1987)
	ج ـ الانبـــان :
	١ ـ جواز اتخاذ الشخص اسما غير الاسم السسمى به في شــــهادة
	الميـــلاد . شرطه .
177 2.	(الطمن رقم ٢٧ لسنة ٥١ق (الحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
	٢ ــ شهادتي الميلاد والوفاة . حجيتهما . ماللم يثبت عدم صـــحة
	المدرج بالسجلات الرسمية . اثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشـــهادة .
	جواز اثبات الولادة او الوفاة بكافة الطسرق .
014 114	(الطعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢/٤/١٩٨٧)

	التاعدة	د _ الطمن في الحكم :
		((الاسستثناف »
720	12.	استئناف الاحكام المسادرة فى مسائل الاحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - خضوعه لقواعد لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ١٩٣٨ لسنة ١٩٣١ - تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة استئنافه • جزاؤه • اعتبار الاستئناف كان ثم يكن . علة ذلك . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ق (احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		رابعا : مسسائل الولاية على المسال :
		الإجازة الضمنية لعقد البيع القابل للابطال . من اعمال التصرف . لا يملكها القيم على القاصر الا باذن محكمـــة الأحوال الشخصية الولاية على المال . أثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجوز عليه أجازة ضمنية له .
٩٨	77	(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
	·	
		اختصــاص
		أولا _ الاختصاص المتعلق بالولاية (الولائي) :
		هيئات التحكيم :
		هيئات التحكيم · عدم اختصاصها بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعي الا بموافقته · م · ٦ ق · ٦ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون · ١٩٨١ آل ، ١٩٨١ · ١٩٨١ .
171	4.	(الطعنان رقما ۲۲۲۳ ، ۲۳۹۰ نسنة ۲۵ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۵)

الصفحة	القاعدة	
		عقود الادارة مع الافسراد :
		المقود التي تبرمها الادارة مع الافسسراد · اعتبارها عقودا ادارية · شرطه ·
200	1.1	(ال طمن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		القوارات الصادرة من المحافظين :
		قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته · صحيح · عــلة ذلك · له اختصاصات الوزير في الشئون المــالية · م ٢٤ ق العكم المحلي رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ·
7.1	٤٧	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		الطعون في الجزاءات التاديبية للعاملين بالقطاع العام :
		 الطعون في الجزاءات الناديبية للعاملين بالقطاع العام · اختصاص المحاكم المعاديةبها حتىه//١١/١٠ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة١٩٧٣ .
		المعا وی التی ترفع بعد ذلك · اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون غیر ما · علة ذلك ·
1.04	***	(الطعن رقم ۱۷۸ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٦/١٢/١٢)
		الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه :
		الاحكام الصادرة من مجلس الدولة فى حدود اختصاصه المقرر قانونا. انعدام ولاية المحاكم العادية فى التعقيب عايها او البطالها أو التعويض عنها . مؤداه • لا ولاية لها فى الفصل فى دعاوى المخاصمة التى تقام ضد اعضاء مجلس الدولة • علة ذلك •
1.77	772	(الطَّعَنْ دَقَمَ ١٨٥٦ كسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)

الصفحة	القاعده	ثانيا : الاختصاص النوعي :
799	۹۰	 ١ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية · دخوله في نطاق التنظيم الداخل لكل محكمة · عدم تعلقة بالاختصاص النوعي · (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) ٢ - المتعة · انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية · علة ذلك ·
YoY.	۱۳.	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» ــ جلسة ٢٦/٥/٢٦)
		 ٣ ــ الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها ٠ من النظام العام ٠ الحكم الصادر في الموضوع ٠ اشتماله على قضاء ضمنى في الاختصاص ٠
۸۹۸	191	(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠/٦/٧٣٠)
		 ٤ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى · تعلقه بالنظام العام · اعتباره مطروحا على المحكمة · الحكم الصادر في موضوعها اشتماله على قضاء ضمنى بالاختصاص · م ١٠٩ أمرافعات ·
1177	722	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		من اختصاص محكمة الاستثناف :
		قضاء المحكمة الاستثنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى واعدادة الدعوى الدعوى واعدادة الدعوى الدعوى الدعوى الدعوى الدعوى الدعساص محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعسوى • جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال •
1177	777	(الطَّمَن رقم ١٦٧ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعا	من اختصاص المحكمة المدنية (الابتدائية) :
1.49	7.	الحكم بانتهاء العقد كجزاء تكميلي توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد ٠ م// ، ٧٦ ق ٤٩/١٩٧٠ غير مانع لكل ذي مصلحة مالكا للعقار أو طالب استثجار فيه من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بطلب بطلان التصرف واخلاء المخالف ٠ (الطعن وقم ٣٦٦ السنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
	1	اختصاص قاضي التنفيسذ :
		 ۱ منازعات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها ٠ م ٢٧٥ مرافعات ٠ ماميتها ٠ المنازعات المتملقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة في شكاوي وجنح الحيازة . عدم دخولها في عداد تلك المنسازعات . مؤدى ذلك ٠ عدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها ٠
١ ٨٩٨	91	(الطعن رفم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
1177	11	 ۲ - دعوی بطلان حکم مرسی المزاد • منازعة موضوعیة فی التنفیذ • اختصاص قاضی التنفیذ دون غیره بنظرها • م ۲۷۵ مرافعات . (الطعن وقم ۹۷۳ نسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲۷)
		 ٣ سافي الثنفيذ • اختصاصه • م ٢٧٥ مرافعات • عدم جسواز تعرضه في أسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس بأصل الحق • الحكم الصادر منه في التظلم من أمر الحجز التعفظي على ما للمدين لدى الغير • حكم وقتى • غير ملزم لمحكمة الموضوع •
1750		(الطعن رقم ٦٨ه لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		ثالثا : الاختصاص القيمي :
		 ١ - ثبوت أن عقد الإيجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون أيجار الاماكن ١ الدعوى بطلب أنهائه ٠ دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استثناف الحكم الصادر فيها ٠
۸۱	**	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)

الصفحة	القاعدة	٢ ــ الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضاء والتسليم . اشــــتمالها على
		طلب أصلى وطلب مندمج ، المنازعة بشأن الطلب المندمج . أثره . عـدم
		اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصلي .
۸۱	77	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		 ٣ - الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة • الاستثناء • الدعاوى
		المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير · اعتبارها مجهولة القيمة · المدعوى بطلب
		الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها.
		جواز استئناف الحكم الصادر فيها . م ٢١٩ مرافعات .
۸۱		(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
,		 إ - الحكم بعدم الاختصاص القيمى والاحالة للمحكمة المختصة . قضاء
		ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص • صيرورة هذا القضاء نهائيا •
		مؤداه • التزام المحكمة المقضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف حجيـــة
		حكم سابق لها ٠ علة ذلك ٠
1141	721	(الطمن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

(ثانيـــا) الاحكــام الصــادرة في الواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية السنة الثامنة واللاتون ارتفاق ـ ارث ـ استئناف ـ استيلاء ـ اصلاح زراعي ـ اعلان ـ است المستالاء ـ اصلاح زراعي ـ اعلان ـ استالاء ـ التفاس ـ التزام ـ التصادق ـ التماس اعادة النظر ـ امراء اداء امر عريضة الهلية ـ اوراق تجارية ـ ايجار .

(1)

ارتف_اق

استعمال حق الارتفاق

حق الارتفاق . ماهينه . تكليف يثقل المقار المرتفق به لفائدة المرتفق . عدم حرمان مالك المقار الخادم من سباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره ، التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابعال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى .

(الطعن رقم ۷۲ه لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۸)

111

الصفحة 	القاعدة	ارث
		اولا : حكم تصرفات المورث بالنسبة للوارث :
٤٣٣	4٧	حق دائنى المتماقدين والخلف الخاص فى التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقى طبقا لاحكام الصورية .م ؟؟ مدنى . تقدمه على حق الوارث الذى يطعن على تصرف مورثه بانه يخفى وصية . علمة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التى تعتبر من النظام العام ولا يستمده من المورث ولا سن العقد الحقيقى . عدم اعتباره من ذوى الشان الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة حقه فى الارث .
		انیا : دعوی الارث :
***	٦٠	۱ ــ ســماع دعوی الارث . مناطه . (الطعنان رقعا ۸۰ ، ۸۱ السنة ۱۵ ق ((احوال شـــخصية)) ــ جلســـة ۱۹۸۷/۲/۱۷)
		 ٢ ــ حجة تحقيق الوفاة والوراثة . مالم يصدر حكم على خـــلافه . اتكار الوراثة . مناطه . صدوره من وارث ضد آخر يدعى الوراثة .م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم ق ٧٨ لسنة ٣١ المعدل.
٥٤٣	117	(الطعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		·

الصفحة	القاعدة	استئناف
		أولا: شكل الإســـتئناف:
		حواز الاستئناف:
		 ١ – الأصل في الدعاوي انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوي
		المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى طلب
		الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتسدائية
		بنظرها . جواز استثناف الحكم الصادر فيها .م ٢١٩ مرافعات .
۸۱	77	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٢ ــ ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتي
		قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انهائه.
		دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جـــواز
		استئناف الحكم الصادر فيها .
۸۱	77	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٣ - قبول الحكم المانع من استثنافه . جواز أن يكون ضـــمنيا
		يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني ينافي الرغبة في رفع الاستئناف.
1140	744	(الطعن رقم ١٦٠٥ لسننة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		ميمساد الاسسستئناف :
		ميعاد المسافة المنصوص عليــه في المــادة ١/١٦ مرافعــــات . حق
		للمستأنف متى توافرت فيه شروطه . التزام محكمة الاستئناف باضافته
		من تلقاء نفسها ليلتحم بالميعساد الاصلى . (مثال) .
940	144	(الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)
		ثانيا : رفـع الاســتئناف :
	\	ـ الخصومة في الاستئناف تحديدها بالاشخاص المختصمين امسام
		محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم . م ٢٣٦ مر الفعات . تصحيح الصفة
		وفقًا للمسادة ١١٥ مرافعات وجوب تمامه في المواعيد المحددة لرفع الدعوى
		مثال (بشأن أيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي اثناء نظر الاستثناف).
۳۳۰	118	(الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)

د. الصفحة	القاعدة	الثا: آثار الاسستثناف:
		١ ـ الأثر الناقـــل :
		ا - الاثر الناقل للاستئناف ، ماهيته، م ٢٣٢ مرافعات، التزام محكمة الستئناف بالتصدى لما لم تفصل فيه محكمة اول درجة من اسسباب لطلبات ابديت امامها طالما لم يتنازل مبديها عن التمسك بها ، علة ذلك .
٥4٧	111	(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٢ ـ طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز اكثر من سسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى سببان لطلب واحد . هو الاخلاء الاحلال العقد . القضاء البتدائيا بالاخلاء الاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستئناف . اثر ذلك .
۰۲۷	114	(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٦٥ ٿل ـ جلسة ١/١٨٨/٤)
		 ٣ ــ الأثر الناقل للاستئناف . مؤداه . ما اثاره المسستانف عليه المحكوم له بطلباته أمام محكمة أول درجة من اوجه دفاع ودفوع . اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجسة لاسستثناف فرعى منه .
٦٨٣	127	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٧/ه/١٩٨٧)
		 الاستئناف . اثره . اعادة طرح الدعوى برستها على محكمــة الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاستئناف . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
798	129.	
1174	727	الأثر الناقل الاستئناف . مؤداه (الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٦٥٥ (احوال شخصية) ـ جلسة٢٦/٢٢/٢٢)
		ب - الطلبات البحديدة :
		 اقامة الزوجة دعواها بالتطليق لاختسالانها عن الزوج طسائفة . اضافتها أمام محكمة الاستئناف التطليق للضرر . اعتباره طلبا جديدا . عدم جواز قبوله م ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
4.4	٧١	(الطمن رقم ١٥ لسنة ٥٢ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)

صفحة	لقاعدة (ال	ج ـ التصدى للموضوع :
1	717	نضاء محكمة اول درجة باجابة الطلب الاصلى بطرد المطعون نسدهما. الناء محكمة الاستئناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطي بالاخلاء . خطأ . النزامها باعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصــل فى الطلب الاحتياطي . م ٢٣٤ مرافعات . (الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٥) رابعا : نظر الاســـتئناف :
		ما يعترض سع الخصومة: ا - اعتبار الاستئناف كان لم يكن: ا - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في المساد ا تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن. القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة
۴	,	يه حج البطلان . خطأ . (الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥٥ (هيئة عامة» - جلسة ١٩٩٢/٣/٨) ٢ - استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشسخصية
		والوقف التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية _ خضوعه لقواهد لائحة نرتيب المحاكم الشرعية ا ١٩٣١ _ تخلف المستانف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة اسستثنافه . جزاؤه . اعتبار الاستثناف كان لم يكن . علة ذلك .
750	12.	(الطمن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ق (احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		ب ـ وقف الاسستئناف: ـ دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعى بالتزوير . الالتجساء الى الم منهما ـ مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستشناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحسر ولا يجوز اختصامهم لاول سرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجساء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل فيهسا بحكم تكون له قوة الامر المقضى .
٧٤٧	109	(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٨٧)

الصفحة	القاعدة	خامسا: الحكم في الإسستثناف:
		ا - الحكم بصحة المحرر - ايا كان نوعه - وفى الموضوع معا . غير جائز . م }} اثبات . علم ذاك . عجز المستأنف عن اثبات تـزوير اعـلانه بالحكم المستأنف اللذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف . لايستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك الاعـلان ، جائز ،
197	27	(الطعن رقم ۹۲۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸)
٤٧٨		 ۲ _ اخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون اضافة . لاعيب . (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
247	,,,,	
۸۱۳	177	 ٣ ـ محكمة الدرجة الثانية . غير ملزمة بالرد على اسبباب الحكم الإبتدائي الذي الفته . متى اقامت قضاءها على اسباب تكفل حمله . (الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
۸۷۳	100	 انتهاء محكمة الاستئناف الى التكييف الصحيح للعقد . تطبيق الحكم القانون المنطبق عليه . عدم اعتباره فصلا منها في طلب جديد . (الطعن رقم ۱۹۷۷ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)
1.40	* 1V	 محكمة الاستثناف . لها أن تقيم قضاءها على أسباب خاصة غير تلك التي اعتمد عليها الحكم المستأنف . (الطعن دقم ٢٥٥١ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
1177	727	 ٦ تكييف محكمة الاستئناف للوقائع المطروحة عليها – ودون ان تضيف اليها جديدا وبلا نعى من الطاعن – ان الطرقين متحدا الطائفة والملة قبل رفع الدعوى وان شريعتها هى الواجبة التطبيق على واقعة النسـزاع والقضاء بالتطليق للضرر على هذا الاساس . لا عيب . (الطعن وقم ١١٧ لسنة ٥٦ق ((احوال شخصية» – جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) ٧ - تزيد محكمة الاستئناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سايمة . لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه .
1177	727	(الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٦٥ق ((احوال شخصية» - جلسة ١١/١٢/٢٢)

أمنفحة	القاعدة إا	ائر نقض الحكم الاسستثنافي:
۸۰۷	104	ـ نقض الحكم الاستئنافي لا يمند الى الحكم الابتدائي ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتاييده . اثر ذلك . لمحكمة الاحالة أن تحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفوعهم المي السباب الحكم الابتدائي . (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		استيلاء
Y7A	174	واضع اليد على الاراضى الزراعية المستولى عليها بقسرارى رئيس الجمهورية بالقةونين رقمى ١٩٦٥ سنة ١٩٦١ ، استعراره فى وضع يده عليها وزراعتها مقابل سبعة امثال الضريبة لحين تسليمها للاصسلاح الزراعى . عدم لزوم ثبوت ذلك بالكتابة أو بعقد ايجار مودع بالجمعيسة التعاونية الزراعية لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
		اولا ــ ايجار الاراضي الزراعية :
975	197	 ا سستاجر الارض الزراعية . عدم جواز اخسلائه من العين الا اذا اخل بالتزام جوهرى في المقانون او العقد . م ٣٥ ق ١١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل. له وحده دون المؤجر حق انهاء العقد بانقضاء مدته . تعلق ذلك بالنظام العام. (الطعن وهم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٧/١٠/١) ٢ ـ مستاجر الارض الزراعية . تقاضيه من المؤجر او من الغير ايسة
٥٢٧	178	مبالغ متــابل انهــاء عقد الايجاد . واخلام العين . جــائز وغير محظــور قانونــا . مثـــال . (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
		ثانيسا ــ مسائل متنوعــة :
		 ٣ ــ الدائن المرتهن الذي نقلت اليه حيازة الأرض المرهونة . حقــه في تأجيرها للغير . عدم انقضاء الايجار بالقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار تلقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن حل محله قانونا.
478	197	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

لصفحة	لقاعدة (1	اعــــلان
	T	اولا: اوراق المحضرين وبياناتها: ١ - اوراق المحضرين ، بياناتها ، خلو صورة الاعلان من بعضها . اثره
		بطلان الاعلان وأو كان الاصل صحيحا .
٦.	iv	(الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
	ŀ	٢ ـ محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجيته مطلقة على ما دون
		به من أمور باشرها محررها فى حدود مهمته . عدم جواز المجادلة فى صحتها ما لم يطمن بتزويرها .
٧.	l w	(الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
•	''	ثانيا : اعلان الاشســخاص الطبيعيين :
		ـ الاعالان في الموطن الاصالي :
		ــ قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له .م .١
		مرافعات . اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه . اثره . بطلان ورقــة ا الاعــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٤٠	104	(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٨٧)
		- الاعــلان في الموطن المختار :
		ـ عدم بيان المدعى موطنه الاصلى في صحيفة افتتاح الدعوى . اثره.
		جواز اعلاله بصحيفة الطعن في موطنه المختار المبين بصحيفة دعـــواه .م
		۲۱۶ مرافعات .
١٠٣٤	414	(الطعن رقم ۱۷۹٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)
		ـ تحقيق الغساية من الاعسلان :
İ		ا ــ انعقاد اللخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه أو من فى حكمــــه
- 1		أعلانا صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الغاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازله
*		الصريح او الضمني عن حقه في الاعسلان .
١, ١	-, [(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ق (هيئة عامة» - جلسة ١٩٩٢/٣/٨)
	.]	٢ - ثبوت عدم العلان المستانف عليها بصحيفة الاستثناف في المساد
İ		او تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن. القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة
		يستحم البطالان . خطأ .
۳۱	1	(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة دول (هيئة عامة» ـ جلسة ١٩٩٢/٣/٨)

بصحة المحرر ـ أيا كان نوعه ـ وفى الموضوع معا . غير ت . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تسزوير اعسلانه	ا _ الحكم
لذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستثناف . لا يسنتبع وطحقه فى الاستثناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلسك	جائز . م ؟ ؟ اثباً بالحكم المستأنف اا بطريق اللزوم سة الاعسلان . جائز
السنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣٨) المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان . سسبى غير الم ١٩٧ الم . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان المتجزئة . آفادة من صح اعلانه بهذا البطلان . شرطه . تعيب اعلانه وتقضى به المحكمة .	۲ ــ البطلار متعلق بالنظام اللع الموضوع غير قابل
ا السنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) بدء ميعاد الطمن في الحكم من تاريخ اعلانه في احوال معينة ت انصراف مدلوله الى الإعلان الصحيح بصحورة الحكم بذية . علة ذلك .	۳ _ بطلان م 1/۲۱۳ مرافعة
١٠ استة ١٥ ق جلسة ١٠/١١/١٥)	
بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى فى موطنهما. ع غير متعلق بالنظام العام . اثارته لاول مرة امام محكمة بصول . 4 السنة ه ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)	ا ــ النعى دفاع يخالطه واق النقض . غير مق (الطعن رقم ١٨٣)
السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات. با الا الذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتعجيسال خسلاله ، م ه كفاية ايداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب او تسسليمها غضونه . 11 سنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)	عدم اعتباره مرعي مرافعات . عدم لقلم المحضرين في

 -	اعدة الم	 ٣ ــ قوالعد أتقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات . مقررة لحماية الخصم اللذى قام به سبب الانقطاع دون الآخر . وفاة احـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الخصوم اثناء انقطاع الخصومة لوفاة آخر . لا يترتب عليه وقف مسدة السيوط او امتدادها وجوب موالاة المدعى السير في اللموى قبل انقضاء مده السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة اولهم، عنة ذلك .
۰۲۲	- 1114	(الطمن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
		 إ ـ تخلف الخصم عن اتخاذ اجراء يحصل بالاعلان في المساد الذي يحدده القانون . خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه منى كان المبعاد قد بدا والتضى في ظله . لا يغير من ذلك صدور قاون لاحق يلنى او يعدل عسدة الأساد .
٧٤٠	100	(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٤/٥/٧٥١)
		اعسلان الخصوم في الحكم الأجنبي:
۳٦٨	٨٣	ا ــ شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبي على الوجه الصحيح . وجوب المتحقق من توافره قبل ان يصدر الامر بتذييله بالصيفة التنفيذية . (الطعن رقم ٥٥٨ السنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٩)
		 ٢ ــ التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التي رسمها تانون البلد الذي صدر فيه الحكم .م ٢٢ مدنى . منوط بالحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية .
	1	
۸۳۲	۸۳	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) ٣ - تعرض المحكمة المنحتصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيف المحكم
* 7A	۸۳ ۸۳	

الصفحة	النامدة	. افسلاس
		وكيسل الدائنين :
٥٠٩	1.9	 ا حكيل الدائنين . يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التفليسة وتصفيتها كما يعتبر ايضا وكيلا عن المفلس . (الطعن رقم ١٤٥ فسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		٢ ـ قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضائع المملوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كمعولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التماقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة الدائنين فلك قضاء المحمد المطعون فيه بعدم استحقاق وكيسل الدائنين المدائنا المدائ
		للمبلغ الذي احتجزه . صحيح .
۰۰۹	1.4	(الطمن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)

الصلحة	القامدة	الستزام
		اولا : ادكان الالتزام :
		« ســبب الالتـزام »
		۱ حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل المقار المرتفق به لفائدة المقار المرتفق به لفائدة المقار المرتفق . عدم حرمان مالك المقار الخادم من مباشرة حقدو على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التوامه باعادة الحال الى ماكانت عليهمع التعويض ان كانله مقتضى. طلب مالك المقار المرتفق المقال تصرف المسالك في المقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز . المسادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى .
•••	114	(الطعن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
	١٤٧	۲ – علاقة الدولة بالعاملين بها . ماهيتها . التزامهم باداء العمسل النوط بهم بعناية الشخص الحريص . مصدره القاتون . الاخسلال بهسلا الالتزام اذا ما اضر بالدولة . اثره . مسئوليتهم عن تعويضها . مصدرها القاتوني . خضوعها لقواعد التقادم العادي .م ٢٧٤ مدني . (الطعن وقم ٣٣ لسنة ٥٣ ك - جلسة ١٩٨٧/٥/٧)
1/11		« محـل الاتــزام »
		الحكم باثبات العلاقة الايجارية . وجوب بيان الاجسرة الواجب على المستاجر اداؤها . علمة ذلك .
484	7.4	(الطمن رقم ٧٤١ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
. •		ثانيا : اثار الانتسزام :
	l	« تنفيذ الالتسزام »
		۱ - الأصل تنفيذ الالتزام عينا . الاستعاضة عنه بالتعسويض . شرطه . استحالة التنفيذ العينى او اتفاق الدائن والمدين على التعسويض صراحة او ضعنا . المادتان ١/٢٠٣ و ٢١٥ مدنى .
779	11	(الطعن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸)

	1	
الم محة	القاعدة	٢ ــ التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها
		المودعة عنده بموجب قائمة سنقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن
		التنفيذ العينى بالتعويض . قضاء اللحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع
		سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . أثره . لا بطلان .
779	71	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٣ ــ الهبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها
		اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب
		غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه . تسليم ثمن البيع لوكيــل
		البائع غير القيم . غير مبرىء للمة المسترى . علة ذلك . تعلق النصوص
		الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .
440	YY	(الطمن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٦/٢/٢٨٧١)
		 إلى الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا . التنفيذ بطريق التعويض .
		شرطه . المسادتان ٢١٥ ، ٢١٥ من القانون المدنى . تسود المدين عن تنفيذ
- 1		التزامه العقدي . خطأ موجب للمسئولية .
1179	220	(الطَّين رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
1		٥ - الاعدار . ماهيته . لا موجب له . منى أصبح التنفيذ العيني غير
		ممكن .
1179	747	(الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۰/۱۲/۲۰)
		« الحق في الحبس »
	į	١ ــ التزام البائع بالتسليم غير المؤجل . مؤداه . حق المشترى في ثمار
	- 1	المبيع . تخلف المسترى عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال . اثره.
	- 1	حق البائع في حبس المبيع . المادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدني .
145	44	(الطعن رَقَم ١٩٨٧ لسنة ٦٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
- 1		٢ ـ عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠
		اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس النسترى لباقي الثمن وعدم
	- 1	ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ .
۱ ۱۸۱	40	(الطعن رقم ١٨ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)

الصفحة	القاعدة	٣ _ حق انشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى
		معه نزع المبيع من تحت يده . م ٣/٤٥٧ مدني . تقدير جدية السبب . من
		سلطة محكمــــة الموضـــوع .
AYY	۱۷٤	(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
•		« الاشتراط لصلحة الغي »
	ł	الاشتراط لمصلحة الغير . جواز تقضه ما لم يعلن المستفيد قبوله
		لا يلزم اجراؤه في شكل معين . جواز أن يكون النقض صراحة او ضمنا .
	l	م ۱۵۵ مدنی .
۸۱۸	177	(الطعن رقم ۱۷۸۹ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		الله : انقضاء الالترام :
	ļ	« ا لوفــا ء »
	1	١ ـ حلول الغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه . مؤداه .احقيته
	1	في الحاول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجسراءات
	1	التنفيذ . وقوع التنفيذ علىمنقول لدى المدين او ما للمدين لدى الغير أو على
٠.		عفار . لا اثر له . اختلاف هذا التحلول في الجراءات التنفيذ على العقار عنـــد
		تعدد الحجوز عليه .
٧٤	۲٠	(الطمن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٧)
٠.		٢ ــ الايداع وفقا للمادة ٣٣٦ مدنى . عدم وجوب استصدار المدين
	ĺ	حكما بصحته . جواز ابداعه الشيء المبين بذاته مع الذار الدائن بتسلمه .
		المنازعة في صحة الوفاء . خضوعها لرقابة القضاء .
474	٨٤	(الطعن رقم ۲۵۵۲ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۲)
		٣ ـ قبول المدائن المرض المبدى من المدين او صدور حكم ثانى بصحة
-	1	العرض والايداع . اثوه . براءة ذمة اللدين من اللدين من يوم العرض . المادتان
		٩٠٤ مرافعات و ٣٩٤ مدني .
244	^^	(الطعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ۴۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۲)
		 ٤ – مصروفات العرض والإيداع . على عاتق الدائن منى حكم بصحة
		العرض والايداع وكان متعسفا في عدم قبول العرض ·
229	۹۸	(الطعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		•

الصفعا	القاعدة	٥ ــ اقرار المدين بحق الدائن صراحة او ضمنا . اثره . قطع التقادم.
	,	الاقرار . ماهيته . وفاء المدين بالقدر غير المتنازع عليه من المدين . عــــدم
		اعتباره اقرارا منه بمديونيته بالقدر المتنازع عليه من المدين أو نزولا عمسا
		انقضى من مدة التقادم بالنسبة اليه . علة ذلك . م ٣٨٤ مدنى .
۲۸۹	177	(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨)
		٦ ــ للدائمنين المتضامنين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء.
		م ۱/۲۸۱ مدنی .
19.	۲۱.	(الطمن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		« تجسعيد الالتسزام »
		١ ــ كتابة سند بدين موجود من قبل او تغير الالتزام الذي لا يتناول
		الا زمان الوفاء أو كيفيته . لا يستفاد منه تجديد الالتزام .
40.	۸۵	(الطعن رقم ۱۹۳۶ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		٢ _ مطالبة الشركة المطعون ضدها للطاعن بصفته أمينــــا للنقــل
		بالتعويض عن العجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها . سقوط هـــذه
		المعوى بمضى المدة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة . أقرار
		الطاعن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى
	ĺ	الشركة المطعون ضدها . لا يعتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقــل
		بحيث يخضع للتقادم الطويل وانما قاطعا للتقادم الأول يبدأ به تقسسادم
		جديد بنفس المسدة .
40.	۸۵	(الطعن رقم ۱۹۳۶ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		« القاصــة القضائية »
		المقاصــة القضائية . شروطها .م ٣٩٢ ملني .
.49	44	(الطمن رقم ۲۵۷ لسنة ۴۶ ق ـ جلسة ۲۹/۳/۳/۲)

الصفحة	القاعدة	التصاق
		عقد الايجاد ، خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بائر فورى مباشر . خلو قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستاجر عند التهاء العقد المحرر في ظل القانون المفنى الملفى مقابل مما يقيمه من مبان على الارض المؤجسرة. اثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المسادة ٦٥ مدنى قديم .
777	188	(الطمن رقم 10 لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٥/١٩٨٧)
		التماس اعادة النظر
		 التماس اعادة النظر في احكام المحاكم العسكرية بديل للطعن بالنقض في احكام المحاكم العادية . مؤداه . عدم صيرورة تلك الإحكام باته الاباستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل او بفوات ميعساده . ق ٢٥ لسسنة ١٩٦٦ .
101	١	(الطعن رقم 1179 لسنة ٥٢ ق ـ جلسة 1987/٢/٢٦)
		۲ — الحكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طليوه باعتباره وجها من وجوه التماس اعادة النظر م ٢٤١ مرافعات . العبرة فيه بالطلب االطروح من الخصم لا يما يقدمه من مستندات مؤيدة له . اجابة المحكم طلب المدعى دون أن يدرك تجاوز الطلب ما تضمنه المستند المثبت له لا يعد قضاء باكثر مما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم احاطة بواقسع المعسوى .
١٠٤٥	771	(الطعنان رقما ۱۰۸۹ لسنة ددو۱۰۹۳ لسنة ٥٥٣ - جلسة١٩٨٧/١٢/١٩
		امر اداء
1174	728	عریضة امر الاداء . یاعتبارها بدیلة لصحیفة الدعوی . مـؤدی ذلك . ترتیب كافة الآثار الترتبة علی رفع الدعوی ومنها قطع التقادم . (الطمن رقم ۲۹۲ لسنة ۱۵ م حسنه ۱۹۸۷/۱۲/۳)

		آمر على عريضـــة	٥٠
	Jel ži i	امر على عريضة	
1180 4	۳۸	_ الاوامر على العرائض . ماهينها . صــدورها باجـراء وقتى الى دون مساس بأصل الحق . مؤدى ذلك . عدم حيازتها للحجية مخالفتها بأمر جديد مسبب . رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)	ِ تحفظ جواز
		ـ الامر الوقتى بتسوية الرسوم الجمركية على اساس السسمر التشجيعي . ماهيته . قضاء فاصل في اصل الحق يخرج عن ولاية لامور الوقتيسة .	رسمى
1100	٣٨	رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جئسة ١٦/١٢/٢١)	الطعن

مشحة	ناعدة [11	di
	-	
	1	اهلیـــة
	1	عوارض الأهلية :
	1	i
	1	نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته .دفاع
	1	يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف . اعتباره سببا
	1	والما والما م يسبق المساعد والما المساعد والما المساود المباود
	1	جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض .
46.	ا	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (الحوال شخصية) ـ جلسة٢٨/٤/٢٨) ١
	1 11.	ر الطلق دم ۱۱ المستان من المستان من المستان المناسبة المن
	1	٢ ــ مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . أثره . عدم انعقاد العقــد [
	l	بعبارته وما ترتب عليه من أثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقه للطاعنة
	1	واردا على غير محل .
	1	واردا على غير عص .
78.	149	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
- 1		
- 1		The state of the s
- 1		
1	i	· · · · · · · · · · ·
Ì	- 1	اوراق تجــارية
- 1	- 1	•
- 1	ľ	التقادم الصرفي :
- 1	- 1	·
- 1	- 1	1 ــ التقادم الخمسي المنصوص عليــه في المــادة ١٩٤ من قـــــانون
- 1	- 1	التجارة . لا يسرى الاعلى اللعاوى المصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة
- 1	- 1	التجارية . الدعاوي غير المصرفية . خضوعها للتقادم العادي .
- 1	- 1	التبارية ، المتحوى غير المسرحة ، حصوبه
4.1	79	(الطعن رقم 30) لسنة 67 ق ـ جلسة 1987/٢/٢٣)
- 1	- 1	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
- 1	- [
- 1	- 1	٢ ــ التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانسون
ı	- 1	التجارة . لا يسرى الا على اللمعاوى المصرفية التلي تنشأ مباشرة عن الورقة
1	- 1	التجارية . الدعاوي غير الصرفية خضوعها للتقادم العسادي .
- 1	- 1	
3.1	• 1	(الطعن رقم ۹۸۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
- 1		
- 1	- 1	
1	1	1

الصغما	القاعدة	ايجسسار
		المنابعة الم
		أولا : القواعد المامة في الإيجار :
		(ا) اختلاف عقد الإيجار عن غيره من العقود :
		« اختسلافه عن عقسد الحكسر »
		الايجار والحكر . ماهية كل منهما . اغفال المتعاقدين تحديد مــــدة
		اعقد الايجار ، لا يجعله حكرا . مؤداه . اعتباره منعقدا للمدة المحددة الدفع
		الاجرة اعمــالا للقانون المدنى القديم االسارى وقت ابرامه
177	122	(الطمن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٦/٥//٥/
		(ب) بعض انواع الايجسار :
		« ايجـار الأرض الفضـاء »
		1 ــ طلب انهاء عقد أيجار الأرض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة
		الطاعن فيه امام محكمة الموضوع . النعى عليه بالصورية . سبب جديد .
		عدم جواز التحدى به لاول مرة المام محكمة النقض .
۸۱	77	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
	1	٢ ــ الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضاء والتسليم . اشتمالها على طلب
]	أصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . أثره . عدم اعتبــــاره
		كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصلى .
۸۱	77	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٣ ــ ايجار الأرض المفضاء . عدم خضــــوعه لقوانين ايجار الأماكن .
		طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كــان
		مطابقا للحقيقة ولارادة المتماقدين . لاعبرة بالفرض الذى اسستؤجرت من
		أجله ولا بمما يطرأ عليهما .
1.4	YV	(الطعن رقم ٨٩٪ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		 ٤ ــ ورود عقد الإيجار على أرض فضاء ، أثره . خضـــوعه لاحكسام
		القانون المدنى . لا عبرة بالغرض من الايجار ولا بما يقيمه عليها المستأجر من
		انشـــاءات .
٤٦٠	1.4	(الطعن رقم ۲۲۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣٢١)
	•	

الصفحة	القاعدة	« ایجسار الارض الزراعية »
		 ١ ـ مستأجر الارض الزراعية . تقاضيه من المؤجر او من الغير ايــــة مبالغ مقـــابل انهـــاء عقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٦٥	177	(الطعن رقم ۱۳۹۸ لسنة ٥٣ ف ـ جلسة ٤/٦/١٩٨٧)
		 ٢ ــ مستاجر الارض الزراعية . عدم جواز اخسلائه من العين الا اذا اخل بالتزام جوهرى في القانون او العقد .م ٣٥٥ ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل له وحده دون المؤجر حق انهاء العقد بانقضاء مدته . تعلق ذلك بالنظام العام.
972	197	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		 لدائن المرتهن الذي نقات اليه حيازة الارض المرهونة . حقه في تأجيرها للفير . عدم انقضاء الإيجار بانقضاء الرهن . امتداد عقد الإيجار القائيا في مواجهة المدين الراهن ومن حل محله قالونا .
972	197	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٨/١٠/٢٨)
		 إ ــ استفلال الارض الزراعية المماوكة للحكومة بطريق الخفية . ماهيته .
١٠٠٧	414	(الطعن رقم ٥٦} لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
1	۲۱۳	 دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها. لازم ذلك . أن يكون المتالا محل الحيازة جائزا تعلكه بالتقادم . عدم قبول المعوى من الحائز للاموال العامة أو الخاصة للدولة .م .٩٧ مدنى المسدلة بق ١٤١٧ لسنة ١٩٥٧ . (الطعن رقم ٥٣) لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢)
		زج) آثار عقد الایجــاز :
	}	« التزامات المـؤجر » :
1	1	« ضمان التعرض » :
		 ا ـ ضمان المؤجر التعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر . عدم اقتصاره على التعرض المستند الى ادعاء حق . امتداده الى التعرض المساحر المتعرض قد استأجر من نفس اللؤجر . علة ذلك.
۱ ۱۸۳	١٥٨	(الطعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)

منفحة	القاعدة أال	
	┪──	٢ ــ ضمان المؤجر التعرض المسادى الواقع من الغير على المسمستأجر ٠ -
	1	شرطه . أن يكون الغير مستأجرا منه .
798	7 4	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		صيانة العين المؤجرة » :
		الزام المؤجر بتعويض المستأجر عما انفقه في التحسينات التي أقامها
		بعلمه ورضاه في العين المؤجرة ٠ م ١/٥٩٢ مدني ٠ مناطه ٠ تحديد عناصر
	1	هذا التعويض وكيفيته ٠
198	129	(الطعن رقم ١٧٣٦ أسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
		« ملحقات العين المؤجـرة » :
	1	ا ــ ملحقات العقار . تأجيرها على استقلال . أثره . وجوب النظر الى
	ļ	طبيعتها لتحديد ما اذا كانت مكانا أو ارضاء فضاء ٠
1.4	۲	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
	i	٢ ــ ملحقات العين المؤجرة ٠ ماهيتها ٠ مباني العزب : من ملحقـــات
	1	الارض الزراعية الواقعة في نطاقها بحسبانها منافع مشتركة • أثر ذلك •
	(لا يعتى لمستأجر جزء من هذه الاطيان أن يتخذ من مبنى فيها سكنا خاصا ٠
707	171	(الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		« التزامسات المستاجر » :
		الحكم باثبات العلاقة الايجــارية · وجوب بيــان الاجــرة الواجب على
		المستأجر أداؤها • علة ذلك •
418	7.9	(الطَّعَن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		(د) انتهاء عقد الايجسار :
		« التنبيه بالاخسلاء » :
		عقود الايجار الخاضعة لاحكام اللقانون المدني. القضاؤها بانتهاء مدتها.
		صدور التنبية بالاخلاء من أحد طرفي عقد الايجار للاخر ٠ أثره ٠ انحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الرابطة المقدية بعد مدة معينة .
٤٦٠	1.4	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩/٣/٣/١)

الصلحة	القاعدة	« دعوى انهاء العقد » :
		 ١ - ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن · الدعوى بطلب انهائه · دخولها فى حدود الاختصاص الانتهائى للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استثناف الحكم الصادر فيها ·
۸۱	**	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٢ - الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة ١ الاستئناء ١ الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير ١ اعتبارها مجهولة القيمة ١ الدعاوى بطلب الاخلاء والتسليم ٢ غير مقدرة القيمة ١ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ١ جواز استئناف الحكم الصادر فيها ١ م ٢١٩ مرافعات ١
۸۱	**	(الطعن رقم ١٩،٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٣ - قرار وزير التموين رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٧٨ بحظر اتخاذ اى اجراء لهدم العقارات التى تحوى منشآت تموينية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص • نطاقه • عدم امتداد أثره الى العلاقة الايجارية القائمة بشأن تلك المنشآت ، طلب المؤجر تسليم العين خالية من المنشآت المقامة عليها بما يتعارض والقرار المشار اليه • لا يعول دون القضاء بانهاء العقد • عالم دلك •
٤٦٠	1.4	(الطعن رقم 279 لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) (ه) ادارة المسال الشمسانع :
YA •	170	۱ - ادارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباقين ١ اعتباره وكبلا عنهم ٢/٨٢٨ مدنى ١ مثال بشأن طلب الاخالاء ١ (الطعن وقم ٢/٨٢٨ مدنى ١ مثال بشأن طلب الاخالاء ١ (الطعن وقم ١٩٨٧ أسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) تأجير المال الشائع . حق للاغلبية المطلقة للشركاء . تولى احادهم تأجير دون اعتراض الاغلبية ١ اعتباره وكيلا عن الاغلبية نائبا عن الاقلية المترضة ١ نفاذ الايجار في حقهم جميعا لمدة ثلاث سنوات ورود الايجار على ١٠ اكان خاضع لقوانين ايجار الاماكن . خضوعه لقواعد الامتداد القانوني . اثره . عدم احقية باقي الشركاء في المطالبة بعدم نفاذه في حقهم بعاد النفساء مدة الثلاث سنوات . علم المقالدة مدة المالاء من المطالبة المدم المدالية ال
۸۰۱	174	(الطعن رقم ٥ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٠)

_	
القاعدة	 ٤ ــ المالك على الشيوع · حقه في أن يستاجر العقار أو جزء منه
	من باقى الملاك •
704	(الطعنان رقما ۱۷۱۷ ، ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٠/١٢/٣٠)
	(و) ایجار ملك الغیر :
	ايجار ملك الغير :
	الايجار الصادر من غير المسالك أو ممن ليس له حق التعامل في منفعته .
	صحيح بين طرفيه ٠ عدم نفاذه في حق المالك الا بأجازته ٠
174	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
	ثانيا : تشريعات ايجار الاماكن :
	(أ) خصائصها :
24	۱ ــ القانون • سريانه باثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه مالم ينص فيه على خلاف ذلك • أثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذى أبرم فى طله مالم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام • سريانها باثر فورى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . قوانين أيجار الأماكن • سريانها بائر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .
. `	(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
	٢ ـ أحكام القانون المدنى ٠ وجـوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعات
	ایجار الاماکن نص خاص یتعارض معها ۰ عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
	تحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد ·
	 لغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة اتفـــاق
	لطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة · مــــؤداه · تطبيق أحكام القانون المدنى . علة ذلك .
۱.,	-
'''	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٨)
	٣ - عقد الايجار • خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله • الاستثناء •
	صدور قانون جدید متعلق بالنظام العام • سریانه باثر فوری مباشر • خلو
	قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد
	المحرر فى ظل القانون المدنى الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجرة. اثره · خضوعه لقواعد الالتصاق · المسادة ٦٥ مدنى قديم ·
188	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٥/ ١٩٨٧)
	177

_\	T	1
لصائحة	القامسة	 ٤ ــ اشتمال الایجار علی عناصر آخری آکثر آهمیة من المکان بحیث یتعذر
	-	 إلى المنطق الويجار على مناصر الحرى الدر الجديد من المعان يحيين يمعدر الفصل بين مقابل اليجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا العناصر المجان المج
	1	أثره • عدم خضوع الاجارة لقانون ايجار الاماكن •
Y A ¶	177	(الطمن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨)
	·	ه ـ قوانين ايجاد الاماكن. سريان أحكامهاعلى الاماكن واجزائهاالمؤجرة
	1	المعدة للسكنى أو لغيرها الكائنة في المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص
		خاص ٠ اقامة هذه الاماكن دون ترخيص أو عـــدم اســـتيفائها للشروط أو
		المواصفات لا يحول دون سريانها ٠ علة ذلك ٠
١٠٠٠	414	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)
	·	٦ _ أحكام القانون الجديد . الأصل عدم سريانها الا على ما يقع من
		تاريخ العمل بها • الاستثناء • الاحكام المتعلقة بالنظام العام • سريانها بأثر
		فورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به · تعلق
		أحكام الاجرة والامتداد القانونى وأسباب الاخلاء بالنظام العام · أثره ·
1121	744	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		٧ ــ صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتطق بذاتية القاعدة
	.	الموضوعية الامرة دون مساس بذاتيها . عدم سريانها الا من تاريخ نفاذه على
		الوقائع التي نشأت في ظله ٠
1121	444	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		(ب) حقوق والتزامات طرفي العلاقة الايجـارية :
		 حظر احتجاز اکثر من مسکن » :
		١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على قصد المتعاقدين • من
		سلطة محكمة الموضوع • متى أقام قضاءه على ما يكفى لحلمه • (مثال بشأن
		ادماج شقتین فی عقار واحد وعدم اعتباره احتجاز آکثر من مسکن) •
٧٠	42	(الطَّمَن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٣٣)
1	- 1	

الصفحة	القاعدة	٢ ــ حظر احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في المدينة الواحدة.
		م 1// ق 3 كما سنة ١٩٧٧ . عدم سريانه على الاماكن المتى يؤجرها مالكها لحسابه مفروشة أو خالية عملا بالرخصــة المخولة له بالمـــادة ٣٩ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ · مثال بشأن شقة تؤجر خالية للغير ·
A79	۱۸٤	(الطعن والم ٢٥٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٥/٦/١٨٧)
		٣ ــ الحكم بانتهاء العقد كجزاء تكميلي توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة
		حظر احتجاز اكشـر من مسكن في البله الواحد ٠ م ١/٨ ، ٧٦ ق ١٩٧٧/٤٩ .
		غير مانع لكل ذي مصلحة مالكا للعقار أو طالب استنجار فيه من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بطلب بطلان التصرف واخلاء المخالف
1.4	771	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		٤ - تقدير المقتضى لاحتجار أكثر من مسكن في البلـــد الواحد . من
		سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على اسباب سائغة ٠
1.49	774	(الطمن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		« الالتزام باعمال الترميم والصيانة » :
		ا ــ أعمال الترميم والصيانة . حق المؤجر في تقاضي الااجرة بزيادة
		سنوية ٢٠٪ من قيمة تلك الاعمال اعتبارا من الشهر التالي لاتمامها ٠ عدم
	1	سداد هذه الزيادة يترتب عليه ما يترتب على عدم سداد الاجرة من أثار .
Voo	14.	(الطعن رقم ۱۰۸۶ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		٢ ــ صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضمنا النص على تحمل المستأجر
		مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوته
		حسب تاريخ انشاء المبنى ٠ م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بلنظمام
		العمام • وجوب تطبيق حكمه باثر فسورى على ما لم يستقر من المراكز
		القانونية ٠
٥٥٨	14.	(الطَّعَن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		٣ حصة المستأجر في تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعــامة
		في ظل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ • لا تأخذ حكم الاجرة • التراخي
		في سدادها • لا يرتب الاخلاء • علة ذلك •
۸٥٥	14.	ال الطن رقم ۱۰۸۶ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

الصلحة	القامدة	
	-	« حق المؤجر في طلب الاخسلاء » :
		_ دعوى الاخـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		١ ــ طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من مسكن في البلد
		الواحد بغير مقتضى • سببان لطلب واحد • هو الاخلاء لانحلال العقد • القضاء
		ابتداثيا بالاخلاء لاحدهما ٠ اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستئناف٠
		ائر ذلك ٠
27 V	14.	(انطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١/١٩٨٧/٤)
		٢ ـ قضاء محكمة أول درجة باجابة الطلب الاصلى بطرد المطعــون
		ضدهما ١ الغاء محكمة الاستثناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتيساطي
		بالاخلاء • خطأ • التزامها باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في
. [الطلب الاحتياطي ٠ م ٢٣٤ مرافعات ٠
1	*11	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٥/١١/١١)
		_ أسباب الاخسالاء :
		١ _ الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة والتكرار :
1		« التكليف بالوفساء » :
1	ı	 ١ - تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة · شرط لقبول طلب الاخلاء سواء
		كان أصليا أو طلبا عارضا طالمـا كأن سابقاً على الطلب بخمسة عشر يوماً •
٦٠	۱۷	(الطَّعَن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١)
	.	٢ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجرة • شرط
		قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بها . التكليف بوفاء أجرة متنازع عليها.
		لا بطلان طالمــا استند ادعاء المؤجر الى أساس من الواقع أو القانون ·
729	۸.	(الطعن راقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ٥/٢/٢٧٠)
		" المنازعة في الإجسرة » :
		١ - الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة ٠ منازعة المستأجر جديا في مقسمدار
-		الاجرة المستحقة • وجوب بحث هذه المسألة الاولية • عدم التزام المحكمة

أالصف	القاعدة	
 req	۸۰	بالقضاء استقلالا في هذه المنازعة سواء كانت بدعوى مبتداة أم مجرد دفاع في دعوى الاخلاء . علة ذلك . (الطمن وقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
729	٨٠	 ٢ - تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء بالتقادم الخمسى . لا يترتبعليه بطلان التكليف . علة ذلك. عدم تعلق التقادم المسقط بالنظام العام · جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه · (الطعن وقم ٢٩ السئة ٥٦ ق - جلسة ٥/١٩٨٧)
		« توفي الحكم بالاخســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
		 ١ حق المؤجر في اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة ٠ سقوطه ٠ بسداد المستأجر الاجرة المستحقة وملحقاتها الى ما قبل اقفال باب المرافعة ولو امام محكمة الاستثناف ٠
729	۸۰	(الطَّعن راقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٥٠/١٩٨٧)
729	٨٠	 ٢ الوفاء بالاجرة اللاحق على اقفال باب المرافعة فى الدعــوى ٠ غير مانع من الحكم بالاخلاء ٠ هرض الطاعنة الاجرة بعد صدور الحكم المطمون فيه لا أثر له فى حكم الاخلاء ٠ علة ذلك ٠ (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		« تكرار التاخير في الوفاء بالإجرة » :
٨٥٦	141	۱ - اخلاء المستأجر للتكرار فى الامتناع أو التأخير فى سداد الاجرة · مناطه · وفاء المستأجر بالاجرة قبل رفع دعوى الاخلاء وقبل انقضاء خمسة عشر يوما من تكليفة بالوفاء بها · أثره · انتفاء التأخير كشرط لتوافس التكسرار · (الطّعن رقم ٢٦٩١ كسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)
		 ٢ - سبق صدور حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ ٠ لا تتوافر به حالة التكرار في الامتناع أو التأخير في سداد الاجرة ٠
۸۵۹	(_W	(الطَّعَن وقم ٢٦٩١ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٥/٦/٧٨٠)

		The same of the sa
الصفحة	القاعدة	
		٢ _ الاخلاء للتأجير من الباطن والتنازل عن الايجاد :
		(1) الايصال الصادر من الثرجر بثقاضي الاجرة ومقابل التأجير مفروشا
		اعتباره ترخيصا للمستأجربالتأجيرمن الباطن مفروشا . شرطه.
		صدوره في غير الحالات التي يستمد فيها المستأجر حقه في التأجير
		المفروش من القانون مباشرة ٠
٥٩٤	۱۲۸	(الطعن رقم ۱۷۰۱ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		 (ب) التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر .
	1	لا تشريب على المستأجر ان هو لم ينتفع به ما دام قائما بتنفيـــذ
		التزاماته • قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن •
		لا يعد تخليد منهيا لعقد اليجارها .
978	۲٠.	(العلمن رقم ۱۸۱۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۱۸
		(ج) عقد الايجار من الباطن · لا ينشى، علاقة مباشرة بين المؤجر الاصلي
		والمستأجر من الباطن · قيام العلاقة المباشرة · شرطه · قبــول
	l	المؤجر الاصلى الايجار من الباطن أو قيض الاجرة من المستاجر
		من الباطن دون تحفظ .
478	7.1	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		(د) اقرار المتنازل اليها عن الايجار بأن التنازل تم على خلاف شروط
		العقد • لا مخالفة فيه للنظام العام • اعسال الحكم السره •
	1	صحيم ٠
1.40	111	(الطمن رقم ٢٠٥١ كسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
		 ٣ - الاخلاء للتغيير ولاسساءة اسستعمال العين الؤجرة ومخسائفة شروط البجسار :
		(أ) اخلاء المستاجر لاستعمال العني المؤجرة بطريقة تخالف شروط
		الايجار المقولة • شرطه • أن يكون المستأجر قد استعمله أو
		سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجساد المقولة بغير
	ŀ	

		٠ <u>٠</u> ٠٠ ١١٦
الصلحة	القاعدة	
1/04	131	موافقة المؤجر وأن ينشأ عنه ضرر للمؤجس · م ٣١/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ·
707	'''	(الطعن دقم ۱۸۰۸ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٦/٣/١٩٨٧)
		 (ب) الضرر الذي يبيح اخلاء المستناجر للتفيير في العين المؤجـرة . مناطه • الاخلال الحال أو المستقبل بمصلحة المؤجر المادية أو
		الادبية أو بتهديدها جديا ٠ علة ذلك ٠
٧٥٩	171	(الطعن دقم ۱۸۰۸ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٦/٣/١٩٨٧)
	- 1	(د) اخلاء المستأجر لاستعماله العين بطريقة تخالف شروط الإيجار
I	- 1	المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر · م ٣١/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ·
- 1		وجوب اعذاره باعادة الحسالة الى ما كانت عليه قبل نشهو
		المخالفة . بقاء الضرر رغم ازالة المخالفة . مؤداه . عدم عودة الحالة الى ما كانت عليه
410	198	(الطَّمَن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٦/١٠/٢٦)
		(ء) الاخـــلاء لمخالفة شروط الايجار امقولة أو استعمال المكان المؤجر في
		غير الاغراض المؤجر من أجلها ٠ م ٣١/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
		شرطه • وجوب اعذار المستأجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه•
1181	744	(الطمن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
- 1		(ه) اشتراط اعذار المستأجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Ì		رفع دعوى الاخــلاء ٠ م ٣١/ج ق ١٩٧٧/٤٩ ٠ عدم سريانها
		على الدعاوى التي رفعت قبل العمل بأحكامه · نفاذ القانون أتناء
		نظر الدعوى · أثره · وجوب عدم الحكم بالاخلاء اذا أعاد المستأجر الحالة الى ما كانت عليه · علة ذلك ·
1181	744	(الطَّعَن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
		(و) استخلاص ثبوت الضرر المترتب على تغيير الاستعمال أو نفيه .
		واقع • يستقل به قاضي الموضوع • مثال لتقدير سائغ •
181	744]	(الطن رقم ٩٠ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩/٢١/١٨٧)

3-3-51	القاعدة	
		} _ الاخلاء لاعادة البناء بشكل اوسع :
		الحكم الصادر بالاخلاء لاعادة البناء بشكل أوسم · قابليته للتنفيذ بمجرد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ صدوره · لا حاجة لانتظار نتيجة الفصل
		بهجرد القصاء فرق سهور من فاربع فتشاوره و علجه و تنقار نتيجه القصل أ
٧٨٥	170	(الطمن وقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٦٨)
		« الاستثناءات الواردة على حق المؤجر » :
		في طلب الاخسلاء
		_ التأجير المفروش :
		١ _ التنظيم القانوني للتاجير المفروش :
		حق التأجير المفروش · قصره على الملاك والمســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣١ ، ٤٠ ،
		١/٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ · تعلق ذلك بالنظام العام · سريانه على العلاقات
		التي نشأت قبل صدور القانون المذكور • علة ذلك •
٧٥٥	٥٩	(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		٢ _ اثبات التأجير المفروش :
		(أ) اعتبار المكان المؤجر مفروشا · شرطه · اشـــــتماله بالاضافة الى
		منفعة المكان ذاته مفروشات أو منقولات ذات قيمة تغلب منفعتها
	1	منفعة العين خاليه ٠ العبرة في وصف العين بأنها مؤجرة مفروشة
		بحقيقة الحال لا بما أثبت بالعقد .
771	124	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٨٩٧/٤/٢٩)
		(ب) اضافة المستاجر مفروشا الى العين منقولات أو مفروشات أخرى ٠
		لا ينفى أنها أجرت اليه مفروشة · علة ذلك ·
771	124	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٨٩٧/٤/٢٩)
		(ج) تقرير الخبير من عناصر الاثبات في الدعوي • خضوعة لتقـــدير
]	محكمة الموضوع (مثال في ايجار مفروش) •
771	124	

	T	
الصفعة	القاعدة	
		(د) لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صدوديته متى كسان
		استخلاصها ســاثفا .
171	124	(الطمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩/٤/٢٩)
		٢ ـ قيسد عقسد الايجار المفروش
		(1) جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقسد المفروش بالوحدة
		المحلية ، نطاقه . قصره على العقود المبرمة طبقا للمسادتين
		٣٩ ، . } ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لاعمال هذا الجزاء على
		عقد تأجير عقار مفروش بقصد استعماله مدرسة .
٤٥٥	119	(الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		(ب) النمي بخطأ الحكم لقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقــد
		الايجار المفروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا
		النعى غير منتج بصدور القانون ١٣٦ لسسنة ١٩٨١ وما أورده
		في المسادة ١٦ منه من استمرار تلك العقود .
300	119	(الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		(جـ) عدم الاخطار عن الايجار المفروش . المادتان ٢٦ من ق ٥٢ لسنة
- 1		١٩٦٩ ، ٤١ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اعتباره قرينسة
		على أن العين مؤجرة خالية . العبرة بحقيقة الواقع .
771	124	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩)
		(د) وجوب قيد عقود الايجار المفروش بالوحدة المحلية . المسادتان
- 1		٢٤ ، ٣٤ من ق ٢٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقود التي
- 1		انتهت في تاريخ سابق على العمل بالقانون الله كور . علة ذلك .
771	124	(الطمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩/٤/٢١)
l		
- (- ((هـ) وجوب قيد عقد الايجار اللفروش بالوحدة المحلية المادتان ٢٤٠
		٣٦ ق ٢٩/٧٧١ . فاعدة اجراثية لا تسرى على الدعاوى التي
- (- (اقيمت قبل العمل بهذا القانون . علة ذلك .
11.1	771	(الطمن رقم 29ه لسنة 1ه ق ـ جلسة 1987/17/17)

الصفحة	القاعدة	
11.1	771	(د) عدم قيد عقد الايجاد الفروش . اثره . عدم سماع دعوى المؤجر بشأن هذا العقد دون منعه من ابداء دفاعه في دعوى المستأجر مسده .
1175	111	(الطعن رقم ٤٩ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		} ـ حالات التاجير الغروش :
		 الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقا . انطواؤه على التصريح له بالتأجير مفروش من المؤجر في اقتضاء الاجسرة الاضافية المقررة قانونا . م ه ؟ ق ٩ إ لسنة ١٩٧٧ . علةذلك.
454	۸۰	(الطمن رفم ۲۹ لِسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٥/٣/٣٧)
		 (ب) قيام المستأجر بتأجير الكان المؤجر له مفروشا في الحدالات التي يتيج له القانون ذلك او بناء على اذن من المدالك ورد في العقد او في اتفاق لاحق . للمؤجر حق في تقاضي أجرة السافية عن مدة التأجير مغروشا بنسبة سعينة بحسب تاريخ الشاء المبنى . م ٥٤ ق ٤٤ لسنة ١٩٧٧ . شمول ذلك الفنادق واللوكاندات ـ والبنسيونات والشقق المفروشسة .
019	177	(الطعن رقم ۱۱۲ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٢/٤/٢٨)
		(ج) التأجير من الباطن مفروشا للطلبة دون اذن المالك .م .٤/ج ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ . مناطه . ان يكونوا في مرحلة يحتملون فيها الاغتراب عن اسرهم . علة ذلك .
١٣١	100	(الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢١/٥/١٩٨١)
		(د) المستاجر المصرى المقيم مؤقتا بالخارج . حقه في تأجير المكان النمير مفروشا أو خاليا ولو تضمن العقد حظر التساجير من الباطن . عودته من الخارج . وجوب اخطاره المسسستاجر من الباطن بالاخلاء ولو قبل انهاء المدة الاصلية للعقد أو الممتسدة . تمام الاخطار . الروه . اعتبار العقد منتهيا بقوة المقانون . كفاية أثبات المستاجر الاصلى أن التأجير تم بسبب القامته الموقوت

الصفحة	القاعدة	
17.1	704	بالخارج . تضمين العقد ان سبب التأجير من البساطن اقامة المستأجر الأصلى مؤقتا . بالخارج . غير لازم . (المعنان رقعا ١٩٨٧/١٢/٣٠)
		ه ـ الامتداد القا وني لمقد الايجار المفروش :
		(1) مستاجر المكان المفروش . حقه في الامتداد القانوني لعقد الايجار.
		مناطه . الاقامة بقصد السكن .م ٢٦ق ٩٩ سنة ١٩٧٧ .
٤٦٤	1.4	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠٠ ـ جلسة ٢٦/٣/٣/٢)
		 (ب) الامر المسكرى رقم ؟ سنة ١٩٧٦ باجازة استئجار السسكن المفروش خاليا متى توافرت شروطه . اعتبساره غير واجب التطبيق لعدم وضعه موضع التنفيذ حتى الفائه بالقانون رقسم ٩} لسنة ١٩٧٧ .
٤٣٤	1.4	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٢٨/)
	•	(ج) المستاجر المصرى لعين مفروشة مدة خمس أو عشر سسنوات . حقه في البقاء فيها ولو انتهت المدة المتفقعليها بالشروط المنصوص عليها في العقد . شرطه . ثبوت قيام علاقة ايجارية بينه وبين مالك العين .م ٢٦ ق ٢٩ لسنة ١٩٧٧ . اقامته بالعين بسبب آخر خلاف الابجار مهما استطالت مدته . غير كاف للاستفادة من حكم هذه المادة .
٥٢٨	۱۸۳	(الطعن رقم ٢٠١٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)
		(د) حق المستأجر لعين مفروشة في البقاء فيها بعد انتهاء المدة المتغق عليها . شرطه .م ٢٦ ق ١٩٧٧/١٩ . عدم سريان حكمها على عقود الإيجار الصادرة سمن خولهم المشرع حق الاستسمرار في شغل العين بعد وفاة المستأجر الاصلى أو تركه لهسا بمقتضى المسادة ١/٢٩ من ذات القانون ــ علة ذلك .
۷۵۷	7.4	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		(هـ) الامتداد القانوني لعقد البجار المسكن المفروش اذا توافـــرت شروط المسادة ٦] من القانون ٩] لسنة ١٩٧٧ . مقتضاه . جمل اجرته الاتفاقية اجرة قانونية في فترة الامتداد .
1.04	774	(الطعن رقم ١٥ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)

القاعدة	
	 (و) الاحكام الخاصة بالامتداد القانوني لعقد ايجار الوحدات السكنية
	المفروشة وجعل أجرتها الاتفاقية أجـــرة قانونية .م ٦} ق
	١٩٧٧/٤٩ . تعلقها بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز زيادة
	أجرتها تبعا لزيادة أعباء المؤجر ولو باضافة الضريبة المفروضة
	بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٨ .
777	(الطمن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢/١٢/٢١)
	«حق الستاجر في اشراك آخرين معه في النشاط الذي يباشره بالعين الؤجرة»
	١ _ قيام مستأجر العين باشراك أخر معه في النشــــاط المــالي الذي
	يباشره فيها عن طسويق تكوين شركة بينهما • ماهيته ــ عدم انطــواء ذلك
	بدائه على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سسواء
	كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المــالى .
۸۸	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٦٦ ق ـ جلسة ٢/١٦/١٨١)
	٢ _ الشركة . ماهيتها. محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك
	من مجموع حصص الشركاء بقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم
ĺ	لا رابطة بين ذلك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المسترك
	في عين يستأجرها احدهم . علة ذلك .
۸۸	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
	« بي ع الجـدك »
	ماهية الجسعك :
ĺ	تحديد عناصر التحجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . من
	سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائغا .
1.4	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
	- بيع المتجسر او المصنع :
	بيع المتجر أو المصنع . اجازته استثناء من الاصل المقرر بحظر التنازل
1	عن الايجاد . شرطه . توافر الصفة التجارية للنشاط الذي يزاوله البائسع
	وقت البيع . المحل المستقل في نشاط حرفي . لا يعد متجرا . علة ذلك .
1.4	(الطمن وقم ۳٤۸ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
	^^

القاعدة الصفح	
	ج ـ تحديد الأجرة :
/·V· ۲۲ 7	طلب المؤجر أبطال المقد فيما تضمنه من تحديد للاجرة بأقسل من المقرر قانونا نتيجة غلط في القانون . شرطه . ثبوت اشتراك المستأجر معه في هذا الفلط أو علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه . عليسه عبء اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . اكتفاء الحكم بثبوت وقوع المؤجر في الفلط دون التحقق من اتصال المستأجر به . خطأ . (الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)
	(د) الامتداد القانوني لمقد الإيجار :
	١ – اقامة الطاعنين مع مورثهم حال حياته بعين النزاع اقامة فعلية في اشهر الصيف واقامة حكمية خلال فترة تأجيرها مفروشة للغير . لابعد تخليا منهم عن الاقامة بها . اثره . حقهم في الاستفادة من الامتداد القاوني لعد ايجار مورثهم . م ١/٢٩ قلسنة ١٩٧٧ .
972 7.0	(الطعن رقم ۱۸۱۲ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٨١/١١/١٨٧)
475 4.4	 ٢ – التزام المؤجر بتحرير عقد أيجار لمن لهم حق الاستمرار فى شغل المين بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . حالاته . م ٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريائه على المستأجر من الباطن لجزء منها طبقا للمسادة . ٤/ب من ذات القسانون . (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
	« مسكن الزوجيــة »
	_ مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة أن تســـــــقل به وصغيرها دون مطلقها مدة الحضانة · ماهيته اغراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بأن عين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية . قصور . (الطعن يرقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
979 194	(هـ) اقامة المستاجر مبنى من اكثر من ثلاث وحدات سكنية :
	النزام المستاجر باخلاء العين المؤجرة أو توفير مكسان ملائم لمسالك العين في المبنى المكون من أكثر من ثلاث وحسدات الذي يقيمه المسسستأجر

الصفحة	القاعدة	
701	۱۸۲	م ۱/۲۲ ق ۱۳۱ لسنة ۱۹۸۱ ۱۰ التزام تخيرى معقود للمستأجر وليس لمالك المبن المؤجسرة الخيسار . (الطين المؤجسرة الخيسار . (الطين رقم ۱۰۲۹ المسئة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)
		(و) انتهـاء عقد الايجـار :
		((انفسساخ العقب))
		« الهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		خلو قوا بين الايجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى احكام القانون المدنى · الحكم نهائيا بازالة العين المؤجرة · هلاك قانونى فى حكم أنبلاك المسادى . انره . انفساخ العقد . م ٦٩ه مدنى .
1.45	777	(الطفن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		((انتهاء عقد البجار الاجنبي)) المنتهاء عقد البجار الاجنبي بانتهاء مدة اقامته . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز توسك المؤجر بذلك بدعوى مبتداة أو في صورة دفع في دعوى المستأجر بالتمكين • التفات الحكم عن بحث دفاع المؤجر بانتهاء عقد الابجار بقوة القانون . قصور .
94.	190	(الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧)
		(ل) تعليك المساكن الشعبية: ا - تعليك المساكن التى اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون 24 سنة ٧٧ • شرطه • تعدم التنازل عنها الا بالاداة القانونية السليمة • التاجير من الباطن لا يحول دون تعليكها بخلاف الوضع بالنسبة للمساكن التى شسفلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ • قسرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ .
445	٧٤	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
	- 1	 ٢ ـ تعليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل١٩٧٧/١/٩ ٢٧ ق ٤١ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستأجر أو خلفه العام أو لمن تلقى عنسه الحق بأداة قانونية سليمة • شرط ذلك • شغل المسكن منذ ذلك التساريخ

الصفحة	القاعدة	
۳۲۸	٧ø	وحتى العمل قراد رئيس مجلس الوزراء رقم 11. لسنة 11٧٠ . تنازل المستاجر يفير الاداة القانونية السليمة . للجهة الحكومية طلب اخسلاله طبقا لشروط عقد الايجسار . (الطعن رقم 110 لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
95.	199	 ٣ ـ تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وفقا للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . مناطه . شغل طالب التملك الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تساديخ المصل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		٤ ـــ المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها المحافظات وشغات قبل العمل بالقانون ١٩٧٧/٤٩ . تمليكها للمسستأجر أو خلف العام! و من تلقى عنه حق الايجاد بالاداة القانونية السليمة . شرطه . اداء طالب التعليك . ١٨ مثل القيمة الايجادية للوحدة اعتبادا من تلويخ شغلها مع توافر شروط المسادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقسرار رئيس مجلس الوزراء رقم . ١١ لسنة ١١٧٨ .
1.41	717	(الطعن رقم ۱۲۲۷ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
		ه ـ تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصره على ما كان مؤجرا منها بغرض السكن . علمة ذلك . م ٧٧ ق ٤٩ لسسنة ١٩٧٧ وراد رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ شغل المكان بقصد استعماله عيادة طبية . اثره . عدم احقية شاغله في تعلكه .
11/2	727	
199	10.	(ى) المنشآت الايلة للسحوط: المنشآت الآيلة للسحوط، ماهيتها، اعتبار الاشجار والنخيل منها، القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦، الفاؤه بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشآت التي يجرى عليها احكامه أثره، (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق حسجلسة ١٩٨٧/٥/١)
• • • •	1 '	رانطان دم ۱۵۱ سند ۵۰۰ سند ۱۱٬۰۱۰/۱۰۰ ۱

(ب) بطلان ۔ بنوك ۔ بيع بطسيلان أولا: بطلان الاجراءات: (١) احراءات الخصومة: ١ ـ ثبوت عدم اعلان المستانف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد و تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن. القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة صحح البطلان . خطأ . (الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ق ((هيئة عامة)) _ جلسة ٢٢٩٢/٣/٨) ٢ _ بطلان اجراءات الخصومة لنقض أهلية أحد أطرافها ٠ نسم. ٠ تسحيحه بالنزول عنه صراحة او ضمنا . اثره . سقوط الحق في النمسك ره اذا لم سده الطاعن في صحيفة الطعن .م ١٠٨ مرافعات . لا يجموز لمن الله عنه أو ألا قط حقه في التمسك به أن بعود للتمسك به أو أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسسها . (الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٢) ٣ _ قرار الشطب الذي يصدره القاضي المنتدب للنحقيق . باطل . أئره . للخصوم تعجيل السير في المعوى دون التقيد بالميعاد المنصوصعليه بالسادة ٨٢ مرافعسات . 24 (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤) ٤ - قائمة شروط البيع . وجوب تعيين العقادات المبيئة في التنبيه بها . علة ذلك . عدم التجهيل بالعقار المحجوز .م ١١٤ مرافعات . مخالفة ذلك . اثره . البطلان . ماهيته .م ٢٠٤ مرافعات . جواز اسمستكمال البهانات من الاوراق التي اوجب الشيارع الوفاقها بالقائمة ما دامت تؤدي الى نفى التجهيل بالمقار المحجوز . 125 144 (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٥ ق _ جلسة ٢١/٦/٦/١)

		٧٧ بطـــالان
الصفحة	القاعدة	
1127	749	 ه ـ بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . نسبى . مقرر لمسلحة من شرع الانقطاع لحمايته . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		(ب) اجسراءات الاعسلان :
٦.	1	 ۱ محضر الاعلان من المحردات الرسمية . حجيته مطلقة على ما دون به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جوازا المجادلة في صحتها مالم يطعن بتزويرها . (الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ؟٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
۲.	14	 آوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها . اثره . بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا . (الطعن رقم ۸۷۸ لسنة)ه ق ح جلسة ۱۹۸۷/۱/۱
	-	 ٣ ـ البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان . نسبى . غير متعلق بالنظام اأهام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة • افادة من صح اعلانه بهذا البطلان • شرطه • ان يتمسك به من تغيب اعلانه وتقضى به المحكمة .
٤٦٠	1.4	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) ٤ - قبام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له . م ١٠ مرافعات . اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه . اثره . بطلان ورقة الاعلان .
٧٠٠	104	(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٤/٥//٥٢)
1	- 1	(ج) أجسراءات الطمن بالنقض:
		ا حوجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان أسباب الطعن والا كان باطلا . م ٢٥٣ مرافعات . مقصودة . تحديد اسماب الطعن وتعريفها تعريفها واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهمالة . علمة ذلك .
1.1	٤٩	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١/٢/٢٨٤)

الصفحة	لقاعدة	
727	87	 ٢ ــ ايداع كفالة الطمن . عدم تحققه الا بتوريد الكفالة فعسلا إلى خزانة المحكمة خلال ميماد الطمن . لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خــلال ذلك الميماد بقبولها وتوريدها . م ١/٢٥٤ مرافعات . (الطمن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
72.	144	 ٣ ـ الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . وجوب رفعه بقرير في قلم كتاب محكمة التقض خلال الميعاد . رفعه بصحيفة توافرت فيها البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن . لا بطلان . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٥ ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨٨))
	Y 0.44	 ٤ - البيانات الواجب اشتمال صحيفة الطعن بالنقش عليها . م ٢/٢٥٣ مرافعات ، الغرض منها ، اعلان ذوى الشان اعلاما كافيا بها . بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين بالصحيفة ، اعتباره موطنا مختارا لهما . اغفال بيان موطنهما الاصلى . لا بطلان . (الطعنان رقما ١٧١٧ ، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
"'	,-,	
Ì	- 1	* 1 1.4 19 1
- 1	- 1	(د) تصحيح الاجــراء الباطـل :
		(د) تصحيح الإجساء الباطل · وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي
		تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقاضی التی اتخذ فیها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوکیل الخاص برد القساضی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم
		تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقاضی التی اتخذ فیها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوکیل الخاص برد القساضی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم قبول طلب الرد . تایید محکمة الاستثناف هذا القضاء . صحیح .
129	**	تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقاضی التی اتخذ فیها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوکیل الخاص برد القساضی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم
129	44	تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقاضی التی اتخذ فیها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوکیل الخاص برد القساضی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم تبول طلب الرد . تایید محکمة الاستثناف هذا القضاء . صحیح .
189	prog	تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم تبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح . (المطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
189	***	تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم تبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن دقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) ثانيا : بطان الاحكام :
129		تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم تبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح . (المطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
		تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتحد فيها عدم الرفاق التوكيل الخاص برد القساضي لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد ، تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء ، صحيح . (الطعن دقم ٧٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) ثانيا : بطلان الاحكام : اشتمال الحكم على اخطاء فاتونية ، انتهاؤه سليما في نتيجسة ، لا بطلان ، مؤدى ذلك ، لمحكمة النقض تصحيح اسبابه دون ان تنقضه ،

الصفعة	القاعدة	
		محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال . أثره . عدم اعتبار سكوت
	l	القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجوز عليه الجازة ضمنية له .
41	٦	(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ف ـ جلسة ١/١/١/١٤)
		٢ - بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف . عــــدم
		جواز التمسك يه الا ممن وضع الشرط لمصلحته . علة ذلك .
۲۸۰	٦٤	(الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		٢ ــ حظر التصرف الذي كان مقررا بالمسادة ٩ من أمر نائب الحاكم
		المسكرى رقم } لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الأراضي والوحدات السكنية
		المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها . عــدم
		الصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		على تلك الأر ض .
۲۸۰	78	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		 3 ـ قاعدة زوال العقد منذ ابرامه . كاثر للقضاء ببطلانه . عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
. 1	.	اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غيرالمشروع
	- 1	الذى قضى على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عسدم تحقق الضرر الفعلى
	ı	الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٣ مدني .
157	99	(الطما رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٢٨١)
	l	 ه - التزام البائع بضمان التعرض • م ٤٣٩ مدنى • مناطه • ألا يكون
	l	عقد البيع باطلا . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفسع او
		اللعـــوى .
٥١٦	111	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		٦ ــ استبدال او بيع عقارات الاوقاف . الاصل فيه ان يكون بطريق
		المزاد العلني . الاستثناء . جوازه بطريق المارسة في الاحوال المبينسة
		حصرا بالمسادة ١١ من القرارا الجمهوري ١٤٤١ لسنة ١٩٧٢ . سساوك
- 1		طريق الممارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك .
107	111	(الطمن رقم ه١٤٠٠ السنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

بطيبان
٧ ــ بطلان التصرف في الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقــة
على التقسيم . تعلقه بالنظام العام .
(الطعن رقم ١٨ه لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)
٨ ـ التدليس الذي يجيز الطال العقد . استقلال محكمة الموضوع:
باستخلاص عناصره وتقدير ثبــوته .
(الطعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
رابها : مسسائل متنوعة :
١ ــ الحكم بصحة المحرر ــ أيا كان نوعه ــ وفي الموضوع معا . غير
جائز .م }} اثبات . علة ذلك . عجر المستانف عن اثبات تزوير اعسلانه
بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستثناف . لايستتبع
بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك
الاعسلان . جائز .
(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
٢ ــ التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتهــا
الودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن
التنفيذ العينى بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفساع
سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه المخصوم . أثره . لا بطلان .
(انطین رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸)
٣ - ردو بطلان عقد البيع لايعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة
المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق باى دليل آخر مقبول قاتونا .
(الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢٥/٦/٢٥١)
· ·
,

القاعدة /الصفينة	
	بنـــوك
	 التقادم الخمسى المتصدوس عليه في المادة ١٩٤ من قائون التجارة • لا يسرى الا على الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية • الدعاوى غير الصرفية • خضوعها للتقادم المادى •
4.1 44	(الطعن رقم ٣٠) لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
	 ٢ ــ اعفاء آموال وايرادات هيئة بنك ناصر الاجتماعي من جميسع أنواع الضرائب والرسوم . ليس من بينها المصاريف القضائية للمعاوى. ١١ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، م ١٨٤ مرافعات .
1110 748	(الطمن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)
	بيــــع البيع الابتدائى واثره :
	عقد البيع غير المشهر ناقل لجميع الحقوق المتعلقة بالبيع والدعاوى المرتبطة به عدا حق الملكية . أثره . للمشترى الحق في تسلم المبيع وطسرد الفاصيب منسسه .
17 701	(الطمن وقم ۱۹۸۷/۱۲/۲۹)
1 1	ثانيسا : التزامسات البسائع :
	(١) تسميليم الميسمع:
	 ١ - الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشترى بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المشترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يسده.
	بالتسجيل الى المسترى الآخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يساه. دفاع جوهرى . اغفال الرد عليه ، قصسور .
191 22	(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
	 ٢ - التزام البائع بالتسليم غير المؤجل . مؤداه . حق المشترى في ثمار المبيع . تخلف المشترى عن أقوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال. اثره . حق البلغ في حبس المبيع . المادتان ١/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدنى .
189 91	(الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

الصفحة	الكاعدة	
		(ب) ضسمان التعرض :
	1	التزام البائع بضمان التعرض .م ٤٣٩ مدنى . مناطه . الا يكـــون
	1	عقد البيع باطلاً . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطـــريق الدفــع
	ł	
		<u> او المعسوى .</u>
017	111	(الطعن رقم ١٤٠٥ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٣١/٣/٣٨٧)
		ثالثا : التزامات المشـــترى :
		(ا) الوفاء بالثمسن :
		المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه
	ł	طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حسساب
•		غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه . تسليم ثمن البيع أوكيسل
		البائع غير المقيم . غير مبرىء لذمة المشترى . علة ذلك . تعلق النصوص
1		الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .
۳۳۰	VY	(الطمن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢٦/٢/٢٨١)
		(ب) الحق في حبس باقي الثمن:
		•
		١ ــ عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٦ لسنة ١٩٤٠ .
		 ۱ - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثعن وعدم
		 ۱ - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم نرتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطا .
۰۸۱	\ Y o	 ۱ - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثعن وعدم
٠٨١	\ ¥0	 ۱ - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم نرتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطا .
٥٨١	\ ¥0	 ا - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم نرتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطا . (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى
0 /\\	\ Yo	ا ـ عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم نرتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطا . (الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) . حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ٣/٤٥٧٠ مدنى . تقدير جدية السبب.
		۱ - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم نرتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطا . (الطمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشي معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٧٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة المرضوع .
^^\ \^\	\ Y 0	ا ـ عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم نرتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطا . (الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١/١١) ٢ ـ حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٧٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة الوضوع .
		۱ - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم نرتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطا . (الطمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشي معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٧٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة المرضوع .
		ا - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا برتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطا . (الطمن رقم ١٩٨٨ السنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٨٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة الوضوع . (الطمن رقم ١٩٥٥ السنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)
		ا - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جدبا برتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاقون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١) ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٨٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة الوضوع . (الطمن رقم ١٩٨٥/١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١) رابعا : دعوى صحة التعاقد :
		ا - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا برتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاقون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)) ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٨٧/٢/٥ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة الوضوع . (الطمن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)) رابعا : دعوى صحة التعاقد : ا - التأث ير بالحكم النهائى الصادر في المدعوى التي قيلت صحيفتها ألسجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا ، اثره .
		ا - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جدبا برتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاقون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١) ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٨٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة الوضوع . (الطمن رقم ١٩٨٥/١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١) رابعا : دعوى صحة التعاقد :

		۷۸
الصنعة	القاعدة	16.
-		لمصلحتهم بياتات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيسد
- }	1	صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السبجل العيني
		ولم تكن قد أشر بها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل
		به . م ۳۲ منــه .
711	٧٣	. (الطمن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/١/١٩٨٠)
		٢ ـ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات
		المبيع . تناقض . علة ذلك .
٤٣٩	4.	(الطمن رقم ۲۵۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۳)
		٣ ـ دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها
		شرطها. أن يكون انتقال اللكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر فيالدعوى
		ميكنين .
٧ ٤٧	109	(الطمن رقم ۱۹۸۶ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٥/١٩٨)
		٤ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى اثبات التصاقد على
		هامش تسجيل صحيفتها . اجراء مستقل عن تسجيل الحكم الصادر في
		تلك الدعوى ولا بغني عنه في الاحتجاج به على الغير .م ١٦ ق ١١٤ لســـنة
		١٩٤٦ . التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل
	1	الحكم قبل التأشير بمنطوقه . عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفاذه
	}	ن ۱۹۷۳/۳/۲۳ ن
٨٠٥	١٧٠	(العلمن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٠)
	1	
	1	٥ - مغايرة حدود المبيع في صحيفة دعوى صحة التعاقد لتلك الواردة
	1	بعقد البيع . لا يحول دون قيام الاثر المترتب على تسجيل الصحيفة طالسا
		ان المنايرة ليس من شائها التجهيل حقيقة تطابق المبيع في كل منهما .
٨٧/	147	(الطمن رقم ۱۸۶۶ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/١/١٩٨٧)
		٦ ـ ثبوت الافضلية لرافع دعوى صحة التمساقد .م ١٧ ق ١١٤
		لسنة ١٩٤٦ . مناطها . أن يكون المبيع المحدد في صحيفتها هو ذاته المبيع
		محل البيع ، علة ذلك .
۸٧٨	11	(الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/١/١٨٨٧)

٩	
	7

بيسمع

الصنبعة	القاعدة	
۸۷۸	141	 ٧ _ تحديد الارض المحكوم باثبات صحة التعاقد عنها . العبرة فيه بها ورد في العجدة . ١ الطعن رقم ١٨٤٤ السئة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٥)
^4	19.	 ۸ ـ دعوى صحة التعاقد . اتساعها لبحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه ـ التزام المحكمة ببحث هذه الملكية . مناطه . ان تكون مثار منازعة المامها بين الخصصوم . (الطعنان رقعا ۱۲ ۵ ۲ ۲ ۵ لسنة ۵ - جلسة ۱۹۸۷/۱/۳۰)
		خامسا : انتقسال المكيسة :
484	19.	 ا - تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المستاعين لجزء مفرز من العقار الشائع ، أثره ، نقل ملكية الجزء المبيع الى المسترى مفرزا دون نوف على ابرام عقد آخر بقسمة العقاد أو بافراز القدر اللبيع ، (الطعنان رقعا ١٢٥ > ٣١٥ فسنة ٥٣ - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
/77-	Y02	 ٢ ــ الملكية في العقار . عدم انتقالها الى المشترى الا بالتسجيل . ق ١/ لسنة ١٩٢٣ . الاستثناء . المحررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه اول يناير سنة ١٩٢٤ . عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه النسبة للغير فقط وفقا للقانون المدنى القديم . الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٠ و حبسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
	į	
* AY Y	175	الدسا: دعوى فسمخ عقد البيع: دعوى فسخ عقد البيع . ليست من الدعاوى التى يوجب القانسون فيها اختصام اشخاص معينين . (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
·		سابعا: حتى البائع في طلب الشميمفة:
777	100	البائع حقه طلب الشفعة فى البيع الصادر من المشترى أو من أحسد من تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب . (الطمن وقم ١٢١٨ السنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
uŋ	''''	1111/1/11 1001 1111/150

	· · ·	
الصفعة	القاعدة	
		ثامنا : بعض أنواع البيسوع :
		(١) بيسع ملسك الغير:
	1	الحكم بالشفعة . مناطه . الا يقوم مانع من موانعها او يتخلف شرط
		من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها . بيع الشفيع العقــاد
		المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك
		الغير اذا لم يستعمل المشترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من
		أسسباب سسقوط الحق في الشفعة .
777	۱۳۷	(الطمن رقم ۱۲۱۸ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		(ب) بيسع عقسادات الأوقساف :
		استبدال او بيع عقارات الاوقاف . الاصل فيه ان يكون بطريق المزاد
		العلني ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبينة حصرا بالمادة
		١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق الممارسسة
		في غير تلك الاحوال · أثره · بطلان التصرف · علة ذلك ·
٥١٦	111	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		تاســما : بطــلان البيــع :
		بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المسانع من التصرف • عدم جمدواز
		التمسك به الا معن وضع الشرط لمصلحته . علة ذلك .
۲۸۰	75	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)
1/1	'	عاشرا : مســـاثل متنوعــة :
		١ ـ حظر التصرف الذي كأن مقررا بالمسادة ٩ من امر نائب الحاكم
į		المسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضى والوحدات السكنية
		المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضـــوا بها • عدم
		ا نصرافه الى الت صرف الصادر من العضو في جزء من المبانى التي اقامها على تلك الأرض .
۲۸۰	78	(الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)
		٢ ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها
		قبل البائع أو من تلقى الحق منه .
۳۱۸	اس.	(الطعن رقم ١٩٨٧ / سنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
1 1/1	٧٣	رانطان رقم ۱۱۵۱ سبه ۵۱ ح جسه ۱۱۸۲۰۱ <i>)</i>

۸۱		
الصفحة	القاعدة	
7140	147	٣ _ الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانسع من نظر دعوى الشفعة التي ير فعهة الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيسده وبشروطه مالم توجد مسالة أساسية مشتركة بينهما فصل فيهسا الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة ظرها في المدعوى الجديدة. (الطعن وقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		و وبطلان عقد البيع لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۸۲	۱۸۷	(الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٠/٦/١٨٨٧)
/44.	701	 دعوى استحقاق المقاد المنزوعة ملكيته . اسساسها الملكية . النسجيل شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكية .مشترى المقار بعقد غير مسجل . ليس الا دائنا عاديا للبسائع . (الطعن رقم ١١١٦ لسئة ٥٣ و - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

العنبة	(ت)
	تامیم ـ تامین ـ تامینات اجتماعیة ـ تامینات عینیة تجزئة ـ تحکیم ـ تزویر ـ تسـجیل ـ تضامن تعویض ـ تقادم ـ تقسیم ـ تنفیل ـ تنفیل عقاری
	تأميم
	أولا: لجان التقييم
٥٣٧ ١١٥	 ۱ - تحدید لجنة التقییم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت . أثره . استبقاء هذا العنصر في نطاق النامیم . تحدیده من بعد بصفة نهائیة . أثره . ارتداد التحدید الى وقت التأمیم . (الطعن رقم ۱۲۰۰ لسنة ٥٢ ق - جاسة ۱۹۸۷/٤/۲)
	٢ ــ لجان التقبيم . نطاق اختصاصها ، م ٣ ق ١١١٧ السنة المام و التقايم المناه المناه وعدم قابليته للطعن • شرطه • التزامها بعناصر المنشأة اصولا وخصوما وقت التأميم . قرارها بالفصل في نزاع بين المنشأة المؤممة وبين الغير بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها او متعلق بالتقييم . لا حجية له . اختصاص المحاكم بتحقيقه والفصل فيه .
0TV 110	(14 m m m m m m m m m m m m m m m m m m
	ثانيا : اثر التاميم :
	 ۱ - النص على اداء قيمة المنشآت المؤممة بعوجب سسندات على الدولة . مؤداه . النزام الدولة ممثلة في وزارة المالية بهذه القيمة . م٢ق ا١٧ السنة ١٩٦١ و م ٤ ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ .
047 110	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) ٢ - الغوائد التأخرية المستحقة على ديون المعاملين بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ منه إلا كان سبب استحقاقها .م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .
۲۰۷۱ و ۱	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
* •¶	٧٠	٣ ـ الفاء تصريح المصانع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٦ المرافق القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه . توقف تلك المصانع والمنشسات عن نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الالفاء الى المساس بملكية أصحابها لموجودات هذه المصانع المادية والمعنوية بما فيها العلامات المتجارية . لا يغير من ذلك وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للادوية . علة ذلك . (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
		الثا: مسائل متنوعة:
۲.۷	દ્વ	 ۱ - منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الأداه بعد أن صار نهائيا • استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر القضى • سائغ • (الطعن رقم ١٦٨ شسئة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		 ٢ - القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فسرض الحراسة • سريان أحكامه على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استنادا إلى القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء سسواء رفعت هذه الحراسة قبل صعور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الأموال والممتلكات المفروض عليها الحراسة إلى الدولة بمقتضى هذا القانون .
۲۰۷	٤٩	(الطمن رقم ۱۳۸ لسنة ۱ ه ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۶)

الصفحة	الصفحة	
		تامين
		أولا : التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات :
		التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل •
		شموله الراكبان المسموح بركوبهما سواء في كابينتها أو في صندوقهاصاعدين
		اليها أو نازلين منها . عدم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة
		أو من النائبين عنهم . علَّه ذلك .
120	٣٥	(الطعن رقم ۸۹۳ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		ثانيا : التأمين الاجباري على السيارات :
		وثيقة التأمين الاجباري على السيارات · سريانها للمدة المؤداه عنهــــا
		الضريبة مضافة اليها مهلة الثلاثين يوسا التائية لانتهاء تلك المدة . م } ق
		۲۵۲ لسنة ۱۹۵۵ ۰
***	٧٦	(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		تامينات اجتماعية
		١ ــ معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث
		المعاش • شرطها •
77	٠,	(الطّلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		٢ – القيد الزمني الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي،
	ĺ	عدم بعد سريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية ٠
	l	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق ـ جاسة ٢٦/٥/١٩٨٧)
77	`	
		تامينات عينية
		أولا : حسق الامتيساز :
	1	الامتياز لا يقور الا بنص في القيانون ٠ اشتراطه في العقيد ٠ عدم
		الاعتسداد به ٠
۲٥	1 171	(الطَّعَن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٩)
		1

الصقعة	القاعدة	
		ثانيا : الرهسن الحيسائي :
		 ٣ ـ الدائن الرتهن الذى انتقلت اليه حيازة الارض المرهونة . حق ه في تاجيرها للفير . عدم ايقضاء الايجار بانقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار تافائيا في مواجهة المدين الراهن ومن حل محله قانونا .
978	197	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		تجزئة
		أحب وال عدم التجيزئة :
		 ۱ عدم تقدیم المحامی سند وکالته عن بعض الطاعنین فیموضوعفیر قابل ننتجزئة او فی التزام بالتضامن او فی دعوی یوجب القانون فیهااختصام اشخاص معینین ۷ لا آثر له علی شکل الطعن المرفوع صحیحا من أحدهم عاد ذلك .
444	۹٠	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		٢ ـ سقوط الخصومة لمضى اكثر من سنة على آخر اجراء صحيح م ١٣٤ مرافعات • اتصاله بمصلحة الخصم • جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا • تمسك صاحب المصاحة بالسقوط • أثره • سقوطها بالنسبة لباقى الخصوم فى حالة عدم التجزئة •
१७१	۱۰۳	(الطّعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
£ 4 5	1.4	٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الإعلان · نسبى غير متعلق بالنظام العام · لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة اه افادة من صح اعلانه بهذا البطلان · شرطه · أن يتمسك به من تمييم اعلانه وتقضى به المحكمة · (الطعن وقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
• •	' '	

الصفعة	القاعدة	
		تعكيم
		التحكيم الاجبارى :
		هيئات التحكيم · عدم احتصاصها بالمنازعات التي يكون بين أطرافها
		شخص طبيعي الا بموافقته ٠ م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون
	1	71 لسنة ١٩٨١ ·
171	٣.	(الطعنان ۲۲۶۳ ، ۲۳۵۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		التحكيم الاختيساري :
		اُنقواعد المقررة في رد القضاء أو عدم صــــلاحيتهم للحكم · اعمالها على
		المحكمين • اقتصاره على أسباب الرد أو عدم الصلاحية الواردة بتلك القواعد.
		وجوب رفع طلب الرد في الميعاد ٠ الاستثناء ٠ اكتشاف عدم الصلاحية بعـــد
		سدور الحكم . جواز اثارتها في دعوى بطلانه .م ٥٠٣ مرافعات .
971	7.7	(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		 ٢ - الاتفاق على التحكيم · اشتماله على منازعات لا يجوز فيها التحكيم ·
		اثرها . بطلان هذا الشق وحده مالم يثبت مدعى البطــلان ان هذا الشُّق
		لا ينفصل عن جملة الاتفاق .
971	7.7	(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		تـزويو
		أولا : الادعاء بالتزوير :
- 1		١ ـ محضر الاعلان من المحررات الرســـمية · حجيته مطلقـــة على
1	- 1	ما دون به من امور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جوان المجادلة
- 1	- 1	في صحتها ما لم يطعن بتزويرها ٠
٦.	17	(الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١
l		٢ - الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته ٠ اعتباره انكارا للتوقيم
}	- 1	م ١٤ اثبات ٠ عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء ٠ خطأ وقصور ٠
٥٤٧	117	(الطمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	\$ \$
	_	٣ ـ دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعى بالتزوير ٠ الالتجاء الى
		كل منهما ــ مناطه • قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصــل
		فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحسرر
		ولا يجوز اختصامهم لاول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجــوب الالتجاء
		الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم
		تكون له قوة الامر المقضى ٠
٧٤٧	109	(الطمن رقم ۱۹۸۶ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۹/٥/۱۹۸۷)
		ثانيا : التناذل عن الورقة :
4		انهاء اجراءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة
		المطعون فيها • م ٥٧ اثبات • مؤداه • استبعادها من الدعوى الاصلية واسقاط
		حجيتها • لازم ذلك • توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة •
		التنازل عن التمسك بها • وجوب أن يكون من جميع الخصوم المتمسكين
ĺ		بها ١٠ التنازل الصادر من بعضهم ١٠ لا أثر له على الباقين ١٠ لهم اثبات
- 1		صحتها ٠ (منال في شفعة) ٠
444	۸۷	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١)
		ثالثا : التوقيع على بياض :
		ثالثا: التوقيع على بياض: تعلى المعقبة على المناص من استومن تعليد الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على البياض من استومن
		تفيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض ممن اســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		تغيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض ممن اســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤١٢	94	تغيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض من استؤمن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقــــوع النفير ممن استولى على الورقة بغير طربق التسليم الاختيارى • تزوير
117	94	تفيير العقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض من استؤمن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقــــوع التغيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى • تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح •
217	94	تغيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض من استؤمن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقسوع النفير من استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى • تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح • (الطعن رقم ١٩٨٧/٣/١٤)
£17	97	تغيير العقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض من استومن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقسوم التغيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى • تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح • (الطعن رقم ١٩٨٧/٣/١٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)
217	44	تغییر الحقیقة فی الورقة العرفیة الموقعة علی بیاض مدن استومن علیها • خیانة للامانة • متی کان من وقعها قد سلمها اختیارا • وقسوم التغییر ممن استولی علی الورقة بغیر طریق التسلیم الاختیاری • تزویر یجعل التوقیع نفسه غیر صحیح • (الطعن رقم ۱۲۱۶ لسنة ٥٦ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۸) رابعا : الحکم فی الادعاء بالتزویر :
£17	44	تغيير العقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض من استؤمن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقسوم التغيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى • تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح • (الطعن رقم ١٩٨٤/٣/١٩ لسنة ٥٦ ق حجلسة ١٩٨٧/٣/١٩) رابعا : الحكم في الادعاء بالتزوير : المحكم بصحة المحرر بايا كان نوعه بوفي الوضوع معا ، غير جائن • م ١٤ اثبات • علة ذلك • عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه جائن • م 12 اثبات • علة ذلك • عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه
£17	44	تغيير العقيقة فى الورقة العرفية الموقعة على بياض من استوامن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقسوم التغيير ممن استولى على الورقة بغير طربق التسليم الاختيارى • تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح • (الطعن رقم ١٩٨٤/ ١٨٠٤ من - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩) دابعا : الحكم في الادعاء بالتزوير : المحكم في الادعاء بالتزوير : المحكم بصحة المحرر _ ايا كان نوعه _ وفي الموضوع معا . غير جائن • م ٤٤ اثبات • علة ذلك • عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف • لا يستتبم بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف • لا يستتبم بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف • لا يستتبم

صفحة	القاعدة	
		٢ ــ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المسعى
		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابستها
		عدم الترامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير ٠
774	٦.	(الطعنان رقما ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
		خامسا : الحكم بدون ادعاء :
		للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة وان لم يــدع
		أمامها بالتزوير . حسبها بيان الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك . م ١/٥٨ اثبات ٠
۸۸ ۲	144	(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ ق – جلسة ٢٥/٦/١٨٧)
		سادسا : دعوى التزوير الاصلية :
		مبدأ شخصية العقوبة · ماهيته · الاستنابة في المحاكمة الجنــاثية
		أو العقاب · غير جائز · الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة من
		الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنها • صحيح في القـــانون •
	1	عـلة ذلك •
77	١٨	(الطَّعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٤)
		سابعا : مسائل متنوعة :
		١ – مناقشة موضوع المحرر في معنى المسادة ٣/١٤ من قانون الاثبات
		ماهیتها (مثال) ·
۷٩٨	174	(الطمن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٩)
		٢ ــ رد و بطلان عقد البيع لا يعني بطلان الاتفاق ذاته وأنما بطيلان
		 ٢ ــ رد وبطلان عقد البيع لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلمان الورقة المثبتة له ٠ جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا ٠
۸۸ ۲	۱۸۷	(الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٧٥)
		تسجيل
		أولا: الاحكام الواجبة التسسجيل:
		١ ــ العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق
		الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسمجيل

ة القاعدة	القاعد	
1		تنبیه نزع الملکیة عدم نفاذ العکم بصحة التصرف ما دام لم یشهر او یؤشر بنطوقه فی هامش تسجیل صحیفة الدعوی قبل تسجیل التنبیة عسلة ذلك •
774	۰	(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		٢ ــ التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوم التي قيدت صحيفتها
		نى السجل العينى خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا ٠ أثره ٠
]	1	اعتباره حجة على الغبر ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1		اصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيسد
- 1		صحيفة الدعوى • الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون الســجل العيني
		ولم تكن قد أشربها • وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به · م ٢٣ منـــه •
71 1	٧٢	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥٠/٢٠/٢)
- 1	-	٢ - اعتبار الوصية من النصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية.
	- 1	مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ٩٣٤ مدنى،
	- 1	9 ق ١١٤ لسنة ١٤٩٦ بتنظيم الشهر العقارى · للموصى له عند امتناع
		الورنة عن اتخاذ اجراءات قل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه •
444	4.	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		ثانيا : تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :
	-	١ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى اثبات التعاقد على هامش
	- 1	تسجيل صحيفتها • اجراء مستقل عن تسجيل الحكم الصادر في تلك الدعوى
- 1	1	ولا يغنى عنه في الاحتجاج به على الغير ٣ م ١٦ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ٠ التعديل
-	1	الستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل الحكم قبل التأشير
١٠ م٠ ١٠		بمنطوقه ٠ عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفاذه في ١٩٧٦/٣/٢٣ ٠
""	1	(الطمن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٠)
		٢ - ثبوت الافضلية لرافع دعوى صميحة التعاقد ٠ م ١٧ ق ١١٤
1		لسنة ١٩٤٦ · مناطها · أن يكون المبيع المحدد في صحيفتها هو ذاته المبيسم محل البيع · علة ذلك ·
W W	17	(الطعن دالم ١٨٤٤ السنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)

الصفحا	القاعدة	
		 ٣ ـ مغايرة حدود المبيع في صحيفة دعوى صحة التعاقد لتلك الواردة بعقد البيع • لا يحول دون قيام الاثر المترتب على تسجيل الصحيفة طالمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸٧٨	147	(الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٥/٣/٧٨٧)
		ثالثا : التصرفات النساقلة للملكية :
197	19.	 ١ ـ تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المستاعين لجزء مفرز من العقار الشائع • أثره • نقل ملكية البجزء المبيع الى المسترى مفرزا دون توقف على ابرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيع • (الطعنان رقما ٥١٧ م ٥٣٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
		 ٢ ــ الملكية في العقار • عدم انتقالها الى المسترى الا بالتسجيل • ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ • الاستثناء • المحررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه في أول يناير سنة ١٩٢٤ • عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة للفير فقط وفقا للقانون المدنى القديم •
144.	701	(الطعن رقم ۱۱۱٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
177.	Y0 £	 ٣ ـ دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته ١ اساسها الملكية ١ التسجيل شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكية ١ مشترى العقار بعقد غير مسجل ١ ليس الا دائنا عاديا للبائع ٠ (الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		مسائل متنـــوعة :
		حق الارتفاق . ماهيته . تكليف بشل المقار المرتفق به لفائدة المقار المرتفق به لفائدة المقار المرتفق ، عدم حرمان مالك العقار الخسادم من مباشرة حقوقه على ملكه " شرطه ، عدم المساس بحق الارتفاق ، مخالفة ذلك أثره ، التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى ، طلب مالك المقار المرتفق ابطال تصرف المالك في المقار المرتفق به أو محو تسجيله ، فير جائز ، المادتان ١٠٥٥ و ١٠٢٣ مدنى ،
٥٥.	114	(الطعن رقم ۷۲ السنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	i i
	-	تضامن
	; .	 ١ ـ عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيهـا اختصام أشخاص معينين ١٠ لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صـــحيحا من أحدهم ٠ علة ذلك ٠
444	4.	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
	•••	٢ - التضامن بين المتهمين في المسئولية . معناه . القضى له بالتعويض ان ينفذ على أيهم بجميع المحكوم به •
۸۰٦	171	(الطعن رقم ٤٥٣ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٨)
		٣ ــ الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن • حجيته مانعه
	,	للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية · لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية · علة ذلك ··
۸۰۹	171	(الطعن رقم ٥٣ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		٤ ــ للدائنين المتضامنين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء ٠
- 1		م ۱/۲۸۱ مدنی ۰
44.	۲۱۰	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		تعویش
- [- 1	(أ) الخطأ الموجب للتعويض :
- 1	- 1	استخلاص وقوع الغمل ألكون للخطأ الوجب للمسئولية . خضوعه
1	1	لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائغا .
EAM	1.7	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)
1		(^{ب)} تقدير التعويض في صوره المختلفة :
- 1	ı	١ - التعويض عن أعمال الادارة الخالفة للقوانين واللوائح :
		(أ) قبول طلب التعويض أهام محكمة النقض · شرطه · أن يكون من
		قرار اداري مما تختص بالفصل في طلب الغـــاته • القرارات
		الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقــاضي بأن الحركة النّصائية لن تشــملة بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات .

القاعدة	
	فقدان ملف الطائب لا يرجع الى قرار ادارى · طلب التعويض عن
	هذا أو ذاك · غير مقبول ·
١٥	(الطلب رقم ۸۱ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
	 (ب) عدم جواز اتجاه ذوى الشأن الى المحكمة مباشرة للمطالبة بالتعويض عن اقامة منشات قطاع الكهرباء على عقاراتهم · مناطه · التزام جهة الادارة بالإجراءات التي أوجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ عليها اتباعها في هذا الشأن · اغفالها ذلك · أثره ·
770	(الطعن راقم ١٦٧٧ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)
	٢ - التعويض عن أعمال النقل التجاري والبحري :
	(1) حدوث العجز في الرسالة أثناء الرحلة البحرية التي انتهت بوصول السفينة المناقلة في ١٩٧٨/٢/٣ التعويض عدا خضوعه فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل المبحرى بحكم م ٤/٥ من معاهدة بروكسل دون بروتوكول تعسديلها الموقسع بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣ علة ذلك ٠ عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ .
75.	(الطمن دقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢١/١٢/٢٣)
	(ب) تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى للتعويض المشادا اليه بعاهدة بروكسل • مناطه • أن يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بيانا بجنس البضاعة وقيمتها • لا يفنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراه .•
15.	(الطمن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢١/٢٢/١٣)
	(ج) دع <i>وى التعسويش</i> :
	١ ــ الخصـــوم فيها :
	التضامن بين المتمين في المسئولية ، معناه ، المقضى له بالتمويض أن
}	يتفذ على أيهم بجميع المحكوم به •
1411	(الطَّمَن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
	YY0 Y£•

الصقحا	القاعدة	
		٧ - حجية الحكم الجنائي الصادر بالتعويض المؤقت :
		الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن وحجيته مانعه
		للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية • لا يحول
		ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية • علة ذلك •
۸۰۹	171	(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٧١)
		٣ ـ تقـادم دعوى التعويض :
		قاعدة زوال العقد منذ ابرامه • كأثر للقضاء ببطلانه • عدم اعمالها في
		خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي قضي
		على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلى الا من يوم الحكم
		بالبطلان · م ۱۷۲ مدتی ·
٤٤٨	99	(الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣١٦)
		(ء) مسائل عامة :
		١ ــ الاصل تنفيذ الالتزام عينا • الاستعاضة عنه بالتعويض • شرطه•
		استحالة التنفيذ العينى أو أتفاق الدائن والمدين على التعويض صراحة
	1	او ضمنا . المسادتان ۱/۲۰۳ و ۲۱۰ مدنی .
797	71	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٢ – التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليهــا قيمة مصوغاتها
- 1	- 1	الردعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية مسؤداه استعاضتهما عن
1	1	التنفيذ العينى بالتعويض وقضاه الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر
- 1	- 1	الذهب وقت التقاضي • قضاء بما طلبه الخصوم • أثره • لا بطلان •
797	71	(الطعن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸)
- 1	(٣ - حق الارتفاق • ماهيته • تكليف يثقل العقار المرتفق به لفائدة
.	1	العقار المرتفق • عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه •
•	- (شرطه ، عدم المساس بحق الارتفاق ، مخالفة ذلك ، أثره ، التزامه باعادة
1		الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى • طلب مالك العقار

الصفحة	القاعدة	·
		المرتفق ابطال تصرف الممالك في العقار المرتفق به أو محو تسجيله · غـير جائز · الممادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني ·
00.	114	(الطمن رقم ۷۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۸)
		٤ - الزام المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفقه في التحسينات التي
		أقمها بعلمه ورضاه في العين المؤجرة · م ١/٥٩٢ مدنى · مناطه · تحــديد عناصر هذا التعويض وكيفيته ·
798	189	(الطعن رقم ۱۷۳۱ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
1		٥ ـ تجاوز مالك الارض بحسن نية أثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير
		من أرض ملاصقة • للمحكمة اجبار صاحب هذه الارض على التنازل للباني عن
1	1	ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض ما له استثناء من القواعد العـــامة
	- (وقواعد الالتصاق ٠ م ٩٢٨ مــدني ٠ حســن النيــة في تطبيق هذا النص
Ì		الاستثنائي ٠ ماهيته ٠
۸۳۱	1	(الطعنان رقما ۱۳۷۶ ، ۱۰۶۹ لسنة ۳۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۹۸)
•		 ٦ - الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا · التنفيذ بطريق التعويض ·
- 1	- 1	شرطه ٠ المــادتان ٢٠٣/ ، ٢١٥ من القانون المدنى • تسـود المدين عن تنفيذ
		التزامه العقدى • خطأ موجب للمسئولية •
1179	7 47	(الطعن وقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢٠/١٢/١٢)
		تعسين
		مقابل التحسين · ماهيته · اعتباره مستحقا على أصحاب العقارات بمجرد
		اعتماد قرار الجهة الادارية بفرضة • صدور القرار حال حياة المورث • مؤداه•
		اعتباره مستحقاً في ذمته ويصبح دينا واجب الاداء من التركة .
1.49	77.	(الطمن رقم ٣٤ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)

الصنحة	= 101211		
		تقسادم	
-		اولا : التقادم المستقط :	
		(١) مدة التقادم وتغيرها وحسابها :	
		« تغير مدة التقـادم » :	
		ـ التقادم الخمسي :	
		١ ــ التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة.	
-	1	لابسرى الاعلى الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية.	
		لدعاوى غير الصرفية ٠ خضوعها للتقادم العادى ٠	
۳٠,	١	الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق – جلسة ٢٣/٢/٢٣٧)	
		٢ ــ التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة ٠ م ٣٧٥ مدني ٠ اختلافه	
		ر أحكامه ومبناه عن التقادم العولى • م ٣٧٨ مدنى • المقصود بالمهايا الاجور • شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين •	
40	١	الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٨)	
		 ٣ - قروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل · خضـوعها للتقـــادم خسـى . 	
	4	الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٨)	
		 خ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى · م ١/٣٧٥ مدنى · مناطها وزية والتجديد · يستوى ثبات مقدارها أو تفيره من وقت لآخر · 	
٧/	4 1	الطعن وقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٨)	
		٥ - التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة ٠ م ٣٧٥ مدني ١ اختلافه	
,		ن أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى · م ٣٧٨ مدنى · المقصود بالهايا الاجور · شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين ·	فح وا
٨٠	ra 1	الطمن رقم ١٤٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤))
		 آ - الاصل في الاحكام انها مقرره للحقوق وليست منشئة لها ١ الحكم 	1.
		مستعمل العامل لأجر معين • انسحاب أثره إلى تاريخ استحقاق الاحد • .	. ,
1.	92 1	لطفن وقم ٤٤٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢١/١٣)	,

الصفحة	القاعدة	
		٧ ــ أجرة العامل • حق دوري متجدد • حضوعة للتقادم الخمسي •
1.45	7.4	(الطَّمَن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢١/١٣)
		« حساب منة التقادم » :
		ــ في اللعــاوي :
		١ ــ فوات مدة السنة دون فع دعوى استرداد الحيازة .م٥٥٨مدني.
		مؤداه ٠ انقضاه الحق في رفعها ٠ انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية ٠ م٣٨٣
		مدنى · اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة · م ٦٣
		مرافعسسات ٠
۲۳۸	00	(الطعن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
		٢ ــ التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة
		لا يسرى الاعلى الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية .
		الدعاوي غير الصرفية خضوعها للتقادم العادي •
٥٠٢		(الطَّمَن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
٥٠,	, ,	
		٣ ـ سقوط جزء من أجر العامل بالتقادم بمضى خمس سنوات من تاريخ
		استحقاقه حتى تاريخ اقامة الدعوى • مطالبة العامل بالجزء الباقى الذي لم
		يسقط • استمرارها مطروحة على المحكمة دون حاجة لقصر العامل طلباته على
		مذا الجزء · م ۳۷۰ مدنی ·
٥٨٨	١٨٨	(الطمن رقم ۱۱۸۰ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٨/٦/٢٨٧)
		- في النفــوع :
		١ ــ تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء
	1 1	بالتقادم الخمسي ٠ لا يرتب بطلان التكليف ٠ علة ذلك ٠ عدم تعلق التقادم
		المسقط بالنظام العام • جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه •
719	٨٠	(الطمن رقم ۲۹ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٢ - الدفع بالتقادم · عدم تعلقه بالنظام العام · وجوب التمسك به
		امام محكمة الموضوع ، عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض .
too	اا	(العن رقم ٨١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦/٣/٣/١)
,00	1 1.11	Charlet and a second and the control

41	1	تقسادم
الصفحة	القاعدة	
		(ب) قطع التقسادم:
•		١ - مطالبة الشركة المطعون ضدها للطاعن بصفته أمينا للنقل بالتعويض
		عن العجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها • سقوط هذه الدعسوى بمضى
		المد المنصوص عليها في الملاة ١٠٤ من قانون النجارة . اقرار الطاعن اللاحق
	1	على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها
		لا يمتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقل بحيث يخضع للتقادم وانسا
		قاطما للتقادم الاول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة
40.	۸۵	(الطعن رقم ۱۳۹۶ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		٢ ــ مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة · مدة تقادم · مؤدى ذلك ·
		سريان قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها •
200	1.1	(الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		٣ ــ اقرار المدين بحق الدائن صراحة او ضمنا . اثره . قطع التقادم .
		الاقرار • ماهيته • وفاء المدين بالقدر غير المتنازع عليه من المدين • عــدم
		اعتباره اقرارا منه بمديونيته بالقدر المتنازع عليه من المدين أو نزولا عما
		انقضى من مدة التقادم بالنسبة اليه • علة ذلك • م ٣٨٤ مدنى •
Y X ¶	177	(الطَّن وقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٨)
		« الاجراءات القاطمة للتقادم »
		الطالبة القضائية
	. [۱ - فوات مدة السنة دون رفع دعـوى استرداد الحيازة ٠ م ٩٥٨
	.	مدى . مؤداه . انقضاء الحق في رفعها . انقطـاع هذه الملدة بالمطالبة
		القضائية • م ٣٨٣ مدني • اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قسلم
:]		كتاب المحكمة ٠ م ٦٣ مرافعات ٠
771	00	(الطَّين وقم ١٣١٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
	- 1	٢ - عريضة أمر الأداء • اعتبارها بديلة لصحيفة الدعوى • مؤدى
1		الله • ترتيب كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى ومنها قطع التقادم •
1179	727	الطفن دقم ٢٦٢ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ٢٩٨٧/١٢/٢٤)

القاعدة الصفحة	
	 ٣ - المطالبة القضائية التي تقطع التقادم · ماهيتها ·
17.4 701	(الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
	ثانيا : التقادم الكسب :
	(أ) الحيازة الكسبة للملكية بالتقادم :
	« ماهیتها »
	١ ـ الحيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخمسي ٠ ماهيتها ٠
1	العبرة فيها بالحيازة منذ معاصرتها للسبب الصحيح · التمسك بعيب في
	الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح · غير منتج ·
1.14 4/5	(الطعن رقم ۲۲۶ آسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/١١/٢٦)
	٢ - حسن النية يفترض دائما لدى الحائز ما لم يقم الدليل على
']	العكس • سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسي • مناطه •
1.17 712	(الطعن رقم ۲۲۶ كسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٩/١١/٢٦)
	٣ ــ استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سبوء نيته : من سلطة قاضي
	الموضوع متى كان استخلاصه سائغا ٠
1.14 418	(الطعن رقم ۲۲ ۲ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) « الحيازة العرضية _»
	اكتساب الحائز العرضي الملكية بالتقادم · شرطه · تغيير صفة حيازته
1	بفعل يفيد معارضة لحق المالك •
17.7 707	(الطمن رقم ۱۹۸۷ سنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) « ضم حيازة السلف للخلف »
	١ - قاعدة ضم حيازة السلق الى حيازة الخلف ٠ عدم سريانها الا اذا
	أواد المتمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق
	من باع له • السلف المسترك • علم جواز الاستفادة من حيازته لاتمام منة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف •
770	(الطمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
11/1 01	٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف • علم جواز التماسك بها
	قبل البائع أو من تلقى الحق منه م
71A VY	(الطَّعَن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

- 1 -11	القاعدة	1
	العاعدة	(ب) تملك الحكر بالتقادم:
	1	عدم تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيني في
		الحكر بالتقادم · اعتباره سبباً جديدا · عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ·
777	122	<u> </u>
		تقسيم
		عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم · ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ · اعتبار الحكر بالتقادم · اعتباره سببا جديدا · عـدم جـواز اثارته لاول مرة أمام البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور · خطا ·
۰۸۱	170	(الطَّعَن وقم ١٨٥ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		بطلان التصرف في الأراضي المقسمة قبسل صدور قرار بالموافقة على التقسيم · تعلقه بالنظام العام ·
· •^^1	140	(الطّعن رقم ۱۸ه لسنة ۵۲ ق - جلسة ۱۹۸۷/٤/۱۹)
		عفية.
		أولا : اختصاص قاضي التنفيذ ومثازعات التثفيد :
		١ - منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
		نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخسلال بقوة الأمر
1		القفى • سالغ •
7.4	٤٩	(الطَّعَنْ رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٢ _ متازعات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها
		م ٧٧٥ م افعات ، ماهيتها ، المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة
[في شكاوي وجنع الحيازة • عدم دخولها في عداد تلك المنازعات • مودي
اروزو		ذلك • عدم اختصاص قاض التنفيذ بنظرها •
117/	171	(الطعن لقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
i		٣ ـ دعوى بطلان حكم مرسى المزاد ٠ منازعة موضوعية في التنفيذ ٠
	"	اختصاص قاض التنفيذ دون غيره بنظرها . م ٢٧٥ مِرافعات .
1177	722	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
	-	 ٤ ــ قاضى التنفيذ · اختصاصه · م ٢٧٥ مرافعات · عــدم جـــواذ
	1 1	تعرضه في أسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس بأصل الحق ١٠ الحكم
		الصادر منه في التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير .
		حكم وقتى • غير ملزم لمحكمة الموضوع •
١٢٣٥	700	(الطعن رقم ١ ٦٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		ثانيا : التنفيذ الجبرى :
	1	دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته · أساسها الملكية · التسجيل
	ĺ	شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكية • مسترى العقار
	1	بعقد غير مسجل • ليس الا دائنا عاديا للبائع •
177	. 405	(الطعن رقم ۱۱۱٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٩/١٢/٣١)
	1	ثالثا : مسائل متنوعة :
	1	
		قائمة شروط البيع :
	-	قائمة شروط البيع :
	-	قائمة شروط البيع : قائمة شروط البيع · وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها · علة ذلك · عدم التجهيل بالعقار المحجوز · م ٤١٤ مرافعات · مخالفة ذلك · أثر م
	-	قانمة شروط البيع: قائمة شروط البيع · وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها · علة ذلك · عدم التجهيل بالعقار المحجوز · م ٤١٤ مرافعات · مخالفة ذلك · أثره البطلان · ماهيته · م ٤٢٠ مرافعات · جواز استكمال المبيانات من الأوراق
	-	قانمة شروط البيع: قائمة شروط البيع · وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها · علة ذلك · عدم التجهيل بالعقار المحجوز · م ٤١٤ مرافعات · مخالفة ذلك · أثره البطلان · ماهيته · م ٤٢٠ مرافعات · جواز استكمال المبيانات من الأوراق
	•	قائمة شروط البيع : قائمة شروط البيع · وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها · علة ذلك · عدم التجهيل بالعقار المحجوز · م ٤١٤ مرافعات · مخالفة ذلك · أثر م
A 1	- ·	قائمة شروط البيع: قائمة شروط البيع: وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة ذلك عدم التجهيل بالعقار المحبوز م 313 مرافعات مخالفة ذلك ، أثره البطلان ماهيته ، م 370 مرافعات ، جواز استكمال البيانات من الأوراق التي أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفى التجهيل بالمقار المحبوز ،
A t	- 14	قائمة شروط البيع: قائمة شروط البيع: وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة ذلك ، عدم التجهيل بالعقار المحجوز ، م ١٤ مرافعات ، مخالفة ذلك ، أتره البطلان ، ماهيته ، م ٢٠٠ مرافعات ، جواز استكمال المبيانات من الأوراق الني أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفى التجهيل بالعقار المحجوز ، المحبوز ، المعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)
A t		قائمة شروط البيع: قائمة شروط البيع: وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة ذلك ، عدم التجهيل بالعقار المحجوز ، م ١٤٤ مرافعات ، مخالفة ذلك ، أثره البطلان ، ماهيته ، م ٢٤٠ مرافعات ، جواز استكمال المبيانات من الأوراق التي أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفى التجهيل بالعقار المحجوز ، المحجوز ، العكن رقم ٧٣٧ لسئة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) حلول الغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه ، مؤداه ، أحقيته في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الاخرين من اجرادات التنفيذ ،
A 1	- - -	قانمة شروط البيع: وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة فائمة شروط البيع وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة ذلك ، عدم التجهيل بالعقار المحجوز ، م 312 مرافعات ، مخالفة ذلك ، أثره البطلان ، ماهيته ، م 220 مرافعات ، جواز استكمال المبيانات من الأوراق التي أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفى التجهيل بالعقار المحجوز ، المحجوز ، المحتوز ، المحتوز ، المعتق 30 ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) ، حلول الفير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه ، مؤداه ، أحقيته في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الإخرين من اجرادات التنفيذ ،
A1	.5 17	قانمة شروط البيع : قائمة شروط البيع وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة ذلك ، عدم التجهيل بالعقار المحجوز ، م ١٤٤ مرافعات ، مخالفة ذلك ، أثره البطلان ، ماهيته ، م ٢٤٠ مرافعات ، جواز استكمال المبيانات من الأوراق التي أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفى التجهيل بالعقار المحجوز ، (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) حلول الفير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه ، مؤداه ، أحقيته في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائين الاخرين من اجراءات التنفيذ ، وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى المغير أو على عقار ، وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على عقار ، وقوع التنفيذ على منقول لدى المدول في اجراءات التنفيذ على المقار
Λź	. 1	قانمة شروط البيع: وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة فائمة شروط البيع وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة ذلك ، عدم التجهيل بالعقار المحجوز ، م 312 مرافعات ، مخالفة ذلك ، أثره البطلان ، ماهيته ، م 220 مرافعات ، جواز استكمال المبيانات من الأوراق التي أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفى التجهيل بالعقار المحجوز ، المحجوز ، المحتوز ، المحتوز ، المعتق 30 ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) ، حلول الفير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه ، مؤداه ، أحقيته في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الإخرين من اجرادات التنفيذ ،
		قانمة شروط البيع: قائمة شروط البيع: وجوب تعيين العقارات المبينة في التنبيه بها علة ذلك ، عدم التجهيل بالعقار المحجوز ، م ١٤٤ مرافعات ، مخالفة ذلك ، أثره البطلان ، ماهيته ، م ٢٤٠ مرافعات ، جواز استكمال المبيانات من الأوراق الني أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفى التجهيل بالعقار المحجوز ، (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) حلول الفير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه ، مؤداه ، أحقيته في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الاخرين من اجراءات التنفيذ ، وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى المغير أو على عقار ، وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين العراءات التنفيذ على المقار المحاول في اجراءات التنفيذ على المقار

1.1		تنفيذ عقسارى
المنتحة	الكامدة	تنفيذ عقارى
***	۳۰	أولا - تنبيه نزع الملكية: المبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حتى العاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسسجيل تنبيه نزع الملكية . عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحفية الدعوى قبل تسجيل التنبيه علة ذلك . (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		ثانيا ـ الحسلول في التنفيذ العقاري :
		حلول الغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن فى حقه . مؤداه . احقيت. فى الحلول محنه فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجسراءات التنفيذ . وقوع التنفيذ على منقسول لسدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على عقار * لا أثر له * اختلاف هذا الحلول فى اجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه .
٧٤	۲.	(الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٧)
•		

		T ·
الصفحة 	القاعدة	(₻)
		جمارك ـ جمعيـات
		جمارك
		أولا: رســوم جمركية:
		١ - مظنه التهريب التي افترض الشرع قيهامها في حق الربان
		أو من يمثله عند وجود نقص في مقدار البضائع المتفرطة أو في عدد الطرود
		المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن . علتها . استحقاق
		رسوم جمركية عن هذا النقص . م ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة
		١٩٦٢ · انتفاء هذه العلة · أثره · لا محل لافتراض مظنه التهريب المشار
777	١٣٤	اليهسا .
***		(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
•		 ٢ - الضريبة على الاسسستهلاك . ليست من الضرائب أو الرسسوم الجمركية الملحقة بها . الاعفاء الوارد بالمسادة السادسة من القانون وقم السنة ١٩٧٣ في شأن المنشأت الفندقية والسياحية لا يمتسد الى وسسسم الاستهلاك . علة ذلك .
۸۸۸	1/4	(الطعن رقم 119 لسنة)ه ق ـ جلسة 27/2/1941)
		ثانيـا : رســم الاسـتهلاك :
		رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ . سريسانه على البضاعة المستوردة التى لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفساذه حتى لو كان وصولها الى البلاد سابقاً على ذلك . علة ذلاك .
175	٣٩	(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)
		جمعيات
۲۸۰)	75	حظر التصرف اللدى كانمقررا بالمادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراض والوحدات السسكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها • عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المبانى التي اقامها على تلك الارض • (الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق سحاسة ١٩٨٧/٢/١٩)

المشحة	القاعدة	(7)
		حجــز ــ حراسةــ ــ حكم ــ حيــازة
		حجسز
		أولا: الحجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		انتاج الحجز الادارى الموقع من مدير عام مصلحة الضرائب لاثره .
		شرطه . مجرد صدور أمر اللحجز دون توقيعه لا ينتج هذا الاثر . علة ذلك.
111	777	(الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ـ جسسة ١٢/١٢/١٢)
		ثانيا : حجز ما للمدين لدى الفير :
		قاضي التنفيذ . اختصاصه .م ۲۷٥ مرافعات . عدم جوانر تعرضـــه
		في أسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس أصل الحق . الحكم الصادر
,		منه في التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير . حكم وقتي. غير ملــزم لمحكمــة الموضـــوع .
		ر الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
1740	400	• •
		الشا: مسيائل متنوعة ؛
		العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عــدم نفـــاذه في حق
		الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة أو عدمه قبل تسمجيل تنبيه نسزع الملكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مسادام لم يشمسهر
		او يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة اللعوى قبل تسجيل التنبيه.
		علىة ذلك .
447	۰۳	(الطمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جاسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		حراســة
		منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
		نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيل موضوعية
		نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقسوة
	ام	الامسر القضي . مسائغ .
7 · Y	27	(الطمن رقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

إلصفحة	القاعدة	د
		اولا: ماهية العكم:
		الاصل في الاحكام انها مقررة للحقوق وليست منشسئة فها . الحكم باستحقاق العامل لاجر معين . السحاب اثره الى تاريخ استحقاق الاجر.
1.95	74.	(الطعن رقم ٦}} ئسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		‹‹ الحكم الوقتى) <i>›</i>
		قاضى التنفيذ . اختصاصه .م ٢٧٥ مرافعات . عدم جواز تعرضه فى اسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس بأصل الحق . الحكم الصادر منه فى التظلم من أمر الحجز التحفظى على ما للمسدين لدى الغير . حكم وتنى . غير مازم لمحكمة الموضوع .
1770	700	(الطعن رقم ٦٨ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		ثانيا : اصـــدار الحكم :
		(أ) تقديم المسستندات والذكرات :
	,	دعوى المخاصمة . الفصل فى مرحلة تعلق اوجه المخاصمة بالدعوى وتبولها . نطاقه . ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والاوراق اللودعة ملف الدعوى الموضوعية . عسمام جواز تقديم مستندات اخرى من المخاصم .
٤٨٧	1.9	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		(ب) الداولة في الحكم والنطق به :
		وجوب صفور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشساركت
		فى المداولة . شرط لصحته . تحققه بحضور القضاة جلسة اللرافعة الاخيرة. ~ ١٦٧ مرانعسات .
٤٨٧	1.7	
		ثالثا : بيسانات الحكم :
		الاصل فى الاجراءات انها روعيت صحيحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك . خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدها فى علالية . مفادة . ان

لصانية	القاعدة	
		الدعوى نظرت في غرفة المشورة . سبق نظرها في جلسات علنية . لا اثر
	1	له طالما نظرت اخيرا في جلسة منعقدة في غرفة المسورة وتقرر حجزهـــا
	1	للحكم فيها .
144	٤١	(الطعن رقم)٦ لسنة دوق (أحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
		رابعا: تسبيب الحكم:
		(١) موضوع الدعوى وطبات الخصوم والإدلة الواقعية والحجج القيانية:
		وجوب شمول الحكم على خلاصة موجزه للدفاع الخصوم ودفوعهم م ١٧٨ مرافعـــات .
٧٠٨	101	
		(ب) تمقب حجج الخصــوم :
		1 _ اقامة المحكمة قضاءها على أسباب تكفى لحمله ، عدم التزامها
		بتعقب كل حجج للخصوم والرد علميها استقلالا .
109	۳۸	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
-		٢ _ ساطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في المعوى وتقدير
- 1	- 1	ادلتها ، ما دامت تقيم قضاءها على اسباب سائفة . عدم التزامها بتتبسع
		حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب اعادة الما مورية للخسسير .
777	150	(الطمن رقم ١١٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١)
1		(ج) التســـبيب الكافي :
- 1		١ ــ تقدير ادلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة
- 1		الدخري شرطه م افصاحها عن مصادر الأدلة التي كونت سنها عقيدتها
		وفحواها ومأخذها من الأوراق مؤدية إلى النتيجة التي خلصت اليها.
		عسلة ذلسك •
٩٨]	44	(العلمن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق ـ حلسة ١٩٨٧/١/١٤)

	1	
الصفحة	القاعدة	٢ ـ تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة المرضوع . عدم التزامهات
	ļ —	
		اذا اخذت به ــ بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيا عليه أو اجــابة
	1 1	طلبهم اعلاة المــأمورية الى الخبير . شرطه .
1.9	. 44	(الطمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٣ ــ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها امر الاداء بعد أن صار
		نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجــة
		فرض الحراسة عليهم وتأميم سمتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامسر
		القضى . ســائغ .
7.0	٤٩	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
, ,		
		} ــ ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لانها مطموسة.
		لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى .
	VY	(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ و ـ جلسة ٢٥/٢/٢٥)
۳۱۳	1	
		ه ـ تقدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الموضوع . شرطه . الا يخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها .
- 1		·
414	٧٢	(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨)
- 1		٦ ــ اقامة الحكم على دعامتين احداهما صحيحة تكفى لحمله . النعى
- 1		عليه في الاخرى . غير منتج .
- 1	- 1	
770	VV	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
	1	٧ ــ محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة
- 1	- 1	
	- 1	اليها . حسبها أن يكون استخلاصها سائفا .
474	۸٦	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١)
		•
	•]	 ٨ ــ أسباب المخاصمة ٠ الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم ٠
-	- 1	ماهية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الاحسراف ، من
		مسائل الواقع . خضوعه لتقدير محكمة الوضوع طالما كان سائفا :
٤٨٧	1.1	(الطعن رقم ۱۲۳٦ لسنة ٥١ ق ـ جِلسة ٢٩/٣/٣/١)

الصفحة	إلقاعدة	٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع
		البضاعة المملونة التعليسة واحتجازه جزءا من الثمن كممولة نظ ذاك
		يعتبر من فبيل التعاقد مع النفس, . علم أحادة حدادة ١١١١، ١٠٠
		التصرف . قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ
		المالي المعتبرة المعتبي المالية
019	119	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ق سـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		. ١ ــ محكمة الموضوع لها السلطة التأمة في بحث الدلائل والمستندات
	;;	المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنها شهادة
-		الشمهود . شرطه . عدم انخروج بأقوال الشاهلاً عما قد يؤدى اليه مدلولها.
٧٠٨	101	(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
	5.7	١١ ــ مناقشة موضــوع المحـــرر في معنى المــادة ٣/١٤ من قانون
		الإثبات _ ماهيتها _ مثال .
V4A	171	(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٩)
		١٢ تضمين الحكم ما يكفى لحمل قصائه . النعى عليه بالقصدور :
	· .	لا محــل له .
۸۱۳	177	(الطعن رقم ه) السنة اه ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١) : : : : : : : : : : : : : : : : : :
		١٣ ــ التصرفات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته . الاصتــنل
1	1 9	عدم نفاذها في حق الاصيل الا باجازته . الغير الذي يتعاقد سع الوكيسل .
		التزامه بالتحري عن صفة ألوكيل وحدود الوكسالة وأنصراف أنسسرها ألى أ
		الأصيل . اسهام الأصيل بخطئه في خلق مظهر خارجي من شعاله أيهسنام
		الغير حسن النية باتساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في أ
		التمسك بالصراف الرها الى الاصيل متى سلك في تعامله سيسلوكا مالوفسا
		لا يشوبه خطأ غير مفتقر . (مثال)
ARY	194	(الطمئان رقما ١٢ه ، ٣١٥ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
		١٤ _ استنباط القرائن من اطلاقات محكمة الوضوع و شرطه . اقامة
		الحكم قضاءه على حملة في أثن منسبة لمه مؤدية الى الشيجة التي تحللن اليها ا
		عدم حوار مناقشة كل قرينة على حدة لأثبات عدم تقايتها في دانهسا
14.4	7.04	(الطعنان رقما ۱۷۱۷ ۱۷۲۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٧/١٠)

لصابحة	لقاعدة (ا	
		(د) الإحالة على تقرير الخبير:
		اخذ المحكمة بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . يتضمن الرد على
		انطمون التي وجهت اليه .
1119	741	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٢)
		(هـ) تســـبيب الحكم الاستثنافي:
		١ - اخذ الحكم الاستئناقي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون
		اضانة . لا عيب .
٤٧٨	۱۰۵	(الطميخ رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٩/٣/٣/١)
		٢ _ محكمة المدرجة الثانية . غير ملزمة بالرد على اســـباب الحكم
		الابتدائي الذي النته . متى اقامت قضاءها على اسباب تكفل حمله .
۸۱۳	177	(الطمن رقم ه)) السنة)ه ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		٣ _ محكمة الاستثناف . لها أن تقيم قضاءها على أسباب خاصة غير
	U A	تلك التي اعتمد عليها الحكم المستأنف .
1.19	Y 1 V	(العلمن رقم ۲۳۵۱ فسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
1		} _ تزيد محكمة الاستثناف بما لأ يؤثر على صحة الحكم المؤسسس
1178	464	على قاعدة سليمة . لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه .
""		(الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٢٥ق (احوال شخصية)) ــ جلسة ٢٢/١٢/٢٢)
		(و) ما لا يعيب تسبيب الحكم :
		(١) الاسبباب الزائسة :
(اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النمي على ما اسستطرد
		اليه في اسبابه تزيدا ويستقيم الحكم بدونه . غير منتج .
۱۷۳	12	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
	- 1	(ب) القصور في الاسباب القانونية والتقريرات القانونية الخاطئة :
- 1		 ١ - انتهاء اللحكم صحيحا في قضائه . اشتماله على أخطاء قالونيــة
	-	لا يبطله . علة ذلـك .
1.41	YA	(الطمن رقم 170 لسنة ٥٦ ق ـ جلسة، 1/١/١/١٤)

1.4		حـــ کم
الصفحة	القاصة	
		 ٢ ــ اتنهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لا يعببه القصور في بعض اسبابه القانونية . لحكمة النقض تصحيحها .
444	٧'n	(الطعن رقم ه٩٥ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢٦/٢٢/٢١)
		 ٣ ــ اشتمال الحكم على اخطاء قانونية . انتهاؤه سليمه في نتيجة . لا بطلان . مؤدى ذلك . لمحكمة النقض تصحيح اسبابه دون أن تنقضه .
1:33	770	(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)
•		 إ ـ انتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة . لا يطله . اشتمال اسبايه على اخطاء قانونية . لحكمة النقض تصحيح هذه الاسباب دون أن تنقضه . مشال .
1111	744	(الطعن رقم ٩٠ لمسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		خامســا : عيوب التعليــل :
-		(۱) ما يمسد قصسسورا :
		 الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذى تلتزم محكمة اللوضوع بالاجابة عليه فى حكمها . شرطه . تمسك المشترى بعدم انتقال المكية بالتسجيل الى
		المشترى الآخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده · دفاع جوهــرى · اغفال الود عليـــه . قصور .
191	22	(الطمن رقم ١٥٥٧ فسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢ - طلب المستأجر التعويض لطرده من العبن المؤجرة . تأسيس ذلك على اخفاء المؤجرة عنه بسوء قصد أن العبن مؤجرة لاخس قضى بطلسرده
	-	ابتدائيا من القضاء المستعجل . رفض دعوى التعويض استنادا الى حق الوجرة في التاجير لاخر بعد صدور الحكم الابتدائي بطرد المستاجر . قصور .
198	20	(الطمن رقم ۲۱۳۷ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		 ٣ ــ الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته . اعتباره انكارا التوقيع . ١٤ اثبات . عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور .
057	110	(الطمن رقم ١٠٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)

الصنحة	القاعدة	
		 الماصفة الغير منتظرة . يصح اعتبارها قوة قاهـرة في تطبيق الماصفة الغير منتظرة . يصح اعتبارها قوة قاهـرة في تطبيق
	٠ ،	المسادة ١٤٧ مدني متى توافرت شروطها . اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبر
		قوة تندرج ضمن المعوادث الاستثنائية . قصور .
778	141	(الطمن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		٥ ــ النتهاء عقد البجار الإجنبي بالتهاء مدة اقامته .م ١٧ ق ١٣٦ لسنة
		١٩٨١ . جواز تمسك المؤجر بدلك بدعوى مبتداة أو في صورة دفع دعـوى
	٠.	الستاجر لتمكين . التفات الحكم عن بحث دفاع المؤجر بانتهاء عقد الايجار
		بقوة القسانون . قصور .
44.	190	(الطمن رقم ۲۷۲۷ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ٢٨٠/١٠/١٨)
• • • •	, ,	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٦ ــ مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة أن تستقل به وصغيرها دون
	1	مطلقها مدة الحضانة . ماهيته . اعراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بأن
		عين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية . قصور .
979	194	(الطمن رقم ۲۰۲۳ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٨/١١/١٨)
	1	٧ ــ عدم تحقيق محكمة الاستثناف لدفاع الطاعن وعدم تمرضـــها
	٠	استنداته المقدمة ودلالتها واقامة قضاءها باستحقاق المطعون عليها للمتعسة
•	-	على سجرد وقوع الطلاق غيابيا . قصور .
1111	10.	(الطمن رقم) لسنة ٦٥ق «احوال شخصية» ـ جلسة ٢٩/١٢/١٢)
•		(ب) ما لا يمــد قصسورا :
	l	١ ــ محكمة الموضوع . اغفال الحكم الرد على دفاع غير جــوهرى .
	'	لا يعسد تصدوراً .
	} : 	the second of th
.037	114	· ·
	1	٢ ــ اغفال الحكم الرد على دفاع لم يقدم دليله . لا قصور .
Yoğ	171	(الطنن رقم ۱۸۰۸ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۲/۳/۱۹۸۷)
	. "	٣ - اغفال النحكم الوارد الرد على دفاع لا يستند الى أساس قانوني
	1	مسحيح ، لا تمسور ،
478	1.4	(اللمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٦/١١/٢٨)

القاعدة الصفحة	1
	} _ المتفات الحكم عن دفاع عار عن دليله . لا غيب .
1 417	
	 ه ــ التفات الحكم عن مستندات غير مؤثرة في الدعوى وعسدم رده
1	ليها . لاعيب .
• ٧٩ • ٢٢٨	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
+	رج) الفساد في الاستدلال :
	١ - تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم . لا يعل بداته
	عن التسليم الفعلى قبل التفريغ . اقامة الحكم قضاءه بنفي مسئولية الناقل
	عن العجز في البضاعة على سند من انها وردت تحت نظام « فرى أوت »
	وأهداره دلالة الشهادة الجمركية في اثبات العجز . خطأ . علمة ذلك .
144 64	(الطمن رقم ٥٥٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٩)
	٢ ــ طلب التطليق للزواج بأخرى .م ٦ مكرر فقرة ٢ ، ٣ ق ٢٥ لسمنة
1. 1	١٩٢٩ المعلل ــ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ــ سبق اعتراض المطعسون
	ندها على انذار الطاعة بسبب شــفل بيت الطــاعة بزوجة أخرى · نفى الحكم
	على المطعون عليها بزواج الطاعن بأخرى . فساد في الاستدلال .
11 100	(الطعن رقم ٨٣ لسنة هدق (احوال شخصية) - جاسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
1	(د) التنــاقض:
	•
	١ ــ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف
	الدات المبيع . تناقض . علة ذلك .
44 4 1	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/٣/٣/١)
	٢ - البناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته .
14	(العلمن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٥/٥/٧٥١)
.A 10Y	و (الطعن رقم ۲۹۶ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
FT 19A	و (الطمن رقم ١٦٣٦ لسنة ١٦ ف _ جلسة ١١٨٧/١١/٨)
V4 7.	و (العلق رقم ۲۲۷ لسنة ۲۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۲)
1 'N	و (القفن رقم ۲۲۷ سنه ۵۱ ت جست ۱۱/۱۱/۱۱/۱۱)

		1/7
الصفحة	القاعد	
		(هـ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
ļ		« ما يمد كذلك »
		 ا بيت عدم العلان المستأنف عليها بصحيفة الاستثناف في الميمساد وتنازلها عن الحق فيه وتسكها بالدفع باعتبار الاستثناف كان لم يكن والقضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان . خطأ .
٣	١	(الطمن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ق (هيئة عامة)) ــ جلسة ١٩٩٢/٣/٨)
		۲ _ سبانى الفنادق والمحلات التجارية والمنشأت السياحية . عدم دخولها فى مدلول عبارة المبانى السكنية ومبانى الاسكنا الادارى الواردة بالفقرة الاولى من المسادة السادسة من القانون ١٠٧ لسسنة ١٩٧٦ . نص المسادة من القانون ٢ لسنة ١٩٨٣ . نظم من جديد الحالات التى يخضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب فى سندات الاكتتاب . عدم اعتباره تفسيرا تشريعيا لنمى تلك الفقرة التى الفاها . مؤداه .عدم خضوع الترخيص بمبانى الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب فى سندات الاسكان . مخالعة ذلك . خطال خطال.
145	24	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
1	٧٢	 ٣ ــ الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتنساؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود الذين سمعتهم دلبلا على ثبوت او نفى واقعة ــ لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصسم ببطلانه . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا القانون . علة ذلك . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢)
W {0	٧٩	 إ - اعتداد المحكم المطعون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه أنفاقه ودون التقيد بما هو ثابت فى الاوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات اقامة مدير فرعها فى مصر وسفره اليها . مخالفة للقانون وقصور . (المطعن وقم ٧٩) لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
	• ••	

القاعد: الصفحة	
	 مدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ لم لسنة ١٩٤٠ اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الشمن وعد ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون اللذكور . خطا . (الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)
	(e) مخالفة الشابت بالاوراق :
1.50 771	الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او بأكثر مما طلبوه باعتباره وجها م وجوه التماس اعادة النظر م ٢٤١ مرافعات . العبرة فيه بالطلب المطروح م الخصم لا بما يقعمه من مستندات مؤيدة له · اجابة الحكم طلب المدعى دون أن يدرك تجاوز الطلب ما تضمنه المستند المثبت له لا يعد تضماء بأكثر مما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم احاطلة بواقد الدعموى . (الطعنان رقعا ١٠٩٨ لسمنة ٥٥ ق و ١٠٩٨ لسمنة ٥٣ ق م جلسم سادسا : حجية الحكم :
"	
01 30	المسالة في النعويين . (الطلب رقم ٨١ لسنة ٦٥ق (درجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
دة ده ۲۰۷ ع ق	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اكتساب القضاء النهائي قوة الامر المقضى • شرطه • ما لم تنظر
		فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الإمر المقضى.
٤ ٢٣	90	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)
		٥ – القضاء نهائيا بأحقية العــامل في العمولة والمكافأة الســـــنوية ،
		اكتسابه قوة الامر المقضى في دعواة التالية بفروق العمولة والمكافأة السنوية
		عن مدة لاحقة ، طالمـــا أن اسـاس الطاب في الدعويين واحـــد .
7.1	۱۳۰	(الطعن رقم ٩٠٦ لمسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٦/١/١٩٨٧)
.		٦ ــ الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانسع من
		نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع انثاني في مواعيده
		وبشروطه ما نم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيهــــا الحكم
		السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الجديدة •
770	۱۳۸	(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		٧ ــ المنع من اعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . وحـــدة
		المسألة في الدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الآول ، وان تكون هي بذاتها
1		الاساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم .
7/4	127	(الطعن رقم ٦٦٨ ليسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧)
		٨ - القضاء النهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعي
		اكتسابه قوة الامر المقضى . اثره . منع الخصوم من العودة الى اللناقشة في
		المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق
		اثارتهــا في الدعـــوى .
7/9	127	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧)
		٩ ـ حجية الحكم . مناطها . وحدة الخصوم والموضوع والسبب في
		الدعويين . تغير احد الخصوم أو كلاهما . اثره . انحصار الحجية .
٧٦٨	١٦٣	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/)
		Then a cultivise it is in early in all Sall to
		 ١ - الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية. حجة على من كان خصما فيها .
· ^•	1 171	(الطعن رقم ٥٣) لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		 ١١ - الحكم البات بالتعويض المؤتت وعلى سبيل التضامن . حجيته مانعة للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية . لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض امام المحكمة المدنية . علة ذلك .
۸۰۹	171	(الطعن رقم ٥٣) لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		 ۱۲ ــ الحكم الحائز لقوة الامر القضى . اثره . المنع من العــودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية تثار فيهــا ولو بلدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها فى اللعوى الاولى أو اثيرت ولم يبحثهـا الحكم .
1177	777	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
1191	¥£^	۱۳ - الحكم بعدم الاختصاص القيمى والاحالة للمحكمة المختصبة . قضاء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء نهائيا . مؤداه · التزام المحكمة المقضى باختصاصها بحكم الاحالة وأو خالف حجية حكم سيابق لها . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)
		 ١٤ – الفصل في المسألة الاساسية • ثبوتها أو عدم ثبوتها • اكتسابه قوة الامر المقضى في النزاع بشأن أي حق أخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة •
17.4	707	(الطعن رقم ۱۵۷۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
17.7	707	 ٥١ - الإحكام الصادرة على السلف ، حجة على الخلف بشان الحق الذي تلقياه منه . (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
		(ب) حجيسة الحكم الجنسائي :
.		 ا ـ قوة الامر المقضى . ثبوتها للحكم الجنائى . شرطه . صيرورته باتا غير قابل للطعن عليــه .
405	١٠٠٠	(الطعن رقم ۱۲۲۹ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٦)

الصنبة	القاعدة	
		 ٢ ــ حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى . مناطها . القسرارات الني لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها . (سئال) .
717	127	(الطمن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٦)
		 ٣ ــ تقيد القاضى اللدنى بالحكم الجنائى . شرطه . أن يكون الفعــل المكون للجريمة سابقا فى وقوعه على رفع الدعوى المدنية . الفعـــل اللاحق لا يعد اساسا مشتركا بين الدعويين . مؤداه . لا محل لوقف الدعــــوى
		المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية .
416	4.9	(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		سابعا: الطعن في الحكم:
		(١) المصلحة في الطمن :
		تمسك الطاعن بنعى لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحتـة . غير مقبـول . علة ذلـك .
1.9	44	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		(ب) ميعاد الطعن :
		بطلان بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ اعلانه في أحوال معينــة
		م ١/٢١٣ مرافعات · انصراف مدلوله الى الاعلان الصحيح بصورة الحكم. الرسمية أو التنفيذية . علمة ذاك .
971	4.5	(الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		(جـ) القبول المسانع من الطمن :
		قبول الحكم المانع من استئنافه . جواز ان يكون ضمنيا يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني نيافي الرئبة في رفع الاستثناف ·
1150	1 7%	(الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		(ى) الأحكام الجائز الطمن فيها:
		١ ــ الخصومة التي ينظر الى انتهائها أعمالا للمادة ٢١٢ مرافعات ٠
		ماهيتها ٠ الخصومة الاصلية المرددة بين طرفي التداعي لا الخصومة حسب
		نطاقها الذي رفعت به امام محكمة الاستثناف .
444	77	(الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

امىنىدة 	القاعدة	٢ ــ الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيته . ما ينتهي به موضوع إ
		الخصومة برمنه ، مؤدى ذلك ، عدم جواز الطمن في الحكم الصادر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة · اختـالاف
	1	الطلبات في اسبابها أو تعدد الخصوم فيها . لا أثر له . علة ذلك .
**	177	(الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٦ ق ـ جئسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		(ه) الأحكام الجائز الطعن فيها استقلالا:
	1	١ ـ عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل
		الحكم الخنامى المنهى لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصسادرة وقف الدعوى او القابلة للتنفيذ الجبرى م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .
**	77	(الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٢ _ قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع بعدم قبول اللعـوى
		واعادة الدعوى الى محكمة أول درجة لعدم استنفاذ ولايتها فيها • قضـــاء
		قطعي بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى . جـواز
		الطعن فيه بالنقض على استقلال .
1177	117	(الطعن رقم ١٦٧ لسئة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
		(و) الاحكام التي لا يجوز الطمن فيها:
		 ١ ــ الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجــة الاولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
700	٥٩	الولى . عدم جوار الطعن ليه بطريق المصل . (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
,,,,		
		 ٢ ــ الحكم بعدم جواز الاستثناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبير لتحقيق طلب الربع.
ł		عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
777	77	(الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
ĺ	-	٣ ـ الحكم الصادر في التظلم من أمر الرسوم التكميلية على المحسرر
		المشهر . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة شأن تقدير الرسم .
777		فصله في منازعات آخرى . خضوعه للقواهد العامة في الطعن .
¥ 11 1.	1911	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩/٥/١٧)

لصفحة	القاعدة ا	 ٤ – الاحكام الجائز الطعن فيها بطريق النقض . المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات . احكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى.
		عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
1177	777	(الطمن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
		(أولا) الإحكام التي لا يجوز الطمن فيها استقلالا:
		عدم جواز الطعن استقلالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها. الاستثناء . حالاته م ٢١٢ مرافعات .
***	٨٤	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		(ط) طـوق الطعن :
		التماس اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية بديل للطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية · مؤداه · عدم صيرورة تلك الاحكام باته الاستنفاذ طريق الطمن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميعاده · ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ·
१०४	١	(الطعن رقم ۱۱۲۹ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٢٧ (
		ثامنا : اثـر الحكـــم :
		۱ ــ الحكم الصادر باجابة طلب المستأجر تنفيذ التزام الصيانة عينا
		على نفقة اللؤجر . ماهيته . مقرر لالتزام الاخير بالصيلنة . ارتداد اثره من حيث استحقاق هذا الالتزام الى وقت نشوئه . مؤدى ذلك . استبعاد تكاليف هذا الحكم من التركة وأن صدر بعد وفاة المورث .
۰۳۹	77.	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)
		 ٢ ــ تأسيس قضاء الحكم المطعون عليه على حكم منقوض . اثره . وجيب نقضــه . م ٢٧١ مرافعـــات .
740	700	(الطعن رقم ٦٨ه لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

سنحة	لقاعدة ال	Salt i are to the
		تاسسها: تنفيسذ الحكم:
		 ١ ـ شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبي على الوجه الصحيح . وجوب التحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتذييله بالصيغة التنفيذية .
٣٦	1 ^	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩)
		 ٢ ــ التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . ٢٠ مدني . منوط بالمحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية .
47	\ A1	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩)
		 ٣ ـ تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيف العكم الاجنبي في سعر وصيرورة حكمها ـ الصادر بشمول العكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية ـ نيائيا . مؤداه . عدم جواز التعرض له أو اعادة بعثه من أي محكمة أخرى طالما أنه لم يتجرد من أوكانه الاساسية .
* 7^	٨٢	(الطعن رقم ٥/٥ لسنة ٢٥ ق ـ جاسة ١٩٨٧/٣/٩)
۷۸۵	710	 إ ـ الحكم الصادر بالاخلاء لاعادة البناء بشكل اوسع . قابليته للتنفيذ بمجرد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ صدوره . لا حاجة لانتظار نتيجسة المغصل في الاستثناف المرفوع عنه م ٢/٥٠ ق ٩٤ لسنة ١٩٧٧ . (الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨)
		عاشرا: بطلان الحكم:
	V . •	القواعد المقررة في رد القضاه أو عدم صلاحيتهم للحكم . اعمالها على المحكمين . اقتصاره على اسباب الرد أو عدم الصلحية الواردة بتلك القواعد ، وجوب رفع طلب الرد في الميعاد ، الاستثناء ، اكتشاف علمهم الصلاحية بعد صدور الحكم ، جواز اثارتها في دعوى بطلانه ، م ٥٠٣مرافعات، الصلاحية بعد صدور الحكم ، جواز اثارتها في دعوى بطلانه ، م ٥٠٣مرافعات، من من من من من من من من من من من من من
11/	1.1	(الطعن رقم ۱٤٧٩ لسبنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

		حيسازة	14.
الصفحة	القاعدة	(5)	
		حيسياذة	
		. الحيازة :	اولا : شروط
		عدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف . عدم سريانها الا اذا بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق . السلف المسترك . عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمـــــام قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .	أراد المتمسك ممن باع له .
444	۳٥	٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)	(الطعن رقم
		اعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها و من تلقى الحق منه .	قبل البائع أ
714	٧٢	۱۲۵۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۵	(الطمن رقم
		ضع اليد . واقعة مادية . جوال اثباتها بكافة الطرق من اى ى القاضى منه الدليـــل .	مصدر يستة
200	1:1	١٨٨ لسنة ٥٤ ف - جلسة ٢٦/٣/٢٨)	
I		ساب اللكيسة :	ثانيا: اكتس
		حيازة التى يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخمسى . ماهيتها . بالحيازة منذ معاصرتها للسب الصحيح . التمسك بعيب فى ق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .	العبرة فيها الحيازة ساب
1.14	415	٢٢٤ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/١١/٢٦)	(الطعن رقم
		ستخلاص حسن نبة الحائز وانتفاء سوء نبته . من سلطة قاضى كان استخلاصه سسائفا .	الموضوع متم
1.14	415	٢٢٤ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/١١/٢٦)	•
1.14	715	صمن النية يفترض دائما لدى الحائز مالم يقم الدليسل على وء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس . مناطه . ٢٢٤ لسنة ٥٤ ل حاسمة ١٩٨٧/١١/٢٦)	العكس • سـ

_		
الصفنية	القاعدة	 ٤ - اكتساب الحائز العرض الملكية بالتقادم . شرطه . تغير سفة
		حبارته بفعل يعتبر معارضة لحق المسالك .
14.4	704	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
,,,,,	,-,	نالثا: دعساوى الحيسازة:
	1	١ ــ التعرض الذي يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعــرض .
	l	ماهيته . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض .م ٩٦١ مدني . ﴿
	l	تنابع أعمال التعرض الصمادر من شخص واحسمه وترابطها • سريانه • ا
	Ì	احتساب مدة السنة من تاريخ أخر عمل منها . احتساب مدة السنة من ا
	1	تاريخ أول عمل منها . شرطه . أن يكون ما يكفي لاعتبارها تعسرضا أو أذا]
	·	تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الاخر أو صدورها عن أشخاص
	1	مختلفين .
410	••	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
	1	٢ - دعوى استرداد الحيازة . قيامها على الاعتداء غير المشروع .
		عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفى لقبولها أن يكون لرافعها
		حيرة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالا فعليا قائما في حالة
		وقوع الغصب . العبرة في ثبوت الحيازة بما يثبت قيمامه فعلا ولو خسالف التسابت بمسسستنداته .
747		(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
177	••	
		٣ - دعوى استرداد الحيارة ، لا يشترط القبولها أن يكون ســلبها
		مصحوبا بايذاء او تعد على شخص الحائز او غيره . كفاية سلبها قهرا . (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
44.	00	
		٤ - مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مـؤدى
		ذلك • سريان قواعد وقف وأنقطاع التقادم المسقط عليها • ُ
200	1.1	(الطعن دقم ۱۸۱ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
- 1	- 1	٥ - صاحب حق الانتفاع . حقه في حماية حيازته بدعاوي الحيازة.
1		شرطه ، اثبات اكتساب حقه استنادا الى أي من الاسباب القررة في المادة
1		۹۸۰ مسدنی ۰
		مثال بصدد اراضي الدولة التي تزرع خفية . (الطور قرير مرد و ترد مرد السرور (١٩٨٧) .
14	4 144	(الطعن رقم ٥٦) فسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

	1	
لمىلەن 	القاعدة	ا ـ دعوى منع التعرض ، وجوب توافر نيه التملك لذي المسدعي إ
		فيها . لازم ذلك أن يكون العقاد محل الحيارة جائزا تملكه بالتقادم . عدم
		قبول الدعوى من التحائز للاموال العامة أو الخاصة للدولة .م . ٩٧ مدنى
		المدلة بق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
11	111	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
		دابصا: الحيازة الزراعية:
	1	الحيسازة الزراعية . عدم جواز تعديلها الا بموافقة الجمعية التعاونية
		أو بعد التزام الحائز الجديد بالديون المستحقة على الارض محل التنازل
		بصرف النظر عن تاريخ نشوثها أو شخص المدين بها ٠
1.11	110	
		خامسيا: مسيبائل متنوعة :
	l	١ ــ منازعات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها.
	l	م ٢٧٥ مرافعات . ساهيتها . المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة
	1	في شكاوي وجنح الحيازة . عدم دخولها في عداد تلك المنازعات . مـؤدي
	}	ذلك ٠ عدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها ٠
۸۹۸	191	(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
		٢ ــ تغيير الحيارة تنفيذا لحكم قضائي .م ٩٢ فقــرة اخيرة ق ٥٣
		اسنة ١٩٦٦ . المقصود منه سيطرة الحائز سيطرة مادية على الارض الزراعية
		ومباشرتها باسمه . حيازة الحارس القضائي بوصفه نائباً عمن فرضست
		الحراسة على اموالهم ، خروجها عن هذا اللنطاق . علمة ذلك .
1.14	110	(الطعن رقم ۱۷۰ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
		٣ ـ استغلال الارض الزراعية الملوكة للحكومة بطريق الخفيـة .
		مامیت. •
14	714	(الطمن رقم ٥٦) لسنة ٥٤ ف _ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
	-	(¿)
·		خبره ـ خلف
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
		اولا _ ندب الخبسراء :
		 ١ ـ تعيين الخبير في الدعوى • رخصة لقاض الموضوع • له رفض ١جابة طلبه متى كان الرفض مبردا •
W ./U		(الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢).
1 7 1	74.5	
٠.		 ٢ ــ محكمة الموضوع • غير ملزمة باجابة طلب الخصــوم ندب خبير في الدعوى • علة ذلك •
		(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) "
· · 1	.144	(1)11/2/11
. 1		ثانيا _ تقدير عمل الخبسير :
1	•	 ١ ـ تقدير عمل الخبير • من سلطة محكمة الموضوع • عدم التزامها ــ
	, ,	اذا أخذت به ـ بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيا عليه أو اجابة طلبهم
	. ,	اعادة المــأمورية الى الخبير • شرطه •
1.	٧٨	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٢ ـ محكمة الموضوع • أخذها بتقرير الخبير معمولا على إســــــــبايه •
- 1	-	مؤداه . اعتباره جزءا من الحكم . المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه . جدل
	- 1	موضوعي • عدم جواز آثارته أمام محكمة النقض •
171	3 4 2	(الطعنان رقما ۲۲۶۳ ، ۲۳۹۰ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		The state of the s
ŀ	. 1	 ٣ ــ عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع • اخذها بتقريره محمولا على أسبابه يفيد أنها لم تجد
1		ف المطاعن الوجهة اليه ما يستحق الرد عليه باكثر بما تضمنه . بالخبير في
. 1	.]	من المعامل الوجهة اليه ما يستحق الرد عليه فاسر بعد تصميه . وتحوير عير
	أذم	
127	øv!	(الطَّمَن والم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ الاعتراض على شخص الخبير أو عمله • وجوب ابدائه أمام الخبير أو
		أمام محكمة الموضوع • علم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض • علة ذلك •
727	٥٧	(الطَّمَّن راقم ۱۸۹ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)
		 مستقدير عمل الخبير من عناصر الاثبات في الدعوى • خضوعة لتقدير محكمة الموضوع (مثال في ايجار مفروش) •
771	124	(الطمن رقم ۱۰۷۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩/٤/٢٩)
		 ٦ تقرير الخبير من عناصر الاثبات التي تخضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٨٥	170	(الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨)
	•	٧ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير لاقتناعها بصـــحة أسبابه ٠
		مؤداه · عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة اليه أو اجابة طلب اعسادة المهمة الى الخبير أو ندب أخر لاستكمالها ·
۸۳۷	144	(الطعنان رقما ۱۳۷۶ ، ۱۶۰۹ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦)
		 ٨ - أخذ المحكمة بتقرير الخبير محمولا على أسبابه · يتضمن الرد على الطعون التي وجهت الميه ·
1177	777	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
		ثالثا ـ مسـائل متنــوعة :
Ì		١ ــ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
l		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء في ما يسمستظهره من ظروف الدعوى
	- 1	وملابساتها ، عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير .
424	۲۰	(الطعنيان رقما ۸۰۷ ، ۸۱ لسنة ۵۶ ق «أحيوال شيخصية ـ جلسية ۱۹۸۷/۲/۱۷)
		 ٢ ــ ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاه لانها مطموسة . لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الإثبان الاخرى .
414	74	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٥٥)

المفحة	1 القاعدة	خلف 		
1		الخسلف الغاص :		
		١ ــ الاحكام الصادرة على السلف · حجه على الخلف بشـــأن المحــق		
		الذي تلقاه منه اذا صدرت قبل انتقال الحق الى الخلف • الاحكام الصادرة		
		بعد ذلك · لا حجية لها على الخلف الخاص · علة ذلك ·		
444	٥٣	(الطعن رقم ۲۰٤۹ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۲)		
		٢ ــ حق دائني المتصاقدين واللخلف الخاص في النمسك بالمقد الظاهر		
		نى مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقى طبقا لاحكام الصورية · م ٢٤٤ مدنو. ·		
		تقدمه على حق الوارث المذى يطعن على تصرف مورثه بأنه يخفى وصسية ٠		
	}	علة ذلك • الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام		
		ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقي • عدم اعتباره من ذوى الشاف		
		الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها • مؤداه • عدم قبول التمسك بالعقسد		
		الظاهر في مواجهة حقه في الارث ٠		
٤٣٣	47	(الطعن رقم ۱۲۰۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۲۴/۳/۳۸۷)		
		٣ ــ الاحكام الصادرة على السلف · حجة على الخلف بشأن الحق الذي		
		تلقاه منه ۰		
14.4	404	(الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)		
		مسائل متثـوعة :		
		١ - الفصل في المسألة الاساسية · ثبوتها أو عدم ثبوتها · اكتسابه		
		قوة الامر المقضى في النزاع بشأن أي حق أخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على		
		ثبوت تلك المسالة ٠		
14.4	104	(الطعن رقم ۱۰۷۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٧/٣٠)		
,				

		111
الصفحة	القاعدة	
- 1		(১)
		(•)
}		
		دستور – دعـوی
		اولا : المحكمة الدستورية العليــا :
		تعديل المادة الشمانية من الدسمتور بالنص على أن مبادىء الشريعة
		الاسكامية و الصف در الرئيسي للتشريع ، • انصرافه الى التشريعات التي
		تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٢/٥٠/١٩ عدم انطباقه على التشريعات
		السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد حكم المحكمة
		الدستورية الغليا رقم ٢٠ لمسنة ١ ق دستورية ٠
		(الطَّعَمْ رقم ٩٩٣ لُسنَة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
180	40	ر الطفق وقم ۱۸۱ سند ۱۰ ق = جست ۱۱/۱۱/۱۱۱۱
		ثانيا : نشر أحكام المحكمة الدستورية وأثره :
		۱ ـ صلور حكم بعدم دستورية نص تشريعي ٠ أثره ٠ عدم جــواز
		تطبيقه أعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية ٠ م ١٧٨
		من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا · مؤدى ذلك ·
- 1		
		عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز
		قوة الاس المقضى *
-		(مثال بشأن حكم نهائي في متعة) ٠
	٤٧	() A & W / L / W Z L
۱۷۸	2.7	(الطمن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق «احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
• 1		. Za. •= 151 . • \$4616
1	'	ثالثا : مســائل متنــوعة :
		والتشريعات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بناء على تفويض
-		من السلطة التشريعية · مادتان ١٠٨ ، ١٤٤ من الدستور · دخولها في مفهوم
		القانون بمعناه الاعم •
1.41	714	(لعلمن رقم ۱۳۲۷ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٩/١١/٧٨٧)
1.11	'''	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
,		

الصفحة	القاعدة	
		دعـــوی
		اولا : اجسراءات رفع الدعسوى :
		(أ) طريقة رفع الدعـوى :
		۱ ـ دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في ســداد الاجرة · شرط ا
		نبولها · تكليف المستاجر بالوفاء بها · التكليف بوفاء أجرة متنازع عليها · ا
		لا بطلان طالمًا استند ادعاء المؤجر الى اساس من الواقع أو القانون •
454	٨	(الطعن رفم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٥/ ١٩٨٧/)
		٢ ــ عدم جواز اتجاه ذوى الشان الى المحكمة مباشرة للمطانبة بالتعويض
		عن اقامة منشات قضاع الكهرباء على عقاراتهم • مناطه • التزام جهــة الادارة
		بالاجراءات التي اوجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ عليها اتباعها في هذا الشأن ٠
		اعمالها ذلك ٠ أثره ٠
1.77	440	(الطعن رقم ١٦٧٧ كسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)
l		(ب) صحيفة افتتـاح اتدعـوى :
1		عريضة أمر الاداء ٠ اعتبارها بديلة لصحيفة الدعوى ٠ مؤدى ذلك ٠
ŀ		نرتيب كافة الاثار المترتبة على رفع الدعوى ومنها قطع انتقادم •
1174	724	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)
- 1		(ج) التكليف بالحضيور:
ı		١ ـ انعقاد الخصومة • شرطه • اعلان المدعى عليه أو من في حكمه اعلانا
1		صحيحا بصحيفة الدعوى · تحقق انفاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازاله الصريح
		و الضمني عن حقه في الاعلان ٠
٣	N	(الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ هيئة عامة)
- 1		٢ ـ طلب الزوجة المصرية تطليقها على زوجهــا الفلسطيني الجنسية ،
		نزاع يتعلق بمسألة من مسائل الاحوال انشخصية للاجانب · مؤدى ذلك ·
		تولى قلم الكتاب اعلان عريضة الدعوى الى المدعى عليه على نماذج خاصة ١٠ المادتين
		۸۲۰ ، ۸۷۰ مرافعات ۰ علة ذلك ۰
1777	454	(الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» ـ جلسة ٢٢/٢٢ اسنة ٥٩٨٧)

الصفعة	القاعدة	
		ثانيا : شروط قبسول ال <i>لعسسوى</i> :
		(أ) الصحيفة :
		١ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب
ĺ		الصفة في أية خصومة تتعلق بأي شأن من شنونها ٠ م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٦ ٠
		احتصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل · غير مفبول ·
49	١.	(الطلب رقم ۲ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨٧/٦/٢)
		 ٢ الخصومة في الاستثناف · نحديدها بالاشخاص المختصمين امام
		محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم ٠ م ٢٣٦ مرافعات ٠ تصحيح الصفة
		وفقا للمادة ١١٥ مرافعات ٠ وجوب تمامه في المواعيد المحددة لرفع المعوى
		مثال (بشان أيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي اتناء نظر الاستئناف)
۹۳۳	112	(الطعن رفم ۱۲۰۶ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١) ه
		٣ ـ بطلان الاجراات لانعدام صفة احد الخصوم * عير متعلق بالنظام
		العام • حدم جواز التحدي به لاول مرة أمام محكمة النفض •
۷٦٨	۱٦٣	(الطعن رفع ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
		 ٤ ــ استخلاص توافر الصفة في الدعوى • واقع يســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الموضوع • حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضاءه على أسباب
		س ائفة ٠
٨٥٦	147	(الطَّعن رقم ١٠٦٩ كسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)
		(ب) المسلحة :
- 1		۱ ــ الععوى • ماهيتها • شرط قبولها •
77	١٨	(الطمن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)
		٢ - المصلحة التي تجيز رفع الدعوى . ماهيتها . المصلحة القانونية
		دون الإقتصادية . م ٣ مرافعسات .
۸۲۲	145	(العلمي رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ ــ ترقية العاملين بالقطاع العام · ماهيتها · الترقية الخاطئة لا تكسب
		أحد حقا ٠ جواز سنحبها مهما طال الوقت عليها ٠ علة ذلك ٠
۹۰۷	194	(الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ جلسة ١٩٨٧/١٠/٥)
		٤ - انتهاء الحكم المطعون فيه صحيحا الى عدم استحقاق الطاعن وظيفة
		مدير ادارة قانونية • انعدام مصلحته فيما يُكِره بشان ترقية المطعون ضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
4 • V	198	_
, ,	, ,,	
		(ج) سماع النعوى :
		۱ ــ منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اسهاد به أو يكون
		مقيسدا بدفاتر احسدي المحساكم الشرعية · لائحة المحاكم الشرعية في
		۱۸۹۷/۰/۲۷ · عدم الاعتــداد بالانكار اذا كان ثمة اقرار يحاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالانكار ·
4.5	٤٨	
		۲ ــ سماع دعوى الأرث ٠ مناطه ٠
777	7.	(الطعنان رقما ۸۰ ، ۸۱ لسنة ٤٥ق «أحوال شخصية»ــجلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
l	- [٣ – سماع دعوى النسب بعد وفاة المورث • شرطه •
777	٦٠	(الطعنان رقما ۸۰ ، ۸۱ لسنة ٥٥ق «أحوال شخصية»ــجلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
	- 1	٤ ــ ما أوجبته المــادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية
I		الواقعة بعد سنة ١٩١١ • شرط لسماع الدعوى بها عند الانكار وليس ركنا
		فيها ولا صلة له بانعقادها ·
499	۹٠	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق « أحوال شغصية » ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
	l	 ۵ - دعوی الوصیة • شرط سماعها • وجود أوراق رسمیة تدل علیها •
١	- 1	كفاية ذكرها أو الاشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمي دون استلزام
į	1	وجود ورقة الوصية ذاتها · نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة للوارث أو غيره
- 1		دون توقف على اجازة الورثة ٠
499	9.	(الطمن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق « أحوال شخصية » ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)

عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية . العقود المبرمة طبقا للمادتين ٢٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المقود المبرمة طبقا للمادتين ١٩٧٨ عقار مفروش بقصــد استعماله المبينة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١) المسئة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) المقار بقصد استعماله مدرسة ٠ صيرورة هذا النعى غير منتج المبين المبين المبادة ١١٥ منه من استمراز المبينة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨ منه من استمراز في المبادة ١١ منه من استمراز في المبادة ١١ منه من استمراز في المبادة ١١ منه من المبين ١٩٥٤) المبينة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨ المبينة ١٩٢٠ على عدم سماع في شأن المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من الدعوى ٠ في شأن المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه من المنعة ٠ علة ذلك ٠ منه المنعة ١١٩٥ منه المنعة ١١٩٥ منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١١٩٥ منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه دالمنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه منه المنعة ١٩٥٠ منه منه منه منه منه منه منه منه منه منه	
المقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٥ لسنة ١٩٧٧ . المند البحيراء على عقد تأجير عقار مفروش بقصيد استعماله المسئة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) المسئة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) المقاز بقصد استعماله مدرسة ٠ صيرورة هذا النعى غير منتج المسئة ١٩٨١ وما أورده في المادة ١٦ منه من استمراز في المادة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) المسئة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١٩٨٩) المسئة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٩٨٩) المسئة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٩٨١) المسئة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٩٨١)	
يخطأ الحكم لقضائه بعدم سهاع الدعوى لعدم قيد عقد لعقد لعقد لعقد لعقد العقل بعدم سهاع الدعوى لعدم قيد عقد لعقد العقل العقد استعماله مدرسة • صيرورة هذا النعى غير منتج ١٩٨١ وما أورده في المهادة ١٦ منه من استمرار علي ١٩٨١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٨) في المهادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سماع مدة ماضية لاكثر من سهنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى • في شأن المتعة • علة ذلك •	نطاقه • قصره علم
لعقار بقصد استعماله مدرسة · صيرورة هذا النعى غير منتج ١٣ لسنة ١٩٨١ وما أورده في المادة ١٦ منه من استمرار المسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) في المادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سماع مدة ماضية لاكثر من سمنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى · في شأن المتعة · علة ذلك ·	(الطعن رقم ١٩٦
فى المسادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٣٠ على عدم سماع مدة ماضية لاكثر من سسنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى • فى شأن المتعة • علة ذلك •	الايجار المفروش
مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع المنعوى · في شأن المتعة · علة ذلك ·	(الطعن رقم ١٩٦
السنة ١٤ ق « أحوال شخصية » _ جلسة ٢٦/٥/٢٦) ١٦٠ ا	دعوى النفقة عن عدم جواز أعماله
· • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ثانثا : تقدير قيم
أن عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتي فضع لاحكام فانون ايجار الأماكن ١ الدعوى بطلب انهائه ٠ فضع لاحتصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية ٠ عدم جسواز	۱ ــ ثبوت قرش لعين لا تخا
٬ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)	(الطعن رقم ٤٠)
ت المندمجة فى الطلب الاصلى · تقدير قيمتها بقيمة هــذا رط ذلك · عدم اثارة نزاع خاص بشأنها · السنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)	الطلب وحده • ش
ى بطلب اخلاء الأرض الفضاء والتسليم · اشتمالها على طلب مع · المنازعة بشأن الطلب المندمع · أثره · عدم اعتباره تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الأصلى ·	۳ — الدعو أصلى وطلب مند
، لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)	

		- -
صفحة	لقاعدة اا	
	1-	 ٤ ــ الأصل فى المعاوى انهـا معلومة القيمة · الاستثناء · الدعاوى
	1	المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير · اعتبارها مجهولة القيمة · الدعوى بطلب
	1	الاخلاء والتسليم • غير مقدرة القيمة • اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها •
	1	جواز استئناف الحكم الصادر فيها · م ٢١٩ مرافعات ·
۸,	1	(الطمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨/١/٨)
		رابعا: نطاق اللموى:
		(1) الطلبات في الدعويم :
	1	١ - النزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتهاالمودعة
]	عنده بموجب قائمة منقولات الزوجيه ، مؤداه ، استعاضتهما عن التنفيذ
	1	العينى بالتعويض • فضاء الحكم بهدا التعويض بمراعاة ارنعاع سعر الدهب
	1	وقت النقاضي ٠ فضاء بِما طَلْبِه المحصوم ٠ الره ٠ لا يُصلان ٠
444	171	(العمل رحم ۲۱۱ لسنه ۵۳ ق ـ جسه ۱۲۸۷/۲/۱۸)
		٢ ـ طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز النر من مسكن من
		البلد الواحد بغير مقتضى • سببان لطلب واحد • هو الأخلاء لانحلال العقد •
		القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاحدهما • اعتبار الطلب الاخر مطروحا على محكمة
		الاستثناف ٠ أثر ذلك ٠
٥٢٧	115	(الطعن رفم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١/١٩٨٧/٤)
		٣ ـ الاثر الناقل للاستثناف ٠ مؤداه ٠ ما أثاره السستأنف عليه
		المحكوم له يطلباته أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع • اعتبساره
		مطروحا على محكمة الاستثناف طالمما لم يتم التنازل عنها دون حاجة لاستثناف
[فوعي منه ٠
77.7	124	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٧/٥/١٩٨٧)
- 1		٤ ــ الاستثناف • أثره • اعادة طرح الدعـوى برمتها على محـــكمة
- 1		الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاستئناف •
198	189	(الطمن رقم ١٣٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ – قضاء محكمة أول درجة باجابة الطلب الاصلي بطرد المطعون ضدهما •
		الغاء محكمة الاستثناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطي بالاخلاء • خطأ•
		التزامها باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في الطلب الاحتياطي •
		م ۲۳۶ مرافعسات ۰
١	717	(انطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)
	,	(ب) انطلبات العارضية :
		للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء
		موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٣/١٢٤ مرافعات ٠
٦٨٣	127	
		(ج) سبب الدعـوى :
		١ - سبب الدعوى ٠ ماهيته ٠ الواقعة التي يستمد منها المسدعي الحق
		في الطلب • عدم تغيره بتغير الادلة الوافعيه أو الحجج الفانونية التي يستند
		اليها الخصوم في دفاعهم ٠
۲0٠	٥٨	(اطعن روم ۱۹۲۶ لسنة ٥١ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
٥٢٧	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ نسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٣ - سبب الدعوى ٠ ماهيته ٠ عدم تغيره بتغير الادنة الواقعية أو الحجج
		القانونية للخصوم • مثال في عمل •
.		(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
,,,	14.	٤ - للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع
		بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله · م ٣/١٢٤ مرافعات ·
٠, ٠	١٤٧	
1/11	124	(د) تكييف الدعــــوي :
		١ ــ تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	•	واباء الزوج الدخول فيه • خضـوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القـانون

القاعدة الصفيحة		
177 1	(11/1/1/1/ 1125 = """ 2.10 2.1	
	 ٢ - محكمة الموضوع غير مقيدة في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها • التزامها بالتكييف القانوني الصحيح • 	
789 77	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)	
977 177	 ٣ ـ قصور الحكم المطعون فيه الافصاح عن سنده القانوني ٧٠ بطلان متى كان صحيحا في تتيجته ٠ لمحكمة النقض استكمال هذا القصور ٠ حقها في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع ٠ (الطعن رقم ٤١١ للسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/) 	
	 المحكمة الموضوع فى تحديد الاساس القالونى الصديح 	
	للدعوى • عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها •	
774 150	(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٧)	
	 محكمة الموضوع · عدم تقيدها في تكييف الدعوى بما يســـبغة اخصوم عليها · وجوب اسباغ التكييف الصحيح عليها · 	
795 159	(الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)	
	 ٦ - انتهاء محكمة الاستثناف الى التكييف الصحيح للعقد · تطبيق الحكم القانوني المنطبق عليه · عدم اعتباره فصلا منها في طلب جديد · 	
140	(الطعن رقم ۱۹۷۷ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢٥/٦/١٩٨٧)	
	 ٧ ــ محكمة الموضوع ١ التزامها باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ١ العبرة في تكييف الدعوى بحقيقة المطلوب فيها والسبب القانوني الذي ترتكز عليه ٠ 	
1.44 444	(الطعن دقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)	

لصفحة	لقاعدة [1	1
		خامسا : نظر الدعوى امام المحكمة :
		(١) الخصوم في الدعيسوى :
		١ ـ أشخاص الخصيسومة :
		١ - اختصام الطاعنين بصفتهما ممثلين لشركة وليس بصفتهما
		الشخصية · تضمين منطوق الحكم وأخر بالدين · لا ينصرف اليهم بصفاتهم
		الشخصية بل قضاء ضد الشركة ٠
٥٠٢	1.4	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		٢ ــ الخصومة ٠ عدم انعقادها الا بين الاحياء ٠ والا كانت معــدومة
		لا أثر لهــا ٠
792	189	١ الطَّعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٠/٥/١٩٨)
		٣ ـ دعوى فسح عقد البيع • ليست من الدعاوى التي يوجب القانون
		فيها اختصام أشخاص معينين •
۸۲۲	۱۷٤	(الطّعن رقم ١٤٥٥ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		٢ _ غيـاب المعي وشـطب العوى :
		قرار الشطب الذي يصدره القاضي المنتدب للتحقيق · باطل · أثره · ·
- [اختصام ذي الصفة الحقيقي في اللعوى اعمالا للمادة ١١٥ مرافعات
		كفايتــه بالإعلان . علــة ذلك .
1.4	44	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
ı		٣ ــ ادخــال خصم في اللعــوى :
- 1	- 1	اختصام ذي الصفة الحقيقي في الدعوى اعمالا للمادة ١١٥ مرافعات
	ļ	كفايته بالاعلان ٠ علة ذلك ٠
1109	137	(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٣ ق – جلسة ٢٢/٢٢/٢٢)
- 1	1	٣ _ التدخل في الدعيسوي :
ł	İ	المتدخل هجوميا في مركز المدعى بالنسبة لما يبديه من طلبات · أثر
1		ذلك • للمدعى عليه أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها •
14.1	101	(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

الصنحة	I - 1-1-te	I
		(ب) اجـراءات الجلسـة :
٤ ٨ ٧	1.7	 ١ - وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشاركت في المداولة . شرط لصحته . تحققه بحضور القضاه جلسة المرافعة الاخيرة م ١٦٧ مرافعات . (الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
1.48		 ۲ اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بیان آدلی به اثناء نظر الدعوی واثبات القاضی له بالرول الخاص به - مؤدی ذلك - اعتبار الرول مكملا لمحضر الجلسة فی خصوص ما اثبت فیه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا یتعارض معه (مثال بشنان اثبات و كاله) - ر الطعن وقم ۲۷۹۳ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۳۰)
		(ج) الدفاع في النعوي :
		ا - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد أو تنازلها عن الحق فيه • تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن • القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان • خطأ •
٣	`	(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ هيئة عامة)
114	44	۲ ــ الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصام شريك المطمون عليه فى عقد البدل وسائر المستأجرين للارض • مفاير للدفع بعدم قبــول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة المؤسس على أن ذلك يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة وذلك فى مضمونه ومبناه • (الطعن رقم ۲۰۸۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۲)
		 ٣ ـ الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالاجابة عليه في حكمها · شرطه · تمسك المسترى بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المسترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده · دفاع جوهرى · أغفال لرد عليه · قصور ·
191	22	(الطمن وقم ۱۰۵۷ لسنة ٥٣ ق ـ حلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		 3 - قرينة قوة الامر المقفى • م ١/١٠١ انبات • شرطها • وحدة الموضوع فى كل من الدعوبين • استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوخدة متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها •
۲۰۷	٤٩	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
		 مـ منازعة المدينين فى الفوائد التى ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا · استخلاص الحكم المطمون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجــة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامـــر المقضى · ســــاثم ·
7.7	٤٩	(الطَّعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		 ٦ ــ الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه ٠ ماهيته ٠
۳۱۸	٧٣	(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		 ٧ ــ الدفع بالتقادم • عدم تعلقه بالنظام العام • وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته الاول مرة أمام محكمة النقض •
200	1.1	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣٢)
		 ۸ ــ حق الدفاع والمرافعة الشفوية · مكفول الاطـــراف النزاع فى الدعوى · حق المحكمة فى تنظيمه رغم النص على اجرائه فى أول جلسة · م ٩٧ مرافعـــات ·
٤٨٧	1.7	(الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٩ - الدفع بعدم القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ مرافعات ٠ ماهيته ٠ مو الذي يرمى الى الطمن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى ١٠ عدم اختلاط ذلك بالدفوع المتعلقة بشكل الاجراءات التي تبدى قبل التكلم في الموضوع ولا بالدفوع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه ٠
017	١,,.	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ ــ الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل النـــاقل ٠ م ٩٩ من قانون
	ļ	التجارة • قيامه على افتراض رضاء المرسل اليه بالعيب الذي حدث أثنساء
	İ	انتقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما
		يسقط حقه في الدعوى • ماهيته • لدفع موضوعي مما تعنيه المــادة ١١٥
		مرافعات ۰ مؤدی ذلك ۰ جواز ابدائه فی آیة حالة تكون علیها الدعوی ولو الاستثناف ۰
017	110	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
	1	۱۱ ــ التزام للبائع بضمان التعرض ٠ م ٤٣٩ مدنى ٠ مناطه ٠ ألا يكون
		عقد البيع باطلا ٠ لكل من المتعاقدين التمسيك بالبطلان بطريق الدفع أو
		الدعيوى ٠
٥١٦	111	(الطعن وقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		١٢ ــ محكمة الموضوع • اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهـــرى •
		لا يعد قصــورا ٠
۷۲۷	۱۱۳	(الطعن وقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		١٣ ــ محكمة الموضوع • غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير
l	i	في الدعوى ٠ علة ذلك ٠
717	۱۳۲	(انطعن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٦)
- 1	l	١٤ ـ الغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من لالحــة
- 1	.	ترتب المحاكم الشرعية ، مؤداه ، وجوب أعمال القواعد المنصوص عليها
1	1	في قانون المرافعات بشأن ابداء الدفوع الشكلية • عدم أبداء الدفوع المتعلقة
1	1	بالاجراءات وكافة الاوجه التي يقوم عليها كل منها دفعه واحدة قبل التكلم
1	- 1	في موضوع الدعوي · أثره · سقوط الحق فيما لم يبد منها ·
750	12.	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق « أحول شخصية » - جلسة ٢٨/٤/٢٨)
.	- 1	١٥ ــ الاثر الناقل للاستثناف • مؤداه • ما أثاره المستأنف عليـــــه
- 1	- 1	المحكوم له بطلباته أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع · اعتباره
	- 1	مطروحا على محكمة الاستثناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجة
İ		لاستثناف فرعي منه •
7,74	184	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٧/٥٩٨٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ اغفال اللحكم الرد على دفاع لم يقدم دليله • لا قصور •
V09	171	(الطمن رقم ۱۸۰۸ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣)
		۱۷ - الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتمحيصه والرد عليه • شرطه • أن يكون جوهريا • ويقدم الخصم دليله •
۸۱۸	۱۷۳	(الطعن رقم ۱۷۸۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٦/۱٤)
		 ١٨ - الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم · غير متملق بالنظام العام · عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض ·
927	4.1	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		١٩ - التفات الحكم عن مستندات غير مؤثره في الدعوى وعدم رده عليها٠
1.49	771	لا عيب · (ا لطمن رقم ٣١٦ لسنة ١ ٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢)
1		(د) تقديم المستنفات والمذكرات :
- 1	- 1	١ ــ دعوى المخاصمة • فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى
- 1	- 1	وجواز قبولها • أساسه • ما يرد في تقرير المخاصمة والاوراق المودعمة
ı	- 1	معه • علم جواز تقديم أوراق ومستندات أخسرى • المادتان ٩٩٥ و ٤٩٦
j	- 1	مرافعات · ضم أوراق أمر وقتى به أصــول المستندات · مخالفة للقانون ·
777	74	(الطعن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/٢/١٩١)
		ا ــ تقديم صورة شمسية للاحكام والاوراق محل المخاصمة · استبعاد
- 1		المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة • لا خطأ • علة ذلك •
777	74	(الطَّمَن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		(هـ) اعادة الدعسوي للمرافعة :
- 1	- 1	اجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات · من اطلاقات
		محكمة الموضوع · اغفال الاشارة الى هذا الطلب · رفض ضمنى له ·
۱.۲	11	(الطَّعِنِ رَقِّم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)

ر القاعدة الصفحة		
		سادسا: المسائل التي تعترض سير الخصومة:
1		(أ) وقـــف الدعـوى :
1		١ ــ تقديم طلب لرد القاضي . اثره . وقف اللنعوى بقوة القانون المي
1		أن يحكم في الطاب نهائيا . تقديم طلب أخر بعد القضاء برفض الطلب الاول
	. 1	او سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو _ا اثبات التنازل عنه . لا يترتب عليه
1		وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى أخر . جواز الحكم بالوقف من المحكمة
1		التي تنظر الدعوى .
1.4	, Y Y	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١١)
,		٢ ــ دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعي بالتزوير . الالتجاء الي
1		كل منهما _ مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل
- 1		فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد أخرين ممن يفيدون من المحـــرر
l		ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجساء
1		الى دعوى النزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيهســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1		بحكم تكون له قوة الامر القضى .
٧٤٧	17.	(الطَّعَن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٦/٥/٢١)
		٣ ـ تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي ٠ شرطه ٠ أن يكون الفعـــل
1		المكون للجريمة سابقا في وقوعه على رفع الدعوى المدنية · الفعل اللاحق لا يعد
]		أساسا مشتركا بين الدعويين • مؤداه • لا محل أوقف الدعوى المدنية لحين
		الفصل في الدعوى الجنائية ٠
448	7.9	(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		٤ - الوقف التعليقي للدعوى ٠ م ١٢٩ مرافعات ٠ جوازي للمحكمة
1		حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الاولية الخارجية عن اختصاصها أو
- 1		عدم جديتها ٠
1100	747	(الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩/١٢/٢١)
		(<i>ب</i>) انقطاع ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
.		١ - ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات ٠
1		عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتمجيل خلاله ٠م ٥ مرافعات٠
	,	2 1 On 102 133 035 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1

_		
الصفحة	القاعدة	
		عدم كفاية ايداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في
	1	غضـــونه ٠ ٠
. **	111	(الطَّعَنْ رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق – جلسة ٢٩/٢/٣١)
-,,	'''	
	l	٢ - قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات •مقررة
		لحماية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الاخر . وفاة أحد الخصوم
	ĺ	اثناء انقطاع الخصومة لوفاة الخر · لا يترتب عليه وقسف مدة السقوط او
		امتدادها • وجوب موالاة المدعى السير في الدعوى قبل انقضاء مدة السنة على
		آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم · علة ذلك ·
٥٢٣	114	(الطُّعن وقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		٣ ـ بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . نسبى .
		مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته .
1181	749	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		(ج) تــرك الخصــــومة :
		تنازل الطالب عن أحد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الاخر .
٤٥	١٥	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق (ارجلل القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
		(د) سيقوط الخصيومة :
	ł	١ ــ انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للانفساق في
į	- 1	سند الشحن على خضوعه لها . أثره . سريان أحكام هذه المعاهدة وحدها
	- 1	سوله ما تعلق منها بالقدواعد الموضوعية أو الاجراءات واستبعاد أحسكام
- 1	l	المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك .
٤٢٩	4-1	
""	``	(الطعن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٦ ق – جلسة ٢٣/٣/٣٢٣)
		٢ ــ سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على أخـــر اجراء صحيح ٠
ı	- 1	م ١٣٤ مرافعات . اتصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة
	l	أو ضمنا . تمسك صاحب المصلحة بالسقوط . أثره . سقوطها بالنسبة
1		لباقي الخصوم في حالة عدم التجزئة .
272	1.4	(الطعن دقم ۳۶۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱)

الصفحة	القاعدة	سابعـا : مصروفـات الدعـوى :
1110	772	اعفاء أموال وايرادات هيئة بنك ناصر الاجتماعي من جميع أنواع الضرائب والرسوم . ليس من بينها المصاريف القضائية للدعماوي . م ١١ ق ٢٦ لسنة ١٩٧١ ، م ١٨٤ مرافعات .
		ثامنا : انواع من الدعاوي :
		(١) دعوى صحة التعساقد :
•		۱ — التأشير بالحكم النهائى الصادر فى اللحوى التى قيدت صحيفتها فى السجل العينى خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائية ، اثر د. اعتباره حجة على النفير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على المقار واثبتت لمصلحتهم بيئات فى السجل المهينى باثر رجعى ينسحب اللى وفت قيسد صحيفة اللحوى ، الاحكام التى صدرت قبل العمل بقانون السجل المينى ولم نكن قد اشربها ، وجوب التأشير خالال خمس سانوات من تاريخ العمل به ، م ٣٣ منه .
711	٧٢	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨١)
٤٣٩	41	 ٢ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع . تناقض . علة ذلك . (الطمن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		 ٣ ـ تحديد الارض المحكوم باثبات صحة التعاقد عنها . العبرة فيه بما ورد في المقد لا بما ورد في الصحيفة .
۸٧٨	۱۸٦	(الطمن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)
		(ب) دعوى صحة التوقيع :
	.	دعوى صبحة التوقيع · الغرض منها ·
1113	44	(الطعن رقم ۱۲۱۶ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)

ةالصفحة	1-1.	
		* ****
j		(ج) دعموی الترویر:
1		مبدأ شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنابة في المحاكمة الجنائيـة
		او العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية القسامة
1		من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية اجريت منع النها . صنيحيح في القانون . علية ذلك .
77	١٨	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤)
		(د) دعساوي الحيسازة :
		1 ـ التعرض الذي يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض .
		ماهيته . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض .م ٩٦١ مدني .
- 1		نتابع أعمال التعرض الصادرة من شخص واحد وترابطهــــا . سريانه .
		احتساب مدة السنة من تاريخ آخر عمل منها . احتساب مدة السنة من
		تاريخ أو عمل منها • شرطه • أن يكون ما يكفى لاعتبارها تعرضا أو اذا
1		تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الآخر أو صدورها عن أشخاص مختلفين .
110	٥.	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
- 1		٢ _ فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيسازة ٢٠ ٨٥٨
		مدنى إ. مؤدَّاه . انقضاء الحق في رفعها . انقطاع هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		القضائية .م ٣٨٣ ملنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة .م ٦٣ مرافعات .
777	00	(الطمن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
- 1		٣ ــ دعوى استرداد الحيازة . قيامها على الاعتداء غير المشروع .
		عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفى لقبولها ال يكون لرافعها
		حيازة مادية حالة تجعل بده متصلة بالعقار اتصالا فعليسا قائما في حالسة
		وقوع الفصب . العبرة في ثبوت الحيائرة بما يثبت قيامه فعلا ولو خسالف الثابت بمســــــنداته .
777	••	(الطعن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		 ٤ ــ دعوى استرداد الحيازة . لا يشترط لقبولها أن يكون سلبها
1		مصحوبا بايذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره . كفاية سلبها قهرا .
747	00	(الطعن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

تسنسة	لقاعدة إوا	
		(هـ) دعــوى المخاصــهة :
		١ - دعوى المخاصمة . اساسها القانوني . السئولية السمحصية
٠ 🚣		القاضى أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتها . مؤدى ذلك . عدم
	1	جواز مساءلة النائب العام عن اعمال لم تصدر منه شخصيا. أساسه .
		تبعية اعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطساق التبعيسة
	1	التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أهمال تابسة .
٤٨٧	۱۰۰	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
•		٢ _ عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه امام الهيئة التي تنظر
		دعوى المخاصمة . م ٩٦٦ مرافعات .
٤٨٧	1	(الطعن رقم ۱۲۳٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
		٣ _ الاصل عدم خضوع القاضي في نطاق عمله للمساءلة القانونية .
		الاستثناء . وروده على سبيل الحصر .م ٤٩٤ مرافعات . مناطه .
٤٨٧	1.7	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٩/٣/٣٢٩)
		٤ _ السباب المخاصمة . الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم .
		ماهية كل منها ٠ تقدير جسامه الخطأ واستظهار قصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		مسائل الواقع . خضوعه لتقدير سحكمة الوضوع طالمــا كان سائغا .
21	1.7	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		ه ــ دعوى المخاصمة . الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
.		باللىعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القساضي
		او عضو النيابة من مستندات والاوراق اللودعة ملف الدعوى الموضوعية.
		عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم .
٤٨٧	١٠٠	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		٦ ـ الاصل عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات النباء
	-	عمله . الاستثناء . ما أوردته المادة ٤٩٤ مرافعات من أسباب لمخاصمته
.	- 1	ومنها الخطأ الهنى الجسيم . تحصيل القاضى لفهم الواقع في العصسوى
		وتقديره لادلتها . خروجه من دائرته . ولو خالف في ذلك أحكام القضاء
w,		واجماع الفقهاء .
4 4 V.	178'	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)

القاعدة الصنحة	
	٧ ــ أسباب المخاصمة ٠ ورودها على سبيل الحصر ٠ م ٤٩٤ مرافعات٠
	تأسيس دعوى المخاصمة على وجود مودة بين أحمد الخصموم وبين رئيس
	الدائرة المخاصم . عدم اتخاذ الكخاصم الطريق القانوني لرده وعدم تنحى رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لعدم توافر سببه من جهته الشره وعدم جدواز المخاصسمة .
	(الطمن رقم ۹۸ه استة ۵۷ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
171	
	٨ ــ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المقرر
	قانونا . انمدام ولاية المحاكم المادية في التعقيب عليها أو ابطالها أو التعويض
	عنها . مؤداه . لا ولاية لها في الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام ضدد المضاء مجلس الدولة . علمة ذلك .
1.77 772	
	(و) دعموى الاثراء بسلا سسبب :
	دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تقيم بين طرفي الخصومة
1	رابطة عقدية . العقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .
770 177	(10 114 /9 /c 7 1
	(ژ) دعــوی الفســـخ :
	دعوى فسنج عقد البيع · ليسـت من الدعاوى التي يوجب القــــانون فيها اختصام اشخاص معينين .
177 178	l comment and a second comment
	(ط) دعسوى بطلان حكم هرسي المؤاد :
	دعوى بطلان حكم مرسى المزاد . منازعة موضوعية في التنفيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1177 722	(الطمن رقم ۹۷۳ ل سنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
	(س) دعوى الاســـتحقاق الفرعية :
İ	دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته · أساسها الملكية · التسجيل
	شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكية . مشمسترى
	العقار بعقد غير مسجل . ليس الا دائنا عاديا للبائسع .
1171 705	(الطمن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

منبحة	القاعدة [1	
	-	} ـ دعـوى الشـــغعة :
		 ١ - محكمة الموضوع . استخلاصها - من ادلة المعسوى - ان المسترى جزا الصفقة مشتراه لمنع الشفعة . د النغ ولا معقب عليها .
•		 ٢ ـ سقوط الاخذ بالشفعة الانقضاء اربعة أشهر من يوم تسبجيل عقد البيع ، شرطه ، الا يكون التسجيل بقصد النهرب من أحكام القانون.
۸۱۱	1 17	(الطعن رقم ه) ١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		تاســعا : مســائل متنــوعة :
		ا - التسخير في الصورية . عدم اقتصاره على التصرفات . جوازه في الخصومة والإجراءات القضائية . شرطه . الا يقصد به التحايل عنى القانون فيكون غير مشروع .
۱٤١	۲ ۳	(الطمن رقم ۲۲۰۹ لسنة ۵۲ ق ـ جاسة ۱۹۸۷/۱/۲۱)
		 ٢ ــ عدم التزام محكمة الموضوع باحالة اللعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يسسوغ رفضيه .
121	71	(الطعن رقم ۲۲۰۹ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		 ٣ - الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجيته ما مه للخصوم من التنازع في المسالة التي فصل فيها في أية دعوى تالبة . لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية . علة ذلك .
۸۰۹	175	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		 إ ـ الاختصاص بسبب نوع اللعوى . تعلقه بالنظام العام . اعتباره مطروحا على المحكمة . الحكم الصادر في موضوعها اشتماله على قضاء ضمنى بالاختصاص . م ١٠٩ مرافعات .
1177	721	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
•		, toda ATrimorentorial antiferens.

الصفحة	القاعد	
		(د)
į		
		<i>دسـوم دیـع</i>
1		اولا: الرسسوم القضائيسة:
		تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الاشبياء المتنازع عليهــــا.
-		، ۲/۷ق ۹۰ لسنة ۱۹۶۶ · مفاده وجوب تقدير رسوم · طلب فســخ عقد الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه ·
747	٤٥	(الطعن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
		ثانيا : المعارضة في أمر تقدير الرسوم التكميلية :
- 1		النحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر
		المشهر · عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرســم ·
- 1		نصله في منازعات أخرى • خضوعه للقواعد العامة في الطعن •
777	١٥٣	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)
- 1		ثالثا : رسم الاســـتهلاك :
		رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ •سريانه
	1	على البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفاذه حتى
		لو كان وصولها الى البلاد ســابقا على ذلك لا يغير من ذلك عدم تحصــــيل
		مصلحة الجمادج لهذا الرسم قبل الافراج عن البضاعة . علة ذلك .
174	44	(الطعن رقم ۸۹۶ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)
		رابعا : الرسسوم المحلية :
		قرار المحافظ بفرض رسم محلي بدائرة محافظته • صحيح • عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		ذلك ٠ له اختصاصات الوزير في الشـــــثون المــالية ٠ م ٢٤ ق الحكم المحلى
- 1	- 1	رقم ۷۷ لسسسنة ۱۹۷۱ .
4.1	٤٧	(الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۹)
		ریے
- 1	ı	<u> </u>
1	- 1	التزام البائع بالتسليم غير المؤجل ، مؤداه ، حق المسترى في ثماد
		المبيع • تخلف المسترى عن الوفاء بالثمن المستعق الدفع في الحال • اثره • حق البائع في حبس المبيع • المادتان ٢/٤٥٨ • ١/٤٥٩ مدنى •
٤٣٩	ابي	حق البالغ في حبس المبيع ، الصحاحل العالم / ١٩٨٧ / ١٩٨٧)
41.4	٦٨)	(الطمن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣/٢١)

· · · · ·		
الصفحة	القاعدة	
	 	(ش)
	i	
	1	شرکات ـ شفعة ـ شهر عقاري ـ شيوع
		شركات
	1	ماهية الشركة :
		1 - الشركة . ماهيتها . محل عقد الشركة هو تكوين رأس سال
		مشترك من مجموع حصص الشركاء تقصد استغلاله للحصول على ربح
		يوزع بينهم لا رابطة بين ذلك وبين ماقد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم
	1	المسترك في عين يستأجر أحدهم . علة ذلك .
*41		(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
171	'"'	(' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' '
		٢ ـ قيام مستأجر العين باشراك أخر معه في النشاط المالي الذي
		ساشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما . ماهيته ـ عدم انطواء ذلك
		بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها ســـواء
		كلها أو يعضها الى شريكه في المشروع المسالي .
444	٨٨	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
		• •
		تسكوين الشركة :
		 تكوين الشركة . اثره . ان تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم
		الشركاء فيها . مؤدى ذلك . توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها ينصرف
		أثره اليها ولا ينصرف اليه بصفته الشخصية .
198	٦٧	(الطمن رقم ۱۲۲ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
		ثبوت الشخصية الإعتبارية للشركات :
		- الشخصية الاعتبارية . ثبوتها للدولة والوحدات التابعة لها
- 1		والشركات . المادتان ٥٠ ، ٣٥ مدنى . مؤداه . استقلال الشسخصية
- [الامتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة . أثر ذاسك .
- 1	- 1	احقيتها في طلب الشفعة في العقار المبيع من الدولة لأى وحدة تابعة لهسا
		باعتبسادها من الغير .
171	۳.	
1111	,	(الطمنان رقما ۲۲۲۳ ، ۲۳۱۵ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۵

الصفحة	القاعدة	فسسخ عقبه الشركة :
777	٥٤	تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها . م ٧٠/٣ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ · مفاده · وجوب بقدير رسوم · طلب فسخ عقد الشركة بقيمة رئس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه . (الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
		الشركة الفعليسسة :
		۱ ــ الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها . اعتبارها قائمة فعــ الا فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان .م ١٥ ، ٥٥ من قاون التجارة . شرطه . أن تكون هذه الشركة قد باشرت هض أعمالها فعــــلا .
277	90	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)
		 ٢ ــ بطلان عقد الشركة لهدم شهراً ونشره . ثبوت أنها لم تبسساشر نشاطها الذي تكونت من أجله . مؤداه . رجمية أثر هذا البطلان فيما بين اشركاء وعودتهم الى الحالة أنتى كانوا عليها قبل التعاقد واسترداد كل منهم حصته التى قدمها سواء كانت نقدا أو عينا .
277	90	(الطعن رقِم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)
		انقفساء شركات الأشخاص :
		انقضاء شركات الاشخاص بوفاة احد الشركاء وخضوعها للتصفية وقسمة اموالها . جواز النص في عقد الشركة على استمرارها في حالة موت أحد الشركاء فيمابين الباقين منهم او مع ورثة الشريك المتوفى . سؤدى ذلك.
٧١	19	(الطعن رقم ۸۰۹ لسنة ۱۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/٥
		تاميم الشركسات :
***	٧٠	- المفاء تصريح المصاع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٣ المرافق للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه . توقف تلك المصانع والمنشسآت عن نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الالفاء الى المساس بملكية اصحابها لموجودات هذه المصانع المسادية والمعنوية بما فيها الملامات التجارية . لا يغير من ذلك وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للادوية . علة ذلك .

129		شنفعة
الصفحة	القاعدة	1
		شفعة
		أولا: أسبباب الشفعة:
		الجوار المدّى يجيز الاخذ بالشفعة . تقديره . استقلال محكمة الموضوع به . حسبها اقامة قضائها على اسباب سسائفة .
111	۳.	(الطعنان رقما ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		نانيا: الغرض من الشفعة: الغرض من الشفعة . دفع الضرر ، التحيل لإبطالها . ليس للمحاكم
٨١٣	177	(الطعن دفع ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		ثالثا: الحق في الشهفعة:
		١ ـ الحق في الشفعة . ثبوته للشخص الاعتباري اسوة بالشـخص
		الطبيعي ٠ م ٣٩٦ مدني ٠ علة ذلك ٠ النص القانوني الواضح ، لا محـــل
		للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة النشريع وقصد الشارع منه
171	۳.	(الطعنان روما ٢٣٦٥،٢٢٤٣ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		. ٢ - الشخصية الاعتبارية ، ثبوتها للدولة والوحدات التابعة لها والشركات ، المادتان ٥٢ ، ٥٣ مدنى ، مؤداه ، استقلال الشمسخصية
•		الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة . اثر ذلـــك . أحقيتها في طلب الشفعة في العقار المبيع من الدولة لاى وحدة تابعـــة لهــا
1	.	المتبارها من الغير .
171	٠٣٠	(الطعنان رقما ٢٣٦٥،٢٢٤٣ لسنة ٥٦ ف ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		 ٣ ــ البائع . له طلب الشقعة في البيع الصادر من المشترى أو من أحد ممن تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب .
777	120	(الطعن رقم ۱۲۱۸ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٨/٤/٢٨)
		 ٤ - الحق في الشفعة ٠ من الحقوق التي يجرى فيها التوارث ٠
771	170	(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

لصفحة	القاعدة	
		رابعا : سـقوط الحق في الشفعة :
		١ ــ الحكم بالشفعة . مناطه . الا يقوم سانع من موانعها أو يتخلف
]	شرط من شروطها او يتحقق سبب من اسباب سقوطها . بيع الشميفيع
	l	المقار المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة . وبيع
		ملك الغير اذا لم يستعمل المسترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع
		من أسباب سقوط العق في الشفعة ٠
141	147	(الطعن رقم ۱۲۱۸ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٨/٤/٢٨)
		٢ _ سقوط الأخذ بالشفعة لانقضاء أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد
		البيع • شرطه • أن يكون التسجيل بقصد التهريب من أحكام القانون •
۸۱۳	177	(الطعن رقم ٥١٤١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		خامسا : تجزئة الصفقة :
		محكمة الموضوع . استخلاصها من ادلة اللعوى أن المشسترى
		جـزا الصفقة مشتراً له لمنع الشفعة . سائغ ولا معقب عليهــا .
۸۱۳	177	(الطعن رقم ه) ١٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		سادسا : النزول عن حق الشسفعة :
- 1	- 1	تراخى الشفيع في اعلان رغبته في الشفعة لا يفد بذاته نزولا ضمنـــا
	J	عن حقه فيها ، مالم يقترن بعمل أأو تصرف أو موقف لا يدع مع تراخيسه
		هـــذا مجــالا للشــك في دلالتــه على التنازل .
1198	195	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)
	l	ســابما : مســائل متنوعــة :
- 1		انهاء اجراءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنسازل عن التمسك بالورقة
	- 1	المطعون فيها . م ٧٥ اثبات . مؤداه . استبعادها من اللعسوى الاسلية
		واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك
- 1		بالورقة . التنازل عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع الخصـــوم
		المتمسكين بها . التنازل الصادر من بعضهم . لا أثر له على الباقين . لهم اثنات صحتها . (مثال في شيغعة) .
744	W	(الطعن رقم ۲۲۶ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٣/١٩٨١)
1774	WAL	(المعن وم ۱۱۲ سب ۱۵ م م جست ۱۱۲ ۱۱۱۱۱۱۱

-	_	
الصفجة	القاعد:	
		شهر عقادی
		١ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها
,		فى السجل العينى خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائية . اثره . اعتباره حجة على الفير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد ا
		سعيفة الدعوى · الاحكام التى صدرت قبل العمل يقانون السجل العينى ولم تكن قد اشربها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل
1		به ۰ م ۳۲ منه ۰
414	٧٣	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨)
		 ٢ ــ حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقبوقه على
1		ملكه • شرطه • علم المساس بحق الارتفاق • مخالفة ذلك • أثره • التزامه
ĺ		باعادة الحال اللي ماكانت عليه مع التعويض أن كان له مقتضى . طلب مالك
- 1		انعقار المرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو تسجيله .
- 1	[غیر جائز ۰ المس ادتان ۱۰۱ ۰ و ۱۰۲۳ مدنی ۰
00.	114	(الطعن رقم ۷۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۸)
	1	٣ ــ الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميليـــة على
- 1	- 1	المحرر المشهر . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقسدير
ļ		الرسم . فصله في منازعات الخرى . خضوعه للقواعد العامة في الطمن .
777	104	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)
	1	 إ ـ التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى أثبات التعساقد على
- 1		هامش تسجيل صحيفتها . اجراء مستقل عن تسجيل العكم الصادر في
- {		تلك الدعوى ولا يفني عنه في الاحتجاج به على الغير . م ١٦ ق ١١٤ لسسنة
		١٩٤٦ . التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل
- {		الحكم قبل التأشير بمنطوقه • عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل
1	-	فساده فی ۲۲/۳/۲۳ ۰
V. of	14.1	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٠)

الصفحه	'قاعدة	
		أولا: ادارة المال الشائع:
		 ١ – ادارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباڤين • اعتباره وكيلا عنهم م ٣/٨٢٨ مدنى . مثال بشان طلب الاخلاء .
٧٨٥	۱٦٢	(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨)
		 ٢ _ تأجير المال الشنائع . حق للأغلبية المطلقة للشركاء . تولى احدهم تأجيره دون اعتراض الإغلبية . اعتباره وكيلا عن الإغلبية نائبا عن لائلية المعترضة . نفاذ الإيجار في حقهم جميعا لمدة ثلاث سنوات . ورود الإيجار على مكان خال خاضع القوانين الهجار الإماكن . خضوعه لقسواعد
		الامتداد القاوني . اثره . عدم أحقية باقي الشركاء في المطالبة بعدم نفاذه
۸۰۱	179	فى حقهم بعد انقضاء مدة الثلاث سنوات · علة ذلك · (الطعن رقم ٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٠)
		ثانيا : حتى الشريك :
		 اعمال الحفظ التي يحق الشريك على الشيوع اتخسادها بغير موافقة باقى الشركاء . م . ٨٣ ملنى . اتساعها لرفع دعاوى الحسدود والحيازة والاستحقاق وم يلحق بها من طلبات الازالة والتعويض .
۸۳۷	177	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
∧٣V	177	·
	100	(الطعنان رقعا ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣٥ ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٦) - ٢ ـــــــــــــــــــــــــــــــــ
		(الطعنان رقعا ۱۳۷۱ ، ۱۶۰۹ لسنة ٥٣ ـ جلسة ٢٦/٦/١٩٦) ٢ ـ المالك على الشيوع . حقه في ان يستأجر العقار أو جزء منه. من باقي الملاك .
17.4		(الطعنان رقعا ۱۲۷۷ ، ۱۶۰۹ لسنة ٥٣ ح جلسة ١٦/٢/١٩٨١) ٢ - المالك على الشيوع . حقه في أن يستاجر العقار أو جزء منه من باني المملك . (الطعنان رقعا ١٧١٧ ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ح جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) الأثما : مسائل متنبوعة : تسجيل البيع انصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفسرز من تسجيل البيع انصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفسرز من

الصفحة	القاعدة	(ص)
		مسوريه
		مســائل عامة :
•		 ا طلب الهاء عقد ابجار الارض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعية الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع • النعى عليه بالصورية . سبب جديد . عدم جواز انتحدى به لاول مرد أمام محكمة النقض
۸۱	**	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
	1	٢ - حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر
٠.,	1	في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية .م ٢٤٤ مدني.
	: -	تقدمه على حق الوارث الذي يطعن على تصرف مورثه بأنه يخفي وصية
-	-	علة ذلك ، الوارث يستمد حقه من فواعد الارث التى تعتبر من النظسام المام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقى ، عدم اعتباره من ذوى الشان الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها ، مؤداه ، عدم قبول التمسك المقاهر في مواجهة حقه في الارث .
٤٣٣	-414	(الطعن رقم ١٢٥٨٠ اسنة ٥٣ ق - جلسة ٢١/٢/٢١٤)
		٣ ــ دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.
•		عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض (مثال في صورية). •
OTV	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		الصورية بطريق التسميخير:
		التسخير في الصورية . عدم اقتصاره على التصرفات ، جوازه في
		الخسومة والاجراءات القصالية . شرطه . الا بقصد به التحسايل على القانون فيكون غير مشروع .
	- 1	(الطعن رقم ۲۲۰۹ لسنة ۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۱)
127	78	
- 1		اثبات الصورية:
		 ١ تقدير ادلة الصورية وانوال الشهود واستخلاص المواقع منها. سلطة مطقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه .
711	٧٢	(الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)
		 ٢ _ انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المسادة ٩١٧ مدى . لا يحول دون استنباط اضافة النصرف الى ما بعد الموت من قرائر
- 1	-	نضائية اخرى . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن .
277	· N	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ حليثة ١٩٨٧/٢/٢٠)

أألصفعة	القاعد	
		(ض)
}]	. N.A
	.	ضرائب
. [1	اولا : ضريبة الارباح غير التجارية :
1	j	سريان ضريبة الادباح غير التجادية على كل مهنة أو نشاط لا يخضع
1	1	تصريبه أخرى من الضرائب النوعية ٠م ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعسملة
1	1	بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . اعفاء المهنة أو اللنشياط من إي ضريبة
1	Ì	أحرى • مؤداه • عدم خضوعه لضريبة الارباح غير التجارية • علة ذلك.
1	1	أ مثال بشأن العاهد التعاليمية من يناير سيسنة ١٩٥١ حتى اكتوب
	.	سنة ١٩٥١) .
11.1	777	(الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
	l	ثانيا : ضريبة كســب العمل :
i	- 1	١ – الضريبة على المرتبسات · وعاؤها · المزايا الممنوحة عوضــا عن
	1	نفقات بتكبدها صاحب الشان في سبيل ادائه لعمله ليست دخلا. مؤدى
1		ذلك . عــدم خضوعهــا للضريبــة .
720	79	(الطعن رقم ٧٩} لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
l		٢ - يدل الاغتواب . خضوعه للضريبة . شرطه .
720	٧٩	(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
}		٣ - اعتداد الحكم المطعون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الموقسوف
1		على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو ثابت في الاوراق من
1	ì	تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات اقامة مدير فرعها في مصر وسفره
}		اليهما . مخالفة للقانون وقصسور .
720	٧4	(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢)
}		ثالثاً : الضربية العامة على الإيراد :
		مبلغ الاعفاء المقور للاعبناء العائلية في الضريبة على الموتبات . م .٦.ق
}		١٥٧ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل . علم ذلك.
140		(الطمن رقم ۱۲۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨/١/١٩)
110]	77	יישט ניק ווווו שברוי טב קשבר וווויוווווווווווווווווווווווווווווווו

الصنعة	القامدة [1
	<u>-</u>	رابعاً: ضريبة التركات:
		١ - تحديد ووصف الاراض الداخلة في عناصر التركة وتقدير
		قيمتها . العبرة فيه هو بنوعية الضربة المفروضة عليها في إلوقت الذي
		انتقلت فيه الاموال إلى ملكية إلوارث .
V££	JOA	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٥٥/٥/١٥٠) .
•		۲ - ثبوت أن الاراضي موضوع النزاع كان مربوطا عليهـــا ضريبة
		الاطيسان الزراعية وقت وفاة مورثه الطاعنين طبقسا للسادة ١ من ق ١١٣
		لسنة ١٩٣٦ بشأن ضريبة الاطيان الزراعية ولم يثبت أدخالها ضمن حدود
		المدينة واخضاعها لضريبة العقارات المبنية أو الاراضي الفضاء المعدة للبناء مؤداه . اعتبلوها أرضا زراعية تقدر قيمتها بما يعادل عشرة امثال القيمسة .
	. 1	الإيجادية المتخلة أساسا لربط الضريبة ،م ٣٦ ق ١٩٢٢ لسنة ١٩٣٤ المعلن.
755	۱۰۸	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥)
		٣ ـ استبعاد ما على التركة من ديون والتزامات . شرطه . ان تكون
•		ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء م٠ ١٤ ق ١٤٢ لسنة
		١٩٤٤ . عدم اشتراط ان تكون هذه الالتزامات ثابتة بوجه رسمي او خالبة
		من كل نسزاع .
1.44	. 44.	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)
		 إ ـ مقابل التحسين . ماهيته . اعتباره مستحقا على اصحاب
		العقارات بمجرد اعتماد قرار الجهة الادارية بفرضه وصدور القرار حال
		حياة الهرب . مؤداه . اعتباره مستحقة في ذمته ويصبح دينا واجب الاداء
		من التسركة .
1.49	444	 (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)
1.,		1
		٥ - الحكم الصادر باجابة طلب المستاجر تنفيذ التزام الصيانة عينا
		على نفقة المؤجر . ماهيته . مقرر لالتزام الاخير بالصيانة . ارتداد السره
. [.	من حيث استحقاق هذا الالتزام الى وقت نشوئه . مؤدى ذلك . استبعاد
- 1	l	تكاليف هذاا الحكم من التركة وان صدر بعد وفاة الورث .
1.104	44.	(الطمن رقم ٣٤ فسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)

الصلحة	القاعدة	. P. Jare
		خامسا : الفريبة على العقارات البنية :
		الاحكام الخاصة بالامتداد القانوني لعقد الجار الوحدات السكنية المفروشة وجعل أجرتها الاتفاقية أجرة قانونية مم 21 ق ١٩٧٧/٤٩ . تعلقها بالنظام العام ، مؤداه ، عدم جواز زيادة أجرتها تبعا لزيادة أعيساء المؤجر وللح باضافة الضربية المفروضة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ .
۱۰۵۸	***	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)
		سسانسا : الفريبة على التصرفات المقاربة :
	÷	۱ - سریان الضرببة على التصرفات العقاویة التى تم شهرها اعتبارا من اول بنایر سنة ۱۹۷۴ .م ٥٦ ق ٢٦ لسنة ۱۹۷۸ . عدم سریانها على العقود العرفیة التى تم التصدیق على التوقیعات فیها وســـداد رســم التـــجیل قبل اول بنایر سنة ۱۹۷۶ ولو تراخت باقى اجراءات التـــجیل انه ما بعد هذا التاریخ . علــة ذلـك .
777	٦,٨	(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
		 ٢ - الضريبة على التصرفات العقارية . ق ٢٦ لسنة ١٩٧٨ . سريانها على التصرفات التي تم شهرها اعتبادا من أول يناير سسنة ١٩٧٨ حتى تاريخ العمل بقانون الضرائب على الذخل ١٥٧ سنة ١٨١ التزام المتصرف اليه بسمادها مع رسوم التوثيق والشهر لحساب المتصرف اللتزم بها الى المتصرف اليه .
798	177	(الطمن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨)
		سابعًا : ضريبة الاســـتهلاك :
		الضرببة على الاستهلاك . ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية الملحقة بها . الإعفاء الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم 1 استة ١٩٧٣ في شأن المنسآت الفندقية والسياحية لا يمتد الى رسم الاسستهلاك . علمة ذلك .
۸ ۸ ۸	1/4	(الطعن رقم ۱۱۹ لسنة)ه ق ـ جلسة ١٩٨٠/٦/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
_		ثامنا : التقسادم الضريبي :
•		التقادم الضريبي . بدء سريانه من اليوم التالى لانتهاء ميماد تقديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاه • سريان التقادم بالنسبة له من زريغ عام مصلحة الضرائب بذلك . المواد ٧٧ مكور(١) ٢ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
.r.10	۸٩	(الطمن رقم ٩٦ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
		تاسعا مسلسائل متنسوعة :
3		انتاج الحجز الادارى الموقع من مدير عام مصلحة الضرائب لاثره . شرطه . مجرد صدور أمر الحجز دون توقيعه لا ينتج هذا الاثر . علة ذلك. (الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
1111	777	(الطفق وهم ۱۱) الشفية الأوال سيست

الصفحة	القاعدة	
-	• • •	(ع)
		عقب عميل
		اولا : اركان المقد وشروط انعقاده :
		(١) النيابة في التصافد :
		 ١ ــ الوكالة الخاصة · نطاقها · ورودها على عمل معين · مقتضاه · شمولها توابعه ولوازمه الضرورية · م ٧٠٢ مدنى ·
711	۱۳۳	(الطعن رقم ۱۲۵۷ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)
		٢ - التصرفات التى يعقدها التوكيل خارج حدود وكالته . الاصل عدم نفاذها في حق الاصيل الا باجازته ، الغير الذى يتعاقد مع الوكيل . التزامه بالتحرى عن صفة الوكيل وحدود الوكالة وانصراف أثرها الى الاصيل ، اسهام الاصيل بخطئه في خلق مظهر خارجي من شانه اتهام الغير حسن النية بانساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في التهسك بانصراف اثرها الى الاصيل متى سلك في تعامله سلوكا مالوفا لا يشوبه خطا غير مغتفر . (مثال)
19 1	19.	(الطعنان رقما ١١٥ ، ٣١ السنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
		(ب) عيسوب الرضسا : ((الفلط))
		طلب المؤجر ابطال المقد فيما تضمنه من تحديد للاجرة بأفسل من القرر قانونا فتيجة غلط في القانون • شرطة • ثبوت اشستراك المستأجر معه في هذا الفلط أو علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه • عليه عبء اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات • اكتفاء الحكم بثبوت وقوع المؤجس في الفلط دون التحقق من اتصال المسهاجر به • خطاً •
۱۰۷۰	777	(الطمن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)
		« التعليس))
		التعليس الذي يجيز ابطال العقد . اســــتقلال محكمة الموضــوع باستخلاص عناصره وتقدير ثبـــوته .
1.70	1 717	الطمن رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۱ ق ـ چلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۹)

	القاعدة	
		(ج) بطلان العقود واجازتها:
		« العقب الباطيل »
		قاعدة زوال العقد منذ ابرامه . كاثر للقضاء ببطلانه . عدم اعمالها
		في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غم المشه وع الذي أ
	1	قضى على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلي الامر إ
		يوم التحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدني .
221	99	(الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
	1	« اجازة المقد القسابل للابطسال »
		الاجاتية الضمنية لعقد البيع القاتل للابطال . من اعمال المتصرف .
	1	لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الوصى الى القياصر الا باذن محيكمة
•	1	الاحوال الشخصية للولاية على المال أثره عدم اعتبار سكوت القيم عن
	1	طلب ابطال العقد الصادر من المحجور عليه اجازة ضمنية له .
4,	۲۰ ا	(الطمن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
	1	ثانيا: اثار العقد:
	1	(١) بالنسبة للاشميخاص:
	1.	« أثر العقد بالنسبة للمتعلقدين »
		الشرط الجزائي . تحققه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين .
	1	عبء اثبات عمدم وقوعه على عاتق المدين .
٠٤٠٠	4	(الطعن رقم ۱۸۰٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٨)
		« أثر العقب بالنسبة للفي »
		حق دائني المتماقدين والنخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر
	1	فى مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية .م ١٤٢مدني.
	1.	تقدمه على حق الوارث الذي يطمن على تصرف مورثه باله يخفي وصية .
	1	علة ذلك • الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام
		العام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقي . عسدم اعتبساره من
	1	ذوى الشان الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها · مؤداه · عدم قبول
	1	النمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .
٤٣	1 4	(الطمن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) بالنسلية لموضوع العقب :
	- 1	« تفســـي العقب »
	1	١ ــ تفسيم العقود والشروط من سلطة محكمة اللوضوع متى كـــان
		تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها .
777	٨٤	(الطبن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
1		٢ ــ محكمة الموضوع . سلطتها في تعرف حقيقة العقد واسستظهار
1		مدلوله من عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وماً يكون قد
		سبقه أو عاصره من اتفاقات .
14.4	404	(الطعنان رقعا ۱۷۱۷ ۱۷۲۰ استة دفق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۳۰)
ı	-	((تكييف العقب))
1		انتهاء محكمة الاستئناف الى التكييف الصحيح للعقب تطبيق
]	1	الحكم القانوني المنطبق عليه · عدم اعتباره فصلا منها في طلب جديد ·
۸۷۲	۱۸۵	(الطمن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)
1		((تحديد نطــاق العقــد))
1	1	دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المسستحق لا تقيم بين طرفي الخصومة
		رابطة عقدبة . العقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .
۹۲۷	177	(الطفن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
		ثالثا ؛ الحالال العقب :
	-	أد الفسيسسيغ » :
1		١ ــ دعوى فسخ عقد البيع . ليست من الدعـــاوى التي يوجب
1		القانون فيها اختصام اشخاص معينين .
۸۲۲	۱۷٤	(الطمن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		٢ - حق كل متعاقد في العقود التبادلية في طلب فسيخ العقيد .
1		شرطه . اختلال الطرف الآخسر التراماته ولو لم يتحقق له مصسلحة
1		اقتصادية بن الغسيخ .
۸۲۲	۱۷٤	(الطفُّن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

لقاعدة الصغي	
	دابعـا : بعض انواع العقـود :
	(١) عقبسود الايجبسار:
[١ ــ ايجار الارض الفضاء ٠ عدم خضوعه لقوانين ايجـار الاماكن ٠
	طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان
	مطابقا للحقيقة ولارادة المتعاقدين . لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت من
	أجله ولا بما يطرأ عليها .
1.4 4	(الطعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٤)
	٢ ـ طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز اكثر من مسكن في
	البلد الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحلال العقد.
İ	القضاء ابتدائيا بالاخسلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطسروحا على
	محكمة الاســــتثناف . أثر ذلــك .
011 114	(الطمن رقم ۱۳۸۲ كسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)
	٣ _ خلو قوانين الايجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى
1	احكسام القانون المدنى . اللحكم نهائيها بازالة اللمين المؤجرة . هلاك قانوني
	في حكم الهلاك السادي . اثره . انفساخ العقد . م ١٩٥ مدني .
· V 2 Y Y Y	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
	(ب) ع قــود اله بـــة :
	الهبة التي يشترط فيها القابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة
	الواجب توثيقها بعقد رسمى . اشتمال العقد على التزامات متبادلة بين
1	طرفيه . اعتباره عقد غير مسمى . لاتجب له الرسمية ولا يجوز الرجسوع
1	فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجوع .
740 107	(الطمن رقم ۱۹۶۱ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٨١)
	(ج) العقبود الإداريية :
.	العقود التي تبرمها الادارة مع الافراد . اعتبارها عقودا ادارية .
	شرطه .
200 1.1	_

اصفحة	القاعدة	
		(د) التحسكيم:
		الاتفاق على التحكيم . اشتماله على منازعات لا يجوز فيها التحكيم.
		أثره . بطلان هذا الشق وحده مالم يثبت مدعى البطلان أن هذا الشق
		لا ينفصل عن جملة الاتفساق .
47/	7.7	(الطمن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		شرط المنسع من التصرف :
	}	حظر التصرف الذي كان مقــــرد. بالمــادة ٩ من المــــر نائب الحاكم
		العسكري رقم } لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السكنية
		المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها . عــدم
		انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على
		تلك الارض .
۲۸۰	٦٤	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		Annual Agent
	,	
		<u>عمـــل</u>
		عمسيل أولا : عقب العمسال :
		اولا : عقب العمسيل :
		أولا : عقد الممسل : (ا) عنساص عقد الممسل : (الاجسس) ا ــ التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة .م ٣٧٥ مــدني .
۴۵۳	٨١	أولا: عقد العمسل: (1) عنساص عقد العمل: (الاجسر) البياتقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة .م ٣٧٥ مسدني . اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحول م ٣٧٨ مدني . المقسود
Poy	٨١	أولا: عقد العمسل: (1) عنساصر عقد العمسل: («الاجسس » («الاجسس » 1 - التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة ،م ٣٧٥ مسدنى . اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحول ،م ٣٧٨ مدنى ، المقسسود بالمايا والاجور ، شمولها أجور العمال والوظفين والمستخدمين . (الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)
PoY	٨١	أولا: عقد العمسل: (1) عنساصر عقد العمسل: («الاجسس » («الاجسس » («الحبسس » («الحبسس » («الخبسس » («الخبس » («الخبس » («الخبس » («الخبس » («الخبس » («العمن رقم ۱۹۷۰ لسنة ۵ و بحاسة ۱۹۸۸ » («الطعن رقم ۱۹۷۰ لسنة ۵ و بحاسة ۱۹۸۸ » (»الما » المتقدم الخبس المحقوق الدورية المتبعدة ، م ۳۷۰ مسدنى .
Y*0 9	۸۱	أولا: عقد العمسل: (1) عنساصر عقد العمسل: (الاجسس) (الاجسس) المالية المناه الخمسي للحقوق الدورية المتجددة .م ٣٧٥ مسدني . اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولي م ٣٧٨ مدني . المقسسود بالمهايا والاجور . شعولها اجور العمال والموظفين والمستخدمين . (الطعن رقم ١٤٧٠ لمسنة ٢٥ ق سحلسة ١٩٨٧/٣/٨)
409	۸۱ ۸۱	أولا: عقد العمسل: (1) عنساصر عقد العمسل: ((1) عنساصر عقد العمسل: ((1) عنساصر عقد العمسل: ((1) عنساصر عقد العمسل: ((1) عنساضر على المحقوق الدورية المتجددة .م ٢٧٥ مسدنى . المقصسود اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى م ٢٧٨ مدنى . المقصسود المعلى والموافقين والمستخدمين . ((1) الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨) ((1) التقادم المخمسى للحقوق الدورية المتجددة .م ٢٧٥ مسدنى .

الصفعة	القاعدة	
		٣ - ســقوط جزء من أجر العامل بالتقادم بعضى خمس سنوات من اربغ استحقاقه حتى تاريخ اقامة اللحوى . مطالبة العامل بالمجزء الباقى لذى لم يسسقط ، اســتمرادها مطروحة على المحكمة دون حاجة لقصر العامل طلباته على هــلا المجزء .م ٣٧٥ مدنى .
۸۸o	۱۸۸	(الطعن دقم ۱۱۸۰ کسنة ۵۲ ق سـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۸)
		 ٤ ــ اشتغال العامل في يوم راحته الاسبوعية . اثره . استحقاقه لاجر الاضافي المشار اليه بنسبة ٥٠٪ اذا كان العمل نهارا و ١٠٠٪ اذا كان العمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1.98	74.	(الطمن رقم ٢٦) لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢)
		 لاصل في الاحكام انها مقسرة للحقوق وليست منشئة لها . الحكم باستحقاق العامل لاجر معين . السحاب اثره الى تاريخ استحقاق الاجسر .
1.98	74.	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		 آجرة العامل . حق دورى متجدد . خضوعه التقادم الخبسي. التأمد قد الاعمال . 7 المرة العامل . على المراد الخبسي.
1.48	44.	(الطمن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢)
		(ب) آثسار عقسد العمسل :
		« التزامات مساحب العمسل »
		- اداء الإجــــر :
		١ - القضاء نهائيا باحقية العامل في العبولة والمكافأة الســـنة ،
		اكتسابه قوة الامر المقضى في دعواه التالية بغُروق المبولة والمكافأة السنوية عن مدة لاحقه ، طالمنا أن أساس الطلب في الدعويين واحــد ·
7.1	۱۳۰	(الطمن وقم ٩٠٦ لسنة ٢٦ ١٩٨٧/٤)
		 ٢ - الستغال العامل وقتا اضافيا في أيام العمل المعتادة . استحقاقه أجر أليوم المعتاد مضافا اليه أجرا عن ساعات العمل الاضافية بوادى أجر مظها محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمسل

الصفعة	القاعدة	
		 ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الاضافية أذا كان العمل نهارا و.٥٪ أذا كان العمـــل ليـــلا .
1.45	7.4.	(الطمن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		« التزامـــات العـــامل » :
		التزام العامل باطاعة اوامر جهة العمل طالما لا تخالف القــانون
		واللواالح والنظم .
444	77	
		(ج) تنظيم العمسل:
		« ســ اطة صــاحب العمل في تنظيم ادارته »
		 ١ ـ سلطة جهة العمل في تقدير اسباب انقطاع العامل لا يحـــدها
		غير اساءة استعمال السلطة . التزام العامل باثبات مشروعية غيابه .
109	٣٨	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
		٢ ــ مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة أجازة مرضية .
		قراره في شــانها نهائي مهما كان رأى الطبيب الخاص.
109	٣٨	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
		٣ ــ جواز تشفيل العامل ــ استثناء ــ وقته اضافيا في ايام العمــل
		انعتادة . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
1.95	74.	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		٤ ــ العمل في يوم الراحة الاسبوعية . اعتباد ساعاته جميعا ساعات
		عمــل اضافية . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . علة ذلك .
1.98	74.	(الطّعن رقم ٤٤٦ كسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		(د) انتهاء عقسه العمسل :
		« فسنخ العقد بالارادة المنفسرده » :
		١ - العقد غير المحمدد المدة ٠ حق كل من طرفيه في انهمائه بالارادة
		المنفردة . شرطه . اخطَار الطرف الآخر برغبته سسبقا .
٥٧٥	175	

الصفحة	لقاعدة	
		 ٢ ــ اخطار العامل بانهاء العقد او بفصله . وجوب أن يكون بكتاب مسجل ٠ قانون العمل لم يستلزم لله شكلا خاصا ٠
		}
٥٧٥	١٧٤	
	1	٣ ــ انهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة بارادته المنفردة .
		اثره . آنهاء الرابطة التقدية وأو اتسم الانهاء بالتصيف .
٥٧٥	171	(الطعن رقم 10 السنة ٥٦ في ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)
		 ٤ ـــ عدم مراعاة صاحب العمل لقواعد التاديب : لا يمنعه من فسنخ أ
		العقد متى توافرت مبرراته .
٥٧٥	172	(انطمن رقم 10 السنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)
		٥ ــ انهاء خدمة العامل في ظل القانون ٨ لسنة ١٩٧٨ · عدم خضوعه ﴿
		ارقابة القضاء الا فيما يتعلق بطلب التعويض • الاستثناء • الفصل بسبب
- 1		النشاط النقابي م ٦/٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ٠
979	4.4	(الطعن رقم ۳۲۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
- {		٦ _ الانقطاع عن العمل الذي يقوم سببا لانهاء خدمة العـــامل في
ì		شركات القطاع العام . شرطه . ان يكون بدون سبب مشروع . انسلار
1		الفصل . وجوب توجيهه الى العامل المنقطع بعد اكتمـــال مدة الانقطـــاع
		المقـــررة .
1.4.	711	(الطعن رقم ۱۳۰۲ لسنة ٥٦ ق ـ جاسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
- 1		« انتقال ملكية النشااة »
l		« واترهـا على عقــود العمـل »
1	1	١ ــ الراسي عليه المزاد في البيع الجبري . اعتباره خلفا خاصــا .
1	Ì	رسو المزاد من شأن نقل اللكية دون أنشاء ملكية جديدة .
144	140	(الطعن رقم ۱۸۸۱ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
- 1	- 1	۲ ــ التقال ملكية المنشأة بأي تصرف مهما كان نوعه . مـــؤداه .
	- 1	استمرار عقود عمالها وحقوقهم قائمة قبل المسانك العجديد . المسادة ٨٥
- (1	من قانون العمل رقم ٩١ لسسنة ١٩٥٩ ٠
444	140	(الطعن رقم ۱۸۸۱ كسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

العيندة	القاعدة	
		ثانيا : العاملون بالقطاع العسام :
		(ا) تميين ا لعاملين :
		تعيين الطاعن يوظيفة تخالف تلك المعلن عنها . الره . عدم احقيت. في تسوية حالته بالوظيفة الواردة في الاصلان . علة ذلك .
101	7.7	(الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١١٨١/١١/١)
		(ب) عـلاقة المبل :
		١ ــ علاقة الدولة بالعاملين بها ٠ ماهيتها ٠ التزامهم بأداء العمــــل
		المنوط بهم بعناية الشخص الحريص · مصدره القــانون · الاخــلال بهـــذا
		الالتزام اذا ما اضر بالدولة . اثره . مسئوليتهم عن تعويضها . مصدرها القانوني . خضوعها لقواهد التقادم الهادي .م ٣٧٤ ملغي .
7.44	127	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧)
		 ٢ - قانون الممل . اعتباره مكملا لاحكام نظامى العاملين بالقطاع العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسسنة ١٩٦٦ والقسانون ١٦ لسنة ١٩٧١ . خلو التشريعين الاخيرين من نص بشان كيفية حسساب الاجر الإضافي للعاملين بالقطاع العام . وجوب الرجوع في هلة الشسسان لقانون المعل وحده . علة ذلك .
1.95	74.	(الطعن رقم ٢٤) لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
1.95	74.	 ٣ ـ جواز تشغيل العامل ـ استثناء ـ وقتا اضافيا في ايام العمل المتادة . ق ١٩ السسنة ١٩٥١ . (الطعن رقم ٢٦) السنة ٥ ق ـ جلسة ١٢/١٢/١٣)
	1	} _ العمل في يوم الراحة الاسبوعية . اعتبار ساعاته جميعا ساعات
	- 1	عمل اضافية . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . علة ذلك .
1.98	74.	(الطعن رقم ٢٦) لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		 م مجالس ادارات شركات القطاع العام ، اختصاصها بوضيع ضوابط وقواعد صرف مقابل الجهسود غير العادية والإعمال الاضيافية اعتبارا من الاملاما ، م ٤٤ ق ٨٤ لسنة ١٩٧٨/٧/ .
1.45	44.	(الطعن رقم ٦٦) لسنة ٢٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)

شحة	تاعدة الم	n .
		٦ _ اشتفال العامل وقتا اضافيا في أيام العمل المعتادة . استحقاقه
		اجر اليوم المعتلد مضافا اليه اجرا عن سأعات العمل الاضافية يواذى
	1	اجر مثلها محسوبا على اساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل
	1	المعتادة مضروبا في عدد ساعات العمل الاضافية ، واجرا اضافيا بنسبة
		٢٥٪ من أجر ساعات العمل الاضافية أذا كان العمل نهارا و ٥٠٪ أذا كان
	j	المهمل ليسلا .
1.9	٤ ٢٣	
	7''	, , ,
		٧ اشتغال العامل في يوم راحته الاسبوعية ٠ أثره ٠ استحقاقه
	1	الاجر الإضافي المشار اليه بنسبة ٥٠٪ اذا كان العمــل نهــــادا و ١٠٠٪
		اذا كان العمل ليسلا .
, • 4	٤ ۲٣٠	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		٨ _ راى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق نظام العاملين في شركات
	1	انقطاع العدام ، عدم الالتزام باتباعه ،
174	1 727	(19AV/17/70)
] '``	(الطمن رقم ها ٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		(ج) تسوية حسالة العساملين:
		١ _ تسوية حالة العاملين باللمولة من حملة المؤهلات العلمية وفقـــا
		المادتين الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسينة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها .
	1 1	المنهن على درجات أو فئات أدنى من الدرجات القرره لمؤهلاتهم العلمية
		وفقا له سوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الأجور والمعاقات
		الشداملة ، والمعينين دون تعديل أقدمياتهم . أعتبار العدمياتهم من الربيح
i		دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقسرب •
104	24	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
- 1	- 1	٢ ــ العاملون الذين يسرى فى شائهم القانون ٣٥ أسبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	- 1	وجوب تسوية حالاتهم على أساس تلديج مرتباتهم وعلاواتهم وترقيباتهم
	- 1	وجوب تسوية خارفهم على السامل محرج القررة المؤهلاتهم وفقا الرسوم السوة بزملائهم المعينين على ذات الدرجات القررة المؤهلاتهم وفقا الرسوم
- 1	- 1	اسوه بزملانهم المعينين على ذات الملابط المبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧
		ا اعسطس سنه ۱۱۵۱ وم سنسهم سند
104	wl	المُشار اليه ، علة ذلك ،
-	• •	(الطمن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥

الصفحة	القاعدة	
	_	 ٣ - شهادة مراكز الندريب الهنى التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية.
		تقييمها كشهادة متوسطة · عدم اضافة مدة أقدمية افتراضية ال حاملهـــا
		سواه كانت مدة دراسته بأجازات ، أم استمرت بغير أجازات • قــــرار
		وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، انساقه مع الحكام القانون ١١
		لسنة ١٩٧٥ التشريع الإعلى .
٦٠٧	۱۳۱	(الطعن رقم ۲۷۰۰ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
		٤ ــ أحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون ٥١ لسنة ١٩٧٠ ، قصر
		سريانها على المعينين بوظائف الصبية والاشراقات ومساهدي الصناع .
		الفقرة د من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . مجال تطبيقها .
		العاملون ينتسبون لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئات
		المحددة بها أو ما يعادل هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٠٣	101	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
		٥ ــ عدم جواز الاستناد الى قاعدة المساواة للخروج على ما يقــــرره
- 1		المشرع بنص صريح .
- 1	1	
٧٢٦	105	(الطمن دقم ١٩٨٧ / السنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)
777	102	
/ /17	101	(الطمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ في ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)
/ 44	101	(الطَّمَن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح اوضاع العاملين :
∨ ₹٦	101	(الطمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ف ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح اوضاع العاملين : ١ ـ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسنة
/ /7	101	(الطمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ في حجسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح اوضاع العاملين : ١ ـ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العاصل
/ /1	102	(الطمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ في حجسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح أوضاع العاملين : ١ ـ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية الماسل من تاريخ تمينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون ، مفسافا
Y Y 7	105	(الطمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ في حباسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح أوضاع العاملين : ١ ـ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية المامسل من تاريخ تعينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون ، مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين
		(الطمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ في حبسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح أوضاع العاملين : ١ ـ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية ونقا للقانون ١١ لسسنة ١٩٧٠ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية الماصل من تاريخ تمينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون ، مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشاد اليه .
		(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ في حبسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح اوضاع العاملين: (د) تصحيح اوضاع العاملين: ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية ونقا للقانون ١١ لسينة ١٩٧٥ - العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية الماسل من تاريخ تعينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضيافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة ونقا للمادتين ٨١ و ١٩ من القانون المشاد اليه . (الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٢ في حجلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ٢ ــ طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية ونقا للقانون
		(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح اوضاع العاملين: (د) تصحيح اوضاع العاملين: ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية ونقا للقانون ١١ لسينة ١٩٧٥ - العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية الماسل من تاريخ تعينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضيافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة ونقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشاد اليه . (الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) ٢ - طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٥٥ لمعدل بشأن تصحيح اوضاع العالملين . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال تسلائين يوما من تاديخ نشر
		(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ في حبسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح اوضاع العاملين: (د) تصحيح اوضاع العاملين: ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية ونقا للقانون ١١ لسينة ١٩٧٥ - العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية الماسل من تاريخ تعينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضيافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة ونقا للمادتين ٨١ و ١٩ من القانون المشاد اليه . (الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٢ في حجلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) ٢ ــ طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية ونقا للقانون
		(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) (د) تصحيح اوضاع العاملين: (د) تصحيح اوضاع العاملين: ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية ونقا للقانون ١١ لسينة ١٩٧٥ - العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية الماسل من تاريخ تعينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضيافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة ونقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشاد اليه . (الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) ٢ - طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٥٥ لمعدل بشأن تصحيح اوضاع العالملين . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال تسلائين يوما من تاديخ نشر

-i	تاعدة الع	•
٤٧	1.	 ٣ ـ ضم الخدمة السابقة التى قضيت فى الجمعيات التعاونية الزراعية . الاعتداد بها فى حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا لقانون تصميح الرضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٤ ــ طلب ضم مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقسانون الم السنة ١٩٧٥ . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصـــة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه . عدم كفاية ثبــوت تلك المـــدد بعلف الخـــدة .
٤٧	١٠٠	(الطعن رقم ١٠٧٠ فسئة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		 مدد العمل السابقة التى لم يسبق احتسابها فى الاقدمية سواء كانت عسكرية او مدنية . ادماجها فى مدة خدمة العامل الكلية التى تبدأ من فئسة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين . الاستثناء.
£9 V	1.0	الماملون الفنيون أو المهنين مبر المحاصلين على مؤهسلات دراسية ، تغفيض المدة المثلية المتعلقة بهم الفترة موازية للمدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة الإعلى التى عين فيها فعلا . علة ذلك .م ٢١/دق ١١ لسنة ١٩٧٥ . المسنة ١٩٧٥ . المسنة ١٩٧٥ . ٢ _ أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المساس بالتقييم المسائل للشمهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصسادرة قبل تاريخ نشر القانون ما لم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المسالية شر القانون ما لم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المسالية شر القانون ما لم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المسالية فشر القانون ما لم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المسالية
		شر القاون ما لم يعن دلك الفصل القائل ، وعدم طعيس المد المد المدامل .
۱۷۵	۱۲۳	(الطمن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۲ م ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۱۲)
9 Y1	174	 ٧ - ٧وجه للتحدى يقاعدة المساواة فيما يناهض احكام القانون . (الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) ٨ - دبلوم المعاهد البريطانية . عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيسفا ٧ > ١١٠٠ المعاهد البريطانية . عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيسفا
,v1	177	لاحكـام القـــانُون 11 لسنة ١٩٧٥ . (الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٢ ق ـ جلسـة ١٩٨٧/٤/١٢)

القاعدة	
	٩ - التسكين الخاطىء لا يكسب العامل حقسا .
۱۲۳	(الطعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ٥٦ ق ـ جلسـة ١٩٨٧/٤/١٢)
	 ا ــ الالتزام بالعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القسانون ا لسنة ١٩٧٥ والجداول الملحقة به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ . ق ٢٣ لسنة ٨٧ م ٢١ بند هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب ــ مدد الخسدمة طبقا لاحكامها حتى التلايخ المشار اليه .
105	(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٧/٥/١٧)
	۱۱ بدء تطبيق قواعد ترقية مديرى واعضاء الادارات القسائونية الخاضعة للقانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٣ من تاديخ العمل بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، مؤدى ذلك . خضوع الترقيات السابقة للقواعد والنظم الاخرى السائرية وقت الجوائها .
194	(الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٠/١)
	17 - مدد الخدمة لن نقل أو أعيد تعيينه من الوظائف الفينية الى الوظائف الكتابية . كيفية حسابها . تطبيق المجدول الثالث ثم الجدول الرابع أو الخامس حسب الاحوال واعتبارا من تاريخ النقل أو اعسادة التعيين ، تطبيق الجدول الاصلح العامل . شرطه . أن يكون منطبقا على اكثر من نصف المدة الكلية .م 11/هـ من القانون 11 السبة 1100 .
779	(الطمن رقم ۱۲۱ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
740	۱۲ ــ تسكين اعضاء الادارات القانونية بالقطاع العام . منساطه . الربط بين المضو والوظيفة التي يشغلها في الهيكل الوظيفي للادارة وتوافر المصرف المسائل المخاص بها . استحداث وظيفة جاربدة بعد التسكين . شغلها بطريق المتعيين متى توافرت شروطه . (الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥- في حجاسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
ļ	5. I a a 478 (** 5 * 40 5 AM 5 M 5 40 5 * 40 * *
	١٤ ــ مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسنة ١٩٠٠ . ماهيتها . مدة الخدمة المحسوبة او أقدمية السامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق القانون مضافا اليها مالم يحسسب من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها بالسادة ١٨ وبالشروط
	197

الصفقة	القاعدة	
		الواردة بالمادة ١٩ من القانون المنسار اليه ، كذلك مند الخدمة المحسوبة في اقتسيته والتي تقررت له بمقتضاها الفئة التي عين بها أو سكن عليها ، علمة ذلك ، المناه ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
1140	720	(العلقين رقم ١٨١٠ سننه ٥١ ع حبسه ١٨١٧)
		(ل) تـرقية العاملين :
	1	١ _ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لســــــــــــــــــــــــــــــــــ
	1	١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقلعية العسامل
		من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها ونت تطبيق هذا القانون . مضافا
		اليها مالم يحسب في هذه الاقلمية من عدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين
		١٨ و ١٩ من القانون المشار اليسه .
440	70	(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
451	٧٨	 ٢ ـ ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفة الاعلى مباشرة . قوامها . توافر الشروط فيمن يرشح لها . (الطعن رقم ١٩٨٦ لسئة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)
721	٧٨	٣ - الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل . خضوعها لتقدير الوحدة الاقتصادية . توافر شروط الترقية في العامل وثبوت احقيته فيها مسع وجود الوظيفة الخالية . اثره . عدم جواز حرماته من الترقية - عنسله اجراء حركة الترقيات بها - بغير سبب يبرد ذلك . (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
"AY"	٨٦	 إ ـ المدد اللازمة المترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١١٧٥ . وجوب ان تكون مدد خلمة فعلية ، وفي الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالمادتين ١٥ و ٢١ من القانون المشار اليه . (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)
		 ه ـ سوء سلوك الهمامل التردى الى انهاء خدمته . الاعتداد به عنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
14	١٢٨	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)

لصفحة	القاعدة	
٤١٦	94	 ٦ ـ ترقية العاملين بشركات القطاع العام . العامها لوظيفة تاليسة مباشرة للوظيفة المرتى منها ، مع توافر شروط شفلها فيمن يرشح الميها. ٢٢ ، ٣٣ ق ٨٤ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن وهم ٨٩٣ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)
٦٨٧	150	 ٧ ــ ترقية العاملين بالقطاع العام التي وظائف ألدرجة الاولى وما يعلق مثل القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ، قوامها الاختيار على أسسساس الكفاية وفقا للمعايير التي تضمها جهة العمل تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٨٧ . (الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
1/11	127	(1007/0/10 2001 1011/000001)
		 ٨ ــ سلطة صاحب الممل في تقدير كفاية العامل ووضعه في الكسان المناسب الذي يصلح له والترقية على الدرجات الشاغرة . لا يحسدها الا عيب اساءة استعمال السلطة .
٦٨٧	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
4.4	197	 ٦ ـ ترقية العاملين بالقطاع العام إلى المستويين الأول والثنائي ــ لجهة العمل وضع المايير اللازمة للترقية بالاختيار على أسساس الكفاية وفقا لصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك الا عيب اساء استعمال السلطة - ق
9.4		 ١. ترقية العامل المعار الى جهة خارجية بناء على رغبته . جواز الامتناع عن التظر فيها مادام معارا . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المسادة ٣/٢٨ ق ١٦ لسنة ١٩٧١ من احتساب مداة اعارته في استحقاق الترقية. (الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٥)
1.1	197	(انتشل وهم ۱۹۱ سنت ۱۵ م سنت ۱۹۱ ۱۸۱۰)
		11 - انتهاء الحكم المطمون فيه صحيحاً الى عدم استحقاق الطاعن لوظيفة مدير ادارة قانونية . المعدام مصلحته فيما يثيره بشان ترقيسة المطمون ضده الرابع المثلث الوظيفة .
4.4	194	(الطمن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢)

,,,		
لصفتية	القاعد إ	•
4.1	191	 ١٢ - ترقية العاملين بالقطاع العام . ماهينها . الترقية الخاطئة لا تكسب أحد حقا . جواز سحبها مهما طال الورقت عليها . علة ذلك . (الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١)
		١٣ ــ ترقية العامل الحاصل على اجازة بدون مرتب المعصل في الخارج . جواز الامتناع عن النظر فيها . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المسادة ٣/٢٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ من احتساب مدة الاعارة في اسستحقاق التسرقية .
1174	14-	(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		١٤ ــ ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الاول والثانى ، لجهة العمل وضع المعاير اللازمة للترقية بالاختيار على اسساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل . لا يحدها فى ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة. قد ٦١ لسنة ١٩٧١ . اشتراط أن يكون المرشيح المترقية قائما بالعمل فعلا، لا يناهض الحكام القساؤن .
1174	727	(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
ه ۸۵	177	(ه) تقدير كفاية العاملين: ا _ تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية. حق للجنة شمئون العاملين وحدها خلا تقديرها من الانحسسراف واساءة استعمال السلطة . راى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختص مجرد الفتراح المادتان ٢٤ و ٢٦ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٢ ق حسسة ١٩٨٧/٤/١)
		٢ ـ تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين إنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون العاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر او سدير الادائرة المختصة مجرد اقتراح . قياس الاداء بصفة دورية وجوبة ثلاث مرات خمالل السمنة الواحدة قبل التقرير النهمائي ، الممادتان ٢٤، ٢٦ من القمالون ٨٨ السمنة ١٩٧٨ .
747	124	(الطمن رقم ١٩٨٧/)

٣ ـ تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقادير الدورية. حق للجنة شئون العاملين وحدها . راى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح ، لها أن تأخذ به أو تعدله دون أن تلتزم بسبب قسرارها . (الطعن وقم ١٩٧٨ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٩٧١/١٢١) ١ ـ التظلم من جزاء الخصم من الرتب . التقسيم به الى رئيس مجلس الادارة أو المجهة المفرضة بتوقيع الجزاء ، م ٤ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ (الطعن وقم ١٠٥٧ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٩٧١/١٢١) (علاوات الصاملين : (ا ـ التقادم الخمسي للحقوق اللدورية المتجددة ، م ٢٧٧ مدني . المتصود احتلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولي ، م ١٩٧٨ مدني . المتصود الطعن وقم ١٠٤٠ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٩٨٨/١٨١) (الطعن وقم ١٩٤٠ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٩٨٨/١٨١) ١ ـ فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقادم الخمسي .
حق للجنة شئون الماليين وحدها . راى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح ، لها أن تأخذ به أو تعدله دون أن تلتزم بسبب قسرارها . (الطعن رقم ۱۷۸ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١) ٤ - التظلم من جزاء الخصم من الرتب . التقسيم به الى رئيس مجلس الادارة أو المجهة المفرضة بتوقيع الجزاء ، م ٤١ ق ٢١ لسنة ١٩٧١ (الطعن رقم ۱۱۹۸ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١) (و) عبلاوات العاملين : ١ - التقادم الخمسي للحقوق اللورية المتجددة ، م ٢٧٥ مدني . الخصود الحالمة ومبناه عن التقادم الحولي ، م ١٩٧٨ مدني . المقصود المعالى والموظفين والمستخدمين . المقصود (الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٨٨)
المختصة مجرد اقتراح ، لها ان تاخذ به او تعدله دون أن تلتزم بسبب فيرادها . (الطعن وقم ۱۷۸ لسنة ٥ ق حجلسة ١٩٨١/١٢/١) 3 - النظام من جزاء الخصم من الرتب . التقسيم به الى رئيس مجلس الادارة أو المجهة المفرضة بتوقيع الجزاء ، م ٤٥ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ (الطعن وقم ۱۹۷۸ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١) (و) عيلاوات الصاطين : (و) عيلاوات الصاطين : ا - التقادم الخمسي للحقوق اللورية المتجلدة ، م ٢٧٥ مدني . المقصود اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولي ، م ١٩٧٨ مدني . المقصود الطعن وقم ١٤٧٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٨٨) (الطعن وقم ١٤٧٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٨٨)
أسرارها . (الطمن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٦)) 3 - النظام من جزاء الخصم من النرتب . التقسيم به الى رئيس مجلس الادارة أو المجهة المفرضة بتوقيع الجزاء . م ٤٩ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ (الطمن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٦)) (و) عيلاوات العيامين : (العمن رقم ١٩٧٨ سنة ٥ ق المدورة المتجددة . م ١٩٧٥ سدنى . المقصود احتلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولى . ١٨٧٧ مدنى . المقصود المطمن رقم ١١٤٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٨٨) (الطمن رقم ١١٤٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٨٨)
(الطعن وقم ۱۷۸ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢) 3 - النظام من جزاء الخصم من الرتب . التقسيم به الى رئيس مجلس الإدارة أو المجهة المفرضة بتوقيع الجزاء ، م ٤٥ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ (الطعن وقم ١٩٧٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١) (و) عيلاوات العيلين : (العيل والمجرد المناه عن التقادم الحولي ، م ١٩٧٨ مدني . المقصود المخامه ومبناه عن التقادم الحولي ، م ١٩٧٨ مدني . المقصود المطعن وقم ١٤٧٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٨)
التظلم من جزاء الخصم من الرتب . التقسيم به الى رئيس مجلس الادارة أو المجهة المفوضة بتوقيع الجزاء . م 23 ق 17 لسنة ١٩٧٢ (الطعن وقم ١٩٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٦) (و) عبلاوات العباطين : ا ـ التقادم الخمسى للحقوق اللورية المتجلدة .م ٢٧٥ مدنى . المقصود اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولى .م ٢٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والاجور . شمولها الجور العمال والموظفين والمستخدمين . (الطعن وقم ١٤٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٢٨٨)
مجلس الادارة أو المجهة المفرضة بتوقيع الجراء ، م 63 ق 17 لسنة ١٩٧١ (الطمن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١) (و) علاوات العساملين : ا - التقادم الخمسى للحقوق اللورية المتجلدة ، م ٣٧٥ مدنى . اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولي ، م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والاجور ، شمولها الجور العمال والموظفين والمستخلمين . (الطمن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٨٨)
مجلس الادارة أو المجهة المفرضة بتوقيع الجراء ، م 63 ق 17 لسنة ١٩٧١ (الطمن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١) (و) علاوات العساملين : ا - التقادم الخمسى للحقوق اللورية المتجلدة ، م ٣٧٥ مدنى . اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولي ، م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والاجور ، شمولها الجور العمال والموظفين والمستخلمين . (الطمن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٨٨)
(الطعن رقم ۱۷۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) (و) علاوات العاطين: ا - التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة .م ٣٧٥ مدنى . اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولى .م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالهايا والاجود . شمولها الجود العمال والموظفين والمستخدمين . (الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨) ٢ - فروق الملاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقادم
ا ــ التقادم الخمسى للحقوق اللورية المتجددة .م ٣٧٥ مــدنى . المقصود اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولى .م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والاجور . شعولها الجور الممال والموظفين والمستخدمين . (الطمن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٨))
اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولي ، ٢٧٨ مدني ، القصود بالمهايا والاجور ، شمولها الجور العمال والوظفين والمستخدمين . (الطعن وقم ١٤٧٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨) ٢٥٩ ٢ - فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل ، خضوعها للتقادم
اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولي ، ٢٧٨ مدني ، القصود بالمهايا والاجور ، شمولها الجور العمال والوظفين والمستخدمين . (الطعن وقم ١٤٧٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨) ٢٥٩ ٢ - فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل ، خضوعها للتقادم
بالهايا والاجود . شمولها الجود العمال والوظفين والمستخدمين . (الطمن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨) ٢ - فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقادم
٢ - فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقادم
 ٢ - فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقادم الخمسي .
الخسئ .
(الطعن رقم ۱۶۷۰ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۸)
 ٣ ـ العلاوة اللدورية • مناط استحقاقها • شمل العــامل لوظيفة
ذات فئسة مالية مدرجة بالهيكل التنظيمي ووقوع اجره بين حدى وبطهسا
مع توافس شروط منحها .
(العلمن رقم ۹۰۱ لسنة ۲م ق ـ جلسة ۲۱/۱/۱۸۸۱) م
٤ ــ حالات حرمان العامل من العلاوة المدورية . ورودها على صبيل
العصر في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١
(الشعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ۱۵ ق ـ جلسة ۱۱۸/۱۱/۸) مما ۱۸۹ م
ه ــ افتقاد العامل الموقوف عن العمل لتقادير الكفاية ، لا يؤنــــر
في أحقيته للعلاوة الدورية متى تواافرت فيه شروط استحقاقها . علَّة ذلك.
(الطعن رقم ۱۹۲۳ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٨)

_		
الصف	ولقاعد	
		 ٦ ــ استحقاق العامل العلاوة الدورية . مناطه . ان يكون الجسره نى الميعاد المحدد لها واقعا بين حلى ربط المسستوى القرر للوطيفة التى بِسُغلها ، مع توافر شروط منحها ،م ٢٤ و ٢٥ ق ١١ لسنة ١٩٧١ .
440	711	(الطعن رقم ۲۱۷۰ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		 ٧ ــ (لزيادة في مرتب العامل عن نهاية ربط المستوى ١٠ احتفاظه بها بصغة شخصية مع استهلاكها من البدلات أو العلاوات التي يحصل عليها مستحبلا . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ .
110	411	(الطعن رقم ۲۱۷۰ فسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		(ى) مىسىائل متنوعة :
		۱ ــ القانون ۱۳۳ لسنة ۱۹۶۱ والقانون ۱۷۵ لسنة ۱۹۶۱ · نطباق سربانهما . المؤسسات الصناعية التي يحددها وزير الصناعة .
14.	41	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٨)
		 ٢ ــ ملحقات الاجر غير النائمة . ماهيتها . الاجر الاضافي مقسابل الزيادة في مساعات الهمل المقررة . اجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة .
14.	۲۱	(الطمن رقم ١٣٢٦ لسنة ٨٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٨)
		 ٣ ــ اجراءات تأديب اعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة . خضوعها لاحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ . علة ذلك .
٤٧٨	1.0	(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٤ ـ حوافز الابتكار فى قانون العاملين بالقطاع العام رقم ١٨ كسسة ١٩٧٨ والقرار الجمهورى رقم ١٠٥٢ لسنة ١٩٢٧ . نطاقها . نطاقها . ما يكتشفه العامل من اختراعات اثناء وبسبب تأدية وظيفسه نتيجة تجارب كلف بها أو داخلة فى واجبات عظه أو لها صلة بالشسون العسسكوية .
774	120	(الطمن رقم ٦١٣ فسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٥//١٩٨٧)

القاعد: الصفحة	
	ثالثًا : العمال العرضيون او المؤقتسون :
لى غير الوظائف الواردة العمل أو الوقت الذي	العمال المرضيون او المؤقتون هم المينون ع بجداول القررات الوظيفية للشركة دون نظر لنوع يستنفرقه .
14A 1V9 (19A	(الطمن رقم ٩٠١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢١/٦/٧
	دابعا : العاملون بجهسات اخسرى :
د ، عدم تحقق زمالتهم	حظر سبق الماملين بالاتحاد التعاوني الزراء والاقدمية بالجهات التي عينوا بهد بعد حل الاتحاد لنظرائهم المتساوين معهم في المؤهل الدراسي من الم الا من وقت هذا التعيين .ق ٢٤ لسنة ١٩٧٨ .
AA YY (19.	(الطعن رقم ۱۸ لسنة ۱۱ ق ـ جلسة ۱/۱/۱۱
	خامسا : العصوى العمالية :
11 لسنة ١٩٥٩ . حق بالطرق المعنادة لرفسع	 ١ منازعة العامل صاحب العمل حول اقتط نسب اليه أنه تسبب بخطئه في فقدها .م ٥٤ ق العامل في اللجوء ألى القضاء مباشرة في هذا الشان المعسوى .
11. (19.AY	(الطعن رقم ۲۲۳۱ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢١/٦/
ل بالقانون ٧٤ لسنة س محاكم مجلس الدولة	 ۲ — الطعون فی الجزاءات التادیبیة العاملین با المحاکم العادیة بها حتی ۱۹۷۲/۱۰/۵ تاریخ العم ۱۹۷۲ . الدعاوی النی ترفع بعد ذلك . اختصاء بها دون غیرها . علـة ذلـك .
1.04 114 (1744)	(الطعن رقم ۱۷۸ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٢/٦

	-	
لصفحة	لقاعمة أا	1
		(ف)
	1	, ,
	ĺ	فسوائد
	l	_
		اولا: استحقاقها:
		١ ـ تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادىء الشريعة
	1	الاسلامية « المصدر الرئيسي للتشريع ، ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر
	1	بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٢/٥/١٠٨١ عدم انطباقه على التشريعات السابقة
	l	عليها ومنها المسادة ٢٢٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد .
	1	عليه وسه المستورية العليا رقم ٢٠ اسنة ١ ق دستورية ·
120	40	(الطمن راقم ۸۹۳ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۱)
		٢ _ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
- 1		نهائيا • استخلاص الحكم المطمون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض
1		نهانيا استخلاص الحكم المكون في الله المقال المناه المقال المناه المقال المناه المقال المناه المناه المناه المناه المناه المناء المناه ا
		الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر المقضى
- 1	1	سائغ ٠
7.4	٤٩	(الطعن رقم ۱۹۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۶)
		ئانيا : الفوائد التاخيرية :
- 1	- 1	الفوائد التأخيرية المستحقة على ديون المعاملين بأحكام القانون رقم ١٩
ı	ł	العوالة الناجرية المستحد على عيون لسنة ١٩٧٤ • وقف سريانها على كافة الديون الستحقة للجهات المنصدوس
		لسنة ١٩٧٤ • وقف سريانها على الله الله يون السند ١٩٧٤ •
]		سنة ١١٧٧ - وقت طريع بالتي استحقاقها م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ -
7.4	٤٩	(العُمَنُ رقم ١٦٨ كسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
- 1	- 1	(العمن وم ۱۸۱ حسب ۱۰۰ عــ ۱۰۰
- 1	- 1	
- 1		
- 1	- 1	

(ق) قانون ــ قرار اداری ـ قسمة ــ قضاه - قسوة الأمر المقضى - قسوة قاهسرة قانسون أولا : دستورية القوانين : ١ _ تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادى، الشريعة الاسلامية « المصدر الرئيسي للتشريم » ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٢/٥/٠١٠ • عدم انطباقه على انتشريعات السابفة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدني بشسأن استحقاق الفوائد · حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية ٠ (الطعن رقم ۸۹۳ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۱) ٢ - التشريعات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بناء على تغويض من السلطة التشريعية ٠ مادتان ١٠٨ ، ١٤٤ من الدستور ٠ دخولها في مفهوم القانون بمعناه الاعم . (الطعن رقم ۱۲۲۷ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) 1.41 717 ثانيا : تطبيق القــوانين : (أ) القانون الواجب التطبيـــق ؛ القوانين المتعلقة بالنظام العسام: ١ ــ القانون • سريانه بأثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه ما لم ينص فيه على خلاف ذلك • أثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذي أبرم في ظله ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام • سريانها بأثر فورى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية • قوانين ايجار الاماكن • سريانها بأثر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل (الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
700	٥٩	 ٢ - حق التأجير المفروش · قصره على الملاك والمستأجرين والمصريين فقط والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣ ، ١٠ ٤ / ١ ق لسنة ١٩٧٧ · تعلق ذلك بالنظام العام · سريانه على العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون المذكور · علة ذلك · (المطمن وقم ١٩٨٧/٢١)
		 ٣ ـ صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضينا النص على تحسيل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيامة الدورية والعسامة بنسب متفاوته حسب تاريخ انسباء المبنى م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بالنظام العام . وجوب تطبيق حكمه بأثر فورى على ما لم يستقر من المراكز القانونية .
۸٥٥	14.	(الطعن رقم ۱۰۸۶ كسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
1181	744	 ٤ — أحكام القانون الجديد · الاصل عدم سريانها الا على ما يقع من تأريخ العمل بها · الاستثناء · الاحكام المتعلقة بالنظام العام · سريانها باثو فورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به · تعلق أحكام الاجرة والامتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام · أثره · (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
1121	749	 صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة • تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيها • عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله • (الطعن رقم • ٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		القسانون المسدنى :
		 ١ - ايجار الارض الفضاء ٠ عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن ٠ طبيعة الارض المؤجرة ٠ المبرة فيها بما ورد بالمقد وقت التعاقد متى كان مطابقا للحقيقة والارادة المتعاقدين ٠ لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت سن أجله ولا بما يطرأ عليها ٠
.1.4	71	(الطَّعَن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

الصفحة	القاعدز	
		٢ ــ أحكام القانون المدنى • وجوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعـــات
		ایجار الاماکن نص خاص یتعارض معها ۰ عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
ļ		لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد •
l		لا تصلح للغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة اتفساق
]		الطرفين على مواصفات خاصــة بالوحدة الجديدة · مؤداه · تطبيق أحكام
1	·	القانون المدنى • علة ذلك •
٤٠٧	41	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/١٨)
		٣ ــ عقد الايجار • خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله • الاستثناء •
		صدور قانون جدید متعلق بالنظام العام • سریانه باس فوری مباشر • خلو
	·	قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد
Ì		المحرر في ظل القانون المدنى الملغي مقابل ما يقيمه من مبسان على الارض
į		المؤجرة • أثره • خضوعه لقواعد الالتصاق • المــادة •٦ مدنى قديم •
		(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٦/٥/١٩٨٧)
771	188	ر السبق وم ۱۰ سنت ۵۰ م ۱۳۰۰ می در ۱۸۱۰ ۲۰۰۰
1		٤ ـ اشتمال الايجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث
1		يتعذر الفصل بين مقابل ايجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا
- 1		العناصر • أثره • عدم خضوع الاجارة لقانون ايجار الاماكن •
V.4	177	(الطعن رقم ١١٧٦ كسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨)
"	′ ` `	
- 1		 ۵ - خلو التشريع الاستثنائي من تنظيم حالة معينة ٠ أثره ٠ وجوب
J		الرجوع الى القواعد العامة في القانون المدنى •
۲۵۸	141	(الطعن دف م ۱۰٦۹ سنة ٥٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٦/۲٥)
1		قوانين الاحـوال الشـخصية :
1	1	
1		ا ـ تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام واباء
}	.	الزوج الدخول فيه ــ خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام
		في مسائل الاحوال الشخصية ٠ م ١٠ مدنى ٠ اعتبار التفريق لهذا السبب
n		طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد (مثال في حضانة) •
BIVY!	۱۱۶	(الطَّمَانِ قم ٧٦ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية» ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

المنحة	القاعدة	
		٢ - الشريعة الاسلامية • تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحـــوال
		الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو المله • أحكامه لا تجيز
		للزوجة طلب التفريق اذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمي اليها الزوج ·
4.4	٧١	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» _ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)
		قوانين الايجـــارات :
		١ ــ قوانين ايجار الاماكن · سريان أحكامها على الاماكن وأجزائها المؤجرة
		المعدة للسكني أو لغيرها الكائنة في المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص
		خاص ٠ اقامة هذه الاماكن دون نرخيص أو عسدم اســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		المواصفات لا يحسول دون سريانها ٠ علة ذلك ٠ :
١	717	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)
		٢ – الاخلاء لمخالفة شروط الايجار المعقولة أو استعمال المكان المؤجــــر
		في غير الاغراض المؤجر من أجلها · م ٣١/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ · شرطه ·
		وجوب اعذار المستأجر باعادة الحالة الى مًا كانت عليه ٠
1181	749	(الطعن رقم ٩٠ السنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		٣ – تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والتوسطة التي اقامتها
		المحافظات وتم شــغلها قبل العمل بالقــانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصره على
1	j	ما كان مؤجرًا منها بغرض السكن · علة ذلك · م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار
- 1	l	رئيس الوزراء ١١٠ لمسنة ١٩٧٨ شغل المكان بقصد استعماله عيادة طبية ٠
		أثره • عدم أحقية شاغله في تملكه •
1145	727	(الطمن رقم ١٥١ لسنة ١٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)
	- 1	قوانين العمـــل :
	- 1	١ ــ تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين
- 1		الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ · مجال تطبيقها · المعينون على
	- 1	درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسسوم
- 1		7 أغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافآت الشــــاملة ،
- 1		والمعينين دون تعديل اقدمياتهم · اعتبار أقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة
		أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب •
104	**	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

الصفتجة	القاعدة	**
		۲ ــ العاملون الذين يسرى في شــانهم القانون ۳۵ لسنة ١٩٦٧ ٠
		وجوب تسوية حالاتهم على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة
		بزملائهم المعينين على ذات الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ أغسطس
		سنة ١٩٥٧ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه
		علة ذلك ٠
104	٣٧	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٥/١/١٨٧)
		٣ ــ التزام العامل باطاعة أوامر جهة العمل طالمــا لا تخالف القانون
		واللوائح والنظم •
444	77	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		٤ ــ احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ · شروط تطبيقها · عدم المساس
		بالتقييم المالى بللسهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ
		نشر القانون ما لم يكن ذلك افضل للعامل ، وعــدم تخفيض الفئة المــاليـة
		والمرتب المستحق للعامل .
۱۷۰	145	(الطَّمَن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)
		 ٥ ـ قانون العمل • اعتباره مكملا لاحكام نظامى العاملين بالقطـــاع
		العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢٦
		العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢٦
		العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ · خلو التشريعيين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الاجر
		العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢٦
1.98	74.	العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢٦ اسنة ١٩٧١ · خلو التشريعيين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الاجر الاضافى للعاملين والقطاع العام · وجوب الرجوع فى هذا الشأن لقسانون
1.95	44.	العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢٦ أسنة ١٩٧١ · خلو التشريعيين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الاجر الاضافى للعاملين والقطاع العام · وجوب الرجوع فى هذا الشأن لقسانون العمل وحده · علة ذلك ·
1.95	74.	العام الصافدين بقراد رئيس الجمهورية ٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٦ خلو التشريعيين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الآجر الاضافي للعاملين والقطاع العام · وجوب الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل وحده · علة ذلك · (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) وانين أفسري:
1.45	44.	العام الصافرين بقرار رئيس الجمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢١ السنة ١٩٦١ خلو التشريعيين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الآجر الاضافي للعاملين والقطاع العام • وجوب الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل وحده • علة ذلك • (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) قوانين أخسري: قوانين أخسري: د القانون ٣٦ اسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر • نطاق الحظسر
	Y T•	العام الصافرين بقرار رئيس الجمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢١ اسنة ١٩٦١ خلو التشريعين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الآجر الاضافي للعاملين والقطاع العام • وجوب الرجوع في هذا الشأن لقسانون العمل وحده • علة ذلك • (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) قوانين أخسري: قوانين أخسري: ١ ـ القانون ٦٣ اسنة ١٩٧٦ يعظر شرب الخمر • نطاق الحظسر الوارد به • عدم امتداده الى نقل أو بيع الخمر •
1·9£	7 4.	العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢١ السنة ١٩٦١ · خلو التشريعين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الآجر الاضافي للعاملين والقطاع العام · وجوب الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل وحده · علة ذلك · (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) قوانين الخاري: قوانين الخاري: د القانون ٣٦ اسنة ٢٥٦ يحظر شرب الخمر · نطاق الحظر الوارد به · عدم امتداده الى نقل أو بيع الخمر · (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
	Y#.	العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢١ السنة ١٩٦١ خلو التشريعيين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الآجر الإضافي للعاملين والقطاع العام • وجوب الرجوع في هذا الشأن لقسانون العمل وحده • علة ذلك • (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) قوانين اخسري: قوانين اخسري: ١ - القانون ٦٣ اسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر • نطاق الحظسر الوارد به • عدم امتداده الى نقل أو بيع الخمر • (الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)
	77.	العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢١ السنة ١٩٦١ · خلو التشريعين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الآجر الاضافي للعاملين والقطاع العام · وجوب الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل وحده · علة ذلك · (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) قوانين الخاري: قوانين الخاري: د القانون ٣٦ اسنة ٢٥٦ يحظر شرب الخمر · نطاق الحظر الوارد به · عدم امتداده الى نقل أو بيع الخمر · (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

الصفحة	قاعدة إ	01
	\vdash	التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ أسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل الحكم قبل
	l	التأشير بمنطوقه ، عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفساذه في
		· 19V7/٢/٢٣
٨٠٥	14	(الطمن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٦/١٠)
		(ب) سريان القانون من حيث الزمان :
		۱ ــ القانون • سريانه باثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه مالِم ينص
	ĺ	فيه على خلاف ذلك • أثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذي ابرم في ظله
		مالم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام · سريانها بأثر فورى
	l	على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية • قوانين ايجار الأماكن • سريانها
		بأثر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .
Y00	٥٥	(الطَّمَن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		٢ ــ الاصل ٠ عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القــانونية
		التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الغائه · الاستثناء ·
		جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائيــة والنص صراحة على
İ		سريانه على المساخي ٠
701	121	(الطعن رقم ۷۲ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢٨/٤/٢٨)
- 1		٣ ــ النص في المادة السابعة من القــانون ١٠٠ لِسنة ١٩٨٥ على
		العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ٧٩/٤٤
ı		وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره · هدفه · توفير الاستمرارية لاحكام
		القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضاع
		الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن
- 1		وعام بالمسلم على المسلم المسل
701	121	(الطعن رقم ۷۲ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» ــ جلسد ١٩٨٧/٤/٢٨)
"]	"	
		 ٤ ـــ الاصل · عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية
		التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الغائه • الاستثناء •
	- 1	جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنسائية والنص صراحة على
		سريانه على الماضي •
101	127	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» – جلسة ٢٨/٤/٢٨)
		יייי ביייי ביייי בייייי ביייייי בייייייי

			۱۸٤
مندة	11 <u>3.26</u>	النص فى المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على النبار من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ المين اليوم التالى بلتاريخ نشره ١ هدفه توفير الاستمرارية لاحكام بم بعد تلافى العيب الذى شاب اجرادات اصداره وأخضاع شئة فى ظله للقواعد الممائلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن الناه حكم حاز قوة الامر المقضى ١٠ (مثال بشأن الاعتراض على المناه	العمل به اعد وليس من ا القانون القد الوقائع النا قد صدر بث الطـاعة)
70'	1 121	م ۱۰۸ لسنة ٥٥ ق «احوال شخصية» – جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)	(الطعن رقر
771		وجوب قيد عقود الايجار المفروش بالوحدة المحلية · المادتان من ق 29 لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقـود التي انتهت سابق على العمل بالقانون المذكور · علة ذلك · وقم ١٠٧٠ لسنة · ٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩)	٦ – ٦ ٤٣ ، ٤٢ نى تارىخ ،
		وجوب قید عقد الایجار المفروش بالوحدة المحلیـــة · المــادتان ن ۱۹۷۷/۶۹ · قاعدة اجرائیة لا تسری على الدعاوی التی أقیـــت بهذا القانون · علة ذلك ·	٤٢ ، ٤٣ و قبل العمل
11.1	741	م ٤٩ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)	(ا لطعن رق
		اشتراط اعذار المستأجر باعادة الحالة الى ماكنت عليه قبل رفع لاه * م ٣١/ح ق ١٩٧/٤٩ * عدم سريانها على المعساوى التى العمل بأحكامه * نفاذ القانون أثناء نظر المدعوى * أثره * وجوب 'بالاخلاء اذا أعاد المستأجر العائة الى	دعوى الاخ رفعت قبل عدم الحكم
1881	744	قم ۹۰ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۲۱/۱۲/۱۹۷۱)	(الطعن ر
		ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ئالثا : تف
	- 1) التفسير التشريعي :	i)
	- 1	to declar and are already as a least of the state of	

الصلحة	القاعدة	خضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب في سندات الاكتتاب • عدم اعتباره
		نفسيرا تشريعيا لنص تلك الفقرة التي ألغاها ٠ مؤداه ٠ عدم خضروع
- 1		لترخيص بمبانى الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب في سندات الاسكان.
		ىغالفة ذلك • خطــــا •
١٨٤	٤٣	(الطمن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
1.		٢ ــ المنشأت الآيلة للسقوط · ماهيتها · اعتبار الاشجار والنخيل منها ·
- 1.	.	القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ٠ الغاؤه بالقــانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ٠
- 1		اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشأت التي يجرى عليها أحكامه
		اثره ٠
799	1.	(الطعن رقم ۲۵۲ لسنة ٥٤ ق – جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
		(ب) التفسير القفيائي :
İ	- 1	الحق في الشفعة • ثبوته للشخص الأعتباري أسوة بالشخص
- 1	- 1	الطبيعي ٠ م ٩٣٦ مدني ٠ عسلة ذلك ٠ النص القسانوني الواضيح لا محل
		للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع وقصد الشارع
- 1	- 1	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
141	۲٠	(الطعنان رقعا ۲۲۶۳ ، ۲۳۱۰ لسنة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۹۸)
		قرار اداری
1		١ _ قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض ٠ شرطه ٠ أن يكون من
. [-	قرار اداري مما تختص بالفصل في طلب الفائه • القرارات الادارية •
. "		ماهيتها • اخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة القضائية لن تشسله بالترقيه
		ليس من قبيل تلك القرارات • فقدان ملف الطالب لا يرجع الى فرار الدارى •
- 1	1	طلب التعويض عن هذا أو ذاك • غير مقبول •
08 1	10	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
- 1	1.	٢ استبدال أو بيع عقارات الأوقاف • الأصل فيه أن يكون بطرية
	-1'	الزاد العلني، الاستثناء • حوازه بطريق المارسة في الأحوال المبينة حصر
1.	1.	بالميادة ١١ من القداد الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سنوك هيسريو
		المارسة في غير تلك الاحوال • أثره • بطلان التصرف • علة ذلك •
071' H	١	(العلمن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		1 - 0

ناعدة الصغية	(3)
	قسهة
	تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المستاعين لجسر، مفرز من مقار الشائع · أثره · نقل ملكية الجزء المبيع الى المسترى مفرزا دون توقف
	لمى ابرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيع .
197 19	الطعنان رقبا ۱۹۸۷ ، ۳۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۳۰)
	قفساه
1	
]	ولا : ود القفيساة :
[١ ــ التنازل الذي يسقط الحق في طلب رد القاضي • ماميته •
İ	قعود الخصم عن التقرير بطلب الرد حتى اقفال باب الرافعة · اعتباره
	ضاء منه بتولى القاضي الغصل في الدعوى مالم تكن أسباب الرد قد حدثت
	عد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد عدم علمه بها الا بعد تلك المواعيد .
-	المادتان ١٥١ ، ١٥٢ مرافعات ٠
927 4.	(الطعن رقم ۱۰۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۱۰)
	٢ ـ تقديم طلب لرد القاضي ٠ أثره ٠ وقف الدعوى بقوة القــانون
- 1	لى أن يحكم في الطلب نهائيا • تقديم طلب آخر بعد القضاء برفض الطلب
	الأول أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو باثبات التنازل عنه ١ لا يترتب
	عليه وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى آخر • جواز الحكم بالوقف من المحكمة
	التي تنظر الدعوى
1.4 4	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
	٣ ــ طلب الرد المقدم من الوكيل • لزوم أن يكون مرفقا به توكيله
1	الخاص المفوض فيه برد قاضى بعينه أو هيئة بعينها في دعسوى بذاتها ،
	وانو كان فارد في حق قاضي يجلس لاول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة] لكاتب الجلسة · م ١٥٤ مرافعات · علة ذلك ·
189 4	(الشن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲)

القاعدة الصنب	
	٤ - تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتسامه فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء • عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه أمام محكمة أول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد • تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء • صحيح •
154 44	(الطعن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق – جلسة ۲۲/۱۹۸۷)
	 ما القواعد المقررة في ارد القضاة أو عدم صلاحيتهم للحكم · اعمالها على المحكمين · اقتصاره على أسباب الرد أو عدم الصباحية الواردة بتسلك القواعد · وجوب رفع طلبم الرد في الميعاد · الاستثناء · اكتشاف عسدم الصلاحية بعد صدور الحكم · جواز اثارتها في دعوى بطلانه · م · ، ثمرافعسات ·
474 4.7	(الطعن وقم ۱٤٧٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
-	ثانيا : مخاصــمة القضــاة :
	 ۱ - دعوی المخاصمة • فصل المحکمة فی تعلق أوجه المخاصمة بالدعوی وجواز قبولها • أسباسه • ما يرد فی تقریر المخاصمة والأوزاق المودغة معه • عدم جواز تقدیم أوزاق ومستندات أخری • المادتان ۶۹۰ و ۶۹۳ مرافعات • ضم أوزاق أمر وقتی به أصول المستندات • مخالفة للقانون •
777 77	(العلمن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
7V7 7#	 ٣ ــ نقديم صورة شمسية للأحكام بالأوراق محل المخاصمة : استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة • لا خطأ • علة ذلك • ١٠٠٠ ـ ق مدد • ق مد ق ما ق ١٠٠ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١
14116	(الطّعن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	 ٣ ــ دعوى المخاصمة • سماع أقوال القاضى أو عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها • مقرر لصلحتهما • ليس لفيرهما التمسك به •
777. 78	(الطعن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
	 ٤ ـ دعوى المخاصمة • أساسها القانوني المسئولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيما يتملق باعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عدم حسوال مساملة النائب المام عن اعمال لم تصدر منه شخصيا • أساسه • تبمية

الصفحة	القاعدة	,
٤٨٧	1.4	أعضاء النيابة العامة له تبعية وطيفية لا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التى يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعه · (الطعن وقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢ ٩)
٤٨٧	1-4	 م حام لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهیئة التی تنظر دعوی المخاصمة • م 193 مرافعـات • (الطمن وقم ۱۲۲۱ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
٤٨٧	1.7	 ٦ - الاصل عدم خضوع القاضى فى نطاق عبله للمسائلة القانونية • الاستثاء • وروده على سبيل العصر • م ٤٩٤ مرافعات • مناطه • (الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
٤٨٧	1.7	 ٧ ــ أسباب المخاصمة ١ الفش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم ٠ ماهية كل منها ٠ تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف ٠ من مسائل الواقع ٠ خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا ٠ (الطعن وقم ١٩٣٧ لسنة ٥١ ق - جسلة ١٩٨٧/٣/٣٩)
EAV 1	109	 ٨ - دعوى المخاصمة · الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها · نطاقه · ما ورد يتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والاوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية · عدم جواز تقديم مستندات آخرى من للخاصم · (الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
VVA 1	71	٩ - أسباب المخاصمة • ورودها على سبيل العصر • م ٤٩٤ مرافعات • تأسيس دعوى المخاصمة على وجود مودة بين أحد الخصموم وبين رئيس الدائرة المخاصم • عدم اتخاذ المخاصم الطريق القانوني لرده وعدم تنحى رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لعدم توافر سببه من جهته • أثره • عمدم جوال المخساصمة • (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨) • ١ - الأصل عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناه عمله • الاستثناء • ما اوردته المسادة ٤٩٤ مرافعات من اسباب لمخاصمته

		The state of the s
الصفحة	تناعدة	
		ومنها الخطا المهنى الجسيم . تحصيل القاضى لفهم الواقع فى اللعسوى وتقديره لادلتها . خروجه من دائرته . ولو خالف فى ذلك أحكام القضساء واجمساع الفقهساء .
۷Ÿ۸	175	(الطعن رقم ٩٨ه لسنة ٥٧ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٦/٤)
•		۱۱ ــ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المقرر قانونا * انعدام ولاية المحاكم العادية في التعقيب عليها أو ابطالها أو التعويض عنها . مؤداه . لا ولاية لهسا في الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام ضسد العفساء مجلس الدولة . علة ذلسك .
1.44	772	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٢ ف - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)
		قوة الأمر القفى
1		اولا : قوة الأمر القفى للأحكام الصادرة في السائل العنية :
- 1		(1) شروط الحجية
.		1 - المنع من اعادة نظر النزاع في السالة القضى فيها . شرطك .
05	۱۰	وحدة المسيالة في الدعوبين . (الطلب رقم ٨١ لسنة ٦٥ق (دجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
		 ٢ ـ قرينة قوة الأمر المقضى . ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحسدة الوضوع في كل من اللاعويين . استقلال محكمة الوضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .
7.1	24	(الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		 ٣ ــ اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر القفي ، شرطه ، مائم تنظر فيه المتحكمة بالقمل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر القضيء
277	90	(الطعن رقم ١٣٩٣ فسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٣/٣/٣٢)
ווייי	27	 إ ـ المنع من اعادة النزاع في المسالة القفى فيها . شرطه . وحدة المسألة في المعويين واستقرار حقيقتها بالمحكم الأول ، وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في اللعوى الثانية بين نفس الخصوم . (الطعن وقم ۱۸۸۸ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/٧)

قاعدة الصفحة	h [
	(ب) مايجـوز الحجيـــة :
7.1 180	 القضاء نهائيا باحقية العامل في العمولة والمكافأة السينوية اكتسابه قوة الاسر المقضى في دعواه التالية بغروق العمولة والمكافأة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما أن أساس الطلب في الدعويين واحمد . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٥ في حياسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
701 151	٢ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على الممل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ٤٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره · هدفه · توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراهات اصداره واخضساع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر القضى . مثال في متعة . (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٥٥ (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
	٣ ــ النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبادا من تاريخ نشر المحكم بعدم دستورية القرار يقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستمرارية لأحكمام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المائلة القررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشانها حكم حاز قوة الأمر القضى ، (مثال بشان الاعتسراض على الطاعة)
731 767	(الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ٥٥ق (احوال شخصية) ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
779 157	 القضاء النهائي السابق بطرد المطمون صده من منزل التداعي . اكتسابه قوة الأمر المقضى . أثره . منع الخصوم من المودة الى المناقشة في المسالة التي فصل فيها بأي دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في المصوى . (الطعن رقم ۱۸۸ فسنة ٥٥ ق - حلسة ١٩٨٧/٥/٧)
	 هـ المحكم البات بالتعويض اللؤقت وعلى سبيل التضامن . حجيت مائمة للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية .

الصلحة	القاعدة	
_	;	 لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المسدنية - علمة ذلك .
		•
Ą.A	17)	(الطعن رقم ٥٣ السنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		٦ ــ النحكم الحائز لقوة الأمر المقضى . اثره . المنع من المــــودة الى
		المناقشة في المسالة التي فصل فيها بأي دعوى تالية تثار فيهسسا وأو بادلة
		فانونية أو واقعية لم يسبق آثارتها في الدعوى الاولى أو اثيرت ولم يبغثها الحكم .
		•
1177	777	(الطعن رقم ۱۲۷ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
		٧ الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة المختصـة .
2.		قضماء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضماء
		نهائيا . مؤداه . التزام المحكمة القضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف
	. ,	حجية حكم سسابق لها . علة ذالك .
1111	724	(الطمن رقم ۱۹۸۷ اسنة ٥٤ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲۹)
		٨ ــ الفصل في المسألة الاساسية . ثبوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه
		قوة الأمر المقضى في النزاع بشان اي حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفائه علمي نبوت تلك المسألة •
12.4	Yoy	(الطعن وقم ۱۹۷۸ لسنة ٥١ ق ـ حلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
		 ٩ - الأحكام الصادرة على السلف • حجة على الخلف بشان الحق
, '		الذي تلقاه منه ٠
17:5	701	(الطعن رقم ۱۵۷۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
		(ج) مالا يعسو ز الح جية :
		الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان ، غير مائع من نظر
-		دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه
1		مائم توجد مسالة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم
7	-3.5	تتوافر فيه شروط النبع من اعادة نظرها في الدعوى العديدة
770	177	(الطعن وقم م١٦٨ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

الصفية	القاعمة	ثانيا : قوة الأمر القضى للأحكام الصادرة في السائل الجنائية :
		اليه . فوه المتلى محصم الصادرة في المسائل المبالية . 1 ــ قوة الأمر اللقضي . ثبوتها للحكم الجنائي . شرطه . صبيرورته
		ا عند قود المر المصلى . جوله للعمم المجدى . سرف . سبيرورت باتا غير قابل للطمن عليه .
£0Y	١	(الطعن رقم ۱۱۲۹ لسنة ۱۲ ق ـ جلسة ۲۱/۳/۲۸)
•••		٢ ـ التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم المسكرية بـــديل للطعن
		بالنقض في أخَكام المحاكم العادية · مؤداه · عدم صيرورة تلك الأحكام باتة
		الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل او بفوات ميمـــاده . ق ٢٥
		السمانة ١٩٦٦ .
٤٥٢	1	(العلمن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		 ٣ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى . مناطها . القرادات
		التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها . (مثال) . (الطمن رقم 1019 لسنة 10 ق - جلسة 1987/8/17)
717	184	(الطفق وهم ۱۹۱۲) الفقيد الأوق عا بالرام (۱۳۷۷) الله : مسسائل متنوعة :
		• •
		١ - منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الآداء بعد أن صاد
		نهائيا . استخلاص الحكم الطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة
		فوض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلل بقوة الأمر
		المقضى . سسمائغ .
7.7	٤٩	(العُمَن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		دعوى التزوير الأصلية والادعاء الفرعي بالتزوير الالتجاء الى كل
		منهما _ مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها
		على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يغيدون من المحرد ولا يجول
		اختصامهم الأول مرة في هذه الرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى
		التزوير الأصلية مع وقف نظـر الاستثناف حتى يفصــل فيهــا بحكم تكون مــــة و التــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٤٧	109	له توة الأمر انقضى . (الطعن رقم ۱۹۸۶ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٦/٥/٧٦)
'*'	,,,,	
		قوة قاهرة
	- {	الماصفة الغير منتظرة . يصح اعتبارها قوة قاهرة في تطبيق المادة
		١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها • اطلاق القسول بأن الرياح لا تعتبر قسوة
147	144	النفرج ضمن الحوادث الاستثنائية . قصور .
11/0	177)	(الطمن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٨/١/٨٧/١)

لصفحة	لقاعدة اا	
	-	محاماه ـ محكمة الموضوع ـ مسئولية
	1	معاهدات ــ ملکية ــ موطن
	1)
		ميحاماه
		۱ - عدم تقدیم الحامی سند و کالته عن بعض الطاعنین فی موضوع غیر قابل للتجزئة أو فی التزام بالتضامن أو فی دعوی یوجب القانون فیها اختصام اشخاص معینین . لا اثر له علی شکل الطعن المرفوع صحیحا من احدهم . علة ذلك .
490	۹۰	(الطعن رقم ۳۵ لسنة ۷}ق (احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		 ٢ ــ مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلف به . عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علـة ذلـك .
۳۳۰	VV	(الطعن رقم م٢٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		محكمة الوضوع
		أولا : سلطة محكمة الموضوع في نظر الدعوى :
		(۱) في تكييف المعسوى :
		١ _ سلطة محكمة الموضوع في تحديد الأساس القانوني الصحيح
		للدعوى . عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها .
777	150	(الطَّمَن رقم ٦١٣ لسنة ٩٣ ق ـ جلسة ٥٦/١٩٨٧)
``'	-	٢ _ محكمة الوضوع . عدم تقيدها في تكييف الدعوى بما يسبغه
]	الخصوم عليها . وجوب اسباغ التكييف الصحيح عليها .
792	129	(الطمن رقم ۱۷۳۷ أسنة ٥٣ ق - جلسة ١٥/٥١/٥١)
```		
		٣ ـ سحكمة الموضوع . التزامها باعطاء الدعــوى وصـــــفها الحق
		وتكييفها القانوني الصحيح . العبرة في تكييف الدعوى بحقيقة المطلوب
		فيها والسبب القانوني الذي ترتكز عليــه .
۰۷۹۱	444,	( الطمن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق ـ جاسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )

		<del></del>
الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>النزام محكمة الموضوع باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها</li> </ul>
ł		القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها .
1		ه ـ تكييف محكمة الاستئناف للوقائع المطروحة عليها ـ ودون أن
- 1		تضيف اليها جديد! وبلا مي من الطاعن _ أن الطرفين متحدا الطائف ــة
1		والملة قبل رفع الدعوى وأن شريعتها هي الواجبة النطبيق على واقعـــة
1		النزاع والقضاء بالتطليق للضرر على هذا الاساس . لا عيب .
1177	727	(الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٦٥ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)
		(ب) اعــادة الدعوى الى ﴿الرافعــة :
- {		ـ اجابة طاب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من
ł		اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الاشسارة الى هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1		ضـــمنی له .
٦.	11	( الطعن رقم ۸۷۸ لسنة )ه ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١ )
		(ج) في تقديم المستنعات :
1	- 1	١ ــ تقديم صورة شمسية للأحكام والأوراق محل المخاصـــمة .
- 1		استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك
777	71	( الطعن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
j		٢ ـ دعوى المخاصمة . فصل المحكمة في تعلق اوجــه المخاصــــمة
İ		بالدعوى وجواز قبولها . اساسه . ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق
Ì		المودعة معه . عدم جواز تقديم أوراق ومستندات أخسرى . المادتان
- 1		٩٥} و ٩٦} مرافعات . ضم أوراق أمر وقتى به أصول المسستندات .
j		مخــالفة للقـــانون .
777	77	( الطعن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
1		( د ) سماع اقوال المخاصم في دعوى المخاصمة :
Ì		ــ دعوى الخاصمة . سماع اقوال القاضي أو عضو النيابة المخاصم
1		قبل فصل المحكمة في تعلق اوجه المخاصمة باللمعوى وجواز قبولها . مقرر
İ		الصلحتهما . ليس لغيرهما التمسك ب. ه .
777	74	

الصفحة	346	āl1
		انيا : سلطتها في فهم الواقسع في الدعسوى :
		<ul> <li>١ ـ تقدير ادلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة المضوع . شرطه . افصاحها عن مصادر الادلة التي كونت منها عقيدتها و فحواها وماخذها من الاوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها . علمة ذالك .</li> </ul>
4,	۲.	( الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
171	۴	<ul> <li>٢ - الجوار الذي يجيز الأخذ بالشفعة . تقديره استقلال محكمة المرضوع به . حسبها اقامة قضائها على أسباب سائفة .</li> <li>( الطعنان رفها ٣٢٤٣ ، ٣٦٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)</li> </ul>
194	٤٦	<ul> <li>٣ _ تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .</li> <li>شرطه . الا تخرج بأقوال الشهود عما يفيده مدلولها .</li> <li>الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )</li> </ul>
704	150	<ul> <li>         إ ـ سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ادلتها ، ما دامت تقيم قضاءها على اسباب سائفة . عدم التزامها بتنبع حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة او اجابة الطاعن لطلب اعادة المأمورية للخبير .</li> <li>         (الطعن وقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)</li> </ul>
٨١٣	174	<ul> <li>٥ ـ محكمة الموضوع . استخلاصها ـ من ادلة اللحوى ـ ان المشترى</li> <li>جزا الصفقة مشتراه لمنع الشفعة . سائغ ولا معقب عليها .</li> <li>( الطعن رقم ه) إلى السئة عن ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١)</li> </ul>
	- 1	٦ تجاوز مالك الارض بحسن نية اثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير من أرض ملاصقة . للمحكمة أجبار صاحب هذه الارض على التنازل للبانى عن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض عادل استثناء من القواعد المامة وقواعد الالتصاق .م ٩٢٨ مدنى . حسن النية في تطبيق هذا النص الاستثنائى . ماهيته .
arvi i	٧٧i	( الطعنان رقعا ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٦ )

الصفعة	القاعدة	
(mv)	144	<ul> <li>٧ – استخلاص سوء نية البانى • استقلال محكمة الموضوع به متى</li> <li>اقامت قضاءها على مقدمات من شائها أن تؤدى إلى النتيجة التى تنتهى</li> <li>اليها وكان استخلاصها سسائها .</li> <li>( الطفئان رقعا ١٣٧٤ ، ١٣٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦)</li> </ul>
,744,	177	(الفقال وقع ۱۱۷۲ ، ۱۱۷۲ هسته ۵۱ ع جسته ۱۱۷۱ ، ۱۱۷۲ ) ۸ - استخلاص توافر الصفة في الدعوى ، واقع يستقل به قاضي الموضوع ، حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضاءه على اسبباب سسائنة ،
۲٥٨	۱۸۲	( الطعن رقم ۱۰۲۹ اسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٥/١/١٨٧ )
1181	749	<ul> <li>٩ تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم فيها من ادلة من سلطة محكمة الموضوع • به • عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم والرد عليها استقلالا . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائمة .</li> <li>( الطعن رقم ٩٠ لسئة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )</li> </ul>
		ثالثاً : مدى التزامها بقواعد الاثبات :
		ا ـ اعتبار الورقة مبدا ثبوت بالكتابة . شرطه . صحدورها من الخصم الذى يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد انجساته قلم الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشان استخلاص ثبوت الوكسالة .
1.9	71	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ ــ عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق الاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يسسوغ رفضــــه .</li> </ul>
127	٣٤	(الطعن رقم ۲۲۰۹ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
109	)     	<ul> <li>۳ ــ افاسة المحكمة فضاءها على اسباب تكفى لحمله ، عدم التزامها</li> <li>بتمقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا .</li> <li>( الطمن وقم ۱۰۵۲ لسنة ۵ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )</li> </ul>

_		
صفحة	قاعدة   11	h .
	1	<ul> <li>١ محكمة الموضوع . عدم التزامها باجابة طلب التحقيق متى رات</li> </ul>
		من ظروف الدعوى والادلة التي استندت اليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
17	۷ ٤	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ ) .
		<ul> <li>٥ ــ الاعتراض على شخص الخبير أو عمله . وجوب ابدائه أمام الخبير أو أمام محكمة الموضوع . عدم جواز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .</li> </ul>
7 £	٠٥ ا٢	( الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۵ )
		٦ _ ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاه لانهـــا
		مطموسة . لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخسرى .
۳۱۱	r v	(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥٥)
		٧ _ الاتبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركنين:
		تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مسؤدى ذلك .
	1	استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذين سبعتم دليلا على ثبوت أو نفى
		وافعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلانه مؤداه.
		اعنبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك .
۳۱۳	VY	( الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جاسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		٨ ــ انتفاء شروك القرينة القاونية المنصوص عليها في المسادة ٩١٧
		مدنى . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قوائن
		تَضَائية آخَرَى . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن .
٤٣٣	97	( الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ )
		٩ ــ وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من أى
- 1	- 1	مصدر يستقى القاضي منه الدليسل .
200	1.1	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/٢/٢/٢)
		.١ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الاصلية
- 1	- 1	خة وعها لتقدير محكمة الموضوع .
٧٠٨	101	( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )

الصغمة	القاعدة	
	۲۱۰	<ul> <li>11 - طلب الزام الخصم بنقدم سحرر تحت بده . حالاته . المادتان</li> <li>٢١ . ٢١ من قاون الانبات . سلطة قاضى الموضوع فى قبوله أو رفضه .</li> <li>( الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )</li> </ul>
		رابما : سلطتها في تقدير الأدلة :
		<ul> <li>ا ـ تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الوضوع. عدم التزامها ـ اذا أخنت به ـ بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصـــوم نعيا عليه أو اجابة طلبهم اعادة المأمورية الى الخبير شرطــه .</li> <li>( الطعن دقم ١٣٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)</li> </ul>
1 • 9	۲۸	
171	۳.	<ul> <li>٢ - محكمة الموضوع . اخذها بتقرير الخبير محمولا على اسبابه .</li> <li>مؤداه ٠ اعتباره جزءاً من الحكم ٠ المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه ٠ جدل موضوعى . عدم جواز الارته امام محكمة النقض .</li> <li>( الطعنان رقما ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )</li> </ul>
17/	. 27	<ul> <li>تقدیر ادلة الدعوی والموازنة بینها وترجیح ما تطمئن الیه منها واستخلاص ما تقنع به من منطقة محکمة الموضوع ما دامت تقیم حکمها علی اسباب سائفة تؤدی الی النتیجة التی ینتهی الیها .</li> <li>(انطعن وقم ۲۶ لسنة ٥٥ق ((احوال شخصیة)) ـ جلسـة ۱۹۸۷/۱/۲۷)</li> </ul>
۲۰۰		<ul> <li>٤ - ترينة قوة الامر المقضى م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحدة الموضوع فى كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .</li> <li>( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢٤)</li> </ul>
71	7 01	<ul> <li>م عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في المعسوى .</li> <li>خضوعه لتقدير محكمة الموضوع · اخذها بتقريره معمولا على أسبابه يفيد انها لم تجد في المطاعن الموجهة البه ما يستحق الرد عليه باكثر مما تضمنه .</li> <li>الخبير غير ملزم باداء عمله على وجه محدد · شرطه · تحقق الفاية من ندبه ·</li> <li>( الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۵)</li> </ul>

الصفحة	القاعدة إ	1
		٦ ــ نقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورفة المدعى أ
	l	بتزويرها أو ببطلانها وردهما بناء على ما يستظهره من ظروف الدعموي ا
		وملابستها . عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق او لمب خبير .
774	٦.	( الطعنان رقعا ۸۱۰۸۰ لسنة ٥٤ ق ( أحوال شخصية ) _ جلســة الممار/۲/۱۷
		٧ ــ تقدير أقوال الشهود . مرهون بما يطمئن أليه وجــدان قاضي
	ľ	الوضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها .
٣١٣	٧٢	( الطعن رقم ۱۲۲٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		٨ ــ تقدير كفاية الادلة من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها
		على ما يكفى لحمله .
۳۷۲	٨٤	( الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٥٢ ف ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )
		٩ ــ محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة
		اليها . حد بها أن يكون أستخلاصها سائفا .
۳۸۳	۸٦	( الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ )
		. 1 ــ محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير
- 1		ل الدعبوى ، علية ذليك ،
717	144	( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )
ļ		١١ ــ تفدير الخبير من عناصر الإثبات في الدعوى . خضوعه لتقدير
1		محكمة الموضوع ( مثال في ايجار مفروش ) .
171	125	( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )
		١٢ ــ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات
- 1	- 1	المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنهسا
- (		شهادة الشهود . شرطه . عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه
!		مدلولهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٠٨	101	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
- 1		<ul> <li>١٢ ـ تقرير الخبير من عناصر الاثبات التي تخضع لتقــدير قاضي</li> <li>الوضـــوع •</li> </ul>
١٨٥	170	<u> </u>
,,,-1	,	( الطعن: رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )

الصفحة	القاعدة	
		١٤ ــ استنباط الادلة من الوقائع الثابتة . من سلطة محكمة الموضوع
		بلا معقب عليها في ذلك متى كان استخلاصها سسائغا .
۸۲۲	۱۷٤	( الطمن رقم ٥٥) ا لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
		١٥ ــ أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ٠
		مؤداه . عدم التزامها بالرد عن الطعون الموجهة اليه أو اجابة طلب اعسادة
		المهمة الى الخبير أو نلب أخر لاستكمالها ٠
۸۳۷	177	( الطعنان رقما ۱۳۷۶ ، ۱٤٠٩ لسنة ٥٣ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
		١٦ ــ للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفســها برد وبطـــلان أية ورقة وأن
		نه يدع امامها بالتزوير . حسبها بيان الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك · م ١/٥٨ اثبات ·
۸۸۲	۱۸۷	( الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٥/٦/١٩٨٧ )
		۱۷ ــ تقدير ادلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد استقلالا على
		مالم تأخذ به منها . حسبها اقامة قضاءها على ما يكفى لحمله .
٩٨٤	7.9	( الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
	1.	١٨ ــ محكمة الموضوع • حقها في الأخذ ببعض أقوال الشــهود دون
		البعض الآخر ٠ شرطه ٠ الا تخرج بتلك الأقوال عما يؤدى اليه مدلولهما ٠
		عدم التزامها بالرد على مالم تأخذ به منها .
9.4.5	7.4	( الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
		١٩ ـ تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمسستندات
		القدمة فيها . من سلطة قاضى الوضوع . عدم التزامه بالرد استقلالا على
		كل ما يشيره الخصـــوم .
۱۰۷٤	777	( الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
- 1		. ٢ ـ تحصيل فهم الواقع في اللعوى وتقدير الادلة المقلمة فيها .
		من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بالود استقلالا على كل ما يثيره
		الخصيوم .
1.44	771	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )

الصفحة	القاعدة	All 11 -4
		<ul> <li>۲۱ ــ تقدیر اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . مما یسنقل</li> <li>ه قاضی الموضوع طالما لم یخرج بها عما یؤدی الیه مدلولها .</li> </ul>
.		ر الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢)
1.49	777	l ·
1		٢٢ ــ التفات الحكم عن مستندات غير مؤثرة في الدعوى عدم رده عليها •
]		لا عيب .
1.49	774	( الطعن رقم 317 لسنة ٥١ ق - جلسة 17/١٢/١٢ )
		٢٣ _ اخذ المحكمة بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . يتضــــمن
		الرد على الطعون التي وجهت اليـــه .
1179	TTV	الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ـ جنسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
	- 1	خامسا: سلطتها في تكييف العقود وتفسيرها:
	- 1	
- 1		<ul> <li>ا محكمة الموضوع متى كان الله محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها</li> </ul>
777		الطعن رقم ۲۵۲۲ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۲)
```	^`\	
1		٢ _ تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على قصد المتعاقدين.
-1	1	من سلطة محكمة الموضوع * متى أقام قضاءه على ما يكفي لحمله * (مثال
27.	ا،	بشأن ادماج شقتين في عقار واحد اعتباره احتجاز اكثر:من مسكن) .
`	"]	(الطعن رقم ۱۱۰۰ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۳)
		٣ _ محكمة الموضوع . سلطتها في تعرف حقيقة العقد واسستظها
		مدلوله من عباراته على ضوء الظروف أنتي أحاطت بتحريره وما يلول ف
·v/ v		سبقه او عاصره من اتفاقات .
1	1	(الطعنان وقعا ١٧٢٧/١٧١٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
	1	سادسا : سلطتها في استخلاص عناصر المسئولية :
	.	ا ــ استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمستشولية
	1	خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائعًا •
vi 1	rl .	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩)
		, p = •

الصفعة	القاعدة	
		٢ - استخلاص الخطأ الموجب المسئولية . يخضع لتقدير محكمة
		الموضيسوع .
1114	747	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/١٢)
		سابعا: سلطتها في تقدير ادلة الصورية:
		تقدير ادلة الصورية وأقوال النسهود واستخلاص الواقع منهسا .
	1 1	سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه .
۳۱۸	٧٣	(الطمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		ثامنا : سلطة محكمة الوضوع في استنباط القرائن وتقديرها :
		أخذ محكمة الموضوع في معرض الاثبات بالقرائن . شرطه .
1197	70.	
		تاسعاً : سلطة محكمة الموضوع في المنازعات الايجارية :
		(أ) في تأجير العين مغروشـــة :
	}	المستأجر المصرى المقيم مؤقتا بالخارج . حقه في تأجير المكان للغير
		مفروشا أو خاليا ولو تضمن العقد حظر التأجم من الساطن . عبددته من أ
	}	المحارج . وجوب اخطاره المستأجر من الباطن بالاخلاء ولو قبل انتهسساء ا
	1	المدة الأصلية للعقد أو الممتدة . تمام الإخطار . أثره . اعتباد العقد منتميا أ
	1	بعود العانون . كفاية البات المستأجر الاصلى أن التأجير تم بسبب المامته
		الموقوتة بالخارج • تضمين العقد أن سبب التاجير من الباطن اقامة المستاح
	1	الأصلى مؤقتًا بالخارج أو علم المستأج من الماطن يهذه الواقعة • غم ٧نم • أ
		لحكمة الوضوع السلطة الطلقة في استخلاص سبب التأجير مادام سأثناً .
17.	704	﴿ الطعنان رقعا ١٧١٧ ١٧٢٧ لسنة ٥٥٠ ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
		(ب) في تقدير مقتفى احتجاز اكثر من مسكن في البلد الواحد :
	1	تقدير المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . من سلطة أ
	1	﴿ حَكُمَ اللَّهِ فَوْ وَعَ مَتَى أَقَامَتُ قَضَاءُهَا عَلَى أَسْبِابُ سَائِغَةً .
۱•۷	9 771	
	1	(ج.) في تقدير الضرر الناجم عن تغيير استعمال المين .
	1	استخلاص ثبوت الضرر المترتب على تغيير الاستعمال أو نفيه .
	1	واقع . يستقل به قاضي الموضوع . مثال لتقدير سائغ .
112	1 740	in a surray and 7 to 3 at 20 th 3 and 1)
		-

الصفحة	القاعدة	عاشرا : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الحتى في الحبس :
۸۲۲	175	حق المسترى فى حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده . م ٢/٤٥٧ مدى . تقدير جدية السبب . من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم 1400/ السنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		حادى عشر: سلطة محكمة الموضوع فى تقدير عيوب الرضا: التدليس الذى يجيز ابطل العقد . استقلال محكمة الوضيوع باستخلاص عناصره وتقدير ثبوته .
1.40	411	(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ١٥ ق ـ جاسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
		مسئولية
	**	اولا : المسئولية التقصيية :
		(۱) ركن اللخطا:
		استخلاص وقوع الفعل المكون الخطأ الموجب المسئولية . خضوعه
		لنقادير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا .
٤٧٨	109	(الطمن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٦٥ ق _ جلسة ٢٨/١٠/١٠)
- 1	1	(ب) الخ رد :
££^	44	قاعدة زوال العقد منذ الرامه . كاثر للقضاء ببطلانه . علم إعمالها في خصوص بدء مريان تقدم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي قضى على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلى الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدنى . (الطعن وقم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		ثانيا : المسمدولية الغقدية :
1		١ - التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات
1	1.	النقل • شموله الراكبان المسموح بركوبهما سواء في كابينتها أو في صندوقها

الصفحة	القاعدة	
120	70	صاعدين اليها او نازلين منها . عدم اشتراط أن يكونا من أصمصحاب البضاعة المحمولة او من النائبين عنهم . علة ذلك . (الطفار وقم ۸۹۳ لسنة ۵۳ ق مـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۱)
		 ٢ ـ وثيقة التأمين الاجبارى على السيارات . سريانها للمدة المؤداه عنها الضريبة مضافا اليها مهلة الثلاثين يوما التالية الانتهاء تلك المدة . م ٤ ق ٢٥٢ لسسنة ١٩٥٥ .
441	٧٦	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
1189	744	 ٢ ـ الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا . التنفيذ بطريق التعويض. شرطه • المادتان ٢٠١٠ ، ١/١٠ من القانون المدنى • قعود المدين عن تنفيذ التزامه المقدى . خطأ موجب للمسئولية . (الطعن رقم ٢٦٠ لسئة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
		٤ - الاعذار . ماهيته . لا موجب له . متى أصبح التنفياد العينى
- 1		
1179		غير ممكن .
ורווו	11.	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
		د ـ استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . يخضع لتقدير محكهسة
		الوضيوع .
1117	747	(الطمن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
		ثالثا: المسمئولية الجنائية:
1		مبدا شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنابة في المحاكمة الجنائبة
- [1	او العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة
		من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع أبنها . صحيح في القانون.
- 1	1	علة ذلك •
77	١٨	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤)
- 1		رابعا: مسلقل متنسوعة:
}	1	التضامن بين المتهمين في المسئولية . معناه . المقضى له بالتعسويض
		ان ينفذ على أيهم بجميع المحكوم به .
۸۰۹	171	ان ينفذ على أيهم بجميع المحكوم به . (الطمن رقم 287 لسنة 30 ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		معاهدات
		مماهدة بروكســــل :
٤٧٤	٩٠	انطب ق معاهدة بروكسل مسواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها . أثره . سريان أحكام هذه المعاهدة وحسدها سواء ما تعلق منها بالتقواعد الموضوعية أو الإجراءات واستبعاد أحكسام السادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك . (الطعن وقم ٧٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
1101	71.	 ۱ - سند الشحن غير الخاضع لأحكام معاهدة بروكسل - جسواذ الاتفاق على خضوعه لها بشرط « بارامونت » . (الطعن وقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
1127	72.	 ٢ ـ تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالجو الاقصى للتعويض المسار اليه بمعاهدة بروكسل. مناطه أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بيانا بجنس البضاعة وقيمتها . لا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة المشراء . (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥ ق ح جلسة ١٩/٧/١٢/١١)
1101	71.	 ٣ ــ النقص في البضاعة المنسحونة . يعتبر من قبيل الهلاك الجزئي لها . مؤدى ذلك . اندراجه تحت نص م ٤/٥ من معاهدة بروكسل . (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
1101	Y £•	- حدوث العجز في الرسالة انساء الرحلة البحسرية التي انتهت بوصول السفينة الناقلة في ١٩٧٨/٢/١ . التعويض عنه . خضوعه فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى لحكم المادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل دون بروتكول تعديلها الموقع بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢ . علة ذلك . عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبادا من ١٩٨٣/٤/٣٠ . (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١)

	1	
	القاعدة	ملكية
		اولا : استباب كسب اللكينة :
]	(1) ألتقسادم:
		١ ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها
		قبل البائسع أو من تلفي الحق منه .
۳۱۸	٧٢	(الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		 ٢ ــ وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من اى مصدر يستقى القاضى منــه الدليــل .
٤٥٥	1.1	(الطعن وقم 1۸۱ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٢/٢)
		 ٣ صاحب حق الانتفاع . حقه فى حماية حيازته بدعاوى الحيازة. شرطه . اثبات اكتساب حقه استنادا الى اى من الاسباب المسردة فى المسادة ٨٥٥ مـدنى .
1	717	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
1.14	415	 إ ـ الحيارة التي يعتد بها لكسب الملكية بانتقادم الخمسى . ماهيتها . العبرة فيها بالحيازة منذ معاصرتها للسبب الصحيح . التمسك بعيب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج . (الطعن وقم ٢٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
1.14	411	 م - حسن النية بفترض دائما لدى المحائز مالم يقم الدليسسل على العكس . سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه . (الطمن رقم ٢٢٤ لسنة ١٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
1.14	415	 ٦ ـ استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء يته . من سسلطة قاض الوضوع متى كان استخلاصه سائفا . (الطمن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - حاسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
14.41	404	 ٧ - اكتساب الحائز العرضي الملكية بالتقادم • شرطه • تغير صفة حيازته بفعل يعتبر معارضة لحق الممالك . (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)

		•
لمنة	الماعدة اا	
	ĺ	(ب) الالتصــــاق :
		تجاوز مالك الأرض بحسن نية اثناء اقامة بناء عليها الى جنزء
		صغير من ارض ملاصقة . للمحكمة اجبار صاحب هذه الارض على التنازل
		بانى عن ملكية الجزء الشغول بالبناء نظير تعويض عادل استثناء من
٠	1	القواعد العامة وقواعد الالتصاق . م ٩٢٨ مدنى . حسن النية في نطبيق
۸۳۷	lin	هذا النص الاستئنائي ، ماهيته ،
, .	'''	(الطعنان رقما ۱۳۷۶ ، ۱۶۰۹ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦)
		ثانيا : القيود الواردة على الملكية :
	1	عق الارتفاق :
	l	حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل العقار المرتفق به لغائدة العقار
	İ	المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملك.
		شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذنك . أثره ، الترامه باعادة
		الحال الى ما كانت عليه سع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو قسم جيله . غير
		المرتفق المصان تطرف المالك في المصار المرتبق به الراح المراجب
٠	114	(الطمن رقم ۷۲ه لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۸)
		•
		ثالثا : اللكية الأدبية والفنية :
	j	حق المؤلف في أن يكتب اسمه على كل نسخة من سبخ المصنف الذي
		ينشره أو بواسطة غيره وفي جميع الإعلانات عن هذا الصنف ، ثبوته لله
- 1		دون حاجة إلى أبرام اتفاق مع الغير على ذلك.م ١/١ ق ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ .
YA	71	مثال: الاعسلان عن مسرحية .
		(الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٧)
		رابعا: ملكية المساكن الشميية:
		١ - تعليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشفلت قبل العمسل
		السليمة . التاجير من الباطن لا يحول دون تعليكها بخلاف الوضع بالنسبة
		للمساكن التي شفلت بعسد ١٩٧٧/٩/٩ . قسرار رئيس الوزراء ١١٠ لسسنة ١٩٧٨ .
445	٧٤	(الطمن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

لصفحة	القاعدة إ	
	-	٢ ــ تمليك المساكن التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ أ
	1	٧٢ ق٦٤ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستأجر او خلفه العام او من تلقى عنـــه ا
	1	الحق بأداة قانونية سليمة . شرطه ذلك . شفل المسكن منذ ذلك التاريخ
	1	وحتى العمل بقواد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل
	1	المستأجر يغير الأداة القانونية السليمة للجهة الحكومية طلب اخلائه
		طبقا لشروط عقد الايجـــار .
447	٥٧	(الطِعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		٣ ـ تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتهـــا
		المحافظات وفقا للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس
		الوزراء . مناطه . شغل طالب التملك الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تـــاريخ
		العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
95.	199	(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٢ ق ـ حلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		 إ ـ المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون ١٩٧٧/٤٦ . تمليكها للمستأجر أو خففه
		العام أو من تلقى عنه حق الايجار بالاداة القانونية السليمة . شرطه . اداء
		طالب التمليك ١٨٠ مثل القيمة الايجارية للوحدة اعتبارا من تاريخ شغلها مع توافر شروط المادة ٧٢ من القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٧ وقسرار وليس
		مجلس الوزواء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ .
1.41	417	(الطَّمَن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
		خامسـا : انتقال اللكيـة :
		1 - الملكية في الموارد العقارية ، عدم انتقالها سواء بين المتعاقدين
		او بالنسبة للغير الا بالتسميل .
۷٦٨	175	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٦/٤)
		٢ ــ الملكية في العقار . عدم انتقالها الى المسترى الا بالتسجيل . ق
		1٨ لسنة ١٩٢٣ - الاستثناء . المحروات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه
1		في أول يناير سنة ١٩٢٤ . عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه
- 1		بالنسبة للغير فقط وفقا للقانون المدنى القديم .
144.	405	(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩/١٢/٢١)

لصفحة	لقاعدة ١	
	1	سادسا: مسسائل متنوعة:
٤٣.	٩٩٩	ا ــ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المسسمانف للدات المبيع . تناقض . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ (١٩٨٧/٣/٢)
	1	i ·
		 ٢ ـ استخلاص سوء نية الباقي . استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاءها على مقدمات من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التي تنتهى البها وكان استخلاصها سائغا .
۸۳۱	۱۷′	(الطعنان رقعا ۱۳۷۶ ۱۶۰۹۰ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۲/۲/۱۸۸۷)
		 ٣ ــ الفصل في المسالة الاساسية . ثبوتها او عدم ثبوتها . اكتسابه توة الامر المقضى في النزاع بشأن أى حق أخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة .
17.7	101	(الطعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
177.	Y05	 دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته · أسساسها الملكية · التسجيل شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكيسة . مشترى العقار بعقد غير مسجل . ليس الا دائنا عادياً اللبائع . (الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
	ĺ	
		موطن
17.4	704	البيانات الواجب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض عليها م ٢/٢٥٣ مرافعات . الفرض منها . اعلام ذوى الشأن اعلاما كافيا بها . بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين بالصحيفة اعتباره موطنا مختارا لهما . اغفال بيان موطنهما الاصلى . لا بطلان . (الطعنان وقعا ١٧٢٧ المائة . وق حاسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
1	1	

الصفحة	القاعدة	
		(ن)
		نظام عام
		أولا : المسائل المتعلقة بالنظام العام :
		(أ) القواعد الموضوعية الآمرة :
	• • •	 انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها او للاتفاق في سند الشيحن على خضوعه لها ، اثره ، سريان احكام هذه الماهدة وحدها سسواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية او الاجراءات واستبعاد احكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى ، علة ذلك . (الطعن دقم ٧٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)
170	188	۲ - عقد الایجار . خضوعه القانون الذی ابرم فی ظله . الاستشناء . صدور قانون جدید متعلق بالنظام العام . سریانه باثر فوری مباشر . خلو قوانین ایجار الاماکن من کیفیة تقدیر المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر فی ظل القانون المدنی الملغی مقابل ما یقیمه من مبان علی الارض المؤجرة . اثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المادة ۲۵ مدنی قدیم . (الطعن وقم ۱۵ السنة ۵۳ ق - جلسة ۵/۱۹۸۷)
		 ۳ - احكام القانون الجديد · الاصل عدم سريانها الا على ما يقسح من تاريخ العمل بها . الاستثناء . الاحكام المتعلقة بالنظام العام . سريانها بائر فورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به. تعلق أحكام الاجرة والامتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام .
1121	744	ائــره . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
		 ٤ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بسفاتية القاعدة الآمرة . تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة . دون مساس بذاتيتها • عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه على الوقائم التي نشأت في ظله .
1181	1740	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)

***		نظام عام
الصفحة	القاعد	(ب) في ايجار الامساكن :
700	٥٩	 ا حق التأجير المفروش . قصره على اللاك والمستأجرين المصريين نقط والأجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ١٣٠ - ١٠ ٤٥ / ١/٤٥ ق 29 لسنة ١٩٧٧ · تعلق ذلك بالنظام العام · سريانه على العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون المذكور . علة ذلك . (الطعن وقم ١٦٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
1.04	***	 ٢ - الاحكام الخاصة بالامتـاد القانوني لعقد ايجــاد الوحـــادات السكنية المفروشة وجعل أجرتها الاتفاقية أجـــرة قانونيـــة . ٢٠٤ق ١٩٧٧/٤٩ . تعلقها بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز زيادة أجرتها تبعا لزيادة أعباء المؤجر ولو باضافة الضريبة المفروضة بالقانون ٢٦ لسنة١٩٧٨ . (الطعن رقم ٥١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧/١٢/٦)
		 ۳ ــ اشتراط اعذار المستاجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل رفع دعوى الاخلاء . م ۳۱/ح ق ۱۹۷۷/۶۱ . عدم سريانها على الدعاوى التى رفعت قبل العمل بأحكامه . نفاذ القانون اثناء نظر الدعوى . اثره. وجوب عدم الحكم بالاخلاء اذا أعاد المستاجر الحالة الى ما كانت عليه . عله ذلك .
1121	749	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
1121	749	 إ - الاخلاء المخالفة شروط الايجار المقولة أو استعمال المكان المؤجر في على المؤجر في المخارض المؤجر من أجلها م ٣١/ج ق ١٩٤ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . وجوب أعداد المستأجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه . (الطمن وقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١)
		(جـ) السائل الاجسرائية :
		 التمسك امام محكمة النقض لاول مرة بسبب قسانوني متعلق بالنظام العام . شرطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضسيوع .
441	۳٠	(الطمنان رقعاً ۲۲۶۳ ، ۲۳۹۵ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ ـ أسباب الطمن المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض والخصوم
		والنيابة اثارتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في
		صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائع وأوراق سببق
		عرضها على محكمة الموضوع او وردت على الجزء المطعمون فيه من الحكم
		وليس على جزء آخر منه او حكم سابق عليه لا يشمله الطعن واكتسسب
		قوة الشيء المحكوم فيه .
۸۹۸	191	(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
		٣ ــ الأسباب المتعلقة بالنظام العام . للخصوم والنيــــابة والمحكمة
		اثارتها . سُرطه . أن تكون متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم .
979	4.4	(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٢ ق – جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		(د) النصوص الخاصة بالرقابة على النقه :
		المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل فيمتها اليه
	1 1	طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حسساب
		غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيسل
		البائع غير المقيم . غير مبرىء لذمة المشترى . علة ذلك . تعلق النصوص
		الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .
440	V V	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٦/١٢/٢٦)
		(هـ) الاختصساص النوعي والقيمي :
		 الاختصاص بسبب نوع المدعوى أو قيمتها . من النظام العام .
		الحكم الصادر في الموضوع . اشتماله على قضاء ضمني في الاختصاص .
۸۹۸	191	(الطمن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
		٢ ـ الاختصاص بسبب نوع المعوى . تعلقه تالنظام العام . اعتباره
		مطروحا على المحكمة . الحكم الصادر في موضوعها اشتماله على قضاء ضمني
		بالاختصاص . م ١٠٩ مرافعــات .
117	721	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		ثانيا: المسائل غير المتعلقة بالنظام العام:
		١ ــ الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسيك به أمام
		محكمة الموضوع . عــدم جواز اثارته لأول سرة آمام محكمة النقض .
200	1.1	(الطعن رق م ۱۸۱ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

, ,	• •	
الصفحة	القاعدة	
127	7.1	- الدفع بالمدام صفة احد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام . المحدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١) ٣ - اقرار المتنازل اليها عن الايجار بأن التنازل تم على خلاف شروط
		المقد . لا مخالفة فيه للنظام العام . أعمال المحكم أثره . صحيح .
1.40	717	(الطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)
	,	٠ نقـد
		نقبع اجنبي :
		المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائسع غير المقيم . غير مبرىء للمة المسترى . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .
770	VV	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		. ن قف ن
		اولا : اجراءات الطعن بالنقض :
	- 1	التوكيل في الطمن :
		عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضوع غير فيم التجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى بوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . على قد ذك .
4441	4.	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧

2-4-01	القاعدة	
		. صحيفة الطمن :
		الفرض من بياناتهـــا :
		البيانات الواجب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض عليها .م ٢/٢٥٣
		مرافعات . الفرض منها . اعلام ذوى الشأن اعلاما كافيا بها . بيان موطن المحامى الوكل عن الطاعنين بالصحيفة . اعتباره موطنا مختارا لهمسا . اغفال بيان موطنهما الاصلى . لا بطلان .
	704	(الطعنان رقما ۱۷۱۷ ، ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
11.4	, ,	السبب المجهــل :
		 ١ - أسباب الطعن . وجوب تحديدها للميب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه .
141	۳.	(الطعنان رقما ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		 ٢ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان أسـباب الطمن والاكان باطلا .م ٢٥٣ مرافعات . مقصودة . تحديد أسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة . علة ذلك .
7.7	٤٩	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		 ٣ ــ عدم بيان الطاعنة ماهية ماتعزوه الى الحكم المطعون فيه من خطأ وموضع هذا العيب منه واثره فى قضائه • نعى مجهل غير مقبول •
774	٦.	(الطعنان رقما ٨١٠٨٠ لسنة ٤٥ق (احوال شخصية) ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
		 ٤ ــ عدم بيان الطاعن العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه * اعتباره نعيا مجهلا غير مقبول *
٤٤٨	99	(الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣٢١)
		 ٥ ــ اسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفا واضحا نافيا عنها النموض والجهالة . عدم بيان سبب النعى بيانا دقيقا والمسستندات ودلالتها التي ينمى الطاعن على الحكم اغفالها الره . اعتبار النعى مجهسلا وغير مقبسول .
٤٧٨	1.0	(الطمن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٩/٣/٢٨)
٥٢٧	114	 ٦ ـ اسباب الطمن . وجوب تحديدها للعيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره في قضائه . مخالفة ذلك . اثره . عدم القبول . (الطمن رقم ١٣٨٧ تسئة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

عسفحة	ناعدة اا	٧ ــ عدم بيان الطاعن العيب الذي يعزوه الى الحكم بيانا كافيا نافيا
		عنه الجهالة واثر ذلك العيب في قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
٥٥	. , ,	(الطعن رقم ۷۲ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		 ٨ ــ عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للعيب الذي يعزوه الطـــاعن الحكم وموضعه منه واثره في قضائه . نعى مجهل .
4.9	14.	(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
		 ٩ ــ عدم بيان الطاعن للمستندات ودلالتهــــا التى ينعى على الحكم هفالها وأثرها فيه • نعى مجهل غير مقبول •
717	۱۳۲	(الطعن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
		 ١. عدم بيان الطلفن أوجه دفاعه التي تمسك بها أمسام .حكمــة الموضوع وموضع العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه ٠ نمى مجهل غير مقبول .
717	144	(الطعن رفم ۱۰۲۰ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٦)
		 ١١ ــ عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن الهيب الذي بعــزوه للحكم المطمون فيه وموضعه منه وأثره في فضائه . الهي مجهل غير مقبول .
٧٦٨	177	(الطمن رقم ١٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١)
907	7.7	 17 - اسباب الطعن بالنقض . وجوب تحديدها وتعريفها . أغفال ذلك . أثره . عدم قبول النعى . (الطعن وقم ۱۹۲۷ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		۱۳ – وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسبباب التي بنى عليها الطعن ٢٥٠ مرافعات . مقصوده . تحديد اسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه واثره في قضائه .
1110	74.5	(الطعن رقم ۲۰۰۰ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)

	
القاعدة الصغبة	صحيفة الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية :
	ــ الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعـــبه بتقرير فى فلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد . رفعه بصحيفة توافرت فيها البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن . لا بطلان . علة ذلك .
78. 149	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٥ق ((احوال شحصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
	ايداع الأوراق والمسيستنعات :
	ــ الطمن بالنقض فى مسائل الاحوال الشخصية . خضوعه للقواعــ المامة المقررة فى قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصـــوص الواردة بالكناب الرابع . مؤدى ذلك . عدم التزام الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه. م٢٥٧ سرافعات المعدلة بق ٢١٨ لسنة ١٩٨٠
۱۹۷ ٤٠	(الطعن رقم ۳۷ لسنة 1هق (احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
1.4 44	النمى المفتقر الى الدليسل : الاصل فى الاجراءات انها روعيت ، عبء اثبات من يدعى خــــلاف ذلك وقوعه على عاتق مدعيه . نمى عار من الدليل ، غير مقبول . (الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
	ثانيا : المصلحة في الطمن :
	 ١ – تمسك الطاعن بنعى لا يحقق له سوى مصلحة نظـــرية بحتة ٠ غير مقبول . علــة ذلــك .
1.4 44	(العمن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
177	 ٢ ــ نعى لا يحقق للطاعن مصلحة فى الطعن به على الحكم . غير مقبول. (الطعن رقم ١١) لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٩)
	ثالثًا : الخصوم في الطعن :
Y714 7.	 ا اختصام الطاعنين للمحكوم عليهم مثلهم أو لمن لم يكن لهم طلبات قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم . غير مقبول . ٢ وجوب اختصام الطاعن لخصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصام باقي الخصوم واجبا بنص القانون .
717 177	

-		
لصفحة	القاعدة أا	
		٣ ــ الاختصام في الطعن بالمنقض . شرطه . وقــوف الخصــــــم من
	1 .	الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليه بشيء وتأسسيس الطعن بالنقض
	"	على أسباب لا تتعلق به . أثره . عدم قبول اختصامه في الطعن .
177	10	(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق برجلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		إبما: نطاق الطعن:
	1	الطعن بالنقض . عدم انساعه لغير الخصومة التي كانت مطروحة على
	1	محكمة الاستثناف .
124	۲۰۰ ا	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		خامسا: الاحكام الجائز الطعن فيها:
		١ ــ الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيته . ما ينتهي به موضنوع
	·	الخصومة برمته . مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق
		منها أو في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم الهنهي للخصومة . اختــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الطلبات في اسبابها او تعدد الخصوم فيها . لا اثر له . علة ذلك .
٧٢	77	(الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
	'	 ٢ - الاحكام الجائز الطعن فيها برفض النقض · المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩
		مرافعات . احكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . عدم
		جواز الطعن فيها بطريق النقض .
1177	747	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٠)
		سادسا: الأحكام الجائز الطعن فيها استقلال:
		قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وأعادة
- 1	- 1	الدعوى الى محكمة أول درجة لعدم استنفاد ولايتها فيها . قضاء قطعى
	- 1	بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى . جواز الطعن
		فيه بالنقض على استقلال .
1177	777	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة)ه ف _ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)
		سابعا: الإحكسام الغير حسائز الطعن فيهسا:
- 1		 ١ - الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجسة
	- 1	الأولى . عسدم جواز الطعن فيهسا بطسريق النفض .
100	09	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		·

الصفحة	القاعدة	
	 	٢ _ الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة اول درجة
	1	الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع نسدب خبير لتحقيق طلب
	1	الربع . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
[YVY	77	(الطمن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
	1	٣ ــ الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفتها محكمة المرجــة
	1	الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق اللنقش .
۷٦٨	174	
		نامنا: الاحكام الغير جائز الطمن فيها اسستقلال:
		١ ــ عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبــــل
		الحكم الختامي المنهى لها عدا الاحكام الوقتية والمستمجلة والصادرة بوقف المدودي أو القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .
777	40	(الطمن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸)
'''	''	٢ ـ عدم جواز الطعن استقلالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة
- 1		ا ـ عدم جوار القعن السنفلال في الأحكام الصادرة الناء سير الحصومة
- 1		قبل الحكم الغتامي المنهى للخصومة كلها . الاستثناء . حسالاته م ٢١٢ مرافعسبات .
777	٨٤	(الطمن رقم ۲۵۲۲ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۲)
		 ٣ - علم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . الاستثناء .م ٢١٢ مرافعات .
٧٣٥	107	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٧١٤)
1	1	تاســـما : حــالات الطمن :
	1	 الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئسة استثنافية . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات .
144	44	(الطمن وقم ٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)
]		٢ - النعى ببطلان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية
	- 1	بسبب، نظر الدعوى في جلسة علنية · الطعن بالنقض لهذا السبب · غير
1	1	بسبب كر السوى في بست منيت السن بالسن به السيب الدير
144		- · ·
174)	77	(الطمن رقم ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

المنحة	لقاعدة	
		٣ - الطعن بالنقض ، القصود به مخاصمة الحكم النهائي . حالاته.
		بيانها على سبيل الحصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات • عدم تضمين
	1	سبب الطعن تعييبا للحكم المطعون فيه . اثره . عدم القبول .
٥٧٥	١٧٤	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)
		عاشرا: اسباب الطعن:
- 1		ما يعتبس سسببا جديدا :
1		١ - طلب انهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاء مدته ٠ عدم منازعة
1	1	الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع • النعى عليه بالصورية ، سبب جديد ،
- 1	{	عدم جواز التحدى به لاول مرة أمام محكمة النقض .
11	77	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		 ٢ ــ عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الموضوع . التمسك بدلالتها لأول مرة امام محكمة النقض . غير جائز .
- 1	- (التمسك بدلالتها لأول مره أمام محكمه النفض . عير جائز .
EVA	1.0	(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
- 1		٣ ــ عدم تمسك الطاعنة امام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيني
-	- } '	 في الحكر بالتقادم . اعتباره سببا جديدا . عدم جواز اثارته لأول مرة أصاء محكمسة النقض .
ו אדר	122	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١/١٩٨٧/٥)
		الأسسسباب المتعلقة بالنظام العسام :
- (١ - الاسباب المتعلقة بالنظام العام . شرط قبولها لاول مرة اســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
- 1	13	محكمة النقض ، الا بخالطها عنصر واقعى لم يسبق طرحه على محكمت
1.		الوضيوع •
7.	IY	(الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ١٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
1.	ق	٢ _ التمسك امام محكمة النقض لأول مرة بسسبب قانوني منعا
-	لی	بالنظام العمام . شرطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطمورحة عا
	1	محكمية الوضيوع .
7/1 7	'•]	(الطمنان رقما ۲۳۲۵،۲۲٤۳ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)

الصفحة	لقاعدة	
		٣ ــ أسباب الطعن بالنقض ــ وجوب بيانها في صحيفة الطعن . حظر
	1	التمسك بعد تقديم الصحيفة بأى سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت
		فيها الاستثناء . الاسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بها في أي
		وقت شرطه ورودها على الجزء المطعون فيه من الحكم وألا يخالطها واقسع
		مما يجب طسرحه على محكمة الموضوع .
120	12.	(الطمن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ق (احوال شخصية)) ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		 إ ـ أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض والخصوم
		والنيابة اثارتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضسوع أو في
		صحيفة الطمن متى توافرت عناصر الفصل فبها من وقاثع واوراق سسبق
		عرضها على محكمة الوضوع او وردت على الجزء المطعون فيسه من الحكم
		وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطعن واكتسب قوة
		الشيء المحكــــوم فيـــه .
191	191	(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠/٦/٧٨٠)
		ه _ الأسباب المتعلقة بالنظام العام . للخصوم والنيابة وللمحكمة
1	1	اثارتها . شرطه . أن تكون متملقة بالجزء المطعون عليه من الحكم .
949	7.1	(الطمن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
- 1		الاسسباب غير المتعلقسة بالنظسام العسام :
1		١ ـ الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به
1	- 1	امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .
200	1.1	(الطمن رقم ١٨١ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٧/٣/٣١)
	`]	
	- 1	٢ ـ بطلان الاجراءات لانمدام صفة أحد الخصوم . غير متعلق بالنظام
1	1	العام . عدم جواز التحدي به لأول مرة امام محكمة النقض .
945	197	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
1	- 1	٣ ـ الدنع بإنعدام صفة احد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام .
		عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقش .
127	4.1	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)

صفحة	قاعدة إال	n/
	-	إسباب القانونية التي يخالطهما واقع :
	1	١ - عدم بيان الطاعنين ادلتهم على ادعائهم بالصورية امام محكمة
		الاستثناف على النحو الذي أثاره بوجه النعى . نعى غير مقبول نما يخالطه
	ſ	من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .
**	اه ام	(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		 ٢ ــ دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. عدم جوال اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
72	٥١ له	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۰)
	1	٣ ــ النعى بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة اللاعوى في موطنهما.
	1	دفاع يخالطه واقع غير متعلق بالنظام العام . اثارته لاول سرة امام محكمة إ
		النقض . غير مقبسول .
٥٠١	1 1.4	(الطعن رقم ۹۸۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		٤ ــ دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.
		عدم جواز الثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (مثال في صورية)
0 TV	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١/١٩٨٧/٤)
		ه ــ نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وانه تزوجها حال افاقته .
	1 1	دفاع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستثناف . اعتباره
		سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمه النفض .
75.	144	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٥ق (الحوال شخصية)) ــ جلسة ٢٨/٤(/١٩٨٧)
- 1		٦ ـ دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضـــوع غير
1	- 1	مقبول أمام محكمة النقض .
V2 .	104	(الطعن رقم ۱۲۹۶ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)
		٧ ـ دفاع قانوني يخالطه واقع . عدم جوال #نارته لاول مرة امسام
1		محكمينة النفض .
178	197	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

عدة الصفحة	以
	 ٨ – ضمان المؤجر التعرض المادى الواقع من الغير على المستأجر . شرطه • أن يكون الغير لاساءة الاستعمال ـ دفاع قانونى يقوم على واقع • عدم جواز التحدى به لاول مرة امام محكمة النقض .
927 7	(الطمن رقم ۱۸۰ لسنة ۱۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۱)
	 ٩ ــ دفاع المستاجر باعتبار سكوت المؤجر عن استعمال حقه في طلب الاخلاء من قبيل التعبير الضعني عن الارادة في اسقاط الحق . عدم قبول التمسك به لاول مرة امام محكمة النقض لما يخالطه من واقع لم يسسبق التمسك به اسام محكمة الوضوع .
457 7.	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١/١١/١٥)
	حادي عشر : ما لا يندرج تحت أسباب الطعن :
	السبب غي المنتج :
	- مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبهسا في شركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطمون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الضرائب الذي تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليسه اغفال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أوباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الضرائب المستحقة عليه ، غير منتج ،
47 7	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٢)
	 ٢ ــ اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه. النعى على مااستطرد اليه في اسبابه تزيدا ويستقيم الحكم بدونه . غير منتج .
177 £	(الطعن دقم ۷۱ لسنة ۵۰ق «احوال شخصية» ــ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۷) ا
	 ٣ - اقامة الحكم على دعامتين احداهما صحيحة تكفى لحمله النمى عليه في الاخرى . غير منتج .
770 V	(الطعن رقم ٢٥٥ فسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
,	1

لصفحة	فاعهة	11
	1	لا يصلح سسببا للطعن :
		النمى على اسباب الحكم الابتدائي :
		١ - ورود النعي على الحكم الابتدائي . قضاء الحكم المطعون فيسمه
		الرد على هذا النعى بأسباب خاصة . أثره . عدم قبول النعى .
***	١٥١	الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		٢ _ اقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب مستقلة دون احالة
		الى اسباب الحكم الابتدائي . النعي الموجه الى هذا الحكم . غير مقبول .
٦٤	1.4	(الطعن ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		٣ _ النمى على أسباب الحكم الابتــــدائي دون الحكم النهـــائي .
-		غير مقبـــول ٠
1	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)
-		ثاني عشر: سسلطة محكمة النقض:
1	- 1	ا _ اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة ، شرطه ، صدورها من الخصم
1	1	الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد التباته قريب الاحتصال .
1	- 1	تقلب ذلك بين سلطة قاضي الموضوع . لا رقابه عليه من محدمه التقص
1	- 1	منى كان استخلاصه سائغا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .
1	44	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٢ _ انتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة مع اشتماله على تقريرات قانونية
		غاطئة . لحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .
	47	الطمن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
	1.	٣ ـ النهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . الإهبيه القصور في بعض
	- 1	سبابه القانونية . لمحكمة النقض تصحيحها .
	77	الطعن رقم ههه لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠/٢/١٨١)
	ن	ب ت الماري الماري في الافصاح عن سنده القانوني والإنطلار
	1	 إ فصور الحجم المعمون فيه المحلمان منا القصور . حته تن كان صحيحا في نتيجته . لمحكمة النقض استكمال هذا القصور . حته
: -		ل تكسف الداقعة اعتمادا على ما حصلته محكمه الوصوع .
11	141	[الطعن رقم 11} لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)
		•

3-4-61	القاعدة	
	-	 ٥ ــ انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة قانونا . اشتماله
		على تقريرات قانونية خاطئة ، لاعيب ، لمحكمة النقض تصحيحها دون ان
		تنقضيه .
۸۱۸	۱۷۲	(الطعن رقم ۱۷۸۹ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		 آ - اشتمال الحكم على اخطاء قانونية · انتهاؤه سليما في نتيجته ·
		لا بطلان مؤدى ذلك . لمحكمة النقض تصحيح اسبابه دون ان تنقضه .
1.77	440	(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ٢/١٧٨٧)
		٧ - انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة . لا يبطله .
		اشتمال المسبابه على أخطاء فانونية ، لمحكمة التقض تصحيح هذه الأسباب
	1	دون ان تنقضــه . مثالُ .
1151	729	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
	1	ثالث عشر : الحكم في العلمن واثره :
	1	 الحكم . اثره . نقض جميع الاحكام التي كان ذلك الحكم
		اساسا لها . ملاة ٢٧١ من قانون المرافعات .
٤١١	44	(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)
	1	٢ _ نقض الحكم والاحالة . التزام المحكمة المحال اليها بالمسسألة
	1	القاونية التي فصل فيها الحكم الناقض ،م ٢٦٩ مرافعات . القصيدد
	1	بالمسألة القانونية . ما طرح على محكمة النقض وادلت برابها فيه فاكتسب
	1	حجية الامر القضى . امتناع محكمة الاحالة عند اعادة نظر الدعسوى عن
		المساس بهذه الحجية . لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى .
٧٠/	۱۵۱ ام	(الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
	1	٣ _ نقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان أوجه الفصور.
	1	لا يتضمن حسما لمسالة قانونية تلتزم محكمة الاحالة باتباعها .
٧٠,	101	(الطمن رقم ؟٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
	1	٤ - نقض الحكم الاستثناق لا يمتد الى الحكم الابتدائي ولو كان الحكم
	1	المتقوض قد قضى بتأييده ، اثر ذلك ، لمحكمة الاحالة أن تحيل في بيسان
	1	الوقائع ودفاع الخصوم ودفوعهم الى أسباب الحكم الابتدائى .
٧٠	ام الم	(العامن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) ا

الصفحة	القاعدة	
۸۱۳	۱۷۳	ه ــ نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . اثره . (الطمن رقم ۱۷۸۹ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/١ ٤)
	۱۸۵	 ٦ ـ نقض الحكم . اثره . وجوب النزام محكمة الاحالة بالمسمالة القانونية التى نصلت فيها محكمة النقض .م ٢٦٩ مرافعات . (الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)
۸۷۲	1/2	
		 ٧ ـ تأسيس قضاء الحكم المطعون عليه على حكم منقوض . أثره . وجوب نقضه ، م ٢٧١ مرافعـات .
1770	Y00	(الطعن رقم ٦٨ه لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		رابع عشر : المصروفات والكفسالة :
		ايداع كفالة الطمن . عدم تحققه الا بتوريد الكفالة فعلا الى خــزانة
- 1		المحكمة خلال ميعاد الطعن . لا يغني عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد
727	70	بقبــــولها وتوريدها . م ۱/۲۵۶ مرافعــات . (الطعن رقم ۲۱ه لسنة ۹۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱ ۲)
"		
		نقل
		اولا : نقسل بسسوی :
1		الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل النساقل م ٩٩ من قانون
}	- 1	التجارة . قيامه على افتراض رضاء المرسل اليه بالعيب الذي حدث اثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه
		بها يسقط حقه في الدعوى . ماهيته . دفع موضوعي مما تعنيه المسادة ١١٥
- {		مرافعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه في آية حالة تكون عليها المعوى ولو لاول مسرة في الاسسستثناف .
017	11.	(الطمن وقم ١٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠)
		ئانيسا : نقسل بحسرى :
}	}	١ - التحفظ الذي يدرجه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله
1	Ι.	بصحة البيانات المدونة والمتعلقة بالبضائع المسلمة اليه . عدم الاعتداد به

_		
لصفحة	قاعدة اا	
		فى رفع مسئوليته عن فقد هذه البضائع الا بالنسبة للبيسسان الذى ادرج [التحفظ من أجسله ٠
۲۱٬	0	(الطعن رقم ۱۰۲٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٩)
		 ٢ ــ التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . التحلـــل من مسئوليته عن ذلك . وسيلته . اقامة الدليل على استلام المرســـل اليه البضاعة أو أن المجز أو التلف يرجع ألى عيب فيها أو قوة قاهرة أو خطأ مرســـلها .
**	۱۵	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٩)
		٣ ــ سند الشحن غير الخاضع لاحكام معاهدة بروكسل . جـــواز الاتفاق على خضوعه لها بشرط « بارامونت »
1101	1 45.	(الطعن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٦/١١/١١/١)
1107	72.	 ي تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمته الغملية دون التقيد بالحد الاقصى للتعويض المشار اليه بعماهدة بروكسل. مناطه • أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بيانا بجنس البضاعة وقيمتها . لا يغني عن ذلك ورود هذا البيان بغاتورة الشراء . (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
1101	72.	 ۵ – النقص فی البضاعة المسحونة · يعتبر من قبيل الهسلاك الجزئی لها · مؤدی ذلك · اندراجه تحت نص م ٤/٥ من معاهدة بروكسل · (الطعن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
	,	٦ ـ حدوث العجز فى الرسالة اثناء الرحلة البحسوية النى انهت بوصول السفينة الناقلة فى ١٩٧٨/٢/٢ . التعويض عنه . خضوعه فيمسا يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى لحكم م ١/٥ من معاهدة بروكسسل دون بروتكول تعديلها الموقع بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٣ . علة ذلك . عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ .
1107	72.	(الطمن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢١/١١/١١٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ن)
		نيابة عامة
		منازعات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها .م ٢٧٥ مرافعات . ماهيتها . النازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة في شكاوي وجنح الهيازة . عمد دخولها في عداد اللك المنازعات . مسؤدي
	١	ذلك . عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها .
۸۹۸	171	(الطمن رقم ۱۱۲۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٦/۳۰)
		نيابة فالوئية
		الدعــوى . ماهيتهــــا . شرط قبولهـــا .
٦٧	١٨	(العلمن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤)

		444
الصفحة	القاعدة	
		(هـ)
		مبه
		الهبة التى يشتوط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبوعات المحضة الواجب توقيعها بعقد رسمى ، اشتمال العقد على التزامات متبادلة بين طرفيه ، اعتباره عقدا غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجسوع فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجوع .
۷۳۰	107	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)
	1	

القاعدة أالصة (6) وصيه ـ وقف ـ وكالة وصبة أولا: دعوى الوصية ﴿ شرط سماعها ﴾ . علمها . كفانة ذكرها أو الاشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمى دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على أحازة الورثة . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧٤ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) [٩٠ ٢ - ما أوجبته المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الوافعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع الدعوى بها عند الإتكار وليس ركنا فيها ولا صلة له بانعقبادها. (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) (٩٠ ثانيا: انتقال ملكية العقسار الموصى به: اعتمار الوصية من النصر فات المنشئة لحق من الحقوق العينية . مؤداه . عدم التقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المسادتان ٩٣٤ مدنى، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . للعوصي له عند امتناع الورنة عن انخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل المكية اليه . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧٤ق («احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) [٩٠ ثالثـا : تعرفات المـودث : ((الطمن في التصرف)) حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في

> مواجهة من يتمسك بالعقد العقيقى طبقا لأحكام الصورية . ٢٤٤ ملني . تقدمه على حتى الوارث الذي يطمن على تصرف مورثه بأنه بخفي وصية .

الصنسة	القاعدة	
		علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام
ł	1	ولا يستمده من المورث ولا من العقد الحقيقى • عدم اعتباره من ذوى الشأن
- 1		الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالمقد
l		الظاهر في مواجهة حقه في الارث .
244	47	(الطمن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)
- 1		وقف
		اولا : دعوى الوقف « شرط سماعها »
		منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به أو يكسون
		مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية ، لالحة المحساكم الشرعية في
		٢٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقرار يحاج به الخصم
		المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالإتكار .
۲۰٤	٤٨	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢/١/١٨٨٧)
		اً : مسسائل متنوعة :
		استبدال او بيع عقارات الاوقاف . الأصل فيه ان يكون بطريق المزاد
		العلني ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال اللبيئة حصرا بالمادة
		١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٣ · سلوك طريق الممارسة في
		غير تك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك .
٥١٦	111	
		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

ا ـ وكيل الدائنين . يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التغليسة وتصفيتها كما يعتبر ايضا وكيلا عن المفلس . (الطعن رقم ؟ ٥١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) ٢ ـ قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضاعة المماوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعمولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جماعة الدائنين هذا النصرف . قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكبسل الدائنين			
اولا: نطاق الوكالة: ا - وكيل الدائنين . يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التغليسة و تصغيتها كما يعتبر ايضا وكيلا عن المفلس . التغليسة و تصغيتها كما يعتبر ايضا وكيلا عن المفلس . البضاعة المعاوكة للتغليسة و احتجازه جزءا من الثمن لنفسه كمعولة نظير البضاعة المعاوكة للتغليسة و احتجازه جزءا من الثمن لنفسه كمعولة نظير المناتض . فضاء المحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيسل الدائنين للمبلغ اللى احتجزه . صحيح . المبلغ اللى احتجزه . صحيح . المبلغ اللى احتجزه . صحيح . المولا الإعانة المخاصة . نطاقها . ورودها على عمل معين . مقتضاه المعود الإجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي النيا : التوكيل في المخصومة : التي انخل فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل المخاص برد القاضي لذي التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة الل درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول المارد . تأبيد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن رقم ۱۷۷۸ لسنة ۵۳ ق حسج حسة ۱۲۹۸/۱۱۷) الحاص المغوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعسوى لماتها) الحاص المغوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعسوى لماتها) الكان البرد في حق فاضي بعينه او هيئة بعينها في دعسوى لماتها) الكانب الجلسة .م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ۱۷۷۸ لسنة ۵۳ ق حسمه بان للوكالة الم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك . جوار اعتراض خصمه بأن للوكالة الم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك .	لمشحة	لقاعدة أا	
التغليسة وتصفيتها كما يعتبر ويطا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التغليسة وتصفيتها كما يعتبر ايضا وكبلا عن المفلس. ٢ - قيام وكبل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضاعة المماوكة للتغليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعبولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة الدائنين للمبلغ اللى احتجزه . صحيح . ٨ - الوكالة الخاصة ، نطاقها ، ورودها على عمل معين ، مقتضاه المعلون وقم ١٠٩ (الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥١ و - جلسة ١٩٨٠/١٩٨) ٢ - الوكالة الخاصة ، نطاقها ، ورودها على عمل معين ، مقتضاه أنيا : التوكيل في المخصوصة : ١١٣ ١١٣ (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٦١/٤/١٩٨) ١١٠ التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . ١١ - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم ان يكون مرفقسا ، توكيله (الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩/١/١٨١) ١٤ - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم ان يكون مرفقسا ، توكيله ولم كان الرد في حق فاضي بجلس لاول مرة نسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة الكانب الجلسة .م ١٥٥ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٩/١/١٨١) ١٤ - مباشرة المحامي للاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم جوار اعتراض خصمه بان للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك .			وكالة
(الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٠٨ ١٩٠١) ١ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضاعة المماوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعمولة نظير البضاعة المماوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعمولة نظير دلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة الدائنين للبلغ الذي احتجزه . صحيح . هدا النصرف . قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكبسل الدائنين للبلغ الذي احتجزه . صحيح . ٣ - الوكالة المخاصة · نطاقها · ورودها على عمل معين · مقتضاه المسولها توابعه ولوازمه الضرورية . م ٢٠٨ مدني . (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١١) التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) الماص المفوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعسوى بداتها ، ولا كان الرد في حق فاضي بجلس لاول مرة نسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة الكانب الجلسة . م ١٥٥ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٨) الكانب الجلسة . م ١٥٥ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٨)			اولا : نطاق الوكالة :
۲ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسيع البضاعة المماوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعبولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة الدائنين هدا النصرف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيسل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه . صحيح . المبلغ الذى احتجزه . صحيح . الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥١ و ص جلسة ١٩٨٧/٣/٠) الموليا توابعه ولوازمه الضرورية . م ١٠٧ مدنى . الملعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٦٨/٤/٢) التي انخل فيها هذا الإجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضى لذى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١٨/١/١١) الحاص المفوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعسوى بداتها ، ولا كان الرد في حق فاضي يجلس لاول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة الكانب الجلسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٨/١/١١) الكانب الجلسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١/١٨١)			 ا ــ وكيل الدائنين . يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التفليسة وتصفيتها كما يعتبر أيضا وكيلا عن المفلس .
البضاعة الماوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعبولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة المدائنين علما النصرف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيسل المدائنين للمبلغ اللدى احتجزه . صحيح . المبلغ اللدى احتجزه . صحيح . الملعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ف حبلسة ١٩٨٧/٢/٣١) المولها توابعه ولوازمه الضرورية . م ٢٠٠ مدنى . (المطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ف حبلسة ١٩٨٤/٢/٢١) التي انخل فيها هذا الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضى التي انخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . (المطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٣ ف حبلسة ١١/١/١١) الحاص المفوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعسوى بلاتها ، ولا كان الرد في حق فاضى يجلس لاول مرة نسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة الكانب الجلسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٥٣ ق حبلسة ١٤٩/١/١٨١) الكاتب الجلسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٣ ق حبلسة ٢٠/١/١٨١)	٥٠٩	۱۰۹	(الطعن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٠)
" - الوكالة الخاصة ، نطاقها ، ورودها على عمل معين ، مقتضاه نصولها توابعه ولوازمه الضرورية ، م ٧.٢ مدنى . (الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١) ثانيا : التوكيل في الخصوصة : التي انخل فيها هذا الإجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضى لذى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء ، صحيح ، (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩/٢/١/٢١) ١٤٩ ٢ - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم أن يكون مرفقا به توكيله ولي كان الرد في حق فاضي بجلس لأول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة الكانب الجلسة ، م ١٥٤ مرافعات ، علة ذلك . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٩/١/٢٢) الكانب الجلسة ، م ١٥٤ مرافعات ، علة ذلك . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٩/١/١٢١)			البضاعة الماوكة للتفليسية واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعمولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة الدائنين هذا النصرف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيسل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه . صحيح .
شعولها توابعه ولوازمه الضرورية ، م ٧٠٢ مدنى . (الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١) ١ - تصحيح الاجراء الباطل ، وجوب اتهامه في ذات مرحلة التقاضى التى انخل فيها هذا الاجراء ، عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد ، تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء ، صحيح ، طلب الرد ، تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء ، صحيح ، ١ - طلب الرد المقدم من الوكيل ، لزوم ان يكون مرفقسا به توكيله الحاص المفوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعسوى بداتها ، ولا كان الرد في حق فاضى بجلس لاول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة لكانب الجلسة ، م ١٥٤ مرافعات ، علة ذلك ، (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٩/١/١٢٢) ١٤٩ ٢ - مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلفه به ، عدم جوار اعتراض خصمه بان للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء ، علة ذلك ، حوار اعتراض خصمه بان للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء ، علة ذلك ،	٥٠٩	1.4	(الطعن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
ثانيا: التوكيل في الخصومة: 1 - تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضى التى انخل فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . 1 - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم ان يكون مرفقا به توكيله الحاص المفوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعسوى بداتها ؛ ولا كان الرد في حق فاضى بجلس لاول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة لكاتب الجلسة .م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨/١/٢٢) ٣٦ - مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلفه به . عدم جوار اعتراض خصمه بان للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك .	714	188	شمولها توابعه ولوازمه الضرورية . م ٧٠٢ مدني .
التى انخل فيها هذا الإجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضى التى انخل فيها هذا الإجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن رقم ۲۷۷ لسنة ۵ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۲۲) الحاص المفوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعسوى بداتها ، ولا كان الرد في حق فاضى بجلس لاول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة لكانب الجلسة .م ١٥٥ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ۷۷۸ لسنة ۵ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۲۲) المات الجاسة م ۱۵۶ سرائهات م علم دور التوكيل معن كلفه به . عدم جوار اعتراض خصمه بان للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء . علة ذلك .			· ·
 7 - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم أن يكون مرفقا به توكيله الحاص المغوض فبه برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعسوى بداتها ، ولا كان الرد في حق فاضى يجلس لأول سرة نسماعه اللعوى بعدكرة مقدمة لكاتب الجلسة .م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) ٣٦ - مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلفه به . عدم جوار اعتراض خصمه بأن للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء . علة ذلك. 	154	queq	 ا ستصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى انخل فيها هذا الإجراء . عدم أرفاق التوكيل المخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة أول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح .
(الطعن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲) ۳ - مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلفه به . عدم جوار اعتراض خصمه بان للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك.			 ۲ - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم أن يكون موفقا به توكيله الحاص المغوض فبه برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعسوى بداتها ، ولو كان الرد في حق فاضى بجلس لاول سرة نسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة
 ٢ ــ مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلفه به . عدم جوار اعتراض خصمه بان للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك. 	129	47	
	770	VV	 ٣ ـ مباشرة المحلمى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلفه به . عدم جوار اعتراض خصمه بأن للوكالة لم تكن ثابتة قبل انخاذ الاجراء . علة ذلك.

الصنحة	القاعدة	
		 ٤ ــ عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضــوع
	}	غبر قابلة للتجزئة او في التزام بالتضامن او في دعوى يوجب القانون فيهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		اختصام اشخاص معینین . لا أثر له علی شکل الطعن الرفوع صحیحا من احدهم . علــة ذلــك .
499	۹.	(انطعن رقم ٢٥ لسنة ٧٤ ((احوال شخصية)) _ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
		الوكالة بالتســـغير :
		التسخير في الصورية · عدم اقتصاره على التصرفات · جــوازه في الخصومة والأجراءات القضائية · شرطه · ألا يقصد به التحايل على القانون
		فيكسون غير مشروع .
127	72	(الطعن رقم ۲۲۰۹ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		مســائل متنـوعة :
		اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصـــم
		الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد انباته قريب الاحتمال .
		تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض
		منى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكلة .
1.9	۲۸	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		أولا: الوكالة الظـاهرة :
		انتصرفات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته . الاصل عــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		فاذها في حق الاصيل الا باحازته . الفير الذي يتعاقد مع الوكيل . التزامه
		بالتحرى عن صفة الوكيل وحدود الوكالة والصراف أثرها الى الأصبسيل.
	ĺ :	اسهام الأصيل خطئه في خلق مظهر خارجي من شأنه أيهام الغير حسسسن النية بانساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في التمسسك
		بالصراف الرها الى الاصيل متى سلك في تعامله سلوكا مالوفا لا يشوبه خطأ
		غير مغتفر . ا مشـــال) .
		(الطمنان رقعا ١١٥ ، ٣١ و لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠/٦/١٩٨٠)
494	١٩.	ثانيا : أثبات الوكسالة :
,,	``	اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بيان أدلى به أثناء نظـــر الدعوى
		واثبات القاضي له بالرول الخاص به . مؤدى ذلك . اعتبار الرول مكمــــلا
		لمحضر الجلسة في خصوص ما اثبت فيه وخلا منه محضر الجلســة ما دام
		لا يتعارض معه ١ مثال بشأن اثبات وكالة) .
۱۰۳٤	719	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)

بسمالته الرحمئن الرحيم

تصويبات الجزء الثاني

من مجموعة الأحكام الصادرة من لهيئة العامة
 للمواد المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

السسنة الثامنة والثلاثون

الصواب	الحطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
خلو	خلر	- 14	V17
هذا الحسكم	الحسكم هسذا	٧٠	V11
إليه `.	له `	. 74	YYA .
الجزء	الجزاء	· ^	٧٩٠
آمره	أمره	۱۹	۸۰۱
يثبت	ثبت	١٦	۸۰۳
إعالا	أعمالا .	١٠	۸۰٦
يوقف	بوقف	۸	A1V:
المشرع	لمشرع .	. 17	۸۲۸
تصرف	صرف	77	۸۲۹
وبهذا	واذا فقد	77	۸۳۰
البانى :	الباقى	٦	۸۳۸
القضاء في	القضاء	11	۸۵۱
المدنى	ئدنى	٧٠	۸٦٣
المقابله	لقابله	17	A74
الشقه	الشفه	. 40	۸۷۱
تمكينهما	تمكينها	34	4.1
أهدافها	إهدافها	**	4.0
آمره .	أمره	71	4.4
قانونی ٔ	القانونى	70	9.4
ا آمره	أمره	17	111
مايزال	لمايزال	٤	917
هذا الدفاع فإنه يكون معيياً	هذا معيباً بالقصور يكون	٣	414
بالقصور	الدفاع فإنه قد		
	.	!	

ناصواب	المطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
إنتقلت	إنقلت	11	475
العده	العقد	YV .	941
كفاية العامل عن السنة السابقة	كفاية العامل السنة السابقة	قبل الأخبر	970
التناقض	بالتناقض	14	444
مع أن مرافعته	من أن مرافعته	١٨	122
دفاع المستأجر بوجوب إعذاره	ضان المؤجر التعرضالمادى	١٠	427
بإعادة الحال إلى ماكانت عليه	الواقع من الغير على المستأجر .		
قبل رفع دعوى الإخلاء	شرطه . أن يكونالغير لإساءة		İ
لإساءة الإستعال .	الاستعال .		
بنحقق	بتحقق	19	40.
بالنقض	بالنققض	1.	407
بيين	يتبع أن	١٣	900
أو	أن	١٥	100
الأسباب	الأشياء	17	100
الطعن	الطاعن	١٦	100
بوجو هه	بو جو ده	17	900
تحذف الكلمة	ذلك	1.4	100
بمقتضى	بميضى	٦	400
على	46	قبلالأخىر	444
مدنى	مد	11	991
أحكامها	حكامها	٧٠	1
هذا	هذ	٩	1.79
النعى	النص	17	1.44
الحضور	الحضدر	17	1.4.
(i		

11 7	مين مين		
الصواب	الحطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
إذن	إنذار	٩	1.44
« محضر الجلسة » «ره ل القاضي ، »	«محضر الجلسة»	17	1.45
الحكم	لحكم .	٦	1.44
بفرضُه	بفرضة	19	1.79.8
1111	111	۱۷	1.51
781	721	17	١٠٤٨
الواقع	لو اقع	71	1.54
المعروض	المعرض	7 1	1.54
ليس	س	70	1.0.
بتسبيب	بسبب	14	1.07
ر فض	فض	70	1.00
یکون ٌ	كون	77	1.00
بصدور	صدرر	1 1 1	1.07
ولائى	ولاثى	1.	1.77
لسا	ЦS	۴	1.70
تلتزم	تلزم	4	1.77
هذه	ضده	۱۸	1.74
مورث	مورث	11	1.41
[انطباق	إنطاق	71	1.71
ما يخوله	ما نخرله	٧١	1.44
المشمد	المستمر	71	1.44
عوافقة	بمرافقة	٤	1.44
تحظو	: نخطر	**	١٠٨٥
177	117	٨	1.98

الصواب	الحطأ	وقم السطر	رقم الصفحة
منعه	منحه	١٤	11.1
فإنها	بشأتها	1115	.23.9
قطعة	أشرطة	1. 18	1117
بمصروفاتها	بمصروفاتها	. ^	1114
قمود	تسود	7.14	1179
لتقدير	. لتفدير	: 17	1179
التقرير	التقدير	: . ٦	115.
أمتنع ا استأنفه	أفتنع أستأنفه		115.
ا استأنف	أستأنفه أ	A	1171
يطالب	يطلب .	17	1171
تضافكلمة «حد» في بداية السطر	~	٣	1177
أعرض	أعض	١٥	1177
الآمر	الأمر	0	1147
ا إنه	ئە	: 48	1157
니니	الم	٠ ٣	1159
الآمر	الأمو	. 9	1179
الآمر	الأمر	. 1.	1149
تحذف	. به	13	1181
v (٦	., ۲۰	1181
ما استنبطه	ما إستنبطه		1127
يكون	یکرن .		1184
تضاف كلمة القائمة بعدكلمة	_	. 12	1166
والوقائع			
1187	187	٠,	1167

العبواب	الخطأ	رقم السطر أ	رقم الصفحة	
الجديد	الجدد	٧	1127	
وحججهم	وحجهم	. 77	1127	
بمخالفة	مخافه	17	1184	
اعمال	اعدل	٥	110.	
بذاتيتها	لداتيتها	٦	110.	
اناشقة	اشئه	40	110.	
واقعة	را فع ة	44	110.	
ا لم	بحكم	: YY	1107	
ا إذ '	إذا	. 17	1104	
المستشار	المستشا	٤	1102	
تضمينهما	تضمينها	١٦	1100	
تضاف كلمة (اليي) بعد كلمة	·	٣	1104	
البحرى				
عقتضاهما	عقتضاها	۳	1101	
.کون	یکرن	١٠	1104	
ا ما یکون	مایکرن	١٠	1101	
العفيبي	العظيني		1109	
الطعن	اطعن	4	1109	
الواقعية	الواقعة	- 18	1175	
تتقيد ا	تتغير	: 17	1175	
ا إنها	أتنهآ	. 71	1178	
ان	أن	: 18	1117	
ان	ا أن	7 71	1177	
إصدار	إصدا	- 47	1179	
1	- 1	1		

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
إن	أن	10	114.
أن	إن		1177
تحذف الكلمة الخطأ	لمن	77	1177
إن	أن	71	1177
إن	أن	٧٠	1141
قضاءه	قضاثه	71	11/1
للترقبة	الترقية	17	1114
في	من	74	1114
واستوفى	وإستوفى	٦	1117.
إستقراء	استقرار .	17	1148
القانون	االقانون	٣	1110
بجلاء	جلاء	44	1100
اِن	أن	٦	1144
تحذف الكلمةين الخطأ	وحدات تمليك	14	11/4
فقد	قد	17	1149
وقصر	وقصد	۱۷	11/4
پېپې	بهای	77	1197
إذ	أو	78	1197
الجارحى	االجارحى	٦.	1198
لا يعد	لا يغد	11	1198
ضمنيآ	. ضمنا	11	1192
التر اخى	التر اضي	١٥	1198
1/48	17/1	47	17.4
أن	أنه	٧	17.9
			1

هَ. ﴿ إِنَّ الْمُ الصوابِ	الحطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
شرط	شروط	**	17.9
شرط تأخير يعد إيهما خطصت تفرض يمنحه التأجير التأجير النص	شروط تأجیر عد	14	171.
يعد	- عد	41	1711
امها	أمهما	17	1717
خلصت	خلص	٨	1712
لفرض	أمهما خطص ألم لغرض التأخير التأخير الناخي النعى	١٦	1712
بمنحه	منح	44	1710
التأجير	التأخير	٦	1717
التأجير	التأخير	11	1717
النص	النعى	١٠	1414
نزع	نازع	71	177.

موضوعات وصفحات فهرس الاحسكام المسادرة في طلبسات رجسال القفساء وفي المسواد المدنيسة والتجسسارية والاحسسسوال المستخصية السنة الثامنة والثلاثون

الصفحة	الموضـــوع	لصفحة	الموضـــوع ا
	ا ـ الواد الدنية والتجارية والاحوال الشخصية :		۱ _ طلبات رجال القضاء : (ا)
	(1)	۰	إجراءات
10	إثبات الشات	•	استقالة
۲١	أحوال شخصية	7	آقدمية اقدمية
**	إخنصاص		(ٿ)
72	إرتناق ال	٦ ٦	تأديب تأديب ترقية
۳٥	إرث الرث	v	تعين
77	إستئناف وستئناف	٨	تعویض
٤٠	إستيلاء	^_	تفتیش
- 1	اِصلاح زراعی		(ص)
٤١ .	إعلان إعلان		صندوق الخدمات الصحية
٤٤ .	إفلاس والم	^	والاجتماعية
٤٥ .	التزام		(ق)
٤٩ .	التصاق	٩	قرار إداری
29	التماس إعادة النظر ويتماس		(ሶ)
	أَمَر أَدَاء ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠	مجلس القضاء الأعلى
٥١	آمر علی عریضه آدا ت	1.	مرتبات ۰۰۰ ۰۰۰
٥١	أهلية ه أهلية ا أوراق تجارية	\'\	معاش
٥٢	- #		(ن)
<u>, </u>	ا ابجار ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	17	▮ نقـــل ا

منحة	الموضسوع	الصفحة	الموضـــوع
	(5)	·÷	(ب)
1.4	حجز	٧١	بطلان
1.4	حراسة	٧٦	بنوك
۱۰٤	حکم	٧٦.	ا يبع
14.	حيازة		_
	(¿)		(a)
١٢٣		۸۲ ۸٤	تأميم
170	خلف	Λž	تأمين
. ,		٨٤_	تأمينات إجماعية
	(2)	Λ2 ₋	تأمينات عينية
۱۲٦	دستور	٨٦	ينجز ئە رى
144	دعوی	A7.	 نور
	(3)	٨٨_	تزوير يتسجيل
127	رسوم	41.	ت بین تضامن
127	ريع	91	تعویض
	(ش)	98	تحسين
127	شرکات	90	تقادم
189	شفعة	99	تقسيم
101	مصعت	44	تنفيذ
107	شیوع	1.1	تنفیذ عقاری
,	السيوع		(ع)
	(ص)	1.4	جارك
104	صورية	1.7	جمعیات

الصفحة	الوضوع	أصفحة	الوضوع
	(3)		(ش)
۲۱۰	نظام عام	108	ضرائب
714 714	نقسد		(2)
770	نقض نقض نقسل	١٥٨]	عقد
777	نيابة عامة	,	ا انعمل
777	نيابة قانونية		رف)
	(ه)	177	فوائد دوائد
777	هبــه هبــه		(ق)
	(9)	144	_قانون
779	وصية	١٨٥ .	قرار إداري
141		۱۸۶ .	ا قسسمة
		147	ا قضاه
	ll l	144 .	قوة الأمر المقضى قوة قاهرة
- 1			-
			(4)
	ű	94	عاماه عاماه
		٠٣	محكمة الموضوع
	ll l		مسئولية
1	Ŋ.	٠, [ملكية
	Υ.	٠٩	موطن

طبع بمطابع الهيئة المامة لشئون المطابع الأميية

رئیس مجلس الادارة (رمزی السید شسعبان)

رقم الايشاع ٥٨٥٠ / ٩٢

الهيئة العامة لشئون الطابع الأميية ـ نوباد ١٩٣/٤٠٢٠٢ الجزء الثاني

